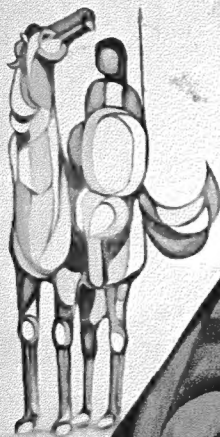


الشؤون الفلسطينية

ملف حرب رمضان

تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١

١١٩



شؤون فلسطينية

تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١

١١٩

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كتبتها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير
الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

	الصفحة
حلقات التأمّر الثلاثة	٣
مدخل لفهم الشخصية المصرية	٨
قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية	٢٢
وقطاع غزة، شارك فيها: ماجد أبو شرار، أبو علي مصطفى، ياسر عبد ربه، محمد خليفة، عربي عواد، أدارها: بلال الحسن	
ملف الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية	
الحرب العربية - الاسرائيلية، السلسلة	٥٤
الانتصار والمآزق	٦٤
حرب رمضان الفلسطينية: الموقع والنتائج	٧١
إطالة عربية - لبنانية على حرب تموز	٨٤
قراء عسكرية في حرب تموز	٩١
سعد صليل: خلفنا فجوة نفسية بين المواطن الاسرائيلي وقيادته	١٠٩
تقييم اسرائيل لنتائج حرب تموز: فشلنا عسكرياً وسياسياً	١٢١

التقييم الاسرائيلي لسلطاء العسكري في حرب تموز	محمد عبد الرحمن	١٣٥
وقائع الحرب	أحمد شاهين	١٤٦
صفحات من الثقافة الفلسطينية: عجاج نويهض	سميح شبيب	١٦١
مصطفى مراد الدباغ		
البطل في أدب غسان كنفاني الروائي	د. أحمد أبو مطر	١٧١
بيغن والدعاية الصهيونية - البريطانية، خليل هندي	تقارير	١٩٢
النشوة المركزية للمواجهة الشاملة لمحو الامية، س.ش.		
د. عواطف عبدالرحمن، مصر وفلسطين، أحمد المصري	مراجعات	١٩٨
هيربرت دراكرز، الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل ١٩٤٥-١٩٧٣ عبيدي يوسف		
المقاومة الفلسطينية - سياسياً، غسان حسام الدين	شهریات	٢٠٩
المناطق المحتلة، هند أبو شرار		
اسرائيليات، صلاح عبد الله		

لوحه الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان محمد أبو صلاح

المدير العام: صبري جريس * رئيس التحرير: بلال الحسن

العنوان: بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) راس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٢٥١٢٦٠)، برقياً: مرابحات، بيروت.

الإشتراك: (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، السنوي ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

حلقات التآمر الثلاث

منذ تسلّم الرئيس الأميركي الجديد، رونالد ريغان، لمنصبه في البيت الأبيض، ومنذ الزيارة الأولى لوزير خارجيته الكسندر هينغ إلى المنطقة العربية، والعمل الأميركي الدؤوب جاري باتجاه تركيز الإهتمام على أولوية الخطر السوفياتي، وضرورة تجاهل التركيز على القضية الفلسطينية. وقد ظن البعض، لفترة من الزمن، أنهم يواجهون «كلاماً» جديداً بدلاً من «كلام» قديم كانوا يسمعون من الإدارة الأميركية السابقة. ولكن هذا الكلام الأميركي الجديد، مالم يتحول، وبسرعة، إلى خطة عمل على الأرض، لما قواعدها العسكرية، ولها جيوشها الجوّية، ولها الأساطيل المتحركة في عرض البحر، ولها أحلافها السياسية، ولها معاركها المباشرة ضد كل من يعترض أو يرفض أو يقاوم. ومن على منصة هذا «الكلام» الأميركي الذي يريد أن يلغي أولوية التركيز على القضية الفلسطينية، بدأ عمل سياسي وعسكري متكامل لتحقيق هذا الغرض، مالم يتحول في ثلاث حلقات يكمل بعضها البعض الآخر.

الحلقة الأولى: التهديد باحتلال الجنوب

بعد أن أطلقت إسرائيل مدافعها وطائراتها نحو لبنان، وعلى مواقع الثورة الفلسطينية فيه، وعلى امتداد رقعة جغرافية واسعة تمتد من الحدود إلى العاصمة بيروت، وبعد أن انقلبت هذه الخطة على صانعها وتحولت إلى نوع من النصر الفلسطيني، برزت، في إسرائيل، حملة ضد هذا النوع من العمليات العسكرية ليس بهدف استنكاره وإدانتها، بل بهدف القول، إن عمليات القصف المدفعي، وعمليات الإغارة بالطائرات على القواعد والجسور ومقرات القيادة وأحياء المدنيين، لا تكفي للقضاء على الفدائيين، وإن العمل المجدي للوصول إلى هذه الغاية، هو حملة عسكرية واسعة، يتم فيها احتلال الجنوب كله، إذ بهذه الوسيلة وحدها يمكن ضرب القوة العسكرية الفلسطينية، ويتحقق هدف إبعاد

الفدائين عن الحدود مع اسرائيل. وقد التقت، عند هذا التحليل، كل القوى الاسرائيلية التي تبدو متناقضة ومتخاصمة، فأبرزته وأيدته القوى التي تشكل تحالف ليكون الحاكم الذي نفذ العمليات، كما أبرزته ودعت إليه بحرارة، قوى حزب العمل المعارض الذي انتقد العمليات بشدة، لقصورها وليس لأي دافع إنساني يتعلق بقتل المدنيين.

أما الجزء الثاني من سيناريو المخطط الاسرائيلي، فهو فتح الباب أمام تنفيذ المقترحات الأميركية التي باتت اقتراحات شبه رسمية، يملنها رونالد ريغان في تصريحات علنية، ويجس نبض المسؤولين العرب بشأنها، تمهيداً ل طرحها كخطة عمل رسمية. وملخص هذه الاقتراحات هو نشر القوات الدولية من المناطق المتواجدة فيها حالياً إلى كامل المنطقة التي يتواجد فيها الفدائيون الفلسطينيون. وإذا كان هذا الحل غير ممكن الآن، بسبب الوجود الفلسطيني، ويسبب الحاجة إلى قرار من مجلس الأمن يعترضه احتمال الفيتو السوفياتي، فإن تحقيقه، من خلال وطأة احتلال اسرائيل للمنطقة، يبدو أمراً ممكناً وواقعياً. فلإزاء المقارنة بين الاحتلال وبين تواجد القوات الدولية، فإن الكثيرين سيميلون نحو الخيار الثاني، وإذا تم رفض هذا الخيار، فإن تناقضاً موضوعياً سيثنأ بين اللبنانيين والفلسطينيين؛ وهو هدف نموذجي آخر من أهداف اسرائيل الدائمة.

ومن خلال هذا السيناريو، تبدو المسألة، حتى الآن، وكأنها مسألة فلسطينية - اسرائيلية تتم فوق أرض لبنان، دون أن يكون للبنان واللبنانيين شأن فيها.

ولكن الجزء الثالث من السيناريو الاسرائيلي تجاه الجنوب، يكشف أن المهم الاسرائيلي، في النهاية، هو هم لبناني. ففي واشنطن، وأثناء اجتماعات ييغن مع ريغان، أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، أريئيل شارون، أن اسرائيل تريد نصيحتها من الحل اللبناني، وأعلن أيضاً أنها شريك في هذا الحل لا يمكن تجاهله. فما الذي يعنيه هذا الكلام؟ المعنى الظاهري له هو إقصاء الفلسطينيين عن أرض لبنان، ولكن معناه الأعمق يفيد أن اسرائيل لن تقبل أي حل سياسي في لبنان، ما لم يكن هذا الحل مناسباً لمصالحها ومطالبها؛ فهي تريد أن تضمن أن التركيبة السياسية التي ستسلم السلطة بعد إنجاز الوفاق، هي تركيبة مستعدة سلفاً لاتباع سياسة مهادنة تجاه اسرائيل، تنضم إلى ركب المؤيدين لسياسة كامب ديفيد، وتتسحب من تكتل العرب المعارضين لهذه الاتفاقيات. وبما أن لبنان لا يستطيع أن يتبع مثل هذه السياسة دون أن يتعرض لضغوط عسكرية كبيرة، لذلك فإن اسرائيل مستعدة لاقامة تحالف اسرائيلي - لبناني يحقق هيمنة اسرائيلية عسكرية على لبنان، أو بكلمات أخرى، يتيح لاسرائيل أن تحارب العرب الآخرين عبر لبنان ومن خلاله. وحين كان مناجم ييغن يوجه للرئيس الياس سركيس الدعوة تلو الأخرى، لزيارة اسرائيل، وعقد اتفاق ثنائي معها على غرار الاتفاق المفقود بين اسرائيل والنظام المصري، فهو إنما كان يعرض، ولا يزال، تصوره للصيغة العملية التي تريدها اسرائيل من ضمن

الحل السياسي للأزمة اللبنانية. وكذلك، فإن إسرائيل حين تعتمد إلى تجاهل اتفاق الهدنة القائم بينها وبين لبنان منذ العام ١٩٤٩، فذلك لأنها ترى أن هذا الاتفاق قد فات وقته، وأن الفرصة مواتية لفرض الاتفاق الجديد. وهكذا تبدأ مسألة احتلال الجنوب كمسألة اسرائيلية - فلسطينية في الظاهر، وتنتهي كمسألة اسرائيلية - لبنانية في العمق. ومن هنا خطأ الاعتقاد القائل بأن مواجهتها تقتصر على الفدائيين فقط، ومن هنا أهمية الإدراك لضرورة التحالف الفلسطيني - اللبناني في مواجهتها، ليس حرصاً على الفلسطينيين فحسب، بل ودفاعاً عن سيادة لبنان وعن استقلاله الحقيقي.

الحلقة الثانية: خطة شارون في الضفة الغربية

لقد تسلم شارون وزارة الدفاع في حكومة ييغن الجديدة؛ وهو، بحكم منصبه هذا، مسؤول عن المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من تاريخه المنصري المديد، أعلن عن نفسه فجأة كرجل معتدل ومسال، فألقى حواجز التفتيش على الطرق، وخفف من بعض الإجراءات الاسرائيلية، القمعية، وبدأ سلسلة من الاتصالات مع بعض الوجهاء ورؤساء البلديات في المناطق المحتلة.

إن شارون هو رجل الاستيطان الأول في اسرائيل، وهو زعيم القائلين بأن لا انسحاب على الاطلاق من الضفة الغربية أو من قطاع غزة أو من هضبة الجولان، وهو أيضاً زعيم الارهاب الفعلي في قطاع غزة، فإ الذي حول هذا الرجل القمعي الى رجل مسالم من الدرجة الأولى؟ الجواب بسيط للغاية، وهو يتركز في السمي الاسرائيلي - المنصري المشترك لاحياء مفاوضات الحكم الذاتي، في وقت يدرك فيه الطرفان، أن لا مجال لتجاح هذه المفاوضات إلا باشتراك طرف فلسطيني فيها، وقد أخذ شارون على عاتقه أن يتولى تحضير هذا الطرف، فعمد إلى اجراءاته واتصالاته وصولاً إلى هذا الهدف. ولكن شارون ليس رجلاً غيبياً، وهو يدرك أكثر من غيره، أن نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في أوساط الفلسطينيين نفوذ لا يتنازع، وأن انضباط زعماء الضفة والقطاع وراء سياسة منظمة التحرير انضباط كامل. وانسجاماً مع هذه المعرفة، فإن شارون يدرك أن اجراءاته «السلمية» هي العمل الجائبي فقط، بينما العمل الجوهري والمركزي هو ضرب منظمة التحرير في مواقع تواجدتها الأساسية، أي في لبنان. وحين يتم تحقيق هذا الهدف، يمكن جني ثماره داخل المناطق المحتلة، بإبراز بعض الوجوه الضعيفة أو المتواطئة، والقول بأنها وجوه تمثل الفلسطينيين، وبأن غيابها كان بسبب «إرهاب» منظمة التحرير.

إن شارون يحاول الآن، أن يلقي بعض البذار لعله يتمكن من قطف الثمار، إذا تحققت أحلامه بالقضاء على الفدائيين في لبنان. وبعض البذار الذي رماه شارون لم يثمر أبداً، فقد رفض رؤساء البلديات الذين التقاهم أي مساومة على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، كما رفضوا أي اعتراف، ولو شكلي، بقضية الحكم الذاتي. ولكن شارون

لم يتوقف عند هذا الحد، بل هو يسعى إلى خلق تناقضات موضوعية بين مصالح الجماهير الفلسطينية في الداخل، لعله يستطيع أن ينفذ منها إلى إيجاد «القيادة البديلة» التي يتعامل معها، وترتكز هذه التناقضات إلى خطة مضمونها تجاهل البلديات، وتجاهل رؤساء البلديات، مع أحياء لتجمعات القرى.

في البند الأول، يبدأ شارون سياسة رفض لكل مطالب البلديات الاجتماعية: التعليم، البناء، المياه، الكهرباء، الهاتف، بحيث تبرز البلديات في النهاية كمؤسسات عاجزة عن توفير المصالح اليومية للناس. وفي البند الثاني، يبدأ شارون سياسة تلبية لكل المطالب التي تأتي عن غير طريق البلديات، وبخاصة عن طريق بعض الوجهاء المرتبطين بهذا النظام أو ذاك، بحيث يصبحون، في النهاية، مرجعاً لكل مطالب بحاجة اجتماعية للمنطقة التي يعيش فيها.

ومع أن أحداً، داخل الأراضي المحتلة، لم يتخدد بأساليب شارون ووعوده، إلا أنه لا يكفي أبداً الاعتماد على وطنية الناس وصمودهم النفسي في مواجهة خطته، وتفرض هذه الخطة مهمات جديدة على منظمة التحرير الفلسطينية، سواء في أساليب دعم البلديات حتى تستطيع الاستمرار في أداء مهامها، أم في إيلاء اهتمام أكبر لكل القطاعات والمشاريع الريفية التي تقع خارج نطاق مسؤولية البلديات، والتي يحاول شارون أن ينفذ منها لتحقيق أغراضه. ولهذا المسؤولية، جانب عربي بارز؛ إذ أن دعم الصمود في الداخل، يحتاج إلى مبالغ مالية أكبر بكثير مما هو متوافر حتى الآن، كما أن هذا الدعم يجب ألا يقتصر على دفع مبالغ مالية، وياتي يحتاج إلى استنباط وسائل عملية أخرى تتيج في توفير فرص العمل التي تربط الناس بالأرض وبامكانية العيش، حتى يمكن في النهاية تلاحم الموقف السياسي الوطني، مع الإجراءات العملية على الأرض، لمواجهة خطة شارون في سميها لتفتيت وحدة شعبنا في الداخل، استناداً إلى خطة ضرب معقل قوة الفدائيين الأساسية في لبنان.

الحلقة الثالثة: الحلف الاستراتيجي بين أميركا وإسرائيل

وهذه هي أخطر حلقات التآمر التي تواجهها القضية الفلسطينية وتواجهها معها المنطقة العربية. إن الهدف الأساسي لهذا الحلف هو محاصرة كل الأنظمة العربية، المتعددة منها والمتشددة، من أجل جرها إلى ساحة القبول والتسليم بالسياسة الأميركية، حيث عنوان هذه السياسية مواجهة خطر الاتحاد السوفياتي، بينما مضمونها الفصلي، التسليم بسياسة كامب ديفيد، ثم التعامل مع إسرائيل كحليف لا كخصم. فهي المرواة التي تهدد كل نظام عربي، والولايات المتحدة تضع إسرائيل عبر هذا الحلف، كقوة تأديب لكل من يعمل على رفض هذه السياسة أو التمرد عليها.

إن مكونات الحلف الأميركي - الإسرائيلي الذي تم انجازه في اللقاء بين ييغن

وريفان، تتجاوز حدود التحالف الثنائي بين بلدين، ويظهر ذلك من خلال الوقائع التالية :

أولاً: إن الحلف يدخل اسرائيل في سياق منظومة دفاعية واحدة تسعى الولايات المتحدة لاستكمال حلقاتها، بدءاً من عمان، مروراً بمصر والصومال وكينيا والسودان، ومن خلال شريط متصل من القواعد العسكرية، التي بات يطلق عليها صفة «تقديم التسهيلات» للقوات الأميركية.

ثانياً: إن الصيغة التطبيقية الأساسية لهذا الحلف، هي بناء مخازن داخل اسرائيل لتخزين الأسلحة الأميركية المخصصة لقوات التدخل السريع، والتي بنيت خصيصاً من أجل احتلال دول النفط العربية، إذا ما تعرضت المصالح الأميركية فيها (أي النفط العربي) لأي خطر.

ثالثاً: إن هذا المخزون من السلاح الأميركي سيكون في خدمة الجيش الاسرائيلي، في حال نشوب أي حرب اسرائيلية - عربية، وكبديل سريع عن أي جسر جوي.

وتكفي هذه الوقائع لتؤكد أن المقصود بالتحالف الثنائي بين الولايات المتحدة واسرائيل، هو مواجهة الدول العربية، التي تشكل العمق الاستراتيجي للقضية الفلسطينية.

وبهذا تكتمل حلقات التأثير الثلاث ضد القضية الفلسطينية، وهي حلقات تمتد، في تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، من منظمة التحرير الى لبنان، إلى دول المواجهة، ثم توسع دائرة مخاطرها ضد كل دولة عربية تملك ثروة خاصة أو تبني مؤسسة علمية أو تكنولوجية متطورة، أو تملك قوة عسكرية حديثة، ومهما كان موقعها الجغرافي من ميدان القتال. وهذا ما يستدعي عملاً عربياً مشتركاً لم نزل بعيدين جداً عن امتلاك أولياته، وهو ما يفترض أن يكون قضية البحث المركزية في قمة «جبهة الصمود والتصدي» التي عقدت في الجماهيرية الليبية، وفي القمة العربية المقبلة.

فهل يدرك الحكام العرب هذه التطورات الجوهرية على خارطة الصراع العربي - الاسرائيلي. وهل يملكون فعلاً إرادة التصدي لها؟

رئيس التحرير

مدخل لفهم الشخصية المصرية*

طاهر عبد الحكيم

كانت زيارة رئيس الدولة المصرية للقدس المحتلة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ بداية مرحلة جديدة وقاسية من التردّي في الوضع العربي ضغطت ولا تزال تضغط بقوة على ذهن ووجدان الانسان العربي الذي يرفض أن يرفع الراية البيضاء في معركة لم يسمح له أن يشارك فيها رغم أنها جرت باسمه، ولكته، في الوقت نفسه، مطالب بأن يبحث عن طريق للخلاص يستطيع فيه أن يأخذ مصيره، بين يديه، وأن يحارب هو معركة وجوده ومستقبله بنفسه.

وكان طبيعياً أن يتطلع الانسان العربي، في مأساته هذه، إلى مصر التي يزحف السقوط إذا ما سقطت. ومنها يعم النهوض إذا ما نهضت. وكان طبيعياً أيضاً أن يتساءل الانسان العربي تساؤلاً مشروعا كيف يقبل الانسان في مصر ذلك الذي كان، ومتى وكيف يتحرّك ليضع نهاية للتردّي، ويصنع بداية للنهوض.

وفي المنعطف الخطير الذي تمر به أمتنا العربية، وحيث الثقة بالنفس شرط جوهري لعبور هذا المنعطف عبوراً ناجحاً، يجب ألا تتسلل إلى ذهن الإنسان العربي إجابات مغلوطة حول استلته بشأن مصر. والانسان العربي في مصر. لذلك نقدم هذه الدراسة عن الشخصية المصرية، وعن القوانين التي تحكم حركة الانسان في مصر.

الخنوع أو المقاومة

أي سمة، من هاتين السمتين، تشكل السمة الثابتة للشخصية الوطنية المصرية؟
يميل عدد من الباحثين المعاصرين إلى وصف الفلاح المصري بالخنوع والسلبية،

* فصل من كتاب سيصدر قريباً بعنوان: متشكل البنية القومية في مصر، وهو اطروحة دكتوراه اشرف عل اعدادها الاستاذ جاك بيرك ونهيزت من جامعة السوربون باريس ٢.

ولما كان الفلاح يشكل، تاريخياً، الجسد الرئيسي لشعب مصر، فإن هذا الحكم ينسحب على مجمل الشخصية الوطنية المصرية.

يرى ارنولد توينبي أن الفلاح المصري، على مر التاريخ، كان ينظر إلى معثلي السلطة — وعلى رأسهم حاكم الدولة — نظرة اجلال بلغ، في معظم الأحيان، حد التآليه والتقديس؛ ولذلك، كان يذعن لأوامرهم بصورة شبه مطلقة، وأصبحت طاعة الحاكم وكل من يمثلها واحدة من أبرز الصفات السلوكية للفلاح المصري^(١). وفي التقرير الذي أعده عن مصر في عهد محمد علي، أكد الدكتور جون باورنج على ما أسماه «عادة الخضوع عند الفلاح المصري» زاعماً أن هذه العادة عميقة الجذور حتى أنه — أي الفلاح المصري — «يفضل الموت على أن يثور»^(٢). وبيوت بك، مدير الادارة البيطرية للمزارع الحكومية المصرية وسكرتير المعهد المصري لعدة سنوات في نهاية القرن التاسع عشر، يصف الفلاح المصري بأنه خنوع أمام من هو أعلى منه إلى حد اتهامه نفسه، ويرجع السبب في ذلك إلى مئات السنين من القهر والمعاناة^(٣).

وفي كتابه «الفلاح» يورد الأب هنري عيروط عن المقرئزي، عن كعب الأحبار، أن الله بعد أن خلق كل الاشياء اعطى لكل شيء قريناً، قال العقل: «إني ذاهب إلى سوريا»، فقالت الثور: «وانا ذاهبة معك». وقال الفقر: «إني ذاهب إلى الصحراء» فقالت الصحة وانا أيضاً ذاهبة إلى هناك». ولما قالت الوفرة: «إني ذاهبة إلى مصر» قالت السكينة: «وانا سأصحبك».

ويضيف الأب عيروط معقياً: «هذه هي سكينه الفلاح ولكنها تصل إلى حد المهانة والتدني اللتين لم يفرضهما الفقر عليه بقدر ما يفرضهما القهر المتواصل من سيده ومجتمعه، وعادة ما تزعم هذه الطبقة أن الفلاح لا يستطيع أن يقدر سلطة تتعامل معه بإنسانية، وهذا صحيح، ولكنه صحيح لأن الفلاحين في الماضي لم يربوا إلا على الضرب والفرامات واللعنات والاهانات والترهيب؛ الأمر الذي حولهم في النهاية، إلى مخلوقات عديمة الص»^(٤). وواضح أن الأب هنري عيروط استمد رأيه هذا من الشيخ عبد الرحمن الجبرتي، وهو ابن أحد المتزمنين، حيث يقول عن الفلاحين، في المجلد الثالث من عجائب الآثار: «ولذا التزم بهم ذو رحمة ازبدوه واستهانوا به... وتمنوا زوال التزامه وولاية غيره من الجبارين».

وهكذا، وإن اختلفت المقدمات، يصل الأب هنري عيروط الذي يعتبر كتابه من المراجع الكلاسيكية عن الفلاح المصري إلى النتيجة نفسها.

ويصل الباحث المصري، كمال المنوفي، إلى النتيجة نفسها التي وصل إليها ارنولد توينبي والتي تقيد بأن الفلاح المصري يطيع الحكام باعتبار ذلك واجباً دينياً. ويذهب الباحث نفسه إلى أن الفلاح المصري يتصور أن الثورة على الحاكم المسلم، مهما بلغ جوره، شيء مرذول؛ وذلك عملاً بفتوى الإمام أحمد بن حنبل والقائلة بأنه، على الرغم من أن الحاكم الجائر لا يطاع في معصية، فإنه لا يجوز الخروج عليه، لأن ذلك يعني استبدال

الخوف بالأمن وإثارة الفتن والعنف وتهديد كيان الأمة ووحدتها، ولذلك فإنه من الحكمة أن تصبر الرعية على جور الحاكم عملاً بحكمة وجوب احتمال أخف الضررين^(٥).

ومن رأي هذا الباحث أن الفلاح المصري، على مدى التاريخ، كان ينظر إلى الحاكم باعتباره قمة المجتمع وصاحب السلطة العليا فيه، وأنه يتمتع بقدسية خاصة، ولذلك يستطيع أن يفعل ما يشاء، وأن الفلاح كان يخشى السلطة إلى الحد الذي لا يستشعر في نفسه القدرة على نقدها وذكر أخطائها علناً، كما كان ذلك يؤدي إلى فقدان روح المبادرة لدى الفلاح والاحساس بعجزه عن تغيير الواقع، بل فقد الفلاح كذلك الإيمان بحقه في تغيير واقعه^(٦).

إن مثل هذه التصورات عن طبيعة الشخصية المصرية تبدو أكثر ما تكون خطورة عندما تصبح جزءاً أساسياً من الفكر الاجتماعي والسياسي لأحد القادة، ويصبح على هذا القائد أن يسلك، فيما يتعلق بقضايا وطنه وشعبه، مسلكاً تهادنياً وتصالحياً مع الأعداء انطلاقاً من عدم الثقة في القوة الروحية أو الخلقية لشعبه كما كان الحال مع أحمد لطفي السيد، فيلسوف حزب الأمة ورئيس تحرير جريدته: «الجريدة» وأحد أقطاب حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد.

فقد كان من رأي لطفي السيد أن المصريين ينافقون الأقوياء، وأنهم خانعون يقبلون بالاهانة والتحقير ولا يصدر عنهم احتجاج، وأنهم يعبدون القوة. وحفلت كتابات أحمد لطفي السيد بكل صفات الهوان والخنوع والدناءة وضعف النفس التي الصقها بالمصريين^(٧). ولعل غابرييل باير هو الوحيد، حتى الآن، الذي عالج هذه الصفات التي الصقت بالفلاح المصري رافضاً أياها. فهو، من الناحية النظرية، لا يرى أن هناك دليلاً على صحة الزعم بأن سمة ما لشعب بأسره، أو لطبقة بأسرها يمكن أن تنتقل بالوراثة من جيل لآخر. أما الحجة القائلة بأن ظروف مصر الطبيعية: انبساط رقعتها وسهولة المواصلات فيها، واعتماد الفلاح على الحكومة المركزية تجعل من الصعب عليه أن يثور فيرد عليها غابرييل باير بقوله: إن عدداً صغيراً من الثورات كفيف بالتدليل على أن التكوين النفسي للفلاح المصري لا يمنعه من الثورة، ويخلص باير إلى أنه، نظراً لأن عدد الثورات التي قام بها الفلاحون المصريون غير قليل على الإطلاق، فإنه لا أساس من الصحة للنظرية القائلة بأن «الخنوع هو سمة الفلاح المصري». ثم يقدم باير سرداً لأهم الثورات والتمرات التي قام بها الفلاحون المصريون فيما بين عامي ١٧٧٨ و ١٩٥١ للتدليل على عدم صحة هذه النظرية^(٨).

أما الفكر المصري، عباس محمود العقاد، فكان ينظر إلى موقف الإنسان المصري من السلطة نظرة مختلفة. فهو يرى أن موقف الإنسان المصري من السلطة يقوم دائماً على أساس من الشك والريبة وليس على أساس من التقديس والخوف، ولم يكن في العلاقة بين الفلاح المصري والسلطة ودّ يحرص عليه الفلاح، أو ضمان يحميه. ويرى العقاد أنه إذا كان الفلاح يرتبط بالأمة وبالحياة القومية عن طريق روابط الأسرة التي تشكل له ضماناً ماضد القسوة والظلم، فإن هذا هو الجانب المحافظ في الفلاح. ولكن العقاد، على

عكس الآخرين، يرى انه، فيما يتعلق بالسلطة، فإن الفلاح كان دائماً متحفزاً للتغيير، غير ان الفلاح في ثورته، كما يقول العقاد، يريد ان يرى الصقوف حوله ولا يحب ان يخاطر وحده^(٩).

ويمكن، انطلاقاً من هذه الملاحظة الهامة التي اوردها العقاد، ان ترجع فترات الاستقرار الطويلة نسبياً التي نلاحظها في التاريخ المصري، رغم العسف والاضطهاد، الى جماعية العقل المصري، لا الى نوع من الخضوع والميل للاستسلام. وبالمثل فإن عمق الثورة، حينما تقوم، واتساعها وشمولها، يمكن رده الى السبب نفسه، اي الى جماعية العقل المصري التي هي النتاج الطبيعي لنمط الحياة المصرية عبر التاريخ؛ فالمصري لم يكن يستطيع أبداً ان يعيش حياة فردية. القرية هي دائماً عالمه؛ حيث يعمل عملاً جماعياً، ويعيش حياة جماعية، وأعمال الري والسيطرة على الفيضان، وحماية الرقعة الزراعية من غارات البدو كلها مهام لم يكن من الممكن انجازها الا بعمل جماعي.

هذه الجماعية في العقل المصري هي وحدها التي كان من الممكن؛ حيث لا تكون الثورة ممكنة، ان تواجه القهر بالتحمل، ولكن هذا التحمل للقهر مشروط، كما يقول جاك بيرك، بأن يكون القهر ذاته عاجزاً عن ان يغير من طبيعة الكائن الذي يتحمله^(١٠). اي انه، عندما يصل القهر الى الدرجة التي يهدد فيها طبيعة الإنسان المصري وتكوينه، فإنه لا مجال عندئذٍ للتحمل. هذه الجماعية الصلدة التي تولد تلك القدرة على التحمل قال عنها جاك بيرك انها تزداد قوة وثراء، وتتجدد من خلال العمل المتواصل الذي يؤديه الفلاحون والذي يجدد علاقة الشخصية المصرية بالطبيعة، كما تستمد قوتها وثراها من تركة ماض هائل تتسلمها الاجيال الجيل بعد الجيل^(١١). كذلك تقسر هذه الذهنية الجماعية تلك الخاصية الفريدة التي رصدها جاك بيرك في الشخصية المصرية ويراهنا ايضاً مصدراً للقوة والثراء، أي قدرة الشخصية المصرية «على ان تجمع، في لحظة واحدة يحسبها المرء نهاية، بينما هي ليست سوى بداية جديدة، فرعونيتها، ومتوسطيتها، وشرقيتها، ولأنها كل ذلك في وقت واحد فإنها تستطيع ان تستمد من هذه الشخصية المركبة الثقة بالنفس والقدرة على اعادة اكتشاف ذاتها»^(١٢).

«هذا هو ما جعل مصر لا تضيق ابداً رغم انها كانت تخسر كثيراً»^(١٣) ولا يعادل فترات «التحمل»، في كثرتها، الافتراضات الثورات التي قامت بها مصر: فالفترة الممتدة من الأسرة السادسة (٢٤٢٠ ق.م.) إلى الأسرة الثانية عشرة (٢٠٠٠ - ١٧٩٠ ق.م.)، أي حوالي ستمئة سنة، هي فترة ثورات مستمرة قام بها الفلاحون المصريون ولعب فيها امراء الاقاليم دوراً لصالحهم الخاص محاولين الانتقام من السلطة المركزية لحساب سلطاتهم المحلية، وفي بعض الأحيان لمحاولة الاستقلال عن الدولة المركزية. ومن العدل ان نصف حرب احمس ضد الهكسوس في الأسرة السابعة عشرة (حوالي ١٥٠٠ ق.م.) بانها كانت حرب تحرير وطنية، وكذلك حرب بساماتيك لتحرير مصر من الآشوريين (حوالي ٦٦٣ ق.م.).

وطوال حكم البطالة الاغريقين لمصر، والذي استمر حوالي ثلاثمئة سنة (٣٣٢ - ٣٠ ق.م.)، كانت هناك، على الأقل، ثلاث ثورات تحريرية بقيادة امراء طيبة.

وكانت المسيحية المصرية عبارة عن ثورة وطنية دائمة ضد حكم الرومانيين والبيزنطيين (٣٠٠م. — ٦٤٠ ميلادية)، وكانت إحدى هذه الثورات تستولي على الاسكندرية وتقضي على حكم الرومانيين.

وفترة الولاة الامويين (٦٥٨ — ٧٥٠)، شهدت ثورات فلاحية شاملة كانت احداها تقضي على جيش عبدالمك بن مروان. وفيما بين عامي ٨١٢ و ٨٢٢، وكانت مصر، اثناء هذه الفترة، تحت حكم العباسيين، قامت ثورات فلاحية عديدة، واضطر الخليفة المأمون ان يحضر بنفسه الى مصر للاشراف على إخماد واحدة من اخطر تلك الثورات؛ اذ انها استمرت وحدها ثمانية اشهر.

وكانت هناك للمصريين ثورات ضد الفاطميين، وبخاصة في زمن المستنصر، وعلى الاخص حينما تكشف ان الدولة المركزية الفاطمية ليست بأفضل من دولة الاخشيديين الذين استعان المصريون بالفاطميين عليهم. وكذلك الدولة الايوبية تهدتها اكثر من ثورة.

وهكذا، حتى حكم محمد علي وإلى نهاية حكم اسماعيل (١٨٠٥ — ١٨٧٩)؛ حيث يمكن عد حوالي خمس عشرة ثورة، او تمرداً، قام بها الفلاحون، بعضها كان هدفه الملن هو اسقاط نظام محمد علي.

وتاريخ مصر الحديث (١٨٧٩ حتى ١٩٥٢) هو حلقات متتابعة لإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية بدءاً بالثورة العربية، ومروراً بالنضال الوطني بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد، ثم ثورة ١٩١٩، وانتفاضة ١٩٣٥، وانتفاضات ١٩٤٦ و ١٩٥٠، ثم ثورة ١٢ يوليو ١٩٥٢.

هذه الثورات والتمردات والانتفاضات العديدة المتكررة لم يكن دافعها تكوين نفسي نزيق او نزوع متوارث للتمرد كما قد يبدو لمراقب عابر. وحينما ذهب الامبراطور اديريانوس الى مصر، عام ١٣٦م، ليشرف بنفسه على إخماد ثورة قام بها المصريون. كتب لقربيه سرقيانوس يقول: لقد قصص احوال مصر يا عزيزي سرقيانوس، مصر التي كنت تشيد بها، فإذا بها بلاد طائشة، متقلبة، لا تكف عن المشاغبة، والشعب هنا في الاسكندرية يحتدم ثورة، سليط اللسان، شديد الغرور^(١٤). وللسبب نفسه الذي رفض من أجله غابرييل باير نظرية «خنوع الفلاح المصري»، كسمة نفسية متوارثة، فإننا نرفض تفسير اديريانوس لثورة المصريين على اساس مزاجي. فأحكام اديريانوس هذه لا تعدو ان تكون حكماً ظاهراً من امبراطور ظالم لا يريد ان يقر بظلم نظام حكمه، ضد شعب يؤثر على هذا الظلم. ولكن إذا اخصنا كلام اديريانوس، بصرف النظر عن احقاده، نرى أنه يقر بأنه كان امام شعب ثائر، غير هيب، معتد بنفسه، وهذه هي المعاني الحقيقية لعبارات اللشائم التي استخدمها الامبراطور حينما وصف الشعب بأنه سليط اللسان، شديد الغرور.

ولكننا نوافق، تماماً، جاك بيرك، في استنتاجه الذي توصل إليه بعد سنوات طويلة من دراسة مصر، حيث «اكتشفها» «بلداً يناضل لإعادة صنع نفسه بعد ماضٍ من الجهود المحبطة»^(١٥). هذا تفسير علمي وواقعي؛ حيث ان الشعوب لا تتور إلا لإعادة صنع واقعها

على نمط أفضل، وإن الثورة لا تتكرر إلا لأن الثورات من قبلها لم تحقق أهدافها. فالثورات العديدة التي شهدتها مصر، منذ أول ثورة فلاحية في الأسرة السادسة وحتى أيام اسماعيل، قبيل الثورة العربية، رغم أنها، في بعض الأحيان، كانت تستهدف الاستيلاء على السلطة المركزية، إلا أنها جميعاً لم تكن تستهدف تغيير نمط الانتاج السائد والذي كان يقوم على احتكار الدولة المركزية لكل وسائل الانتاج، وبخاصة الأرض، ولقوة العمل ولنتائج العمل؛ وذلك لم يكن قصوراً في هذه الثورات وإنما كان نتيجة لحقيقة موضوعية تاريخية؛ وهي أن عناصر نمط جديد للانتاج لم تكن قد نمت بعد بحيث تفرض مضموناً اجتماعياً جديداً لأي من تلك الثورات.

لذلك، فإننا إذا كنا استخدمنا كلمة ثورة أو ثورات فإن ذلك لم يكن إلا مجازاً؛ حيث يصعب من الناحية العلمية تصور ثورة إلا إذا كان لها هدف سياسي هو الاستيلاء على السلطة من أجل انجاز هدف اجتماعي هو تغيير نمط الانتاج.

ولهذا، فإنه يكون من الأدق علمياً وصف ما اصطلح على تسميته بالثورات بأنها كانت تمردات احتجاجية أو حركات ذات أهداف اصلاحية مقرونة، في بعض الحالات، بنزوع للتحرر القومي من سلطة اجنبية.

الدين والشخصية المصرية

طوال تاريخ مصر، وحتى الثورة العربية (١٨٧٩ — ١٨٨٢) لا يمكن فصل قضية الثورة عن قضية الدين. فالإيديولوجية التي سادت المجتمع، طوال ذلك التاريخ، هي إيديولوجية ثيولوجية يلعب الدين فيها دوراً رئيسياً، في صياغة القوانين الأخلاقية للمجتمع وفي تشكيل النظرة الفلسفية للعالم وفي تحديد شكل العلاقات الاجتماعية وبخاصة العلاقة بين الحكوميين والحاكمين. كما أن الدين، في أكثر من حالة، كان عامل تجميع قومي ضد عدو اجنبي.

ونظراً لأن الثورات، أو الانتفاضات، أو محاولات الخلاص من المظالم الاجتماعية التي كانت تمارسها السلطة المركزية وأجهزتها، كانت تنعكس، بدرجة أو أخرى، في صيغ دينية، فإنه ينبغي البحث، أولاً، في طبيعة موقف الإنسان المصري من الدين، وفي مدى العلاقة بين الدين والواقع الاجتماعي.

يذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن موقف الفلاح المصري من الدين يتسم بطابع نفسي؛ فهو حينما يؤدي الشعائر ويتقرب إلى الله فإنما يهدف أن يبارك له الله في محصوله وأمواله وماشيته^(١٦) ويستند بعض الباحثين، لتعزيز هذا الرأي، بما يرددونه لدى الفلاح المصري من موقف انتقادي من «القدر»؛ وهو ما ينبغي أن يكون الاستسلام، حتى في مواجهة القدر، من سمات التكوين النفسي والذهني للفلاح. وهناك العديد من الأمثال الشعبية والأقوال المأثورة الشائعة بين الفلاحين التي تنطوي على انتقاد «القدر» فيما يتعلق بالمفارقات غير المنطقية في توزيع الثروة والجاه، وبعضها يصف القدر بأنه

متقلب لا أمان له، بل ويتمهم «القدر» بأنه ظالم^(١٧)*(١٨). وحتى تلك الأمثال الشعبية التي تستخدم لتعزية النفس، أو لتعزية الآخرين عندما يقع مكروه، هي في التحليل النهائي تبرة للإنسان من مسؤولية ما وقع من شر وتحميلها للقدر، فالإنسان يبذل الجهد الصحيح، ولكن القدر يصر على نتائج سيئة معاكسة لهذا الجهد الإنساني. ان هذا الميل، لدى الفلاح، لتبرة الإنسان وتجريم القدر قد يبدو مستغرباً من «فلاح مؤمن»، ولكن الأمر يبدو واضحاً إذا ما وضعنا في الاعتبار ان «القدر»، تاريخياً، كان يعني مشيئة آلهة الارستوقراطية الحاكمة التي كانت مصدر المظالم والشرور التي عاناها الفلاح**.

كما سيوضح، في فصول قادمة من هذا البحث، ان هناك صلة وثيقة بين الموقف الديني للإنسان المصري والمصالح الاجتماعية — الاقتصادية لهذا الإنسان. ولذلك، نرى من الضروري ان نبدأ بالقاء ضوء على العوامل المشكلة لهذا الموقف.

من الممكن، بشكل عام، قبول التفسير الذي تقدمه الماركسية لظهور الدين في العصور القديمة؛ فالإنسان، في تلك العصور، كما يقول التفسير الماركسي، كان ضعيفاً امام الطبيعة، ولذلك كان مضطراً ان يتوجه الى قوى مافوق الطبيعة يستثيرها ويسترضيها لكي تؤثر في الطبيعة لصالحه^(١٩). ولكننا نرى ان هناك خصوصية يجب ان توضع في الاعتبار فيما يتعلق بالإنسان المصري القديم والكيفية التي صاغ بها دينه. من المؤكد ان الإنسان المصري الأول، مثله مثل غيره من البشر في اماكن أخرى من العالم، كان يرى في الكون من حوله اشياء غامضة يشعر ازاعا بالرهبة والحيرة. فالسمااء المكتشفة امامه بنجومها وكواكبها كانت، ولا بد، موضوعاً دائماً لتأملاته. والشمس التي تلازمه طوال اليوم، وبخاصة قدرتها على انضاج محاصيله، ليس من شك في انها جعلته ينظر اليها نظرة امتنان وتقديس ثم مالبثت هذه النظرة ان تطورت إلى التالية.

إلا ان بيئة الإنسان المصري لم تكن فيها تلك العناصر التي تهدده او تهدد محاصيله. فليست هناك عواصف او اعاصير، وليست هناك غابات او جبال مليئة بالأسرار، وهو لا يعتمد في زراعته على مطر تأتي به قدرات غيبية، وإنما على النيل. وعلاقة السببية الواضحة القائمة بين مياه النيل والأرض وعمل الفلاح والتي كان نتاجها محصوله، اكسبت الفلاح، منذ البداية، نظرة مادية لقضايا المعيشة وللحياة. لذلك، لم يكن الفلاح المصري القديم بحاجة ماسة الى «قوى فوق طبيعية» يطلب تدخلها لحمايته من خطر محيط به، او لتوفير أسباب محصول جيد. وحتى الفيضان كان الفلاح يعرف انه يمكنه السيطرة عليه، والحد من اثاره السلبية، بعمله المادي وليس بالدعاء لقوى فوق طبيعية.

• ومن الأمثال الشائعة التي اوردتها كمال المتوحي: «مخلق ناس وتحفهم، وكب ناس وحدهم»، و«ادي الحلق لي بلا ودان» وهو ما يعني «اعلى الحظ لمن هو غير مؤهل له»، و«الدهر ميل»، و«الدنيا يوم معك ويوم عليك».

• من الأمثال الشائعة في هذا الاتجاه: «العبد في التفكير والرب في التدبير» و«الي من نصيبك لازم بصيبك» و«الحذر لا يمنع للدر».

من هنا، فإن المسألة الأساسية التي كانت تشغل الفلاح، في علاقته بالقوى فوق الطبيعية، هي حياته بعد الموت، أي البعث، بل أن هذه كانت تشكل الموضوع الرئيسي في الديانة المصرية القديمة عموماً. وبما أن مسألة البعث هذه هي مسألة فردية فإن الوساطة بشأنها لم تكن ذات أهمية جوهرية بالنسبة للفلاح، خاصة وأن الوجه الآخر لتلك الوساطة هو المساس بنتائج جهده وعمله — أي تكريس حق الدولة المركزية في ملكية هذا الجهد ونتاجه —، وعندما تكون هذه الوساطة — أي المؤسسة الدينية، أو الصيغة الدنيوية للدين — ذات أثر سلبي على الفلاح، وعلى نتائج جهده وعمله، فإن هذا كان يجد المبرر الخلقي والمنطقي للتخلي عن هذه الوساطة دون أن يرى في ذلك انتقاصاً من «إيمانه» الذي يشكل علاقته الخاصة بقوى ما فوق الطبيعة، أي بالآلهة أو بالاله. وهذا ما يفسر لماذا اقترنت بعض ثورات المصريين القدامى بموقف متمرد ضد بعض رموزهم الدينية، ولماذا سعوا، من خلال بعض هذه الثورات، للحصول على حقهم في ممارسة بعض الشعائر الدينية مستقلين عن الفروع وعن المؤسسة الدينية التابعة له، كذلك يفسر لماذا غير المصريون ديانتهم بعد ذلك أكثر من مرة، حينما تركوا دياناتهم القديمة واعتنقوا المسيحية، ثم تركوا المسيحية واعتنقوا الاسلام، ثم تبناوا المذهب الشيعي واستعانوا بالفاطميين ضد دولة الاخشيديين (السنية)، ثم عادوا وثاروا على الفاطميين وقبلوا العودة الى المذهب السني حينما امسك صلاح الدين الايوبي بالسلطة المركزية (١١٧١م). ومن المهم ملاحظة أن المصريين حينما تحولوا الى المذهب الشيعي لدوافع سياسية واجتماعية، فإنهم، كما سنوضح فيما بعد، رفضوا، في هذا المذهب، جانبيين: الإمامه والموقف العدائي للصحابية. وحينما قبلوا بالانقلاب السني الذي أحدثه صلاح الدين الايوبي فإنهم ظلوا محققين ببعض تقاليدهم الشيعية وثاروا ضد الدولة الايوبية «السنية» وبخاصة في فترة حكم الملك العادل (١٢٠٠ — ١٢٩٨).

كذلك، فإن وقائع تاريخ مصر الحديث تأتي دليلاً على أن الانسان المصري يعتبر موقفه الديني علاقة خاصة وفردية بينه وبين الله، وأنه كما يرفض الوساطة في هذه العلاقة، فإنه على استعداد لتقبل مواقف سياسية واجتماعية، حتى وإن كانت على أسس غير دينية، طالما أن ذلك يحقق له مصالحه الاقتصادية والاجتماعية. فقد التف المصريون بقوة حول القيادة العلمانية للثورة العربية رغم أن اولى برامجها — أي بيان الحزب الوطني الأول — كان ينص على أن هذا الحزب هو حزب سياسي غير ديني، وفقدت القيادة الدينية، منذ ذلك الوقت، موقعها كقيادة سياسية، وكذلك التف المصريون اتفاقاً رانعاً حول حزب الوفد وقيادته العلمانية، وعجز تحالف الشراي الملكي مع القيادة الدينية التقليدية (مشايخ الأزهر) والقيادة الدينية السياسية السلفية الجديدة (الأخوان المسلمون) عن النيل من شعبية حزب الوفد وبخاصة لدى الفلاحين، كما عجز هذا التحالف عن أن يقدم نفسه كبديل منافس للوفد في قيادة الشعب. ومرة أخرى، لم تهتز شعبية جمال عبد الناصر لدى الغالبية العظمى من الشعب رغم العنف الذي تعامل به مع «الأخوان المسلمين»، ورغم أنه حول الأزهر من جامعة دينية الى جامعة علمية حديثة، ورغم أنه ألغى المحاكم الشرعية وحول قضايا الأحوال الشخصية الى القضاء الاهلي والعلماني.

من المهم، هنا، ان نسجل ان عباس محمود العقاد كان من أوائل المفكرين المصريين الذين عالجوا موقف الانسان المصري من الدين معالجة عقلانية وعلمية. ففي رأي العقاد، ان الذهن المصري ذهن عملي واقعي، وان الأرض والنيل والفيضان والغلة (أي المحصول) كلها بالنسبة للذهن المصري وقائع محسوسة مطردة في قياس العقل لا تتصل بعالم الغيب الا اتصالاً بسيطاً لا يحوج المراء الى خيال جامع، وانما يحوجه فقط الى التدين والايامن. وهنا، كما يرى العقاد، كان السر في ان الانسان المصري الأول خلق عالمه السماوي على نمط عالمه الأرضي، يأكل فيه الانسان ويشرب، ويستعد له بالطعام ويمتاع هذا العالم الأرضي وأنيته، ويعمل على ان يحفظ جسده من العطش، لانه الجسد الذي سيعيش به بعد البعث. كما يرى العقاد ان هذا هو سبب هدوء العقيدة الدينية عند المصري، وخلوها من التعصب، وخلو تاريخ مصر الديني من المذابح الطائفية^(١٧).

الثورة الفلاحية الأولى

سنحاول، هنا، الاطلالة على تاريخ مصر الاجتماعي في الحقبة الأولى منه والتي اصطلح على تسميتها بالحقبة الفرعونية، ونسميها نحن مرحلة الثورات الفلاحية الأولى. وبطبيعة الحال، فإننا لانزعم اننا سنلّم بتاريخ تلك الفترة بكل تفاصيله، ولكننا اذا نظرنا الى تلك الحقبة من خلال حركة المجتمع، وليس من خلال حركة ملوك الاسر المختلفة، سنستطيع ان نضع ايدينا على المحاور الرئيسية لتاريخ تلك الحقبة. كذلك فإننا، هنا، كما، في فصول قادمة من هذا البحث. سنحاول اجراء اختبار تطبيقي لما سبق ان اشرنا اليه من وجود علاقة وثيقة بين موقف الانسان المصري من الدين وبين مصالحه الاجتماعية — الاقتصادية، باعتبار هذه العلاقة احدى السمات الأساسية لعملية تشكل البنية القومية في مصر.

حوالي عام ٢٢٨٠ ق.م.، في عهد بيبسي الثامن آخر ملوك الأسرة السادسة، شهدت مصر ثورة فلاحية شاملة هي الثورة الأولى التي امكن تسجيلها تاريخياً. وبينما كان سحق الفلاحين، في هذه الثورة، موجهاً ضد المظالم التي توقعها بهم الدولة المركزية واجهزتها، فإن امراء الاقاليم الذين لعبوا دوراً هاماً في تلك الثورة كانوا يستهدفون تقوية سلطتهم على حساب السلطة المركزية، وبعضهم كان يحاول ان ينقل عنها.

وكان من نتائج هذه الثورة ان العلاقة الفردية الخاصة بين الفلاح وقوى ما وراء الطبيعة حققت بعض المكاسب في اتجاه الاستقلال عن المؤسسة الدينية الرسمية. فصار من حق الفلاحين ان يبقوا المقابر لموتاهم، وان يشاركوا في المواكب الدينية، وصار للفرد العادي حق استخدام الرموز الدينية التي كان يستخدمها الملك وكانت، حتى ذلك الوقت، حكراً له، كما صار من حقه ممارسة الطقوس الدينية دون وصاية من الملك وبالتالي من كهنته.

هذا النزوع للاستقلال، في العلاقة الدينية بقوى ما فوق الطبيعة، عن المؤسسة الدينية الرسمية التي كانت ترفع الملوك الى مستوى الآلهة، كان مقروناً بموقف من المؤسسة السياسية — الادارية القائمة، في ذلك الوقت، والتي كان الملك أيضاً على قمته.

ففي تلك الثورة، امتنع الفلاحون عن دفع الضرائب، وهجموا على مخازن الحكومة ونهبوها، واقتحموا المكاتب الحكومية ويعثروا محتوياتها وأتلفوا سجلات المحاكم، وقتلوا موظفي الدولة، ومزقوا برديات القوانين في الطرقات، واحرقوا قصور الملك والاغنياء وفتحوا قبورهم ويعثروا اشلاءهم. ومعروفة جيداً لدى دارس الادب المصري القديم بردية نفرتي التي يصور فيها الاحوال التي ادت الى اندلاع الثورة ويقول فيها: «انظروا الى الصناع، انهم لا يعملون، فقد اضاع اعداء البلاد ما فيها من حرف. ان الذي يحصد الحصاد لا يعلم عنه شيئاً، وذلك الذي لم يحصد يملأ مخازنه بالفلال». من المهم ملاحظة ان هذه البردية تتحدث عن الارستوقراطية الحاكمة، وعلى رأسها الملك — الإله بالطبع، باعتبار افرادها «اعداء البلاد». وهناك بردية اخرى اوردها برسمت تنطق بعض فقراتها بالشتمات من تلك الارستوقراطية الحاكمة، حيث تقول: «الأشراف يتجمعون، اما المدمومون فتمتلي قلوبهم بهجة، وأولئك الذين كانوا يرفلون في الثياب غدوا في اسمال بالية، وسيدات البيوت يسالن: اما من شيء ناكله؟»^(٢٠).

وسنجد، فيما بعد، ان اية قداسة لن تمنع الفلاحين من العصيان والتمرد. ففي ايام رمسيس الثاني، ثاني ملوك الاسرة التاسعة عشرة (١٢٥٠ — ١٢٠٠ ق.م.)، اضرب الفلاحون المجدنون للعمل في المحاجر وتوقفوا عن العمل، واضطر رمسيس الثاني الى ان يتوجه اليهم في مقر العمل ويلقي فيهم خطاباً يضمنه ما يمكن ان نصفه بأنه اول قانون عمل في التاريخ، حدد فيه رمسيس للعمال حقوقهم في الطعام والماء البارد للشرب، وفي اللبس والعطر، وحدد مدة العمل بشهر واحد بالتناوب لكل فلاح، وحق اهلهم سواء كانوا في الوجه البحري أم في الوجه القبلي في الحصول على الحبوب والفول والملح وما الى ذلك^(٢١).

وفي حكم رمسيس الثالث، عام ١١٦٦ ق.م.. توقف الفلاحون الذين كانوا معتبين لبناء المقابر الملكية عن العمل بسبب قلة الطعام الذي كان يصرف لهم، ولم يعودوا الى العمل إلا بعد ان صرفت لهم مخصصاتهم كاملة.

كان من أهم المكاسب التي حصل عليها الفلاحون، نتيجة لشوراتهم منذ ٢٢٨٠ ق.م.. ان صار لهم ولكل العامة من المواطنين، الحق في ادخال ابنائهم الى مدارس «الموظفين»، ويفسر ذلك انتشار الادب الذي كان يعبر عن انتقادات الفلاحين لنظام الحكم ولكبارة رجال الدولة، على عكس ماوصل إليه بعض الباحثين من استنتاجات مفادها ان الفلاح المصري لا يجرؤ على انتقاد السلطة.

فمعذ عام ٢٠٠٠ ق.م.. وحتى اوائل الدولة الحديثة، شاعت مناجاة كتبها الكاهن مخع خبر رع سنڤ، واتخذت طابع الموال الشعبي؛ وهو يقول فيها: «كل يوم يستيقظ الرجال في الصباح لكي يعانون، وليس للفقير قوة تنقذه من الذي يفوقه... تمر المصائب كل يوم، ولكن احزان الغد لم تمض بعد». كذلك عثر على نصوص كثيرة منقوشة على قطع من الفخار تستنزل اللعنات على فرعون ورجاله^(٢٢).

ويظل اكثر النصوص تعبيراً عن موقف الفلاح المصري من السلطة ومن الدين هو ذلك

النص الشهير المعروف باسم «شكوى الفلاح القصب» المنقوش على بردية محفوظة في متحف برلين. يروي هذا النص قصة فلاح من وادي النطرون يسوق حميره المحملة ملحاً الى مدينة هيرمكيوبوليس ليبادل الملح بالفلال، ويلتقي، في الطريق، بواحد من رجال رئيس ديوان الملك فيستولي هذا على الحمير والملح. ويسعى الفلاح دون كلل حتى يصل الى رئيس — مينو، رئيس ديوان الملك، ليقدّم له شكواه. ومن هذه القصة يمكننا ان نتعرف على بعض السمات الاساسية للشخصية المصرية في ذلك الوقت، فهي تتسم بالسمات التالية:

اولاً: ان الفلاح عنيد ودؤوب وصبور في صراعه من اجل استعادة حقوقه. فحينما يضره توتي (الموظف الذي سرق حميره) ويأمره بالصمت، يرد عليه الفلاح قائلاً: «تضريني، وتستولي على مالي، ثم تريدني ان اسكت؟».

وبعد عشرة ايام من الوقوف امام باب توتي يحاول اقناعه برد حميره دون جدوى يتحول الفلاح الى السعي لمقابلة رئيس البلاط، ولكن الموظفين يردونه، ويصورون القصة لرئيس البلاط بما يتفق مع مصالح زميلهم «توتي»، الا ان الفلاح لا ييأس ويواصل الجهد حتى ينجح اخيراً في مقابلة رئيس البلاط رئيس — مينو ويشرح له شكواه.

ثانياً: نلمس، في هذه الشكوى، ايضاً، وجهة نظر الرأي العام، اي وجهة النظر الشعبية فيما يجب ان تكون عليه سياسة الدولة ازاء عامة الشعب. فإذا كان رمسيس الثاني، في خطابه المشار اليه سابقاً، في الفلاحين الذين كانوا يعملون في المحاجر، قد حدد تصوره لما يجب ان يكون عليه «الرجال الطيبون ذوو الاخلاق» ووضع المقياس لذلك: «إنهم يسهرون على العمل طوال الوقت، ولا يعرفون التعب، وينفذون واجباتهم على الوجه الاكمل، ويخضعون في الجبال المقدسة». فإن الشعب، من الناحية الأخرى، وعلى لسان الفلاح خنوم — انوب، في شكواه، يحدد تصوره لواجبات الحكومة ازاء المواطنين: «ان تقضي على الظلم، وتقيم العدل، وتوفر الطعام والملبس والدفع، وان تقف الى جانب الفقير ضد ظالميه».

وإذا كان مقياس العمل الصالح، من وجهة نظر الدولة المركزية هو التفاني في خدمة الملك، فإن مقياس العمل الصالح، من وجهة نظر الشعب، وكما جاء في شكوى الفلاح هو «توفير الأمن والعدالة».

ثالثاً: وفيما يتعلق بالدين، فإننا نجد، في هذه الشكوى، ملامح مفهومات دينية جديدة تشكل بداية لما يمكن أن نسميه الايديولوجية الدينية الشعبية: حيث تتبلور النظرة النفعية للقيم ولقوانين السلوك الخلقي: فالصالح المؤمن، كما يقول الفلاح، هو من يهتم بأرزاق الناس، ويحميهم من المعتدين (على أرزاقهم)، والمصير في الآخرة لن يتوقف على ما يبنيه ملك من اهرامات ومعابد، ولكن على ما يقدمه للشعب من حماية وعدل. والفلاح، في شكواه، يحذر رئيس الديوان الملكي من انه اذا لم يستجب لشكواه، ويقف الى جانبه فإن كفة ذنوبه ستكون هي الراجحة يوم الحساب، و«معات» إلهة العدل والحق لن تخلد

إلا اسم من يقيم العدل، ويستمر الفلاح في تحذيره لرئيس الديوان فيقول له انه إذا لم يستمع الى شكواه فإنه، أي الفلاح، سيستجير منه «بانوبيس» حامل ميزان العدالة في محكمة أونزريس في العالم الآخر^(٣٣).

ويلاحظ ان رمسيس الثاني، صاحب فكرة ان مقياس الرجل الطيب ذي الاخلاق هو العمل بلا تعب في خدمة الدولة، كان ثاني ملوك الاسرة التاسعة عشرة التي شاعت خلال عهدها قصة الفلاح الفصيح، والذي تتضمن شكواه، مفاهيم معاكسة لمفاهيم رمسيس الثاني. وان كان يعتقد ان هذه القصة ظهرت، اول الامر، في اواخر الدولة الوسطى.

من المهم، هنا، ملاحظة ذلك الموقف الانتقالي من الآلهة: فالفلاح، في هذه الشكوى، لا يذكر الا اسماء الآلهة الذين يمكن ان يكونوا ذوي نفع له: «توت» الحكيم، و«معات» الهة الحق والعدل، و«انوبيس» حامل الميزان في محكمة أونزريس.

والواقع انه، طوال عهد الدولة الوسطى، في مصر القديمة (٢١٠٠ — ١٧٠٠ ق.م.)، كانت تتبلور ايدولوجيتان دينيتان: الاولى، وهي الايدولوجية الدينية الرسمية، وهي تكرس تسخير مجمل الشعب في خدمة الارستوقراطية الحاكمة وعلى رأسها فرعون. والثانية، وهي الايدولوجية الدينية الشعبية وتتعلق، اساساً، من مبدأ ان مهمة الحاكم، او الدولة، هي تحقيق مصالح الشعب، وان ذلك هو المقياس لكل شيء.

وفي صراعهم من اجل تحقيق مكان متميز لهم في الارستوقراطية الحاكمة، عمد كهنة آمون الى تكريس الايدولوجية الدينية الرسمية وتعزيزها، مما عمق هذا الانقسام في الايدولوجية الدينية، وعمق التعارض، بل وبرره بين الايدولوجيتين: الرسمية والشعبية. وإن كان الكهنة قد مهدوا بذلك الطريق لسقوطهم، وسقوط الديانة القديمة بأسرها.

فالأمراء الذين تجمعوا حول احمس (١٥٨٠ ق.م.) وقادوا جيوشاً من الفلاحين المصريين لطرد الهكسوس، تزايد نفوذهم. وحصلوا على مزيد من الامتيازات السياسية والاجتماعية نتيجة لدورهم القومي في معركة التحرر من الهكسوس. اما الفلاحون الذين قاتلوا دفاعاً عن ارض الوطن، فقد اصبحوا هم الآخرون قوة يخشى جانبها، فبدأ الفراعنة يسرحون فرق الجيش المشكلة من الفلاحين، او يرسلونها الى الحدود، أو كحاميات في البلاد المجاورة المقهورة، ويدأوا يستعينون، كبديل عن الجنود المصريين، بفرق من المرتزقة يجلبونها من الخارج وأساساً من قبيلة المشاوشاة «الليبية». كذلك بدأ الفراعنة يشكون في ولاء اقاربهم وافراد حاشيتهم من المصريين، فأحاطوا انفسهم بعبيد مستوردين كانوا يسمون «المدبرين». وهكذا، وبدافع من الصراع للمحافظة على السلطة، دخل العنصر الاجنبي طرفاً في الصراع المحلي. ونلاحظ، هنا، ان خوف المتريعين على قمة السلطة في مصر من الشعب، والذي شكل احد عوامل ازمة النضال القومي، قديماً وحديثاً، كان، منذ زمن بعيد، احد الخصائص الرئيسية لسياسة الدولة المركزية في مصر.

ودخل كهنة آمون طرفاً في الصراع الاجتماعي مستغلين حاجة الملوك اليهم لضمان خضوع الشعب، فبدأ الكهنة يجمعون الثروات ويتوسعون في حيازة الاراضي حتى

اصبحوا فئة اجتماعية مالكة اكثر منهم خدماً للمعابد^(٢٤). وقد اورد عبد الباسط عبد المعطي ارقاماً تقيد ان ممتلكات معابد طيبة ومستف وهولويوبوليس بلغت: ٢٨٢٢ كيلومتراً مربعاً من الاراضي الزراعية، ١٦٩ قرية، ٩٧,٣٦٤ من البشر، ٤٧٦,٩٦٣ رأساً من الماشية، ٨٨ سفينة، ٣٠٢ حديقة، و١٠٤ كيلو غرامات من الذهب. ولتكريس موقعهم كطرف في الارستوقراطية الحاكمة، ادخل الكهنة تعديلاً على النظرية الدينية الرسمية انتقلت بمقتضاه مكار الآلهة من الأرض الى السماء حتى يصبحوا هم ممثلو الآلهة على الأرض، ويصبح لهم بذلك حق مراقبة اعمال الملك، وتوجيه النصيح او النقد له، والوقوف منه احياناً موقف الند.

وأدى سلوك الكهنة هذا إلى تعزيز المبر لدى الفلاحين وعامة الشعب للاتجاه، أكثر فأكثر، للاستقلال عن المؤسسة الحاكمة، بما فيها المؤسسة الدينية الرسمية، في علاقتهم بالآلهة، وهذا ماعق الشعور لدى الانسان المصري بان الدين مسألة تخصه هو، ويستطيع ان يغيره بعد ذلك وفقاً لمصلحه طلالاً أن المسألة لا تتعلق بعلاقته بالآلهة او بالآله، وانما بشكل ممارسة هذه العلاقة.

وكان توزع النفوذ، في الدولة الحديثة، بين الملك والامراء والكهنة، وانهماك كل طرف، وبخاصة الكهنة، في تجميع الثروة على حساب الفلاحين وعامة الشعب، سبباً في تعميق الشعور بالظلم، ومن ثم الشعور بالقرية لدى الفلاحين وعامة الشعب عن اطراف المؤسسة الحاكمة، سواء الملك او الامراء او الكهنة، وكانت ثورة اخناتون التوحيدية محاولة للقضاء على هذا التحلل، وعلى نفوذ الكهنة حتى يستطيع ان يستعيد للدولة المركزية قوتها، وادف اخناتون هذه الثورة الدينية — السياسية بتوجه نحو بعض الاملاحات الاجتماعية، ولكن سرعان ماتأمر عليه الكهنة فاغتالوه، وقضوا على ديانتهم، وبالتالي على كل آثار ثورته السياسية والادارية والاجتماعية، وتزايد نفوذهم بدرجة كبيرة في عهد الرعامسة الأواخر، من رمسيس الرابع الى الثاني عشر، وتولى احدهم منصباً شبيهاً بمنصب وزير الداخلية، وهكذا تحولت الكهنة الى اداة قمع للشعب. ويقتصب الكاهن هريهور، كاهن طيبة الأكبر، الملك (١٠٩٠ ق.م.) ويقاومه الامراء ويسقطونه، ليمود كاهن آخر فيتزوج من احدى اميرات الاسرة الواحدة والعشرين (١٠٩٠ — ٩٤٥ ق.م.) ويسيطر بذلك على السلطة السياسية، ثم يسود الاضطراب والتحلل، ويستولي المرتزقة الليبيون على الحكم، ويقود الامراء ثورة ضدهم، ويفرض الاثيوبيون مصر، ومن بعدهم الاشوريون، ويتوحد الامراء خلف بساماتيك لتحرير مصر، ولكن ايضاً بالاستعانة بالمرتزقة الاجانب، الذين يعاودون الدخول طرفاً في الصراع المحلي من اجل السلطة، مما يسهل على الفرس غزو مصر (٥٢٥ — ٣٣٨ ق.م.)، ويقود الامراء ثورة ضد الفرس ويطردونهم، ولكن الفرس يعاودون غزو مصر مرة أخرى، وتنشب ثورة جديدة لطردهم، ولكن الفرس يسحقونها ويصلبون زعيمها «اناروس». ويثور المصريون، للمرة الثالثة، وينجحون في طرد الفرس واقامة دولتهم المركزية القومية من جديد (٤٠٤ — ٣٤١ ق.م.). ولكن الفرس يعودون، مرة اخرى، (٣٤١ ق.م.) وتسقط الدولة المركزية في ايديهم بعد ان يهرب آخر الفرعنة نكتانيبوس الثامن، ويعمل الفرس في مصر تدميراً وتخريباً ونهباً.

وتبدأ فترة من تاريخ مصر تصل الى حوالي ألفي عام يرتبط فيها الصراع الاجتماعي ضد الدولة المركزية بالصراع الوطني؛ اذ بقيت الدولة المركزية، طوال هذه الحقبة الطويلة، في ايد اجنبية.

- (١٢) *Ibid*, p.32.
 (١٤) حسين فوزي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.
 (١٥) Berque, Jacques, *op. cit*, p. 7.
 (١٦) علف شيت، القرية المتغيرة، القاهرة: دار المعارف، ص ١٠٥.
 (١٧) كمال المنوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.
 (١٨) أ.ك. اويدين، الوعي الاجتماعي، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨، ص ٨٧ و ٨٨، (مترجم عن الروسية).
 (١٩) عباس محمود العقاد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧ و ٢٨.
 (٢٠) جيمس هنري برستد، تطور الفكر والدين في مصر القديمة، القاهرة: دار الكرك، ١٩٦٦، ص ٢٩٢.
 (٢١) الامرام (القاهرة)، ١٩٤٩/٥/٥، نقلًا عن الجزء السادس من كتاب مصر القديمة للدكتور سليم حسن بمناسبة صدور هذا الجزء.
 (٢٢) أحمد صادق سعد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥ نقلًا عن:
 M.F.Gyles: Pharoonic Policies & Administration, university of North Carolina Press, 1959, p. 84.
 (٢٣) انظر ترجمة مشكوى الفلاح المصحح، في كتاب الدكتور حسين فوزي، سنديكاد مصري مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠ - ٢٧٢.
 (٢٤) عبد الباسط عبد المعطي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧ و ٢٨؛ ادولف ارمان وهرمان رانكه، مصر والحياة المصرية في العهود القديمة، ص ٢٢١.

- Arnold Toynbee, *A study of History*, (١) London, Oxford University Press, 1955, vol. IX, p. 515.
 (٢) John Bouring, *Report on Egypt and Candia*, London, clowes, 1840 p. 7.
 (٣) Piot Bey, «Caucerie ethnographique sur le fellah» *Bulletin de la Société Khedivale de Geographie*; le Caire, No.4, 1899.
 (٤) عن الترجمة الانكليزية:
 H.H. Ayrout, *The Egyptian Fellah* Translated by J.A. Williams, Boston, 1963 p.p. 145-146.
 (٥) د. كمال المنوي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠، ص ٩٧ - ١٠١.
 (٦) المصدر نفسه، ص ٧٥ و ٧٦.
 (٧) راجع: المنتخبات لأحمد لطفي السيد، الجزء الاول، ص ٣٧، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ١٢٢، ٢٦٧.
 صفحات مطوية لأحمد لطفي السيد، ص ١٧٦.
 (٨) Baer, Gabriel, *Studies in the Social History of Modern Egypt*, London: University of Chicago press, chicago 1969, pp. 93-108.
 (٩) عباس محمود العقاد، سيرة وتحية - سعد زغلول، القاهرة وبيروت: دار الشروق، (بلا تاريخ)، ص ٢٦ و ٢٧.
 (١٠) Berque, Jacques, *l'Egypte, Im-perialisme et Revolution*, Paris: editions Gallimard 1967, p.32.
 (١١) *Ibid*, p.521.
 (١٢) *Ibid*, p.31.

قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة

أدار الندوة: بلال الحسن
أعدّها للنشر: جورج ناصيف

المشاركون(*):

- ملجد أبو شرار
- أبو علي مصطفى
- ياسر عبد ربه
- محمد خليفة
- عربي عواد

عُقدت هذه الندوة في مركز الأبحاث الفلسطينية، صباح يوم ١٩٨١/٧/٣، ودار الحوار فيها بناءً على ورقة عمل أعدتها مشورون فلسطينية، تتضمن ثمانية أسئلة حول مختلف قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تمت أثناء انقطاع الندوة مناقشة خمس من القضايا المطروحة، أما الأسئلة الثلاثة الأخيرة فقد تولى المشاركون في الندوة الإجابة عنها كتابةً.

شارك في الندوة: ملجد أبو شرار، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أبو علي مصطفى، نائب الأمين العام للجمعية لتحرير فلسطين، ياسر عبد ربه، نائب الأمين العام للجمعية الديمقراطية لتحرير فلسطين، محمد خليفة، ممثل الصاعقة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعربي عواد مسؤول التنظيم الشبيوعي الفلسطيني في لبنان.

ونشر في هذا العدد القسم الثاني والآخر من الندوة الذي يتضمن الإجابة على خمس قضايا تتعلق بالعمل النقابي والعسكري وبالأمن، والاستيطان، وقضية إنشاء حزب شيوعي موحد. وكما قد نشرنا القسم الأول من الندوة في العدد السابق (رقم ١١٨، أيلول — سبتمبر ١٩٨١)، متضمناً الحوار حول الوضع العام في الداخل، وقضايا الوحدة الوطنية، وقضايا العلاقات مع النظام الأردني.

(*) اعتذر عن المشاركة في الندوة عبد الرحيم أحمد، أمين عام جبهة التحرير العربية، بسبب وجوده خارج بيروت، ولم تردناحتي موعد الطبع أجوبة الأخ محمد خليفة عن الأسئلة الثلاثة الأخيرة.

٤ - العمل النقابي

بلال الحسن: من الواضح أن العمل النقابي يعيش حالة نهوض في المناطق المحتلة. كيف تقيمون أسباب ذلك، وماهي تأثيرات هذا النهوض على العمل السياسي ضد الاحتلال.

أبو علي مصطفى: لاشك أن الجميع متفقون مع الفقرة الأولى من السؤال، التي تدور حول دور العمل النقابي داخل الأراضي المحتلة. وحول حالة النهوض التي يعيشها.

ومن الطبيعي أن يكون تطور العمل النقابي مرتبطاً بالتطور الذي حصل على صعيد مركز الطبقة العاملة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخاصة بعدما جرى في السنوات السابقة من هجرة للأرض، وعمل في المؤسسات والمنشآت الصناعية.

هذا أحد أسباب التطور الحاصل في العمل النقابي. ثمة سبب آخر هو الديمقراطية الليبرالية النسبية التي يتيحها العدو في ميدان العمل النقابي الأمر الذي وفر فرصة إطلاق عمل نقابي تعبوي جماهيري، يجعل من موضوع دور النقابة في الداخل دوراً نضالياً هاماً، ووسيلة لحشد طاقات جماهيرية واسعة داخل الأراضي المحتلة. مع ما يعني ذلك من أهمية تدعيم الدور القيادي للنقابات، وتوسيع أطر استيعابها للطبقة العاملة. أشدد على مسألة توسيع أطر استيعابها للطبقة العاملة، في ضوء إشكالات حقيقية عانت منها النقابات داخل الأرض المحتلة، خاصة فيما يتعلق بإغلاق عملية التنسيق عند حدود معينة في بعض النقابات لاعتبارات فئوية ذاتية ضيقة. لكن الأخطر من ذلك هو أن تبقى هناك ست نقابات مظلة على صيغة قديمة في داخل قطاع غزة، بقيادة «درابيه»، الذي لا يزال يعترف به في الخارج على أنه ممثل لهذه النقابات، في الوقت الذي دعا فيه درابه للانضمام إلى الهستدروت. إن ما يجري هو تسوير هذه النقابات وإغلاقها وكأنها ملكية خاصة لأحد البرجوازيين الفلسطينيين في داخل قطاع غزة. وهذه المسألة أخطر من مسألة الخلاف الناشء بين القوى الوطنية حول مسألة فتح أبواب التنسيب واستيعاب طاقات أخرى داخل النقابات.

وإضافة إلى ذلك، يجب بذل جهد مشترك لتوحيد القوانين؛ حيث أن هناك بعض القوانين القديمة المعيقة، وبعض المحاولات التي تجري، من قبل العدو، لفرض قوانين مجددة مما يقلّص من فعالية هذه النقابات أو الاتحادات. يجب العمل لكي ترتقي العلاقات القائمة فيما بين كافة القوى الوطنية إلى مستوى يسمح بالبحث جدياً في توحيد قوانين مختلف النقابات.

ومن الطبيعي أن تترافق مسألة فتح باب التنسيب مع فتح باب الانتخاب في هذه النقابات، مع ما يعني ذلك من ضرورة تجديد القيادات، بدلاً من إغلاقها على صفوف قيادية تحتل مواقعها منذ سنوات، وتمارس تقييداً لأشكال العمل النقابي.

وإذا ما استطلعنا أن ننجز تقدماً على هذا الصعيد، انتقلنا إلى خطوة متقدمة، تتمثل في تشكيل لجان في الاتحاد العام تكون مسؤولة عن العاملين في المؤسسات والمصانع

القائمة في مناطق العام ١٩٤٨؛ وذلك كي نجنب عمالنا ضغوطات حقيقية تستهدف إلحاقهم بالهستدروت، وخاصة في منطقة القدس حيث لا يطبق العدو الصيغ والقوانين التي يطبقها في الضفة والقطاع.

وهنا نستطيع أن نقدم مثلاً بارزاً في مواجهة كل ضغوط الاحتلال؛ وهو يتمثل بالدور الوطني والنقابي الذي لعبته نقابة عمال ومستخدمي شركة الكهرباء، حيث أنها لم تلعب دوراً نقابياً بالمعنى المهني المحض فقط، وإنما دوراً سياسياً يتصل بمسألة الاستيلاء على الشركة ومحاولة تطويقها وإغراقها بالقروض. هذا المثل الذي قدمه عمال ومستخدمو شركة كهرباء القدس، يجب أن يصبح نموذجاً لمؤسساتنا النقابية الأخرى في كافة قطاعات شعبنا في الأراضي المحتلة، وذلك كي نستطيع أن نرتقي إلى مستوى تمثل الحالة التي أشير إليها بوصفها حالة نهوض.

عربي عواد: من الظواهر البارزة في الأرض المحتلة اتساع النضال النقابي وتطوره ولا سيما، وبالدرجة الأولى، نضال نقابات العمال. ويعود هذا طبعاً، وفي الأساس، إلى اتساع صفوف الطبقة العاملة، لأن الاحتلال يستخدم الأرض المحتلة في الضفة الغربية والقطاع كسوق رخيصة للعمل. ومن هنا، يوجد أعداد كبيرة من العمال الذين يعملون في المؤسسات الإسرائيلية والذين كان قسم غير قليل منهم في الأساس فلاحين أو حرفيين وبيروجازيين صفاراً في المدن.

ويعود هذا أيضاً إلى تدهور الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة. سواء منها العمال الذين يعملون في المؤسسات العربية أم العمال الذين يعملون في المشاريع الإسرائيلية؛ فالنوع الأول من العمال يعاني من الارتفاع الفاحش في مستوى المعيشة، أما النوع الثاني فيتعرض لأشكال متنوعة من الاستغلال، تبدأ من التمييز ضدّه بالنسبة للأجور، وتتم بالتمييز في ساعات العمل ويحرمانهم من جميع التسهيلات المتعارف عليها في قوانين العمل، كالضمان ضد الشيخوخة والإصابة أثناء العمل والعطل السنوية وغير ذلك بالرغم أن ما يزيد على ٢٢ في المئة من رواتبهم يحسم مقابل هذه الخدمات، غير أنه يودع في صندوق الحكم العسكري دون أن يستفيد العمال منه.

إن هذه الظروف الموضوعية بالنسبة للعمال هي التي أطلقت الحركة النقابية فازدادت حجماً ووعداً، فلم تعد تقتصر على النقابات التي كانت قائمة في الماضي، إذ تم إحياء نقابات عديدة في القدس وفي الخليل وفي مدن أخرى. كذلك ازداد عدد المنتسبين للنقابات. وخاضت النقابات نضالات مطلبية وسياسية بارزة. ولكن ثمة مشاكل تواجهها خصوصاً فيما يتعلق في مجال عملها في المؤسسات الإسرائيلية.

إن الاحتلال يحظر على النقابات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة القيام بأي تحرك نقابي دفاعاً عن حقوق العمال الذين يعملون في المؤسسات الإسرائيلية، بحجة الاعتبارات الأمنية. تلك عقبة جديدة ولكن العمل يجري على تذليلها.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات العربية، فهي تعاني مشكلة تنبع من موقف أصحاب

هذه المؤسسات الذين يضعون العقبات في وجه النشاط النقابي، بحجة أن النقابات ينبغي أن تعمل على تدعيم المؤسسات العربية، وتضمن صمودها في وجه إجراءات الاحتلال التي ترمي للتضييق عليها ومحاصرتها. وبالتالي فإن أصحاب هذه المؤسسات يعملون لائقاء أعباء سياسة الاحتلال الاقتصادية على كاهل العمال. ومثال بارز على ذلك ماحدث مع عمال شركة كهرياء القدس. صحيح أن الموقف الوطني للعمال واضح، كما أشار الرفيق أبو علي لكنهم قاموا باضراب ضد الشركة للمطالبة بتحقيق مجموعة من المطالب النقابية أيضاً. والحقيقة مع الأسف، أنه كان هناك موقف سلبي حيال النقابة والاضراب، بحجة أن الشركة وطنية، وأن العمال، في مطالباتهم بزيادة أجورهم وتحسين أوضاعهم، إنما يتسببون في ضرب الشركة. ولكن، في نهاية المطاف، اضطر أصحاب المؤسسة إلى الاذعان لمطالب العمال. والواقع أنه يتعين على أصحاب المؤسسات العربية أن يجدوا لغة للتفاهم مع نقابات العمال بحيث يضمنون فعلاً صمود وبقاء هذه المؤسسات، وفي الوقت نفسه توفير حياة لائقة للعمال في وجه الغلاء الفاحش الذي تعاني منه جماهير الأرض المحتلة.

إن النقابات تقوم بقسط ملموس من النضال الوطني في مختلف أشكال النضال ضد الاحتلال. فنقابات العمال لها دور بارز سواء في الجبهة الوطنية أم في لجنة التوجيه الوطني، فهناك ممثل عن اتحاد النقابات في كل منهما. وقد برز هذا الدور حتى في الانتخابات البلدية، العام ١٩٧٦، حين رشح اتحاد النقابات ممثلين عنه في عدد من المجالس البلدية، ففازوا في الانتخابات. لذلك، ونتيجة لهذا الدور الوطني الذي تلعبه النقابات العمالية ضد الاحتلال فقد تعرضت إلى جملة إجراءات قمعية؛ حيث سجن العديد من قادتها، وأبعد العديد أيضاً، وهناك الآن بعض القادة تحت الإقامة الجبرية، بالإضافة إلى القانون الذي سن في العام الماضي والذي قضي بتعديل المادة ٨٢، من قانون العمل للحكم العسكري أن يتدخل في الانتخابات بشطب أسماء مرشحين لا يرضى عنهم بحجة أمنية. وبالتالي، فإن الحكم العسكري، يريد تفرغ الحركة النقابية من القوى الوطنية المناضلة ضد الاحتلال، مما يستلزم أن تواجه النقابات هذا الاجراء وترفضه.

أما فيما يتعلق بالنقابات المهنية، ونحن في معرض الحديث عن العمل النقابي، فإن لها دوراً نضالياً خاصاً، وهو ناشئ كذلك من الظروف الصعبة التي يتعرض لها المهنيون: الأطباء، والمهندسون، والمحامون، وسواهم، والتي تدفع أعداداً غير قليلة منهم للهجرة. ويبرز هذا الدور النضالي في تجمع النقابات المهنية، فليس من الصدفة أن لجنة التوجيه الوطني قد انبثقت عن مؤتمر عقد في دار مجمع النقابات المهنية في القدس، وإن سكرتير مجمع النقابات هو، في الوقت نفسه، سكرتير لجنة التوجيه الوطني. وفي هذا المجال، لا بد من الحديث عن دور قطاعات أخرى، كالطلاب ومجالس الجامعات، فهي تلعب دوراً بارزاً، سواء على الصعيد المهني النقابي أو الوطني، ولا بد أيضاً من التوقف أمام وضع المعلمين، الذين يواجهون حظراً على قيام نقابة لهم. وكل ذلك يكشف أن الاحتلال يضع عقبات، أمام العمل النقابي، خصوصاً، إذا كان هذا العمل تصدياً له. فهو، مثلاً، يسمح بإنشاء النقابات العمالية، بحجة أنها كانت قائمة خلال فترة الحكم الأردني للضفة، لكنه يحول دون تأسيس المعلمين لنقابة خاصة

بهم، بحجة أن الحكم في الأردن، لا يسمح لهم بتشكيل نقابة. وهذا الواقع يثقل على المعلمين، ويستيقظهم في ظروف غاية في الصعوبة، مما دفعهم قبل أشهر، وكما تعلمون، لإعلان الإضراب العام، لمدة شهر، مطالبين بتأسيس نقابة لهم وزيادة رواتبهم، ولكن الاحتلال رفض ذلك رفضاً باتاً.

يلسر عبدربه: لا أريد العودة إلى عدد من النقاط التي تطرق إليها الرفاق الذين تحدثوا قبلي. ولكنني أعتقد أن مهمة تنظيم ١٥٠ ألف عامل فلسطيني، يشكلون الطبقة العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة، ومنهم ٢٠ بالمائة تقريباً، من عمال الصناعة، هي المهمة الأعمم والأبرز، في النضال النقابي داخل المناطق المحتلة.

ومن أجل تنفيذ هذه المهمة، من الواضح أن النقابات اتسعت صفوفها خلال السنوات الماضية، وتقدم دورها في الدفاع عن مصالح العمال، وخاصة العاملين في المشاريع العربية، كما اتسع دورها في النضال الوطني. إلا أن استيعاب التطور الجديد، الذي وقع بين صفوف الطبقة العاملة الفلسطينية، يتطلب، في تقديرنا، جملة من المهمات الأكثر إلحاحاً.

في مقدمة هذه المهمات السعي الحثيث لتشكيل نقابات جديدة، من خلال إحياء النقابات القديمة، أو إنشاء فروع للنقابات الحالية القائمة؛ حيث أن الاحتلال يمنع، متذرعاً بالقانون الأردني، أي تشكيل لنقابات لم تكن قائمة قبل الاحتلال. وهذه العملية جارية الآن، ولكن ينبغي أن تطور، أكثر فأكثر، باتجاه توسيع أطر النقابات الحالية، وإحياء النقابات القديمة.

المهمة الثانية، هي الدفاع عن مصالح العمال العاملين بالمشاريع الإسرائيلية. فنصف العاملين، إن لم يكن أكثر، مازالوا من العاملين في المشاريع الإسرائيلية. إلا أن النقابات الحالية تستطيع أن تدعم قضية العمال في المشاريع الإسرائيلية رغم القانون الاسرائيلي، خصوصاً وأنهم يتعرضون، فعلاً، لاضطهاد مزدوج وظاهر للعيان: اضطهاد وقمع قومي، واضطهاد وقمع اجتماعي.

المهمة الثالثة، هي توحيد الحركة النقابية في الضفة الغربية وغزة؛ بحيث لا يمكن أن تكون هناك حركتان نقابيتان، لشعب واحد، في منطقة تخضع لاحتلال واحد. وفي هذا الإطار، أؤكد على ضرورة إحياء نقابات غزة، من خلال إنهاء الوضع الذي كان قائماً خلال السنوات الماضية. تلك النقابات التي كانت مجرد هياكل جوفاء، على رأسها عناصر بيروقراطية، ولم تُجرَ أي انتخابات فعلية لهذه النقابات، طوال السنوات الماضية، للتواطؤ بين بعض هذه العناصر، وبين العناصر الرجعية، والحكم العسكري في غزة.

والمهمة الرابعة، هي قضية الدفاع عن مصالح العمال، في المشاريع العربية، وعدم تحميلهم، وحدهم، أعباء سياسة الاحتلال الاقتصادية. وهذه القضية بقيت، ولا تزال، من بين قضايا الخلاف، حتى ضمن صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، باتجاهاتها وقواها المختلفة، داخل المناطق المحتلة.

وفي هذا الإطار يتطلب هذا الوضع تطوير هياكل النقابات الحالية، التي باتت — بعضها على الأقل — متخلفة عن الواقع الجديد للطبقة العاملة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن تكون هناك نقابة، اسمها نقابة مؤسسات «عالية»، تضم كل العمال الذين ينتمون إلى مهن ومراكز عمل مختلفة، لجرد تواجدهم الجغرافي في بلد واحد. إن هذا التطوير لهياكل المؤسسات النقابية، هو عنصر يدفع، أكثر، نحو انخراط مزيد من العمال في النقابات، ويشجع، أكثر أيضاً، على توسيع قاعدة النقابات ونهوضها بدورها الفعلي، في الدفاع عن مصالح العمال، وفي تمثيلهم وطنياً واقتصادياً.

ومن المسائل التي ينبغي، في الواقع، أن تعالج بحرص شديد، مسألة التعاون فيما بين القوى الوطنية العاملة في إطار النقابات، معتمدة مبدأ التمثيل النسبي فيما بينها، لكي ترسي علاقاتها على أسس من التكامل والتعاون، بدلاً من أسس التنافس والصراع.

طبعاً، ينبغي هنا الحديث عن المنظمات الجماهيرية المختلفة. إن الحركة النسائية، على سبيل المثال، تطور دورها، لكن العضلة، في بعض أقسام الحركة النسائية، انها لازالت تحترق أسلوب العمل الخيري النسائي، بدلاً من التوجه إلى القطاع الذي يتسع، أكثر فأكثر، وهو قطاع العاملات الفلسطينيات في المؤسسات العربية وفي المشاريع الاسرائيلية، للدفاع عنهن وتمثيلهن، بالإضافة إلى القطاع الواسع من ربات البيوت، من جماهير النساء العريضة.

أما بشأن الحركة الطلابية فهناك الآن طبعاً، منظمات معترف بها سواء في الجامعات أم في المدارس الثانوية. وتوحيد هذه المنظمات، في مركز واحد للحركة الطلابية على صعيد الجامعات وعلى صعيد المؤسسات التعليمية الأخرى، في إطار اتحاد طلابي يشكل امتداداً للاتحاد العام لطلاب فلسطين في المناطق المحتلة، هو من بين المهمات، التي ما زالت تقع على عاتق الحركة الطلابية، لتطوير دورها وتوحيد نشاطاتها ونضالاتها، في مختلف أماكن تركزها وتجمعها في المناطق المحتلة.

أما بشأن المعلمين والمهنيين فقد جرى تطوير هام تحق الإشارة إليه: إذ إن قيام لجان للمعلمين ولجنة عامة تمثل سائر المعلمين، بالإضافة إلى نقابات المهنيين، كان من بين الأحداث البارزة، على صعيد الحركة الجماهيرية، خلال السنتين الماضيتين.

هناك أيضاً، قضية لا تزال دون اكتمال، وهي قضية الدفاع عن الأرض. لقد كانت هناك لجان تنشأ وتعمل لمواجهة عمل استيطاني في مناسبة معينة، ثم يتوقف عمل هذه اللجان. ولجان الدفاع عن الأرض ينبغي أن لا تقتصر، بالتأكيد، على أبناء القرية المستهدفة، بل ينبغي أن يشترك فيها، كما كان يحدث في بعض الأحيان، ممثلون عن القرى الوطنية المختلفة، لكي تتحول، قضية الأرض في قرية ما، إلى قضية وطنية عامة. ولكي يكون هناك نوع من الاستمرارية والتواصل، في عمل لجان الدفاع عن الأرض.

وفي المحصلة أريد أن أقول: إن هناك آفاقاً مفتوحة لتطوير عمل الحركة الجماهيرية، في المناطق المحتلة لتنظيمها، وإن اندفاع الجماهير الواسعة، في المناطق المحتلة، للانتظام في

المؤسسات الجماهيرية، بما فيها مؤسسات أخرى، كالنوادي، وكليجان العمل التطوعي وسواها، هذا الانتداع لاحدود له فعلاً... فالجماهير أدركت، بتجربتها، أن هذه المؤسسات هي سلاحها الرئيسي، في مواجهة مخططات الاحتلال. وقد تمكنت المؤسسات الجماهيرية من أن تحقق بعض الانتصارات على مخططات الاحتلال، في أكثر من مجال أو موقع، وكان هذا درساً هاماً للحركة الجماهيرية، وعنصراً أساسياً في دفعها للانخراط في هذه الأطر، التي بقدر ما تكون منسجمة مع هذا الاستعداد الجماهيري، بما يمكنها من استيعاب أوسع إطار من القاعدة الجماهيرية، بقدر ما يمكن أن يتحقق الهدف الكبير والعظيم، وهو: وحدة الحركة الجماهيرية، بقاعدتها الرئيسية وتطوير نضالها، في مواجهة الاحتلال ومن أجل الدولة المستقلة.

محمد خليفة: أريد أن أضيف ملاحظتين: الأولى، وهي أن هناك إمكانية للوصول إلى بناء الجبهة الوطنية من خلال الممارسات الايجابية في إطار العمل النقابي، ويتم ذلك، كما أشار الاخ ياسر والاخ أبو علي، بالعمل على تمثيل جميع الفصائل الوطنية في كافة المجالات النقابية، مع ضرورة توسيع هذه النقابات. أما الملاحظة الثانية، فهي أنه لا بد من أن نعمل على دعم هذه النقابات، من خلال اللجنة الفلسطينية... الاردنية المشتركة، برصد الاموال اللازمة لعمل هذه النقابات. إن هذا التوجه يعني السعي لبناء إطار الوحدة الوطنية قاعدياً. فإذا كنا قليلاً ما نختلف في أوساط القيادات، فلنعمل قليلاً من أجل توحيد القواعد، وبمضى، من هذا النوع، سنسهم في دفع قضية الجبهة الوطنية إلى الامام، لانتنا نهيء لها القاعدة الصلبة.

ملجد أبو شراو: بودي أن أرى صورة العمل النقابي داخل الأرض المحتلة بالصورة المشجعة والمشرقة التي تحدث عنها الاخوان، وخصوصاً الاخ ياسر الذي يطالب بأن نبذل كل جهدنا لمواكبة التطور الذي تشهده الحركة النقابية والعمالية داخل الأرض المحتلة.

أنا، بصدق، عاجز تماماً عن رؤية هذه الصورة الايجابية، وذلك لعدة أسباب: أولاً، ان عدد عمالنا الصناعيين والزراعيين والحرفيين داخل الأرض المحتلة يبلغ ٢٥١ ألفاً، في حين أن مجموع المنتسبين إلى النقابات هو ٢٠ ألفاً فقط، أي مايساوي ١٠ بالمئة تقريباً. وهذا، في رأيي، أمر منطقي وطبيعي. لكن لا بد من أن ن سجل أن النقابات تمثل ١٠ بالمئة فقط من الجسم العمالي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة. لأن الكلام الذي سمعناه يوهي وكأنها تمثل من ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من الجسم العمالي. قلت ان هذا أمر طبيعي، فلماذا؟ أولاً لأن القطاع الصناعي داخل الأرض المحتلة قطاع متدهور ويتعرض لمحاربة شديدة ويكاد يكون معدوماً مما يؤثر على الجسم العمالي، ويؤثر على إمكانيات ونشاطات النقابات العمالية.

كذلك، فإن القطاع الزراعي قطاع محارب وضعيف وسيء الانتاج، وهذا أيضاً يؤثر على الجسم العمالي، ويدفع عدداً كبيراً جداً من العمال الزراعيين للتوجه للعمل داخل

الأرض المحتلة العام ١٩٤٨، مما يمنعهم من الانتساب إلى النقابات الزراعية والنقابات الصناعية. ويضاف سبب آخر هو أن باب التهجير والهجرة مفتوح أمام عمالنا، وعلينا أن نعرف أن عدد الذين هاجروا من الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ الاحتلال الاسرائيلي حتى الآن، يزيد على ٤٥٠ ألف فلسطيني، والنسبة الأكبر منهم من العمال والمهنيين والاكاديميين. فخلال العام الماضي فقط، هاجر ٢٠ ألف عامل وفني من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وثمة سبب ثالث، أيضاً، هو الخلافات القائمة بين الفصائل الوطنية، والتي تخلف انعكاسات سلبية جداً على العمل النقابي.

نقطة أخرى، يجب الإشارة إليها: لقد باتت لدينا نقابات مغلقة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة — وليس فقط في قطاع غزة — مغلقة بمعنى الماطلة في إجراء الانتخابات، والماطلة في التنسيب، لأن الذي يحكم عملية التنسيب هو عقلية استمرار السيطرة على هذه النقابة أو تلك، مما يساهم في إضعاف العمل النقابي الفلسطيني.

يضاف إلى ذلك سبب رابع، وهو تدخل الحكم العسكري في القوانين النقابية، وآخر مظهر لهذا التدخل تعديل المادة ٨٣ من قانون اتحاد نقابات العمال الذي يقضي برفض أسماء المرشحين لانتخابات النقابات على الحاكم العسكري وموافقته عليهم. مما دفع النقابات إلى أن تتردد في عقد مؤتمراتها وانتخاباتها، حتى لا تضطر إلى رفع الأسماء إلى الحاكم العسكري. وهذه إحدى نقاط الخلاف بين إخواننا في الشعبية وإخواننا في الديمقراطية وإخواننا الشيوعيين. هذه مجمل الأسباب التي تدعونا لنقول، ونحن نستند إلى وقائع علمية، أن الوضع النقابي داخل الأرض المحتلة وضع ضعيف ومتدهور، وليس وضعاً ناهضاً ومتطوراً. وإن كان هذا لا يسقط للحظة واحدة، الدور النقابي البارز الذي تقوم به مجمل النقابات داخل الأرض المحتلة، خصوصاً الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية الذي يضم ١٩ نقابة، وتضاف إليها نقابات المهندسين والأطباء وغيرها، والتي تقوم بدور أساسي جداً.

هذه القضايا يجب أن نتوقف أمامها لأننا نهدف من وراء هذه الندوة إلى وضع لينة في طريق العمل على إعادة بناء الوضع داخل الأرض المحتلة.

بلال الحسن: أخ ماجد لقد أشرت إلى النقابات المغلقة، مغلقة من قبل من؟

ماجد أبو شرار: من قبل كل من يستطيع الوصول إلى نقابة ما والسيطرة عليها وهذه ظاهرة خطيرة يجب التصدي لها.

ياسر عبد ربه: يبدو أن الأخ ماجد لم يستمع جيداً إلى مداخلتني. لذلك فهو لم يكن يجيب على قضايا طرحتها. لقد أكدت على العمال وعلى العمل النقابي بأشكاله السلمية. وقلت أنه حدث تطور، خلال السنوات الماضية، لأنه حتى العشرين ألفاً يمثلون رقماً متقدماً، إذا تم قياسهم بالوضع الذي كان قائماً في مطلع السبعينات حيث كان هناك

بضعة مئات فقط من المنتسبين. وكانت هذه النقابات، في أفضل الحالات، مجرد تجمعات حرفية.

ملجد أبو شوار: وما زالت.

يسر عيديه: لا، الوضع يقول لا. لقد نشأت نقابات جديدة من خلال إحياء عدد واسع من النقابات السابقة. وهذه العملية تجري بشكل متواصل وواسع النطاق. لقد جرى تعديل وتطوير للأنظمة الداخلية لعدد من النقابات، من أجل فتح الباب للجسم العمالي الواسع للانتظام في النقابة. فبعض النقابات كانت شروط الانضمام إليها في السابق أقصى من شروط الانضمام إلى تنظيم سياسي. لقد جرى تطوير بعض هياكل النقابات من خلال تشكيل فروع لعدد منها، خاصة في القرى التي لم تعد قرى بالمعنى التقليدي السابق، بل تحولت إلى مراكز تتواجد فيها مئات من العمال الذين ينتقلون يومياً للعمل في المشاريع الاسرائيلية. هناك تطور قد وقع. لكنني لم أرصد هذا التطور بمقدار مارصدت المهام التي ينبغي القيام بها في الظرف الراهن لكي تتمكن النقابات الحالية، فعلاً، من استيعاب الجسم الواسع للعمال الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وقد قلت، هنا، تصديقاً: تطوير هياكل النقابات الحالية أي حل مشكلة النقابات التي أغلقت أبوابها أمام العمال لضمان هيمنة فئة بيروقراطية على قيادتها على غرار غزة مثلاً، والاعتناء بمشكلات العمال في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨ لأن مشكلات هذا القطاع استمرت تعالج بطريقة فردانية بدلاً من أن تعالج كجسم جماعي. وتحدثت عن الدفاع عن مصالح العمال في المشاريع العربية، في الاتجاه الذي تحدث فيه عدد من الرفاق، حيث لا ينبغي للعمال أن يتحملوا وحدهم العبء في مواجهة الاحتلال وسياسته الاقتصادية.

إن طرح مثل هذه المسائل، لا يعني أنها قد أنجزت، بل يعني اعتبارها مهمات للنضال، مهمات للعمل، لأننا بحاجة إلى حركة نقابية تستطيع أن تواكب التطور الذي وقع في تركيبة الطبقة العاملة، وفي وزنها، وفي أشكال تمركزها، وفي تزايد حجم العمال الصناعيين في صفوفها، فليست نسبة قليلة أن يتواجد ٢٠ بالمئة من العمال الصناعيين في إطار الطبقة العاملة ككل. هذه هي المشكلة. هناك معضلات ذاتية عديدة بالتأكيد، ونحن جميعاً متفقون بشأنها، بما فيها معضلات العلاقات بين القوى الوطنية في الداخل، وأثرها على توسيع صفوف هذه النقابات، أو علاقات النقابات مع اتحاد العمال في الخارج.

هذه المسائل ينبغي حلها في إطار النضال، ولكن المسألة المركزية هي تطوير الحركة النقابية لكي تنسجم مع التطور الحاصل في وضع الطبقة العاملة. هذه العملية سائرة في هذا الاتجاه، ومهمتنا أن نلتقط أين تكمن الحلقة المركزية لكي تكتمل هذه الحلقة. هذا هو الموضوع. أما أن تكون هناك خلافات وصراعات، وأن تكون هناك مشكلات في هذه النقابة أو تلك وأن تكون هناك مشكلات في العلاقة بين النقابات في الداخل والنقابات في الخارج، فهذه كلها مشكلات قائمة وموجودة وتنبغي معالجتها، ولكنها ليست هي المشكلة الرئيسية.

عربي عواد: عندما يجري الحديث عن النشاط والتطور في الحركة النقابية، فلا يعني ذلك أنها باتت تضم في صفوفها النسبة الغالبة من العمال، لاسيما وأن عدداً غير قليل

منهم، يزيد على الـ ٨٠ ألفاً، يعمل في المشاريع الاسرائيلية. وحتى الآن، مازالت هذه المهمة مطروحة أمام النقابات العمالية لكي تساهم في نشاطها بينهم وقد جرى فعلاً تطور ملموس في صفوفهم في العام الأخير. لكن إذا قارنا بين واقع الحركة النقابية في العام ١٩٦٧ ووضعها اليوم، وجدنا فعلاً فارقاً كبيراً جداً. أولاً، لم يكن هناك اتحاد نقابات أصلاً، وكان عدد النقابات قليلاً. ما جرى هو أنه تمت المحافظة على النقابات القديمة، ثم جرى تشكيل اتحاد خاص بها، وانفصلت عن اتحاد النقابات في الأردن رغم ضغوط الحكم للابقاء على ارتباطها به، ورغم ضغوط الهيستدروت لربط العمال العرب به.

وانتجاً إلى الأرقام، للملاحظة هذا التطور. فنقابة عمال المؤسسات في رام الله، مثلاً، كانت تضم خلال العامين ١٩٧٢ و ١٩٧٤، ٢٥٠ عاملاً، وهي تضم اليوم ١٧٠٠ عاملاً منتسب إليها، ثم مجلس الاتحاد في النقابات كلها، كان عدده في العام ١٩٧٤، حوالي ٥٠ وهو يبلغ الآن ١١٨. وعدد النقابات المنتسبة كان، في البداية، يتراوح بين ٩ و ١٠، في حين بلغ الآن ٢٧ نقابة وهذه واحدة من المشاكل التي يحاول الأردن الآن الضغط بشأنها لأن قانون الدمج الذي جرى تطبيقه في عمان يراد له أن يطبق في المناطق المحتلة. ففي الأردن، جرى تقليص عدد النقابات لكي ينتج الحكم في السيطرة عليها، ولذلك فإن العدد الموجود الآن في اتحاد النقابات العمالية في الأردن هو دون العشرين.

إذن، هناك تطور جرى في السنوات الأخيرة. هذه ظاهرة موضوعية يجب أن نلاحظها.

من جهة أخرى، هناك قضية أشير إليها من منظور سلمي، وهي قضية التنافس بين القوى الوطنية. أنا أريد أن أسجل بصراحة أن التنافس كان عاملاً رئيسياً في تنشيطها. هذا جانب إيجابي يجب ألا يغيب عن أنظارنا. صحيح أنه يتضمن، أيضاً، جانباً سلبياً. فالخلاقات التي وقعت ينبغي أن نضع حداً لها وينبغي التأكيد على الحرص على وحدة الحركة النقابية في الضفة الغربية وتعاون كل القوى الوطنية داخلها في إطار وحدة وطنية تستند إلى مبدأ التمثيل النسبي، أما المشكلة التي تعيشها غزة، فلا أريد أن أكرر الكلام حولها، لأن هناك على رأس النقابة عنصراً غير مقبول. لا يمارس إجراءات بيروقراطية فقط، بل هو دخیل على العمال أصلاً لأنه ربّ عمل.

هناك، في الحقيقة، القضية التي تحدث عنها الرفاق، وتتناول العلاقة بين الحركة النقابية في الخارج والحركة النقابية في الداخل، بما فيها نقابات العمال والحركة الطلابية وحركة المعلمين، حتى الآن تعيش هذه العلاقة أضعف حالاتها. ما هو المطلوب؟ المطلوب أن يجري العمل فعلاً لتدعيم الحركات النقابية في الداخل بتنظيم علاقاتها مع الحركة في الخارج، من خلال التنسيق مع الاتحاد العام لعمال فلسطين بصفته الممثل الوحيد للعمال. هذه المسألة ينبغي أن نحرص عليها سياسياً، أي أن الصفة التمثيلية للمنظمات الفلسطينية الجماهيرية ينبغي أن تشمل التنظيمات الموجودة في الأرض المحتلة. ولكن ينبغي أن يكون هناك تنسيق، كان ثنائي وفود من الحركة النقابية العالمية إلى الأرض المحتلة. وهذا ما حدث مؤخراً؛ الأمر الذي يوفر لنا دعماً. لقد جاء وفد من الـ (C. G. T.) وفود آخر من النقابات الأميركية، مما أثار تأثيراً الاحتلال، فبادر إلى وضع العقبات

والعراقيل. كذلك يمكن تنظيم وفود من النقابات التي في الداخل لتذهب مثلاً إلى الخارج طلباً لدعم لها. وينطبق الأمر نفسه على المعلمين. حتى الآن مازالت العلاقة ضعيفة جداً.

ماجد أبو شرار: لديّ ملاحظة أخيرة، حتى لا يبدو أن النقاش، في محصلته هو بين وجهتي نظر متباينتين. أعتقد أن شمة اتفاقاً أو قاسماً مشتركاً بين وجهتي النظريتين، قوامه أنه حدث تطور بجسم معين ولكن يبقى أن هناك نواقص يجب أن نناضل حتى نتجاوزها. إن موضوعات كموضوع الاستئثار في بعض النقابات، وإغلاقها في وجه التنسيب، وموضوع عقد مؤتمراتها وانتخاب قيادات جديدة، وموضوع إنقاذ النقابات المسيطر عليها من قبل أرباب العمل أنفسهم، وموضوع الصلة فيما بين نقابات الداخل ونقابات الخارج، هذه كلها موضوعات ينبغي أن نتطرحها بصراحة.

أما مسألة أن تكون النقابات إطاراً تحتشد فيه جميع الطاقات، فذلك مطمح لم ننجح بعد في بلوغه، فحتى النقابات القائمة الآن في الخارج، لا تحشد كل الطاقة العاملة في أية مهنة من المهن. ففي الأردن، على سبيل المثال، هناك ١٦ نقابة تجمع ٨٠ ألف عامل، من بينهم ٤٦ ألف عامل سائق وميكانيكي.

• - العمل العسكري

بلال الحسن: نلاحظ غياب كثير من التنظيمات عن العمل العسكري المنبثق من الداخل، كما نلاحظ انشغال بعض التنظيمات بالعمل السياسي على حساب العمل العسكري، ونلاحظ أيضاً بايجابية كبيرة، أن بعض الخلايا الفدائية تشكل نفسها بنفسها، وتحصل على سلاحها بوسائلها الخاصة، ثم تنسب نفسها لهذا التنظيم أو ذاك حسب قناعاتها. ألا يعني ذلك ضعفاً عاماً في قدرة المنظمات الفدائية على تطوير عملها العسكري؟ ثم ألا تلاحظون أن أساليب العمل العسكري في الداخل تعاني من ضعف في الابتكار والتنويع؟

ياسر عبد ربه: حتى لا نكرر الكلام المعتاد حول تطوير الكفاح المسلح داخل المناطق المحتلة، واعتباره الشكل الرئيسي للنضال وضرورة توجيه كل الطاقات والجهود والامكانات في هذا الاتجاه، أود أن أشير إلى تطور هام في الوضع، داخل المناطق المحتلة، وإلى علاقته بالعمل المسلح. إن العمل المسلح في المناطق المحتلة بدأ يتحول إلى ظاهرة جماهيرية. أقول بدأ يتحول، ولم يتحول بعد كلياً. إن المبادرات التي تتم، والتي يشير السؤال إلى شكل من أشكال التقدير لها، تفتح أفقاً لكي ينتقل العمل العسكري في المناطق المحتلة نقلة نوعية من كونه عملاً فردياً إلى عمل تنبناه وتسهم فيه جماهير واسعة. وهذا هو المخرج الحقيقي للعمل المسلح في المناطق المحتلة. هذا لا يعني أن تطوير الأشكال الحالية من العمل المسلح غير ممكن في الظروف الراهنة، رغم كل الصعوبات والعقبات. لكن هذا التطوير يتطلب أشكالاً تنظيمية أرقى وأكثر تقدماً من تلك التي كانت تعتمد سابقاً من قبل فصائل المقاومة.

ليس أمراً طبيعياً، أو مقبولاً، أن نترقب على كل عملية عسكرية اعتقالات لا تقتصر على منفذ العملية أو متفذيها، بل تشمل كل من لهم علاقة بهم.

على هذا الصعيد، هناك نقص كبير في أشكال العمل العسكري وتقنيته، في دقته وانتظامه وإيلائه الاهتمام الرئيسي، حتى لا يؤدي أي عمل عسكري ناجح إلى انتكاسة في المزاج الجماهيري.

أيو علي مصطفى: إذا ما وقفنا أمام مراجعة رقمية لجدول يبين حجم العمليات العسكرية داخل الأراضي المحتلة في السنوات الثلاث الأولى، وقارناها بجدول السنوات الخمس الأخيرة، سنجد أن هناك هبوطاً في حجم العمليات العسكرية. لكن هذا لا يكفي وحده لأن يشكل مقياساً لمستوى تطور العمل العسكري، بما يتناسب مع مستوى المكاسب السياسية التي حققتها الثورة الفلسطينية، على الصعيدين العربي والعالمي. وإذا ما جرى التمعن والتدقيق في الموضوع، فلا بد من أن نشير، على هذا الصعيد، إلى أهمية العامل الموضوعي في التأثير على مدى الفعالية العسكرية. ويتمثل هذا العامل في أكثر من سبب مؤثر.

السبب الأول هو أن انتكاسة المقاومة في الأردن أثرت، إلى حد كبير، على مستوى النشاطات العسكرية، سواء من حيث عدد المواجهات القتالية المباشرة مع قوات العدو الصهيوني، أم من حيث مستوى تدعيم الوحدات والخلايا والتنظيمات داخل الأراضي المحتلة، عن طريق الامتداد الجغرافي للطويل الذي كان متاحاً أمام قوات الثورة الفلسطينية.

وسبب آخر، يعود إلى أننا، في الثورة الفلسطينية، ومنذ ست سنوات، نخوض معركة الدفاع عن الثورة في لبنان. دون أن يعني ذلك تقليلاً من قيمة هذه المهمة، لأن الدفاع عن الثورة الفلسطينية وعن بقائها، هو أيضاً مهمة استراتيجية لا نستطيع أن نستغني عنها.

يضاف إلى ذلك كله، ما بات معروفاً من حواجز تعيق إمكانية الوصول إلى الأرض المحتلة، حتى بما ابتدعتها الثورة الفلسطينية من أعمال نوعية من نمط معين في فترة من الفترات، ومن أعمال انتحارية ذات معنى سياسي.

ولكن ينبغي أن نلاحظ الأمر الذي أشار إليه الرفيق ياسر حول بدء تحول العمل العسكري إلى نشاط جماهيري. إننا، في مقابل صعود في وتيرة المواجهات العسكرية وكثافتها وزخمها، في قطاع غزة مثلاً، نلاحظ أن هذا الزخم العسكري والسياسي كان يفقد إلى العمق الذي أشير إليه، بمعنى أن يتحول إلى حالة جماهيرية شاملة. على سبيل المثال، نحن في الجبهة الشعبية قيمنا دورنا العسكري، في فترة من الفترات، حتى في وقفنا في مؤتمرنا الأخير أمام التقرير العسكري الذي قدم معتبرين أننا حققنا تجربة ناجحة في قطاع غزة وفي جبال الخليل. كان هناك تقييم عالٍ للمستوى العسكري، لكنه كان يفقد إلى العمق التنظيمي، بمعنى تأسيس بناء تنظيمي يحيط به، حتى يشكل رافداً وسنداً لاستمراريته، وخلق مد جماهيري حوله بحيث لا يكون معزولاً، أو تقتصر مشاركة الجماهير فيه على موقف المتفرج.

في الفترة الأخيرة، كان الوضع الجماهيري داخل الأرض المحتلة، يعاني خللاً، بمعنى أنه يعيش حالات صعود وهبوط، فيما العمل العسكري يحتل واجهة الأحداث.

لكن ما يحدث، الآن، هو النقيض تقريباً. فالمد الجماهيري، الآن، يتجاوز الفعالية العسكرية التي تأتي مقصورة عنه. لذلك، وحتى تستقيم الأمور بانتظام، لا بد من أن يتوازن العمل السياسي الجماهيري مع فعالية عسكرية مناسبة. لأن الفعالية العسكرية تلعب دوراً في تعزيز عملية التعبئة والتخطيط والتفاف الجماهير حول الثورة.

كذلك فإن العمل العسكري، ومهما كان عالي الوتيرة وفي غياب امتداد جماهيري يلتقط نتائجته السياسية ويحولها إلى معركة مفتوحة متصلة مع العدو، يصبح عملاً مغامراً يفضي إلى النتائج التي أشير إليها، أي عملاً عسكرياً على مستوى بنية التنظيم البشرية، تعقبه حملة واسعة من الاعتقالات، ومن زج عشرات الكوادر والأعضاء في السجون.

لا شك أن مستوى البناء التنظيمي، الآن، بالنسبة للمنظمات هو أفضل من الوضع السابق. لكنه ينبغي أن يتوازن مع فعالية سياسية جماهيرية مقابلة.

ملجد أبو شراو: أوافق الأخ أبو علي مصطفى، على أن العمل العسكري لم يعد يواكب العمل السياسي بشكل ملحوظ، كما أوافق على بعض الملاحظات التي وردت في ورقة العمل، خصوصاً فيما يتعلق بغياب بعض التنظيمات الفلسطينية عن العمل العسكري داخل الأرض المحتلة. الواقع أن هناك تنظيمات فلسطينية معروفة منذ سنوات طويلة، ليس من ههنا ممارسة العمل السياسي والعسكري داخل الأرض المحتلة.

إن مسألة انشغال بعض التنظيمات في العمل السياسي، ودعني أقول العمل الدعائي، على حساب العمل العسكري، هي ظاهرة مرضية قائمة منذ انطلق الكفاح المسلح الفلسطيني. لا شك أن تجربتنا كبرت على صعيد العمل داخل الأرض المحتلة، وخصوصاً على الصعيد العسكري. ولكن بالمقابل فإن تجربة المدوكبرت بدورها على صعيد استنباط المزيد من الوسائل لمقاومة العمل العسكري السري للمقاومة الفلسطينية.

هناك نوعان من العمل العسكري داخل الأرض المحتلة: العمل العسكري العلني (دورية تصعد إلى الجبل بمعرفة أهل المنطقة). والعمل العسكري السري. إن تجربة العمل العسكري العلني، إضافة إلى أنها تؤذي العدو فهي أيضاً تلعب دوراً في التعبئة السياسية اليومية للجماهير. أما الوجه الآخر للعمل العسكري، فهو العمل السري الذي تقوم به خلايا سرية تعيش حياة عادية وطبيعية داخل الأرض المحتلة. ولدى العدو أجهزة مخابرات نشطة جداً في مجال تقصي آثار أية مجموعة تقوم بأية عملية بغية اعتقالها. وهذه معركة مفتوحة على الجانبين. نقطة أخرى لا بد من أن نشير إليها؛ وهي أنه أصبح لدينا تطور في الصناعة العسكرية السرية، أي في صناعة المواد المتفجرة وفي إعدادها للتفجير.

إن العمل العسكري هو من أكثر الوسائل تعبئة لطاقت الجماهير. لهذا، لا بد من أن نلتمس إلى هذه النقطة بالتحديد، فإذا كنا قد تمكنا، على صعيد العمل الوحدوي، من

تحقيق جملة انجازات على أصعدة متعددة، لكننا، على صعيد العمل العسكري داخل الأرض المحتلة، ما زلنا نفكر إلى عمل عسكري وحدوي. وأنا أعرف أن السبب في ذلك يعود إلى المسألة الأمنية، ولكن ذلك يجب ألا يمنع قصائل المقاومة، ذات الاهتمام الجدي بالعمل العسكري داخل الأرض المحتلة، من إنشاء مكتب عمليات مشترك للداخل، يتولى المهام التالية: أولاً: جمع المعلومات، ثانياً: تحديد الاهداف، ثالثاً: اختيار الأسلحة المناسبة للعمليات، رابعاً: التدريب، خامساً: تصنيع المواد المتفجرة وأنواع الأسلحة الأخرى والتدريب عليها، سادساً: التنسيق على صعيد تبادل الخبرة في الداخل، وفق الشروط الأمنية المطلوبة.

في اعتقادي أنه إذا استطعنا انشاء مثل هذا المكتب، فإننا سنتمكن من تقديم خدمة فعلية إلى المناضلين الذين يقومون بعمل عسكري سري في الداخل.

عربي عواد: لقد أصبح واضحاً من تجربة السنوات الماضية في مقاومة الاحتلال داخل الأرض المحتلة، ضرورة استخدام أشكال النضال السياسي والجهادي والعسكري؛ فهي كلها تشكل روافد تصب في تيار واحد موجه لكس الاحتلال والظفر بحق شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وإنك، فلا يمكن أن يكون أحدها بديلاً عن الآخر أو متعارضاً معه بل هي مترابطة مع بعضها مكمل بعضها، فارتفاع مستوى النضال السياسي والجهادي يخلق مناخاً ملائماً للعمل العسكري، كما أن عمليات المقاومة المسلحة تذكى روح الحماس بين الجماهير وتساعد على دفع تيار النضال السياسي والجهادي.

ولكن من الملاحظ، كما بين عدد من المشاركين في هذه الندوة، أن مستوى النضال السياسي والجهادي، في السنوات الأخيرة، متقدم على النضال العسكري؛ وذلك يرجع لعدة أسباب، من بينها الصعوبات الكبيرة التي يواجهها العمل المسلح من أجل تأمين السلاح وإتقان استخدامه، بالإضافة لإجراءات المحتلين القمعية التي تتخذ طابعاً أشد عنفاً وضراوة ضد العمل المسلح.

غير أن هناك سبباً هاماً آخر يتصل بأشكال التنظيم. فارتفاع مستوى النضال السياسي والجهادي ترافق مع اتساع وتطور المنظمات السياسية والجهادية وازدياد نشاطها وفاعليتها ودورها في تعبئة وحشد الطاقات الكفاحية لدى جماهيرنا وزجها في معارك المواجهة مع المحتلين، في حين كانت هناك نواقص وثرقات في أشكال التنظيم التي يعتمد عليها العمل المسلح مكنت المحتلين من توجيه عدة ضربات له؛ الأمر الذي يتطلب استخدام أشكال من التنظيم أكثر دقة وأشد سرية.

ولا ريب أن اشتداد ضراوة إجراءات المحتلين خاصة في مجال الاستيطان ونهب الأرض وتهويدها وتشديد النهب الاقتصادي ووسائل القمع، كل ذلك يخلق حوافز لدى جماهيرنا للرد بعنف، مما يهيئ المجال لاتساع نطاق العمل المسلح وارتفاع مستواه إذا ما اعتمد على تنظيم دقيق محكم.

٦ - العنفاية بالأسرى

بلال الحسن: الملاحظ أن قضية الأسرى لم تصبح قضية مركزية حتى الآن (كل تنظيم يهتم بأسرامه).

والملاحظ أن بعض الأسرى يشكون من ضعف الاتصال بهم أثناء تواجدهم في السجون؛ وغالباً ما تتولى عائلاتهم فقط هذه المهمة. والملاحظ أيضاً، أن إثارتنا لقضية الأسرى، على الصعيد الدولي، تعاني من ضعف واضح. وإن تحقيق الصاندي تاييمز مثلاً، خدم قضية الأسرى أكثر بكثير من جهودنا نحن.

ما هي ملاحظاتكم حول هذه القضية، وما هي مقترحاتكم لتأمين عناية أفضل بها؟

ملجد أبو شرار: إن الأسر والاعتقال والتوقيف من الأساليب اليومية التي يلجأ إليها العدو، للوقوف في وجه مقاومة شعبنا للاحتلال، وقد بلغ عدد الذين دخلوا سجون الاحتلال، منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن، ٢٠٠ ألف معتقل كحد أدنى، وإن الموجودين الآن في الأسر والاعتقال هم بحدود خمسة آلاف.

ولا شك أن الأسير يعاني من أزمة الاعتقال، التي لا تحل إلا بخروجه من السجن، وهذا لا يعني ألا نسعى لتخفيف قسوة الاعتقال عنه، وبالرغم من أن هذه المشكلة عمرها من عمر الاحتلال فإن الكثير من قطاعات الرأي العام، العربي والعالمي، لا تزال تجهل الكثير عن معاناة أسرارنا، ولعل هذه فرصة لتحدث بشيء من التفصيل عن تلك المعاناة.

وإذا عدنا إلى الريبورتاج المشهور، الذي نشرته صحيفة «هآرتس» عام ١٩٧٩، نجد أن الأسير الفلسطيني يعيش في أقسى الظروف على أصعدة: السكن، الغذاء، الصحة، الثقافة، الترفيه، «الفورة» (الفسحة اليومية)، والزيارات.

١ - السكن: ينام الأسير الفلسطيني على الأرض، بأربع بطانيات تضاف لها في الشتاء، بطانية، ووسادة صغيرة. وبعد إضراب عسقلان الأول عام ١٩٧٧، والذي استمر ٨٥ يوماً، مُنح الأسير فرشته.

هذا وتبلغ مساحة الغرفة ١٦ م^٢ (٤ × ٤) ينام فيها من ٢٠ - ٣٠ شخصاً (بلاطتان ونصف للأسير) ويقع المرحاض داخل الغرفة. وبابها صاج مقلد للغرفة نافذتان مصفحتان من الخارج، تتوسطهما قضبان الحديد ويغطيها من الداخل حديد مشبك. وبالمقابل يعيش كل ستة سجناء يهوداً، في غرفة، وينامون على أسيرهم وشرافهم وبطانيات.

٢ - الغذاء: نوع الطعام، المثبت في لائحة الطعام، يشمل وحدات حرارية كافية، ولكن، في التطبيق العملي، تنقص الكمية بسبب سرقات الإدارة. وقد ضُبطت عدة سرقات، في سجون: غزة، عسقلان، الخليل ونابلس: أما النوعية فريدية، وهي من أرخص الأصناف وكثيراً ما يتناول الأسير طعاماً لا يعرف مما يتكون. أما السجناء اليهودي قطعاهم من الصنف الجيد، وله صالة طعام ويحمل «المفارش» (الصينية) التي تحوي الطعام، ويجلس

إلى الطاولة، بينما الفلسطيني تأتيه الطناجر إلى الغرف ويُصب له الطعام في «كمرات» من البلاستيك.

٣ - الصحة: في كل سجن هناك عيادة، والطبيب يزور السجن مرتين في الاسبوع، وأحياناً مرة واحدة، وأحياناً لا يحضر. وهناك تفرقة في العلاج. فالمشاعبون (حسب رأي الإدارة) يحرمون من العلاج الصحيح، أو الكافي، مما أدى إلى إصابات كثيرة بأمراض مزمنة واستشهاد آخرين (عدد الذين استشهدوا داخل السجون ٧٨) وأهم الأمراض المزمنة، القرحة، البواسير، الأسنان، العين، الروماتيزم. أما العمليات الجراحية فنتم تبعاً للدور، وقد تقرر العملية اليوم لتُجرى بعد أعوام. كما تستعمل إدارة السجن العيادة، لمحاولة تجنيد الأسير في العمل مع الإدارة، بحيث باتت، في نظر الأسرى، مكاناً مشبوهاً مما يدعو الكثيرين من الأسرى إلى تحمل المرض وعدم التردد على العيادة.

٤ - الثقافة: تسمح إدارة السجن، الآن، بإدخال الكتب، وقد انتزع ذلك كحق، من خلال الاضرابات والتمردات. وكما يقول أحد الأسرى: فإن ثمن كل كتاب كيلوات من الدم. يمر الكتاب على الرقابة أولاً إذ أن المهمة الأساسية للرقابة منع التكامل في عملية البناء الثقافي والفكري لدى المناضل الأسير؛ بحيث تصبح تلك العملية عبئاً عليه، مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على وحدة الصف الوطني داخل السجن، بمعنى أن يصبح المتدين متزمتاً، ويجنح اليساري إلى الممارسات الطفولية، مما يؤدي إلى خلق الصراعات، التي تقطعت وحدة المناضلين، كما حصل في سجن عسقلان مثلاً، لكن مسؤولي الأسرى والجهود الذاتية للأسرى الأكثر وعياً وثقافة، والتجربة الطويلة أدت إلى تقوية الفرصة على العدو، على قاعدة إرجاع الجميع لفهم شروط ومضمون مرحلة التحرر الوطني، الأمر الذي خلق وحدة قوية داخل السجون.

هذا ويتم عملية شراء الكتب من خلال الصليب الأحمر الدولي، أما مدارس التعليم داخل السجون فقد سمحت بها الإدارة لتعليم اللغات والمواد العلمية، ثم عادت ومنعت ذلك خصوصاً تعلم اللغة العبرية، لكن المدارس قائمة بشكل سري داخل الغرف. أما على صعيد السجن اليهودي، فهناك، في كل سجن، ضابط ثقافة مكلف بإحضار أي كتاب يطلبه السجين وتُوفر لهم كافة الصحف. بينما أسرانا لا يُزودون إلا بجريدة «الأنباء» (جريدة المخابرات الإسرائيلية).

٥ - الترفيه: لا توجد أية وسيلة للترفيه. فالراديو ممنوع وكذلك التلفاز والسينما. على عكس السجن اليهودي. كما يمنع الأسير الفلسطيني من ممارسة أي نوع من الرياضة، بينما يمارسها السجن اليهودي ويملك ملابس خاصة للرياضة، ويحق له أن يقتني أي نوع من الملابس. بينما لأسيرنا بدلتا سجن صيفيتان واشتاتان شتويتان، وغياران داخلان طوال العام ويشترط أن يكون لونهما أزرق.

٦ - «الفورة» (الفسحة اليومية): «الفورة» لمن يُحبس في السجن العام، من الفلسطينيين، مدتها ساعتان وعلى دفعات، والمدة في السجن الانفرادي ساعة واحدة ولكل

شخص على حده، أما الفلسطيني المحكوم بالزنازة فيمنع خروجه منها، بينما تفتح الابواب للسجين اليهودي من السادسة صباحاً وحتى الثامنة والنصف مساءً.

٧ - الزيارة: زيارة الاسير الفلسطيني مسموح بها، مرة واحدة في الشهر، ويسمح فقط لثلاثة من اقارب الاسير بزيارته لمدة نصف ساعة فقط. يفصل بين الاسير وزواره شبك حديدي لا يخترقه الاصبغ، فيتعذر على الاسير حتى تقبيل طفله الصغير، ويتم الزيارة بوجود الحراس، كما تتم عملية تقشيش قبل الزيارة وبعدها. والمدة الفعلية للزيارة عشرون دقيقة، بينما السجين اليهودي تتم زيارته مرتين في الشهر عدا الزيارات الخاصة.

على ضوء هذه الحقائق، ومعتمداً على آراء بعض الاخوة الاسرى الذين أفرج عنهم، واعتماداً ايضاً على تقارير وصلت من السجون، أقترح مايلي:

(أ) التركيز على إثارة هذه الحقائق على مستوى عالمي، بشكل مكثف ومستمر.

(ب) العمل على دفع لجان دولية متعددة لزيارة السجون، إلى جانب الصليب الاحمر، لدراسة اوضاع الاسرى.

(ج) أن تخصص اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مبلغاً كافياً لتغطية حاجات الاسرى، من خلال الصليب الاحمر الدولي أو من خلال أهالي المعتقلين.

(د) زيادة مخصصات أسر المعتقلين الذين يتكفلون الكثير في كل زيارة شهرية، آخذين بعين الاعتبار أن النسبة الأعلى لعائلات الاسرى هي من بين العائلات الفقيرة.

(هـ) أن يدعم أسبوع الاسير الفلسطيني على أوسع نطاق عالمي.

(و) مراعاة أن يكون من بين أعضاء وفود منظمة التحرير أخوة من الاسرى الذين تم تحريرهم.

(ز) تطبيق برنامج تعبوي موحد للاسرى لتثبيت الوحدة الوطنية داخل السجون.

وهنا لا بد أن أشير إلى أن هذه المهمة لا تقع فقط على اللجنة الفلسطينية للاسرى والمعتقلين، بل هي كذلك مهمة أجهزة العمل السياسي والاعلامي والاجتماعي في المنظمة.

أبو علي مصطفى: قضية أسرى الثورة الفلسطينية في معتقلات «النازية الجديدة»، يجب أن تبقى قضية مركزية لقيادة الثورة، لما يمثله هؤلاء الآلاف، من أبناء شعبنا، من رموز نضالية وتعبير متقدم في مستوى التضحية التي يقدمها شعبنا يومياً.

ونظراً لأهمية هذا العدد الكبير، الذي تمرس بأرقى مدارس النضال (السجون) وللدور المنتظر لهؤلاء الأبطال، بعد خروجهم، في دعم مسيرة الثورة وتطویر وترقية أساليبها ومستواها النضالي، لا بد أن ينال وضعهم الراهن، جهداً مضاعفاً من أجل حمايتهم وتنظيم تواصل العلاقة معهم.

فالمعتقلات والسجون الجماعية تتشكل في داخلها، اليوم، صورة راقية أمثلة الصمود والتحدى، ويكتسب فيها المناضل المعارف المدعومة بالتجربة الخاصة والعامة، له ولرفاقه

الآخرين، مما يساعد، وساعد فعلاً، على استحداث وسائل وأساليب نضالية عديدة في مواجهة الاحتلال.

وبالرغم من أهمية ومركزية قضية الأسرى، فإن ما يعطى لها من اهتمام، على صعيد قيادة منظمة التحرير، هو دون مستوى متطلباتها. فالسمة الغالبة، حتى الآن، هي في اهتمام كل تنظيم بأعضائه من الأسرى والمعتقلين، بينما هناك العديد من المناضلين الذين يعتقلون، من غير المنتمين لتنظيمات، يواجهون صعوبات حقيقية؛ وأهمها اجتماعية معاشية، ناتجة عن الاعتقال، القصير أو الطويل الأجل، وغالباً ما يحل بعضها بشكل جزئي، دون حماس هذا التنظيم أو ذاك لحلها على عاتقه، مما يستدعي توفير المؤسسة الجماعية لحل كافة المشكلات لكل الأسرى والمعتقلين.

وقد حدث تطور (كنا نناضل من أجله) مؤخراً بتكليف مؤسسة الرعاية لأسر الشهداء والمعتقلين لتولي هذه المسؤولية ولسدّ هذه الثغرة، ولكنها لا تزال دون الارتقاء الكامل بمجمل مسؤولياتها الوطنية، كي تصبح مؤسسة لجميع المناضلين، ومفادرة سياسة التمييز، مما يفرض الوقفة المسؤولة أمام هذه المؤسسة، لرعاية التطبيق الجدي للعلاقات الموحدة في هذا الميدان.

إن الاهتمام المركزي بقضية الأسرى يفرض تطوير وتدعيم المؤسسات المهتمة بهذه القضية وتدعيم عملها، وبداية، يجب الاهتمام بمؤسسة رعاية أسر الشهداء والمعتقلين، ولجان الدفاع عن المعتقلين، حيث توجد لجنة للدفاع عن المعتقلين في الخارج، يطلب على عملها طابع المناسبة، أكثر من أن يكون لديها برنامج يُنفذ بإشراف اللجنة التنفيذية وتوجيهها.

كذلك لجان الدفاع في الوطن المحتل، فهناك أكثر من لجنة في أكثر من منطقة، من الضروري تدعيمها لتلك الامكانات، وتعميمها على المناطق، ومن ثم تشكيل لجنة مركزية موحدة لتنظيم جهود ونشاطات مختلف اللجان وتطوير وسائلها.

إن أولى مسؤولياتنا تستوجب التركيز على رعاية أسر وعائلات الأسرى والمعتقلين، وتأمين الصلة الدائمة للثورة بهم، بما يؤدي إيجاباً لتعميق الصلة النضالية ورفع الروح المعنوية للمناضلين في المعتقلات والسجون. وكذلك العمل على تطوير البرنامج الإذاعي الموجه إلى الداخل ويشكل أخص للمعتقلين والأسرى بما يشتمل على الاجابات العلمية ومعالجة ما يواجهه المناضل في المعتقل. إذ أن الكلمة المسموعة، عبر الأثير، والكلمة المكتوبة وزيارة الأهل، تشكل في مجملها عناصر تقوية أساسية في صمود المناضلين.

ومن جهة أخرى، فإن انتصارات سياسية وعملية عسكرية ناجحة، تؤدي أغراضاً ذات قيمة كبيرة للمناضلين، وخاصة إذا ما استهدف بعضها إطلاق سراحهم جميعاً أو البعض منهم، بما يؤدي إلى تعميق قناعاتهم بثورتهم واهتمامها الدائم بهم.

وهناك أيضاً، على الصعيد ذاته، عنصر هام نرى إيلامه اهتماماً يتمثل في تنظيم حملات المساندة السياسية والإعلامية التعبوية في كافة المجالات العربية والدولية، من

أجل إبقاء قضيتهم حية دائماً وإبراز أكثرها إنسانية(أمثلة عن الاستشهاد أثناء التحقيق وتحت التعذيب؛ الوفاة نتيجة الإهمال أو التعمد في عدم تقديم العلاج الطبي، إدامة الاعتقال التوقيفي لمدد طويلة بدون محاكمة كما حصل مع المناضل علي عوض الجمال)، المعتقل إدارياً منذ عام ١٩٧٥ ويتجدد توقيفه منذ ست سنوات.

يبقى في النهاية أن كل ما نبذله، سيبقى دون العطاء الذي قدمه وما زال كافة مناضلينا في معتقلات وسجون العدو. والوفاء لهم هو الحد الأدنى من واجباتنا تجاههم.

يلقى عبد ربه: من الصحيح أنه لا توجد حتى الآن جهة مركزية موحدة لرعاية شؤون الأسرى، والدفاع عن قضيتهم عالمياً، والاعتناء بعائلاتهم، والمساهمة في حل أية إشكالات تطرأ على العلاقة بينهم داخل السجون. وهذا لا يعني عدم قيام مؤسسات وهيئات مختلفة، داخل الوطن المحتل وخارجه، بدور في هذا المجال أو ذاك للدفاع عن الأسرى ودعم صمودهم، على غرار مشروع اللجنة الوطنية التي شكلت في الداخل، أو مؤسسة أسر الشهداء في الخارج، أو لجنة الدفاع عن المعتقلين. وفي السنوات الأخيرة اكتسبت قضية المعتقلين والظروف السيئة التي يعانون منها، وخاصة بعد الاضرابات المجيدة التي خاضوها في السجون، اهتماماً عالمياً يتسع باستمرار، غير أن متابعة هذا الاهتمام ظلت ناقصة ومؤسفة، واقتصرت على بعض الندوات العالمية، رغم توفر إمكانات أوسع من ذلك بكثير. إن قضية الأسرى والمعتقلين، وهم في معظمهم من أبرز الكوادر المناضلة في صفوف شعبنا وثورتنا، أو من الذين تحول السجن، بالنسبة لهم، إلى مدرسة تصقل تجربتهم الكفاحية وتطور من مستوى وعيهم، تتطلب في تقديرنا عناية أوسع في الاتجاهات التالية:

أولاً: تطوير الحملة العالمية لعرض قضايا الأسرى، وظروف السجون، والمعتقلين الإداريين الذين يخضعون لاعتقال دائم وفق أكثر القوانين عسفاً في العالم، والسعي لتحويل يوم السجن الفلسطيني إلى يوم عالمي، وتشكيل لجان عالمية تحصر دورها في إبراز الجوانب الحقوقية والانسانية والسياسية —ولجان من هذا النوع يمكن أن تضم أفراداً وهيئات ذات اتجاهات متعددة.

ثانياً: توحيد الجهة المسؤولة عن رعاية شؤون الأسرى، مادياً واجتماعياً وسياسياً، في الخارج، وتنسيق عملها، مع اللجنة الوطنية في الداخل، ووضع أنظمة موحدة تشمل كل أسير ومعتقل، بغض النظر عن انتمائه... أو حتى إذا لم يكن منتبهاً لهذا الفصل. أو ذاك: حيث توجد نسبة من المعتقلين من هؤلاء.

ثالثاً: تنسيق التوجيه السياسي للأسرى بمختلف انتماءاتهم... حيث شهدت السجون، في الماضي، صراعات واحتكاكات نتيجة اختلاف فكري أو سياسي، وكان هذا أمراً مؤسفاً... وتبين، في بعض الحالات، أن إدارة السجون الصهيونية لم تكن بعيدة عن تحريض عدد محدود من العناصر، الأكثر تخلفاً والأقل وعياً، ضد رفاقهم الذين يحملون أفكاراً ومواقف سياسية متقدمة. وضرب وحدة المعتقلين الفلسطينيين هذه، كانت دائماً أحد أهداف سلطات العدو، بعد أن تحولت هذه الوحدة، وفي مناسبات متعددة، إلى جدار

فولاذي ضد إجراءات وعسف سلطات السجون، وأجبرتها على تلبية بعض مطالب المعتقلين لتحسين ظروفهم داخل السجون.

وعلى الرغم من هذه النواقص، إلا أن السجناء الفلسطينيين كانوا دائماً، وبغالبية المطلقة، وحدة متماسكة... ولم تمنعهم ظروف السجن القاسية من القيام بنشاطات سياسية وثقافية متنوعة، ومن متابعة عدد غير قليل منهم تحصيله التعليمي حتى المستوى الجامعي... وليس هناك من مناسبة وطنية إلا وتحول فيها السجون إلى مظاهرة جماهيرية جبارة... كما أن النشرات والجرائد، التي يكتبها السجناء ويديرون فيها الحوار الفكري والثقافي، تتناقلها الأيدي رغم الزنازين وتباعد السجون عن بعضها... وليس هناك من سجين غادر المعتقل، إلا وأذهل كل من التقى به بسبب مستوى الوعي السياسي والفكري المتقدم، الذي توصل إليه في مدرسة النضال التي قضى فيها سنوات طويلة من عمره.

عربي عواد: خلال أربعة عشر عاماً من الاحتلال الاسرائيلي، دخل السجون الاسرائيلية حوالي ٢٥٠ ألف فلسطيني، أي بمعدل واحد من كل خمسة من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة. ويقع في هذه السجون، بشكل دائم، أكثر من أربعة آلاف معتقل وأسير، مضى على سجن المئات منهم أكثر من عشرة أعوام. وهم يواجهون ظروفاً بالغة القساوة، إذ يتعرضون لتعذيب بربري، في محاولة انتزاع المعلومات منهم وإرهابهم وتدمير روحهم المعنوية، ويحشرون في زنازين مكتظة، فيوضع ٢٢ سجيناً في غرفة معدة لـ (١٠) سجناء، ويعيشون أوضاعاً صحية متردية، بسبب الأمراض التي انتشرت بينهم، كقفر الدم والقرحة والبواسير والأمراض العصبية وغيرها بالإضافة إلى الجرحى الذين أهملت جراحهم، وغدوا مهددين بفقد أحد أعضائهم أو بالشلل التام. ونتيجة التعذيب والإهمال الصحي استشهد، داخل السجون، أكثر من ٦٠ مناضلاً فلسطينياً. وفي اضراب نفحة عام ١٩٨٠، استشهد ثلاثة مناضلين، خلال عملية الإطعام الاجبارية، حيث طالبت الحامية لانقر بالتحقيق حول سبب الوفاة.

لقد وقفت جماهيرنا وقواها ومؤسساتها الوطنية، في الأرض المحتلة، إلى جانب المناضلين المعتقلين والأسرى، فنظمت أشكال التضامن معهم، وأصبح أسبوع (١٧ - ٢٥) من نيسان (ابريل) من كل عام، أسبوعاً للتضامن مع السجين الفلسطيني. وخاض المعتقلون أنفسهم أشكالاً من النضال، داخل سجونهم، لتحسين ظروف سجنهم ووقف التعديات ضدهم ومعاملتهم كاسرى حرب. وعلى الصعيد العالمي، تصاعد الاهتمام بالأسرى والمعتقلين الفلسطينيين واستطاع التحقيق الذي نشرته الصنادي تايمز، في تموز (يوليو) ١٩٧٧، وفيما بعد تحقيق الواشنطن بوست، أن يُمرقاً جدار الصمت الذي ضرب حول قضية السجناء الفلسطينيين، داخل الرأي العام الأوروبي. وأبرزت الصحف وقائع عن التعذيب الوحشي الذي يتم، بصورة مبرجة، ضد الإنسان الفلسطيني، وقامت لجنة الدفاع عن الأسرى والمعتقلين بنشاط واسع، لفصح الممارسات العنصرية الاسرائيلية ضد المناضلين المعتقلين، ومن خلال مؤتمراتها ومن خلال تشكيلها لعدد من اللجان، في عواصم أوروبا، استطاعت هذه اللجنة أن تخلق اهتماماً واسعاً بقضية الأسرى والمعتقلين، كقضية انسانية

وسياسية تتعلق بمجمل النضال الفلسطيني من أجل الحقوق الوطنية العادلة لشعبنا. وقد سعت اللجنة، باستمرار، لتشكيل لجنة دوائية تضم شخصيات معينة من مختلف بلدان العالم، وتعمل على إرسال لجان طبية وحقوقية للبحث في واقع المعتقلين، في السجون الاسرائيلية، وتعمل على تخفيف معاناتهم وإطلاق سراح المرضى منهم ومن ماضى على سجنهم سنوات طويلة، في الظروف البالغة القسوة. وتتولى مؤسسة رعاية أسر الشهداء والأسرى، مهمة العناية بكافة المعتقلين وأسرتهم، لكن المعتقلين والأسرى يظلون بحاجة لعناية أكثر جدية، سواء كان على الصعيد الاعلامي، أو على صعيد الدعم الذي يُقدّم لهم في سجونهم، عن طريق الصليب الأحمر الدولي، أو لأسرتهم، سيما وأن المئات منهم قد هُدمت منازلهم، انتقاماً وعُطل مصدر رزقهم. وأن رسائل المعتقلين، إلى المجالس الوطنية، لتكشف، بالإضافة إلى الروح المعنوية العالية، مدى ما يعانيه المعتقلون لشعورهم أن قضيتهم لا تحظى بالعناية الكافية من قيادتهم ومنظمتهم.

٧ — مواجهة الاستيطان

بلال الحسن: لا نريد أن نتحدث عن خطر الاستيطان الاسرائيلي وأهدافه، فهذه قضية واضحة ومسلم بها، سواء في سياسة مناحيم بيغن أو شمعون بيرس، ولكن نريد أن نتحدث عن أسلوب مقاومة الاستيطان، انه حتى الآن أسلوب يعتمد على الاحتجاج السياسي. وفي العام ١٩٤٧، برز أسلوب آخر، يدعو لتشكيل صندوق قومي، يتولى شراء الأراضي الأميرية وشراء الأراضي من الفلاحين الفقراء المضطرين للبيع، لكي يمنع استيلاء الصهاينة عليها. فهل من المفيد التفكير بأساليب من هذا النوع، لمقاومة الاستيطان الصهيوني، ومن أجل رفع مستوى تصدينا لهذه المسألة المصيرية؟

أبو علي مصطفى: إن مخاطر الاستيطان وغاياته وأهدافه واضحة، ولم تعد تحتاج لتبيان مخاطرها. سواء كان ذلك على أملنا مباشرة أو على القضية الوطنية للشعب الفلسطيني عموماً. وهذا يعني أنه يجب أن نكثف جهودنا بالتصدي لهذه السياسة الصهيونية الفاشية، ومقاومتها بكل السبل المتاحة. وأن كل شبر صُوبر، من أرض فلسطين، هو ملك للشعب الفلسطيني وبحق تاريخي له. مهما كان الشكل أو الوسيلة التي تمت بها المصادرة.

إن مجمل عمل الثورة الفلسطينية وحلفائها، القائم على مناهضة الكيان الصهيوني، هو، في جوهره، مقاومة الاحتلال، وجوه مشروع الاحتلال، المتمثل بابتلاع الأرض وطرد السكان. وبما أن تصورتنا لنجاح برنامج الثورة ككل، هو قضية تقع في دائرة الانتصار الاستراتيجي، فمن الضروري القيام بمجموعة من الأعمال الأخرى الكفيلة بإعاقة وتخريب سياسة الاستيطان، من جانب، وشن الحملة الواسعة على العدو، من جانب آخر، على الصعيد الدولي. الأمر الذي يستوجب مهمات عاجلة على هذا الصعيد:

١ — تنظيم الدعم وتوجيهه، على أسس تخدم ثبات المواطنين وتمسكهم بالأرض، وتقديم كل ما يمكنهم من حيازتها. بمعزل عن النتائج الاقتصادية المتوخاة من عملية الدعم المالي.

٢ - تدعيم المشاريع والمؤسسات ذات الطابع الزراعي (حملة صغار المزارعين) وتنشيط الجمعيات التعاونية الزراعية والاسكانية، وإنشاء المزيد منها، بشكل خاص الجمعيات الزراعية الاستهلاكية والتسويقية.

٣ - تدعيم المؤسسات الصناعية الوطنية وتوسيع مجالات عملها، لاستيعاب المزيد من العاملين، وفتح فرص جديدة للتشغيل.

٤ - إنشاء لجان للدفاع عن الأرض في كل قرية وتعميمها، وتقويتها، لتتولى مهمات التحريض الجماعي والتعبئة الشاملة، ضد الاستيطان، وتنظيم نشاطات الجماهير النضالية، في مواجهة مخططات العدو.

٥ - إنشاء صندوق قومي مهمته تمويل المشاريع الزراعية، وحيازة الأرض وربطها بالمؤسسات والجمعيات والبلديات الوطنية.

٦ - تشكيل هيئة، تحت إشراف اللجنة التنفيذية، مهمتها متابعة كافة القضايا المتعلقة بالأرض.

ملجد أبو شرار: تؤمن كافة الأحزاب والمؤسسات الصهيونية أن قيام إسرائيل اعتمد أساساً على مسالتي الهجرة، والاستيطان، وأن بقاء إسرائيل أو استمرارها مرهون بدفع المزيد من اليهود للهجرة إلى فلسطين، واستيطان أكبر المساحات الممكنة من الأراضي التي تحتلها إسرائيل، مع ما يرافق ذلك من تهجير وتشريد المزيد من سكان هذه المناطق من العرب.

فلقد بلغ عدد المستوطنات التي أنشأها العدو في الأراضي المحتلة ١٩٤ مستوطنة موزعة كالتالي: ٧٨ مستوطنة في الضفة الغربية، ٢٤ في الأغوار، ٢٩ في قطاع غزة، ١٠ في سيناء، ١٤ في النقب و٣٩ في الجولان. ومعدل سكان هذه المستوطنات بلغ ٢٥ ألف مستوطن، ومجمل المبالغ التي أنفقت على الاستيطان يقدر بحوالي مليار ومائتي مليون دولار. وهذا يعني أن كل مستوطن يكلف الخزينة الإسرائيلية حوالي ٥٠ ألف دولار. آخذين بعين الاعتبار أن القسم الأكبر من هؤلاء المستوطنين يحتفظون ببيوتهم داخل إسرائيل نفسها.

وعلى ضوء ذلك، علينا أن نضع خطر الاستيطان ضمن حجمه الحقيقي، فلا نبالغ أو نقلل من حجم تأثيراته، ولعل مرد فشل السلطات الإسرائيلية، في مضاعفة عدد المستوطنين وبالتالي الحد من النفقات الباهظة للاستيطان، يعود إلى جملة أسباب أهمها:

(أ) الناحية الأمنية، حيث يعطي الكفاح المسلح أثره الإيجابي في وضع المواطن اليهودي أمام حسابات كثيرة، قبل الأقدام على المشاركة في عملية الاستيطان.

(ب) صعوبة الظروف المعيشية في المستوطنات ويدها عن الحياة العصرية، مما يجعل العملية تقتصر على غلاة المتعصبين الصهاينة من المتدينين (غوش ايمنيم مثلاً).

وعلى عدد محدود من الشبيبة التي تحلم بحياة اشتراكية، داخل الكيوتسات، وسرعان ما يتم اكتشاف زيف الدعاية الصهيونية حول هذه المسألة.

(ج) فشل كل محاولات تطبيع العلاقات بين سكان المستوطنات والفلسطينيين الذين تقام هذه المستوطنات فوق أراضيهم المصادرة، والذين يقاومون الاحتلال أصلاً. ولعل عملية الخليل المعروفة خير دليل على ذلك.

(د) عدم وجود مقومات الانتماء الحقيقي للأرض التي يتم الاستيطان عليها. ومن هنا نستطيع أن نفهم سبب إقبال غلاة المتعصبين من المتدينين على الاستيطان معتمدين، في ذلك، على غيبات توراتية، تزينها الدعاية الصهيونية.

تقول ورقة العمل المقدمة لنا من «شؤون فلسطينية»: أن أسلوبنا في مقاومة الاستيطان يعتمد على الاحتجاج السياسي، وهذا ليس تقييماً دقيقاً. فإلى جانب أسلوب الاحتجاج السياسي، هناك جملة أساليب أخرى في مقاومة الاستيطان أهمها: (أ) استمرار الكفاح المسلح وتصعيده.

(ب) التصدي لمحاولات العدو شراء الأراضي في المناطق المحتلة؛ وهذا أدى إلى قيام المستوطنات فوق أراضي مصادرة وليس مشتراة، مما يسقط الشرعية القانونية والدولية عن هذه المستوطنات، ويترك المجال مفتوحاً لمقاومتها بشتى الأساليب.

(ج) دعم صعود أهلنا في الأرض المحتلة، وبهذا تقاوم أحد أهم أهداف العدو بتفريغ الأرض المحتلة من سكانها. وهنا لا بد من الاعتراف بأن العدو نجح في تهجير أعداد كبيرة من أهلنا بسبب قلة موارد دعم الصمود. والامثلة على ذلك كثيرة، إذ خلال عام ١٩٨٠، غادر الضفة والقطاع حوالي ٢٠ ألف عربي؛ معظمهم من الكوادر المؤهلة، بحثاً عن العمل، وفي عام ١٩٧٥، غادر إلى الدول العربية ١٣,٢٦٧ شخصاً، معظمهم من المهنيين والفنيين، حسب ماورد في صحيفة «عل هמשلمار». وورد في جريدة «القدس» (١٩٧٨/٦/٤) أن عشرين ألفاً، معظمهم من الشبان ومن غير المتزوجين، نزحوا من الضفة، خلال السنتين الأخيرتين. وقالت «معاريف»، في عددها الصادر في ١٩٧٧/٥/٥: أن أكثر من ١٥ ألف مواطن عربي هاجروا من الضفة الغربية، خلال عام ١٩٧٦ تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ سنة.

وحين نورد هذه الأرقام، فإننا نريد أن نؤكد أهمية دعم الصمود من خلال مشاريع زراعية وحرفية وصناعية تستوعب أكبر عدد من العاطلين عن العمل، وكذلك تشجيع الجامعات والمعاهد التعليمية القائمة، وإنشاء أكبر عدد من المعاهد الفنية لاستيعاب آلاف الخريجين سنوياً ودعم مؤسسات الاسكان، وهذا يتطلب تخصيص المبالغ اللازمة، ونشير هنا إلى أن مبلغ الصمود المقرر من قمة بغداد عام ١٩٧٨، وهو ١٥٠ مليون دولار، لا يكاد يفي بالحد الأدنى من حاجات دعم الصمود، ولو خصصت دول النفط مليار دولار مثلاً في العام، لتمكنا أن نخطو خطوة جادة في عملية دعم الصمود ولواقفنا عملية الهجرة الخطيرة من الأرض المحتلة.

وعلى أي حال، فهذه المسألة في غاية الأهمية والخطورة، ولا بد لقيادة الثورة من وضع الخطط العملية السليمة، لمواجهة مسألة الاستيطان بشتى الوسائل، والعمل على توفير الامكانيات اللازمة، لتنفيذ هذه الخطط، خصوصاً على صعيد تثبيت شعبنا داخل الأرض المحتلة. فالأرض تأخذ هويتها العملية من خلال بقاء شعبنا صامداً عليها، ومن خلال بناء المؤسسات الوطنية التي تلبي حاجات شعبنا الضرورية، وعلى الدول العربية، التي تشكو من تزايد التواجد الفلسطيني فيها، أن تعي أن تقصيرها الفاضح، في دعم صمود هؤلاء الفلسطينيين، هو الذي يدفعهم إلى الهجرة بحثاً عن أسباب الحياة، والدول النفطية المعنية أكثر من غيرها بذلك.

عربي عواد: الاستيطان هو الخطر الاساسي الذي يهدد بقاء شعبنا على أرضه، ويهدد مصيره ومستقبله الوطني. فمعذ الاحتلال الاسرائيلي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، شنت سلطات الاحتلال، عبر المؤسسات الاستيطانية الحكومية والمؤسسات الصهيونية المختصة، هجمة استيطانية واسعة استهدفت خلق وقائع جديدة ثابتة، في هذه المناطق، تضمن استمرار الاحتلال واقتلاع شعبنا من أرضه؛ وتمنع قيام دولة فلسطينية في هذه المناطق، وخلال ١٤ عاماً من الاحتلال، جرى الاستيلاء، وبمختلف الذرائع وبالقوة، على ملايين الدونمات حتى غدا أكثر من ثلث الأراضي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، بيد المستوطنين الصهيونيين. كما أقيمت أكثر من ١٣٠ مستوطنة، وجرى شق الطرق الواسعة، في طول البلاد وعرضها، بقصد تمزيق الوحدة الاقليمية للضفة وقطاع غزة وربط أجزائها بإسرائيل. وتجرى أعمال التمهيد لشق قناة بين البحر الميت والبحر المتوسط للهدف نفسه.

وقد استمرت الهجمة الاستيطانية، وبشكل حثيث، في عهد الحكومات الاسرائيلية، وإن اختلف المنهج الاستيطاني، إذ قام مخطط حزب العمل على إنشاء حزام أمني من المستوطنات يطوق الضفة الغربية وقطاع غزة ويمرلها عن الأراضي الاردنية والمصرية، وهو حزام زاحف يتغلغل إلى داخل المناطق بشكل تدريجي، بينما توجهت حكومة بيغن منذ البداية إلى المناطق ذات الكثافات السكانية لتطويقها بالمستوطنات، ثم غزوها والاستقرار داخلها كما يجري الآن في قلب مدينة الخليل. وقد أعلن بيغن أن أراضي الضفة الغربية والقطاع هي: «أراض -اسرائيلية- محررة»؛ وأعطى الاسرائيليين الحق في استملكها والسكن فيها. وفي عهده، أقام المستوطنون سلطاتهم المحلية، في الضفة الغربية المحتلة، ممثلة في المجالس المحلية والمحاكم الاسرائيلية.

ولم تتوقف المطامع الاسرائيلية عند نهب الأراضي، إذ قامت بالاستيلاء على مصادر المياه ونهب المياه الجوفية. ففي الوقت الذي تزدهر فيه المشاريع الزراعية في مستوطنات الاغوار والمناطق الاخرى، تجف آلاف الدونمات المشجرة والمزروعة بالخضار في الأراضي الفلسطينية، وعبر إلحاقها لاقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، تقوم سلطات الاحتلال بالتضييق على الانتاج الزراعي لتخريبه، تمهيداً لإخلاء الأرض من سكانها والاستيلاء عليها.

ولقد قاومت جماهيرنا حملات الاستيطان، ونظمت أشكالاً من النضال لحماية أرضها ووقف تسريبها إلى أيدي المستوطنين الصهليّة، وقدمت أعداداً من الشهداء دفاعاً عن الأرض وهي تنتظر إقامة مشاريع اقتصادية واسعة، تساعد على تثبيتها في أرضها، كما أخذت هذه الجماهير، وعبر تجربتها المريرة، تنتظر باهتمام إلى تطوير أشكال المقاومة للهجمة الاستيطانية الزاحفة، وهي ترى أنه لا يمكن ردع المستوطنين والحد من جشعهم للتوسع، دون إيقاع الخسائر في صفوفهم.

يلخص عهد ربه: من المعروف أن في مقدمة مشاريع حكومة الليكود الحالية إطلاق العنان للاستيطان في جميع الأراضي المحتلة، وخاصة حول المدن الرئيسية، وتوسيع المناطق المستولى عليها حول القدس وفي الأغوار، واستباحة إقامة المستوطنات في المناطق التي كان حزب العمل يتجنّبها، لاعتبارات تكتيكية سياسية أو ديموغرافية. وكما تشير كل الدلائل، فإن الفترة القادمة سوف تشهد إطلاق أيدي كافة المؤسسات الصهيونية، من أجل الاستيلاء على أوسع مساحة وإكمال انتشار المستوطنات في جميع المناطق، تحقيقاً لشعار حزب «الليكود» الذي يعلن صراحة أنه لا ينوي الانسحاب من أي جزء من هذه المناطق، وأن خطته تعتمد على ضم كل الأراضي. وأما لجهة السكان فإن أقصى ما يمكن «الليكود» القبول به هو مشروع الحكم الذاتي في الفترة الراهنة.. إلا أن الليكود كما تشير وثائق العديد من زعمائه ومخططيّه يطمح إلى أبعد من ذلك، أي إفراغ هذه المناطق من سكانها الفلسطينيين على امتداد فترة زمنية أطول، باستخدام شتى وسائل التضييق عليهم ومحاصرتهم عبر الاستيطان المتواصل.

وفي مواجهة هذه السياسة الاستيطانية المسعورة، وآثارها الراهنة والبعيدة المدى على مصير الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، تبدو المهام التالية أمامنا أكثر إلحاحاً:

١ - تطوير تنظيم حملة مقاومة زرع المستوطنات داخل المناطق المحتلة، كمهمة رئيسية على عاتق الحركة الشعبية... وعلى نطاق وطني شامل، ولابد من إقامة لجان وطنية لحماية الأرض ومقاومة المستوطنات، والرد على كل محاولة للاستيلاء على جزء من الأرض بحملة شاملة لا تقتصر على المنطقة التي تشهد إقامة مستوطنة فيها. وقد شهدت المناطق المحتلة حملات واسعة النطاق من هذا النوع، تم بنتيجتها وبالتضامن مع القوى الديمقراطية في إسرائيل، ردع وإحباط خطط المستوطنين.

٢ - إن الاهتمام، على المستويين العربي والعالمي، بقضايا الاستيطان لا زال أدنى بكثير، ولا يركز الجهد الدبلوماسي، الفلسطيني والعربي، على هذه المسألة الخطيرة... خاصة وأن الاستيطان يترافق مع أعمال إرهاب وتهديد السكان العرب، بحيث يمكن أن نجدد ضده أوسع قطاعات الرأي العام العالمي، ونحوه إلى مسألة مركزية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وسائر الهيئات الدولية... في ظل حرص الحكم العسكري الصهيوني على القيام بأعمال الاستيطان بأقصى حد من الهدوء.

٣ - إن دعم مشاريع الاسكان التعاوني وحتى الفردي، داخل المناطق المحتلة، عنصر هام في مقاومة الاستيطان وفي تمكين العائلات الجديدة من إيجاد أماكن سكن. ومن

واجب اللجنة المشتركة إعطاء أهمية كبيرة لهذا الغرض. والامر الذي له دلالة هو أن سلطات الاحتلال منعت استلام مساعدات خارجية لفرض الاسكان، إلا أن البلديات تستطيع، من خلال موازنتاتها، أن تعنى بهذا الامر، وكذلك الهيئات والتقانات والاتحادات المهنية وسواها.

٤ — مرة أخرى، فإن المساعدة على زراعة الأرض، التي يخلها الفلاحون بسبب ظروف المعيشة القاسية، وتشجيع التعاونيات الزراعية، يشكلان عنصراً هاماً في صمود المواطنين على أرضهم... وفي الحد من الهجرة إلى الخارج.

٥ — وإذا كان المشروع الصهيوني يعتمد على إفراغ المناطق المحتلة من سكانها تدريجياً، خاصة وأن الأوضاع الاجتماعية والمعيشية تدفع أعداداً كبيرة من المثقفين والمهنيين إلى الهجرة... فإن إيجاد مجالات عمل لهذه الفئات، والعناية خاصة بتحسين مستوى حياة المعلمين، وتطوير المؤسسات التعليمية والثقافية الأخرى، يسهم في إحباط هذا المشروع الصهيوني.

إن خطة مقاومة الاستيطان لا يمكن إلا أن تكون متكاملة الحلقات، يرتبط فيها تطوير النضال الوطني الواسع، في الداخل والخارج، مع خطة حماية الأرض من التوسع الصهيوني السرطاني. وكذلك توفير مقومات الصمود ومنع الهجرة... وفي هذا الإطار، نرى أهمية تشكيل لجنة فلسطينية، في إطار منظمة التحرير وبمساهمة عربية وعلمية صديقة، لمقاومة الاستيطان... وللعمل، بشكل منهجي ومخطط، من أجل تحقيق الاهداف التي تطرقنا إليها.

٨ — الحزب الشيوعي الموحد

بلال الحسن: طرحت الجبهة الديمقراطية، مؤخراً، فكرة تأسيس حزب طليعي، يكون بمثابة تحالف لقوى اليسار، كما يكون بمثابة بداية تكوين لحزب شيوعي فلسطيني موحد. وقالت الجبهة في تحليلها: إنها ترى أن الواقع الموضوعي مؤهل لذلك، ولكن الوضع الذاتي يعاني من بعض القصور. ماهو موقفكم، من هذه الدعوة، باعتبار أنها تطرح قضايا ايديولوجية وسياسية تمس مجمل النضال الفلسطيني؟

ياسر عبد ربه: لقد أولى المؤتمر الثاني للجبهة الديمقراطية هذه المسألة أهمية استثنائية، حيث أكدت قرارات مؤتمرها: «أن بروز الشخصية الوطنية المستقلة، وإحياء الكيان الوطني كما تجسده منظمة التحرير الفلسطينية، يوفر القاعدة الموضوعية لقيام الحزب الموحد والمستقل، للطبقة العاملة الفلسطينية. إن الأفكار الخاطئة التي كانت ترهن قيام الحزب بتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة تتراجع الآن، ويتزايد الإدراك في صفوف اليسار الفلسطيني، وعلى أوسع نطاق، للأهمية التاريخية التي يحملها تأسيس حزب موحد ومستقل.

«إن الاهتمام بقيام هذا الحزب يشمل إطاراً واسعة من الماركسيين — اللينينيين الجديين، في صفوف شعبنا. وجبهتنا الديمقراطية التي ناضلت منذ تأسيسها، تحت راية

الماركسية اللينينة، وصلت على تطبيقها، بشكل خلاق ومبدع، على واقعنا الفلسطيني، تعتبر أن مسألة بناء هذا الحزب تعني كل تلك القوى والفئات والعناصر التي تنتظر، بأمل كبير، إلى قيام حزب يلعب دوره الطبيعي، في هذه المرحلة بالذات، من أجل إنجاز مهام التحرير الوطني الديمقراطي لشعبنا، ويستند إلى التراث الكفاحي المجيد للحركة الشيوعية الفلسطينية، وإلى نضال وتضحيات الآلاف من الذين عملوا، تحت هذه الراية، ومن أجل انقراضها عميقاً في صفوف الشعب. وإذا كانت كل الطبقات الاجتماعية الأخرى تملك أحزابها الموحدة، في صفوف شعبنا ككل، فإن الطبقة العاملة الفلسطينية لا تملك حتى الآن حزبها الموحد، وهذه الحقيقة تملئ العمل بدأب من أجل إنجاز هذه المهمة.

«إن ذلك يتطلب الابتعاد عن مغريات الحلول الشكلية، والقرارات الذاتية الإرادية، المتعجلة والقسرية. وينبغي، إزاء هذه المهمة التاريخية، التحلي بروح الصبر والانفتاح وسعة الأفق، وإتاحة المجال لتفاعل الفصائل والفرق التي تتبنى الماركسية – اللينينة ولتتطورها الحزبي وتعزيز نفوذها الجماهيري، وتشجيع انتقالها الفعلي والنهائي، إلى معسكر الطبقة العاملة، وتنشيط حركة الحوار الأيديولوجي والسياسي فيما بينها للتقريب بين برامجها وسياساتها، واستئصال الأفكار والمفاهيم الخاطئة، وبصورة الصيغ البرنامجية المشتركة التي تستند بحزم إلى الماركسية – اللينينة، وتطبيقها على واقعنا الفلسطيني والعربي، وبحيث يمتلك هذا الحزب الموحد، منذ قيامه، موقعه الأساسي في صفوف الثورة، والسلاح الأيديولوجي الذي يعزز صفته الطليعية، ويصونه من كافة أشكال الانحراف الانتهازية اليمينية أو اليسارية.

«إن الحزب المنشود، هو حزب يوحد جميع الماركسيين – اللينينيين المخلصين لقضية الطبقة العاملة الفلسطينية، في تحرير وطنها وانتزاع الاستقلال الكامل في المرحلة التاريخية الراهنة، بغض النظر عن المسميات والصيغ التنظيمية الراهنة.

«إن العلاقات بين قوى اليسار، كما نراها راهناً وكما حددها تقرير مؤتمرها، ينبغي أن تقوم على التنسيق النضالي الدؤوب والعمل المشترك على قاعدة إبراز نقاط اللقاء وخوض النضال المشترك على أساسها، وحصص نقاط الخلاف أو التمايز وحلها، بوسائل الحوار التضامني، وانتهاج سياسة التجاور بدلاً عن التنافس، والحوار بدلاً من السجال، وتقريب المواقف بدلاً من تضخيم الخلافات، دون أن يعني ذلك السماح بسيادة نزعة براغماتية لتميع الخلافات الفكرية والبرنامجية، وإنما يعني حق كل طرف في طرح برنامجه الخاص دون مهاترات متبادلة، والاحتكام إلى الجماهير، وإلى تجربة الحياة والنضال نفسها لحسم الخلافات بين البرامج.

«إن الحوار والتضامن المتبادل والعمل النضالي المشترك بروح المباراة الرفاقية، في تنظيم الجماهير، هي القواعد التي سوف تضمن تقارب كل الفصائل الماركسية – اللينينية وتوفير الشروط والأجواء لوحدها المبدئية، في حزب طليعي موحد للطبقة العاملة الفلسطينية.

«إن اهتمامنا الشديد بتوفير هذه الشروط الذاتية، ينبثق من الإدراك بأن الظروف الموضوعية نضجت وتوفرت لقيام هذا الحزب.

«إن الضرورة التاريخية للنهوض بأوضاع ثورتنا وتوطيد وحدة شعبنا وتعبئة جماهيره، أصبحت تتطلب بروز طبقة طبقية جديدة. وليس ثمة سوى الطبقة العاملة، بقيادتها للحالف الديمقراطي الثوري والجبهة الوطنية العريضة، من يستطيع تلبية هذه الحاجة الموضوعية الملحة. ولكي تنهض الطبقة العاملة بهذه المهمة الجبارة التي يلقيها على عاتقها التاريخ، فإن قيام حزبها الطليعي الموحد يصبح ضرورة قصوى».

هذا ما نصت عليه قرارات مؤتمرنا الثاني... وبالتضامن المبذئي، مع سائر قوى اليسار الفلسطيني، سوف نواصل النضال، متجاوزين كل الخلافات الثانوية التي تبرز، هنا أو هناك، مع حرصنا على حلها على قاعدة مبدئية وفي إطار الحرص على الوحدة. ونعتقد أن طرح مهمة قيام حزب موحد، تنسجم تماماً مع خطنا في صيانة الوحدة الوطنية لمنظمة التحرير، بل إن هذا الحزب سيكون بسبب تركيبه وخطه الإيديولوجي وتعبيره عن المصالح العميقة للطبقة العاملة وجماهير الكادحين، صمام أمن فعلي للوحدة الوطنية وأداة لتطويرها وترسيخها في إطار منظمة التحرير... الممثل الوحيد لشعبنا.

أبو علي مصطفى: لقد وقف المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أمام هذه المسألة (الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد) وأولاهم اهتماماً، وأقر مشروع التصور، المقدم من اللجنة المركزية، لهذه الغاية. وأجرى التعديلات اللازمة في النظام الداخلي كما ينسجم مع توجهنا لانجاز هذه المسألة مع تقديرنا أنها بحاجة إلى وقت طويل.

إن تحليل الجبهة الشعبية، كما سجله مؤتمرنا، مستجيب لهذه الدعوة، وتتلاقى فيه مع الجبهة الديمقراطية، وجوهره أن الواقع الموضوعي مؤهل لانجاز هذه المهمة الكبيرة. ولكننا لانفعل أهمية العامل الذاتي للمنظمات الملتزمة بالنظرية الاشتراكية العلمية، الذي يعاني من قصور على هذا الصعيد.

إننا نرى أن هذه المهمة هي مسؤولية كافة المنظمات الديمقراطية الثورية على الساحة، وعليها وحدها يقع عبء ومسؤولية تأمين الشروط الذاتية لنجاحها، وفي مقدمتها توفير مناخات ايجابية بين كافة القوى المعنية من خلال توطيد العلاقات الكفاحية الثنائية أولاً، ومن ثم متابعة هذا التقدم في لقاءات جماعية لتوسيع دائرة الايجابيات وتقليص السلبيات، وفتح باب الحوار الديمقراطي الرفاعي الجماعي حول كافة القضايا السياسية والنضالية بما يوفر وحدة رؤيا، قريبة وبعيدة المدى، وتحديد نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف. وترك باب الحوار مفتوحاً حول نقاط الخلاف، إذ أن التنسيق القيادي والقاعدي الميداني يشكل خطوة ضرورية على هذا الطريق (طريق تعزيز نقاط الاتفاق والوحدة وتذليل نقاط الخلاف والافتراق).

ولقد سبقت الدعوة، لمناقشة جدية لهذه المسألة الهامة، تجارب عديدة عاشت ظروفها

موضوعية شبيهة بوضعنا، ولكنها استطاعت بالنضال الدؤوب حل هذه المسألة بتشكيل وحدتها (اليمين الديمقراطي وكوبا) إلا أنها، ولا شك، استندت لانتصارها على الأرض قبل ذلك، وهذا دليل واضح وملحوس على صحة هذه الموضوعية.

إننا في الجبهة الشعبية في غاية الحماس لمباشرة الحوار الجاد، حول هذه المسألة. ونأمل أن يتم تقدم على هذا الصعيد، وستتابع، مع كافة القوى الديمقراطية الثورية في الساحة، إنجازها بما يعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية، ويدفعها خطوات إلى الامام.

ماجد أبو شرار: قبل الإجابة على هذه المسألة الهامة، لا بد أن نشير إلى أن مرحلة النضال التي يخوضها شعبنا هي مرحلة التحرر الوطني، ولهذا فإن أية خطوة، باتجاه تأسيس حزب طليعي أو حزب شيوعي فلسطيني موحد، لا بد أن تكون باتجاه خدمة الصراع في مرحلة التحرر الوطني، وأن تكون خطوة تجميع وتصلب للوحدة الوطنية لاعلى حسابها. وهذا سيقود بالنتيجة إلى تصعيد النضال السياسي والكفاح المسلح، في وجه أعداء شعبنا من امبرياليين وصهيونيين ورجعيين، لهذا فإن على كافة القوى، المعنية بهذه المسألة، مراعاة هذه الحقائق، وكذلك عدم فصل العامل الموضوعي عن العامل الذاتي.

عربي عواد: ازداد الاهتمام، في السنوات الأخيرة، داخل الساحة الفلسطينية بقيام حزب شيوعي فلسطيني، وهذه مسألة إيجابية تعبر عن تطور الوعي في حركة النضال الوطني الفلسطيني نتيجة التجارب الكثيرة الغنية التي مرت بها، في مواجهة الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ومؤامراتها الدموية، وتلاحمها مع الحركة الوطنية اللبنانية بقواها وأحزابها الوطنية والتقدمية، وتوثق علاقاتها مع حركة التحرر الوطني العربية وفصائلها الثورية، ومن ضمنها أحزاب الطبقة العاملة (الأحزاب الشيوعية)، وازدياد تعاونها وتحالفها مع بلدان المنظومة الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، ومع الحركة الشيوعية العالمية، وما ترتب على ذلك من انتشار الأفكار الثورية التقدمية، خاصة الأفكار الماركسية - اللينينية، في أوساط شعبنا وبين فصائل الثورة الفلسطينية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فهناك عامل آخر يشكل أرضية اجتماعية لانتشار الأفكار الماركسية - اللينينية، بوصفها معبرة عن مصالح الطبقة العاملة وجماهير الكادحين والمثقفين الثوريين، هو ازدياد حجم ووزن الطبقة العاملة في المناطق المحتلة، وتقلص وتراجع حجم ووزن كبار الملاكين والبرجوازية الكبيرة، نتيجة لسياسة المحتل في نهب الأرض ومصادرتها وبناء المستوطنات اليهودية عليها، وضرب الاقتصاد الوطني في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة من جراء استخدامهم للمناطق المحتلة، كملحق لاقتصادهم والذي تسيطر عليه الشركات الاحتكارية الكبيرة، وسوق لتصريف بضائعهم ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة، وما ترتب على ذلك، وترافق معه، من ازدياد وتعاطف دور الطبقة العاملة، متحالفة مع جماهير الفلاحين والبرجوازية الصغيرة وأقسام واسعة من البرجوازية الوطنية في حلبة النضال السياسي، وبرز بشكل ساطع تمسكها بالاستقلال الوطني الفلسطيني من خلال تبنيها لهدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والتفافها حول منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، في حين تضاعل

دور كبار الملاكين والبرجوازية الكبيرة في ميدان النضال السياسي وغلب على ممثليهما الميل والمساومة والمهادنة مع المحتلين، واهتزاز ولائهما وإخلاصهما للاستقلال الوطني نتيجة ارتباطاتهما الاقتصادية والسياسية مع الأنظمة الرجعية واليمينية العربية خاصة في الاردن. كما أن جماهير الشعب الفلسطيني خارج الأرض المحتلة، باستثناء الذين يقيمون في الاردن، تتألف غالبيتهم من العمال والكادحين الذين يعانون من الاستغلال والتمييز ويواجهون صعوبات كبيرة فيما يتعلق بحرية التنقل والسفر وقُصر العمل.

ولكن رغم الاهتمام الكبير بقيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، وتقدير الدور الهام الذي سيعطيه به في النضال الوطني الفلسطيني، فإنه ينبغي أن لا يُفهم من ذلك أن هذه المسألة تواجه النضال الفلسطيني لأول مرة، وأن المهمة المطروحة هي البدء ببناء الحزب الشيوعي الفلسطيني، فالوقائع تثبت غير ذلك، لأن الحزب الشيوعي الفلسطيني تأسس سنة ١٩١٩ وكان من أوائل الأحزاب الشيوعية في الاقطار العربية.

ورغم ماواجه من الصعوبات والثغرات والنواقص في نشاطه، فإنه يبقى جزءاً من تراث شعبنا النضالي. وقد وجد الحزب الشيوعي الفلسطيني امتداده في «عصبة التحرر الوطني» التي تأسست سنة ١٩٤٢ وتحول اسمها في سنة ١٩٥١ إلى الحزب الشيوعي الاردني الذي أضحي مع فروعه: التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان، يضم في صفوفه الأغلبية الساحقة من الشيوعيين الفلسطينيين.

لذلك فمن الطبيعي أن ينبثق الحزب الشيوعي الفلسطيني من الحزب الشيوعي الاردني، وأن يكون امتداداً له ويقيم معه علاقة وثيقة من نوع خاص. ولكن ذلك لا يعني بآية حال أن قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني هو مجرد عملية ميكانيكية، تقتصر على إعلان هذا الاسم فقط. بل ان ذلك يستدعي عدة متطلبات في مقدمتها الاسترشاد ببرنامج نضالي يحدد أهداف شعبنا، على أساس تحليل علمي يستند للماركسية – اللينينية، ويستوعب المعطيات والانجازات والتجارب التي كدستها الثورة الفلسطينية المعاصرة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار، أن هناك فصولاً من الثورة الفلسطينية، تطورت مواقفها الايديولوجية وبرامجها السياسية، بحيث أضحت تعلن أنها تتبنى الماركسية – اللينينية، فإنه لا بد أن يقيم الحزب الشيوعي الفلسطيني معها علاقات وثيقة، بأفق الوحدة معها في المستقبل، حين تنضج الظروف، موضوعياً وذاتياً، لتحقيق هذه الوحدة.



الحرب الفلسطينية الإسرائيلية

تموز ١٩٨١



الحرب العربية — «الاسرائيلية» السادسة

شفيق الحوت

أصبحت الكتابة السياسية المسؤولة صعبة جداً في هذه المرحلة من نضالنا. فبالإضافة إلى الطبيعة المعقدة للأوضاع السياسية في منطقتنا العربية وما بينها من ترابط وتشابك وتقاطع، وبالإضافة إلى كثرة الكائنات غير المنظورة والمبتوتة في أكثر من مكان وتأثيراتها على المواقف والأولويات، استثنى في الساحة نوع من «الحساسية» بين قوى التيار الواحد المتصدية للعدو الواحد.

ولم يعد سهلاً على الكاتب السياسي أن يسجل قناعاته بموضوعية وأن ينجو، في الوقت ذاته، من «تهمة» أنه «مع» أو «ضد» هذه أو تلك من قوى التيار الواحد. وإنه لمن المؤسف أن ترجح معايير النقد «القبليّة» الضيقة على المعيار القومي الذي يستلهم المصلحة القومية العليا، ويرفض الانصياع لمنطق الخلافات الهامشية والعابرة بين رفاق وأخوة الدرب الواحد.

ومعاناة القارئ تفوق معاناة الكاتب، وتصل أحياناً حدود المأساة: وذلك عندما يجد نفسه أمام رأيين متناقضين لكاتبين من صف واحد. إنه، بغفويته البسيطة ووعيه السليم، يدرك أهمية وضرورة التباين في وجهات النظر والاجتهادات ولكنه لا يستطيع، ولا هو يقبل أصلاً، أن يكون ثمة تناقض، وبهذه اللغة المتجاوزة لأصول الحوار الديمقراطي.

أوليس مأساة مؤلة — ونسوق مثلاً من عدة — أن يجد القارئ نفسه حائراً أو ممزقاً بين رأيين صادرين عن التيار الواحد نفسه، الأول منهما يصف حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ بأنها حرب مجيدة، والثاني يصفها بأنها مؤامرة امبريالية؟ إن هذا اللامعقول من التناقض يضع القارئ أمام استنتاجين لاثالث لهما: إما أن يكون صاحبا الرأيين جادين فيما صدر عنهما وبالتالي فهما ليسا بحليفين ولا أبناء تيار واحد. وإما أن يكونا غير جادين — أو واحد منهما على الأقل — وانزلقا إلى ماوصلنا إليه تحت وطأة

الخلافات العابرة، على حساب الموضوعية المسؤولة، وعلى حساب مصداقيتهما، وإيقع القارئ ضحية بريئة.

لقد بقنا، كتاباً وقراء، نتعامل مع ما نكتب ونقرأ، بأسلوب الكلمات المتقاطعة، حتى يلتقي الأفقي مع العمودي فلا تنزعج «اللعبة» وواضع الغازها.

نقف، بهذه المقدمة، عند هذا الحد رغم اغراءات الاستطراد، فموضوعها يستحق حديثاً كاملاً ومستقيماً، وتكتفي بما قلنا تمهيداً لموضوع حديثنا، وربما لأحداث غيرنا ممن يحملون الهموم نفسها.



في بداية الحديث، من المفيد تسجيل ملاحظة بارزة عن هذه الحرب السادسة تستحق اللفت إليها، وهي أنها نالت حظاً من الإهتمام الإعلامي والسياسي أكثر بكثير من الحرب التي سبقتها في العام ١٩٧٨ والتي سميت بالحرب الخامسة. وعلى الرغم من أن هاتين الحربين ليستا الوحيدتين اللتين شاركت فيهما الثورة الفلسطينية، إلا أن الدور الفلسطيني، في حربي حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وتشيرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، قُوبِل بتعظيم إعلامي واضح. ولولا «زلة» رئيس الوفد الاسرائيلي لدى الأمم المتحدة عندما طلب أن يشمل وقف النار في حرب ١٩٧٣ ما أسماه بالجهة الثالثة (الفلسطينية) ونجاح الدبلوماسية الفلسطينية باستثمار نتائج تلك الحرب، لما ترتبت كل تلك الإنجازات السياسية التي تلت تلك الحرب.

وفي إطار هذه الملاحظة بالذات، فإن ما يدعوا للدهشة هو أن هذا الاهتمام الاعلامي والسياسي بهذه الحرب السادسة كان عللياً أكثر منه عربياً. بل إن بعض وسائل الاعلام العربية لم تجد في هذه الحرب ما يعطيها حق أولوية الخبر، الأمر الذي أدى، وفي أجواء الحساسية القائمة، إلى الغمز واللمز، بالهمس أحياناً، وبالصراخ أحياناً أخرى، بين مبالغ في «التهوين» بشأن هذه الحرب، وآخر مبالغ «بالتهويل».

وبعيداً عن «التهوين والتهويل» معاً، وبالإحتكام إلى الموضوعية بالتقييم، وإلى المصلحة القومية كهدف يجمعنا كلنا، نطرح السؤال التالي:

— هل كان هذا الصدام المسلح الذي وقع في تموز (يوليو) ١٩٨١، بين قوى الثورة الفلسطينية — اللبنانية المشتركة من جهة، وبين «اسرائيل» من جهة أخرى حرباً أم لا... وان لم يكن حرباً فما هو الاسم البديل الممكن وصفه به؟

من المؤكد أننا لانطرح السؤال، لنعالج مشكلة لغوية، أو لنحدد الفروق بين كلمة «حرب» وكلمة «معركة»، أو كلمة «اشتباك مسلح»، أو كلمة «مواجهة عسكرية»، وما إلى ذلك. كما ان هذا الحديث غير مؤهل، من الناحية الفنية العسكرية، للخوض في هذه الفروق. ولكن الحافز السياسي وراء «التهوين والتهويل» هو الذي يهتما ونحاول الخوض فيه بهدف الاستيضاح فالتقييم.

نحن متفقون، أننا، كأمة عربية، ومنذ ثلاثة أرباع القرن، في حالة صراع ضد

التحالف الصهيوني-الامبريالي، وان حدة هذا الصراع تضاعفت بعد نجاح هذا التحالف بإقامة الكيان الصهيوني فوق فلسطين.

ومتفقون كذلك، انه منذ العام ١٩٤٨ والعرب رسمياً في حالة حرب مع «إسرائيل» وان هذه الحالة لا تزال قائمة شاملة، باستثناء مصر بعد أن أقرت اتفاقيات كامب ديفيد ووقعت معاهدة صلح.

ومتفقون أيضاً، على أن حالة الحرب هذه، وعمرها ثلاث وثلاثون سنة، لم تكن كلها سنوات حارة، وإنما شهدت عدداً من المجابهات العسكرية هي على وجه التحديد ماسمي بحرب ١٩٤٨ واشترك بها رسمياً كل عرب تلك الأيام، وحرب ١٩٥٦ وخاضتها مصر وحدها، وحرب ١٩٦٧ وخاضها المصريون والسوريون وبعض عربى متأخر، وحرب ١٩٧٣، وخاضها أيضاً المصريون والسوريون وبعض عربى اقتصادي مؤثر. ولقد شارك الفلسطينيون في هذه الحروب كلها بقدر ما كانت تسمح به ظروفهم، وأحياناً بقدر ماسمح الاشقاء لهم.

وبين كل حرب وأخرى من هذه الحروب، كانت تمر سنوات، تطول أو تقصر، يتخذ فيها الصراع منح أخرى غير عسكرية، إلى أن تشتد الازمات وتتقادم، فتندلع الحرب من جديد.

فإذا كانت الحرب لا تسمى حرباً، إلا في حالة حسمها للقضية المتحارب من أجلها، بنصر فريق وهزيمة آخر فاستيلاء واقع جديد، فإن كل هذه الحروب، لا تختلف، وفق هذا المعيار، عن حربي ١٩٧٨ و١٩٨١. وإذا سلمنا بصوابية هذا المعيار، تكون كلمة «معارك» أكثر دقة في وصف ما أسميناه «حروباً». ولا شك أن عبدالناصر كان موقفاً تاماً في ما قاله عشية هزيمة حزيران: «إننا خسرنا معركة ولكننا لم نخسر الحرب»، وجاءت معركة تشرين الأول (الكتوبر) ١٩٧٣ في سياق هذه «الحرب» لتؤكد ذلك، ومن بعدها، وفي السياق نفسه للحرب نفسها، كانت معركة ١٩٧٨ ومعركة ١٩٨١ وتلك القادمة على الطريق.

وان نحاول الخوض في المعايير الفنية التي تميز بين «الحرب» و«المعركة» و«الصدام المسلح» وغيرها من التسميات، أو الحديث عن كثافة النيران وأوزان القنابل ونوعية الأسلحة، لنقرر بعد ذلك إذا ما كانت «الحربان» الخامسة والسادسة تستحقان لقبيهما ورقيهما في مسلسل الحروب العربية «الإسرائيلية»، فانا كما قلت غير مؤهل لمثل هذا الحديث، ولكنني بالإشارة إلى ما تشهده به ميادين هاتين «الحربين»، وما فعلته بها أحدث وافقت أنواع الأسلحة البرية والجوية والبحرية. أما أعداد الضحايا، من شهداء أو جرحى، فحاشا لنا اعتماد هذا المعيار، فالإنسان ليس رقماً.

مع ذلك، فليس في أي من هذه التسميات ما يضر بحد ذاته، وكم من معركة كانت في نتائجها أهم من حرب ضروس. فمن كان يتصور، مثلاً، ما ترتب على معركة «الكرامة» ١٩٦٨، والتي لم تدم أكثر من يوم، من نتائج تعبوية وسياسية وعسكرية في الساحة الفلسطينية! المهم هو أن تكون التسمية بمستوى الانجاز الذي تم في ميدان القتال تمهيداً لكي «نحصد سلماً ما زرعناه قتلاً»، كما ورد في تعليق أحد كتابنا السياسيين، الواعين.

والثورة الفلسطينية، عندما تصر على تسمية المجاهدين العسكريين اللتين تمّتا ضد العدو الاسرائيلي عامي ١٩٧٨ و١٩٨١ بالحررين، ثم ترقيعهما في سياق الحروب العربية الاسرائيلية، لاستهداف الزهو والانتشاء، وهما حق لها على أية حال، بقدر ما تريد وتجهد لتعكس في الساحة السياسية ما أنجزته في ميدان القتال. وليس هذا حق مشروع لها وحسب، وإنما هو واجبها، وتكون مقصرة ومسؤولة لو تخلت عن القيام به والسعي لتحقيقه بكل المتاح لديها من وسائل.

ولا أظن أن أي حليف لهذه الثورة يأخذ عليها ذلك أو يرى في مثل هذا التحرك ما يثير خلافاً. وإن كل ما حدث، من غمز ولز وهمس وصراخ، لا يستند إلى ما يبرره، ولو كانت قنوات الاتصال بين قوى التيار الثوري الواحد كما يتمناها كل عربي مخلص من السعة والدقة، لما كان شيء مما قيل وسمعنا.

ويبدو، في هذا المجال، أنه لا بد من بعض الكلمات الصريحة، بعد إقرار بديهيات طاملاً لأقربنا بها وكترينها، ومع ذلك ينسأها البعض تحت وطأة الانفعال أحياناً، أو ربما يتناسأها.

أول هذه البديهيات أن الصراع العربي ضد العدو الصهيوني لن يحسم لصالح العرب إلا بقوة العرب، وبالتالي فعملية التحرير هي مهمة قومية عربية ليس بمقدور أي قطر أو تنظيم التصدي لها بمفرده.

وثاني هذه البديهيات، أن العرب، رغم نزوع الجماهير العارم للوحدة، مازالوا في عهود التجزئة الإقليمية، وثمة تفاوت في ممارساتهم الوحدةية. ولذلك، لا بد لنا واقعياً، من استثمار ما هو قائم من تحالفات وتوطيدها، مع السعي الدائب لتوسيع دائرة التحالفات هذه.

وثالث هذه البديهيات، أن تثبيت الشخصية الوطنية الفلسطينية، وفي هذه المرحلة النضالية بالذات، ضرورة قومية عربية تستهدف الرد على المؤامرة الصهيونية التي استهدفت بدورها فلسطين والفلسطينيين في محاولة لشطبها من التاريخ والجغرافيا كخطوة أولى لشطب بقية العرب. إن تثبيت الشخصية الوطنية الفلسطينية في وجه المؤامرة الصهيونية هو المقدمة الضرورية والاساسية لضمان عروية فلسطين والفلسطينيين. فليس بين شعوب (إذا جاز التعبير) العرب من يواجه مثل هذه التجربة المصرية، لأنها فعلاً معركة موجودة وليست معركة حدود.

ويبدو، وبكلمات صريحة، أنه إما أن يكون هناك خلاف بين أبناء التيار الواحد حول هذه البديهيات، وإما أنه لا خلاف عليها ولكننا لانحسن ممارسة مضامينها، ولا سيما في المجال الإعلامي الطويل اللسان، وبخاصة تحت وطأة الانفعالات التي تفرضها بعض الأحداث القاسية، مثل الحروب.

ولكي لانجلد أنفسنا أكثر من اللازم، علينا أن نعترف بأن الظروف الموضوعية التي نعيشها، كأمة مجزأة تداعبها أحلام الوحدة، فرضت على المسؤول العربي نوعاً من

الازدواجية بين قطريته وعروبيته، ومهما حاول التوفيق بجعل الشخصيتين متكاملتين بدلاً من متناقضتين، إلا أنه كثيراً ما يجد صعوبة في النجاة من النقد وتهمة التحيز لواحدة منهما أو التردد فيما بينهما. ولما كان الموقف من قضية فلسطين هو المحك الأساسي لقومية أي مسؤول عربي، ندرك عندئذ مدى حساسية هذا الموضوع. ولا ريب أن هذه الحساسية قد تضاعفت بعد قيام الثورة الفلسطينية، أولاً لأنها ثورة والثورة غير الدولة، وثانياً لأنها المرجع الرسمي للقضية والحكم على مواقف الدول منها.

وهذه قضية لا يحسمها غير التنسيق الصادق والدائم ومن مواقع الثقة، ولا سيما بين قوى التحالف الصدامية المتقدمة، وهي حالياً سوريا ومنظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية. عبر هذا التنسيق يتم توزيع الأدوار والمهام لتصب كلها في الهدف الواحد.

ومن هنا، وفوراً، قيل استئثاره غير مقصودة لأية حساسية، ننقل إلى البديهية الثانية وضرورة التعامل مع الواقع وفق معطياته، لنكرر على ضرورة استثمار ما هو قائم وتوسيع دائرة التحالفات وفق الاستعدادات المتفاوتة بين كل قطر عربي وآخر، وهذا يعني بالطبع تجاوز العامل الجيوبولوتيكي الذي يربط سوريا والثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ويجعل من تحالفها شرطاً أساسياً للنصر، إلى العامل القومي والأيديولوجي الذي يتسع ليشمل عدداً آخر من قوى التيار الثوري المؤطرة فيما عرف بجهة الصمود والتصدي ويجمع بين كل من الجماهيرية الليبية والجزائر واليمن الديمقراطية مع ثلوث الخندق الصدامي السوري—الفلسطيني اللبناني. وهناك أخيراً الإطار الأشمل، إطار الحد الأدنى، إطار القمة العربية.

يبقى، بعد هذا، بضع كلمات صريحة أيضاً، حول البديهية الثالثة ودور وأهمية الشخصية الوطنية الفلسطينية، والتي يعتبر البعض أنها تحمل بين ثناياها نوعاً من «الشوفينية».

واستاذن القارئ، هنا، بأن يسمح لي بأن أسارع بالاعتراف، وقبل غيري، بأن الساحة الفلسطينية، كأي ساحة عربية، لا تخلو من نشاطات «شوفينية». ولست على أي استعداد للدفاع عنها أو تبرير انحرافها، وهي في نظري، شأن أي فئة مماثلة لها مهما كانت هويتها القطرية. وما من ساحة عربية تستطيع التبرؤ من وجود مثل هذه الفئة داخل حدودها. وإن كنت أجد بعض ما يفسر، ولا أقول يبرر، وجود التيارات الشوفينية في أية ساحة عربية: فأني لا أجد ما يفسر ذلك لدى الفلسطيني القابع إما في المنفى أو قيد الاحتلال. ربما يسوقنا الإلحاح، في محاولة التفسير لهذه الظاهرة، إلى قضية نفسية وليست سياسية. وتلك قضية أخرى ليس هنا مجال بحثها.

إنن، نحن لانملك، موضوعياً، سوى ما بين أيدينا من مبادئ ومواقف ومواقف م. ت. ف.. وهي كلها، على ما أعلم، قومية العمق والمدى.

ولكن، وبكلمات صريحة أيضاً، علينا أن نقدر خصوصية قضية فلسطين وما أصابها، وعلينا أن نتذكر، وباستمرار، أن «الوجود» الفلسطيني شطب ما بين ١٩٤٨

و١٩٧٤ بفعل المساعي والمؤامرات الصهيونية - الامبريالية. حتى في الأمم المتحدة لم يبق من قضية فلسطين وشعبها سوى تقرير «وكالة الغوث للاجئين» ولم يعد في الساحة الدولية من «وجود» غير الوجود الاسرائيلي.

ولا أظن أن أحداً ينكر اليوم، بعد التجربة المريرة، كم كانت مصيرية وجبارة تلك الخطوة التي اتخذتها م. ت. ف. عندما قررت العودة بالقضية إلى الأمم المتحدة وإعادة الحياة «للوجود» الفلسطيني على المستوى الدولي.

من هنا يجب فهم حرص الثورة على تثبيت نضالاتها العسكرية بهدف عكس نتائجها على الساحة السياسية. والثورة، عندما ترقم حربيها بالخامسة والسادسة، لا الأولى والثانية، فإنما تغفل ذلك من قبيل حرصها القومي على مسلسل الصراع العربي - الاسرائيلي. ومن يراجع المسلسل يجد باستمرار أن هناك من خاض الحروب، وهناك من ساند، وهناك من تفرج، وكل ذلك محسوب ومقدر ومفهوم من خلال التقييم العام للأوضاع العربية وظروف كل قطر على حدة. حتى ولو كان القصد من الإصرار على التسمية إظهار الدور الفلسطيني بالتصدي للدوان الصهيوني، فليس في ذلك ما يضير بأحد على المستوى القومي. بل إن إظهار هذا الدور هو ضرورة قومية بعد ذاته. ولا أظن أنني مضطر للتعلق على بعض الإنفعالات غير المسؤولة التي تظهر، كما أشرت تحت مظلة الظروف القاسية، من تصريح لشخص غير مسؤول، أو «مانشيت» مجلة محسوبة على الثورة، وكان فيهما بعض الماراة بسبب الموقف العربي بشكل عام. هذه فقاعات يجب تجاوزها وما من ساحة تخلو من فقاعات.

ولنحسم هذا كله بالقول: إن من لا يملك الرؤية القومية للصراع، ومن يحاول بالتالي أن يجعل معياره «القطرية» الشوفينية بدلا من «الثورية» العربية، سيبقى باستمرار معرضاً للوقوع في منزلقات القبلية، والقبلية الجديدة، تقييماً واستنتاجاً. لم يعد يهم ما يحمل المواطن العربي من ورقة في جيبه تشير إلى هوية القطر الذي ولد فيه، وإنما ما يحمل في قلبه وعقله من مشاعر وقناعات وما يمارسه من نضالات، فذلك هو المعيار وهو وحده المقياس.

ونوجز هذا كله فنقول: إنها سواء كانت «حرباً» أم «معركة» فلم يعد ذلك مهماً بعد أن أوضحنا المراد من التسمية، وهو الحافز السياسي. وهذا ينقلنا إلى النقطة الثانية التي يحاول هذا الحديث أن يتصدى لها من جذورها، وتتعلق بالجانب السياسي من النضال العام في سبيل قضية فلسطين، أو ما يسمى بالتحرك السياسي من النضال العام في سبيل قضية فلسطين، أو ما يسمى بالتحرك السياسي والمبادرات السياسية والحل السياسي إلى آخر التسميات والمسميات.



إن من راقب حركة الصراع العربي - الاسرائيلي، منذ العام ١٩٤٨ حتى يومنا

هذا، يكاد يلخصها بهذه الكلمات الموجزة البسيطة: عنف عسكري، فهدنة أو وقف هش لاطلاق النار، فعودة للحديث عن حل سياسي، ففضّل، وعودة للعنف من جديد.

وعند هذه المحطة في حركة الصراع، محطة الهدنة، يبدأ الحديث ويكثر عن المبادرات والحلول السياسية، وتبدأ بالتالي معارك الكلام والتعليق في ساحتنا كما في ساحة العدو على حد سواء.

وسبق أن أشرت مؤخراً، في إحدى المجلات، في مقالة عنوانها: «ألف باء الحل السياسي»، إلى عدد من النقاط، استأذن في إيرادها هنا كما وردت، لأنها تشكل مبادئ أساسية نتجنب، إذا ما اتفقنا عليها، إراقة الكثير من الدماء، وربما ما هو أثمن من الدماء، سدى ودون أي طائل.

«أولاً: علينا التمييز الحاسم بين «الحل السياسي»، و«التحرك السياسي»، وأن نميز بالتالي بين ما يطرح بهدف المناورة التكتيكية وبين الحل الاستراتيجي. فالكثير مما نشهده من تحرك سياسي، من جانبنا، أو من جانب أعدائنا، أو من جانب فريق ثالث، يستهدف، في معظم الأحيان، الاستطلاع وجس النبض وكشف النوايا وسير الأغوار. أن في إدراكنا لهذه الحقيقة ما يجنبنا «التطوع» المجاني لمنح العدو ما يصبو إليه من خفايا مواقفنا وأساليب تصرفنا.

«ثانياً: علينا التأكيد، باستمرار وثبات، أن «المادة السياسية» لأي مشروع حل ولاية مبادرة، هي الركيزة الأساسية التي تحدد موقفنا النهائي. وهذه «المادة» باتت معروفة ومكررة بعد أن تبناها وثبتها المجلس الوطني الفلسطيني وحددها بحقوق شعب فلسطين في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية فوق التراب الوطني الفلسطيني.

«ثالثاً: لانتنا طلاب سلم صادقون، وأصحاب حق واضح أقرته الأسرة الدولية، فإننا نعتبر أن الركيزة الأساسية الثانية، بعد «المادة السياسية» هي «إطار العمل» الذي يجب أن تتوافر فيه العناصر التالية: أولاً، اشتراك الجبارين في العملية ورفض أية محاولة لإبعاد الاتحاد السوفياتي. ثانياً، أن تكون «الأمم المتحدة»، برأيها وميثاقها ومبادئ عملياتها، هي الساحة التي تتم العملية فوقها. ثالثاً، ومن إيماننا بعروية القضية، فلا بد من الاصغاء إلى كلمة الأمة العربية من هذا كله واحترامها. رابعاً، لا بد من مباركة دولية، هي متوفرة سلفاً، تتجسد في مواقف الكتل الإقليمية والدولية المعروفة.

«رابعاً، وأخيراً، علينا في الساحة الفلسطينية أن نتذكر وباستمرار أننا ثورة شعبية، لسنا نظاماً أو دولة، ولكننا لسنا مشاعاً كذلك، إذ أن للشعب الفلسطيني اليوم مؤسساته الوطنية ومجالسه الشعبية واتحاداته المهنية، هذا إضافة إلى هذا التيار الشعبي المعنوي العارم الذي يفرض نفسه بكل وعي وثقة على مجمل مسيرته. ومن هنا فإن احترام إرادة الجماهير ليس منة من أحد وإنما هو ينبع من شلال الدم الزكي والصمود البطولي لهذا الشعب، فلا وصاية لأحد عليه».

بعد هذا كله، بعد هذه الألف باء من الوعي على التحرك السياسي، يستطيع كل

واحد منا أن يسهم بالرأي والتعليق بما يشاء، دون أن يخشى شيئاً ودون أن نخشى نحن شيئاً.

لقد كانت حربنا السادسة مع العدو الصهيوني، بنتائجها، نقطة تحول هامة في مسيرتنا النضالية، ولكنها ليست بالضرورة مصيرية أو فارقة. وحتى لانتبه بنشوة «التحويل أو التهوين» علينا أن نفرز، بكل موضوعية، بين ما يقال بقصد الإلهاء والاسترخاء لكسب وقت يمضي في التحضير لجولة أخرى ستكون أكثر شراسة وقسوة، وبين ما يقال كنتاج لما أفرزته هذه الحرب من قنوات. وفي الساحة، هذه الأيام، كلا النوعين من الكلام والسيناريوهات: كلام مناوئ خداع، وآخر جاد وله مصداقية. إذن علينا التمييز بكل الحذر واليقظة.

ومن أهم ما أفرزته هذه الحرب من نتائج، هو أن عدة أطراف، محلية وعربية ودولية، باتت أكثر قناة أساسية العامل الفلسطيني الذي تمثله م. ت. ف. بعد أن اجتازت هذه تجربة قاسية استطاعت من خلالها أن تثبت قدرتها الذاتية على الصمود، وقدرتها على تثبيت مصداقيتها، وقدرتها على تثبيت سلطتها. وكلنا يعرف أن هناك، بين الأشقاء والأصدقاء، من كان يشفق على المنظمة من مثل هذه التجربة (وهي ليست الأولى وإن تكون الأخيرة)، كما أنه كان بين الأعداء (ولا يزال) من يراهن عليها. وقد اتضح ذلك من خلال ما أبدته وسائل الإعلام العالمية من اهتمام لاسيما وأن العدوان الاسرائيلي هذه المرة، كان من الناحية الفنية كاملاً: حيث استهدف الرأس القيادي في بيروت، ثم قطع وسائل الاتصال والجسور، وانقض على بقية الجسد العسكري قصفاً من كل الجهات وبكل الأسلحة.

والآن، أعود لأذكر بما سبقت الإشارة إليه حول السيناريو التقليدي في حركة الصراع العربي-«الاسرائيلي» الذي يشبه الحلقة المفرغة، أي: عنف مسلح، فهدنة أو وقف لاطلاق النار، فعودة للحديث عن المبادرات والحلول السياسية.

ولقد كان على قيادة م. ت. ف.، هذه المرة، أن تثبت وجودها ورأيها وقرارها في الساحة السياسية بنفس الشجاعة والثبات والصمود التي مارس بها مقاتلوها جريهم ضد العدو. كما في الميدان العسكري يجب أن تكون في الميدان السياسي، فالتكامل في النضال ضرورة أساسية، وشرط رئيسي من شروط النجاح. لاسيما وأن الحرب، هذه المرة، اتخذت بعداً نوعياً هاماً: حيث استطاع المقاتل الفلسطيني أن يصل بنيرانه الكثيفة إلى العنق الاسرائيلي فهز هذا المجتمع الراكد المتفطرس، والذي اعتاد على أن يسمع عن الحرب مع العرب لأن يشهد أهوالها. كذلك كان لا بد من استثمار هذه «البقطة» الضميرية التي انعكست في التصريحات والتعليقات المختلفة التي صدرت عن معظم عواصم العالم، وهي تتدد بهذه الحرب الارهابية التي لم تفرق بين عسكري ومدني وتجاوزت كل الاعراف الدولية.



كل ما سبق من حديث يندرج تحت بند العموميات، ولا شك أن القارئ يريد الغوص في التفاصيل ويريد أيضاً أن يسمع الرأي عما يدور في الأوساط المختلفة من تحركات سياسية.

والحقيقة أنه ليس في الميدان، من مبادرات أو تحركات ما يستحق التعليق، أكثر مما أشارت الصحف إليه، وربما بالغت في وصف بعضه، وأسبغت عليه صفة «المبادرة»، أو «المشروع».

هناك، وفق الأسبقية الزمنية، ما أطلق عليه تجاوزاً «المبادرة الأوروبية»، التي قال فيها الرئيس حافظ الأسد -سمعنا عنها ولكن ما من أحد تقدم لنا بشيء منها-. إن ذروة هذه «المبادرة» لم يتجاوز ما سمي «إعلان البندقية»، وهو لا يتجاوز، في مضمونه، «الموقف» الأوروبي المهزوز من قضية فلسطين. مادته السياسية ناقصة، ولم يشر إلى أي «إطار» للتحرك. إنه باختصار شديد تعبير عن «رغبة» أوروبية تنفق إلى «القدرة» لحل مشكلة فلسطين، بسبب الهيمنة الأميركية على مجمل السياسة الأوروبية الغربية. إن أوروبا قلقة بين همين: الهم العربي والهم الأميركي، وتحاول تفادي الاثنين، فكانت هذه السياسة المرتبكة والمهزوزة باعتماد «الفاظ» أقل تعنتاً من الولايات المتحدة ولكن دون اعتماد ممارسات موازية لها.

وهناك، مبادرة الرئيس السوفياتي بريجنيف التي تضمنها تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في دورته الخامسة والعشرين. وهي بالطبع مقدمة على «المبادرة» الأوروبية، إذ أشارت بكل الوضوح إلى حق شعب فلسطين بإقامة دولته المستقلة. ولقد قيم المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الأخيرة، هذه المبادرة واعتبرها تصلح أساساً لمشروع حل يضمن العدل والسلام في المنطقة. وستبقى هذه المبادرة في الملف السوفياتي بانتظار مصير «الوفاق» بين الجبارين بعد أن أصاب هذا الوفاق ما أصابه بعد وصول الرئيس الجديد رونالد ريغان إلى سدة الحكم في البيت الأبيض.

وهناك أخيراً ما سمي «المبادرة السعودية»، كما وردت في وسائل النشر على لسان ولي العهد السعودي، فهد بن عبدالعزيز، والتي يطغى الحديث عنها هذه الأيام، وهي تنير فعلاً الاهتمام، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: لأنها صادرة عن دولة عربية لها وزنها العربي والإسلامي والدولي. وكما يقال، إن قيمة الدعوة فيمن دعا إليها؛ والسعودية، وهي من هي في عالم الطاقة والاقتصاد والمال، دولة ذات قدرات هائلة.

ثانياً: لأنها صادرة عن السعودية بالذات، وعلاقتها مع الولايات المتحدة معروفة، فإن المراقبين السياسيين ينتظرون، بكل الفضول، ردة الفعل الأميركية النهائية على هذه المبادرة. فقبول واشنطن، أو رفضها لهذه المبادرة، من شأنه أن يعكس آثاراً هامة على مجمل التحركات السياسية وقد تحمل من المتغيرات ما لا يخطر على بال. وإذا كان بالإمكان أن تتصور المدى والزخم الذي ستتابع به السعودية مبادراتها إذا ما تمت موافقة واشنطن عليها، فإنه من الصعب التكهن بما ستقدم على فعله إن جاء الرفض الأميركي

قاطماً عليها الطريق، لاسيما وأن السعودية واعية كل الوعي على صراعات المنطقة وما تحملته هي بالذات من جراء حرصها على صداقتها مع واشنطن في وجه حملة عارمة وغضبية جماهيرية عريضة ضد سياسة واشنطن المنحازة «لإسرائيل» منذ أن كانت إسرائيل.

وربما يكون من الحكمة، هنا، أن نتذكر ما سبق وحذرنا منه، وهو الإسراع باتخاذ المواقف من هذا كله قبل أن تتضح المواقف وتكتشف البواطن. وذلك حتى لا نقع بالنزلق نفسه الذي وقعنا فيه أثناء الجدل عما سمي «مبادرة أوروبية» لتكتشف في النهاية أن لا مبادرة ولا مبادرون. ولكن هذا لا يعني الدعوة للتفرج، وعدم النقد أو التحليل، على العكس تماماً. علينا أن نغيد من هذا التحرك بالمزيد من الاستطلاع وفرز المواقف والتنويه باستمرار بما هو ثابت من مواقفنا غير القابلة لأي تعديل أو تبديل. ما أشبه هذه التحركات بكرات القدم وهي تنتقل بين اللاعبين من شبك إلى شبك، وعلينا اتقان اللعبة بحماية مرمانا أولاً، وبتسجيل الأهداف على عدونا ثانياً. وهذا يتطلب المشاركة بالعبة، لأنه لا أجزاء للمتفرج. وفي هذا الصدد، أسمح لنفسي بتكرار جملة طاملاً رددتها في اجتماعاتنا داخل المجلسين الوطني والمركزي، وهي أنه لا بد لنا من الثقة بالديبلوماسية الفلسطينية ثقتنا بالمقاتل الفلسطيني. كلاهما ثائر، هذا سلاحه المدفع، وذلك سلاحه الكلمة الحقة. لا بد لنا من تجاوز هذه العقدة التي لا مبرر لها إطلاقاً حول «النضال السياسي» وكأنه نفق يوصل بالضرورة للاستسلام. وكم من نصر عسكري انتهى بنكسة سياسية، وكم من نكسة عسكرية انتهت بنصر سياسي. وتاريخ أمسنا لا يزال يصرخ من التجربة.

هل يبقى بعد ذلك من ضرورة لتكرار البديهية المعروفة حول ضرورة مواصلة النضال المسلح وتصعيده بهدف خلق وقائع جديدة وحقائق جديدة! إن المناضل السياسي هو أكثر المناضلين تمسكاً بهذه البديهية لأنه أول من يعاني من آثار الخلل في موازين القوى عندما تعكس ظلالها على الساحة السياسية. وليس هناك من يتوهم أن باستطاعته أن ينتزع على الوريق ما لا قدرة له على انتزاعه على الأرض.



بعد هذا، هل من شك أننا مقبلون على حرب سابعة! فمتى نستخرج العبر والدروس من مسلسل صراعنا مع العدو لاختزال زمن المعاناة، وحسم هذا الصراع بحرب لا تحمل رقماً وإنما لقب «الأخيرة»؟

الانتصار والمأزق

محمود سويد

□ اين تقع الحرب الفلسطينية — الاسرائيلية السادسة، في تموز (يوليو) ١٩٨١؟
— إنها تقع بين الانتصار والمأزق.

الانتصار

ليس واضحاً ما اذا كان مناحيم بيغن قد اضاف الى تصرفاته غير الموفقة، تصرفاً آخر، يقصف احياء سكنية في بيروت، كما يقول الكثيرون من الاسرائيليين: ام ان القيادة الفلسطينية، من خلال تقديرات محسوبة جيداً، جرّت القيادة الاسرائيلية الى معركة احسنت فيها اختيار الهدف والتوقيت. ربما كان العاملان معاً، يضاف اليهما عامل ثالث لا يمكن إلا ان ينسب الى الصدفة او الحظ او اي شيء من هذا القبيل، فيرتكب بيغن مجزرة «الفاكهاني» التي قتل فيها المئات من المدنيين دون ان تقر عينه بسقوط قيادي فلسطيني واحد، يرفعه في وجه العالم الغاضب والمستنكر. قائلًا: أرايتم؟ من اجل هذا ضريت! وهكذا، لم يستطع بيغن ان يبرر عملية بيروت، ليس امام الرأي العام العالمي فحسب، بل حتى امام الاسرائيليين انفسهم. فهذه الحرب «اساعت الى مركز اسرائيل السياسي في العالم دون ان تؤدي الى حسم بمفاهيم عسكرية»^(١) ثم ان «هل تصفية بعض عناصر الأمن والموظفين تبرر هذه المذبحة الجماعية للمدنيين؟»^(٢) لكن الثابت في هذه الحرب، او هذه المعركة اذا توخينا الدقة، هو ان الطرف الفلسطيني قد حقق — على الأرض — نجاحاً لم ينكره الاسرائيليون، وان شكك بعضهم في نتائجه السياسية الفعلية.

الحرب عسكرياً

(١) أحدث القصف الفلسطيني المركّز على مناطق واسعة في شمالي فلسطين المحتلة دماراً وخسائر بشرية، ووضعاً معنوياً — نفسانياً، تنطبق عليه مواصفات، حالة الحرب. وفيما كانت المناطق الشمالية تعيش حالة الحرب الموضعية هذه، بكل آثارها، بما في ذلك

الهجرة باتجاه وسط فلسطين وجنوبها، كان الاسرائيليون المدنيون (والعسكريون أيضاً) في الوسط والجنوب، يستأنفون حياتهم العادية، دون أن تمسهم ظروف الحرب ومخاطرها. وقد أحدث هذا خللاً في العلاقة بين شطري السكان، بين الذين يعانون الحرب وولاياتها، وبين الذين لا علاقة مباشرة لهم بها.

وقد واجهت السلطات الاسرائيلية أرياكاً ملحوظاً بعد المفاجأة بقوة الرد الفلسطيني، وحالة الذعر التي أحدثتها، وكثافة الهجرة من الشمال، وعدم كفاية الاستعدادات الأولية لمواجهة مثل هذا الوضع، كثقل الملاجيء وعدم صيانة الموجود منها، وانقطاع الكهرباء والماء، وفداحة الخسائر في الممتلكات، وتقويض الموسم السياحي... الخ^(٧).

(ب) لفت القصف المركّز والمتنوع الانتظار الى تطور نوعي في كفاءة المقاتل الفلسطيني وسلاحه. فالمدفعية الكثيفة شكلت بحد ذاتها «مفاجأة استخباراتية لإسرائيل»^(٨). وتحاشى الفدائيون الخسائر بالجوّ الى أسلوب إطلاق قذائف متفرقة بواسطة مجموعات صغيرة متنقلة نهراً، وتركيز الإطلاق الكثيف على المستوطنات والمدن الاسرائيلية ليلاً^(٩).

وعلى صعيد السلاح، ظهرت في الجانب الفلسطيني، خلال المعركة، صواريخ متعددة الفوهات، ومدافع قطرها ١٢٠ ملم، ومدى نيرانها ٢٧ كلم، ودبابات من طراز تي ٢٤، وتي ٥٤، ومدفعية مضادة للطيران من نوع سام ٧ وسام ٩^(١٠). وقد استخلص المعلق العسكري الاسرائيلي زئيف شيف، ان الفدائيين نفذوا عملية عسكرية فريدة دون ان يدفعوا ثمناً حقيقياً لذلك، وشكلوا تحدياً للجيش الاسرائيلي، لأول مرة بقواهم الذاتية، وصمدوا في تحديد مدّة تسعة ايام، وخاضوا حرب استنزاف طويلة ضد منطقة الجليل بكاملها، وسجلوا بذلك سابقة لا مثيل لها من قبل، قد تتكرر في اي وقت في المستقبل^(١١).

(ج) أجرى العديد من المعلقين والمحللين الاسرائيليين مراجعات واستخلاصات، قد تكون مبكرة، ولكنها تبقى ذات دلالة:

— فقد أكد البعض منهم عدم جدوى استخدام سلاح الجو في مثل هذا النوع من القتال، وعدم فعاليته في ملاحقة مجموعات فدائية صغيرة متنقلة، بأسلحة محمولة وفعالة^(١٢).

— جزم الكثيرون بأن اسرائيل لا تستطيع السماح بحرب استنزاف في الشمال، على غرار حرب الاستنزاف في ١٩٧٠ على الحدود الجنوبية، او على غرار الحرب الفيتنامية^(١٣). ولا بد، إذا ما تجدد القصف، من احتلال المنطقة بأسرها، اي «إبعاد» [الفدائيين] الى خط نهرالزهراني تقريباً والصمود أمام الضغوط السياسية بعد ذلك^(١٤).

— ذهب المعلق الاسرائيلي يورام بييري^(١٥) الى ان حرب الشمال زعزعت مبادئ اساسية في الحروب الاسرائيلية: القلة اليهودية النوعية ضد الكثرة العربية (وفي حرب الشمال كان الفلسطينيون هم القلة النوعية، والاسرائيليون هم الكثرة)؛ اهتزاز الجبهة الداخلية: حرب في الشمال وحياة طبيعية في الجنوب؛ نقل الحرب الى أرض العدو (وفي هذه المعركة انتقلت الحرب الى جبهة اسرائيل الداخلية المدنية)؛ «مطهرة السلاح» او عدم ضرب

المدنيين الا في حالات الضرورة القصوى؛ عدم التخلي عن مواقع، و«أشباح كريات شمونة هي الآلية المعكوسة لهذا التقليد، خوض الحرب عندما تنتفي الخيارات الأخرى؛ عدم اللجوء الى الحرب الا بالتفاهم مع دولة عظمى، وهذه المرة بذلت الحكومة جهوداً جادة ومصادقة لإبعاد كل أمل بالحصول على التزير اليسير من التأييد الدولي...»؛ مصادقة القائد، وقد تزعزعت أيضاً في الفترة الأخيرة، «فعندما يقول بيغن انه لن تسقط قذائف كاتيوشا على كريات شمونة، فإنه مدرك ان الجيش الاسرائيلي يعرف، ونحن نعرف أيضاً ان هذا غير صحيح. وعندما تقول اوساط أمنية ان نصف الجسور على نهري اللبثاني والزهراني لن يمكن منظمة التحرير الفلسطينية من نقل المعدات العسكرية... فإن صور التلفزيون... تظهر ان هذا غير صحيح، وان بالامكان عبور النهر حتى على الاقدام».

— استنتج آخرون ان اسرائيل لن تستطيع تصفية المقاومة الفلسطينية في حرب التراشق. وحتى لو الحقت الغارات الجوية اضراراً بالغة بالبنية التحتية للعدائين، فإن ذلك لا قيمة له، اذا لم تلازمه عملية استراتيجية برية أو تسوية سياسية^(١٧).

وعندما أعلن وقف إطلاق النار، كان واضحاً ان حرب الغارات الاسرائيلية قد فشلت في تحقيق اهدافها، وان على اسرائيل، اذا ارادت الاستمرار، ان تنقل الحرب الى صعيد آخر: احتلال مناطق واسعة في الجنوب اللبناني، وربما مناطق تمتد أكثر من مناطق الجنوب أيضاً. لقد سبق لاسرائيل ان حملت «البلد المضيف» عبء حربها ضد الفلسطينيين، ونجحت في الاربن، حيث تولى نظام الملك حسين تصفية المقاومة الفلسطينية في بلاده عام ١٩٧٠ و ١٩٧١. اما في لبنان فقد عجز النظام عن النهوض بهذه المهمة، عبر الحرب اللبنانية، فأصبح لزاماً على اسرائيل ان تتولى ذلك بنفسها، في حرب تؤدي الى احتلال مناطق واسعة من لبنان. وقد عبر عن هذا الاستنتاج مردخاي تسيبوري بقوله: «اذا انتهك [الفدائيين] وقف إطلاق النار مجدداً، فإن الجيش الاسرائيلي سيضطر الى تطهير المناطق التي يطلقون النار منها...»^(١٨). وقال اللواء أفيغدور بن — غال قائد المنطقة الشمالية، وقت الحرب: «لا يمكن منع قذائف الكاتيوشا والمدفعية بصورة قاطعة وواضحة، دون ان نتواجد في المنطقة التي يطلق منها [الفدائيين] هذه القذائف»^(١٩). وقال كل من موشيه دايان واسحق رابين: اذا بدأت منظمة التحرير الفلسطينية. حرب استنزاف على الحدود الشمالية، فلا خيار سوى احتلال المنطقة وإبعاد المدافع وصواريخ الكاتيوشا عن الحدود^(٢٠).

لكن هذا المسار: احتلال مناطق واسعة من لبنان، اصطدم بمسار اميركي آخر (ستعود اليه لاحقاً)، فقبل بيغن بوقف للقتال تراوح وصفه له بين «تعادل عسكري بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية»^(٢١)؛ و«خسارة كبيرة لإسرائيل بالنقاط، وريح معين [الفدائيين] ولنظمة التحرير الفلسطينية بالنقاط...»^(٢٢)؛ و«خسرنا في حرب الشمال... ووقف القتال كان خطأ»^(٢٣)؛ ومنينا بأقصى ضربة سياسية عرفتتها اسرائيل^(٢٤).

الحرب سياسياً

(١) في اسرائيل، أضلقت الحرب دليلاً آخر الى الأدلة التي عكفت المعارضة الاسرائيلية على حشدتها (من أزمة الصواريخ حتى المعركة الانتخابية) لتؤكد الخلل في

التفكير السياسي، وعلى مستوى اتخاذ القرار في عهد حكومة بيغن^(٢٠)، ولتؤكد أيضاً عدم كفاءة بيغن كرجل دولة، وعدم قدرته على استيعاب ما تريده الولايات المتحدة في هذه المرحلة، وقدرته المتميزة على توريث إسرائيل واستعداد العالم^(٢١).

(ب) أطلحت الحرب بالقشرة التي حاولت إسرائيل ان تجعل منها جداراً سميكاً يفصل بينها وبين المقاومة، وانتقت قيمة سعد حداد كعازل فعلي، بل تحول حداد الى عبء على إسرائيل عندما اضطرت الى حشره ضمن اتفاق وقف اطلاق النار لحمايته، وظهر الصراع على حقيقته، فلسطينياً — إسرائيلياً.

(ج) دفعت الحرب منظمة التحرير الفلسطينية الى مستوى المفاوضات والمحاور الرئيسي في قضيتها الفلسطينية، واضطر الاسرائيليون الى الاعتراف بانهم يحاربون منظمة التحرير، ويعقدون معها، عن طريق طرف ثالث، اتفاقاً دولياً لوقف اطلاق النار. بل ان «صقراً» مثل يوفال نثمان اعرب عن قلقه وهو يلاحظ ان حكومة الليكود بالذات هي التي فاوضت منظمة التحرير الفلسطينية بعد عملية الليطاني عام ١٩٧٨^(٢٢). والآن وبينما يحاول «صقر» آخر، موشيه ارنس، ان يقلل من قيمة الحدث، بالتأكيد على ان اتفاق وقف القتال بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لا ينطوي على اعتراف سياسي بالمنظمة، وبالتالي لا قيمة سياسية له^(٢٣) يعتقد شمعون بيرس، زعيم المعارضة، «ان الحكومة وقعت، في الواقع، اتفاقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية. بواسطة السعودية^(٢٤)». ويضيف: «اعطت المفاوضات زخماً قوياً لمكانة منظمة التحرير الفلسطينية في اوساط الرأي العام، في العالم وفي الولايات المتحدة، وبدا ياسر عرفات شريكاً كاملاً في الاتفاق الذي تم التوصل اليه^(٢٥).

(د) منذ «أزمة الصواريخ» وحتى الحرب الفلسطينية — الاسرائيلية، والمعلقون الاسرائيليون، عموماً، يأخذون على بيغن امعانه في الاسامة الى علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة، وعدم قدرته على استيعاب «الرسائل» التي توجهها ادارة الرئيس ريفان، بخصوص سياستها في الشرق الاوسط. ففي «أزمة الصواريخ» مع سوريا، واسلوبيه الفج في ابراز الدعم «للمسيحيين» في لبنان، كاد يقصد «الحل العربي» الذي تعمل حكومة ريفان لإنجازه هناك. وأقدم بيغن على تصعيد حربه ضد الفلسطينيين دون تنسيق مسبق مع الادارة الاميركية، وارتكب خطأ بالقاء بقصف احياء سكنية في بيروت، فاثار بذلك استنكار الرأي العام العالمي، بما في ذلك الرأي العام في الولايات المتحدة نفسها، فاضطرت حكومة ريفان الى «كبح اسرائيل قبل ان تنجح في الرد عسكرياً كما ينبغي»، ثم عاقبتها بتأخير تسليمها طائرات ف ١٥ وف ١٦، واشترطت للافراج عنها استمرار الهدوء على الحدود اللبنانية. وقد ادى ذلك الى نتائج عسكرية وسياسية لغير مصلحة اسرائيل^(٢٦). والخطر من ذلك، يقول يوثيل ماركوس: ان خطوات بيغن غير المدروسة تدفع باتجاه بلورة سياسية أميركية للمنطقة. وفي هذا السياق تقررت «عدة سوابق خطيرة تحمل في طياتها مخاطر الاملاء التي تقيد اكثر من حرية عملنا^(٢٧).

المآزق

□ كيف يمكن لحرب تأتي بكل هذه النتائج الثمينة ان تتحول الى مآزق؟

— لأن البعد العربي لايزال، حتى تاريخه، هو الاساس في الصراع ضد اسرائيل. ولأن البعد الفلسطيني هو «جزء» من «كل» فإن بإمكانه ان يخوض «معركة» لا «حرباً». وعندما تهدد «المعركة» بالتحول الى «حرب»، يتدخل البعد العربي «وهو في هذه المرحلة بعد كايح، بحجة انه لا يحق «للجزء» ان يجر «الكل» الى حرب لم يتفق على زمانها ومكانها. فلو كان الجانب العربي مستعداً لخوض حرب ودفع ثمنها، لكانت الحرب الفلسطينية — الاسرائيلية هذه، فرصة مواتية (اسرائيلياً ودولياً) لشن حرب استنزاف طويلة ومنهكة، تعطي ثماراً سياسية حقيقية. لكن العجز العربي هو السحر الذي يحول الانتصار الى مآزق، خصوصاً عندما يطرح السؤال (وهو سؤال مطروح فعلاً): ماذا لو قررت اسرائيل ان تنفذ خطة تحتل بموجبها اجزاء واسعة من لبنان، وترفض الخروج الا بلل للمسافة اللبنانية برمتها؟ وازاء احتمال من هذا النوع، تصبح المساعي الاميركية للتسوية في لبنان، مساع لإنقاذ «الوضع العربي الراهن». ويضطر هذا «الوضع العربي الراهن» ان «يشترى» من الاميركيين اطياف حلول هيولية، ثم «يبيعها» بدوره الى عرب آخرين. وينهمك الجميع بعمليات الشراء والبيع: يمتلئ المكان بالسلح المكس من اجل معركة لاتأتي (وتأتي بدلاً منها الحروب الاهلية التي تستهلك السلاح)، ويمتلئ الزمان ببرزنامة الوعود والمواعيد، فتمر سنة بعد أخرى، وعهد اميركي بعد آخر اسرائيلي، وعرب «ك» على هامش هذا العصر يجتريون المواعيد والوعود وفيها طعم يؤسهم وعجزهم وتخلفهم.

ويبدو لنا ان «الحل العربي» و«الحل الاسرائيلي» يتقاطعان اميركياً عبر التسلسل التالي:

□ يتيح وقف اطلاق النار لمنظمة التحرير الفلسطينية انتصاراً عسكرياً يزيد من الاعتراف بها سياسياً، ويقربها من احتلال مقعد الى طاولة مفاوضات التسوية الشاملة متى عقدت.

□ يتيح وقف اطلاق النار لإسرائيل هدوءاً على الجبهة الشمالية، الوحيدة التي ظلت مفتوحة منذ ما بعد حرب ١٩٧٣، بين الجبهات الاسرائيلية — العربية، من سيناء الى الجولان؛ وهي جبهة تكتسب أهمية خاصة لانها تتعلق بالعدو الرئيسي — الفلسطيني، وترتبط بالعق المهادي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

□ تهدد اسرائيل بأنها اذا ما خرق الفلسطينيون وقف اطلاق النار القائم، فلن تكفي بالقصف، بل ستجتاح لبنان لتطيح بالتوازن الهش القائم فيه، وفي العالم العربي عبره.

□ تهزع الانظمة العربية الى الولايات المتحدة، طالبة الضغط على اسرائيل لأن اجتياحها للبنان لا يهدد «الوضع العربي الراهن» فقط، بل يهدد معه المصالح الاميركية في المنطقة. فتعد الولايات المتحدة بممارسة الضغط المطلوب، شرط ان يضغط العرب بدورهم

على المقاومة الفلسطينية للالتزام بوقف إطلاق النار. وإلا، فإن أحدًا لا يستطيع لجم إسرائيل لابينغ وشارون، ولا ألتها الرقولية الرعاء (نسبة الى رفاتيل ايتان رئيس الاركان).

□ في هذا الوقت ينصرف الرجل القوي في حكومة بينغ، اريثيل شارون، وزير الدفاع، لمعالجة الوضع في الضفة الغربية، معتمداً أسلوب: أقصى الشدة مع انصار منظمة التحرير الفلسطينية، والمرونة مع المعتدين عنها، في محاولة لعزل المنظمة وخلق اجواء تعاون جديدة مع سلطة يامل شارون باستمرارها طويلاً، وباستمراره هو على رأسها، حقه كافية لتنفيذ مشاريعه الاستيطانية الرامية الى احداث تحول ديمغرافي، لمصلحة اليهود، في الضفة الغربية.

□ اذا كان بإمكان الانظمة العربية ان تعقد الهدنات مع اسرائيل وتنتظر عشرات السنين في «صراع» لا يكلفها اكثر من فائض ماتحتاجه هذه الانظمة كي تستمر فيها شيئاً ولا تعدها بشيء، بل على العكس تسعى الى تجويفها من الداخل، وتحويلها الى مجرد اطار يملؤه اليأس والفراغ. انها لا تملك الا ان تمارس علة وجودها: الحرب المفتوحة والمستمرة ضد اسرائيل. لكن خرق الهدنة الجديدة على الجبهة الشمالية، دون عمق عربي قادر على الصمود ومستعد لدفع ثمن الحرب، يهدد هذه المرة بالاطاحة بلبنان، وخلق ظرف جديد في المنطقة، يعرف الجميع انه سيبدأ بتقسيم لبنان، ولا يعرف أحد أين ينتهي، خصوصاً وان النكبات القومية التي «ترصع» جبين هذه الامة، منذ اوائل هذا القرن، تزداد ولا تنقص.

ومن المضحك المبكي، ان تكون السلطة اللبنانية وحدها (أياً كانت اهدافها الحقيقية) هي التي تتحسس المخاطر الكبيرة، فتجيش الرسل الى العواصم العربية داعية الى قمة تفر «استراتيجية عربية موحدة» للصراع. لكن، لا السلطة اللبنانية ولا اية سلطة عربية أخرى، مقتنعة بإمكان وضع مثل هذه الاستراتيجية واقراها. غير ان لبنان تلقى وعداً اخوياً بتسجيل «قضيته» على الرزنامة العربية، التي هي ظل باهت للرزنامة الدولية، التي هي في جوهرها — حتى الآن — رزنامة اميركية — اسرائيلية.

ولكن، هل ننسى كامب ديفيد، والسادات، وسيناء، ونيسان (ابريل) ١٩٨٢؟ وعلاقة كل ذلك بالجنوب اللبناني ووقف القتال والحل العربي والحل الدولي والحل الاميركي، فضلاً عن الشامل والعادل والمتوازن، وغير ذلك من اسماء «الحل» الحسنى، الذي يتزأبق تماماً بين «الانتصار» الفلسطيني، و«المأزق» العربي!

- (٥) المصدر نفسه، نقلاً عن «يديعوت احرونوت» (ايتان هابر — المعلق العسكري)، ١٩٨١/٧/٢٢.
(٦) المصدر نفسه، مريدخاي تسيبوري، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٧) المصدر نفسه، نقلاً عن «هآرتس»، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٨) المصدر نفسه، نقلاً عن «يديعوت احرونوت»

- (١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، آب (اغسطس) ١٩٨١، نقلاً عن «هآرتس»، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٢) المصدر نفسه، يوئيل ماركوس، ١٩٨١/٧/٢٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ٤٨٣ — ٤٨٨.
(٤) المصدر نفسه، يوئيل ماركوس، ١٩٨١/٨/٢٤.

- (١٨) المصدر نفسه، نقلًا عن «بيديعوت اهرونوت»
(يوفال نتمان)، ١٩٨١/٧/٢١.
- (١٩) المصدر نفسه، نقلًا عن «دافار» (شمعون بيرس)، ١٩٨١/٧/٢٩.
- (٢٠) المصدر نفسه، نقلًا عن «معاري» (حاييم هرتسوخ)، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (٢١) المصدر نفسه، نقلًا عن «هآرتس»
(أ. شفايتس)، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (٢٢) المصدر نفسه، نقلًا عن «بيديعوت
اهرونوت»، ١٩٨١/٧/٢١.
- (٢٣) المصدر نفسه.
- (٢٤) المصدر نفسه، ١٩٨١/٧/٢٧.
- (٢٥) المصدر نفسه، نقلًا عن «دافار»،
١٩٨١/٧/٢٩.
- (٢٦) المصدر نفسه، نقلًا عن «هآرتس» (زئيف
شيف)، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (٢٧) المصدر نفسه، يونيل ماركوس،
١٩٨١/٧/٢٤.
- (ايتان هابر — الملقب العسكري)، ١٩٨١/٧/٢٢.
- (٩) المصدر نفسه، مريخاي تسييوري،
١٩٨١/٧/٢٤.
- (١٠) المصدر نفسه، يوفال نتمان،
١٩٨١/٧/٢١.
- (١١) المصدر نفسه، نقلًا عن «دافار»،
١٩٨١/٧/٢٤.
- (١٢) المصدر نفسه، نقلًا عن «بيديعوت اهرونوت»
(مريخاي غور)، ١٩٨١/٧/٢١.
- (١٣) المصدر نفسه، نقلًا عن «دافار»،
١٩٨١/٧/٢٩.
- (١٤) المصدر نفسه، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (١٥) المصدر نفسه، نقلًا عن «هآرتس»،
١٩٨١/٧/٣٠.
- (١٦) المصدر نفسه، نقلًا عن «دافار» (اللواء
افيدور بن — غال)، ١٩٨١/٧/٢٦.
- (١٧) المصدر نفسه، نقلًا عن «هآرتس» (زئيف
شيف)، ١٩٨١/٧/٢٤.

حرب رمضان الفلسطينية الموقع والنتائج

محجوب عمر

بمحلول عام ١٩٨١، كل شيء في الشرق الاوسط
معروض على الطاولة، هناك فرض غير محدودة
تنتظر القادة المحكّن، ولكن هناك ايضاً مزالق
مخيفة قد يقع فيها أولئك الذين ينقصهم الدهاء..

طوني كليفتون، النيوزبيك، ١٩٨١/١/٥

والجولة الاخيرة في تموز (يوليو) الماضي والتي عرفت باسم الحرب الفلسطينية — الاسرائيلية وبالحرب السادسة، وبحرب رمضان الفلسطينية، تصلح نموذجاً تطبيقياً لهذا التوقع.

ولكن المعركة لم تكن معركة بين الذكاء والغباء فحسب، ذلك عامل هام، لولاه لافلتت الفرص. فالفرص، كما يقال، «امر محتمل» ولكن تضييعها او «اقتناصها» امر «محمّ». وقد جاءت الفرصة التي تصورتها القيادة الاسرائيلية مناسبة لتصفية «البناء التحتي» للعسكرية الفلسطينية، وكانت، في الوقت نفسه، الفرصة التي قدرت القيادة الفلسطينية انها مناسبة لتحقيق مزيد من الانجازات والانتصارات من جانبها، ولدفع العدو خطوات اخرى الى الوراء.

وقد اجمع المراقبون جميعاً، بما في ذلك الذين عرفت عنهم صداقتهم للدولة الاسرائيلية، على ان النتيجة لصالح منظمة التحرير الفلسطينية بشكل كامل، وان خصمها خرج من هذه المعركة مطأطئ الرأس، يبحث عن «انتصارات جزئية»، يبرر بها «غلطه الكبرى» على حد قول بيرس. وقد بلغ تقدير جريدة النيويورك تايمز (١٩٨١/٧/٢٧)، التي لا يشك احد في مناصرتها لـ «اسرائيل»، حد القول: «ومن هنا فإن الاستنتاج الصحيح هو ان بقاء اسرائيل يتوقف على الحل السياسي»، وذلك بعد ان تأكدت حقيقة معروفة هي ان الطرف العربي، والفلسطيني، يتحمل الهزائم، اما «اسرائيل» فلا تتحمل سوى هزيمة واحدة.

ولكن هذه الحرب التي استمرت اثني عشر يوماً لم تكن الاولى، بين المعارك الظافرة

للثورة الفلسطينية، ضد العدو الاسرائيلي، وإن تكون الاخيرة، فلماذا احتلت نتائجها هذه المكانة، التي يمكن وصفها بأنها نتائج كيفية، على طريق الانتصار؟

الاسباب عديدة، بعضها دولي وبعضها عربي، وبعضها اسرائيلي وبعضها فلسطيني. وكلها متداخلة ومتفاعلة؛ بل هي تزداد تداخلاً وتفاعلاً كلما ازداد اقتراب «منطقة الشرق الاوسط» من مركز الصراع الدولي بين القوتين العظميين، وكلما ازدادت حدة التوترات الداخلية في هذه المنطقة.

فالقادة الاميركية التي تسعى لإقناع الدول العربية «باجماع في الرأي على ان الخطر السوفياتي هو الاول»، تصطدم بواقع ان هذه الدول لا تستطيع قبول هذه الفكرة، علناً على الاقل، والعدو لا يزال يحتل اراضي عربية، ومشكلة القدس بلا حل، وهو لا يبدى اية بادرة على احتمال انسحابه. لذا تحاول القيادة الاميركية «تجميع» الاوضاع على الاقل، اي «احاطتها» و«تجزئتها» كما حاول فيليب حبيب مع مشكلة الصواريخ السورية في البقاع اللبناني. وبذلك انخفض سقف ومجال الحركة الاسرائيلية، خصوصاً بعد عقد الاتفاقية السورية — السوفياتية؛ بحيث لم يعد امام منحيم بيغن الا ان يوجه ضرباته لن ظنه خصماً ضعيفاً، وهو منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن ناحية اخرى فإن الدول العربية التي رفضت الانضمام لعملية كامب ديفيد، ثم لم تفعل شيئاً بديلاً، لم يكن في مقدورها ان تقف بلا حركة وهي ترى «الطرف الفلسطيني» في النزاع يُصَفَّى بحيث لا تبقى قضية. ودوافعها في هذه الحالة ليست اخلاقية فحسب، اي ليست من دوافع الاخوة القومية فقط، وانما هي ايضاً دوافع مصلحة. فليس من مصلحة اسرة الدول العربية ان تُصَفَّى مؤسسات قضية فلسطين، لتبقى القضية تتفاعل بدون اطر مؤسسية يمكن التقاطع معها على الاقل، كما انه ليس من مصلحتها، حتى ضمن تصورها «امكان حصولها على مكانة اكبر في الاستراتيجية الاميركية»، ان تسمح للطرف الاسرائيلي بتحقيق انتصار كبير كهذا، لأن ذلك يعيد العجلة إلى الوراء لتصبح «اسرائيل» الرصيد الاستراتيجي الاميركي الوحيد في المنطقة.

فلو اضفنا الى ذلك، الروابط القائمة بين عدد من الدول العربية وبين الاتحاد السوفياتي، وما يمكن ان يؤدي اليه عمل عسكري اسرائيلي كبير، يهدد بتصفية المؤسسات الفلسطينية، الى انخراط هذه الدول في الحرب، ومن ثم انتشارها الى الحد الذي «يوصل» الاتحاد السوفياتي فيها، لوجدنا ان هناك مصلحة مشتركة «بالتقاطع» بين القوتين العظميين لضمان عدم اتساع رقعة القتال خارج ساحة «فلسطين» — «اسرائيل»، وهو قيد آخر على حركة الطرف الاسرائيلي.

فالجديد اذاً، هو ان حدود القتال تحددت بساحة «فلسطين» — «اسرائيل»، فقط، دون اشتراك اطراف اخرى اشتراكاً مباشراً. فحتى الطرف اللبناني الرسمي، وكذلك الشعبي، المتحالف مع الطرف الفلسطيني، لم يشترك «مؤسسياً» في هذا القتال؛ ان قد تجنب العدو الاسرائيلي التقدم براً والاحتلال، ومن ثم بقيت عملياته في حدود ما اصطلح عليه دولياً

(أي مؤسسياً) بأنه اعتداءات تسجل او تناقش في الهيئات الدولية. ولكن غياب طرف لبناني مؤسسي قانوني مقاتل، والرد العنيف الذي شنته القوات الفلسطينية، باسم القوات المشتركة الفلسطينية — اللبنانية، قصر طرقي القتال امام الهيئات الدولية على «فلسطين — إسرائيل»، وجعل منظمة التحرير الفلسطينية هي المتحدث الوحيد باسم الطرف الفلسطيني — اللبناني، ومن ثم انصبت نتائج المعركة في مؤسساتها.

وهذا ما يمكن ان يفسر النتائج السياسية الكبيرة لهذه الحرب التي، كما ذكرنا، لم تكن الاولى وإن تكون الاخيرة؛ ولكنها بالنسبة لما سبقها من معارك اساسية (الكرامة ١٩٦٨ — حرب الجنوب ١٩٧٨) «اولى» في بعض الجوانب، و«اولى» في نتائجها بالتأكيد.

وقبل ان نوضح مغزى العلاقة بين النتائج السياسية الكبيرة لحرب رمضان الفلسطينية، وبين كونها دارت على ساحة «فلسطين — إسرائيل»، فقط، لابد من مقارنة سريعة بين هذه الحرب وبين معركة الكرامة ١٩٦٨ وحرب الجنوب ١٩٧٨.

من الكرامة الى حرب رمضان الفلسطينية

كانت معركة الكرامة ١٩٦٨ اولى المعارك الكبرى بين العدو الاسرائيلي، وبين الثورة الفلسطينية التي كانت، في اوائل تكوينها، لم تزال بعد تقتقر الى الهياكل والمؤسسات التي يمكن ان تستثمر نصراً كبيراً، كالذي حدث سياسياً. كما ان جوهر الموقف القتالي الفلسطيني، كان التصدي والصمود لا الهجوم المعاكس، وقد ادى هذا الموقف إلى فشل الهجوم الاسرائيلي وانسحاب قواته، وهو كسب كبير في ذلك الوقت. كذلك فإن القوات الفلسطينية التي خاضت تلك المعركة (فتح اساساً) لم تكن بعد في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يكن اطار منظمة التحرير الفلسطينية مؤسسة لها صفة دولية معترف بها. ومن ثم انصبت النتائج السياسية لمعركة الكرامة في توسيع القاعدة الجماهيرية الفلسطينية والعربية للثورة الفلسطينية ونمو قواتها، وفي ماتلا ذلك من اهتمام ببناء المؤسسات التي يمكن ان تستوعب هذا النمو والانتعاش.

اما حرب الجنوب في ١٩٧٨، فقد دارت والقوات الفلسطينية اكثر تنظيماً والمؤسسة الفلسطينية اكثر قوة، سواء من ناحية البنى والهياكل او من ناحية الاعتراف الدولي بها. ولكنها كانت صموداً وتصدياً، من الجانب الفلسطيني، ولم تكن هجوماً معاكساً على عمق العدو الاسرائيلي، كما ان «حرب الجنوب» انتجت احتلال الارض اللبنانية، مما جعل السلطة الشرعية اللبنانية طرفاً في النزاع ولو داخل «مجلس الامن». كما ادى احتلال الارض الى ارسال «قوات دولية» تشرف على انسحاب القوات الاسرائيلية. وهكذا تعددت اطراف النزاع، بين متنازعين ووسطاء ومتضررين، وانتهى الامر بحل وسط خرجت منه منظمة التحرير الفلسطينية بانتصار سياسي هام هو الاتصال الدولي بها كطرف مقاتل، من اجل «تثبيت وقف اطلاق النار في جنوب لبنان وتسهيل عمل القوات الدولية». وفي ذلك الوقت سنحت الفرصة للدور الاوروبي بالدخول الى الساحة عن طريق القوات الدولية. ولكن طبيعة وميكانيكات عمل الهيئات الدولية جعلت النتائج السياسية لتلك الحرب محدودة، بالاضافة الى انه، حتى ذلك الحين، لم تكن قضية فلسطين، من

ناحية «قانونية دولية»، قد تمايزت «قانونياً» عن الاطراف العربية الاخرى التي كانت لاتزال تتحدث، بصوت اعل و اكثر فعالية في هذا المجال (بما في ذلك المفاوضات بين القيادة المصرية وبين اميركا و«اسرائيل» في حينه). وهكذا انصبت الانتصارات السياسية لتلك الحرب لحساب اطراف عدة هي بترتيب الاهمية والحصص: منظمة التحرير الفلسطينية، لبنان الرسمي، هيئة الامم المتحدة، الدول الاوروبية التي ساهمت في القوات الدولية، وحتى شريط سعد حداد، ثم «اسرائيل» التي اعتبر المراقبون انها فشلت في تحقيق اهداف عملياتها العسكرية، وان لم تخرج بلا شيء تماماً.

كما انصبت معظم انجازات حرب الجنوب ١٩٧٨، لصالح المؤسسات على الساحة الفلسطينية؛ وكان من شامها المباشرة اجتماع ناجح للمجلس المركزي الفلسطيني (٢٠ - ٢١/٥/١٩٧٨)، ناقش اجراءات تدعيم الوحدة الوطنية على الساحة الفلسطينية، وتدعيم التلاحم بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، وزيادة التنسيق مع المنظمات الوطنية اللبنانية. وعلى الجانب الجماهيري فقد اثمرت مزيداً من وحدة الهوية والتحرك، وبوجه خاص داخل الوطن المحتل، بحيث تحققت وحدة وطنية فلسطينية كاملة، حول منظمة التحرير الفلسطينية، داخل وخارج فلسطين المحتلة، وهذا بدوره دعم قوة المؤسسة الفلسطينية، عربياً ودولياً.

اما حرب رمضان الفلسطينية ١٩٨١ فقد جرت في ظروف مختلفة. فقد سبقتها محاولات «نانجة»، لاحتواء نقاط التوتر الاخرى في المنطقة (هدوء نسبي في لبنان، وتجميد لازمة الصواريخ السورية في البقاع اللبناني). ومن قبل، كانت مفاوضات الحكم الذاتي، في اطار اتفاقات كامب ديفيد، قد تجمدت ووصلت الى طريق مسدود، وكانت ادارة ريفان تبشر «بالمعجزة» التي حققها فيليب حبيب في المنطقة، اي نجاحه في عدم حدوث صدام سوري - اسرائيلي، وكذلك فإن الاضواء كانت مسلطة على الانتخابات الاسرائيلية لجهة التوازن الحساس الذي اثمرته، بين «اليكود» و«العمل»، والاتطباع العام الذي عم العالم، من ان عودة بيغن تعني عودة التوتر الى المنطقة. كما ان الاشتباكات «الاسرائيلية» - الفلسطينية المعتادة، على ارض جنوب لبنان وفي سمائه، هدأت نسبياً، لفترة، قبل اندلاع القتال الاخير. وباختصار كان «المسرح» «الاسرائيلي» - الفلسطيني خالياً ومُضاءً. وفجأة بدأ العدو الاسرائيلي هجماته الجوية. وبذلك، تركته القيادة الفلسطينية دون رد لاربعة ايام حرصت فيها على الإعلام المكثف عنها وعلى ابلاغ فالدهايم بالاعتداءات.

وقد كان من الواضح أن القيادة الفلسطينية تتوقع هجوماً كبيراً، وفي العمق، وتعرف مسبقاً، من خلال دراساتها لعقلية القيادة الاسرائيلية، ان بيغن سيلجأ إلى العدوان، لتنتائج الانتخابات ولنتائج أزمة الصواريخ، واستفادة من فترة تجميد مفاوضات الحكم الذاتي، وإظهاراً «لاستقلالية» القرار الاسرائيلي في التحرك، برغم قرار تجميد تسليم طائرات ف - ١٦. وهكذا كان، ولكن الذي تغير، هذه المرة، هو ان القيادة الاسرائيلية لجأت لما ظنته مُنهكاً ومدمراً للبناء التحتي لقوات منظمة التحرير الفلسطينية، ومفرقاً في الوقت نفسه، بين الشعبين اللبناني والفلسطيني. فكانت الهجمات الجوية المكثفة على الطرق

والجسور، وعلى قلب منطقة بيروت الغربية المزدحم بالسكان. وفي المقابل كان ثمة تغيير في السلوك الفلسطيني، إذ أن القيادة الفلسطينية لم تتعامل مع هذا العدوان باعتباره هجوماً، وإنما باعتباره وقوعاً في المصيدة، وفي هذه المرة ردت القوات الفلسطينية، بتركيز مدفعي وصاروخي شديد ومكثف على شمال الجليل المحتل، مما أوجع العدو، بشكل لم يسبق له مثيل منذ اعلان تأسيسه. وتطورت الامور على النحو المعروف، وانتهت باذعان القيادة الاسرائيلية وموافقتها على وقف اطلاق النار، الذي شمل ايضاً نشاط عميلها سعد حداد. واجمع العالم على ان النتيجة كانت نصراً سياسياً ساحقاً لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ رأى فيه الكثيرون من المعلقين نصراً عسكرياً ايضاً.

الفروق الاساسية

إن الفروق الاساسية التي تميز حرب رمضان الفلسطينية، عما سبقها من معارك بين القوات الفلسطينية والاسرائيلية هي:

(أ) تركّز الاضواء على نشاط بيفن، وتوقع قيامه بمغامرات عسكرية في المنطقة، بعد اعتدائه على المفاعل النووي العراقي وازدياد عزلته دولياً، وكل ما سبق ذكره من ظروف تمر بها مؤسسات العدو الداخلية.

(ب) انفراد القوات الفلسطينية (المشتركة) بالرد، وعدم اشتراك اية اطراف عربية، او غير عربية اخرى، اشتراكاً مباشراً في القتال، بحيث اقتصر فعلاً على الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي.

(ج) فداحة الخسائر العربية المدنية، سواء بسبب الغارة الجوية على بيروت الغربية، او بسبب ضرب الطرق والجسور وما عليها من سيارات وحافلات مدنية، الى درجة استغزت الرأي العام العالمي، بل وقسماً من وسائط الاعلام الاوروبية والاميركية، المعروفة بتأييدها «لإسرائيل».

(د) التصعيد الشديد بالهجوم المضاد الذي شنته قوات منظمة التحرير الفلسطينية، والذي اتضح انه لم يتأثر بالهجمات الاسرائيلية، وأدى، حسب اعتراف العدو، الى فرار المستوطنين من خمس وعشرين مستوطنة في شمال الجليل.

(هـ) عدم وحدة القوى السياسية الاسرائيلية، لدوافع عدة، واستغلال المعارضة لفشل العمليات الاسرائيلية في الهجوم على «الليكود» وبيغن.

(و) اسراع الادارة الاميركية، بعد ان اتضح فشل الهجمات الاسرائيلية، الى محاولة وقف اطلاق النار رغبة في احتواء آثار القتال الذي اندلع، قبل انتشاره.

وبالاضافة الى هذه الفروق جميعاً، هناك فرق هام وان كان كمياً، هو درجة الكفاءة اللوجستية وادارة الازمات سياسياً، لدى المؤسسة الفلسطينية العامة، وهي كفاءة جعلت هذه المؤسسة قادرة، حتى الآن، على هضم الانتجازات السياسية للحرب الاخيرة واستثمارها، برغم محاولات اطراف عدة تعطيل ذلك. ولاشك ان المخططين العسكريين

لدى العدو، قد فهموا ذلك من نتائج القتال، وكذلك فهمته كافة دوائر التخطيط في الدول الكبرى، المعنية بالذات، بعد نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في ضبط وقف إطلاق النار، وهو أمر كان العدو الاسرائيلي يراهن على فشلها فيه.

□ □ □

تلك هي مميزات الحرب الفلسطينية — الاسرائيلية الاخيرة. أما نتائجها، فلا يمكن حصرها على الجانبين، وهي لا تزال، وستظل تتفاعل وستترك آثارها العميقة على المستقبل المنظور للصراع. ولعل من أهم نتائج هذه الحرب، هو ما اتفق عليه المراقبون من أنه اعتراف علني ضمني، من جانب الولايات المتحدة والعدو الاسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية، على الأقل، كطرف مقاتل ومن ثم يُتفاوض معه لوقف النار. ولقد حرص الاميريكيون والاسرائيليون على نفي ذلك، خصوصاً حكومة العدو. ولكن هذا النفي لا يعني أن عملية الاتصال لا تسير. وليست هذه هي المرة الاولى التي يتم فيها اتصال غير مباشر بمنظمة التحرير الفلسطينية، فمن الناحية القانونية الدولية، تعتبر كافة الاتصالات السابقة المتعلقة بتبادل الاسرى او بعمليات وقف النار الجزئية (كانت تتم عادة عن طريق هيئة الصليب الاحمر، او ممثلي القوات الدولية او الامم المتحدة او اطراف ثالثة) قنوات اتصال احتياطية يمكن توسيعها وتطويرها.

□ □ □

مقولات تاكدت

وإلى جانب النتائج، الملموسة والعنوية، والتي يمكن أن تظهر في المستقبل أيضاً، أكدت الحرب الاخيرة عدة مقولات هامة، من المفيد التشديد على بعضها في سياق هذا المقال، منها:

١ — من الصحيح أن «دولة اسرائيل» هي جزء من الغرب الاستعماري، كذلك فإن فلسطين هي جزء من الأمة العربية، ولكن من الصحيح أيضاً أن «فلسطين»، بالمعنى المؤسسي الكياني للاسم، هي نقيض «اسرائيل» بنفس المعنى. وهكذا فإن خسارة لطرف هي ربح للآخر، والعكس صحيح. وهذه حقيقة لا تأخذ مداها، في الوضع، الا عندما يكون الصدام مباشراً بين «فلسطين» و«اسرائيل»، وهذا ما يوضح أهمية الحفاظ على «استقلالية» فلسطين، طوال عملية استعادتها من الغزاة. كذلك فإن تأكيد الهوية الفلسطينية، لا يشكل خطراً أساسياً على معركة استردادها، وإن حمل مخاطر نفسية آجلة (في مرحلة التوحيد القومي). بينما تأكيد «الهوية الاسرائيلية» من شأنه تعميق التناقض بين اليهود في فلسطين المحتلة (الاسرائيليين) وبين اليهود كلة الذين لم يأتوا الى فلسطين، بغض النظر عن موقفهم من الدولة ككيان، وهذا اضعاف لقدرة الكيان الاسرائيلي، وينطبق ذلك على علاقته بالغرب عموماً، في حال محاولة قيادته اتخاذ مواقف «مستقلة»، نابعة من مصالح ذاتية او محلية، تتعارض والمخططات الغربية العامة، او مع مخططات بعض القوى الغربية (اوروپا مثلاً، وبالذات فرنسا وتليها المانيا الغربية). وقد أكدت الحرب الاخيرة هذه المقولة كما أكدت مواقف الدولة من الحرب.

٢ — ان الصراع بين هاتين الهويةتين: الفلسطينية والاسرائيلية والذي بدأ منذ مطلع القرن، اتخذ مساراً طويلاً ومعقداً تحقق فيه، للهوية الاسرائيلية، تغيير مؤسسي كيانى هو دولة «اسرائيل» التي نجحت في ١٩٤٨. في تقييد الهوية الفلسطينية، وبلغت قمة نموها في ١٩٦٧، باحتلالها كل فلسطين واراضي عربية اخرى. ثم بدأت الهوية الفلسطينية تنمو في مواجهتها ونجحت هذه الاخيرة في التعبير عن نفسها في اطار مؤسسي هو منظمة التحرير الفلسطينية. واستمر الصراع بين المؤسستين (لكل منهما هوية نقيضة للآخرى وشرط قيامها) وبدأت المؤسسة الاسرائيلية في التراجع، منذ عام ١٩٧٣، ولم تنجح، رغم تفوقها العسكري، في كسب النتائج السياسية لاية معركة، منذ ذلك التاريخ، وحتى الآن. والعكس صحيح، اذ تنمو الهوية الفلسطينية المؤسسية وتلاقى اعترافاً متزايداً بها من الشعب الفلسطيني والدول العربية ومن اغلبية دول العالم. وقد اثبتت الحرب الاخيرة ايضاً هذه المقولة واكدتها، إذ كانت احدى ابرز نتائجها هي تدعيم وتقوية المؤسسة الفلسطينية، التي تشكل الاطار الاساسي للشعب الفلسطيني وهويته الوطنية.

٣ — ان المشروع الغربي الصهيوني الاسرائيلي يحمل مفارقتها في داخله، فقد كان رهان الغرب والصهيانية هو ان يذوب العرب الفلسطينيون، بين اخوانهم العرب، ولكن ثلاثين عاماً اثبتت ان هذا مستحيل لسببين: الاول، هو ان الفلسطينيين عندما طردوا من بيوتهم واضطروا للجوء الى الديار العربية المحيطة، لم يجدوا العرب عرباً وحسب، وإنما وجدوهم عرباً مصريين او سوريين او عراقيين او لبنانيين... الخ. ولم يكن امامهم الا ان يظلوا عرباً فلسطينيين. والسبب الثاني، هو ان الهوية الفلسطينية تجسدها وتؤكدها، بل وتماسسها، معارك القتال من اجل العودة واستعادة الوطن. وسواء تمت هذه المعارك، هجوماً او دفاعاً، فإن نتيجتها واحدة في الحالتين. وهكذا فإن كل عدوان اسرائيلي على الشعب الفلسطيني، يؤدي الى تثبيت الهوية الفلسطينية؛ كما ان كل هجوم وانتصار فلسطيني يدعمان هذه الهوية ويزيدانها تماسساً. والحرب الاخيرة خير دليل على ذلك.

٤ — ان سبب استهداف فلسطين، في المشروع الاستعماري الصهيوني الكبير، كان اهمية موقعها الجيوستراتيجي، واهميتها الحضارية والانسانية والدينية لدى الامة العربية، وهي جزء لا يتجزأ من هذه الامة العربية. لذا فإن ما اعلنه كيسنجر في ١٩٧٤، من انه يحول النزاع العربي-الاسرائيلي من نزاع دولي الى نزاع اقليمي ثم الى نزاع محلي، يسهل احتواءه لا يمكن ان يتحقق. صحيح ان الولايات المتحدة الاميركية قد حاولت، في السنين الاخيرة، ابعاد الاتحاد السوفياتي عن عملية تسوية هذا النزاع جزئياً، ولكنه لا يزال موجوداً (من خلال اطراف محلية وتوازن عالمي)، وصحيح ان اتفاقات كامب ديفيد قطعت شوطاً كبيراً، في تجزئة النزاع العربي — الاسرائيلي الى: نزاع عربي — اسرائيلي يمكن تسويته عن طريق اتفاقات كالتى وقعت. ونزاع اسرائيلي — فلسطيني يمكن احتوائه (هكذا قدروا)، ولو عن طريق استنزافه في حروب جانبية، او كما حدث، باثارة القتال في لبنان؛ الا ان النتائج جاءت عكس ماقدروا، ذلك ان محاولات «تجسيم» النزاع ليصبح نزاعاً فلسطينياً — اسرائيلياً فحسب، أدت وتؤدي الى تقوية الجانب

الفلسطيني وابرازه، وهو نقيض «لاسرائيل»، ولم تؤد الى قطع الصلة بين فلسطين، كمؤسسة قضية، وبين المحيط العربي، رغم اختلاف مواقف اطرافه الرسمية وتفاوتها. ومن ثم، وبعد ان كان النزاع العربي - الاسرائيلي هو احد اهم قضايا العالم، احتل النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي المكانة نفسها؛ والباحثون يمكنهم جمع وتحليل البيانات والتصريحات وجداول اعمال المؤتمرات على اختلافها وقراراتها، وسيجدون ان قضية الحق الفلسطيني تحتل مركزاً هاماً فيها، اذ لا تغيب عنها أبداً. ويكفي التذكير بأن، هناك الآن، اجمالاً على عدم امكانية حل مشكلة لبنان، الا بعد حل مشكلة فلسطين. ولقد كان تقجير الازمة اللبنانية من شأنه - او من اهدافه - تصفية ما انجزه النضال الفلسطيني وشغله واستنزافه، ولكن الذي حدث كان على عكس ما اراد المخطون، واتسعت رقعة النزاع أرضاً وجماهير، ووصلت الى ما وصلت اليه من استحالة حل المشكلة اللبنانية، قبل حل المشكلة الفلسطينية.

وما يمكن استخلاصه، مما سبق، ان «الكيان الاسرائيلي» يحمل مفارقاته المميّنة، حينما اتجه هو او خالفوه. فإذا اتجه نحو توسيع رقعة اعتداءاته وسيطرته، فهو يزيّد رقعة الصدام هذه، أرضاً وشعباً، وان تراجع محاولاً التركيز على فلسطين وحدها، أرضاً وشعباً، فهو يبرزها الى المقدمة وهي نقيضه.

كذلك يمكننا استخلاص ان حركة النضال الفلسطيني، بوصفها من حركات النضال العربي، وشأنها هو الشأن نفسه، تتقدم على الطريق نفسه الذي تقدمت عليه غيرها من حركات التحرر العربي، بمعنى انها كلما تقدمت تماسست، وبانتصارها تخلق كياناً سياسياً قُطرياً يضاف الى الكيانات التي سبقته.

وهكذا فإن تصور الكثيرين منا لجرى الثورة الفلسطينية، عند انطلاقتها، كان غير ما يجري اليوم، اذ كنا نطمح ونتصور ان تنتشر رقعة الصدام، أرضاً وجماهير، لتشمل، على الاقل، ساحة دول الطوق، ولتلق بالعدو الاسرائيلي الصهيوني القوى التي اقامته ودعمته وتؤيده وتحمي، وكأفة نقاط الضعف في الواقع العربي، التي تسمح له بالبقاء، اي ان الحلم والتصور كانا ان تحرك الثورة الفلسطينية، لتصبح ثورة شعبية عربية شاملة، من اجل التحرير والوحدة، ولم يكن هناك جرم او خطأ، في هذه الاحلام والتصورات، وانما كانت هناك امانى ودوافع، لعبت دورها في حشد الجماهير العربية وتعاطفها ومساهماتها، في المراحل الاولى للنضال الفلسطيني. ولاسيباب عدة، ذاتية وموضوعية، مفروضة وعقوبة، سارت الثورة الفلسطينية في الطريق التقليدي المعروف: انتصارات، فمؤسسات، فمزيداً من الانتصار ومزيداً من المؤسسات ومزيداً من قوة المؤسسات، حتى اكتمال الانتصار واكتمال المؤسسة السياسية الإطار للدولة المستقلة، التي تضم كافة المؤسسات الاخرى وتسيورها.

سمات المؤسسة الفلسطينية

ولا شك ان الانتاج المؤسسي هو مطلع كل ثورات العالم والتاريخ، وهو في حال فلسطين له معيزات خاصة. ويميزته الاهم والاوى، ان المؤسسة الفلسطينية العامة هي

التعبير المنظم عن الهوية الوطنية الفلسطينية. التي راهن العدو، ولا يزال بعضه يراهن، على تقييدها. ومن هنا تنبع الاهمية الاستراتيجية الاولى، للمؤسسة الوطنية الفلسطينية، واهمية الحفاظ على وجودها واستقلاليتها. فهي الاطار الذي تصب فيه وتنظم جهود ابناء فلسطين، المشتتين في بقاع الارض. ثم هي ايضاً الاطار الذي يضم مؤسسات عدة، سياسية وعسكرية واجتماعية واقتصادية وتنظيمية، تعمل في ظروف بالغة التعقيد، في محاولة للقيام بما تقوم به مثيلاتها من مؤسسات في الدول المتواجدة على ارضها. وبالإضافة الى كل ذلك، فإن تطور المؤسسة الفلسطينية، تدريجياً مع تطور النضال الفلسطيني، يُجَنِّب الشعب الفلسطيني وثورته ما يحدث لغيره من الشعوب والثورات التي يتم فيها انتقال السلطة، فجأة او بسرعة، قبل ان تكون قوى الثورة مستعدة، بمؤسساتها وكادرها، فتضطر اما الى الاعتماد على مؤسسات اقامها خصمها ويعمل فيها من لا يؤمن بها، او الى حل تلك المؤسسات والفرق في فوضى، لفترة من الزمن، تتعرض فيها الثورة وانتصاراتها للانتكاس.

ولما كان للمؤسسة الفلسطينية جوانب ضعفها المعروفة من قبل العدو والصديق على السواء، فإن اول ما يعرض المؤسسة الفلسطينية للخطر هو انها ليست على ارضها. وذلك يجعلها اطاراً للشعب وللارض معاً، بينما الارض محتلة والشعب مشقت. ومن هنا فإن التفاعل اليومي، الاجتماعي والانتاجي والثقافي، بين الاطار المؤسسي للشعب وبين هذا الشعب يتم عبر تعقيدات شديدة، وفي اغلب الاحيان عبر علاقات معنوية غير مادية. فعلاقة المواطن السوري او العراقي او المصري، مثلاً، بدولته، تتجسد يومياً، في عشرات العمليات الحياتية التي يعطي فيها المواطن ويأخذ، طبقاً لنظم وقوانين قد ترضيه وقد لا ترضيه، ولكنه يساهم في تطبيقها في كل الاحوال. اما الامر فيختلف بالنسبة للفلسطينيين (لا يمكن ان نقول المواطن اذ ان هذه الصفة ذات طابع قانوني غير متوفر حتى الآن للشعب الفلسطيني)، فعلاقته بمنظمة التحرير الفلسطينية هي علاقة معنوية تتجسد عندما يقطع هو او عندما تصل اليه هي، فلو تذكرنا ان معظم المؤسسات التي يضمها اطار منظمة التحرير الفلسطينية متواجدة في لبنان (كل المؤسسات الفلسطينية هي في لبنان، باستثناء مكاتب المنظمة خارج لبنان)، وان لبنان لا يضم أكثر من عُشر تعداد الشعب الفلسطيني، لعرفنا مدى صعوبة التفاعل المادي بين الاطار ومجموع الشعب، وهو تفاعل ممنوع، قانوناً وقسراً، في كثير من البلدان، حتى لو استطاعت المنظمة او تمكن الفلسطينيون من الاتصال ببعضها.

ولئن كان لهذا الوضع الفريد ميزته الاستراتيجية، كتحفيز لدولة «اسرائيل»، ومزاياه الاخرى ايضاً (الانتشار والتنوع والتعددية، إذ لاشيء يمكن ان نفقده أكثر مما فقدناه من الارض والمرونة)، فإن له مخاطره. فالانتصارات التي تحققها الثورة الفلسطينية لاتجد لها تجسيداً على الارض، كما يحدث بالنسبة للثورات الاخرى (مناطق محررة او مسيطر عليها)، ويتوجب على الاطار السياسي المؤسسي للثورة الفلسطينية، ان يراكمها ويستثمرها، دون ان يكون في امكانه ترجمة ذلك مادياً، إلا بزيادة حجم المؤسسات القائمة، وهو امر تحده عوامل كثيرة ويتضمن جوانب ضعف كثيرة ايضاً. كما ان تجسيد

الانجازات، في اطار سياسي مؤسسي ليست له ارض، كقاعدة، يجعله عرضة لمحاولات الاحتواء والسيطرة وفرض الوصاية والاختراق، بالاضافة الى محاولات التصفية او الاستنزاف التي يلجأ اليها العدو باستمرار. صحيح ان الدول المستقرة على ارضها تتعرض لكل ذلك، إلا ان فرص نجاح تلك المحاولات اقل بكثير؛ إذ انها في الحالة الاخيرة محاولات ضد «اشخاص» ومؤسسات موجودة على ارض لها هويتها، بينما هي في حالة مؤسسات الثورة الفلسطينية ضد «اشخاص ومؤسسات، يحملون الارض وهويتها في وجدانهم المعنوي».

ومن خلال هذا التقييم للمؤسسة الفلسطينية العامة يمكن تفسير كثير من ظواهرها السلبية والايجابية كما انه من الممكن تصور وتقدير احتمالات المخاطر والخيارات التي تواجهها، وهذا الاهم، خصوصاً كلما ازدادت انتصاراتها وازدادت حجماً وقوة، مع انعكاس ذلك على علاقاتها الداخلية والقاعدية وصلاتها بمحيطها العربي والدولي، وبميزان القوة بينها وبين العدو.

ماذا بعد حرب رمضان الفلسطينية؟

لقد أدى الانتصار الكبير الذي حققته قوى الثورة الفلسطينية في هذه المواجهة الاخيرة الى ازدياد عوامل استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم الى ازدياد قدرتها على التحرك. وكالعادة فإن كل انتصار تحققه قوى الثورة الفلسطينية يؤدي الى تقوية الروابط، المعنوية اساساً، مع القاعدة الشعبية الفلسطينية، داخل وخارج الوطن المحتل. وينعكس ذلك مع تأثير الانتصار على ارتفاع مستوى الوحدة الوطنية المنظمة (كما حصل في نجاح وقف اطلاق النار)، الا ان بقاء العلاقة، مع القاعدة الشعبية، معنوية في مجملها، مع تنظيم قليل للروابط والقنوات العضوية التي تسمح بالتفاعل وتعبئة القوى بشكل منظم، يطرح مشاكل يمكن التغلب عليها، بابتكار اشكال تنظيمية وبتقوية ما هو قائم منها، بهدف تدعيم الصلات العضوية بين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وبين محيطها الجماهيري ومصادرهما البشرية.

كذلك من الضروري، لكي يمكن استثمار نتائج هذا الانتصار وماسيلي من انتصارات، تطوير الاشكال التنظيمية والخطوط العملية التي تضمن وحدة الجهود الفلسطينية وتنسيق بين القوى المختلفة، بحيث تتعمق الوحدة الوطنية، لابتهاج الخلافات في الرأي والتقدير، وإنما بالاستفادة من واقع وجود هذه الخلافات، باعتبارها تعددية وتنوعاً مفيدتين للقضية.

ومن الممكن أيضاً، الاستفادة من الظروف غير المواتية لتشتت الشعب الفلسطيني، ومن اختلاف زوايا الرؤية ونقاط الانطلاق وما تفرزه من تعددية في الآراء والمواقف والمنظمات على ان يوضع كل ذلك في اطار التنسيق، لافي اطار التناحر، فيضاعف بذلك قدرة المؤسسة الفلسطينية، على العمل في مجالات ومستويات مختلفة، وتعبئتها جميعاً في اتجاه واحد. ولا يجب ان نتصرف بعقلية «واد البنات» فلا يجب ان نخشى التقدم والانتصارات، لاننا نخشى ما يقرب عليها من تغير في الخطط والتصورات. فقد خالف

البعض، فيما مضى، من ذهبنا الى هيئة الامم المتحدة، وحجتهم في ذلك كانت عدم فعالية قرارات هذه الهيئة، في استرجاع فلسطين، ولكنهم غيروا مواقفهم فيما بعد، وبعد ان لمسوا النتائج الجماهيرية الباهرة لتلك العملية والقوة الكبيرة التي اكتسبتها منظمة التحرير الفلسطينية على المسرح الدولي بسببها.

ولقد كان اثر الانتصار الاخير على الساحة العربية كبيراً، فمضت اندلاع القتال بدأت تحركات دبلوماسية عربية باتجاه الولايات المتحدة الاميركية، وفي مجلس الامن وفي عملية الوساطة لوقف اطلاق النار، وعاد الحديث المكثف عن أهمية منظمة التحرير الفلسطينية وكونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني (الطرف المحارب وصاحب الحق في التفاوض) وخيمت منظمة التحرير الفلسطينية على محادثات السادات - ريفان، وعلى محادثات شيسون، اثناء زيارته للبلاد العربية، وعلى كافة الاتصالات الدولية - العربية، بحيث يمكن اعتبار تصريحات الامير فهد، التي تحولت فيما بعد الى مشروع تبناه مجلس تعاون الخليج، من نتائج هذه الحرب أيضاً. وبغض النظر عن اختلاف الآراء حول هذا المشروع، فإن ظهوره وتبنيه من مجموعة من البلدان العربية النافذة لدى الغرب، على الاقل، من شأنه إلقاء الكرة في ملعب الخصم دون ان يلزم منظمة التحرير الفلسطينية بشيء مسموق.

ومن الضروري التنبيه الى مخاطر الدعوة، الى ما يسمى بالاستراتيجية العربية الموحدة وهي امر يصعب تحقيقه، في ظل الظروف القائمة، ومن الأجدى الدعوة الى وحدة الاتجاه، لاوحدة الموقف، بمعنى أن يُطلب من كل دولة عربية تحديد مايمكنها القيام به، بالنسبة للقضية الفلسطينية واللبنانية، مع احترام استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية في تحديد مواقفها، بعد تقديرها لعوامل القوة المتاحة. وشعائر الاستراتيجية الموحدة الذي يصعب تحقيقه، يبرر عدم فعل أي شيء او يؤجل أي شيء، كما انه قد يكون مدخلاً للتناحر او للمزايدة، فيعرض استقلالية المؤسسة الفلسطينية، في مواجهة المؤسسة الاسرائيلية، لخطر التقييد او التميع.

اما على المستوى الدولي، فقد ظهر بجلاء اثر الانتصار الفلسطيني الاخير، عندما اضطرت الولايات المتحدة للتحرك علناً (ارسال فيليب حبيب) لوقف اطلاق النار. ومن المفيد ملاحظة ان المعركة الاخيرة قد قدمت حلاً للطريق المسدود الذي كانت قضية الاتصال الاميركي - الفلسطيني قد وصلت اليه، باشتراط الادارة الاميركية الاعتراف «بحق اسرائيل في الوجود» أولاً. فلقد تم وقف اطلاق النار عن طريق مفاوضات جرت بعملية مزدوجة: كل طرف له وسيطه الذي يتصل بوسيط الطرف الآخر. وهكذا، كان هناك محور اميركا - «اسرائيل»، ومحور منظمة التحرير الفلسطينية - الامم المتحدة. وتم الاتفاق، باتصالات أجراها وسطاء، ولكن الشكل القانوني كان هو اطار الامم المتحدة، بالنسبة الى منظمة التحرير الفلسطينية، والعلاقة مع اميركا، بالنسبة ل«اسرائيل». وقد اجمع المراقبون على ان عملية وقف اطلاق النار، تضمنت اعترافاً من جانب الولايات المتحدة و«اسرائيل» بالطرف المحارب (منظمة التحرير الفلسطينية)، وهذا انتصار كبير للقضية الفلسطينية وله آثاره العميقة، خصوصاً على الرأي العام الاميركي عامة واليهودي خاصة.

وحتى بالنسبة للعدو الاول، وهو «دولة اسرائيل»، فقد حصلت منظمة التحرير الفلسطينية منه، بسبب هذه الحرب، على تصريحات عدة من مسؤوليه تراوحت بين «عدم امكان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً»، و«عدم امكان تصفية منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً».

بل ان تحرك شارون، داخل الوطن المحتل، يمكن تفسيره بأنه جاء نتيجة هزيمة العدو الاسرائيلي وانتصار منظمة التحرير الفلسطينية، مما دفع شارون الى محاولة احتواء قاعدة منظمة التحرير الفلسطينية، الموجودة داخل فلسطين المحتلة، وإلى تشجيع قيام بدائل لها. واصبحت قضية الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية قضية خلاف، داخل الصفوف الاسرائيلية، كما انها قضية خلاف داخل الادارة الاميركية والدوائر الحاكمة فيها. وبذلك تكون المبادرة في يد منظمة التحرير الفلسطينية والكرة في ملعب الخصم.

وقد يستهين البعض بهذه الانجازات، فيجب التشديد على ان كل هذه التصريحات من شأنها التقليل من «مصادقية» «دولة اسرائيل»، وعلى ان المعركة هي من اكبر معارك كسب العقول والرأي العام، التي تخوضها قوى الثورة الفلسطينية ومؤسساتها. ان مراقبين كثيرين يقدرون ان خسائر العدو الدعاوية، على النطاق العالمي والاميركي خاصة، لم يسبق لها مثيل منذ تأسيس دولته، بسبب الحرب الاخيرة، وبسبب مسلك القوى الفلسطينية ازاعاها والذي تميز بالجرأة في الهجوم، والمرونة في استثمار الفتلج.

ومع ذلك، لا يجب ان يغيب عن الازهان، ان المعركة لا تزال مستمرة، وان انفراد منظمة التحرير الفلسطينية في القتال الاخير، لايعني انعزال قضية فلسطين عن اطرافها المتعددين، وبالذات العرب منهم، وان الولايات المتحدة الاميركية، وان اضطرت للتقدم خطوة نحو منظمة التحرير الفلسطينية، فهذه ليست سوى مجرد خطوة، في خطة «للاحتواء»، بدأت منذ اعترفت اميركا بمركزية القضية الفلسطينية في «نزاع الشرق الاوسط». وبالطبع فإن هذا التوجه الاميركي سيستمر: فاستراتيجية الاحتواء ليست جامدة، على الاقل، لكن الطرف المطلوب احتواؤه ليس جامداً. انها عملية مستمرة في مواجهة الهجوم الفلسطيني المستمر، وهي جزء من الحرب ذاتها.

واساس النجاح في مواجهة محاولات الاحتواء هذه، وضمانة الاستمرار في التقدم وتغيير موازين القوى مع الزعاء، هي في ضمان استمرار وحدة تملسك واستقلالية المؤسسة الفلسطينية. فالموقف المركب يتطلب تفهماً وطنياً عالياً، والمرونة تحتاج الى اعل قدر من استقلالية الارادة، واليقظة غير الخوف، والحذر غير الانعزال.

ولهذا فإنه من الضروري، دراسة خطط جديدة للعمل، في مختلف الساحات الدولية تتميز، بالمبادرة والتنوع وتنسيق الادوار، لتعبئة الطاقات والقوى بهدف تعميق عزلة العدو، دولياً؛ بل ويهودياً ايضاً، ان استطعنا ذلك؛ ومواصلة الضغط على الولايات المتحدة، وزيادة هامش الخلاف الحادث حالياً بين حكومة بيجن وادارة ريفان. فنتطور النضال وتقدمه انما يخلق؛ بل يجب ان يخلق، اشكلاً جديدة قد لا تتفق مع التصورات

والاحلام القديمة، في الشكل، ولكنها لا تتعارض مع جوهر الاهداف. ومن الضروري التسليح بالخيال الواسع والقدرة على تقحص كل امكانية محتملة متاحة، فكل امكانية متاحة هي خيار مفتوح، ووجود الثورة الفلسطينية، في مرحلة التقدم والهجوم، يعني انها ستواجه، في هذا العالم المعقد والظروف المتسارعة وابعد القضية المتداخلة، احتمالات وخيارات عديدة لكل منها دوافعه واهدافه، وستكون نقاط التقاطع كثيرة. وكلما امكن تعبئة القوى والطاقات، والاستفادة من العوامل والمتغيرات، أمكن تحقيق انجازات اكبر واسرع.

إطالة عربية — لبنانية على حرب تموز

كريم مروة

أخطر ما في الحرب السادسة، العربية — الاسرائيلية، امران: الأول: انها، من حيث شكلها، ومن حيث نوعيتها، مختلفة عن سابقتها وأكثر شراسة، وان العدو استباح فيها العاصمة بيروت، مستهدفا المدنيين، بالتحديد، بكثافة لامثيل لها. والثاني: انها اطلقت مبادرات ومشاريع وفجرت، بفعل ذلك، بعض التناقضات في صفوف قوى التحالف الوطني العربية.

ولذلك، فان التوقف عند النتائج التي ترتبت على هذه الحرب، والتعمق في درسها وتحليلها، ينبغي الا يقتصر على الجانب الايجابي منها، وهو ان العدو فشل في تحقيق اهدافه من الحرب، وانه اضطر لوقف اطلاق النار، تحت ضغط هذا الفشل. والبحث في هذه الحرب ونتائجها ضرورة يقتضيها ويؤكد اهميتها، اتساع جبهة الصراع مع الامبريالية والصهيونية والرجعية، وبرز امكانيات حقيقية، في حركة التحرر الوطني العربية، تهية للخروج من ازمة المراوحة والتردي في الوضع العربي الراهن.

والنقاش الذي تفتحه «شؤون فلسطينية»، حول هذه الامور، يتيح التفكير بصراحة وبمسؤولية، ويدعو للانخراط في بحث هموم لا يمكن أن يظل تناولها مقصورا على القيادات، في الاجتماعات المتكررة المغلقة. اذ ان من حق الذين تعنيهم هذه الامور، من جماهيرنا الوطنية، اللبنانية، والفلسطينية بخاصة، والعربية بعامه، ان يعرفوا كيف تعالج شؤونهم وقضاياهم، لكي يتحملوا بدورهم، المسؤولية الملقاة على عاتقهم، بوعي وكفاءة وباستعداد مسبق: لان يُساقوا الى المعارك والتضحيات، من غير معرفة حقيقية وكاملة بالوقائع والمواقف. فالديمقراطية الثورية تعني، بالضرورة، الا تقتصر الديمقراطية على النقاش، بين الاطراف المتحالفة (قيادات بشكل خاص، وحتى اعضاء في صفوف القواعد)، حول القضايا التي يثيرها النضال الوطني الثوري، بل ان يكون للجماهير العريضة حقها الديمقراطي في الاطلاع على الحقيقة وفي الاسهام، في تحديد المواقف الاساسية وفي صياغتها.

محور النقاش

لنبداً بحثنا، اذاً، كمهمة أولى، في تحديد الامور التي هي محور هذا النقاش، ارتباطاً بالحرب السادسة، اي بالعدوان الاسرائيلي الوحشي على الجنوب وبيروت، في اواخر شهر تموز الماضي. ونبادر الى التحفظ بأننا لن نهمك في البحث فيما يتعلق بالجانب العسكري، التكتيكي و«الاستراتيجي»، ولا بالاحصاءات، خسائر وارباحا، ولا باشكال القتال وحصة الاطراف في هذا الجانب من المعارك او ذاك، في هذه الجهة او تلك. فذلك متروك شأن معالجته لسوانا ممن يعتبرون ان هذه المسائل من اختصاصهم. اما نحن فسوف نتخط مياشرة في معالجة الجانب السياسي من الحرب، الحرب نفسها، كحدث سياسي، والنتائج التي اسفرت عنها. ذلك هو الشأن الذي يعنينا، في هذا النقاش، وتلك، بنظرنا، هي المسألة الاساسية في كل بحث يتناول، في الظروف الراهنة، الحرب ونتائجها.

ولن نكتفي بالنظر الى المسألة من وجهة نظر وطنية لبنانية، بل سننظر اليها، ايضا، من وجهة نظر انعكاساتها على حركة التحرر الوطني العربية؛ اذ لا جدال في ان احداث الوطن العربي مترابطة، بعضها ببعض، ترابطاً تتأكد فيه، بشكل واضح ومحدد، العلاقة الحية المتجددة، بين ما هو خاص، لبناني او فلسطيني او سوري او ليبي او يعني او مصري او عراقي او الخ... وبين ما هو عام، عربي يشمل جميع الاقطار العربية، وجميع الفصائل الوطنية الثورية فيها، كاجزاء مكونة في حركة التحرر الوطني العربية. فإذا كان واضحاً ان الهدف الاساسي من هذه الحرب، ومن الحرب التي سبقتها، (الحرب الخامسة تحديداً)، كان ضرب الثورة الفلسطينية وتصفيتها، من اجل اخراجها من المعادلة في الصراع العربي - الاسرائيلي، فإن الحربين قد وقعتا على ارض لبنان، في جنوبيه وفي العاصمة بيروت بالذات، واستهدفتا ايضا، ضرب الحركة الوطنية اللبنانية وتصفيتها، من اجل اخراجها ليس فقط من المعادلة في الصراع اللبناني المتعدد الاطراف والجوانب والوجوه؛ بل اخراجها، في الوقت نفسه، من المعادلة في الصراع العام الذي يجري على صعيد المنطقة، والذي دخلت فيه هذه الحركة، بفعل الدور الذي مارسته في الاحداث، طرفاً ذا شأن. ومعروف ان الحرب استهدفت كذلك، عبر لبنان وعبر الازمة اللبنانية وعبر الدور الخاص بقوة الردع العربية، ضرب سوريا وتحجيمها، كبلد عربي ذي موقع متميز، وكنظام وطني معاد للامبريالية.

هذه الاعتبارات تؤسس في سياق البحث، لنهج اكثر ارتباطاً بالواقع، بالنظر الى الحرب والى كل الاحداث التي يشهدها اي بلد عربي، وتشهدها المنطقة العربية بأسرها.

لنر، اذاً، بالملموس، كيف ان حدثاً معيناً هو هذه الحرب تحديداً، قد ربط، بفعل وقوعه، وبتناجه، بشكل طبيعي، بين ما هو خاص (الازمة اللبنانية) وبين ما هو عام (الصراع العربي - الاسرائيلي) ومحوره القضية الفلسطينية؛ بحيث ان المبادرات والمشاريع التي عرضت لمعالجة الوضع الناشئ عن الحرب، تناولت، في آن، الازمة اللبنانية، كجزء، وازمة الشرق الاوسط، كأساس. ففيمما يتعلق بالازمة اللبنانية، طُرحت ثلاثة مشاريع: ١ - الدفع السعودي لمشروع الوفاق اللبناني، عن طريق لجنة المتابعة

العربية، ٢ - والمشروع الاميركي ذو البنود الثلاثة، ٣ - ومشروع القمة العربية المخصصة لبحث الوضع في الجنوب.

المشروع الأول، يدور حول البحث عن حل، مؤقت، لازمة اللبنانية، محوره الاساسي فك الارتباط او انتهاء العلاقة، او ايقاف التعامل، بين المشروع الكتائبي وبين اسرائيل. ونقطة البدء في هذا المشروع هي الاقرار الضمني بأن يشير الجميل، القائد السياسي والعسكري لهذا المشروع، الذي قاتلته الحركة الوطنية طيلة السنوات الست الماضية، يقوم بفعل خيانة. وهذا القرار، برغم هشاشته، يرتدي اهمية كبيرة. لأن ما يترتب عليه هو العمل لايقاف فعل الخيانة. وايقاف التعامل مع اسرائيل، ايا كان شكله، هو امر مهم، ايضا، لاجوز التقليل من اهميته. غير ان الوقوف عند هذا الجانب وحده من المسألة، يخفي جانبا آخر من المشروع، ربما هو الجانب الاهم، فاذا كان قد امكن للجنة المتابعة العربية ان تستمر في اجتماعاتها وان تتوصل الى القرارات الاخيرة التي اتخذتها، بما فيها قرار مراقبة الشواطئ اللبنانية، فان ذلك يعود الى امرين مترابطين متلازمين: أ - ان يشير الجميل قد تحجم في معركة زطة، ولم ينفعه كثيرا تدخل اسرائيل العسكري، ولم ينفذه من التحجيم. ب - ان اميركا واطرافا عربية، في مقدمتها السعودية الطرف الاساسي في لجنة المتابعة العربية، سارعت إلى انتشاله من الازمة، مخافة ان ينهار مشروعه فتختل المعادلة، في الازمة اللبنانية، ويختل التوازن في الصراع. وطرح على اميركا والسعودية، معا، ضمانات تغنيه عن الارتباط السياسي والعسكري باسرائيل، وتحمي مشروعه من السقوط، وتبقيه طرفا اساسيا مقررًا في الصراع اللبناني، وتحررها من الاحراج العربي وتطلق يدهما، بشكل اكثر فعالية، في اللعب بالازمة اللبنانية. ودعي يشير لزيارة اميركا، حيث استقبل لأول مرة كزعيم لطرف سياسي من الاطراف اللبنانية المتصارعة، وكزعيم لطائفة. ولهذا الجانب من المسألة اهميته الاساسية؛ اذ ليست الغاية من قطع العلاقة مع اسرائيل، هنا، هي ادانة فعل الخيانة والعودة عن هذا الفعل. فذلك يعني البعض ولا يهم الآخرين. انما الغاية الحقيقية هي، بالنسبة للسعودية واميركا، المحافظة على شروط التعامل مع الازمة اللبنانية بالحفاظ على اطرافها، في اطار التوازن الذي لاجوز الخلل فيه، ولا سيما عشية انتخابات الرئاسة، والمحافظة على يشير الجميل وعلى المشروع الكتائبي، كعنصر مهم بالنسبة لاميركا وبعض حلفائها واصدقائها في المنطقة (السلطة اللبنانية والنظام السعودي، في المقام الاول) وكطرف محتمل، ذي موقع معين ودور معين ومهمة معينة، في الصراع القائم على صعيد المنطقة. ويستمر العمل، بموجب هذا المشروع، في ظل الضغوط المتواصلة التي تشكلها المشاريع الاخرى، العلنة منها والضمنية، على القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية والعربية، ووسط استمرار الصراع، باشكاله المختلفة، السياسي اساسا والعسكري، في بعض الحالات بين المشروع الفاشي والمشروع الوطني النقيض.

المشروع الثاني، يدور حول مسألة محورية هي تقليص نفوذ الثورة الفلسطينية، وتحجيم الحركة الوطنية اللبنانية، كحليف لها في الكفاح الذي تخوضه انطلاقا من لبنان،

ونزع سلاحهما معا، من أجل اضعاف تأثيرهما ودورهما لبنانيا، في حل الازمة اللبنانية، وعربيا، في حل ازمة الشرق الاوسط. وهذا مايرمي اليه، بوضوح، توسيع رقعة سيطرة القوات الدولية في الجنوب، ووقف تدفق السلاح الى المقاومة الفلسطينية، وتعزيز قدرة الجيش اللبناني. وهذا المشروع، في نصوصه وفي جوهره، هو المشروع الاساسي من بين هذه المشاريع.

أما المشروع الثالث، فيدور حول ايجاد حل عربي لما سميّ بمسألة الجنوب اللبناني، عن احد طريقين: اما الاتفاق على استراتيجية عربية موحدة، في مواجهة اسرائيل، يكون لبنان جزءا منها، او ان تتحمل الدول العربية مسؤولية الوضع القائم في الجنوب، اي مسؤولية الضغط على المقاومة الفلسطينية، من أجل تقليص نشاطها السياسي والعسكري، اي من أجل اضعافها والتقليل من قدرتها على ممارسة دور فعال ومستقل في الدفاع عن قضيتها.

وهذه المشاريع الثلاثة للبنان، تكتمل حلقاتها في المشروع السعودي الذي طرح في الفترة ذاتها كإطار لمعالجة أزمة الشرق الاوسط. واهمية المشروع السعودي ذي النقاط الست المتعلقة بالحقوق العربية، في القدس وفي فلسطين وفي الدولة المستقلة، والنقطة السابعة المتعلقة بالاعتراف باسرائيل وهي النقطة التي تخرق فيها السعودية أكثر المواثيق العربية أهمية؛ ان المشروع يشكل اسلوبا جديدا في التعاطي مع أزمة المنطقة، يأخذ بعين الاعتبار الوقائع والمعطيات، ويحاول الائتلاف حولها واستيعابها من أجل التحكم بها لاحقا. واهميته ايضا انه يُعرض كمشروع ليس بديلا عن المشاريع الاخرى، بل يترافق معها ويكملها دون تعارض. ففي حين يجري البحث في هذا المشروع، تأييدا مطلقا له او تأييدا بتحفظ، ورفضاً مطلقا له او رفضاً بتحفظ، تتوالى الاحداث بشكل مثير، في لبنان وفي اسرائيل وفي مصر والسودان، وفي سائر بلدان المنطقة؛ بل في اميركا ايضا، مشيرة بوضوح، الى ان الاتجاه الرئيسي الذي يعبر عنه المشروع السعودي لازمة المنطقة، وتعتبر عنه المشاريع الاخرى اللازمة اللبنانية، هو اتجاه السير في المخطط الاميركي الرامي الى اخضاع المنطقة للهيمنة الامبريالية الاميركية، بكافة الوسائل، بما في ذلك الارهاب والبطش والعدوان، وتصفية القوى المعارضة بقوة السلاح وربما حتى بالسلاح النيتروني ذاته.

ففي اميركا يجري الاتفاق بين ريفان ويغن على خطة سياسية عسكرية تحدد فيها اميركا، بدون لبس، موقفها الداعم، بشكل مطلق، لاسرائيل كحليف اساسي لها، وكأداة، لاتغيير في جهة استخدامهما في المنطقة، ضد الحركة الوطنية التحررية لبلدانها. وتعلن اميركا، في الوقت ذاته، ان تحالفها مع السعودية هو تحالف استراتيجي، وان أمن السعودية هو جزء من أمنها. وفي ذلك تأكيد واضح على الدور الاميركي للسعودية. غير ان هذا التأكيد لايعني، مطلقا، مساواة السعودية باسرائيل، من حيث الاهتمام والدعم اللذين تحضهما اميركا، في المقام الاول، وعلى حساب كل الاطراف المتحالفة معها في المنطقة، اسرائيل، بدون نقاش.

وفي مصر والسودان، يشتد الارهاب والقمع في مواجهة الانتفاضة الشعبية، تعبيرا عن الاستعداد للدخول في حرب سياسية وعسكرية، ولو بقوى اسرائيلية واميركية او بكليهما معا، لمنع الانتفاضة من ان تصل الى غاياتها في تغيير السلطة واسقاط نهج الخيانة. وفي اسرائيل يجري الاعداد على قدم وساق لعمليات عسكرية ضد لبنان من النوع الذي شهدناه في العدوان الاخير، بهدف الاستمرار بضرب الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وضرب صمود الجماهير الملتقة حولهما، وارهاب سوريا والضغط عليها، وتعطيل حركتها. وفي الساحة اللبنانية يجري صراع بين الحلفاء يتجبر قتالاً هنا وشجارا هناك وحالة من الفوضى هناك، بما يجعل حال المناطق الوطنية اسوأ ما تكون عليه الحال.

ما العلاقة بين المشروع السعودي والمشاريع الاخرى، وبين هذه الاحداث المثيرة التي تشهدها المنطقة بأسرها؟ ان المحرك لهذه الاحداث هو نفسه المحرك لهذه المشاريع، فاميركا هي التي تقف وراء هذه التحركات جميعها، مباشرة او بالواسطة. فهي تعطي، بالكلام، حين تريد أن تأخذ باللموس، تعطي اوهاما وتحصد، بالمقابل، مواقف تفعل فعلها المطلوب. انها تطلب الى السعودية، وبواسطتها الى اطراف ازمة الشرق الاوسط، ما تريد ان يكون ثمنه مدفوعا نقدا لا بالتقسيط، مدفوعا من دم شعوبنا المراق في التناقض والصراع والاقتيال، مجانا، في خدمة اهداف اعدائنا المتربصين بنا، العاملين على قتلنا وتصفية الحركة الثورية التي تقود نضالنا من اجل التحرر والتقدم. وكون اميركا هي المحرك لهذه المشاريع ولبعض الاحداث المثيرة التي اشرفنا اليها لايحني ابدا ان اميركا تتحكم بحركة الاحداث في المنطقة. ولو كان الامر كذلك، لكان من المفروض ان تكون مشاريعها المتعددة قد تحققت، ولما كانت بحاجة الى تكرار هذه المشاريع ونقض الغبار عن بعضها، واستعادة طرحها، باساليب وصيغ جديدة. ونقول ذلك، مستدركين، حتى لانقع فيما يروج له اصداقاء اميركا والواقعون في وهم الميلافة بقدرتها، من ان اميركا، بفعل ما تملك من اوراق في المنطقة وفي ازماتها، قادرة على احباطنا، كقوى وطنية وثورية، واحباط مقاومتنا لمشاريعها العدوانية ومنعنا من الانتصار، في معارك النضال من اجل حريتنا وتقدمنا.

اننا نرفض هذه القدريّة، ونرفض الاستسلام لها، عن وعي، او عن غير وعي، نرفضها، ونصر على رفضها، منطلقين من ان الظروف الموضوعية، عربيا ودوليا، ملائمة لكي تستعيد حركة التحرر الوطني العربية عافيتها، وتزج في المعارك الوطنية والديمقراطية، معارك التغيير، بقوى عديدة مجهزة بالوعي الثوري وبادوات النضال المتعددة، من دون حصر او تمييز، وبالقرار الحاسم في استمرار النضال حتى تحقيق الغايات المنشودة في التغيير. ولا نسوق الكلام، هنا جزافا، ولسنا نُفْرِط في التفاؤل، ولا نقصمه في الظروف الصعبة، من اجل انعاش المعنويات. انما نريد، بما نقوله، التأكيد على ان الظروف تتغير والوقائع تتغير، وان بعض الاحداث التي نشهدها، اذا كان في جانب منه، تعبيرا عن عدوانية الخصم وشراسته، فهو، في جانبه الاخر، تعبيرا عن الارادة في

المقاومة، وفي التصدي لهذا الخصم، من أجل احباط مشاريعه، وضرب ادواته التي بها يرهبنا ويقهرونا ويقمع نضالنا.

مهمات ما بعد الحرب

وفي هذا السياق، يبدو لنا ان اهم ما ينبغي استخلاصه من الحرب السادسة، بجوانبها الايجابية والسلبية، هو انها تطرح امام حركة التحرر الوطني العربية، بكافة فصائلها، لاسيما منها التي تتصدى للكفاح، اكثر من سواها، في مواقع الصدام الحادة، وتطرح امام حلفاء هذه الحركة في العالم، لاسيما في البلدان الاشتراكية، مهمات يقتضيها التصدي لظروف ما بعد هذه الحرب، وعشية الحرب السابعة والحروب العديدة التي ستليها، الحروب التي هي بجوهرها حروب اميركية معلنة على الامة العربية وعلى حركتها الثورية، حروب دفاع وطنية عربية ضد الامبريالية الاميركية. بالتحديد هذه المهمات تتخلص فيما يتعلق بالساحة اللبنانية، بالتالي:

اولا: ان يتعمق التحالف الوطني اللبناني - الفلسطيني - السوري، دفعا لاي تناقض اولاية محاولة لاثارة الصراع، وتركيزا للجهود في مواجهة المعركة مع العدو الاسرائيلي - الاميركي والقوى الرجعية المتحالفة معه، في البلدان العربية، ولا سيما في مواجهة الحرب القادمة التي اعلنها كل من ريفان وبيغن، في لقائهما الاخير في واشنطن، ضد الامة العربية، وضد هذه القوى الوطنية العربية بالتحديد.

ثانيا: ان يتم الاتفاق على صيغة موقف سياسي وعملي موحد بين هذه الاطراف، في مواجهة تطورات الازمة اللبنانية، لاسيما عشية انتخابات الرئاسة.

ثالثا: ان تجري مراجعة حقيقية لمواقف الحركة الوطنية وكل قوى الصف الوطني اللبناني، بما فيها حركة امل، والثورة الفلسطينية، وسوريا، ازاء الوضع في المناطق الوطنية اللبنانية، من اجل وضع خطة سياسية وعملية للخروج من حالة التردّي المفرطة في السلبية، في هذه المناطق، وذلك دون ابطاء حتى لا نجد انفسنا جميعا، في ظروف تصعب معها معالجة الواقع السلبي الا بالكم.

رابعا: ان يقتنع الجميع، من قوى هذا التحالف الوطني، ان ثمة قضية وطنية لبنانية لا ينبغي ان يكون بينها وبين اية قضية وطنية عربية، لاسيما القضية العربية المحورية، قضية فلسطين، اي تناقض، وان هذه القضية تحتاج من الجميع، النظر اليها بالاهتمام الذي تستحقه، كقضية عربية، تعني الجميع، كقضية خاصة تهم اللبنانيين، وحدهم دون سواهم، وانه لا بد من الوقوف بحزم ضد كل التيارات الداعية للتقليل من اهمية هذه القضية، واخضاعها، واخضاع المصالح الوطنية اللبنانية، ومصالح الثورة الوطنية الديمقراطية اللبنانية، لمصالح قضية ثورة اخرى، حتى ولو كانت هذه القضية بمستوى القضية الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالساحة العربية، فيمكن تلخيص هذه المهمات بالتالي:

أولاً: ان تتخذ القوى الوطنية العربية، على اختلاف فصائلها، موقفاً حازماً لا تردد فيه، من الامبريالية، والاقلاع عن كل أشكال المساومة معها، او الخضوع لضغوطها، او المبالغة في قدرتها.

ثانياً: ان يؤخذ قرار وطني عربي تاريخي تشارك فيه كل فصائل حركة التحرر الوطني العربية، بدون استثناء، بالعمل على خلق جبهة موحدة، من كل هذه القوى، في مواجهة المعارك الحالية والمحتملة ضد الامبريالية (معارك التحرر القومي، معارك التصدي للعدوان الاسرائيلي المدعوم امريكياً، في كل الظروف، معارك اسقاط كامب ديفيد، وحكم الخيانة)، وهي جبهة لا تغني عنها الجبهات القائمة ولا تشكل بديلاً عنها.

ثالثاً: ان تلتزم كل فصائل حركة التحرر الوطني العربية بتبادل الدعم، فيما بينها، للنضال الذي يخوضه كل منها، في ساحته، انطلاقاً من وحدة النضال العربي ووحدة اهدافه ووحدة قواه ووحدة ساجته.

رابعاً: ان يقدم كل العون للانتفاضة الشعبية الملتهبة في مصر والسودان، حتى لاتجهزها القوى المعادية للثورة، وحتى تتمكن من اسقاط حكم الخيانة في البلدين. فالنجاح في هذه العملية، فضلاً عن كونه يخلص الامة العربية من عار الخيانة وعار كامب ديفيد، يشكل دفعا نوعياً لحركة التحرر الوطني العربية في مسارها الطويل.

خامساً: ان يجري العمل لتطوير جبهة الصمود والتصدي لكي تصبح اكثر فعالية، وان يقدم الدعم لمعاداة الصداقة بين ليبيا واليمن الديمقراطية واثيوبيا، من اجل تعميق التحالف بين حركة التحرر الوطني العربية وحركات التحرر الوطني الافريقية.

سادساً: ان تدرك جميع القوى الوطنية العربية ان حليفها الاساسي، في النضال العادل ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، هو الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية وكل قوى الحركة الثورية العالمية، وانه لا بديل لهذا الحليف، في اي ظرف، وان التخلي عن التحالف معه هو تقريط في القضية، لانه يضعف قدرة الحركة على مقاومة العدو، ومقاومة الثورة المضادة التي يحاول بها اختراق صفوف الثورة.

قراءة عسكرية في حرب تموز

يزيد خلف

برزت ظاهرتان جديدتان في مجال الصراع المستمر بين الثورة الفلسطينية واسرائيل، ليس بعد هدوء الجبهات القتالية وسكوت المدافع فحسب، بل وفي أوج المعارك. وتتلخص الظاهرة الاولى في الاعتراف الضمني الذي انتزعتة الثورة الفلسطينية من الادارة الاميركية، والتي تعززت بالاصوات الاميركية التي باتت تنادي بحق تقرير المصير للفلسطينيين متمثلاً بدولة مستقلة، وتوزعت هذه الاصوات من الصحافة الاميركية الليبرالية، وصولاً الى زبيغنيو بريجنسكي الذي سبق حرب آذار (مارس) ١٩٧٨، برثاء منظمة التحرير الفلسطينية! اما الظاهرة الثانية والتي تهمننا في هذا المجال، فهي بروز اصوات اسرائيلية، عديدة وهامة، تشكك بجدوى استراتيجية بيفغن، من الناحية العسكرية، وليس من الناحية السياسية فقط. وقد شملت هذه الاصوات، فيما شملت، اسحق رابين، الذي اكد ان الاجتياح لمواقع الفدائيين وحده كفيل بإبعاد القصف عن المستعمرات الشمالية، وشمعون بيرس، الذي اكد ان الخيار العسكري لن يحل الصراع مع المنظمة. وقد انطلقت هذه الاصوات وغيرها، بين القادة العسكريين والسياسيين الاسرائيليين، إما لتنادي بعدم جدوى الاساليب العسكرية المتبعة، واما لطرح اساليب بديلة انجع، طبعاً، حسب ظنها. وتبقى المسألة البارزة وهي عدم الرضا عسكرياً عن سير ومحصلة العمليات العسكرية، وقد وصل الاعتراض الى حد التدخل العلني، اثناء العمليات، بالانتقاد والاحتجاج، فانكشف بذلك الخلاف داخل الازمات القيادية الاسرائيلية، وهو الشيء الذي لم يحصل في اية معركة او حرب سابقة. ولن نبحت، هنا، في الدلالة السياسية الهامة لهاتين الظاهرتين، بل سنركز على تحليل طبيعة العمليات والتوازنات العسكرية، التي انتجت هذه الانتقادات وذلك الاعتراف.

لماذا هي حرب؟

يجدر النظر الى المواجهة العسكرية بين الثورة الفلسطينية واسرائيل على مستويين اثنين ، الاول استراتيجي والثاني تكتيكي. وتصح التسمية الشائعة لوصف المعارك التي

دارت خلال تموز (يوليو) على ارض لبنان (حرب) تموز (يوليو) الفلسطينية - الاسرائيلية، او «الحرب» الفلسطينية - الاسرائيلية، او «حرب» رمضان الفلسطينية)، فكما يلاحظ تتفق كافة هذه التسميات على كلمة «حرب». وتصح هذه التسمية لمجموعة اسباب، سياسية ومعنوية، اهمها: انفراد الثورة الفلسطينية في المواجهة الفعلية لاسرائيل؛ الاعتراف الضمني بمنظمة التحرير الفلسطينية، كطرف منازع رئيسي، عبر ترتيب وقف اطلاق النار (اي مستوى النتائج السياسي للمعارك)؛ ويضاف الى ماسبق، اهمية ماحدث عسكرياً، قياساً باهداف وشعارات القيادة الاسرائيلية (النظرية الامنية وتعزيز الاستيطان وحماية المواطنين). واذ تصح التسمية للاسباب السالفة الذكر، فهي تصح أيضاً لاسباب عسكرية. فقد واجهت الثورة الفلسطينية وجماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني، الاستخدام المفتوح وغير المحدود للأسلحة الثقيلة الاسرائيلية. اي ان المستويين الكمي والنوعي، للعمليات الحربية والأسلحة المشاركة بها، يدلان على حالة حرب بالمعيار العسكري، وليس على عمليات اغارة مهما كانت كثيرة او مكثفة. كما ان اتساع البقعة الجغرافية التي كانت مسرحاً للمعارك؛ حيث شملت الساحل اللبناني وصولاً الى العاصمة نفسها بيروت، اضافة الى منطقة الجنوب بكاملها وبعض البقاع الغربي، يشير الى الطابع الشمولي للعمليات العسكرية. هذا وقد اكد مرديخي تسيبوري نفسه ان ما حصل يمثل حرباً، نظراً لشمولية المعارك وحدتها ومستواها.

ولا تتميز الحرب، على المستويات الادنى من العمل العسكري، بكونها عملاً عسكرياً اكبر واوسع واعنف. بل تتميز الحرب بدخول عناصر عديدة، غير عسكرية، لتلعب دورها في رسم طبيعة الحرب وطبيعة اهدافها، بل وطبيعة نتائجها. واذما اعتبرنا انه توجد شروط عدة لاطلاق تسمية «حرب» على عملية عسكرية ما، فهذه الشروط هي عسكرية واقتصادية وسياسية ونفسية. ولا يعني ماسبق ان اهداف الحرب اقتصادية مثلاً ولكن الحسم يتم باستخدام الوسيلة العسكرية، بل ان الوضع الاقتصادي والسياسي، الداخلي والخارجي، والنفسي لدى كل طرف متحارب يؤثر على قدرة كل طرف على المضي في القتال. ويستنتج، استطراداً، ان درجة انشغال البنى الاقتصادية والسياسية في معركة من المعارك، ودرجة تأثيره بسيرها وينتائجها، خير مؤشر على ان هذه المعركة هي حرب لها اهميتها الاستراتيجية.

ان مصطلح «الحرب» مطاط ومرن، ويمكن ان تكون الحرب واسعة اوسيقة، عسكرياً، واسعة اوسيقة، من حيث اهدافها السياسية واغراضها المادية، علماً انه لايجوز اطلاق تسمية «حرب» على اية عملية عسكرية واسعة. ويمكن ان تدخل العمليات الواسعة في سياق حرب اوسع، انما لاكتسب الاولى الطابع الشمولي للثانية. وانطلاقاً مما سبق نجد ان انشغال الكيان الاسرائيلي السياسي والاجتماعي، بالعمليات الحربية التي دارت في تموز (يوليو)، يؤكد استيفاء شرط هام من شروط الحرب. فلقد كانت هذه العمليات العسكرية الفعل الاول لبيغن، بعد نجاحه الانتخابي، اذ وقعت الغارة الاولى يوم ٧/١٠ بعد اعلان النتائج النهائية للانتخابات النيابية الاسرائيلية في ٧/٩. وينطبق الامر نفسه بالنسبة للجهاز العسكري، اذ انشغلت القيادة العسكرية الاسرائيلية بكاملها

بالعمليات العسكرية، وخرجت الى العلن آراء ومواقف القادة العسكريين. ومنهم قائد الجبهة الشمالية (سوريا ولبنان) افنديورين غال، وهو المسؤول الميداني عن العمليات الاسرائيلية التي جرت في لبنان، والذي انتقل بعدها الى الولايات المتحدة لتلقي الدراسات العليا العسكرية، تهيئة للعودة الى موقع في قيادة الاركان، وربما يخلف دخول ايتان كرتيس للاركان العامة. كما أن مشاركة سلاح الجو وسلاح البحرية وسلاح المدفعية في الجيش الاسرائيلي، كانت واسعة وكثيفة. وقد تطلبت العمليات الحربية استهلاك آلاف القذائف والقنابل، ومشاركة نشيطة، من قبل كافة وحدات الاسناد او المراقبة، من اجل ضمان استمرار الاعمال الهجومية والاحتراز ضد أية تحركات عبر الحدود (تسلل الفدائيين)، من جهة، او طلعات جوية وتحركات برية قد تقوم بها القوات السورية، انطلاقاً من سوريا او لبنان، من جهة أخرى. ويفسر هذا الاحتراز، جزئياً، الالهية العسكرية وليس فقط الالهية السياسية، في نظر اسرائيل، لعملية زرع الاغلام التي قام بها الفدائيون في غور الاردن بعد وقف اطلاق النار، او اطلاق الصواريخ من الحدود السورية قبله.

حرب ام عملية واسعة؟

نتطرق الى مقارنة بسيطة لتوضيح الفروقات بين «الحرب» و«العملية الواسعة»، وللتأكيد ان ما حصل كان حرباً وليس عملية واسعة. هذا مع التحفظ على جدوى التوسع بالمقارنة، او التمسك كثيراً بها، حين تتم بين حالات سياسية وعسكرية متعاضدة. ان المثل الذي يخطر ببال المراقبين العسكريين هو الاعمال العسكرية التي تقوم بها الدولة العنصرية في جنوب افريقيا، ضد قواعد الثوار السود، في كل من انغولا والموزامبيق. فقد دخلت وحدات كبيرة من المشاة، مدعومة بالمدفعية والاكليات والطيران، الى داخل الاراضي الانغولية والموزامبيقية اكثر من مرة، وقد وصل بعض هذه العمليات حد احتلال المدن الانغولية والبولو الى ٣٠٠ كلم في عمق الاراضي الانغولية. وتدل المقارنة البسيطة والسهلة، من الناحية العددية، ان هذه العمليات العسكرية الواسعة توازي حروب اسرائيل ضد الثورة الفلسطينية، من حيث حجم القوات المشاركة ومن حيث احتلال الارض والمدن، ومن حيث حجم الخسائر البشرية والمادية. الا ان هذه العمليات الجنوب افريقية لم تتجاوز كونها «عمليات واسعة»، بينما يمكن اعتبار «عملية الليطاني»، في الجنوب اللبناني في آذار (مارس) ١٩٧٨، ومعارك تموز (يوليو) ١٩٨١، حروباً حسب المعايير والشروط الموضحة اعلاه، وخاصة السياسية منها. اما السبب الآخر والمهم، في تأكيد اختلاف الحالة الفلسطينية عن الحالة الافريقية، رغم تشابه الاحجام والارقام، فيمكن في حقيقة ان مسألة تحديد طبيعة العمليات العسكرية—بهدف اطلاق التسمية الصحيحة عليها—تقاس، في كل بلد اولدى كل ثورة، حسب المعايير السياسية والقوانين العسكرية السائدة في كل حالة. فمشاركة بضع ثوار فلسطينيين وعرباً في معركة ضد اسرائيل تمثل ارادة امة وتهدد بالصميم المبادئ الصهيونية، لتأسيس الكيان الاسرائيلي، المبينة على تكران وجود الشعب الفلسطيني. فالقتال ضد اسرائيل لا يهدف الى انسحاب بعض المستعمرين من بعض المناطق، كما في ناميبيا، او اطلاق الحريات المدنية للسود، كما

في داخل جنوب افريقيا، بل يهدف الى الاطاحة بالكيان الاسرائيلي، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. وبذلك تصبح اية عملية عسكرية ضد اسرائيل بمثابة اعلان حرب. وتكون الحرب حرباً، حسب هذا المعيار، حين تهدف الاعمال العسكرية الى تقويض الارادة السياسية المعادية (انظر رأي بيرس في عقم الحل العسكري!)، اما العمليات التكتيكية فهدفها عسكري بحت.

القانون العسكري في المواجهة

يمكن تلخيص وتبسيط القانون العسكري القائم في المواجهة الفلسطينية — الاسرائيلية، خدمة لغرض هذا البحث فقط، بمعيار النجاح او الفشل. ان معيار النجاح او الفشل عسكرياً، بالنسبة الى الثورة الفلسطينية، هو خوض اعنف قتال مع القوات المعادية وتكبيدها اعل الخسائر «البشرية خاصة» والمادية، والمعيار ليس الاحتفاظ بالارض او فقدانها: مما يفسر النظر الى معركة الكرامة او حرب آذار (مارس) ١٩٧٨، على انها انتصاران عظيمان رغم تحمل الخسائر واحتلال الارض وفقدان بعض المواقع، اذ مثلتا ارادة التحدي وقرار الصمود، اضافة الى فرض ثمن باهظ على القوات الغازية. وقد اضطر العدو في الحالتين الى الانسحاب، نتيجة للضغط السياسي المؤثرة في الصراع العربي — الاسرائيلي.

الحرب على المستوى الاستراتيجي

جرت المعارك في ظرف عودة بيغن وحزبه الى الحكم، في حين كانت الحكومات العربية لاتزال تنتظر معرفة نتائج الانتخابات الاسرائيلية، من جهة، وعلامات السياسة الاميركية، الشرق اوسطية الجديدة، لادارة ريفان. وكان اثر ذلك ان الثورة الفلسطينية كانت وحدها في الميزان في مواجهة اسرائيل، واصبحت كافة الاحتمالات ممكنة نظراً لضعف الموقف العربي. اي ان الخيارات العسكرية بدت وكأنها اوسع وافر امام القيادة الاسرائيلية لانها لم تتوقع تحركاً سياسياً او عسكرياً عربياً مؤثراً. يضاف الى ما سبق ان اسرائيل كانت قد ابقت على موضوع انتشار صواريخ ارض — جو، من طراز «سام» — ٦، في سهل البقاع، كي تحافظ على قضية تفجير، في محاولة ابتزاز الموقف السوري، كما اتت ضربة المفاعل النووي العراقي بمثابة تهديد عام للعرب اجمعين.

الا ان الموقف السياسي والعسكري لم يكن لصالح اسرائيل تماماً، مما فرض ضوابط وحدوداً هامة على الخيارات العسكرية الممكنة. فكانت اسرائيل، ولا تزال، تعاني من عزلة دولية، ومن استنكار لعملياتها ضد المفاعل النووي العراقي. كما ان حكومات دولية كثيرة كانت تأمل بنجاح حزب العمل في الانتخابات النيابية كي تتخلص من بيغن.

اما الضوابط الاستراتيجية من الناحية العسكرية، فتمثلت اساساً بوجود قوات الطوارئ الدولية في مناطق عازلة عديدة، وحصر التماس بنقاط محدودة وصعبة، كما اصبحت مناطق تواجد الفدائيين، اي المسارح المقترحة للعمليات، قريبة من مواقع الردع العربية وشبكة «سام» — ٦. وقد اضافت وعرة الارض وصعوبة اجتيازها في وجه مقاومة

متحضرة في المناطق المرشحة للاجتياح، قيداً آخرأ على التخطيط الاسرائيلي نظراً لاحتمال الفشل العسكري او وقوع خسائر فادحة في اقل تقدير.

الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية

لقد اعلن بيفن، منذ اواخر ١٩٨٠، ان الجيش الاسرائيلي لن ينتظر ضربات الفدائيين. بل سيبادر بالهجوم عليهم في كل زمان ومكان. وقد اعقبت سلسلة طويلة من عمليات القصف والاغارة والانزال ذلك التصريح، حتى موعد الانتخابات الاسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٨١. ويتضح من دراسة هذا المسلسل الدامي، ومن تحليل طبيعة القيادة الاسرائيلية ومستوى الدعم الاميركي لها، ان الاستراتيجية العامة لدى اسرائيل، في مواجهة الثورة الفلسطينية، تقضي بخلق حالة شاملة من الاريك والانهك، في القيادة والقاعدة الفلسطينية، تمهيداً لعمليات عسكرية واسعة، ضد البنية التحتية العسكرية الفلسطينية، حين تسمح الظروف السياسية بذلك. الا ان الملاحظ تماماً، من خلال العمليات الاسرائيلية في السنة المنصرمة وخلال حرب تموز (يوليو) نفسها، ان القيادة الاسرائيلية لاتملك استراتيجية عسكرية، واضحة او فاعلة، ضد الثورة الفلسطينية. فعمليات القصف عبر الحدود مثلاً، لم تعد تثمر ضد الفدائيين لامن الناحية العسكرية ولا من الناحية النفسية. اما العمليات «الخاصة»، مثل الهجوم على قلعة الشقيف او العيشية او عريصاليم وغيرها، فقد فشلت في تحقيق اهدافها الرئيسية، رغم الثمن البشري الباهظ الذي دفعته القوات الاسرائيلية المغيرة. وباتت عمليات الانزال البحري كذلك، لاتاتي بشمار، ولم يعد الجندي الاسرائيلي يطأ الشاطئ اللبناني، الا بعد قصف تهديدي عنيف. ولم يؤد ماسبق، بالقيادة الاسرائيلية، الى تغيير اساليبها؛ بل عادت وكررتها، حتى غدت مملة، لانها لاتملك البدائل الناجعة.

وهكذا، انطلقت حرب تموز (يوليو) بمبادرة اسرائيلية، تدخل ضمن السياق العام للاستراتيجية الاسرائيلية، الا ان عمليات الاغارة الاولى، والتي ابتدأت يوم ٧/١٠، لم ترمح الى خوض حرب، بل كانت «عمليات تكتيكية». فكان الرد الفلسطيني عنيفاً، مما دفع بالعدو نحو التصعيد، فاشدد العنف الفلسطيني. وتناوبت الغارات والقصف المضاد حتى ٧/١٦ وقصف الجسور، وحتى ٧/١٧ وقصف بيروت. وشاركت الطائرات والزوارق والمدافع الثقيلة الاسرائيلية، في هذا التصعيد، حتى شملت المعارك كافة المحاور والمناطق. ولاحتياج، في هذا المجال، إلى استعادة التفاصيل والتواريخ، بل ننتقل، فوراً، الى تقييم النقاط البارزة في هذه المعارك:

فالنقطة الاولى، هي ان اسرائيل انجرت، رغماً عنها، الى تصعيد الوضع حتى بلغ مستوى الحرب؛ علماً، انها هي المبادرة وهي التي تنفذ استراتيجية عسكرية، بعيدة المدى، لتحطيم الثورة. وهذا يعني ان الثورة الفلسطينية هي التي حققت، ارقاء طبيعة المواجهة العسكرية الى مستوى الحروب. فلقد ادّى الرد الفلسطيني، على الغارات الاسرائيلية، الى تحول الجهد الاسرائيلي من عمليات مصدودة ضد اهداف عسكرية محددة، الى عمليات واسعة النطاق، ضد اهداف متنوعة، شملت الاهداف المدنية

والقيادية، والجسور ومرابض المدفعية والصواريخ. وتوجه الرد الفلسطيني، تحديداً في تحدي بيغن الذي وعد المستوطنين الاسرائيليين، قبل الانتخابات، بمنع تساقط الصواريخ الفلسطينية في مستعمراتهم. وكان ذلك التوجه وليد قرار سياسي هام، فقد كرس عزلة اسرائيل وانقاذ الثورة من مأزق سياسي من جهة، كما صعد مستوى العمليات العسكرية من تكتيكية الى استراتيجية، لتكسب مضموناً سياسياً واستراتيجياً (اي البعد الذي تظهره الحرب)، من جهة اخرى. وكان ان القيادة الاسرائيلية، السياسية والعسكرية اخطأت الحساب امام الرد الفلسطيني، فسمحت لنفسها ان تنجر الى التصعيد، في معركة لم تعد هي التي تحدد سقفها، بل وسقفها السياسي يمنع الاستفادة من القوة العسكرية الاسرائيلية الكاملة.

وتعزيزت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، خلال حرب تموز (يوليو)، بالسمات التالية:

- (أ) اعتماد القصف بواسطة الطائرات والزوارق والمدافع الثقيلة.
 - (ب) النسبة المحدودة للعمليات القتالية المباشرة، اي تلك التي تستخدم المشاة والآليات.
 - (ج) التركيز على الاهداف العسكرية، في البداية، ثم التركيز الاضافي على الاهداف المدنية وتحقيق اصابات مدنية عالية.
 - (د) التركيز، ضمن الاهداف العسكرية، على الاسلحة الثقيلة، او المتطورة، وعلى خطوط المواصلات والإمداد (الجسور) ومرابض المدفعية والراجعات.
- ويلاحظ، بالمقابل، عجز الاستراتيجية الاسرائيلية عن التطور مع الاحداث. لتدخل بأساليب او اتجاهات جديدة، من احتمالاتها ما يلي:
- ١ — توسيع نشاط الغارات، خلف الخطوط الفلسطينية، لزرع الفوضى والارتباك، وخاصة، ليرافق ذلك مع عمليات قصف عنيفة، مما يعقد مهمة تحديد اتجاه المهاجمين وهدفهم، من قبل المدافعين في القوات المشتركة.
 - ٢ — احتلال اقسام من الطريق الساحلية، لبعض الوقت، او احتلال عدة أجزاء منها في آن، وخاصة اثناء العمليات الحربية، لمنع استخدامها من قبل القوات المشتركة.
 - ٣ — التحرك بواسطة سعد حداد، او بواسطة وحدات برية اسرائيلية، باتجاهين: الأول، ضد القرى الآمنة والقواعد المتقدمة للقوات المشتركة، داخل منطقة عمل قوات الطوارئ الدولية، والثاني، في جوار مرجعيون، باتجاه وادي الليطاني ومشارفه، او باتجاه ابل السقي وحاصبيا، على سبيل المثال.
 - ٤ — محاولة احتلال بعض المواقع الاستراتيجية، لفترة من الزمن، بهدف ارباك كافة المواقع المجاورة، وتحويل جهد القوات المشتركة عن المستعمرات. وكان بإمكان

الجيش الاسرائيلي اقامة جيب كبير وامداده، على جيل مسيطر مثلاً، بواسطة طائرات الهليكوبتر. وقد سبق للعدوان ان هاجم قلعة الشقيف، في آب (اغسطس) ١٩٨٠، ضمن عملية من هذا النوع.

٥ - التصعيد الاكبر والاهم. وهو محاولة اجتياح مناطق جديدة من الجنوب اللبناني.

اما النقطة البارزة الثانية، فهي عدم إقدام العدو الاسرائيلي على تنفيذ اي من الخطوات المذكورة اعلاه. واحد اسباب ذلك، هو انه وجد نفسه يخوض حرباً، بينما كان ينوي خوض مبادرة عسكرية محدودة هو الذي يحدد حجمها وسقفها ومكانها وزمانها. وقد ادى هذا الخطأ في الحساب الى وضع غير مؤات لاسرائيل، اذ انها لم ترغب أصلاً بحرب تحمل اهدافاً ودلالات سياسية، وبالتالي تتطلب استعداداً لخوضها وتأميناً للوسائل والموازين اللازمة، حرب قد تجعلها في مواجهة احتمال انقلات الامر من يدها — كما حدث — اذا هي انصاعت الى المتطلبات العسكرية، لخوض المواجهة بمستوى الحرب؛ وهذا يفسر لماذا اكتفى العدو بالعمليات التي قام بها، ويضرب بيروت وتدمير الجسور؟.

وثمة احتمالان آخران، في التحليل، يكملان بعضهما البعض دونما تناقض: الاحتمال الاول، هو ان اسرائيل حاولت ايقاف القصف الفلسطيني، عبر ضرب المرافق وتسديد ضربات موجعة لمواقع القوات المشتركة، إلا ان ذلك لم ينجح بل اتى برود أعنف دفعت ثمنها المستعمرات المدويدة. وبما ان القيادة الاسرائيلية عجزت عن إيقاف القصف، عبر العمليات التكتيكية المباشرة، ولم تتمكن من تنفيذ اجتياح واسع، فإنها حاولت ان تفرض قراراً سياسياً، على قيادة الثورة، بوقف القصف المضاد، تحت تأثير القصف الابتزازي. اما الاحتمال الثاني، فهو ان العدو كان يأمل، أولاً، ان يصيب القيادة الفلسطينية في بيروت، مما يبرر بنظره الاصابات المدنية (وربما يبررها بنظر بعض الحكومات الغربية ايضاً اذ ان النجاح يبرر الجريمة في منطقها العدواني)، وثانياً، كان يأمل ان يؤثر تدمير الجسور على الوضع العسكري الفلسطيني، نتيجة قطع الامدادات. ويعود الاحجام عن الاجتياح، الى غياب الاستراتيجية العسكرية، الواضحة والناجحة، لدى اسرائيل — كما اوضحنا سابقاً — وإلى ردود الفعل السياسية، العربية والدولية والاسرائيلية، على غارة بيروت، كما وان درجة استنفار وتحضير القوات المشتركة، التي كانت قادرة على تهديد اية عملية انزال للاحتلال، بضربات موجعة او حتى بالإبادة، كانت وراء هذا الاحجام. اما عملية الاجتياح، فكان المطلوب لتنفيذها ان تجتاز القوات الاسرائيلية الغازية منطقة الطوارئ — وهذا الامر صعب سياسياً — او ثغرة الخردلي، حيث تغيب القوات الدولية وهذا الامر يصعب عسكرياً، لتصبح هذه القوات عرضة لأعنف واكثف النيران المعادية، ويصبح خط الامداد والاتصال، لأي اجتياح يمر عبر الخردلي، معرضاً باستمرار. ويتبع ما سبق عدم امكانية تحريك سعد حداد (لأنه لا يشكل قوة عسكرية حقيقية في أية حال)، او وحدات برية اسرائيلية؛ اذ يتطلب ذلك قدرة واستعداداً لدعم هذه الوحدات، برأ، نظراً لاحتمال لجوء الفدائيين الى هجمات مضادة موضعية.

الاستراتيجية العسكرية الفلسطينية

لقد تميز الوضع الاستراتيجي العسكري للثورة الفلسطينية بأربع سمات اساسية هي:

١ - عدم تأثر القوات المشتركة، عسكرياً، بتدمير الجسور وبالاغارة والقصف المتواصلين على خطوط مواصلاتها.

٢ - الرد على العدو وتصعيد المعارك، حتى ارتقاها الى مستوى الحرب، وقد تم ذلك بواسطة المدفعية والصواريخ، بمعنى ان الظروف، العسكرية والسياسية، الخاصة بالمواجهة الفلسطينية - الاسرائيلية جعلت سلاح الرد بالقصف سلاحاً هجوماً.

٣ - نقل المعركة، وللمرة الاولى منذ حرب ١٩٤٨، الى داخل ارض العدو. اذ ان الحروب السابقة (حرب آذار) (مارس) ١٩٧٨، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والعدوان الثلاثي (١٩٥٦) جرت، بلا استثناء، فوق اراض عربية غير محتلة. صحيح ان نقل المعركة الى داخل ارض العدو قد تم بواسطة القذائف والصواريخ، وليس بواسطة المشاة او الدروع، الا ان الحرب دارت، رغم ذلك، بين طرفين تفصلهما حدود دولية - وإن كانت حدود التجزئة والاحتلال القهري - وكل من الطرفين يصب حجم مدافعه على الطرف الآخر ويتلقى ضرباته. بينما لم تكن الاهداف الاسرائيلية، من مواقع ومدن ومستعمرات تتعرض في الحروب السابقة، حتى الى قذائف المدفعية بعيدة المدى او الصواريخ.

٤ - نجاح الثورة الفلسطينية في تكبيد العدو خسائر، البشرية والمادية، التي لا يستطيع احتمالها، وهي خسائر كانت كفيفة، ضمن السقف السياسي الداخلي والدولي، بارغام العدو على التراجع، عسكرياً وسياسياً؛ اذ تكبد ٦ قتلى وحوالي ٦٠ جريحاً من المدنيين، اضافة الى اعداد لم يكشف عنها من العسكريين*، وقد فقد العدو طائرة مقابل بيروت واخرى فوق النبطية، وآليات عدة، كما اصيب زورق له مقابل القاسمية. اما الاثر الاهم للرد الفلسطيني فتمثل بهجرة حوالي ٤٠ الف مستوطن اسرائيلي من بيوتهم، خلال الحرب. ولربما كان هذا دليلاً واضحاً على خطورة عملية نقل الحرب إلى داخل ارض العدو.

ولنعد الى مقارنة الاستراتيجية العسكرية التي طبقتها كل من الثورة الفلسطينية واسرائيل، خلال حرب تموز (يوليو). فلقد استخدمت اسرائيل قدرتها على نقل المعركة الى العمق المعادي، وبقوة نارية عالية، وتجاوزت، بذلك، العازل الحدودي لتصل الى اهدافها. وقد استفادت اسرائيل في ذلك من: أ - بعد المدى الذي تتمتع به اسلحتها الثقيلة (الطائرات والزوارق والمدافع). ب - الحركة العالية لهذه الاسلحة حتى تتمكن من الحشد وتركيز النيران حيث تشاء. ج - صعوبة تدمير هذه الاسلحة من قبل القوات

* تذكر المصادر المصرية شبه الرسمية والتي اصبحت مصدراً معلوماً بالنسبة الى خفايا اخبار اسرائيل، ان ٣٠٠ اصابة اسرائيلية وقعت خلال حرب تموز (يوليو).

المشتركة المدافعة، وتخفيض نسبة خسائرها، البشرية والمادية، نتيجة عدم استخدام القوات البرية الصدامية. د - القدرة على ضرب العمق وخطوط الامداد والمواصلات.

اما النواحي السلبية في الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، فتتمثل في الآتي:
أ - قلة تأثير القوات المشتركة بهذا الاسلوب نظراً الى اختفائها وانتشارها، ب - العجز عن ابعاد مراض القوات المشتركة عن الحدود، ج - كلفة هذا الاسلوب وخاصة عند المقارنة بالنتائج العسكرية المحدودة التي اسفر عنها (استهلاك اطنان الذخائر والوقود وفقدان بعض المعدات والأسلحة من اجل اصابة عدد محدود من الفدائيين). ويمكن العجز الاسرائيلي باختصار في ان الطيران والزوارق والمدفعية، كونها ادوات قصف، لا يمكن لها ان تحتل الارض، بل ولا يمكن لها ان تكون اسلحة حسم ضد القوات المشتركة تحديداً، في غياب القوات البرية الاسرائيلية التي تقوم بالتمشيط والاحتلال. يضاف الى ذلك ايضاً، ان القصف لا يمكن ان يكشف مخابيء العتاد والذخائر، فهو بالتالي لا يؤثر عليها. مما يؤكد مجدداً، ان العدو استخدم اسلوباً لم يتناسب واهدافه المعلنة (اضعاف الثورة وابعاد القوات المشتركة، عن الحدود، وتدمير بنيتها العسكرية التحتية).

وفي المقابل، فقد تركزت استراتيجيتها الثورة الفلسطينية على انتشار واختفاء قواتها، فيما خاضت اسلحتها، البعيدة المدى، الحرب. فاستفادت الثورة بذلك مما يلي: أ - قدرة الأسلحة بفضل مداها، على تجاوز العازل الحدودي ونقل المعركة الى العمق المعادي، ب - حركية المدافع والراجمات، مما انقذها من الطيران والقصف المدفعي المضاد للطائرات، ج - استلام المبادرة العسكرية، عبر التصعيد ونقل المعركة، مما فرض على العدو استخدام قواته البرية لى اراد الحسم، د - شل القيمة العسكرية لأسلحة القصف الاسرائيلية بما اصبحت قيمتها السياسية ومقلوباً عليها، لبنانياً ودولياً، كما ان قيمتها العسكرية وصلت السقف، من حيث الجدوى والفعالية، فانكشفت محدوديتها.

اما النواحي السلبية، في الاستراتيجية العسكرية الفلسطينية، فكانت كما يلي: أ - ان سلاح المدفعية هو سلاح بعيد المدى، اي انه سلاح لا يحافظ على المواجهة المباشرة والالتحام بالعدو، وهذان الامران تحتاجهما الثورة معنوياً وسياسياً. ب - ان المدفعية تتميز باستهلاك مرتفع للذخيرة والعتاد، مما يمكن ان يفرض مشكلات امدادية بسبب الحاجة الى مصادر للامداد، وان لم تنشأ هذه المعضلة خلال حرب تموز (يوليو). ج - عدم الاستفادة، كما يجب، من القوات المحتشدة بشكل دفاعي؛ علماً ان ذلك لم يشكل نقصاً بل استفادة ناقصة. د - تتطلب هذه الاستراتيجية قدرة أقوى على التعامل، مع الطائرات والزوارق المعادية، من اجل حماية المدافع والراجمات ومستودعاتها وخطوط تنقلها وامدادها.

وقبل الانتقال الى النواحي التكتيكية والاحتمالات المقبلة، نستخلص ان اهم سمات حرب تموز (يوليو): انها كانت حرباً بفضل قرار المواجهة والتحدى، سياسياً وعسكرياً، من قبل الثورة الفلسطينية. وقد استخدمت القوات المشتركة سلاح المدفعية، كسلاح هجومي نقل المعركة الى ارض العدو، فيما تم تحجيم اسلحة القصف الاسرائيلية، من

مستوى اسلحة حسم استراتيجي — كما حصل في حرب ١٩٦٧ — الى اسلحة فتاة ولكن تكتيكية. وهذا يدل على ضياع القيادة الاسرائيلية، وعجزها عن بلورة استراتيجية عسكرية، مضادة للحرب الشعبية الفلسطينية، كما يفسر ايضاً، خطأ النظرة الاسرائيلية للقوات المشتركة على انها جيش نظامي يتأثر، بشكل كلاسيكي، بالاسلحة الثقيلة او بتدمير الجسور او بالحرب الخاطفة الخ... مما دفع القيادة العسكرية الاسرائيلية لاستخدام كل ما في حوزتها من اسلحة متقدمة والقيام بعمليات، مشتركة او مركبة، تؤدي الى تجريد تلك الاسلحة وذلك الجيش، من الجدوى والرهبة. ويلاحظ ايضاً، ارتفاع الكلفة البشرية والمادية والمعنوية والسياسية للحرب، في الجانب الاسرائيلي، وارتفاع كلفة عمليات المواجهة بين الطرفين (أي قتال القوات البرية). وأخيراً ان حرب تموز، كتجربة أو كتمهيد لإسرائيلي، تدل على انه لا بد لإسرائيل من مواجهة مباشرة مع الثورة الفلسطينية، في حال مقاتلتها لها.

حرب تموز (يوليو) تكتيكياً

ولابد من القول انه لم يبرز استخدام تكتيكات او اساليب جديدة كثيرة، بسبب انحصار المواجهة، بأسلحة القصف الثقيلة، وجمود المواقع والخطوط الامامية من جهة، وبالطبيعة التدريجية لتطور المعارك، من جهة اخرى. وهذا لا يعني غياب الملاحظات الجديدة بالذكر، حول التكتيك المستخدم من قبل الطرفين، بل العكس. وتتلخص الملاحظات في التالي:

● اسرائيلياً

١ — الطيران: أ — استخدام الطيران بنسبة عالية ضمن عمليات القصف. ب — تحقيق طائرات مقاتلة، على علو مرتفع باستمرار، لتأمين الحماية ضد طلعات محتملة للطيران السوري. ج — استخدام الطائرات للقنابل العادية (زنة ٥٠٠ و ٧٥٠ و ١٠٠٠ و ١٥٠٠ رطل) والصواريخ غير الموجهة، مما يفرض الانخفاض والتدقيق من اجل تحقيق اصابات مؤثرة. د — عدم استخدام الرشاشات في رماية تمشيطية، اذ يفترض ذلك الانخفاض والتطبيق البطيء نسبياً، ويحتاج الى اهداف محتشدة. هـ — عدم استخدام القنابل او الصواريخ الموجهة جو — ارض؛ بسبب كثرة تنقل الاهداف الارضية المحتملة، وصغرها واختفتها، وبسبب كلفة استخدام هذه الاسلحة ضد اهداف صغيرة ومتواضعة، كالدفاع المنفردة او الراجعات المركبة على سيارات «لاندروفر». و — استمرار تحقيق طائرات الاستطلاع لقياس آثار وفعالية القصف ولرابعة القوات المشتركة ومدفعتها اثناء المعارك.

٢ — البحرية: أ — استخدام الزوارق الصاروخية وسفن الكورفيت، في عمليات قصف تقليدية للساحل بهدف تدمير الاهداف المعادية (جسر الزهراني مثلاً) واعاقه التحرك على الطريق الساحلية. ب — العمل ليلاً ونهاراً؛ حيث كانت الزوارق تعمل ليلاً اكثر مما تعمل نهاراً، لتشغيل القوات المشتركة على الساحل والهائها بحراسته، ولنمعا من الاستفادة من الظلام للتنقل. ج — عدم او قلة استخدام الصواريخ الموجهة سطح —

سطح، من طراز «غابرييل» الاسرائيلي (بمختلف نماذج) و«هاربون» الاميركي، رغم دقتها في الاصابة، بسبب كلفتها. فكان ان استخدمت المدافع (عيار ٢٠ و ٤٠ و ٧٦ ملم) وراجمات الصواريخ. د - قامت الزوارق بقصف الساحل اللبناني ويمراقبته بشكل متواصل، من اجل خلق ازعاج مستمر ولسد الفراغ في غياب الطائرات. هـ - تقديم نيران القصف التمهيدي والداعم خلال محاولات انزال الكوماندوس.

وهنا يجدر التوقف عند عمليتي ضرب بيروت وتدمير الجسور لتسجيل الملاحظات التالية:

□ في تدمير الجسور: أ - تم ضرب الجسور بواسطة الطائرات التي تتمتع بدقة الاصابة وبقوة نارية هائلة. ب - تمت العودة الى الجسور مرات عدة لإعاقه عمليات العبور وإعادة البناء، ولطاردة المدنيين. ج - ظل - اضافة الى جسر الخردلي - جسران مفتوحان هما جسر القعقعية وجسر الحاصباني.

□ في ضرب بيروت: أ - لم تسبقها غارة وهمية. ب - تناوبت الطلعات القتالية على ارتفاع منخفض لضرب الاهداف، والطلعات الوهمية المرتفعة لجذب نيران المضادات وتحديد كثافتها ومصادرها. ج - استخدمت الطائرات القنابل العادية والصواريخ غير الموجهة عن ارتفاع منخفض، ولكن خلال التحليق السريع، مما خفض دقة التسديد، اذ اخطأت عدة قنابل اهدافها لتصيب ابنية غير تلك المستهدفة، د - كان الاستطلاع المسبق وعمل جهاز الاستخبارات، ناقصاً، اذ كانت المكاتب المستهدفة خالية من القياديين. هـ - لم تستخدم صواريخ جو- ارض الموجهة او حتى القنابل «النركزية» او الانزلاقية والتي يجب القاذوها عن ارتفاع. في محاولات تأمين اصابات دقيقة مما يتطلب القنابل العادية نظراً لانخفاض الطائرات المقيمة. و - استخدم الطيران القنابل الدخانية التي اطلقها فوق شاطئ بيروت كي تحمل الرياح الدخان الى الداخل، لحجب رؤية بطاريات الاسلحة المضادة للطائرات. ز - استخدم الطيران الباليونات الحرارية بكثرة، لتفادي صواريخ ارض - جو («سام» ٧ و«سام» ٩)؛ وكان الالتقاء يتم بمعدل بالونين اثنين كل ٥٠٠ متر تقريباً. (١٠ بالونات لكل طلعة خلال الصعود بعد الاغارة). ح - استخدم الطيران كتلاً حديدية مؤلفة من صفيحة بحجم لوحة السيارة المدنية، ومثبتة بقطعة معدنية لزيادة الوزن (للتثقل)، حملتها مظلات صغيرة، بقصد التشويش على الرادار الذي تستخدمه الاسلحة المضادة للطائرات من طراز «سام» ٩ و«سز» يو - ٢٢ - ٤ (شيلكا) الموجودة لدى الثورة ولدى قوات الردع العربية. ط - مراقبة الزوارق للعملية اذ كان يحمل احدها طائرة هليكوبتر لانتشال طياري الطائرات التي يتم اسقاطها*.

٣ - المدفعية: أ - كان استخدام المدفعية تقليدياً، وخاصة انه لم تكن هناك قوات برية. تقوم بمساندتها. ب - انشغلت المدفعية في ضرب الطرق لمنع استخدامها. ج - قامت المدفعية بضرب الاهداف المدنية، او السكنية، لارهاقها وخلق البلبلة والنزوح

* سقطت طائرة على عمق ٣ كم في عرض البحر مقابل منطقة الاوزاعي في بيروت، وروى شهود عيان ان طائرة هليكوبتر حلت فوق المكان. وقد وجدت ستره الانتفاذ الخاصة بالطيار لاحقاً.

ولايتزاز الثورة. د - قامت المدفعية بالرد على مدفعية وصواريخ القوات المشتركة، أي انشغلت بالقصف المضاد للطائرات، مما شل فعاليتها في مجالات أخرى. هـ - ضربت المدفعية تلك النقاط التي لم يظنها قصف الطيران، أو التي يصعب ضربها بالطيران، نظراً لقرب القوات السورية منها (في البقاع الغربي مثلاً).

٤ - العمليات الخاصة: أ - قلة العمليات التي قامت بها وحدات المشاة أو المظليين. ب - فشل محاولات الانزال، سواء بواسطة الزوارق أو بواسطة طائرات الهليكوبتر، نظراً لاستنفار القوات المشتركة وتغيير مواقعها وسرعة تحرك نجاتها وضعف استطلاع العدو. ج - عدم تقدم مجموعات الاغارة الا بعد قصف تمهيدي، علماً أن ذلك لن يبقى على حاله باستمرار مستقبلاً. د - محاولة تقديم ٢٥ آلية باتجاه جسر الخردلي، ضمن محاولة مزدوجة، لتقريب المواقع وخلق نقطة تقدم امامية وللاستطلاع بالنيران، الا ان رد القوات المشتركة احبط الهدفين.

● فلسطينياً

وفي الجانب الفلسطيني يمكن ملاحظة مايلي:

أ - استخدام الراجمات الصغيرة بداية في ضرب الاهداف الاسرائيلية. ب - الارتقاء الى استخدام الراجمات الكبيرة وتحقيق غزارة نيران كثيفة من المدفعية بعد تصاعد مستوى المواجهة. ج - استخدام المدفعية في ضرب اهداف خاصة، مثل مرائب مدفعية العدو، أو مستعمرة نهاري، لما تتمتع به المدافع من دقة في التوجيه والاصابة، فيما اطلقت الصواريخ بكثافة عالية ضد المستعمرات لخلق اكبر قدر من الخسائر والذعر والتدمير. د - الانتقال السريع والمستمر، للمدافع والراجمات، تقادياً للاكتشاف وتحديد الموقع بواسطة طائرات الاستطلاع أو الرادار المضاد للمدفعية. هـ - انتشار واختفاء القوات غير المشاركة في القتال. و - تشديد الحراسة على الشواطئ وفي كافة المناطق المحتملة للانزال. ز - تكثيف الوسائط المضادة للطائرات حول الاهداف الرئيسية المحتملة. ح - عدم حشد أو نقل كميات كبيرة من العتاد، أو اعداد ملحوظة من الرجال، خارج مناطق حشد المعتمدة، كي لا يتم اصطيادها فوق الجسور أو على الطرق. ط - اكتفت القوات المشتركة باستخدام بعض اسلحتها في القصف والدفاع الجوي ولم تخرج بكل ماديها. ي - نجحت المدفعية الساحلية باصابة زورق اسرائيلي، خلال الليل، رغم صعوبة ذلك، نظراً الى بعد الزوارق في عمق البحر، وعدم وجود وسائل تحديد المدى أو ضبط الرمي لدى القوات المشتركة. ك - التحرك الفوري والسريع والفعال عند وقوع أية محاولة انزال، لتطويقها وإبادته، مما اقشل كافة محاولات الانزال خلال الحرب.

اساليب مواجهة تكتيكات العدو

١ - اساليب ايجابية:

أ - تنظيم وتنسيق شبكات الدفاع الجوي كي يتم التركيز الاعلى للقوة النارية المتوفرة من جهة، مع الحفاظ على الاستفادة القصوى من الاسلحة الموجودة من جهة أخرى.

ب — خلق الحقول النارية للأسلحة المضادة للطيران ضمن الشبكات المذكورة، وهذا يتطلب التنسيق بين مدافع عديدة، لاجل نقاط محددة في الجو. ولا مفر من هذا الأسلوب نظراً لغياب الأسلحة المتطورة.

ج — تأمين الاتصال بين بطاريات الدفاع الجوي، وحتى بين المواقع القتالية الامامية، بواسطة وسائل اتصال يصعب التشويش عليها من قبل العدو؛ والخيار المفضل هو الهاتف الميداني (العسكري) مع التشديد على أهمية تفقده يومياً.

د — تجنب الرماية الفردية لأسلحة الدفاع الجوي، لصالح الرماية الجماعية حفاظاً على البطاريات من انتقام العدو.

هـ — عدم اطلاق صواريخ «سام — ٧» او حتى «سام — ٩» منفردة، او واحدة تلو الاخرى، بل في صليات لتفادي البالونات الحرارية. وهذا يتطلب التنسيق بين ثلاثة رماة على الاقل.

و — الرماية على الطيران المعادي ضمن المدى المؤثر او الفعال للسلاح فقط، وخاصة وقت انقضاء الطائرة، او من موقع الى جانب خط سيرها.

ز — انشاء كمائن من الدفاع الجوي حول الاهداف الحيوية او المستهدفة، ومثلاً، حول الجسور التي عاد اليها الطيران مرة ومرتين وثلاث، او حول تجمعات الاليات او المخازن.

ح — توزيع الاسلحة المضادة للطائرات الموجودة لدى القوات الامامية ضمن مجموعات، كي تشكل مثلثات او مربعات نارية، بدلاً من تشتيت هذه الاسلحة بين كافة الوحدات او الفصائل او المجموعات، حيث تفقد قيمتها.

ط — محاولة تأمين الاسلحة المضادة طراز «شيلك» (زس يو — ٢٣ — ٤) لما تتمتع به من قدرة دفاعية مميزة، تجعلها اكثر فعالية، ضمن ظروف القوات المشتركة، من صواريخ «سام» على انواعها.

ي — مقاومة الدخان المعادي، الذي يقصد تعمية الدفاع الجوي، عبر الاحتفاظ ببطاريات اضافية في مواقع اخرى تشارك في الرماية، فقط بعد تعطل الاخريات، وعبر الاحتفاظ باحتياط من الوسائل المضادة للطائرات المتحركة يمكنها الانتقال سريعاً، الى خارج منطقة الدخان، لمواصلة التصدي كما حصل خلال غارة بيروت، حين تقدمت المضادات الى الشاطئ، حيث ظلت الرؤية مؤمنة.

ك — توفير اكبر قدر ممكن من رشاشات ١٤,٥ ملم و ٢٢ ملم و ٢٠ ملم، اذ توفرت، لدى القوات الامامية؛ نظراً لفعاليتها الكبيرة، في مواجهة طائرات الهليكوبتر. كما ظهر في حرب الخليج. بل وانها اكثر فعالية في هذا الدور من صواريخ «سام — ٧»، نظراً لقصر المسافات عادة، خلال التعامل مع الهليكوبتر.

ل — تصعب مواجهة الزوارق دون صواريخ سطح — سطح، موجهة بعيدة المدى،

لذا فإن المطلوب هو: ١ - استخدام المدفعية العادية في محاولة اقتناص الزوارق، ٢ - استخدام راجعات الصواريخ لزيادة احتمال تحقيق الإصابة عبر القصف المشبع، ٣ - ارغام الزوارق، بالتالي، على الابتعاد الى عرض البحر، حيث تصبح رمايتها من الاسلحة التقليدية غير دقيقة او مؤثرة، وغير مجدية بالتالي، او تضطر الزوارق الى استخدام الصواريخ الموجهة ذات الكلفة الباهظة.

م - يضاف الى ما سبق محاولة الحصول على اجهزة رؤية ليلية او تحديد مدى، اي الحصول على معدات متقدمة بعض الشيء، انما متوفرة في الاسواق ورخيصة الثمن وسهلة الاستعمال. ويشمل ذلك المناظير العاملة على الاشعة تحت الحمراء، للقوات الامامية والكامنات الليلية، وصولاً الى اجهزة تحديد المدى للبطاريات الساحلية ضد الزوارق، مروراً بالعقول الالكترونية «الشخصية» (غير الحاسبات الالكترونية) للمدفعية او الدفاع الجوي. والتي تتوافر بكثرة وباسعار زهيدة.

٢ - اساليب سلبية:

أ - الانتشار المستمر اثناء النهار تحسباً لهجمات الطيران.

ب - نقل المواقع والمعدات باستمرار، كي يفشل العدو في تنفيذ الهجمات المباشرة، او في استخدام صواريخ جو - ارض الموجهة او القنابل «النركية» الا بعد انكشاف المواقع، خلال تبادل النيران فقط وليس قبله.

ج - الحفر والخندقة والتدشيم. فيما ان الكثير من المواقع او المحاور ثابت ويحتوي على اسلحة ثقيلة، فلا بد من عمل واسع ومتواصل لتأمين اعلى درجة من الحماية، ويتطلب ذلك. ١ - قيام كل فدائي بحفر حفرة برميلية لحمايته الشخصية. ٢ - قيام المجموعات ببناء دشم محصنة، وخنادق اتصال، والافضل ان تكون مسقوفة لزيادة الحماية، ضد القذائف المنثارية، وللتمويه امام استطلاع الطيران. ٣ - بناء المواقع التبادلية للأفراد والمنامات والمخازن ومواقع القتال. ٤ - استخدام المفر او حفر الانفاق حيث يمكن.

د - ممارسة التمويه والخداع بشكل واسع، ويشمل ذلك: ١ - اخفاء آثار وجود الفدائيين، من طعام وملابس ونفايات وصناديق ذخيرة واسلحة وصهاريج الماء الخ... ٢ - تغطية الآليات والاسلحة الثقيلة والمواقع بالتراب او بالشباك او بغيرها من المواد المتوفرة محلياً. ٣ - بناء مواقع وهمية وغيرها حقيقية، انما سرية وتحتوي على اسلحة (مضاد للطائرات مثلاً).

هـ - الانتشار الليلي ضمن المحيط الدفاعي للموقع، وبشكل مجموعات، من اجل تطويق الاماكن المحتملة للتقدم او الانزال المعادي.

و - استخدام القنابل الدخانية لإخفاء الاهداف الحيوية اثناء قصفها بواسطة الطيران، ويمكن استخدام محركات او مولدات تعمل على الوقود (ديزل او بنزين) لإنتاج

السواثر الدخانية عبر حقن الوقود داخل انبوب استخراج الغازات (الأكزوست، أو «الاشكمان»).

الاحتمالات المقبلة

ولاحاجة للتأكيد، ان العمل المسلح للثورة سوف يستمر، داخل الوطن المحتل وعبر الحدود العربية؛ وان اسرائيل ستبادر، بعملية عسكرية مستمرة، من اجل انهاء وتدمير الثورة. الا ان الاحتمالات العسكرية في الفترة القادمة هي:

● فلسطينياً: أ — تكثيف العمل التنظيمي والعسكري في الوطن المحتل. ب — زيادة العمل على خلق بؤر او نوى مقاتلة، تعمل داخل الارض المحتلة، على غرار ما قام به ابطال عملية الخليل والعشرات غيرهم. ج — زيادة التسلل عبر الحدود الاردنية في دوريات قتالية، د — رفع مستوى القوات خارج فلسطين المحتلة، من حيث التدريب والتسليح والتنظيم، من اجل تلقين العدو اعنف الدروس حين يهاجمها، وللإغارة عليه حين تسمح الظروف.

● اسرائيلياً: ان العدو يخطط لعملية استنزاف طويلة الامد، يمكن لها ان تشمل اشكالاً عسكرية عديدة تصل الى مستوى عمليات الاجتياح. والمقصود بالاستنزاف، في هذه الحالة، هو ان اسرائيل تحاول استنزاف القوة العسكرية الفلسطينية من اجل انهائها جسدياً، ومن اجل ضرب ارادتها السياسية وبالتالي منجزاتها الدبلوماسية. ولذلك، يمكن ان تقوم اسرائيل باعمال صغيرة الحجم، من اجل اخلال توازن الثورة ولكن دون اثاره ردود فعل سياسية، عربية او دولية؛ او باعمال اوسع، بهدف ضرب البنية التحتية العسكرية الفلسطينية، قبل تمكثها من تعزيز نفسها وتقوية دفاعها.

ان الشككين الممكنين للعمل العسكري الاسرائيلي، في الفترة المقبلة وضمن الظروف السياسية والعسكرية القائمة، هما: العمليات الصغيرة الكثيرة، والعمليات الواسعة او الاجتياح. ولا ينفى اي من الاحتمالين الآخر، بل ويمهد الاول للثاني.

□ العمليات الصغيرة: ويمكن ان تكون هذه العمليات بشكل: أ — عمليات القصف المعهودة، انما بشكل مفاجيء او باوقات غير معتادة. ب — غارات الطيران او قصف الزوارق. ج — ضرب تجمعات الآليات او الاسلحة الثقيلة. د — عمليات القوات المحمولة جواً (باليكوبتر). هـ — عبور الحدود، سيراً على الاقدام، لضرب قواعد القوات المشتركة الامامية، او داخل منطقة قوات الطوارئ الدولية. و — ضرب الجسور مجدداً. ز — ضرب مخيمات الشمال. ح — تكرار عمليات الانزال، وبأشكال او بمواقع جديدة، مثل السيطرة على نقاط عدة في وقت واحد، او انزال بالهليكوبتر على تلة مشرفة يرافق الانزال بالزوارق. ط — استخدام الهليكوبتر الهجومية بدور القتال المباشر، اي ضرب التجمعات او الآليات مثلاً. ي — تغيير اساليب الانزال، ومثل على ذلك، الانزال مباشرة فوق الهدف من الهليكوبتر، او الانزال البحري الصامت دون قصف تمهيدي. ك — عمليات خاصة، من اغتالات او عبوات ناسفة او رسائل ملفومة او مسممة او تحويل الطائرات المدنية

بالقوة الخ... ل — غارات او عمليات كوماندوس ضد مواقع داخل مناطق قوات الردع العربية، او قرية منها؛ اذ لا تتوقع هذه المواقع التعرض للهجوم. ويتوقف هذا الاحتمال على رغبة اسرائيل في تهديد سوريا بشكل غير مباشر.

□ العمليات الواسعة او الاجتياح: وهذه تحكمها اعتبارات وضوابط عسكرية هامة: ١ — ان قوات الطوارئ الدولية تحتل الآن ٩٠ بالمئة من المنطقة جنوبي نهر الليطاني، اضافة الى منطقة مقابل مرجعيون والخيّام، باستثناء وادي الليطاني عند قلعة الشقيف. ٢ — كما ان قوات الردع العربية اصبحت قريبة من مسرح العمليات اذ تتمركز في منطقة الريحان وراشيا الوادي، وشبكة صواريخ «سام — ٦» تغطي مناطق هذا التواجد ايضاً. ٣ — ثم ان مسرح العمليات في اتجاه النبطية يصبح قريباً من مدينة صيدا والشوف. لذلك، فالارجح ان تتخذ العمليات الواسعة او الاجتياح الاشكال التالية:

أ — عملية اختراق، او انزال للقوات البرية، لاحتلال مجموعة من المواقع لفترة من الزمن. وذلك يتطلب حشداً من الرجال والامكانيات، وبالتالي امكانية النقل والانسحاب، والثبات في وجه القصف والهجمات المضادة من كافة الاتجاهات، فيما تزود بواسطة الهليكوبتر.

ب — عملية انزال مجموعات متعددة، بهدف السيطرة على منطقة دون احتلالها او المكوث فيها طويلاً. اي الاستيلاء على عدة مفارق محيطة بمنطقة او بلدة او قرية مثلاً، وعزلها ثم الانسحاب. ويمكن ان يتم ذلك على الطريق الساحلية ايضاً.

ج — القيام بعمليات صغيرة، انما كثيرة وفي وقت واحد، تشمل منطقة واسعة؛ حيث يتم خلق الاريك والارهاق لدى اكبر جزء ممكن من القوات المشتركة.

اما المهمة الاصعب بالنسبة الى المخططين الاسرائيليين، فهي كيفية تحقيق عملية اجتياح. اذ ان الاختراق عبر ثغرة الخردلي مسألة صعبة ومكلفة، والاعتماد على هذا الممر الضيق خطير. ولو فكر اي قائد عسكري بذلك لادرك اهمية السيطرة على كافة المشارف المطلّة على الممر، في اقل تقدير، دون ذكر المرائب التي تصب حمم مدافعها على الممر بالرمية القوسية. اي ان مسألة ضمان امن خط العبور والامداد والانسحاب مستحيلة تقريباً. ولكن لا يعني ماسبق، ألا يستعمل ممر الخردلي في عمليات خاصة او واسعة، او حتى كاحد روافد عملية اجتياح اوسع.

وما يزيد من صعوبة الاجتياح هو وعورة الارض، وكثافة تواجد القوات المشتركة وتطور تسليحها؛ اضافة الى قرارها بالثبات في المواقع وجعل العدو يدفع اغلى ثمن، من اجل العبور، في حال نجاحه. لذا فمن الممكن ان يتجنب العدو العمليات الصدامية المباشرة، خاصة وانه لن يتمكن من اعطاء دروعه ومشاته المؤلّدة حرية الحركة. والسؤال الذي تحتّم الاجابة عليه بالتالي، هو: ماذا يريد العدو من الاجتياح؟ والجواب هو ان هدف العدو، اما ان يكون الاكتفاء بالبعد المدافع والراجمات الفلسطينية؛ او الرغبة في تدمير اكبر قدر ممكن من القوات المشتركة.

ان مسألة ابعاد المدافع والراجعات تتطلب التقدم، جبهياً او موضعياً، نحو مواقع محددة، أبرزها منطقة النبطية — الريحان. فيمكن ان يقوم الجيش الاسرائيلي بانزال الجنود، بواسطة الهليكوبتر، على المفارق الرئيسية وعلى رأس المرتفعات المسيطرة، فيما تتقدم قواته البرية لاحتلال منطقة الشقيف مثلاً، او الالتقاء بالقوات المنقولة جواً، او باتجاه الريحان او الوادي الاخضر، او عبر منطقة النيجيريين الى جسر القعقية، مثلاً! للالتفاف من هناك باتجاه النبطية. ولو نجح العدو في ذلك، سيكون قد زاد المسافة بين مرائب القوات المشتركة وبين اصبع الجليل، ليخف ضغط القصف عليه بنسبة مرتفعة. ويمكن ان يحتفظ العدو بمشارف هامة نتيج له ضرب ما تبقى من مرائب قريبة من الحدود، في منطقة الريحان او القطاع الشرقي.

اما عملية تدمير القوات المشتركة او تحجيمها بالاحرى، فالارجح ان تتم في منطقة النبطية، رغم كافة العوائق. والسبب الاساسي في ذلك ليس وجود ممر الخردلي، بل ان احتلال القطاع الشرقي او البقاع الغربي يحمل خطر الحرب مع سوريا، ولا يحتمل أملاً حقيقياً، بحصار او عزل القوات المشتركة في اية حال، نظراً لقدرتها على الانسحاب السهل والسريع بضعة كيلو مترات لتصبح في مأمن. ثم ان جيب صور يتطلب اعداداً كبيرة من الجنود والآليات والمدافع، اذا اريد احتلاله، ويصعب انزال الاعداد المطلوبة بواسطة سفن الانزال والهليكوبتر. ولا ينفي ذلك امكانية عزل جيب صور؛ بواسطة احتلال القاسمية مثلاً. فالعدو يملك ١٠ سفن انزال، قادرة على انزال الدبابات، مما يسمح له بانزال سرية آليات، وكتيبة مشاة بواسطة الهليكوبتر، في اللحظات الاولى، والارجح ان يحاول تعزيز القوة، حتى تصل مستوى لواء مشاة مع كتيبة دروع. ويفتح هذا الاحتمال احتمال الاختراق عبر الناقورة ورأس البياضة، على الساحل اللبناني، مروراً بثلاثة حواجز دولية فقط، للوصول الى الرشيدية وصور، بحماية المدافع المنصوبة على تلال شمع.

وتبقى امكانية التقدم في منطقة النبطية، او بالاحرى، استهداف القوات المشتركة الموجودة في قضاء النبطية. والتي تحصل اذا كان الهدف هو الجسور او الطرق المؤدية الى داخل او خارج المنطقة. كما يمكن ان ينقسم الهجوم الى محاور عدة، ومنها احتلال عقدة الريحان بواسطة قوات برية تتقدم عبر الخردلي، او تنزل بالهليكوبتر، واحتلال الشقيف من اجل تأمين خط الإمداد، عبر الخردلي، ومن اجل السيطرة على سهل النبطية، والتقدم عبر منطقة الطوراء الى جسر القعقية (لتحقيق عنصر المفاجأة) او الانزال بواسطة الهليكوبتر، فوق خط القعقية — الزرارية، من اجل اغلاق النهر وخاصة، من اجل منع التحرك عبر خط ابو الاسود النبطية او العيتانية — النبطية. ويمكن الاستعاضة عن ذلك بانزال بحري معزز لاحتلال مفرق الزهراني او منطقة ابو الاسود — عدلون، لقطع خط انسحاب النبطية وتهديد صور في آن. ولا بد من توقع عمليات الهاء تتم في مناطق اخرى، بواسطة هجمات وهمية او بواسطة عمليات انزال واغارة مكثفة على الطريق الساحلي.

وهكذا يتضح، مما سبق، احتمال لجوء العدو الى عمليات انزال واسعة، ولا يجب

بناء كافة التوقعات على ذلك الاساس، فالعدو، اذا اراد تجنب التقدم الجبهي، نحوالنبطية، او اراد تخفيف الضغط عليه، فلا بد له من خلق محاور تقدم اخرى، تشتت القوى المدافعة، من جهة، كما تحاصرها وتمنع النجذات عنها، من جهة اخرى. ثم يستمر التقدم البري بالخرق الجبهي، او بالالتفاف حول النبطية، من جهة الشمال او بموازاة نهر الليطاني من جهة الجنوب (مما يحمي ميسرته)، للالتقاء بالجيب واكمال الطوق.

لقد اعادت حرب تموز (يوليو) تثبيت مقولات هامة عن طبيعة المواجهة الفلسطينية — الاسرائيلية، وابرز هذه المقولات ان اسرائيل عجزت، حتى الآن، عن تحطيم الثورة الفلسطينية، وظهر، بوضوح، ان اسرائيل لا تستطيع فرض الاستسلام السياسي على الفلسطينيين، كما ظهر ان الظروف السياسية تفعل فعلاً حاسماً، في تحديد امكانية وجدود الحل العسكري الاسرائيلي. مما خلق حالة تشبه التوازن بين الطرفين، رغم عدم التكافؤ عسكرياً، كذلك ثبت ايضاً ان استراتيجية اسرائيل، العسكرية والسياسية، ضد الثورة الفلسطينية هي استراتيجية غير فاعلة رغم مضي ١٦ عاماً على المواجهة. وهذا يعني ان اسرائيل لم تتمكن من مواجهة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية.

تقييم فلسطيني لحرب تموز

سعد صايل: خلقنا فجوة نفسية بين المواطن الاسرائيلي وقيادته

هذا الحوار، الذي أجراه الزميل بلال الحسن، مع سعد صايل (أبو الوليد)، يمكن اعتباره تقييماً فلسطينياً رسمياً لمعركة تموز (يوليو) ١٩٨١ مع اسرائيل عبر جنوب لبنان. وهو تقييم يبتعد بشكل واضح عن أي تبجح أو ادعاء، ويحاول وضع النصر الفلسطيني الذي تم، ضمن إطار علمي وواقعي.

ولا يكتسب هذا التقييم صفته الرسمية من كون سعد صايل عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح، بل بسبب كونه مسؤولاً عن غرفة العمليات المركزية في الثورة الفلسطينية، وهو بالتالي على اطلاع دقيق على مجريات القتال الذي تم.

والبارز في هذا الحديث، أن صاحبه لا يستهين أبداً بكفاءة الخصم، ودقة حساباته، ولكنه بالمقابل، يحدد بدقة، نقطة ضعفه الكامنة في عقيدته الصهيونية وفي أسلوبه التخويفي أثناء القتال. كما يحدد بدقة نقطة القوة لدى الثورة الفلسطينية، كونها ثورة تملك قضية عادلة، وتتبع أسلوب القتال الذي يناسبها، أسلوب حرب العصابات.

س: هل نستطيع علمياً أن نسمي المواجهة الفلسطينية – الاسرائيلية في تموز (يوليو) حرباً أم معركة كبيرة، ولماذا؟ وهل بقيت من ناحيتنا ضمن إطار حرب العصابات، أم أنها تطورت نحو حرب نظامية؟

ج: أنا أعتبر المعركة التي جرت، في تموز (يوليو)، لن تكون آخر المعارك مع اسرائيل، وفي الوقت نفسه، فإن هذه المعركة ليست هي المعركة الحاسمة، في الصراع العربي – الاسرائيلي. وأنا أتوقع المزيد من المعارك الأشد قسوة، والأشد اتساعاً

وضراوة، والمعروف عسكرياً، أنه لا توجد معركة تكون صورة طبق الأصل عما سبقها من قتال أو معارك أو حروب. فكل معركة أو حرب ثاني، ويأتي معها جديد.

طبعاً، نحن خضنا القتال، في السابق، مع اسرائيل؛ وكانت العملية العسكرية الكبيرة جداً، عام ١٩٧٨، والتي هي اجتياح جنوب لبنان. والحقيقة، أن ماجري، في الأسبوعين الأخيرين من تموز (يوليو) ١٩٨١، لم يكن يعاقل ماجري في عام ١٩٧٨؛ بل واجهنا، هذه المرة، شيئاً جديداً وتكتيكاً جديداً، وباعتقادي أن ما أعطى ميزة للقتال الذي جرى، في هذين الأسبوعين، هو فعلاً، الصمود الذي ظهر لدى المقاتل الفلسطيني أمام هذا الهجوم القوي والشرس، والذي كانت قوة النيران فيه، شيئاً بارزاً، إذ كانت تفوق أي مقياس عسكري، وأية مقارنة عسكرية بين طرفين متحاربين. فالمعروف أن الجيش الاسرائيلي يمتلك قوة نيران كبيرة جداً، لكونه جيشاً حديثاً، يمتلك الأسلحة الحديثة والمتطورة، وهو يمتلك، أولاً بأول، ما تمتلكه الجيوش الحديثة من الأسلحة. وعندما أقول: الجيوش الحديثة، فإنني أعني جيوش الدول الكبرى.

فالأسلحة الاسرائيلية التي واجهتنا، في حرب تموز (يوليو)، هي أسلحة أميركية حديثة ومتطورة جداً، تمتاز بدقة الإصابة كما تمتاز بنسبة الإماتة أو الفتك والتقتيل. واستخدام كافة هذه الأسلحة، بالطرق الحديثة التي استخدمها بها الجيش الاسرائيلي، يشكل بالتالي قوة النار التي يمتلكها هذا الجيش، والتي إذا قارنتها بقوة النيران التي تمتلكها الثورة الفلسطينية، فإنها تخرج عن أية مقارنة عسكرية وعن أي منطق.

والحقيقة أنه يمكن القول: إن الذي أبرز صمود المقاتل الفلسطيني، إلى جانب تمتعه بالإرادة الصلبة للقتال من أجل الاستمرار والصمود، هو التكتيك الذي استخدمته الثورة الفلسطينية، بشكل عام، لتفطية تلك الحرب. أولاً: قواتنا ليست قوات نظامية، وإنما أستطيع القول: إنها قوات منظمة. منظمة في وحدات تعرف فيها المسؤوليات والصلاحيات، ولكن أسلوبها في القتال، مازال هو أسلوب حرب العصابات. والسبب هو أننا إذا قارنا قوات الثورة الفلسطينية بقوات العدو الاسرائيلي، فإن العدو يتفوق علينا، بالعدد وبالمعدات وبالأسلحة الحديثة، يتفوق في كل هذه الوجوه، لهذا لا يزال أسلوب قتالنا هو أسلوب حرب العصابات. كذلك فإن قواتنا لا تستطيع أن تقوم بدور الدفاع المحض، وهذا يعني أنها لا تستطيع إلا أن تقوم بدور الهجوم، وهذه نظرية عسكرية معروفة، سواء في حرب العصابات، أو حتى في الحروب النظامية. إذ المعروف عادة أن الجيوش الصغيرة هي التي تقوم بالهجوم، لأنها لا تستطيع، ولا تملك القدرة على الدفاع.

والأسلوب الذي يستخدم، من قبل الثورة الفلسطينية، ليس سرّاً وليس له علم جديد. وإنما السرية أن الثورة الفلسطينية تمكنت من استخدام جيد لما يسمى «ديناميكية المعركة».

وهذه الديناميكية هي استخدام النيران والقوات، في الوقت والمكان المناسبين. وفي تقديري، أن قواتنا استخدمت هذا الأسلوب إستخداماً جيداً وبارعاً.

ثانياً: إن قواتنا تمتاز عن العدو بمعرفتها للأرض، فقد عاشت عليها مدة طويلة، وأصبحت المعرفة متوفرة لديها بكل المستويات عن طبيعة الأرض التي يدور القتال عليها وجوهاً. فالقاتل في الثورة الفلسطينية يستطيع استخدام هذه الأرض لصالحه، وعامل الأرض عادة عامل مهم جداً في أية حرب وفي أي قتال بين طرفين، وتعتبر طبيعة الأرض «الموازن»، أي أن من يعرف الأرض أكثر، تكون المعركة لصالحه. إنه في الحقيقة «موازن»، وهو في الوقت نفسه مضاعف للجهود، وهذا العامل متوفر لدى قواتنا، لأن معرفتها بالأرض أصبحت معرفة جيدة ومعرفة مدروسة، معرفة لكل تفاصيل وتضاريس الأرض وكل موانعها. وما يمكن أن تقدمه الأرض من سُرّ لقواتنا، وطرق التقرب السريعة التي توصلنا إلى الأهداف الصحيحة، هذه كلها، في الواقع، أمور مدروسة دراسة جيدة، من قبل قواتنا، ومعروفة على الطليعة.

أما بالنسبة للعدو، فهو في تكتيكه والأسلوب الذي استخدمه، كانت له خطة تتطوي على ما اعتقد، على أهداف مرحلية: المرحلة الأولى، هو ماتم في الأسبوعين، من ١٠ إلى ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١، وهذه المرحلة استهدفت التالي: أولاً، ضرب القيادات ثانياً، ضرب خطوط المواصلات. وثالثاً، ضرب القوات. والحقيقة، أن هذا الأسلوب بهذا التسلسل، هو صحيح في أية خطة عسكرية، وفي الواقع فإن نقاط ضعف الخطة الاسرائيلية هي أنهم اعتبروا قوات الثورة الفلسطينية جيشاً نظامياً، وأن هذا الجيش يتمتع، مثل الجيوش الحديثة، بنظام لوجستيكي معقد ومتطور. وفي واقع الحال، نحن لانملك هذه الموصفات. فلقد سبق وقلت: إن قواتنا هي عبارة عن قوات منظمة بوحدات تستخدم أسلوب حرب العصابات ولا تملك أي نظام لوجستيكي معقد، إطلاقاً. وضرب خطوط المواصلات مثلاً، لا يعني لي شيئاً وليس له أي معنى، فانا لا يعنيني ضرب المواصلات، لأن إدامة قواتنا — وقد ثبت ذلك — ممكن بوسائل أخرى، مبتكرة ومرتجلة وسريعة، ولا تحتاج إلى وقت، لانني لست بحاجة إلى النظام الإداري اللوجستيكي المعقد.

أما ضرب القيادات، كما كانت تنوي القيادة الاسرائيلية المخططة — باعتقادي أنهم لم يضربوا في بيروت، بدون دراسة — فقد وازنوا كلفة الأمور في ضرب هذا الهدف، وازنوها عسكرياً وسياسياً، وكانوا يملكون معلومات واضحة. وفي ضربيتها لبيروت لم تخرج اسرائيل عن عقيدة القتال الموجودة في الجيش الاسرائيلي، كما لم تخرج عن النظرة السياسية للحركة الصهيونية. وقد وازنت القيادة الاسرائيلية بين ما يمكن أن ينتج من ردود فعل الرأي العام، على تلك الضربة، وما يمكن أن ينتج لو تمكنتوا من إصابتها القيادات الفلسطينية، وبالتالي، أعتقد أنهم توصلوا إلى قرار بالضربة هذه، بغض النظر، عن ردود فعل الرأي العام؛ وبغض النظر أيضاً، عن الخسائر المدنية التي يمكن أن يُحدثوها.

وبالطبع، كانت النتائج أن القيادات الفلسطينية التي استهدفوها لم تُصب، ولم تتمكن القيادات الاسرائيلية، كما خططت، من تعطيل عمل القيادة الفلسطينية. ولكنها وللأسف تمكنت من إحداث خسائر كبيرة جداً في وسط المدنيين. وأخذوا من ثم يفسرون هذا بأنه خطأ في استعمال إحدى القنابل، أو انحراف بعض القنابل عن مسارها الصحيح

الخ... ولكن في الحقيقة أن هذه التفسيرات كانت تصب كلها في محاولة لتحويل الرأي العام أولكسبه ولكن الذي حصل هو أن ضرب بيروت كان نقطة حاسمة، في قلب وتبيج الرأي العام العالمي ضد القيادة الاسرائيلية. لقد كانوا يعتقدون أنهم إذا ما توصلوا إلى ضرب القيادات الفلسطينية، وضرب خطوط المواصلات، يسهل عليهم التعامل وضرب القوات الامامية، وهذه الخطة العسكرية معروفة وهي صحيحة مئة بالمئة، بالنسبة للجيش النظامي، ولكنها غير صحيحة بالنسبة لقوات أسلوبها القتالي معروف بأسلوب حرب العصابات. فقواتنا أيضاً، لم تُصَب بِأَذَى. فهي بمعرفتها للأرض، تعرف كيف تنتشر، وتعرف كيف تُجمَع وتُحشد في الوقت المناسب وفي المكان المناسب. ولقد تمكنت قواتنا من توجيه ضربات موجعة للعدو وفي الوقت نفسه، تمكنت من تجنب وقوع خسائر في صفوفها. لقد أوقعوا فينا خسائر، ولكن معظمها خسائر مدنية؛ وفي المقابل فإن قواتنا أوقعت أيضاً إصابات في صفوف العدو. وتقديرًا للخسائر كما يلي: خسائرنا قاربت ٢٥٦٧ إصابة سواء في بيروت أو في الجنوب، وحسب مصادر المعلومات التي وصلتنا فإن خسائر العدو قاربت ١٥٠٠ إصابة. ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي استطعنا أن نُشعر الاسرائيلي أو نُفهمه معنى الحرب. في المعارك السابقة كان المواطن العادي الاسرائيلي، يسمع بالحرب وهو يعتقد، أنه بمجرد قيام الحرب فإن جيشه هو المنتصر، ولذلك فهو مطمئن، ولهذا لم يكن يعاني معاناتنا، وما جرى في حرب تموز (يوليو) ١٩٨١ هو أن المواطن الاسرائيلي شعر بمعاناة الحرب، وشعر ماذا يعني النزوح، وشعر ماذا يعني اللجوء والجلوس في ملاجئ لمدة طويلة، وبالتالي فإن هذا المواطن الذي تفرض عليه، ولأول مرة، ظرف هذه الحرب، شعر بالضيق.

أما ما كان من استهداف القيادة الاسرائيلية، للفصل وخلق الفجوة بين الجماهير اللبنانية والفلسطينية من جهة، والثورة الفلسطينية من جهة ثانية، فإن ذلك باعتقادي، انقلب رأساً على عقب. فقد تمكنا نحن من خلق فجوة بين المواطن الاسرائيلي والقيادة الاسرائيلية، وهذا في الحقيقة ما حصل في كل المستعمرات المنتشرة في شمال فلسطين، خاصة، وأن تلك القيادة الاسرائيلية، كانت ملتزمة بوعود للمستوطنين (لن تسمعوا القصف الفلسطيني بعد الآن). وماتم، في تموز (يوليو)، برهن العكس، فرغم كل قوة النيران التي يمتلكها العدو، والتي وجهها ضد قواتنا؛ ورغم أصناف الأسلحة التي استخدمت ضد هذه القوات، فقد خلقنا حالة نفسية، لدى المواطن الاسرائيلي في المستوطنات، مضادة للقيادة الاسرائيلية. وهذا، في اعتقادي، إنجاز جيد وإنجاز عظيم. لماذا؟ لأن الحرب، أي حرب في الدنيا، يمكن أن أسميها نصراً. إذا حققت أحد عنصرين: إما الحالة النفسية، وإما الحالة المادية. وأعتقد أنه خلال هذه الفترة البسيطة، خلال أسبوعين من القتال. حققت قوات الثورة الفلسطينية، بحجمها الصغير، شيئاً من الحالة النفسية لدى المواطن الاسرائيلي، ومثلاً، في حرب ١٩٦٧ التي جرت بين الجيوش العربية والجيش الاسرائيلي، لا أعتقد أن إسرائيل حازت نصراً. نقدر أن نسميه نصراً مادياً، في الحقيقة أن ما حققته اسرائيل في تلك الحرب كان نصراً نفسانياً. لماذا؟ لأننا إذا ما جمعنا الخسائر التي طرحت على الأرض، فهي لا تكاد تذكر. وهذا يعني أنه

لم يحصل قتال بمعنى القتال، وما حصل أن الحالة النفسية التي تولدت عام ١٩٦٧ عند الجيوش العربية، هي في الحقيقة التي حققت النصر للجيش الاسرائيلي. وأقول، بكل تواضع: إن القوات الفلسطينية الصغيرة، تمكنت فعلاً من إحداث شيء من هذا لدى المواطن الاسرائيلي. فقد كنا ونحن نراقب باستمرار وبدقة، هذا الموضوع، نلاحظ أن المواطنين الاسرائيليين سكان المستعمرات الشمالية، لا يرغبون أن يقوم أي سلاح من أسلحة الجيش الاسرائيلي بالرد. وكانوا يجهرين بالقول: ما الفائدة ستقومون بالرد الآن، وبعدها سيردون عليكم. هذه الحقيقة ولدت حالة نفسية خاصة، وهذه الحالة النفسية هي عادة الشيء المطلوب في الصراعات، وهو شل قدرة الطرف الآخر عن الاستجابة لردة الفعل.

س: ما هي طبيعة التطور الذي طرأ على تلميح القوات الفلسطينية في المعركة الأخيرة؟

ج: أصبحت قواتنا تملك بعض قطع المدفعية والمدفعية الصاروخية وفي الحقيقة فإن استخدام مثل هذا السلاح لا يتناقض وأسلوب حرب العصابات، كما أعتقد، خاصة، وأتينا نقابل عدواً يتمتع — كما قلت — ويملك كل ما هو متطور وكل ما هو جديد في العالم. إذأ، لا بد أن يكون بين أيدينا شيء نستطيع بواسطته، من خلال التركيز الصحيح، ومن خلال الاستخدام الصحيح، من توجيه ضربة تحدث أيضاً بعض التأثير على هذه الأسلحة التي يمتلكها هذا العدو. فمثلاً، يصرح عن أي موقف أن نستمر في استخدام البندقية العادية مقابل طائرة الف — ١٦ التي يستخدمها العدو، وتصوري أن الثورات التي سبقتنا، وخاصة الثورات التي حصلت على استقلالها وعلى الانتصار، كثورة فيتنام، كانت تستخدم أفضل الأسلحة الحديثة. وأعداد الطائرات التي أسقطت في فيتنام معروف لدى نظام فيتنام ولدى العالم. وأصبح معروفاً أن فيتنام كانت تستخدم أسلحة متطورة ضد الطيران الاميركي، كما كانت تستخدم أسلحة متطورة أيضاً، ضد القوات البرية. ومن هنا فإن وجود أسلحة متطورة، لا يتناقض مع قوات تستخدم أسلوب حرب العصابات، شرط أن تكون لهذه الأسلحة بعض المميزات، مثل خفة الحركة وسهولة التنقل فيها. إذ لا بد من ذلك لأن قوات حرب العصابات، هي قوات متحركة، كما قلت. فلا نستطيع أن نقف موقف المدافع، لأن العدو يفوقنا في العدد وفي التسليح. ولهذا لا بد من استعمال الأسلوب المتحرك، وهذا ما فعلته قواتنا طيلة قتال الأسبوعين الأخيرين من تموز (يوليو) ١٩٨١. فلقد كنا نجسّ نيراناً كثيفة وثقيلة على أهداف معينة في مكان مناسب وفي وقت مناسب.

هذا باختصار ما كنا نفعله، وكانت هذه الضربات تعطي نتائجها القوية، وهذا الأسلوب لم يتعوده الاسرائيليون منا من قبل، فلقد كانت الأساليب السابقة عبارة عن رميات خفيفة ليست لها أية كثافة، ولذلك لم تعط نتائج ملموسة وسريعة، أما الأسلوب الذي تم في قتال تموز (يوليو) فقد كان يختلف حقيقة، عما سبقه من أساليب، بالعدد القليل الذي نمتلكه من المدفعية والمدفعية الصاروخية. لقد كنا — كما قلت — نصب قوة نيران جيدة على الهدف المعين. وهذا ما أعتقد أن العدو نفسه قد لمس، وكذلك سكان المستعمرات.

س: قلت أن معركة تموز كانت المرحلة الأولى في التخطيط الاسرائيلي، ماهي في تصورك المرحلة الثانية المنتظرة؟ ماهو الجديد الذي تتوقعه من اسرائيل؟

ج: من جهتي، فإنني أتوقع المرحلة الثانية من الخطة الاسرائيلية. وهي تفكير جدي باجتياح جنوب لبنان. البعض يخالفني هذا الرأي، على أساس أنه توجد بعض الموانع، مثل وجود قوات الطوارئ الدولية، والظروف الدولية الخ... ولكنني أعتقد هذه الخطة عملياً ومن الناحية العسكرية، هي خطة موجودة لدى القيادة الاسرائيلية، وأن تنفيذها له مداخله العسكرية، إذ يمكن أن تستغل اسرائيل الفجوة، التي رفضت، من خلال عملها سعد حداد، أن تكون تحت سيطرة القوات الدولية. وهذه الفجوة يبلغ اتساعها حوالي ٨ كلم، وهي تقع بين منطقة بلاط شرقاً إلى بلدة الطنية غرباً؛ ويمكن استخدامها من قبل القوات المدرعة، البرية والمشاة.

وكذلك، فأنا أتوقع عملية برمائية من جهة الغرب، وهذا هو الجزء الثاني من المخطط الذي يمكن أن تقوم اسرائيل بتنفيذه، عندما يكون الطرف الدولي، الذي ينتظره الاسرائيليون، مناسباً لهم. وفي اعتقادنا، وهذه هي الحقيقة، أن أية عملية عسكرية كبيرة تقوم بها اسرائيل، تأخذ مسبقاً، الموافقة الأميركية عليها؛ وتوقعاتنا أن موضوع لبنان، أعني موضوع الاجتياح العسكري، سيكون من ضمن المواضيع التي ستبحث في اجتماع رئيس الوزراء الاسرائيلي والاميركي ريفان.

س: قلت أن خطأ القادة الاسرائيليين هو قولهم أنهم يريدون ضرب البنية التحتية والقاعدة اللوجستية لمنظمة التحرير، وأن هذه، كما قلت، ليست موجودة لدى الثورة الفلسطينية، بالشكل الذي توجد فيه في الجيش النظامي ولكن القادة الاسرائيليين ركزوا على هذه النقطة، فهل أن تركيزهم عليها نابع عن تجاهل عسكري للوقائع، أم هو رغبة في إظهار أنفسهم أمام المواطن الاسرائيلي بمظهر من حقق انتصارات كبيرة، كما ادعى تسيبوري ووزير الدفاع؟

ج: الحقيقة، أن أسلوب الجيش الاسرائيلي الذي تعودناه، طيلة الصراع، هو أن الجيش يبالي دائماً بالرد. بمعنى أن الهدف الذي يحتاج إلى ضربة بالدفع، أو بالرشاش، يسارع الجيش الاسرائيلي، مبالغاً في استعمال السلاح، إلى ضربه بواسطة الف - ١٦. وهذا مبالغة حقيقية، وأسلوب قديم يمارسه الجيش الاسرائيلي. فهو يعتقد أن هذا الأسلوب يحقق نوعاً من الذعر لدى الخصم، ويعطي نتائج أسرع. وهذا ماوقع فعلاً، مبالغة فوق الحد في استعمال الأسلحة خلال حرب تموز (يوليو)؛ لدرجة أن هذه الأسلحة فقدت في اعتقادي ميزتها.

أنا لا أعتقد أن الحل المناسب، لضرب مدفع منفرد، هو القيام بغارة جوية. لا أعتقد عسكرياً، أن هذا هو الحل المناسب. كما لا أعتقد أن القيادة الاسرائيلية غبية، إنها ليست غبية؛ وهي تعرف كل هذه المسائل العسكرية البديهية، ولكنها مصممة على المبالغة في استخدام الأسلحة، فهي لا تزال تعتقد أن هذا الأسلوب يحقق النصر السريع

والنتائج الحسنة. ولحسن حظنا أننا تعودنا هذه الأساليب، من خلال الصراع، وعرفناها. فأصبحت بالنسبة لنا شيئاً عادياً. فلقد بلغ بهم الأمر أن يواجهوا طائرة مقاتلة للملاحقة مقاتل فرد من مقاتليننا. وهذه في اعتقادي مبالغة في حجم استخدام السلاح، الغاية منها الوصول السريع والحاسم إلى نتائج، وبث الذعر والتشويش في الجانب الآخر، ولكن، كما قلت، نحن تعودنا هذا الأسلوب فلم يعد يعطي النتائج التي يتوقعها العدو.

س: ما هي الإجراءات التي اتخذت لكي يستطيع المقاتل الفلسطيني استخدام الأسلحة الجديدة، بشكل فعال؟

ج: نحن نعتمد برنامجاً تدريبياً متواصلاً، لكل قواتنا. وهذا البرنامج التدريبي تقوم بتنفيذه عدة جهات، كما تمكنا من بناء وتشكيل مؤسسات تدريبية للثورة الفلسطينية. وهذه المؤسسات تقوم بالتدريب بكل أنواعه وفي كل مراحله، سواء التدريب الفردي للمقاتل المستجد الذي يدخل الثورة حديثاً، والتدريب على الأسلحة الجماعية، وكذلك التدريب على أسلوب قتال حرب العصابات، وبعض التدريب العسكري على الأسلحة المتقدمة، خاصة الأسلحة الثقيلة، كالدفعية والمدفعية الصاروخية. كما أننا نستعين، في التدريب، بالدول الشقيقة والصديقة.

والغاية من التدريب، هي الاطلاع على كل ما هو جديد وعلى أساليب القتال الجديدة، سواء الأساليب المتبعة في الحروب النظامية، أو الأساليب الحديثة المتبعة في حرب العصابات. وفي اعتقادي، أن هذه البرامج التدريبية بدأت تعطي نتائجها الملموسة في المعارك التي حصلت وتحصل مع العدو الاسرائيلي. ذلك أن كوادرننا بدأت تدخل أعلى المعاهد العسكرية في العالم، وصارت لنا مقاعد دائمة في كليات الأركان المختلفة، وهذه المقاعد تُعطى لنا كل عام؛ كما أن لنا مقاعد تدريبية مختلفة، في دورات عسكرية مختلفة، سواء منها الفنية، أو الدورات القتالية العادية. وهذا، في الواقع يساعد مساعدة فعّالة، بل أستطيع القول: انه الركيزة لأي قوات. لهذا فإننا نولي هذا الموضوع اهتماماً كبيراً جداً، فهو يأخذ الكثير من الجهود، والكثير من الأموال؛ وهذا ما نحن على استعداد دائم لبذله.

س: هل كان هناك، أثناء المعارك، تنسيق عسكري بين الفصائل الفدائية؟

ج: طبعاً، هذا شيء يديهي. ونحن، داخل الثورة الفلسطينية، لنا أطر قيادية عسكرية مشكّلة منذ زمن، وأعلى هذه الأطر هو المجلس العسكري الأعلى الذي تتمثل فيه كل التنظيمات العسكرية الفلسطينية. ومن واجبات هذا المجلس، وضع الخطط القتالية، وإعطاء التوجيهات المستمرة لقيادات المناطق العسكرية، وفي الوقت نفسه، وهذا مهم نذكره، نعتمد أثناء القتال، أسلوب اللامركزية. وهذا الأسلوب يعني أن أي قائد، في أي موقع، له مطلق الصلاحيات في تحمّل المسؤولية، وفي تحمّل النجاح أو الفشل في منطقته. من هنا فإن لهذا القائد كامل الصلاحيات، في استخدام كافة الوسائل المتوفرة لديه، لمواجهة العدو ولتحقيق النصر لقواته، ضمن موقعه، والحفاظ، في الوقت نفسه، على المقاتلين الموجودين بإمرته. وهذا أسلوب من الأساليب الأخرى التي بدأنا نلمس نتائجها الإيجابية أيضاً، في كل معركة تحصل بيننا وبين العدو. كما أن هذا الأسلوب، لا يستخدم

فقط، في حرب العصابات وإنما يمكن استخدامه، أيضاً، في الحرب النظامية. ولطبيعة حرب العصابات، فإن هذا الأسلوب يطبق فيها، بشكل أفضل، وبشكل واقعي أكثر.

س: كانت تبرز دائماً أثناء المعارك مع إسرائيل، مشكلة ضعف الاتصال بين القيادة، وبين العناصر في المواقع. فهل قطعنا شوطاً في معالجة هذه المسألة، من خلال المعركة الأخيرة؟

ج: الحقيقة، وبكل تواضع، أقول: إن قواتنا أصبحت الآن تملك شبكة اتصالات جيدة، وهي تستخدم أساليب مخبرة جيدة و مضمونة. وهذه، في الحقيقة، أصبحت من وسائل السيطرة الأكيدة. ولهذا، أستطيع القول: إننا نملك الآن، شبكة مواصلات أعطت نتائج ملموسة، وإضافة إلى ذلك تتواجد باستمرار مع قواتنا، بدائل لهذه الشبكات؛ بحيث يمكن لاية قيادة من القيادات الرئيسية في الثورة، أن تتصل بأي موقع من مواقعنا.

س: بعد الغارة الإسرائيلية على بيروت، برزت دعوة إلى نشر الصواريخ في العاصمة اللبنانية، فهل يمكن للمقاومة أن تضع خطة، لنشر الصواريخ، تواجه بها الطائرات الإسرائيلية؟ أم أن هذه مهمة تفوق إمكانياتها، ويجب أن تتولاها جهات عربية؟

ج: إن مواجهة الطيران الإسرائيلي، لا تفوق إمكانيات الثورة الفلسطينية، إنما مهمة مواجهة كل ثقل الجيش الإسرائيلي، أصبحت مهمة تفوق طاقة الثورة الفلسطينية، خاصة، في ظل الصمت العربي بسبب الحال المتردية للعلاقات بين الدول العربية، وكذلك بسبب عدم فتح الجبهات العربية في وجه الثورة الفلسطينية. وهذا مانحن حريصين عليه. فنحن نريد أن نوسع الرقعة الجغرافية للصدام مع العدو، بحيث لا تقتصر فقط على لبنان. وقد جرت لنا محاولات، خلال القتال في تموز (يوليو). وأعتقد أن قضية إيجاد شبكة دفاع جوي قوية، للدفاع عن لبنان، هي مهمة تفوق، في الواقع، قدرة الثورة الفلسطينية. وفي اعتقادي أنها يجب أن تكون أولى الواجبات القومية العربية، تجاه لبنان — وتجاه المخيمات الفلسطينية فيه، والتي أصبحت هدفاً دائماً للعدوان الإسرائيلي المستمر.

ولقد سمعنا، أن بعض الدول العربية (الجمهورية اللبنانية)، عرضت على لبنان تقديم شبكة دفاع جوي له، فأتمنى أن يتم هذا الموضوع، ومهما قيل سياسياً من أن شبكة الدفاع الجوي تفري العدو أو أنها تعتبر دعوة له لاحتلال لبنان، فهذا ليس صحيحاً، وإن يردع العدو إلا بالقوة. ونحن كعرب نملك الحق، ففقيستنا قضية حق وقضية عادلة، وفي الوقت نفسه نملك القوة، ولكن للأسف، قوانا مبعثرة؛ وحتى الآن، لم نتمكن من توحيد هذه القوى، لاستخدامها في سبيل حقنا العادل في قضيتنا لنصل فيها إلى نتائج ملموسة.

س: قلت: إن إسرائيل يمكن أن تفكر، في المرحلة المقبلة، باحتلال جنوب لبنان؛ هذا يعني أن إسرائيل مستعدة لكسر وقف إطلاق النار. ففي حال من هذا النوع، ما هو الدور العربي المطلوب لمواجهة هذه المرحلة؟

ج: في اعتقادي أن الدور العربي المطلوب واضح. فاولاً، لا بد من الرد على العدوان الاسرائيلي من فتح كل الجبهات العربية، أي لا بد من فتح كل الجبهات العربية أمام الثورة الفلسطينية التي أثبتت، رغم صغر حجمها ورغم تواضع إمكانياتها، أنها قادرة على ضرب العدو وإيلامه، كما أنها قادرة على فرض خسائر عليه. طبعاً، إن الواجبات القومية كثيرة ومتعددة، ولا أتصور عربياً ناسياً أو جاهلاً لهذه الواجبات. فالمعروف أنه لا بد من التصدي للعدو ورد عدوانه عن الأراضي العربية، كما أنه لا بد، في الوقت نفسه، من تقديم المساعدة الحقيقية والجدية للثورة الفلسطينية. ومن الظلم أن يكون العدوان الاسرائيلي — وللأسف — هو العامل الرئيسي والحاسم الذي يقوم بدور التوفيق بيننا كأمة عربية. وأن تصبح كل العوامل الايجابية التي نملكها معطلة. فمن الأجدر والأجدى لهذه الأمة أن تتناسى كل الخلافات الموجودة، وأن تنظر إلى ما هو مقبل وإلى التهديد الدائم لها. والذي أصبح حقيقة واقعة بعد ضرب المفاعل النووي العراقي. إذ ليست، في الحقيقة، لدى القيادات الاسرائيلية حسابات أن هناك دولة مواجهة أو دولة مساندة والخ... فالأمة العربية، أصبحت كلها مستهدفة بكل مقدراتها وطاقاتها وثرواتها. فعلى الأقل، ومن باب الحفاظ على ثرواتنا، كعرب، لا بد من التصدي لهذا العدو. والتصدي لا يمكن أن يكون بأساليب سلبية، كما كان سائداً في لبنان مثلاً من أن قوة لبنان في ضعفه، فهذا ليس صحيحاً إطلاقاً. وعدونا ليس مستعداً للارتداد؛ والدليل على ذلك ما يجري الآن في أكبر دولة عربية (مصر). أنها تتعرض من خلال تعاملها مع العدو إلى إذلال يومي مستمر يمس كل مواطن عربي، وكل مواطن مصري. فعدونا لا يرحم، والأساليب السلبية لا تجدي معه نفعاً؛ حيث أنه لا يؤمن إلا بالقوة، ولذلك لا يمكن أن يرتدع إلا بها.

س: على ضوء كلامك هذا، وعلى ضوء أن مؤتمر القمة العربي سينعقد قريباً، ماهي المطالب المحددة التي يمكن أن نطلبها من هذا المؤتمر؟ هل نطلب منه مثلاً إرسال قوات إلى لبنان، أم نطلب أن يستعمل ثرواته في المعركة، أو غير ذلك من المطالب المحددة التي تراه؟

ج: في اعتقادي أن ما يمكن أن ينظر إليه مؤتمر القمة العربي؛ بل ما يجب أن ينظر إليه ويبحث فيه، هو وضع استراتيجية عربية حقيقية موحدة لمواجهة العدوان الاسرائيلي. ويمكن أن يُسهّل البحث في هذا، أنه أصبح مفهوماً لدى الأمة العربية، أنه لا توجد خطوط حمراء ولا توجد محاذير أمام العدو الاسرائيلي، أي أن أية دولة عربية، يحتمل ضربها من قبل اسرائيل، فلا بد إذاً من وضع استراتيجية عربية شاملة، أولاً، لصد العدوان الاسرائيلي، وثانياً، لحماية الثروات والطاقات والأراضي العربية، لدعم الحق الفلسطيني، من خلال دعم منظمة التحرير الفلسطينية التي هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتي تتعرض الآن لحملة صهيونية، ولخطط صهيونية جديد يحاول الفصل بين فلسطيني الداخل وفلسطيني الخارج، كما يحاول تجاهل أو إنهاء منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لهذا الشعب، من خلال تفكير العدو، بأنه قادر على خلق مجموعات فلسطينية تقبل بمحادثته، من خلال المشروع المطروح (مشروع كامب ديفيد). والحقيقة هي أننا كلنا ثقة بأننا شعبنا في الأرض المحتلة، فنحن لسنا غرباء عنهم، بل

نحن منهم. وحتى الآن، برهن أبنائنا في الداخل، أن أطراف كامب ديفيد لن يستطيعوا، بكل ثقلهم وضغوطاتهم وترغيباتهم، أن يجدوا إنساناً فلسطينياً واحداً، يفأوضهم، أو يكون على استعداد للتفاوض معهم، في مشروع الحكم الذاتي الذي يحاولون فرضه عليهم.

وهذا الشعب، يحتاج إلى الدعم من الدول العربية، فالدعم الحقيقي الذي يقدم لهذا الشعب هو دعم ضئيل جداً، إذا ما قورن بالضغوطات التي توجه إليه لمحاولة تركيعه. ولا بد من إعطاء ذلك أولوية، على كل نواحي التصدي للعدو، ونحن كمرب نتمتع بالصبر، ونستطيع أن نصبر أيضاً. والحقيقة أنني متفائل جداً. فالوقت معنا، ولا بد أن يرجع لنا حقنا، علماً أن هذا الحق لا يمكن أن يرجع وأن الوقت سيضيع سدى إذا لم نضاعف جهودنا، في هذا الاتجاه، لرد هذا العدوان وجره نهائياً.

س: خلاصة التحليلات الاسرائيلية وخلاصة التحليلات الدولية، أننا حققنا، في هذه المعركة، نصراً بدرجة معينة. بعض الأطراف يحاول أن يطرح صيغة للتعامل مع هذا النصر، وهذه الصيغة نتيجتها لغير صالحنا - نتيجتها الاعتراف بإسرائيل وبدء التعامل معها - ما هو في رأيك الأسلوب المطلوب منا اتباعه للاستفادة من هذا النصر؟

ج: من خلال ما جرى أثناء حرب تموز (يوليو)، تم تحقيق شيء كانت القيادات الاسرائيلية المتعاقبة تتجاهله دائماً بتعتت. إذ المعروف أن القيادات الاسرائيلية لا تعترف بالشعب الفلسطيني ولا تعترف بأن لهذا الشعب حركة ثورية نضالية، حركة تحرر وطني. ولكن الذي ثبت، خلال حرب تموز (يوليو)، وبغض النظر عن الأسلوب الذي تم به وقف إطلاق النار، أن القيادة الاسرائيلية أجبرت على وقف إطلاق النار، مع من! مع الشعب الفلسطيني، مع الثورة الفلسطينية، هذا ما ثبت في حرب تموز (يوليو). فقد كانت القيادة الاسرائيلية، تتجاهل دائماً، وجود هذا الشعب ووجود الثورة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية، فتمكنت المنظمة، فعلاً، من فرض الاعتراف، على إسرائيل وأجبر العدو على وقف إطلاق النار.

ويجب أن نعرف لماذا أوقف العدو إطلاق النار؟

كما قلت، فإنه لأول مرة في تاريخ الصراع، بدأ المواطن الاسرائيلي يشعر بمعاناة الحرب. فحزب المستوطنات أو المستعمرات في شمال فلسطين خلق قضية داخل المجتمع الاسرائيلي. من هنا جاءت مواقف اسرائيل على وقف إطلاق النار. كما أن الخسائر التي وقعت في صفوفهم (١٥٠٠ إصابة في المنطقة الشمالية من فلسطين) والأضرار المادية والاقتصادية التي تكبدوها باعترافهم (خسارة موسم السياحة في المستعمرات الاسرائيلية في شمال فلسطين مثل «نهارية» وغيرها) هذه أيضاً أسباب فرضت على العدو وقف إطلاق النار، وليس كما يشاع من أن وقف إطلاق النار جاء بسبب الرأي العام أو بسبب الضغوطات الدولية أو الخ... يجب أن نعرف أنه حتى الدول القوية الكبيرة تمر عليها أوقات لا تستطيع فيها، أن تستخدم كل قوتها، وتكون عاجزة عن استخدام تلك القوة؛

وأقرب دليل على هذا ما حدث مؤخراً من عجز أميركا عن استخدام قوتها، في موضوع الرهائن في إيران. إذ لا تمكن مقارنة القوة الإيرانية بالقوة الأميركية، ومن الواضح أن أميركا كانت مثبولة وعاجزة عن استخدام قوتها هناك، وهذا الشيء وارد وقد يحصل مع أميركا ومع غيرها.

وفي اعتقادي، أن منظمة التحرير الفلسطينية حققت بعض المكتسبات من خلال معركة الأسبوعين، في تموز (يوليو) وأهمها:

١ — فرض الاعتراف بها وبقواتها العسكرية؛ بحيث أصبحت القوات العسكرية الفلسطينية معترفاً بها في العالم، أنها قوات متنامية وقادرة على لعب دور في الصراع العربي — الإسرائيلي.

٢ — إن منظمة التحرير الفلسطينية اكتسبت احترام العالم، بالإحساس الذي تولّد، في المحافل الدولية ولدى الرأي العام العالمي، بأن هذه المنظمة هي منظمة مسؤولة، تحترم القوانين الدولية وتولي النواحي الإنسانية اهتماماً كبيراً جداً، وذلك بتجاوبها مع الدعوة لوقف إطلاق النار الذي حصل، والتزامها به، في الوقت نفسه.

س: سؤال أخير عن المشاركة اللبنانية في القتال إن على صعيد قوات الحركة الوطنية، أو على صعيد المواطنين في جنوب لبنان؟

ج: القتال الذي جرى هو قتال القوات المشتركة، والقوات المشتركة تعني: القوات الفلسطينية — اللبنانية. فهذه القوات شاركت كلها بشقيها: الفلسطيني واللبناني.

أما المواطنون، فأعطي مثلاً على مشاركتهم في القتال: أنا لأملك سلاح مهندسين، فبعد عملية تدمير الجسور وشبكات الطرق التي قام بها العدو، استعناً بالمواطنين وبما يملكون من معدات سواء سيارات نقل أو جرافات، أو آلات أخرى ثقيلة مختلفة؛ وذلك لعمل ممزات، وبسرعة، بدل الجسور التي دمرها العدو والتي تمكنا من إتمامها بوقت قصير. وبدأت السيارات تمر عليها مباشرة بعد تدمير الجسور. وقد حاول العدو مرة أخرى تدمير هذه الممرات المبتكرة من قبل المواطنين، فعاد المواطنون ترميمها وبنائها، فكانت هذه عملية تحدي جماهيري للعدو. وكانت حقيقة بارزة خلال حرب تموز (يوليو) العدو يهدم الممرات فيقوم المواطنون اللبنانيون بإعادة بنائها، حصل ذلك بالتعاون مع الثورة الفلسطينية، وهذا ما يعتبر نجاحاً لنا جميعاً، وفي اعتقادي أن المواطنين قدموا الشيء الكثير، سواء بالنسبة للمقاتلين في الثورة الفلسطينية والقوات المشتركة، وسواء في مبادرتهم مع الثورة الفلسطينية، إلى ترميم الطرق وإصلاحها وتسوية الأمور. ولما ضربت إسرائيل مصفاة الزهراني، كانت هناك أيضاً مساعدة شعبية، تمثلت في إعادة إصلاح بعض الخزانات والأنابيب التي تفجّرت وفي استمرار تدفق المحروقات إلى بيروت وغيرها، وهذا قليل من كثير مما قام به المواطنون اللبنانيون.

لقد أثبتت الجماهير أنها معطاء، وأنها على استعداد دائم للعباء كلما حققنا لها شيئاً من الانتصار. وأمام هذه الوقفة الجماهيرية، رغم الخسائر التي أصابت الكثيرين،

لا يسمع الانسان إلا أن يتحني، أمام هذه الجماهير التي أثبتت أنها جماهير صادقة، ومناضلة وصاعدة في الوقت نفسه.

ولقد قمنا، من طرفنا وقدر المستطاع، بما يساعد هذه الجماهير على الصمود، خاصة في الجنوب. فعندما تدمرت الجسور، وكان لذلك أثر سيء على المدنيين، بقيت كافة المنتجات الزراعية في الجنوب على أرضه. فتداركنا الوضع، وقمنا بشراء كامل الانتاج الزراعي من الفلاحين، ووزعناه على المنكوبين في بيروت، وعلى الجماهير وعلى قواتنا. كذلك قمنا بإيجاد مساكن للمنكوبين، في بيروت وفي الجنوب. وقد قوّتنا على العدو بهذه الإجراءات، فرصة كبيرة. إذ كان يستهدف إحداث شرخ بين الجماهير اللبنانية والثورة الفلسطينية، وكان ما حدث واقعياً هو العكس.

تقييم اسرائيل لنتائج حرب تموز: فشلنا عسكرياً وسياسياً

حده شاهين

اثارت الحرب الاسرائيلية - الفلسطينية الاخيرة، وما اسفرت عنه من نتائج سلبية بالنسبة لإسرائيل، على الصعيدين العسكري والسياسي، ردود فعل واسعة تركزت في معظمها على انتقاد الاسلوب العملياتي الذي دارت به، وعلى التطورات السياسية التي رافقتها، ومن ثم تقديم النصائح بشأن ادارة الحرب المقبلة، ضد الفدائيين، «كي لا تقع اسرائيل في الخطأ مرة أخرى». اي ان ردود الفعل والآراء الاسرائيلية حول هذه الحرب، لم تكن تهدف الى معارضتها مبدئياً، وانما الى كشف عيوبها من اجل ادارة «حرب افضل»، ضد الفدائيين، مستقبلاً، بما يخدم سياسة اسرائيل، الرامية الى «تصفيتهم».

كانت نتيجة الحرب «تعادلاً» بين اسرائيل والفلسطينيين. وهذا ما اعلنه قائد المنطقة الشمالية، سابقاً، افيدور بن - غال الذي استقال مؤخراً من منصبه، عشية وقف اطلاق النار. الا ان هذا «التعادله» يُعتبر تقييماً متقائلاً جداً، في نظر العديد من الاسرائيليين الذين يعتبرون النتيجة النهائية للحرب، فشلاً كاملاً لإسرائيل حتى في المجال العسكري: حيث لم تستطع تحقيق اي مكسب يذكر على الارض. فالجيش الاسرائيلي لم يستطع القضاء على الفدائيين في الجنوب، كما لم يستطع ايضاً التأثير على مجرى انتظامهم العسكري في المنطقة، «حيث تستطيع قوات منظمة التحرير الفلسطينية الآن [اي بعد وقف اطلاق النار]، العمل دون تشويش، خصوصاً، وان ذلك لن يحسب كخرق لوقف اطلاق النار من جانبها. وباختصار فإن منظمة [الفدائيين] تستطيع، الآن، العمل بحرية اكبر، مقارنة مع نشاطها قبل بدء القصف الاسرائيلي على مواقعها، في العاشر من تموز (يوليو) الماضي»^(١). وكذلك فإن توقف النشاط العسكري الاسرائيلي الرامي الى تدعيم القاعدة التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي اعتبر الهدف العسكري الاساسي لإسرائيل في هذه الحرب، هذا الامر يحد ذاته، هزيمة كاملة لاسرائيل^(٢). أما المكاسب التي حققها الفدائيون خلال الحرب، فتمثلت، اساساً، في قدرتهم على تحويلها الى حرب استنزاف حقيقية ادت الى كشف نقطة ضعف اساسية، في الجبهة الاسرائيلية: حيث

ثبت «ان مبدأ الشعب الذي يمكنه العيش في ظل الحصار، حياة اعتيادية» — كما اعتاد الاعلام الاسرائيلي القول منذ قيام اسرائيل — لاساس له، في الواقع، في ظل الدمار والاصابات وفي ظل المعنويات المنهارة بين سكان المستوطنات الشمالية «الذين مكثوا في الملاجئ ومكثت معهم احدى المبادئ الاساسية في تجسيد الصهيونية»^(٣). ولقد شكل الفدائيون «تدعياً للجيش الاسرائيلي، ولأول مرة، بقواهم الذاتية، وصمدوا في ذلك تسعة ايام، لم ينجح خلالها الجيش الاسرائيلي، بكل معداته الحديثة وقوة نيرانه، في تجسيد قوته، وليس مهماً هنا السبب في ذلك سواء كانت قيوداً سياسية او قيوداً فرضتها [اسرائيل] على نفسها»^(٤). المهم ان الجيش الاسرائيلي لم يجد رداً مناسباً على المرحلة الجديدة في حرب منظمة التحرير الفلسطينية ضد اسرائيل؛ حيث استمر اطلاق صواريخ الكاتيوشا وقذائف المدفعية، حتى اللحظة الاخيرة، بقوة ضخمة لم تعرف اسرائيل لها مثيلاً منذ بداية حرب منظمة التحرير الفلسطينية ضدها»^(٥).

اسباب العجز الاسرائيلي

والسؤال الذي يطرحه الاسرائيليون، هنا في تقييمهم للنتائج العسكرية للحرب، هو لماذا عجز الجيش الاسرائيلي عن الحسم؟

وفي الاجابة تبرز وجهتا نظر اسرائيليتان: الاولى، تعيد السبب الى الاسلوب الذي اتبعته القيادة الاسرائيلية، في ادارة الحرب، حيث «خلطت ما بين الهدف الاستراتيجي، المتمثل في هدم الهيكلية العسكرية النظامية لمنظمة التحرير الفلسطينية وابعادها عن حدود اسرائيل ومستوطناتها، وهدف آخر مختلف تماماً، وهو ضرب مقر قيادات المنظمة في بيروت، الامر الذي كان يمكن انجازه في وقت آخر. كذلك لم تدرك [القيادة الاسرائيلية] اهمية الجدول الزمني الخاضع لضغوطات سياسية. وقد برز عدم الادراك هذا في الاقدام على قصف بيروت واصابة مدنيين، مما اختصر اضلاعاً في هذا الجدول، وزاد الضغوطات السياسية على اسرائيل. وكانت النتيجة المحتمة تتنيد العالم [باسرائيل]، في الوقت الذي لم تقطف به بعد ثماراً حقيقية لجهودها العسكري، وحدث خلاف مع واشنطن، خصوصاً مع وزير دفاعها، ادى الى اتخاذ عقوبات في حقها (تأخير تسليم الـ — اف — ١٦)، ودفعها من ناحية اخلاقية الى التوضيح، لماذا هي حقاً افضل من منظمة التحرير الفلسطينية»^(٦). اي ان عدم الحسم جاء نتيجة قرار اسرائيلي خاطيء، حول ادارة الحرب، سواء من ناحية توقيتها او حجمها او حتى نتائجها الممكنة. وقد استند هذا القرار الى الافتراض القائل: ان الفدائيين عاجزون عن الصمود، تحت ضغط الهجوم عليهم براً وبحراً وجواً؛ «حيث كان هدف الهجوم الاسرائيلي ان يتم بواسطة القصف الجوي في الاساس، تحقيق ما طمحت به اسرائيل، خلال معركة الكرامة في صيف ١٩٦٨، و[خلال] حرب اللباني في ربيع ١٩٧٨، اي القضاء على القاعدة العسكرية السياسية التي انشأتها منظمة التحرير الفلسطينية في الاربن [آنذاك] وفي لبنان. إلا انه في الاردن اكمل الملك حسين في ايلول [سبتمبر] ١٩٧٠، المهمة التي بدأها الجيش الاسرائيلي في صيف ١٩٦٨، بينما لم تستطع حكومة لبنان منع ترميم القاعدة التحتية الفلسطينية، في المنطقة الواقعة بين نهري اللباني والزهراني»^(٧).

وفشلت اسرائيل في الحرب الاخيرة في تحقيق مايدأته في حرب الليطاني (تصفية الوجود الفدائي نهائياً في جنوب لبنان)، مما دفع اصحاب وجهة النظر الثانية، في اسرائيل، الى نفي وجود اي احتمال للحسم العسكري النهائي، في الحرب الاسرائيلية - الفلسطينية. ويبدو ان هذا الرأي او المفهوم كان الاساس للعمليات المحدودة المباشرة ضد مواقع الفدائيين في الجنوب، والتي عرفت باسم «هجمات رفول»، نسبة الى رئيس الاركان الاسرائيلي رفائيل ايتان، والتي بدأ تنفيذها منذ نيسان (ابريل) ١٩٨٠، وتميزت بطابع العمليات الصغيرة والمتنوعة والمستندة الى دمج وسائل متعددة ومتطورة، برأ وبحراً وجواً. والاساس الذي انطلقت منه هذه العمليات «هو ان الحرب ضد [الفدائيين] لا يمكن حسمها. وحتى اذا احتلت [اسرائيل] لبنان كله، وانتقلت قواتها من بيت الى آخر وقتلت عرباً، فسيظهرون من جديد. على هذا الاساس عملت اسرائيل دون توقف من اجل تخفيف ضرر [الفدائيين]، الى الحد الاقصى... وقد حرصت دائماً، في حربها ضدهم، في ألا تفقد صوابها او توازنها؛ الامر الذي رغب به [الفدائيون] جداً... ولكن [في الحرب الاخيرة] فقدت الحكومة حاسة الوقت وحاسة المدى [او حجم العمليات الحربية] وحاسة الهدف»^(٨). ونتيجة لذلك فشلت في تحقيق اية نتيجة «حيث اتضح ان القصف الجوي لا يمكن ان يقضي على [فدائيين]»^(٩). كما ان استخدام الجيش النظامي، بشكل كثيف، لا يمكن ان يحطم قوة حركة تنتهج اسلوب حرب العصابات، «وكما فشل رؤساء حكومات فرنسيين في الجزائر ورؤساء اميركيين في فيتنام، هكذا فشل بيغن في تحقيق ذلك، بواسطة عمليات القصف في المؤخرة ومحاولة تحطيم القاعدة اللوجستية او تصفية قادتها»^(١٠). والنتيجة، التي يتوصل اليها اصحاب هذا الرأي، هي ان الجيش الاسرائيلي لا يستطيع التغلب على حركة قومية او شل قدرتها على ادارة حرب عصابات، «وعندما يستوعب، الجاهل الامني، بيغن هذه الحقيقة، عندئذ سيتحسن [وضع اسرائيل]، وتكف عن القيام بأعمال حمقاء لا يمكن تقدير ضررها السياسي»^(١١).

فرض وقف اطلاق النار على اسرائيل

وكما فشلت اسرائيل في تحقيق الحسم العسكري، في الحرب الاخيرة، كذلك فشلت ايضاً في تحقيق اية نتيجة، على الصعيد السياسي. ويلاحظ ان الحكومة الاسرائيلية لم تعلق اهتماماً على الجانب السياسي، منذ بداية تصعيدها العسكري الاخير ضد المقاومة، في العاشر من تموز (يوليو) الماضي، وهذا امر مستغرب في حد ذاته نظراً للانعكاسات السياسية السلبية، التي لايزال تأثيرها حياً، على صعيد علاقاتها الخارجية، اثر افتعالها لازمة الصواريخ في لبنان وقصفها للمفاعل النووي العراقي. ويبدوان قرارات الحكومة الاسرائيلية، بصدد هذه الحرب، كانت تتخذ دون اي تقييم سياسي، اي دون الاخذ بعين الاعتبار، للنتائج السياسية المتوقعة بعد تنفيذ قراراتها تلك. ويلاحظ ان هذا الجهل قد وصل ذروته، في قرار قصف بيروت الذي تلى تنفيذه ببيان صادر عن مكتب رئيس الحكومة بيغن، «مما [فيه]، عملياً، الفرق بين مواطن ومحارب، في تأكيده على نية اسرائيل مواصلة الهجوم، ضد قواعد الفدائيين ومقر قياداتهم؛ حتى اذا كانت واقعة بين السكان المدنيين»^(١٢).

وحتى وقوع قصف بيروت، كان هنالك، كما يبدو، تسليم هادئ، من جانب الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، بالعمليات الاسرائيلية ضد المقاومة في جنوب لبنان، طالما ان هذه العمليات كانت تنفذ ضمن حجم معين. الا ان قصف بيروت الذي ادى الى مقتل واصابة المئات من المدنيين، شكل اساساً لنقطة التحول في الموقف الاميركي، من وضع المقترح الهادئ الى الاهتمام الضاغط. وعاد الحديث في اسرائيل حول «مدى تأثيره المخططات الاستراتيجية الاميركية، في الشرق الاوسط، بنشاط اسرائيل ضد المقاومة في جنوب لبنان، ويحجمه وبلاسلوب الذي نفذ به، وهذا الحديث هو نفسه الذي تكرر، خلال الاشهر الاخيرة، بعد ازمة الصواريخ وقصف المفاعل العراقي. وفحوى هذا الحديث ان اولويات السياسة الاسرائيلية في المنطقة، لا تتلأم وأولويات سياسة واشنطن. وكما فسر ذلك سفير اسرائيل السابق في الولايات المتحدة سمح ديتيتس، فقد حدثت سلسلة من التطورات، استوعبت في الولايات المتحدة، وكان اسرائيل لاتأخذ في اعتباراتها حقيقة وجود مصالح اميركية في الشرق الاوسط، ولاتدرك ان الصداقة والتحالف هما طريق ذو اتجاهين»^(١٣). ويبدو ان الادارة الاميركية استغلت، هذه المرة، عاصفة الاحتجاج ضد اسرائيل لدى الرأي العام الاميركي، وحتى في الكونغرس بعد قصف بيروت، لتقرض، على اسرائيل، موقفها الداعي الى وقف اطلاق النار فوراً (كما جاء في رسالة وزير الخارجية الاميركي هيج الى بيشن قبيل وقف اطلاق النار) ولتتخذ عقوبات مؤقتة بحق اسرائيل تمثلت في تجميد ارسال طائرات الـ ف- ١٦، للمرة الثانية خلال اقل من شهرين، بعدما جمعتها في المرة الاولى اثر قصف المفاعل النووي العراقي، في حزيران (يونيو) الماضي.

وهذه المرة، كان الاستياء متبادلاً بين اسرائيل والولايات المتحدة؛ حيث فوجئ الاسرائيليون بالنقد والاحتجاج العارم ضدهم «بعد استخدام سلاح الجو بشكل كثيف، ضد اهداف في لبنان، وعلى الاغلب اهداف مدنية، الأمر الذي وصل إلى ذروته في قصف بيروت». وكما اعلن اسحق رابين، رئيس الحكومة السابق، إن هذا العمل قد أثر في علاقة الادارة الاميركية باسرائيل، وأظهر اسرائيل على حقيقتها امام الرأي العام الاميركي وفي الكونغرس؛ «الأمر الذي وفر لإدارة ريغان حرية عمل كبيرة ضد اسرائيل»^(١٤). وكما يصف ذلك احد الكتّاب الاسرائيليين، المقربين من اجهزة الحكم، «فإن أحداً من اصدقاء اسرائيل، في الكونغرس، لم يندبر للدفاع عنها، وحتى الزعماء اليهود بدأوا يتحفظون علناً، حيث اعلن رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية هوارد سكفادرون: ان هنالك غلياناً بين الاوساط الليبرالية بين اليهود، يشل قدرته على توضيح اي شيء في ظل ما جرى»^(١٥). فالهجمة على اسرائيل، من جانب الرأي العام الاميركي، بعد قصف بيروت، ذكرت الاسرائيليين بتحريك الشعب الاميركي، ضد حكومته، بعد استخدام القوة الجوية الاميركية كوسيلة للقضاء على «الفيتكونغ» وفيتنام الشمالية. «فمرة أخرى تظهر الصور المفجعة ذاتها، والتبريرات والتوضيحات العسكرية التي جرى تنفيذها بشكل مهين... وبدأ الاميركيون يشعرون بالاشمئزاز تجاه اسرائيل، وكأننا حريها، ضد لبنان، هي استمرار لحرب فيتنام. لقد شاهدوا انفسهم مرة أخرى على الشاشة: طائراتهم وقذائفهم والنساء والاطفال المشوهين والضائعين، فثاروا مستنكرين»^(١٦).

الا ان نقمة الرأي العام والصحافة الاميركية والاوربية، لم تؤثر في اسرائيل التي بادرت الى التنديد بالاتهامات الاميركية والدولية ضدها، و«التي تثير لديها الاحساس بالتقيؤ» كما يقول بعض الكتاب الاسرائيليين الذين يادروا الى تذكير الاميركيين باعمالهم الاجرامية في فيتنام، والى تذكير الفرنسيين بعملياتهم في الجزائر، والالان باساليبهم النازية لإبادة الملايين، والروس بعملياتهم في افغانستان. «وجميع هؤلاء لديهم خبرة في قتل الإبرياء تفوق مالدى اسرائيل»^(١٧). ولم تقتصر ردود الفعل في اسرائيل على الصحافة فقط، وإنما شاركت فيها أيضاً الاوساط الحكومية، التي رددت عدة ادعاءات ضد السياسية الاميركية، «التي لاتمنح تغطية لحليفتها اسرائيل، كما يفعل الاتحاد السوفياتي مع حلفائه، ولاتتردد في توجيه التهم اليها وتحذيرها وحتى فرض عقوبات عليها». واشتكت هذه الاوساط أيضاً، من ان الولايات المتحدة هي دولة كبرى لا يعتمد عليها، «لانها تستجيب لضغوط الدول الاوروبية و[الضغوط] السعودية، وتلحق الضرر باسرائيل التي تعرفها كحليفة وصديقة لها. وانها بتصرفها هذا تمس باتفاقات كامب ديفيد وبالواقع السياسي الذي خلقته في الشرق الاوسط... خصوصاً وان هذه الاتفاقات تركز الى حد كبير على الافتراض القاتل: ان تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل مضمون بقوة»^(١٨).

مكاسب المنظمة السياسية من الحرب

والواقع، ان الدافع الاساسي لردود الفعل الاسرائيلية هذه، انما يكمن في الخوف من النتائج السياسية لاتفاق وقف اطلاق النار، واحتمال تأثيرها، مستقبلاً، على علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة من جهة، وعلى مواقف كل من الطرفين، الاسرائيلي والاميركي، من الحلول المطروحة بشأن القضية الفلسطينية، من جهة اخرى. وابرز هذه النتائج التي تخشاها اسرائيل هي المكاسب السياسية التي حققتها، ولا تزال، منظمة التحرير الفلسطينية عبر اتفاق وقف اطلاق النار، خصوصاً «اكتسابها مركز طرف في الحرب وطرف في المفاوضات، رغم جميع عناصر الوساطة التي نشطت (الولايات المتحدة والامم المتحدة والسعودية)». ورغم اصرار اسرائيل القوي على عدم اجراء مفاوضات معها، فإن المنظمة هي الشريك في هذا الاتفاق، وليس الوهم الذي اسمه حكومة لبنان»^(١٩). لقد أثار حديث المسؤولين الاسرائيليين، وعلى رأسهم بينغن، حول اتفاق وقف اطلاق النار مع «المناطق اللبنانية»، السخرية حتى بين العسكريين في اسرائيل، «الذين ادركوا جيداً ان هذا الاتفاق انما هو مع منظمة التحرير الفلسطينية وليس مع فيليب حبيب او الياس سركيس، لان كليهما لم يطلق النار على المستوطنات [الاسرائيلية]». ان حبيب على استعداد لتهدئتنا والمشاركة في لعبة الالفاظ، حيث يجري الحديث حول وقف اطلاق النار بين اسرائيل والمناطق اللبنانية. إلا ان الامر يبدو مثيراً للسخرية كما كان العرب يثيرون الهزه حولهم، خلال ستين، عندما كانوا يرفضون ذكر اسم اسرائيل رغم تغليبها عليهم في ارض المعركة»^(٢٠).

واضافة الى ذلك، تكمن في اتفاق وقف اطلاق النار، بين اسرائيل ومنظمة التحرير

الفلسطينية، عدة مخاطر بالنسبة لإسرائيل، أهمها: تعزيز مكانة المنظمة الدولية، والاعتراف المتزايد بحتمية اشراكها في المفاوضات السياسية في المنطقة. ويبدو «أن هذا هو الثمن الذي اضطرت إسرائيل الى دفعه مقابل هدم جزء من القاعدة التحتية العسكرية للمنظمة وعرقلة نشاطها»^(٢١). وما يقلق إسرائيل، هنا، هو احتمال اجراء اتصالات مباشرة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير، «بعد تحقيق الاتصال، غير المباشر، قبيل وقف اطلاق النار عن طريق السعودية والأمم المتحدة، وشبه الاعتراف الأميركي بدور المنظمة العسكري واسهامها في تحقيق وقف اطلاق النار». والاعتقاد السائد في إسرائيل، الآن، أن الولايات المتحدة ستحتفظ، حالياً، بموقفها الرسمي الرافض لدور المنظمة، رغم نجاح المدرسة المؤيدة للعرب في الادارة الأميركية، في استمالة الرئيس ريفان الى رأيها القائل بضرورة الاتصال بالمنظمة^(٢٢). ووفق ما تنتقله المصادر، الاسرائيلية ايضاً، فإن الرئيس ريفان ومساعديه بدأوا يُظهرون اهتماماً حقيقياً بطابع منظمة التحرير الفلسطينية ويزعمونها؛ حيث «قاموا باستجواب المبعوث الأميركي، فيليب حبيب، بشكل دقيق حول انطباعاته عن ياسر عرفات، وعن منظمة التحرير الفلسطينية بشكل عام، رغم عدم لقائه معه. ويسهل التخمين ان «حبيباً» نقل اليهم وجهة نظر السعوديين المعروفة، حول اعتدال قيادة المنظمة، خصوصاً التيار الوسط برئاسة عرفات»^(٢٣). وما تخشاه إسرائيل، حقاً، هو تبدل موقف الادارة الأميركية، في المستقبل القريب، بعد تجدد محادثات الحكم الذاتي؛ «اذ ربما تبدأ البحث عن تقدم ما في [موقف] المنظمة، وفق المفهوم الأميركي»؛ خصوصاً، اذا كانت معنية بحدوث تقدم في هذه المحادثات^(٢٤). وكذلك ربما دفعها حرصها على استمرار وقف اطلاق النار في لبنان، الى التفتيش عن مخرج للاتصال المباشر بالمنظمة، رغم معارضة إسرائيل — كما تقول بعض مصادرها التي تشير، ايضاً، الى ان الولايات المتحدة كانت تبحث عن سبيل «للتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية حول قضية لبنان، بهدف تطبيق مشروعها القديم [من ايام ادارة كارتر] لتهدئة اوضاعه. وينص هذا المشروع على تقوية الحكومة المركزية في لبنان، والتزام المنظمة بعدم مهاجمة إسرائيل من الاراضي اللبنانية بعد ابعاد وحداتها عن الجنوب، ثم تمركز الجيش اللبناني على طول الحدود مع إسرائيل والقضاء دور حداد في الشريط الحدودي»^(٢٥) ورغم المكاسب التي كان يمكن ان يحققها إسرائيل، من وراء هذا المشروع، فقد عارضته في الماضي، وهي تخشى، الآن، اعادة طرحه في الظروف الجديدة، بعد تحقيق وقف اطلاق النار الذي جعل من منظمة التحرير الفلسطينية احد الاطراف الاساسية التي تتعلق بها مسألة امكن تحقيق اي حل في لبنان.

وقد يلاحظ ان إسرائيل كانت تراهن، على فشل المقاومة في ضبط عناصرها والمحافظة على وقف اطلاق النار، كي تثبت للولايات المتحدة والأمم المتحدة صحة مواقفها، حول عدم امكانية الاعتماد على المنظمة كطرف مسؤول. «الا ان عرفات كان مهتماً باظهار نفسه كسياسي مسؤول يستطيع الحفاظ على التزامات اعطاها خطأً. لقد ادرك ان هذا الامر من شأنه تحسين مركزه الدولي، اضاف الى ذلك فهو بحاجة الى فترة زمنية من اجل الحصول على صواريخ ارض — جو حديثة من موسكو — كما يأمل — كي تشكل خطراً

حقيقياً على سلاح الجو الاسرائيلي. [وهو] من ناحية ثانية، يريد ان يثبت ما اعتله: ان وقف اطلاق النار على حدود لبنان الجنوبية، ليس معناه وقف النضال المسلح في [المنطقة المحتلة]»^(٣٦).

ولكن يبدو ان امل اسرائيل، في خرق اتفاق وقف اطلاق النار من جانب المقاومة، قد خاب حالياً، بعدما ايقنت اهمية الدور السعودي في تحقيق هذا الاتفاق وضمانها له. فهذه — على حد قول مصادرها — هي المرة الاولى في تاريخ النزاع الاسرائيلي — العربي التي تلتزم فيها السعودية بالحفاظ على الهدوء، «بدلاً من التزاماتها حول تمويل عدم الهدوء، بواسطة مساهمتها المالية في المجهود الحربي لدول المواجهة ومنظمات [الفدائيين]». وهذا تطور ايجابي، إلا انه، في الحقيقة، يحمل مخاطر عديدة بالنسبة لإسرائيل^(٣٧). واولى هذه «المخاطر» هي ظهور السعودية محدثة باسم الفلسطينيين، وملتزمة بوقف اطلاق النار، نيابة عنهم، مما يعني انها ملتزمة، ايضاً، بالدفاع عنهم امام الولايات المتحدة التي تعتبر حليفها الاساسية: الامر الذي يتناقض تماماً مع سياسة اسرائيل التي تحتم القضاء على المنظمة، عسكرياً وسياسياً. أما الخطر الثاني، فهو ان تحقيق وقف اطلاق النار، قد قوى حجة السعودية حول اعتدال المنظمة، «ونسف الادعاء الاسرائيلي، القائل ان دولة فلسطينية يمكن ان تكون جسراً للحد السوفياتي في المستقبل»^(٣٨). وما يقلق اسرائيل، حقاً، هو الوعود الاميركية للسعودية، خلال المفاوضات الاخيرة حول امكان تحقيق حل في لبنان، وقبل وقف اطلاق النار في الجنوب، خصوصاً، ان مشروع السلام السعودي قد طرح في هذا الوقت بالذات، مما يثبت ان الوعود للسعودية قد تخطت مسألة اتمام صفقة «الواكس» التي تعارضها اسرائيل، على اي حال. وما هو ظاهر حتى الآن، بالنسبة لإسرائيل، هو استمرار جهود السعودية في لبنان، بمباركة اميركية على حساب مصالح اسرائيل، الامر الذي يثبت صدور بيان «الجبهة اللبنانية» الاخير حول قطع العلاقات معها — رغم بعض الغموض الذي يكتنفه — هذا البيان الذي صدر — كما يقول احد الخبراء في اسرائيل — بعدما ايقن زعماء الجبهة اللبنانية ان بيغن يزأر كالاسد ويسقط كالذباب»^(٣٩).

وخلاصة القول، بالنسبة للاسرائيليين، ان مدحلة مصالح بائعي الواكس ومشتري النفط قد داست على جميع توضيحات اسرائيل، حول تدفق خمسة وعشرين الف طن من المعدات الحربية، خلال الاشهر الاخيرة، من دول الكتلة الاشتراكية والمخازن السوفياتية في ليبيا، الى [الفدائيين] في لبنان. [والنتيجة] ان المواجهة العسكرية ضد الفدائيين التي كانت اسرائيل المتفوقة بها دائماً، قد اخلت مكانها الآن لمواجهة سياسية دائمة مع السعودية، كمفوضة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وكضامنة لوقف اطلاق النار في لبنان. وإذا كنا قد خضنا المواجهة ضد المنظمة، بأسلحة اميركية حديثة، فإن السعودية تلك، الآن في المواجهة معنا، معدات اميركية اقتصادية وسياسية، ونحن ملزمون على دفع ثمن هذا الفارق بوقف اطلاق النار»^(٤٠).

الإختلاف بين الاسرائيليين داخل اسرائيل

وعلى ارضية هذه النتائج، العسكرية والسياسية، للحرب، نشب، داخل اسرائيل، اختلاف بين المعارضة ممثلة بالعراق، من جهة، وبين الائتلاف ممثلاً بالحكومة، من جهة أخرى. وكما حصل بعد افتعال أزمة الصواريخ وقصف المفاعل النووي العراقي، تبدلت الاتهامات والانتهاكات المضادة، حول «التقصير» في هذه الحرب وحول الاخطاء التي ارتكبتها الحكومة في ادارتها، وكذلك حول الدور الذي لعبته المعارضة في اثارة الرأي العام الدولي ضد اسرائيل. وكان الجو اشدّ بما حدث بعد حرب ١٩٧٣، مع فارق الادوار وحجم الاحداث.

وقد تركزت اتهامات المعارضة ضد الحكومة على النقاط البارزة التالية:

أولاً، الخطأ في تطوير الحرب على حدود اسرائيل الشمالية، بين اسرائيل والمقاومة، الى حرب استنزاف، لأنها، على حد قول شمعون بيرس زعيم حزب العمل، «لا تؤدي الى اي هدف حقيقي»^(٣١). كما أوضح اسمق رابين: ان تطور الحرب، على هذا النحو، جعل عمليات اسرائيل العسكرية في لبنان غير واضحة الاهداف، «فإذا كن القصد القضاء على [الفدائيين] بشكل كامل، فإن هذا الامر لا يمكن تحقيقه، وبالطبع ليس بواسطة سلاح الجو»^(٣٢).

ثانياً، ان قصف بيروت يعتبر خطأ، ألحق باسرائيل اضراراً سياسية واخلاقية كبيرة، وادى الى توتر العلاقات مع الولايات المتحدة. وكما اعلن بيرس: «فإنه، لمدة اسبوع، رسمت صورة اسرائيل في معظم شبكات التلفزيون ووسائل الاعلام العالمية بشكل لا يمكن احتماله، اثناء عرضها لصور ووصف القتلى والجرحى والدمار... وهذا لم يحسن صورة اسرائيل، بل على العكس، ادى، عن غير قصد، خدمة اخرى لمنظمة التحرير الفلسطينية»^(٣٣). واعلن آبا ايبن، وزير الخارجية سابقاً، ان قصف بيروت «أثار ضدنا الادارة الاميركية والكونغرس والرأي العام الاميركي، في وقت واحد، وحتى فرضت علينا عقوبات كتأخير ارسال الطائرات»^(٣٤).

ثالثاً، ان الحكومة الاسرائيلية رضخت للضغط الاميركي، في موافقتها على وقف اطلاق النار، حيث تراجعت، خلال ثلاثة ايام، عن شروطها الملحة كما اعلنتها امام المبعوث الاميركي، فيليب حبيب، والتي تضمنت عدم اجراء مفاوضات مباشرة او غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، واحتفاظ اسرائيل بالحق في الدفاع عن نفسها، اي الحق في استئناف عملياتها ضد المقاومة عندما ترتأي ذلك، ثم اجراء مفاوضات مع السلطة اللبنانية حول «السلام». تراجعت عن ذلك كله تحت وطأة الضغط الاميركي لتوافق على وقف اطلاق النار دون شروط مسبقة^(٣٥).

رابعاً، ان وقف اطلاق النار تمّ مع منظمة التحرير الفلسطينية، بواسطة السعودية، وهذا امر لاجدوى من نكرانه. وحسب قول بيرس، فإن الحكومة الاسرائيلية اعترفت، عبر اتفاق وقف اطلاق النار، بمنظمة التحرير الفلسطينية بصورة غير مباشرة، ومنحت، عن

غير قصد منها، زخماً كبيراً لمكانة المنظمة، خصوصاً وإن عرفات شخصياً وقّع على اتفاق وقف النار. وقد حدث هذا بعد أن اجتمعت الحكومة الاسرائيلية، في الرابع والعشرين من تموز (يوليو) الماضي، وقررت أنها لن تدير مفاوضات، مباشرة أو غير مباشرة، مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ ولكن هذا الجبل تمخض، هذه المرة، ليلد وثيقة وقّع عليها عرفات. «وقد ارتفعت مكانة المنظمة بشكل كبير في العالم كله نتيجة هذه المفاوضات والاحداث»^(٣٦). وقد أعلن آبا ايبن كذلك، أنه لاجدوى من نكران حقيقة انجاز اتفاق وقف اطلاق النار مع منظمة التحرير الفلسطينية «لأن صواريخ الكاتيوشا لم تطلق علينا من قصر سركيس أو من البيت الابيض». وأضاف، أن هذا الامر ليس خطيراً، في حد ذاته، وإنما الخطر يكمن في ما دلت اليه سياسة حكومة ليكود، منذ نيسان (ابريل) الماضي، من بقاء الصواريخ السورية في البقاع اللبنانية، وتمركز قوات منظمة التحرير الفلسطينية، تحت ظل اتفاق كان يمكن تجنب الحاجة اليه، بواسطة اتباع سياسة مختلفة. إضافة الى ذلك فإن ما حدث من تعزيز المكانة الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لا يجعل نتيجة الحرب تعادلاً، وإنما فشلاً ذريعاً لحكومة اسرائيل^(٣٧).

وقد تمثل رد الحكومة الاسرائيلية على هذه الاتهامات بتوجيهه ببغ اتهامات مضادة للمعارضة، فقوامها أن ردود الفعل التي صدرت عنها إنما شجعت الولايات المتحدة على المطالبة بوقف النار، وشجعت حملة الاحتجاج ضد اسرائيل في الخارج. ورداً على اتهامات المعارضة حول قتل مدنيين في بيروت، زعم ببغ: «أن اسرائيل لم تهاجم السكان المدنيين وإنما مقر قيادات [الغدائين]... الذين لا يمكن منحهم حصانة لوجودهم بين المدنيين». ورد على زعماء المعارضة، بالعملة نفسها، مقدماً لهم قائمة تشمل اثنين وثلاثين عملية انتقامية، نُفذت في عهد حكوماتهم، ضد قرى وتجمعات سكنية عربية وراء الحدود، أصيب بها الكثير من المواطنين العرب، قاتلاً: طن افتح جروحاً قديمة ولكنني لازلت اذكر ماذا فعلتموه، بمدينة مصرية على قناة السويس، حيث هرب ثلاثة ملايين من سكانها هائمين على وجوههم، فتحولوا الى لاجئين... لقد كانت سياسة المعارضة تقضي بعدم تمكين السكان العرب، وراء الحدود، من العيش بسلام؛ في حال تعرض المواطنين الاسرائيليين الى الاذى. ومعنى هذه السياسة ضرب القاعدة المدنية، بما في ذلك المواطنون العرب، من أجل منعهم من العيش بسلام. هذا ما فعلته [حكومات المعارضة]، في غور الاردن، في مدن القناة وفي جنوب لبنان ايضاً»^(٣٨).

ومن الضروري، هنا، وضع هذا الاختلاف في اطاره الصحيح، اي عدم تجاهل المبادئ العامة التي ترتكز اليها مواقف واتهامات كل من الطرفين، في آن واحد، والتي تقوم على اساس اعتبار الحرب، ضد المقاومة، ضرورة استراتيجية أمنية من الدرجة الاولى. والاختلاف القائم، كما سبق وذكرنا، إنما يدور، حول الاسلوب الافضل لإدارة هذه الحرب؛ بحيث تستطيع اسرائيل تحقيق اهدافها، دون الحاق الضرر بمصالحها الحيوية الاخرى، خصوصاً، علاقاتها مع الولايات المتحدة.

ماذا بعد وقف اطلاق النار؟

وثمة اجماع، في اسرائيل، على ان هذه الحرب التي انتهت بوقف اطلاق النار، ليست ابداً، نهاية اللطاف، في الحرب الاسرائيلية - الفلسطينية؛ فهي ليست سوى احد فصولها الذي جددت اليه اسرائيل وخسرتة، وانه طالما لم يتوفر حل سياسي للقضية الفلسطينية، فإنه يتوقع المزيد من فصولها الاخرى الجديدة. والفصل الجديد المقبل في هذه الحرب، يجب ان يكون مرتكزاً، في نظر الاسرائيليين، على اساس مستقاة من دروس الماضي، خصوصاً من المعركة الاخيرة. وأول هذه الدروس، هو استحالة القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً، كما سبق وذكرنا، مهما تنوعت اساليب الحرب ضدها، وهذا لا يعني تركها وشأنها، وانما ينبغي اعتبار الصراع المسلح، او السياسي ضدها، حقيقة دائمة^(٣٩). اما الدرس الثاني، فهو ان الحرب ضد المقاومة، في المستقبل، يجب ان تكون مختلفة، سواء لناعية اسلوياها او ضراوتها، بعدما طوّر الفدائيون قدرتهم القتالية، بواسطة استيعاب واستخدام اسلحة ثقيلة استطاعوا خوض حرب استنزاف ناجحة بواسطتها، او لناعية اعتباراتها السياسية، بعدما تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كخصم اساسي لإسرائيل في لبنان، بفعل اتفاق وقف اطلاق النار. ودرس ثالث أيضاً، هو تحول الولايات المتحدة، نتيجة الحرب الاخيرة، إلى عامل اساسي في حرب اسرائيل ضد [الفدائيين]. ويلفة عسكرية، فإن واشنطن هي الساحة الرئيسية التي يُعتبر احتلالها شرطاً، لتطوير الحرب في لبنان^(٤٠).

وانطلاقاً من هذه الدروس او الاسس، برزت عدة اتجاهات، داخل اسرائيل، حول «التعامل»، العسكري والسياسي، مع منظمة التحرير الفلسطينية في المستقبل. وقد تمثل اول هذه الاتجاهات وبرزها، في الدعوة الى احتلال جنوب لبنان «وتطهيره» من الفدائيين، في اقرب فرصة ممكنة. ويلاحظ ان هذه الدعوة هي شبه مشتركة بين الاوساط العسكرية واعضاء الائتلاف والمعارضة بأغليبيتهم الساحقة. فعشية وقف اطلاق النار في الجنوب، أعلن قائد المنطقة الشمالية، بن - غال: انه بدون التواجد في المنطقة التي يطلق منها الفدائيون صواريخ الكاتيوشا، لا يمكن منع اطلاقها^(٤١). كذلك أعلن مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع سابقاً: «انه ربما اضطرت اسرائيل، في المستقبل، الى تطهير المنطقة من قواعد الفدائيين ومدافعهم وصواريخهم، وهدمها بصورة منهجية واساسية»^(٤٢). وشارك في هذا الرأي، أيضاً، اسحق رابين الذي أعلن: ان هدف اسرائيل، في المستقبل، يجب ان يكون منع تسلل وحدات الفدائيين الى مناطقها، ومنعهم، أيضاً، من خوض حرب استنزاف ضدها، وذلك بواسطة احتلال منطقة الجنوب، حتى ٣٠ كم من الحدود الاسرائيلية (مدى مرمى الصواريخ)^(٤٣). ومن أبرز الداعين الى احتلال الجنوب، أيضاً، يوسف تكواع، سفير اسرائيل لدى الامم المتحدة سابقاً، ويوفال نتمان، احد زعماء حركة هتحياء المتطرفة، الذي أعلن ان: «الحل الوحيد للمشكلة هو ابعاد [الفدائيين]، حتى نهر الزهراني تقريباً، عندئذ يصبح شمال اسرائيل كله خارج مرمى الصواريخ والدقعية»^(٤٤).

وفي نظر هؤلاء انه: كي تتجع عملية احتلال الجنوب، يجب الاعداد لها، سياسياً واعلامياً، بصورة دقيقة. واول المهمات المستعجلة، في رأيهم، هي العمل على اعادة العلاقات الى طبيعتها، مع الولايات المتحدة، وتحسين صورة اسرائيل، لدى الرأي العام الاميركي، بواسطة حملة اعلامية شاملة، في وسائل الاعلام الاميركية، والتوجه الجدي الى رؤساء الطائفة اليهودية واصدقاء اسرائيل في الكونغرس، «وحوار استراتيجي مسؤول» مع كبار المسؤولين في الادارة. كما يرى بعضهم ان هذه الامور يجب ان تركز على «عاملين رئيسيين: وجوب توصل اسرائيل والولايات المتحدة الى اتفاق، حول مبادئ الحرب ضد [الفدائيين]، واسس موقفنا في لبنان، ولكن [العامل الثاني] يجب ان تترك، الترجمة العملية لهذه المبادئ والاسس، لاعتبار اسرائيل المطلق»^(٤٥). ويبدو ان ثمة تفاؤلاً كبيراً في اسرائيل، حول امكان تسوية سوء الفهم مع واشنطن. فقد تحدث سفير اسرائيل السابق لدى الولايات المتحدة، سيمحه دينيتس، حول امكانية الانتقال الى «بناء استراتيجية مشتركة، لاسرائيل والولايات المتحدة ودول اخرى موالية للغرب، في المنطقة، من اجل الوصول الى حل سلمي في الشرق الاوسط، يأخذ بالاعتبار أمن اسرائيل، دون ان يشكل خطراً على مصالحها الحيوية ودون اشراك منظمة التحرير الفلسطينية به». وحسب قوله فإن بناء استراتيجية، كهذه، ممكن، على اساس اتفاق حول مواجهة خطر التوسع السوفيياتي، وعلى اساس موقف مشترك حازم، بين البلدين، ضد الارهاب الدولي؛ «حيث تشكل منظمة التحرير جزءاً منه بتأييد من الاتحاد السوفيياتي»، وعلى اساس موقف ناقد ومتحفظ تجاه الامم المتحدة «التي يسيطر عليها ائتلاف من الكتلة السوفيياتية وجزء من العالم الثالث، بهدف الاسامة الى مصالح الولايات المتحدة والغرب». واسرائيل هي احدى الضحايا الدائمة لهذا التكتل»^(٤٦). الا انه مقابل هذا التفاؤل، هناك تشاؤم، ايضاً، بين اوساط واسعة في اسرائيل ازاء امكانية اقناع الادارة الاميركية، بجدوى سياسة اسرائيل. اذ ان «عمليات القصف، في العراق وبيروت، برهنتا، لادارة ريفان، انها تتعامل مع حكومة غير عقلانية، في اسرائيل... وريغان سيعمل على منع هذه الحكومة، غير المتزنة، من توريثه في اجراءات وتطورات لا تتوافق وسياسته ومشاريعه في المنطقة. ان الولايات المتحدة لن تسلم بوضع تتمتع به اسرائيل، بحرية العمل والقرار، على حسابها»^(٤٧).

وعلى اي حال، يبدو ان اسرائيل ترغب في الوصول الى هدفين اساسيين، من خلال تنسيقها المقبل مع واشنطن حول القضية الفلسطينية: اولهما، تجاوز اية نتيجة سياسية لاتفاق وقف اطلاق النار في الجنوب، اي منع اية ترجمة سياسية له، في واشنطن، لصالح منظمة التحرير. والسبيل الافضل لذلك، في نظر موشي دايان وزير الخارجية السابق، هو تقديم مقترحات، عملية بشأن الحكم الذاتي، من شأنها ان تزيل الجمود عن المفاوضات التي ستستأنف حوله، في المستقبل القريب. والهدف الثاني، هو التوصل الى اتفاق، او شبه اتفاق مع واشنطن، حول «مصالح اسرائيل» في لبنان، والتي تشمل «تطهير» جنوبه من الفدائيين، وبقاء اجوائه مفتوحة امام طائرات الاستطلاع الاسرائيلية، وذلك — على حد قول مصادرها العسكرية — لضرورات امن اسرائيل الاستراتيجية. الا انه ثمة شك،

لدى الاوساط الاسرائيلية، حول امكانية تحقيق مثل هذا الاتفاق مع واشنطن، او حتى اقناعها «بالسكوت»، خصوصاً، فيما يتعلق بضرورة استئناف القتال، في جنوب لبنان، بعد استقرار وقف اطلاق النار فيه. لذلك يبدو ان الحد الأدنى الذي ستسعى اسرائيل الى تحقيقه، هو «تهنئة الاجواء وتحسينها»، مع الادارة الاميركية، ولدى الرأي العام الاميركي؛ ومن ثم انتظار «الفرصة الملائمة» لاستئناف الحرب، ضد المقاومة في الجنوب.

وهذه الفرصة الملائمة التي تطمح اسرائيل في استغلالها، هي في يد المقاومة، باعتراف الاسرائيليين انفسهم، الامر الذي يضيقهم فعلاً. «فحرية المبادرة»، في ضرب الفدائيين، قد خسرتها اسرائيل، بفعل اتفاق وقف اطلاق النار و«حيث لم يعد بإمكانها تنفيذ اية عملية وقائية كبيرة، او حتى عملية عادية، دون سبب وجيه ودون اقتناع الاميركيين ان اسرائيل تعمل، حقاً، من اجل الدفاع عن نفسها»^(٤٨). وتعلق اوساطها العسكرية «آمالاً كبيرة» على احتمال قيام منظمة التحرير الفلسطينية بتوفير «اسباب واضحة» للعمل؛ اذ ان وقف القتال المسلح «سيحرم [الفدائيين] سبب وجودهم. وفي هذه الحالة، لن تستطيع اسرائيل تكرار اساليب اللعبة القديمة. فبدلاً من حرب استنزاف ثائية او هجمات فردية، ستضطر الى اتباع اسلوب الحرب المتحركة، لإبعاد الفدائيين عن مرمى اطلاق الصواريخ، وتنظيم ذلك، في اتفاق سياسي شامل برعاية الولايات المتحدة»^(٤٩). ويعلق العديديون في اسرائيل آمالاً على مثل هذا التطور، ذلك ان المقاومة اوقفت نشاطها «لاعتبارات تكتيكية فقط، كما سبق وفعلت في الماضي. الا انها لن تتخلي عن معقلها الاخير في لبنان؛ حيث نجحت في اقامة قاعدة، سياسية وعسكرية، واسعة، لذلك لن تلقى السلاح»^(٥٠). وقد اعلن وزير الدفاع، اريئيل شارون: «ان الجهاز العسكري الاسرائيلي، في الشمال، مستعد تماماً لاية امكانية للعمل، معتبراً ان النشاط الفدائي، داخل اسرائيل، والعمليات التي تنفذ ضد اهداف لها في الخارج، هي، في حد ذاتها، خرق لوقف اطلاق النار، مهما كانت الجهات التي تقف وراءها»^(٥١).

إلا انه يبدو ان احتلال الجنوب لا يحظى بموافقة جماعية، في اسرائيل، رغم كثرة المؤيدين له؛ خصوصاً، بين اعضاء الكنيست والوساط العسكرية. فثمة من يرى ان عملية كهذه ممكنة من الناحية العسكرية، الا ان ثمة شكاً في نجاحها، من الناحية السياسية — الاستراتيجية؛ حيث لن يكون من السهل املاء شروط على سوريا ولبنان، حول تحقيق تسوية سياسية ترضي اسرائيل. كذلك ثمة شك في ما اذا كانت اسرائيل ستحظى بتأييد دولي، في حال قيامها بخطوة كهذه، يحتمل ان يستغرق تنفيذها وقتاً طويلاً؛ وربما تطورت الى حرب شاملة، بين اسرائيل وسوريا^(٥٢). وهناك ايضاً، من يرى ان لا وجود لمبررات عسكرية لحرب واسعة، ضد المقاومة، تؤدي الى احتلال جنوب لبنان. «فالقاعدة التحتية التي تتخوف منها اسرائيل، وانتظام الوحدات الفلسطينية، كجيش نظامي، ليس امراً جديداً؛ حيث قاتل الجيش الاسرائيلي ضد فرقة فلسطينية، في قطاع غزة، في اطار الجيش المصري سنة ١٩٦٧. ومنذ سنين، يقوم جيش التحرير الفلسطيني؛ وله كتائب في دول عربية مختلفة. وليس اكيداً ان تحول وحدات منظمة التحرير الفلسطينية، الى جيش تقليدي، هو امر سلبى من ناحية الجيش الاسرائيلي، اذ ان هذه

الوحدات هي، في طبيعتها، عنصر ثقيل لا يمكن تحريكه بسرعة أو إخفاؤه. والوحدات التي تشمل دبابات ومدافع، وما يلزمها من نظام لوجستي، هي أكثر عرضة للخطر من وحدات تتبع أسلوب حرب العصابات^(٩٧). ومن ناحية سياسية، فإن حرباً كهذه ستحقق مكاسب سياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، على صعيد تعزيز مكانتها الدولية، وتحويلها الى عنصر اساسي في المنطقة، وفقاً لخطها الاستراتيجي العام. ولذلك فإن الحل، في نظر هؤلاء، ليس حلاً عسكرياً؛ وإنما تسوية سياسية، يدعو البعض الى تحقيقها مع سوريا، بصفتها الطرف القادر على ضبط النشاط [الفدائي] في لبنان^(٩٨)؛ والبعض الآخر يدعو الى تحقيقها مع المقاومة الفلسطينية، من خلال الموافقة على دولة فلسطينية في المناطق المحتلة؛ وأن لماذا لا نتفاوض مع الفلسطينيين، حول السلام ايضاً، وليس حول وقف اطلاق النار فقط؟ ولماذا نفضل دولة فلسطينية، تحظى باعتراف واقعي على الحدود الشمالية وليس لها اي التزام تجاهنا، على دولة فلسطينية، تتمتع باعتراف قانوني؟ اليس من الافضل قيام دولة فلسطينية (في مناطق الحكم الذاتي) تلتزم تجاه [اسرائيل]، ليس فقط، بتحديد كامل لقواتها العسكرية وتسليحها، وإنما ايضاً، بالحفاظ على الامن الجاري؟... وليكن البعض عن الحديث بأنه لا يمكن الاعتماد على الفلسطينيين بالمحافظة على الهدوء. الحقيقة هي انهم استطاعوا ذلك... وهذا هو الاستنتاج الحقيقي الايجابي من الورقة الأخيرة، في لبنان، وإذا ما تعلمناه ربما تحسن وضعنا^(٩٩).

لماذا لا نستثمر تطرف بيغن؟!

وهناك بين الاسرائيليين من يبالغ كثيراً، فيعلق آمالاً على بيغن، في تحقيق الحل النهائي للقضية الفلسطينية: «فهذا الرجل الذي انتظروا منه عدم التنازل عن اي شبر، قد تنازل عن سيناء كلها. وانتظروا منه الكثير من مستوطنات «الون موريه»، وقد امر باخلاء مستوطنات سيناء. كذلك انتظروا منه موقفاً حازماً، في الموضوع الفلسطيني، وقد اعترف بالشعب وحقوقه والآن بالمفاوضات مع تلك المدعوة منظمة التحرير الفلسطينية. من يعرف! ربما هو الشخص المنتظر لتحقيق اكبر تسوية، في الضفة الغربية يمكن ان يحققها اي رئيس حكومة»^(١٠٠). وهذا الكلام مبالغ فيه، حقاً، في ظل تصليب سياسة بيغن فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، الا ان تطرفه في العمل ضد الفلسطينيين، سواء في المناطق المحتلة او حتى في لبنان، ربما كان له تأثير عكسي ايجابي، على صعيد التحرك الدولي، لصالح الحقوق الفلسطينية. وهذا ماحدث فعلاً، بعد الحرب الاخيرة، بشكل يمكن معه القول: ان استثمار تطرف بيغن، على الصعيد الدولي، اصبح من المهم الاساسية للثورة الفلسطينية، في الوقت الحاضر، مهما بلغت التضحيات.

- | | |
|--|--|
| (١) موشي كول، يديهوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢٦. | (٦) زئيف شيف، هاروتس، ١٩٨١/٧/٢٦. |
| (٢) حفاي ايشد، دافار، ١٩٨١/٧/٢٦. | (٧) شموئيل سيف، مهارييف، ١٩٨١/٧/٢٩. |
| (٣) المصدر نفسه. | (٨) يونيل ماركوس، هاروتس، ١٩٨١/٧/٢٤. |
| (٤) زئيف شيف، هاروتس، ١٩٨١/٧/٢٤. | (٩) موشي كول، يديهوت احرونوت، مصدر سبق ذكره. |
| (٥) حفاي ايشد، دافار، مصدر سبق ذكره. | (١٠) زئيف شيرنهيل، هاروتس، ١٩٨١/٨/٢. |

- (١١) إ. شفاتيسر، هارتس، ١٩٨١/٧/٢١.
- (١٢) هارتس، ١٩٨١/٧/١٩.
- (١٣) مقابلة مع سيمه دينيتس، معاريف، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (١٤) مقابلة مع اسحق راين، معاريف، ١٩٨١/٨/١٤.
- (١٥) يوسف حاريف، معاريف، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (١٦) حفاي ايشد، دافار، مصدر سبق ذكره.
- (١٧) شمونييل شنيستر معاريف، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (١٨) هارتس، ١٩٨١/٧/٢٣.
- (١٩) افتتاحية، معاريف، ١٩٨١/٧/٢٦.
- (٢٠) زئيف شيف، هارتس، ١٩٨١/٧/٢٦.
- (٢١) شالوم روزنفيك، معاريف، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (٢٢) شمونييل كاتس، المصدر نفسه؛ يوروف
- بليتسار، جيروزالم يوصت، ١٩٨١/٧/١٩.
- (٢٣) يهوشواع تدمور، دافار، ١٩٨١/٨/٥.
- (٢٤) افتتاحية، هارتس، ١٩٨١/٧/٨.
- (٢٥) موشي جاك، معاريف، ١٩٨١/٨/٣.
- (٢٦) اريئيل غيناي، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٣١.
- (٢٧) موشي جاك، معاريف، ١٩٨١/٧/٢٦.
- (٢٨) المصدر نفسه.
- (٢٩) تسفي شيلواح، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٨/٣.
- (٣٠) موشي جاك، معاريف، ١٩٨١/٧/٢٦.
- (٣١) ر.إ.، العدد ٢٠٢، ٢٦ و ٢٧/٧/١٩٨١، ص ١٣.
- (٣٢) محدث اسحق راين امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، معاريف، ١٩٨١/٧/٢٨.
- (٣٣) ر.إ.، العدد ٢٤٠٦، ٣٠ و ٢١/٧/١٩٨١، ص ١٣.
- (٣٤) «... النقاش في لجنة الخارجية والامن...» معاريف، مصدر سبق ذكره.
- (٣٥) محدث بيرس، ر.إ.، العدد ٢٤٠٦، مصدر سبق ذكره.
- (٣٦) المصدر نفسه.
- (٣٧) «... النقاش في لجنة الخارجية والامن...» معاريف، مصدر سبق ذكره.
- (٣٨) المصدر نفسه.
- (٣٩) افتتاحية، هارتس، ١٩٨١/٧/٣٠.
- (٤٠) عميرام نير، دافار، ١٩٨١/٧/٢٧.
- (٤١) المصدر نفسه، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (٤٢) يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (٤٣) معاريف، ١٩٨١/٧/٢٩.
- (٤٤) يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢١.
- (٤٥) عميرام نير، دافار، مصدر سبق ذكره.
- (٤٦) مقابلة مع سيمه دينيتس، معاريف، مصدر سبق ذكره.
- (٤٧) دافار، ١٩٨١/٧/٣١.
- (٤٨) يوتيل ماركيس، هارتس، ١٩٨١/٧/٢٨.
- (٤٩) المصدر نفسه.
- (٥٠) يوسف تكواح، معاريف، ١٩٨١/٨/١٤.
- (٥١) يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٨/١١.
- (٥٢) مريخاي غور، دافار، ١٩٨١/٧/٣٠.
- (٥٣) حايم هيرتسوخ، معاريف، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (٥٤) مريخاي غور، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٣١.
- (٥٥) دافيد شاحام، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢٧.
- (٥٦) يوتيل ماركيس، هارتس، ١٩٨١/٧/٢٧.

التقييم الاسرائيلي للأداء العسكري في حرب تموز

محمد عبد الرحمن

ابتداءً من ٢ حزيران (يونيو) ١٩٨١، تم وقف الهجمات الاسرائيلية على المواقع الفلسطينية في لبنان؛ وذلك اثر قرار حكومة مناحيم بيغن اثناء قيام فيليب حبيب بوساطته بشأن الازمة اللبنانية. وبعد هذه الفترة من الهدوء النسبي، استأنف الطيران الاسرائيلي، يوم ١٠ تموز (يوليو) ١٩٨١، هجماته، وقام بالإغارة على منطقة الزهراني. ثم تتابعت، بعد ذلك، الهجمات يومياً على مختلف المواقع اللبنانية الفلسطينية المشتركة. وكان هذا بمثابة اعلان مباشر وعملي عن بدء مرحلة جديدة من العمل العسكري الاسرائيلي، ولكن بأسلوب جديد هذه المرة، يتسم بطابع عنيف وشامل.

خلفيات الاسلوب الجديد

منذ نيسان (ابريل) الماضي، وفي اعقاب عملية مسغاف عام الفدائية، اتبعت القيادة العسكرية الاسرائيلية نهجاً جديداً في العمل العسكري اصبح يعرف، فيما بعد، باسم «هجمات رقول» نسبة الى رفائيل ايتان، رئيس الاركان الاسرائيلي وصاحب المبادرة لهذه العمليات ومخططها. ويستند هذا النهج الى نظرية «الحرب الوقائية» الاسرائيلية؛ وهي تهدف الى القيام بعمليات هجومية انتقائية، تتمثل باستخدام وحدات مختلفة من البر والبحر والجو، لإجبار القوات الفلسطينية على الانتشار في وضع دفاعي، وعلى مساحات واسعة من الارض لارباكها، وشل قدرتها عن الحركة، وبالتالي تقليص نشاطاتها الهجومية واحباطها، ومنعها من القيام بأية محاولة لاجتياز الحدود، او النزول من البحر وضرب الاهداف والمستوطنات الاسرائيلية.

وفي اطار هذه السياسة، نفذ الجيش الاسرائيلي، خلال خمسة عشر شهراً، ثلاثين عملية مختلفة (برية، وبحرية، وانزال جوي) وتسع عشرة عملية قصف جوي. ورغم تحقيق بعض النجاحات الصغيرة، في اصطيد بضع سيارات عسكرية ومدنية كانت

تتحرك على الطريق الساحلي، الا ان معظم العمليات فشلت في تحقيق اهدافها، وكانت «قليلة النتائج»^(١).

وكانت النتائج العكسية التي حصدتها القيادة الاسرائيلية، من جراء اتباع الاسلوب الجديد، كبيرة جداً. فلم ينحصر الفشل، حسب التحليلات الاسرائيلية، في اطار تلك العمليات فقط، بل امتد لأكثر من ذلك؛ اذ انها «عجلت في مسار تحويل منظمة التحرير الفلسطينية الى اطار عسكري فعال»^(٢). اي ان اصرار رفائيل ايتان على تدمير القوات الفلسطينية، دفع هذه القوات للاسراع في بناء قاعدة تحتية عسكرية قوية، تشمل دفاعاً جويّاً فعالاً، وديابات ومدفعية وصواريخ. واجبر هذا الوضع الفدائيين على تعزيز علاقاتهم مع سوريا وليبيا لمضاعفة جهود التسلح بوسائل قتالية جديدة^(٣).

وفشل هذا الاسلوب العسكري يعني، لدى القيادة الاسرائيلية، ضرورة اتباع نهج جديد طالما ان الحرب مع الفلسطينيين لا تزال مستمرة. وحمل النهج الجديد الذي اشرف عليه وخطّمه مناحيم بيغن، شخصياً، طابع الضربات العنيفة المدمرة، وبإطار واسع؛ ليس لشل القوات الفلسطينية وارباكها فقط؛ وانما لتدميرها وابادتها.

تكتيكات النهج الجديد

ويقف وراء هذا النهج الجديد اعتبار اساسي تولد لدى القيادة الاسرائيلية؛ وهو يتمثل بأن واقع العمليات العسكرية، خلال الفترة الممتدة من نيسان (ابريل) ١٩٨٠ وحتى حزيران (يونيو) ١٩٨١، اجبر القوات الفلسطينية على الانتظام في تشكيلات قتالية شبه نظامية وفق اطر محددة، مما يسهل على قوات الجيش الاسرائيلي ضربها بغالطة كبيرة، ونتائج مضمونة. ونشأت، لدى الاسرائيليين، افتراضات وهمية تفيد أن القوات الفلسطينية تخلت عن اسلوب حرب العصابات في مجال حشد القوى وامتلاك المعدات التي اصبحت تضم مستودعات كبيرة، ومراكز صيانة، اضافة الى شبكات الدفاع الجوي الثابتة؛ وهذا كله يسهل على الطيران توجيه ضربات عنيفة ومدمرة. ولن تجري، بعد الآن، عمليات صغيرة، تحت جنح الظلام، ضد قواعد بعيدة، ولن تعود عمليات دمج الاساليب المختلفة تتم عبر استخدام «الحيلة والخداع» وانما بواسطة «عمل عنيف ومدمر، يصيب [الفدائيين]، وهؤلاء الذين يستخدمون ملجأ لهم»^(٤). وقد عبر رفائيل ايتان عن طبيعة المرحلة الجديدة، على صعيد التكتيك العسكري الاسرائيلي، حين قال: ان الجيش الاسرائيلي دخل اليوم «مرحلة جديدة في حربه ضد [الفدائيين]». وبدأ ضرب البنية التحتية لتقليل قدرتهم على الحركة^(٥).

وفي مسار النهج العسكري الجديد، تم قصف اهداف ومواقع كثيرة، ابتداء من خط المواجهة في الجنوب وانتهاء بالمراكز السكنية في المنطقة الغربية من بيروت وضاحيتها. ومن ابرز المواقع التي قصفت، الجسور التي تربط الجنوب اللبناني بباقي اجزاء البلاد. وقصفت كذلك مقرات القيادة الفلسطينية في بيروت. وكان قصف هذين الهدفين تجسيدا للتكتيك العسكري الجديد؛ فحُصِر الجسور تم بهدف «منع وصول السلاح الثقيل،

والتشويش على [الفدائيين] وعرقلة تجميع قواهم وتبديل مواقعهم^(٦)، مما يفقد القوات قدراً من حرية المناورة، ويخفض من معنوياتها وقدرتها في الرد على نيران العدو. اما ضرب بيروت، تحت ذريعة تدمير المراكز القيادية الفلسطينية، فقد كان الهدف الاساسي له، كما قالت المصادر الاسرائيلية، التوضيح ان اسرائيل لن «تتردد عن القيام بحرب شاملة ضد الفدائيين وقواعدهم في كل زمان، وفي أي مكان يتواجدون فيه»^(٧). هذا، اضافة الى الاهداف الاخرى التي تتعلق بايجاد حالة من الارباك وفقدان السيطرة، وتخريب العلاقة بين السكان المدنيين والمقاومة الفلسطينية في المناطق التي تعرضت للتدمير.

التقييم الاسرائيلي للأداء العسكري

وقد بذلت اسرائيل جهودها في هذا السبيل، ورد الفدائيون على عملياتها العسكرية بعمليات عسكرية مضادة، وكان للاسرائيليين، عسكريين ومدنيين، تقييم للأداء العسكري الذي قام به جيشهم، وتقييم مماثل للأداء العسكري الذي قام به الفدائيون الفلسطينيون، وقد برزت من خلال هذين التقييمين آراء وتحليلات جديدة بالانتباه.

أ - الجيش الاسرائيلي: استخدم الجيش الاسرائيلي في المعارك التي استمرت من ١٩٨١/٧/١٠ الى ٢٤ منه جميع انواع اسلحته: السلاح الجوي، وسلاح البحرية، والمدفعية بعيدة المدى. وتمحورت الاهداف العامة لعملياته العسكرية في ثلاثة اهداف هي: تخريب انتظام الفدائيين في جنوب لبنان، ومنعهم من اعادة التنظيم مرة أخرى. تدمير مواقع المدفعية وراجمات الصواريخ التي تضرب المستوطنات الاسرائيلية. تدمير البنية التحتية للمقاومة والموجودة على الاراضي اللبنانية.

واتبع الجيش الاسرائيلي، لتحقيق ذلك، اسلوب ضرب «اهداف محددة» في اطار حرب «ثابتة». واشترك، في بعض الاحيان، اكثر من سلاح في عمليات «مختلطة» للهجوم على بعض الاهداف. وفي حالة واحدة فقط، حاولت وحدة منقولة جواً تنفيذ عملية انزال بالقرب من الزهراني بمشاركة وحدات بحرية لتأمين التغطية النارية. الا ان هذه الوحدة جوبهت بمقاومة عنيفة اجبرتها على الانسحاب، وهي تحمل قاصدها، الرائد يوسف تاهر، قتيلاً، اضافة الى سبعة من الجرحى.

وخلال اسبوعين من القتال، لم تستطع القوات الاسرائيلية تحقيق اي من اهدافها العسكرية المعلنة. ووصف الجنرال بن - غال، قائد الجبهة الشمالية، النتيجة بـ «التعادل». مع ان اوساط جهاز الامن الاسرائيلي عبرت عن حقيقة أخرى حين اعلنت عن «تحفظها» من قرار وقف اطلاق النار، لانه لا يرتبط بضمانات حقيقية لمنع اعادة الانتظام من جديد [للفدائيين] في المناطق القريبة من الحدود الاسرائيلية^(٨). واعترف زئيف شيف، الملقب العسكري في صحيفة هآرتس، انه، خلال خمسة ايام او ستة، لم ينجح الجيش الاسرائيلي عملياً في كبح الفدائيين. وفي يوم ١٩٨١/٧/٢٠ فقط، نجحت بطاريات المدفعية الاسرائيلية في القيام بكامل مهماتها. وحدث هذا رغم تواجد قوة مدفعية

كبيرة نسبياً لدى الجيش الاسرائيلي ولم تكن هناك قيود على استخدام سلاح الجو ايضاً^(٩).

التقصير مرة اخرى: ويتسائل الاسرائيليون، الآن، المدنيون منهم والعسكريون، كيف حدث ان الجيش الاسرائيلي الكبير والمجرب، بكل ما يملكه من وسائل ومعدات حديثة (التي تشمل أنظمة الرادار لتحديد مصادر نيران المدفعية والراجمات، وحاسبات الكترونية لإطلاق النار، ومعدات مراقبة للعدى البعيد، وطائرات صغيرة بدون طيار يمكنها التحليق لساعات طويلة فوق ارض المعركة) لم يستطع ان يحدد بدقة مواقع مدافع العدو، ويشعلها في المراحل الاولى من حرب الاستنزاف؟

ويثير فشل الجيش الاسرائيلي في شل المدفعية الفلسطينية مسألة الوسائل التي اتبعت في ضرب مواقع المدفعية والصواريخ. فقد اعتمد الجيش الاسرائيلي لتحقيق ذلك وسيلتين: تتمثل الاولى منهما بالقصف بواسطة الطائرات، وتعتمد الثانية على استخدام نيران المدفعية.

فقد اعتمدت اسرائيل، بشكل دائم، على استخدام سلاح الطيران لحل كل المشاكل التي تعترضها. وثبت للاسرائيليين ان المراقبة من الجو ضعيفة، وبالدات عندما يكون المقصود حرباً ضد بضعة مدافع، هنا او هناك، تطلق قذيفتين او ثلاثة وتختفي من جديد في مخابئها^(١٠). وقد اكد هذه الحقيقة اسحق رابين، رئيس الوزراء السابق، الذي اعترف باستمرار القصف الفلسطيني على المستوطنات الاسرائيلية، رغم «الضربات القوية لسلاح الجو ضد [الفدائيين]». والعمليات الاخرى ضد القيادات والقواعد في لبنان^(١١). واضاف رابين ان اسرائيل تشهد هذه الايام «حرب استنزاف» تنال من الحياة العادية في اصبع الجليل، والجليل الاعلى. ولم تتوصل الجهود الكبيرة التي بذلها الجيش الاسرائيلي الى وقف لإطلاق النار بشكل فعال.

اما استخدام المدفعية الاسرائيلية في تدمير مواقع المدفعية وراجمات الصواريخ الفلسطينية، فلم يكن حظه، في النجاح، اوفر من حظ استخدام سلاح الطيران. والصعوبة الأساسية التي واجهت المدفعية الاسرائيلية تمثلت في «التنافس» مع الكاتيوشا التي تطلق النيران على المستوطنات، وتختفي فوراً من مكانها؛ حيث يمكن اطلاق كل وجبة صواريخ خلال ثلاثين ثانية فقط. وقبل سقوط القذائف على منطقة الهدف، فإن قاذف الكاتيوشا يختفي من مكان الاطلاق. وحتى يمكن «اصطياد» الرجمة، في هذه الحالة، كان يجب ان تبقى مدافع الجيش الاسرائيلي «محشوة طوال الوقت، وحبل الاطلاق بيد الرامي، وكان يجب ايضاً ان تعمل المراقبة طوال الوقت لتحديد مكان الكاتيوشا ومساقتها بسرعة كبيرة»^(١٢). ومن اجل النجاح، في ذلك، لم يكن الامر يتطلب مهنية عالية فقط، وانما «حظاً كبيراً». ويعترف الاسرائيليون بأن الفلسطينيين، رغم الاصابات التي لحقت بهم، الا انهم كانوا يستطيعون نقل الكاتيوشا بسرعة الى منطقة متقدمة، واطلاق القذائف باتجاه الاهداف الاسرائيلية. وفي كل الحالات، لم يستطع الجيش الاسرائيلي ان يجد حلاً قاطعاً لإطلاق نيران المدفعية وقذائف الكاتيوشا، باتجاه المستوطنات.

خطوات غير محسوبة: واعتبرت عملية قصف بيروت، وحتى قصف الجسور، من الأخطاء العسكرية والسياسية غير المحسوبة تماماً. فقصف بيروت، أصاب بالضرر التآييد الذي تتمتع به إسرائيل من الرأي العام، وبخاصة من الولايات المتحدة. وكانت هذه العملية، حسب تعبير مردخاي غور رئيس الأركان السابق، ضمن سلسلة أخطاء كثيرة اتخذت على عجل «ودون تقدير استراتيجي شامل. ودون حساب مسبق إلى أين ستتدهور الأمور»^(١٣). حيث يقيم المكان على خط الحدود، وحيث أن إسرائيل موجودة في وضع سياسي «حساس».

ويضيف غور أن المعركة، في الشمال، استمرت حتى بعد قصف بيروت، بل أن قوتها زادت كثيراً. والأصابات هناك لم تكن بين القيادات البارزة. وقد أصيب من أصيب «لكن القيادات تستطيع الاستمرار». فالقيادة الفلسطينية، كما يقول الجنرال المتقاعد متتياهو بيلد، هي قيادة لحرب عصابات خاصة، وضربها لا يؤثر على القوة القتالية لوحدات منظمة التحرير الفلسطينية العاملة في المنطقة. وأي قيادة من هذا النوع «يمكنها العودة والعمل بعد ضرب منشأتها خلال وقت قصير جداً»^(١٤).

وفي السياق ذاته، فإن تدمير الجسور التي تستخدمها وحدات حرب العصابات لا يمنع الحركة اللوجستية لهذه القوات، خلال فترة طويلة. فالمدعات العسكرية التي تستخدمها منظمة التحرير الفلسطينية يمكنها أن تتحرك على الطرق غير المعبدة. كما يمكن لخطوط الامداد أن «تستمر بالعمل عندما تكون الجسور مدمرة»^(١٥). ويمكن دائماً تهريب صاروخ كاتيوشا إلى الجنوب، وحتى مدفع ١٢٠ مم. ومن الخطأ الفاضح «إيهام سكان الشمال بأن قذائف [الفدائيين] ستتتهي بعد قليل». ومن العدل أن يعرف الجميع حقيقة الوضع: فإذا ما استمرت عمليات القصف، لن يكون هناك خيار أمام إسرائيل سوى تشديد الحرب «سواء بواسطة عمليات ضخمة تؤدي إلى هرب سكان المخيمات والمدن في جيب صور. أو بواسطة عمليات برية واسعة»^(١٦).

ب — القوات الفلسطينية: برز من جانب القوات الفلسطينية، حسب التقييم الإسرائيلي، استخدام واسع ومنظم للمدافع الثقيلة، وراجعات الصواريخ التي شكلت مشكلة حقيقية للقيادة العسكرية الإسرائيلية؛ وذلك بسبب كثافة نيرانها وسهولة انتقالها واختفائها؛ وظهورها من ثم فجأة للرد على مصادر النيران الإسرائيلية. ونجحت في إرغام الإسرائيليين على خوض حرب استنزاف فعلية، طالت تجنبوا الدخول فيها نتيجة لتجاربهـم السابقة في هذا الميدان.

وقد وصف مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، أسلوب قتال الفدائيين فقال: أن أسلوبهم هو الهجوم من أماكن مستورة في ثمانى أو عشر شاحنات تحمل راجعات الكاتيوشا. ويطلقون دفعة واحدة عشرين صاروخاً. وهذا يكفي للتسبب في أضرار وأصابات. ولا يبحث الفدائيون عن هدف محدد أو موقع، أو محطة شرطة. وإنما «يطلقون باتجاه ما يسمى 'منطقة الهدف' سواء كانت مدينة أم مستوطنة قروية. وهم يعملون بلا قيود»^(١٧).

وعملت قوات المقاومة الفلسطينية، خلال المعارك، في اطار التشكيلات التالية: كان تنظيم المدفعية والصواريخ في اطار كتيبتين، واحدة في الغرب والاخرى في الشرق. ونظراً لعدم اعتماد الفدائيين على التشكيلات النظامية للوحدات، فقد ضمت كل كتيبة نحو ١٥ - ٢٠ مدفعاً (من عيار ١٣٠ مم، و١٢٢ مم و٨٢ مم). وازدواج ذلك تواجد في القطامين نحو ٢٠ - ٤٠ راجمة صواريخ حديثة^(١٨). واستخدم الفدائيون هذه الاسلحة عبر تكتيكات ناجحة. فقد اعتمدوا على توجيه رمايات كثيفة جداً خلال وقت قصير من مكان خفي. وهذه ميزة هامة تتوفرها صواريخ الكاتيوشا التي استخدمها الفدائيون اثناء قصفهم للمستوطنات^(١٩). واعترف العميد آرييه مزراحي، قائد سلاح المدفعية الاسرائيلية، بفاعلية المدفعية الفلسطينية التي نجحت في الرد وفي ايقاع اصابات في المستوطنات الاسرائيلية. وازداد مزراحي انه من الصعب جداً منع الفدائيين من الاستمرار في نشاطهم، لانهم «يطلقون بسرعة فائقة كمية كبيرة من القذائف نحو هدف كبير»^(٢٠). وهم يمتلكون سلاحاً مدفعياً من اسلحة الخط الاول في الكتلة السوفياتية. واستخدموا، في الآونة الاخيرة، الحاسبات الالكترونية في سلاح المدفعية. كما يستخدمون اساليب عصرية جداً.

وقد اعطيت الصلاحية لاحد ضباط المدفعية الكبار، في الجيش الاسرائيلي، لشرح مميزات الاسلحة التي يستخدمها الفدائيون وقدراتها وبخاصة مدفع الميدان ١٣٠ مم، وراجمات الصواريخ الحديثة. فبالنسبة للراجمات من طراز بي. ام - ٢١ التي تحمل صواريخ الكاتيوشا؛ فإنها توفر للفدائيين حرية المناورة في استخدام الصواريخ، وتزيد من صعوبة تحديد مصدر النيران. ومن ابرز خصائص هذا السلاح، ان جهاز الاطلاق فيه بسيط نسبياً، بينما يكمن التعقيد في نخيرته. كما يمكن تركيب عدة راجمات على وسيلة نقل واحدة. وبالتالي يكون بالامكان اطلاق عدة صواريخ دفعة واحدة والفرار بسرعة. ويتصف السلاح بضعف دقته النسبية، لذلك فهو غير واسع الانتشار في جيوش الدول الغربية. اما بالنسبة للفدائيين، فاهدافهم كبيرة كالمستوطنات. وهم لا يطلقون على هدف محدد، لذا «لا تشكل قلة الدقة بالنسبة لهم عيباً جوهرياً، حيث يسعون الى ايقاع اكبر عدد من الاصابات»^(٢١).

وبالنسبة للسلاح الفعال الآخر، وهو مدفع ١٣٠ مم، فإنه يمتاز بدقته الكبيرة ومداه الذي يصل الى ٢٧ كم. ويتطلب تشغيله نكاه اقل من تشغيل صاروخ الكاتيوشا. وعييه بالنسبة للفدائيين ان اطلاق عدد كبير من القذائف يتطلب توفير اكثر من مدفع، ويحتاج الى وقت طويل نسبياً لاطلاق قذائفه. وهذا امر ميخشاه الفدائيين.

وبكل هذه الاسلحة التي اتخذت، مسبقاً، مواقع لها في نقاط مختلفة من جنوب لبنان، كي تتمكن من اطلاق الصواريخ «دفعة واحدة على كافة انحاء الجليل». جهز الفدائيون مفاجأة. واتضح ان انتظامهم العسكري «افضل مما كان متوقعاً. فهم محصنون جيداً في الارض ومنظمون ويمتلكون البواعث ومجهزون بكميات غير قليلة من وسائل القتال»^(٢٢).

عدم الحسم الاسرائيلي نجاح للفدائيين: وكانت نتيجة الصدام العسكري اعتراف واضح من الاسرائيليين، بأن المقاومة الفلسطينية حققت انجازات هامة على صعيد النتائج. وظهرت براعة وقدره مناورة عالية في استخدام اساليب القتال الملائمة. فإيجاز الفدائيين لا يمثل في احتلال ارض او في السيطرة على اهداف. بل يمكن في حقيقة «بقائهم في جنوب لبنان». وقد برزت، خلال الحرب، حقيقة أخرى هي انه، رغم الضربات القاسية التي تلقاها الفدائيون من الجيش الاسرائيلي، كانت لديهم القوة الكافية «للاستمرار وازعاج مستوطنات الشمال، واطلاق الصواريخ وقذائف المدفعية»^(٢٣). واثبت الفدائيون قدرة مناورة وصمود من خلال الاستخدام المتزايد للقوة. وانشأوا لانفسهم، خلال فترة القتال، «امناً ذاتياً كبيراً». وإن يكون من السهل «اقتلاعهم» في المستقبل. ويثبت هذا التطور، مرة أخرى، انه لا يمكن لاسرائيل ان تدخل معركة «دون ان تضمن لنفسها قدرة الحسم»^(٢٤).

وفي هذا الاطار، يعترف موشي دايان، وزير الخارجية الاسرائيلي السابق، انه، في المسألة العسكرية، علينا الاعتراف بأننا «فشلنا في تحقيق هدفنا. اردنا منع انتظام منظمة التحرير الفلسطينية، واقامة القاعدة التحتية العسكرية لها. والآن تستطيع المنظمة ان «تقل ذلك دون عرقلة»^(٢٥). ورغم التأكيدات التي قدمها مناحيم بيغن الى المستوطنين، بأنه لن تسقط صواريخ كاتيوشا أخرى عليهم. إلا ان مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع آنذاك، خذل رئيسه عندما اعلن امام المستوطنين، يوم ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٨١، ان سقوط صواريخ الكاتيوشا «سوف يستمر حتى بعد عشر سنوات»^(٢٦). وإن الفدائيين دخلوا في مرحلة جديدة مع التسليح الحديث الذي يحصلون عليه من الكتلة الشرقية والدول العربية. والمشكلة هي «كيف نمنعهم من الانتظام».

واكد تسيبوري، أخيراً، انه، رغم الجهود التي بذلتها اسرائيل، والكميات الكبيرة من السلاح والذخيرة التي دمرتها اسرائيل للفدائيين، بقي لديهم ما يكفي «لخلق المشاكل لنا». ووصف ايام المعارك بأنها كانت صعبة «وسنبذل الجهود كي لا تعود تلك الايام الصعبة. واذا حصلت مواجهات اضافية ستكون أكثر صعوبة على المدنيين»^(٢٧).

والنتيجة هي ان اسرائيل لم تنجز ايّاً من الاهداف العسكرية التي ارادتها من الحرب الاخيرة. ومثل هذه الخاتمة للحرب التي تتمثل في عدم الحسم، تعني ان الفدائيين هم الذين ربحوا في هذه الجولة من المواجهة^(٢٨). وبرز مظهر لهذا الفشل، هو استمرار منظمات المقاومة في الانتظام واصلاح مدمرته لهم الحرب. وتستمر ليبيا بنقل الاسلحة والمعدات العسكرية لهم عن طريق دمشق. ويمكن اجمال نتيجة الحرب ببجملته واحدة هي: «تسليح [الفدائيين] يستمر. وقد تم اصلاح القاعدة التحتية التي اصيبت»^(٢٩). اي بمعنى ان جهود الجيش الاسرائيلي لتخريب هذه المسارات لم «تقطع شوارها»؛ فالقصف لم يسبب تغييراً للوضع. ويبدو انه حدث فصل بين مستوى اتخاذ القرار السياسي وبين القرار العسكري. فقد اتخذت حكومة اسرائيل، يوم ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١، قرار وقف النار دون تحديد بنود مفصلة للاتفاق. خاصة انه يوجد، في الطرف الآخر من الاتفاقية،

منظمة التحرير الفلسطينية، ويحتمل ان الجيش الاسرائيلي لم يقيم حتى النهاية احتمالات عملياته في لبنان»^(٣٠).

الدروس الاسرائيلية من الحرب

خرج الاسرائيليون، من الحرب، بعدة استنتاجات تراكمت، خلال المعارك التي دارت بين القوات الفلسطينية وقوات الجيش الاسرائيلي على مدى اربعة عشر يوماً كاملة. وتبين انهم تورطوا في محاذير كانوا يتجنبون دائماً الدخول فيها. هذا، اضافة الى ارتباط القيادة في تحديد الهدف الاستراتيجي، وفي كيفية اتباع الاساليب الملائمة لإنجازه، عبر سلسلة من الاخطاء، وفقدان التنسيق بين الواقع السياسي والضرورات العسكرية. وكانت اهم تلك الدروس:

١ - الارتباك في تحديد الهدف الاستراتيجي: وظهر هذا بارزاً في غياب التنسيق بين العمل العسكري والقرار السياسي. فقد حددت الحكومة الاسرائيلية مسبقاً اهداف العمل العسكري الاسرائيلي بتدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتخريب انتظامها في جنوب لبنان. فهل انجزت القيادة الاسرائيلية هذا الهدف، في اللحظة التي وافقت فيها على قرار وقف النار؟ تشير كل الدلائل ان شيئاً من هذا لم يتحقق. وقد عبر كبار القادة العسكريين الاسرائيليين عن حالة «الاحباط» التي يعانون منها نتيجة للوضع الذي آلت اليه الامور. فاتفق وقف النار، كما قال الجنرال عاموس برعام، رئيس اركان قيادة الشمال، كان خطأ من الناحية العسكرية، لانه جاء في لحظة «تحويل لصالح اسرائيل». وأوضح انه يتحدث كرجل عسكري، بينما الحكومة تتخذ القرار النهائي. وان قرار «وقف النار كان قراراً سياسياً»^(٣١).

والاسباب الرئيسية التي ادت لهذا الوضع كانت وليدة خطاين اساسيين. الاول: ان ضرب قيادات منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، كان تصرفاً معاكساً تماماً لهدف تدمير البنية التحتية العسكرية. والثاني يتمثل في عدم وضع جدول زمني عسكري مرتبط بالاضغوطات السياسية. وظهر هذا واضحاً عندما ازدادت الضغوطات السياسية على اسرائيل في اعقاب قصف بيروت.

وعني توقف الجيش الاسرائيلي عن انجاز الهدف الاستراتيجي المعلن ان الفلسطينيين يستطيعون الآن «بناء القاعدة التحتية العسكرية النظامية، دون تردد، على قووات المدافع والدبابات والمدافع المضادة للطائرات المحصنة مع جهازها اللوجستيكي»^(٣٢). ويستطيعون، كذلك، الاستمرار في وضع المتفجرات داخل اسرائيل وفتح النار من حدود الاردن، والنزول على الشاطئ.

ويرتبط هذا الفشل بطرح موضوع الملائمة، في اتخاذ القرار من قبل القيادة السياسية، بين الوضع السياسي والقوة العسكرية. وهنا يتساءل معلق معارف: هل ان مجرد امتلاك القوة العسكرية الكافية يمكن من تجاهل قوة الموقف السياسي؛ وهو الشرط الضروري لتحقيق اهداف «استراتيجية وسياسية بوسائل عسكرية»؟ ويتعلق هذا

الموضوع بتقييم ودراسة رد فعل الرأي العام العالمي على المبادرة العسكرية، في الوقت والموقع المعينين. فالارتباك في اتخاذ القرار السليم هو الذي أدى الى عدم الحسم. فهل أخذت بالحسبان، مسبقاً، من قبل القيادة الاسرائيلية، احتمالات ردود الفعل على تصميمها العسكري؟ فإن كان الجواب نعم، فما هو سبب الارتباك. وإن كان لا، فممن المسؤول عن هذا التقصير؟ وكيف يمكن منع ذلك مستقبلاً؟^(٣٧).

٢ - خطر حرب الاستنزاف على إسرائيل: كثيراً ما يدعي الاسرائيليون انهم يتعلمون من تجاربهم، على عكس الآخرين الذين لا يأخذون بالعبير والدروس. ويقول الاسرائيليون انهم تعلموا من تجارب حروب الاستنزاف التي وقعت بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وبعد حرب تشرين اول (أكتوبر) ١٩٧٣، انه «لا يمكن تحمل اسلوب هذه الحرب». ونقل عن الجنرال حاييم بار-ليف، رئيس الاركان الاسرائيلي اثناء معارك حرب الاستنزاف على السويس، قوله: ان اسرائيل خرجت «منتصرة» من هذه الحرب. نظراً لأن سكانها المدنيين لم يكونوا على خط المواجهة. اما المصريون فقد اضطروا لاختلاء مدن القناة، وابقاف مشاريعهم الاقتصادية في المنطقة^(٣٨). وانسحاباً مع هذا التحليل برزت التساؤلات في الصحافة الاسرائيلية: كيف تورط الاسرائيليون في حرب استنزاف جديدة يتعرض فيها سكان المستوطنات الحدودية للخطر؟ وهم الحريصون دائماً على تطبيق مبدأ نقل الحرب الى اراضي العدو، نظراً لغياب العمق الاستراتيجي لاسرائيل، وحتى لاتدور المعارك على الحدود، مما يهدد الاهداف الحيوية للقصف والتخريب، خاصة وان الحرب مع الفدائيين، هذه المرة، تختلف عن سابقتها في الجولان او على قناة السويس^(٣٩). وذهب معلقون آخرون الى حد القول ان هذه الحرب هي من النوع «الكثر كآبة» من التي شهدت مستوطنات غور الاردن وسهل بيسان في السنوات: ١٩٦٨ - ١٩٧٠: حيث جرت الحرب على «حساب المستوطنات المدنية» في خط المواجهة. واثبتت هذه الحرب ان المستوطنات في الشمال كانت «رهينة» لدى الفدائيين. ويظهر، من خلال سير المعارك، امران هامان: ١ - ان جزءاً من المستوطنات يمثل نقاط ضعف استراتيجية لاسرائيل. وهذا يجعل من الصعب عليها ادارة الصراع حسب «المبادرة العسكرية التقليدية». وباسلوب الحرب التي فرضها [الفدائيون] عليها^(٣٦). ٢ - ان الفدائيين تعلموا هذا الدرس. وسوف يستمرون بالنظر الى المستوطنات كدافع لهم لتقويض «قدرة الصمود العسكري والسياسي لاسرائيل».

ويبدو انه، على الرغم من ادراك محاذير هذه الحرب من قبل الاسرائيليين، الا انهم اضطروا لدخولها رغم «عدم توقع انتصار اسرائيل في اسلوب حرب كهذه»^(٣٧). وهكذا، استطاع الفدائيون استغلال «البطن الرخو» لاسرائيل جيداً. ووجهوا له عدة ضربات ادت، في نهاية الامر، الى «وقف الحرب الثابتة». بوقف اطلاق النار الذي يشهد على منع الحسم^(٣٨). وعدم الحسم العسكري، يخدم، اولاً واخيراً، الفدائيين، الذين يستغلون فترة الهدوء، لإعادة اصلاح القاعدة التحتية. وتوسيع التنظيمات العسكرية، والحصول على المعدات العسكرية الحديثة والثقيلة.

٣ - الطائرات لا تصطاد المدفع: وهذه نتيجة مستخلصة عبر تجارب عدة عرفتها الحروب الحديثة، سواء في كوريا ام في فيتنام ام في الشرق الاوسط. وقد اكد الجنرال مريدخاي غور، رئيس الاركان السابق، هذه الحقيقة عندما سئل عن رأيه بهذا الموضوع فأجاب، انه طلب فحص تأثير قصف سلاح الجو الاميركي للفيتناميين عندما عين ملحقا عسكرياً في واشنطن، وكان الرد: انه باستثناء نقطة معينة، كانت النتيجة خسارة^(٣٩). وثبت من تجربة الطيران الاسرائيلي، في الحرب الاخيرة، ان محاولاته لتدمير القاعدة التحتية للفدائيين لم تحقق نتيجة ملموسة. بل ادت، كما قال اسحق رابين، الى خرب استنزاف طيس باستطاعتنا الصمود فيها ولسنا بحاجة الى ذلك^(٤٠). وشبه ادهم محاولات «الفانتوم» لاصطياد المدافع الفلسطينية بمحاولات من يبحث عن الابرة وسط اكوام الركام. فقد استخدم هذا الاسلوب في فيتنام وفشل كلياً. فالفانتوم ليست طرفاً في الحرب مع الفدائيين الذين يصلون الساعة الثالثة ليلاً مع راجعة ضخمة تضم ٤٠ صاروخاً، يطلقونها ثم ينسحبون الى صور وصيدا. وفي صباح اليوم التالي، يراقبون الفانتوم التي تبحث عنهم في السماء. ومثل هذه الحرب لا يمكنها ان تستمر زمناً طويلاً: حيث يسخر الفدائيون من الجيش الاسرائيلي، ويهرب سكان كريات شعونه من اماكن سكنتهم. لذلك، اذا لم يحصل وقف لاطلاق النار خلال الايام القليلة ستكون العاقبة وخيمة. واكثر منها النتائج^(٤١).

واكدت الاحصاءات التي نشرتها الصحافة الاسرائيلية، ان الفدائيين نفذوا، خلال الحرب، ٨٨ عملية قصف. وتعرضت ٣٥ مدينة ومستوطنة اسرائيلية لثيران المدفعية والصواريخ. ولم تتأثر وبثيرة القصف المدفعي الفلسطيني وبكثافته، في اليوم الاخير للحرب، عما كانت عليه في اليوم الاول: حيث بلغ مجموع القذائف التي اطلقها الفدائيون، قبل ساعات من وقف النار، نحو ٣٠٠ قذيفة وصاروخ.

خلاصة

واذا كان للمراقب ان يلخص نتائج الحرب الأخيرة بالنسبة لاسرائيل، فلا بد له من ان يسجل جملة من النقاط الاساسية. فهي حرب تختلف عن كل المعارك التي واجهتها اسرائيل خلال تاريخ النزاع في الشرق الاوسط. فقد سُجّلت، خلالها، عدة تحولات في «المحرمات» التي حذرت القيادة الاسرائيلية من المساس بها تحت كل الظروف. واهتز كثير من المبادئ العسكرية التاريخية التي حافظ الاسرائيليون عليها الى درجة القدسية. وكما قال ادهم ساخراً: ان الحرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية، في صيف ١٩٨١، ستسجل كحدث تاريخي في حياة الجيش الاسرائيلي^(٤٢): حيث بلور مناحيم بيغن نظرية استراتيجية جديدة. وهي نقل الحرب الى «عمق المواقع المدنية لاسرائيل». ومع اننا ندرك حقيقة المبالغة النسبية الكامنة في هذا التقدير، والناجمة عن طبيعة الصراع الحزبي الداخلي في معظمها. وندرك ايضاً ان عملية التحول الاستراتيجي تسير ببطء شديد، الا ان الامر، يحتاج الى اكثر من وقفة، لاستخلاص العبر، واستنتاج الدروس.

- (١١) يعقوب ايرز، ملحق معارف، ١٩٨١/٧/١٧.
- (١٢) ايتان هابر، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (١٣) يعقوب ايرز، مصدر سبق ذكره.
- (١٤) يعقوب ايرز معارف، ١٩٨١/٧/١٩.
- (١٥) و.إ.، العدد ٢٣٩٤، ١٦ و ١٧/٧/١٩٨١، ص ٤.
- (١٦) هارتس، ١٩٨١/٧/١٧.
- (١٧) دافتر، ١٩٨١/٧/١٩.
- (١٨) هارتس، ١٩٨١/٧/٢٦.
- (١٩) زئيف شيف، هارتس، ١٩٨١/٧/٢٧.
- (٢٠) المصدر نفسه.
- (٢١) يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (٢٢) زئيف شيف، مصدر سبق ذكره.
- (٢٣) يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢١.
- (٢٤) هارتس، ١٩٨١/٧/٢٢.
- (٢٥) المصدر نفسه.
- (٢٦) زئيف شيف، هارتس، ١٩٨١/٧/٢٠.
- (٢٧) عل هعشمار، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (٢٨) هارتس، ١٩٨١/٧/٢٧.
- (٢٩) و.إ.، العدد ٢٣٩٤، مصدر سبق ذكره، ص ٨.
- (٣٠) المصدر نفسه، العدد ٢٤٢٠، ١٧ و ١٨/٧/١٩٨١، ص ١٠.
- (٣١) المصدر نفسه، ص ٩.
- (٣٢) ايتان هابر، مصدر سبق ذكره.
- (٣٣) يعقوب آيرز، معارف، ١٩٨١/٧/٢٦.
- (٣٤) يهو شواغ تدمور، دافتر، ١٩٨١/٧/٢٧.
- (٣٥) مرشي دايان، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٨/٧.
- (٣٦) معارف، ١٩٨١/٧/٢٩.
- (٣٧) المصدر نفسه.
- (٣٨) يعقوب ايرز، ملحق معارف، ١٩٨١/٧/٣١.
- (٣٩) المصدر نفسه.
- (٤٠) المصدر نفسه.
- (٤١) زئيف شيف، هارتس، ١٩٨١/٧/٢٦.
- (٤٢) يعقوب ايرز، معارف، ١٩٨١/٧/٢٦.
- (٤٣) يعقوب ايرز، ملحق معارف، ١٩٨١/٧/٣١.
- (٤٤) المصدر نفسه.
- (٤٥) المصدر نفسه.
- (٤٦) زئيف شيف، هارتس، ١٩٨١/٧/٢٦.
- (٤٧) يعقوب ايرز، معارف، ١٩٨١/٧/٢٦.
- (٤٨) معارف، ١٩٨١/٧/٢٦.
- (٤٩) يعقوب ايرز، ملحق معارف، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (٥٠) عاسيرام نير، دافتر، ١٩٨١/٧/٢٧.
- (٥١) يعقوب ايرز، معارف، ١٩٨١/٧/٢٦.
- (٥٢) المصدر نفسه.
- (٥٣) يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢١.
- (٥٤) من نقاش كتلة المراع في الكنيست، دافتر، ١٩٨١/٧/٢٩.
- (٥٥) ايتان هابر، يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢٤.
- (٥٦) يوزام بيرى، دافتر، ١٩٨١/٧/٢٤.

وقائع الحرب

أحمد شاهين

كتب يورام بيرى، في صحيفة «دافار» الصادرة يوم ١٩٨١/٧/٢٤ «إن الحرب ضد م.ت.ف.» في صيف ١٩٨١، ستسجل كحدث تاريخي في تاريخ الجيش الاسرائيلي، حيث بلور مناحيم بيغن، وزير الدفاع، مفهوماً استراتيجياً جديداً: نقل الحرب إلى جبهة اسرائيل الداخلية المدنية. ولم يحدث أبداً أن أدّت عملية عسكرية بادرنا إليها نحن بأنفسنا، إلى مكوث سكان بئر السبع، والقدس أو طبريا أسبوعاً كاملاً في الملاجئ»^(١).

لقد كتب الكثير عن الحرب الاسرائيلية - الفلسطينية التي امتدت بين العاشر والرابع والعشرين من شهر تموز (يوليو) ١٩٨١، حسب التقويم الفلسطيني لها، وامتدت بين الخامس عشر والرابع والعشرين من الشهر ذاته، حسب التقويم الاسرائيلي، فكانت، على الجانب الفلسطيني «حرب الخمسة عشر يوماً»، وفي الجانب الاسرائيلي «حرب الايام التسعة»، حيث تقرر آنذاك وقف إطلاق النار أيضاً بتوقيعتين مختلفتين. فقد أعلنت اسرائيل قبولها بوقف إطلاق النار في الساعة الواحدة والنصف من يوم ١٩٨١/٧/٢٤، بعد اجتماع ضم المبعوث الاميركي الخاص فيليب حبيب، ورئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن. وأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية قبولها به في الساعة الخامسة بعد الظهر من اليوم ذاته، بعد اتصال بين الامين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، ورئيس المنظمة ياسر عرفات.

لهذه الامور التي تبدو صغيرة، أو انها تفاصيل قياساً لحجم الحرب، يمكن القول أن الحرب التي دارت على جانبي الحدود الجنوبية للبنان كانت فعلين عسكريين وقرارين سياسيين، ولم تكن فعلاً وقراراً من جانب واحد ورد فعل من الجانب الآخر. وهذا ما يميزها عن كافة الحروب العربية - الاسرائيلية التي سبقتها. ومن هذا التقويم لتلك الحرب، ستعرض للظروف التي أحاطت بها على الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني، حيث كانت حرباً اسرائيلية - فلسطينية، كما سنتناول حجمها العسكري وانعكاسها السياسي أيضاً، وما أثارته من ردود فعل.

الوضع عشية الحرب في الجانب الاسرائيلي

□ لقد نجح تكتل الليكود في الانتخابات الاسرائيلية التي جرت في ١٩٨١/٦/٣٠ باكثرية ضئيلة، جعلته مرشحاً غير مؤكد لتشكيل الحكومة الجديدة. إذ فاز بـ٤٨ مقعداً في الكنيست؛ بينما فاز المعارضة، المرشح الآخر لتشكيل الحكومة بـ٤٧ مقعداً. وبدأ الطرفان تنافسهما لاستقطاب الأحزاب الصغيرة من أجل تشكيل ائتلاف من ٦١ عضو كنيست على الأقل، شكلت فيه الأحزاب الدينية (المفدال وأغودات ישראל وتامي) بصفة القياديين، حيث أن تلك الأحزاب مجتمعة هي الوحيدة التي تصل مع أي من التكتلين الكبيرين إلى الرقم ٦١ (بعد انضمام راتس إلى المعارضة أصبح له أيضاً ٤٨ مقعداً في الكنيست). وصمم بيغن على أن يشكل الحكومة بأي ثمن كي يثبت أن صعود الليكود للسلطة، في عام ١٩٧٧ لم يكن «حدثاً عارضاً» كما أسماه زعماء المعارضة آنذاك.

□ عاد فيليب حبيب، المبعوث الأميركي الخاص، في جولة ثالثة، لحل مسألة الصواريخ السورية المنصوبة في لبنان. تلك المسألة التي أصّر مناحيم بيغن على إنهاؤها، إن لم يكن بالسبل الدبلوماسية التي تعهدت بها الولايات المتحدة الأميركية؛ فبالسبل العسكرية التي أعلن بيغن أنه سيستخدمها. وقد حاول مناحيم بيغن تغطية قصوره عن حل مشكلة الصواريخ، قبل الانتخابات الاسرائيلية، بالضربة الناجحة التي وجهها للمفاعل النووي العراقي في ١٩٨١/٦/٧. وكانت الولايات المتحدة قد طلبت من اسرائيل إحلال الهدوء في لبنان وتقليص طلعات طيرانها الاستطلاعية في سمائه لمساعدة حبيب على حل تلك المسألة، لكن الامر طال، والجدول الزمني التي حددها بيغن لحبيب، لم تسرّع في حل تلك الازمة، وخوض معركة عسكرية مع الصواريخ السورية قد تُعنى إسرائيل فيها بضائير عسكرية لا قبل لمناحيم بيغن على احتمال نتائجها السياسية، على الصعيدين الداخلي والعالمي. والحل، كان قرار الحكومة الاسرائيلية باستئناف العمليات العسكرية ضد قواعد م.ت.ف. في لبنان، الهدف الأسهل عسكرياً، حسب تقويم جنرالات اسرائيل.

□ الحديث عن الاستقلال والتبعية في اسرائيل للولايات المتحدة الاميركية موضوع حوار دائم في الأوساط السياسية الاسرائيلية. وترى بعض الأطراف، في الحكومة والمعارضة، وجوب التصرف في ماله علاقة بشؤون الأمن الاسرائيلي دون العودة إلى أميركا «الملتزمة بتغطية كل ما تقوم به إسرائيل»، حسب آراء تلك الأطراف؛ بينما يرى الطرف الآخر وجوب عدم القيام بأية خطوة عسكرية «دون تقاض مع دولة عظمى... أحد المبادئ الاستراتيجية الأساسية التي ميزت بن - غوريون وخلفاءه»^(٣). ويقف مناحيم بيغن، الذي يرى بعض المعلقين الاسرائيليين أنه «يطمح إلى التشبه بين - غوريون» مع الطرف الأول القائل بالاستقلالية المطلقة، وتصريحاته الكثيرة، سواء بالنسبة لبعض الزعماء الاوروبيين، أو بعض رجال الإدارة الأميركية شواهد على تلك الشخصية التي خاضت صراعها مع زعماء حركة العمل على السلطة طوال ثلاثين عاماً من موقع المعارضة، حيث لم يتفق معها إلا في حال الحروب.

وبدا القرار الأميركي بوقف إرسال طائرات اف - ١٦، بعد الهجوم الاسرائيلي على

المفاعل النووي العراقي، نوعاً من الضغط على الحكومة الاسرائيلية، فجاء قرارها، بكل ما يحمله من استقرازان لإدارة الرئيس ريغان، باستئناف العمليات العسكرية في لبنان، وحبيب في المنطقة، رد فعل على ذلك القرار الاميركي.

□ قررت الحكومة الاسرائيلية، عام ١٩٨٠، انتهاز سياسة جديدة في حريها ضد الفدائيين الفلسطينيين تعتمد على مبدأ المبادرة إلى ضربهم وهم في قواعدهم لمجرد توافر المعلومات عن أماكن تواجدهم العسكري، ودون انتظار قيامهم بعمليات داخل الأرض المحتلة. وهكذا استخدمت اسرائيل لهذا الغرض سلاحها الجوي في جميع العمليات التي نفذتها في إطار السياسة الجديدة. وكان الرد الفلسطيني يقتصر، بعد كل عملية اسرائيلية، على قصف مستوطنات اسرائيل الشمالية ببعض رشقات الكاتوشا، وأحياناً كان الفدائيون يكتفون بقصف مناطق ساعد حداد كرد على القصف الاسرائيلي. وشجع ذلك اسرائيل على التمدد في عملياتها معتبرة أن نشاطها العسكري ضد القواعد الفدائية أمر سهل، تبعاته لا تحمل اسرائيل أي عبء، يضاف إلى ذلك وجود قبول عالمي «بحق اسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الفدائيين»، ووجود صمت عربي حياله أيضاً، حيث يجعل ذلك الفلسطينيين وحيدين في ساحة مكشوفة للطيران الاسرائيلي.

□ للأسباب السابقة مجتمعة، جاء القرار الاسرائيلي باستئناف العمليات العسكرية ضد المقاومة الفلسطينية في لبنان، حيث كانت تقديرات جنرالات اسرائيل أن الأمر سينتهي مع انتهاء الطيران الاسرائيلي من أعمال القصف.

ويعلق المراقبون الاسرائيليون على ما حدث بعد ذلك بأن «النقطة الأكثر مدعاة للقلق بالنسبة إلينا، لدى إقدامنا على تقييم التطورات في لبنان، هي الإحساس بانعدام أي شكل من التخطيط والفكر الاستراتيجي في اسرائيل، لأن ثمة خللاً في عملية التفكير والقرار السياسي عندنا، والنتيجة أن التطورات التي كان بالإمكان توقعها سلفاً جاءتنا بصدمة ومفاجأة... واليوم تجد الحكومة نفسها أسيرة مبالغت مناهج بيغن اللفظية، من خلال فقدان الكثير من المرونة»^(٧).

الوضع عشية الحرب في الجانب الفلسطيني

يجمع المراقبون لوضع الصراع العربي - الاسرائيلي على أن هذا الصراع، بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، أخذ منحني متبايعين: الأول اتجاه التسوية السلمية الذي أعلنته الدول العربية استعدادها للسير فيه تحت شعار «السلام العادل والدائم» بعد تلك الحرب، مع الاعلان عن توازي ذلك «السلام». «بتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». وتجلي الشعار الأول بالطالبة بإعادة الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ وفق قرارى الامم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٢٣٨، بينما ظل الشعار الثاني دون تحديد مضمون للحقوق المشروعة، فكان يُزاد عليه أحياناً بحق العودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة عليها، أيضاً دون تحديد جغرافي. واستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية، في إطار صراعها على استقلالية القرار الفلسطيني، التوصل إلى اعتراف عربي رسمي بأنها

الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وقد قبلت اسرائيل بالتفاوض مع العرب من أجل «السلام العادل والدائم»، ورفضت أي نوع من التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»، مما ولد الاتجاه الثاني للصراع العربي - الاسرائيلي.

الاتجاه الثاني للصراع العربي - الاسرائيلي، تركز على الجبهة الفلسطينية - الاسرائيلية صراعاً عسكرياً متواصلاً، داخل الأراضي المحتلة قام به سكانها بكل الوسائل المتوافرة لديهم من الحجارة إلى السلاح، وخارجها، حيث اقتصر على الأراضي اللبنانية، مكان الوجود العسكري للمقاومة الفلسطينية، بعد أن أغلقت كافة الحدود العربية الأخرى بوجهها. وشنت اسرائيل، مستفيدة من الجو العربي المسالم، هجمات متواصلة في لبنان ضد الفدائيين، كان منها عملية الليطاني التي اجتاحت فيها القوات الاسرائيلية جنوب لبنان، ووضعت على أثرها قوات الطوارئ الدولية على حدود لبنان الجنوبية. وقد اعتبر الاسرائيليون أن حربهم مع الفلسطينيين هي «حرب وجود».

هذا الانتشار في اتجاه الصراع العربي - الاسرائيلي، حكم وتحكم في قرارات منظمة التحرير الفلسطينية بخصوصية وضعها (ثورة بلا أرض، وشعبها موزع في كافة الاقطار العربية مع تقييد على حرية حركته عبر تلك الاقطار).

فكيف كان الوضع العربي عشية استئناف اسرائيل لاعمالها العدوانية ضد الثورة الفلسطينية؟

□ اتفاق كامب ديفيد ترسخ شق منه، وبدأ مسار تطبيع العلاقات المصرية - الاسرائيلية يدخل حيز التنفيذ. وأصبح الشق الثاني منه (الحكم الذاتي للفلسطينيين) الأمر الملح والمطلوب التوصل فيه إلى نتائج عملية. مقابل ذلك، ظل الرفض العربي الرسمي لتلك الاتفاقيات رخواً على صعيد القرارات التي اتخذت لمواجهته، وتنفيذها، بل إن بعض الدول العربية (السودان والصومال) التي وافقت على تلك القرارات بدأت نقضها، وافتتحت صفحة جديدة من العلاقات مع نظام السادات، كما أن بعضها الآخر لم يقطع جسور اتصالاته بالسادات، حيث استمرت لها معه شبكة اتصالات سرية، كانت مصر تلمح إليها بين حين وآخر، بينما تنفيها تلك الدول. ولم تشكل جبهة الصمود والتصدي التي شاركت فيها م.ت.ف.، قوة رفض عربية فعالة لتلك الاتفاقات، إذ كفت دول تلك الجبهة عن التلاقي، بعد أن تمكنت من التوصل مع الدول العربية الأخرى إلى اتفاق حول الحد الأدنى لمواجهة كامب ديفيد في قمتي بغداد وتونس، ١٩٧٨ و ١٩٧٩ على التوالي.

□ الإدارة الأميركية الجديدة طرحت، في حملتها الانتخابية، ومع وصولها للسلطة، إمكان تجاوز اتفاقيات كامب ديفيد. وبدأ أن لديها خيارات أخرى، حيث وجه الرئيس ريغان دعوة للملك حسين لزيارة واشنطن، كما طلب من الرئيس السوري حافظ الأسد عقد لقاء قمة بينهما في دولة اوروبية محايدة.

ومع حدوث أزمة الصواريخ السورية بين اسرائيل وسوريا، تدخلت الولايات المتحدة الاميركية لحلها دبلوماسياً، وأوفد الرئيس الأميركي فيليب حبيب مبعوثاً شخصياً له لحل تلك الأزمة. واتسعت دائرة جولات حبيب، لتشمل، إضافة إلى سوريا واسرائيل ولبنان، السعودية، وارتبطت نتائج جولاته بالعودة إلى واشنطن للتشاور. مما بدا معه أن مهمة حبيب لم تعد قاصرة على أزمة الصواريخ، بل تعدتها لتدخل في مسارب أزمة الشرق الأوسط، فتولدت على هامش جولة حبيب لجنة المتابعة العربية لحل الأزمة اللبنانية. وبدأ مع النشاط العربي لحل الأزمة اللبنانية، كان تسوية ما تجاوز لبنان يجري الإعداد لها دون الأخذ بعين الاعتبار مسألة الفلسطينيين، حسب ما بدا لبعض المراقبين.

□ الركود على الجبهات العربية الأخرى المحاذية لاسرائيل، جعل الثورة الفلسطينية تبرز وضعتها العسكري على الجبهة اللبنانية — الاسرائيلية. وبعد الاجتياح الاسرائيلي للجنوب اللبناني في آذار (مارس) ١٩٧٨، تبين للمقاومة الفلسطينية أن نظام تسليحها غير كاف لمواجهة مثل تلك العمليات، فعمدت منذ ذلك إلى تكثيف تسليحها على ثلاثة مستويات، اتصفت جميعها بالقدرة على التحرك والانتقال من مكان إلى آخر (مكثنة السلاح).

١ — تعزيز قدرة المقاومات الأرضية وزيادة كثافتها لمواجهة العمليات الاسرائيلية من الجو.

٢ — تعزيز وتكثيف وحدات المدفعية البعيدة المدى وصواريخ الكاتيوشا للتمكن من الرد على عمليات العدو الاسرائيلي بقصف العمق لديه بعد أن صارت عملية التسلل إلى الداخل قليلة الحظ بالنجاح.

٣ — التسلح بالدروع والوحدات المضادة للدروع لتسهيل إمكان القيام بمعارك متحركة ضد احتمال أي هجوم اسرائيلي.

هذا الوضع، دفع اسرائيل إلى العمل، حسب تصريحات المسؤولين الاسرائيليين، لمنع منظمة التحرير الفلسطينية من تنظيم نفسها كجيش نظامي، أو شبه نظامي وفمنذ وقت ليس بالقليل، ورئيس الأركان يقول لرئيس الحكومة: إن شكل انتشار [الفدائيين] وتمركزهم في جنوب لبنان، أخذ يتغير: فمن وحدات إغارة، أصبحوا شبه تنظيم عسكري يتعاظم ويشكل خطراً على المستوطنات في شمال اسرائيل... وبعد أسبوعين من الانتخابات أعطى الضوء الأخضر لسلاح الجو لقصف أهداف [الفدائيين] في الدامور. وسبق القرار مشاورات على مستوى وزاري في القدس^(٤).

وهكذا بدأت تلك الحرب.

حرب الخمسة عشر يوماً

ظهر يوم الجمعة ١٠/٧/١٩٨١، بدأ الامر كالعادة، إذ شنت اسرائيل غاراتين جويتين استهدفت الأولى «قاعدة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في منطقة جبوش

قضاء النبطية، بينما استهدفت الثانية خراج بلدة عيتيت قضاء الزهراني^(٩). ومساء اليوم ذاته، قصفت المدفعية الاسرائيلية عدة قرى في جنوب لبنان بين الساعة التاسعة والنصف والساعة الثانية عشرة ليلاً. ورد الفدائيون على القصف «بإطلاق صواريخ كاتيوشا من مواقعهم في جنوب لبنان، أصابت كريات شمونة... وقالت تقارير أولية أن القصف الذي يعتبر الأول من نوعه، منذ ٢ آذار (مارس) الماضي، أدى إلى إصابة ١٨ إسرائيلياً بجراح»^(١٠). وكان يمكن للأمر أن ينتهي كالعادة عند هذا الحد. لكن إسرائيل عاودت، في ١٢/٧/١٩٨١، أعمالها الهجومية، فشنت غارة على «المنشآت العسكرية التابعة للفدائيين في لبنان، وأصابت مستودعات للأسلحة والذخيرة... وتقع المنطقة التي هوجمت... جنوب بيروت بين بلدتي الدامور والناعمة»^(١١).

وتكرر الهجوم الاسرائيلي الجوي يوم ١٤/٧/١٩٨١، وكان في سماء لبنان طيران سوري «محاول السورويون خرق الوضع الذي يجب أن يبقى قائماً في سماء لبنان، ولا شك جعلناهم يدفعون ثمن ذلك... ونأمل ألا يكون للسوريين علاقة بحرينا ضد الفدائيين»^(١٢). هذا ما صرح به مرشحاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع الاسرائيلي يومذاك. ورد الفلسطينيون بالطبع مستخدمين صواريخ الكاتيوشا وقذائف المدفعية البعيدة المدى، في ١٥/٧/١٩٨١، باتجاه عدد كبير من المدن والقرى الاسرائيلية. ولم تحتمل إسرائيل رد الفلسطينيين، فبدأت، منذ يوم ١٦/٧، نمطاً جديداً من الحرب «فصبت... مئات القذائف فوق ٤٦ مدينة وقرية جنوبية... وسجلت تدمير خمسة جسور استراتيجية... وقالت المصادر أن المواجهة تأخذ حجم حرب اسرائيلية - فلسطينية حقيقية»^(١٣).

وفي يوم ١٧/٧/١٩٨١ «في الحادية عشرة قبل الظهر تماماً... هاجمت بيروت من البحر مقاتلات حربية اسرائيلية عددها بين ١٢ و٩ طائرات، وصبت ما تحمل من قذائف وصواريخ وحجم فوق مناطق عدة مسببة سقوط مئات الضحايا قتل وجرح... وعلى صعيد الاضرار التي أحدثتها الغارة... فإن ٧ بنايات قد دمرت في منطقة الفاكهاني تدميراً كاملاً، وإن ٣ بنايات أخرى أصيبت بتدمير جزئي... وكانت أرقام قتلى وجرحى العدوان ترتفع مع مرور الساعات، وسجل حتى العاشرة ليلاً مقتل أكثر من ١٥٠ شخصاً وجرح أكثر من ٦٠٠ شخص»^(١٤).

وهكذا استمرت الحرب حتى وقف إطلاق النار في ٢٤/٧/١٩٨١.

حرب الجسور وقصف المدنيين في بيروت

«أعلن الناطق باسم الجيش الاسرائيلي... أن الطائرات هاجمت ودمرت مراكز قيادية وقواعد [للفدائيين] كما دمرت ثلاثة جسور على نهر الزهراني، وجسرين على نهر الليطاني، كانت تستخدم كلها كمحاور حركة لقوات [الفدائيين] في الجنوب»^(١٥).

وعلق رئيس الأركان الاسرائيلي، الجنرال رفائيل إيتان، على ضرب الجسور وقصف التجمعات السكنية بالقول: «إننا لن نسمح بأن تصبح الحياة صعبة في جانبنا، بينما تبقى الحياة عادية في جانبهم... إن الجسور لن تبقى مفتوحة أمام حركة السير، وسيهتم

الجيش الاسرائيلي بذلك. وإذا كان [الفدائيين] قد عملوا حتى الآن تحت غطاء المدنيين، فابتداءً من الآن سيجدون صعوبة في ذلك، بسبب قلة الراحة التي سيعانيها المواطنون المدنيون... فدولة اسرائيل وصلت مع [الفدائيين] إلى وضع لم تعد تستطيع السماح لنفسها أن تدع الحياة تجري وراء الحدود بصورة عادية»^(١٧).

وأعلن مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية عن «ان المسؤولية عن نتائج عمليات الجيش الاسرائيلي تقع على عاتق من يبحث عن الوقاية عبر تعريض سلامة المدنيين للخطر... إن اسرائيل ستواصل ضرب العدو حتى تضع حداً لهجماته، وحتى يتحقق السلام بين اسرائيل ولبنان»^(١٨).

لكن الفدائيين الفلسطينيين أقاموا جسوراً على طريقتهم، حيث ألقيت العبّارات في الأنهار ودم فوقها التراب والحصى، وعادت الحركة بين بيروت والجنوب اللبناني شبه طبيعية، ولم تستغرق تلك العملية وقتاً طويلاً لتتخذ، ففي اليوم التالي لقصف الجسور، كانت الجسور الجديدة سالكة ويتمتع عبّارات الأنهر بأهمية كبرى، فعبّرها يتم نقل المعدات الثقيلة الخاصة [بالفدائيين] كالمدافع الثقيلة وعربات صواريخ الكاتيوشا إلى منطقة صور والنبطية ليتواصل القصف الذي يقوم به [الفدائيين]^(١٩). وعلق رئيس الأركان السابق مردخاي غور على عملية ضرب الجسور بالقول: «إن ضرب الجسور لن ينهي مسألة نقل معدات قتالية، كما أن التأثير على الحياة المدنية سيكون جزئياً فقط»^(٢٠).

حرب الأيام التسعة

قال ياسر عرفات، رئيس م.ت.ف.، في رسالة وجهها إلى مقاتلي القوات الفلسطينية - اللبنانية المشتركة: «إن الدماء الزكية التي سالت من أجساد أبنائنا وبناتنا فوق كل شبر من الأرض اللبنانية الطيبة وفوق كل شبر من المخيمات الفلسطينية... لن تذهب هدرأ... ولن تمر دون عقاب رادع لهؤلاء القتلّة الأميركيين الصهاينة»^(٢١).

ويبدو، فعلاً، أن الأمر لم يمر دون عقاب رادع. فقد ردت قوات المقاومة الفلسطينية على القصف الذي بدأ، يوم ١٠/٧/١٩٨١، بقصف كريات شمونة بصواريخ الكاتيوشا. لكن الرد الأعنف الذي نفذته تلك القوات كان يوم الأربعاء ١٥/٧/١٩٨١، حيث أعلن مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية عن «أن المنظمات [الفدائية] أطلقت نيرانها، في الخامس عشر من الشهر الجاري، أي يوم الأربعاء الماضي من هذا الأسبوع، باتجاه عدد كبير من القرى والمدن الاسرائيلية، مما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين، وإصابة ٢٥ آخرين بجراح»^(٢٢).

وعلقت الاذاعة الاسرائيلية على ذلك بالقول: «يعتبر قصف الكاتيوشا مساء اليوم باتجاه الجليلين الأعلى والغربي من أعنف عمليات القصف التي شهدتها المنطقة منذ سنوات... والشيء المميز، هذه المرة، هو كثافة القصف والتنسيق الذي اعتمدته [الفدائيين] عبر إطلاق متوازٍ من أماكن مختلفة باتجاه أهداف كثيرة داخل الأراضي الاسرائيلية... وتنتظر جهات سياسية في القدس بظخورة بالغة إلى ما حدث... وقالت تلك

الجهات ان قوة رد فعل [الفدائيين] كان يجب أخذه بالحسبان، بعد القصف الجوي الاسرائيلي»^(١٨).

وعلق مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع آنذاك، أنه «كان واضحاً لنا منذ وقت بعيد أن [الفدائيين] يتجهون نحو التطرف... وبما من شك في أن هذا يشكل، من وجهة نظرنا، ضربة غير عادية. إذ سقطت كمية ضخمة من صواريخ الكاتيوشا على عدد كبير من المستوطنات... وسنضطر إلى الرد على [الفدائيين] بمزيد من العنف والشدة... أما هل هناك رد قاطع ونهائي ينهي مشكلة [الفدائيين]؟ في تقديري أن الجواب بالنفي... وستكون حرباً طويلة الأمد حتى يطرا تحول مثلما طرأ تحول على العلاقة مع مصر»^(١٩).

وقد استهدف قصف الفلسطينيين للمواقع الاسرائيلية كل ما طالته أسلحتهم على محدوديتها، وشمل القصف ٢٢ مستوطنة، ١٦ منها في إصبع الجليل، و ٧ في الجليل الغربي.. شملت المستوطنات التالية: شناديشون، حانته، مسغاف عام، شويره، زرعيت، بن عامي، هاغوشريم، تل حاي، مرغليت، كفار جلعادي، منارة، دفنة، بيت هيلال، كفار بلوم، نتوت مردخاي، كفار يوفال، اخزيف، غيشر هازيف، دان، ريشون، نهاريا، كريات شمونة، المطلة»^(٢٠) و«تسببت في وفاة خمسة مواطنين وجرح ٤٦ آخرين... وقد أصيبت مئات المنازل ونجمت أضرار مباشرة تقدر بعشرات الملايين من الشيكلات. كما أن الأضرار غير المباشرة التي لحقت بالزراعة والسياحة والصناعة والخدمات تقدر هي أيضاً بملايين كبيرة»^(٢١).

والنتيجة، كما قال المعلق العسكري الاسرائيلي زئيف شيف، في مقال له في جريدة هآرتس: «لأمر من أن نقرر... بأن الجولة الحالية قد انتهت بخسارة كبيرة لاسرائيل في النقاط ويربح معين [للفدائيين] ولم.ت.ف. في النقاط، رغم الخسائر التي لحقت [بالفدائيين]»^(٢٢).

الوضع في المستوطنات الاسرائيلية

لقد جاءت تقارير المراسلين الاسرائيليين عن الوضع في المستوطنات الشمالية الاسرائيلية، طوال فترة تلك الحرب، سوداء ومشحونة بخوف المستوطنين من استمرار الوضع. فقد اعتاد الاسرائيليون أن يعيشوا الحرب على أرض غير أراضيهم، ويستمعون إلى نتائجها المفرحة لهم عبر وسائط الاعلام. أما هذه الحرب التي استمرت تسعة أيام بالنسبة لهم، فقد كانت تمسهم مباشرة، واضطرتهم إلى تمضية وقتهم بالكامل في اللجوء، التي لم تكن معدة كما يجب انطلاقاً من الشعور بعدم الحاجة الماسة لها التي كرسنها تجاربهم في الحروب السابقة. وهكذا استطاع الفدائيون الفلسطينيون أن يحققوا على الجبهة النفسية للاسرائيليين انتصاراً عجزت عن تحقيقه كافة الجيوش العربية في أربع حروب. وبدا في الحرب الأخيرة «السوبرمان الاسرائيلي» خائفاً مذعوراً. فقد قال رئيس المجلس الاقليمي لمنطقة سولام تسور: «أعتقد أن هذه هي المرة الاولى التي نواجه حقيقة كهذه»^(٢٣).

وعلقت إحدى المستوطنات اللواتي غادرن كريات شمونة بالقول: «عندما نشاهد الجرحى والقتلى والمنازل المدمرة نشعر أن القرية أسهل علينا من البقاء»^(٢٦). كما علقت أخرى بالقول: «وجدنا في تل — أبيب الكثير من وسائل التسلية التي لا تتوافر في كريات شمونة... بالإضافة إلى ذلك، كنا في كريات شمونة نعد الكاتويشا، بينما ننام هنا ولا نحتاج لعداء»^(٢٧).

هذا في كريات شمونة، أما في الكيبوتسات، فقد لخص الوضع رئيس المجلس الاقليمي السابق لسولام تسور، أبي كلوتان، بالقول: ان «معظم مواطنينا من الكيبوتسات، وهي مستوطنات قديمة، شاهدت الحرب وخبرتها... وهي تعرف مشكلاتها. لكنني لا أريد إخفاء الحقيقة، وهي أن استمرار أيام التوتر له تأثير أيضاً حتى على ذوي التجربة والأعصاب القوية... وسكان الحدود معنيون ككل مواطن آخر في البلاد بالعيش في سلام... وهم معنيون بحل تلك المشكلة. وعندما أقول: معنيون بحلها، علينا أن ندرس وسائل ذلك الحل. ولو سمح لي بوصف الوضع الراهن، لقلت ان إرهابياً أصبح منقذاً. ونحن كدولة ورئيسها على رأسها نظهر الآن كإرهابيين»^(٢٨).

أما في نهاريا، فقد علقت المستوطنة حايه ليفي بالقول: «ان أكون أمّاً وربة بيت في نهاريا اليوم، ربما لا يقودني إلى الشعور بشيء سوى التوتر. لكن أن أكون ربة بيت وامرأة عاملة مع طفلين، يصبح الوضع صعباً جداً، لهذا السبب أرسلت أمس ولديّ إلى مخيم كي يشعر أن الحياة مستمرة»^(٢٩).

ولخص أيتان هابر الوضع في المستوطنات الشمالية في مقال له في صحيفة يديعوت احرونوت بالقول: «اتضح أن المناعة النفسية لدى جزء كبير من السكان المدنيين بحاجة ملحة إلى تشجيع وحفنها بالدم. والخلل القومي في هذا الشأن كبير جداً. وقد اتضح كما هو دائماً أن الأكثر صراخاً ليسوا أبداً بالضرورة... ومن الصعب العيش في ظل أزيز صواريخ الكاتيوشا الخفيف والمهدد والمدمر، ولكن لا نستطيع أن نعفي أنفسنا من مناقشة كل ما حدث في مدن الشمال عندما يحين الوقت. والقصص التي تصل منها محزنة جداً»^(٣٠).

واضطر رئيس الأركان العامة، مع تفاقم الوضع، إلى اتخاذ قرار «نقل جنود ومجنّات من قيادة المنطقة الشمالية إلى كريات شمونة للمساعدة في مجالات مختلفة، ابتداء من توزيع المواد الغذائية على السكان المقيمين في الملاجئ، إلى جعل الملاجئ نوادي موسيقية، حيث يؤدي وجود قوات الجيش الاسرائيلي في كريات شمونة إلى الشعور بالأمن بين السكان»^(٣١) ويبدو أن العلاج بالكي لم ينفع، فقد غادر السكان كريات شمونة «كي يشعروا أن الحياة مستمرة».

نزوح سكان كريات شمونة

لقد حاولت الحكومة الاسرائيلية تغطية هجرة سكان كريات شمونة عن المدينة بالاعلان، في وسائل الإعلام، أن الامر لم يكن هروباً، بل كان مخرجاً في إجازة. ويعلق

ميخائيل غراتي على ذلك بالقول ان «من بين جميع الكلمات المنمقة التي ابتكرت في اسرائيل، خلال السنوات الاخيرة، يبدو أنه لم يكن هناك أسوأ من عبارة «الخروج في إجازة»، تلك العبارة التي استهدفت التغطية على ظاهرة يمكن أن نطلق عليها دون وجل: «الهروب الكبير...». وقال أحد مديري المشروعات الكبرى في المنطقة الصناعية في كريات شمونة: «ان عدد السكان الذين بقوا في البلدة التي يستهدفها القصف يقدر ما بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ نسمة من مجموع ١٧ ألف نسمة عدد سكان البلدة»^(٣١).

وعلق مراسل الاذاعة الاسرائيلية بالقول: «ان كل من لديه نقود يغادر المنطقة، كما يغادرها كل شخص له عائلة خارج كريات شمونة، أما من لا يملك نقوداً، فهو يعاني من هذا الوضع»^(٣٢).

وقال أحد مستوطني نهاريا، التي لم تواجه ماواجهته كريات شمونة: «ان البلدية نفسها أعلنت عجزها، فكيف يستطيع مواطن مثلنا التحمل تحت وطأة ظروف كهذه، بالإضافة إلى أن الملاجئ في منتهى السوء»^(٣٣).

وقد طالب المستوطنون رئيس الحكومة، عندما زار كريات شمونة، تنفيذ وعده «بعدم سقوط صواريخ الكاتيوشا»، فرد عليهم بالقول: «الصبر يا أحبائي، وسيأتي يوم لا يسقط فيه أي صاروخ كاتيوشا على كريات شمونة»^(٣٤).

وزار وزراء اسرائيليون وأعضاء كنيسة من كافة الكتل السياسية كريات شمونة لتشجيع السكان والاعراب عن التضامن معهم. وعلق شمعون بيرس رئيس حزب العمل على الوضع في المستوطنات بأن «حياه الناس في مواجهة الكاتيوشا دون معرفة الهدف السياسي منها، أوجبت التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن... وان وقف النار تم مع م.ت.ف. بواسطة السعوديين، وهذا أمر لا جدوى من تكرانه»^(٣٥).

وقف إطلاق النار

أجمعت الأوساط السياسية الاسرائيلية على صعوبة استمرار «حرب الاستنزاف» في الشمال. وقال موشي آرنس، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيسة: «ان الوضع لا يمكن أن يستمر، وهذا يعني أنه ينبغي علينا أن نتوصل إلى وضع يوقف رجال م.ت.ف. عن قصفهم لمستوطنات الشمال... واننا نبذل جهوداً في هذا الاتجاه، لم تقلح حتى الآن. وإذا لم تؤد هذه الجهود... إلى النتيجة المرجوة، فسوف نضطر للقيام بعمليات أكثر اتساعاً»^(٣٦).

وقد بدأ العمل لوقف إطلاق النار على محورين، تولت الجهد على المحور الأول الولايات المتحدة الأميركية، وطلب حبيب، باسم رئيس الولايات المتحدة، من جميع الاطراف وقف إطلاق النار فوراً. ورد عليه رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن: «انه لا يستطيع وحده تقرير موضوع وقف إطلاق النار في لبنان وشروطه... وإذا كانت الولايات المتحدة تطالبنا بوقف إطلاق النار، فعليها أن تجد جواباً لتدفق الأسلحة وتعاضم

قوة الفدائيين... واشترط رئيس الحكومة لوقف النشاط الاسرائيلي ضد الفدائيين وقف نشاطهم في لبنان عن طريق حل نقف وراءه حكومة لبنان»^(٢٧).

أما المحور الثاني، فقد تحركت فيه الأمم المتحدة. إذ عقد مجلس الأمن جلسة، يوم ١٩٨١/٧/٢١، «واتخذ في نهايتها قراراً من ثلاث نقاط، يدعو إلى وقف فوري لجميع العمليات العسكرية، ووجوب المحافظة على سيادة وسلامة الأراضي اللبنانية... ولم يحتو القرار على أية إدانة لاسرائيل، مما أدى لقبوله من جميع الدول، بما فيها الولايات المتحدة»^(٢٨). وفي ضوء قرار مجلس الأمن، استقبل ياسر عرفات الجنرال وليم كالاهاان قائد قوات الطوارئ الدولية في لبنان، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، وأبلغه «بموافقته على وقف قصف المناطق الاسرائيلية الشمالية، شريطة أن توقف اسرائيل طلعات طائراتها وقصف مواقع المنظمات وقياداتها»^(٢٩).

وبدأت مهمة فيليب حبيب لوقف إطلاق النار بضوء أخضر من الحكومة الاسرائيلية، فانتقل من القدس إلى بيروت ومنها إلى السعودية، ثم عاد في ١٩٨١/٧/٢٤ ليعلن وقف إطلاق النار أمام الصحفيين في القدس بحضور متحيم بيغن، فقد «أخضر حبيب معه موافقة حكومة لبنان التي حصلت على تفويض من م.ت.ف. بوقف النار»^(٣٠). وأعلنت اسرائيل القبول بوقف إطلاق النار في الساعة الواحدة والنصف من اليوم المذكور.

أما القوات المشتركة اللبنانية الفلسطينية، فلم تعلن ذلك قبل الساعة الخامسة، حيث اجتمعت القيادة المشتركة للحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية «وقررت... الموافقة على وقف إطلاق النار عبر الحدود اللبنانية ابتداءً من الساعة الخامسة من مساء اليوم، وذلك استجابة لجهود الأمم المتحدة والجنرال كالاهاان قائد قوات الأمم المتحدة»^(٣١).

وأعلن الرئيس الأميركي ريفان عن «أن الاتفاق على وقف إطلاق النار دليل مشجع يفرش الطريق بالأمل نحو تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط»^(٣٢).

أما زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، فقد رأى في اتفاق وقف إطلاق النار اعترافاً اسرائيلياً بـم.ت.ف. «فالحكومة اعترفت بـم.ت.ف. بصورة غير مباشرة. واعتقد أن ما حدث هو أن الحكومة أعطت زخماً غير عادي لمكانة م.ت.ف.، نتيجة هذه المفاوضات... وأخشى أن تكون ارتفعت مكانتها في الولايات المتحدة الأميركية»^(٣٣).

كما لقي وقف إطلاق النار ترحيباً عاماً في الأوساط العربية «وأعربت الصحف العربية عن ارتياحها لوقف إطلاق النار، واعتبرت أن هذا الموقف يعود لقدرة القوات المشتركة اللبنانية والفلسطينية على إرغام العدو بوقف عملياته»^(٣٤).

فما كان عليه الموقف العربي طيلة فترة الحرب؟

الموقف العربي من الحرب الاسرائيلية - الفلسطينية

يمكن، بكل بساطة، الفصل بين موقفين في الساحة العربية من الحرب الاسرائيلية - الفلسطينية التي استمرت خمسة عشر يوماً متواصلة، واجه فيها المقاتلون الفلسطينيون الالة العسكرية الاسرائيلية، بتنوع أسلحتها: البحرية والبرية والجوية. والموقفان العربيان المتميزان هما موقف الجماهير العربية، وموقف الانتظمة الرسمية. وبالرغم من قلة التعبيرات العلنية للموقف الجماهيري، فإن هذا القليل الذي وصل على شكل برقيات تأييد لرئيس م.ت.ف.، دل على موقف عام غير خافٍ على أحد. وقد أرسلت منظمات الشباب والطلاب في اليمن الديمقراطي برقية لمنظمة التحرير الفلسطينية جاء فيها: «لتتقهر منظماتنا بالصمود الاسطوري الذي يحققه ويجسده أبطال الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية دفاعاً وذوداً عن كرامة الامة العربية ومستقبلها. وانها لتأسف لحالة الصف العربي في ظل هذا الزمن الرديء»^(٤٥).

أما الموقف العربي الرسمي، فقد اكتفى بإعلان إدانة اسرائيل وشجب أعمالها العدوانية، ودون العودة إلى نصوص البرقيات المرسلة من المسؤولين العرب إلى قيادة الثورة الفلسطينية، فقد جاء موقف الجامعة العربية، ومقررات مجلس الدفاع العربي المشترك معبرين عن ذلك الموقف الرخو الذي اعتمدته الانتظمة العربية.

فقد جاء، في بيان الأمين العام للجامعة العربية، «أن الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان... تشكل... وسيلة لإبلاغ أطراف كالمب ديفيد أن اسرائيل تعتبر لبنان والشعب الفلسطيني مستباحين، وأن على أميركا ومصر السادات أن تقبلوا بهذه التصرفات الارهابية كعنصر ثابت للوضع الناجم عن معاهدة السادات واسرائيل»^(٤٦).

أما بالنسبة لمجلس الدفاع العربي المشترك، فقد عقد جلساته، بناء على طلب منظمة التحرير الفلسطينية، مساء يوم ٢٣/٧/١٩٨١، وقرر في نهاية الجلسة مايلي:

١ - اتخاذ التدابير والاجراءات التي تفرضها معاهدة الدفاع العربي المشترك لمساعدة لبنان وتأييده في المحافظة على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه في مواجهة العدوان الاسرائيلي، وقد أخذ المجلس علماً بالتزام لبنان بالقرارات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالجنوب.

٢ - مساعدة منظمة التحرير في مواجهة ما تتعرض له من جراء العدوان الصهيوني وفق مقررات مؤتمرات القمة العربية.

٣ - تحذير الدول التي تقدم المساعدة العسكرية والاقتصادية والسياسية والبشرية لاسرائيل، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية، بأن الدول العربية ستتخذ إجراءات شاملة في حال استمرار الدعم والمساندة لاسرائيل التي تواصل عدوانها على لبنان والامة العربية.

٤ - الطلب إلى الدول العربية المعنية بتقديم أوسع التسهيلات أمام العمل الفلسطيني وذلك لدعم نضال الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة»^(٤٧).

وليس أفضل من تعليق ياسر عرفات على مقررات مجلس الدفاع العربي المشترك، إذ قال في حفل إفطار: «ان مقررات اجتماع مجلس الدفاع العربي لم تكن في مستوى التحدي ولا في مستوى المجابهة والمركة التي تخوضها الثورة الفلسطينية والجمامير الفلسطينية واللبنانية منذ ١٥ يوماً... ان القرارات هزيلة، وان الجبل تمخض فولد فأراً... يحق لنا في الثورة الفلسطينية أن نقول ان الامة تعيش الآن مرحلة مابعد الحرب الاسرائيلية — الفلسطينية»^(٤٨).

ولن نزيد على ما قاله عرفات، فهو كافي الدلالة.

الموقف الدولي من الحرب الاسرائيلية — الفلسطينية

يمكن تلخيص الموقف الدولي من الحرب الاسرائيلية — الفلسطينية بأنه تراوح بين حدين: الأسف لما حدث والإدانة لاسرائيل^(٤٩).

فالموقف الأول شمل دول الغرب الرأسمالية، حيث اعرب المسؤولون فيها عن أسفهم لما حدث على جانبي الحدود اللبنانية، وأسفهم للضحايا المدنية التي ذهبت من الطرفين. إلا أن الولايات المتحدة اضطرت إلى الاعلان عن وقف إرسال شحنة طائرات أف — ١٦ لاسرائيل كان مقرراً أن ترسل في ١٦/٧/١٩٨١. وفسر ذلك، بأنه ضغط اميركي على اسرائيل، كما فسرتة بعض الأوساط الاسرائيلية على انه بمثابة عقوبة لها. وقد اتهم وزير الدفاع الاميركي كاسبر واينبرغر «اسرائيل باعتبارها الطرف الوحيد المسؤول عن إرباك مساعي السلام في المنطقة»^(٥٠).

مقابل المواقف الرسمية في الدول الرأسمالية، اتخذت بعض الاحزاب والهيئات الشعبية مواقف أكثر حدة وصلت حد إدانة إسرائيل، وطالبت حكوماتها باعلان مواقف مشابهة. وكانت الاطراف السياسية البارزة في هذا المجال الاحزاب الشيوعية، وجمعيات الصداقة مع الفلسطينيين. وقد وصف بيان أذاعه ٢٢ عضواً في مجلس العموم البريطاني مناحيم بيغن بأنه «ما زال يتصرف كزعيم لمنظمة إرهابية»^(٥١).

أما في دول الكتلة الشيوعية، فقد كان الموقفان الرسمي والشعبي متطابقين، إذ أدانت جميعها اسرائيل لتصرفها، كما اتهمت الولايات المتحدة بتشجيعها على أعمال العدوان. فنشرت وكالة نوفوستي بياناً رسمياً جاء فيه: «ان الاتحاد السوفياتي يستنكر بحزم العدوان الاسرائيلي الجديد ضد الشعوب العربية... وطلب بفرض أشد العقوبات الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة... وأدان الدعم والتشجيع من جانب الولايات المتحدة للمعتدين الصهاينة... وهي محاولة لسحق حركة المقاومة الفلسطينية وتخويف الحكومة اللبنانية وجعلها على قبول صفقة انفرادية مع اسرائيل»^(٥٢).

أما دول العالم الثالث، فقد كان موقفها شبيهاً بمواقف الدول العربية ومواقف الكتلة الشيوعية، وقد جسّد ذلك الموقف بيان كتلة عدم الانحياز، وبرقية الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وبيان مجلس السلم العالمي.

فقد «شجبت حركة عدم الانحياز بشدة الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان... وعقد المكتب التنسيق للبلدان غير المنحازة اجتماعاً طارئاً في مقر هيئة الأمم المتحدة، وصادق على بيان وصف فيه أعمال تل — أيبب العدوانية بأنها تحد وقبح آخر للقانون الدولي... وإن أعمال اسرائيل العدوانية تعني شوطاً جديداً في سياسة العدوان المنظم ضد الدول العربية»^(٥٢).

(١٨) المصدر نفسه، العدد ٢٢٩٢، ١٥
١٩٨١/٧/١٦.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه، العدد ٢٢٩٨، ٢١
١٩٨١/٧/٢٢.

(٢١) ايتان هابر، يديعوت احرونوت،
١٩٨١/٧/٢٢، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات
الاسرائيلية، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٢٢) و.إ.إ. العدد ٢٢٩٥، ١٧ و ١٨/٧/١٩٨١.

(٢٣) زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤.

ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية،
العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٢٤) و.إ.إ. العدد ٢٢٩٥، ١٧ و ١٨/٧/١٩٨١.

(٢٥) المصدر نفسه، العدد ٢٢٩٩، ٢٢
١٩٨١/٧/٢٣.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه، العدد ٢٤٠١، ٢٤
١٩٨١/٧/٢٥.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) ايتان هابر، يديعوت احرونوت،
١٩٨١/٧/٢٢، ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات
الاسرائيلية، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٣٠) و.إ.إ. العدد ٢٢٩٧، ٢٠ و ٢١/٧/١٩٨١.

(٣١) ميخائيل غراتي، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤.

ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية،
العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٣٢) و.إ.إ. العدد ٢٢٩٥، ١٧ و ١٨/٧/١٩٨١.

(٣٣) المصدر نفسه، العدد ٢٤٠١، ٢٤
١٩٨١/٧/٢٥.

(٣٤) المصدر نفسه، العدد ٢٢٩٩، ٢٢
١٩٨١/٧/٢٣.

(١) يورام بييري، دافار، ١٩٨١/٧/٢٤، ترجمة
نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)،
العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) حاييم تسوغ، معارف، ١٩٨١/٧/٢٤،
ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية،
العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٤) عوزي بنزيمان، هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤،
ترجمة نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية،
العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٥) السطير (بيروت)، ١٩٨١/٧/١١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) و.إ.إ. العدد ٢٢٩٠، ١٢ و ١٣/٧/١٩٨١.

(٨) المصدر نفسه، العدد ٢٢٩٢، ١٤
١٩٨١/٧/١٥.

(٩) السطير، ١٩٨١/٧/١٧.

(١٠) المصدر نفسه، ١٨/٧/١٩٨١، ويمكن
العودة إلى بيانات الناطق العسكري للقوات
المشتركة اللبنانية الفلسطينية في نشرة وكالة

الانباء الفلسطينية (وفا) بحث ٧/١٧
و ١٩٨١/٧/٢٥؛ حيث سجلت في تلك البيانات

وقائع تبادل القصف يوماً بيوم وساعة بساعة.

(١١) و.إ.إ. العدد ٢٢٩٤، ١٦ و ١٧/٧/١٩٨٠.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه، العدد ٢٢٩٥، ١٧
١٩٨١/٧/١٨.

(١٤) المصدر نفسه، العدد ٢٢٩٩، ٢٢
١٩٨١/٧/٢٤.

(١٥) المصدر نفسه، العدد ٢٢٩٥، ١٧
١٩٨١/٧/١٨.

(١٦) الحرب السليسة، عدد خلاص عن الحقيقة
الاخبارية والوثائقية، اصدار اذاعة صوت

فلسطين، آب (اغسطس) ١٩٨١، ص ١٥٣.

(١٧) و.إ.إ. العدد ٢٢٩٥، ١٧ و ١٨/٧/١٩٨١.

منظمة التحرير الفلسطينية. ويعتبر اكثرهما عمقاً الرسالة المرسله من الهيئات والنقابات المهنية وتجمع القوى السياسية في الاردن، حيث حددت تلك الرسالة عشر نقاط عمل عربي لمواجهة التحدي الاسرائيلي. ونشرت في وفا ١٩٨١/٧/٢٣ (٤٦) وفا، ١٩٨١/٧/١٦ (٤٧) السفير، ١٩٨١/٧/٢٥ (٤٨) المصدر نفسه. (٤٩) يمكن العودة للاطلاع على كافة نصوص البرقيات المرسله من حكومات وهيئات شعبية واحزاب الى اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف.، إلى وفا خلال الفترة من ١٩٨١/٧/٢٠ حتى ١٩٨١/٧/٢٥ (٥٠) ر.إ.إ.، العدد ٢٢٢، ٢٢٣٩٩، ٢٢٣ و ١٩٨١/٧/٢٣. (٥١) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٨، ٢١ و ١٩٨١/٧/٢٢. (٥٢) وفا، ١٩٨١/٧/٢٢. (٥٣) المصدر نفسه، ١٩٨١/٧/٢٣.

(٣٥) المصدر نفسه، العدد ٢٤٠٢، ٢٦ و ١٩٨١/٧/٢٧. (٣٦) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٦، ١٩ و ١٩٨١/٧/٢٠. (٣٧) المصدر نفسه. (٣٨) المصدر نفسه، العدد ٢٣٩٨، ٢١ و ١٩٨١/٧/٢٢. (٣٩) المصدر نفسه. (٤٠) المصدر نفسه، العدد ٢٤٠١، ٢٤ و ١٩٨١/٧/٢٥. (٤١) وفا، ١٩٨١/٧/٢٤. (٤٢) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٠١، ٢٤ و ١٩٨١/٧/٢٥. (٤٣) المصدر نفسه، العدد ٢٤٠٦، ٣٠ و ١٩٨١/٧/٣١. (٤٤) وفا، ١٩٨١/٧/٢٦. (٤٥) المصدر نفسه، ١٩٨١/٧/٢٠. ويمكن العودة إلى نشرة الوكالة خلال الفترة الممتدة من ١٩٨١/٧/٢٠ حتى ١٩٨١/٧/٢٣ والاطلاع على البرقيات التي ارسلت من هيئات شعبية إلى

صفحات من الثقافة الفلسطينية

سميح شبيب

عجاج نويهض

في أول هذا القرن ولد عجاج نويهض من عائلة متوسطة الحال، في قرية رأس المتن في لبنان. ودرس في برمانا وفي سوق الغرب حيث نال منها شهادته الثانوية، سنة ١٩١٦. تابع دراسته في بيروت بالكلية السورية الانجيلية (الجامعة الاميركية فيما بعد). ثم ما لبث ان تركها وسافر إلى دمشق في السابع عشر من تشرين الاول (اكتوبر) بعد أن ظهر العهد الفيصلي فيها.

وقد عاصر جمال باشا في فترة اعدام العرب في ايار (مايو)، وكان قد تأثر منذ نعومة اظفاره، بكتابات لطفي المنفلوطي وامين الريحاني، وبافكار الامير شكيب أرسلان الاديب والمؤرخ اللبناني (١٨٧١ - ١٩٤٦). وكان اول لقاء له به سنة ١٩١٤، عندما زار الامير أرسلان رأس المتن داعياً للتطوع في الجيش العثماني. حيثلقى خطبة بالفلاحين يحثهم على التطوع والقتال، الى جانب الاتراك في حربهم مع الانكليز، في قناة السويس. ولما انتهى الامير من خطبته تلك، تقدم نويهض منه حتى صار الى جانبه ثملقى خطبة «ارتجالية، بين يديه ضارباً على وتر التطوع. اما لقاءه الثاني به فكان في فلسطين سنة ١٩٢٤.

عمل نويهض في دمشق امينا لصندوق الاعاشة. وكان مركزه في الدرويشية ويديره جميل الدمان. كما تولى في الفترة ذاتها ترجمة المراسلات، بين مديرية الاعاشة ومركز القيادة البريطانية وكان الانكليز، وقتئذ، ينفقون على هذه الاعاشة. وكان نويهض يتردد على النادي العربي في دمشق، حيث كان موثقاً للمتقنين العرب، وهناك تأثر بنشاطات الشيخ عبد القادر المظفر. ومما لا ينساه نويهض من ذكريات النادي، هو سماعه لحاضرتين القاهما ماركساينكس الانكليزي وجورج بيكو الفرنسي؛ خطب كل منهما خطبة سياسية، فيها الكثير من ذكر بني امية، وبني العباس، مشيرين إلى اماني العرب

السياسية الحديثة. وحتى ذلك التاريخ (١٩١٩) لم تكن المعاهدة الانكليزية - الفرنسية، المعروفة باتفاق سايكس - بيكو، قد اعلنت رسمياً بعد: حيث ان كثيرين من كتّاب العرب كتبوا واصفين تلك الفترة القصيرة من زمن «الحكومة العربية» بأنها فترة فوران الآمال القومية^(١). وبعد انسحاب الانكليز، توقفت السلطة البريطانية عن تمويل «الاعاشة» فالغيت هيتشوا، وتوزع موظفوها على مختلف الدوائر الحكومية، فعين نويهض في ديوان الترجمة الذي انشأه ساطع الحصري، في دمشق والذي كان المري اللبناني، جرجس همام (ت ١٩٢٢)، رئيساً له.

ثم عاد نويهض الى لبنان، قبل معركة ميلسون باسبع، اثر تغير الاحوال العامة في دمشق فهو يقول: حين «صارت الازمات تتلاحق، لم يعد لوجودي من فائدة. حتى لو بقيت في ديوان الترجمة، فالديوان اخذ يتهاوى، ويتداعى للتفكك، وترك دمشق الاستاذ همام، ولكن رجعت الى دمشق بعد اربعة اسابيع او خمسة فوجدت الحال غير الحال، وتبدلت الرجال غير الرجال»^(٢). ويفكر نويهض بالسفر إلى العراق عبر فلسطين. ويغادر دمشق في ايلول (سبتمبر) ١٩٢٠، متجهاً الى حيفا، ومنها الى القدس، حيث عمل نحو ثلاثين شهراً في حكومة فلسطين المدنية (دائرة المالية). ولم يكن قد مضى على انشائها غير بضعة اشهر، وعندما حل هريبرت صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين، وجد نويهض أن الاستمرار في العمل الحكومي الذي يرأسه صموئيل، اليهودي الصهيوني، أمر يتناقض مع مبادئه الوطنية والقومية، فحاول التعاون مع رشيد طليع، حيث أسس الأخير أول حكومة اردنية، بتكليف من الامير عبد الله القادم من الحجاز الى شرق الاردن، وقد كانت علاقة نويهض بطليع جيدة، منذ العهد الفيصلي بدمشق. فكتب اليه يعرض خدماته، فأجاب طليع بأنه سيكتب اليه عندما تستدعي الضرورة.

اعماله ونشاطاته

ولكن بقاء نويهض في وظيفته الحكومية امسى لا يطاق. فدائرة المالية كان فيها، تقريباً ٧٥ موظفاً، بينهم اربعة من العرب فقط. مسلمان ومسيحيان، وكان رئيس الدائرة يهودياً صهيونياً هو الكولونيل «سولومن». وبدأ نويهض يبحث عن عمل، يخلصه مما هو فيه، وكان يتردد، وقتئذ، على جمعية الشبان المسيحية في القدس، ليطالع الكتب والمجلات والصحف الانكليزية. وكانت «مجلة المجالات» الانكليزية تعنى بتقريب الكتب الحديثة. وكان نويهض مغرمًا بقراءة ذلك التقريب. ولقد لفت نظره تقرير طويل لكتاب حاصر العالم الاسلامي (The New World of Islam) لمؤلفه لوثرروب ستودارد. (Lothrop Stodard) ففكر بنقله عن الانكليزية الى العربية وارسل رسالة الى مؤلفه يستأذنه فيها بالترجمة، عن طريق روزيتا فاندرتس، وهي سيدة انكليزية، كانت تتعاون مع الملك فيصل في دمشق، كان نويهض قد تعرف اليها في سنة ١٩١٩. ولما اذن له بالترجمة استقال من عمله في دائرة المالية، وبدأ بترجمة الكتاب. فكان يقاير على الترجمة ثمان ساعات يومياً. وقد استغرقت ترجمته مائة يوم منتظم، لم ينقطع خلالها الا يوماً واحداً، حيث كلفت اللجنة التنفيذية العربية بالذهاب الى نابلس لاعمال تتعلق بالترجمة.

كما تعاون نويهض في الفترة ذاتها، مع الصحافي اللبناني «ابراهيم سليم النجار» حيث كان يصدر، في القدس، جريدة طلسان العرب، فنشر فيها نويهض مقالات مترجمة عن الصحف الانكليزية. كما نشر ترجمته لكتاب «حاضر العالم الاسلامي»، وكان في الوقت ذاته، يتابع دراسته في القانون، حتى نال شهادة الحقوق، في القدس عام ١٩٢٥. لما كان قد عرض عليه ان يشغل منصب سكرتير المجلس الاسلامي الاعلى، في فلسطين عام ١٩٢٢، عن طريق عضو المجلس، عبد المجيد صلاح، فقد وافق على ذلك واصبح سكرتيراً للمجلس، منذ ذلك العام كما تعاون نويهض مع الحاج امين الحسيني، عام ١٩٢٥ في دمشق، حيث عمل سكرتيراً للجنة المركزية لإغاثة منكوبي سوريا - التي كان الحاج امين رئيسها. كما شارك في اعمال مؤتمر العالم الاسلامي سنة ١٩٢٦. حيث دعى الى عقده الملك عبد العزيز آل سعود في مكة بموسم الحج. فقام نويهض بترجمة جلسات المؤتمر، وكلمات الوفود الهندية. كما عين في عام ١٩٢٧ مفتشاً للمحاكم الشرعية بفلسطين. وبقي نويهض سكرتيراً للمجلس الاسلامي الاعلى بفلسطين حتى سنة ١٩٣٢. وبعدها استقال من المجلس ليشترك في عضوية الهيئة المركزية لحزب الاستقلال العربي في فلسطين، اذ لم يتمكن من الجمع بين عضوية هذا الحزب، وبين وظيفته في المجلس الاسلامي، بعدما تباعدت وجهات النظر السياسية بينهما، بالرغم مما بذله الحزب، ومنذ بداية تأسيسه، للتوصل الى خطوط التقاء سياسية بينه، وبين الحاج امين، وقد طرحت هيئة الحزب على الحاج امين ان يبقى رئيساً للمجلس الاسلامي الاعلى ويكون الحزب على صلة معه، على ان يقوم بتنفيذ السياسة التي يقرها الحزب، او ان يتراأس الحاج امين الحركة الوطنية الفلسطينية بعد ان يعتزل رئاسة المجلس، وبذلك يكون الحزب حوله. او ان يعمل الحاج امين بشكل مستقل عن الحزب، واعضاء الحزب بشكل مستقل عنه. فلم يوافق الحاج امين، آنذاك، على النقطتين الاوليين، فعمل الحزب بشكل مستقل عنه وقام بوصف القيادات السياسية الفلسطينية بالتراخي والوهن، وكان منبره صحيفة العرب.

صاحب العرب: جاء صدور «صحيفة العرب» تلبية لحاجات قومية، ووطنية ملحة. تمحورت باتجاه نقد القيادات السياسية القائمة، في فلسطين، ومحاولة دفعها باتجاهات جذرية في مقاومة الانتداب البريطاني والصهيونية. ومحاولة ربط النضال الوطني بالنضال القومي. وقد تمكنت «العرب»، رغمًا عن الضعف المالي الشديد الذي عانت منه، من اصدار ثمانية وستين عدداً اسبوعياً. وكانت تطبع من العدد الواحد ١٥٠٠ نسخة. ولم يكن فيها متفرغون للعمل الصحافي، فكان العبء الاكبر، من جهود الادارة والتحرير، يقع على كاهل نويهض كما تمكنت «العرب» من استقطاب الاقلام العربية الكبيرة، آنذاك، وكان من كتابها عبد المحسن الكاظمي، اللواء بكر صدقي، سعيد ثابت، عزة دروزة، عونى عبد الهادي، اكرم زعيتر، عزت الاعظمي، نجيب الحكيم، شكيب ارسلان، كامل القصاب، عبد الرحمن عزام، توفيق دياب، هاشم الاتاسي، مسعود علم التدوي، محب الدين الخطيب، اسعد داغر، احمد حسن الزيات. وسواهم من اعلام الصحافة والثقافة العربية والفلسطينية... آنذاك^(٣).

وقد اخذت «العرب» وجهة متميزة عن سواها من الصحف الفلسطينية، من خلال

اساليبها الصحافية المستجدة وجرائها في طرح الامور السياسية. فبالاضافة لما كانت تنشره من بيانات ونشاطات حزب الاستقلال العربي، قامت بحملات معارضة شديدة للاشكال السياسية القائمة في فلسطين، وفي مقدمتها اللجنة التنفيذية التي كتب نويهض يصفها: «إذا شئت فهي اللجنة التنفيذية العربية للمؤتمر الفلسطيني او العربي الفلسطيني السابع. مرقعة المؤتمرات على الاطلاق ولدت خرساء عمياء، بيد سلاء، واحسن ما اذكر من الوصف لها قول احدي صحفنا الوطنية انها: قطع من الماشية»^(٤).

ولم يقتصر النقد عند هذا الحد بل ان نويهض افتتح له «برلماناً» وهمياً في «العرب» اسماء برلمان بوربانتيف. ضم «نواباً» من انحاء فلسطين. لمناقشة القضايا، السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد عقد هذا «البرلمان» سبع عشرة جلسة منتظمة، كانت تتم باسلوب ساخر شيق يعتمد اللهجة العامية، والنكتة السياسية اللاذعة، فيشبه من حيث الاسلوب، ماكتبه عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «ام القرى». كذلك هاجمت «العرب» سياسة الامير عياد، وتواطؤ بعض مشايخ العشائر مع الصهيونية، في بيع الاراضي. كما دخلت في مساجلة طويلة مع الخديوي «عباس حلمي»، وذلك بعد ان نشرت، في عددها الخامس عشر، مقالاً مطولاً بعنوان: «اللعب الفاشل على مسرح السياسة العليا. الخديوي عباس حلمي، البارحة واليوم» وقد وصفت فيه اساليب حلمي السياسية بالفعية وبأنه «طماع كبير، الغاية عنده تبرير الوسيلة، لا ينتظر مصلحة قومه وبلاده».

رفع الخديوي دعوى قانونية على «العرب» لدى السلطات البريطانية، وقد تحدد يوماً ١٤ و ١٥ آذار (مارس) ١٩٢٢ موعداً للنظر في الدعوى، ثم تأجلت ليومي ٢ و ٤ نيسان (ابريل) من العام ذاته. فكان محاميا الدفاع عن «العرب» عوني عبد الهادي وعمر الصالح البرغوتي، وكان وكيل المشتكي فايز حداد، وقد خرجت «العرب» من هذه المحاكمة غير مدانة، فاستأنف الخديوي القضية، امام حاكم الصلح الاعلى «كراسل»، واعيدت المحاكمة. وكان وكلاء الدفاع والاتهام انفسهم. وقد انتهت المحاكمة دون ادانة «العرب» مما اعطاها قوة وشيوعاً جديدين. الا ان تلاشي نشاط حزب الاستقلال العربي اسهم بقدر كبير في توقف «العرب» عن الصدور.

في القسم العربي لدار الاذاعة الفلسطينية: عمل نويهض محامياً بعد ان توقفت «العرب» عن الصدور، وظل في عمله هذا حتى عام ١٩٤٠، حين عين بعدها مديراً للقسم العربي في دار الاذاعة الفلسطينية في القدس. وكان الانكليز قد عرضوا عليه هذه الوظيفة، عام ١٩٢٩، لكنه رفضها واشترط ان لا تكون للحكومة الانكليزية علاقة بالبرامج ولا باختيار الموظفين، وكان عددهم ٧٥ موظفاً. وبعد دخول اليابان الحرب ضد الحلفاء (١٩٤٠) اعاد الانكليز عرضهم عليه لاستلام الاذاعة فاصر على شروطه السابقة مشدداً على عدم قبوله، ان يدخل الاذاعة اي يهودي، سوى المغني اليهودي العربي عازوري. ووافق الانكليز على شروط نويهض، مقابل ان يطلعوا على الاحاديث السياسية قبل اذاعتها، وقام بهذه المهمة روجي عبد الهادي (اكبر سكرتير في الحكومة الانكليزية آنذاك) لكن نويهض تمكن من التخلص من هذا الشرط، عندما لم تثبت جدوى روجي.

فطلب الانكليز من نويهض توقيع عقد معهم، فرفض طلبهم قائلاً: «عندما ترون ان شروطي لم تعد مناسبة لكم فقولوا لي فقط: اذهب الى بيتك».

وفي نهاية ١٩٤٢، تغيرت وجهة الحرب الكونية، وبدأ الانكليز يتغيرون في علاقاتهم مع العرب. فرأى نويهض ذلك بوضوح، من خلال عمله في الاذاعة، فما كان منه الا ان قال: «مهلاً انا في بيتي، تركتهم وذهبت» وكان ذلك في عام ١٩٤٤.

في البلاط الهاشمي: لم يظهر لنويهض اي دور سياسي بارز (١٩٤٤ — ١٩٤٧). وكان ظهوره السياسي، في فترة ما بعد الهجرة في شرق الاردن، حيث لعب دوراً في مؤتمر اريحا ١٩٤٨. فكان سكرتيراً لهذا المؤتمر، يدعو لضم الضفة الغربية للشرقية ولانشاء الملكة الاردنية الهاشمية. وقدلقى نويهض كلمة امام الملك عبدالله، بعد الانتهاء من اعمال مؤتمر اريحا في الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، قال فيها: «يا جلالة الملك اتفق المؤتمرين في اريحا على مبايعة جلالتك. لتكون بقية فلسطين تحت عرشكم المقدس، والمسجد الاقصى، وما حوله امانة في اعناقكم. نحاسبكم يوم القيامة اذا ما فرطتم بها». فاجاب الملك عبدالله قائلاً: طقد وضعت في عنقي حملاً ثقيلاً لا استطيع تحمله، ولكني أرجو الله ان يعينني عليه وشكراً»^(٦).

وقد شارك نويهض في صياغة مقررات مؤتمر اريحا، من خلال موقعه في اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر، وقد جاء في المادة الثانية منها انه: «لا يمكن للبلاد العربية ان تقاوم الاخطار التي تجاوبها، وتهدد فلسطين الا بالوحدة القومية الشاملة، ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرقي الاردن، مقدمة للوحدة العربية الحقيقية» كما علق على اعمال المؤتمر بقوله: «سوف نتوجه جميعاً الى الملك عبدالله بن الحسين، ليقودنا نحو حل عادل لقضيتنا»^(٧).

ثم شغل نويهض منصب مساعد رئيس الديوان الملكي في عمان سنة ١٩٤٩، فمديراً لدار الاذاعة الاردنية سنة ١٩٥٠، وفي سنة ١٩٥١، عمل مديراً لطبوعات الحكومة الاردنية. ثم عاد الى مسقط رأسه في رأس المتن في لبنان سنة ١٩٥٩، ولم يمارس منذ ذلك التاريخ اي عمل رسمي، حيث تفرغ للكتابة.

كتبه المنشورة

— حاضر العالم الاسلامي، وهو ترجمة لكتاب لوثرروب ستودارد في ٤ اجزاء. بيروت: دار الفكر. واعيدت طباعته اربع مرات: الطبعة الاولى ١٩٢٤، الثانية ١٩٣٣، الثالثة ١٩٧١، الرابعة ١٩٧٣.

— «النظام السياسي» و«العراق او الدولة الجديدة» ١٩٣٢.

— سيرة التنوخي والشيخ الفاضل، ١٩٣٢.

— حديث الاذاعة، ١٩٤٢.

— سبوح جعفر المنصور وعروبة لبنان — لحم والمردة، بيروت: دار الصحافة، ١٩٦٢.

- الترخي الامير جمال الدين عبد الله والشيخ محمد أبو هلال.
- بروتوكولات حكماء صهيون. ٤ أجزاء، رأس المتن، ١٩٦٧، اعادت طباعته منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٠.
- فتح القدس ببيروت. منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٠.
- مارتن لوثر ١٤٨٣ — ١٥٤٦، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٤.

- (١) مذكرات خاصة، غير منشورة، ص ٢.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٤.
- (٣) سميح شبيب، صحيفة المريب، المكتب الفلسطيني (بيروت)، العدد ١٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٠.
- (٤) صحيفة المريب، العدد الرابع، ١٩٣٢/٩/١٧، ص ٣.
- (٥) مجلة الوحدة، طقاء مع عجاج نويهيض، العدد الثالث، ١٥/٥/١٩٨٠، ص ٧١.
- (٦) مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحل السياسية ١٩٣٤، ١٩٧٤، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٧٥، ص ١٨٢.
- (٧) *Palestine Post*, 2 December, 1948. No. 6875.

مصطفى مراد الدباغ

نشأته والتحاقه بالجيش

ولد مصطفى الدباغ في يافا في ربيع سنة ١٨٩٨، وتوفي والده، وكان احد اعضاء بلدية يافا، وهو في حداثة سنه، وقد اتم دراسته الابتدائية في يافا، والثانوية في بيروت، حيث التحق، بعد نيله «الثانوية»، بالجيش العثماني كضابط احتياط. فارسل في حملة «فخري باشا» الى الحجاز عام ١٩١٥. وكان فخري باشا آنذاك نائباً لجمال باشا في قيادة الجيش الرابع.

ويوم تعمدت القيادة التركية، آنذاك، استخدام الضباط العرب داخل المدينة المنورة، خوفاً من التحاقهم بالجيش العربي، كان الدباغ ضابطاً مسؤولاً عن جميع مخازن عتار التمر: الا ان مسؤولياته العسكرية في الجيش العثماني لم تطل. فقد تمكن الجيش العربي من محاصرة المدينة المنورة. وما يذكره الدباغ عن هذا الحصار هو قول «فخري باشا»: يقولون في العربية «كل محصور مأخوذ» فسياتي يوم ونسلم انفسنا لاعدائنا. ولكني كقائد لن اسلم نفسي. وفيما اذا اضطرت لذلك فساذهب الى قبر الرسول اعطي قبته واطلب من الموسيقى العثمانية ان تعتليه، وكذلك من الضباط. والذخائر على مقربة مني. وعلى نعمات الموسيقى ساطق النار على الذخائر فتتفجر، واحترق انا وضباطي ولن اسلم.

لقد كان البدويهاجمون الجيش العثماني باستمرار، وكانوا يُقهرون، فالبدو غير

المنظمين لم يكن بإمكانهم الانتصار على جيش نظامي. ويذكر الدباغ: ان الجيش العثماني تمكن من رد هجمة قوية للبدو. الا ان فخري باشا لم تعجبه نتائج المعركة. اذ كان يريد انتصاراً اقوى فقال لضباطه: عندما امرت، من جمال باشا، ان اقوم باخماد ثورة الارمن في «اورفه»، امرت جنودي بضرب الاحياء المدنية لإرغام المقاتلين الارمن على الاستسلام. وبالفعل فقد رفع المقاتلون الرايات البيضاء، دلالة على استسلامهم، فامرت جنودي ان يدخلوا «اورفه» ويأتوا بالمقاتلين احياء... عندها احرق المقاتلون انفسهم ولم يستسلموا... رأيت ذلك بام عيني. وفي سنة ١٩١٩، تمكن الجيش العربي من دخول المدينة المنورة. فاحتفى فخري باشا، لمرض الم به، بجانب قبر فاطمة بنت الرسول. وقد أرسل مريضاً الى موقع يدعى بئر درويش. يبعد عن المدينة زهاء ٤٥ كلم، حيث كان الاميران عبدالله وعلي يقيمان، وقد استقبلاه بحفاوة بالغة، فأقام معهما معزراً مكرماً. وقد فعلا ذلك بالرغم من القتال بينهما، تأكيداً للاخلاق العربية التي لا تجيز قتل المستجير.

وظائفه الرسمية

التحق الدباغ بالجيش العربي، زهاء عام، عاد بعده الى فلسطين، والتحق في ادارة المعارف، حيث تم تعيينه مديراً لمدرسة المنشية في يافا، التي كان قد تعلم فيها. وعندما اجرت ادارة المعارف امتحاناً للمدرسين عام ١٩٢١ كان الدباغ، في ذلك الامتحان، اولاً. وفي عام ١٩٢٢ نقل الدباغ من يافا الى الخليل، وعين مديراً لمدرستها الثانوية. فأعجبه العمل فيها، وارتاح لسكان المنطقة، فقد كانت علاقاته بهم حسنة للغاية، ومن الاشياء التي ادخلها للثانوية، ولأول مرة، الفانوس السحري، وبعض الصناعات كتجليد الكتب وغيرها، فعندما زار مفتي البلاد، الحاج امين الحسيني، الخليل والتقى سكانها، حدثوه طويلاً عن الدباغ وعن المدرسة الثانوية، مما حدا به لزيارتها في ربيع عام ١٩٢٤، والتقى الدباغ وقال له: ها انا قد اتيت اليك لاسلم عليك، وعرض عليه ان يعمل معه في شؤون التربية. وتعاون الدباغ مع الحاج امين دون ان يترك وظيفته الرسمية. ونظراً لنشاطه التربوي، فقد نقل من وظيفته، في الخليل عام ١٩٢٧، وتم تعيينه مساعداً لمفتش المعارف، في لواء نابلس، ثم نقل الى غزة مساعداً لمفتش معارف يافا عام ١٩٢٩، ومن خلال موقعه التربوي الجديد، تمكن الدباغ من كشف هشاشة التعليم الرسمي للعرب في فلسطين، حيث قام بنفسه بامتحان الطلاب القرويين مما أثار ضجة كبيرة في دائرة المعارف، وأوقع خلافات بينه وبين نائب مدير المعارف. الا ان هذه الخلافات حسمت لمصلحة الدباغ، فعين مفتشاً لمعارف يافا بما فيها بئر السبع والرملة وغزة، في فترة ١٩٢٢ — ١٩٤٠.

ويذكر الدباغ ان طلاباً فلسطينيين وبشكل خاص من مدينتي خان يونس ورفح كانوا يأتونه من مسافة مئتي كلم الى منزله. ويصفوا بالبدو ليقولوا له انهم لا يقيمون في المدارس. ويطلبون منه الالتماس، وان مدارس بئر السبع كانت عبارة عن معلم وتلاميذه تحت النخيل صيفاً، وفي ايام الشتاء كان الكهف هو المدرسة. وكانت امكانات المعلمين ضعيفة، مما انعكس على مستوى التلاميذ. ويمثل الدباغ هذا الوضع باهتمام السلطات الانتدابية بالبوليس والجيش، دون الاهتمام بالمعارف^(١). اذ لم يزد عدد المدارس

الابتدائية الحكومية، حتى عام ١٩٢٩، عن ٣٠٨ مدارس منها ٢٥٩ مدرسة في القرى، وبلغ عدد مدارس البنات في المدن ٢٩ مدرسة وفي القرى ٨ مدارس فقط، وبلغ عدد التلاميذ القرويين في هذه المدارس ٢٥,٢١٩ تلميذاً منهم ١٢,٥٣٩ تلميذاً و ٥٧٢ تلميذة، في وقت كان فيه عدد العرب من الفلاحين، عدا العشائر البدوية ٤٧٨,٣٩٠ نسمة. وبذلك تكون نسبة الطلاب من أبناء الفلاحين ١٢,٢ بالمئة ممن تنطبق عليهم شروط التعليم. ولم تزد ميزانية المعارف، حتى عام ١٩٢٩، عن ١٤٤,١١٩ جنيهاً، أي اقل مما خصصت الجمعية الصهيونية للمعارف في تلك السنة بنحو ١٨ ألف جنيه^(٦). وقد كان هناك أكثر من مئة ألف صبي وبنات محرومين من نعمة التعليم، بسبب عدم وجود مدارس. كما كان هناك ٧٠٠ قرية لا توجد فيها مدارس إطلاقاً، كما أنه لم تكن في البلاد مدرسة ثانوية واحدة، كاملة الصقوف، علماً أن السلطات البريطانية تحرم أي تعليم قومي وأي روح وطنية. لذا فقد طالب العرب آنذاك بأن يعطوا نصيبهم من ميزانية المعارف تبعاً لنسبتهم العددية ويأن يقوموا، هم انفسهم، بإدارة مدارسهم^(٧).

وكان الدباغ من مؤيدي هذه الخطوات الوطنية، إلا أنه لم يشارك في أعمال الأحزاب السياسية الفلسطينية التي طالبت بتحقيق ذلك، حيث أنه كان يدرك أن نضاله في المجال التربوي لمصلحة أبناء شعبه، وهو جزء هام من عمله الوطني. فقد خصص جل وقته للنهوض بالمستوى التعليمي في فلسطين، من خلال موقعه الرسمي. وكان نشاطه يتحور حول ثلاث نقاط أساسية هي:

(أ) إزالة الامية.

(ب) خلق المعلم الحقيقي لجميع مراحل التعليم كأساس في العملية التربوية، بدونه لن ينهض التعليم في البلاد.

(ج) تهيئة الطالب لحب الوطن والحياة. وغرس المبادئ الأخلاقية في نفسه^(٨).

وانتقل الدباغ إلى نابلس سنة ١٩٤٠، حيث شغل فيها مفتشية التعليم حتى عام ١٩٤٥. وكان قد شهد أحداث ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، حيث تعطلت مرافق الحياة في فلسطين وكان التعليم فيها شبه منعدم ومما يذكره، عن تلك الفترة، ويعتز به، هو أنه ذات يوم وبينما كان يتجه بسيارته من يافا إلى غزة، صادفه بعض المسلحين الفلسطينيين. فلوفقوه، فصادف أن كان قائد الدورية طالباً عنده. فسلم عليه ثم اعتذر منه واستودعه.

وفي سنة ١٩٤٨، هاجر الدباغ وأهله بحراً، من يافا إلى بيروت ومنها سافر الدباغ إلى حلب حيث عمل مدرساً فيها، ثم دعت الحكومة الأردنية في عام ١٩٥٠، فعين مديراً لمعارف الضفة الغربية، بناءً على طلب وزير المعارف الأردني. وفي سنة ١٩٥٤ تم تعيينه وكيلاً لوزارة المعارف الأردنية. وقد ألف الدباغ، في تلك الفترة، كتاب «الموجز في تاريخ فلسطين»، الذي اعتبره الانكليز آنذاك منشوراً سياسياً، أكثر منه كتاباً مدرسياً. وقد عرض فيه الدباغ التاريخ الوطني الفلسطيني بشكل مبسط لتلاميذ المرحلة الابتدائية. وقد

اشتغل خلال فترة عمله، أن تكون المرحلة الابتدائية خالية من المدرسين غير الفلسطينيين. وفي سنة ١٩٥٨، وبتاء على طلب الوزير آنذاك سمير الرفاعي، انتهت خدمات الدباغ من التعليم، وقد علل الرفاعي، فيما بعد، سبب ذلك، بأن «الدباغ هو شيوعي كبير... وكانت آخر الوظائف الرسمية للدباغ في قطر، حيث تولى مديرية المعارف فيها زهاء العام والنصف (١٩٦٠-١٩٦١)». ثم اعتزل الاعمال الرسمية وتفرغ كلية للتأليف.

كُتبه

الف الدباغ حتى الآن عدداً من الكتب هي:

— مدرسة القرية، يافا: مطبعة العرب، ١٩٣٥.

— التاريخ القديم للشرق الأدنى، القدس: ١٩٥١.

— الموجز في تاريخ فلسطين، عمان: مطبعة الاستقلال ١٩٥٦.

— قطر ماضيها وحاضرها، بيروت: دار الطليعة ١٩٦١.

— جزيرة العرب، جزآن. بيروت: دار الطليعة ١٩٦٣.

— بلادنا فلسطين، احد عشر جزءاً. بيروت: دار الطليعة، وهو اهم مؤلفاته وسنتحدث عنه بالتفصيل.

— القبائل العربية وسلاطنها في بلادنا فلسطين، بيروت: دار الطليعة ١٩٧٩.

— الموجز في تاريخ الدول الاسلامية وعهدها في بلادنا فلسطين، بيروت: دار الطليعة ١٩٨١.

— الموجز في تاريخ الدول العربية وعهدها في بلادنا فلسطين، بيروت: دار الطليعة ١٩٨٠.

«بلادنا فلسطين»

تم طبع هذا الكتاب مرة واحدة على نفقة رابطة الجامعيين في محافظة الخليل ومعظم اجزائه نفذت، فلم يطبع مرة أخرى. وتبدأ قصة هذا الكتاب، بجمع مادته، مع بدايات الحياة التربوية لمصطفى مراد الدباغ، فمن خلال عمله في التربية، آمن بأن هدف التربية، هو اعداد المواطن الصالح، المصب لبلده، والمعارف لها ولواقعها وتاريخها. فكان الدباغ يقوم بالتركيز على الناحية الوطنية بما تحمله من معاني حب الوطن، والتعرف على تاريخه ومواقفه، وكان من خلال عمله وتنقلاته بين المدن والقرى، يقوم بجمع المعلومات عنها، واستقصاء اخبارها، والتعرف على مواقعها. بشكل دقيق، وتدوين ذلك، ولولا هذا العمل لضاعت بعض الحقائق، وطواها النسيان. لهذا فإن كتاب «بلادنا فلسطين» يعتبر بحق اهم الاعمال الكتابية التي قام بها الدباغ، خلال نشاطه الثقافي والتربوي. فقد تمكن من جمع الحقائق التاريخية والحضارية، من الكتب والمراجع التي عثر عليها، خلال

رحلاته المتعددة التي قام بها اثناء واجباته التربوية، في مختلف انحاء بلاد الخليل وغزة ويثر السبع ويافا والزملة والد ونابلس وجنين وطولكرم وبيت المقدس. وقد ساعده في جمع مواده ومعلوماته العديد من المدرسين في مدارس المناطق الفلسطينية قبل سنة ١٩٤٨. وبذلك تضمن كتاب «بلادنا فلسطين» باجزائه الاحد عشر بلداً فيه فلسطين، بدءاً من الديار الغزية ويثر السبع، بما فيها محافظتا معان والكرك، مروراً بالديار النابلسية، بما فيها محافظة البلقاء (السلط) واربد. ثم الديار الياقبة بما فيها عمان، فالخليل ثم الجليل فيبيت المقدس. وقد بلغ عدد صفحات هذا المؤلف ٧١٨٥ صفحة من القطع الكبير. فهي بذلك تشكل عملاً موسوعياً في ميدان البحث، في بلدانية فلسطين وتاريخها العمراني.

ومكافأة له على جهوده تلك، قدم له ياسر عرفات القائد العام للثورة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية درع الثورة سنة ١٩٧٦.

(٧) عبد الوهاب الكيالي، وثائق المقاومة الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ٢٨٩.
(٤) مصطفى مراد الدباغ، مدرسة القرية، يافا: مطبعة العرب، ١٩٣٥.

(١١) مقابلتان مع مصطفى مراد الدباغ، ١٩٨١/٨/١٤ و ١٩٨١/٩/٨.
(٧) جون هوب ممبيسون، تقرير عن الهجرة ومشروع الاسكان والعمران، القدس: مطبعة دار الايتام الاسلامية، ١٩٣٠، ص ١١٨.

البطل في ادب غسان كنفاني الروائي

د. أحمد أبو مطر

استاذ الادب الحديث بكلية الآداب - جامعة البصرة

من القضايا الشائكة، في الادب والنقد المعاصرين، موضوع دراسة البطل في الادب. الا انه من الأمور المتفق عليها، ان لكل ادب من الآداب تصويره الخاص عن البطل، في الواقع، كما في الرواية، والادب عموماً. ورغم خصوصية البطل هذه، فإن النصف الاخير من القرن العشرين، الذي شهد انتصار الاشتراكية، في العديد من ساحات العالم، على حساب سقوط الكثير من مفاهيم الرأسمالية وممارساتها، اوجد بعض السمات، للبطل الادبي، التي اصبحت مشتركة ومتقاربة في الادب التقدمي، لانه نتاج اصيل لتبادل الخبرات الفضائية، التي تحاول الانسجام مع الشرط التاريخي لكل مجتمع، بما يحقق المزيد من التجاوز نحو الامام، لصالح الطبقات التي انتصرت الثورات الوطنية بجهودها. ولما كان صدور العمل الادبي عن البيئة المحيطة بمبدعه، وانعكاسه على الشخصيات التي تتمحور حولها حركة الحدث الروائي، امراً مسلماً به، فإن هذا يعني ان البطل في الادب، رغم كونه انساناً من تصوير الكاتب، الا انه لا يستطيع ان يكون اختلافاً مجرداً او محض خيال للكاتب. الكاتب يصور انساناً صنعه التاريخ... وإن يكون هذا البطل انساناً حياً، بل تخطيطاً لاحياة فيه، اذا لم يعكس بهذا الشكل او ذاك، بهذه الدرجة او تلك، الاحساس باللحظة التاريخية المعينة^(١). ان هذا التصور الخاص بالبطل، ينطلق من الربط بين العمل الادبي والواقع التاريخي، هذا الواقع الذي يمد النص الادبي بعوامل حركته وحياته، واحياناً كثيرة كان النص الادبي، للفنان الصادق الواكبات لتفاعلات مجتمعه، يقوم بدور النبوءة، لما سوف تتمخض عنه هذه التفاعلات في المستقبل، وذلك من خلال الشخصيات الادبية (الابطال، الذين يحققون فنياً، ما سوف يحققه الواقع فعلياً). فد النص الادبي، من خلال ادبيته، يعكس الواقع التاريخي ولا يصنعه، وهو لا يعكس

* ولد غسان كنفاني في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، عام الثورة الفلسطينية الكبرى ضد الاحتلال البريطاني، وكانت ولادته وحياته الاولى في مدينة عكا بشمال فلسطين، وهي المدينة الحصينة المعروفة دوماً بصمودها في وجه الغزاة.

شروطاً غائبة او لم تولد بعد، بل يعكس شروطاً قائمة، وهو ياديبته نتاج وانعكاس لها... ولا يمكن ان نرى النص الادبي بمعزل عن التاريخ الذي صنعه، بل ان هذا التاريخ، بكل تميزه، يكمن في كل احضان العمل الادبي»^(٧).

مقياس تطور البطل في الرواية الفلسطينية

وانطلاقاً من هذه الرؤية للعمل الادبي، نرى ان الرواية الفلسطينية، عكست الواقع التاريخي لحركة المجتمع الفلسطيني، من خلال المركبات الاجتماعية التي تفرضها كل مرحلة من مراحل هذا التاريخ، الذي كان دائماً، ذا صبغة سياسية تتلّقى من كونه تاريخ قضية تحرر وطني ديمقراطي. ولما كانت الرواية الفلسطينية، في كافة اتجاهاتها، تمثل هذه القضية، وتعكس مراحلها التاريخية^(٨)، كان من الطبيعي ان تنصرف جهود الشخصية الروائية (البطل)، الى تصوير صراع انسان القضية ومعاناته، ومواقفه من الظروف التي مرت بها القضية، وكان يعيشها في صور مختلفة، تفرضها طبيعة المرحلة، وعواملها المتفاعلة. ونتيجة هذه الخصوصية التي ربطت الانسان الفلسطيني — في المقام الاول — بقضية تحرر وطني، وما نتج عنها من تغليب الصراع القومي على ماعداه، كالصراع الطبقي الذي فرضت طبيعة القضية ان يكون ثانوياً، كان من الافضل — في رأينا — رصد تطور البطل في الرواية الفلسطينية، من خلال مواقفه من القضية التي شكل العمل من اجلها مبرر وجوده؛ وهذا يعني انه من التعسف ان ننظر الى شخصية هذا البطل، من خلال ربط تطوره بالبناء الاقتصادي للمجتمع، كما هو حاصل في دراسة البطل في رواية مجتمعات أخرى. فالمجتمع الفلسطيني، لم يشهد استقراراً مكانياً محدد المعالم، ينتج عنه بناء اقتصادي يتطور حسب تفاعلات قوى الانتاج. الا ان هذا لا ينفي وجود تفاوت طبقي، وان مواقف الطبقات الفلسطينية وردود فعلها تجاه القضية، والمدى الذي ستواصل فيه كل طبقة الكفاح، سيختلف من طبقة الى أخرى^(٩). لهذه الخصوصية، التي تجعل من القضية الفلسطينية محوراً أساسياً لشخص شعبيها، نرى ان الاسلوب الافضل لدراسة تطور البطل في الرواية الفلسطينية، هو رصد مواقفه من هذه القضية، التي عاش الانسان الفلسطيني — اياً كانت طبقة الاجتماعية — متأثراً في نواحي حياته كافة، بما يطرا على مراحلها التاريخية من تطور ينعكس على شخصية الفرد ومواقفه الاجتماعية. ومن خلال رصد هذه المواقف سنلاحظ ان البطل الروائي الفلسطيني عكس مواقف الشخصية الفلسطينية من القضية على مستويين: احدهما، رد فعل الانسان، خلال مراحل القضية، من النكبة؛ واللجوء الى التمرد والثورة وما بينهما. والآخر، صعود بعض الطبقات، الى مواقع جديدة في الثورة، وهبوط غيرها؛ مما يعني تبديلاً، في حركة المجتمع، ازاء الثورة التي يعيشها الانسان الفلسطيني منذ ما يزيد على خمس عشرة سنة. ومن هنا، اصبح التمحور الاساسي للبطل، يدور حول القضية الفلسطينية، التي تشكل قضيتيه الوطنية، والشغل الشاغل له. كما ان موقفه منها، يفسح عن موقعه الاجتماعي، وفكره السياسي، لأن هذا الموقف، تترتب عليه التزامات وتضحيات معينة، يقوم الموقع الاجتماعي والفكر السياسي ازامها، بدور فاعل ومهم.

خصوصية غسان كنفاني

وإذا كان المنهج السابق، في دراسة البطل، يناسب الرواية الفلسطينية في عمومها، نتيجة خصوصيتها المرتبطة بالقضية الوطنية، وانطلاقاً من ارتباط الرواية — كفن موضوعي — بالأحداث الكبرى، فإنه، أي المنهج السابق، كما نرى، الأنسب لفهم تطور الشخصية — البطل، في الأدب الروائي لغسان كنفاني؛ نتيجة لخصوصية غسان الذاتية، التي انعكست بشكل جلي على فنه. تلك الخصوصية، التي تنبع من حساسية غسان المفرطة تجاه الوطن (فلسطين) وكل متعلقاته، فلقد كانت «أنا — الوطن» عنده متضخمة للغاية. الوطن هو كل شيء. كل الأمور ينظر إليها بعين الوطن. كل الظروف يجب أن تجير لخدمة الوطن. وإذا كان هذا هو شعور واحساس غالبية الشعب الفلسطيني، فإنه عند غسان يكتسب أهمية خاصة، لأن حس الفنان المبدع لديه، جعل هذا الاحساس الخاص بالوطن، ينعكس على حياته الشخصية، وبالأذات جانبها السياسي، ومن ثم على أدبه، بتنويعات مختلفة، إلا أنها تخدم المحور الأساسي (الوطن — القضية)، وتعبّر عن آفاقه المتعددة، من خلال رموزه — الجماهير.

ففي ميدان الحياة السياسية، كان التزامه بالقضية الوطنية ميكراً، بشكل يلتفت الانتباه إلى أن في روحه وفكره حساسية مرهفة: «ابتدأت حياتي السياسية، عام ١٩٥٢، عندما كنت في الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة من العمر. وفي العام نفسه، أو في عام ١٩٥٣، قابلت الدكتور جورج حبش في دمشق صدف، لأول مرة، كنت أعمل يومها مصححاً في مطبعة. ولست أذكر من الذي عرفني على الدكتور، غير أن معرفتي به ابتدأت آنذاك، وعلى الفور انخرطت في صفوف حركة القوميين العرب...»^(٥). وفي عام ١٩٦٠ ترك العمل في الكويت، ليعمل في مجلة «الحرية» الناطقة بلسان الحركة. إن هذا الحدث له — في رأيي — دلالة خاصة. فالكويت التي كانت، في ذلك الوقت، محط انظار الباحثين عن الثروة والاستقرار، لا يتردد غسان لحظة واحدة، في تركها، تنفيذاً لأمر حزبي، طاملاً أن هذا الأمر له علاقة بالقضية الوطنية. فالوطن عنده، فوق كل الاعتبارات الشخصية. ويستمر هذا الالتزام، الصلب العنيد، سمة في كل سنوات عمره القصير بعد ذلك. وبعد نكسة ١٩٦٧، التزم بالعمل في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكانت — آنذاك — الجناح الفلسطيني لحركة القوميين العرب، وفي عام ١٩٦٩ بأمر عمله رئيساً لتحرير مجلة (الهدف)، الناطقة بلسان الجبهة، حتى استشهاده، في يوليو ١٩٧٢، بطريقة بشعة، ثبت منها أنه دفع ثمن التزامه بالقضية، وأن لقلعه من الفاعلية والتأثير، مالبندقية، أن لم يققها، فقد كان يخيف أعداء الثورة، مما حدا بهم إلى استنكات هذا القلم — الصوت.

وكذلك في حياته الأدبية، كانت كتاباته كافة، تعالج قضية شعبه الوطنية، بشكل يدل على خصوصية فائقة الحساسية، تجاه كل ماله علاقة بالوطن. والدارس لأدب غسان تنتابه الدهشة والذهول إزاء هذا التركيز القلمي منه على محور القضية — الوطن — الجماهير. ففي القصة القصيرة (أربع مجموعات)^(٦)، وفي الرواية (سبع

روايات^(٧)، وفي المسرحية (ثلاث مسرحيات)^(٨)، وفي الدراسات الادبية الطويلة (ثلاث دراسات)^(٩)، وفي الكتابات السياسية والصحفية (عشرات البحوث والدراسات)^(١٠)، كل هذا الكم المتميز بكيف ملحوظ ورائد، يدور حول القضية وجامعيتها وخصوصيتها الداخليين والخارجيين. ان هذا يعني ان القضية الفلسطينية، كحركة تحرر وطني لها خصوصيتها الانسانية، كانت تستغرق من غسان الفكر والروح والقلم، لان هذا هو التفسير الممكن والمعقول لهذا التخصص والتركيز في كتاباته، على كافة امور القضية الفلسطينية وشعبها، والتزامه الفاعل الذي جعل منه هدفاً لخصوم القضية، ظلوا يلاحقونه، حتى اوصلوه الى الشهادة. يقول غسان عن استغراقه الكامل في قضيته الوطنية: «عندما ياشرت بالتدريس واجهت مصاعب جمة مع الاطفال الذين درّستهم في المخيم. فقد كنت اغضب دائماً لدى مشاهدتي طفلاً نائماً اثناء الصف. وببساطة اكتشفت السبب: لقد كان هؤلاء الاولاد يعملون في الليل، يبيعون الحلوى او العلكة او ماشابه، في دور السينما والطرقات. وبالطبع، كانوا يأتون الى الصف وهم في غاية التعب. ان حالة كهذه، تقود الانسان فوراً الى جذور المشكلة»^(١١).

ويلاحظ ان غسان قد عالج مشاهداته تلك، في قصة دككك على الرصيف، في مجموعته الاولى «موت سرير رقم ١١».

ومرة اخرى ادعشه، وكان مدرساً للرسم، ان طلابه الاطفال من سكان مخيمات اللاجئين، لا يستوعبون منظر التفاحة والموزة، لانهم لم يشاهدوا في حياتهم هذين النوعين من الفاكهة: «كانت العلاقة بين احاسيسهم وهذه الرسوم، علاقة متوترة لا علاقة جيدة. كانت تلك نقطة تحول حاسمة... ونتيجة لذلك، محوت الرسوم عن اللوح، وطلبت من الاطفال ان يرسموا المخيم. وبعد بضعة ايام، عندما جاء المفتش الى المدرسة، قال بانني حدثت عن البرنامج الحكومي المقرر مما يبرهن على انني معلم فاشل. وقد حملني، اضطراري للدفاع عن نفسي، الى خضم القضية الفلسطينية مباشرة. ان تراكم خطوات صغيرة كهذه يدفع الناس الى اتخاذ قرارات من شأنها ان تترك طابعها على حياتهم باكملها...»^(١٢). «... ان فلسطين تمثل العالم برمته في قصصي. ففي وسع الناقد الادبي الان ان يلاحظ بان قصصي لا تتناول الفرد الفلسطيني ومشاكله فحسب، بل تتناول حالة انسانية لإنسان يقاسي من المشاكل اياها...»^(١٣). ان هذا الاستطراد حول خصوصية غسان السياسية والادبية، كان مقصوداً، كي نبير الرأي التالي، الذي نراه، لدراسة ادبه الروائي، وينسحب بالتالي، بشكل منطقي، على دراسة البطل في هذا الادب.

خصوصية غسان وعالمه الروائي

يقوم هذا الرأي، على ان عالم غسان الروائي، من افضل دراسته يحتاج متصل كان مواكباً لحركة المجتمع الشعبي الفلسطيني، يسبقها مرة، ويعبر عن الطارئ فيها مرة اخرى. ففي مرحلة السكون والجمود التي اعقبت نكبة عام ١٩٤٨، كان دوره حافزاً ومهماً. اذ من خلال الموت الذي طبع تلك الفترة، كتب روايته الاولى «رجال في الشمس»، ١٩٦٣، يدين فيها حالات الخلاص الفردي غير الملتحمة بالجامع، لان مصيرها فشل

ذريع، وموت في صحراء لاحياة فيها. ولم يكثف بهذه الادانة، انما اطلق صرخته — النبوة: «لماذا لم يدقوا جدران الخزان؟»، مهيباً بهذا الشعب ان يتحرك، فالموت محقق به من كل جانب. وإذا كان السكوت موتاً، والفرار موتاً، فالحركة الوحيدة المنطقية، التي تمثل الرد المبرر، تكمن في «دق جدران الخزان». ان للسكوت مبرره، اذا كان يضمن السلامة والتجاة، وكذلك الفرار. ولكن عندما يكون الفرد والمجتمع محاصرين بالهلاك، فإن الحركة — الفعل، ان لم تغير الوضع نحو الافضل، فهي لا تجلب خسارة غير متوقعة. وعندما تحركت طلائع شعبه، في عام ١٩٦٥، لتدق جدران الخزان — الموت، كتب روايته الثانية: «ما تبقى لكم»، ١٩٦٦، لي طرح حتمية المواجهة مع العدو الصهيوني، طريقاً وحيداً للخلاص، من خلال المواجهة بين حامد الهارب نحو امه في الاردن، والجندي الاسرائيلي الذي صادفه في الطريق. ان الفارق بين هروب حامد وهروب «رجال في الشمس»، يكمن في الاتجاه. الاول يهرب نحو الام — الارض، في حين ان الآخرين يهربون بعيداً عنها، لذلك اختلفت النتيجة. الهاربون بعيداً عن الارض، كان مصيرهم موتاً شنيعاً، كله خسارة، في وضع لا يليق بالانسان، قرب مقابل الزبالة. في حين، ان (حامد) الهارب نحو الام — الارض، وجد نفسه في وضع مختلف، بمجرد مواجهته وتحديه — كمبدأ — للجندي الاسرائيلي؛ ففور اتخاذ القرار، وقبل ان يدخل مرحلة التنفيذ، يتحول حساب الخسائر الذي كان يحيط به من كل الجوانب، الى ربح واضح وعلموس. ان مجرد قرار المواجهة جعله يشعر ان ليس لديه ما يخسره، فقد قوت على عدوه فرصة تحويله الى ربح يضاف الى ارباحه السابقة. عندما اتخذ قرار الفعل، اختل ميزان القوى، وبدأت الامور تعمل لصالحه للمرة الاولى، بعد ان كانت كلها في غير صالحه. لماذا كان موقف «حامد»، في حدود قرار المواجهة، دون ان يقتري القرار بالفعل؟ ان هذا ينسجم مع طبيعة حركة المجتمع في ذلك الوقت، حيث كانت مواجهة العدو الصهيوني، ما تزال بدايات فردية، لم تؤثر بعد في جسم الخصم. في عام ١٩٦٩، تصبح المواجهة في وضع مختلف، فقد نمت البدايات الاولى، لتأخذ طابع حركة جماهيرية، تستقطب قطاعات واسعة من الجماهير، بعد ان ادركت ان الكفاح المسلح طريقها الوحيد والمضمون، لكسر اغلالها وقيودها، وتحقيق كرامتها. ويستجيب الفن الروائي عند غسان القريب من الجماهير، لهذا التطور الحاصل في بنية مجتمعه، فكانت روايته «أم سعد» — ١٩٦٩، التي اعلن فيها التحامه مع الجماهير، معبراً عن ارادتها، بعد ان اصبحت سيدة الموقف، وكان شعاره: «اننا نتعلم من الجماهير ونعلمها». وفي الوقت ذاته يسلط الاضواء على الطبقة الفلسطينية التي «دفعت غالباً ثمن الهزيمة والتي تقف الآن تحت سقف البؤس الواطي في الصف العالي في المعركة وتدفع، وتظل تدفع اكثر من الجميع».

وفي العام نفسه (١٩٦٩) كتب روايته الرابعة: «عائد الى حيفا»، ليعلن، عبر الممارسة التي قام بها «سعيد. س»، الطلاق النهائي للماضي، وضرورة الالتحام ب مدرسة الجماهير — الثورة التي تمثلها «أم سعد». وكأنه باختياره، «سعيد. س» فلسطينياً من ابناء الطبقة البرجوازية، اراد ان يدين تردد تلك الطبقة وتذبذب مواقفها. و«سعيد. س»، قبل عودته الى حيفا زائراً، كان قد منع ابنه (خالداً) من حمل السلاح في صفوف الثورة،

ولكنه بعد المواجهة الحادة مع «دوف» — ابنه خلدون سابقاً — اتضح له موقف العجز الذي مارسه، هو وابتاء طبقته، طوال العشرين عاماً السابقة، لذلك لم يجد وسيلة للدفاع عن نفسه، أمام الحرج والتعرية اللذين مارسهما معه «دوف»، سوى اعلانه له: ان الامر بينهما لا يحسم الا بالحرب، وعليه ان يتوقع ان تكون معركته القادمة، مع شقيقه خالد، الذي التحق بالفدائيين، رغم انه يعرف ان خالداً لم يلتحق، حتى تلك اللحظة، بقواعد الثورة، بسبب منعه له، واستحالة قيامه بهذا الدور. لذلك، فهو يتمكن، اثناء طريق عودته الى «رام الله»: «ان يكون خالد... قد ذهب اثناء غيابه، فقد تأكد ان تسوية هذه الامور تحتاج الى حرب، فدوف هو عارنا ولكن خالداً هو شرفنا الباقي». وفي بقية اعماله الروائية: «عن الرجال والبنادق»، «العاشق»، «الاعشى والاطرش» و«برقوق نيسان»، كان يعزف الحاناً متنوعة، ضمن الاطار السابق لحركة شعبه، تلك الحركة التي يرصدها دوماً، من خلال مواقفها من القضية وخصومها.

البطل في عالم غسان الرواشي

ان عالماً روائياً له هذه الخصوصية من حيث الماكنة الدقيقة لحركة المجتمع، يفرض اسلوباً معيناً في رصد حركة ابطاله، لان الشخص — انطلاقاً من هذه الخصوصية — سوف تنسجم افعالهم وردودها، مع طبيعة المرحلة، فالفرد رغم فاعليته ودوره في التاريخ والمجتمع، يبقى ابن المرحلة الزمنية التي يعيشها. وعندما يأخذ هذا الفرد موقع البطولة في العمل الروائي، فإن هذا يعني انه مفيد بالظروف الاجتماعية المحيطة به، والامكانيات الفردية المتاحة له، لانه وهو يجسد دور البطولة في الواقع، يتحرك لتحقيق الخطوات التي تمثل طموحه الانساني، الذي هو جزء من طموح محيطه الاجتماعي. اما دور الرواشي، كمبدع، فيحدد في التجسيد الفني للبطل، وفي الافاق والحدود التي يرسمها لانطلاقه وتحركه، وهو يصدد المهمات المطلوب تحقيقها، ضمن وجوده وامتداده الانساني، الذي لا يتعارض مع الافاق العامة، التي يتطلع اليها وسطه الاجتماعي.

ويختلف هذا التجسيد الفني من كاتب الى آخر، ويظهر الاختلاف في الافاق والحدود التي يصل اليها البطل، وهي بدورها تعكس موقف الرواشي وتطلعاته، اذ «لا يمكن ان نتصدي اليوم لقيم جمالية في رواية مادون ان نبحت عن واقعية البطل كإنسان، موجود حقاً، يحمل قيمته الموضوعية المسبقة، بشكل سابق على الابرار الفني. فالبطل شخص موجود قبل ان يتعرف اليه الكاتب. واما عمل الكاتب فهو ليس الاشارة اليه كشيء محسوس له ابعاده، بل انه يتناول خلق وجوده مرة ثانية»^(١٤). اثناء عملية الخلق للمرة الثانية هذه، يتفاوت الروائيون من حيث طبيعة تشكيل البطل فنياً، لان هذا التشكيل، يتعلق بطموحات الرواشي، ورواه الحاضرة والمستقبلية، التي يعبر عنها روائياً من خلال مواقف البطل وافكاره، وقد ادى هذا التفاوت الى ان يخضع «مفهوم البطل للتغيير، ليس حسب شروط قسرية يرسمها الرواشي، ولكن حسب التعبير عن الحاجات والضرورات، التي اوجدت حتى نوعاً من تخلي الرواشي عن شخصه، دون ان يعني ذلك

ضياح مكانته السابقة، كـمـبـع يسهم في عادة ترتيب الوقائع والاحداث^(١٥). ان الربط بين البطل وضرورة التصدر عن الحاجات والضرورات، يعني انه «لا يمكن للرواية العربية ان تدرس دون الظروف القومية والاجتماعية، في الوطن كله، مع ملاحظة بعض التباينات الجزئية بين الاقطار العربية»^(١٦). ان القول باعتبار هذه التباينات الجزئية، ينسجم مع مذهبنا اليه، من ان خصوصية غسان كتفاني الموكبة لحركة مجتمعه، تنعكس على مواقف «البطولة» في روايته، لان هذه التباينات الجزئية، الخاصة بالقطر الفلسطيني، جعلت لكل مرحلة «بطلهاء»، على اعتبار «ان اختيار القصة هو اختيار البطل. ولكن البطل لا يمكن اختياره، انه مفروض. والروائي الصحيح، رواي العصر، هو الذي يحس احساساً مأساوياً بهذا الغرض. فهو اما يتناوله بالفن، او لا يكون لفنه اي تأثير»^(١٧). ان استجابة غسان الفنية، التي منحت حياة روائية لشخص بعينها، فرضتها المرحلة التي يمر بها ويعيشها مجتمعه الفلسطيني، هي التي جعلت اعماله الروائية تعبيراً فنياً عن حركة هذا المجتمع، وجعلت لفنه هذا التأثير الذي لا يزال حياً ومستمراً، ولشخصه — ابطاله قدرة النزوع الانساني المعبر عن طموحات المرحلة وتطلعاتها، ضمن اطروحات المرحلة وأفاقها، التي كان البطل — دائماً — مرهوناً في تحركه بموازين القوى السائدة في المرحلة، ومدى قدرة امكانياته الذاتية على ان تكون في مستوى التعامل مع موازين القوى هذه. ان مستوى التعامل المرهون، بدوره، بالامكانيات الذاتية المتوفرة للشخص في الواقع، هو الذي اوجد انواعاً من البطولة في الرواية، تعبر عن مراحل الواقع، وتعكس جذبياتها الانسانية.

١ — البطل: الشخصية — المخفي

اذا كان البطل نتاج البيئة والتعبير عن اطروحات عصره، فليس من الممكن ان يزيف الروائي الصادق احجام الشخص، الذين يتحركون على سطح الواقع، ويسهمون في صنع القرارات وتوجيه مسار الاحداث. ولكن الروائي الصادق هو الذي يربط بين حجم البطل ومستوى حركته، وبين امكانياته الذاتية المتاحة وحيثيات العصر، فهذه الامكانيات الذاتية تدور في فلك ظروف العصر، الفكرية والسياسية، وتتعامل معها بشكل واقعي، بعيداً عن المثاليات، التي تقفز عن القوى التي تشكل هذا الواقع وتتحكم في مصيره. وكما كان الروائي مدركاً لواقعه، فاهماً، بوعي، لما يتفاعل في داخله، كان ابطاله قادرين على السير المنظم في طرقات مجتمعهم، يسهمون في حركته ويصنعون الحدث الملائم. وهذا يعني التحرك، ضمن الشرط التاريخي لكل مرحلة، هذا الشرط الذي يستوعب مجمل العلاقات القائمة، فيكون التعامل معها، بغرض فهم واستيعاب التناقضات الاساسية، التي تحدد دور الشخصيات ومواقفها.

ففي السنوات الاولى التي اعقبت نكبة ١٩٤٨، كانت الظروف الحياتية والنفسية التي مرت بالشعب الفلسطيني قاسية، الى حد جعله يعيش سنوات طويلة لا يفكر الا في كيفية الخروج من هذه الظروف المعيشية القاسية، ومحاولة تجاوز حالة الذهول، التي لم يكن المرء — آنذاك — قادراً على فهمها او التأقلم مع مقتضياتها. ولم تكن الجموع قادرة على تصور ان يُقتلع المرء من ارضه وبيته، في لحظة بالغة المأساوية، ليصبح لاجئاً مشرداً

يبحث عن امور حياتية، لم تتوفر له بسهولة بادىء الامر. اما العودة الى الوطن فقد كانت الحلم الكامن في النفس، في اغوارها البعيدة. وهذا، انما يفسر مرور ما لا يقل عن خمس عشرة سنة، دون ان تشهد الساحة الفلسطينية اية حركة ملموسة للخروج من هذا الخزان — الموت.

وهذه المرحلة، مرحلة الضياع والوهم، كان لابد ان تنعكس حيثياتها القاسية على حركة الشخص ومواقفهم، وتحدد، بالتالي، اتجاه الحدث ومستواه عندهم. فكيف سيتعامل غسان كنفاني — عبر ابطاله — قنياً، مع هذه المرحلة؟ وبصيغة اخرى: ما نوع الشخص الذين سوف تنتجهم هذه المرحلة؟ ما فهمهم للواقع، وما موقفهم من مجمل العلاقات القائمة التي تؤثر في طبيعة سلوكهم الانساني؟. والاجابة على هذا السؤال، سوف تقودنا الى صدق غسان الذي ادرك، وهو يتعامل قنياً مع المرحلة، ان آفاق شخصها لا يمكن ان تتسع اكثر من المدى الذي تدور فيه وحوله جماهير المرحلة، التي كانت سمعتها — كما عرفنا — العجز الموضوعي، والاستغراق في البحث الذاتي، عن الحلول الفردية التي حجبت اية رؤى جماعية، ذات مضمون تجاوزي.

ان شخص هذه المرحلة هم ضحايا الواقع، السياسي والاجتماعي. فقد كان نقل الواقع وضغوطاته المتنوعة، اكبر من امكانياتهم الذاتية وحدود تفكيرهم وايدولوجيتهم. لم يستوعبوا متطلبات المرحلة؛ لذلك كان الموت المجاني مصيرهم في اغلب الاوقات، لانهم اغرقوا في الرضوخ للواقع وامعنوا في الهرب والبحث عن الحلول الفردية، التي ما كان يوسعها ان تتجاوز هذا الواقع وتنتصر عليه. هربوا بعيداً، عن الموت الذي كان يترصدهم في جنبات المخيم، باشكل متنوعة، ليجدوا الموت في انتظارهم، بشكل لم تعرفه المآسي اليونانية؛ في صحراء مقفرة، لا ظل فيها ولا ماء، ولا صديق في القرب يترحم عليهم. ولكن دليلاً رأوا فيه الامن والطريق الى الجنة الموعودة، فاذا هو فاقد للرجولة والبدء، لم ينسه موتهم المأساوي، ان يستولي على ما في جيوبهم وعلى معاصمهم.

لقد وجدت هذه المرحلة، تعبيرها الفني، في رواية غسان الاولى «رجال في الشمس» التي صدرت عن دار الطليعة في بيروت عام ١٩٦٢. من هو بطل هذه الرواية؟ هل هو ابوقيس؟ ام سعد؟ ام مروان؟ ام ابو الخيزران؟. ان البناء الملحمي للرواية، اعطى الاهمية نفسها للاصوات الاربعة في الرواية، رغم عدم تخصيصه صوتاً منفرداً لـ (ابو الخيزران)، اذ جاءت افكاره وتحركاته وتوجهاته، مبنوثة في ثنايا الاصوات الاخرى، لذلك فإنه من الاجحاف بحق الشخصيات الاخرى، ان نحدد واحدة منها، على ان لها البطولة الروائية. كما ان هذا التحديد يقزم العمل الروائي، الذي اراد له الكاتب ان يعبر عن «حالة»، من خلال سلوك مجموع الشخصيات التي تتحرك، واقعياً وروائياً، بانسجام مع حيثيات المرحلة واطروحاتها الفكرية. وهكذا فإن البطل في الرواية، هو الانسان الفلسطيني — الضحية، الانسان — المنفي، وتقدم الشخص الاربعة مجتمعة، الصورة العامة لهذا الانسان، الذي هو شخص — بطل الرواية، والمرحلة التاريخية.

ان سمات هذا الشخص وملامحه، التي يمكن تجميعها من الشخصيات الاربعة،

توجي بحجم المأساة التي يعيشها، وأنه الضحية لمجمل الظروف التي سببت المأساة، وفي مقدمتها كونه «المنفي» عن أرضه. لأن النفي كان أولاً، وعنه تجمعت كل ظروف المأساة التي جعلت منه «الضحية»، فهو يعاني الظلم والعذاب والتشرد، بشكل أفقده القدرة على اتخاذ القرار المناسب، مما جعل الطريق الذي يسلكه، يؤدي الى الموت، بدلاً من الامن والاستقرار المنشودين. وإن نسند القول للشخصية انسجاماً مع رأينا القائل، بأن الشخص الاربعه، تكوّن افعالها واقوالها، السمة العامة للشخصية الفلسطينية، في تلك المرحلة: الشخصية الضحية/المنفية؛ إذا قلنا ان سمات وملامح الشخص، كما تقول الرواية هي:

□ «كلما تنفس رائحة الارض، وهو مستلق فوقها، خيل اليه انه يتنسم شعر زوجته حين تخرج من الحمام، وقد اغتسلت بالماء البارد، وفرشت شعرها فوق وجهه وهو لم يزل رطيباً...»^(١٨).

□ «ولكنك على أي حال بقيت هناك، بقيت هناك، وقّرت على نفسك الذل والمسكنة، وانقذت شيخوختك من العار»^(١٩).

□ «في السنوات العشر الماضية لم تفعل شيئاً سوى ان تنتظر — لقد احتجت الى عشر سنوات كبيرة جامعة كي تصدق انك فقدت شجراتك وبيتك وشبابك وقريتك كلها...»^(٢٠).

□ «إنني انقذ حياتك بعشرين ديناراً، اتحسب انك ستمضي عمرك مختفياً هنا؟ غداً يلقون القبض عليك»^(٢١).

□ «استدن، استدن، اي صديق بوسعه ان يعطيك عشرين ديناراً اذا عرف انك ستسافر الى الكويت»^(٢٢).

□ «سوف يكون بوسعي ان ارد لعمي المبلغ، في اقل من شهر، هناك في الكويت يستطيع المراء ان يجمع نقوداً في مثل لمح البصر»^(٢٣).

□ «لقد كان طموحه كله، كل طموحه، هو ان يتحرر من بيت الطين الذي يشغله في المخيم منذ عشر سنوات، ويسكن تحت سقف من الاسمنت»^(٢٤).

□ «لسوف يرسل كل قرش يحصله الى امه، سوف يفرقها ويفرق اخوته بالخير، حتى يجعل من كوخ الطين جنة إلهية»^(٢٥).

□ «ساخبرك الامر بكل صراحة، انا رجل مضطرب للذهاب الى الكويت، قلت لنفسي: لا بأس من ان ارتزق، فاحمل معي بعض من يريد ان يذهب الى هناك»^(٢٦).

□ «مرت عشر سنوات على اليوم الذي اقتلوا فيه رجولته منه، ولقد عاش هذا الذل، يوماً وراء يوم وساعة اثر ساعة، مضغه مع كبريائه واقتفده كل لحظة من لحظات هذه السنوات العشر، ورغم ذلك فإنه لم يعتده قط... عشر سنوات طوال وهو يحاول ان يقبل الامور، ولكن اية امور؟ ان يعترف، ببساطة، بأنه قد ضيع رجولته في سبيل الوطن؟ وما النفع؟ لقد ضاعت رجولته وضاع الوطن؟ وتباً لكل شيء في هذا الكون الملعون...»^(٢٧).

□ «اقول لك الحقيقة؟ انني اريد مزيداً من النقود. مزيداً من النقود. مزيداً من النقود. مزيداً من النقود...» (٢٨).

وسمات هذه الشخصية (الضحية — المنفية)، انطلاقاً من تلك التحديدات الروائية، تبدو كما يلي:

أ — هي شخصية تحب وطنها وتتعلق به تعلقاً ذاتياً، وكأنه امر خاص بالشخصية، قريب من نفسها، مقروس في وجدانها. ب — لقد اقتلعت هذه الشخصية من وطنها، واصبحت لاجئة مشردة، بعد ان قدمت مختلف انواع التضحيات. ج — كانت حياة المنفى قاسية، مما حمل هذه الشخصية العديد من الآلام والهموم، بحثاً عن تدبير امور حياتها اليومية، التي لم تكن سهلة ميسرة. د — كانت طموحات الشخصية، في تلك المرحلة، تنحصر في امور ذاتية، تبدأ بالتفكير في النقود وتنتهي بها، لانها تشكل، في نظر اصحاب هذا التفكير، المنفذ الوحيد للشخصية من ازماتها الحياتية. هـ — ان الضغوطات اليومية على هذه الشخصية، جعلتها تفكر في الهرب، وتلجأ اليه، كمنفذ تتسرب من خلاله الى الامان والاستقرار.

ان هذه الشخصية، عندما تتحرك فنياً، في عالم الرواية، مجسدة في الشخصيات الاربعة، لن تفقر حركتها واتجاهاتها عن معطيات المرحلة. لذلك كانت النهاية التراجيدية، لتلك الشخصيات، منتظرة ومتوقعة، منذ بداية التفاوض على الصفة. ان طريقاً يحمل شخصاً ثلاثة، بهوم ذاتية لم توفر لهم التفكير المنطقي الهادي، ويقودهم فيه رجل كان اسمه... «مزيداً من النقود. مزيداً من النقود. مزيداً من النقود». لن يؤدي إلا الى موت مجاني، قرب مقالب الزبالة، لأكرامة فيه ولا إنسانية؛ كما ان المرحلة لم يكن بوسعها ان تفقر غير هذا النمط من الشخص.

هل هذه الشخصية، هي ما يطلق عليه اسم «البطل السلبية»؟ فمفهوم السلبية انما يحمل في طياته معنى التخاضل، رغم توفر الامكانيات والقدرات، في حين ان الشخصية التي امامنا، في «رجال في الشمس»، كما هي في الواقع في مرحلتها تلك، لم يكن بإمكانها ان تكون غير ما ظهرت به، اذ «لا يتعاطى العمل الفني مع افكار مجردة، بل مع واقع مقعير محدد المعالم، اجتماعياً وتاريخياً». فالشخصية الروائية واقع مادي، مرتبط بجملة من الممارسات الاجتماعية التي تمنحه تحدده^(٢٩). والواقع المادي الذي كانت تنطلق منه تلك الشخصية، مرتبط بممارسات اجتماعية محددة كانت سائدة ومستحكمة، لم يكن بإمكانها ان ينتج غير هذا البطل (الضحية — المنفية). فهو ضحية كل الظروف التي ادت الى النكبة، وجعلته «منفيًا» يبحث عن خلاص من منطق المرحلة، (الجرذان الكبيرة تأكل الجرذان الصغيرة).

وإذا كان صدق غسان الفني، جعل شخصه تنسجم مع شرطها التاريخي، فهذا لا يعني انه — كروائي — مجرد ناقل ومعبّر عن الواقع. اذ ان انسجام الشخصية مع شرطها التاريخي، في ادبه، يدلل على ان هذا الادب لا يزيغ الواقع، بل يحمل بذوراً

تفجيرية تثبت ان الفنان الصادق يسبق اطروحات مجتمعه، لما يحمله من نفس حساسة تستشرق آفاق المستقبل الذي تتم عنه حركة المجتمع، او الضرورات التي يجب تحقيقها لبقاء هذه الحركة تسير نحو طريق يهدف الى فهم الواقع، لهدم سلبياته وصولاً الى آفاق جديدة تحمل الخلاص المنشود. وموت البطل الضحية في هذه الرواية، كما بدا في موت الرجال الثلاثة، انما يعلن موت افكار مرحلة ورموزها، وقد كان دور غسان، كفنان يبحث عن تطوير الواقع فنياً وتوجيهه حسب رؤاه الخاصة، يكمن في التساؤل الاخير الذي جاء على لسان ابي الخيزران: لماذا لم يدقوا جدران الخزان؟. واكتفاء غسان — في هذه الرواية — بطرح التساؤل، كان منطقياً بالنسبة لواقع حركة الشعب الفلسطيني، الا انه تساؤل يحمل اجابته؛ فهو اهاية بالشعب ان يكف عن استقبال الموت، قانعاً ساكتاً، كي لا يكون مصيره جثة ملقاة بجوار اكوام الزبالة. وهذا التساؤل يحمل في طياته نبوءة كانت تتفاعل داخل الكيان النفسي الفلسطيني، وسوف تجد تجسيدات الفنية في اعمال غسان القادمة — كما عاشها الواقع الحي — بواقعية فنية جعلت الواقع والفن شيئاً واحداً (٣٠). لقد كان تساؤل أبي الخيزران: لماذا لم يدقوا جدران الخزان؟، ضرورياً، كي يعطي بعض المعاني لموتهم المجاني البشع، لان موتهم هذا، سيكون، من خلال الاجابة على هذا التساؤل، حافزاً لتطور في سلوك الشخص ومواقفهم؛ يواكب التفاعلات الحادثة في المجتمع الفلسطيني، حيث بدأت افكار جديدة في اخذ تجسيدها العملي على سطح الواقع، مقدمة شخصيات جديدة (ابطالاً) يختلفون عن النمط السابق.

٢ — البطل المقاوم

لقد شهد عام ١٩٦٣ تحولاً جذرياً في الوضع الفلسطيني، فقد تم، الى حد كبير، تجاوز الازعاج الفردية الحياتية التي كانت تكبل حركة الفرد والمجتمع، وبدأت الطلائع السياسية تطرح تساؤلاً جدياً: الى متى يستمر هذا السكون والركود في وضع القضية؛ وهل تستمر، كما هي، قضية لاجئين بحاجة الى صدقات شعوب العالم من خلال ماسمي «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين»؟. ولقد بدأت هذه الطلائع، من مناطق حدودية مع الوطن المحتل، تقوم بعمليات استطلاع لاهداف العدو وتجمعاته العسكرية، محاولة تنظيم خلايا فدائية لهذا الغرض. وفي عام ١٩٦٤، شهد المجتمع الفلسطيني بلورة كيانية واضحة، من خلال تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وجعل مدينة «القدس» المقر الرئيسي لها. كما شهدت هذه الفترة انتصار العديد من الثورات الوطنية، خاصة في الجزائر وكوبا، مما حدا بالطلائع الوطنية الفلسطينية، الى الوصول الى قناعة بان الوطن لا يحرره الا ابناؤه، وان عليهم ان يكونوا طليعة مقاومة مقاتلة تهيب بالشعب العربي، في ساحاته كافة، «بالمتمرس» ورامها. وقد كان انطلاق الثورة الفلسطينية، في يناير ١٩٦٥، حدثاً بالغ الامة في مسيرة الشعب الفلسطيني، فلال مرة تأخذ القضية بعدها الوطني التحرري، فلم تعد قضية لاجئين، انما قضية تحرر وطني ديمقراطي، تحمل البندقية المسيسة، التي تطمح الى الوصول الى هدف وطني، يؤيدها في ذلك غالبية شعوب العالم، وكل الحركات التحررية الثورية المنتصرة، والتي ما تزال تقاوم.

وقد سبقت هذا التاريخ (١٩٦٥) محاولات فضائية مسلحة، شهدها قطاع غزة، بين

عامي ١٩٥٤ — ١٩٥٦، وكان يشرف عليها الضابط المصري مصطفى حافظ، وقد تمثلت في غارات ليلية مكثفة تشنها مجموعات من الفدائيين على اهداف عسكرية اسرائيلية داخل الوطن المحتل. وقد توقفت هذه العمليات عقب اغتيال مصطفى حافظ، على يد المخابرات الاسرائيلية، وعقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. وفي رأينا ان هذه الحركة، ما تزال بحاجة الى التأريخ والدراسة، وفيما يخص الادب، نرى ان قصر فترة هذه الحركة، المقاومة المسلحة، وكون الفن القصصي الفلسطيني — آنذاك — ما يزال في مرحلته الرومانسية، المفرقة في الحزن والبكاء، التي لم تجد تجسيدها الفني، الا في قلة من القصص القصيرة، من بينها قصص غسان الأولى.

ولقد احدث انطلاق الثورة حركة وفعالية واضحتين، في صفوف الشعب الفلسطيني، اعقبها جدل واسع، شارك فيه العديد من الكتاب، من بينهم غسان كتفاني. ان بداية المقاومة المسلحة ضد العدو الصهيوني — الاستيطاني بدأت تحدث خلخلة واضحة في البناء الطبقي للمجتمع الفلسطيني. اذ بدأت نماذج جديدة تحظى باحترام فئات المجتمع المختلفة، هذه النماذج، هي الطلائع التي حملت البندقية، معلنة بداية مرحلة جديدة، هي مرحلة المقاومة. ونؤكد مرة أخرى ان هذه الشخصيات النوعية الجديدة، التي بدأت تحتل مواقعها المميزة في الساحة الفلسطينية، كانت مرهونة — ايضاً — بشرطها التاريخي. ولما كان غسان يواكب، فنياً، حركة مجتمعه الواقعية، فإنه لم يعرف الزيف في ادبه، انما كان يبحث عن الحقيقة ويشير اليها، يبدأ من الواقع، من معرفة الواقع. يبحث عن معرفة الواقع كي يتسديد عليه فنياً ليتسديد عليه فعلياً فيما بعد، يعرض الواقع بشكل يدعو الى هدم ما هو سلبي فيه ويسهل هذا الهدم، يعيش ممارسته الفنية كمارسته للثورة، فيربط بين الممارسة الفنية وممارسة تغيير الواقع^(٢١). ولقد قاده البحث فنياً، عن الحقيقة الموضوعية، الى النمط الثاني من ابطاله (البطل المقاوم)، الذي يعبر عن طبيعة المرحلة وشروطها التاريخي، اذ لم تعد القضية «قضية لاجئين» يموتون «موتاً مجانياً» وهم يهربون بعيداً عن الوطن. في محاولات فاشلة لخلّاص فردي موهوم، انما اصبحت قضية تحرر وطني، تهرب شخصوها، ولكن نحو الوطن الام — الارض، وليس بعيداً عنها، ولذلك كانت النتيجة مختلفة.

وذلك النمط من البطل المقاوم، نجده في ادب غسان، على شكلين: أ — البطل المقاوم في الحاضر، كنتيجة طبيعية للمرحلة التي اشرفنا اليها. ويتجسد في رواية «ما تبقى لكم» ١٩٦٦. ب — البطل المقاوم في الماضي، قبل هذه المرحلة. ويتجلى في القسم الاول من «عن الرجال والبنادق» ١٩٦٨*. ويأتي به الكاتب بعد عامين من تجسيد الاول فنياً، كأنه يريد ان يثبت عنده صفة المقاومة، من خلال تأكيد الصفة النضالية عند شعبه، فهو — كمقاوم الآن — امتداد طبيعي لمقاومين آخرين، ضحوا بدمائهم قبله بسنوات، وهو انما يقوم بتصحيح مسار شعبه، بعد سنوات من الضياع والوهم.

• هذا يعني اننا نتجاز الى الرأي الذي يتعامل مع هذا القسم على انه رواية لطبيعة امتداد الحدث وتنامي موقف الشخص.

أ — البطل المقاوم في الحاضر: لماذا لم يدفوا جدران الخزان؟». بهذه العبارة الرموزة، انتهت رواية «رجال في الشمس». وبمعنى الفعل التاريخي، يكون معناها «لماذا لا تتحركون للقيام بعمل ما يفسر حالة الجمود، ويسقط أوهام المرحلة، وصولاً الى الوطن الأم؟». وقد جاءت رواية «ما تبقى لكم» ١٩٦٦، لتعطي الاجابة على هذا التساؤل، متجاوبة مع الواقع الذي بدأ يتفاعل ويتجسد في الوسط الفلسطيني، وهي بذلك لا تطرح أوهاماً، انما تتعامل مع واقع بدأ يتشكل فعلاً، ويأخذ ملامح جديدة. وفي هذه الرواية، نجد الخطوة الاولى نحو الفعل المطلوب، حيث يتغير اتجاه الهرب، ليصبح مساره صحيحاً، نحو الام — الارض، مما يحمل صاحبه على مواجهة العدو بعد ان كان محاطاً بالخسائر من كل الجهات، اصبح بإمكانه ان يفوت على خصمه ويجعله ريحاً يضاف الى ماسبق ان حققه.

وهنا بداية الفعل الفلسطيني. ورغم انه لا يزال على مستوى فردي، الا انه كان بداية ضرورية، للحلول في البحر الجماهيري. ولكي يولد الفعل الشعبي المتصاعد، لا بد من الفرد — الطليعة، وكي يولد «حامد» كان لا بد ان يُقتل «زكريا» رمز التضائل والاستسلام. «حامد» في غزة محاطاً بحساب كله خسائر. امه بعيدة عنه في الاردن؛ حيث افتقدها منذ سقوط يافا واستشهاد والده. وقد حملته اخته «مريم» عاراً كبيراً بحملها سفاحاً من الخائن «زكريا»، «النتن» كما كان يسميه. لقد اضطر ان يزوجه من خوفه من الفضيحة، حيث انها ستد منه بعد شهر خمسة فقط. زكريا هذا يمثل لدى حامد «مجرد لطخة مصادفة في مكان غير مناسب»^(٣٢). انه النتن الذي خان القضية بوشايته على «سالم» قائد المقاومة عام ١٩٥٦ عند دخول اليهود الى قطاع غزة، حيث سقط سالم برصاصهم، وعيون الجميع تنجس نحو زكريا، تنهمج بالخيانة. وليس اقصى على نفسية حامد من هذه اللحظة، التي يضطر فيها لتزويج اخته من هذا الخائن — النتن. ولذلك يقرر الهرب من هذا المازق؛ يريد الابتعاد عن جو الخيانة الذي يحيط به من كل ناحية: زكريا بخيانتة لسالم، ومريم بخيانتها لشرفها مع خائن باع القضية بخيانتة لسالم وتسليمه للعدو. يريد الهرب من ماض سجن نفسه فيه طويلاً. وهكذا فإن اصرار حامد على الخلاص من الماضي، يضعه امام الخطوة الاولى نحو الفعل. ولما كان هروبه — خلاصه نحو امه — الارض، تصبح الامور مختلفة متغيرة. وحتى الصحراء تصبح عكس ما كانت عليه في «رجال في الشمس». فهي هنا تصبح كائنات حياً، تتمدد وتتنفس، تمتلئ بالحياة والحركة، تتضامن مع الذي يدق بخطواته الواثقة على صدرها. اذ لا مفر امامه من تقبيلها والالتحام بها رغم ماتحمه من رعب: «دقات محشودة بالحياة يقرعها بلا تردد فوق صدري، حيث لا صدئ ثمة الا الرعب. وهو يخطو فيبدو، امام الجدار الاسود المرتفع وراءه مباشرة، حيواناً ضئيلاً يعقد العزم على رحلة دفة لانهاية لها... منذ اللحظة التي احسست فيها بخطوته الاولى على الحافة، عرفت انه رجل غريب. وحين رأيت تأكدت من ذلك. كان وحيداً تماماً، بلا سلاح، وربما بلا امل ايضاً. ورغم ذلك فعند لحظة الرعب الاولى، قال انه يطلب حبي لانه ليس باستطاعته ان يكرهني»^(٣٣). وكلما توغل خطوات على صدر الصحراء — الحياة، ادرك انه لا بد ان يتخلص من الماضي — الساعة، الذي حاصره طويلاً. «وفجأة بدت لي الساعة غير ذات نفع، حيث لا اهمية هنا

الا للعتمة والضوء. وفي هذا العالم الممتد الى الابد من السواد القاتم، تبدو الساعة مجرد قيد حديدي يقرز رعباً وترقباً مشوباً. وفي اللحظة التالية فككتها بهدوء واطرحتها وسمعتها تخبط بصوت مخنوق على الارض^(٣٤). ويطرحه الساعة على الارض، يتخلص نهائياً من سجن الماضي وحصاره، ويبتدئ عالياً خطواته نحو الحياة/الفعل، وعندئذ يصطدم بجندي اسرائيلي، فيأسره وهو مسلح باحساس جديد غريب. لقد قام بعملية حسابية سريعة، ادرك منها انه: «قبل دقائق كان كل شيء في هذا الكون ضدي تماماً، وكانت الامور كلها في غزة وفي الاردن، تعمل في غير صالحني. وكنت اقف هنا، هنا بالضبط، في رقعة محاطة بالخسائر من كل جانب. ففعلت اقول لك شيئاً مهماً: ليس لدي ما أخسره الآن. ولذلك فقد فاتت عليك فرصة ان تجعلني ربحاً»^(٣٥). عندما طرح حامد بعيداً حساب الخسائر، سيطر على خصمه، وفي الوقت نفسه، وعبر تداخل الزمن وتشابكه، تخطو مريم خطواتها الاولى في المسار ذاته. كي تتخلص من ماضيها الذي يحاصرها في شخص زكريا، الذي يلح عليها للتخلص من الجنين، والا طلقها. وهنا تلعب الساعة المعلقة على الحائط — كرمز للماضي الذي يحاصرها — دورها في توتير اعصاب مريم، بدقاتها المتعاقبة، فتدفعها نحو الخطوة الاولى — الفعل، فتطعن زكريا بسكين المطبخ الحادة في عاتقه، معلنة بذلك دخولها مع حامد، في الوقت ذاته، دائرة الفعل. وقد كان لا بد من اتخاذ هذا الموقف لان الامور كافة لم تعد تحتل التأجيل والتسويق. وهكذا فإن الرواية تريد ان تقول: «انه عند المواجهة يتحول حساب الخسائر بالنسبة للفلسطينيين الى حساب ارباح... يصبح الزمن رفيق الفدائي بعد ان كان خصم اللاجئ»^(٣٦).

والفعل هنا، وان كان ما يزال على مستوى فردي، فقد كان خطوة طليعية ل طرح حصار الماضي وحساب الخسائر، للطول في البحر الجماهيري. لماذا بقي الفعل عند حامد في هذه الحدود؛ ولماذا لم يتقدم بفعله خطوات اخرى في المسار نفسه؟ ان الواقع — آنذاك — لم يكن بإمكانه ان يقدم أكثر من هذه المستويات البطولية، لذلك فإنه: «من الخطأ، فنياً على الاقل — كما يقول غسان — ان يفعل حامد أكثر مما فعل»^(٣٧).

ب — البطل المقاوم في الماضي: اذا كان الصدق، الفني والموضوعي، قاد غسان الى الوقوف بفعل حامد عند الحدود السابقة: فقد قادته المعرفة التاريخية الى تعزيز هذا الفعل — المقاوم، عن طريق الارتداد الى الماضي، ليقدم من خلاله لحامد ولجميع الذين يتطلعون ويبتطلون، حافزاً، من ماضيهم التاريخي القريب، يعزز لديهم الايمان بهذه البداية العملية للفعل — المقاوم، كي يعرفوا ان هذا الفعل طلالاً مارسوه، وقدموا من خلاله التضحيات الجسام، وهم اذ يعودون اليه الآن، انما يحققون الانسجام الذاتي مع الواقع التاريخي الذي كان، ثم انقطع لفترة، بسبب عوامل طارئة. هذا الحافز الذي يتجسد فنياً، من خلال «منصور» و«والده»، في القسم الاول من (عن الرجال والبنادق) ١٩٦٨، انما يوضح سبب ارتداد غسان الى الماضي، في مسيرته الروائية، انطلاقاً من الرأي القائل: ان غسان يكتب روائياً حركة المجتمع الفلسطيني.

وفي قصته «عن الرجال والبنادق» نرى البطل المقاوم، القاسم من الماضي، مغرم

بالارض، لها عنده جاذبية معينة، رغم صغر سنه فهو: «ولد يحب الحقول، هكذا يقول ابوه دائماً، وهو مثل حصان اصيل لا يعيش إلا في المروج»^(٣٨). فصغر سنه لم يمنعه من اللحاق بالكبار الذين يقاومون. ولأنه لا يملك البندقية، كان يلجأ الى استعارة «مرتينة» خاله كي يشترك بها نحو «صعد» بمجرد سماعه ان الشباب يحاصرون القلعة. انه يتعامل مع البندقية وكأنها كائن حي يعرفه ويشعر بوجوده: طوكت املك بندقيتي لما استعرك من خالي ابي الحسن. ويجب ان تكوني طيبة جداً معي كي استعرك مرة اخرى في المستقبل»^(٣٩). لم يكن الماضي كله اشراقاً وبطولة، ففي الوقت الذي كان الصغير «منصور» يصعد نحو القلعة، وسط الطرق الوعرة، يحمل صناديق الذخيرة، وهو متأبط بحبيته «المرتينة» الطيبة، كان شقيقه الطبيب المثقف «قاسم» يقضي اوقاتاً لطيفة مع اليهودية «ايفاء». كان يتناول معها شرائح الخبز مع الزبدة والمربى، و«اخوه منصور في الوعر المحيط بصعد، يرش حفنة من الزعر الجاف في نصف رغيف اسمر شديد الخشونة، ويميد النصف الآخر الى جيب سرواله الكبير فيسقط فوق الرصاص، فيما يواصل عقب البندقية التركية القديمة ضرب مؤخرة فخذه كلما اضطرتة الصصور للقيام بقفزة واسعة»^(٤٠). الا ان صوت الرصاص المنهمر على القلعة. كان يطغى على قهقهات «قاسم» و«ايفاء». فقاسم هو الاستثناء، اما منصور ووالده فهما القاعدة. ان المشهد الذي التقى فيه «منصور» مع «والده» عقب فشل هجوم الثوار على قلعة جدين، له دلالة بليغة، تثبت انهما القاعدة وما عداهما الاستثناء الخاطيء في مسيرة الشعب. يعاتبه والده لأنه لحق به للقتال تاركاً والده والعجز وحدها، فيجيبه: «هذا ما كنت اريد ان اقله لك، لماذا لا تعطيني بندقيتك وتعود الى مجد الكروم»^(٤١). فيجيبه والده: «ليست بندقيتي، بندقية الحاج عباس، دفعت اجرتها ورهنتها زيتونا، ولذلك لن اسلمها لأي انسان، لأي كفتين غير هاتين الكفتين»^(٤٢). فكلاهما حريص على ان يكون له دور البطل المقاوم، فلقد بدأت الثورة، هذا هو كل شيء. و«منصور» المقاوم، قبل عام ١٩٤٨، عندما يتراءى لـ «حامد» الذي خطا الخطوة الاولى نحو الفعل، يتوحدان معاً ليظهرا من جديد، في مرحلة قادمة، وقد تجسدا في «سعد» بحلول جماهيري في بحر الثورة، من خلال البطل — الشعب.

٣ — البطل — الشعب

وفي عام ١٩٦٩، كانت المقاومة الفلسطينية قد شهدت امتداداً جماهيرياً، فلسطينياً، وعربياً، وبالذات، عقب معركة الكرامة عام ١٩٦٨؛ حيث باتت المقاومة تمتلك بعداً جماهيرياً واضحاً. فيرصد غسان هذا التحول الكيفي في اهدافه الرواية، الى «ام سعد، الشعب المدرسة». ام سعد، النموذج: الشعب. المدرسة الحقيقية. وليس افتعلاً ولا تعسفاً، اذا قلنا ان هذه الرواية حلقة مكملة للرواية السابقة «ما تبقى لكم». ففي «ما تبقى لكم» كنا مع الطبيعة التي تلحن التمرد على ما يحيط بها من حصار وموت. وفي «ام سعد» تسري عدوى التمرد — الفعل الى الجميع، فنصبح امام الشعب كله، وقد سار وراء هذه الطبيعة، مدركاً ان المواجهة هي قدره وانه، ضمن اية حسابات، لم يعد هناك ما يخسره. وبطلة هذه الرواية (العجز الفلسطينية ام سعد) هي ذات بطولة فردية، الا انها اكتسبت، على يد غسان، تكليفاً خاصاً اسبق عليها ملامح جماعية، فلم تعد ام سعد الفرد، وانما الشعب بأكمله.

وفي كل لوحة من لوحات الرواية التسع، تتشكل ام سعد بملامح جماعية، فهي كل ام فلسطينية رفضت اسمال البؤس واختارت، طوعاً واقتناعاً، طريق القتال. انها كما يقول غسان كنفاني في التقديم: تمثل الطبقة «التي تقف الآن تحت سقف البؤس الوطني في الصف العالي من المعركة وتدفع وتظل تدفع اكثر من الجميع». لذلك فالرواية، تقدم البطل — الشعب، من خلال تمثيلها للوضع الجماهيري المتحرك المقاتل، الذي اصبح عليه الشعب الفلسطيني^(٤٧). ويبدو ان المرحلة التاريخية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، لم يعد فيها مجال للبطل — الفرد، فقد انتهى عصره، وان غالبية الشعب اصبحت مؤمنة بجدوى القتال والثورة، وهي في مجموعها تشكل بطلاً جديداً، يتجاوز الانماط السابقة، فكراً وسلوكاً. وهذا ما قاد غسان الى رصد التحولات، الطارئة على سلوك وفكر البطل — الشعب بشكل طوعي، لان الشخصيات أصبحت تكيف نفسها مع واقع المرحلة الجديدة، التي كانت نتيجة لتفاعلات متعددة. رغم البطولة الجماعية التي تمثلها (ام سعد)، فهي لا تقاتل، اي لا تحمل السلاح، فحلمة البنادق هم: «سعد» ولدها، ورفاقه. الا ان لها الحضور الكامل في صفحات الرواية، مما يجعلها «نموذجاً» للفلسطيني الجديد. فهي تؤثر على الموروث الديني المتخلف، وتتوحد مع ناس المخيم، وتمارس عملاً نضالياً في الشارع، وتتضامن مع الفلاح اللبنانية. وهكذا فان امتداد روحها الجديدة الى الآخرين، جعلها ذات طابع جماعي، وبهذا يصل غسان الى رسم ملامح البطل الواقعي الاشتراكي، وتصبح «ام سعد» الانعكاس الصحيح، للمسار التاريخي الذي اصبح يعيشه الانسان الفلسطيني. ففي «ام سعد» لا تشعر انك امام روائي يشكل احداثاً من خياله، وإنما يستوحي الواقع بعد اعادة ترتيبه فقط؛ بحيث اصبح واقعاً حياً متحركاً. من هنا فان الرواية تنبض بالحياة والحركة. وفي لوحتها الاخيرة «البنادق في المخيم» تحس بان الرواية قد اخذت تتمثل الواقع الجماعي الثوري، الذي اصبح يعيشه المخيم الفلسطيني. الروح القتالية التي انتقلت من «حامد» الى «سعد» سرت الى الالاف في المخيم حتى أصبحت حالة. في هذه الرواية، يأخذ البطل الفلسطيني — على يد غسان — فنياً، صورته الجماعية التي تناسب المرحلة الثورية التي يعيشها الواقع. وهي «التمثيل الادبي لمرحلة ناضجة من مراحل الكفاح من اجل التحرر الوطني، في مجمل وجوهها الثقافية والاجتماعية، والسياسية»^(٤٨). والوضع الثوري في الرواية ليس حالة عاطفية، لكنه يملك ابعاده الفكرية، فالرواية تعلن انحيازها الكامل للانسان الفلسطيني الكارح، الذي يمثل «الطبقة التي تدفع اكثر من الجميع». وهي بذلك تبلغ بالرواية الفلسطينية قمة واقعيته الاشتراكية، وببطلها المرحلة الايجابية: حيث البطل — الشعب، الذي يبني غده المشرق، تمرداً على واقع يسوده القمع والاستغلال، وصولاً الى الهدف الجماهيري في اعادة الوطن المحتل، عبر البندقية المقاتلة ذات الافق السياسي الواضح.

ورصد كافة جوانب البطولة الروائية عند غسان، يثير سؤالين: الاول، اين موقع البطولة في رواية «عائد الى حيفا» بالنسبة للانماط البطولية السابقة، التي كانت مواكبة للتشكل والتفاعل الحادين في بنية المجتمع الفلسطيني؟. والثاني، اين موقع البطولة في رواياته التي لم تكتمل: «العاشق»، و«الاعمى والاطرش»، و«برقوق نيسان» من السياق نفسه؟.

□ فقيماً يتعلق بـ «عائد الى حيفا» التي لن تلجأ الى دراستها وتحليلها، اكتفاءً بما له علاقة بالسؤال الأول؛ فيلاحظ ان غسان نشرها عام ١٩٦٩، اي في العام نفسه الذي نُشرت فيه رواية «أم سعد»، التي قدم فيها غسان النمط الاخير من ابطاله. فما هي العلاقة التي نراها بين الروايتين؟

ورغم اعتماد رواية «عائد الى حيفا» على الاحداث، الا انها تعطي مكان الصدارة لقناعات الكاتب الفكرية، التي ينطق بها الشخصيات، لذلك غلب على الرواية التناول الفكري غير المخدوم فنياً، من خلال تطور الاحداث ورسم الشخصيات، اذ ان الاطار الفكري هو الذي يلح على الكاتب، فجاءت الشخصيات فيها — في اغلب الاحيان — مجرد ناطقة بمقولات فكرية جاهزة لدى الكاتب. ولذلك فإن وضع الشخصيات — كما نراه — عمل بسيط، بين «ماتبقى لكم» و«أم سعد». إذ جاءت لتمهد الارضية الفكرية التي سينطلق منها سعد ورفاقه في «أم سعد»، وهم يطورون الفعل — البداية الذي قام به «حامد» في «ماتبقى لكم». وهذه الارضية الفكرية، من مميزات المرحلة التاريخية التي اصبحت تتميز بوضوح فكري مدروس، جعل بندقية «سعد» ورفاقه، تختلف عن «بنادق» الذين سبقوهم، فهي بندقية مسيسة، تدرك طبيعة الخصم والاسلوب الذي يردعه. ان هذه الارضية الفكرية التي تتمتع بوضوح كلف، هي التي تعطي لـ «سعد» ورفاقه الاتق الذي يفجر كل الطاقات الكامنة في نفوسهم، حيث اصبحتوا تعبيراً عن شعب يكامله. هذه الارضية يعبر عنها «سعيد. س» بعد ان عجز عن اقتناع «دوف» الضابط الاسرائيلي (ابنه) خلدون سابقاً) بالظروف التي اجبرتهم على الهروب من الوطن عام ١٩٤٨، وتبرير سنوات السكن التي امتدت طويلاً. عندما افحمه «دوف» بمقولة: «ان الانسان في نهاية الامر قضية، مبرراً من خلالها سبب بقلته في صفوف الجيش الاسرائيلي، رغم معرفته بانه من ايويين عربيين، ويدرك سعيد. س «ان الانسان في نهاية الامر قضية» فعلاً، ولذلك فإن ما بينهما «تحتاج تسويته الى حرب». وانطلاقاً من هذا يخبره «دوف» — خلدون سابقاً — بان المعركة القادمة ربما تكون بينه وبين شقيقه «خالد» الذي التحق بالفدائيين، رغم انه يدرك ان «خالد» لم يلتحق بالفدائيين بعد، بسبب منعه له... وفي طريق عودته، يمتنى ان يكون قد التحق بالفدائيين في غيابهما، لانه شرفهما الباقي، الذي باستطاعته ان يمسح عارهما الكامن في «دوف»، وما يمثل. فالرواية كتبت اصلاً للتعبير عن قناعات فكرية، لذلك يلاحظ ان شخصياتها «تعبر عن افكار وقناعات اكثر منها شخصيات اخذت مداها في النمو لكي تخرج الينا موجودات حية لها وزنها وقيمتها في الرواية وفي علانها»^(٤٥). وقيمة موقعها الوسيط بين «ماتبقى لكم» و«أم سعد» انما يكمن في انها تؤكد لحامد الذي بدأ الخطوة الاولى من الفعل، بان هذا لا يكفي، فإن الواقع التاريخي — من موقع فكري — يثبت ان تسوية الامور مع العدو تحتاج الى حرب، هذه الحرب، بعد التسلح بهذه القناعة الفكرية، يشعلها «سعد» ورفاقه في «أم سعد» كما اشتعلت في الواقع فعلاً.

□ اما قيماً يخص الروايات الثلاث التي استشهد غسان، قبل ان ينهيها، فإن محاولة دراستها بشكل عام، او وضعها في مكانها المناسب، من السياق الخاص بدراسة «البطل»، تواجه بصعوبة فنية. فهي حلقات لم تكتمل دواشرها، مما يصعب معه تجميع

التشكل الفني النهائي للشخص فيهما. فالناقد بهذا الصدد، اما سيلجأ الى التخمين والتكهن الخاصين به، او التقدير الذي يلائم مجموع تراث غسان، الروائي والقصصي والفكري. ورغم ما في الاسلوبين من اقحام وتعسف، فإننا ازاء غسان بالذات، نرى ان مجموع تراثه يعطي تصوراً كاملاً عن معتقداته الفكرية، وتجلياتها الفنية، مما يجعل محاولة تصنيف الروايات غير المكتملة، ضمن السياق العام، لاعماله الروائية، عملاً غير صعب، دون التعسف الذي يصل الى اقحام تصورات خاصة على الجزء الذي كتبه غسان من هذه الاعمال. لذلك سنكتفي بمحاولة تحديد المكان المناسب لهذه الاعمال الثلاثة، ضمن السياق العام، لانماط البطولة التي رأيناها في اعماله السابقة.

فـ«العاشق» تأتي ضمن السياق الذي صنفنا فيه «عن الرجال والبنادق»، حيث الارتداد الى الماضي، الى التاريخ الفلسطيني في زمن الاحتلال البريطاني، لتشكيل ملامح النضال، من خلال قساعات البطل الذي يأخذ طابعاً ملحماً، فهو لا اسم له، مرة «قاسم» وأخرى «عبد الكريم» وثالثة «السجين ٣٦٢»، ورابعة «العاشق»... الخ. كان يصارع الاقطاع وينازل البريطانيين. الصفحات المكتوبة من هذه الرواية لا تنصح عن اكثر من كونه تمثيلاً لنضال شعب، ان لا يهمه ان يعرفه احد، او يعرف أحداً، فهو يختفي ليظهر من جديد، باسم جديد. له غرام بالخيول، يتوحد معه في السراء والضراء، كما انه عاشق للارض، متسمراً بها، الى حد الذوبان والتلاشي، لا يمكن فصله عنها او تمييزه من ترابها... لذلك فالكاتب البريطاني «بلاك» الذي عجز فترة طويلة عن القبض على هذا «العاشق»، يرى ان «الارض ذاتها هي المتواطئة والشريكة، وانك كي تقبض على «عبد الكريم» عليك أولاً ان تلقي القبض على الارض»^(٤٦). عندما يرتد غسان الى الماضي، لإعادة الحياة فنياً الى صفحاته النضالية، يكون من الطبيعي ان تنسجم «العاشق» في سياق واحد مع «عن الرجال والبنادق» التي قدمت البطل المقاوم في الماضي، لتأصيل الطريق الذي كان بداية للفعل عند حامد، واصبح طريقاً معبداً مزدحماً بالمقاومين امثال سعد ورفاقه، ومن ورائهم الجماهير التي تمثلها «ام سعد» و«طبقته».

اما «الاعمى والاطرش» فإنها ايضاً، تعطي الصدارة لآراء الكاتب الفكرية، لذلك فهي شخص تتحرك في اطار افكار الكاتب، مثل شخص «عائد الى حيفا». ورغم تأخر نشرها (١٩٧٢) بالنسبة لتاريخ نشر «عائد الى حيفا» (١٩٦٩)، الا انها تخدم الخلفية الفكرية ذاتها، ولكن من ناحية اجتماعية. واذا كانت شخص «عائد...» قد اسقطت كافة الالهام التي تروج حول الطريق المؤدي الى تحرير الوطن، وحسمت الموقف لصالح الحرب، الذي بشر به «حامد»، وسلكه فعلاً «سعد» ورفاقه، فإن شخص «الاعمى والاطرش» تسقط كافة الالهام المتعلقة بالوعي الاجتماعي، ان ان علمية المرحلة وواقعيتها الثورية، لم تتركها مجالاً لاستمرار التعلق باوهام الفكر الغيبي، لان سقوط هذا الفكر نتيجة طبيعية للمرحلة العلمية والموضوعية، التي تشكل البندقية سمتها الاساسية، لذلك يبقى «الاعمى» و«الاطرش» عاجزين عن الثورة على «الولي عبد العاطي» رمز الافكار الغيبية — الميتافيزيقية، رغم قناعتها بضرورة اقتلاعه من الاساس بعد ان اكتشفا زيفه، حتى ظهور الفدائي «ابو حمدان» في حياتهما، فيقطع عليهما الأمل في مساعدتهما في هذه المهمة.

ان شخوص هذه الرواية تعلن الثورة في الجانب الاجتماعي، لتكمل دائرة الثورة التي اعلنتها شخوص «عائد الى حيفا» في الجانب السياسي.

وانسجاماً مع المرحلة، لابد من خرق الماضي بافكاره السياسية والاجتماعية، في سبيل الانطلاق نحو المستقبل، الذي بدأ فعلاً بخطوات عملية. ان شخوص الروايتين موظفة لخدمة افكار الكاتب التي تمارس فعلاً في سبيل التغيير الاجتماعي والسياسي، وهذا يعني ان قناعة غسان الفكرية، ترى ان الثورة يجب ان تكون شاملة، حيث تقتضي الحياة الجديدة ذلك.

اما «برقوق نيسان»، فهي عمل مختلف في تقنيته عن كافة اعمال غسان الروائية، اذ يعتمد، في سبيل تنوير الشخصيات واثراء الحدث، على الهوامش التي تواكب الشخصية والحدث معاً ولتصبح جزءاً من الرواية. وشخصها امتداد طبيعي لشخوص «ام سعد»، ففي زمن الثورة وشمولها، يقوم الجميع في وجه الاحتلال، حتى الذين اعتقد البعض انهم «متقاعدون» نضالياً، لان فاشية الاحتلال لا تترك امام المرء مجالاً للاختيار، فاما ان «يقاوم» او يقضى عليه... ان الثورة التي بدأت، تمتد الى الداخل، الى الوطن المحتل، لتنهض شخصيات «برقوق نيسان» مقدمة «البطل الثوري» الذي يبحث عن مكان له في صف الثورة المتصاعدة. من كافة الاعمار والمهن والانتماءات، ينهضون بفعالية في وجه الاحتلال.

ابتعاد ادب غسان عن الزيف

وهكذا فإن تطور البطولة في اعمال غسان كنفاني الروائية، يواكب مسيرة الشعب الفلسطيني، ومن بين هذه الانماط البطولية، في الماضي والحاضر، كانت عناية غسان موجّهة للبطل الايجابي الثوري المقاوم، الذي تتوفر لديه قناعة بدور الفرد في التاريخ، الفرد المسلح بالافكار التقدمية، فلم يعد تاريخ المجتمع ركاًماً من الصدق والخطأ والهفوات؛ بل اصبحت الشروط المادية في الحياة الاجتماعية، في الوجود الاجتماعي، تحدد الافكار الاجتماعية والسياسية الصالحة والمناسبة... وقد تعامل غسان مع الواقع الفلسطيني — من خلال ابطاله الروائيين — وهو يدرك الشرط التاريخي لكل مرحلة من تاريخ القضية. لذلك فإن ايمانهم بصنع المستقبل لا حدود له، سواء في الماضي او الحاضر، رغم معاناة الواقع اليومي وقسوته، وهذا يكشف الدور الفاعل لادب غسان كنفاني الروائي، اذ كان ينطلق من فهم حقيقي لتطورات الحياة الاجتماعية، ومعرفة بالظروف الموضوعية التي تحكم مراحل قضيتة الوطنية، فجاء تعامله الروائي معها، من خلال هذا الادراك، فبُعد ادبه عن الزيف والافتعال.

بغداد: وزارة الإعلام: أحمد أبو مطر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
(٤) عبد القادر ياسين، الكلتب الفلسطيني، (بيروت)، العدد الاول، شباط (فبراير) ١٩٧٨، ص ٧٨.

(١) بوليس بورسوف، الواقعية اليوم وابتداءً، بغداد: وزارة الاعلام، ١٩٧٤، ص ١٢٨.
(٢) د. فيصل دراج، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ٤٩، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥، ص ١٢٠.
(٣) الرواية في الادب الفلسطيني، طبعان:

(٥) كاتب سويسري، حديث خاص مع غسان قبل استشهاده، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٥، تموز (يوليو) ١٩٧٤، ص ١٣٦.

(٦) نشر الى ان مجموعته القصصية الرابعة (عن الرجال والبنادق) التي نشرها عام ١٩٦٨، وقدمها بقوله: «هذه تسع لوحات اريت منها ان ارسم الاقن الذي اشرق فيه الرجال والبنادق الذين معاً سيرسمون اللوحة الناقصة في هذه المجموعة»، وقد اعيد نشرها في المجلد الثاني الخاص بالقصص القصيرة، من اعماله الكاملة (دار الطليعة، بيروت ١٩٧٣) ... هذه المجموعة وجدت من يتعامل معها كرواية نظراً لتأرجحها الفني بين القصة القصيرة والرواية [راجع كتابنا السابق ذكره ص ٢٥٧ وكتاب د. رضوى عاشور: الطريق الى الخيمة الاخرى ص ١٠٢ - ١٠٤].

ويتكرر الاشكال الفني ذاته مع (الم سعد). وقد لاحظت ان هذا التآرجح بين فني القصة القصيرة والرواية من الممكن طرحه ازاء اعمال قصصية فلسطينية اخرى مثل: سداسية الايام الستة، لأميل حبيبي، ودعاصر هدامة، ليوسف الخطيب، ومقهى الباشورة، لفخيل السواحري.

(٧) نشر الى ان ثلاثاً من هذه الروايات لم تكتمل، فقد وجدت في اوراق الكاتب بعد استشهاده، ونشرت في عددي ١٢ و ١٦ من مجلة شؤون فلسطينية، لعام ١٩٧٢، ثم تضمنها المجلد الاول من اعماله الكاملة الصادر عن دار الطليعة، بيروت ١٩٧٢.

(٨) نشر الى ان المؤلف نشر في عام ١٩٦٤ المسرحية الاولى له وهي «الباب»، اما مسرحيته الثانية «القبعة والنبي» فقد نشرت بعد استشهاده في مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٠، نيسان (ابريل) ١٩٧٢، وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨، وصدر المجلد الثالث من اعماله الكاملة متضمناً بالإضافة الى ما سبق، مسرحية ثالثة بعنوان مجسر إلى الابد.

(٩) من هذه الدراسات: دراستان عن ادب المقاومة في فلسطين المحتلة، وثلاثة عن الادب الصهيوني.

(١٠) اهم هذه الدراسات ماكتبه حول (ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين)، منشورات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ١٩٧٤.

(١١) حديث خاص مع غسان قبل استشهاده، مصدر سبق ذكره.

- (١٢) المصدر نفسه، ص ١٣٧.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ١٣٨.
- (١٤) مطاع صفدي، مجلة الآداب (بيروت)، العدد ١١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، ص ١٤.
- (١٥) د. محسن جاسم الموسوي، المؤلف الثوري في الرواية العربية المعاصرة، بغداد: وزارة الاعلام ١٩٧٥، ص ١٥٠.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ١٤٨.
- (١٧) مطاع صفدي، الآداب، مصدر سبق ذكره.
- (١٨) «رجال في الشمس»، الآثار الكاملة لغسان كنفاني، المجلد الاول، الطبعة الاولى، بيروت: ١٩٧٢، ص ٢٧.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٤٣.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٧.
- (٢١) المصدر نفسه، ص ٦١.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٨٥.
- (٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٦.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٧.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٠.
- (٢٦) المصدر نفسه، ص ٨١.
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ١٠٩ و ١١٠.
- (٢٨) المصدر نفسه، ص ١١٤.
- (٢٩) د. فيصل دراج، الكاتب الفلسطيني، (بيروت)، العدد الاول: شباط (فبراير) ١٩٧٨، ص ٦٦.
- (٣٠) د. أحمد أبو مطر، الرواية في الادب الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤ و ٢٦٥.
- (٣١) د. فيصل دراج، الكاتب الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.
- (٣٢) «ما تبقى لكم»، الآثار الكاملة لغسان كنفاني، المجلد الاول، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧.
- (٣٣) المصدر نفسه، ص ١٧٢.
- (٣٤) المصدر نفسه.
- (٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٩ و ٢١٠.
- (٣٦) ماجد السامرائي حديث اجراه مع غسان كنفاني، «شخصيات ومواقف» تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٨، ص ٨٥.
- (٣٧) المصدر نفسه، ص ٨٦.
- (٣٨) القصص القصيرة، الآثار الكاملة لغسان

- كتفاني، مصدر سبق ذكره، المجلد الثاني،
ص ٦٤٨.
- (٢٩) المصدر نفسه، ٣٣٦ و ٣٣٧.
- (٤٠) المصدر نفسه، ص ٦٤٨.
- (٤١) المصدر نفسه.
- (٤٢) المصدر نفسه، ص ٧٠٠.
- (٤٣) الرواية في الآب الفلسطيني، مصدر سبق
ذكره، ص ٢٧٩ — ٢٨٥.
- (٤٤) د. افتان القاسم، غسان كتفاني، بغداد:
وزارة الاعلام، ١٩٧٨، ص ١٨٧.
- (٤٥) د. رضوي عاشور، الطريق الى الخيمة
الآخري، بيروت: دار الآداب، الطبعة الاولى
١٩٧٧، ص ١٤٤.
- (٤٦) الاعمال الكاملة.... مصدر سبق ذكره،
ص ٤٤٧.

بيغن والدعاية الصهيونية البريطانية

تسأل يشياهو بن يورات، في أغلب قصص اسرائيل لبيروت بالظنرات (يديهوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٣١)، متهماً بيغن وحكومته: «من المسؤول عن تلطيخ صورتنا في العالم حيث أصبحنا نظهر كدولة ارهابية مجنونة غير مسؤولة ولا أخلاقية، لا في نظر العناصر المناهضة و/أو الاوساط المعادية للسامية والمعادية لاسرائيل فحسب، بل أيضاً بين شرائح واسعة، في الجاليات اليهودية، في الولايات المتحدة وأوروبا؟».

وإذا كان ذلك صحيحاً في حالة بريطانيا، وإذا كانت جماعات، في صفوف الجالية اليهودية البريطانية، قد أصبحت تنظر إلى اسرائيل بالفعل على هذا النحو، فلا شك أن الدعاية الصهيونية المحلية قد نجحت في إخفاء الأمر نجاحاً باهراً. ذلك أن المتتبع المراقب لا يملك إلا أن يلاحظ أنه ليس على السطح ما يشير إلى اكتراث الجالية اليهودية البريطانية، بالأعمال الارهابية التي قامت بها اسرائيل في لبنان، بل يبدو أنها تحتبرها، كما تحاول الدعاية الصهيونية أن تصورها، أحداث حرب قد تكون مبعث أسف، ولكنها ليست لها بذاتها دلالة خاصة: ضرب الفلسطينيين أهدافاً مدنية، قرّأ الاسرائيليون بضرب أهداف شبه مدنية. فالأمر حدث معتاد في سلسلة تشكل مجموعها، تراجيديا متصلة:

ويبدو، لأول وهلة، أن موقف اللامبالاة هذا محير، بالنظر إلى أن ما يسمى في بريطانيا «الصحافة الرفيعة»، مثل الغارديان والتايمز والفالينتنشمال تايمز، أجمعت على شجب الهجوم الجوي الاسرائيلي وسياسة حكومة بيغن. ولكن الحيرة قد تزول، إذا تذكرنا أن تداول هذه الصحافة محدود نسبياً ويقتصر على المثقفين فلا يؤثر على الرأي العام، بمعناه الواسع، إلا عبر توسط المثقفين. ولربما كانت آلة الدعاية الصهيونية تعرف أن الجمهور البريطاني غير حساس تجاه ما يحدث للفلسطينيين واللبنانيين. ولذا، ليس هناك ما يدعو لبذل الجهود الدعائية، لتبرير سلوك جهاز الحرب الاسرائيلي تجاه هؤلاء، بل الأجدى شن الهجوم على الصحافة البريطانية، ونعتها بالالاسامية. ولكن هذا التوجه اشكالي من حيث أن الصحافة البريطانية، بالتأكيد، لا تبدي أي عداة لليهود كيهود، فكان الحل الذي اعتمدته الدعاية الصهيونية هو إعادة تعريف اللاسامية. ليس لنصبح العداة لليهود: بل العداة لاسرائيل. ولجأت، في سبيل ذلك، إلى تخريجات ملتوية شائنة: لعل أفضل مثال عليها ماخرج به البروفسور ديرنفوتن. فهو يذهب إلى أن لانتقال اللاسامية، من العداة لليهود إلى العداة لاسرائيل، سببين رئيسيين. الأول، تاريخي—سياسي، وهو أن اسرائيل، منذ ظهورها، أصبحت حصناً لليهود ولكل ما هو يهودي، ولذا فإن من الطبيعي والعقلاني أن يصبح «المتكالبين» على اليهود «متكالبين» على اسرائيل. أما السبب الثاني لما يزعّم ديرنفوتن، فهو في نظره

سيكولوجي — اجتماعي، يتلخص في أن العداء للصامية أصبح، بعد الحرب العالمية الثانية، جريمة وخطية. فنادى كثير من المثقّل والدوافع الخطيئة إلى شعور بالذنب. ويمكن للضغط المتعاكسة على الذات أن تدفعها، عبر السعي إلى التهور، إلى أزمة شخصية. ومن هنا، فإن آية الدفاع، الكامنة في الذات، تقوم بعملية انقراض لسمتها نقل العداء من موضوع الكراهية المحظور اجتماعياً، إلى موضوع كراهية غير محرم، أي، في حالة العداء للصامية، نقل العداء من اليهود، في المجتمع الذي يعيش فيه اللسامي، إلى إسرائيل البعيدة اللامشخصة. وبكي يكمل البروفيسور حلقة هذا التفسير المعقد المتداخل، يقرر أن الذات لا تكون بالضرورة واعية للتحويل الذي يصفه!

وبالمقابل، يبدو أن الدعاية الصهيونية، في بريطانيا، تعتقد أن ذكرى الماضي الإرهابي لبين ووزير خارجيته، في مواجهة البريطانيين وقت الانتداب، لا تزال حية في أذهان الرأي العام البريطاني، وأنها هي العقبة الرئيسية في وجه تجميل صورة إسرائيل، في المخيلة الجمعية البريطانية، وليس أعمال الإرهاب التي تقوم بها إسرائيل الآن. ولذا تركز هذه الدعاية جهودها على مجابهة آثار هذه الذكرى. ويمكن تحديد خطين رئيسيين تندرج هذه الجهود ضمنهما: الأول، يقوم على الاعتراف بأن بين وشامير إرهابيان سابقان، ليقال، بعد ذلك، أن الادعاء بأنه لا يمكن التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط، لهذا السبب، باطل ومجاف للتفكير الذكي السليم ومجانِب للسوابق التاريخية المنطة في مكاريوس وجومو كينياتا وروبرت موغابي، وتستمد هذه الحجة فعاليتها من أنها تتوجه، في آن واحد، إلى التفكير اليميني (القادة الأقوياء كيبين هم القادرون على تحقيق السلام) والتفكير الليبرالي (بين مثل مكاريوس وكينياتا وموغابي كان يحارب الاحتلال بالعنف وقد قبلتم أولئك فلم لا تقبلونه).

أما الخط الثاني، فيتجه إلى التخفيف من حدة صورة الأعمال الإرهابية التي قامت بها الأرغون، والقول: إن تفاصيل هذه الصورة، مهولة مبالغ فيها، تقوم على إشاعات ضخمها سنون طويلة من الدعاية العبرية. وفي سبيل ذلك، تنسج الدعاية الصهيونية خرافة تتعلق بكل عمل إرهابي، وبسرعة ما تتخذ هذه الخرافات حياة مستقلة خاصة بها، فيصعب تتبع أصلها ونسبها وتصبح، لشدة ما تتكرر في المقالات ورسائل القراء إلى محرري الصحف والاجتماعات العامة، وكأنها مسلّمات معروفة. فمثلاً يمكن تلخيص الخرافة الدعاوية الصهيونية، التي تتكرر بشأن مجزرة دير ياسين، على النحو التالي: لا ينكر أحد أن دير ياسين كانت تراجيديا للعرب واليهود معاً. ولكن عزو سوء النية إلى فصيل الأرغون الذي قام بالهجوم، خيال خلقه الدعاة المعادون لإسرائيل. فقد اختيرت دير ياسين هدفاً للهجوم لأنها كانت مع قرية القسطل، تشكلان موقعاً استراتيجياً كان رجال «العصابات» الفلسطينيين يستطيعون منه على الطريق إلى القدس، ويفرضون عليها حصاراً مميّناً، تدفعهم في ذلك قوات عراقية نظامية. وكان فصيل الأرغون الذي هاجم دير ياسين سوء التجهيز ويفتقر إلى الخبرة، في أي نوع من أنواع القتال عدا قتال المدن. ويبدو أن هذا الفصيل لم يتوقع مقاومة شديدة كالتي واجهته، وفي خضم الفوضى، التي نجمت عن حمى المعركة، حدثت المأساة التي قتل فيها مدنيون عربياً. وهنا تفتخر الدعاية الصهيونية عربياً نجا من المعركة، وتسمية يونس أحمد أسد، وتقول: «إن اليهود لم يكونوا ينوون إطلاقاً إبعاد سكان القرية، ولكنهم أجبروا على ذلك بعد أن واجهوا نيراناً أطلقها السكان وأدت إلى مصرع قائد الأرغون» (المسؤول عن المجزرة هم السكان الفلسطينيون لأنهم قاوموا مقاومة أشد مما ينبغي!).

أما بالنسبة لنسف فندق الملك داوود، فالرواية التي تبتناها الدعاية الصهيونية هي أن الأرغون، طبعاً لقواعد السلوك العسكري التي كانت تبتناها، والتي كانت تقوم على اجتنب إلحاق إصابات بالمدنيين (!)، وجهت انذاراً قبل نصف ساعة من وقوع الانفجار بضرورة إخلاء المبنى. ولكن ذلك لم يتم لأن المسؤولين ظنوا أن في الأمر خدعة. وتسوق هذه الرواية عن اللورد المتوفي جافر أن جنرالاً بريطانياً أخبره، أنه كان في الفندق عند تلقي الانذار، وأنه سمع الضباط البريطانيين يضحكون ويقولون: «يديع اليهود أنهم وضعوا قنبلة في الفندق، خدعة أخرى بلا شك». أما الجنرال المذكور فعمل الانذار على حمل الجد، وغادر الفندق فنجاً. (المسؤول هم الضباط البريطانيين لأنهم لم يصدقوا الانذار!).

غير أن هذا كله لا يعني بالطبع، أن صهيونتي بريطانيا يلقون جميعاً صفاً واحداً خلف بيغن وحكومته، فهناك الانقسام التقليدي بين جناحي الحركة الصهيونية: العمالي والإصلاحي. لكن هذا الانقسام لا علاقة له عملياً بتصريفات حكومة بيغن تجاه مسائل الشرق الأوسط. وقد سعدت التوترات، الناجمة عن هذا الانقسام، إلى السطح أيضاً، بالعلاقة مع ماضي بيغن الإرهابي. ففي تموز (يوليو) ١٩٤٧، وبعد أن حكمت السلطات البريطانية في فلسطين على ثلاثة من أعضاء الأرغون بالموت، لقيامهم بغارة مسلحة، عمدت الأرغون إلى اختطاف جاويشين من سلاح المخابرات البريطاني، هما كليفورد مارتن وميرفن بيس. وقامت الأرغون بشنق هذين الجاويشين، رغم كافة النداءات التي ناشدت الرحمة. إذ عُثر عليهما بعد يومين معلقين في حقل من أشجار الأوكالبتوس. ولم يكن ليتار أي خلاف حول هذه المسألة، في صفوف صهيوني بريطانيا، لو لم تقم مجلة مجويش كرونكله الصهيونية البريطانية بنشر ما أثبتته الباحثة في أكاديمية الدراسات القومية في القدس، من أن أحد الجاويشين، كليفورد مارتن، هو يهودي.

فنشب اثر ذلك نقاش حاد، عبر خلاله بعض الصهيونيين عن شكهم في إمكانية تغيير سلوك بيغن والأرغون لوأنهم عرفوا بيهودية مارتن، إذا ما أخذت بالاعتبار مرارة الصراع في ذلك الحين. فرد أنصار بيغن برواية مفادها: انه كان هناك جندي ثالث اختطف مع الجنديين الآخرين، وأن الأرغون أطلقت سراحه عندما تبين أنه يهودي اسمه ابراهام وينتيرغ. بينما لم يشر مارتن إلى أصله اليهودي، ولم يُذكر ذلك في النداءات التي ناشدت الرحمة به. وصرح يهيل كاديشاي، المستشار الشخصي لبيغن وأحد أعضاء الأرغون في ذلك الحين: «ربما كانت القصة صحيحة وقائماً، لكن من الواضح أن مارتن لم يكن يعتبر نفسه يهودياً أبداً (هذا اليهودي هو المسؤول عن مقتله لأنه لم يكن يعتبر نفسه يهودياً!).»

ومن جهة ثالثة، بدأت تظهر في الصحف اليهودية الصهيونية البريطانية نداءات تحاول أن تخفف النقاش حول هذه المسألة على أساس أنه لا يجوز السماح ببنيش الماضي البعيد لكشف خيرية يمكن أن يستخدمها الخصوم ووسائل الاعلام المعادية، لتسديد الضربات إلى اسرائيل ورئيس وزرائها على اعتبار أن حكماء اليهودية كانوا على حق عندما قالوا ان الصمت سياج الحكمة على حد تعبير رسالة تشرتها «مجويش كرونكله».

ويبقى سؤال، حول ما إذا كانت الدعاية الصهيونية تشعر بأي إحراج، تجاه سلوك بيغن وحكومته. الأغلب أن الجواب نعم، وإن لم تتوفر الدلائل. لكن هذا الإحراج ليس ناجماً عن معارضة حقيقية لسياسات بيغن تجاه الفلسطينيين واللبنانيين، في المناطق المحتلة، بقدر ما هو ناجم عن الضيق، لأن هذه السياسات تجعل مهمة الدعاية الصهيونية أصعب وأشق وأكثر عرضة للمزلق الكثيرة.

خليل هندي

الدعوة المركزية للمواجهة الشاملة لمحو الأمية

عقد المجلس الأعلى لمحو الأمية التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ندوة مركزية للمواجهة الشاملة لمحو الأمية بين ١٢-١٤ أيلول (سبتمبر) الحالي في بيروت، في مقر مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية. وشارك في الندوة، بالإضافة إلى ممثلي فصائل المقاومة، ممثلون عن المنظمات والاتحادات واللجان والمؤسسات الشعبية الفلسطينية وعن دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، وممثلون عن وكالة الغوث الدولية واليونسكو واليونسيف والاكرا والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار.

افتتح الندوة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بكلمة توجيهية شدد فيها: على جماعية قيادة الثورة الفلسطينية، وأشار إلى أن مسيرة الثورة طويلة وشاقة. وعلى أن البندقية بعفوها قاطعة طريق، ولكن البندقية التي يحمها الفكر والمعرفة والعلم، هي بندقية ثورية تصح مسار الطريق، لا سيما أمام المؤامرات التي تلاحق أمتنا من المحيط إلى الخليج. وفي إطار ذلك، تبرز هذه الشعبة الفلسطينية (محو الأمية) لتضيء مسيرة الثورة وحتى تستطيع بنديتنا المقاتلة أن تقتحم دربها الثوري. وتابع قائلاً: انه لا يجوز، تحت أي ظرف، أن نترك ولو نسبة واحد بالليون من شعبنا تعاني من الأمية. ففي شعبنا، بالرغم من تشرده ويؤسه، أكثر نسبة من المتعلمين والمثقفين، وبذلك هي الثورة الأولى، ونحن نعمل الآن على محو الأمية. حتى تتكامل فصول الكتاب وتأخذ الثورة بعدها الحضاري.

ثم لقي صلاح يعقوب كلمة منظمة اليونسكو، ومكتبها الاقليمي للتربية، فركز على أن ظاهرة الأمية في العالم الثالث، تشكل عائقاً خطيراً في وجه التنمية وسعادة الإنسان. وحول أعمال الندوة، قال: «في تصوري يجب أن تكون خطة العمل لهذا المشروع، أو أي مشروع آخر، مرنة بحيث تتسع لكل المتغيرات التي قد تنتج عن تنفيذ هذه الخطة فلا تكون أسيرة النصوص. ورسم الخطة له جوانب متعددة ومتشعبة ومتخصصة؛ بحيث يترك للاختصاصيين وضع تصوراتهم للعمل قبل التنفيذ. فكلما كانت الخطة مرنة وواضحة ومفصلة، كان اسهل على الكوادر التنفيذية القيام بعملها، دونما تضارب في المسؤوليات والاختصاصات».

ثم تلامه د. مسارع الراوي، رئيس الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فقال: إننا ننظر إلى هذه الندوة بكثير من الاهتمام، وإن الجهاز ليعتبر مسؤوليته، ومسؤولية جميع المشاركين فيها، مسؤولية تاريخية، وإن ما يصدر عنها من توصيات وتوجيهات، سوف يكون له الأثر الكبير، في توجيه هذه الحملة لسنوات عديدة، ويتوقف عليه: إلى حد بعيد، نوع النتائج التي

تصل إليها الحملة في جميع مراحلها. ونحن في المنظمة العربية للتربية، ومن منطلق الحرص، على إنجاز هذا اللقاء الهام، نطرح بعض المؤشرات التي نجد في مناقشتها أهمية خاصة للحملة وهي في مرحلة التخطيط:

أولاً، تكتسب هذه الحملة خصوصيتها من خصوصية الثورة الفلسطينية؛ وبذلك فهي ليست محاكاة لتجارب أخرى، ولكنها تمتع فريد يمكن أن يستفيد من التجارب الأخرى بالقرى الذي تسمح به الظروف الفلسطينية. ففي مجال التشريع لإلزام الأمين، لا بد من الوصول إلى طرائق وسبل تحقق الإلتزام، وتتسم مع طبيعة التركيب الاجتماعي، والأوضاع الاقتصادية.

ثانياً، دراسة تشكيل المجلس الأعلى لحو الأمية، والنظر في مدى تحقيقه للمواجهة الشاملة سواء من حيث الجهات المشاركة فيه، أو من حيث المسؤوليات والصلاحيات المنوطة به؛ والعمل على وضع النظام الذي يمكنه من قيادة الحملة والإشراف عليها. ويمكن للندوة أن تنظر في ضرورة وجود لجنة تنفيذية تحدد صلاحياتها لتتوب عن المجلس.

ثالثاً، أهمية اللامركزية في تنظيم الحملة، وتحديد لجان المخيمات والمؤسسات والتنظيمات، ووضع الصيغ التنظيمية التي تحدد مجال كل لجنة، ومسؤولياتها في إطار الحملة الشاملة، وأن تأخذ إدارة الحملة الطابع الميداني الذي يعتمد بدرجة أساسية، على مشاركة التنظيمات الجماهيرية.

وأخيراً، النظر في مناهج الحملة من حيث تنوع أنشطتها، إلى جانب تعليم القراءة والكتابة بما يلي حاجات المجتمع ورغبات المستهدفين في فئات السن المختلفة، والخروج من الصيغ التقليدية بقدر الإمكان، لإتاحة تعليم شعبي جماهيري بصيغ مبتكرة.

خامساً، الاستفادة من كل مؤسسات الثورة، وحشد ما تقدمه من خدمات في إطار خطة مركزية؛ بحيث تكون خدمات الاحصاء والبحوث والتخطيط والتأليف والطباعة والاعلام وغيرها مما توفره هذه المؤسسات، عملاً ذاتياً يخفف من العبء على الجهاز الناشئ، ويحقق الفلسفة الكاملة للمشاركة بكل معانيها.

سادساً، التخطيط للحملة بأفق واسع، وإن كنا نخطط لاستيعاب الفلسطينيين في الساحة اللبنانية، إلا أن آفاق الخطة يجب أن تضع في الحسبان ما يُنتظر من استيعاب كل الفلسطينيين، وأن تراعي ذلك، في تصميم البرامج ووضع الكتب وفي النظم الإدارية؛ بل ينبغي أن تمتد آفاقها إلى البعد القومي كله لتصبح أحد التجارب التي تستفيد من إمكانات الأمة العربية.

وفي ختام كلمات الافتتاح، تحدث طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة التربية في المنظمة ورئيس المجلس الأعلى لحو الأمية، فأكّد: إننا في منظمة التحرير الفلسطينية، نتطلع إلى الجهد الزائد والمستقبلي في نطاق التربية الشعبية كسبيرة واعية لتحديد تطورات استراتيجية ومرحلية، توجه اهتمامنا الزائد بالتعبئة الشعبية وبتنمية ثروتنا الوطنية. ونأمل من هذه الندوة الأولى، وما سينتج عنها من مشاريع تنفيذية في القريب العاجل أن تكون منطلقاً لتحديد أسس عملية توصلها إلى تحقيق تدريجي للأهداف التالية:

- (أ) تنمية خبرات جماعية وفردية في التخطيط والتنفيذ والتقييم.
- (ب) إيجاد أساس سليم يساعد على بناء تدريجي متكامل في تعليم الكبار.
- (ج) اكتساب قناة وخبرات تساعد على التنفيذ التدريجي لهذه الحملة لتشمل الانتشار الفلسطيني بظروفه السياسية والاجتماعية.
- (د) التخطيط لأسلوب عمل يساعد على اكتساب خبرات، تربية اجتماعية، قابلة للتوظيف في مجال تطوير العملية التربوية، في أبعادها المختلفة، والوصول إلى تصور موضوعي ملائم لنظام تربوي فلسطيني.

(هـ) بناء أطر وخبرات قادرة على التصدي للنتائج الترويجية السلبية، التي يسببها العدوان الصهيوني المستمر، وقادرة أيضاً، على المساهمة في رعاية الجماهير في ظروف الحرب.

وقد أعطيت الكلمة بعد ذلك للدكتور حامد عمار، ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، فأشار إلى أنه ليس من الصعب أن تواجه الثورة الفلسطينية التحديات المختلفة، ومن بينها أمة بعض ابنائها وبناتها، وأن تعمل على القرباء بينها بالعزم والتخطيط، كما أكد أن مكلفه الأمية، في إطار ابعاده الحضارية، هي غاية اجتماعية ثورية، في حد ذاتها، ووسيلة من وسائل استمرار الدفع الثوري بين الجماهير.

ثم توزع المؤتمر بعد ذلك على لجان هي: ١ - لجنة الهياكل، والمشاركة الشعبية، ٢ - لجنة البرامج والتدريب، ٣ - لجنة الخطة والتمويل، ٤ - لجنة الاعلام.

وقد ناقشت هذه اللجان كلمة طلال ناجي الاقتصادية، كمشروع أساسي عام إضافة للمشروع الأولي، للحملة الشاملة لمحو الأمية، المقدم من اللجنة التحضيرية، إضافة لنتائج الندوات المحلية الفلسطينية، في مختلف المناطق اللبنانية. هذا وقد شكل التحليل الاحصائي، للمستوى التعليمي للفلسطينيين في لبنان، نقطة هامة أثارت اهتمام اللجان. فقد اظهر هذا التحليل وضع الحالة التعليمية، في عشرة مخيمات فلسطينية في لبنان، حيث بلغت نسبة الأمية فيها ٦٦ بالمائة، ونسبة المتعلمين ٣٤ بالمائة.. مما حدد العبء الكبير، الملقى على عاتق الندوة، وضرورة خروجها بمقررات واضحة وكفيلة بتحسين المستوى التعليمي وتطويره، بين أبناء الشعب الفلسطيني في لبنان.

ويعد مناقشات تفصيلية، من المشاركين في اعمال الندوة، تم اقرار مسودة مشروع حملة لمحو الأمية، بعد إدخال بعض التعديلات عليها؛ ثم استمع المشاركون إلى تقرير حول اعمال ونشاطات اللجنة العليا لمحو الأمية، داخل الأرض المحتلة، والذي تبين من خلال معلوماته، ان نسبة الاميين بين العرب فوق سن ١٤ سنة تبلغ ٣٦,٥ بالمائة بينما تصل نسبة الاميين من اليهود إلى ٤ بالمائة فقط. وقد أرجع التقرير سبب ذلك إلى عدة عوامل منها: أن المعلمين في الوسط العربي غير مؤهلين، وذلك يعود إلى الظروف التي يعيشونها. فبنسبة المعلمين غير المؤهلين في الوسط العربي، ترتفع إلى ٤٣ بالمائة، بينما لا تزيد هذه النسبة في الوسط اليهودي على ١٦ بالمائة.

واختتم الندوة د. احمد صدقي الدجاني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم، بكلمة نقل فيها تحيات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتقديرها لعمل المشاركين في الندوة: حيث قال: «إن ثورتنا هي انبعاث للحياة في شتى مجالاتها أحمتها الكفاح المسلح، وسداها نشاطات متصلة بالإنسان، تستهدف تحقيق تقدمه».

وقد حدد مشروع الحملة الشاملة أهدافه بما يلي:

١ - تحقيق لمحو الأمية وشبه الأمية بين الأفراد على اختلاف فئاتهم، في ضوء الإمكانيات المتاحة، وإيصالهم إلى الحد الأدنى المطلوب بالنسبة إلى: (أ) امتلاك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات، (ب) تعزيز قدرة الفرد على توظيف هذه المهارات والمفاهيم في تطوير حياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، (ج) اكتساب المفاهيم العامة، وطرائق البحث البسيطة، وأساليب التفكير المعرفية المختلفة.

٢ - تعزيز القدرة على توظيف هذه المكتسبات، في تنمية الشخصية المتكاملة المتوازنة في تطوير الحياة الشخصية، على الصعيد الثقافي الاجتماعي، النضالي والاقتصادي، في اتجاه تكوين وتطوير القيم والاتجاهات التي تتسجم مع اهداف المجتمع العربي والفلسطيني، القاننة والمستقبلية.

وبذلك، نجح المؤتمر في مناقشته خلال ايام انعقاده الثلاثة، في التوصل الى نتائج دقيقة واضحة على كافة الصعد... ويبقى ان التنفيذ هو الأهم.

من ش..

د. عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين،
سلسلة عالم المعرفة، الكويت: إصدار المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠، ٣٣٨ صفحة

عن الباحثة وعن الكتاب

في تقديمنا لكتاب، «اليهود المصريون بين اليهودية والصهيونية»، في العدد ١١٦ من مجلة شؤون فلسطينية، ص ١٦٨، أشرنا إلى أن جهوداً ملحوظة تُبذل الآن في مصر، على صعيد الأوساط الأكاديمية الوطنية، من أجل تجاوز النقص الخطير في الدراسات العلمية، الخاصة بتاريخ التواجد اليهودي والنشاط الصهيوني في المنطقة العربية، بوجه عام، وخاصة في مصر.

وتأتي دراسة د. عواطف عبد الرحمن، المقدمة تحت عنوان: مصر وفلسطين، في وقت مناسب تماماً، لكي تضع لبنة أساسية في هذا المجال؛ تضاف إلى باقي اللبنة الأخرى، وتسهم مع غيرها، في مواجهة الغزوة الصهيونية المنظمة للعزل المصري والعربي، والتي باتت تشكل خطراً حقيقياً ينبغي التصدي له على أعلى مستوى من الاحساس بالمسؤولية.

والدكتورة عواطف عبد الرحمن: الحاصلة على درجة الدكتوراه في الإعلام من جامعة القاهرة عام ١٩٧٥، والمدرسة بكلية الإعلام فيها، تمثل جيلاً جديداً من دارسي التاريخ في مصر، ينطلق من مفاهيم وطنية ديمقراطية، ذات أفق تقدمي، وتؤمن بأن دراسة التاريخ عملية نضالية، تستخرج، من دروس الأمس، ملامح تخدم قضايا الصراع من أجل المستقبل، وترى في التاريخ عملية صاعدة دوماً إلى الأمام، كما تؤمن بالتأثيرات المتبادلة، للظواهر التاريخية والاجتماعية، ويدور الجماهير في صياغة مصيرها، ولها إسهاماتها الجدية في هذا السياق، مثل: «إسرائيل وأفريقيا» (١٩٤٨ — ١٩٧٨)، الصادر عن مركز الأبحاث الفلسطينية عام ١٩٧٤، «الصحافة العربية في الجزائر»، الصادر عن معهد الدراسات العربية بالقاهرة، عام ١٩٧٨، و«ميريد القراء في الصحافة العربية»، مع آخرين، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٧٩... الخ، وهي فضلاً عن ذلك مساهمة نشيطة في المؤتمرات والحلقات الدراسية التي تتناول قضايا المنطقة، وخصوصاً المنطقة بالصراع العربي — الإسرائيلي — الصهيوني وأفاقه، والذي تنتمي لدراستها، مصر وفلسطين، كإسهام قيم منها في استجلاء أبعادها.

تجدد الباحثة، في ختام كتابها «مصر وفلسطين»، الهدف من هذه الدراسة والذي هو: «محاولة قياس اتجاهات الرأي العام المصري، من خلال الصحف، نحو القضية الفلسطينية في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات، أي منذ شهر تموز (يوليو) ١٩٢٢ وحتى أيار (مايو) ١٩٤٨. فهي تبدأ بالعلم الذي تثار فيه، رسمياً، الموافقة على صك الانتداب البريطاني على فلسطين، ويعتبر هذا

التاريخ البداية الفعلية لتأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وتنتهي عام ١٩٤٨، الذي يرمز إلى ضياع فلسطين العربية، وقيام دولة إسرائيل، فوق الأراضي العربية المقتضية (ص ٢١٢).

ومن أجل تحقيق هذه الغاية التي وضعتها نصب عينها، قامت د. عواطف عبد الرحمن بعملية مسح عامة لصفحات هاتيك الفترة: الصحف الحزبية الناطقة باسم، أو القريبة من، أو المبررة عن الأحزاب والقوى السياسية المصرية الأساسية آنذاك: كصحفتي «البلاغ» و«مكوكب الشرق» (حزب الوفد)، وصحيفة «السياسة» (حزب الأحرار الدستوريين)، وصحيفة «الاتحاد» (السراي)، وصحيفة «الوطن» (الطائفة القبطية)، وصحيفة «الأخوان المسلمون» (جماعة الإخوان المسلمين)، وصحيفة «الكتاب» (اليساري)، وصحيفة «المقطم» (الاحتلال الإنجليزي)، وصحيفة «الأهرام» (التي زعمت لنفسها مواقف الحياد)، وكذلك لجأت الباحثة إلى القيام بعملية مسح عام أيضاً، للصحف الفلسطينية الصادرة بمصر، في تلك الأونة: «الشورى» و«الأخاء»، وللصحف الصادرة عن الطائفة اليهودية في مصر، والناطقة باللغة العربية - أي المتوجهة للتأثير في الرأي العام المصري أسلساً - «إسرائيل»، «الشمس» و«الاتحاد الإسرائيلي»... كما استعيرت عدداً كبيراً من الصحف المهمة الأخرى، وإضافة إلى ذلك، نظمت الباحثة سلسلة من اللقاءات، مع بعض الرموز الفكرية العربية المعنية بالقضية: د. أنيس صليح، الشيخ عبد الله الحلالي، ومع بعض اليهود المصريين المعادين للصهيونية: يعقوب نويك، أحمد صافق سعد، جاكودي كوكب وأبير آرييه. كما استعانت بعدد ضخم من المراجع والذكرات الشخصية، المنشورة والمخطوطة، والرسائل الجامعية المنشورة وغير المنشورة، وبالدراسات التاريخية المصرية والعربية، وبالدراسات الصحافية، وبالمراجع الإنكليزية والفرنسية والروسية والعربية، بحيث مكل الكتاب، بحق، إن في مافته العلمية الفنية: أم في تحليلات السياسة واستنتاجاته النهائية، حميلة مؤلفة لجهد مرموق، صادر عن استاذة وطنية. لم تمنعها واجباتها الأكاديمية، من وضع قدراتها في خدمة قضية نضال وطنها وأمتها.

أهمية استثنائية

ولعل الأهمية الاستثنائية لنشر هذا الكتاب، في هذا الوقت بالذات، تنبع من كونه اخنط منهاجاً يحاول أن يعرض للقضية الفلسطينية، في انكسالاتها وتأثيراتها العميقة على المجتمع المصري قبل عام ١٩٥٢، ويعكس الرابطة الصميمية التي ضمت بين قضيتي النضال الوطني، للشعبين الفلسطيني والمصري؛ إذ أن قراءة تاريخ مصر، خلال ثلاثين عاماً، كما فعلت د. عواطف عبد الرحمن (قراءة وقائع التاريخ وتجلياتها العيانية بتأنٍ وتدقيق)، تقود إلى نتيجة منطقية مؤداها: لقد كانت نكبة فلسطين، وما وراها من أسباب عميقة، وما حملته من معانٍ، مدرسة وطنية كبرى، تلقت بفضلها حركة التحرر الوطني العربية، وخصوصاً الطلائع المصرية، أبلغ الدروس القومية، ولم يكن مصادفة أن تساعد، حرب فلسطين، على خلق الأسس الموضوعية للتغيير الوطني والاجتماعي في الوطن العربي. وقد تضافرت عوامل شتى لتجعل من أرض فلسطين المكان الذي يشهد ميلاد الثورة المصرية، (ص ٢٢٢). وإضافة إلى ذلك، ولما كانت قضية فلسطين هي «أكثر القضايا العربية خطورة على اقتصاد مصر وأمنها» (ص ٧)، كانت فلسطين أيضاً «هي البداية السياسية الفكرية لاكتشاف مصر لعروبيتها» (ص ٧). وتلاحظ الباحثة، في هذا السياق، ومن خلال تتبعها لخيوط موضوعها، خطأ الإجماع الذي التفت عليه جميع المراجع، التي تنال الأيديولوجية العربية في مصر، على أن اتجاه مصر للعروبة لم يتبلور، ولم يأخذ شكلاً واضحاً ومحدد، إلا في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، (ص ١١)، فلقد ثبت، من خلال استعراض الصحف المصرية، خلال حقبة العشرينيات بوجود اهتمام مصري غزير بالقضية الفلسطينية... وتأسيساً مبكراً للاخطار الصهيوني في فلسطين» (ص ١١).

وليس هذا هو الهدف الوحيد في دراسة الدكتور عواطف عبد الرحمن، وإنما هناك هدف آخر استهدفته الباحثة، وبدا بارزاً من خلال تتابع فصول الكتاب وصفحاته الأ وهو: «تأكيد نضال الشعب الفلسطيني من أجل التشييد بالوطن الفلسطيني، وطناً عربياً خالصاً، خلال مايقرب من نصف قرن» (ص ٦). والحقبة، إن القارئ يلمس، دوماً، صورة الحضور القوي لأبناء الشعب الفلسطيني، في صلب كل أحداث تلك الفترة الحساسة، حضور بارز السمات برغم اتساع حجم المؤامرة، ومحدودية الإمكانيات،

والأفق المحدود للقيادات التقليدية، التي توالى على قمة العمل الوطني الفلسطيني؛ وكانت دائماً أدنى قدرة من متطلبات المرحلة، ومن طالقات الشعب وإرادته على القتال، دفاعاً عن أرضه وقضيته.

قضية فلسطين محور الوعي في انتماء مصر العربي

كانت مصر، حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن، محلاً لصراع فكري حاد، حول الهوية المصرية وألقاها، إذ تصارعها اتجاهات ثلاثة: ١ - التيار الاسلامي، ٢ - التيار الليبرالي (التيار القومي المصري) ٣ - والتيار العروبي.

فللتيار الاسلامي الذي تربى على قمة مراكز التأثير الفكري، منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى مجيء محمد علي، كان، آنذاك، أعلى الأصوات المؤثرة في الوجدان الشعبي، ضد الفرنسيين ثم ضد المماليك والعثمانيين، وكان ذا لفق «لاقومي»، يؤمن بنوع من «الأممية الإسلامية»، ترفض «المحدودية القومية»، والباحث الرئيسي له الجهاد المقدس ذو الجوهري الاسلامي (ص ٢٥)، ولقد تبلور هذا الاتجاه، في فكرة الجامعة الاسلامية، «التي حاول السلطان عبد الحميد الثاني، (١٨٧٦ - ١٩٠٩)، استخدامها كأداة، تحقق له التقاطع الشعوب الإسلامية حول الخلافة العثمانية، لكن واضع الحجر الاساسي، في فكرة الجامعة الاسلامية، هو الإمام جمال الدين الأفغاني» (ص ٢٦)، [الذي تركّز جهوده حول الإصلاح الديني، والإصلاح على أساس الدين]. وبعد هزيمة الثورة العرابية، استلم مصطفى كامل، زعيم الحزب الوطني، راية الدعوة لهذه الفكرة، فاضاف إليها ما شكّل محوراً، لحركته وحركة حزبه، بناءً على مجموعة من الأفكار الاساسية، أهمها: أولاً، إن المسألة المصرية مسألة دولية ويجب الاستعانة بأوروبا وبشكل رئيسي فرنسا، لإكراه الانكليز على الرحيل عن مصر. وثانياً، ضرورة التثبيت بالدولة العثمانية، وبالاخلاق الاسلامية فيها، باعتبارها صاحبة السيادة الشرعية على مصر. وثالثاً، الدعوة للجامعة الاسلامية، على أساس التقاطع الشعوب الاسلامية حول الدولة العثمانية.

أما التيار الليبرالي الذي جسّد مطامح النخبة الشابة في المجتمع، تلك النخبة التي تلقت العلوم والمعارف العثمانية، واستكملت دراساتها في فرنسا وانجلترا، وأمنت بالمفاهيم الغربية العصرية، وبأن مدخل مصر إلى الحضارة هو الاقتباس أسباب التفوق الاوروبي، (ص ٢٧)، فلقد كان أبرز ممثليه، أحمد لطفي السيد... وهذا التيار الذي كان ينمو ببطء، ومع استحياءه خلال القرن التاسع عشر، بدأ يشهد نمواً زاحقاً مع بدايات القرن العشرين، في ظل الاحتلال البريطاني وتشجيعه، واتسع نفوذه، خلال فترة ما بين الحربين، لأسباب موضوعية، أهمها: أن تشيخت قوات الاحتلال البريطاني، بقيادة اللورد كيتشنر، لقيادات الحزب الوطني، قد أضعف نفوذ التيار الاسلامي وفتح الطريق أمام التيار العلماني للتقدم. كما أن المفاهيم الايديولوجية التي واكبت التبدلات الاجتماعية والاقتصادية، الحادثة في مصر بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، وكذلك انهيار الدولة العثمانية وتفتت امبراطوريتها، قد ساعدت كثيراً على ذلك. ولقد انقسم ممثلو هذا التيار إلى اتجاهين يمكن أن يُطلق عليهما: اتجاه «القومية المصرية» الخالصة، واتجاه «المصرية - الافريقية»، يرى بعض أركان الاتجاه الأول أن مصر كانت جزءاً من حضارة البحر المتوسط دوماً (مصر المتوسطية: قاسم أمين، لطفي السيد وطه حسين)، ويرى البعض الآخر أن مصر فرعونية الاصول والجذور، وأن الإسلام مسؤول عن اهمال هذه الاصول والجذور وادخال مصر في منحى آخر، هو المنحى العربي (د. محمد حسنين هيكل، أحمد أمين، د. حسين مؤنس، عباس العقاد وآخرين)... والاتجاه الثاني، اتجاه المصرية - الافريقية، يتوجه بالانظار صوب منابع النيل وودايه: ويرسل البصر عبر قارة افريقيا، باعتبارها أصل العلاقات التاريخية والجغرافية والمجال الحيوي، لمصر في المرحلة القادمة... الخ. لكن هذين الاتجاهين، اللذين وجدنا تشجيعاً صريحاً ومستقراً، من الغرب عموماً والاحتلال الانكليزي على وجه الخصوص، لم يمثلّا، في واقع الامر، حذراً حقيقياً في «الشارع المصري»، ولم يكن لهما صدى سياسي. بل انحصرا في مدرسة أدبية لم تمارس أي نفوذ على الكتل الأخرى، كما أن بعض دعايتها اتجه اتجاهاً مصرياً معتدلاً، أو اسلامياً صريحاً، أو عربياً على الأقل، (ص ٤٥).

والأهم من هذين التيارين، هو التيار العربي في مصر، والذي ترجع جذور الوعي به إلى آحاد بعيدة، تعود إلى عهد محمد علي وابنه إبراهيم باشا، اللذين كانا يطمحان إلى إقامة دولة عربية واحدة، على بقعة تنطق بلغة الضاد، ويربزت واحدة من أهم تجلياته في ثورة الغرابيين، عام ١٨٨١، حينما أعلنوا أنهم يطمحون إلى إقامة جمهورية عربية موحدة.

وتلاحظ الباحثة اختلاط التيارين، العربي والإسلامي، وتداخلهما في مصر، وهذا مفهوم؛ فباعتبار أن الدين الإسلامي يرد في أصوله إلى العرب، تبقى الرابطة بين التيارين واضحة، ومن هذا المنظر يبرز أن الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية بدأ من المدخل الإسلامي، (ص ٧)، باعتبار فلسطين محلاً للمسجد الأقصى ولحائط «البراق» الشهير، وهما مكانان لهما قداسة خاصة لدى المسلمين كافة، ومسلمي مصر ضمنهم، وتستنتج الباحثة نتيجة على درجة كبيرة من الأهمية هنا، حين تصل، في دراستها، إلى أن «فلسطين كانت هي البداية الفكرية لاكتشاف مصر لعروبيتها» (ص ٧). ولقد ساعدت تطورات القضية الفلسطينية على تبلور هذا التيار، واتساع نطاق تأثيره، مع اتساع الإدراك، لدى طوائف وهيئات وبلديات مصرية عديدة، بأبعاد الخطر الصهيوني وارتباط نظرية الأمن المصري - الفلسطيني، باعتباره أمناً مشتركاً، يرجع إلى كون فلسطين، استراتيجياً، هي بوابة مصر من ناحية الشرق؛ أنت عبرها كل الغزوات لمصر، ودارت فوق أرضها كل معارك تحرير مصر والمنطقة. وعلى هامش تتبع الباحثة لظواهر نمو هذا الوعي، تلمس مجموعة من المحاولات الهامة ذات الدلالة:

الأولى، هي أن اهتمام الصحف المصرية في الفترة محل الدراسة، بقضية فلسطين كان أسبق بل وأعمق من اهتمام الأحزاب والتنظيمات السياسية، وهذا راجع، بالأساس، إلى عدة أسباب: منها، الارتباط المصلي بين هذه الأحزاب الاستقرائية البرجوازية؛ والبرجوازية اليهودية صاحبة النفوذ في مصر، وهو ما جعل الحكومة المصرية تقدم المساعدات للحركة الصهيونية، حتى تحولت مصر إلى أحد المراكز الرئيسية للدعاية الصهيونية في العالم العربي، وكان الصهاينة يلقون الرعاية والتسهيلات، من جانب الحكومة المصرية، بينما كان الفلسطينيون يتلقون التهديد بالطرده، لمحاولاتهم إثارة مشاعر الشعب المصري، بإقحام القضية الفلسطينية على اهتماماته، (ص ٨)، ومنها أيضاً، أن هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية كانت مستفركة في تفاصيل الحياة السياسية المصرية (ص ٨). كما أن هذا الأمر راجع أيضاً، إلى الجهود الفردية لعدد من رؤساء التحرير والمحردين الذين اهتموا اهتماماً بارزاً بالمشكلة الفلسطينية وتطوراتها، ومنهم الهامش، الناجم عن كون الكثير من هذه الصحف لا ترتبط بالأحزاب القريبة منها إلا في الخطوط العامة لتوجهاتها السياسية، هذاً ككفياً من الحرية لعرض الآراء دون انتظار لتحديد المواقف الرسمية للأحزاب.

والملاحظة الثانية، إن الاختلاف بين نوعية العدو الذي وُجّهت إليه جهود كل من الحركة الوطنية المصرية، من جهة، والحركة التحررية العربية، وجزء منها حركة التحرير الفلسطينية، من جهة أخرى؛ هذا الاختلاف عمل على تأخر حدوث عملية التلاحم بين الحركتين، رداً طويلاً من الزمن. فمصر التي كانت واقفة تحت الاحتلال البريطاني، اتجهت، عبر القيادات البرجوازية الوطنية لحركتها، نحو الباب العالي (الخلافة الإسلامية العثمانية) تلمس منها العين والمساندة في معركة تحررها، في الوقت الذي كانت فيه تركيا العثمانية تحتل أجزاء كبيرة من العالم العربي، وتبذل الحركات الوطنية فيها جهوداً حثيثة للتحرير من سيطرتها، وبدا الأمر حينذاك كما لو كان عدو مصر صديقاً للعرب، وعدو العرب صديقاً لمصر، مما أحدث نفوراً موضوعياً مؤقتاً بين الطرفين، حتى أدرك أن لا هذا ولاذاك جاد، في مساعدة الأمانى الوطنية العربية على التحقق. وبلغت النظر، في هذا المجال، الدور السلبي الذي لعبه بعض «السوريين» في مصر، الذين عملوا في خدمة الاحتلال وأنشأوا الصحف لدعم سياسته، فأثروا، عكسياً، على العلاقات العربية المصرية، ومن أبرز هؤلاء: فارس نمر، سكندر مكاربوس وسواهما.

أما الملاحظة الثالثة، فتتناول «العوامل المساعدة» التي ساهمت في تقريب الحركة الوطنية المصرية من حركة التحرير الوطني العربية، في تلك الحقبة المتقدمة من الزمن. فإضافة إلى تقدم وسائل الاتصال

الذي جعل من السهل ازدياد عناصر المعرفة بين مصر وجاراتها، لعبت الأزمة الاقتصادية العالمية دوراً ملموساً في انهيار عمليات تصدير القطن، المصدر الأساسي للدخل، إلى أوروبا، وانكثرت خاصة، ومن ثم فإن البرجوازية المصرية، أخذت في التطلع إلى المنطقة العربية، على أمل أن تجد فيها سوقاً يمتص كمداً سلعتها الأولى، لكن العامل الأساسي في تطوير الوعي العربي لدى الحركة الوطنية المصرية، في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات، ظل «مظهر الخطر الصهيوني، على إثر تطور قضية فلسطين، وعلى نحو يهدد الوجود العربي كله بالقضاء» (ص ٧٢).

والملاحظة الرابعة التي تستخرجها الباحثة، من سياق البحث، بالاحصاءات والوقائع والأرقام، تنطلق بالادعاء الكذب، عن بيع الفلسطينيين لأراضيهم، فالصحف المصرية والعربية، التي درستها الباحثة، كانت واضحة وقاطعة في توجيه أصبع الاتهام للاقطاعيين موكبار الملك الفاشيين، الذين رضخوا لإغراءات رأس المال الصهيوني، وباعوا الأرض، للمؤسسات الصهيونية، على حساب عشرات الآلاف من الفلاحين الفلسطينيين، الذين لم يكتفوا عن الاحتجاج والتنديد والمقاومة، التي وصلت حد امتشاق السلاح في الكثير من الأحيان، ضد هذا التوجه الخطر؛ ولعل في تتبع الجرائد المصرية والعربية لواقعة بيع آل سرسق لخمس قرى تابعة لقضاء صفد، مساحتها ٢٢٠ ألف دونم، وتشريد مواطنيها من فقراء الفلاحين الفلسطينيين، ومقاومة هؤلاء الفلاحين لهذا الأمر، أبلغ دليل على ذلك، (ص ٢١٤).

وعلى أي حال، فما أن بدأت حقبة الثلاثينيات في مصر، حتى كانت القضية الفلسطينية تحتل موقعاً هاماً، من فكر ونضال الحركة الوطنية المصرية، خاصة بعد أحداث البراق عام ١٩٢٩. فحزب الوفد، أكبر الأحزاب الوطنية، تحرك باتجاه التبنّي الرسمي للفكرة العربية، وأبدى اهتمامه المستمر بالقضية الفلسطينية. وتناكث الوفود المصرية التي سافرت إلى القدس وسائر بقاع فلسطين، لدراسة الوضع على الطبيعة، وإبراز روح التضامن، مع نضال الشعب الفلسطيني في محنته (رحلة محمد علي علوية، رحلة أحمد زكي ورحلة عبد الحميد سعيد، للدفاع عن ملكية العرب لحائط البراق أمام لجنة التحقيق الدولية... الخ). كما نشطت النقابات المهنية، وخاصة المحامين، والجمعيات (الشبان المسلمين) في إرسال برقيات الاحتجاج وجمع التبرعات وعقد المؤتمرات، لنصرة كفاح الجماهير الفلسطينية ولدعم الدعاوى المتصاعدة، بالتضامن مع شعب فلسطين ومساعدته على الحفاظ على أراضيه... الخ.

القوى السياسية المصرية؛ وموقفها من القضية الفلسطينية

وقد واكب نمو هذا التيار الشعبي المتضامن مع الحركة الوطنية الفلسطينية، تطور ملحوظ في مواقف القوى السياسية المصرية، من القضية الفلسطينية وفي فهمها لأبعاد الصراع العربي - الصهيوني، الذي كان يدور على أرض فلسطين. فحزب الوفد، أكبر الأحزاب الوطنية وأكثرها نفوذاً على الجماهير المصرية، مر - كما سبق وأشرنا - حتى أعلن عن تبنيته للقضية، بمجموعة من المراحل بدأت بإنكار سعد زغلول وتحفظه على أي توجه مصري نحو العرب (في عام ١٩٢٤، أعلن سعد زغلول عن رفضه إيواء الوطنيين الليبيين الهاربين إلى مصر، من الإرهاب الإيطالي الفاشي في ليبيا، ص ١١١). واستمرت حتى عام ١٩٢٥، إذ دلم يُعثر في خطبة النحاس السنوية، التي كان يلقيها في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام، بمناسبة عيد الجهاد، منذ عام ١٩٢٦، على أدنى إشارة إلى القضايا العربية، أو القضية الفلسطينية بصورة أكثر تعميداً (ص ١١١). ولكن مع احترام الصراع، تطورت مواقف هذا الحزب، استجابة لضغوط الرأي العام واضغط قواعده الشابة (الطليعة الوفدية)، التي كانت أسرع منه في تبني تلك الدعوة (العربية - الفلسطينية)، وشارك الحزب في المؤتمرات التي عُقدت لبحث المسألة، كما زار محرم عبيد سكرتيره وأحد أبرز وجهه) سوريا ولبنان وفلسطين، عام ١٩٢٦، متحدثاً عن «الوحدة العربية، ومطالباً بتنظيم مقومات هذه الوحدة، لخلق «مواجهة مناهضة للاستعمار، قادرة على صيانة حقوق القوميات وعلى تطبيق الرخاء الاقتصادي... بحيث تصبح الدول العربية موطناً كبيراً، تتفرق منه عدة أوطان، لكل منها شخصيتها، لكنها في خصائصها القومية العامة، متحدة ومتصلة اتصالاً وثيقاً بالوطن الأكبر» (ص ١١٢)، ومع تصاعد

أحداث الثورة الكبرى في فلسطين عام ١٩٢٦، وصل التضامن الشعبي والحزبي ذروته. ففي لقاء مع السير هارولد لايسون، عيّز المجلس بأشاع، زعيم حزب الوفد، عن تطورات مهمة للقضية الفلسطينية في تأثيرها المتبادل على الأمن القومي المصري، وذلك في تصريحه أنه: «لا يستطيع أن يشعر بالأطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر إذ ما الذي يمنع اليهود من ادعاء حقوق لهم في سيناء فيما بعد؟» (ص ١١٢).

أما حزب مصر الفتاة، الذي تكوّن في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢، وضمّيز بروحية شوفينية، تسعى «إلى بث مجد مصر القديم، وتأسيس امبراطورية عظيمة تتكاتف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعّم الاسلام، و[إلى] اشغال القومية المصرية بحيث تصبح، كلمة المصرية، هي العليا، وتصبح مصر فوق الجميع» (ص ١٤٠). ولقد شاب، اهتمامات هذا الحزب الواسعة بالقضية الفلسطينية، نزوع عنصري، جسّدت كراهيته المتعصبة لليهود، موقد ترتّب على هذا المفهوم الضالّيء لطبيعة الصراع الفلسطيني - الصهيوني، تورط الحزب في القيام بمحملات عنصرية معادية لليهود المصريين، وتحريض المواطنين على مقاطعتهم اقتصادياً، ومحاولة تهيج وإثارة الرأي العام المصري ضدهم (ص ١٤٠). وعلّظ أن اهتمامات هذا الحزب ظلت، حتى عام ١٩٢٢، محدودة بالقضية الفلسطينية، لكن زعيمه، أحمد حسين، كوّن، بدءاً من عام ١٩٢٨، علاقات وثيقة مع محمد علي الطاهر، صاحب جريدة «الشورى»، وحينما صادرتها الحكومة المصرية فتحت جريدة مصر الفتاة صفحاتها لقلبه: كما سافر أحمد حسين إلى سوريا، للتدليل على استعداده للدخول إلى فلسطين والقتال، مع المتطوعين، دفاعاً عنها.

جماعة الإخوان المسلمين: أعلن الاخوان المسلمون تضامنهم مع القضية الفلسطينية، انطلاقاً من مبعث ديني، باعتبار فلسطين جزءاً من العالم الاسلامي، الذي يرون أن أي اعتداء على قسم منه هو اعتداء على باقي الاقسام وأن واجب المسلمين، في سائر ديارهم، مدّ يد العون لبعضهم بعضاً (ص ١٢٧)، ولكن هذا المنطلق الذي يهمل البعد الصحيح للقضية، باعتبارها صراع حركة التحرر العربي ضد الاستعمارية وأدواتها في المنطقة، أدى إلى خلق ردود فعل لم تميز، بين اليهود والصهيونية في مصر (ص ١٢٨). كما أن حركة الاخوان المسلمين استفادت كثيراً، من الناحية السياسية، عندما نجحت في امتصاص طاقات السنط لدى الشعب المصري، إزاء الحركة الصهيونية، بتصويرها المعركة في فلسطين على أنها معركة بين اليهودية والاسلام، وليست معركة قومية كما استفادت الجماعة، فيما بعد، من شعار «الكفاح المسلح ضد اليهود»، في جمع السلاح، الأمر الذي قادها لمصادمات دامية، مع السلطات في الداخل، أكثر من مرة. وتلفت النظر هنا، العلاقة الحميمة الخاصة التي كانت تربط بين كل من الشيخ حسن البنا، مرشد الجماعة، والحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى (ص ١٢٨).

اليسار الماركسي المصري: ترجع جذور اهتمام اليسار الماركسي المصري بالقضية الفلسطينية، إلى بداية حقبة العشرينيات، فالحزب الاشتراكي المصري، الذي تكوّن، في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٢١، وأعاد تنظيم صفوفه، عام ١٩٢٤ بعد بطش حكومة سعد زغلول به، أقام علاقات وثيقة مع الحزب الشيوعي الفلسطيني (ص ١٤١). وقد تجسّد اهتمام هذا الحزب، الذي أضفى الحزب الشيوعي المصري فيما بعد، بالقضية العربية، عبر تبنيه لشعار «وحدة الشعوب العربية في الكفاح ضد الاستعمار»، وقد قدّن موقف الحزب الشيوعي المصري، جزءاً من الموقف العام للحركة الشيوعية العربية (ص ١٤٢). كما ساهم الحزب في تأسيس عصبة الفضال ضد الامبريالية، التي تكونت ببروكسل عام ١٩٢٢ وأعلنت في بيانها الصادر إثر وقوع أحداث البراق عام ١٩٢٩ تحت عنوان: «الفضال من أجل حرية الشعب العربي»، أن «العرب يمتلكون كل الحق في القضاء على تقسيم وطنهم» (ص ١٤٣). وظل هذا الموقف الصحيح، مركزاً للفضائل الماركسية المصرية، فيما بعد، فبعد تنبّع الصحف اليسارية، في مطلع الأربعينيات، مثل «الجمامير»، لسان حال الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، أو «الفجر الجديد»، لسان حزب العمال والفلاحين، فإننا نلاحظ اهتماماً متزايداً بالقضية العربية، وضرورة توحيد كل القوى الثورية العربية، في

المعركة الموحدة ضد الرجعية العربية. وقد كانت القضية المحورية في ذلك كله. في نظر اليسار المصري، هي قضية فلسطين» (ص ٢٨٦).

ولكن هذا الموقف الصحيح، انتكس، مع طرح مشروع التقسيم أواخر عام ١٩٤٧، بفقد عارضت طليعة العمال والفلاحين قرار التقسيم، وكانت تؤيد الدخول في الحرب ضد إقامة الدولة اليهودية، ولكن أيدت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حديثو) قرار التقسيم، وعارضت الدخول في الحرب من أجل فلسطين، بل كانت ترى أن الكفاح المسلح يجب أن يوجه ضد بريطانيا» (ص ٢٩٠). وقد ظل هذا الموقف، هو المدخل النقدي الطبيعي للحركة الماركسية المتجددة في مصر، والتي شكلت، منذ هزيمة ١٩٦٧، واحداً من أقوى الأصوات ضد الصهيونية. دفاعاً عن الشعب الفلسطيني وثورته.

عرض: أحمد المصري

*Herbert Druks, The U.S. and Israel
1945-1973; A Diplomatic History,*

New York: Robert Speller & Sons, 1979.

(الولايات المتحدة وإسرائيل، ١٩٤٥ - ١٩٧٣، تاريخ دبلوماسي)

يلخص ميربرت دراكنز، في شانية فصول قصيرة ومكثفة، تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٧٣. وكأن أحداث تاريخية، فهو يلخص العلاقة بينهما في الفترة ما بين بدء تبلور الكيان الصهيوني، وانتهاء حرب تشرين الأول (أكتوبر)، والنتائج المباشرة التي تمخضت عنها.

ويوجي العنوان بالقتصار المعالجة على الطرفين المصحح عنهما، لكن وقائع الكتاب تتالجح لوحة العلاقات الدولية، في الفترة المعنية، داخل محيط الصراع العربي - الصهيوني. ولذلك فإن الكاتب لا يملك الا ان يتناول العلاقات الثنائية او الشاملة بين: الولايات المتحدة، الكيان الصهيوني، العرب، اوروشا الغربية - خصوصاً بريطانيا - والدول الاشتراكية وعلى وجه الخصوص الاتحاد السوفياتي.

وينعكس اهتمام الكاتب بالصراع العربي - الاسرائيلي وتطوره، من خلال تقسيمه لمراحل تاريخ العلاقة الاميركية - الاسرائيلية، اذ يقسمها على اساس الحروب العربية - الاسرائيلية (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧ و ١٩٧٣).

ويبدو ان الفكرة الاساسية التي تسيطر على الكاتب، هي ضرورة اعتماد إسرائيل على امكاناتها الذاتية، ان هي ارادت الاستمرار في البقاء، ومقاومة محاولات إزالتها عن الخريطة. ولكي يثبت هذه الفكرة، نراه يكرر في نهاية كل فصل، بل وعند معالجة اي انتصار تحققه إسرائيل، ان هذا الانتصار كان بالامكان ان يتسع نطاقه، لولا الضغوط التي مارستها، إحدى او بعض، الدول الكبرى على إسرائيل.

ويستهل الكاتب مدخله لتاريخ العلاقة، انطلاقاً من انتهاء الحرب الكونية الثانية، وبدء انتخابات الرئاسة الاميركية. وفي هذا السياق يرسم لوحة الواقع الدولي، بموذلك، مركزاً على واقع اليهود، الذين كانوا لا يزالون في معسكرات الاعتقال النازية، مولياً اهمية خاصة لأولئك والمهاجرين، الذين آمنوا، بضرورة العودة الى إسرائيل التي بدأت عملية مولايتها من جديد.

ويشيد الكاتب كثيراً بسياسة الرئيس الاميركي، هاري ترومان، تجاه إسرائيل، وبالعلاقات مع المنظمات والقيادات الصهيونية، حتى يصل به الامر الى ان ينسب اي تلكؤ في تلك السياسة، الى كون «ترومان ضحية افكار مؤلفي الادارة الاميركية، الذين كانوا غير آبهين بأوضاع اليهود، ولا بمصيرهم».

ومن خلال معالجة الكتب للسياسة الخارجية التي اخذ بها ترومان، من اجل مساعدة اليهود على تأسيس دولتهم، فإنه يبرز الخلافات التي نشبت، بين ترومان وبعض الرموز الاساسية في الادارة الاميركية حينذاك، ويشير بتوسّع إلى الخلافات الاميركية — البريطانية في المجال ذاته.

ورغم اعتراف الكتب ان واشنطن ولندن كانتا ترغبان في إقامة الدولة اليهودية، ولكنها كانتا مختلفتين في الخطوات العملية الواجب اتباعها. فالاولى، اخذت موقفاً سافراً ضد العرب، واصالحت الحركة الصهيونية، ضاربة عرض الحائط بمشاعر العرب بما في ذلك سياستهم النقطية معتمدة على محاجة العرب اليها، وليس العكس، حيث كانوا بحاجة لبيع النفط لها. اما بريطانيا فقد حاولت مكسب «الصُنيتين»: ارضاء اليهود والحركة الصهيونية وعدم إثارة غضب العرب، او استقرازمهم.

ويُرجع الكاتب السبب الرئيسي الكامن وراء الاندفاع الاميركي، الى تخوّف الادارة الاميركية من توسّع وازدياد النفوذ السوفياتي في المنطقة. وهو يرى ان ذلك لا يقلّص، او بالاحرى لا يهدد النفوذ الاميركي في المنطقة وحسب، وإنما يقلّص ايضاً من فرص السلام واحتمالاته في نزاع الشرق الاوسط.

ويغرد الكتب الفصول الثلاثة الأولى للحديث عن «إعادة ولادة إسرائيل»، وعن الاجراءات التي ساعدت على تلك «الولادة». وفي هذا السياق يسرد، بإعجاب، كل الجرائم التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية الارهابية، تجاه السكان العرب، ويعتبر المجازر بمثابة انتصارات ضرورية، لا بد منها لإكمال «عملية الولادة».

ولا يستطيع الكاتب تجاهل الخلافات التي نشبت بين المنظمات اليهودية ذاتها: بين تلك التي لم يكن في تصوّرها ان تكون «الولادة» على النحو الذي نمت عليه، وبين تلك التي كانت ترى في ذلك البداية التي لا بد ان تستمر. ولكي تستمر، لا بد من البحث عن مصادر للتمويل وعن أسلحة لخوض الحروب.

ويعترف الكتب ان الدعم المالي والسياسي جاء من الولايات المتحدة اساساً، ومن اوربوا الغربية بالدرجة الثانية، اما السلاح، فقد تدفقت شحناته الاولى من تشيكوسلوفاكيا.

وفي نطاق الحديث عن «إعادة الولادة»، يعرّج الكتب ويشكل محدود، على المبادرات السياسية التي طرحت، من اجل وقف الحرب والبحث عن حلول سلمية. ويشير الى البرامج البريطانية والاميركية، ويتحدث عن اللجنة «الانجلو — اميركية» التي تشكلت خصيصاً لذلك الغرض. ثم هو يعرض، في السياق ذاته، محاولات الامم المتحدة، وخصوصاً، تلك التي تقدّم بها الكونت فوك برنادوت، ويخلص ردود الفعل عليها، عربياً ودولياً.

اما الفصول الاربعة الاخيرة فيغريها الكتب للحروب العربية — الإسرائيلية، التي وقعت في الفترة ما بين ١٩٥٦ — ١٩٧٣. ويُخصّص لكل حرب فصلاً خاصاً. وفي الفصل الثامن يتحدث الكاتب عن رحبت إسرائيل عن السلام، منذ انتهاء حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وحتى اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر) او كما يسميها حرب يوم الخبز في ١٩٧٣.

وقبل الدخول في تفاصيل حرب ١٩٥٦، التي يرفض وصفها بالعدوان: بل يمتريها إحدى معارك التحرير، يرسم الكاتب لوحة للواقع الدولي وانكسارته على الشرق الاوسط. فيُذكر بمشروعات اينزهاور، ويدعوات إقامة حلف بغداد، كما يشير في الاتجاه ذاته الى اشتداد حدة الصراع الدولي، وخصوصاً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

ونراه يتحاشى بتعمّد مفضوح، الاشارة الى ادوار بريطانيا وفرنسا، عند صياغته لسيناريوهات حرب ١٩٥٦ ووقائعها؛ ويحصر نفسه بشكل قسري في نطاق الجبهة المصرية — الإسرائيلية، وهي واحدة من ثلاث جبهات.

وفي نهاية فصله عن حرب ١٩٤٨، يدّعي الكتب بأنه لولا «التدخل الاميركي — البريطاني الذي اوقف

العمليات العسكرية، لكن الوضع الجيوسياسي أكثر أمناً لإسرائيل. كما يُكرّر في نهاية هذا الفصل، انه بدلاً من مساعدة إسرائيل، في عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧، فإن «الامم المتحدة» والولايات المتحدة، على وجه الخصوص، جعلت إسرائيل أكثر عرضة للخطر من خلال تشجيع السرطان الصهيوني على النمو في مصر. وهو يعتقد ان «العزلة» التي فرضت على إسرائيل في عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٦، سوف تنكسر في حرب ١٩٦٧، وكذلك في حرب ١٩٧٣، وعندما يتآمر العرب والاتحاد السوفياتي على إسرائيل..

وفي الفصل الذي يختصه لحرب الايام الستة، يمهّد الكاتب، للوصول الى الحرب، بالحدث عن «ازدياد الهجمات العربية» على إسرائيل، الى درجة ان «الوضع اصبح لا يطاق مع دخول العام ١٩٦٦». فيتحدث، بالتفصيل، عن الاشتباكات التي وقعت على الحدود، بين الكيان الصهيوني والدول العربية المتاخمة له. ثم يذهب الى القول: ان «القتال اندلع، في ٥ حزيران (يونيو)، على الحدود الجنوبية لاسرائيل، عندما التقطت شاشات الرادار الطائرات المصرية، فتصدت لها مقاتلات إسرائيلية واسقطتها في ساعات قليلة».

ويمر المؤلف بشكل سريع على وقائع الحرب، وينتقل منها الى الصراعات السياسية التي اعقبتها، متحدّثاً بشيء من التفصيل عن المبادرات التي جاءت بها الحرب وعن نتائجها، مع التركيز على الفعة الاميركية - السوفياتية في غلاسبورغ، بين بريجنيف وجونسون.

وفي نهاية هذا الفصل، ورغم اعتراف المؤلف بالعدم الاميركي الكبير فإنه ينهي فصله بأقوال سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، اسحق رابين: ان ليس بوسع إسرائيل «الاعتماد على احد، فليس هناك من يوسع ان يحل مشكلتنا لنا، وليس هناك من سوف يمد يد المساعدة لنا».

وفي الفصل الذي يلي فصل حرب حزيران (يونيو)، يصوّر الكاتب إسرائيل انها «الباحث عن السلام»، وبالمقابل فإنه يصف العرب بالارهابيين، مشيراً، بشكل خاص، الى الثورة الفلسطينية التي تصاعدت عملياتها، بشكل ملحوظ، في اعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فيتحدث بإسهاب عن مشروعات التسوية التي طُرحت بعد الحرب، وينسب لاسرائيل دوراً إيجابياً حيالها. مظهراً ان الموقف العربي غير ذلك ثم يعرض في نهاية هذا الفصل، مسوّغات اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، والتي يؤكد ان إسرائيل كانت على علم بها، لكنها اختارت الانتظار نزولاً عند رغبة اصدقائها، ورغبة في تحاشي «اتهامها بالعدوان»، كما حصل في عام ١٩٦٧.

اما الفصل الرابع فيتميز بأنه، اطول فصول الكتاب من جهة، واكثر تفصيلاً للحرب التي دارت من جهة اخرى. فالمؤلف يسرد ما يشبه الوقائع اليومية ابتداء من صبيحة يوم الثالث من تشرين الاول (اكتوبر)، عندما التقت رئيسة وزراء العدو الصهيوني بالمشترى النعساوي، برونو كرايسكي في ستراسبورغ بفرنسا، من اجل اقناعه بإعادة اعطاء التسهيلات التي كانت ممنوعة «للألمانيين من اليهود السوفيات»، ويختتم سرد تلك الوقائع، يوم ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر)، عندما تبني مجلس الامن القرار الذي قدمته مجموعة دول عدم الانحياز: والقاضي بإرسال قوات طوارئ دولية تكون بمثابة حاجز بين العرب وإسرائيل.

وفي هذا السرد، تتداخل المعارك الحربية التي اندلعت، على كافة الجبهات، مع التطورات السياسية التي رافقت الحرب، سواء في نطاق الشرق الاوسط او على الصعيد الدولي. ثم ينهي هذا الفصل بخاتمة، يعترف فيها: ان محارب يوم الخيبر، كانت مكلفة جداً لاسرائيل.. ويخلص الى ما يمكن اعتباره خاتمة الكتاب كله: وذلك حيث يعتقد ان التطورات اللاحقة للحرب، وخصوصاً ذلك الحيز، السياسي والعسكري، الذي احلته منظمة التحرير الفلسطينية، جعلت إسرائيل في وضع مرتبك. بحيث باتت مطالبة «ان هي ارادت الحفاظ على نفسها، بأن توفر حدوداً آمنة».

ويحدّر الكاتب، بوضوح، من ازدياد اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة، منذ العام ١٩٧٨: حيث

ان تل ابيب دفشلت في انتشارال نفسها من تعقيدات لعبة الولايات المتحدة بوصفها دولة كبرى... وان مستقبل إسرائيل لم يعد واعداً كما يتمنى اصدقائُها.

بعد هذه العجالة على الكتاب يجدر القول: ان مؤلفه افصح عن نزعة الصهيونية، منذ بداية الصفحات الاولى فهو يبدأ جملة الاولى بالتأكيد على ان ماجرى من اغتصاب، في عام ١٩٤٨، لا يعدو كونه ولادة جديدة اخرى لارض إسرائيل!.

والمؤلف يمتلك معلومات غنية حول المنطقة، يبدو انه استفاد من اطلاعاته بالإضافة الى احتكاكه المباشر مع القادة الصهاينة ومع الاميركيين، ولكنه فشل في توظيف تلك المعلومات للخروج باستنتاجات علمية دقيقة، اذ غلب عليه انتمائه «السياسي». فلم يحافظ على الامانة العلمية المطلوبة في اي بحث، فقد وصل به الامر الى درجة في رقبة الحقائق، او تشويهها، كما يكتشف ذلك القارئ بسهولة، عندما يدعي الكاتب ان مصر هي التي بدأت الهجوم، في حرب ١٩٦٧، وهذا مغاير للواقع، اذ بات من الحقائق التاريخية ان إسرائيل هي التي بدأت بالدوان.

وهذا الامر نفسه يتكرر، في الصفحات المخصصة لحرب ١٩٥٦: اذ يتناسى الكاتب الاتفاق البريطاني - الفرنسي - الاسرائيلي، فيوهم القارئ بأن حرب ١٩٥٦ هي حرب خاضتها إسرائيل، دفاعاً عن نفسها في وجه الاخطار العربية. ولذلك فهو لا يأتي على ذكر اي شيء يتعلق بازمة السويس، او ما يمت اليها بصلة.

ويقع الكاتب في تناقض صارخ، يبدو انه خارج عن قدراته، فمقدمة الكتاب والفصول، جميعها، توجي للقارئ، بأن إسرائيل متفوقة على العرب، وعلى كافة الاصعدة، السياسية والعسكرية، ولكنه سيضطر في نهاية المطاف، وفي آخر فقرة في الكتاب الى الاعتراف بأن إسرائيل في تراجع مستمر وان مستقبلها مظلم، وليس كما يتمناه لها اصدقائُها.

ولقد اورد الكاتب مجموعة لا يستهان بها من المراجع المهمة، سواء كانت الاصلية (Primary Works)، او تلك الثانوية (Secondary Works)، ولكنها جميعاً كانت مصادر غير عربية، وبالتالي فهي تعاني من ثغرة اساسية هي كونها أحادية الجانب، والى جانب تأثيرها، على التكوين الفكري والمنهجي للكاتب، هناك تأثيرها، على صعيد سرد المعلومات التي تكثر فيها المغالطات العلمية. وهذا، ولا شك يدعو الى كيفية خاصة في التعامل مع مثل هذه الكتب.

عرض: عبيدلي يوسف

المقاومة الفلسطينية — سياسياً

إنعكسات حرب تموز عربياً ودولياً

للامر فهد بن عبد العزيز والأخري للعديد معمر
القذافي، ويمواجهة كليهما لابد من تحديد الموقف
الفلسطيني في ظل الشروط المزمسة التي تعيشها
المنطقة العربية، سيما وأن حالة من الاستقطاب قد
بدأت بالتشوء والتبلور في الصف العربي بين
«المتشددين» و«المعتدلين».

وعلى الصعيد الدولي، شهدت الفترة ذاتها
تحركاً فلسطينياً لاستقطاب تأييد الدول والأحزاب
والهيئات الديمقراطية والتقدمية في العالم، كما
شهدت أزمة مع النمسا بسبب حادث المعبد
اليهودي وحادث تهريب السلاح، ما لبثت أن حلت
بعد معرفة السلطات النمساوية بالمصادر الأصلية
لهذه الحوادث التشريعية المضرة بالنضال
الفلسطيني. وشهدت الفترة نفسها أيضاً جولة
وزير العلاقات الخارجية الفرنسي كلود شيسون
والتقاء عرفات.

وعسوماً يبدو أن ليس ثمة خيوط وثيقة تربط
ما بين هذه العناصر السياسية الطارئة وطنياً وعربياً
ودولياً، لذا يمكن القول أن الاهتمامات الفلسطينية
قد توزعت بمواجهتها، ويبقى أن هناك جانبين في
التحرك الفلسطيني يمتان بصلة مباشرة إلى نتائج
الحرب السادسة وهما، جولة خليل الوزير في الدول
العربية، واستقبال عرفات لوفود عالمية أدت تعمير
عن تأييدها للنضال الفلسطيني وتماطفا مع
قضيته.

تعد فترة هذا التقرير بين * آب (أغسطس)
و* أيلول (سبتمبر)، وهو يتضمن تعديداً للموقف
الفلسطيني إزاء ثلاث قضايا بارزة، جولة كلود
شيسون والموقف الفرنسي، مشروع الأمر فهد
للملأم في المنطقة، العدوان على ليبيا ومبادرة
القذافي بشأن لبنان، كما ويتضمن شيئاً بالأنشطة
التضامنية العالمية مع الشعب الفلسطيني،
وبالتحديد ما يتعلق منها بزيارات الوفود الدولية
إلى لبنان والتفافها قيادة الثورة الفلسطينية.

فترة ما بعد الحرب السادسة، الفلسطينية —
الإسرائيلية، هي حكماً فترة التحرك الفلسطيني
لاستثمار نتائج الحرب وترجمتها إلى مكاسب
سياسية ملموسة، لكن هذه الفترة قد اكتظت بما
من شأنه حرف التحرك الفلسطيني عن التركيز على
نتائج الحرب السادسة، ودفعه إلى حدود التشبث
بما حققته منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة
تحركات أخرى محلية وعربية ودولية.

فعل الصعيد المحلي، انشغلت قيادة المقاومة
بالأوضاع الأمنية المتردية في بعض المناطق
الليمانية مثل طرابلس والضاحية الجنوبية نتيجة
التفائل بين من يفترض أنهم في صف ولحد،
فكرست اللجنة الأمنية ولجنة التنسيق والقيادة
المشتركة جل جهودها في مواجهة هذه الأوضاع
بالتحديد خوفاً من تقاليم مخاطرها.

وعلى الصعيد العربي ثمة مبادرتان، إحداهما

حملة تضامنية واسعة مع الشعب الفلسطيني

أثار العدوان الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والبناني، والقصف الوحشي لحيطة بيروت في شهر تموز (يوليو) الفائت، أوسع حملة استنكار عالية تضامناً وتأييداً للثورة الفلسطينية وتعلقاً مع نضالها المشروع لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني. وقد تطلعت هذه الحملة بأكثر من شكل، إذ خرجت التظاهرات في بعض العواصم المالية منددة بإسرائيل مطالبة بمعايقتها وداعية إلى وقف مدنها بالأسلحة، وانقطعت الندوات والمهرجانات المحلية في عواصم أخرى دعت إليها منظمات وهيئات وأحزاب ديمقراطية صديقة، وتضمنت بعضها إبرازاً لحيل الرأي العام العالمي نحو التعاطف مع القضية الوطنية للشعب الفلسطيني ونضاله العادل، مقابل استنكار الاعتداءات الاسرائيلية.

ومن بين مظاهر هذه الحملة، الزيارات التي قامت بها وفود دولية عديدة إلى بيروت لتطلع على آثار العدوان الوحشي الاسرائيلي. تلبية لدعوات من منظمة التحرير الفلسطينية. والتقى عرفات هذه الوفود شارحاً أهداف العدوان الاسرائيلي مقيماً نتائجه وآثاره على الوضع في المنطقة.

وفي يوم ٨/٥، استقبل عرفات وفدي إتحاد الطلاب العالمي واتحاد الشباب الديمقراطي العالمي اللذين يقومان بزيارة إلى لبنان تضامناً مع الشعب الفلسطيني والبناني، واستعرض معهما، بحضور أعضاء من الهيئة التنفيذية للإتحاد العام لطلبة فلسطين والاتحاد الوطني لطلبة الجامعة اللبنانية، والمكتب الطلابي والشبيبي للمرأة الوطنية اللبنانية، بكافة جوانب المؤامرة الاسبريالية الصهيونية، ولشار إلى الصمود البطولي الذي كان وراء إفشال كل المحاولات للفيل من المقاتل الفلسطيني... وأجاب في جو من الود والصراحة على أسئلة ممثلي الحركة الطلابية والشبابية العالية. (وفا، ٨/٥/١٩٨١).

وفي يوم ٨/٦، استقبل عرفات وفد منظمة إتحاد الصحفيين العالمي برئاسة البروليسور كارل فورون استرونغ وعضوية الدكتور شريفكوزن مسؤول

العلاقات الخارجية في المنظمة والسيد بيرويش مسؤول الاعلام ورئيس تحرير مجلة «الصحفي الديمقراطي». وحضر اللقاء من الجانب الفلسطيني كل من، يحيى خليف الأمين العام لإتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ويسام أبو شريف وزيد عبد الفتاح ومحمود درويش ومعين بسيوس، أعضاء الامانة العامة للإتحاد. وتحدث رئيس اللجنة التنفيذية في هذا اللقاء حول الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط، وأعطى صورة كاملة لأخر التطورات السياسية والعسكرية موضحاً أبعاد الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية السادسة والأهداف التي تتوخاها اسرائيل وأميركا من ورائها (المصدر نفسه، ٨/٦/١٩٨١).

وفي يوم ٨/٧، التقى عرفات وفد مجلس السلم العالمي برئاسة روميش شاندر، ويحضر كل من أحمد اليماني، عبد الرحيم أحمد وصلاح الدباغ أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمعيد سعد صايل عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وسمع غوشه، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وطلعت يحقوب الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية. ونعلم رعد نائب رئيس المجلس السياسي للحركة الوطنية ونديم عبد الصمد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني.

وفي اليوم نفسه، استقبل عرفات وفد اتحاد النقابات العالمي المؤلف من رئيس الاتحاد ونائبه، وفي كلا اللقاءين عرض عرفات المخطط الاسرائيلي الذي استهدف إبادة قيادة الثورة الفلسطينية وجماعيتها، وأكد أن صمود الشعب اللبناني والفلسطيني ومقاتلي القوات المشتركة جعل الحرب تنتهي بما لم تخطه له اسرائيل (المصدر نفسه، ٨/٨/١٩٨١).

وفي يوم ٨/٧٠، استقبل عرفات وفد مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز المؤلف من ممثلين عن كوبا، يوغوسلافيا، جامايكا، كوريا الشمالية، أفغانستان والهند، والذي زار بيروت لتحقيق في الجرائم الاسرائيلية ضد المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني واللبناني. وقدم عرفات للوفد «صورة صريحة مدعمة بالأرقام للعاراة الاسرائيلية على حي الفاكهاني ببيروت يوم ١٧ تموز (يوليو) الماضي، كما

وتتمثل الدعوات التي وجهتها المنظمة لهذه الهيئات جزءاً من الحملة الفلسطينية لشرح الموقف بعد العدوان الاسرائيلي والحرب السادسة. أو هي أحد أوجه التحرك الفلسطيني في هذا الشأن، وشه وجه آخر يتمثل في جولة خليل الوزير، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ونائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، التي ابتدأت يوم ٨/٨ بزيارة إلى دولة الكويت لتهنئتها بزيارة للإمارات العربية المتحدة ثم إلى عدن ثم إلى صنعاء ثم إلى السعودية وليبيا والجزائر والمغرب ثم إلى موسكو وبراغ، حيث التقى الوزير رؤساء وقادة هذه الدول شارحاً مجريات الحرب السادسة ونتائجها المباشرة وآثارها على حميد الوضع في المنطقة بوجه عام.

لقاء شيسون — عرفات

في ما أسمى جولة تقص للحقائق، انتقل وزير العلاقات الخارجية الفرنسية كلود شيسون يوم ٨/٢٨ من باريس إلى عمان، محطته الأولى، ثم إلى بيروت، حيث يعتبر الشأن اللبناني مهمة مركزية لجولته، ليصل بعدها إلى دمشق ثم ليفرأ عثداً إلى بلاده.

وبينما كانت محادثات شيسون في عمان ودمشق قد انحصرت في التعاون المربضة حول الدور الأوروبي في تحقيق سلام ثابت في المنطقة، فإن محادثاته في لبنان قد أخذت طابعاً مبرمجاً وأكثر تفصيلية، كما استقطبت حيزاً أوسع من الاهتمام لسببين أولهما أن الوزير الفرنسي قد حمل في حقيبته مبرنامجاً لمساعدة الشرعية في لبنان، وثانيهما أنه قد توج زيارته بلقاء ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لخطة التحرير الفلسطينية.

وكان شيسون قد أوضح خلال جولته المباديء التي تستند إليها حكومته في تناول أزمة الشرق الأوسط، فقال في تصريح له: «إن السياسة الفرنسية تركز على مبدئين رئيسيين وهما أمن بلدان المنطقة وحق تقرير المصير لجميع الشعوب بمن فيهم الفلسطينيون...» وحول اتصالات كامب ديفيد، قال: «إننا نؤيد اتصالات كامب ديفيد من حيث أنها حققت تقدماً محدوداً ولا نستطيع الاتفاق مع الاسرائيليين وغيرهم الذين يقولون إن اتصالات كامب ديفيد هي الحل...» إن الحكومة الفرنسية لا تعتقد أن هذه الاتصالات هي الرد على

وأشار إلى الحشود الاسرائيلية وأعمال التحصين في المستعمرات، والتصريحات العدوانية التي يطلقها بيغن وشارون وايتان وبن-غال وغيرهم» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/٢٦).

وفي يوم ٨/٢٥، استقبل عرفات وفداً أميركياً مشكلاً من عدد من مساعدي الكونغرس، زار بيروت بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية، مولد أوضح رئيس اللجنة التنفيذية للوند الأميركي الأبعاد الخطيرة الناجمة عن استخدام اسرائيل آلة الدمار الأميركية ضد أبناء الشعب الفلسطيني واللبناني في الجنوب وكافة أرجاء لبنان... وأعرب الولد عن استنكاره الشديد للمجازر التي ارتكبت بحق المدنيين الأبرياء مؤكداً أنه سينقل مشاهداته إلى الرأي العام الأميركي» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/٢٦).

وفي اليوم نفسه، استقبل عرفات وفد لجنة الـ ٢٢ الدولية لتحقيق الحقوق الأساسية المشروعة للشعب الفلسطيني. المكون من مندوبي خمس دول في الأمم المتحدة وهي: السنغال، مسري لانكا، أوكرانيا، تركيا والباكستان. سواك عرفات الولد أن اسرائيل تنتهك بيمياً حقوق الانسان الفلسطيني داخل وخارج الأراضي المحتلة وتعرض حياته للخطر من خلال الممارسات العدوانية البشمة متعدياً بذلك قرارات الأمم المتحدة» (المصدر نفسه).

وفي يوم ٨/٢٦، استقبل عرفات وفد الكتاب والصحفيين السود الأميركيين الذي استمع إلى شرح مطول عن نتائج العدوان الصهيوني على بيروت والجنوب اللبناني خلال شهر تموز (يوليو) الفائت، وعن آثار الحرب السادسة الفلسطينية — الاسرائيلية والموقف الأميركي من القضية الفلسطينية (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/٢٦).

وقد عيّرت كل الوفود خلال اتقائها عرفات عن تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني وتأييدها لكفاحه من أجل استرداد حقوقه المشروعة. وأكدت عزمها على تكثيف تضامنها الاعلامي والدعوي الهادف إلى تبيان عدالة القضية الفلسطينية وعدوانية اسرائيل وخطورة سياساتها على السلام في المنطقة الشرق أوسطية والعالم.

مشكلات الشرق الاوسط. (الصحف، ١٩٨١/٨/٣٠).

وفي تصريح آخر قال شيسون: للفلسطينيين الحق في أن يكون لهم وطن وأن يقيموا دولتهم على أرضهم، وأن فرنسا وقفت دائماً إلى جانب تقرير المصير للشعوب، ونسبت وكالة الأنباء الأردنية للوزير الفرنسي قوله: «إن فرنسا تدعٍ إنشاء مستوطنات اسرائيلية في الأراضي المحتلة وكذلك ضم اسرائيل للجزء العربي من مدينة القدس» (المصدر نفسه).

وحول اللقاء مع عرفات، قال شيسون: لقد اجتمعنا إلى رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير عندما مر ببيريس، كما اجتمعنا إلى ممثل المنظمة في فرنسا، وانه من الصعب عدم الاجتماع إلى رئيس المنظمة، (المصدر نفسه).

واعتبرت هذه التصريحات، فضلاً عن كونها توضيحاً للمفاهيم السياسية الفرنسية في الشرق الاوسط، معلماً هاماً للقاء بين الوزير الفرنسي وعرفات، وميضاً ضرورياً لتوثيق العلاقات بين فرنسا الاشتراكية والبلدان العربية التي تتشد اعترافاً فرنسياً كاملاً بمنظمة التحرير الفلسطينية لما لذلك من أثر في دفع أوروبا نحو التوصل لمشروع سلام يلتقي مع المفاهيم العربية الرسمية السائدة في المنطقة حول السلام العادل الدائم.

غير أن اللقاء بين عرفات وشيسون لم يعقد دون إشكالات نشأت عن خلاف حول مكان اللقاء. وبينما قال شيسون انه سيؤثر عرفات في مكتبه في الدولة الفلسطينية، وانه مدعو الآن من قبل الحكومة اللبنانية ولا يحق له التصرف على غير هذا الأساس، قالت منظمة التحرير الفلسطينية في بيان لها يوم ٨/٢٩: «إن علاقاتنا بفرنسا قد تطورت على مدى السنوات الماضية، وتعد منظمة التحرير الفلسطينية أن تستمر هذه العلاقات بالتطور وانه ليسعدنا أن نرحب بالوزير الفرنسي شيسون بما يمثله كوزير للعلاقات الخارجية في فرنسا، وكصديق لشعبنا وقضيته الوطنية، في لبنان الشقيق الذي يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ويستضيف قياداتها... وقد سبق لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن استقبل مبعوثاً خاصاً للرئاسة الفرنسية السابقة، الذي نقل إليه رسالة

رسمية وأجرى محادثات رسمية أيضاً في المقر الرسمي لياسر عرفات... إن منظمة التحرير الفلسطينية لا تقترض شروطاً مسبقة حين ترحب بزيارها، ولكنها، في الوقت ذاته، تأمل من الحكومة الفرنسية الجديدة أن تسهل اللقاء الفلسطيني - الفرنسي حرصاً على العلاقات الفلسطينية - الفرنسية، والعربية - الفرنسية، (وقفا، ١٩٨١/٨/٢٩).

وقد كان من الممكن أن يؤدي إصرار شيسون على عقد اللقاء في قصر الصنوبر، وإصرار منظمة التحرير على عقده في مقر عرفات إلى عدم اجتماع الطرفين، غير أن حرصهما المتبادل على اللقاء أدى إلى استجابتهما لاقتراح الرئيس الوزان بعقد الاجتماع في بيته، وقد عقد فعلاً يوم ٨/٣٠ ودام حوالي الساعة، صرح عرفات بعده قائلًا: «كان اللقاء بناءً جيداً وإيجابياً جداً وقد تمسكتنا بصراحة حول مشكلة الشرق الاوسط بكل جوانبها وخاصة القضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين، كل حقوقنا، وحق الشعب الفلسطيني في أن يعيش كسائر الشعوب والامم... مبدئياً وبحثت مسوفاً إيجابياً من الوزير الفرنسي حول القضية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية» (المصدر نفسه، ١٩٨١/٨/٣٠).

أما شيسون فقد صرح، في مؤتمره الصحفي قبل مغادرته إلى دمشق، حول اللقاء مع عرفات قائلاً: «كان لقاؤنا قصيراً لأن الموعد تمحدد مؤخراً، وأسف لأننا لم نتسكن من التحدث فترة أطول وقد أكد لي الرئيس عرفات خلال اللقاء مواقف منظمة التحرير الفلسطينية وهي مواقف هامة جداً لأن هذه المنظمة لها صفة تمثيلية للشعب الفلسطيني وإنضال الشعب الفلسطيني ولأن هذه المنظمة يجب أن تشترك في كل تقدم نحو السلام وقد أعلن الأوروبيون هذا الرأي دائماً، وأنا شخصياً أؤكد للرئيس عرفات مواقفنا والمبادئ التي نتمسك بها والتي تتمثل بالقضية لنا يعترف الشعب الفلسطيني وأيضاً بحقوق دول المنطقة... وقد تأثرت بالمرورة والصحة الدبلوماسية التي تتسم بهما شخصية رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (الصحف، ١٩٨١/٨/٣١).

ومن الممكن اعتبار اللقاء بمثابة حدث سياسي

هام. فهو الأول الذي يجري بين وزير خارجية فرنسي وعرفات منذ عام ١٩٧٤ حين التقى عرفات في السفارة الفرنسية بالوزير جان سوفانبارغ. ثم انه يؤكد اعتراف فرنسا بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي خطوة سلامية على غير أرض انشقاقات كامب ديفيد، وإذا ما أخذت تصريحات شيسون بعين الاعتبار تبين أن ثمة وجاعة أكبر في التقدير القليل بأهمية هذا اللقاء.

لكن من الضروري القول أن اللقاء بالمقابل يأتي مطبقاً للموقف الفرنسي حيال مسألة الحقوق الفلسطينية أي أنه لا يحصل في طياته شيئاً جديداً متميزاً. فالوزير الفرنسي شيسون أعطى اعتراف حكومته، بحق الفلسطينيين في الوطن وتقرير المصير، بجملة قنود، أولاً: فإن ممثل الشعب الفلسطيني بالمعنى القانوني للتعبير لا يمكن أن يحدده سوى الشعب الفلسطيني عندما تصبح له أرض ودولة (المصغر نفسه). ثانياً: ضرورة اللقاء والحوار المباشر بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ثالثاً: الاعتراف الفلسطيني بحق اسرائيل في حدود أمنة وثابتة والعيش بسلام مع الدول المجاورة.

هذا وقد حضر اللقاء من الجانب الفرنسي السفير الراحل لوي دولامار، ومن الجانب الفلسطيني رئيس الدائرة السياسية في المنظمة فاروق القدومي وعضو اللجنة التنفيذية أحمد صديقي الدجاني.

مبادرة الأمير فهد

أخذت بعض الأوساط الصحفية العربية والدولية على عاتقها ترويج أسماء مبتكرة للحرب الفلسطينية - الاسرائيلية خلال شهر تموز (يوليو) الفائت، فأصبحت محارب الاعتراف، أو محارب الصوار، أو محارب السلام، إلى غير ذلك من التسميات الطائفة بالتناقض والمتخمة بالفارقت. ويمكن رد هذه التسميات، بما تحمله من مضامين ذات مغزى محدد، إلى أمرين. أولهما أن وقف إطلاق النار قد تم بين طرفين متقاتلين متقابلين هما منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وهذا ما اعترلت به الولايات المتحدة واسرائيل، ولو ضعيفاً. ثانيهما، وهو الأهم، أن هذه الحرب

بالتنتج التي آلت إليها قد عادت الطريق، بنظر البعض، لتكثيف الجهود السلامية نحو هدنة طويلة الأجل ترتبط بخطوط وثيقة مع مشروع سلام دائم في المنطقة.

من هنا فهم مشروع السلام الذي أعلنه الأمير السعودي فهد بن عبد العزيز على أنه مبادرة تستثمر نتج الحرب الفلسطينية الاسرائيلية التمزجية وتوظفها في سياق البحث عن تسوية مقبولة في المنطقة بالاستفادة من الحرس الأميركي (الطن على الأقل) على تقادي نشوب حرب واسعة قد ينشأ عنها ما يجري لاختلال الوضع العربي الراهن.

وثمة من فهم المشروع على أنه ليس بديلاً عن كامب ديفيد فحسب، بل وبديل عن مبادرة بريجنيف أيضاً، ونوع من الاتصال للاستقطاب حول هذه المبادرة سيما في الجانب الفلسطيني.

ويرتكز مشروع الأمير فهد إلى شأن نقاط هي: الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. إزالة المستعمرات من هذه الأراضي. ضمان حرية العبادة لجميع الأديان في الأماكن المقدسة. حق الشعب الفلسطيني في العودة أو التويض. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفقرة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لآزديع عن أشهر. قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس. حق دول المنطقة في العيش بسلام. ضمان الأمم المتحدة تنفيذ هذه المبادئ.

وجاء الرد الاسرائيلي سريعاً بأقوال لبعض الوزراء جاء فيها: «إن التعابير السعودية متشددة وهي بصورة عامة غير مقبولة لكن إعلان الاستعداد للاعتراف بإسرائيل يجب أن ينظر إليه على أنه تحول أساسي في الموقف السعودي». (الصحف، ١٩٨١/٨/٩). أما الرد الاسرائيلي الرسمي فقد تضمنه بيان للخارجية جاء فيه: «إن اسرائيل ترى في الاقتراح السعودي خطة لتدميرها على مراحل، ويوجب هذا الاقتراح فإن الاعتراف بإسرائيل تبعاً لذلك ليس سوى وهم... وإن هذه الخطة تنافس اتفاقات كامب ديفيد، (المصغر نفسه، ١٩٨١/٨/١٠).

أما الموقف الأمريكي فلم يتجاوز في مضمونه

القول على لسان الناطق باسم الخارجية: فإن هذه المقترحات تبدو تكراراً للقوات السعودية معروفة (المصدر نفسه، ١٦/٨/١٩٨١). ونال المشروع موافقة مصرية على لسان بطرس غالي مشرب موافقة كل الأطراف، (المصدر نفسه).

وبالنسبة للدول العربية فقد كانت استجاباتها منقسمة، إذ أيد بعضها المشروع السعودي علانية فيما عارضت دول جبهة الصمود والتصدي هذا المشروع ضمناً.

ومن الجانب الفلسطيني ليس ثمة ما يشير إلى موقف رسمي متكامل ومحدد، إذ لم تتوقف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أو أي هيئة قيادية موحدة للثورة الفلسطينية أمام المشروع لتستخلص إزاءه موقفاً تفصيلياً.

لقد قال عرفات فإن الخطة السعودية تقدم بداية حسنة لسلام دائم في المنطقة، لكنه أعرب عن تشاؤمه بوجه عام إزاء احتمال تحققها. ولا شك في أن تقييمه هذا كان يستند إلى بعض ماورد في المشروع من تمسك برفض انفصاليات كاتب ديفيد وإصرار على قيام الدولة الفلسطينية كجزء من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

بيد أن ثمة نقاطاً في المشروع دفعت فصائل المقاومة الفلسطينية إلى إعلان رفضها له، ومن هذه النقاط: تغييب دور منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني. الاعتراف بإسرائيل في حدود العام ١٩٦٧. فتح الباب أمام احتمال استبدال حق العودة بحق التوحيش. وقد عبرت هذه الفصائل عن رفضها ببيانات رسمية متتالية أكتت بمجملها هذا الموقف وأوضحت مبرراته.

فعلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيانها: «إن الخطة السعودية هي بمثابة اعتراف مباشر بالكيان الصهيوني المقام منذ عام ١٩٤٨» (المصدر نفسه، ٩/٨/١٩٨١). وقال مصدر مسؤول في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: «إن المشروع وإن تضمن دعوة لاتسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فإنه يتجاهل قضية أساسية لصالح المقاومة السانديتية - الأميركية هي مسألة تمثيل منظمة

التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه).

وقال الناطق باسم الجبهة الشعبية - القيادة العامة أن الخطة السعودية تتضمن على تعزيز النفوذ الأميركي في المنطقة العربية» (المصدر نفسه، ١٦/٨/١٩٨١). وقال خالد عبد الجيد عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني: «نرى أن خطورة المشروع السعودي تكمن في المطالبة بالاعتراف بالكيان الصهيوني والاقترار بحقه في الوجود في منطقتنا» (المصدر نفسه). وصرح الناطق باسم جبهة التحرير الفلسطينية على إسحق حول المشروع لئلاً: «لمسنا في مجال مناقشة بنود الاقتراح السعودي وإنما نحن في مجال التأكيد على الرفض المطلق لهذا الاقتراح» (المصدر نفسه، ١٢/٨/١٩٨١). وقال مصدر مسؤول في جبهة التحرير العربية: «نرفض المشروع السعودي لأنه يتضمن مبدأ يدعو إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني» (المصدر نفسه).

هذا وكان عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح قد أعلن يوم ١٢/٨ «أهمية مشروع السلام السعودي» لكنه شال «إن القيادة الفلسطينية والمجلس المركزي الفلسطيني سيدرس مشروع السلام السعودي لاتخاذ موقف محدد إزاءه» (المصدر نفسه).

حضور فلسطيني كثيف في الجماهيرية

مناسبتان مضتا، تم خلالها إبراز الحضور الفلسطيني الكثيف إلى جانب القيادة الليبية: المناسبة الأولى في الاعتداء الأميركي على الطائرات الليبية فوق خليج سرت. أما الثانية فهي احتفالات الفاتح من أيلول (سبتمبر). وإذا كان الحضور في الثانية يبدو أسراً تلقائياً وطبيعياً بالنظر إلى واقع الحال في العلاقات الفلسطينية - الليبية، فإنه في الأولى يكتسب معنى تضامنياً وتحالفياً يمكن رده إلى خطورة الاعتداء الأميركي وكونه يهدف، فيما يهدف، إلى إلغاء الدور الليبي الهام في إسناد للمقاومة الفلسطينية ودعمها سياسياً وتسليحياً. وفي مساندة القرى التحررية العربية والأفريقية والتصدي للمخططات الأميركية في المنطقة.

الفلسطينية - الليبية والمضي في التسمية. من الطرفين في مواجهة الأخطاء التي تودعها معاً، سواء من جانب إسرائيل واحتمالات قيامها بحوان جديد على لبنان، أو من جانب أميركا والنظام المصري اللذين يهددان بشرد ليبيا وإسقاط نظمها. ويمكن لفت الانتباه إلى خطوات محددة للمقاومة الفلسطينية في هذا الإطار:

١ - تأييد الثورة الفلسطينية، بوجه عام، لمعاداة عن الثلاثية بين اليمن الديمقراطية وأثيوبيا والجمهورية الليبية. ورغم عدم صدور مواقف رسمي عن منظمة التحرير الفلسطينية بهذا الشأن فإن المناخ العام قد حمل تعاطفاً وترحيباً بالمعاهدة، فقد وصفها حواتم بأنها «متشكك حدثاً تاريخياً كبيراً من شأنه أن يعزز مكانة وتضال شعوب إفريقيا، ويسهم بشكل بارز في تضال حركة التحرر الوطني العالمية وتضال القوى الديمقراطية التقدمية ضد الامبريالية والصهيونية والقوى الرجعية» (الحورية، ١٩٨١/٨/٢٤). ووصفها أحمد جبريل بقوله: «إنها معاهدة الشعوب المظهرة التي تتطلع للحرية ومواجهة الامبريالية الأميركية وغرستها في المنطقة» (إلى الامام ٤ - ١١ ليلول). وحياتها جورج حبش في برقية منه للذاتي قائل: «إننا على ثقة عالية بأن هذه المعاهدة ستدعم الاستقلال الوطني للبلدان الثلاثة في وجه مؤامرات الامبريالية ومعاونتها، ليس هذا فحسب بل ودعماً لكل القوى التي تتناضل في سبيل حريتها واستقلالها» (المهدف، ١٩٨١/٨/٢٩).

هذا وكان عضو المكتب السياسي للجمعية الشعبية لتحرير فلسطين تيسير قبة قد شارك، مع الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي، في الأعمال التوضيحية لمؤتمر قمة عدن، حيث أجرى خلال الفترة نفسها عدة لقاءات مع كل من الرؤساء: علي ناصر محمد ومنقسمو هبلا مريوم، والعقيد الذاتي، كما قام برفقة حاوي بتلبية دعوة رسمية لزيارة أثيوبيا حيث اجتمع مع قائدها ليم «عرض شامل لتطور الأحداث في المنطقة العربية والأفريقية وتقييم لمعاداة عن وتحديد المهام المركزية للمنطقة بالتفصيل» (المصدر نفسه).

فقد دعت الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية يوم ٨/٢٩ إلى مهرجان تضامني في بيروت دعماً للجمهورية الليبية في مواجهة العدوان الأميركي والنشط المبينة لضرب وإسقاط قيادتها. وألقى ميشيل كامل عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري كلمة للحركة الوطنية المصرية، كما ألقى محسن إبراهيم كلمة الحركة الوطنية اللبنانية. وعبد القادر غوقة كلمة الجمهورية الليبية. أما كلمة الثورة الفلسطينية فقد ألقاها ياسر عرفات، الذي أكد وقوف المقاومة إلى جانب ليبيا في مواجهة الامبريالية الأميركية وإسرائيل. وطلباً بالفرنز الاستراتيجي بين من يريد الركوع ومن يريد التصدي والقتال» (نص الكلمة في وفاة، ١٩٨١/٨/٢٩).

وتميز المهرجان بحضور كثيف شارك فيه كل من أحمد اليمني وياسر عبد ربه عضوا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وطلعت يعقوب الأمين العام للجنة التحرير الفلسطينية ومصطفى الزيزي نائب الأمين العام للجنة الشعبية لتحرير فلسطين وفصل شروود عضو المكتب السياسي للجمعية الشعبية - القيادة العامة، ومحسن إبراهيم وإنعام رعد عن المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية، وأحمد الخطيب قائد جيش لبنان العربي، وعبد كبير من كوادر الثورة الفلسطينية والصركة الوطنية اللبنانية وأبناء الشعب الفلسطيني واللبناني (المصدر نفسه).

كما شارك وفد فلسطيني كبير في أعمال المؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب الليبي، وألقى عرفات خلال المؤتمر كلمة ندد فيها بالسياسة الاستعمارية والعدوانية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأميركية ضد الشعوب العربية. وأشار عرفات بصورة خاصة إلى قرار جعل الجمهورية مركزاً تصدي عالمي للامبريالية والصهيونية، مشيداً به ومؤكداً وقوف المقاومة الفلسطينية إلى جانبه (المصدر نفسه، ١٩٨١/٩/١).

على أن مظاهر التضامن الفلسطيني في الجمهورية لم تستقرها المشاركة في الاحتفالات أو تطوير البرقيات وإلقاء التصريحات، بل هي اتخذت أيضاً خط توطيد لأواصر العلاقات

٢ - اللقاء الثلاثي الفلسطيني - السوري - الليبي، ثم اللقاء الرباعي بمشاركة وفد الحركة الوطنية اللبنانية، في دمشق يوم ٨/٢٥، وقد حضر عن الجانب الفلسطيني فضلاً عن عرفات كل من خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وطلال ناجي عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، وعن الجانب اللبناني كل من محسن ابراهيم وجورج حاوي وعلمص قاتصوه ومحسن دلول وسام صباغ، وعن الجانب السوري وزير الخارجية عبد الحليم خدام وعن الجانب الليبي العقيد معمر القذافي، وجرى خلال اللقاء استعراض عام لمجرى الصراع العربي - الاسرائيلي والتطورات العربية والدولية كما جرى بحث الوضع اللبناني والتنسيق المشترك بين سوريا والمقاومة والحركة الوطنية اللبنانية. وتم الاتفاق على لقاء آخر لاستكمال الحوار يعقد في ليبيا خلال احتفالات ثورة الفاتح (المسفر. ١٩٨١/٨/٢٦).

٣ - اللقاء الثلاثي الفلسطيني - اللبناني - الليبي - الوطني في طرابلس الغرب يوم ٨/٢٦، فقد احتل عرفات بالقدافي لمدة ساعة، لينضم إليهما أعضاء القيادة الليبية. عبد السلام جلود وأبو بكر يونس وعلي عبد السلام التريكي، والخوانساري الحميدي ومصطفى الخروبي. وأعضاء الوفد الفلسطيني: فاروق القدومي، أحمد الجاني، زهدي النشاشيبي، ياسر عبد ربه، خالد الفاهوم، نايف حواتمه، أحمد جبريل، سمير غوشه، وممثل منظمة التحرير في طرابلس. ثم عقد اجتماع ثلاثي بحضور وفد الحركة الوطنية اللبنانية الذي ترأسه محسن ابراهيم. وقد تناول الاجتماع بالبحث الموقف العربي الراهن وضرورة الوقوف في وجه كافة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية والرجعية التي تستهدف أمن الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والشعب اللبناني. (المسفر نفسه. ١٩٨١/٩/١).

هذا وقد شارك وفد الثورة الفلسطينية باحتفالات الفاتح من أيلول (سبتمبر). وألقى عرفات في

بداية الاحتفال الشعبي الكبير في طرابلس الغرب كلمة قال فيها: «إن الجماهيرية أصبحت اليوم مركزاً قوياً لمقاومة الاستعمار والامبريالية والصهيونية والرجعية. وقد شهدنا هنا على أرض الفاتح مولد الجبهة الممالية الثورية من أجل أن ترتفع رايات الثورة ورايات الحرية في سما الوطن العربي. (المسفر نفسه. ١٩٨١/٩/٢).

وكان العقيد القذافي قد أعلن في خطابه بذكرى أول أيلول (سبتمبر) مبادئ مبادرة تنهي الحرب في لبنان وتحمي المقاومة الفلسطينية وتضعها في مواقعها الصحيحة لمواجهة العدو محمية من ظهورها حيث يتعانق شرق بيروت مع غربها وينتهي القتال ويحصد الأمن للبنان» (المسفر نفسه. ١٩٨١/٩/٢). ولم يخل القذافي بتفصيل هذه المبادئ التي تضمنت على نقاط محددة أهمها حماية التوازن السياسي والطائفي في لبنان وإعادة بناء الجيش اللبناني وإزالة الخط الأحمر بين اللبنانيين.

ويبدو أن بقاء هذه المبادئ في الإطار العام دون تطوير أو تفاصيل، كان السبب الرئيسي في غياب ردود الفعل الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية، باستثناء ما جاء في افتتاحية مجلة «الحرية» في عددها الصادر يوم ٧ أيلول (سبتمبر). إذ قالت تحت عنوان «المبادرة الليبية دعم ميلش لنضالنا: إن ما يوجهه قائد ثورة الفاتح من مقترحات لوضع حد للاقتتال الأهلي ينطلق من موقع واضح لا ليس فيه هو موقع الدعم والمشاركة التضالين اللذين تمارسهما الجماهيرية الليبية على الساحة اللبنانية [...]» وانتظار أن يتسنى لنا فرصة الاطلاع التفصيلي على مبادرة الأخوة في الجماهيرية يبقى أنها تشكل دفعا جديداً لنضالنا خاصة إذا تسنى لهذه المبادرة أن تصب في جهد منسق لقوى الصمود والنضدي العربية لدعم نضال قوى التحالف الثلاثي الوطني اللبناني - السوري - الفلسطيني في وجه مبادرات عرب أميركا الشرق أوسطية واللبنانية».

غسان حسم الدين

سياسة شارون الجديدة: محاولة تنفيذ مشروع الحكم الذاتي

العقاب الجماعي، بهدف خفض التوتر بين السكان العرب وسلطات الحكم العسكري، من أجل إقامة علاقات انسانية وسياسية تسهل عملية توجيه الحكم الذاتي، حسب ما جاء في اتفاقيات كامب ديفيد (هـ/ر/ص، ١٢/٩/١٩٨١). وهذا الخط العام لسياسة شارون يحظى بموافقة جماعية داخل الحكومة، خصوصاً من جانب رئيسها مناحيم بيغن، الذي أشار في خطاب ألقاه في جلسة نيل الثقة بحكومته في الكنيست، إلى أن الحكومة ستعمل من أجل تقوية الأوساط الإيجابية بين «مواطني إسرائيل العرب» (المصدر نفسه).

وتعتبر هذه السياسة امتداداً للسياسة السابقة التي عرفت بسياسة «القبضة الحديدية».

سياسة القبضة الحديدية

لا يمكننا اعتبار سياسة بن - اليعيزري، منسق النشاط الإسرائيلي في المناطق المحتلة مقطوعة الجذور، كما أنها ليست مجرد نهج جديد يُتبع حيال المناطق المحتلة، وإنما تعود هذه السياسة إلى الأيام التي شغل فيها موشي دايان منصب وزير الدفاع، حيث لجأ إلى سياسة القبضة الحديدية، من أجل تطويع أهالي المناطق المحتلة، كما استحدث ما يسمى بأسلوب «العقاب الجماعي»، أو عقاب «المدن والقرى». إلا أن هذا

منذ أن أعلن وزير الدفاع الجديد في إسرائيل، أرئيل شارون، عن خطوط سياسته الجديدة في المناطق المحتلة، منذ ذلك الوقت، وردود الفعل تتوالى حول أهدافها وتناجها المكتة. ويتبغي أن نذكر هنا أن سياسة شارون هذه، قد جاءت والمسامي السياسية نشطة، من أجل تجديد محادثات الحكم الذاتي، بعد الهجوم الفاشل الذي شنته إسرائيل على المقاومة الفلسطينية في لبنان، في تموز (يوليو) الماضي، وقبل الدخول في التفاصيل، لا بد أن نذكر أن هدف شارون العام من وراء سياسته هذه، ليس العمل على تقديم مصالح سكان المناطق المحتلة: وإنما خلق مناخ أفضل تستطيع إسرائيل من خلاله التحرك بحرية، لتحقيق مصالحها، في الاستيطان والضم وفق سياسة ليكود. والمعروف أن شارون كان المسؤول عن النشاط الاستيطاني، في المناطق المحتلة خلال ولاية حكومة ليكود السابقة، وقد أعلن عشية تسلمه منصب وزارة الدفاع، أن الهدف من سياسته هو تقوية وتكثيف الاستيطان اللثام.

سياسة شارون

تتضمن سياسة شارون في ما عرف بمشروع شارون في المناطق المحتلة، الدعوة إلى منع قوات الأمن من اقتحام المدارس والمنازل دون مبرر، وتقليص المظاهر العسكرية وإلغاء مبدأ

الاسلوب لم يكن النهج الوحيد الذي اتبعت السلطات الاسرائيلية، فقد اتبعت إلى جانبه اسلوب الترغيب في محاولة منها لإستمالة أهالي المناطق المحتلة.

وبالإضافة إلى ذلك، هذا وكانت السلطات الاسرائيلية، قد أصدرت في العام ١٩٦٨، القانون رقم ٢٨٤، الذي يحظر التأييد العلني للمنظمات الفدائية، وإجراء لقاءات مع رؤساء المنظمات وقادتها. ونص هذا القانون على اعتبار: (١) أن المنظمة المعادية، هو أي شخص أو مجموعة أشخاص يهفون إلى التعدي على سلامة الجمهور أو على القوانين الاسرائيلية. (٢) منع التدريب على الأسلحة في الخارج للقيام بعمليات مسلحة في المناطق. (٣) منع الاتصال بالمنظمات المعادية. (٤) واجب الاخبار عن التدريب والاتصال. (٥) منع أستعمال السلاح بحجة الضرورة أو الإجبار. (٦) العقوبات: وهي أن أي شخص يخالف أيًا من هذه الأوامر، يعرض نفسه لعقوبة السجن عشر سنوات، أو دفع غرامة قيمتها خمسة آلاف ليرة اسرائيلية، أو لكليهما معاً. (٧) سرياته: يسمى هذا الأمر، بالأمر المطلق بمنع التدريب وإجراء الاتصالات مع المنظمات المعادية خارج المنطقة (الضفة الغربية)، رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٨، في السادس والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٨ (الوأي، ١٩٨١/٩/٢٥).

وجاء بن - اليعيزر ليعيد الحياة إلى هذا القانون، في وقت تزايد فيه نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية: فعمل على الحد من النشاط الفدائي، خصوصاً بعد عملية بيت هداسا في الخليل، ولجأ إلى استخدام كافة الأساليب وعلى مراحل عديدة. وبدأ في المرحلة الأولى بتقييد تحركات رؤساء البلديات، ثم فرض قيوداً على التصريحات والاجتماعات التي كان يقدها رؤساء البلديات، واشترط الحصول مسبقاً، على مصادقة رسمية من السلطات قبل عقد أي اجتماع. وذلك إضافة إلى وضع بعض القوانين التي تمنع التدخل في الحياة الأكاديمية وفي أنشطة النقابات المهنية. وتسمح بمصادرة الأراضي بشكل غير قانوني (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٧، ٢٦ و ٢٧/٨/١٩٨١، ص ١٩).

وقد توافقت مع تطبيق هذه السياسة، محاولة إبراز عناصر معتدلة في المناطق المحتلة، كبذلة للزعامة الحالية. وصرح بن - اليعيزر خلال مقابلة معه، بأن إيمانه كبير في تقليص نفوذ الزعامة الحالية المؤيدة لمنظمة التحرير. وأضاف أن الحكم العسكري عمل على ايجاد تنمية بنية تحتية لزعماء معتدلة، أو زعماء يمكن الحوار معها وتكون قادرة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، كذلك تكون مختلفة في أسلوب تفكيرها، عن النهج التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي الوقت نفسه تقوم بعد أيدينا ونساعد هذه الأطراف المعتدلة، حتى يرتفع شأنها لكي تصل إلى احتلال الصف الأول، (المصدر نفسه، ص ٢٠).

وتعتبر الأوساط الاسرائيلية الحاكمة أن اعتماد هذه السياسة قد حقق الكثير مما كان مرجواً منه. وقد عبر عن ذلك بن - اليعيزر، في لقاء معه بمناسبة نشر التقرير السنوي الرابع عشر للحكم العسكري في المناطق المحتلة، بقوله: وأن الحكم العسكري قد وصل إلى الذروة في مجالين: الأول، الحد من النشاط الفدائي الذي بلغ ذروته، بعملية بيت هداسا؛ والثاني، الحد من النشاط السياسي الضيف، والذي هو في حقيقة الامر نشاط تخريبي، استدرج الجماهير إلى نشاط أكثر عنفاً. (المصدر نفسه ص ١٧).

وعلى صعيد التطبيق العملي، بالنسبة لمنع اتصال شخصيات من الضفة مع ممثلي منظمة التحرير، فقد وجهت السلطات الاسرائيلية التحذير إلى جميع الشخصيات التي تتوجه إلى الأردن، سواء في مهام شخصية أو عامة، ومنعتهم من إجراء أية اتصالات مع ممثلي منظمة التحرير، أو إطلاق أي تصريح مؤيد للمنظمة، والأ ستفطر السلطات لاستعمال الشدة (عل هعشار ١٥/٧/١٩٨١).

ثم قامت السلطات العسكرية في رام الله، في ١٩٨١/٨/٢، وبمقتضى السياسة الجديدة التي طبقها مؤخراً مكتب منسق الأعمال في المناطق المحتلة، باستدعاء رئيس بلدية رام الله، كريم خلف، بهدف التحقيق معه بخصوص التصريح الذي أدلى به، لصحيفة «الفجر المقدسية»، وأظهر فيه، حسب جهات أمنية اسرائيلية، تضامناً مع منظمة التحرير الفلسطينية، واستخدامه لصيغة

تكريمية ضد اسرائيل. ويعتبر هذا أول إجراء من نوعه؛ إذ جرى فيه التحقيق مع زعيم سياسي من الضفة الغربية، في موضوع تضامته مع م.ت.ف ومواقفها (دافار، ١٩٨١/٨/٤).

كما أن الاستدعاء شمل أيضاً رئيسي تحرير صحيفتي «الفجر» و«الشعب المقدسي»، حيث طلب منهما، مستشار القائد العام للضفة الغربية، تخفيف اللهجة تجاه بعض المواضيع، خاصة ما يسمى بروابط القرى، وهدهما بأن في حال استمرارهما باتتبع هذا النهج، فسيعرضان صحيفتهما لوضع غير مستقر (الرأي، ١٩٨١/٨/٢٥).

ردود الفعل العربية على القانون رقم ٢٨٤

كانت هناك ردات فعل كثيرة، في المناطق المحتلة، على القانون الجديد — القديم، وقد تمثلت بالرفض الشديد لهذا القانون. ومن أبرز ردود الفعل تلك، تصريحات رؤساء البلديات التي نُشرت، على صفحة كاملة من صحيفة «الفجر» بتاريخ ١٩٨١/٨/٨، وقد تضمنت التلييد القوي لنظرة التحرير الفلسطينية، كتمثل وهدد للشعب الفلسطيني (هآرتس، ١٩٨١/٨/١٠). ومما جاء فيها، تصريح بسم الشكعة، رئيس بلدية نابلس وهو قوله: «لقد جاء تطبيق هذا القانون القديم — الجديد، في الوقت الذي لا تعترف فيه اسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وبقيادته، وفي الوقت الذي تقوم فيه بممارسات مناقضة للقانون الدولي، الأمر الذي يؤكد أن اسرائيل تصر على استعمال سياسة القبضة الحديدية». واعتبر الشكعة أن هذا القانون سيدفع بهؤلاء الذين يقفون ضد إرادة الشعب الفلسطيني وطموحاته، إلى التحرك ضد المصالح الفلسطينية (الرأي، ١٩٨١/٨/٢٥).

كما ربط ابراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة، بين تطبيق هذا القانون وبين تأسيس ما يسمى بروابط القرى، معتبراً أن الهدف الرئيسي للاحتلال، هو قطع علاقة الشعب الفلسطيني في الداخل بقيادته في الخارج، بهدف عزل م.ت.ف عن قاعدتها (المصدر نفسه).

وقد أكد السيد كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، أن م.ت.ف، هي للممثل الوحيد للفلسطينيين، وأن القانون الاسرائيلي رقم ٢٨٤، هو جزء من سياسة القبضة الحديدية التي تهدف إلى سلب الشعب عن قيادته، وكذلك فانه محاولة لفرض مشروع الحكم الذاتي، بواسطة المتعاونين والمملاء مثل روابط القرى وغيرها (المصدر نفسه).

ردة الفعل الاسرائيلية

شكك الكثير من الاسرائيليين بنجاعة السياسة الاسرائيلية التي تتسم بالشدّة، واعتبر أن سلبياتها ستكون أكثر من إيجابياتها، بالنسبة لاسرائيل، وأنها ستؤدي إلى تعزيز موقف مؤيدي منظمة التحرير المتشدين (ابراهيم رابينوفيتش، جيمروزايم بوست، ١٩٨١/٨/٢٢). كما اعتبر أحدهم أن الحكم العسكري، في المناطق المحتلة، انما يدير حرباً خاسرة، وأن الأمل، في خلق زعامة بديلة تنافس الزعامة الحالية، يعتبر حلماً ضائعاً؛ وأن خير دليل على ذلك «الزيارات الكثيرة التي قام بها الحكام العسكريين لبعض الشخصيات، والتي منيت بالفشل، بالرغم من أنها كانت تتسم بالترغيب والترهيب» (أمون كابييلوك، عمل همعشلي، ١٩٨١/٧/٢٠). ولقد فسّر البعض خطوة الحكم العسكري الأخيرة، بشأن توجيهات الأمر العسكري ٢٨٤، إنها تهدف إلى تمييز الأوساط المتطرفة في المناطق المحتلة، والتي تلخذ التوجيهات من م.ت.ف، لمعارضة مشروع الحكم الذاتي، وإلى العمل على تشجيع أطراف جديدة لكي تصبح، وبمرور الوقت، بديلاً للقيادة الحالية، على غرار ما حصل في الخليل، عندما أقيمت الجمعية القروية برئاسة مصطفى دودين، والتي أصبحت الآن وسطاً سياسياً ذا قوة كبيرة (يهودا ليطاني، هآرتس، ١٩٨١/٨/١٤).

أما على صعيد تطبيق السياسة الجديدة، فقد أسرع شارون إلى الالتقاء مع رجالات الحكم العسكري، وأصدر التعليمات لهم، بخصوص تطبيق مشروعه هذا (هآرتس، ١٩٨١/٨/١٢)، مؤكداً لهم أنه سيمنع بالتطبيق شخصياً، من خلال فتح مكاتب وزارة الدفاع أمام زعماء الضفة الغربية وقطاع غزة، للبحث في مشاكلهم التي سيطرحونها (المصدر نفسه).

وكانت الخطوة الثانية عقده لسلسلة من اللقاءات مع بعض زعماء المناطق. وبينهم بعض المعروفين بولائهم الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية (دافلر، ١٧/٨/١٩٨١).

وعلى صعيد التطبيق العملي، فقد أقيمت الحواجز التي كانت قائمة، منذ سنوات طويلة في مداخل قطاع غزة، وهي الحواجز القائمة بين القطاع وحدود إسرائيل سنة ١٩٤٨، في ابيد نعلال ويكرم شالوم (عل ههشمار، ١٦/٨/١٩٨١).

ردود الفعل الإسرائيلية على مشروع شارون

كان عدم تجاوب سكان المناطق المحتلة مع مشروع الحكم الذاتي، وعدم موافقتهم على الاشتراك في المفاوضات الأولى حول هذا المشروع، من الأسباب التي أدت إلى فشل هذه المفاوضات. وإسرائيل الآن تواجه، كما يبدو، ضغوطاً مصرية وأميركية، لتقديم مقترحات جديدة، قبل استئناف هذه المفاوضات، من شأنها أن تحقق تقدماً. وتتوقع إسرائيل ازدياد هذه الضغوط مع استئناف المفاوضات خلال الأشهر المقبلة. وإسرائيل، كما يبدو أيضاً، لها مصلحة في تحقيق تقدم ما على صعيد هذه المفاوضات، خصوصاً وأن انسحابها النهائي من سيناء أصبح قريباً. وربما إزادات الضغوط المصرية عليها، بعد انتهائه في نيسان (أبريل) المقبل. والهدف الإسرائيلي، من وراء مشروع شارون الجديد في المناطق المحتلة، هو العمل على خلق حوار فلسطيني من الأوساط التي تتجاوب مع الحكم العسكري، ومقبول لدى إسرائيل، بدلاً من القيادة الحالية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وذلك بواسطة انتهاز سياسة احتلال ليبرالية، وتخفيف ممارستها القمعية في المناطق المحتلة. ومشروع شارون هذا يذكّرنا بمشروع موشي دايان حول سياسة الاحتلال الليبرالية، كما عرضه بعد انسحابه من حكومة ليكود، كتمهيد لتطبيق الحكم الذاتي، حتى ولو كان من جانب واحد.

وعلى صعيد ردود الفعل، فكان أولها تصريح الوزير يوسف بورع، وذلك بعد أربع وعشرين ساعة من الاعلان عن المشروع، مفاده أن

ما سمعته حتى الآن يشير لديه انطباعاً جيداً، بالرغم من عدم وضوح المشروع له، لأنه لم ي طرح بعد على الحكومة أو اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية (ر.إ.إ.، العدد ٢٤١٧، ١٣/١٤/١٩٨١، ص ٤).

واعتبر البعض أن سياسة شارون ما تزال لغزاً، وشبهوها بلعبة التفاضلية وهذا سري، حيث يقوم فيها ثلاثة أشخاص بانتحال شخصية معينة، ويتوجب على المشتركين اكتشاف الهوية الحقيقية لهذه الشخصية. وتتساءل هذه الأوساط: هل سياسة شارون هذه استمرار للسياسة المتشددة تجاه سكان المناطق، والتي بدأ بتطبيقها منذ شهرين، أم هي سياسة جديدة تدعو إلى قيام أسس لملاقات من الاحترام وتحسين الأجواء؟. وتذكر هذه المصادر بأن شارون لم يرق بإلغاء أي من القرارات السياسية التي اتخذت سابقاً، لأنه بدون إلغاء هذه القرارات فمن السابق لأوانه مباركة مثل هذه التحولات، (الفتاحية، هاروتس، ١٤/٨/١٩٨١).

ويبدو أن موشي دايان غير متماثل من امكانية نجاح هذه السياسة، والتي تحضر لخلق زعماء بديلة، إذ شكك في امكانية نجاحها، وذلك لتجربته السابقة في هذا المضمار. ولم يُخفِ لهدفه الشديدة لسماع نتائج هذه المحاولات، حيث أعلن: «سأكون في غاية السعادة لو نجح شارون في ذلك» (هاروتس، ٢١/٨/١٩٨١).

وعلى صعيد ردود الفعل الأخرى، فقد أعلن موشي شارون، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية سابقاً، بأن الزعامة غير المعروفة حالياً في المناطق، مستعدة للتجاوب مع اتجاه الحكومة الجديد، ولكنها تتخوف من الظهور، ويستمر في تخوفها هذا طوال عدم احساسها بأنها تحظى بتغطية كاملة من الحكم العسكري، وإذا ما أحست بهذه التغطية، فستشهد تحولاً غاية في الجدية. ويضيف أن العائق الذي يقف في طريق محادثات الحكم الذاتي، مازال هو العائق الفلسطيني، حيث ورد في اتصالات كامب ديفيد، وجوب التقلب عليه، من خلال الحوار مع الزعامة الفلسطينية التي لم تحددها تلك الاتفاقيات. ويعتقد شارون أن المسألة الحالية للحكومة

الهدافة إلى خلق بدائل مقبولة من اسرائيل. هي محاولة مفيدة خوفاً من ظهور زعامة لا تقبل بها اسرائيل (و.إ.، العدد ٢٤١٦، ١٢ و ١٣/٨/١٩٨١، ص ١٠).

بيد أن المستشرق تسفي اليلخ، يبدو متشاكساً حيال امكانية نجاح سياسة شارون. حيث يعتقد أن المشكلة الحالية، عند الحديث عن أهداف السياسة في المناطق المحتلة، ليست ما إذا كان مسموحاً به، أم أنه غير مسموح للزعماء الفلسطينيين تأييد منظمة التحرير الفلسطينية: بل ما إذا كان مسموحاً لهم معارضة منظمة التحرير الفلسطينية، أو تأييد مشروع مادون العرض للتصفية الجسدية. ويقول: «لطينا ألا ننسى أن ١٢ شخصاً قتلوا في القطاع، منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، وبلغ مجموع من قتلوا منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد حتى الآن حوالي ٢٠ شخصاً، وذلك لتأييدهم [تلك] الانفصاليات». ويشك اليلخ في امكانية خلق بديل، حيث أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تقرر حق حرية التعبير. لذا من السخف القول بأننا نسيطر على [المناطق المحتلة]. كما يعتبر أن اللقائات السرية التي أعلنت عنها الدوائر المقربة من شارون، هي عمل يائس بالنسبة لاسرائيل، لأنها لا تستطيع أن تضمن الأمن والعملية لهم (و.إ.، العدد ٢٤١٧، ١٣ و ١٤/٨/١٩٨١، ص ٨ و ٩).

وبالنسبة للموضوع نفسه، فثمة تأييد واسع لكل هذا الرأي المتشاكس، حول امكانية خلق زعامات بديلة في المناطق المحتلة وإقامة حوار بصورة علنية أو سرية. إذ أن مثل هذا الأمر مفضل في السابق في زمن حكومات أشكول، وغولده مشير، وأسحق رابين. ومن الصعب جداً الادعاء بأن لقاءات كهذه، قادت إلى حل خطي بموافقة كلا الطرفين (بيديا بارى، بيهيوت احرونوت، ١٩٨١/٨/١٨). والأمل في خلق مفاوضات تنافس الزعامات الحالية كانشاء رابطة قرري الخليل مثلاً، يعتبر أملاً ضائعاً وإن يجدي نفعاً. (امفون كابليلوك، عمل همفيلر، ١٩٨١/٧/٢٢).

إلا أن هذا التشاكس لا يثني البعض عن الدعوة إلى محاولة تطبيق السياسة الجديدة والتصرف بإيجابية مع مشروع شارون هذا لأنه بدون حل للمشكلة الفلسطينية، فلن تتحقق أية تسوية توصل إلى السلام الحقيقي، [خصوصاً وأن] نهج شارون هذا يعتبر فريداً من نوعه في حكومة ييفن، وهو قادر على البحث عن زعماء فلسطينيين جدد... وبدون تغيير جذري، فمن الصعب إحراز أي تقدم في مباحثات الحكم الذاتي، (افتتاحية هاروتس، ١٩٨١/٨/١٤).

إلا أن المصادر الاسرائيلية لا تعتبر تغيير الاجراء معتبراً حقيقياً عن التغيير في السياسة، وتدعو شارون إلى العمل بعد من أجل استمالة سكان المناطق، بهدف جعلهم شركاء في المباحثات دون الخوف من اسرائيل أو من تهديد المنظمة، بدلاً من الاكتفاء بإعلان الدراماتيكي عن سياسته الجديدة (المصدر نفسه).

وكذلك فقد حظي الهدف الثاني، في مشروع شارون الداعي لانتهاج سياسة أكثر ليبرالية مع سكان المناطق، ببرود فعل مختلفة، منها المؤيدة ومنها المتحفظة التي تدعو إلى التروي، وبينها ما يشكك في جدوى اتباع مثل هذا الأسلوب. ومن أبرز المؤيدين كان موشي دايان، الذي بارك خطوات شارون في هذا المضمار، داعياً إلى اتباع سياسة الود مع المتعاونين والعقاب لمن يستحقه، والعمل على بلورة علاقات مشتركة مع العرب، تقوم على الفهم وحسن التصرف (هاروتس، ١٩٨١/٨/٢١).

وكذلك فقد رحب المستشرق، تسفي اليلخ، بهذه الخطوة معتبراً إياها خطوة حكيمة، خصوصاً وأن هناك أمراً كثيراً يجب تصحيحها في مجرى العلاقات مع سكان المناطق المحتلة (و.إ.، العدد ٢٤١٧، ١٣ و ١٤/٨/١٩٨١، ص ٨ و ٩).

وقد ذهب البعض إلى التشكيك بنوايا شارون ودعا إلى إثبات حسن نية، كما فعل لطيف دوري (مبلم)، من خلال برقية وجهها إليه مفادها «أن الكثيرين يتساخطون معنا عن معنى هذه المسرحية الدعوية، مقترحاً عليه، كخطوة أولى، القيام بإعادة تهدد القواصم ومحمد ملحم إلى

الصفة الغربية، وإصدار أوامره بالقضاء القبض على مرتكبي الجريمة الشنعاء، ضد بسلام الشككة وكريم خلف، والقضاء الأوامر الجبرية ضد رؤساء تحرير الصحف المقدسية «الفجر»، «الطلعة»، و«الشعب»، والتي حدثت بعد أربع وعشرين ساعة من الاعلان عن السياسة الجديدة (وفا، ١٦/٨/١٩٨١).

ويشارك دوري رأيه هذا، جديون رفائيل، مدير عام وزارة الخارجية سابقاً، وسفير اسرائيل السابق في الامم المتحدة، حيث يدعو شارون إلى إزالة الحواجز الحالية. وإلى منع أعمال الشعب من جانب أواسط اسرائيلية، والعمل على احلال الثقة المفقودة من خلال اجراء تحقيق واف، في محاولة اغتيال رؤساء بلديات نابلس والبيهر، إضافة إلى إعادة رئيسي يديتي الخليل وطحول، وذلك شريطة الزام الآخرين بالاحترام القلنون. وجميع هذه الخطوات تقلل على أنها بداية طيبة، وتساعد في تغيير الأجواء المشحونة في [الناطق المحتلة] (مهاريوف، ١٨/٨/١٩٨١).

أما عضو الكنيست حنان جورا (متحياد)، المعروف بمواقفه المتطرفة، فيعتبر أن معاملة السكان العرب بشكل انساني، وعدم توجيه الاتهامات التي لا لزوم لها، شيء مقبول، أما إذا كان الهدف منها خلق وضع جديد، تمهيداً لمناقشة موضوع الحكم الذاتي، الذي سيؤدي وحسب رأيه إلى دولة فلسطينية، فهذه الخطوة مرفوضة من أساسها (ر. ٩، العدد ١٣، ١٦/٨/١٩٨١، ص ٩ و ١٠).

وثمة من يعتقد أيضاً أن هدف شارون من وراء اتباع الليبرالية، في سياسة الاحتلال، هو التمهيد لضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل، في نهاية الامر (جيزوراليم بوست، ١٥/٨/١٩٨١).

ومن ناحية أخرى، وعلى صعيد معارضة مشروع شارون، فقد اتسمت ردود الفعل لدى المستوطنين الاسرائيليين في المناطق المحتلة بالاستياء الشديد، حيث سارع رؤؤهم إلى لقاء شارون، مطالبين اياه باعتماد سياسة اليد القوية ومعارضة الحكم الذاتي، وتقديم الايضاحات حول سياسته الجديدة (هآرتس، ١٨/٨/١٩٨١).

وشاركت أواسطاً أخرى، من بين الاسرائيليين، في حملة المعارضة هذه ضد سياسة شارون، حيث وجدت تعبيراً لها في أحد وسائل الاعلام الاسرائيلية، ذلك «أن النوايا الطيبة لم توصل دائماً إلى الهدف في المناطق المحتلة، وأن المعاملة اللينة يفسرها الجانب الآخر على أنها مظهر ضعف، وتؤدي في النهاية إلى تدهور الوضع. [ورغم أن] قوات الامن تقضل العودة إلى سياسة الشدة، إلا أن وزير الدفاع الجديد الذي لا يخشى التحديات، يفضل محاولة تكرار الأسلوب الذي اتبعه قبله دايان وبيرس وواينز، آملاً في تخفيف حدة المواجهة وفي الوصول إلى حوار حقيقي» (مهاريوف، ١٤/٨/١٩٨١).

وعلى خلفية ما أعلنه شارون حول قيام دولة فلسطينية في الأردن، وآخرها ما صرح به لصحيفة ألمانية: «أن اسرائيل ترى بالأردن دولة للفلسطينيين، ولذلك ليس هناك حاجة لأن تقوم دولة ثانية لهم، (هآرتس، ١٦/٨/١٩٨١)، فقد علق موشي دايان على ذلك معتبراً أن اعلان شارون هذا يحظى بموافقة، رغم أنه يشكك بمدى فعالية تطبيقه. ويتساءل دايان: «هل بإمكان اسرائيل المساهمة في تحقيق مثل هذا الاعلان؟». خصوصاً، وأن الملك حسين غير متحمس لتسليم كرسيه إلى ياسر عرفات، (هآرتس، ٢١/٨/١٩٨١).

كما واعتبر البعض أن اعلان شارون مرفوض، من ناحية واقعية، حتى من قبل العرب الذين يوصفون بالمعتدين، والجميع يصر على ضرورة إقامة هذه الدولة في الطرف الغربي من الأردن، وليس في طرفه الشرقي (بيديا باري، بيمهوت أهرنوت، ١٨/٨/١٩٨١).

أما فيما يتعلق بقرارات الحكومة السابقة، التي تمنح إدخال أموال من منظمة التحرير إلى المناطق المحتلة، والتي تعتبر سارية المفعول، حتى بعد تطبيق سياسة شارون، فاعتبر البعض أن قرار المنع هذا لن يجدي نفعاً، لأن المنظمة لن تعمد وسيلة في ادخال الاموال إلى المناطق المحتلة. وديماً عن طريق قنوع البنوك الاسرائيلية في الخارج. أو عن طريق وسيط ثالث، محذرين من خطورة المنع. لأن اسرائيل ستضطر إلى دفع

عن أمه في أن يتولد لدى شارون احساس بالاعتراف، بأن السكان في المناطق المحتلة هم جزء من شعب كامل ذي طابع مميز (هارتس، ١٩٨١/٨/١٤).

بيد أن كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، امتنع عن الحديث، خوفاً من استدعائه للتحقيق في ملر الحكم العسكري (عمل هشملي، ١٩٨١/٨/١٣).

أما رئيس بلدية طولكرم، طمي حنون، فعبر، بعد لقائه بشارون الذي استغرق حوالي ساعة ونيف، عن معارضته للحكم الذاتي الفلسطيني الذي تنص عليه اتفاقية كامب ديفيد، معتبراً أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للفلسطينيين. وأضف قائلاً: إذا كانت حكومة اسرائيل مستعدة للاعتراف بمنظمة التحرير، فإننا سكان المناطق المحتلة على استعداد لهذا مساعينا الحميدة، من أجل إجراء حوار بين المنظمة والحكومة الاسرائيلية. واعتبر حنون أن السياسة الليبرالية التي يعتزم شارون اتباعها في المناطق، لم تضع حداً للاستيطان، وطالما لم تطبق اجراءات ملموسة للحد من الوجود العسكري الاسرائيلي، فليكن لا وجود لليبرالية (ر.إ.، العدد ٢٤٢٦، ٢٤ و ٢٥/٨/١٩٨١، ص ٥).

وعبر رئيس بلدية الخليل بالوكالة، مصطفى النتشه، عن أمه في أن يوضح شارون آراهم بشكل جيد، ومذكراً بأن أي حل للقضية، عالم يكن الفلسطينيين مقتنعين به، سيكون مصيره الفشل الذريع (المصدر نفسه، العدد ٢٤١٧، ١٣ و ١٤/٨/١٩٨١، ص ٥).

أما وحيد الصمد الله، رئيس بلدية عنتابا، قال: يمكننا نعرف شارون، ولذلك لا نستطيع أن نقف... هدفه الوحيد هو إجراء حوار لتمديد الحكم الذاتي، وأن مثل هذه الأساليب جرت سابقاً وفشلت فشلاً ذريعاً (القبس الكويكبي، ١٩٨١/٩/٧).

من جهة أخرى، رفض نقيب المحامين في الضفة الغربية، جريس الخوري، اتفاقيات كامب ديفيد مواليدها غير الشرعي، الحكم الذاتي، رفضاً قاطعاً، واعتبر أن العودة إلى مفاوضات

الأموال التي تصالجاها البلديات، وبذلك تضيق الدولة على نفسها عبئاً جديداً، إضافة إلى أعبائها السابقة (زنيف شيف، هارتس، ١٩٨١/٨/١٣). وذهب أحدهم إلى القول: أن هدف منع المساعدات المالية هو توجيه البلديات نحو اسرائيل. كما أن اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، تقدم الجزء الأكبر من الاموال اللازمة لتمويل مشاريع مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يفترض أن تحول الدول العربية سنوياً ١٠٠ مليون دولار، إلى بلديات ومؤسسات المناطق المحتلة من خلال هذه اللجنة. وتساعد هذه الاموال في توفير ٦٠ بالمئة من موازنة البلديات العادية، و ١٠٠ بالمئة من الموازنات الخاصة بالمشروعات الانشائية. ويضيف هذا المصدر، أن الاوساط العسكرية الاسرائيلية، لم تحف رايها في أن القرار حول منح ادخال المساعدات، يعتبر تعزيزاً طبيعياً للسياسة القاضية بمنع اجراء اتصالات مع منظمة التحرير، وأن هذه الاجراءات جاءت تمشيداً لاستئناف محادثات تطبيق الحكم الذاتي، في الضفة الغربية وقطاع غزة (ابراهيم رابينوفيتش، جيزوراليم بوست، ١٩٨١/٨/٢٢).

ويبقى السؤال المطروح في اسرائيل: هل هناك حقاً تغير في السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة؟ وهذا، يعتبر أحد المصادر أن المستقبل سيبرهن على مدى جدوى هذه السياسة، إذ ربما يكون الامر صدقاً، وربما كان دعاوياً فقط (زنيف شيف، هارتس، ١٩٨١/٨/١٤).

ردود الفعل العربية في الداخل على المشروع

ولقد تمثلت ردود فعل معظم الهيئات والشخصيات، داخل المناطق المحتلة، على مشروع شارون هذا، في رفضها لمشروع الحكم الذاتي والمحاولات الهادفة إلى اقناع الفلسطينيين به. ففي تصريح لرئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، لوكالة عتيم الاسرائيلية أعلن عن سروره لخطه شارون التي وجدت لكي تخفف من الاعباء التي يزرع تحتها الراسطون، ولكنها لم تؤكد على الحقوق القومية للفلسطينيين، وبيدنا أن نسمع ضمن إطار السياسة الجديدة، حول وقف عمليات الاستيطان وحرية ابداء الرأي، وأعرب الشكعة

الحكم الذاتي، محاولة مكشوفة للخروج من المأزق الذي وصلت إليه. ولك أن اطراف المشاركة في هذه المفاوضات، لم وإن تتر على شخصية فلسطينية وطنية واحدة تقبل بهذه المفاوضات وتتأججها، «ومن هنا فهي محكوم عليها بالفشل الذريع» (دافلي، ١٩٨١/٨/٣١).

يبد أن بعض العناصر في الداخل، لم تستطع أن تعلن مواقفها صراحة، بل عدت إلى الترحيب بذلك مواربة. من خلال الترحيب بسياسة التساهل وحسن الجوار، كما جاء على لسان رئيس بلدية بيت لحم إلياس فريج، الذي استقبل المشروع بترحاب، ونصح وزير الدفاع بالتحدث إلى رؤساء البلديات معبراً عن استعداده لبداية الحوار مع شارون (هكرتس، ١٩٨١/٨/١٤).

واعتبر حنا الأعرج، رئيس بلدية بيت جالا، أن أي إجراء يسهل الحياة بالنسبة للمواطنين، ويوفر الأمن ويحول دون العقوبات الجماعية التي تمارس بسبب تصرفات بعض الأفراد، هو عمل حسن، ويقابل بالرضى من المواطنين (و. إ.، العدد ٢٤١٧ و ١٢ و ١٤/٨/١٩٨١، ص ٥).

وكذلك اعتقد مصطفى دويك، رئيس رابطة قرى الخليل، أن أي إجراء يسهل الحياة بالنسبة للمواطنين ويوفر الأمن لهم، هو عمل جيد ويحظى بالرضى من السكان المحليين (المصدر نفسه).

ثم أن هناك من اكتفى بالتشكيك في تصريحات شارون، والتمز من قناتها، كما فعل رئيس بلدية غزة، رشاد الشوا، الذي رحب بتخفيف سياسة اليد القوية، كإفشاء العقوبات الجماعية ومنع قوات الجيش من اقتحام المدارس،

واعتبرها خطوات ينفى الترحيب بها. ولكنه اعتبر أن الأسس هو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، معطفاً أن الحوار بين شارون وسكان المناطق المحتلة، سوف يفشل (المصدر نفسه، ص ٤).

وعلى صعيد وسائل الاعلام العربية، داخل المناطق المحتلة، فقد رفضت غالبيتها مشروع شارون، بعدما كشفت جوهره وأهدافه الحقيقية، فكتبت صحيفة «الفجر»، الصادرة في القدس الشرقية تقول: «إذا كانت الغاية من هذا المشروع، خلق زعامة جديدة للتفاوض معها، قلن نجنب الحقيقة إذا ما قلنا: أن هذا ليس سوى حلم يقظة، لأن سكان المناطق قد اختاروا زعماءهم، ولا جدوى من إضاعة الوقت في البحث عن بديل» (هكرتس، عمل همنشيل، ١٩٨١/٨/١٤).

وذهبت افتتاحية صحيفة «القدس» باتجاه مغاير، حين رعت بما جاء في المشروع، وعبرت عن أملها في أن تكون هذه الخطوات بداية لنهجه اسرائيلي جديد ومستمر، وليس مؤقتاً لا صليداً رضى الناس (القدس، ١٩٨١/٨/١٤).

على أي حال فإن شارون، المعروف بتصلبه وتشدده، لن يتراجع عن استخدام شتى الأساليب، «لإقناع» الوجهاء الفلسطينيين في المناطق المحتلة ولو بالقوة، للمضي في مرسومه لهم. ومن هنا فإن المستقبل سيمثل معه العديد من الإجراءات التصفية ومزيداً من استخدام الضغط، ضد سكان المناطق، وليس «احتلالاً لبيرائياً» - كما تصوره وسائل الاعلام الاسرائيلية.

هند أبو شوار

مسلمات تشكيل حكومة بيفن

اسرائيل قد حيدتا بعضهما البعض، بحصولهما على نتائج شبه متماثلة في الانتخابات التشريعية التي جرت، في الثلاثين من حزيران (يونيو) الماضي (٤٧ مقعدا للمعراخ، برئاسة شمعون بيرس، و٤٨ مقعدا لليكود، برئاسة مناحيم بيفن) الامر الذي جعل الاحزاب الدينية الثلاثة، بمثابة الثقل المرجح لفوز اي من الكتلتين المتوازيتين، اذ بدون هذه الاحزاب الثلاثة يستحيل تشكيل اية حكومة. وهذا ما جعلها طرفا مغاوضا، يعرض شروطه بقوة، ومكتها من اجبار بيفن : ان دفع ثمن باعظ لاتضمامها الى الائتلاف. فمقابل تمكنه من تشكيل الحكومة الجديدة، حصلت تلك الاحزاب على عدة ضمانات تؤدي، في النهاية، الى زيادة تأثير العقيدة الدينية على طبيعة الحياة في اسرائيل.

١ - **الائتلاف الانتخابي**: منذ بدء المفاوضات الائتلافية، برزت امام الائتلاف النهائي مشكلتان اساسيتان: ١ - قضية وزارة الاديان. ٢ - مشكلة تولي منصب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

وقد تمثلت القضية الاولى بإصرار وزير الاديان الحالي، اهرين ابوحستير، على الاستمرار في منصبه ومعارضة المبدال لهذا، كذلك طالب اهرين اوزان (تامي) بتولي منصب وزير في الحكومة الجديدة. وقد زاد من وطأة هذه

ان أبرز ما تميزت به احداث الشهر الماضي، على الصعيد السياسي الداخلي في اسرائيل، تشكيل الحكومة الجديدة، وصياغة البرنامج الائتلافي، وما سبق ذلك من عقبات ونقاشات.

الائتلاف الانتخابي والحكومة الجديدة

لا تعتبر الحكومة التي اعلنها مناحيم بيفن، والتي حازت على اساسها ثقة الكنيست، يوم ١٩٨١/٨/٥، مجرد تجديد لولاية بيفن، كما انها لا تعتبر نسخة عن سابقتها، بقدر ما هي تعبير عن تصاعد الاتجاهات الاسرائيلية المتطرفة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، لدرجة ان المطلقين السياسيين قد وصفوا هذه الحكومة الجديدة بانها حكومة حرب.

وعلى مدى خمسة اسابيع من المشاورات، الشاقة والصعبة، تمكن بيفن من تشكيل حكومته التي جاءت في اعقاب صياغة اتفاقات الائتلاف مع شركائه، مما حقق اقلية واهد وستين مقعدا من مجموع مائة وعشرين مقعدا في الكنيست. وقد اتسمت الاسابيع الثلاثة الاخيرة من المشاورات، بتركيز الجهود على تذليل الصعاب النهائية، الناجمة عن الشروط المبالغ فيها لشركائه الدينيين الثلاثة، المبدال، اغودا اسرائيل، وتامي (حزب ابوحستير).

وكانت الكتلتان السياسيتان الرئيسيتان في

المشكلة. حاجة يبين لاصوات حركة تامي الثلاثة، اذ انه من الصعب الحصول على ثقة الكنيست دون اتفاق مسبق مع تلي. (وقد حُلت هذه المشكلة فيما بعد بمرسوخ بين، لطلب المفضل، المتمثل بإعطاء وزارة الاديان ليوسف بورغ (المفضل)، مقابل اعطاء الوزير ابوحسيمه وزارة الهجرة والاستيعاب، ويتعين اهرن لوزان في منصب نائب وزير الهجرة والاستيعاب).

اما المشكلة الثانية، فقد برزت في اعقاب الخلاف الحاد، داخل حزب الاحرار، حول وزارة الصناعة والتجارة والسياحة التي كان يتنافس عليها الوزير الحالي جديون يات، واسحق موداعي. الا ان هذه المشكلة، وفقا لجميع التقديرات ليست على الدرجة نفسها من الهمية بالنسبة للمشكلة الاولى، كما انها لا تشكل خطرا كبيرا على مستقبل الائتلاف المستند اساسا، على اقلية واحد وستين صوتا. ويغض النظر عن اهمية هذه المشكلة فإنها طرحت بشدة، امام محاولات الائتلاف، وقد انتهت بعد ان قرر الحزب حسم الخلاف، في هذا الشأن، بترك القرار النهائي للاحيم بين (مأرقس، ١٩٨١/٨/٣). ولم يكن من الممكن حل هذه الاشكالات، الا بعد الاتفاق على برنامج ائتلافي طويل كلنت أبرز بنوده:

١ - الاقرار بوحدة المصير والنضال المشترك، من اجل وجود الشعب اليهودي، في ارض - اسرائيل وفي شتات المهجر.

٢ - الاقرار بأن حق الشعب اليهودي، في ارض - اسرائيل، هو حق ابدى وخالد، غير قابل للظمن، وهو مترابط مع حقه في الامن والسلام.

٣ - ستواصل الحكومة وضع السعي نحو السلام، على رأس اهتماماتها، ولن تغض اي جهد لدفعه الى الامام، فمعاهدة السلام بين اسرائيل ومصر هي تحول تاريخي، في مكانة اسرائيل، في الشرق الاوسط.

٤ - ستواصل الحكومة اتخاذ كافة الوسائل لمنع الحرب.

٥ - ستحرص الحكومة على الحفاظ على اتفاقي كامب ديفيد، وستعمل لاستئناف

المفاوضات بشأن تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي الكامل، للسكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

٦ - ان الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه، في كامب ديفيد، لا يعني السيادة ولا حق تقرير المصير. فترتيبات الحكم الذاتي التي تحدثت، في كامب ديفيد، هي الضمان لعدم قيام دولة فلسطينية، ارض - اسرائيل الغربية، في اي ظرف.

٧ - بانتهاء الفترة الانتقالية التي حددت في اتفاقي كامب ديفيد، ستطرح اسرائيل مطابعا، وستعمل لتحقيق حقها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة.

٨ - ان الاستيطان في ارض - اسرائيل هو حق، وجزء لا يتجزأ من امن الامة، وستعمل الحكومة لتعزيزه ولتوسيعه وتطويره، وستواصل الحفاظ على القاعدة، (كل استيطان يهودي لن يؤدي الى ابعاد اي كان عن ارضه او قريته او مدينته).

٩ - في ارض - اسرائيل ستستمر المحافظة على المساواة، في الحقوق، لجميع السكان، دون تفریق، في الدين او الاصل او القومية او الجنس او الطائفة.

١٠ - لن تهبط اسرائيل من هضبة الجولان، ولن تزيل لية مستوطنة اقيمت هناك، والحكومة هي التي ستقرر التوقيت الملائم لاحتلال قانون الدولة وقضائها وادارتها على هضبة الجولان.

١١ - ستعمل الحكومة لكبح التضخم ولضمان مستوى حياتي لائق لكافة سكان الدولة.

١٢ - ستعمل الحكومة من اجل القضاء على الفقر، ومد يد المساعدة للعائلات الكثيرة الاولاد، خاصة في مجالي السكن والتعليم.

١٣ - ستبذل جهودا متواصلة لزيادة استثمارات رأس المال من الخارج، ولاستئناف النمو الاقتصادي.

١٤ - ستعمل الحكومة لمنع النزوح ولإعادة المواطنين الذين تركوا الوطن، كما ستعمل لزيادة

الهجرة الى اسرائيل من الشرق والغرب على حد سواء.

١٥ - تضمن الحكومة حرية الضمير والعقيدة الدينية لكل مواطن ومقيم، وتؤمن الاحتياجات الدينية العامة عبر وسائل الدولة.

١٦ - ان القدس هي العاصمة الابدية لاسرائيل، فلا يمكن تقسيمها، وكلها تحت السيادة الاسرائيلية. وقد تم وسيتم ضمان العبور الحر لايحاء كافة الاديان الى املاكهم المقدسة (هأرتس، ١٩٨١/٨/٦).

ومن بين بنود الاتفاق الانتلالي (٨٢ بنداً) ٥٢ بندا تتعلق بأشكال مختلفة بالشؤون الدينية. كما أن هناك فقرة تقول: أن جميع بنود الاتفاق الانتلالي، في الكنيست التاسع (السابق)، ثابتة وقائمة وينظر اليها من اجل تنفيذها، كانتا كتبت من جديد، وهي استمرار لهذا الاتفاق. اما البنود التي لم تنفذ بعد، او نفذ جزء منها، فسيجري العمل على تنفيذها في القريب العاجل. وجرى، على ضوء هذا الاتفاق، إزالة العقبات أمام تشكيل الحكومة الجديدة.

ب - الحكومة الجديدة: تتألف الحكومة الجديدة من ١٨ وزيراً وعشرة نواب وزراء جرى توزيعهم على الاحزاب الائتلافية على النحو التالي:

الليكود: ١٥ وزيراً وستة نواب وزراء. منهم تسعة لمركبة حيروت وخمسة لحزب الاحرار وواحد لكثرة لاعام.

المفدال: وزيران، وثانبا ووزيرين.

تامي: وزير واحد وثانبا ووزيرين.

أما «اغودات اسرائيل» فقد اكتفت بفرض شروطها الدينية التي لم يسبق لاي حكومة سابقة ان وافقت على شروط مماثلة لها (هأرتس، ١٩٨١/٨/٥).

مصادقة الكنيست

بعد اربع عشرة ساعة من النقاش، منح الكنيست الثقة لحكومة منحيم بيغن، يوم ١٩٨١/٨/٥، بأكثرية واحد وستين صوتاً، ضد

٥٨. وتغيب حايم بار-ليف عن الجلسة، بسبب المرض.

وقد اقترح، الى جانب الحكومة، جميع اعضاء الكنيست المنتهين الى احزاب الائتلاف، الليكود، المفدال، تامي واغودات اسرائيل. واقترح ضدها اعضاء الكنيست من المعراخ وفتحيا وبيلم وشينوي وحداش.

وكان رئيس الحكومة منحيم بيغن قد بعث برسالة الى رئيس الكنيست في الرابع من آب (أغسطس) ١٩٨١، قال فيها:

«سيد رئيس الكنيست، بموجب المادة ١٢ من القانون الاساسي للحكومة، اود ابلاغك بأنني قد شكلت الحكومة التالية [وردت اسماء الوزراء ومناصبهم في التقرير]. وعندما ستمثل الحكومة المشكلة أمام الكنيست، ساعلم عن خطوط سياستها الاساسية، وعن تشكيلها، وتوزيع الوظائف بين الوزراء.

وستطلب الحكومة منكم الثقة، استناداً الى المادة ١٥ من القانون الاساسي للحكومة، لأن الحكومة يؤيدها واحد وستون عضواً كنيست». (ر.إ.إ.، المصد، ٢٤١٠، ١٩٨١/٨/٦ و٥، ص ١١).

وفي جلسة الثقة، التي بيغن كلمة كان معناها فيها، بشكل أساسي، بلياز معنى عودة تكتل ليكود الى الحكم، معتبراً ان هذه العودة تجعل من الليكود حقيقة قائمة، داخل اسرائيل، وليس مجرد ظاهرة عابرة، كما كان يقول حزب العمل. وجاء في كلمة بيغن:

«في انتفاخات حرة بعيدة عن الضغوط، في انتفاخات ديمقراطية، هي بمثابة رمز لشعوب اخرى، منحنا الشعب تفويضاً ليس اخلاقياً فحسب، بل واقعيّاً واخلاقياً في آن معاً، لنشكل مع شركاء ائتلافيين حكومة جديدة في اسرائيل. وقد اعطينا لنا هذه الثقة للمرة الثانية، بعد اربع سنوات من الخدمة، ولا يستطيع احد الادعاء بأن تغيير السلطة، في اسرائيل عام ١٩٧٧، كان كما قبل اكثر من مرة، قبل الانتخابات، ظاهرة عابرة (المصدر نفسه). ويعد ذلك قدم تقريراً مفصلاً

ثم استعرض بيرس إنجازات الحركة العمالية في مجال بناء وتطوير الدولة، وقال: «لأننا فخورون بهذا التاريخ، على الرغم من وجود معترضين على التاريخ، إن الحركة العمالية هي التي قررت إقامة دولة يهودية، على جزء من أرض - إسرائيل، وأولا هذا القرار لما قامت إسرائيل» (هآرتس، ١٩٨١/٨/٦).

وبعد ذلك استعرض بيرس الخطوط الأساسية لسياسة الممراخ في جميع الميادين، قائلا: «سنكافح، في المستقبل، من أجل أن تبقى إسرائيل بلادا ديمقراطية فعلا، ولا نوافق على سلطة الفرد في إسرائيل، ولا أن تكون عبادة لانسان: بل نريد إسرائيل ديمقراطية وسنحترم مواطنيها وضيوفها ومؤسساتها البرلمانية، وسنعمل على اجراء حوار، دون كراهية وتهميش وانقسامات، وسنكافح من أجل ألا تبقى إسرائيل تعيش على التبرعات، ومن أجل دولة تسعى لمساواة اجتماعية، تحاول ديم الهوية بين الفروق الاجتماعية والاقتصادية» (ر.إ.، العدد ٢٤١٠، ١٩٨١/٨/٦، ص ٢٤).

واختم حديثه بالقول: «يهدد توقيص البيان الانتلالي، سيلقي بيغين أمام الواقع، كما هو، وعندها، سيتضح أنه كان هناك تضيق للوقت بلغ درجة العجز، وأيس مجرد ظلال في الطريق، أننا سنجلس على مقاعد المعارضة، لأننا فضلنا طريقنا التي لا تقود الى طريق مسدود، ونقترح على الشعب بديلا حقيقيا واقعيا، البديل الذي يحمل عبء المسؤولية. ونحن بالتأكيد سنصوت ضد هذه الحكومة» (هآرتس، ١٩٨١/٨/٦).

ردود الفعل

أجمعت معظم الآراء والتعليقات، في إسرائيل، على أن حكومة بيغين الجديدة، هي من أكثر الحكومات الاسرائيلية يمينية وتطرفا، وهذا الاجماع، لا يلغي تمتع الحكومات السابقة وتطرفها، وإنما المسألة، في هذا المجال، نسبية. ففي حكومة بيغين السابقة، كان وزراء حركة داش، اليمينية غير التطرفية، يفتنون، بين الآونة والاخرى، معارضتهم لبعض المواقف المتطرفة الصادرة عن الصقور في الحكومة، إلا أن حركة داش هذه، رغم وزنها المتواضع، وانقساماتها

عن نتائج الانتخابات جاء فيه: «البلاد كما هو معروف مقسمة الى ١٧ منطقة انتخابية، وقد حصل الليكود على اكثرية الاصوات، في عشر مناطق، أما الممراخ فقد حصل على اكثرية، في سبع مناطق. وكما رأى اعضاء الكنيست، فالليكود لم يحصل على الاكثرية فقط في معظم المناطق، بل كان هناك ايضا، فرق حاسم بينه وبين الممراخ. فقد حصل الممراخ على اكثرية، في مناطق عدد سكانها ضئيل، أما الليكود فقد حصل على اكثرية، في عشر مناطق، كلها مزدهمة بالسكان» (المصدر نفسه). وبعد ذلك تناول بيغين في كلمته الاوضاع، السياسية والامنية والاقتصادية، وبرز عملية تدمير المفاعل النووي العراقي، والهجوم على مراكز حركة المقاومة في بيروت، معتبرا أن هذا العمل هو بمثابة دفاع عن النفس وأن البند ٥٦، من ميثاق الامم المتحدة، يجيز هذا الحق لجميع الشعوب. وفي ختام كلمته طلب من الكنيست منح الحكومة الثقة والمصادقة على خطوط سياستها الأساسية (المصدر نفسه).

أما زعيم المعارضة، عضو الكنيست شمعون بيرس، فقد رد على خطاب بيغين، أمام الكنيست، بخطاب شامل اعطى فيه حجب الثقة عن الحكومة، واعدا بالعمل الدؤوب لاسقاطها. وجاء في كلمته: «اتحدث باسم كتلة تمثل اكبر عدد من ناخبي الكنيست العاشرة، هذا قبل انضمام كتلة رانس للممراخ. واضاف: «لقد حصل الممراخ، في الكنيست التاسع، على ٤٢٠ ألف صوت، وفي الكنيست العاشر، حصل على ٨٠٨ آلاف، أي بارتفاع بنسبة ٦٠ بالمائة تقريبا. ان الناطق باسم الليكود، في الانتخابات الماضية، قال في التلفزيون: «فرنا لأن الشعب مغفل. ونحن لانريد أن نرود اقراره، ولكن أود القول لرئيس الحكومة: ان دولة اسرائيل لا تستطيع توزيع مبلغ اربعة مليارات دولار اضافية، كرشوة انتخابات، وأن كل هذه النقود سُروفت من ميزانية الدولة. وأود القول: انه للمرة الاولى، كما اعرف، يصعد رئيس حكومة على هذا المنبر، لتقديم حكومه بادئا بالتعريض ضد الآخرين، فلماذا تأخذ جملة متفردة من هنا وجملة من هناك، يدل أن تدعو الى ما من شأنه ان يهذي الى وحدة شعب اسرائيل وتكتله».

تركزت بموجبه مسألة تطبيق السيادة مفتوحة ودون حسم، كما جعلت هذه المسألة مرهونة بالتوقيت المناسب. (هأرتس، ١٩٨١/٨/٣).

من جهة ثانية، علقت وسائل الاعلام الاسرائيلية على الثمن الذي دفعه بيغن، مقابل نجاحه في تشكيل الحكومة وخضوعه لابتنزازات وضغوطات الاحزاب الدينية، بقولها: «... فقد حصلت اغودات اسرائيل على انتجازات مهمة تتجاوز ماورد في الاتفاق الانتقالي، حيث وقّع بيغن على رسائل لاغودات اسرائيل، وعد فيها بمنحها ستة مناصب نائب مدير عام وزارة، في ستة وزارات حكومية هي: الاديان، المصارف والثقافة، العمل والرفاه، الهجرة والاستيعاب، وتروميم الاحياء والبناء والاسكان» (ر.إ.، العدد ٢٤١٠، ١٩٨١/٨/٦، ص ٢). كما وقع وزير الصحة، البعيرز شوستاك (لاعام - الليكود)، على رسالة تعد اغودات اسرائيل، ببهاء اجنحة خاصة في المستشفيات، لرجال الدين اليهود. واشفاه لذلك، فإن منصب رئيس الائتلاف قد منح، خلال السنة الاولى، لابراهيم شابيرا، وهو من اغودات اسرائيل، في حين سيمقي شلومو لورنس، رئيسا للجنة المالية التابعة للكتنيس، ومنحهم بويوش رئيسا للجنة العمل والرفاه، وكلاهما من الحزب نفسه، ومن الجدير بالذكر ان كافة الاتفاقيات بهذا الشأن، هي اتفاقيات خفية (المصدر نفسه).

اما صحيفة (هأرتس، ١٩٨١/٨/٥)، فقد علقت، على الجزء الديني من بنود الاتفاق الانتقالي، بقولها: «... الجزء المخجل جداً في هذا الاتفاق، هو دون شك، الجزء الديني... ولا يستطيع أحد أن يقدر المبالغ التي ستدفعها الدولة، لقاء رفع كل يد من أيادي اعضاء اغودات اسرائيل الاربعة، أثناء اقتراع الثقة بالحكومة». وفيما يتعلق بموضوع الخدمة العسكرية الاجبارية، فقد اعتبرت الصحيفة نفسها أن هذا الموضوع يشكل الجزء المخجل والاكثر خطراً: «فالاتفاق الذي تم بين شارون، واغودات اسرائيل، هو من أجل ضمان احدى الوثائق المعيبة جداً والتي لم يجر الاتفاق على شبيه لها في أية مفوضات مثلافية سابقة، ان هذه الوثيقة

المتعددة، قد اخفتت من الحكومة الجديدة، وغلبت نهائيا عن الخارطة السياسية الاسرائيلية، وتركزت المجال رحيا، امام الاحزاب الدينية الثلاثة في الكتنيس. وتعتبر هذه الاحزاب، الى جانب تخلفها في المجال الاجتماعي، متماثلة مع بيغن، في مواقفها المتطرفة من المناطق المحتلة، ومستقبلها السياسي؛ حيث تعامل البرنامج الانتقالي الجديد، مع المناطق المحتلة على انها جزء مما يسمى بـ«ارض - اسرائيل»، وتضمن البرنامج اشارة الى ضم هذه المناطق الى اسرائيل رسميا، بعد انقضاء الفترة الانتقالية للحكم الذاتي المقترح.

وبصورة عامة، يمكننا القول: ان التحفظات، على الحكومة الجديدة، لم تصدر فقط عن المعارضة المتمثلة بصورة اساسية في «المعراخ»، واما كانت هناك تحفظات شديدة صادرة عن بعض اعضاء التجمع الحاكم «الليكود». وقد اعتبر شمعون بيرس، زعيم المعارضة، ان تعيين شارون وزيرا للدفاع، يشكل خطرا على سياسة اسرائيل (هأرتس، ١٩٨١/٨/٦). كما ان سمحه اريئيل، زعيم حزب الاحرار، المشارك في الليكود ونائب رئيس الحكومة ووزير الزراعة، ابدى تحفظا شديدا على تعيين شارون في هذا المنصب، حيث ذكر المعلق العسكري لصحيفة هأرتس، رئيس شيف يوم ١٩٨١/٨/٣، «ان لدى اريئيل مخاوف حقيقية، من ان يدفع شارون اسرائيل الى مفامرة عسكرية». وقد وصف يحميل كويشاي، سكرتير رئيس الحكومة، عملية تشكيل الحكومة الجديدة بقوله: «... لم يكن هناك من خيار آخر، لقد كان وضع رئيس الحكومة، شبيها بشخص رقم جاذبه ٦٠، لكنه لم يجد، في المدينة كلها، سوى حانوت واحد لديه مثل هذا القابس، فاضطر لدفع ثمن يفوق المقول في السوق، نظرا لحاجته لذلك» (ر.إ.، العدد ٢٤١٤، ١٩٨١/٨/١١، ص ١٠).

وابرزت الصحف الاسرائيلية الاختلافات في مواقف الحكومة الحالية، والحكومة السابقة، من مسألة الحكم الذاتي، وتطبيق السيادة الاسرائيلية على المناطق المحتلة، بعد انقضاء الفترة الانتقالية، واعتبرت ان البرنامج الانتقالي الجديد، قد تضمن صراحة مسألة تطبيق السيادة الاسرائيلية بعد انقضاء الفترة الانتقالية، بينما تضمنت الخطوط الاساسية للحكومة السليقة بنذا

١٩٨١/٨/٧) بأن هذه الحكومة: تستند على اقلية ضئيلة، ولا يوجد في داخلها انسجام كامل بين الحاخام دوكمان، وابراهيم ميلاميد، حتى أن هذا الانسجام ليس متوفرا بين منطري الليكود، وأعضاء حزب الاحرار الحقيقيين، ولا حتى بين بيغن، وقسم من وزرائه الذين لا يزالون، بالرغم من كل شيء، يحافظون على قليل من الاتزان، في المواقف، تجاه القضايا السياسية والامنية.

وعلمت صحيفة هآرتس، على هشاشة الحكومة الجديدة، بقولها: «...لقد احضرت الحكومة الى الكنيست... رزمة من المناصب الادارية، الامر الذي ادى الى ارتساع ابتسامة المرارة، على وجه كل خبير، في الامور التنظيمية والاجرائية. وذلك بسبب تعيين عشرة نواب وزراء، وفصل وزارة السياحة عن وزارة الصناعة والتجارة، ولا شك في أن اصل المرارة هذه يعود الى كون دافني الضرائب، هم ضحايا مثل هذا الاسلوب والنظام الاداري (هآرتس، ١٩٨١/٨/٧).

تضع اساساً عريضاً لسلطة التمييز بين المواطنين، في مجال حساس جدا هو الخدمة الاجبارية، وتقتنع المجال أمام التصرفات الابتزازية، [التي] من الصعب تقدير عواقبها. ان الوثيقة مكتوبة حقا بالشفيرة، وجزء من معانيها يختبئ وراء الكلمات... ولكن إذا نُفِّذَ ما جاء فيها، وفقا لنفسية الذين طالبوا بها، فإن هذا سيؤدي، بالتأكيد، الى اتساع الفجوة المفضلة للمغاة من الخدمة الاجبارية، وسيخلق اغراء قويا لدى المتهربين من الخدمة، لينضموا الى فئة التابعين (المتردعين)، هذا الامر ان يكون محصورا بتقييمات اغودات يسرائيل فقط (المصدر نفسه).

واعترفت الصحيفة ان شارون قد رام من وراء هذا الاتفاق التوصل الى هدفه دون مصاعب. ووصفت الصحيفة رئيس الحكومة، بأنه قد صاغ الخطوط الاساسية لحكومته، بعد اجراء عملية بيع بالجملة للمتدينين (المصدر نفسه). وحول بنية الحكومة الجديدة، ذكرت صحيفة (دافار،

• • •

توزيع الحفائب

- ٦ - موشي نسيم: وزيرا للعمل، (حركة حيروت).
- ٧ - حاييم كورفو: وزيرا للمواصلات، (حركة حيروت).
- ٨ - مريخاي تسيبوري: وزيرا للاتصالات، (حركة حيروت).
- ٩ - دافيد ليفي: وزيرا للبناء والاسكان. (حركة حيروت).
- ١٠ - سمحہ أرليخ: نائبا لرئيس الحكومة ووزيرا للزراعة، (حزب الاحرار).
- ١١ - جدعون بات. وزيرا للتجارة والصناعة، (حزب الاحرار).

١ - وزراء من كتل الليكود:

- ١ - مناحيم بيغن: رئيسا للحكومة، (حركة حيروت).
- ٢ - اريئيل شارون: وزيرا للدفاع، (حركة حيروت).
- ٣ - اسحق شامير: وزيرا للخارجية، (حركة حيروت).
- ٤ - يعقوب مريهور: وزيرا بلا وزارة ورئيس اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، (حركة حيروت).
- ٥ - يورام اريهور: وزيرا للمالية، (حركة حيروت).

٢ — موشي كيتسف: نائب وزير البناء والاسكان، (حركة حيروت).

٤ — دوف سيلانسكي: نائب وزير في مكتب رئيس الحكومة، حيث يقوم بالتنسيق بين أعمال للحكومة والكنيست، وفي مجالات أخرى لم تقرر بعد، (حركة حيروت).

٥ — دافيد ستيفمان: نائب وزير المواصلا، (حزب الاحرار).

٦ — بيمح غروف: نائب وزير الزراعة، (حزب الاحرار).

٧ — يهودا بن-منح: نائب وزير الشؤون الدينية، (حزب المجدال).

٨ — حايم درويمان: نائب وزير الشؤون الدينية، (حزب المجدال).

٩ — اهرن اوزان: نائب وزير الهجرة والاستيعاب، (حركة تامي).

١٠ — بن-تسيون رويين: نائب وزير العمل والرفاه، (حركة تامي).

(و.إ.إ. العدد ٢٤١٤، ١٠ و ١١/٨/١٩٨١، ص ٣).

صلاح عبد الله

١٢ — ابراهام شارير: وزيراً للسياسة، (حزب الاحرار).

١٣ — اسحق بيرمان: وزيراً للطاقة، (حزب الاحرار).

١٤ — اسحق موداعي: وزيراً بلا وزارة وعضو اللجنة الوزارية للشؤون الامنية، (حزب الاحرار).

١٥ — اليعيز شوستاك: وزيراً للصحة (حركة لاعام).

ب — وزراء من حزب المجدال وحركة تامي:

١٦ — يوسف بورغ: وزيراً للداخلية والشؤون الدينية، (حزب المجدال).

١٧ — زفولون هامر: وزيراً للمعارف والثقافة، (حزب المجدال).

١٨ — اهرن ابوحتسيره: وزيراً للهجرة والاستيعاب والعمل والرفاه، (حركة تامي).

ج — نواب الوزراء:

١ — ميخائيل نيكل: نائب وزير الزراعة، (حركة حيروت).

٢ — مريم طاسا غلزد: نائبة وزير المعارف والثقافة، (حركة حيروت).

الضيافة العربية العريقة

على متن الخطوط الجوية الكويتية



أينما تنفلكم طائرانا.. فالضيافة العربية هي تفليدنا

اتصالات سريعة ومباشرة الى الخليج والشرق الأقصى



المخطوطات الجويت الكوتية

لنزيد من المعلومات يرجى الاتصال
بوكيل سفركم المفضل أو

[illegible]

Palestine Affairs

No. 119, October 1981

**Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).**

Editor: Bilal El-Hassan

Annual Subscription

Air Mail: Arab countries — L.L. 75 (\$30); Europe — L.L. 100 (\$40); Elsewhere — L.L. 125 (\$50).

Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 (\$24); Elsewhere — L.L. 65 (\$26).

الـثـمـن : ٥ ل.ل. في لـبـنـان

٦ ل.س. في سوريـا

٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق

١٠ دراهم في دولة الامارات العربية

٧٥٠ درهماً في ليبيا

٧٥٠ درهماً في المغرب

٦ ل.ل. في سائر الاقطار العربية

شؤون فلسطينية

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١

١٢٠



شؤون فلسطينية

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١

١٢٠

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كتبتها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير
الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة	
٣	شؤون فلسطينية
٥	ميشيل كامل
	استشهاد المناضل الفدّ ما بعد السادات الخلفية... خريطة الصراع... والاتفاق
١٧	د. الياس شوفاني
	«القنولون الاستراتيجي»، بين إسرائيل والولايات المتحدة
٣٤	وليد الجعفري
٤٩	روز مصلح
	دروز الجولان، نهوض وطني في مواجهة الضم إسرائيل وأزمة الكهرباء في الضفة الغربية (١٩٦٧-١٩٨٠)
٦٢	ديمة عبدالرحيم
٧٤	فيصل حوراني
٩٧	أحمد عبيدي
	يهود المغرب العربي في إسرائيل بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني جوانب من تاريخ القضية الفلسطينية في البحرين (١٩٣٦-١٩٥٦)
١١٤	د. شكري نجار
١٢٠	فيصل دُراج
	من تراث القضية الفلسطينية سميرة عزام: البحث عن الإنسان والاخلاق والوطن

١٤٢	تقارير	حملة الاعتقالات الأخيرة في مصر: رؤية القوى السياسية المستهدفة للصراع العربي-الإسرائيلي، أحمد المصري
		المسرح الفلسطيني في أعمال الدورة الثالثة للجنة الدائمة للمسرح العربي، عمر صبري كتمتو
١٥٤	مراجعات	الشرق الأوسط والولايات المتحدة، عبيدي عبيدي د. ماهر الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩-١٩٢٨، محمود قدرى
١٦٧	شهریات	المقاومة الفلسطينية - عربياً، ف. ح. المناطق المحتلة، صلاح عبداة اسرائيليات، محمد عبدالرحمن

لوحه الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان عبد الهادي شلا

المدير العام: صبري جريس * رئيس التحرير: بلال الحسن

العنوان: بناية الدكتور راجي نصر. شارع كولومبياني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١. تلفون التحرير والتوزيع (٣٥١٢٦٠). برقيا: مباحث. بيروت.

الاشتراك: (بريد جوي) ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا. ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي) ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية

استشهاد المناضل الفدّ

يحمل المناضل الفلسطيني موته، وهو يمارس الحياة، مثلما يؤكد حياته وهو يقتحم الموت. ماجد أبو شرار ليس أول الشهداء ولن يكون آخرهم، وما يميزه بين أقرانه هو ما يميزهم بالذات: إن فخاخ الموت المنصوبة في كل مكان لا تقعد الطلائع الفلسطينية عن ولوج الأبواب المرصودة، حين تسنح الفرصة لقول كلمة حق أو إطلاق قذيفة ضد مفتصب.

«ابن دوراء الذي جاء إلى الحياة مع انطلاق ثورة ١٩٣٦، ظل، على امتداد عمره، السباق إلى التضال الوطني التقدمي. تقادفته صروف الحياة هنا وهناك ولكن انسداده إلى موموم شعبه الفلسطيني، اجتذبه إلى الثورة المتجددة في عام ١٩٦٥.

وكان من شأنه، كما جرى هذا بالفعل، أن يفارقنا وهو في الميدان، معلناً، باستشهاد، أنه يكسب الشوط، ومثيراً لنا، نحن الذين عرفناه وأحسيناه واحترمنا صلابته ودأبه وتواضعه، إلى أن أشواطاً جديدة لا تزال، في المدى الممتد نحو النصر النهائي، تنتظر المبادرين.

لقد طال يد العدو نجماً من نجوم الثورة الفلسطينية، لكن اليد التي اغتالته لا تستطيع أن تحجب النور الذي انتشر فوق القارات الخمس على مدى أعوام طويلة تولى ماجد أبو شرار، خلالها، مسؤولية التعريف بالقضية الفلسطينية وتجنيد المؤيدين لها عن يعطونها كلمتهم عن معرفة واقتناع.

مضى في طريقه بثقة الثوري الذي لا يلجأ إلى الالتواء، وبحزم القائد الذي لا يتردد أمام المصاعب المتراكمة. وفي كل الأحوال، ظل سلاحه هو الوعي الذي يتعمق بمضي الأيام، والثوابت التي لا يضل من يهتدي بها. وكان ماجد أبو شرار، وهو المناضل على الساحة السياسية والاعلامية والفنية، أصلب مبدئية من أن يضل؛ إنه السياسي الذي لا يقع في دهاليز المناورات والحترقات، والاعلامي الذي ينبذ كاذب الدعاية، والفنان الذي لا يقوده المزاج. منه تعلمت أجيال من الثوريين

الفلسطينيين أن القضية العادلة لا يدعمها حقاً إلا الذين يؤمنون بالعدل ويثقون بانتصاره.

ولهذا بقي ماجد أبو شرار من أشد الأصوات تأثيراً على الساحة الفلسطينية، في مجال تأكيد وحدة صفوف المناضلين الوطنيين الفلسطينيين وتشديد جسور التعاون بينهم، وفي مجال تأكيد التلاحم بين فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وفي مجال إرساء دعائم الصداقة والتعاون بين الشعب الفلسطيني ودول المنظومة الاشتراكية وكل قوى السلام والديمقراطية ومناصرة حرية الشعوب في أي بلد في العالم.

مات مرة واحدة، على كثرة ما تلاطمت الأمواج وتداخلت الظلال فوق الساحة؛ كان متارة مايفتأ نورها يشع منها ثقلبت الأنواء، لا تستخفه المزايدة ولا يبهره زيف الكلام.

وفي هذا كله، كان واحداً لا يتقلب، كذلك كان في حياته الشخصية، وفي علاقاته العامة، وفي موقفه كعضو في هيئات قيادية عدة، وفي عمله النقابي وتعامله مع زملاء المهنة... في كل ما يؤكد إنسانية الإنسان الشريف وصدقه ومثاقه شخصيته.

والآن تفتقده اللجنة المركزية لحركة فتح والمجلسان: المركزي والوطني الفلسطينيان وجهاز الاعلام الموحد الذي سهر على بنائه لينة لينة، والإتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين الذي بذل جهداً في تأسيسه، وفي صيانه من الإنحراف عن دوره.

ويفتقده ألاف السياسيين والصحافيين والفنانين العرب والأجانب، ممن كانوا يجدون فيه الزميل المتفهم والقائد الموجه، وتفتقده ميادين مجلس السلام العالمي ومنظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا وجمعية الصداقة الفلسطينية - السوفياتية، وكل مؤتمرات الشرفاء والتقدميين في العالم، كما يفتقده مناضلو الوطن الفلسطيني المحتل، الذين كانوا يسمون إليه وكان يسمى إليهم، وهو يلف العواصم من أجل أن يلتقي أحدهم ويستمع إلى نبض مشاغلهم.

غير أن المناخ الثوري الذي أنبت ماجد أبو شرار، والذي غذاه ماجد بعصارة فكره وزهره حياته، لا يزال هو هو على قوة عطائه؛ وما استشهد المناضل الفدّ إلا مساهمة أخرى منه في تغذية الثورة بما يطلق أبجد عطاءاتها.

«شؤون فلسطينية»

ما بعد السادات الخلفية... خريطة الصراع ... والآفاق

ميشيل كامل

على أثر مقتل الرئيس السادات، تحولت القاهرة إلى غرفة عمليات عسكرية وسياسية للمعسكر الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة، لحماية النظام المهترئ، والعمل على جمع أشلائه الممزقة. فمتد اللحظة الاولى لإعلان النبأ، وضع تحت مظلة الحماية الأميركية - الصهيونية، واتخذت استمدادات جوية للتدخل العسكري، عندما سارعت واشنطن الى تحريك اسطولها السابع لتطويق الشواطئ المصرية، ووضع قوات الانتشار السريع في حالة تأهب، وتقرر تكوين لجنة عسكرية مشتركة، وإجراء مناورات حرية أميركية - مصرية «بمشاركة بعض دول الخليج»! واتخذ قرار التعجيل بإمداد مصر بالعتاد العسكري، وإرسال طائرات «الواكس» وعسكريين أميركيين.

وتشابت اللقاءات الامنية والاستراتيجية بين أطراف الحلف الثلاثي الأميركي - الإسرائيلي - المصري، ومع قادة بلدان حلف الاطلنطي الذين وفدوا الى مصر في مظاهرة تضامن ودعم، أكثر مما وفدوا بهدف المشاركة في تشييع جثمان السادات. كما التقى الوفد الأميركي بوفود الانظمة العربية الثلاثة التي تمثل العمالة السافرة لواشنطن، وتحلف وزير الخارجية هينغ ليشرف على إعادة ترتيب الاوضاع في مصر؛ الامر الذي يكشف مدى إحكام قبضة الوصاية والتحكم الاجنبي على مخلفات السلطة الساداتية، والتدخل الصريح في الشؤون الداخلية. وبادرت واشنطن إلى إرسال وفد عسكري رفيع المستوى إلى السودان.

وشملت إجراءات تأمين النظام المسارعة إلى ترشيح حسني مبارك خلفاً للسادات، قبل مرور ٢٤ ساعة على وفاته، وإعلان حالة الطوارئ لمدة عام كامل، وتحويل القاهرة إلى معسكر اعتقال كبير، تتخلله وتحاصره تجمعات مكثفة من قوات الامن المركزي. وامتدت الاضطرابات والصدمات المسلحة من أسبوط إلى ديروط واذنيا والقاهرة

والاسكتلدية والمنصورة، وغيرها من المواقع، إضافة إلى توسيع حملة الاعتقالات لتشمل مئات العسكريين وآلاف المدنيين. وجرى تشييع جثمان رب عائلة الـ (٩٩،٩٩٪) في جناز «أجنبي» هزيل معزول «مدرّع»، محصّن ضد «أفراد العائلة»!

بعد هذه الشواهد كلها، هل يجوز «اختصار» القضية بالحزن لوقاة صديق وحليف وفي، ورجل دولة «بارز»؟ أو تصوير الحدث على أنه من فعل مجموعة صغيرة حركتها دوافع الانتقام الشخصي أو الطائفي؟ هل حقاً لن يؤثر اختفاء السادات على استقرار النظام واستمرارية النهج الذي أرساه؟

لقد وصف قادة الغرب غيبة السادات المفاجئة عن مسرح الاحداث بأنها «كارثة» و«حدث مأساوي»، بل اعتبرت «ضربة أعنف من صدمة أميركا بسقوط شاه إيران». كما أن تمهيدات حسني مبارك ووعوده بمتابعة مسيرة السادات ونهجه والوفاء بكافة الالتزامات لم تُدخل الطمأنينة على الدوائر القريبة.

وكان قد سبق مقتل السادات نبوءة «متشائمة» لرافائيل إيتان، رئيس الأركان الإسرائيلي، بأن «السلام في مصر يعتمد على رجل واحد، إذا سقط انهار كل شيء».

فهل حقاً يصبح «الرجل الواحد» يمثل كل هذه الأهمية والوزن؟

□ إن الأوضاع في «العالم الثالث» عامة، وبمحكم الخصوصية المصرية التاريخية، وفي ظروف الحكم الأوتوقراطي المطلق، تسمح بتضخيم دور الفرد «الفرعوني» المستبد، وتحويله إلى «شبه» مؤسسة مهيمنة وقائمة بذاتها.

□ الواقع أنه تمييز مجازي، المقصود به الفئة الحاكمة، أي الشريحة الاجتماعية صاحبة القرار، ومركز القوة الرئيسي في السلطة. وهي الرأسمالية الطفيلية، أو المافيا المشكلة من السامسة والوسطاء.

□ زاد من ضيق إطار الدوائر الحاكمة وتمثيلها، الانقصال التدريجي لقطاعات متزايدة ومتسعة من القوى التي كانت تشكل عناصر الائتلاف الرأسمالي الحاكم والتي تعدّ القاعدة الاجتماعية للمؤسسة البورجوازية المهيمنة على مقاليد السلطة، نتيجة تناقضات ثانوية، تتعلق بالأسلوب والمدى، رغم الالتقاء على المحتوى والنهج العام، وبمد أن عجزت عن ترشيد سياسات الفئة المهيمنة. فانضمت إلى صفوف المعارضة، مُشكّلة جناحه اليميني الإصلاحي، الذي يتطلع إلى انتزاع الموقع المهيمن، من أجل تأمين المؤسسة الحاكمة والعلاقات الاجتماعية البورجوازية من خطر بديل وطني ديمقراطي راديكالي، يساعد على بلورته وتقويته واستقطابه للجماهير، ضيق أفق «الفئة المهيمنة» وتماديا في الانبساط بغير قيد أو شرط، فاقدة أي هامش من الاستقلالية النسبية، ضاربة عرض الحائط بمصالح الفئات الأخرى من الرأسمالية، مستغزة لشاعر الجماهير موججة للصراع الطبقي بأفائه الخطيرة على مستقبل النظام الرأسمالي بكامله.

□ المنصر المغيب دائماً، المتمثل في النهضة الوطنية، وتسامي القوى الشعبية، والتحول المتسارع لميزان القوى لمصلحتها وتوثيق عرى التحالف بين القوى الاجتماعية الاستراتيجية؛ وذلك مع تفاقم أزمات النظام وعجزه عن حل أي منها، وبخاصة الأزمات الاقتصادية - الاجتماعية والديمقراطية والوطنية والقومية والطائفية.

ويجدر بنا، هنا، أن نشير إلى الخط المبدئي السليم والمرن الذي انتهجه القوى الراديكالية، باستخدام المدخل الواقعي لمعاناة الجماهير اليومية والمشاكل الماسة بحياتها المعيشية، وقيادة النضالات في هذه المجالات الملموسة، للارتفاع بها إلى المستوى السياسي الوطني والقومي، والإسكاف بالحلقة الرئيسية في القضية الوطنية، التي تتمركز حولها مصالح أوسع الفئات. ونقصد الحملة المكثفة والتعبئة الشاملة ضد «التطبيع»، الذي تلمس مختلف الفئات الشعبية الكادحة، بل ومعظم القطاعات الرأسمالية - بما فيها يمينها - والمتخفين والمهينين، الأخطار التي تكمن في تمريره على مصالحها المباشرة.

وتبنت هذه القيادة الراديكالية الواعية المعادلة والممارسة السليمة الواقعية لعلاقة جدلية بين العمل السري والعمل العلني، مستمرة القدر القليل والمتضائل بما هو متاح من نشاط في ظل الشرعية.

وبعد تشكيل نواة التحالف الاستراتيجي بين القوى الاجتماعية المؤهلة لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية تمهيداً للانتقال للمرحلة الاشتراكية، وتعميق جذورها الجماهيرية، لم تتردد في طرح شعار «جهية الإنقاذ»؛ وهو مستوى آخر أوسع وأشد مرونة، يضم كافة القوى والشخصيات المناهضة للسادات ونظام حكمه، بغض النظر عن منطلقاتها الفكرية والسياسية، ورغم كون القطاعات الأساسية فيها تنتمي إلى القاعدة الاجتماعية للمؤسسة البورجوازية الحاكمة، انفصلت عنها في مراحل متتابعة ولأسباب متباينة، على أن يجري التركيز على النشاط والتنظيم التحالفي الاستراتيجي، حتى لا ينجث التوازن لمصلحة بديل للإجهاض أو ليس البديل للتغيير.

وبعد الارتفاع من الخاص إلى العام، ومن المشاكل اليومية الملموسة إلى القضايا الاستراتيجية، وسيادة المناخ العام المؤاتي، بدأ الإنطلاق من النشاط الترموي التنظيمي إلى انتهاز خط حركي هجومي متصاعد متنوع الأساليب.

كما بدت الظروف مهية للنفذ والتأثير داخل المؤسسات الاساسية الاستراتيجية للسلطة، نتيجة انعكاس مناخ التذمر والرفض العام عليها وتقشي حالة من التفسخ، مما زعزع تماسكها.

وتسارعت الأحداث، فقد نمت المعارضة واتسع نطاقها، وتعمقت جذورها ووجدت صفوفها، وأفرزت مناخ التحدي بين الجماهير في مواجهة السلطة، وهذا يشكل مقدمات انفجار شامل؛ مما دفع النظام إلى شن حملة قمع ضارية واعتقالات شملت كافة القيادات

السياسية والثقافية والمهنية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ونقلت عشرات الصحافيين والجامعيين إلى مؤسسات، تبعدهم عن مجال تخصصهم المهني، وصادت ما تبقى من صحف للمعارضة... الخ من إجراءات، فسرّها السادات بقوله: «إنها مسألة حياة أو موت»!

المرحلة الحرجة

يمر النظام بمرحلة حرجة، يخنت فيها تحت وطأة الأزمات الاقتصادية - الاجتماعية والطائفية والوطنية التي أفرزها، وبافتضاح ديمقراطية «الانياب الأشد ضراوة من الديكتاتورية»، على حد تمييز السادات إثر حملة الاعتقالات، بعد أن كان الديكور الزائف للديمقراطية هو الركيزة الأساسية التي استند إليها السادات في الانقلاب على الناصرية وإنجاز عملية الردة وفتح الطريق أمام الهيمنة الأميركية - الصهيونية.

ليس هذا فحسب، فالسادات كان عازماً على تقديم المزيد من التنازلات الجسيمة، في فترة زمنية محدودة، تنتهي قبل نيسان (أبريل)، القادم، موعد انسحاب القوات الاسرائيلية - الشكلي - من سيناء (لتحتل مواقعها القوات «متملدة الجنسية»، أي الأميركية عملياً). وهي «المصادقية» الوحيدة المتبقية لإتقاد النظام - من وجهة نظره -، ليثبت بها أن نهج كامب ديفيد، و«الاعتماد» على واشنطن، و«التفاهم» مع إسرائيل هو الطريق إلى «تحرير الأرض»!! وهي «مصادقية» مطلوبة عرياً أيضاً، للترويج لامتدادات خط كامب ديفيد، المثلثة أساساً بـ «المشروع السعودي».

لكن الثمن باهظ. والجريمة يستحيل تمريرها دون تفريغ الساحة من كافة قوى المعارضة. فالهوام المتوطة بالسادات هي إنهاء عمليات «تطبيع» العلاقات مع إسرائيل في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية والأمنية (أي ضمان هيمنتها على كافة مقدرات البلاد)، ثم تمرير مشروع «الحكم الذاتي الفلسطيني»، إضافة إلى توقيع معاهدة عسكرية صريحة معلنة مع الولايات المتحدة، تقنن وضع القواعد والتسهيلات العسكرية، «تحمياً للاحتلالات»، حتى تستند واشنطن إلى «شرعيتها» للتدخل العسكري، في حالة إعياء النظام. (صدقت توقعاتها).

لذا، كانت هذه المرحلة بالذات، تمثل أكثر الفترات حرجاً وتفجراً، فهي مشحونة بالاحتمالات، خاصة وأن حملة القمع لم تزعزع روح التحدي التضالي للجماهير الشعبية.

وهكذا، لا يمكن تقييم عملية «إعدام» السادات بمعزل عن هذا المناخ، فهي على ارتباط وثيق بتطور الحركة الثورية واتساع المعارضة، وبالتوقيت الذي أنجزت فيه هذه المهمة الوطنية الباسلة، وقد كان لها مقدماتها في التطورات الموضوعية والذاتية. وعلى الرغم من استمرارية النظام الساداتي بعد مقتله، فقد جاء الحدث ليزعزع أركانه، وكعامل هام في مسلسل التدهاي في مواقع السلطة.

خريطة الصراع الاجتماعي والسياسي

هناك نزعة سائدة في بلدان «العالم الثالث» عامة، نغزو كل الأحداث، كبيرها وصغيرها، إلى العوامل الخارجية والتأمر الأجنبي، وتنحو إلى تبسيط الأمور وتسطيحها، وتبخس من شأن العوامل الداخلية ووزنها. من هنا تبدو أهمية إلقاء بعض الضوء على الواقع المصري، وخريطة الصراعات الطبقة؛ وذلك من أجل استيعاب هذا الواقع وآفاق المستقبل.

تشهد مصر مستويين من التناقض والصراع داخل المجتمع.

□ التناقض العدائي الحثي بين عسكري الثورة و«الثورة المضادة».

ويتشكل التحالف الثوري - الاستراتيجي - من العمال وفقراء الفلاحين والبورجوازية الصغيرة في المدينة والريف وبعض القطاعات المنتجة من البورجوازية المتوسطة والمتفنين الثوريين.

ويشتد ساعد هذا التحالف تدريجياً ويتعاطف نفوذه بخطى متسارعة، معتمداً على تعبئة القوى والتيارات السياسية الوطنية وتنظيمها في أشكال متطورة، أو في صيغة التحالف «الطبيقي» (تقابات العمال، اتحاد فقراء الفلاحين واتحاد الشباب، تنظيمات المتفنين الثوريين والنساء... الخ) وليس في النمط التقليدي لـ«جبهة الأحزاب»، بسبب غلبة التنظيمات السياسية المعبرة عن مصالح الطبقات الشعبية (الميراث السلمي للنظام الناصري)، وعقم البورجوازية الوطنية عن إقامة تشكيلات جماهيرية منظمة، بعد أن استنفدت طاقاتها وقدراتها والقيادية، بفشل تجربة رأسمالية الدولة الوطنية في ظل قيادتها.

ويتأكد الدور القيادي للطبقة العاملة وحزبها الطليعي داخل هذا التحالف الذي يهدف إلى إقامة نظام وطني ديمقراطي يستكمل مهام الثورة الديمقراطية من أجل الانتقال للاشتراكية.

□ التناقض الثانوي داخل صفوف المؤسسة البورجوازية، بين مجموعتين من الفئات والشرائح تشكلان معاً القاعدة الاجتماعية للسلطة الرأسمالية، ويظل هذا التناقض ثانوياً، حتى في حالة اتحاده طابع العنف. وذلك من منطلق أن القوى المناهضة للمجموعة الحاكمة صاحبة القرار - والمتفردة به - لن تحقق تغييراً في المحتوى الرئيسي للسياسات المنتهجة، ولا في البنى الاقتصادية - الاجتماعية.

وقد تطور هذا الصراع وتعاود بصفة خاصة على أثر الصدمات العنيفة و«معارك الشوارع»، عام ١٩٧٦، التي بلغت ذروتها في انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، فبدأ التصعد والانشقاق في صفوف القاعدة الاجتماعية للسلطة حول السياسة التي تضمن حماية

هذه المؤسسة من العاصفة الشعبية. فاندفع القطاع «الطفيلي» من البورجوازية* بزعامة السادات إلى «القدس» ليبدأ مسلسل التحالف الثلاثي المصري - الأميركي - الاسرائيلي، بكل أبعاده وأثاره المعروفة، بين تحفظ وتردد جناح آخر، خشية العواقب. وانتقل تدريجياً إلى مواقع المعارضة العلنية لبعض سياسات النظام. ويضم هذا «الجناح» القطاع الأكبر من البورجوازية، بما في ذلك، شرائح من الرأسمالية الكبيرة والكومبرادورية والزراعية، وتلعب دوراً قيادياً داخلها عناصر من البورجوازية البيروقراطية والرأسمالية التي تعمل في مجالات الانتاج والأنشطة المرتبطة بها.

إن ظاهرة البورجوازية «الطفيلية» بدأت في عهد عبدالناصر، وقد أفرزها أساساً التزاوج بين البورجوازية البيروقراطية والقطاع الخاص في ظل غيبة الديمقراطية، وقد قاومها النظام دون جدية، وأطلق عليها تعبير «الطبقة الجديدة» و«القطط السمان». وكانت السياسة التوفيقية لما بعد النكسة مجالاً خصباً لانتماشها. وجاء السادات ليعمل بشكل مخطط مدروس - مع سادته الأميركيين - لدعم نفوذ هذه الفئة وتقويتها ليجعل منها القوة الضاربة الرئيسة للبهج والمؤسسات الناصرية الوطنية، ولانجاز عملية الردة، بحكم تحليل هذه الفئة من أي قيم أو «مبادئ»؛ فهي لا تحسّ انتهاء لا بالأرض ولا بالوطن ولا تملك رأس مال ثابتاً (وإن كان بعض عناصرها لجأ إلى استثمار أرباحه في مشروعات ثابتة: معظمها في قطاع الخدمات أو المقارات)؛ وبحكم شرائستها في العداء للشعب، ونهايتها على خدمة سادتها.

وقد تحالفت معها الغالبية العظمى من فئات الرأسمالية. وجاهدت للحصول على نصيبها من الأرباح الطفيلية، أو التحول إلى هذه الأنشطة، بل وجرت في طريقها بعض شرائح الرأسمالية الوطنية التي أضيرت (أو أفلس) فيما بعد في ظل سياسة الانفتاح. وقد استعادت رشدتها (وعينها) من واقع تجربتها المريرة.

وكان المفترض أن يكون لهذه الفئة «الطفيلية» دور مرحلي محدد كي تعود الأمور إلى نصابها (بعد أن تؤدي المهمة الموكولة إليها)، وتحلّ موقفاً ثانوياً، ضماناً للاستقرار، إلا أن نفوذها استشرى، لتسيطر على موقع القرار في السلطة، وتنفرد بقرير السياسات التي ميزت مرحلة ما بعد انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، وأدت إلى الانشقاق داخل القاعدة الاجتماعية للمؤسسة الحاكمة.

انشقاق يبلور برنامجاً متميزاً

وانضم قطاع متنامٍ من الرأسمالية إلى صفوف المعارضة، ميلوراً خطأً متميزاً عنها. عناصره الأساسية هي:

(*) نستخدم تعبير: «الطفيلي» مجازاً، ونعني به القطاع المتحد أساساً أو كلياً على الأنشطة الطفيلية (السمرية والوساطة... الخ).

□ في السياسة الخارجية، قدر أكبر من «التوازن» في العلاقات بين المعسكرين. وهذا لا يعني التخلي عن الارتباط العضوي بالتبعي بالمعسكر الرأسمالي العالمي، وإنما كسب الأسواق الاشتراكية* وإتاحة مقومات المساومة على نصيب أكبر من الأرباح من الدوائر الاقتصادية الغربية.

□ عربياً، تحسّن العلاقات مع الدول العربية «المحافظة» (والنفطية منها بصفة خاصة) وتطوّرهما. فمن غير المتصور ولا المقبول أن تحرم الرأسمالية المصرية من نصيبها في أرباح خيالية يمكن أن تحصل عليها من عائدات النفط التي تتكالب عليها كل رأسماليات العالم بما فيها أميركا نفسها، خاصة وأن الرأسمالية المصرية بإمكاناتها ووزنها هي المرشحة أكثر من أي بلد عربي للحصول على النصيب الأكبر منها. هذا، إضافة إلى ما تشكله هذه العلاقات من عناصر استقرار اقتصادي وسياسي.

□ اقتصادياً، تطرح هذه القوى شعار «الانفتاح الانتاجي» في مواجهة ممارسات سياسة الانفتاح الاستهلاكي الخدمي، من منطلق إدراكها لأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كركيزة للاستقرار السياسي والأمن الطبقي، وأنه بدون زيادة الإنتاج المادي، يتآكل الدخل القومي - ومن ثم أرباحها ونصيبها من الفائض الاقتصادي - بفعل عوامل التضخم. وهي تطالب بوضع ضوابط وقيد على نشاط البنوك الأجنبية الطفيلي وإطلاق يدها في نهب الاقتصاد القومي. وتدعو الى ترشيد سياسة الاستيراد، بما لا يتعارض مع مصلحة الانتاج المحلي^٥، والقضاء على الفساد (البورجوازية الطفيلية)، وهي الفئات التي عارضت بشدة تطبيع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل. وللبورجوازية المصرية تجربة مريرة مع الرأسمالية اليهودية الاحتكارية في مصر الملكية (مقالات مجلة «الأهرام الاقتصادي» المعبرة عن هذا القطاع).

ويلقى هذا «الاتجاه» دعماً من المؤسسات الاقتصادية والمالية الامبريالية، إلا أنها كانت تحاول «ترشيد المجموعة الحاكمة (ذات الطابع الطفيلي الغالب)، والتأثير في سياستها الاقتصادية، لتقوم، من خلالها، بإضفاء «المقلاتية» على ممارساتها في هذا المجال، خشية إحداث هزات تزعزع استقرار النظام.

ويبدو هذا الاتجاه واضحاً في توصيات صندوق النقد الدولي، وبصورة أكثر وضوحاً في توصيات الكونسورتيوم الدولي (الغربي) المشكل لدعم الاقتصاد المصري، والذي كان يؤكد ويدفع باتجاه الاهتمام بالنشاط الانتاجي - المرتبط بالتابع للاحتكارات العالمية - . ولا

(٥) فقد هذه الأسواق أرضاً بقطاع كبير من الرأسمالية المصرية، خاصة في مجال الانتاج الزراعي وصناعة الجلود والأثاث والنسيج.

(٥) طبقاً للإحصاءات الرسمية بلغت قيمة المخزون السلمي لقطاع الدولة ٤٠٠٠ مليون جنيه في شباط (فبراير) ١٩٨١، تعذر تصريفه بسبب منافسة السلع المستوردة.

يغيب عن البنا، في هذا المجال، اتجاه الدول الامبريالية والشركات متعددة الجنسية لاقامة مراكز اقتصادية قوية كواجهات وكنماذج لاقتصاد «حر» ذي مظهر عصري متقدم (الأرجنتين، أوروغواي، شيلي، المكسيك، كوريا الجنوبية... الخ).

وهنا يكمن تناقض (تمييزاً عن الأزمة الموضوعية للرأسمالية العالمية) بين استمرار الحاجة إلى خدمات هذه الفئة «الطفيلية» لإتمام المهام الموكولة إليها، وبين متطلبات الاستقرار التي لن تتوافر إلا بهيمنة القطاعات الأكثر استتارة ونضجاً من الرأسمالية المحلية، خاصة بعد أن أتمت عملية التغيرات الجذرية في البنية الاقتصادية - الاجتماعية وربطها بشكل محكم بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأنجزت المهام الرئيسية في إلحاق مصر بالتحالف الأميركي - الاسرائيلي، سياسياً وعسكرياً، وفي خدمة مخططات اميركا في المنطقة.

□ وفيما يتعلق بالأساليب، تبنت القطاعات «المنشقة» من البورجوازية شعارات «الديمقراطية» - بمفهوم ليبرالي - بما يكفل لها حرية العمل ويكسيها شمية بين الجماهير المطلعة إلى الحريات، خاصة وهي تفتقر إلى القدرات التضالية والتنظيمية، وتعتمد أساساً على المؤسسات القائمة (مؤسسات الدولة والقطاع العام والفئات المهنية... الخ) كأشكال «جاهزة التنظيم» بدلاً عن الأحزاب السياسية، وتتطلع إلى استخدام «ركوب» الحركة الجماهيرية لاتزاع السلطة من «حلفائها الألداء» بأشكال تنجب العنف (انقلاب قصر أبيض).

ومن هنا، فإن مقتضيات التغير تنبثق عن اعتبارات موضوعية محلية. وللبورجوازية المصرية صاحبة التقاليد والوزن والخبرات العريقة دور بارز فيها. وهي تلقى دعماً وتأييداً من جانب الدوائر الامبريالية التي تشدد الاستقرار، لأهم موقع استراتيجي تملكه في الشرق الأوسط.

التحضير لبدليل «مستفتر» «يرشد» ولا يغير نهج النظام

لذا فهي، بعد أن عجزت عن ترشيد الطغمة الحاكمة المرمية بمصالحها الطفيلية، وقشلت في توسيع إطار الائتلاف الحاكم بالقوى الأكثر استتارة، وبسبب تقادم عزلة النظام وتعاظم قوة الحركة الوطنية والراдикаلية، شرعت في التحضير لبدليل بإعداد «مراكز قوة» داخل إطار مؤسسات الحكم وخارجها.

وقد عرقلت المقاومة الشعبية المتصاعدة إنجاز «مهام» ما قبل التغيير المستهدف (التطبيع، الحكم الذاتي الفلسطيني ومعاهدة عسكرية مصرية - اميركية)، وهي المهام التي أوكلت للسادات في المرحلة التاريخية التي تنتهي قبل الانسحاب الاسرائيلي من باقي مناطق سيناء في نيسان (ابريل) القادم. ومن هنا كانت توقعاتنا باحتمالات أن تأتي ريلج التغيير

قوة نشطة في أعقاب هذه المرحلة، مع ضمان الاستمرارية في المحتوى العام للسياسة القائمة. فالطغمة الحاكمة الطفيلية الراهنة هي الأقدر على إنجاز المهام الموكولة إليها. وليأت «البديل» بعد ذلك متحرراً من الجرائم والعمليات القذرة، متطهراً من آثام الماضي، ليبدأ «صفحة جديدة»، مع تثبيت واعتماد ماتم من خطوات «على مضض» - ظاهرياً - انطلاقاً من ترويج النظرة القانونية القائلة «باحترام المواثيق الدولية» ومن مقولة أن «السياسة هي فن الممكن»، وإقراراً بالأمر الواقع وحماية لسيناء من خطر إعادة الاحتلال الاسرائيلي (المكسب الذي تحقق!!)... الخ. ونذكر، في هذا المجال، بمقال أحمد بهاء الدين الذي انزلق إلى تبني هذا المفهوم، ومقال سعد الدين إبراهيم في الأهرام، وغيرها من كتابات تروج في المرحلة الأخيرة.

وكان خطأ أن يعمل البديل على تثبيت مواقفه عبر العديد من الخطوات، ومنها:

- حملة ضد «الفساد»، يضحى خلالها ببعض كباش الفساد الطفيلية (ولإضعاف نفوذهم) مستغلين حالة النخبة ضد هذه الفئة.

- «افتتاح ديمقراطي» ليبرالي في حدود تكسيهم شعبية الاستجابة لمطلب رئيسي لقطاعات جماهيرية واسعة.

- الانفتاح على العالم العربي، والاستعانة بالدعم المادي لدول النفط، وتحسين الأوضاع المعيشية عبر العلاقات الاقتصادية معها.

والأهداف المتوخاة من هذا الاتجاه، الداعي للتغيير، هي كفالة حالة من الاستقرار تتم عبر توسيع قاعدة الحكم وترشيد سياساته عن طريق شق التحالف المشكل «لجبهة الانقاذ»، وإعادة استقطاب فصائل المعارضة البورجوازية داخل صفوف الائتلاف الحاكم.

وعناصر هذا التغيير في الداخل أقوى من تلك التي تبتاه في الخارج، وخاصة في الإدارة الأميركية بحكم تفاقم نزعتها العدوانية الفاشية.

ولا شك في أن هناك تبايناً في وجهات النظر داخل الإدارة الأميركية. وترجيح كفة اتجاه على آخر رهن بعدة عوامل محلية وإقليمية وعالمية. كما أنها تفضل التعامل مع «الاذلاء» المستسلمين، وتغريها «الحلول السهلة»، ودعم «ما هو قائم» خشية المضاعفات. ومن جانب آخر فالطبيعة المهادنة ونزعة المصالحة لدى البورجوازية تجعلها على استعداد للتهاكك على «الحلول الوسط».

المازق... والاحتمالات

نعود إلى مآزق اختفاء السادات من الساحة قبل أن يُنهي المهمات القذرة لمرحلة ما قبل الانسحاب، مما أثار وأشاع الاضطراب في ممسك «الثورة المضادة». انه يفرض

على الرئيس الجديد أن يتولى بنفسه هذه المهام والتمرغ في وحل الحياة السافرة منذ اللحظة الأولى لتوليهِ الرئاسة.

من الطبيعي أن نتوقع أن تُقدِّم واشنطن على الضغط على إسرائيل لتيسير مهمته وتخفيف وطأة شروطها (بدأت بإجراء شكلي بتمهد تل - أييب بالوفاء بالتزاماتها بإنجاز الانسحاب في موعده).

لكن إلى أي مدى يمكن أن تمارس مثل هذه الضغوط!!؟

هل يمكن أن تصل الأمور إلى حد التخفيف بعض الشيء من حدة إجراءات التطبيع وتأجيل صياغة وتنفيذ مشروع «الحكم الذاتي الفلسطيني» ليجري في إطار «المشروع السعودي»، الذي يلقى في المرحلة الأخيرة رواجاً ودعماً على أوسع نطاق، يصحبه غزل الرياض مع القاهرة عبر تصريحات وزير الداخلية الأمير نايف بأن السعودية «تأمل في أن تعود مصر إلى الأمة العربية». وجعل «مبادرة فهد محوراً لإعادة التضامن العربي» والتحرك الأوروبي الشط وتصریح شيسون وزير الخارجية الفرنسي، عن زوال العقبة (السادات) من طريق عودة مصر للصف العربي... الخ. ثم أن تتخلّى واشنطن - مؤقتاً على الأقل - عن مطلب ربط مصر بشكل سافر بمعاملة عسكرية؟

من المتصور أن تلجأ إدارة أميركية «ذكية» إلى انتهاز سياسة مرنة من هذا القبيل، فهي تتفق مع مصالحها، إذ تتيح للنظام المصري أن يستقطب قطاعات لا يستهان بها من المعارضة البورجوازية استجابة لدعوة المصالحة التي اطلقها مبارك ليترغّل للردع القاطع والحساب المسرّع، ضد القوى الثورية الأصلية (الخطاب الذي القاه بمناسبة تنصيبه رئيساً للجمهورية).

وعلى الرغم من ذلك، تراودنا شكوك قوية ضد هذا الاحتمال. فلنا في عهد ايزنهاور «المستريح»، بل في ظروف الأزمة الطاحنة للرأسمالية العالمية، بكل انمكاساتها على «الوحش الجريح» المسعور.

وهناك من الشواهد ما يُبرِّج اعتماد الخط المعاكس الذي يتمثل في التحرك العسكري الأميركي المكثف داخل مصر وحولها، والمخططات الشطة لعدوان عسكري ضد الجماهيرية الليبية وتساعد عمليات القمع والاعتقالات الواسعة.

ولا تخفي الولايات المتحدة حقيقة إدراجها لمصر في وضع «المحمية»، إذ يعلن وزير الخارجية والدفاع احتمال «أن تنشأ ضرورة إلى العمليات القتالية دعماً لمصر»، وأن «واشنطن مستعدة للقيام بكل ما هو ضروري للدفاع عن مصر من العناصر الداخلية المعادية لأميركا». (مجلة بيزنس ديك الأميركية).

وتتركز المخاوف على مدى «ولاء» مؤسسة الجيش. فمنذ إحجام القوات المسلحة عن

اداء دور البوليس في ضرب انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، اتجهت الطغمة الحاكمة إلى الاعتماد على قوات الامن المركزي (تتبع وزارة الداخلية حجمها نحو ٢٥٠ ألف). التي أمدتها واشنطن بأحدث الأسلحة الخفيفة والثقيلة، ودرّبت قياداتها في أميركا وفرنسا والمانيا الفيدرالية، والتي استشرى نفوذها كمركز قوة أثار حفيظة مؤسسة القوات المسلحة، وفجّر الصراع بينها... وهو الصراع المرشح للتفاقم في المستقبل القريب.

وليس أدل على الافتقار للثقة في القوات المسلحة من التلكؤ الملحوظ من جانب البتايغون في تسليح الجيش؛ وذلك على الرغم من لفته على «عسكرة» الحلفاء، وما كان يُبدية السادات من استعداد لتسخير الجيش، بلا تحفظ، في خدمة المغامرات العسكرية الاميركية.

فالقوات المسلحة المصرية (فيا عدا شريحة رقيقة في القمة) تنتمي للعالم الثالث، وهي تملك تراثاً وطنياً عريقاً. والأهم من ذلك أنها لم تعد فئة متميزة، إذ تعايش الجماهير ومشاكلها ومعاتاتها.

وليست من قبيل المصادقة تلك التحركات الاميركية - المصرية - السودانية والحملة المسعورة ضد الجماهيرية الليبية لتوتير الأجواء أو المناورات العسكرية المشتركة وإرسال قوات مصرية إلى الحدود التشادية في السودان والحدود المصرية - الليبية، واستفراها، تخضيراً للعدوان... فالهدف هو شغل الرأي العام وصرفه عن المشاكل الداخلية الى عدو خارجي وخطر مزعوم، ولتعبئة القوات المسلحة وإبعادها عن المدن، خاصة القاهرة إلى الصحراء الغربية والسودان.

وتظل الصراعات داخل المجتمع وبين المؤسسات و«مراكز القوى» هي الانعكاس المباشر للصراع الاجتماعي - السياسي بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

وعلى الرغم من أهمية «الحدث» ودلالته، وآثاره الواضحة على استقرار السلطة وتماسكها ووقع الضربة التي أصابت النظام في الصميم، إلا أن المعركة لم ولن تنتهي عند هذا الحد، بل ستستمر وتحتدم. ولن تنعم الطغمة الحاكمة بالاستقرار.

أما قوى المعارضة البورجوازية، فالتوقع أن تتخاذل شخصيات وقطاعات عديدة منها، مع تصاعد حملة القمع، وتستقطب بعض عناصرها التوفيقية المتذبذبة أو تجمد نشاطها «توخياً للسلامة».

وفيا يتعلق بالاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية المتطرفة، فإن «فورعها» الآنية ليس لها آفاق. وتكتيكاتها مثل ايدولوجيتها «لاعقلانية» انتفالية. وكانت دائماً (في تاريخ مصر) عنصر زعزعة وخلخلة للنظام، لا يشكل خطراً على السلطة.

وتقع على اكتاف الحركة الوطنية الراديكالية أعباء أضخم في ظل ظروف قمعية فاشية قاسية. وهي القوة الوحيدة المؤهلة لإنجاز مهام التغيير الوطني الديمقراطي، وإعادة «مصر الشعب»، إلى الصف العربي الثوري.

وهناك علاقة جدلية عضوية وثيقة بين كفاح القوى الثورية في مصر العربية ومجمل النضال العربي. لذا، فإن السبيل الجاد للتضامن مع الشعب المصري في معركته الضارية المقبلة يتمثل في تشديد نضال قوى الثورة العربية ضد الامبريالية والرجعية العربية، وحرر المجاهات المصالحمة والنزعات الانهزامية.

«التعاون الاستراتيجي» بين اسرائيل والولايات المتحدة

د. الياس شوفاني

زيارة ناجحة جداً

عاد مناحيم بيغن من زيارته الاخيرة إلى واشنطن، وهي الزيارة العاشرة له إلى العاصمة الأميركية منذ تولية السلطة في اسرائيل عام ١٩٧٧، يهلل للنتائج الباهرة التي حققها في محادثاته مع إدارة ريغان الجديدة. فهو، على حد قوله، لم يسبق أن استقبل والوفد المرافق له، الذي ضم وزير دفاعه، أريئيل شارون، بمثل هذه الحفاوة في البيت الأبيض الأميركي. كما أنه، فوق الاطراء الذي سمعه هناك لاسرائيل، كونها «مذكراً استراتيجياً» للولايات المتحدة الأميركية، تحظى بالعطف الكبير والتقدير العالي، حقق «ماكان بن-غوريون يحلم به» أيام حكمه بحمل الادارة الأميركية على اعلان عزمها «التعاون الاستراتيجي» البعيد المدى مع اسرائيل. وقد جاء هذا «الانجاز الضخم» على خلفية ماكان يدور من كلام قبل الزيارة عن توتر العلاقات بين إدارة ريغان وحكومة بيغن، كون هذه الاخيرة قامت، «دون علم واشنطن والتنسيق المسبق معها»، بعدد من الأعمال العسكرية والسياسية التي من شأنها أن تفسد على واشنطن تحركاتها المتوقعة على صعيد المنطقة، كقصف المفاعل النووي العراقي والأحياء السكنية في بيروت الغربية، وكذلك شن حملة شعواء على صفقة طائرات الاستطلاع (أواكس) بين السعودية والولايات المتحدة. وأثناء المعركة الانتخابية في اسرائيل، سرت إشاعات مفادها أن إدارة ريغان تعمل على إسقاط بيغن من الحكم، وقيل بعد نجاح بيغن في تشكيل حكومته الجديدة أن العلاقات بين تل-أبيب وواشنطن قد وصلت الحضيض بفعل بيغن، وتوقع كثيرون، في اسرائيل وخارجها، أن ينفجر الخلاف بين الاثنين أثناء الزيارة. ولكن شبيهاً من ذلك لم يحصل، وعاد بيغن يتبجح بنجاحه، ويهزأ بمنافسيه من الخارج على الحظوة في واشنطن، كما يسخر من معارضي سياسته في الداخل، مدعياً أنه حقق ماكان يدرسه مستحيلاً قبل الزيارة.

والحق أن بيغن قد انتزع من الادارة الأميركية الراحنة إعلاناً صريحاً عن واقع في

العلاقات القائمة بين إسرائيل وأميركا، كان قائماً منذ قيام الكيان الصهيوني. غير أن الإدارات الأميركية المتعاقبة، منذئذ، قد أعرضت عن تسمية الأمور بمسمياتها لأسباب تكتيكية تتعلق بحرصها على تمويه موقفها من الصراع العربي-الإسرائيلي، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير. بالمقابل، انتزعت إدارة ريفان من بيغن تصريحاً بالكف عن المعارضة النشطة لصفقة الطائرات مع السعودية، غير أنه لم يلتزم بذلك حتى أثناء وجوده في الولايات المتحدة. ومع ذلك، وتو عودة بيغن من زيارته، سافر رئيس أركانه، رفايل ايتان، إلى واشنطن لوضع الخطط لتنفيذ ماتم الاتفاق عليه بين السياسيين في إطار «التعاون الاستراتيجي». والملفت للنظر، كما تفيد المصادر الإسرائيلية، أن الاعلان عن هذا «التعاون الاستراتيجي» قد جاء بناءً على طلب بيغن ذلك، وإصرار شارون عليه؛ وذلك على الرغم مما قد يترتب عليه من إحراج لواشنطن إزاء حلفائها من الدول العربية، خاصة وأن واشنطن تعمل لإقامة تشكيل سياسي-عسكري في المنطقة، يربط دولها، أو بعض هذه الدول، بشبكة من العلاقات مع أميركا، تجعل منها حلفاً متعدد الأطراف، همه الأساسي الحفاظ على المصالح الأميركية فيها، وعلى رأسها نفط الخليج. وإذا كان نفط الخليج هو مصلحة أميركا العليا في المنطقة، فالتطبيع أن تكون السعودية بؤرة الاهتمام الأولى للمشروع الامبريالي الأمريكي الذي تريد إسرائيل أن تتخبط فيه، عبر ما اتفق على تسميته «التعاون الاستراتيجي» بين الطرفين. ومع ذلك، تعتز إسرائيل على تزويد السعودية بالأسلحة المتطورة التي يفترض أن يكون من شأنها تعزيز «أمن الخليج»، مما يخدم المصلحة الأميركية العليا، والتي من أجلها يقام الحلف أصلاً. فكيف يكون ذلك!؟

«إسرائيل هي الحليف الثابت والوحيد للعالم الحر في الشرق الأوسط»

هذا القول لمناحيم بيغن، الذي أطلقه في مقابلة مع شبكة التلفزيون الأميركية (أي.بي.سي.) برنامج «قضايا وأجوبة» (هآرتس ١٩٧٩/٢/٥)، يعكس بدقة عالية التوجه الذي حكم الفكر السياسي للقيادة الصهيونية، وبالتالي العمل الصهيوني بأكمله، سواء قبل قيام إسرائيل أم بعده. ولقد صدق بيغن عندما أعلن أنه نجح في تحقيق ما كان يحلم به بن-غوريون الذي يعتبر، وبحق، مهندس بناء الكيان الصهيوني وآلته العسكرية. والواقع أن قيادة العمل الصهيوني، ومنذ بداية نشاطها السياسي قد عت استحالة إمكان إنجاز مشروعها دون التحالف الوثيق مع أحد أهم المراكز الامبريالية، إن لم يكن أهمها، واعتماد هذا المركز بمثابة «البلد الأم» للمشروع الصهيوني. وليس صدفة أن تتواكب المعالم الأساسية في بناء المشروع الصهيوني مع المشاريع الامبريالية الكبرى التي طرحت إزاء المنطقة. فمعلوم أن «وعد بلفور» صدر عندما باننت ملامح نتائج الحرب العالمية الأولى، التي نشبت على أرضية تضارب مصالح المراكز الامبريالية الغربية وتعارض مشاريعها. فتلك المشاريع الامبريالية الكبرى التي أدت إلى الحرب، تبلورت في سياقها وتم تجسيدها بناء على نتائج القتال. وفي إطار استراتيجية تنفيذ تلك المشاريع الامبريالية الكبرى، حيث ابتكرت الدول ذات المصلحة أنظمة الانتخاب واعتمدتها وسيلة لبسط نفوذها على أقطار المنطقة، صدر «وعد بلفور». وكذلك حصل بعد الحرب العالمية الثانية، التي نشبت على أرضية المشاريع الامبريالية أيضاً، تلك المشاريع التي تبلورت بدورها في

سياق الحرب، وجرى تجسيدها بعد الحرب وبناء على نتائجها. ولكن المراكز الامبريالية اعتمدت هذه المرة استراتيجية للتنفيذ مختلفة، انعكست في منح الكيانات السياسية في المنطقة استقلالاً شكلياً، مع الدأب في العمل على إبقائها تابعة فعلاً لتلك المراكز. وكذلك، فقد سعت تلك المراكز إلى الحفاظ على واقع التفتت في العالم العربي، وبالتالي استمرار ضعفه وتخلفه، عبر تجميع هذه الدول العربية، الحديثة الصنع والاستقلال، في جامعة الدول العربية. وفي إطار هذه الاستراتيجية، قامت اسرائيل وجاء الاعتراف بها، لتشكيل تهديداً مباشراً لذلك الاستقلال المهزوز الذي خُلِعَ على أقطار المنطقة.

واليوم، وبعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) وما تلاها من مسارات سياسية، كان أبرزها المفاوضات على ما أسمى «التسوية السلمية»، والتي قادت إلى كامب ديفيد وصولاً إلى «المعاهدة المصرية- الاسرائيلية»، يعود المركز الامبريالي الاول، واشنطن، لي طرح مشروعه الكبير الرامي إلى إنشاء تشكيل سياسي-عسكري في المنطقة، يكون برعاية الولايات المتحدة وقيادتها، وينضوي فيه عدد من الدول العربية الموالية للغرب، كما تتخبط فيه اسرائيل كجزء عضوي من الشرق الأوسط، له شرعية الوجود والبقاء والعمل. وهكذا، وفي مسار المفاوضات، خرجاً من الامم المتحدة ومجلس الامن، ومروراً بـ «مؤتمر جنيف»، الذي لم يعمر طويلاً، وبالتالي لم يحقق شيئاً، وصولاً إلى «مبادرة السادات» وانتهاءً بالمعاهدة المصرية- الاسرائيلية، انقلبت «التسوية السلمية»، على أرضية قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٢٣٨، إلى حلف عدواني في إطار المشروع الاميركي الجديد إزاء المنطقة والعالم، الذي عرف بـ «مبدأ كارتر»، والذي تبنته إدارة ريفان، على أن يتم تجسيده بوتيرة متسارعة. وعليه، فإنه إذا جازت هذه «التسوية»، على أرضية المشروع الاميركي العام للمنطقة، فإنما يعني ذلك تثبيت المرحلة الثالثة من بناء المشروع الصهيوني الخاص، عبر ترسيخ وجوده والاعتراف بشرعية قيامه وبقائه كما هو.

من هذا العرض السريع، ودون الدخول في التفاصيل المعروفة، يبدو واضحاً أن المشروع الصهيوني قد طرح على هامش المشاريع الامبريالية الكبرى إزاء المنطقة، وراح الشركاء فيه يبينونه بشكل استيطاني تراكمي، انطلاقاً من نقطة الصفر في العلاقة بين المستوطنين والأرض المعنية- فلسطين، وفي إطار استراتيجية تنفيذ المخططات الامبريالية الشاملة. فبعد أن ضمنت الحركة الصهيونية مشاركة هذا المركز الامبريالي، أو ذاك، في مشروعها، انحصر نشاطها داخل ذلك المركز في صياغة استراتيجية تنفيذ مشروعه العام، بحيث تضع المصالح الصهيونية المرحلة في قلب تلك الاستراتيجية. وهذا النشاط هو الذي يسمى عادة «اللوبي الصهيوني». هكذا حصل في لندن قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، واستطراداً، لفترة طويلة إبان الانتداب البريطاني في فلسطين. ثم انتقل مركز النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية إلى الولايات المتحدة، بقرار اتخذ في «مؤتمر بلتيمور»، عام ١٩٤٢، ولا يزال يقبع هناك إلى يومنا هذا، حيث طور شبكة علاقاته، كذلك نهجه وأساليب عمله، فأصبحت الولايات المتحدة تشكل «البلد الأم» للكيان الصهيوني الاستيطاني.

ونظراً لطبيعة هذه العلاقة بين المشروع الصهيوني الابن وهذا المشروع الامبريالي

الأم، أو ذاك، فإن تطور الأول، وبالتالي صياغته، ظلاً محكومين باملاءات الثاني واعتباراته. والمشروع الابن، الذي لا يزال قيد الانشاء ولم يستكمل بناءه الذاتي بعد، بقي، وهو يعمل على تثبيت استيطانه، يسعى لربط نفسه في استراتيجية تجسيد المشروع الأم، وبالتالي، ترسيخ مبرر وجوده في المركز عبر الدور الذي يلعبه، فعلاً أو قوة، في خدمة المصالح الامبريالية في المنطقة. وبذلك تكون قيادة العمل الصهيوني، ومنذ البداية، قد ربطت الشق اليهودي من مشروعها الاستيطاني، الرامي إلى بناء الدولة اليهودية عبر تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، بالشق الامبريالي لذلك المشروع، المتمثل في بناء الآلة العسكرية الصهيونية، وتسخيرها لتنفيذ استراتيجية المشروع الأم، التي تضع، في أعلى سلم أولوياتها، التصدي لحركة الجماهير العربية وضربها وإحباطها. وهكذا تشكلت العلاقة الجدلية بين شقي المشروع الصهيوني—الاستيطاني والعُدواني، الأول في فلسطين والثاني في العالم العربي. أما في فلسطين، فقد تركّز العمل الصهيوني على تأمين القاعدة، سواء للاستيطان أم للعدوان؛ مما ترتب عليه تهويد فلسطين تهويداً كاملاً، وهو ما أخفق المشروع الصهيوني في تحقيقه إلى الآن. وأما في العالم العربي، فقد توجه النشاط الصهيوني إلى الاسهام في تطويع حركة الجماهير العربية لاملاءات المشروع الامبريالي الأم، وهو الدور الذي لم يستكمل بعد. وعلى هذين المبدئين قامت العقيدة الأمنية للكيان الصهيوني، خاصة على صعيد الاستراتيجية العليا المتعلقة بإقامته ومبرر وجوده. فمن جهة، هناك ضرورة ضمان «أمن القاعدة»، سواء للاستيطان أم لآلة العدوان، وهو الأمن الذي لا يستتب إلا بالتهويد الكامل لفلسطين، ممّا يترتب عليه تغييب الشعب الفلسطيني وصولاً إلى تذييبه. ومن جهة أخرى، هناك «أمن ميراث البقاء» الذي يعتمد على النجاح في الاداء والقيام بالدور الموكل، وهو الأمن الذي لا يستتب دون التحكم بالمسارات السياسية لحركة الجماهير العربية. والعلاقة الجدلية بين هذين «الأمنين» واضحة وضوح جدلية العلاقة بين البعدين، الوطني والقومي، في الصراع الدائر في المنطقة.

ولقد وعت قيادة العمل الصهيوني أبعاد مشروعها، وراحت، منذ البداية، تنسج شبكة علاقاتها مع المراكز الامبريالية على أساس الربط الوثيق بين شقي المشروع الصهيوني—اليهودي الذاتي، المنطلق من أرضية الفهم الصهيوني لـ«المسألة اليهودية» وسبل حلها، والامبريالي المنطلق من دور الاستيطان الصهيوني في تنفيذ المشاريع الامبريالية إزاء المنطقة. هكذا طرحت الصهيونية السياسية، الهرتسلية، فكرة القاعدة المتقدمة للحضارة الغربية لقاء منح حركتها امتياز الاستيطان الكولونيالي في فلسطين—قلب العالم القديم. وتطورت هذه الفكرة التصاقاً بالمشروع الامبريالي البريطاني على يد خلف هرتسل، حاييم وايزمن، الذي لعب نشاطه على هذا الصعيد دوراً أساسياً في استصدار «وعد بلفور». وحتى قبل قيام اسرائيل، طرح بعض المندوبين الصهاينة إلى بريطانيا، ومنهم يسرائيل غليلي، الزعيم العمالي وأحد قادة الهاغاناه، مسألة تجنيد الاستيطان الصهيوني في فلسطين (الييشوف) في خدمة الجيش البريطاني في الشرق الأوسط عشية الحرب العالمية الثانية. ومعلوم أن الحركة الصهيونية ساهمت في الجهد العسكري للحلفاء في الحربين العالميتين، الأولى والثانية. كما أن بعض قيادات الاستيطان

الصهيوني انخرط في أعمال التجسس والاستخبارات لصالح القوى الامبريالية، منذ بدايات الحرب العالمية الاولى، ومنهم، على سبيل المثال لا الحصر، أهرون أهرونسون مؤسس شبكة «نيلي» للتجسس على الجيش العثماني في فلسطين. ولعل أول رئيس حكومة لاسرائيل، دافيد بن - غوريون، كان أكثر قادة العمل الصهيوني البارزين جنوحاً إلى دفع اسرائيل نحو الانحياز الكلي إلى المراكز الامبريالية في الغرب. وهو الذي يقول عنه بيغن أنه كان يحلم في عقد تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، ولكن هذا الحلم لم يتحقق، حسب زعم بيغن، حتى زيارة هذا الأخير إلى واشنطن في أيلول (سبتمبر) ١٩٨١، وعلى يديه. ومعلوم دور اسرائيل، بقيادة بن - غوريون، في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وكذلك في عهد خلفه أشكول، في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وفي أيام غولده مئير في أيلول (سبتمبر) الأسود ١٩٧٠، وفي عهد إسحق رابين، ومن بعده بيغن، في لبنان، حتى يومنا هذا، وغير ذلك كثير.

وبعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) دار كلام كثير، ومن أطراف مختلفة ومتعددة عما أسمى بـ «التسوية السلمية»، وأبتدأ مسار من المفاوضات تحت هذه الياقطة التي فهمها الناس العاديون بالمعادلة البسيطة - انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل اعتراف الانظمة العربية بها. ومنذ أن انطلقت تلك المفاوضات، كان واضحاً أن الولايات المتحدة لا تريد لها كما جرى الاعلان عنها، وأن اسرائيل لم تكن مهتمة لقبولها كما تصورها البعض، وهم كثر، ناهيك عن أنها، كما أميركا، لم تكن راغبة بها. وفي مسار طويل ومتعرج، تخللته تقلبات وتطورات لم تكن كلها متوقعة، انقلبت تلك التسوية السلمية إلى حلف عدواني، كما أرادته واشنطن أصلاً، وتمت صياغته بحيث يلائم بين طاقة اسرائيل على الضغط وقدره نظام السادات على التنازل. وهكذا ضربت فكرة «التسوية» على أرضية التوازن الدولي، كما توقع البعض إنجازها في «مؤتمر جنيف»، الذي كانت الاغلبية الساحقة من أطرافه الاصلية تنفر من إشراك الاتحاد السوفياتي في المفاوضات على «حل النزاع في الشرق الاوسط»، مع كل ماكانت تعتقد أنه يترتب على مثل هذه المشاركة. وعلى أي حال، فكما هو معلوم، مالبث «مؤتمر جنيف» أن يباشر جدول أعماله حتى أفرغ من مضمونه تماماً، وجاءت مبادرة السادات لتدق المسمار الأخير في نعشه، وتقطع الطريق على أي تفكير في بعثة من جديد. ومن «سكة» «التوازن الدولي» غير قطار مؤامرة التسوية إلى «سكة» «التوازن الأميركي»، أي القول بإمكان تعديل السياسة الاميركية، بناء على تغيير موازين القوى داخل الساحة الاميركية بين الاحتكارات النفطية والمصرفية من جهة، والمجمع الصناعي - الحربي من الأخرى. وجرى الترويج الكثير لقوة العرب النفطية والمالية، وقيل ذلك في التنافس بين البؤر الاقتصادية في الرأسمالية الاميركية، مما من شأنه، تحت شعار «مصلحة اميركا معنا»، أن يعدل السياسة الاميركية، فتوازن هذه بين اسرائيل و«عرب اميركا»، وتضغط واشنطن على تل - أبيب، فتكون النتيجة «تسوية عادلة وشاملة ونهائية». وعليه، ومن أجل النجاعة في الاداء، كان على العرب أن يتضامنوا ويتكاتفوا ويسيروا تحت «مظلة النفط»، أي بقيادة السعودية، فرس الزهان في واشنطن.

وكان الرهان على «التوازن الاميركي» خاسراً؛ إذ أن واشنطن لم توازن بين «أصدقائها» العرب واسرائيل، بل على العكس من ذلك، فقد انحازت أكثر إلى اسرائيل، بفعل تصاعد قوة حلفاء هذه الأخيرة على الساحة الاميركية. ففي النصف الثاني من ولاية كارتر، جنح ميزان القوى في واشنطن لصالح المجمع الصناعي — الحربي وممثليه في المؤسسة الاميركية الحاكمة، مما انعكس في غلبة البنتاغون على وزارة الخارجية في تحديد معالم السياسة الاميركية، حيث عادت «العسكرتارية الاميركية» والتقطت أنفاسها بعد هزيمتها في فيتنام وطفقت على المؤسسة الحاكمة في واشنطن. وكان من نتائج هذا الصعود في قوة «العسكرتارية» الاميركية وامتداداتها نجاح ريغان في الانتخابات الأخيرة هناك، وبالتالي وصول حلفاء اسرائيل الحقيقيين إلى السلطة في واشنطن. وقد التقط السادات هذا التطور على الساحة الاميركية، فسارع إلى فك الارتباط بالتضامن العربي والخروج من مظلة النفط السعودية فالفقز إلى عربة «العسكرتارية» الاميركية. وهكذا أصبح السادات في الخندق نفسه مع اسرائيل وغاص في سياسة الاحلاف العسكرية في المنطقة. ولقد لعب سقوط نظام الشاه في ايران دوراً مركزياً في وضع السياسة الاميركية على هذه «السكة» وارتباط السادات بعجلتها. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن إنجاز الصفقة بين نظام السادات واسرائيل قد تمّ على يد وزير الحرب الأميركي آنذاك، هارولد براون، وليس بفعل «وساطة» وزير الخارجية، سايروس فانس.

غير أن عبور السادات إلى خندق اسرائيل لم يكن يعني أن هذه تقبل ٢٠ شريكاً متكافئاً، وعلى قدم المساواة، معها في التشكيل السياسي — العسكري الجديد الذي أرادت واشنطن إنشائه في المنطقة تجسيدا لـ «مبدأ كارتر». وقد زاد الطين على السادات بلة أن عبوره هذا وقع في مرحلة كان الجناح التنقيحي، بزعامة مناحيم بيغن، يقود العمل الصهيوني ويتولى السلطة في اسرائيل. ففوق الاعتراف بشرعية قيام اسرائيل والقبول بخصوصية علاقتها بالولايات المتحدة، وبالتالي الركون إلى موقعها المتميز في التشكيل السياسي — العسكري الجديد، كانت حكومة بيغن تريد كلف يد السادات عن التدخل في مسألة تقرير مستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والسكوت على ممارسات سلطات الاحتلال الصهيوني الهادفة إلى ضم تلك المناطق عبر مشروع بيغن للإدارة الذاتية. أي أن بيغن أراد «كلاهما وتمرّة»، وكان له ما أراد بسبب تكالب السادات على الانخراط في سياسة الاحلاف الاميركية في المنطقة. وهذا مايفسر مسار المفاوضات، صعوداً وهبوطاً، بين نظام السادات وحكومة بيغن، وبرعاية الولايات المتحدة، منذ اتفاقية سيناء الثانية، وخاصة في الفترة ما بين «مبادرة السادات» إلى زيارة القدس وتوقيع «المعاهدة المصرية — الاسرائيلية». واليوم، وقد جاء دور السعودية، تعمل حكومة بيغن على تقزيمها أسوة بما فعلت بالسادات. وليست مبادرة ولي العهد السعودي، فهد، من جهة، وعلان «التعاون الاستراتيجي» بين اسرائيل والولايات المتحدة، من جهة أخرى، إلا بشائر الموسم الأول.

بين اسرائيل واميركا شراكة غير متكافئة

لقد كان طبيعياً أن تبحث الحركة الصهيونية عن شريك لها، يعينها على تنفيذ

مشروعها الاستيطاني، الذي لم يكن يعقل أن تنجزه هي بقواها الذاتية، خاصة إذا أخذت بالاعتبار ظروف الزمان والمكان، فالزمان هو نهاية القرن التاسع عشر؛ حيث التنافس بين الدول الاستعمارية على أشده، وغيم تضارب المصالح الامبريالية تلبد سماء العالم، مما أدى في نهاية الأمر إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. والمكان هو فلسطين، بموقعها الاستراتيجي في قلب العالم القديم، الذي كان يشكل بؤرة اهتمام الدول الامبريالية. والصهيونية، بفعلها الذاتي، لم تكن لها مقومات الدخول في صراع العمالقة. ونظرة سريعة نلقيها على أسماء المشاركين في المؤتمر الصهيوني الأول (بازل ١٨٩٧)، تكفي لتثبيت الفكرة بأن مثل هذه التركيبة لا قبل لها بطرح مثل المشروع الذي يدور الكلام عنه، إذا كانت تعتمد على ذاتها فحسب. من هنا، انصب التفكير الصهيوني، منذ البداية، على البحث عن شريك مناسب، يكون بالضرورة أحد المراكز الامبريالية الفاعلة. وهكذا، وضعت الحركة الصهيونية نفسها على «سكة» أوصلتها إلى حيث هي اليوم، وحكمت تطور مشروعها وصولاً إلى وضعه الراهن، حيث تغلب سمة التكتة فيه على ملامح الدولة القومية. فالشراكة التي ضريرتها الصهيونية العالمية مع المراكز الامبريالية كان لابد لها من أن تعكس موازين القوى بين الشريكين، وتكون بالتالي غير متكافئة، أي أن يكون أحد الشريكين هو الأكبر والآخر هو الأصغر. وهذه هي طبيعة العلاقة القائمة الآن بين اسرائيل، كشريك أصغر، والولايات المتحدة كشريك أكبر، في تجسيد المشروع الصهيوني بكل أبعاده.

وكان طبعياً أن تفعل هذه الشراكة غير المتكافئة بين الحركة الصهيونية والمراكز الامبريالية فعلها في صياغة المشروع الصهيوني، بحيث تأتي متسقة مع تطلعات الشريكين ومتناسبة مع موازين القوى بينهما.

وهكذا، جعلت تلك الشراكة المشروع الصهيوني ذا شقين، أحدهما يهودي، يقوم على الوعي الصهيوني الزائف لـ «المسألة اليهودية»، وبالتالي الطرح الخاطيء لحلها؛ والثاني امبريالي، ينطلق من استراتيجية المركز الامبريالي الشريك لتجسيد مشروعه العام إزاء المنطقة. وبينما التقى الشقان على الخطوط العامة للمشروع المشترك، كان طبعياً أن يفترقا في بعض التفاصيل وفي ترتيب جدول الأولويات في عمل المشروع. ففي حين أعطى الشق اليهودي الأولوية للاستيطان، على نية حل «المسألة اليهودية» بتهجير يهود العالم وتوطينهم في فلسطين، التي كان لابد من تهويدها، أرضاً وشعباً وسوقاً، كانت أولوية الشق الامبريالي من المشروع إياه التصدي لحركة الجماهير العربية وإحباطها للحوول دون تحقيقها لأهدافها في الاستقلال والوحدة والتطور الاجتماعي. وكذلك أضفت تلك الشراكة على المشروع الصهيوني أبعاداً ثلاثة. ففي بعده الفلسطيني يرمي المشروع إلى تأمين القاعدة، سواء للاستيطان أو لآلة العدوان. وأمن الاستيطان يستلزم تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، ولذلك كان إجلانياً، واعتمد نهج تغليب الشعب الفلسطيني وصولاً إلى تذويبه. أما آلة العدوان، فهي تحتاج إلى قاعدة آمنة تنطلق منها لاداء دورها خارج رقعة الاستيطان. والبعد العربي للمشروع الصهيوني يتمثل في الدور الامبريالي لآلته العسكرية، والذي يرمي إلى المساهمة الفعالة في تطوير حركة الجماهير العربية

إملاءات المخططات الامبريالية الكبرى إزاء المنطقة. أما البعد الثالث، وهو الدولي، فيتمثل في الارتباط العضوي للمشروع الصهيوني بالمراكز الامبريالية، مع كل ما يترتب على ذلك من سلوك على الصعيد العالمي.

والواقع أن المشروع الصهيوني بشقيه، اليهودي والامبريالي، وبإنعاده الثلاثة، الفلسطيني والعربي والدولي، هو ظاهرة فريدة من نوعها في العالم، وبالتالي، فليقائته مفهوم أمني فريد، سواء على صعيد الأمن الجاري أو على مستوى الاستراتيجية العليا للكيان، أي المتعلقة بترسيخ مبرر وجوده. فأمّن اسرائيل الجاري لا يتوقف على ما يحصل داخل خطوط وقف إطلاق النار معها، أو عندها، وإنما يتعدى ذلك إلى مراكز نشاط حركة الجماهير العربية، أي إلى العواصم العربية، على الأقل في دول الطوق. ومثل هذا الأمن لا يستتب إلا إذا تحكمت اسرائيل بالمسارات السياسية الجارية في تلك العواصم. وهذا الأمن، بحد ذاته، ينطوي على مفارقات تفتح فيه ثغرات، تجعله عرضة للخلخلة إذا امتدّ إلى النفوذ منها، إذ أنه، في محصلة الأمر، يرمي إلى «ضمان أمن العدوان الاسرائيلي»؛ مما يتطلب «أمناً مطلقاً». أما على صعيد «الاستراتيجية العليا»، فإن المفهوم الصهيوني لأمن اسرائيل أكثر تعقيداً وإغراقاً في الفريدة. فكون اسرائيل كياناً استيطانياً قيد الإنشاء، لم يستكمل بعد، وهو حديث العهد، انطلق من نقطة الصفر في العلاقة بين جمهور المستوطنين والرقعة الجغرافية المعنية - فلسطين، يجعل من أمنها في هذا المجال، أي على مستوى الشق اليهودي من المشروع الاستيطاني، مسألة تتوقف على قدرة الحركة الصهيونية على تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، وهذا رهن بمدى إجماع يهود العالم على الصهيونية والتزامهم بمبادئها ومنطلقاتها، من جهة، وبقدرة العمل الصهيوني على تقييد الشعب الفلسطيني، وصولاً إلى تذبذبه خارج أرضه الوطنية، من جهة أخرى. والصهيونية لم تحقق أهدافها في هذين المجالين بعد، فلا هي حلت «المسألة اليهودية»، ولا هي نجحت في قطع علاقة الشعب الفلسطيني بأرضه الوطنية. وكون اسرائيل قاعدة عدوان، أي الشق الامبريالي من المشروع الصهيوني، يجعل من أمنها مسألة تتعلق بقدرتها على اداء الدور الموكل إليها في المنطقة، وعلى مستوى نجاحاتها في هذا الاداء، إذ أن مدى تمسك المركز الامبريالي بالشراكة مع الصهيونية، وبالتالي رفضه إياها بمقومات الحياة والقدرة على البقاء والتطور، رهن بمدى ما تقدمه اسرائيل من خدمات في إطار تحقيق المشروع الامبريالي الأم إزاء المنطقة. والواقع أن اسرائيل قد أحرزت، في شقها الامبريالي، نجاحاً أكبر بكثير مما أحرزته في الشق اليهودي منها.

وكما تقوم علاقة جدلية بين شقي المشروع الصهيوني، وجدلية هذه العلاقة هي التي تحكم صياغة المشروع وبنائه وصولاً إلى استكماله ونضجه، فهناك علاقة، جدلية أيضاً، بين أمن الشقين، حيث يبقى ضمان أحدهما رهن باستتباب الآخر. وشرط النجاح، وصولاً إلى استكمال المشروع، هو التوازن في هذه العلاقة، والذي لن يحصل إلا في حال التكافؤ بين الشريكين في المشروع الواحد. ولكن الشراكة بين الحركة الصهيونية والمركز الامبريالي «الأم»، كانت ولا تزال غير متكافئة؛ مما ترتب عليه انعدام التوازن بين شقي المشروع الصهيوني الواحد، اليهودي والامبريالي، وبالتالي الاتساق بين «أمنه»

الاستيطاني موأمنه العدواني. وطبيعة تلك الشراكة قد حتمت أن يكون الشريك الأكبر هو الأكثر إفادة منها، وهو ما يبدو واضحاً من حصيلة العمل الصهيوني في المنطقة؛ وأن يكون هو صاحب الكلمة الفصل والأخيرة في صنع القرار السياسي، رغم هامش الحرية الذي يتمتع به الشريك الأصغر، والذي يتناسب مع وزنه في المشروع؛ والأهم، حتمية أن يكون الشريك الأكبر هو الأكثر فعلاً في صياغة المشروع، وبالتالي تحديد طبيعته. وعليه، ولو سلمنا جدلاً أن همّ الحركة الصهيونية الأول كان حل «المسألة اليهودية»، بإقامة «دولة قومية يهودية»، وكانت نية شريكها الأكبر، المركز الامبريالي، أن يجعل من تلك الدولة قاعدة متقدمة، فالأكيد أن له الغلبة. وهذا ما حصل فعلاً؛ حيث غلب طابع الثكنة على سمة الدولة في الكيان الاستيطاني الصهيوني. وهذا واضح من مقارنة، ولو سطحية، بين تنامي الآلة العسكرية الصهيونية، كتعبير عن الشق الامبريالي لاسرائيل، وبين تطور باقي المؤسسات فيها، تجسداً للشق الاستيطاني منها.

إن «عسكرة» المشروع الصهيوني لم تكن وليدة الصدفة، كما أنها ليست حديثة العهد. فبناء الآلة العسكرية الصهيونية، وتطويرها بشتى الوسائل والأشكال، قد رافق الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ بدايته. ففضلاً عن الفياقك اليهودية التي أعدتها ودفعتها إلى القتال في الحريين العاليتين، الأولى والثانية، إلى جانب «الحلفاء»، عمدت الحركة الصهيونية إلى إنشاء قوة عسكرية في المستوطنات في فلسطين، وإعدادها للقيام بدورها في المستقبل. وقد كان لهذه الآلة العسكرية دور مزدوج، أصبحت تهيئة مستلزمات نجاحها في أدائه تشكل الركن الأساسي في «العقيدة الأمنية» للقيادة الصهيونية. فمن جهة، كان على الآلة العسكرية الصهيونية حماية الاستيطان اليهودي في فلسطين وتوسيع رقعة والاسهام في تثبيتته وتطويره، ومن جهة أخرى، كان عليها أن تعد نفسها للقيام بمهامها خارج حدود احتلالها، تجسداً لدورها الامبريالي. ونظراً لأهمية الدور الذي أنيط بتلك الآلة، فقد جهدت قيادة العمل الصهيوني على رفدها بوسائل القوة اللازمة لها لتستطيع الاداء بنجاح، فمنعت وتطورت بشكل لا يتواءم مع مؤسسات الاستيطان الأخرى؛ مما عزز عسكرة اسرائيل قلباً وقالباً. والواقع أن هذه الآلة العسكرية هي التي حسمت الصراع في فلسطين دون المؤسسات الاستيطانية الأخرى. فاحتلال فلسطين وتشريد شعبها وإخضاعه للظروف التي يعيشها اليوم، كان بفعل الآلة العسكرية الصهيونية، وليس بفعل نشاط المؤسسات الاستيطانية ونجاحها في تهويد فلسطين. والشعب الفلسطيني لم يرحل عن أرضه بسبب نجاح «الوكالة اليهودية» في إغراق البلد بالمهاجرين، فلم يعد فيه متسع لاهلها الأصليين؛ ولا بفعل نشاط «الصندوق القومي اليهودي» في استيطان البلد بكثافة لم تترك لأصحابه مجال البقاء فيه؛ ولا بسبب هيمنة المؤسسات الصهيونية على اقتصاد فلسطين بحيث اضطر شعبها للرحيل عنها؛ وإنما حصل ذلك نتيجة للعنف الفاشي الذي مارسه الآلة العسكرية الصهيونية على ذلك الشعب. وبذلك، صادرت تلك الآلة المهام التي من أجلها أقيمت المؤسسات الاستيطانية وحلت محلها. وقد استمر هذا النهج، ويؤثره متصاعدة، خاصة بعد قيام الكيان الصهيوني. وقد لعب رئيس حكومة اسرائيل الأول، دافيد بن-غوريون، الدور المركزي

في هذا التوجه، وسار خلفه من بعده على خطاه. ومع انحسار موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بدا أن المشروع الصهيوني يواجه أزمة فعلية في شقه اليهودي، فراحت قيادته تعوض فشله الاستيطاني بقوة شقه الامبريالي، عبر بناء ألة العسكرية، وتوسيع دائرة نشاطها، وزجها أكثر فأكتر بالانخراط في المخططات الامبريالية إزاء المنطقة. وهكذا، ولإثبات قدرتها العسكرية، وبالتالي إقناع المراكز الامبريالية أن بإمكانها الاعتماد عليها، كشرطي المنطقة، دخلت القيادة الاسرائيلية في المؤامرة الثلاثية للعدوان على مصر في حرب السويس. وكان لنجاح هذه التجربة، على الأقل عسكرياً، أثر بالغ في تشجيع القيادة الاسرائيلية على المضي قدماً في هذا النهج، كما لفت ذلك انتباه الولايات المتحدة إلى إمكانات توظيف قدرات اسرائيل العسكرية في خدمة مشاريعها المستقبلية. وعادت اسرائيل الكرة، ولكنها قامت بها منفردة هذه المرة، في حرب حزيران (يونيو)، مما رفع مكانة اسرائيل في العالم الرأسمالي، وخصوصاً في اميركا، كما عزز موقع الألة العسكرية في الكيان الصهيوني. وقد فتحت حرب حزيران (يونيو) صفحة جديدة في تطوير ارتباط الألة العسكرية الاسرائيلية بالمركز الامبريالي في واشنطن، بحيث أصبحت امتداداً لادواته فعلاً.

خصوصية علاقة اسرائيل باميركا هي حجر الزاوية في «أمن اسرائيل القومي».

تتضح، من العرض أعلاه، ولو بخطوط عريضة، طبيعة الكيان الصهيوني الذي لا يزال قيد الانشاء، والدور الاساسي الذي تلعبه الألة العسكرية في بنائه وترسيخ وجوده، وبالتالي السمات البارزة للعقيدة الامنية الاسرائيلية، سواء على صعيد الامن الجاري أم على صعيد الاستراتيجية العليا للكيان. ونظراً للخلل القائم على مستوى البنية التحتية لاسرائيل، أي عدم التوازي فيها بين الجانبين، الديمغرافي والجغرافي، والذي يبرز في كون رقعة احتلالها أكبر من قدرتها على الاستيطان بكثير، وذلك على خلفية الايديولوجية الصهيونية التي لا تزال تتمسك بمبدأ تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، فإن القيادة الاسرائيلية تحاول أن تعوض هذا الخلل في الشق اليهودي من مشروعها عن طريق تقوية الألة العسكرية الصهيونية، وبالتالي، زيادة وزن الشق الامبريالي من ذلك المشروع. وهذا يعني ضرورة توثيق ارتباط اسرائيل بالمركز الامبريالي، وتحديدأً باكثر البؤر رجعية فيه، أي في المجمع الصناعي-الحربي الاميركي. وبذلك، تكون تلك القيادة تدفع باسرائيل نحو الانحياز الكامل إلى معسكر التوتير في العالم والعداء المكشوف لقوى السلام والانفراج الدوليين، مما من شأنه أن يزيد الاستقطاب في المواقف إزاء اسرائيل، سواء على الصعيد العالمي أم على صعيد الولايات المتحدة، وينعكس سلباً على مجمل جوانب الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، بدءاً بانحسار الهجرة اليهودية إلى اسرائيل وانتهاء بالانقسام الطائفي فيها. وعليه، فإن اعتماد القيادة الاسرائيلية لمبدأ تعويض فشلها في استكمال بناء «الدولة اليهودية» بتقوية الجيش الاسرائيلي وتوسيع دائرة نشاطه العدواني، قد زاد وزن الألة العسكرية في اسرائيل، وبالتالي طابع التكنة فيها على سمة

الدولة. وكان لابد أن ينعكس ذلك على العقيدة الأمنية التي تحكم تصرف القيادة الصهيونية في عملها لتثبيت الكيان واستكمال بنائه؛ حيث أصبح ضمان موقع متميز لتلك الآلة في الاستراتيجية الأميركية العامة إزاء المنطقة، وهو ما يعبر عنه بخصوصية العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، يشكل الركن الأساسي فيما تسميه القيادة الصهيونية «أمن إسرائيل القومي». من هنا تهافتت تلك القيادة على الانتخاظ في الأحلاف الامبريالية، وتغافنها في إثبات نجاعة قدرتها العسكرية، وتلفها على ضمان موقع متميز لها في المحاور السياسية — العسكرية التي يتم تشكيلها في المنطقة، وبالتالي حساسيتها العالية لإمكان دخول أي طرف محلي في تنافس معها على ذلك الموقع.

إن وعي مفهوم القيادة الصهيونية لأمن كيانها هو المفتاح لإدراك ما يمكن وراء تصرف إسرائيل في مقاربات التسوية، بدءاً بموقفها من «مؤتمر جنيف»، وانتهاءً بسلوكها في الدواول مع النظام المصري حول «الادارة الذاتية» في المناطق المحتلة ١٩٦٧. فعند البداية، كان واضحاً أن إسرائيل، بواقعها الراهن، خاصة بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) وعلامة الاستفهام الكبرى التي وضعت على فاعلية الجيش الإسرائيلي، لم تكن ترغب في تسوية ولو مرحلية، على أرضية إنجازاتها في تلك الحرب، كما أنها لم تكن مهتأة لتسوية نهائية، وبالتالي لاتخاذ القرار الحاسم بشأن حدودها الجغرافية والبشرية والسياسية، في هذه المرحلة من تطورها، كمشروع استيطاني قيد الانشاء. فالخلل القائم فيها، على صعيد البنية التحتية، المتمثل في عدم التوازن بين الجغرافيا والديمقراطية من مقومات بنائها ككيان سياسي، وكذلك الكوابح الأيديولوجية لدى القيادة الإسرائيلية كونها لم تجسد منطلقاتها الصهيونية على أرض الواقع، وتقديرها باستحالة إمكان تحقيقها في المستقبل المنظور، ناهيك عن العقبات السياسية الأخرى، ذلك كله كان حائلاً دون إمكان أن تنجز إسرائيل تسوية، ولو في إطار المشاريع التي كانت مطروحة في حينه، إلا إذا أرغمت على ذلك، وعندها لن تكون التسوية سلمية. وقبول إسرائيل بتسوية على قاعدة أي من تلك المشاريع، بما فيها الإسرائيلية ذاتها، كان سيضع إسرائيل أمام الخيار الصعب بين مبدئين أساسيين في العمل الصهيوني هما: تكامل الأرض ووحدانية الشعب، حيث لا مكان للجمع بينهما في ظل الوضع الراهن في إسرائيل. فإما أن تنسحب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فتكون قد تنازلت عن مبدأ تكامل الأرض لصالح الحفاظ على وحدانية الشعب، وإما أن تضم تلك المناطق، فتكون قد فلتت العكس، وكلاهما مر، ناهيك عن غياب إجماع صهيوني حول أي من هذين المبدئين، بل على العكس، فجمهور المستوطنين في إسرائيل ينقسم حولهما إلى نصفين تقريباً، مما يجعل الجسم الطوعي في أي من الاتجاهين شبه مستحيل. ولذلك خرج بيغن بمشروعه للادارة الذاتية، الذي يرمي إلى بسط السيادة الإسرائيلية على الأرض، دون ضم السكان إلى المواطنة في الدولة اليهودية، أي مسخ وجودهم إلى منزلة اللاجئين على أرضهم، وتسويتهم بأوضاع بقية الشعب الفلسطيني في شتاته، أي أنها «تكنى» ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، كخطوة أخرى على طريق ضرب تماسكه ووحدته، وبالتالي تغييبه السياسي، وصولاً إلى تزييه المادي. وكذلك فإن

القيادة الاسرائيلية، التي عيّنت جمهور مستوطنينها على فكرة «الحق التاريخي» لليهود في فلسطين كلها، وشحنته بضرورة التمسك بالناطق المحتلة لحيويتها الأمنية، ورسخت لديه القناعة بقدرة الكيان العسكرية على حماية الاحتلال تحت كل الظروف، ليس بمقدورها بعد ذلك كله أن تواجه هذا الجمهور بقرار الانسحاب وتدافع عنه. ولكن اسرائيل التي دأبت على الكلام عن السلام، وعن تطلعاتها إلى الاستقرار في المنطقة، وجهت في رسم صورة مشرقة لها، لدى الرأي العام العالمي، لم يكن بمقدورها الكشف عن موقفها الحقيقي، الرافض للتسوية بمفهومها الدارج، أي انسحابها من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، مقابل اعتراف الأنظمة العربية بشرعية قيامها، والعاجز عن إنجاز مثل هذه التسوية لأسباب ذاتية، فعمدت إلى عرقلة التسوية بأساليب ملتوية وبأشكال مموهة.

ولكن، عندما انقلبت التسوية إلى حلف، بفعل نشاط الولايات المتحدة واستغرادها برعاية المفاوضات عليها، وعبور نظام السادات الكامل إلى الخندق الاسرائيلي في إطار المشروع الاميركي لاقامة تشكيل سياسي - عسكري في المنطقة، يكون همه «أمن الخليج» أولاً، لم يعد بمقدور اسرائيل رفض السادات، لأن ذلك يعني خروجها عن المشروع العام، وبالتالي على إرادة «البلد الأم». ولكن رضوخ القيادة الاسرائيلية لإملاءات المشروع الاميركي، وفقاً لـ «مبدأ كارتر»، لم يكن يعني قبولها بالسادات حليفاً متكافئاً معها، يلعب دوراً موازياً لها في المنطقة، وبالتالي منافساً، ولو قوة، لها على موقعها المتميز في الاستراتيجية الاميركية. والواقع أن كلام السادات عن مبادرته وأهدافها، وكذلك مارجته وسائل إعلام نظامه من تفسيرات لدوافعه إلى اتخاذ هذه الخطوة، والحديث عن ضرورة تسليح الجيش المصري بأسلحة أميركية وإعداده للقيام بدور مركزي في حماية «أمن الخليج»، وكذلك في افريقيا، قد أشعل الضوء الأحمر لدى القيادة الاسرائيلية من إمكانية دخول السادات في تنافس معها على خصوصية علاقتها بأميركا، فعمدت إلى قطع الطريق عليه بكل الوسائل. وقد زاد من قلق اسرائيل بعد مبادرة السادات، كون الادارة الاميركية استعملت نتائج حرب تشرين الأول (أكتوبر)، بل وقائعها، لاقناع القيادة الاسرائيلية بضرورة قبولها نظام السادات حليفاً استراتيجياً في إطار التشكيل المزمع إقامته في المنطقة. وفي الحوار الذي دار حول المسألة، طرحت الادارة الاميركية تقديرها، بناءً على تقويم مجرى القتال في حرب تشرين الأول (أكتوبر)، بأنه لن يكون بمقدور اسرائيل أداء دورها في المستقبل إذا بقيت «حاملة طائرات»، وبأنها تحتاج إلى «دور استراتيجي»، يشكله نظام السادات، وليكون بإمكانها التفرغ للعمل في المشرق العربي. ولذلك ظلت حكومة بيغن تماطل وتناور وتضغط وتساهم حتى توصلت إلى ما تريده من ذلك النظام، وأولاً وقبل كل شيء، تحجيم دور السادات، بل تقزيمه، وتوضيب موقعه خلفها في التسلسل حسب الأهمية في التشكيل السياسي - العسكري الاميركي. وإمعاناً في هذا التحجيم، أرادت حكومة بيغن أن تحرم السادات من أي دور، ولو ضئيل، فيما يمكنه تسميته المشاركة في «حل القضية الفلسطينية»، وبالتالي، الادعاء بأنه قد قام بواجبه القومي، وعليه، فلا يزال له موقع في زعامة العالم العربي وقيادته. فاسرائيل أرادت، عبر الماطلة الواضحة في مفاوضات

الادارة الذاتية، أن تحصر اهتمام السادات بمصر فحسب. ويبدو أنها تنوي الاستمرار في الماطلة إلى حين اقتراب موعد الانسحاب الثاني والآخر من سيناء، والمفترض أن يكون في شهر نيسان (أبريل) ١٩٨٢، لتضع خليفة السادات أمام الخيار الصعب، فاما فك الارتباط بين جانبي اتفاقية كامب ديفيد، المصري والفلسطيني، وبالتالي تنازل مبارك عن «دوره القومي»، واما تأجيل الانسحاب من سيناء إلى أمد غير مسمى، وإلى أن يتم الاتفاق على الادارة الذاتية. وبين مطرقة الوضع الداخلي في مصر، والذي يتأزم بسبب الضغط العربي، وبين سندان حكومة اسرائيل، والذي يتصلب بفعل الانقسام الداخلي، يعاني النظام المصري من أزمة خانقة، لا مخرج له منها إلا بالقمع الداخلي، مع كل ما قد يترتب على ذلك من نتائج.

بيغن يقطع الطريق على «المبادرة السعودية»

منذ أن تولت إدارة ريفان زمام الحكم في واشنطن، في بداية العام ١٩٨١، راحت تتحدث عن مبادرة تقوم بها في إطار «تسوية» النزاع في الشرق الأوسط. تأتي في الخريف، بعد أن تكون للانتخابات الاسرائيلية قد انتهت، وتبين الفريق الذي سيتولى الحكم هناك، وبالتالي الذي سيدير مفاوضات التسوية من جانبيها. وعندها، تستدعي الادارة الاميركية، وحسب الترتيب، الرئيس المصري فالاسرائيلي فالسعودي، لزيارة واشنطن وإجراء محادثات هناك، تتر الطريق أمام الادارة الجديدة في تحركها المرتقب. وقبل توافد الزوار على واشنطن، قام وزير خارجيتها، الكسندر هيج، بزيارة استطلاعية إلى كل من مصر واسرائيل والاردن والسعودية، وكان ذلك في خضم المعركة الانتخابية في اسرائيل. ولناسية زيارة هيج، جرى توتير الوضع الأمني في زحلة؛ مما ترتب عليه رد سوري عنيف، أدى إلى تدخل الطيران الاسرائيلي، فازمة الصواريخ فزيارة المبعوث الاميركي، فيليب حبيب... الخ. وفي مصر، سمع هيج كلاماً عن استكمال اتفاقية كامب ديفيد، بما فيها إنجاز الادارة الذاتية، ليتسنى للأطراف المعنية المضي قدماً في تشكيل الحلف الذي تدعو واشنطن إلى تشكيله. والاكيد أنه سمع في الاردن كلاماً عن «الخيار الاردني»، الرامي إلى «حل القضية الفلسطينية» باشتراك الاردن، ومن خلاله. ومن السعودية، تناقلت وكالات الأنباء حديثاً عن «الخيار الفلسطيني». أما في اسرائيل، فقد طرحت عليه المعارضة مشروعها في «الحل الوسط الاقليمي»، الذي هو الوجه الآخر لـ «الخيار الاردني». وأما بيجن، فعرض عليه «الخيار اللبناني» أولاً، والذي يهدف إلى جر لبنان إلى التسوية على نسق كامب ديفيد، بعد إخراج قوات الردع السورية منه، وتصفية الوجود الفلسطيني المسلح فيه. والاستفراد بالحركة الوطنية اللبنانية وتطويرها. ويبدو أن مشروع بيجن استهوى الوزير هيج، أو هكذا فهم بيجن موقفه، فعمد إلى تصعيد التوتر مع سوريا، وصولاً إلى «أزمة الصواريخ». وفي أوج هذا التصعيد ضد سوريا، قام الطيران الاسرائيلي بالاغارة على المفاعل النووي العراقي وتدميره. وسكتت إدارة ريفان، بل دافعت، عن حكومة بيجن. ونجح هذا الأخير في الانتخابات، وشكل حكومته المصغرة الجديدة. وجددت حكومة بيجن عدوانها على الثورة الفلسطينية في لبنان، وصعدت غارات طيرانها وصولاً إلى قصف الاحياء السكنية في بيروت. وردت الثورة الفلسطينية بقصف

عنيف على المستوطنات الشمالية في فلسطين المحتلة. ثم جرى الاتفاق على وقف القصف المتبادل عبر الحدود اللبنانية. وطرحت الادارة الاميركية مشروعها لتسوية الوضع في لبنان. وتوالت الزيارات على واشنطن. وعلى أثرها أعلنت السعودية عن مبادرتها بشخص ولي العهد، الأمير فهد، كما أعلنت واشنطن عن «التعاون الاستراتيجي» مع اسرائيل، ولأمد طويل.

وقبلت اسرائيل البند الثامن من المبادرة السعودية فحسب، وهو الداعي إلى الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام، وبذلك تكون التقطت أهم ماورد في تلك المبادرة، لأن ما عداه هو تلخيص لقرارات دولية وعربية مختلفة، كانت اسرائيل قد رفضتها سابقاً، وبتأييد من الولايات المتحدة. ومقابل هذا التطور في موقف السعودية، فتحت اسرائيل، وأعوانها في اميركا، النار على صفقة طائرات الاستطلاع (أواكس)، التي كانت الادارة الاميركية تنوي بيعها إلى السعودية. وكانت حجة اسرائيل، في موقفها هذا، أن الصفقة تعرض أمن اسرائيل إلى الخطر، ولم تقبل بكل التطمينات الاميركية القائلة بأن هذه الطائرات لن تستعمل ضد اسرائيل، وأن من شأنها تعزيز «أمن الخليج»، الذي من أجله يقام التشكيل السياسي - العسكري في الشرق الأوسط، بقيادة الولايات المتحدة وانخراط عدد من دول المنطقة فيه، بمن فيها السعودية واسرائيل. وذهب بيغن إلى واشنطن، وانتزع الاعلان الصريح عن «التعاون الاستراتيجي»، ولكنه أصر على موقفه المعارض لتزويد السعودية بتلك الطائرات، رغم كل الضمانات التي قدمتها له إدارة ريغان. أما مؤيدو موقف اسرائيل في الكونغرس، وهم الاكثرية في مجلسي النواب والشيوخ، فقد بنوا معارضتهم على عدم استقرار النظام السعودي، مما قد يؤدي إلى وقوع هذه الطائرات في أيدي معادية، فيتعرض أمن الولايات المتحدة للخطر، وذلك رغم كل القيود التي فرضتها الادارة الاميركية على استعمال تلك الطائرات من قبل السعودية.

الواقع أن قلق اسرائيل من صفقة طائرات «أواكس» سياسي وليس عسكرياً. فالأواكس هي طائرة نقل عادية، محدودة القدرة على المناورة، وتحتاج إلى حماية مكثفة ومعقدة في مواجهة المقاتلات المتطورة، والتي تمتلكها اسرائيل. ناهيك عن أن هذه الطائرات ستديرها طواقم أميركية، تخضع لقيادة اميركية، وليس سعودية، وبالتالي فخطرها الأمني على اسرائيل غير قائم. والخطر، كما تراه اسرائيل فعلاً، ليس من تلك الطائرات في أيدي سعودية، وإنما من السعودية وفي يدها تلك الطائرات. فهي ترى، في تزويد السعودية بمثل هذه الطائرات، مؤشراً إلى نظرة واشنطن إليها، وإلى موقعها في الاستراتيجية الاميركية الجديدة في المنطقة، وبالتالي، فهي تعتبر السعودية منافساً، ولو قوة، لها على خصوصية علاقتها باميركا وعلى موقعها المتميز في المشروع الامبريالي العام. وكما وقفت اسرائيل ضد تزويد مصر بأسلحة اميركية متطورة وتقوية الجيش المصري في حينه، درأ لاية إمكانية، ولو ضئيلة، لدخول نظام السادات في تنافس معها، ونجحت في ذلك، هكذا ستفعل بالسعودية، عندما تخوض هذه الأخيرة في الأخذ والرد معها على أرضية ما يسمى بالتسوية، والدلائل واضحة. وأول تلك الدلائل، ولعله ليس آخرها، هو الاعلان الصريح عن «التعاون الاستراتيجي»، والذي يبدو موجهاً أصلاً إلى السعودية

بالذات، إذ أنها هي الدولة العربية الوحيدة التي لا تزال تساورها تطلمات الخطوة لدى واشنطن، على قدم المساواة مع إسرائيل، انطلاقاً من المقولة البالية: «إن مصلحة أميركا معنا، فلماذا لا تعاملنا هذه بالتساوي مع إسرائيل». وقد جاء الاعلان عن هذا التعاون الاستراتيجي، بناء على طلب بيجن وإلحاحه، وهو يعلم أن الذي بين إسرائيل وأميركا أشد من التعاون وأقوى من الحلف. ولكن بيجن أراد قطع دابر تلك الأوهام التي تراود السعودية، كما أنه بحاجة إلى مثل هذا الاعلان لأسباب أميركية دعاوية وإسرائيلية داخلية.

إن التصريح بـ«التعاون الاستراتيجي» هو بمثابة الاعلان عن انخراط إسرائيل في التشكيل السياسي-العسكري الذي يجري انشاؤه في المنطقة، على أرضية «مبدأ كارتر»، والذي يركز في مرحلته الراهنة على مصر وإسرائيل والأردن والسعودية، ويضع التوابع من دول الخليج والسودان والصومال. ويقوم هذا التشكيل على مبدأ التواجد العسكري الأميركي في الدول المشاركة فيه، سواء في زمن الحرب أم في زمن السلم، وفي قواعد ثابتة أو عائمة، كما يعتمد على قوات التدخل السريع الأميركية، مع كل ما يترتب على ضرورة سرعة نقلها ووصولها إلى ساحة عملها من تطوير للمرافق المحلية من مطارات وموانئ وغيرها، ووضعها تحت تصرف تلك القوات عند الحاجة. وكذلك تحديد مناطق تحشيد للجيش وتخزين للمؤن والعتدة والذخائر والوقود وسواها، تقوم الجيوش المحلية، أو بعضها، بحراستها وصيانتها... الخ. وتنطوي فكرة التشكيل على تقوية الجيوش المحلية وتسليحها وريبطها، بعضها ببعض البعض الآخر، في مخطط استراتيجي يمكنها من مساعدة بعضها بعضاً عند الحاجة. كما يقوم بين أطراف التشكيل، المحلية والخارجية، «تعاون اقتصادي»، تدعم بموجبه الدول الغنية الأخرى الفقيرة، وكل ذلك برعاية الولايات المتحدة وتنسيقها، وتحت شعارات التهويل بالخطر على «أمن المنطقة واستقرارها» من «النوايا التوسعية» للاتحاد السوفياتي، ومن «الحركات الراديكالية الحليفة له محلياً».

من حيث الجوهر، لا جديد في العلاقات الإسرائيلية-الأميركية من إعلان «التعاون الاستراتيجي» بينهما، فمضمون هذه العلاقة واحد، قبل الاعلان وبعده. أما التغيير في الشكل فله فوائد تكتيكية، تعين الطرفين على تذليل العقبات القائمة أمام تشكيل الحلف الجديد. فمن زاوية نظر إسرائيل، جاء هذا الاعلان ليضع النقاط على الحروف، فيما يتعلق بشروط إسرائيل لتسهيل مهمة واشنطن في إنجاز مشروعها. فقد ضمنت، وبشكل علني، موقعها المتميز في التشكيل الجديد، والذي تعتبره حجر الزاوية في «أمنها القومي»، والذي من شأنه أن يعود عليها بمردود اقتصادي وفير، يعينها، كما تقدر، على المضي في استكمال مشروعها الاستيطاني. وكذلك، وعبر هذا الموقع وما يترتب عليه من مهام تلقى على عاتق إسرائيل، وبالتالي، لأهميتها في هذا التشكيل، سيكون بمقدور القيادة الصهيونية ابتزاز الأطراف الحليفة الأخرى على صعيد البعد الفلسطيني. وستكون ذريعة إسرائيل في هذا المجال الادعاء بأن الطول المطروحة للقضية الفلسطينية، خارج مشاريعها هي، ستؤدي بالضرورة إلى زعزعة أمن إسرائيل، وبالتالي، إلى إضعاف فاعلية هذا التشكيل الأميركي. وبكلام آخر، ستضع إسرائيل بقية الأطراف أمام أحد خيارين، فإما نجاح

المشروع الاميركي، ولما «دولة فلسطينية»، وهي تعتقد، وربما صادقة، أن الخيار الأول هو الذي ستجمع عليه أطراف الحلف. وسيكون هذا الابتزاز موجهاً أصلاً ضد السعودية، التي من الواضح أن اسرائيل تسعى إلى تحجيم دورها في قيادة المنطقة العربية. وكما فعلت اسرائيل مع نظام السادات، ورفضت أن تفتح أمامه مجال المشاركة في «حل القضية الفلسطينية»، وبالتالي، إتاحة الفرصة له ليلعب «دوراً قومياً» يعينه في المعركة التي يخوضها على الصعيد العربي، هكذا تخطط القيادة الاسرائيلية للسلوك مع السعودية، عندما يأتي دورها. والاكيد، أن السعودية، على الرغم من إمكاناتها الاقتصادية، أرق عوداً من مصر، والعائلة المالكة فيها أكثر عرضة للابتزاز من النظام المصري. وعلى الأقل، فإن اسرائيل تخطط لكسب المعركة معها دون قتال، إذ ليس للسعودية قوة عسكرية قادرة على حماية قرارها السياسي، إذا افترضنا حسن النية، وجدية السعودية في طرح مبادراتها. واسرائيل، التي لم تهتز من «المبادرة الأوروبية»، وكذلك من «المبادرة السوفياتية»، لن تقلقها «مبادرة الأمير فهد»، وهذا واضح من مواقفها العلنية. واسرائيل على ثقة بأن واشنطن لا تقف وراء المبادرة السعودية، حيث الظاهر أن هذه الأخيرة تريد تجنيد أوروبا وراء مبادراتها كوسيلة للضغط على واشنطن. والسعودية، التي لا يبدو أنها ستنتجح في ضغطها على واشنطن لابتغاء عتاد عسكري، سيكون أكيداً في أيد أميركية، رغم المبالغ الطائلة التي ستدفعها لقاء ذلك، لن يكتب لها النجاح في حمل الإدارة الأميركية على الضغط على اسرائيل لترميز «الخيار الفلسطيني».

والإعلان عن «التعاون الاستراتيجي» من شأنه أن يرسخ لدى عدد من الأطراف العربية مقولة السادات الشهيرة إنه «بقتاله لاسرائيل إنما يقاتل أميركا»، وهو لا قبل له بذلك، وعليه، فلا بد من القبول بواقع الأمر، والرضوخ لأملاءات موازين القوى. وفي مؤتمر القمة الأخير لأطراف الصمود والتصدي تم التقاط هذه النقطة، حيث ورد في البيان الختامي الصادر عنه أن هذا «التعاون الاستراتيجي» هو بمثابة إعلان حرب أميركية - اسرائيلية على الشعوب العربية، ودعا البيان إلى الوقوف بحزم في وجه هذا العدوان الجديد.

والاكيد أن هذا الإعلان يسهل على القيادة الاسرائيلية عدداً من الأمور الاجرائية في العلاقة مع الولايات المتحدة، فكون نشاط الجيش الاسرائيلي في إطار الحلف سيجري ضمن الخطة الموضوعية اميركياً فإن مستلزمات هذا النشاط، ميزانية، عتاد، أسلحة... الخ، ستدخل في ميزانية الجيش الاميركي، وتحول إلى اسرائيل، مما يسهل على الحكومة الاسرائيلية، وكذلك على الإدارة الأميركية، التموية على حجم المساعدات التي تقدم لاسرائيل، والتي يدور كلام كثير عنها، داخل الولايات المتحدة وخارجها، مما يعطي الانطباع لدى الرأي العام الاميركي، بأن اسرائيل هي عيب على الولايات المتحدة وليست ذخراً لها. وأكثر من ذلك، فإن هذا الاعلان من شأنه أن يحسن صورة اسرائيل أمام الرأي العام الاميركي: إذ أنه سيصورها وكأن الولايات المتحدة هي المدينة لها، لما تقدمه من خدمات في سبيل حماية المصالح الاميركية، والعالم الرأسمالي، في الشرق الأوسط.

وكذلك فإن هذا «التعاون الاستراتيجي» يقضي ببناء مرافق ومستودعات، للاعتدة والذخائر والمؤن، في اسرائيل، وتوكل إلى قطاعات من الجيش الاسرائيلي مهمة الاشراف عليها وصيانتها، وكل ذلك بشن. كما اتفق على شراء بعض المعدات والذخائر وكذلك المؤن والادوية من الصناعة الاسرائيلية. وكذلك، وبالإضافة إلى أن هذه المستودعات ستكون تحت تصرف الجيش الاسرائيلي عند الحاجة، مما يلغي لزوم إقامة جسور جوية لنقل المساعدات المستعجلة، فإن فرق الصيانة الاسرائيلية ستبقى تطل على التقنية العسكرية الحديثة، وتستفيد منها في الصناعة العسكرية المتنامية فيها، واللائحة طويلة.

إن الانطباع الأولي، قبل طرح الموضوع للمناقشة في الكنيست، هو أن هذا «التعاون الاستراتيجي» يحظى بقبول واسع لدى الجمهور الاسرائيلي والمؤسسة الحاكمة. وغني عن القول أنه يلقي القبول في المؤسسة العسكرية وامتداداتها. فهو حلم قد تحقق. ولكن هناك معارضة خافته له، تأتي من جانبين: الأول صقري، يرى في إعلان العلاقة مع اميركا عاملاً سلبياً، من شأنه أن يحد من حرية اسرائيل في التحرك، نظراً لاعتبارات موقف واشنطن وعلاقاتها العربية، إذ لم يعد بالإمكان التغطية على تواطئها مع اسرائيل في مجمل نشاطها السياسي والعسكري، وإن يكون ممكناً بعد اعتبار الولايات المتحدة طرفاً محايداً يقتضي إليه لحل المشاكل. والثاني، حمائمي، ليبرالي، جانح إلى اليسار، يرى أن حكومة بيغن قد دفعت اسرائيل دون رجعة، إلى التورط في صراع العمالقة، حيث أصبحت جزءاً عضواً من استراتيجية اميركا العالمية، مما يشكل خطراً كبيراً على اسرائيل والمشروع الصهيوني، خاصة في ظل موازين القوى القائمة في العالم حالياً.

دروز الجولان نهوض وطني في مواجهة الضم

وليد الجعفري

محاولات اسرائيل لضم الجولان

تحركت السلطات الاسرائيلية في الهضبة السورية المحتلة على محورين متكاملين، الأول: تجاه الأرض السورية المحتلة، والثاني تجاه المواطنين السوريين في الهضبة. وكلا الاتجاhein يندرج في اطار السياسة الاسرائيلية الرامية إلى عزل الجولان وسلخه عن الوطن الأم سوريا، ثم ضمه بصورة نهائية إلى اسرائيل.

فعل صعيد الاتجاه الأول، اتفقت كافة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ ١٩٦٧ - ١٩٨١، على موقف واحد مفاده: «عدم الانسحاب من الهضبة السورية» وينطبق هذا الموقف، على حكومات المراح، والليكويد على السواء. ففي عهد المراح، التزمت كافة الحكومات المراحية، بالموقف السابق، وأقصى ماقدمته هذه الحكومات من مرونة، هو موقف حكومة اسحق رابين، حيث أعلن: «حتى إذا تحقق السلام الحقيقي، لا يجوز الانسحاب من الجولان.... ولكن ليس من الضروري التمسك بالخط القائم حالياً»^(١).

وقد أوضح رابين رأيه في هذا الموضوع أكثر من مرة، حيث قصد بذلك إمكانية إجراء «تعديلات تجميلية طفيفة» على الحدود، في حال التوصل إلى سلام حقيقي مع سوريا. وبناء على هذا الموقف، بذلت حكومات المراح قصارى جهدها لفرض الحقائق المنتهية على الأرض، لرسم المستقبل السياسي للهضبة السورية، معتبرة هذه المنطقة «منطقة إستيطانية» بكل معنى الكلمة (مساحات واسعة، كثافة سكانية عربية ضئيلة، مصادر طبيعية، مواقع استراتيجية...). كما اعتبرت هذه الحكومات «منطقة أمنية من الدرجة الأولى». وقد شكلت الخصائص، الديموغرافية والطبيعية والاستراتيجية للهضبة، مغريات كبيرة لإسرائيل تتسجم مع الطبيعة التوسعية الاسرائيلية، خصوصاً وأن الهضبة السورية، لا تشكل معضلة ديموغرافية لإسرائيل كما هو الحال في الضفة الغربية. أما من الناحية الأمنية، فقد أجمعت كافة الأوساط الاسرائيلية المختصة، على أهمية الهضبة

السورية المحتلة من الناحية العسكرية، حيث توفر هذه المنطقة — برأي تلك الأوساط — عمقاً استراتيجياً لإسرائيل، والسيطرة عليها تؤمن السيطرة على وادي الحولة وغور الأردن وشمال فلسطين. كما انها «نقطة قفزة» تشكل تهديداً مستمراً لدمشق، ولاتاييب النقط التي تصب على شواطئ البحر المتوسط^(٣). وترى الأوساط العسكرية الاسرائيلية أن الجولان هو «أسفين دفاع إسرائيل» في مواجهة الجيش السوري. وعدا الدوافع العدوانية والتوسعية والاستيطانية، تعتبر اسرائيل الهضبة السورية «برج المياه» الرئيسي لها والسيطرة على الهضبة، تحول دون محاولات تحويل المياه وحجبها عن اسرائيل التي تعاني، أساساً، من أزمة مائية خانقة. وبصورة عامة تمكنت اسرائيل من تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة من جراء احتلالها للهضبة والسيطرة على مقدراتها، ومصادرها الطبيعية وعلى مناطقها السياحية، ومياهها المعدنية، حيث قامت سلطات الاحتلال ببناء قاعدة إقتصادية للمستوطنات، توفر إنتاجاً صناعياً وزراعياً كبيراً. فالأراضي الزراعية التي تسيطر عليها المستوطنات تشكل «احتياطياً زراعياً» ضخماً لإسرائيل. من هذه الزوايا لعب الاستيطان اليهودي، بعد ١٩٦٧، دوراً كبيراً في السيطرة على الأراضي العربية في الهضبة، وليس من قبيل الصدفة أن تقام أولى مستوطنات المناطق المحتلة في الجولان، فما كانت مدافع الحرب تهدأ حتى أقيمت أول مستوطنة باسم «ميريم هجولان»، بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٦. وقد أقيمت بمبادرة مستوطني الجليل، وبدعم من الحكومة الاسرائيلية، والحركات الاستيطانية^(٤) واشتملت الخارطة الاستيطانية، خلال عهد المعراخ، على ٢٥ مستوطنة موزعة على طول الهضبة المحتلة وعرضها، وتتسم جميعها بالصيغة العسكرية، من حيث مواقعها وطبيعة بنائها وتحصيناتها. وحسب المنظور الاسرائيلي، أدخل وجود هذه المستوطنات تعديلات جذرية على مفهوم «الدفاع الشامل»، وأدى إلى دمج الوظائف الأمنية — العسكرية للمستوطنات، في إطار الجهاز الأمني — العسكري المركزي. ومن أجل إحكام السيطرة على الهضبة السورية، قامت سلطات الاحتلال بشق شبكات الطرق الطولية والعرضية، وأجرت جملة تغييرات على الأرض، بهدف تغيير معالم المنطقة تمهيداً لضمها.

أما في عهد الليكود، فقد جرى التعامل مع الهضبة السورية المحتلة انطلاقاً من موقف توسعي استراتيجي مشابه، خصوصاً وأن الهيكلة الاستيطانية — العسكرية التي بناها المعراخ، تشكل منطلقاً لاستكمال السيطرة على الهضبة وضمها. وبناء عليه، أعلن قادة الليكود، في مناسبات مختلفة، عن نوايا اسرائيل لضم الجولان، وعدم الانسحاب من المنطقة. ويعتبر تصريح رئيس الحكومة مناحيم بيغن، في هذا المجال، تلخيصاً لمجمل مواقف حكومتي الليكود، حيث قال: «إن اسرائيل لن تتنازل أبداً عن هضبة الجولان، حتى لو كان ذلك مقابل سلام مع سوريا»^(٥). إلا أنه من الملاحظ أن الأهمية الاستيطانية التي أولاها الليكود للجولان، لم تكن على الأهمية نفسها التي منحها المعراخ للمنطقة. وهذا الأمر لا يرجع إلى إهمال الليكود للجولان من الناحية الاستيطانية، بل على العكس، فقد أقيمت المستوطنات الجديدة، وعززت المستوطنات القائمة، ولكن وبثيرة ذلك لم تكن موازية لوثيرة الاستيطان في المناطق الأخرى، وخصوصاً الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد

اعتبرت هاتان المنطقتان في أعقاب زيارة السادات للقدس وطرح مشروع الحكم الذاتي الاداري، وما تلا ذلك من معاهدات واتفاقات، أكثر إلحاحاً من بقية المناطق، لذلك، ارتأت حكومة بيغن، في بداية الامر، أن لا ضرورة لتركيز الجهود في الهضبة السورية على حساب الضفة الغربية وقطاع غزة، ويدت وكأنها في تسابق مع الزمن لاستكمال الخلطة الاستيطانية قبل تطبيق الحكم الذاتي عليهما. فهناك مشروع سياسي مطروح بشأن الضفة والقطاع، وهذا المشروع يستوجب استكمال الإجراءات على الأرض، لرسم أفقه وأبعاده بما يتلاءم مع الموقف الاسرائيلي. إضافة إلى ذلك، تعتبر مسألة ضم الجولان وعدم إعادته إلى سوريا نقطة إجماع بالنسبة للشارع السياسي الاسرائيلي، ونقطة التقاء بين كافة القوى السياسية الصهيونية. من هنا، لا تحتاج الهضبة السورية إلى تلك السرعة التي تحتاجها الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا اكتفت حكومة الليكود، خلال السنتين الأوليين من توليها السلطة، بتدعيم المستوطنات القائمة وتعزيزها. وفي أواخر ١٩٧٩، بدأت حكومة الليكود تولي الهضبة اهتماماً ملحوظاً، على الصعيدين السياسي والاستيطاني، خصوصاً وأن ماتم الاتفاق عليه مع مصر، بشأن إخلاء مستوطنات مشارف رفح وسيناء، قد أثار مخاوف المستوطنين الاسرائيليين في الهضبة، وخلق لديهم بعض الشكوك حول نوايا الحكومة من مستقبل الجولان السياسي. فالتقت الفرقة التوسعية الاستيطانية، مع الرغبة في كسب المستوطنين وتهدة خواطرمهم، وإثبات حسن النوايا تجاههم، وعلى خلفية هذه التطورات، أقيمت المستوطنات الجديدة، وعززت المستوطنات القائمة، وطرح المشاريع الاستيطانية، وقدمت إلى الحكومة والكنيست مشاريع عدة تقضي بتطبيق القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية، وازدادت الهجمة على السكان العرب في الجولان، لدفعهم إلى تقبل الهوية الاسرائيلية والانسلاخ عن وطنهم سوريا. وقد استغلت السلطات، في هذا المجال، قلة من المنتفعين من أبناء الطائفة الدرزية في قرى الجولان، مستفيدة في ذلك من سياستها السابقة التي اتبعتها ضد أبناء الطائفة العربية الدرزية في فلسطين.

الموقف الاسرائيلي من مواطني الهضبة

أسفر عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ عن تدمير العديد من القرى العربية السورية في الجولان، وعن تهجير أكثر من ٩٠ بالمئة من سكان الهضبة. فمن بين نحو ٨٠ قرية سورية، كان يعيش فيها نحو ١٣٠ ألف نسمة، لم يبق حالياً سوى ١٤ ألف مواطن سوري^(٥) يتوزعون على أربع قرى تقع في شمال الهضبة، وهي: مجدل شمس، بقلعنا، مسعدة، عين قينيا. وسكان هذه القرى من المواطنين السوريين الدروز^(٥). وتقدر مساحة

(٥) تعتبر قرية مجدل شمس من أكبر قرى الهضبة السورية حالياً. وتقع على المنحدرات الجنوبية الشرقية لجبل الشيخ. كما تقع في جنوبها الغربي، قرية مسعدة وبقلعنا. أما عين قينيا، فتقع بين بلنياس ومسعدة، وتبعد عن مجدل شمس نحو الغرب، حوالي ٩ كلم. جميع سكان هذه القرى من الطائفة الدرزية، باستثناء عائلتين مسيحيتين قنيمان في عين قينيا. وتذكر بعض المصادر الاسرائيلية أن عدد القرى الدرزية في الهضبة خمس قرى وليس أربعاً، والمقصود بالقرية الخامسة، قرية «الفجر» التي دخلتها اسرائيل بعد انتهاء الحرب والحقتها بالقرى الأربع بسبب وضع خالص للقرية نجم في أعقاب حرب حزيران

الأراضي التي تشغلها هذه القرى بـ ٥٠ ألف دونم من ضمن مساحة الجولان الكلية، وهي مليون ومئتي ألف دونم تتوزع عليها المستوطنات الاسرائيلية^(٦).

وقد لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٦٧، إلى اتباع سياسة مبرمجة تجاه المواطنين السوريين في الهضبة، مستغلة في ذلك عدهم القليل من جهة، وبرامجها السابقة تجاه أبناء الطائفة العربية الدرزية في مناطق ١٩٤٨ من جهة ثانية، والرامية إلى سلخ الطائفة عن انتمائها القومي، وزرع بذور الخلاف بين أبناء الشعب الواحد. لذلك فإن من الضروري التعرض بصورة عامة، للمخططات الاسرائيلية تجاه الطائفة العربية الدرزية في فلسطين، والربط بينها وبين المشاريع الاستعمارية المختلفة، تجاه دروز المشرق، وصولاً إلى طبيعة السياسة الاسرائيلية وأبعادها تجاه الدروز في الجولان.

الموقف الاسرائيلي من الدروز الفلسطينيين

تعرضت الطائفة الدرزية في فلسطين، منذ عام ١٩٤٨، إلى سياسة مزدوجة، طرفها الأول: حملات القمع والاضطهاد والمصادرة، وذلك كجزء من الاضطهاد الذي تعرض له مجمل الشعب الفلسطيني بجميع طوائفه وفئاته، وطرفها الثاني: حملات الدس والتزوير والتجهيل. وقد رمت السلطات الاسرائيلية، من وراء سياستها، إلى عزل أبناء الطائفة الدرزية عن بقية أبناء الشعب الفلسطيني، والحد من نشاطهم الفعّال في مقارعة السلطات الاسرائيلية. وتنفيذاً لسياسة العزل، اتبعت السلطات عدة أساليب، على غرار: تغذية الولاءات العائلية والعشائرية، والإبقاء على القيادات التقليدية، والمحافظة على الأوضاع المتردية للطائفة الدرزية، على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، وبعث روح التفرة والصراع سواء داخل القرية الواحدة من خلال الصراعات العائلية، أو في المناطق المختلفة التي يتواجد فيها أبناء الطائفة، كالخلاف المفتعل بين دروز الجليل الأعلى، ودروز الكرمل. وقد عملت السلطات الاسرائيلية على إحباط أي توجه لتنظيم نضال الطائفة الدرزية في إطار النضال العام للشعب الفلسطيني من خلال الأحزاب الوطنية والتقدمية. ومقابل ذلك، ساهمت في خلق تجمعات ومنظمات موالية لها. يقف على رأسها ذوي المصالح الضيقة، مثل «الكشاف الدرزي الاسرائيلي» و«المنظمة الدرزية الصهيونية» وغيرها. وتوجت السلطات الاسرائيلية إجراءاتها هذه بفرض قانون الخدمة الإجبارية على أبناء الطائفة الدرزية، وكان ذلك في عام ١٩٥٥. ودائماً، كانت السلطات تتظاهر وكأنها الطرف الحريص على مصلحة الطائفة الدرزية، وطرحت عدة شعارات، أرادت منها استمالة أبناء الطائفة، مثل: «التوجه الخاص للدروز»، وأوجدت ما يسمى بـ«التعليم الاتفرادي الخاص للطائفة» و«المدارس الثانوية الدرزية»، وفرضت مادة «التراث الدرزي» على أبناء الطائفة، وغير ذلك من الشعارات والتوجهات^(٧). وقد واجهت كافة هذه الأساليب، مقاومة كبيرة من أبناء الطائفة الدرزية، فنشأت بعض التنظيمات المعارضة للسياسة الاسرائيلية، منها من فشل ومنها من استمر في نضاله ولا يزال فاعلاً، وأبرز هذه التجمعات: «لجنة المبادرة الدرزية» التي تعتبر حالياً الإطار التقدمي الوحيد الذي يجمع حوله أبناء الطائفة العربية الدرزية في فلسطين. ولهذه اللجنة برامجها المتعددة الجوانب، ومن أولى مهامها النضال لإلغاء التجنيد الإجباري. والجدير بالذكر أن لجنة المبادرة قد تأسست في أوائل عام

١٩٧٢، وأصدرت بيانها الأول في أيار (مايو) ١٩٧٢^(٨)، إلا أن جذور نشأتها تعود إلى الأيام الأولى التي فرضت فيها السلطات الاسرائيلية قانون التجنيد الاجباري على أبناء الطائفة الدرزية.

إن ما تقدم لا يعني أن المخطط الصهيوني قد اقتصر على الدروز الفلسطينيين، بل تجاوزهم ليطلق كافة أبناء الطائفة العربية الدرزية في سوريا ولبنان.

وينسجم هذا المخطط مع المخططات الاستعمارية السابقة واللاحقة تجاه أبناء الطائفة، حيث شكلت مهمة عزل الدروز وسلبهم عن انتمائهم القومي، هدفاً إستراتيجياً دائماً، لدى كافة المستعمرين الذين تناوبوا على المنطقة، منذ العهد المملوكي، مروراً بالسيطرة العثمانية وفترة الانتداب الفرنسي والبريطاني على المشرق العربي، حتى يومنا هذا. وذلك بغية تقطيع وحدة الشعب العربي، وتوجيه ضربة إلى الوطن العربي، وتجزئته إلى كيانات طائفية متعددة تعمل على خدمة الاستعمار، وتسهيل إحكام السيطرة على المنطقة. ومن أبرز محاولات إقامة كيان مستقل للدروز، إقتراح نابليون بونابرت على الأمير بشير في ١٧٩٨ إقامة سلطة مستقلة في بيروت وجوارها، ثم المحاولة الفرنسية التي قسمت بلاد الشام إلى خمسة كيانات ذات سيادة، من ضمنها «دولة جبل الدروز» وعاصمتها السويداء، وقد تمكن أبناء الطائفة الدرزية بنضالهم الدؤوب، من إسقاط هذا الكيان المصطنع، إلى أن جاء مشروع ايزنهاور، ليطرح مجدداً هذا التوجه الاستعماري^(٩). وقد أعيد إحياء المخطط الأميركي - الاسرائيلي، بعد سقوط هضبة الجولان في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حيث شرعت السلطات الاسرائيلية بتحريك بعض أعضائها للاتصال ببعض الأشخاص في سوريا ولبنان للتنسيق في تنفيذ هذا الهدف، إلا أن الأخيرين قاموا بفضح المخطط وكشفه عن طريق الاتصال بالجهات العربية المعنية، وينطوي المخطط الجديد على إقامة إمارة درزية تمتد، حسب ما جاء فيه، من جبل العرب إلى الشاطئ اللبناني، محيطة بإسرائيل، وتشتمل على محافظة القنيطرة، قطنا، وبعض قرى غوطة دمشق، وقضاءي حاصبيا وراشيا، ثم الشوف، وقضاء عاليه حتى خلدة، بما في ذلك الشوفيات. وحسب المشروع، ستكون العاصمة إما السويداء أو بعقلين، وسيكون علمها، هو نفس العلم الذي فرضته فرنسا على «الدولة الدرزية» بعد تقسيمها لسوريا، والمكون من خمسة ألوان^(١٠). وقد لعب نضال الدروز في الجولان وأولئك الذين تظاهروا بقبول المخطط ثم قاموا بفضحه لدى الجهات المعنية، دوراً كبيراً في إفشال المخطط وإحباطه.

أما بالنسبة لدروز الهضبة السورية المحتلة، فقد كشف وزير الدفاع السابق موشي دايان، في أعقاب الحرب مباشرة، عن حقيقة النوايا الاسرائيلية تجاه أبناء الجولان، وذلك حين صرح لدى زيارة له للهضبة انه «إذا طلب الشباب الدروز في الهضبة، التطوع في جيش الدفاع الاسرائيلي، فسوف نجيب على طلباتهم بالإيجاب»^(١١). وكان هذا التصريح بمثابة الإطّار العام للسياسة الاسرائيلية الميئة تجاه المواطنين السوريين في الهضبة المحتلة. كما اعتبر هذا التصريح مبادرة جديدة لتكرار التجربة

القاسية، التي مرت بها الطائفة العربية الدرزية في فلسطين، حيث لجأت السلطات الاسرائيلية، في البداية، إلى فتح باب التطوع في الجيش ضمن إطار فرقة الاقلية، التي تضم في صفوفها، إلى جانب الدرّوز، الشركس والبدو والمسيحيين^(١٦). ثم سنت السلطات، لاحقاً، قانون التجنيد الإجباري وفرضته على أبناء الطائفة الدرزية. وإعلان دايان هذا، يعني أن هناك نوايا مخفية لفرض القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية، ومنح المواطنين هويات اسرائيلية، حيث أن التجنيد الاجباري لا يجوز إلا لمن يحمل الجنسية الاسرائيلية. وقد جوبهت دعوته برفض قاطع من أهالي الهضبة؛ الامر الذي دفع السلطات إلى إرجاء المخطط والتمهيد له قبل طرحه. ولكنها كانت تعود، بين الحين والآخر، إلى طرح الموضوع لمعرفة ردات فعل أهالي الجولان حياله، مستخدمة في ذلك بعض الموالين للحكم العسكري من سكان الهضبة بهدف إظهار الامر وكأنه نابع من رغبة السكان وليس مفروضاً عليهم. في الوقت نفسه، شرعت سلطات الحكم العسكري بتنفيذ برنامجها العملي في الهضبة، الذي اعتبر ملازماً لأي توجه يرمي إلى سلخ الهضبة نهائياً عن سوريا، وضمها إلى اسرائيل بعد تطبيق القانون الاسرائيلي عليها.

وقد اشتمل البرنامج العملي على عدة إجراءات إدارية وتنظيمية وسياسية واقتصادية، يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولاً - قمع المقاومة الشعبية في الهضبة، وزج الزعماء الوطنيين في السجون: إذ فور إنهاء الحرب استخدمت السلطات العسكرية سياسة «اليد القوية» تجاه مواطني الهضبة السورية بصورة عامة، والزعماء الوطنيين والمثقفين بصورة خاصة، رامية من وراء ذلك إلى كبح جماح حركة المقاومة، التي نشأت في الهضبة قبل استقلالها، فوجهت ضربات متلاحقة للناشطين ضد الاحتلال وسياسته، واعتقلت العشرات من الزعماء الدينيين والوطنيين، موجّهة إليهم التهم المختلفة، بقصد عزلهم والحد من تأثيرهم على المواطنين. وغالباً ما كانت السلطات تطلق على شبكات المقاومة، عبارة «شبكات التجسس» للتقليل من شأن نشاطها الوطني - بالمنظور الأخلاقي - . والجدير بالذكر أن خلايا المقاومة قد بدأت بالانتظام والعمل بعد سقوط الهضبة السورية مباشرة، وتخلع سلطات الحكم العسكري عبارة «التجسس» على كل مواطن يعمل ضد الاحتلال، سواء من انتظم في خلايا مسلحة، أم أولئك الذين يحرصون بالكلمة ضد الاحتلال، ويصرحون علانية بانتماهم لوطنهم الأم سوريا، ويرفضون التعامل مع المؤسسات والمجالس المحلية التي فرضتها سلطات الحكم العسكري عليهم عنوة. فلم تمض بضعة سنوات على الاحتلال، حتى تمكنت السلطات العسكرية من زج معظم الزعماء الوطنيين في قرى الجولان الأربعة في السجون؟ حيث تعرض المعتقلون، خلال التحقيقات، لشتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي^(١٧). وإثر حملات القمع، بدأت قلة من المنتفعين برفع رأسها والإعلان عن

(١٦) انظر، غالب أبو مصلح، الدرّوز في ظل الاحتلال، ص ٨٠ - ٨٧: صحيفة الاتحاد، ٢٩/٨/١٩٨٠ و ١٩٧٢/٦/١٢ و ١٩٦٩/٧/١٠ و ١٩٦٩/٥/١٠.

موافقها الموالية لإسرائيل، ويقف على رأس هؤلاء أولئك الذين عينتهم السلطات العسكرية أعضاء في المجالس المحلية المفروضة. ولم تكف السلطات بزج الوطنيين في السجون، بل أصدرت أوامر تحديد الإقامة الجبرية على عشرات الوطنيين والمتقنين، وبموجب هذه الأوامر، يحظر على المعينين مغادرة منازلهم، من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة صباحاً، كما يحظر عليهم مغادرة قراهم^(١٧). وإمعاناً في قمع أهالي الهضبة ودفعهم إلى تقبل المخططات الاحتلالية، مارست السلطات كافة أشكال الضغط المادي والمعيشي، وصفتت من هذه الإجراءات، بعد تصاعد النضال الوطني في الهضبة السورية، اثر رفض المواطنين تسلم بطاقات الهوية الاسرائيلية. ومن ضمن أساليب الضغط المادي والمعيشي^(١٨):

— ردم برك المياه المخصصة للماشية، ومنع الرعاة من أخذ ماشيتهم للرعي.

— هدم البيوت، أو التهديد بهدمها، وحجب رخص البناء عن الوطنيين.

— محاصرة المزارعين، ومنعهم من تسويق مزروعاتهم، وعدم السماح لهم باقتناء الآلات الزراعية.

— منع أهالي مجدل شمس ومسعده، من استكمال مشروع الري الذي بدأوا به قبل سنوات، ومحكمة الأشخاص الوطنيين الذين قاموا بحفر آبار للمياه قبل سنوات.

— إغلاق الحوانيت العائدة للأشخاص الوطنيين.

— إغلاق مصادر الرزق في وجه الوطنيين.

كما تلجأ السلطات إلى فرض حصار على الشخصيات الوطنية، وتمنعهم من مقابلة ممثلي الهيئات الدولية، ومبعوثي الأمم المتحدة ومؤسساتها، وفي الوقت نفسه، تعمل على ترتيب لقاءات بين هذه المؤسسات وبين عملائها في الهضبة.

إلا أن هذه الإجراءات القمعية لم تمنع مواطني الهضبة من مواصلة نضالهم ضد الاحتلال، خصوصاً في السنتين الأخيرتين. وقد تصاعدت وتيرة الهبة الجماهيرية، في أعقاب اعتقال خمسة من الزعماء الوطنيين في الهضبة، في حزيران (يونيو) ١٩٨٦، وذلك بموجب أوامر مؤقتة أصدرها قائد المنطقة الشمالية السابق، اللواء افيدورين -غال، ونسبت إليهم تهم التحريض ضد الحكم العسكري^(١٩). وقد أوضحت مصادر الحكم العسكري أن اعتقال الزعماء الخمسة قد استهدف التلويح بالعصا لباقي المتطرفين. وقالت هذه المصادر: ان على المتطرفين ألا يشدوا الحبل الرفيع مع الحكم العسكري أكثر من اللازم^(٢٠). ولدى زيارة للهضبة، قام بها نائب وزير الدفاع مريخاي تسيبوري، ومنسق النشاطات في المناطق المحتلة، الجنرال داني ملط، أعلن تسيبوري: ان «إجراءات قاسية سوف تتخذ ضد الدروز الذين يخرقون النظام والقانون... وان صبر الأوساط الأمنية الإسرائيلية قد نفذ. وذلك بعد أن استنفذت أساليب اللين تجاه الأوساط المتطرفة.

ولم تعد هذه الأساليب تجدي، ومن الآن فصاعداً سنستعمل سياسة، «اليد القوية» ضد المحرضين»^(١٧).

وقد أثارت قضية الاعتقال الإداري للزعماء الخمسة، غضب أهالي الهضبة واستنكارهم، حيث جرى التعبير عن ذلك، بالمظاهرات والاضرابات العامة وتعطيل الدراسة... وقد أدت هذه الأشكال النضالية إلى إجبار سلطات الاحتلال على التجاوب مع مطالب مواطني الجولان، والإفراج عن المعتقلين الإداريين، خصوصاً بعد أن هدد الوطنيون بضرب المؤسسات التعليمية في الهضبة. ومع أن سلطات الاحتلال أفرجت عن الزعماء الخمسة، إلا أنها قامت بفرض الإقامة الجبرية عليهم لمدة سنة^(١٨). وبعد ذلك انتقل الوطنيون إلى خطوة جديدة في نضالهم، بهدف إجبار سلطات الاحتلال على إلغاء الأوامر الجبرية المفروضة على الزعماء المذكورين...

ثانياً — فرض المجالس المحلية على سكان القرى السورية: تمهيداً لفرض المجالس المحلية على قرى الهضبة السورية الأربع، قامت سلطات الاحتلال بعزل المختار الوطنيون في هذه القرى. ففي مطلع ١٩٧٣، أطلع الحاكم العسكري للجولان، مختار قرية مجدل شمس، محمود الحلبي، على أمر صادر عن القائد العسكري للجولان، يقضي بعزله من منصبه. وقد رفض الأهالي هذا الإجراء التعسفي، واعتبروه عقاباً للمختار المعروف بمواقفه الوطنية، ويرفضه لمحاولة السلطات الرامية إلى فرض مجلس محلي على أهالي القرية^(١٩). كما اتبعت السلطات الأسلوب نفسه مع باقي القرى الدرزية، إلى أن تمكنت من فرض المجالس المحلية عنوة، حيث فرض مجلس محلي على قرية بقاتنا، في ١٢/١/١٩٧٥، ومجلس آخر في قرية عين قينيا، في ١٩٧٦^(٢٠). وكان الحاكم العسكري قبل ذلك، قد مارس كافة أشكال الضغط لإجبار المواطنين على تقبل مجالس محلية مرتبطة بالجهاز الإداري الإسرائيلي، وتعمل بموجب قوانين المجالس المحلية المعمول بها في إسرائيل. ففي مطلع ١٩٧٣، أبلغ الحاكم العسكري للمنطقة زعماء القرى، بأنه مكلف رسمياً، من قبل القائد العسكري للهضبة، الجنرال «خوفي»، بإبلاغهم بأمر إقامة المجالس المحلية في القرى الأربع، وأن عليهم أن يقدموا، خلال ٤٨ ساعة، أسماء من يرغبون بتعيينهم أعضاء في هذه المجالس، وأن السلطة العسكرية سترفض من تشاء، وتعتمد من تشاء، وقال لهم: «إذا لم يبادر السكان إلى تسمية ممثلهم، فإن السلطة العسكرية ستقوم بهذه المهمة، وتزعمهم بقولها...»^(٢١). وقد احتج المواطنون على أسلوب فرض مجالس محلية عليهم، ولم يتجاوبوا مع طلب الحاكم العسكري، الأمر الذي دفعه إلى تسمية الأشخاص الذين شاعت السلطة بتعيينهم، وحذر السكان بأن «كل من يرفض التعيين، سيزج في السجن، ويجبر على مغادرة المنطقة، أو يبعد إلى سوريا»^(٢٢). وبهذا الأسلوب فرضت على قرى الهضبة مجالس محلية يشغل عضويتها أشخاص عرفوا بمواقفهم اللاوطنية، ويتعاونهم مع سلطات الاحتلال.

وقد اعترفت وسائل الاعلام الاسرائيلية بأن هذه المجالس لا تنسجم مع إرادة المواطنين، ولا تمثلهم، فذكرت صحيفة هآرتس: انه «لا يوجد في الجولان ممثلون، بالمعنى

المتعارف عليه في اسرائيل، ففي قرى الهضبة، لم تجر انتخابات للمجالس المحلية، كما لم تجر انتخابات للجمعيات التعاونية، ويقف على رأس هذه المجالس أشخاص عينو من قبل الحكم العسكري...»^(٢٣). وأكدت الصحيفة أن نظرية أهالي الهضبة السورية لإسرائيل، هي مزيج من الخوف والعداء. كما اعترفت المصادر الاسرائيلية، بأن أولئك الذين قبلوا عضوية المجالس المحلية وعملوا على خدمة سلطات الحكم العسكري، هم من الذين سبق لسوريا أن حكمتهم بتهم التعامل مع اسرائيل، أو من أولئك الذين تضرروا من إجراءات الإصلاح الزراعي في سوريا أو من الذين تقلص نفوذهم التقليدي، بفعل الاجراءات الادارية التي أدخلتها سوريا على الهضبة قبل سقوطها^(٢٤). ولدعم هذه الفئة القليلة من سكان الهضبة السورية، قرر نائب وزير الدفاع، مردخاي تسيبوري، في آذار (مارس) ١٩٨١، منح رواتب جديدة وتسهيلات، على غرار التسهيلات التي تمنح للجنود المسرحين في اسرائيل، لـ ١٥٠ شخصاً من قرى شمال الجولان، الذين حكم عليهم السوريون بالإعدام عام ١٩٥٠، بتهمة التعامل مع اسرائيل. ونتيجة لتدخل الحكومة المصرية في حينه، خفف الحكم إلى ٢٢ سنة سجن... وقد أطلق سراحهم، قبل ٦ سنوات وعادوا إلى الجولان... والبعض منهم استلم بطاقة الهوية الاسرائيلية^(٢٥).

واستكمالاً لمخطط فرض المجالس المحلية، قامت السلطات الاسرائيلية بدعم بعض الموالين لتشكيل تجمعات مشبوهة، الهدف منها تزوير إرادة أهالي الهضبة، على غرار «الدائرة الدرزية - الصهيونية»، التي يترأسها رئيس المجلس المحلي في مسعدة، محسن أبو صالح. كما أقامت السلطات الاسرائيلية، داخل القرى الأربع، نواب هستدروتية وبعض المؤسسات الاجتماعية الاسرائيلية، وفتحت أبواب الهستدروت أمام عمال الهضبة، وأجبرت الفئات العاملة على الانضمام للهستدروت، كما أجبرتهم على الاشتراك بالتأمين الطبي وصندوق المرضى (كوبت حوليم) والتأمين القومي (!!!) وغير ذلك من المؤسسات الاسرائيلية. إضافة إلى ذلك، فرضت السلطات على أهالي الهضبة ضريبة الدخل المعمول بها في اسرائيل^(٢٦). ومقابل ذلك، كانت السلطات تحبط أية محاولة من سكان قرى الهضبة، لإقامة جمعيات خيرية ترعى شؤونهم الطبية والاجتماعية، وقد حدث أن شكل أهالي مجدل شمس جمعية خيرية في قريتهم، في آذار (مارس) ١٩٨٠، وأعلنوا، في دستورها أنها تمثل أهدافاً إنسانية، إلا أن الحاكم العسكري، موشيه عطار، أمرهم بحل الجمعية، زاعماً أن أهدافاً سياسية تقف وراء إقامتها^(٢٧).

ثالثاً - تغيير المناهج التعليمية وفرض المناهج الاسرائيلية على المدارس: لم تسلم المؤسسات التربوية في الهضبة السورية من إجراءات الضم واللاحاق، كما لم يسلم العاملون في هذه المؤسسات من سياسة القمع والاضطهاد، فقد قامت سلطات الاحتلال باستبدال المناهج التعليمية التي كانت في الهضبة قبل احتلالها، بالمناهج التعليمية الاسرائيلية، كجزء من مخطط ربط المؤسسات القائمة بإسرائيل، وإمعاناً في سياسة الاضطهاد القومي «فرق تسد» وفصل أبناء الطائفة الدرزية عن انتمائهم القومي، لجأت السلطات الاسرائيلية إلى فرض مادة «التراث الدرزي»، على مدارس الهضبة، وهي المادة

نفسها التي فرضتها السلطات الاسرائيلية على أبناء الطائفة العربية الدرزية في فلسطين، عام ١٩٧٧، وأثارت في حينه، احتجاج أبناء الطائفة الدرزية ورفضهم لفصل تاريخ الطائفة عن مجمل التاريخ العربي. ولحد من معارضة معلمي المدارس ومدرائها لجأت السلطات الاسرائيلية إلى فصل عشرات المعلمين والمدراء، وبتهديد الآخرين بالفصل أو النقل التعسفي إذا لم يتجاوبوا مع التغييرات الجديدة التي طرأت على المناهج التعليمية^(٢٨). وقد أجبرت السلطات المعلمين على الانضمام لنقابات المعلمين في اسرائيل، وربطت قرية مجدل شمس بكريات شمونة، التي أقيم فيها قسم عربي يشرف على الشؤون النقابية في القرية. وتبدي سلطات الاحتلال مخاوفها من التحاق أبناء الهضبة بالجامعات، خوفاً من تزايد وعيهم السياسي بصورة تهدد مخططاتها من جهة، وتهدد التيارات التقليدية الموالية من جهة ثانية. لذلك عملت السلطات الاسرائيلية على منع طلبة الجولان من الالتحاق بالجامعات السورية أو العربية، وبقي هذا الحظر مستمراً حتى عام ١٩٨٠، حين رضخت وسمحت لبعض الطلبة بالالتحاق بالجامعات السورية بموجب تصاريح زيارة، وذلك إثر ضغط أهالي الهضبة من جهة، ووساطة الصليب الاحمر الدولي من جهة ثانية، خصوصاً بعد أن واجه الطلبة الجامعيون في الجولان صعوبات كبيرة للالتحاق بالجامعات الاسرائيلية، من ناحية اللغة والتكيف. ومنذ ذلك الحين، تأخذ سلطات الاحتلال كافة احتياطاتها الامنية لدى عودة الطلبة لقضاء العطلة الصيفية في قراهم. وسبب هذه الاحتياطات نابع من مخاوف السلطات من أن يقوم هؤلاء الطلبة بنشاطات معادية، ضد الموالين لإسرائيل^(٢٩).

وإضافة إلى الممارسات المذكورة أعلاه، قامت سلطات الاحتلال بإجراء تغييرات إدارية وتنظيمية، الهدف النهائي منها هو التمهيد لتطبيق القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية المحتلة، وضمها إلى اسرائيل. ومن ضمن هذه التغييرات^(٣٠):

— استخدام الأوراق الرسمية الخاصة بالأحوال الشخصية، والمروسة بعبارة: «دولة اسرائيل — وزارة الداخلية». وقد كانت سلطات الاحتلال تستخدم، قبل ذلك، أوراقاً مروسة بعبارة: «قيادة جيش الدفاع الاسرائيلي في هضبة الجولان — إدارة الحكم العسكري».

— إستبدال لوحات السيارات التي حددها الحكم العسكري للهضبة السورية في بداية الاحتلال، والخاصة بالمناطق المحتلة، بلوحات السيارات المتبعة في اسرائيل.

— تعيين قضاة المحكمة المذهبية الخاصة بالعرب الدروز في اسرائيل قضاة مذهبين لسكان الهضبة السورية، وقد رفض السكان هذا الاجراء، وأبلغوا السلطات أنهم يتعهدون بحل مشاكلهم المذهبية بأنفسهم. بعد ذلك فرضت السلطات محاكم مذهبية في الهضبة بموجب التشريع القضائي الاسرائيلي، إلا أن السكان لم يعترفوا بها أو بقضاتها.

— تعيين مستشار للشؤون الدرزية في الجولان، وذلك بعد النهوض الوطني في

الهضبة، خصوصاً وأن هذا المنصب مرتبط بصورة مباشرة باللجنة الوزارية لشؤون الأمن. ويشغل حالياً هذا المنصب يهودا رقيب، بقرار صادر عن وزير الداخلية.

— تبني المجلس الصهيوني للقرى الدرزية، يهدف تشجيع الأشخاص الذين استلموا بطاقات الهوية الاسرائيلية.

رابعاً — مشاريع تطبيق القانون الاسرائيلي على الجولان: إرتبطت المشاريع التي اقترحت لتطبيق القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية، بالموقف الاسرائيلي من الهضبة ومواطنيها، وجوهر هذا الموقف التأكيد على عدم الانسحاب من الهضبة المحتلة. وبناء عليه، قدم إلى سكرتارية الكنيست، بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٠، إقتراحان يتضمنان: «تطبيق القانون الاسرائيلي، على الهضبة السورية. المشروع الاول، قدم عن طريق أعضاء ما يسمى بهلوبي الجولان، في الكنيست، والمشكل من كتل حيروت، والمفدال. والمشروع الثاني، قدم من قبل غيئولاه كوهين، وموشي شامير (هتحياف). وقد جاء في اقتراح مشروع كوهين وشامير، «انه في اليوم الذي سيطبق فيه هذا القانون... ستلحق هضبة الجولان بدولة اسرائيل، وسيسري عليها القضاء، والقانون والادارة، المتبعة في دولة اسرائيل»^(٣٢). وقد أثار المشروعان المقدمان للكنيست جدلاً كبيراً، خلال جلسة المناقشة وبعدها، إلى أن أسفرت جلسات الكنيست المتعددة عن رفضها للمشروعين، وأحالتهما إلى الحكومة، التي حسمت الموضوع، بصورة مرحلية، في ٢٢/١٢/١٩٨٠، وسحبت تأييدها للقانون الجولان. ومن خلال تقصى مواقف القوى والأحزاب الاسرائيلية من هذا المشروع، يتضح أن الجدل الكبير، الذي أثير بشأنه، لم يكن متعلقاً بجوهر المشروع، حيث أن هذه المسألة تحظى بتأييد جميع الأحزاب الصهيونية، وإنما الجدل قد أثير حول مسألة «التوقيت»؛ حيث اعتبرت بعض القوى، ومن ضمنها المعراخ، أن الوقت غير ملائم لفرض قانون الجولان حالياً، وذلك حتى لا تزداد عزلة اسرائيل من دون مبرر، بينما اعتبرت القوى السياسية المؤيدة للمشروع أن مسألة «التوقيت» ليست ذات أهمية، وعبر منير برالي في صحيفة دافار عن موقف هذه القوى بقوله: «إن التوقيت، لا يشكل خطراً على مسار المفاوضات مع مصر، وأعطى مثلاً على رأيه، قانون القدس والموقف المصري منه حيث قال: بعد ذلك [تطبيق القانون] سار كل شيء حسب ما كان مخططاً له في اتفاقات كامب ديفيد...»^(٣٣).

أما عضو الكنيست موشي شامير، فقد اتهم الحكومة بقوله: «إنها ضد القانون، بحجة التوقيت، وأن كل من يقول أن هذا الوقت ليس مناسباً يكون قد فقد الشعور بصهيونيته». وأضاف: «ينبغي تطبيق القانون الاسرائيلي فوراً على هضبة الجولان»^(٣٤).

وبغض النظر عن مصير المشاريع التي قدمت للكنيست فإن جميع الأحزاب الصهيونية متفقة على ضم الهضبة السورية، فالحكومة الاسرائيلية ليست بحاجة الآن إلى «قانون شكلي، يزيد من متاعب الحكومة الأمنية في الجولان، من خلال النهوض الوطني المتزايد، كما انها ليست بحاجة إلى زيادة عزلتها على الصعيد الخارجي. لذلك فقد فضلت الحكومة الاسرائيلية راهناً، أن تؤجل إقرار المشروع، ريثما تستكمل خطواتها العملية في

الهضبة، وعندما تستكمل مسار المفاوضات مع مصر بشأن سيناء، عندها، ستضع الحكومة على جدول أعمالها، مسألة ضم الجولان من جهة، وتطبيق مشروع الحكم الذاتي في الضفة والقطاع من جهة ثانية.

ويبقى أن نشير هنا إلى أن حرص سلطات الاحتلال منذ منتصف السنة الماضية، على منح سكان الهضبة السورية بطاقات هوية اسرائيلية، ما هو إلا جزء أساسي من توجهاتها المستقبلية لفرض القانون الاسرائيلي على الجولان. وتتبعاً لهذا المخطط، بحثت لجنة الداخلية التابعة للكنيست، بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٠، مسألة تعديل قانون الجنسية، الذي يقصد منه، السماح للحكومة بمنح الجنسية الاسرائيلية لسكان الهضبة السورية. وقد جاء في تعديل القانون الذي بحثته اللجنة: «... في حالات خاصة، يجوز للحكومة إعطاء الجنسية، لأشخاص تراهم مناسبين لذلك»^(٣٥).

وقد عارض بعض أعضاء اللجنة هذه الصيغة، ومن ضمنهم أعضاء المراح، فاقترح عضو الكنيست شلومو هيلل، باسم المراح، صيغة أخرى جاء فيها: «إن كل راشد يعيش في المناطق المحتلة من قبل الجيش الاسرائيلي، والذي قدم خدمة مالدولة اسرائيل، يحق لوزير الداخلية إعطاؤه الجنسية الاسرائيلية...»^(٣٦).

وبتاريخ ٢٢/٧/١٩٨٠، أقرت لجنة الداخلية التابعة للكنيست الصيغة النهائية، بأغلبية الأصوات، بشأن هذا الموضوع. وبناءً على الصيغة الجديدة «ستعطى بطاقات الهوية، لسكان قاطنين في مناطق محتفظ بها، والمقصود بها، الأساس دروز الهضبة...»^(٣٧).

وفي أواخر ١٩٨٠، بدأت وزارة الداخلية بمنح بطاقات الهوية لبعض الموالين للحكم العسكري، كما بدأت بممارسة الضغط المادي والمعيشي على الرافضين للهوية الاسرائيلية، بهدف دفعهم إلى تسلمها، فغالباً ما كانت سلطات الاحتلال، تشترط على طالبی الوظائف والعمل، حصولهم على الهوية الاسرائيلية، ومع ذلك، لم يتجاوز عدد الحاصلين عليها بضع مئات (٤٠٠ شخص كما تقيد بعض المصادر الاسرائيلية). وفي الآونة الأخيرة، بدأ قسم كبير من هؤلاء بإعادة بطاقات الهوية الاسرائيلية إلى مكاتب وزارة الداخلية، وذلك في أعقاب الحرمان الاجتماعي والديني الذي فرضه رجال الدين في الهضبة على كل حامل بطاقة هوية إسرائيلية.

النهوض الوطني في مواجهة الضم

إن كل ما تقدم من إجراءات وممارسات قمعية لم يمنع أهالي الهضبة المحتلة من التصدي للاحتلال بالأشكال النضالية المتاحة، رابطين مصيرهم بنضال الجماهير العربية، ومؤكدين انتمائهم الوطني والقومي، من خلال التفاعل مع أفراس الأمة العربية وأتراحها، فلم تمر أية مناسبة وطنية دون أن يشارك فيها أهالي الهضبة، فكانوا يحتفلون سنوياً بذكرى جلاء الاستعمار الفرنسي عن سوريا، ويرفعون بهذه المناسبة، العلم السوري في الساحات العامة. كما أنهم عبروا عن مشاعرهم القومية بمناسبة وفاة عبد الناصر: حيث خرج عدة آلاف من المواطنين في مسيرة حزن. إضافة إلى ذلك، استنكر أهالي الهضبة

محاولات اغتيال بسام الشكعة وكريم خلف، وعبروا في رسالة نشرتها صحيفة الاتحاد، عن تضامنهم مع نضال الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره^(٣٨). وبصورة عامة، نستطيع تلخيص الأساليب النضالية التي اتبعتها أهالي الهضبة على النحو التالي^(٣٩):

- التعبير عن مشاعرهم الوطنية والقومية، في المناسبات والأعياد القومية.
- تنظيم الاضرابات العامة، وتعطيل الدراسة، وإغلاق المحلات التجارية.
- القيام بأعمال عسكرية ضد بعض المؤسسات، والمستوطنات في الهضبة.
- التنسيق في نضالهم، مع رؤساء البلديات في الضفة الغربية ومع حزب راكم، في مناطق ١٩٤٨.

— تحويل المناسبات الاجتماعية، كالزفاف وما شابه، إلى مناسبات سياسية ضد إسرائيل.

— التنديد بالاحتلال، من خلال البيانات السياسية، والوثائق الوطنية والبرقيات المرسلة إلى الهيئات الدولية. ولعل أبرز ما في هذا الموضوع البيان الوطني الصادر في نيسان (ابريل) ١٩٨١، والموقع من ٢٨ شخصية وطنية في الهضبة، والوثيقة الوطنية في آذار (مارس) ١٩٨١، الموقع من ٣٠ شخصية وطنية. وقد كشفت هذه الوثائق الوطنية عن حقيقة الأوضاع في هضبة الجولان، وأكدت على انتماء الجولان أرضاً وشعباً، إلى الوطن الأم سوريا.

ونستطيع القول ان الانجاز الكبير الذي حققه أهالي الهضبة السورية المحتلة، قد تمثل في إحباطهم لمخطط فرض بطاقات الهوية الاسرائيلية على مواطني الهضبة. وقد جاء هذا الانجاز تنويجاً لنضالاتهم السابقة، واستمراراً لها، فبعد أن حاصروا المجالس المحلية المفروضة، ورفضوا التعامل معها والاعتراف بها، وبعد أن فضحوا وقاطعوا كافة المؤسسات التي أقامتها سلطات الاحتلال في الهضبة، تمكنوا من فرض الحصار على قلة من المتنفذين الموالين لإسرائيل، والذين قبلوا باستلام بطاقات الهوية الاسرائيلية، مقابل مصالحهم الضيقة. فقد فرض الزعماء الوطنيين والدينيين في الهضبة، الحرمان الديني والاجتماعي على كل من يتسلم الهوية الاسرائيلية^(٤٠). وقد اعترفت المصادر الاسرائيلية بأن ثلاث جهات أساسية تدير الحملة ضد حاملي بطاقة الهوية الاسرائيلية: الدروز، الفلسطينيون الذين لهم علاقة بـ«راكم» ولجنة المبادرة الدرزية، وأبناء العائلات الكبيرة في القرى الدرزية ورجال الدين المحليين، باستثناء واحد فقط^(٤١). والجدير بالذكر أن الحرمان الديني والاجتماعي، يعني منع حملة الهويات من دخول أماكن الصلاة، ومقاطعتهم على الصعيد الاجتماعي، وعدم المشاركة في أفراحهم وأتراحهم، وعدم التزاوج معهم، إضافة إلى مقاطعتهم إقتصادياً. وتنفيذاً لقرار الحرمان، قاطع أهالي الهضبة جنازة أحد المواطنين من بقعاتا، لأنه قبل الحصول على بطاقة الهوية الاسرائيلية، وقام أربعة من ذويه بدفنه دون إجراء المراسم الجنائزية المتعارف عليها دينياً واجتماعياً^(٤٢).

ونتيجة لهذه الإجراءات الوطنية، بدأ جزء كبير من حملة بطاقات الهوية بإعادتها إلى السلطات الإسرائيلية، وقامت وزارة الداخلية في ٢٣/٩/١٩٨١ بفتح مكاتب خاصة في الهضبة، لاستعادة الهويات، وقد جاءت هذه الخطوة، بعد أن تمت إعادة بطاقات الهوية من قبل ٢٥٠ شخصاً، من أصل ٣٨٤ شخصاً حصلوا عليها. وهناك عدد آخر من طلبات إعادة الهوية بين يدي المحامين لاتخاذ الإجراءات الادارية اللازمة لذلك، ومن ضمن من أعادوا بطاقة هويتهم، أشخاص عرفوا بتأييدهم لإسرائيل، ورؤساء مجالس محلية عرفوا بمواقفهم الموالية لسلطات الحكم العسكري^(١٢).

وقد اعتبر البعض أن فتح الحكومة لمكاتب خاصة لاستعادة بطاقات الهوية، يشكل تغييراً جذرياً في سياسة الحكومة تجاه الجولان، بينما اعتبر البعض الآخر هذه الخطوة «انحساراً مؤقتة» قامت بها السلطة، أمام الهبة الجماهيرية في الجولان. وبغض النظر عن مصداقية أي من الرأيين، فإن السلطات الاسرائيلية تسعى جاهدة لفرض الحقائق المذهنية، التي تقرر رسم مستقبل الهضبة السياسي. وإحباط مخططاتها ما هو إلا نتيجة طبيعية لتصاعد النضال الوطني في الهضبة السورية المحتلة، المرتبط أساساً بالنهوض الوطني في كافة المناطق المحتلة.

- (١) و.إ.إ.، العدد ١٩٧١، ٢٧/١٢/١٩٧٥.
- (٢) ٣٨٤.
- (٣) الاتحاد، (حيفا) ١٧/١١/١٩٨٠.
- (٤) وليد الجعفري، المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ١٩٦٧ - ١٩٨٠، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ١٣٩ و ١٤٠.
- (٥) دافار، ١٧/١١/١٩٧٠.
- (٦) الاتحاد، ٢٣/١/١٩٨١.
- (٧) زئيف تسور، هتشفوت لفعولوت همدنيا (الاستيطان وحقوق الدولة)، إصدار الكيبوتس الموحد، ١٩٨٠، ص ٦٩.
- (٨) الاتحاد، ١٦/١/١٩٧٠ و ١٦/١/١٩٧٠.
- (٩) المصدر نفسه، ١٩/١/١٩٧٣.
- (١٠) غالب أبو مصلح، الدور في ظل الاحتلال الإسرائيلي، منشورات مكتبة المرفان، ١٩٧٥، ص ٢٢٢ و ٢٢٥ و ٢٢٩.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٢٥١.
- (١٢) الاتحاد، ١٠/١١/١٩٧٠.
- (١٣) المصدر نفسه، ١٨/٩/١٩٧٣.
- (١٤) المصدر نفسه، ٣٠/٢/١٩٧٣.
- (١٥) ٤/٢/١٩٨٠.
- (١٦) دافار، ٣/١٢/١٩٨١.
- (١٧) المصدر نفسه، ١٨/١/١٩٨١.
- (١٨) و.إ.إ.، العدد ٢٤٥٤، ٢٧/٩/١٩٨١.
- (١٩) الاتحاد، ١٩/١/١٩٧٣.
- (٢٠) نجيب صعب، القرى الدرزية في إسرائيل والجولان، [إسرائيل]، ١٩٧٨، ص ١٥٩، ١٦٣.
- (٢١) الاتحاد، ١٩/١/١٩٧٣.
- (٢٢) المصدر نفسه.
- (٢٣) هارتس، ٦/١/١٩٨٠.
- (٢٤) الاتحاد، ١١/٥/١٩٧٣.
- (٢٥) دافار، ٢٥/٣/١٩٨١.
- (٢٦) الاتحاد، ١٩/١/١٩٧٣.
- (٢٧) المصدر نفسه، ٢/٥/١٩٨٠.
- (٢٨) المصدر نفسه، ٣/٧/١٩٨١ و ٣٠/١/١٩٧٣ و ١٦/١٠/١٩٧٠.
- (٢٩) المصدر نفسه، ٢٤/٧/١٩٧٩.
- (٣٠) و.إ.إ.، العدد ٢٣٨٩، ١٠/١١/١٩٨١، ص ٤.
- (٣١) الاتحاد، ١٩/١/١٩٧٣؛ دافار، ٢٨/٦/١٩٨١؛ هارتس، ١٢/٣/١٩٨١.
- (٣٢) دافار، ١٤/١٠/١٩٨٠.
- (٣٣) المصدر نفسه، ١٨/١٢/١٩٨٠.

- (٢٤) المصدر نفسه، ١٢/٣/١٩٨١.
- (٢٥) المصدر نفسه، ١٦/٧/١٩٨٠.
- (٢٦) المصدر نفسه.
- (٢٧) المصدر نفسه، ٢٤/٧/١٩٨٠.
- (٢٨) الاتحاد، ٥/٥/١٩٨١ و ٢٠/٦/١٩٨٠.
- و ٢٠/١١/١٩٧٠، و ١٠/١١/١٩٧٠.
- (٢٩) المصدر نفسه، ١٤/٤/١٩٨١.
- و ٢/٤/١٩٨١، دافتر، ١٣/٤/١٩٨١: الفجر.
- ٢٠/٨/١٩٨١.
- (٤٠) دافتر، ٢/٣/١٩٨١: هـ.ر.س.
- ٢٢/١/١٩٨١.
- (٤١) دافتر، ١٦/١٢/١٩٨٠.
- (٤٢) الاتحاد، ١١/٨/١٩٨١.
- (٤٣) دافتر، ٢٣/٩/١٩٨١: معارف.
- ٢٣/٩/١٩٨١.

إسرائيل وأزمة الكهرباء في الضفة الغربية

١٩٦٧ - ١٩٨٠

روز مصلح

منذ بداية الاحتلال والسلطات الاسرائيلية تحاول، بشتى الطرق، ربط كهرباء الضفة الغربية بشبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية. وقد ابتدأت بالمدن والقرى التي لم تتوافر لديها مولدات محلية للطاقة الكهربائية، كما حالت دون ارتباط بعض القرى والمدن بشبكات الكهرباء المحلية. وبالمقابل، عملت على توريث مدروس لأهم شركة عربية لإنتاج الكهرباء في عملية توسع غير مخطط لها، انتهت بها، في الحصول على مستلزماتها اليومية من التيار الكهربائي، إلى اعتماد شبه كلي على الشركة القطرية الاسرائيلية، أي أن الشركة العربية تحولت تدريجياً إلى موزع للتيار الكهربائي في نطاق ما تسمح به الشروط الاسرائيلية.

وقد كانت نسبة استهلاك الضفة الغربية، حتى العام ١٩٦٧، من أدنى النسب في العالم؛ فهي إذا ما قورنت باستهلاك إسرائيل من الكهرباء، لا تتعدى ٢٪ منه^(١). وقد حالت حرب حزيران (يونيو) دون إتمام المشاريع التي خططت لها سلطة الكهرباء الأردنية لتزويد الضفتين بالكهرباء المولدة في المحطة الحرارية في الزرقاء، وفي المحطة الكهرومائية المنوي إقامتها على نهر اليرموك^(٢). وبذلك، ظلت الضفة الغربية تعتمد، في استهلاكها للطاقة الكهربائية، على مولدات محلية تخص، في الغالب، البلديات كما هو الحال مع شركتي كهرباء محافظة القدس وبلدية نابلس، أو جمعيات التوزيع الكهربائي والمشاريع الخاصة. ولم تتجاوز الكمية المنتجة من الطاقة الكهربائية حتى سنة ١٩٦٧، ٢٢ ميغاواط، كما لم يزد عدد المستهلكين على ٤٢ ألف شخص، اعتمد معظمهم على شركة كهرباء محافظة القدس كما يبين الجدول التالي:

الطاقة الكهربائية المولدة وعدد المستهلكين في الضفة الغربية قبل العام ١٩٦٧		
المشروع	الطاقة المنتجة بالكيلواط ^(٣)	عدد المستهلكين ^(١)
١ - كهرباء محافظة القدس	١٣,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
٢ - كهرباء بلدية نابلس	٤,٠٠٠	٩,٥٠٠
٣ - كهرباء بلدية جنين	٧٠٠	١,٦٥٠
٤ - كهرباء بلدية الخليل	١,٣٠٠	٣,٢٠٠
٥ - كهرباء بلدية طولكرم	١,١٨٥	٢,٧٠٠
٦ - كهرباء بلدية قلقيلية	١٨٥	١,٠٠٠
٧ - كهرباء بلدية سلفيت	٣١٥	—
٨ - كهرباء بلدية طوباس	١٨٤	—
٩ - كهرباء بلدية يعبد	١٤٤	—
١٠ - كهرباء جمعية عتيل التعاونية للتوزيع	١٠٤	—
١١ - كهرباء جمعية عصيرة الشمالية التعاونية للتوزيع	٣٦٤	—

شركة كهرباء محافظة القدس

تأسست الشركة الحالية لكهرباء محافظة القدس في العام ١٩٥٧؛ حيث تم شراء حقوق امتياز شركة كهرباء القدس ومؤسسة الخدمات العامة، (The Jerusalem Electric and Public Service Corporation)، في القسم الذي أصبح تحت الإدارة الأردنية^(٥). وكانت سلطات الانتداب البريطاني قد ألغت الامتياز الذي منحتة الحكومة العثمانية حسب اتفاق ١٤ - ٢٧ كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩١٤ إلى مواطن يوناني يدعى يريديس مافروماتيس^(٦)، (Europidis Mavrommatis)، وهبته للشركة البريطانية المذكورة أعلاه بتاريخ ١ كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩٢٨ لمدة ٤٤ سنة مع إمكانية تمديده ١٦ سنة أخرى^(٧).

وفي نهاية عهد الانتداب، عدل قانون امتياز الكهرباء حسب تعديل رقم ٨ لسنة ١٩٤٨ بحيث أصبحت مدة الامتياز القانونية ٦٠ سنة ابتداء من الفترة المذكورة^(٨). وبموجبه، قامت الشركة بالعمل ضمن دائرة قطرها عشرون ميلاً، ومركزها كنيسة القيامة في القدس^(٩). إلا أنه نتيجة لأحداث سنة ١٩٤٨، توقفت الشركة عن العمل في القسم الشرقي من المدينة، باعتبار أن مولاتها كانت منشأة أصلاً في الجزء الغربي الذي وقع تحت الاحتلال الاسرائيلي. وفي سنة ١٩٥٠، قامت الشركة البريطانية بفتح مكتب لها في الجزء الشرقي من القدس^(١٠) وبدأت بتزويد مدن القدس ورام الله وبيت لحم بمولات ثلاثه كحل مرحلي لتأمين الكهرباء في هذه المناطق^(١١). إلا أن هذه الشركة التي باعت

حقوقها في منطقة غربي القدس لشركة الكهرباء الاسرائيلية^(١٦)، ما لبثت أن باعت حقوقها في الجزء الشرقي في المدينة لشركة عربية أسهمت فيها بلدية القدس بشكل أساسي، والمجالس البلدية لكل من رام الله وبيت لحم والبيرة وبيت ساحور وبيت جالا وأريحا، وما يزيد على خمسين مجلساً بلدياً وقروياً وما يقارب الالفين من أهالي القدس^(١٧). وقد منحت الحكومة الأردنية، في العام ١٩٦٢، حق توسيع دائرة الامتياز في الضفة الغربية^(١٨)؛ مما مكّن الشركة من شراء امتياز شركة الخاروف في أريحا وامتياز منطقة مصايف رام الله^(١٩). وتملك الشركة، حالياً، ١٤ مولداً، منها عشرة مولدات في القدس واثنان في كل من رام الله وأريحا^(٢٠)، تنتج ٢٢ ميغاواط^(٢١)، يستفيد منها ٤٥ ألف مشترك موزعين على أكثر من ٧٥ قرية ومضياً في الضفة الغربية عدا مدن القدس وبيت لحم وبيت ساحور ورام الله والبيرة وأريحا^(٢٢)، بالإضافة إلى ١٢١ منشأة وطنية يعمل فيها حوالي ١٠ آلاف عامل عربي^(٢٣).

الآزمة: بدأت الآزمة المالية لشركة كهرباء محافظة القدس منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية في حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧، حيث اشترطت السلطات الاسرائيلية على الشركة العربية تطبيق التعرفة الاسرائيلية للتيار الكهربائي، والتي تعتبر من أدنى التعريفات في العالم، مقابل موافقتها على الاعتراف بالامتياز. إلا أن الشركة العربية التي لا تتوافر لديها الإمكانيات المتاحة للشركة القطرية الاسرائيلية أصبحت، نتيجة لذلك في وضع غدت فيه مبيعاتها من التيار لا تحقق من الربح ما يكفي لتأمين النفقات الضرورية لتسيير العمل. وقد امتنعت سلطات الاحتلال عن تقديم أي نوع من أنواع الدعم أو المساعدات التي اعتادت على أن تمنحها للشركة الاسرائيلية، فلم تمنح الشركة العربية أية تسهيلات في أثمان البضائع أو قطع الغيار. بل على العكس من ذلك، فقد فرضت عليها تكاليف نقل المحروقات من مركزي الاستيراد في حيفا وأشدود إلى المحطة الرئيسية للتوليد في شغافط، والتي تعادل نحو ٢٥٪ من مجمل الثمن كما حالت دون الحصول على قروض أو مساعدات تمكن الشركة من تطوير مولداتها^(٢٤)، ناهيك عن الرسوم والضرائب التي فرضت على استيرادها. وفي السنتين الأخيرتين، أصرت السلطات الاسرائيلية على الشركة العربية كي تتبنى نظام الشركة القطرية الاسرائيلية في تركيب الشبكات والخطوط^(٢٥)، كشرط للسماح لها برفع أسعارها. وقد سمح للشركة العربية برفع أسعارها بعد ١٩٧٩/٢/١٥؛ حيث بدأت تعمل بنظام التعميدات الاسرائيلي^(٢٦). ومن الواضح أن دفع الشركة العربية إلى العمل على هذا الأساس، كان خطوة ضرورية للتمهيد لربط خطوط الضفة الغربية والمستوطنات المنشأة فيها بالشبكة القطرية الاسرائيلية. حتى إذا ماتم الاستيلاء على الشركة فيما بعد، يكون الوضع مهيئاً للضم مما يوفر على الشركة الاسرائيلية القيام بتعميدات جديدة.

ومنذ بداية احتلالها للضفة الغربية، والسلطات الاسرائيلية تسعى لإقامة المستوطنات ومشاريع الاسكان الضخمة ومعسكرات الجيش ضمن حدود امتياز الشركة العربية، وبخاصة في منطقة القدس؛ الامر الذي اضطر الشركة العربية إلى تزويدها بالتيار الكهربائي في محاولة منها لسد الطريق على الشركة القطرية الاسرائيلية خوفاً من قيامها

هي بذلك، كي لا تخسر عملياً حقها في الامتياز وبالتالي تسجل على نفسها إقراراً بالعجز يمكن أن تتخذه سلطات الاحتلال مبرراً لمصادرة امتيازها. وقد شكل هذا التخوف عامل ابتزاز للشركة العربية، وحكم مجمل سياستها وقراراتها. فعلى سبيل المثال نذكر أنه من أجل تلبية الحاجات المتزايدة للأحياء والمستوطنات الاسرائيلية، تم تشغيل المولدات جميعها، بما فيها المخصصة للاحتياط، بصورة مستمرة، مما أدى إلى تلفها مولداً بعد الآخر. ونظراً للصعوبات التي فرضتها السلطات أمام استيراد الضروري من قطع الغيار والمولدات الجديدة^(٢٣)، فقد لجأت الشركة العربية إلى الشركة الاسرائيلية من أجل التزود بالتيار الضروري لتأمين طلبات المستهلكين الجدد، بعد أن وصلت في إنتاجها إلى الحد الأقصى الممكن. ومع تزايد إنشاء المستوطنات، ازداد اعتماد الشركة العربية على الشركة الاسرائيلية. فبعد أن كان ما تشتريه، سنة ١٩٧٤، يعادل ٢٠٪ من مستلزماتها اليومية من التيار^(٢٤)، ارتفع إلى ٥٨٪ في سنة ١٩٧٨ وإلى ٦٥٪ في سنة ١٩٧٩^(٢٥). وإذا ظل التوسع في الاستيطان على الوتيرة السابقة نفسها، فإنه من المتوقع أن يصل في نهاية فترة الامتياز، أي في سنة ١٩٨٨، إلى حوالي ٩٥٪. وتدرجياً تصبح الشركة العربية مجرد موزع للتيار الكهربائي، يعتمد وجودها على قرار الشركة القطرية الاسرائيلية.

وقد نتج عن هذا التوسع المفروض لسد حاجات المستوطنات والمعسكرات والمشاريع الاسرائيلية المنشأة ضمن حدود منطقة الامتياز، إرباك للشركة على مختلف المستويات الادارية والمالية والفنية. فالشركة التي أصبحت موجوداتها تقدر بثلاثة أضعاف ما كانت عليه في سنة ١٩٦٧^(٢٦)، باتت في وضع يتطلب نقلة نوعية في الادارة والتنظيم. فمجلس الادارة الذي كان يقود الشركة في السابق، أصبح بحاجة إلى كفاءات جديدة ومتفرغة من أجل مواكبة مثل هذا التوسع. كما أن الوسائل التي كانت تستخدم في الجباية وتصريف الشؤون المالية، أصبحت عاجزة عن تقديم الموازنة السنوية وتدقيقها في موعدها؛ مما جعل وضع خطة مالية سنوية أمراً صعب التحقيق وجعل الاطلاع على حقيقة الوضع المالي متعذراً. ولذلك لم يكن غريباً، في مثل هذا الوضع، أن تلجأ الشركة إلى البنوك الاسرائيلية للاقتراض بفائدة بلغت ٢٧٪^(٢٧)، وبخاصة، بعد أن وضعت السلطات الاسرائيلية القيود والعراقيل أمام أية مساعدات عربية يمكن أن تقدم لحل أزمة الشركة. كما لم يكن مستبعداً أن يتصرف مجلس إدارة الشركة بمساهمات المشتركين الجدد وبأرباح المساهمين القدامى، ويتعويضات العمال، وأخيراً إلى التلويح بفصل مائتي عامل جديد، تم استخدامهم من أجل إنجاز عملية التوسع، أصبحوا عبئاً على الشركة. بعد أن امتنعت وزارة الاسكان الاسرائيلية عن تكليف الشركة العربية بمشاريع إمداد الكهرباء للمستوطنات الاسرائيلية منذ منتصف سنة ١٩٧٨^(٢٨). وقد وصل وضع الشركة المتدهور إلى مرحلة بدا معها وكان تأجير جزء من الامتياز إلى الشركة القطرية الاسرائيلية هو الحل الوحيد الممكن للخروج من الأزمة المالية، والمحافظة على الامتياز.

وهكذا فقد دفعت السلطات الاسرائيلية بالشركة العربية تدريجياً، ومنذ احتلالها للضفة الغربية، إلى خيارين ليسا في صالح الشركة العربية على المدى البعيد. فالاستمرار

في تزويد المستوطنات ومعسكرات الجيش بالتيار الكهربائي، يستوجب الاستمرار في الاعتماد على الشركة القطرية الاسرائيلية؛ مما يسلب الشركة العربية تدريجياً أهم مبرر لوجودها، أي القدرة على توليد الكهرباء، ويحولها إلى مجرد محطة توزيع تابعة للشركة القطرية الاسرائيلية. فضلاً عن أن الالتزام بالترغفة المفروضة على بيع التيار بأسعار مخفضة، ومن دون وجود ضمانات تسديد فواتير الكهرباء من قبل سكان المستوطنات ومعسكرات الجيش، والذين يشكلون أكثر من ربع المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الشركة العربية، كفيل بتعجيل وصول الشركة إلى مرحلة إعلان إفلاسها، وبالتالي يسهل شراؤها من قبل سلطات الاحتلال دون إثارة جدل حول الموضوع. أما الخيار الآخر، والذي حاولت الشركة تجنبه قدر الامكان؛ وهو الامتناع نهائياً عن تزويد المستوطنات ومعسكرات الجيش الاسرائيلي بالتيار الكهربائي، فيعني أن الشركة عاجزة عن إيصال التيار ضمن مناطق امتيازها؛ الأمر الذي يعطي مبرراً للسلطات الاسرائيلية بالعمل ضمن منطقة امتياز الشركة العربية. وهذا اعتداء يصبح، في هذه الحالة، «مشروعاً»، ويتحول إلى الاستيلاء عملياً على حق الشركة العربية في العمل ضمن الأراضي التي تنشأ فيها المستوطنات. ومع تزايد إنشاء المستوطنات ومعسكرات الجيش، يتم التنازل عملياً عن حق الشركة العربية في الامتياز، وتقتد تدريجياً هذا الحق في معظم أنحاء الضفة الغربية.

ومن الواضح أن تبني الشركة للخيار الأول جاء نتيجة لحسابات اقتصادية أكثر منه لاعتبارات سياسية. إذ أن تزويد المستوطنات الاسرائيلية بالتيار الكهربائي يعني في الحقيقة تدعيماً للاستيطان واعترافاً واقعيّاً بشرعيته في المناطق المحتلة. وإن كانت السلطات الاسرائيلية قد سمحت للشركة العربية في الفترة الأولى بالعمل في المستوطنات، فما كان ذلك إلا طعماً أستخدم في اصطيادها.

الوجه الآخر للأزمة: كان عمال الشركة من أكثر الفئات تضرراً من السياسة الاسرائيلية الرامية إلى إضعاف شركة الكهرباء بقصد احتوائها؛ حيث أن الاجراءات التي فرضتها عملية التوسع لتغطية حاجات المستوطنات الاسرائيلية من الكهرباء جاءت على حساب أجور العمال وتعويضاتهم ومكافآتهم وإجازاتهم السنوية. ومما زاد وضع العمال تدهوراً، الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة الذي لم يترافق مع زيادة في المداخل. كما أن القيمة الفعلية لتعويضات العمال قد انخفضت بانخفاض القيمة الشرائية لليرة الاسرائيلية التي أصبحت، في نهاية سنة ١٩٧٩، تعادل أقل من تسع ماكانت عليه في السنوات الأولى للاحتلال.

وقد تراوحت أجور العمال الاجمالية ما بين ٤٠ و٧٠ ديناراً في الشهر بعد إضافة قيمة العلاوات^(٢٩)، وهذا أقل بكثير مما يمنح لأمثالهم في الأردن ودول الخليج أو في اسرائيل. كما أن الضرائب التي تفرض على منطقة القدس، باعتبارها تخضع للقوانين الاسرائيلية منذ بداية الاحتلال، تعادل ٢٥٪ من إجمالي الأجور^(٣٠). وهذا يعني أن أجور العمال تنخفض حسب المعول به في الضفة الغربية، أما الضرائب المفروضة على هذه الأجور فترتفع حسب المعول به في اسرائيل. وفي الوقت الذي يمنح فيه عمال شركة

الكهرباء القطرية الاسرائيلية مساعدات إضافية تعويض ما يدفع من ضرائب، استخدمت الشركة العربية تعويضات العمال المستحقة والتي تجاوزت ٢٢ مليون ليرة إسرائيلية في عملية التوسع الأنفة الذكر^(٣١). واضطرت، بسبب أزمةها المالية، إلى التحايل على عدم تعويض الاجازات السنوية المتجمعة للعمال والتي تراكمت نتيجة لضغط العمل خلال السنوات التي رافقت عملية التوسع. كما لجأت إلى حرمان العمال من الزيادات الاستثنائية والعلوات التي درجت على منحها كحوافز للمبدعين والمجدين في العمل، والمناورة على حقهم في العلاج الطبي ونصيبيهم من الاستهلاك المجاني للتيار الكهربائي والذي منح لهم منذ تأسيس الشركة وفق القانون الأردني بما يعادل ٤٠٪ من قيمة التيار المستهلك من قبلهم^(٣٢). ولذلك، فقد جاءت مطالب العمال تنص على ضرورة ربط التعويضات بالدينار الأردني لضمان عدم تناقصها نتيجة لانخفاض الليرة الاسرائيلية المستمر، وصرف الاجازات السنوية المتراكمة للعمال، بالإضافة إلى دفع الزيادات الاستثنائية باعتبارها حقاً مكتسبة للعمال^(٣٣)، وقد جاءت مطالب العمال هذه بعد معاناة أكثر من عشر سنوات من الاحتلال، أي بعد أن أصبح العمال مهددين بالبحث عن مصدر رزق آخر في ظل الارتفاع المستمر لمستوى المعيشة وبخاصة في منطقة القدس. لذلك لم يكن مستغرباً هذا الدعم الذي منحتهم إياه المؤسسات والبلديات والهيئات الوطنية في كافة أنحاء الضفة الغربية، والوقف المؤبد لمطالبهم في إضراب تموز (يوليو) سنة ١٩٧٩، والذي استمر أكثر من عشرين يوماً.

وفي الحقيقة، فقد كان أهم مطلب للعمال، رغم انه لم يبرز إلا أثناء الاضراب وليس قبله، هو إصرارهم على عدم فصل أي عامل من الشركة، في عملية الإصلاح التي اتفق على القيام بها^(٣٤). والواقع أنه كان هناك تيار في مجلس الإدارة يدعو لعملية الإصلاح عن طريق تقليص عدد العمال إلى النصف. وقد سعت سلطات الاحتلال إلى الانتهاء بالشركة إلى وضع تقوم هي فيه بالاستغناء عن عمالها، وهذا ما يفسر عملية التوسع المفاجئة، التي فرضتها شروط الاستيطان، والتي استوجبت استخدام مائتي عامل جديد، ثم التوقف المفاجيء لوزارة الاسكان عن تكليف الشركة العربية بمشاريع التمديدات الكهربائية في المستوطنات الاسرائيلية بحجة الأمن. وكما هو معلوم، فإن مجال العمل في الضفة الغربية محدود، كما أن الأزمة الاقتصادية التي ألت بالاقتصاد الاسرائيلي، نتيجة لحرب تشرين الاول (أكتوبر) سنة ١٩٧٣، أدت إلى استيعاب عدد أقل من العمال العرب القادمين من الضفة الغربية؛ مما يعني أن الشركة، بقرارها هذا، تحكم بالتهجير على مائتي عائلة من الضفة الغربية وبالتحديد من منطقة القدس، وهذا ينطبق تماماً مع السياسة الاسرائيلية الرامية إلى تفريغ الأرض من أكبر عدد ممكن من السكان، وبخاصة من الفئات الشابة التي هي في سن العمل.

وقد عبر العمال عن هذا التخوف في المذكرة التي قدمت باسم الهيئة الادارية لنقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس، والتي ركزت على أهمية الانطلاق من «الاعتبار الوطني وليس التجاري لوضع شركة الكهرباء»^(٣٥)، كما ركزت البيانات الصادرة عن النقابة على خطورة تآجير الامتياز على عروبة الشركة ونتائجها من تحجيم لانتاجيتها

وتقليل لعدد عمالها، خاصة وأنهم أكثر وعياً لأبعاد عملية التاجر هذه، وأكثر الفئات تضرراً منها.

التعهد لمصادرة الامتياز: حوصرت الشركة العربية، كما مر سابقاً، بمختلف الطرق والوسائل إلى أن وجدت نفسها، في النهاية، أمام احتمالات حددتها السلطات الاسرائيلية بما يلي^(٣٦):

١ — فصل الشبكة التي توزع الكهرباء للأحياء والمستوطنات الاسرائيلية مقابل تأجيرها بمبلغ ٦٠ مليون ليرة إسرائيلية لياقي مدة الامتياز. يدفع منها ٥٠ مليون ليرة عند توقيع الاتفاق والباقي مقابل محولات كهربائية بالقيمة.

٢ — الضغط على الشركة العربية بواسطة الشركة الاسرائيلية وإمكانية توجيه إنذار لفترة محددة بوجوب تسديد رصيدها المطلوب من ثمن التيار والذي كان حتى نيسان (ابريل) سنة ١٩٧٩ يعادل خمسة وعشرين مليون ليرة إسرائيلية، أو ما يعادل ٢٠٠ ألف دينار أردني. وفي حال عدم التسديد، خلال الفترة المذكورة، مطالبة الشركة العربية بإعلان إفلاسها.

٣ — إصدار قرار رسمي بفصل هذه الشركة بالقوة، وترك أمر التعويض للمفاوضات.

٤ — عدم السماح للشركة بتلقي أية مساعدات مالية إلا بعد موافقتها على الفصل.

٥ — إلغاء الامتياز كاملاً والتعويض حسب التقديرات التي تراها السلطات الاسرائيلية مناسبة.

وقد كانت مراعاة السلطات الاسرائيلية قائمة على موافقة مجلس الادارة على الاحتمال الاول، فتأجير الامتياز يبدو وكأنه أقل الخيارات المطروحة ضرراً. فهو يعطي مجالاً للشركة كي تقوم بتسديد ديونها، وفي الوقت نفسه يحذ من زيادة الاعتماد على الشركة القطرية الاسرائيلية في المستلزمات اليومية من التيار. وقد كان مجلس الادارة، في ذلك الوقت^(٣٧)، على وشك القيام بعملية التاجر هذه، لولا موقف العمال المتشدد المدعوم بتأييد القوى والمؤسسات والهيئات الوطنية في الضفة الغربية، والذي جاء منسجماً مع إعلان منظمة التحرير رفض التجزئة والتاجر. وللمرة الاولى يتم التعامل مع أزمة شركة الكهرباء بعيداً عن معادلات الربح والخسارة التي جرى مجلس الادارة على اعتبارها أساساً للتعامل مع سلطات الاحتلال.

(٣٥) كان السيد أحمد زهير العفيفي رئيساً لمجلس الادارة حتى نيسان (ابريل) سنة ١٩٧٩، إلا أنه قام بتقديم إستقالته بسبب معارضة خمسة أعضاء يمثلون رام الله والبييرة وأريحا، للعرض الاسرائيلي. وعين رئيساً بالوكالة السيد الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم، الذي وصلت الأزمة المالية في عهده إلى ذروتها^(٣٦).

وبعد فشل الاحتمال الأول، بدأت السلطات الاسرائيلية بالعمل على تنفيذ الاحتمال الثاني. وفي سبيل ذلك، أوعزت إلى الشركة القطرية الاسرائيلية باستصدار أمر احترازي من المحكمة المركزية بالحجز على أموال الشركة العربية الموجودة في البنوك، إذا لم تسدد الأخيرة المبالغ المستحقة عليها للشركة الاسرائيلية خلال فترة أقصاها عشرة أيام^(٣٨).

وبعد أن مهدت السلطات الاسرائيلية عملياً من أجل الاستيلاء على الامتياز، شنت حملة إعلامية لتهيئة الرأي العام قبل الاستيلاء «القانوني» على الشركة. فمن ادعاء بأن الشركة تباطلت في وصل الأجهزة الخاصة بالجيش الاسرائيلي والمستوطنات^(٣٩)، إلى الاحتجاج بأن المصلحة الأمنية تقتضي عدم إعطاء الفرص لموظفي الشركة العرب لمعرفة كل جهاز عسكري وأمني في منطقة الامتياز^(٤٠)، وأخيراً إلى التساؤل عن مبرر بقاء الشركة أصلاً، كونها لا تنتج أكثر من ٢٪ من الكهرباء في إسرائيل، وتستخدم بالمقابل فائضاً من العمال^(٤١). وقد شاركت وزارة الصحة الاسرائيلية في هذه الحملة، مدعية أن مولدات الشركة العربية تهدد صحة السكان في المستوطنات بحرقها طنين من المازوت كل ساعة^(٤٢).

ورغم ما تمت إشاعته عن تقصير الشركة العربية، والمستوى المتدني للخدمات والانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي^(٤٣)، إلا أنه، حسب رأي تسفي رون، نائب رئيس بلدية القدس السابق، فإن الشركة العربية قامت بخدماتها بطريقة تفوق ما قدمته الشركة الاسرائيلية رغم الامكانيات المحدودة^(٤٤)، ففي الوقت الذي كان العمال العرب يقومون بالعمل خارج أوقات دوامهم في فترة التوسع سائلة الذكر إدراكاً منهم لأهمية المحافظة على هوية الشركة العربية كان عمال الشركة القطرية الاسرائيلية، والبالغ عددهم ٧٠٠٠ عامل، يلجأون باستمرار إلى الاضراب كوسيلة ضغط لتحقيق زيادة في الاجور: الامر الذي أدى إلى خسارة تقدر بملايين الليرات الاسرائيلية بالإضافة إلى توقف في أعمال الكهرباء والصيانة بما في ذلك محطات التوليد في الخضيرية وأشدود كما حصل في إضرابي آب (اغسطس) ١٩٧٩^(٤٥)، وأيار (مايو) ١٩٨١^(٤٦).

وفي محاولاتها لسد الطريق أمام اتهامها بالعجز والتقصير، قامت الشركة العربية بتقديم خدماتها للمستوطنات والمعسكرات الاسرائيلية على حساب مولداتها وعمالها ومشتوكيها من العرب.

ورغم محاولة وزير الطاقة تخفيف دوافع قرار الشراء بأسباب اقتصادية وأمنية وصحية كما مهدت لذلك أجهزة الاعلام الاسرائيلية، إلا أن قرارات محكمة العدل العليا الاسرائيلية قد ارتأت العكس^(٤٧)، واعتبرت أن الاسباب الأساسية لثل هذا القرار هي سياسية^(٤٨).

وقد تراكمت اتهامات الوزير موداعي، وبعده الحاكم العسكري للضفة الغربية، مع قيام الشركة القطرية الاسرائيلية بإقامة ثلاث شبكات مركزية في الضفة الغربية، وربط عدد من القرى العربية بالتيار الكهربائي. كما أعلن فارل شيفر، مدير اللواء الجنوبي، في مؤتمر صحافي عقده في القدس أنه سيتم، خلال العام ١٩٨١، ربط نحو ٣٠ قرية عربية،

إضافة إلى المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، بالتيار الكهربائي من الشركة القطرية^(٤٩). وهذا الاعتداء الجديد على امتياز الشركة العربية يقصد به تسجيل موقف التقصير والعجز على الشركة العربية؛ وذلك لعدم قيامها بواجباتها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الامتناع عن منح الشركة العربية مشاريع إمداد الكهرباء يمكن أن يعيد الأزمة المالية من جديد، وبخاصة أن أكثر من نصف العمال أصبح يشكل عبئاً مالياً بعد توقف مشاريع إمداد الكهرباء، كما مر سابقاً.

وليس غريباً أن تتم هذه الحملة الاعلامية في الوقت الذي بدأت فيه الشركة العربية بتجاوز الأزمة المالية؛ وذلك بعد الدعم المالي الذي قدمته اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، وبعد المحاولات الاصلاحية التي أعادت تنظيم الشركة في صيف سنة ١٩٧٩^(٥٠). كما أن تباكي الاعلام الاسرائيلي على القرى العربية التي لم يصل التيار الكهربائي إلّا إلى ٥٠ قرية منها من أصل ١٣٠ في منطقة الامتياز^(٥١)، لم يتم إلّا بعد أن قامت الشركة بوضع خطة لإنارة القرى الواقعة ضمن حدودها^(٥٢). ومن الواضح أن قرار وزير الطاقة الاسرائيلي، إسحق موداعي، الصادر بتاريخ ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، والداعي إلى تطبيق حق الحكومة في شراء امتياز الشركة العربية بعد سنة من تاريخه^(٥٣)، استناداً إلى المادة ٣٩ من نص الامتياز^(٥٤)، جاء ردّاً على قرار الشركة القاضي بالامتناع عن تأجير الامتياز. ويؤكد ذلك إعلان المدير العام لوزارة الطاقة الاسرائيلية عن استعداده للقتال عن نية شراء الشركة مقابل تنازل الشركة عن حقها في تزويد الاحياء اليهودية في القدس بالكهرباء^(٥٥).

مدلولات قرار محكمة العدل العليا

جاء قرار محكمة العدل العليا (اتخذ القرار من قبل القضاة الثلاثة، حايم كوهين، واسحق كاهان وموشي بيكي، بالإجماع^(٥٦)) ليعطي الشرعية للاستيلاء على امتياز الشركة العربية بعد أن تم ذلك عملياً، وبالتدريج منذ بداية الاحتلال. أما التحايل للوصول إلى مصادرة الامتياز، فقد تم عن طريق تجزئته، بحيث يبدو للرأي العام وكأن الشركة العربية قد ربحت المعركة مع السلطات الاسرائيلية. واستخدم القانون في عملية الاحتيال بشكل مدروس لإضفاء الشرعية عليها. فقرار محكمة العدل العليا يعطي وزير

(٥٠) تم تعيين المحامي أنور نسيبة رئيساً لمجلس إدارة الشركة بدل السيد الياس فريج الرئيس السابق بالوكالة والذي كان على وشك تأجير جزء من امتياز الشركة العربية للشركة القطرية الاسرائيلية^(٥١)، مقابل تعويض قيمته ٦٠ مليون ليرة إسرائيلية لتغطية ديون الشركة^(٥٢).

(٥١) المادة ٣٩: إذا رغب المندوب السامي في شراء المشروع عند ختام السنة الخامسة والعشرين من مدة هذا الامتياز، أو عند انقضاء كل خمس سنوات تالية من المدة المذكورة، وأعرب عن رغبته هذه بإخطار خطي بلغه للشركة قبل نهاية أية سنة من السنتين المذكورتين بشهر، فيجوز له عند ختام السنة الخامسة والعشرين المذكورة أو نهاية كل خمس سنوات، حسب مقتضى الحال، أن يشتري المشروع ابتداء من اليوم الأول من شهر كانون الثاني [يناير] سنة ١٩٧٨، تاريخ الشراء الذي أعطي بشأنه إخطار الشراء^(٥٣).

الطاقة الاسرائيلي الحق في شراء معظم منشآت الشركة العربية وكافة وحدات إنتاج الطاقة التي تقع ضمن حدود منطقة القدس^(٥٨)، كونها تخضع للأحكام نفسها المطبقة في إسرائيل في المجالين القضائي والقانوني. وبذلك يمكن اعتبار سلطات الاحتلال في منطقة القدس ودية للندوب السامي البريطاني حسب نص المادة ٢٩ من الامتياز؛ الأمر الذي لا ينطبق على الضفة الغربية والتي ما زال يطبق فيها القانوني الأردني. وحسب القانون الدولي، فلا يسمح لقائد منطقة محتلة بالقيام بتغييرات جذرية في الوضع القانوني أو الواقعي للمنطقة الخاضعة لسلطته؛ وعليه، فإن السيطرة على شركة كهرياء القدس التي تزود معظم منطقة الضفة الغربية بالتيار الكهربائي هو بمثابة تغيير غير مقبول دولياً. وبذلك، فإن «الحاكم العسكري ليس حراً في تغيير الوضع وأسلوب الحياة في (المناطق المحتلة)، إلا في حالات خاصة للغاية»^(٥٩)، لم يتمكن الحاكم العسكري للضفة الغربية من إقناع محكمة العدل العليا بتوافرها. ومن المؤكد أن سلطات الاحتلال رغم حصولها على شرعية شراء امتياز الشركة ضمن حدود منطقة القدس، إلا أنها سوف تظل تعمل جاهدة من أجل استكمال السيطرة على امتياز الشركة ككل، ووضعها تحت «إدارة إسرائيلية تاركة أمر الجبالية للشركة العربية»^(٦٠)، على غرار ما هو سائد في الاقتصاد الاسرائيلي؛ حيث يقوم العرب عادة بالعمل الصعب الذي يرفض العمال اليهود القيام به.

وقد أحدث قرار المحكمة العليا وضعاً غريباً صعب التحقيق من الناحية العملية؛ إذ أنه بناء عليه ستستولي الحكومة الاسرائيلية على منشآت الشركة ومولداتها أجمع، ولن يتبقى في المنطقة التي لا ينطبق عليها حق الشراء سوى الأعمدة والأسلاك^(٦١). وبذلك، تنتفي نهائياً صفة الانتاج عن الشركة العربية وتتحول إلى مجرد موزع للتيار الكهربائي الذي تنتجه الشركة القطرية الاسرائيلية. وهذا بالضبط ما عبر عنه نائب المستشار القانوني للحكومة، يورام بار—سيلع، الذي مثل وزير الطاقة في محكمة العدل العليا حين قال: «لقد انتصرنا، لأنهم مكنونا من شراء منشآت شركة كهرياء، وهذه هي المشكلة الأساسية التي كانت ترزعنا»^(٦٢).

وإن كان شراء امتياز الشركة في منطقة القدس لم يتم حتى الآن، فهذا لا يعني أن الحكومة الاسرائيلية قد صرفت النظر عن هذا الموضوع، وإنما أرجأته، من جهة أولى، إلى ما بعد انتخابات الكنيست العاشر، ومن جهة أخرى، بسبب الرأي العام في الضفة الغربية المعارض لشراء الامتياز في منطقة القدس. وعلى حد تعبير عضو الكنيست السابق، أمنون لين، فإن «المهم» في هذه المرحلة «هو تثبيت وحدة القدس» وعدم الدخول في «شجار مع الناطور»^(٦٣)، وهذا يعني تأجيل مسألة الشراء مرحلياً وليس التخلي عنها نهائياً. وإذ ترك قرار المحكمة الاتفاق على خطوات الشراء لوزير الطاقة ورئيس مجلس الإدارة؛ فهو يعطي بذلك الوقت الكافي للوزير من أجل إنجاز عملية الشراء في الوقت المناسب، أي في فترة ما بعد الانتخابات الاسرائيلية وبالضرورة قبل البدء بإجراءات الحكم الذاتي للمناطق المحتلة، أي بعد استكمال السيطرة على كافة المرافق الحيوية في الضفة الغربية، بحيث يستحيل على الحكم الذاتي أن يكون كذلك.

وقد تم ربط جميع أنحاء قطاع غزة في آب (أغسطس) سنة ١٩٧٤^(١٦). وعلى حد تعبير عضو الكنيست دافيد شتيرن فإن «مصادر الطاقة في كل الظروف يجب أن تكون بأيدي الحكومة»^(١٧). وذلك تمهيد ضروري للإدارة الذاتية. كما أن «السيطرة على أجهزة الرقابة ومصدر التيار الكهربائي تمكن من توفير الكهرباء للمستوطنات اليهودية ومناطقها الصناعية في أوقات الأزمات والتقلبات السياسية»^(١٨). وعلى حد تعبير رئيس شعبة الاستيطان «يجب العمل في سياق مع الوقت لخلق وقائع جديدة تمنع المساس بهذه المناطق والتفريط فيها، لأن الواقع الذي سنخلقه يلعب دوراً أساسياً في أي اتجاه للحل»، ويجب الانطلاق من أن «الحكم الذاتي سيطبق فقط على السكان العرب وحدهم وليس على المستوطنين اليهود أو الأرض»^(١٩) وهو يعني بالأرض، الأرض نفسها وما فيها من مصادر مياه ومصادر طاقة، وما عليها من مجال كهرومغناطيسي، وجوي. وقد استهدف فصل السكان عن الأرض باعتبار أن الأرض هي العنصر الثابت، أما الوجود الراهن للسكان فهو مؤقت، ولا يمنحهم أية صلاحية أو سيادة على أرضهم^(٢٠).

خاتمة

إن تتبع الخطوات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية من أجل الاستيلاء على شركة كهرباء القدس يشير إلى الطابع المتعمد للسياسة الاسرائيلية الرامية إلى إضعاف اقتصاد المناطق المحتلة وإخضاعه، بحيث يلبي حاجة الاقتصاد الاسرائيلي من جهة، ويعيق أي استقلال ممكن له في المستقبل من جهة أخرى. فالتحكم بكهرباء الضفة الغربية يعني استكمال السيطرة على قطاع الصناعة وعرقلة سبل تطوره، بالإضافة إلى التحكم في الحياة اليومية للسكان. وقد جاء إنشاء المستوطنات في المناطق المحتلة في سياق هذه السياسة حيث لعبت هذه المستوطنات دوراً هاماً في دفع الشركة العربية إلى الاعتماد شبه الكلي على الشركة القطرية الاسرائيلية. ولم تكف السلطات الاسرائيلية بتحويل الشركة العربية عملياً إلى موزع للتيار الكهربائي، وإنما استصدرت قراراً من المحكمة العليا يقضي بشرعية مصادرة معظم مكاتب الشركة العربية ومولداتها الواقعة في منطقة القدس، مكرسة بذلك، سياسياً، فصل القدس عن الضفة الغربية، وعملياً إنهاء وجود الشركة العربية كمنتج للتيار الكهربائي، وتحويلها إلى مجرد جاب لفواتير الكهرباء. وتحت غطاء الشرعية، تكون السلطات الاسرائيلية قد استولت على الأراضي التي تمر بها خطوط الشركة في منطقة القدس، ومهدت لتجهيز عائلات أكثر من ٣٠٠ عامل لن يكون لهم عمل في ظل الادارة الاسرائيلية للشركة العربية.

وكما مهدت السلطات الاسرائيلية للسيطرة على المرافق الحيوية في الضفة الغربية، فقد مهدت أيضاً لوضع مماثل للمستوطنات الاسرائيلية، بحيث تظل هذه المستوطنات خاضعة للقرار الاسرائيلي في حال حصول تغيير على مستقبل المناطق المحتلة. وبذلك تستطيع، من خلال المستوطنات المنشأة، أن تمهد للسيطرة القانونية على المناطق. باعتبار أن المستوطنات وبخاصة الزراعية منها، قبل العام ١٩٤٨، كانت نواة الدولة الاسرائيلية.

(٢١) معزم البرغوثي، الطليعة، ١٠/٥/١٩٧٩، ص ٧.

(٢٢) الخطيب، مذكرة حول شركة كهرياء القدس، عمان، ١٩٧٩/٢/٢٢، ص ٧.

(٢٣) الطليعة، ١٩٨٠/١/٢، نقلاً عن دافلي، ١٩٧٩/٢/١٥.

(٢٤) الخطيب، مذكرة حول شركة كهرياء محافظة القدس المحدودة، عمان، ١٩٧٥/١١/٢، ص ٢.

(٢٥) ميعاري ونقارة، مصدر سبق ذكره، ص ٣.
(٢٦) العمال (نشرة صغرت مرة واحدة عن نقابة عمال شركة كهرياء القدس)، تموز (يوليو) ١٩٧٩، ص ٧.

(٢٧) الطليعة، ١٩٧٩/٨/١٦.
(٢٨) تقرير صادر عن مجلس الادارة، ١٩٧٩/١٠/١٠، ص ٢: العمال، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٢٩) عبد أبو دياب وتبيل العزة، مذكرة بالطلّاب المستعجلة لعمال شركة كهرياء محافظة القدس، عن الهيئة الادارية لنقابة عمال وموظفي شركة كهرياء القدس، ١٩٧٩، ص ١.

(٣٠) العمال، مصدر سبق ذكره، ص ٤.
(٣١) المصدر نفسه، ص ٨.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١: بيان صادر عن نقابة عمال وموظفي شركة كهرياء القدس، ١٩٧٩/٧/١٢.

(٣٤) بيان صادر عن الهيئة الادارية لنقابة عمال وموظفي شركة كهرياء القدس، ١٩٧٩/٧/١٨.

(٣٥) تقرير عن اوضاع شركة كهرياء القدس، الهيئة الادارية لنقابة عمال وموظفي شركة كهرياء القدس، ١٩٧٩/٧/٨، ص ٧.

(٣٦) الخطيب، مذكرة حول شركة كهرياء القدس، عمان، ١٩٧٩/٤/١٦.

(٣٧) الخطيب، مذكرة... ١٩٧٩/١/٩، مصدر سبق ذكره.

(٣٨) البرغوثي، مصدر سبق ذكره.
(٣٩) ن.إ.، العدد ١٨٤١، ١٩٨٦/٨/٦، ٢٠ و ٢١.

(١) «The Israeli Administration in Judia and Samaria», *The Israeli Economist*, vol. XXIV, 1968, p. 284.

(٢) د. بسام السالك وآخرون، بعض مصغرات الضفة الغربية: مائة مائة للاقتصاد الاسرائيلي، عمان: الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، ١٩٧٩، ص ٥٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٥٢.

The Israeli Economist, op. cit. (٤)
(٥) روجي الخطيب، أمانة القدس للديمقراطية وحقوق الإنسان، دراسة غير منشورة) عمان: مكتب أمانة القدس، ١٩٧٨/١١/٢٢، ص ٢٣.

(٦) روبرت هاري درايتون، قوانين فلسطين ١٩٣٣، (٣ أجزاء) القدس: مطبعة دير الروم ١٩٣٦، الجزء الأول، الباب ١ - ٦٦، ص ٧٤٤ و ٧٤٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧٤٧.
(٨) محمد ميعاري وحنا نقارة، مذكرة متضمنة الترجمة العربية لتقرير شلومو توسيا كوهن، مصالي الشركة أمام محكمة العدل العليا، ١٩٨٠/٤/٢٩، ص ١.

(٩) درايتون، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤٤.
(١٠) John Hopkins, *The Economic Development of Jordan*, Baltimore: The John Hopkins Press, 1961, p. 352.

(١١) ميعاري ونقارة، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(١٢) Hopkins, op. cit., p. 352.

(١٣) الخطيب، مصدر سبق ذكره.
(١٤) ميعاري ونقارة، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(١٥) شركة كهرياء القدس، تيار وطني يمد الأرض المحتلة بالنور، تقرير الدواستات الشهري، ١٩٨٠/٢/١، ص ٧٣ - ٨١.

(١٦) ميعاري ونقارة، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(١٧) الخطيب، مذكرة صغرة عن مكتب أمانة القدس، عمان، ١٩٧٩/١/٩.

(١٨) الخطيب، أمانة القدس...، مصدر سبق ذكره: مقابلة مع أعضاء مجلس إدارة الشركة الجديد، الطليعة، (القدس)، ١٩٨٠/١/٢٤: السالك، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

(١٩) الخطيب، مذكرة...، مصدر سبق ذكره.
(٢٠) ميعاري ونقارة، مصدر سبق ذكره.

الصحافية، السنة الثالثة، تقرير رقم ١،
١٩٨١/١/٣، ص ١٩.
(٥٧) و.إ.إ.، السنة العاشرة، العدد ٢٢٦٩، ١٥
١٩٨١/٢/١٦، ص ٨.
(٥٨) المصدر نفسه، عدد ٢٢٧٥، ٢٢
١٩٨١/٢/٢٣، ص ١٤.
(٥٩) مقابلة مع القاضي إسحق كاهان، قاضي
محكمة العدل العليا، المصدر نفسه، ص ١٢.
(٦٠) مقابلة مع نائب المستشار القانوني للحكومة
يوزام بار-سيلع، المصدر نفسه، ص ١٤؛
المصدر نفسه، العدد ٢٢٧٠، ١٦
١٩٨١/٢/١٧، ص ٣.
(٦١) الطليعة، ١٩٨١/٢/١٩، ص ١٢.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٢.
(٦٣) و.إ.إ.، العدد ٢٢٧٤، ٢٠
١٩٨١/٢/٢١، ص ٩.
(٦٤) وليد الجفري، المشروع الاسرائيلي
لإدارة الذاتية، بيروت: مؤسسة الدراسات
ال فلسطينية، ١٩٧٩، ص XV.
(٦٥) و.إ.إ.، العدد ٢٢٧٤، مصدر سبق ذكره.
(٦٦) من حديث ليسرائيل هرتيل، سكرتير
مجلس المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة،
و.إ.إ.، العدد ٢٢٧٠، ١٦ و ١٩٨١/٢/١٧،
ص ٤.
(٦٧) من حديث لرتئيس شعبة الاستيطان،
متياهو دروليس، نشرة دار الجليل للنشر
والخدمات الصحافية، تقرير رقم ٢٥٦،
١٩٨١/٢/٢١، ص ٢.
(٦٨) الجفري، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.

(٤٠) المصدر نفسه، العدد ٢٢٧، ١٦
و ١٩٨١/٢/١٧، ص ٣.
(٤١) المصدر نفسه، العدد ٢٢٦٩، ١٥
و ١٩٨١/٢/١٦، ص ١٠.
(٤٢) المصدر نفسه، العدد ٢٢٠٧،
١٩٨١/٤/٢، ص ١٠.
(٤٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية،
السنة العاشرة، العدد ٢ و ١٩٨٠/١/٢، ص ١٠.
نقلًا عن هارتن، ١٩٨٠/١/١.
(٤٤) الطليعة، ١٩٨٠/١/٢٤.
(٤٥) و.إ.إ.، العدد ٨٦١، ٢١/٨/١٩٧٩،
ص ١٩.
(٤٦) المصدر نفسه، العدد ٢٢٤٩،
١٩٨١/٥/٢٦، ص ١٧.
(٤٧) المصدر نفسه، العدد ٢٢٧٥، ٢٢
و ١٩٨١/٢/٢٣، ص ١٤.
(٤٨) الفجر (القدس)، ١٩٨١/٢/٢٤.
(٤٩) الأنباء (القدس) صحيفة إسرائيلية تصدر
باللغة العربية)، ١٩٨١/٤/٣٠.
(٥٠) الطليعة، ١٩٧٩/٩/٢٠.
(٥١) و.إ.إ.، العدد ٢٢٦٩، ١٥/٢/١٩٨١،
ص ٩.
(٥٢) المصدر نفسه.
(٥٣) الرأي (عمان)، ١٩٨٠/١/٢١؛ والطليعة
١٩٨٠/١/٢.
(٥٤) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية،
مصدر سبق ذكره.
(٥٥) درايتون، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥٧.
(٥٦) نشرة دار الجليل للنشر والخدمات

يهود المغرب العربي في إسرائيل

ديمة عبد الرحيم

لم تزل قضية الهجرة، من جانب علماء الاجتماع والانثروبولوجيا، ما تستحق من اهتمام، إلا منذ عهد قريب. ففي وقتنا الحاضر، وفي سياق عملية التطور العالمي، يبدى علماء الاجتماع، والأجناس (الانثروبولوجيا) قدراً كبيراً من العناية بمشكلات الهجرة والمهاجرين، وذلك بعد أن غدت قضية الهجرة متغيراً بارزاً لا يستغنى عنه لفهم المجتمعات الصغيرة، المقلقة في إطار وحدات اجتماعية وثقافية تعاني الشعور بالغربة في داخل الأنظمة الاجتماعية — الثقافية التي تحيط بها من كل جانب.

يمكن القول، تعميمياً، إن الهجرة تنسج أواصر معينة بين أناس من مشارب وأجناس وثقافات مختلفة، ومن مستويات متباينة في درجة التشكل الاجتماعي؛ وهذه الأواصر بدورها تفرز العديد من المشكلات. أما الدراسات التي ظهرت في مرحلة مبكرة، فلقد سلكت سبيلها إلى معالجة قضية الهجرة، بمقاربة أخذت منحى اجتماعياً — نفسياً. لكن توجّهاً علمياً جديداً قد أطل، مستمداً معاله خصوصاً من لجة المشكلات التي خلقتها سياسات الإدارات الاستعمارية، ومن الأثر الذي خلفه الغرب وتقنياته على التجمعات الفلاحية والعشائرية شبه المعزولة.

ولقد توافر قدر هائل من البيانات والمعلومات في غمرة التعاطي مع مشكلات التحضّر والمهاجرة في أفريقيا. وهنا ينبغي أن نسجل فضلاً كبيراً لمساهمة مبارتزه، فيما طلع به من نظرية «تحليل الشبكة» في إطار علم الأجناس. فهذه النظرية التي تركز على دراسة الفصائل الاجتماعية والروابط القائمة بين الأفراد والجماعات في حيز مكاني معين، غدت مبدأ مهماً حقاً من المبادئ اللازمة لدراسة الهجرة. فانطلاقاً من هذا المبدأ يمكن تناول مسائل الهجرة في العمق، ناهيك عما يسعفنا به ونحن نحاول استخراج القواعد العامة التي تحكم هذه المسائل. وبالطبع فإن آثار الهجرة رهن بنمط النظام الاجتماعي.

لكن هناك عوامل أخرى فائقة الأهمية لدراسة المهاجرين نذكر منها: أدوارهم

الاجتماعية، وطرأز تقاليدهم وعاداتهم، وأوضاعهم السكنية، وكيفية تقسيم العمل في المجتمع. وهل نحن بحاجة إلى تأكيد أهمية العامل الايديولوجي في هذا المضمار؟!

تأسيساً، يهمننا أن نميز ونرسم حداً فاصلاً بين ما «يعتقد» المهاجر أنه فعل، وبين ما «يقطعه» حقاً. فالمهاجرون إلى بريطانيا وفرنسا، على سبيل المثال، (كالهنود والجزائريين وسواهم)، سوف يعيشون في البلدان التي تستضيفهم إلى الأبد، هذا على صعيد الواقع، أما على الصعيد الآخر فإنهم «يعتقدون» بأن إقامتهم هناك ليست سوى مرحلة عابرة ومؤقتة! هذا الاعتقاد في ذاته له بالطبع مردوداته الكثيرة وتأثيراته على علاقات هؤلاء المهاجرين، سواء مع مجتمعاتهم الأصلية، أم مع أبناء منشئهم الاجتماعي نفسه، أم مع غيرهم من الناس الذين يعيشون في «مقر إقامتهم المؤقت». ولا بد للمرء من البحث كذلك عن التنظيم الاجتماعي للمهاجرين، فقد يتبين في النهاية أن لهذا التنظيم الاجتماعي صلة مباشرة بآيديولوجيتهم، فنسأل مثلاً: هل سيبقى المهاجرون في البلد المضيف إلى الأبد أم لا؟ ونسأل، كمثال آخر: هل يقيم المهاجرون تنظيماً اجتماعياً و«شبكات» مماثلة لتلك الموجودة في الوطن، أم أنهم مرتبطون مباشرة بشبكات الوطن—الأم وتنظيمه الاجتماعي؟ فهذه المسألة تتوقف على مدى ديمومة البقاء في المهجر.

وقد كشفت الدراسات التي قام بها «ماير» و«فيليبوت» وآخرون عن شبكات اجتماعية تنشأ في لندن أو في جنوب أفريقيا، وتصل امتداداتها إلى شتى أرجاء القارة الافريقية أن هناك حرصاً على رعاية الأواصر الاجتماعية بين أبناء التجمع العرقي الواحد الذين شتتتهم الظروف أيدي سباً من موطنهم الأصلي. ففي ظل التمسك بهذه العلاقات الاجتماعية، يمكن للمهاجر أن يجد أبناء عشيرته وأن يعيىء علاقاته الأخرى، في سبيل تسهيل أمور ارتحاله، ومد الجسور مع أبناء مجتمعه الذين سبقوه إلى دنيا الاغتراب. ولقد جرت دراسات مشابهة في أوساط المهاجرين العرب، من قبل «غوليك» و«سويت» و«طنوس» وسواهم.

مبتقانا من هذا العرض التمهيدي هو الالمام بالقواعد اللازمة لدرس قضية الدمج والاستيعاب ليهود الشمال الافريقي في دولة اسرائيل. ولتحقيق هذا، لا مفر من التنقيب بسرعة عن جذورهم التاريخية، والإطلاع على حالتهم الراهنة، واستقراء مستقبلهم في الدولة اليهودية.

القسم الأول: يهود العالم العربي، عودة سريعة إلى التاريخ

يعود يهود العالم العربي، في نسبهم، إلى مهاجرين من شتى أرجاء المعمورة، إلا أنهم مع ذلك من السكان الأصليين في هذه المنطقة. ولاجدال في أن الموجة الكبرى من المهاجرين الذين حلوا في العالم العربي، تمثلت في الخروج اليهودي الجماعي من اسبانيا غداة سقوط الحكم العربي في الأندلس. وكان هؤلاء هم «السفارديم» الذين كانت لهم لغة عرفت باسم «لادينو». وحلّ في العالم العربي عدد لا يستهان به من المهاجرين اليهود من «القرانيين» الذي ارتحلوا عن إيطاليا في القرن السابع عشر. ولقد امتاز السفارديم،

والقوارنيون على اليهود الأصليين بمستواهم الثقافي الأعلى وبشروطهم الأعظم. وشكّل سليلو هؤلاء اليهود الطبقة الوسطى التي تألفت من التجار والحرفيين. واستمر تعاملهم بلغة اللادينو حتى أواخر القرن التاسع عشر عندما استبدلت بالفرنسية. كما كان لهم كلف بالتجارة، شأنهم في ذلك شأن العديد من المجتمعات الشرقية. لكن اللغة العربية التي كانت لغة اليهود الأصليين، اضمحل شأنها بينهم، لترثها الفرنسية التي أضحت لسان اليهود كافة في هذه المنطقة. وكانت غالبية يهود المنطقة من «البرانيين» الذين تشبهوا إلى طائفتين: القرائية والسامرية. وقد انسلخ أتباع المذهب الأول عن الجسم الأساسي لليهود في القرن الثامن عشر مبشرين بوجوب العودة إلى المنبع وتجاوز التلمود والتقاليد المتواترة. فيما كان السامريون يدعون إلى التمسك بالأسفار الخمسة الأولى فقط من العهد القديم (أسفار موسى)، وكانت طقوسهم مبنية على التشريع الموسوي وحده، إنما باختلاف كبير وشامل عن سواهم من اليهود. وكانوا يتكلمون العربية والآرامية، واقتصروا في تعاملهم بالعبرية على الدراسات الدينية فقط.

لا تتوافر لدينا أرقام دقيقة عن عدد اليهود في العالم العربي؛ ذلك أن معظم مناطق العالم العربي لم يعرف إحصاء رسمياً إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. أما الأرقام التي تقدمها في الجدول المرفق، فهي من تقدير «لاندشوت»، وقد وردت في كتابه: «المجتمعات اليهودية في بلدان الشرق الأوسط الإسلامية». لكن هذه الأرقام التقديرية قريبة من الصحة؛ إذ تتطابق مع الأرقام التي سجلتها الوكالة اليهودية أمام اللجنة الأنطول-أميركية لتقصي الحقائق في عام ١٩٤٦.

البلد	عدد اليهود	نسبتهم إلى السكان
مصر	٧٥٠٠٠	٠,٤٪
العراق	١٢٠٠٠٠	٢,٤٪
لبنان	٦٧٠٠	٠,٨٪
سوريا	٦٠٠٠	٠,٣٪
البحرين	٤٠٠	٠,٤٪
حضر موت	٢٠٠٠	غير معروفة
اليمن	٨٠٠٠	٢,٠٪
عدن	١٢٠٠	٢,٥٪
ليبيا	١٤٠٠٠	١,٥٪
تونس	١٠٠٠٠٠	٢,٩٪
الجزائر	١٢٠٠٠٠	١,٧٪
مراكش	٢٢٥٠٠٠	٢,٦٪
مراكش الإسبانية	١٤٧٠٠ (١٩٤٧)	٢١,٠٪
طنجة	٧٠٠٠	٢,٨٪

القسم الثاني: يهود الشمال الأفريقي

بلغ عدد اليهود في إسرائيل، في الحادي والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠، ٢,٥٦١,٤٠٠ من بين ٣,٠٠١,٤٠٠ شكلوا العدد الإجمالي للسكان. هؤلاء اليهود كان بينهم ١,٢٢٠,٢٠٠ من اليهود الشرقيين؛ مما يعني أن أكثر من نصف يهود إسرائيل في العام ١٩٧٠ كانوا من هؤلاء اليهود الشرقيين (انظر الخلاصة الإحصائية في إسرائيل لسنة ١٩٧٠، الرقم ٤٣:٢٢).

عقدت حركة «عويدي» مؤتمرها الأول في خريف العام ١٩٧١ ورفعت صوتها بتوجيه الاتهام والاستنكار لسياسية التمييز الإثني (العرقي) بين اليهود. ولقد توجهت الحركة، أساساً، إلى يهود شمال أفريقيا، وإلى المراكشيين على وجه الخصوص. إن كون يهود الشمال الأفريقي (كمجموعة إحصائية) يمثلون فئة «محرومة»، هي حقيقة مسلم بها. وكان التعليل المعطى لهذا الواقع، أن هذه الفئة الواسعة من اليهود قد جلبت معها مكونات وضعها الاجتماعي - الاقتصادي الهابط، وتحديداً افتقارها إلى الحرف والمهارات الصناعية الحديثة، ونقص أو انعدام التعليم الرسمي، بالإضافة إلى كونها تحمل مفاهيم اجتماعية تحدد الاكتار من النسل وبناء العائلات الكبيرة. لكن الواقع هو أن حضور مؤتمر «عويدي» المشار إليه، وهم من الشبان والشابات المؤهلين جامعياً، ومن أصحاب الحرف العصرية، والأسر الصغيرة، عبروا بوضوح قاطع عن شعورهم القوي بوجود تمييز إثني. وهكذا أخذت المشكلة بعداً جديداً. فنظرية «الأصول الفقيرة» لم تعد صالحة لتعليل الوضع. ونشأت في العام التالي، أي ١٩٧١، حركة جماهيرية «شرقية» هي حركة «الفهود السود» التي اجتذبت إلى صفوفها الشبيبة المراكشية، مع فارق مهم هذه المرة، هو أن هذه الشبيبة كانت من أحزمة البؤس المحيطة بالمدن الكبيرة.

يشكل يهود المغرب العربي نسبة عالية من مجموع اليهود الشرقيين في إسرائيل، وهم الفئة التي تشعر بالغبين والإجحاف أكثر من سواها. لهذه الأسباب، ولكونها الفئة التي تعلن سخطها، فانها، أي فئة يهود شمال أفريقيا، ستكون المحور الرئيسي لهذه الدراسة.

نبذة تاريخية عن يهود المغرب العربي

استوطن اليهود شمال أفريقيا منذ أقدم العصور. وعلى الرغم من أن المؤرخين يتهيبون من تقديم معلومات دقيقة حول أصولهم، فإنهم يجمعون على أن هؤلاء اليهود ربطتهم أواصر حميمة بالسكان البربر الأصليين. ويمضي بعض المؤرخين أبعد من هذا ليتكلم عن «البربرية اليهودية»^(١). بل إن ابن خلدون في كتابه «تاريخ البربر» يتحدث عن بعض المجتمعات البربرية اليهودية، عشية الفتح الإسلامي^(٢).

وحين جاء النزوح اليهودي الواسع من إسبانيا في القرن الثالث عشر، توجه هؤلاء المهاجرون إلى مراكش والجزائر وتونس وليبيا؛ حيث كانت مجتمعات يهودية قائمة ومستقرة من قبل. استوطن اليهود الوافدون الشريط الساحلي، فيما كان اليهود الأصليين

في هذه البلدان يعيشون في الانحاء الجبلية وعلى تخوم الصحراء الكبرى. وكان اليهود، مثلهم في ذلك مثل جيرانهم المسلمين، يشعرون بالاعتزاز لانتمائهم إلى المدن المغربية التي أوتهم لدى هروبهم من اسبانيا غداة سقوط الحكم العربي^(٣). وكان يهود شمال أفريقيا متنبهين بحدة إلى تنوع أصولهم ومنابتهم، وشهدت مراكش وتونس حالة من التوتر والنزاع بين اليهود الأصليين و«اليهود الاسبان». وتمتد هذه التباين العرقي ببعض المكونات الأخرى من إقليمية ومحلية. كما خلف الاستعمار الفرنسي أثراً بارزاً على يهود أفريقيا الشمالية. فلقد استمر الحكم الفرنسي ١٢٢ سنة في الجزائر، و٧٥ سنة في تونس، و٤٤ سنة في مراكش. وتمدد النفوذ الفرنسي بصورة بطيئة، وإنما مطردة، حتى بلغ المناطق الداخلية. وبناء عليه ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات من التأثير الفرنسي في شمال أفريقيا: الشريط الساحلي الذي تعرض لتأثير عميق، والمناطق الداخلية التي حافظت على تراثها، وأخيراً المناطق الجبلية وشبه الصحراوية التي نجت من التأثيرات الفرنسية.

وهنا لا بد من القول إن الجماعات الثلاث التي كانت تعيش في شمال أفريقيا، أي العرب والبربر واليهود، لم تكن استجابيتها للوجود الفرنسي متجانسة. فاليهود وحدهم انفردوا بالنظر إلى هذا الوجود الاستعماري الفرنسي بعين الرضى وكأنه المنقذ. وأدى هذا الموقف المنقذ من الإدارة الاستعمارية إلى تخريب العلاقات الودية العريقة التي كانت قائمة بين اليهود وغير اليهود^(٤).

لا جدال في أن يهود الجزائر كانوا الأعمق تأثراً بالوجود الفرنسي، بين الجماعات اليهودية في بلدان المغرب كافة. وفي مرسوم خاص صدر عام ١٨٧٠ منحت فرنسا جميع يهود الجزائر الجنسية الفرنسية. أضف إلى ذلك أن الوجود الفرنسي الطويل ساهم في إكساب اليهود الجزائريين قيم الغرب ومفاهيمه. ومن هذا أن غالبية الأطفال اليهود تلقت تعليمها في المدارس العلمانية الفرنسية، وكانت نسبة الطلبة الجامعيين من اليهود أعلى بكثير من نسبة أقرانهم من المسلمين. ولقد ارتبط هيكل المجتمع اليهودي الجزائري كله ارتباطاً عميقاً بالمجتمع اليهودي الفرنسي. وفي أعقاب حملة الاضطهاد التي تعرض لها يهود فرنسا على يد هتلر، هاجر يهود الجزائر إلى هناك ليملاؤا الفراغ ويسدوا الفجوات. ويتبين بجلاء أن يهود الجزائر غدوا منذئذ الأشد تفرنساً والأكثر التصاقاً بالغرب بين يهود الشمال الأفريقي قاطبة، إلى درجة أن غالبيتهم اختارت فرنسا عندما جرى توقيع اتفاقية أيفيان في العام ١٩٦٢^(٥).

وبالمثل استجاب يهود تونس بعمق لتأثير الوجود الفرنسي. واختفت عاداتهم وتقاليدهم الأصلية، لتحل مكانها مجموعة القيم والمفاهيم الغربية. ويبلغ الأرقام نذكر أنه كان هناك، في العام ١٩٤٢، ٦٨,٢٦٨ يهودياً تونسياً يحملون الجنسية التونسية، كان بينهم ١٦,٤٩٦ يحملون الجنسية الفرنسية، و٢,٢٠٨ التابعة الإيطالية، فيما تحول ٦٦٨ يهودياً تونسياً لصبحوا من رعايا بريطانيا^(٦).

لكن التأثير الغربي على اليهود المراكشيين كان ذا طبيعة مختلفة عنه في الجزائر

وتونس؛ ذلك أنه كان أسرع وإنما أقل عمقاً. ومع أن أغنياء اليهود المراكشيين أرسلوا أولادهم إلى المدارس والجامعات، إلا أن جماهير اليهود ظلت أممية بدرجة أو بأخرى. وعلى خلاف الحال مع يهود الجزائر وتونس، لم يكن متاحاً ليهود مراكش الحصول على أية جنسية أوروبية. ويمكن القول، في شيء من التعميم أن المجتمع اليهودي المراكشي كان ينقسم في الخمسينات إلى ثلاث شرائح أوفئات: الفلاحون المقيمون في الجبال والمناطق الجدياء، وقد اندمجوا في المجتمعات المحلية من عربية وبربرية. وهذه التجمعات اليهودية الفلاحية كانت، إلى حد ما، معزولة وتعيش حياة شبه «بدائية». الفئة الثانية يمثلها سكان المدن التقليديون من حرفيين وتجار. أما الفئة الثالثة فهي المجتمع اليهودي في مدينة الدار البيضاء الذي شكل الشريحة شبه البروليتارية في هذه المدينة^(٧).

ولقد تنازعت هذا المجتمع اليهودي المراكشي وسيطرت عليه نزعتان: الأولى هي البنية الثقافية — الأيديولوجية للحاخامية التي نشرت التراث التقليدي، والثانية هي البنية السياسية — الاجتماعية التي أرست دعائمها قوة الاحتلال الفرنسي في أوساط الطبقتين العليا والوسطى من اليهود المراكشيين، حيث وجد التوجه نحو الغرب تشجيعاً من جانب سلطات الاحتلال^(٨). ولقد تعاونت كل من الإدارة الاستعمارية والبروجازية اليهودية على خلق أسطورة «الاستغراب» والتوجه نحو القيم الغربية. وجاءت الصهيونية لتجسد، في نظر الشعب اليهودية، وسيلة الخلاص التي توفر التوفيق بين المطامح الغربية «العصرية» من ناحية، وبين قيم اليهودية التقليدية من الناحية الأخرى^(٩).

وتتشدد أهمية النظر في مدى «الاستغراب» أو «التقرب» أو (تبني قيم الحياة الغربية ومفاهيمها) ومستوياته المتعددة، عند دراسة أوضاع المهاجرين من يهود شمال أفريقيا إلى إسرائيل. وفي رأس النتائج المترتبة على هذه المسألة، قضية التعليم؛ فالتعليم في إسرائيل، أعاد بدرجة أو بأخرى، تشكيل البنى الاجتماعية — المهنية والحرفية للمجتمعات اليهودية. وبينما كان يهود الجزائر وتونس قد اكتسبوا تدريباً يؤهلهم للتكيف مع ظروف مجتمع صناعي عصري، فإن اليهود المراكشيين وصلوا إلى إسرائيل محملين بمجموعة القيم والعادات والمهن والمهارات «الشرقية».

وتبدو غايتنا بكل وضوح من هذا العرض، وهي تبيان مدى أهمية هذا العامل باعتباره العامل — المفتاح في مسألتي التكيف والدمج في نظام إسرائيل الاجتماعي — السياسي والاقتصادي والثقافي.

القسم الثالث: الصهيونية وهيكلية الدولة في إسرائيل

كانت الصهيونية السياسية «العقيدة الثابتة» لقطاع معين من اليهود الأوروبيين، وخصوصاً يهود شرق أوروبا ووسطها. وكانت هذه الصهيونية السياسية، على الصعيد الأيديولوجي السياسي، مختلفة عن الأيديولوجيات القومية الأوروبية، لكنها كانت تشاركها، مع ذلك، بالكثير من الخصائص، وعلى رأسها التركيز الأوروبي على معادلة الفكرة القومية بالدولة القومية الحديثة^(١٠). وكان آباء الصهيونية الأوائل منشغلي البال على مصر

اليهودية الأوروبية، وأغفلوا تماماً شمال أفريقيا والشرق الأوسط، باستثناء فلسطين بالطبع. وفي أعقاب حرب ١٩٤٨ وخلق دولة إسرائيل، واجهت القيادة الصهيونية مشكلات النقص في الأيدي العاملة في جميع القطاعات من الزراعة إلى الصناعة إلى الجيش الخ... ولم تكن الهجرة من أوروبا وأميركا كافية. في هذه الأثناء، كانت المجتمعات اليهودية في العالم العربي تحصد النتائج السيئة لنزاع لم تكن طرفاً فيه. وهكذا تدفقت هجرة يهود العالم العربي بعشرات الآلاف إلى إسرائيل، مدفوعة بالدعاية الصهيونية والجهود النشيطة للوكالة اليهودية. وفي غضون فترة قصيرة (من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١) هاجر ثلث مليون يهودي من البلدان العربية إلى إسرائيل.

ما هي صورة الاسرائيلي في الغرب وفي إسرائيل نفسها؟ إنها بالتأكيد صورة اليهودي الاشكنازي: فهو أشقر، أزرق العينين، ومفتول العضلات. لكن هذه «الصورة» ليست دقيقة من ناحية، وليست مفاجئة من ناحية أخرى، وإليك الأسباب: إنها ليست دقيقة لكونها تتجاهل أن غالبية يهود إسرائيل هم من اليهود الشرقيين؛ لكنها مع ذلك لا تثير الدهشة باعتبار أن الاسرائيلي الذي يبرز في وسائط الاعلام ويهيمن شكله على وسائل الاتصال هو اليهودي الاشكنازي.

على الصعيد النظري، تعلن ايديولوجية إسرائيل أنها دولة لجميع اليهود، وأنها أنشئت لحل مشكلات اللاسامية والمظالم التي أنزلت باليهود. لكن الواقع شيء آخر. الواقع هو سيطرة اليهود الاشكناز على اليهود الشرقيين. إن دمج السكان وتكاملهم، أو بعبارة أخرى إيجاد أسس التماسك المجتمعي، يمثل سياسة رشيقة؛ حيث أنها تقلل من عوامل النزاع الاجتماعي التي تهدد وحدة المجتمع بالتمزق. لكن المشكلة في إسرائيل تتخذ منحى عويصاً، لأن الطبقة الأدنى، عرقياً، هي أكثرية السكان. وفي معظم الحالات الأخرى، لا يكون بمقدور الجماعات الهامشية أن تشكل أي تهديد جدي للوضع القائم. أما في إسرائيل فإن متطلبات الحد الأدنى من النزوع نحو الدمج الاجتماعي تتطلب لا محالة تسليم الأكثرية «الشرقية» بمفاهيم فئة الاشكناز الحاكمة، وبأعرافها الاجتماعية. وإن ايديولوجية هذه الفئة الإثنية المهيمنة تتضمن فكرة المساواة، أو المساواة في الفرص على الأقل. ومن هنا بالضبط تنشأ المشكلة التي يجابهها المجتمع: فاليهودية «الشرقية» تمثل الاغلبية من جهة، وتشكل طبقة أدنى مظلومة من جهة أخرى.

القسم الرابع: يهود الشمال الافريقي في إسرائيل

وجد اليهود غير الأوروبيين أنفسهم في إسرائيل مواطنين في دولة غريبة عن أجوانهم وتربيتهم وتقاليدهم، ووجدوا أنفسهم مصنّفين في كتلة مميزة لها اسم «اليهود الشرقيين». وبينما رأى اليهود الأوروبيون الذين هم الآباء المؤسسون، مستقبل إسرائيل من منظور أنها دولة «عصرية، غربية» كان اليهود الشرقيون يكابدون أزمة هوية جماعية. وفي حين ارتأى اليهود الأوروبيون رمز يهوديتهم مجسداً في «بلك كل اليهود»، فإن معظم اليهود العرب التحقوا بهذا البلد لاعتبارات دينية. وفي الدراسة المقارنة التي أجراها بن سيمون—دوناث، يتبين أن اليهود غير الأوروبيين يعيدون سبب مجيئهم إلى إسرائيل إلى

اعتبارات غير سياسية في الغالب. وتبين من سلسلة مقابلات مع يهود قادمين من بلدان المغرب العربي، أن اليهود المراكشيين طرخوا أقل من سواهم بكثير الأسباب الايديولوجية والسياسية. وتراوحت ردود اليهود المراكشيين على استبيان بشأن دوافع ارتحالهم الى اسرائيل، بين قائل ان السبب هو الخشية من عواقب الزواج المختلط بين اليهود والمسلمين، وقائل ان السبب هو ما اعتقدوه من ان اسرائيل هي أرض اللين والعسل، وقائل ان السبب هو هجرة «الآخرين» اليها. وقائل ان الدافع كان الرغبة في لَمّ الشمل والاتحاق بالأقارب، وبين قائل ان مصير الدول العربية المولودة حديثاً غير مطمئن، وقائل ان الدوافع دينية... الخ. وتبين كذلك أن اليهود القادمين من تونس والجزائر أعادوا أسباب هجرتهم إلى اعتبارات الايديولوجية الصهيونية، وكانت نسبة هؤلاء ٤٠,٩٪. في حين أن ٣١,٧٪ فقط من اليهود المراكشيين طرخوا أسباباً ايديولوجية^(١١).

يتبين من هذا كله أن اليهود الشرقيين قد أضاعوا في اسرائيل مواقعهم الاقتصادية والاجتماعية، كما خسروا وطنهم وممتلكاتهم وفولكلورهم وافتهم ومجمل موروثهم الثقافي؛ وأن هجرتهم إلى اسرائيل عنت إقحامهم في حالة فريدة من الخواء الاجتماعي. لقد ضيّعوا مقومات كيانهم دين أن تتوافر لهم أية بوادر على تعويضهم بكيثونة حقيقية بديلة. وغداة وصولهم إلى اسرائيل؛ جرى حشوهم بأشكال القومية الأوروبية ضراوة، وبكثير أنماط الحياة الأميركية تفاعاً^(١٢). وكان عليهم تقديم تضحيات إضافية: فلكي يتلاءموا مع وضعهم الجديد في اسرائيل لا بد من أن يتبنوا القيم الحضارية للاشكنازي. ومن أجل أن يصبحوا اسرائيليين «حقيقيين» يتوجب عليهم التنازل لماضيهم والتبرؤ من هويتهم. فهذا الانفصام عن «التراث الشرقي» هو سياسة حكومية منظمة. فالنخبة الاسرائيلية على قناعة كاملة بتفوق المفاهيم الغربية ويضطررة التخلص من أية ارتباطات أو وشائج تمتد إلى الموروث التقليدي^(١٣). ولعل التعبير عن هذه الفكرة جاء في غاية الجلاء على لسان أبا إيبين الذي قال: «بالنسبة لاعتبار مهاجرين من البلدان الشرقية جسراً يصلنا بالعالم الناطق بالعربية، فغايتنا هي أن نغرس فيهم الروح الغربية، وليس السماح لأنفسنا بأن ننجرّ إلى استشراقية مصطنعة»^(١٤). وعندما تعرض بن-غوريون لضغوط تحثه على ضم بعض اليهود السفارديم إلى مجلس وزرائه، قال: «لن تصبح دولة اسرائيل دولة شرقية»^(١٥).

إن عملية استيعاب جميع اليهود الشرقيين في اسرائيل، واليهود المراكشيين بخاصة، هي عملية مضنية وطويلة؛ ذلك أن الهيكل العام للدولة اليهودية هو مجرد تطوير لأوروبا القرن التاسع عشر، وليس الشرق بالتأكيد. وحين يصل المهاجرون إلى اسرائيل يزعج بهم في «مدن التطوير» التي أنشئت خصيصاً لمهام استيعاب المهاجرين الجدد. وتتصف هذه المدن عموماً ببنية تحتية متخلفة، ففي أفضل الاحوال تتوافر فيها صناعة واحدة لتأمين العمالة للمهاجرين الجدد. لكن الأعمال التي تؤمّنها هذه المدن لليهود العرب سواء منها اليدوية أم الصناعية، لا تتألف مع المهن والمهارات التي نشأوا عليها في بلادهم الاصلية كحرفيين أو باعة أو تجار^(١٦). ولا تتوافر لديهم أية فرصة لنيل التأهيل

اللازم لتحويلهم إلى أيد عاملة ماهرة ومدربة، وبهذا يضطرون للاكتفاء بالعمل في الوظائف غير الفنية؛ مما يحرمهم من إمكان تحسين مواقعهم الاجتماعية - الاقتصادية.

لقد لعبت الأسرة، في اليهودية المغربية، دوراً اجتماعياً مركزياً على الدوام. ولا نبالغ إذا قلنا إن العلاقات الاجتماعية بين اليهود في شمال أفريقيا، قامت أساساً على الأواصر العائلية. فلقد لعبت الأسرة دور النواة في كامل الحياة الاجتماعية والدينية. وإذا استثنينا الصوم، أمكن لنا القول إن جميع نواحي الممارسات الدينية جرى التعبير عنها كطقوس عائلية. ويتكون المحفل العائلي، مثلاً، من عشرة رجال يلتقون ثلاث مرات في اليوم لأداء صلاة الجماعة. فالعادات اليهودية تأثرت بعمق بالعادات العربية والبربرية، إلى درجة أن اليهودي المغربي لا يميز في حياته اليومية بين طرازه من اليهودية المتأثرة بالاسلام وبين اليهودية الأخرى^(١٧). ماذا يحدث للعائلة في إسرائيل؟ إنها تتمزق وتنفرد أشتاتاً منذ لحظة وصول المهاجرين الجدد. فأعضاء الأسرة الواحدة الذين وفدوا في أوقات مختلفة، نقلوا إلى أماكن متباعدة. وتعلم للمهاجرين الجدد شقق صغيرة، لا تلائم نمط الحياة المألوفة لدى اليهود الشرقيين الذين يتمتعون غالباً بعائلات كبيرة وفق المقياس المغربي. وهذه الشقق الصغيرة المبنية على أسس سريريين في الغرفة الواحدة، تعطي هي نفسها للمهاجرين الجدد من شرقيين وغربيين، لكن عائلات الغربيين أصغر، فتكون النتيجة اكتظاظ شقق اليهود القادمين من الشرق. وهذا الازدحام يؤثر بالطبع على نواحي الحياة الأخرى. فالتلاميذ تتعذر عليهم الدراسة السليمة، وتتعهد مقومات الحياة الخاصة، ويُلقي بالأطفال في الشوارع.

وإذا كانت الخصوبة العالية من المميزات الأساسية للمجتمعات الشرقية، فإنها وجدت في إسرائيل دعماً إضافياً وتشجيعاً كبيراً تطبيقاً لسياسة حكومية مرسومة تستهدف التفوق عددياً على السكان العرب في إسرائيل. ولقد قال تشارلي بيتون زعيم الفهود السود في إحدى خطبه: «قال بن-غوريون: إن إسرائيل دولة صغيرة، وإنها في حاجة ماسة إلى البشر. إذن فاليهود الشرقيون مواطنون جيدون، لأنهم عملوا بنصيحة بن-غوريون، وأنشأوا أسراً كبيرة!»

هذه هي الصورة إذاً: أجور متدنية لوظائف متدنية، ظروف سكنية رديئة، نقص في التعليم. هذه العوامل وسواها أوقعت اليهود القادمين من شمال أفريقيا خاصة، واليهود الشرقيين عامة، في الدائرة المفرغة المألوفة: أحياء شعبية فقيرة، تعليم هابط، بطالة، وبالتالي... جريمة. ولهذا نجد أن العديد من الشبيبة اليهودية الشرقية يحمل صحيفة سوابق إجرامية. ويمضي شطراً من حياته في دور الإصلاحية. وفي العام ١٩٦٩، مثلاً، كان ٦٩٪ من الأحداث المنحرفين من أصول شرقية. وهنا نصل إلى مشكلة اليهود الشرقيين مع الجيش. فلا بد للمواطن الإسرائيلي، لكي يصبح مواطناً «محترماً»، من أن يخدم فترة معينة في الجيش. لكن الأشخاص أصحاب السوابق والسجلات في دوائر الشرطة، وحتى الشبان الجانحون أو المنحرفون الذين أمضوا أي وقت في دور الإصلاحية، لا يسمح لهم بأداء الخدمة العسكرية^(١٨). وفي هذا الصدد، قال شخص آخر

من قادة الفهود السود هو ر. أبرجيل، مايلي: «بسبب سرقة حبة بندورة (طماطم) في 'مخانيه يهودا'، أصبح لي ملف في سجلات الشرطة ولهذا لم يُسمح لي بأداء خدمتي العسكرية. وترتب على عدم انخراطي في الجيش، شعوري بالدونية»!

الخدمة في الجيش، والمشاركة في حرب ١٩٦٧، من «المؤهلات» المهمة التي يتسلح بها اليهود الشرقيون لدعم مطالبهم بمواطنة متكافئة. وإن حرب ١٩٦٧ بالذات أفضت إلى تغيير ملحوظ في نظرة اليهود الشرقيين إلى أنفسهم، لكنها لم تبدل في الواقع نظرة اليهود الاشتكاز إلى مواطنيهم الشرقيين. فهذه الحرب لعبت دوراً مهماً في الوسط اليهودي الشرقي، إذ شجعت إحساسه بالمشاركة والانتماء. وكان اليهود المراكشيون يقولون قبل الحرب إنهم من جنوب فرنسا، أما بعد حرب ١٩٦٧ غلقت شاركت الآلاف منهم بكل فخر واعتزاز في عيد واحتفالات «ميمونه» جرياً على تقاليدهم المراكشية السابقة^(١١).

ما الذي يمكن استنتاجه من كل ما سلف؟ يمكن أن نستنتج، أولاً وقبل كل شيء، أن هناك تلامزاً قوياً بين درجة التوجه نحو الغرب والمفاهيم الغربية في الحياة، والمهارات الصناعية الحديثة من جهة، وبين القدرة على الاندماج في المجتمع الاسرائيلي والتكيف مع واقعه من جهة أخرى. لماذا أخفقت عملية الدمج حتى الآن في هذا الشكل الصارخ؟ السبب ليس مجيء اليهود الشرقيين من مجتمعات تقليدية، وليس «الحاجة إلى المزيد من الوقت»، ولا عدم قابلية اليهود الشرقيين للتكيف والتلازم مع وضعهم الراهن. فكل هذه الأسباب والذرائع التي توردتها النخبة الأوروبية الحاكمة في اسرائيل، هي كما يلاحظ ماك: «حجج مشيرة في ماتضمنه من روح عنصرية»^(١٢). وعند هذه النقطة ينطرح إمكان أن يتبنى اليهود الاشتكاز المفاهيم الاجتماعية للأغلبية السفاردية، أو إمكان الوصول إلى حل وسط ونقطة لقاء مشتركة بين الثقافتين. لكن الفذلكة التي يطرحها اليهود الأوروبيون قاطعة، وفحواها أن النمط الأوروبي هو النموذج الذي ينبغي إحتذائه والتسليم به. وأنه لأمر مدعش حقاً أن يُطلب إلى أناس من ثقافة معينة، أن ينسلخوا كلياً عن ماضيهم، وأن يتبنوا ثقافة مغايرة ومفاهيم مختلفة جذرياً، وأن ينجحوا في إنجاز هذه النقلة الحضارية الواسعة في مدى جيل واحد. فاليهود الأوروبيون الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة، مثلاً، استغرقت عملية استيعابهم نحو جيلين. والاستيعاب الذي تعنيه هنا، لا يتضمن معنى الامتصاص الكامل والشامل في المجتمع، بل مجرد تعلم اللغة والقوانين، والوصول إلى درجة ما من التماثل لا يعود معها الانتماء العرقي هو الذي يحدد الوضع الطبقي ويقرره.

وماذا عن اسرائيل؟ هنا نجد أنه لو لم تكن هناك هوة بين الشرقيين والأوروبيين، ولولم يكن توزيع الوظائف والمراتب يتم على أساس إثني، لاحتل اليهود الشرقيون نسبة أعلى بكثير في المنزلة الاجتماعية والمستوى الوظيفي والمواقع الادارية والوضع الاقتصادي والشأن العسكري. فالواقع هو أن الادارة الاسرائيلية هي إدارة أشكنازية صافية، مع استثناء تقليدي واحد هو وجود يهودي سفاردي على رأس وزارة الشرطة. وحتى هذا الاستثناء ينظر إليه البعض باعتباره حيلة ذكية وعملية تسمح للسلطة بضرب الشبيبة السفاردية، دون التعرض لتهمة التحامل^(١٣).

لماذا لم يتمكن اليهود الشرقيون من تجاوز هذه الأوضاع؟ أحد الأسباب يكمن في أنهم حتى في رفضهم للإجحاف الذي يلحق بهم الاشكنازيين، يظلون مع ذلك مسلمين بالنمط الأوروبي لهيكلية المجتمع، باعتباره النمط الشرعي. ولهذا تجد أنهم لم يتساقطوا قط عن ميولات خضوعهم لثقافة غربية عن أعرافهم، فكل ما فعلوه هو المطالبة بأن يكون لهم نصيب عادل في «الكعكة» الثقافية.

وهناك حقيقة أخرى تتوق أو تعرقل الاستيعاب الاجتماعي الحقيقي لهذه الفئة القوية في حيز الإمكان، تتعلق بصفة اليهودي الشرقي. فتصنيف اليهودي الشرقي كان، بدءاً على الأقل، تصنيفاً مصطنعاً استخدم للدلالة على أناس من مناطق جغرافية مختلفة، وثقافات متنوعة، وخلفيات اقتصادية متباينة. وبعبارة أخرى، لا يتوافر لهذه المجموعة من الناس تجانس ثقافي—حضاري يوجب تصنيفهم في فئة واحدة ذات هوية مشتركة وكيان محدد: «لا يوجد مجتمع سفاردي أو شرقي واحد، هناك عدة مجتمعات» (٧٦). وبعد وصول هؤلاء الناس إلى إسرائيل، كانت أقوى أنواع العلاقات التي تشدهم، هي صلتهم بمنطقة سابقة، وأمتهم السابقة، أو حتى في بعض الأحيان انسابهم وارتباطاتهم العشائرية السابقة. ومع أن هذا التعريف لليهودي الشرقي أصبح مقبولاً من جانب العديد من اليهود غير الأوروبيين، باعتباره التعريف الذي ينطلق من العلاقات العامة والتمييز بينهم وبين اليهود الاشكناز، إلا أنه تعريف غير مقبول في داخل المجتمعات الشرقية نفسها. نجد على العكس من ذلك أن أبرز الحواجز التي تحول دون التعاون فيما بينهم، أي بين الشرقيين أنفسهم، كان على الدوام التصنيفات الداخلية التي يستخدمونها ونواحي التمايز التي يسجلونها انطلاقاً من اعتبارات ثقافية ووطنية وعائلية. وبكلام آخر نؤكد أنه لم يتوافر لليهود الشرقيين قدر كاف من التجانس الذي —مثلاً— كان الطبقة العاملة البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر. ولقد قاد هذا الواقع إلى سلسلة من النزاعات المريرة بين الجماعات المختلفة من المهاجرين الوافدين من شتى البلدان والثقافات. ومن هذا أن اليهود السفارديم (أي أحفاد أولئك اليهود الذين نزحوا من اسبانيا والذين تشتتوا إلى مختلف أصقاع شمال أفريقيا، وتركيا، واليونان، ومصر) يميزون أنفسهم عن سواهم من اليهود غير السفارديم ولو كانوا من غير الأوروبيين. ومن النماذج الشهيرة لهذه النزاعات، العلاقات المتوترة المشحونة بعدم الثقة بين اليهود العراقيين والمراكشيين. ونستنتج من هذا أن الحاجز الهائل الذي يحول أساساً دون تعاون اليهود الشرقيين يتمثل في نزاعاتهم الداخلية والفروقات المميزة لفئاتهم المختلفة على الصعد الثقافية والعرقية وصلات النسب والقرابة.

كلمة أخيرة

الخلاصة العامة التي يمكن الوصول إليها في الختام هي أن قضية اليهود الشرقيين مثيرة للاهتمام بصورة خاصة، من حيث أنها تكشف على نحو ملائم النزاع بين القيم الشرقية والغربية. وأن اليهود الشرقيين، على رغم من كونهم الاكثية، لا يحاولون أن يفرضوا على المجتمع أعرافاً ومفاهيم تنمى مع تقاليدهم، وتستجيب لاحتياجاتهم،

وتمثل رؤيتهم وتطلعاتهم. وهم، بدلاً من ذلك، يطلبون بحصة متساوية من «الكعكة» في مجتمع يستلهم على الصعيدين الاقتصادي-الاجتماعي والثقافي. وأنه لا مفر في غاية الامة أن نبقى في البال هذه الحقيقة، وهي أن هجرة اليهود الشرقيين إلى اسرائيل تعود دوافعها إلى طبيعة اسرائيل الخاصة بالذات وإلى ظروف نشأتها. فالعوامل السياسية-الثقافية-النفسية لعبت الدور الرئيسي في جلب اليهود إلى اسرائيل، وليس الحوافز الاقتصادية هي التي سافت أبناء المغرب العربي، مثلاً، إلى فرنسا، وسافت الأتراك إلى ألمانيا.

Ben Hakham, Ezra Eliyahu; «Israel's (١٧) in Sephardic Jews», *Middle East international*, March 1978., p. 29.

Sarfati, *op.cit.*, p.8. (١٢)

Iris, M. and Shama, A., *Immigration (١٤) Without Integration*, Massachusetts: Schenckman Publishing co., 1977., p. 42.

Ben Hakham, *op.cit.*, p.29. (١٥)

Inbar and Adler; *Ethnic integration in (١٦) Israel*, New York, Transaction Books, 1977.

Bensimon-Donath, *op.cit.*, p.200. (١٧)

Berrebey, G., «Israel: l'autre danger», (١٨) *Information Juive*, juillet/Aout, 1978., p. 4.

Iris, M. and Shama, *op.cit.*, p.135. (١٩)

Mack, *op. cit.*, p. 250. (٢٠)

Ben Hakham, *op.cit.*, p.29. (٢١)

Avineri, S.; «Israel: Tow Nations», (٢٢) *Midstream*, May 1972, p.7.

Bensimon-Donath, D.; *Immigrants (١) d'Afrique de Nord en Israel*, Paris: Edition Anthropos, 1962, p. 30-87.

(٢) ابن خلدون، تاريخ البربر، ١٨٥٢، ص ٢٠٨ و ٢٠٩.

Bensimon-Donath, 1970, *op. cit.*, 20-21. (٣)

Ibid, p. 27-28. (٤)

Ibid, p.29. (٥)

Ibid, p.30. (٦)

Sarfati, A.; *Le Judaisme marocain en (٧) Israel*, 1971, p.2.

Ibid. (٨)

Ibid. (٩)

Mack, A.; «Oriental Jews: class (١٠)

Ethnicity and Ideology», in Mack, David & Yoav Danis (Eds.) *Israel and the Palestinians*, London: Ithico Press, 1975., p.224.

Bensimon-Donath, *op.cit.*, p.103-107. (١١)

بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني

فيصل حوراني

من الملاحظ أن المواجهة العملية بين عرب فلسطين والمطامع الصهيونية فيها، تأخرت، بعض الوقت، عن تاريخ تشكل الحركة الصهيونية وتبلور مطامعها تلك، وعن وصول أولى الدفعات من مهاجري هذه الحركة إلى فلسطين. وإذا كان هذا كله قد تم، على الجانب الصهيوني، في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، فإن بداية التحرك الفلسطيني ضده ابتدأت، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، دون أن يعني هذا أنه لا يمكن الوقوع على أنشطة، متفرقة قليلة، جرت، هنا وهناك، من قبل هذا الفريق أو ذاك، قبل عام ١٩١٨.

فجيرة الحركة العربية بوعود بريطانيا

وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ولمسنوات قليلة بعدها، كانت الحركة العربية القومية، التي قاتلت بزعامة الشريف حسين، جنباً إلى جنب، مع القوات البريطانية، لا تزال تتمسك بحلمها، في تحقيق وحدة واستقلال البلاد العربية الواقعة شرقي البحرين: الأحمر والأبيض المتوسط. وكانت الحركة العربية تعتمد، في هذا، على ثمرة كفاحها ضد الامبراطورية العثمانية، وعلى تعاونها مع بريطانيا، وعلى نتائج الدور الذي لعبته، في خدمة قضية الحلفاء، ضد دول المحور، وعلى ثقتها بمتانة الوعود التي حصلت عليها من بريطانيا. وكان من شأن هذا كله أن يشغلها عن الإعدادات التي تقوم بها الحركة الصهيونية، خصوصاً أن تلك الإعدادات كانت تجري في أماكن بعيدة: كما يشغلها أيضاً، عن المخاطر المرتقبة للهجرة اليهودية التي ظلت، حتى نهاية الحرب، قليلة.

غير أن كثيراً من خيبات الأمل، كان ينتظر زعامة الحركة العربية القومية، منذ أخذ يتكشف أمامها الفارق الكبير، بين الوعود التي تعهدت بها بريطانيا، وبين الترتيبات الفعلية التي تقوم، برغم هذه الوعود، بإعدادها لدفع مصائر البلاد العربية، باتجاه لا يتسق مع طموحات العرب القوميين إلى الاستقلال والوحدة: ومن ثم التحالف مع الدول

الأوروبية من موقع النّد. وقد تبلّورت هذه الاعدادات، في اتفاق سايكس-بيكو^(١)، الذي قسم بلاد الشام وما بين النهرين، على الاحتلالين البريطاني والفرنسي، وفي وعد بلفور^(٢)، الذي عبّر عن التزام بريطانيا بدعم المطامع الصهيونية، في فلسطين.

وهكذا تحول الجيش البريطاني، الذي دخل البلاد العربية «محرراً»، تحت الرايات الشريفة، إلى جيش احتلال، ومثله فعل الجيش الفرنسي الذي جاء، إلى سوريا ولبنان، ليحمي حصّة فرنسا من القنينة.

وكان الأثر المباشر لهذا التحول، أن تجزأت الحركة العربية الواحدة، تجزئاً موازياً لافتراق مصائر بلدانها، إلى حركات وطنية تقاتل، في كل بلد على حدة، وإن ظل فرقاًؤها يحملون، لوقت طويل، أحلامهم المهيضة، ويتأثرون بها.

ولم تشذ فلسطين عن القاعدة، بطبيعة الحال، وقد وجد وطنيها أنفسهم، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، في مواجهة خطرين، تكشفهما حجمهما الكبير، في وقت واحد: الاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني الذي نشط في ظل هذا الاحتلال.

وقد الحركة الصهيونية في فلسطين

ولا شك في أن قلة قليلة من قادة الصف الأول العرب، أو من نخبة المتعلمين الذين يقرأون بلغات أجنبية، اطلعت، بصورة أو بأخرى، على وجود الحركة الصهيونية، وأهدافها قبل الحرب. ومن هؤلاء من عرف شيئاً، عن اتصالات الحركة الصهيونية بالدول الامبريالية، وارتباطاتها بها. إلا أن قادة وممثلي الرأي العام العربي، ومنه الفلسطيني، أحيطوا علماً بنوايا الصهيونية، كما كانت تعلنها، في عام ١٩١٨ فقط؛ وذلك حين قررت سلطات الاحتلال البريطاني أن الوقت قد حان، لاطلاعهم عليها.

ورأت الحركة الصهيونية أن تجسّ النضخ الفلسطيني بشأن أهدافها. فحضرت إلى فلسطين، في نيسان (ابريل) ١٩١٨، بعثة صهيونية ضمت د. حاييم وايزمن، رئيس المجلس الصهيوني في بريطانيا، وعددًا آخر من القادة الصهيونيين. فكان أن هيأت سلطات الاحتلال البريطاني، للبعثة، لقاءات، مع أعداد مختارة من ممثلي الرأي العام الفلسطيني، حتى تطرح، خلالها، الأفكار الصهيونية في أقل صورها بشاعة، وتدعو إلى تعاون العرب واليهود من أجل النهوض بفلسطين بمعونة بريطانيا^(٣). وخلال هذه الزيارة، أقام الحاكم العسكري البريطاني بمدينة القدس مادبة، على شرف البعثة الصهيونية، دعا إليها عدداً من القادة والوجهاء الفلسطينيين، ومن بينهم كامل الحسيني، مفتي القدس آنذاك. وتحدث د. وايزمن أمامهم، لأول مرة، عن العمل لإنشاء الوطن القومي اليهودي، في فلسطين، مما حمل المفتي على الانسحاب، من المادبة، مظهرًا، باحتجائه هذا، أنه فوجيء بطبيعة الوفد ومهمته.

وفي السنة ذاتها اتصل د. وايزمن بالأمير (الملك فيما بعد) فيصل بن الحسين، وأجرى معه محادثات مستفيضة حاول خلالها أن يزيّن له فوائد الوجود اليهودي الصهيوني في فلسطين، ويحصل على موافقته على مطلب الوطن القومي. وبذا أحيط الأمير

فيصل وحاشيته، وفيها فلسطينيون، علماً ببعض أهداف الصهيونية وبعض أوجه نشاطها وسياستها.

ردود الفعل الفلسطينية والعربية

ومع اندياح الأنباء الأولى القامضة، عن الحركة الصهيونية ومطامعها، ووصولها إلى أوساط فلسطينية واسعة، أرسل عدد من قادة الرأي العام الفلسطيني احتجاجاً، إلى كل من هيئة مؤتمر السلم ووزارة الخارجية البريطانية، ضد «ما يذيعه الصهيونيون من جعل فلسطين وطناً قومياً لهم»، ووجه المحتجون شكواهم على الصهيونيين «إلى الحلفاء العادلين». ولعل في هذا الاحتجاج المبكر ما يشي بأن موقعه، وإن أصبحوا على علم بالطلب الصهيوني، يجهلون ما يتصل بسياسة بريطانيا بشأنه؛ فضلاً عن أنهم يجهلون خطورة الصهيونية الكاملة، على الوجود الوطني للعرب في فلسطين.

ولعله أيضاً، وبسبب هذا، انصب احتجاجهم ضد الصهيونية على أساس أنها هي «التي تثير التعصب الديني في القرن العشرين والآخرة والانانية والطمع الخبيث، الذي جر على الإنسانية بلاء هذه الحرب»، مردداً، بهذا القول، التهم الشائعة ضد اليهود بصورة عامة، دون أن يتناول الاحتجاج، طبيعة الحركة الصهيونية بالذات. وقد حرص المحتجون، على تأكيد أن «لنا الثقة العظمى بأننا سننال مطلبنا، مادام في العالم المتقدم عدل، وما أثبتنا أن اليهود شرذمة صغيرة في البلاد»^(٤).

وعلى النحو ذاته، وتأكيداً لزوايا النظر، هذه ذاتها، بعث مئات من وجهاء نابلس، إلى مؤتمر الصلح، أوائل عام ١٩١٩، مذكرة احتجاج توجّهوا فيها بالخطاب، «إلى حضرة دولة بريطانيا العظمى وهي نصير الإنسانية». وناشد محتجو نابلس بريطانيا أن تدقق، في المطالب العربية، وتقرر حقوق العرب الثابتة. «وبذلك يكون لها منا خير معاون، على السلام، وأن نعترف لها بالفضل على مر الأيام»^(٥).

والأمير فيصل الذي وقع الاتفاقية المشهورة، مع د. وايزمن^(٦)، مع أنه عرف أكثر قليلاً مما عرفه القادة الفلسطينيون، لم ير، هو الآخر، الخطر الصهيوني على حقيقته، بل أنه لم يره حتى بحجمه الذي كان قائماً آنذاك، والذي تمثل بمساندة بريطانيا، وهي أهم الدول المنتصرة في الحرب، لطلب إنشاء الوطن القومي اليهودي. وقد تحدث الأمير، بعد وقت من توقيعها على الاتفاقية مع د. وايزمن، عن تصوراتهِ على النحو التالي:

«قيل لي إن جميع اليهود يعتمدون على التصريح الذي فاه به لورد بلفور، ويتطلعون إلى إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، أي أن تصير فلسطين دولة يهودية. ولا ريب أن هذه الأمانى تناقض أفكار العرب ولا ترضيهم». وبما أن اليهود، كما وصفهم الأمير «ساميون قبل العرب» فقد ناشدهم «معاونتهم في إنشاء المملكة العربية» حتى إذا كثّر [عددهم] في فلسطين، تيسر أن تجعل ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة»^(٧).

وبصرف النظر عن موقف الأمير فيصل واستعداده، لقبول الوجود اليهودي في فلسطين، مقابل إسهامهم في تطوير المملكة المأمولة، على أن تشكل فلسطين في المستقبل، ولاية في

مملكة الوحدة العربية، فإن المطامع الصهيونية التي تسربت عنها الأنباء، لم تظل، بقدر تأثير على عرب فلسطين، لوقت طويل. وإذا كان من الصحيح أن الوعي الفلسطيني، لدرجة الخطر، لم يصل إلى إدراك حجمه الفعلي، فإن قادة الحركة العربية في سوريا، والفلسطينيين جزء منهم، لسواء، على نحو أولي، أثر هذا الخطر على مطلبهم الرئيسي، آنذاك، وهو وحدة البلاد الشرقية أو، على الأقل، وحدة البلاد السورية. وهكذا نصت مقررات المؤتمر السوري الأول، الذي انعقد في دمشق في حزيران (يونيو) ١٩١٩، على التمسك بوحدة البلاد السورية، بحدودها الطبيعية، وبضمها فلسطين، كما نصت على رفض «مزاعم الصهاينة في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم»^(٨).

وخطا المؤتمر السوري الذي انعقد في دمشق، في شباط (فبراير) ١٩٢٠، خطوة أخرى، بتفسير سبب هذا الرفض العربي، للهجرة اليهودية، وذلك بخطرهما على كيانهم السياسي. كذلك أعلن المؤتمر عزمه على عدم الاعتراف، بأية حكومة وطنية في فلسطين، قبل أن تعترف الحكومة المحلية بمطالبي الفلسطينيين اللذين قدموها للجنة الأميركية، وهما عدم فصل فلسطين عن سوريا، ومنع الهجرة اليهودية^(٩).

التواطؤ البريطاني - الصهيوني

أما صلة الخطر الصهيوني بسياسة بريطانيا الحليفة فإن الفلسطينيين أحيطوا علماً بها، رسمياً، في نيسان (أبريل) ١٩٢٠. وقد تولى الجنرال بولز، مدير إدارة بلاد العدو المحتلة في القدس، إعلام الأعيان وروساء الطوائف الفلسطينية، بأن مجلس الحلفاء «قرر انتداب دولة على فلسطين، وأن يدمج وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في معاهدة الصلح مع تركيا، وزادهم علماً بأن هذا الانتداب «عُرض على بريطانيا لقبيلته». ثم تلا الجنرال البريطاني، على مسامع ممثلي الرأي العام الفلسطيني، نص وعد بلفور، وحُثهم على إنهاء الخلافات السياسية والاضطرابات، مؤكداً أن «على جميع الفلسطينيين الحقيقيين أن يتباروا في خدمة فلسطين وخير الأجيال المقبلة»^(١٠). هذا الاعلان، الذي عزز معلومات توافرت قبله، وضع الوطنيين الفلسطينيين، وجهاً لوجه، أمام الخطر الذي لم يعد من الممكن الحديث عنه بصيغة: «تناهى إلى مسامعنا». وقد جاء الاعلان في وقت كانت فيه المعلومات التي سبقته، وحدها، كافية لجعل «الشمور ضد الصهيونية، في فلسطين وسوريا، بالغا أشده وليس من السهل الاستغفاف به»، كما وصفه تقرير لجنة التحقيق الأميركية التي زارت فلسطين، بتكليف من الرئيس ولسن في منتصف ١٩١٩^(١١). وكان هذا الاعلان كافياً، حتى لو لم تتوافر معلومات أخرى، لتأكيد الاقتران بين الخطر الصهيوني وسياسة بريطانيا؛ ومع ذلك ظل رد فعل الوطنيين الفلسطينيين ضد بريطانيا، أقل حدة بكثير من رفضهم للصهيونية؛ في حين بقيت المفاهيم العربية حول الصهيونية قاصرة عن إدراك طبيعتها.

لقد استند الرفض العربي للصهيونية، منذ البداية، بما هي خطر قادم، إلى إحساس غفوي بهذا الخطر، ولم يرتق، في ذلك الوقت المبكر من بداية الغزو الصهيوني المؤيد من بريطانيا، إلى إدراك أبعاده القادمة وطبيعة الصلة بين الصهيونية والامبريالية

البريطانية. ولعله من الصحيح أن نقول: ان هذا الوعي، وان تطور وتقدم بعض السنين، ظل حتى قيام اسرائيل قاصراً عن أن يلم بهذه الطبيعة بكاملها.

أسباب الرفض الفلسطيني للصهيونية

ففي بداياته انطلق الرفض الفلسطيني للصهيونية، من الحذر الشائع تجاه اليهود، وهو حذر حفزته نوازع اجتماعية ودينية واقتصادية، سبق وجودها وجود الصهيونية، وغذاء — كما أشرنا إليه آنفاً — شيوع أنباء الخطة الصهيونية، لاستيطان فلسطين، وبناء الوطن القومي اليهودي فيها، ثم بروز ظاهرة الهجرة اليهودية، في ظل الانتداب البريطاني، واستفحال خطرهما، وما رافقهما من أعمال الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، بوسائل مختلفة. وحين انتضح للفلسطينيين أن بريطانيا تدعم مطلب الوطن القومي اليهودي، وكذلك الدول الحليفة الأخرى، اعتقدوا أن هذا ناجم عن نقص في معلومات بريطانيا، عن مطامع اليهود، وعن قلة معرفتها، بحقوق العرب وبراهينهم التي تثبت حقوقهم هذه. ولذلك، فإن مذكرة المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، إلى مؤتمر الصلح، كانت واثقة أنه «متى عرف [المؤتمر] حجتنا وبراهيننا، والأضرار التي تلحق بنا، يثبت حقوقنا في بلادنا ويمنع عنا عادية الصهيونيين»^(١٧). وقد قر في أذهان قادة الحركة الوطنية الفلسطينية، لسنوات عديدة لاحقة، أنه يمكن بالتعاون مع بريطانيا ومن خلال الاتصال بها وإقناعها بخطورة الحركة الصهيونية، شئها عن تأييد المطلب الصهيوني. وفي غياب الوعي لطبيعة الصهيونية والامبريالية والمصلحة بينهما، اتخذت محاولات الإقناع، في بعض الحالات، صيغاً مفرطة في التعبير عن السذاجة: من ذلك، مثلاً، أن رئيس اللجنة التنفيذية لفلسطين، موسى كاظم الحسيني، وجد الفرصة، بعد اضطرابات أثارها اليهود، في يافا عام ١٩٢١، في عيد العمال، ليقول في رسالة وجهها إلى وزارة الخارجية البريطانية: ان مهاجري اليهود «ينشرون روح البلشفية في فلسطين»، وليطلب «إيقاف الهجرة اليهودية إلى هذه البلاد، حقناً للدماء، ومنعاً لسكر نار البلشفية في الشرق»^(١٨). وفي رسالة مماثلة وجهها، لمجلس العموم البريطاني، يقول الحسيني، رئيس اللجنة التنفيذية: «جئناكم اليوم ونار البلشفية تكاد تلتهم إحدى أمهات بلادنا، وعلم الهدم والتقويض، الأحمر، يرفع علناً في البلاد، ومناشير دعوة الشيوعية توزع على الأهالي بصورة متوالية. نطلب إلغاء عهد بلفور، وتغيير سياسة الحكومة الحاضرة، قبل أن تدهمنا نار البلشفية بحالة، أوسع وأشد، بحيث لا نقوى معها على مساعدة الحكومة، لاطفاء فتنتهم البلاد والشرق أجمع»^(١٩).

وإذا كان الجهل بطبيعة الصهيونية، فضلاً عن طبيعة صلتها ببريطانيا، وسم الموقف العربي منها، آنذاك، فإن الجهل بتكوين منظماتها والتيارات التي تشكل مجموعة حركتها، وبما بين هذه التيارات، من نقاط التقاء أو اختلاف في الاتجاهات، وزوايا النظر والاهداف الصغيرة والكبيرة، ظل سمة ميزت الموقف العربي حتى سنة ١٩٤٨. وقد ظل من المألوف، على مدى هذه السنوات كلها، النظر إلى الجانب الصهيوني، ككل واحد ومتماسك، وتفسير كل ما يضي بوجود خلافات بين تياراته وكثله، على أنه شيء متفق عليه،

فيما بينها، هدفه تضليل العرب. والباحث، في الأدبيات الفلسطينية لتلك الفترة، لا يقع على أي شيء ذي مغزى، يدل على أن العرب أولوا تلك الناحية اهتمامهم؛ ولا يقع، بالتالي، على ما يشير إلى أنهم بذلوا أي مجهود للاستفادة، من خلافات وتباين الكتل الصهيونية، أو حتى لاستخلاص المدلولات الصحيحة، لعلاقاتها مع بعضها.

يضاف إلى هذا أن التمييز بين اليهودية والصهيونية ظل معدوماً، أو شبه معدوم، لدى الوطنيين الفلسطينيين؛ هذا إذا استثنينا القلة القليلة التي يعتنقها الشيوعيون، والتي وقعت، بدورها، في سلسلة من الأخطاء والبلبلات بهذا الصدد^(١٥). ولم يأت غياب التمييز نتيجة القناعة العربية، بمدى مساندة اليهود للحركة الصهيونية، حتى ولو كانت هذه القناعة قائمة على أسس خاطئة؛ بل جاء هكذا بصورة عفوية، ومن غير أي تمحيص، وكان الصهيوني معادلاً لليهودي والعكس بالعكس. وانطبق هذا حتى على اليهود الشيوعيين الذين كانوا، من بين اليهود، أشد أعداء الصهيونية. كما انطبق على اتباع الطوائف اليهودية المفرطة في التدين، والذين قاوموا العمل الصهيوني لبناء الوطن القومي اليهودي، لنوازع دينية تستر تهيبهم من اتیان ما قد يعرض اليهود للخطر.

انعدام التعاون الفلسطيني - اليهودي ضد الصهيونية

ولم يشهد تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية أية محاولة من أي نوع للتخالف مع قوى، أو تيارات يهودية، معادية للصهيونية؛ وذلك إذا استثنينا، مرة أخرى، المحاولة غير المباشرة، التي تمتعت بقيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، وفي عداد أعضائه عرب ويهود، وهي محاولة كانت مستنكرة، من أوساط فلسطينية واسعة، مثلما هي مستنكرة من الصهيونيين، ومدانة من قبل قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية التي رفضت الاعتراف بالحزب الشيوعي الفلسطيني، كقوة وطنية، ورفضت، بالتالي تمثيله في قيادتها، حتى عندما ضمت هذه القيادة ممثلي الأحزاب الأخرى كافة. وقد انتهت هذه المحاولة، في عام ١٩٤٣، إلى انقسام الحزب الشيوعي الفلسطيني، انقساماً كاملاً، إلى منظمتين: أحدهما يهودية صرفة. والأخرى عربية صرفة، بقرار من لجنة الحزب المركزية، ولم يصوت، من أعضاء اللجنة المركزية العرب، ضد قرار الانقسام إلا عضو واحد هو المرحوم فهمي السلفيتي^(١٦)، مما يشير إلى مدى عمق النظرة الفلسطينية تجاه اليهود، والتي امتدت لتشمل حتى الشيوعيين.

وقد ترتب على هذا كله، مواقف فلسطينية ترفض أي شكل من أشكال التعاون مع اليهود، وجعل مطلب رفض الوجود اليهودي برمته، طامعياً، وفوق أية اعتبارات سياسية، كان من شأنها لو اتسمت بشيء من المرونة، في هذا المجال، أن توسع ثغرات الخلافات والتناقضات القائمة، أو المحتملة، في الجانب اليهودي.

الحركة الوطنية الفلسطينية والموقف البريطاني

أما الجهل بطبيعة الموقف البريطاني، وخصوصاً فيما يتصل بدوافع تأييده للحركة الصهيونية، فترتب عليه اعتقاد الحركة الوطنية الفلسطينية، لسنوات طويلة، بأن التأييد

البريطاني للصهيونية، تابع من مواقف هذه الحكومة أو تلك وهذا الوزير أو ذاك، في الحكومات البريطانية المتعاقبة. وقد ظلت قيادة الحركة الوطنية أسيرة هذا الاعتقاد إلى بداية الثلاثينات، ولم تكن مهية لأن تدرك، أن الحركة الصهيونية صعدت في ظل صعود الرأسمالية وانتقالها إلى طورها الامبريالي، وأنها بذلك ارتبطت، بها وحكوماتها، هذا الارتباط العضوي الذي لا ينقسم؛ حتى أن تبني بريطانيا، رسمياً، لمطلب إقامة الوطن القومي اليهودي، ثم إصرارها على إدخال هذا المطلب في صك الانتداب الذي صادقت عليه عصبة الأمم وإجراءات السلطات البريطانية، في فلسطين، لتطبيقه، لم يكن لها التأثير المناسب في لفت نظر الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى أن بريطانيا تمارس سياساتها، منذ البداية، بما يخدم مصالحها الامبريالية، وكذلك مصالح حلفائها، وليست أسيرة سوء فهم ناجم عن نقص المعلومات، أو عن قلة معرفتها بحجج الجانب العربي، وأن ضوابط إمعانها، أو ترددها في تنفيذ تلك السياسة، كانت تحددها، وستحددها فيما يلي من سنين، تقديراتها لمصالحها بالذات.

لقد احتاج الأمر لعدة سنوات من الممارسات البريطانية، ومن خيبات الأمل العربية في مواجهتها، حتى قرّر في الأذهان أن تلك سياسة بريطانية معتمدة، وأن بريطانيا تقف في صف الأعداء. وهذا الاستنتاج توصل إليه فرقاء الحركة الوطنية الفلسطينية تبعاً، وبالتدرج. وكان أول من توصل إليه، من الفرقاء المؤثرين في قيادة الحركة الوطنية، الجماعة التي التقت في حزب الاستقلال العربي^(١٧) سنة ١٩٣٢. وكثير من الفرقاء، لم يصلوا إلى استنتاج بهذا الصدد، إلا عشية اندلاع ثورة ١٩٣٦، أو حتى بعد ذلك. ومنهم من تخلّى عنه، أو تهيب، على الأقل، من التصرف على أساسه، كما تجلّى هذا في استجابتهم لدعوة وقف إضراب عام ١٩٣٦، الذي استهل الثورة، ثم بعودتهم لقبول التفاوض مع بريطانيا، وإجراء الاتصالات التي انتهت بصدور الكتاب الأبيض^(١٨)، عام ١٩٣٩؛ وهو كتاب رأى فيه كل أعضاء اللجنة العربية العليا، أساساً صالحاً للتعاون مع بريطانيا، مع أنه لم يكن يتضمن من المطالب العربية، إلا أقلها، وأنه ضمن هيمنة بريطانيا على فلسطين بعربها ويهودها. ومن أعضاء اللجنة العربية العليا، اعترض، على الكتاب، شخص واحد هو رئيسها، الحاج محمد أمين الحسيني^(١٩)، لأنه كان يراهن، وقتها، على نجاح دول المحور، بزعماء المانيا النازية، ضد الحلفاء، بزعماء بريطانيا.

ولأن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية لم تتخذ موقفاً حاسماً ضد بريطانيا، لافي البداية ولا فيما تلامس سنوات، فقد ظلت تتوجه إلى الإدارة البريطانية، في فلسطين، وإلى الحكومات البريطانية المتعاقبة، كلما تراكت لديها أسباب الشكوى، من استئصال خطر النشاط الصهيوني في البلاد، ولعدة سنوات، كان الأمل يراود الحركة الوطنية بإمكانية حمل بريطانيا على التوقف عن تأييدها للمشروع الصهيوني. وكان هذا الأمل واحداً من الأسباب، التي جعلت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، ترفض، حتى المقترحات البريطانية لمشاريع الحكم، أو الإدارة الذاتية، التي يشترك فيها عرب ويهود، ثم لاتناش مطالبها المقابلة، إلا مع السلطات البريطانية نفسها، أو مع وسطاء من حكام الدول العربية المرشحين للعب دور، في اقناع بريطانيا.

تقصير الحركة الوطنية الفلسطينية في البحث عن حلفاء

وحين اكتملت خيبة الأمل ببريطانيا، في عام ١٩٣٦، كان هذا العامل لا يزال مؤثراً. حتى أن القيادة الوطنية قبلت وقف الإضراب الشامل الذي أعلنته البلاد، والثورة المسلحة التي اندلعت إثره، ملقبة بالعبء على وساطة ملوك وأمراء الدول العربية، الذين عرضوا الوساطة معتمدين، صراحة، على تقنيتهم بعدالة صديقتهم، بريطانيا وحدها. ولم تفكر قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بالبحث عن حلفاء، بين الدول التي تقف على طرف نقيض مع بريطانيا، ولم تفكر، خصوصاً، بالتوجه إلى الاتحاد السوفياتي الذي كان، منذ عهد لينين، يعد يده لحركات التحرر، في البلدان المستعمرة، ويدعوها إلى التعاون. وحتى التوجه نحو بلد كالولايات المتحدة تم في وقت متأخر، وبالتحديد، بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث ساهمت بعض الأطراف الفلسطينية، في فتح مكتب صغير في نيويورك، اعتمد نشاطه، أساساً، على جهود عدد من الفلسطينيين والعرب الآخرين، الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة وعلى علاقاتهم المحدودة. وكان هدف المكتب الرئيسي حث الجاليات العربية على تقديم العون لقضية الشعب الفلسطيني.

ومن الحق أن بريطانيا، المصممة منذ البداية، على تنفيذ التزاماتها للحركة الصهيونية، بذلت، من جانبها، ما احتاجته من جهد للتخفيف من حدة الرفض العربي للمطلب الصهيوني، ولمنع تحول هذا الرفض إلى موقف ضدها، من غير أن تتراجع، مرة واحدة، عن هذا الالتزام. وقد فعلت ديبلوماسية كثير في هذا المجال، وتوالت بياناتها المطبوعة، أو الهادفة إلى تخفيف السخط؛ ابتدأت ذلك، منذ البيان الأول الذي أذاعته، هي وفرنسا، عشية نجاح القوات البريطانية في احتلال فلسطين، حين أعلنت الدولتان: أن السبب الذي حملهما على خوض الحرب في الشرق «هو رغبتهما في تحرير شعوبه من ظلم الأتراك واستعبادهم، وخلاصهم من عسف الألمان ومطامعهم، وميلهما إلى تأليف حكومات وإدارات وطنية حرة، تنتخب حسب رغائب الأمة، وتستمد سلطتها منها»^(٢٠).

وحتى بعد أن أبلغ الفلسطينيون رسمياً بقرار مجلس الحلفاء المؤيد لمطلب الوطن القومي اليهودي، وثارت التخوفات من احتمال هيمنة الصهيونية على البلاد، صرح المندوب السامي البريطاني، صيف ١٩٢٠، محاولاً تهدئة المخاوف: «انتي أقول بصراحة: إن أموراً كهذه لم تخطر للصهيونيين ببال. وهب أنها خطرت ببالهم، فإن الحكومة البريطانية لاتقبل بسياسة كهذه، فانا لاأرى خطراً على البلاد من الصهيونيين، بل لاأراني متشائماً، لأن كل قضية مبنية على بُطل لايلت القائلون بها أن يعودوا لرشد، متى رأوا فسادها»^(٢١). قال المندوب السامي هذا في حين أن لجنة كرامن الاميركية، التي زارت فلسطين، قبل هذا بسنة، كانت قد أكدت في تقريرها: «إن الحقيقة التي وقعت عليها اللجنة، في أحاديثها مع ممثلي اليهود، أن الصهيونيين يتوقعون أن يجلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء أراضيهم. وحكمت اللجنة مؤكدة: أن «تعمير شعب، هذه حالته النفسية، لهجرة يهودية لاحد لها، اعتداء على حقوقه ونقض للمبادئ التي حارب الحلفاء من أجلها»^(٢٢).

إذن، انصب الرغز الفلسطيني في الأساس ضد المطلب الصهيوني، وليس ضد الوجود البريطاني. وقد نجم، عن هذا، ضياع جهود كبيرة بذلتها الحركة الوطنية الفلسطينية، في محاولات حمل الحكومات البريطانية المتعاقبة على سحب تأييدها للمطلب الصهيوني، كي يفتح أمامها باب التعاون مع العرب المستعدين لقبول منحها العديد من المزايا، بما في ذلك قبول الانتداب، إذا اقتضى الأمر. وعندما ذهب الوفد العربي الفلسطيني إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني سنة ١٩٢١، كان مخولاً، على ما يبدو مما تكشفه الوثائق القليلة المتاحة، بالتفاوض مع المسؤولين البريطانيين على أساس أن تتخلى بريطانيا عن وعد بلفور، مقابل القبول الفلسطيني بالانتداب، حتى أن رئيس الوفد استاء من موافقة عضو الوفد، أكرم زعير، على مقررات المؤتمر السوري - الفلسطيني التي نادت بانتهاء الانتدابين البريطاني والفرنسي، وبجلاء قوات الدولتين وكتب له معتبراً أن خطة المؤتمر بهذا الصدد جاءت نتيجة حماس وطني زائد ولا تنطبق على خطتنا التي قررناها هنا، وفقاً للحالة الحاضرة ولمقررات المؤتمرات، ولا نعلم الضرورة التي أدت بكم لأن تصرحوا برفض الانتداب، صراحة علنية. وكشف كاظم الحسيني، في رسالته لزعير (١٩٢١/٩/١٠)، النقاب عن «أن اتفاقنا، قبل سفركم، في موضوع اشتراكنا في المؤتمر السوري، كان مقيداً بأن نقبل خطتنا التي قررناها وأمضيها كلها وقررنا أن نستشير بعضنا، في المواضيع الهامة، قبل البت فيها»^(٣٣). هذه الخطة، المتفق عليها، يكشف بعض بنودها رد زعير، على رسالة رئيسه في ١٢/٩/١٩٢١، حين يقول: إن خطتهم ومقررات المؤتمرات، بخصوص الانتداب، ترمي كلها «إلى رفض الانتداب المبني على أساسات وعد بلفور رفضاً باتاً صريحاً. وإلى إضمار البحث، فيما يتعلق بقبول الانتداب العاري عن وعد بلفور أو رفضه، وذلك، حسب زعير، طليئنا يتسنى لنا الوصول إلى درجة تخولنا المفاوضة، على شكله وتحديده مع الحكومة البريطانية»^(٣٤).

أسباب التقصير

هل يكفي أن ننسب الخل، في موقف الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى الجهل بطبيعة الصلة بين بريطانيا - الصهيونية؟ لاشك في أن هذا الجهل، هو أحد الأسباب، لكنه لم يكن السبب الوحيد، وربما لم يكن السبب الأول، أو الحاسم. فهناك، إلى جانب هذا، مجموعة العوامل التي أملت، في السابق، وقوف الحركة العربية القومية إلى جانب بريطانيا، في الحرب: وفي جذر هذه العوامل تكمن رغبة البرجوازية العربية الناشئة، وخصوصاً في بلاد الشام، للاستفادة من علاقاتها بدول الغرب المتطورة، ضد التخلّف العثماني. وهذه الرغبة كانت لا تزال تمارس تأثيرها على الحركة الوطنية الفلسطينية، التي شكلت البرجوازية، المدنية الناشئة، لحياتها، وانضم إليها ملاك الأرض، المتوسطون والصغار، لأن أرضهم بالذات، بما هي مورد رزقهم، كانت مهددة بالمشروع الصهيوني، في حين كان الاقطاع الكبير ميالاً لبيع الأرض، واستثمار الأموال التي يحصل عليها، في المشاريع التجارية أو الصناعية، فكان، لهذا، هو الأسرع في التفرط بملكية الأرض أمام المبالغ المفرية التي عرضها الصهاينة. أما الظروف الدينية - التاريخية التي فرضت رمزاً يعينها، على رأس قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، فإنها لم تصمد أمام رغبة

البرجوازية المدنية، في التعاون مع بريطانيا. ولذا لم يكن من الصدفة أن يقف الحاج أمين الحسيني، ضد الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، ويراهن على ظفر دول المحور، في حين وقف أعضاء اللجنة العربية العليا، كلهم، مع هذا الكتاب الذي حمل إشارات غامضة حول احتمالات تبدل لصالح العرب، في السياسة البريطانية، أملت حاجاتها لتهدئة العرب، حين كان الخطر الرئيسي عليها متمثلاً بقوة ألمانيا. ولم تلبث أن تجاهلتها، بعد أن انحسر الخطر الألماني عن الصحراء العربية.

لقد بقيت الحركة الوطنية الفلسطينية أسيرة تناقض مواقفها وتبليها، بين رفضها الكامل والمشروع للمطالب الصهيونية، ورغبتها في التعاون مع بريطانيا. وكان هذا التناقض قابلاً للتجاوز، حين كان خطر الصهيونية مجرد مشروع وادعاءات يدور الحديث حولها، لكنه أخذ يشتد، مع تضخم حجم الوجود الملموس للصهيونية على أرض فلسطين، ومع تحسس صفار ملاك الأرض، وحرفيي وتجار وصناعيي المدن، وجمهور العاملين المرتبطين بهم، لتأثيره على مصادر رزقهم، إنهم الذين يشكلون آخر الأمر، جمهور الحركة الوطنية وأداتها لأي مواجهة. وهذا ما كان من شأنه أن يدفع الأمور دفعا، نحو الاصطدام مع الوجود الصهيوني ومع الوجود البريطاني، حتى ولو لم تشأ قيادة الحركة الوطنية التورط في الصدامات، وأخذت حركة هذا الدفع تشتد، مع بروز التحقق العياني لمخاطر الوجود الصهيوني، بمضي السنين.

مظاهر الخطر الصهيوني

اتخذ الخطر الصهيوني أول ما بدأ يتضح، أمام الفلسطينيين العرب، مظهراً سياسياً، تمثل في مطلب إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وكان، بمظهره العام هذا، مرفوضاً من العرب، ولم تُجِدِ التطمينات البريطانية المتلاحقة، ولا التاكيدات التي انصبت، على أن إقامة الوطن القومي اليهودي لن تضر بالمصالح الدينية والمدنية لسكان فلسطين، في ثني العرب الفلسطينيين عن رفضه. بل إن تلك التطمينات، ذاتها، كانت تحمل، في طياتها، نذُر الخطر. فالوثائق البريطانية، كافة، التي استهدفت استرضاء العرب، تحدثت، فقط، عن ضمانات للحقوق والمصالح الدينية والمدنية، لأهالي فلسطين من غير اليهود، وغاب عنها أي حديث عن الحقوق السياسية. بينما كانت طموحات العرب المشاركة، وبضمنهم الفلسطينيين، وكذلك مجهوداتهم التي اتصلت، منذ اشتراكهم في الحرب ضد الدولة العثمانية، تضع، كما رأينا، مطلب استقلال بلدان المشرق العربي ووحدته في المحل الأول من الاهتمام. ويمكن القول، على هذا الأسس، أن السبب الأول لرفض مشروع الوطن القومي اليهودي، تمثل في تعارضه مع المطلب العربي، في الاستقلال والوحدة. دلّ على ذلك انطلاق الاحتجاجات الأولى، ضد المشروع الصهيوني، في المؤتمرات التي حضرها ممثلو الحركة العربية القومية في دمشق، وليس من معثلي فلسطين وحدها، واقتزان المطالبة بالتخلي عن المشروع، بالمطالبة باستقلال البلدان العربية ووحدتها.

أما أول مظهر ملموس، للخطر الصهيوني العام، اتصل بفلسطين خاصة، فهو

انتظام الهجرة اليهودية التي تمت بإشراف الحركة الصهيونية. وهي هجرة لغت النظر إليها، طابعها السياسي المتصل اتصالاً وثيقاً بمطلب الوطن القومي وتأييد السلطات البريطانية لها، وما رافقها من تمودور المنظمة الصهيونية داخل فلسطين، مما ميزها عن هجرات سابقة أوصلت، إلى فلسطين، أعداداً من اليهود، لم يثر وصولهم من شكوك العرب، إلا أقلها.

ومن المعلوم أن الحركة الصهيونية كانت تعمل على الهجرة، بوصفها العامل الرئيسي الأول الذي يستند إليه المشروع الصهيوني برمته. أيا كان مدى مطالبا المقلبة، وإن المشروع كان معرضاً للفشل الكامل، لو لم يتحقق وجود يهودي بشري له القدرة، على مواجهة المحيط العربي، ومرتبطة بالصهيونية وبمشروعها. وأيا كانت المعارف التفصيلية المتوافرة للعرب، حول المسائل المتصلة بالهجرة اليهودية، فإن الإحساس بخطرهما برز، منذ ابتدأت، في ظل الاحتلال البريطاني. ولم يكن، بغير معنى إذاً، أن الرفض العربي للهجرة اقتزن، على الدوام، برفض الوطن القومي اليهودي، في القرارات التي صدرت عن التجمعات السياسية الفلسطينية كافة، منذ المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، إلى آخر المؤتمرات. وإن التمسك بهذا الرفض، ميّز مواقف القوى والمنظمات الفلسطينية، السياسية والشعبية والاجتماعية، كافة بغير استثناء، سواء اتخذت هذه القوى والمنظمات مواقفها متفرقة أم موحدة. كما أن التركيز على رفض الهجرة، ميز طروحات الوفود العربية الفلسطينية، الأربعة المتعاقبة، التي أمت لندن، بين ١٩٢٠ و ١٩٣٠، للتفاوض مع المسؤولين البريطانيين، ووضعت مطلب منع الهجرة اليهودية في مقدمة مطالبها.

تصلب الرفض العربي

ولم يلب الرفض العربي للهجرة، في أي وقت من الأوقات، ولم يتجزأ، أي أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم توافق، ولم تميل إلى الموافقة على عروض تكررت، بتقليص الهجرة وتقنينها، بدل منعها كلية. كما أنها لم تقبل، حين تلقت عروضاً تتصل بمسائل أخرى، أن تعطي موافقتها على ما كان قد تحقق، بالفعل، من هجرة قبل ذلك. وقد وجه المؤتمر العربي الفلسطيني الأول (دمشق، شباط (فبراير) ١٩١٩)، إلى مؤتمر الصلح، احتجاج الوطنيين الفلسطينيين الشديد بسبب ماسمعه من أن الصهيونيين نالوا وعداً بجعل بلدنا [فلسطين] وطناً قومياً لهم، وأنهم ينوون المهاجرة إلى هذا البلد واستيطانه،^(٢٥): وذلك في السنة التي لم تكن فيها الهجرة المنظمة، طبقاً لالتزام بريطانيا، قد ابتدأت على نطاق واسع. والحاج أمين الحسيني، زعيم الحركة الوطنية ورئيس اللجنة التنفيذية العليا، رفض أن يقبل وجود ٤٠٠ ألف يهودي كانوا قد استوطنوا، بالفعل، في فلسطين حتى العام ١٩٣٦، وذلك في حوار مع اللجنة الملكية لفلسطين التي اشتهرت باسم لجنة بيل والتي جاءت للتحقيق، بعد اضطراب ١٩٣٦، كما رفض أن يلتزم بشيء يتصل بمستقبلهم في فلسطين، حتى ولو أمكن قيام الحكم العربي فيها^(٢٦).

وعوني عبد الهادي، عضو اللجنة التنفيذية، قال أمام اللجنة، بجلاء: «نعارض في

[وجود] أي يهودي في أي بلد كان، وطلب بما يعني إخراج كافة من هاجروا، منذ العام ١٩١٨، حين أكد أن النسبة التي تقبلها اللجنة العربية العليا لوجود اليهود في فلسطين، هي ٧ بالمئة من مجموع السكان. أي نسبتهم كما كانت، قبل الاحتلال البريطاني^(٣٧).

واعترض الجانب العربي أيضاً، على الجزء من الكتاب الأبيض البريطاني ١٩٣٩ الخاص بتحديد الهجرة اليهودية، بمئة ألف خلال خمس سنوات على الرغم من أن الكتاب تضمن عدداً من الاسترضاءات لهذا الجانب، كما سنرى.

وهذا الرفض المتصل لم يتبدل، بالرغم من تبدل الظروف المضطربة. بينما ظلت موجات الهجرة تتدفق، على فلسطين، يحفزها جهد متصل بذلته الحركة الصهيونية، تحميمها سياسة بريطانية، لم يجر التراجع عنها أبداً. ولم يتم التخفيف من شدتها، إلا في وقت واحد هو الوقت الذي رافق ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، واحتدام الظروف التي قادت إلى قيام الحرب العالمية الثانية. وإذا كان عدد الذين وفدوا إلى البلاد من اليهود، في العام ١٩٢١، بلغ أكثر، قليلاً، من تسعة آلاف مهاجر، فإن الرقم قفز، في العام ١٩٣٥، إلى قرابة ٦٢ ألفاً، مع أن الاحتجاجات العربية ضد الهجرة لم تبهت.

والذي لاشك فيه، أن الاحتجاجات وأشكال المعارضة العربية الأخرى للهجرة قد أثرت، بصورة ما، في التخفيف من شدة وتيرة الهجرة إلى ما هو دون مطامع الصهيونيين، إلا أنها لم تلغها بالمرّة. وإذا كان لثورة ١٩٣٦، التي امتدت ثلاث سنوات، أكبر أثر تحقق في هذا المجال، فإن صعود النازية والاضطهادات التي تعرض لها يهود عدد من البلدان، بسببها، وظروف الحرب العالمية الثانية حطمت القيود التي قامت في وجه الهجرة، بما في ذلك بعض التحفظات البريطانية التي وضعت، بتأثير الرغبة في التخفيف من الاعتراضات العربية. وإذا كان يهود أوروبا المشردون لم يصلوا كلهم إلى فلسطين، في سنوات الحرب، فلاسيب تتصل بمصاعب التنقل، زمن الحرب، وباعتبارات الحرب، ذاتها، ویرغبات اليهود، أنفسهم، الذين لم يكونوا كلهم صهيونيين، أو متحمسين لساندة المشروع الصهيوني.

وقد اقترنت بمسألة الرفض العربي المتصل للهجرة اليهودية، مسألة أخرى تتصل بحقوق اليهود، غير المرفوضين، الذين استوطنوا فلسطين قبل الاحتلال البريطاني، وكانوا يُعدّون فلسطينيين... بحقوقهم، من وجهة النظر العربية، كمواطنين في فلسطين، أي كإكثلية دينية فيها. وانسحب الرفض العربي، للهجرة عموماً، على هذه المسألة، أيضاً، وأدى إلى تغييب التفكير الجاد بها لدى الجانب العربي.

الهجرة الصهيونية إلى فلسطين

كانت أهمية موضوع الهجرة واضحة، لدى الحركة الصهيونية، ولذا ظلت تلح على توسيعها وتعتز على أية قيود توضع في طريقها، وكانت بريطانيا الملتزمة بالمساعدة على تحقيق الوطن القومي اليهودي، تعتبر تسهيل عملية الهجرة واجباً عليها، يمليه هذا الالتزام، على أساس أن الشعب اليهودي سيكون في فلسطين بحكم الحق لا بفضل

التسامح»، كما ورد على لسان وزير المستعمرات البريطاني، في حزيران (يونيو) ١٩٢٢، وهو يوجز نتائج مباحثاته مع الوفد الفلسطيني الذي زار لندن، في ذلك العام^(٢٨). وكما تكرر في وثائق بريطانية أخرى عديدة، بعد ذلك.

وإن فإن بريطانيا لم تكن تناقش مسألة حق اليهود في الهجرة كميدياً، فهو من وجهة نظرها حق أوجبته التزامها بالمشروع الصهيوني ثم صار تنفيذه واحداً من واجباتها طبقاً لنصوص صك الانتداب الذي أبرمته عصبة الأمم، في العام ١٩٢٢. والقيد الوحيد الذي وضعت السلطات البريطانية، هو ربط وتيرة الهجرة بمقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين الجدد وهو قيد نص عليه أيضاً صك الانتداب. أما تقدير توافر هذه المقدرة، من عدمه، فقد ظل في كل الأحوال، حقاً من حقوق الإدارة البريطانية، التي اعتادت ألا تأخذ بما عرضه الجانب العربي من تقديرات، في هذا الشأن. والحقيقة أن هذه السلطات، المتأثرة بالتزامها السياسي، قبل أي شيء آخر، تجاه الوطن القومي اليهودي، كانت تجد، دائماً، أسباباً اقتصادية تسمح باستمرار الهجرة. وكانت، بالتعاون مع الوكالة اليهودية، تبتكر الوسائل التي تظهرها بمظهر الملتزم بهذا القيد. وعلى ضوء ذلك، توجب على المهاجر اليهودي، أن يكون حائزاً على رأسمال يتراوح، حسب الفئات، بين ٢٥٠ و ١٠٠٠ جنيه فلسطيني، أو أن تتعهد مؤسسة عمل بتوفير فرصة عمل له منذ وصوله أو أن تتعهد مؤسسة، خيرية أو دينية أو تعليمية، بإعالتة، أو أن يكون صاحب مهنة، من المهن التي تحتاجها البلاد. وقد تركز جانب من الرفض العربي للهجرة، باستمرار، على التيسر في شرح حالة البلاد الاقتصادية، والبرهنة على أنها لا تسمح باستيعاب وافدين جدد. كما تركز على أن الوافدين الجدد بما يستحوذون عليه، من فرص العمل المتاحة، يدفعون الأيدي العاملة العربية، في الصناعة والزراعة، إلى البطالة. بينما اعتمدت السياسة البريطانية نهج التقليل من أهمية الحجج العربية، بهذا الصدد، والادعاء بأن الخطر الذي يتحدث عنه العرب، غير موجود أو مبالغ فيه.

يضاف إلى هذه الهجرة التي كانت تتم بحماية القانون وبتهيئة من السلطات، ذلك النوع من الهجرة الذي تم، ضد شرعية القوانين ذاتها. والتي كانت، هي الأخرى، موضوع شكوى شديدة من العرب؛ حيث كان يجري تحت بصر السلطات، ويفض نظر شديد من قبلها، في أغلب الأحوال، تهريب مهاجرين يهود، عبر الحدود والموانئ، أو إدخالهم بصفة سياح، ثم إيقاظهم في البلاد، بوسائل شتى.

وقد وصف تقرير لجنة «شو» البرلمانية، التي جاءت للتحقيق في الأوضاع عام ١٩٣٠، الشعور السائد بأنه «يستند على خوف العرب المزدوج بأنهم سيحرمون من وسائل معيشتهم، ويسيطر عليهم اليهود سياسياً بسبب المهاجرة و شراء الأراضي». ويبيّن «أن المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد، كانوا أكثر مما تستطيع البلاد استيعابه. وهناك بيئة لاتزاح فيها، بأن المراجع اليهودية انحرفت، فيما يتعلق بالمهاجرة، انحرافاً خطيراً عن المبدأ الذي قبلت به الجمعية الصهيونية. سنة ١٩٢٢، القائل بوجود تنظيم المهاجرة،

حسب مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد^(٣٩). وقال الموظفون العرب، بعد أن تفافم الوضع الذي أدى إلى الانفجار في العام ١٩٢٦، في مذكرة وجهوها للمندوب السامي: «ان المازق، في وضعه الحالي، يرجع إلى الهجرة... ولعلنا لا نكون حرفيين إذا أشرنا إلى أن أولى المسائل التي ستواجه، عند التحقيقات المقترحة، هي مسألة الهجرة»^(٤٠).

أسباب التصلب العربي

ولم تكن مسألة الهجرة مرفوضة من العرب، لأنها تؤدي إلى حشد اليهود في فلسطين وحسب، بل لأنها اقترنت أيضاً بتأسيس وضع اقتصادي متميز للأقلية اليهودية. وهذا ينقلنا للحديث عن المظهر الثاني للموس، من مظاهر الخطر الصهيوني على فلسطين، الذي تمثل في حركة انتقال الأراضي العربية إلى أيدي اليهود، أي إلى الهيمنة الصهيونية. وهنا أيضاً وجد العرب أنفسهم إزاء سياسة تدأب الصهيونية على تحقيقها، وتلقى أوفر التشجيع من السلطات البريطانية. فقد أخذت الأراضي العربية تتسرب إلى أيدي اليهود عبر أقتية عديدة، كان أولها وأكثرها أهمية، إقدام عدد من الاقطاعيين العرب على بيع أراضيهم للصهيونيين، في السنوات الأولى التي لم تكن فيها حركة مقاومة انتقال الأراضي قد اشتدت بعد. وهكذا، انتقل مرج ابن عامر (٤٠٠ ألف دونم من أخصب الأراضي) إلى اليهود، في العام ١٩٢١، بعد أن باعه لهم آل سرسق، مالكوه اللبنانيين، وأجلى عنه، بقوة السلطة، سكان ٢٢ قرية عربية. ولقي المصير ذاته سكان قرى وادي الحوارث الذي بيع في السنة ذاتها، وسقط عدد من سكانه قتل، وهم يقاومون عملية ترحيلهم الإجبارية، وكذلك، رحل عرب الزبيدات وقرى منطقة العفولة وغيرهم^(٤١).

وحصل ممولون صهيونيون، بعد صراع مع صاحب امتياز عربي، على امتياز استثمار وتجفيف أراضي منطقة الحولة مما هيا لهم ملكية واستثمار قرابة ١٠٠ ألف دونم.

وفي أوقات مبكرة أيضاً وضعت السلطات البريطانية، تحت تصرف الصهيونيين، جانباً من الأراضي التي تملكها الدولة، ليفلحوها أو ليقيموا عليها مستعمراتهم ومنشآتهم الصناعية. هذه الأراضي كانت تعد، بموجب القانون العثماني، ملكية للسكان، وصارت بعد الاحتلال البريطاني، وبموجب قوانينه ملكية للمندوب السامي يتصرف بها، باسم الدولة مثلاً مثل ملكيات السلطان الشخصية. وإذا كانت لم تنتقل بكاملها إلى اليهود، دفعة واحدة، بسبب المقاومة العربية، فإنها انتقلت بالتدريج ولم يحدث أن وضع المندوب السامي شيئاً منها، يتصرف جهات عربية، باستثناء جزء من أراضي غوربيسان، تشبث سكانها العرب في البقاء فيها ولم تتمكن أجهزة الدولة من إجلائهم عنها.

ولم تكن الأرض التي حاز عليها اليهود كافية، لآمن وجهة النظر الاقتصادية، أمام حاجتهم المتزايدة لاستيعاب مهاجرين جدد باستمرار، ولا من وجهة النظر السياسية،

أمام مطعمهم في السيطرة على أكبر جزء ممكن من أرض فلسطين، وهكذا ظل نهمهم لحيازة الأرض محتدماً، وظلت المشاكل المتعلقة بانتقال الأراضي إلى اليهود، موضع احتكاك دائم بينهم وبين العرب من جهة، وبين العرب والسلطات البريطانية، من جهة أخرى. وأمام الشكوى العربية المتزايدة والمنبعثة من الخوف المتزايد من فقدان مورد الرزق الرئيسي، بالنسبة لغالبية العرب، قبلت السلطات البريطانية، عام ١٩٢٠، أن تحدد الحد الأدنى اللازم من الأرض لإعالة أسرة واحدة، وتضع قيوداً على بيعه لليهود. ورفضت البيع بموافقة المندوب السامي، مما جعل ملكيات أفقر الملاكين بكامن من الانتقال إلى اليهود، من وجهة النظر القانونية وحدها؛ أما عملياً، فلم تكن بكامن أمام قسوة الضرائب المفروضة والمتزايدة، على الأرض وعلى الإنتاج، والتي أدت إلى ازدياد فقرهم، وجعلتهم في وضع العاجز عن المضي، في خدمة أرض لا تدر الحد الأدنى من الرزق الضروري، وأوقعتهم بالتالي، تحت رحمة قانون آخر أباح للسلطات أن تصادر الأراضي التي لا يفلحها أصحابها.

وكان هناك خطر آخر تهدد الملاكين الذين بحوزتهم ما يزيد عن الحد الأدنى للإعالة، والذي قدر بـ ١١٥ دونماً، وخاصة الأقل يساراً منهم، ممن كان متعذراً عليهم أن يطوروا مزارعهم الصغيرة، حتى تستطيع أن تقف على قدميها، أمام تزايد الضرائب وارتفاع تكاليف الانتاج والمعيشة، والصمود في وجه منافسة غير عادلة، مع الزراعة اليهودية المتطورة والممولة من الخارج والمدعومة من الحكومة البريطانية، بكل أشكال الدعم والتسهيلات المصرفية.

مقاومة انتقال الأراضي

وهكذا، صار خطر انتقال الأراضي سيقاً مسلطاً على جمهور الفلاحين، من مختلف المستويات، تعززته سياسة الاقتار المعتمد، أو الناجم عن عدم الاهتمام بالجانب العربي. وهو خطر انتقلت آثاره إلى المدن العربية التي يعيش تجارها الصغار وحرفيوها على علاقاتهم مع الريف، ويتأثر ازدهارهم أو انتكاس أحوالهم بازدهار الريف أو انتكاسه. وانتصب الرفض العربي في مظاهره الهامة، ضد انتقال الأراضي، وصار مطلب منع بيع الأراضي لليهود وإلغاء سياسة الحكومة، التي سهلت البيع، ثاني المطالب، بعد مطلب وقف الهجرة، بل أولها في أحوال التآزم الاقتصادي، كما كان الحال في خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، بعد عام ١٩٢٩، التي تضاعفت آثارها مع آثار سياسة الاقتار، لتطعن الجمهور العربي طحناً غير رحيم، مما دفع جمهور الفلاحين، آخر الأمر، إلى حمل السلاح في الثورة التي ابتدأت عام ١٩٣٦، وجعل قيادة الحركة الوطنية تتعامل مع من يبيعون أرضهم، أياً كانت مبرراتهم، بوصفهم خونة للوطن، وتصفيهم. وكما صارت الحال أيضاً، في ظروف الحرب العالمية الثانية، التي يهزت الجمهور يوطانها ودفعت إلى البطالة والمجاعات المتلاحقة، وهيات المناخ لاندلاع الثورة، من جديد، بعد توقف العمليات الحربية.

ومع أن حالة الجمهور العربي كانت تتدهور، وكانت تأثيراتها تضغط بثقلها، حتى على

العناصر القيادية المالية للتعاون مع بريطانيا، فإن الصهيونيين لم يتوقفوا عن محاولاتهم لحيازة الأراضي. والأهم من ذلك، أن المسؤولين البريطانيين لم يتوقفوا عن محاولات التقليل من أهميته، وعن تكرار القول إن الشكاوى العربية مبالغ فيها. وقد عبرت عن هذا الوضع مذكرة وجهتها اللجنة التنفيذية إلى المندوب السامي، في أواخر عام ١٩٢٤، وأكدت فيها: أن حركة انتقال الأراضي سببت «أضراراً، لكل من سكان القرى والمدن، لأن نسبة حاصلات الزراعة قلت، وأخذ سكان المدن يخسرون تجارتهم التي تتوقف على الفلاحين المجاورين»، ولأن «كل دونم يباع إلى اليهود، من شأنه أن يزيد الضرر اللاحق بالعرب، من جراء ذلك»، ثم رجت اللجنة «أن لا يكون جواب فخامتكم على كل ما تقدم: أن لاخطر هناك، وأنتا مبالغون فيما نقول، وأنه لا محل للفرع»^(٣٧).

وكان تقرير لجنة شو البرلمانية قد بين أن بيعاً كثيرة للأراضي، وقعت بين ١٩٢١ و١٩٢٩، «كان من جرائها أن أخرج عدد كبير من العرب من أراضيهم. دون أن تعد لهم أراض أخرى يزرعونها». واعترفت اللجنة بأن شركات الأراضي اليهودية «كانت تعمل بعلم الحكومة ومعرفتها». وبأن «الحالة الآن معقدة، فلا توجد أراض أخرى، يمكن أن ينتقل إليها الأشخاص الذين يخرجون من الأراضي التي يزرعونها»، كما اعترفت بأنه «تنشأ الآن في البلاد طبقة من الأهالي بلا أرض ومستاءة، وهذه الطبقة هي خطر كبير على البلاد، وستبقى مشكلة الأراضي مصدراً دائماً للإستياء الحالي، وسبباً يحتمل أن يفضي إلى الاضطرابات»^(٣٨) ونتيجة للسياسات المطبقة، صار بحوزة اليهود، في عام ١٩٣٦، نصف الأراضي الخصبة في فلسطين ونصف مزارع الحمضيات التي تدر أرباحاً وافرة، وما مجموعه، من هذين النوعين وغيرهما، مليون و٢٢٤ ألف دونم من أصل الأرض الصالحة للزراعة في فلسطين والمقدرة بـ ٧ ملايين و١٢٠ ألف دونم، حسب مصادر الحكومة، أو ٩ ملايين و١٩٧ ألف دونم، حسب مصادر الوكالة اليهودية. ولم يحصل اليهود إلا على قليل مما صار بحوزتهم من الأراضي عن طريق الشراء من العرب، أما الباقي فحصلوا عليه من أملاك الدولة.

وكان لنهم الحركة الصهيونية، في السيطرة على الأراضي، تأثير ضار من نوع آخر، جعل بعض مظاهر الرفض العربي لاجراءات الحكومة تبدو غير مفهومة، إذا أخذت بمعزل عن ظروفها. وبرز أسطح مثل على ذلك، في عدم حماس الجانب العربي لإجراءات إنهاء شيوع الأرض؛ إذ بدا جلياً، على حد تعبير تقرير لجنة بيل «أن العرب، في بعض المناطق، يعتبرون أن نظام الشيوخ، مع ما ينطوي عليه من الحيلولة دون كل تقدم، هو نظام واثق يحول دون انتقال الأراضي إلى الغير. ويعتقدون [بالمقابل] أن الإدارة كانت، بالنظر إلى بعض البواعث السياسية [الرغبة في الاقمار] تُحجم عن سن تشريع لإلغاء»^(٣٩). مما أبقى ٤٦ بالمئة من الأراضي، في عام ١٩٣٦، ملكية مشاعية، بينما لم تزد النسبة عند إعلان صك الانتداب عن ٥٦ بالمئة.

وقد برزت ظاهرة انكماش القرى العربية على نفسها، وبقاء زراعتها متخلفة، لأن تطوير الزراعة كان يقتضي التعامل مع مؤسسات الحكومة، بما يفرضه الحصول على المنافع، من قبلها، من تنازلات سياسية.

أسباب الفشل

ويمكن القول، على ضوء حل الملايسات التي أحاطت بمسألة الأراضي والسياسات المتبعة إزائها، أن الرفض العربي لانتقال الأراضي لليهود، قد استند في أسبابه الجوهرية، إلى رفض المشروع الصهيوني، بإقامة الوطن القومي، وإلى التمسك بوسيلة العيش الأولى، لجمهور الريف والنسبة الأكبر من جمهور المدن، أمام خطر داهم كان يتحقق بثبات. وبرز على أساس ذلك المطلب الدائم للحركة الوطنية، وهو منع انتقال الأراضي. وقد وجه هذا المطلب، في السنوات الأولى على الأقل، إلى الحكومة البريطانية التي فعلت الكثير لتشجيع حيازة اليهود على الأرض. بينما استندت مقاومته، من الجانب العربي، إلى النزاع التي يعتقد أنها تدفع الفلاح للتمسك بأرضه. واعتمد أسلوب التوعية النظرية، وشرح الخطر ومناشدة الحس الوطني. ولم تفعل الحركة الوطنية، المفترقة، في واقع الأمر إلى الوسائل، شيئاً كثيراً، لمنع الانتقال، على الجبهة التي تملك أن تفعل فيها شيئاً، وهي بيع الأرض بيعاً، وإذا افترضنا أن بيع الملكيات العربية الكبرى قد تم قبل أن تنتبه إليه، وإذا افترضنا أنها كانت قاصرة عن مقاومة انتقال الأراضي المملوكة للدولة، فلم تتم، بمبادرات عربية، أية محاولة جادة، أو فعالة، للمساعدة على انهض مستوى الزراعة في القرى العربية المختلفة. كما أن البنك الذي أسسه ممولون عرب، لتشجيع المزروعات العربية، كان هزيل الامكانيات بالقياس للامكانيات المتوافرة للبنوك البريطانية واليهودية، وظل محدود النشاط، ولم يقدم إسهاماً ذا بال في منح العرب، الراغبين في تطوير مشروعاتهم، من التوجه إلى البنوك الأخرى التي كانت ترتفع أراضيهم، وتتقلم بفوائد يتضاعف وجودها مع وجود سياسة الاقتار، بمظاهرها الأخرى، فتدفع العديد منهم إلى الفشل والعجز. أن عجز الحركة الوطنية عن تقديم مساعدة إيجابية دفعها نحو السلبية، وانتهى بها إلى اعتماد أسلوب تصفية من يثبت لديها، من العرب، أنهم سماسرة لبيع الأرض، وأنهم باعوا أرضاً، وهو الأسلوب الذي فتح الطريق أمام استخدام التصفية، في حالات ليست نادرة، لأسباب سياسية محضة، وأوقع كثيراً من البلبلة، في صفوف الحركة الوطنية، وخلق العديد من الحزازات السياسية والعائلية.

وإذا شئنا أن نتعمق أسباب عجز الحركة الوطنية عن المساهمة الإيجابية في منع حركة البيع بغير أسلوب الوعظ أو التخويف، فسنجد أن السبب الرئيسي ينطلق من طبيعتها، بصفتها حركة لحمتها الجماهير غير المقتدرة على التمويل، وقيادتها أصحاب النفوذ الاقتصادي أو الديني أو العشائري الخبيث عن الوضع الاقتصادي والديني، وهؤلاء كانوا، في فلسطين ما قبل العام ١٩٤٨، أعجز من أن يصمدوا أمام المنافسة مع البريطانيين والصهيونيين بما لدى هؤلاء الآخرين من قدرات مالية وخبرات اقتصادية متطورة، كما كانوا، بحكم مصالحهم، غير قادرين على تنظيم حركة مقاومة الشعب بأسره التي كان يتوجب، لكي تنجح، أن تتوجه إلى رأس البلاء، وهو الاستعمار البريطاني مباشرة وبغير تردد.

وتجلى عجز الحركة الوطنية هذا، أكثر ما تجلى، في شكل مواجهتها لخطر ثالث من

مخاطر الوجود الصهيوني الملموس في فلسطين، تمثل في هيمنة الصهيونية على المشاريع الصناعية الكبرى في البلاد. فقد أمكن لهم، بالتعاون مع البريطانيين، أن يظفروا بمشاريع ضخمة، من نوع استثمار مياه نهر الأردن وروافده للري ولتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للبلاد بأسرها، وقد حصل على امتيازهم ممول صهيوني عام ١٩٢٦: كما أمكن لهم استثمار البحر الميت أكبر مستودع من نوعه للبوليتاس إذ يحتوي منه على ١٢٠٠ بليون طن، وعلى عدد من المعادن الأخرى والأملاح قدرت قيمتها كلها، بأسعار ذلك الوقت، بـ ٢٤٠ مليار جنيه، وقد حصلت على امتيازها شركة صهيونية في عام ١٩٢٩.

وقد رفض العرب في مذكرة الاحتجاج على المشروع، التي وجهها المجلس الاسلامي الاعلى إلى مجلس اللوردات البريطاني^(٣٥)، رفضوا عروضاً من الحكومة، بشراء ٤٠ بالمئة من أسهم المشروع الأول و ٢٠ بالمئة من أسهم الثاني، لأن «منح امتياز البحر الميت، لنوفوسمكي أو لفريق صهيوني غيره، من شأنه أن يستعمل سلاحاً سياسياً ضد حقوق العرب ومصالحهم، ويزيد البغضاء الطائفية ويدعو للارتياح».

وبالرغم من وجود عرض شروط أفضل تقدم به، للحصول على امتياز البحر الميت، فريق من رجال الاعمال الأردنيين والفلسطينيين بالاتفاق مع ممول بريطاني فقد أعطت الحكومة البريطانية هذا الامتياز لمولين صهاينة، واكتفت بعرض ٤٠ بالمئة من الاسهم على الفريق الأول، وذلك حتى تتوافر للصهيونيين إمكانية الهيمنة على إدارة المشروع^(٣٦).

هذا المثل المتصل بمشروع ضخيم، مثل مشروع البحر الميت، يشي بعجز الرأسمالية الفلسطينية عن التصدي لمثل هذا المشروع حتى لو توفرت شروط سياسية، تجعل من الممكن حصولها على امتيازها، بدليل اتفاق الفريق العربي مع مصدر تمويل بريطاني. أما رفض قبول المساهمة فيه بنسبة ٤٠ بالمئة، فإنه، وإن ظل يشي بهذا العجز، يعكس أيضاً موقفًا عربيًا عاماً، يرفض المساهمة، جنباً إلى جنب مع اليهود في أي مشروع يرتب لهم حقوقاً، كثيرة أو قليلة، في فلسطين. وهو رفضٌ اقترن مع ضعف الامكانيات الرأسمالية الفلسطينية، فسمح للصهيونيين بالهيمنة الكاملة على المشاريع الكبرى، وتوسيع وجودهم الاقتصادي فيها وتعزيزه.

وقد اقترح المجلس الاسلامي الاعلى، في مذكرة الاحتجاج التي أوردنا آنفاً مقطعاً منها، منح الامتياز لشركات صناعية خالية من الأغراض السياسية، أخذاً بعين الاعتبار، وجود شركات بريطانية محضة مستعدة للحصول عليه وتمويل المشروع، موضعاً، بعقل هذا الاقتراح، عن قصور في فهم الرأسمالية الفلسطينية لأهمية سيطرتها هي على مشروع كهذا، وهو قصور ناجم أساساً عن ضعف قدراتها، ومبيناً أن الرفض الفلسطيني ينصب بالدرجة الأولى والرئيسية، على منح اليهود من الهيمنة.

وقد سارت الصهيونية في الهيمنة على المشاريع الصناعية، وعلى الصناعة عموماً في فلسطين، سيراً حثيثاً، في ظروف تنافس غير متكافئة. وفي هذا الميدان، بوجه خاص، كانت غلبة الحركة الصهيونية قاهرة، حتى بلغت قيمة المنتجات الصناعية اليهودية في فلسطين،

في عام ١٩٣٦، ٨,٥ مليون جنيه، بعد أن كانت لاشيء تقريباً، قبل الاحتلال البريطاني، وقفزت أرقام الاستثمارات في الصناعة اليهودية الخاصة التي تهيمن عليها الحركة الصهيونية إلى ٨ مليون جنيه في العام ذاته، وبلغت استثمارات الأفراد اليهود ٦٣ مليون جنيه^(٣٧).

ولم تسعف العرب قدراتهم على منافسة هذا المقدار من التطور، ولو أمكن أن تسعفهم، فإن سياسة تطبيق الوعد بالوطن القومي، كانت كافية للحيلولة دون أن يصبحوا منافسين فعالين للصهيونية، في هذا المجال. وكانت الوكالة اليهودية، في الجانب اليهودي، تدبر دولة داخل دولة وتعمل ما تبيحه لها قوانين السلطات وأجراءاتها حين تسعف في مساعدة مشاريعها، وتعمل ما لا تبيحه إذا كانت تلك القوانين لا تسعف لأنها لم تكن تخشى العقاب؛ بينما كان أي مشروع عربي خاضعاً، لكي ينجز، إلى موافقة السلطات البريطانية. والأهم من ذلك، أن إجراءات حماية منتجات الصناعة من منافسة المواد المماثلة المستوردة، كانت ترتبط بموافقة المندوب السامي على كل صناعة بمفردها، فكان المندوبون السامون يمنحون موافقتهم للمشروعات اليهودية بغير تردد، ويحفظون في منحها للمشروعات العربية حين تتوافر.

وهكذا ظلت الصناعة العربية الفلسطينية قاصرة: حرفية ومتأخرة. مما جعل لجنة بيل تقر بأن «تقدم المشاريع الصناعية اليهودية في الوطن القومي سيؤدي حتماً إلى تفوق الصناعات العربية، بسبب المنافسة»^(٣٨)، وليس فقط إلى تجميدها عند الحد الذي كانت قد وصلت إليه.

وقد اقترنت بمسألة الأراضي ومسألة الصناعة مسألة أخرى نجمت عن إصرار الصهيونيين على تطبيق شعار العمل العبري، أي تشغيل اليهود وحدهم في الأعمال التي يملكونها يهود. وهذه السياسة، بصرف النظر عن المصاعب التي واجهت تطبيقها، أدت إلى توفير فرص عمل أكبر لليهود وفرص تطور، حُرِم العرب منها جميعاً، مادامت الأراضي التي يحوّزونها تنقص باستمرار ومشاريعهم الصناعية تتقهقر.

وإذا كانت أرقام أجور العمال قد شهدت بعض الارتفاع بمضي السنين، فإن البطالة أكلت كل ارتفاع، وكذلك ارتفاع أعباء المعيشة الذي نجم عن ارتفاع، غير عادي في أسعار المنتجات الصناعية اليهودية التي كانت الدولة تمنحها الحماية. والتزم المستهلكون العرب بشراؤها، لعدم توافر غيرها، وبدفع أثمانها المرتفعة، لكي يعود ذلك بالربح المضاعف على الممولين الصهيونيين الذين جاؤوا ليفتصموا البلاد.

وكان من الطبيعي أن يقاوم العرب، بوسائلهم المحدودة، هذا الوضع مما جعلهم يبدون، في الظاهر، وكأنهم ضد التطوير الصناعي للبلاد، لأنهم ما كانوا يملكون الوسائل لإحداث ذلك التطوير بأنفسهم، وما كانت سياسة الحكومة لتتيح لهم أن يفعلوا لوتوافرت لهم الوسائل. وظلت أهم أشكال مقاومتهم، لهذا الوضع تتمثل في الدعوات المتلاحقة إلى مقاطعة البضائع اليهودية، وهي دعوات أطلقتها، على الدوام، القيادات السياسية والشعبية، وتنظيمات، الصناعيين العرب، والتجار، والحرفيين. وكان من شأنها أن تحقق

بعض النجاح، عندما يتعلق الأمر بمنتجات توجد بدائل عربية لها، الأمر الذي لم يتوافر إلا في حالات قليلة.

نمو الوجود اليهودي المستقل

أما المظهر الرابع من مظاهر الخطر الصهيوني في فلسطين فتجسد في تشكيل التنظيمات الصهيونية واتساعها وتوطد مركزها. كانت الحركة الصهيونية حركة انتظمت، قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين، وكانت لها مؤسساتها المناسبة لطبيعة عملها، في ذلك الوقت. وفور صدور صك الانتداب، في عام ١٩٢٢، أصبحت الوكالة اليهودية منظمة معترفاً بها، كمسؤولة عن شؤون اليهود الخاصة وعن تنظيم هجرتهم لفلسطين وعن علاقاتهم بسلطات الانتداب. ومع نمو الوجود اليهودي وتطوره، نمت وتطورت المنظمات اليهودية الصرفة: السياسية والتقابلية والمنهية، وكذلك المنظمات الجماهيرية: الطلابية والنسائية والشبابية، كما نمت وتطورت، أيضاً مؤسسات الخدمات الخاصة باليهود وحدهم، في مجالات التعليم، والاسكان والصحة والثقافة والشؤون الاجتماعية، ومارس الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كاييمت) وشركات شراء الأراضي دورهم، كما توطد مركز المجلس الملي اليهودي.

ومع تأسيس المستعمرات والأحياء والمدن اليهودية، الخاصة، ونموها وتوسعها بدأت تتشكل، بمبادرات يهودية متعددة المصادر، المنظمات شبه العسكرية؛ ثم العسكرية الصرفة. وقد جرى تشكيلها برضى السلطات البريطانية، غالباً، وبالرغم من رضاها، في بعض الحالات، وذلك فضلاً عن ألوف اليهود الذين حصلوا على التدريب في صفوف البوليس الحكومي ثم في صفوف الجيش البريطاني، إبان الحرب العالمية الثانية.

وكانت هذه الحركة التي تمت بتشجيع السلطات البريطانية الملزمة بمشروع الوطن القومي، أو بغض نظر متفهم منها تجري تحت سمع العرب وأبصارهم، وتستقرهم، في وقت كانت فيه الشؤون العربية، شؤون أغلبية السكان الساحقة، مرتبطة، بحكم القانون، بالادارة البريطانية الموصومة بالانحياز لصالح اليهود.

وقد أدى النمو الاقتصادي والمؤسسي للجانب اليهودي، إلى تنافي الوزن السياسي للصهيونية في فلسطين، بطبيعة الحال. واتجهت الأحزاب اليهودية التي كانت عشرين حزباً نحو التوحد في تيارات رئيسية: أحدها، عمالي، والثاني، يرجوازي، والثالث، يقف بين بين. وجميعها تلتزم بما هو مشترك من مطالب الحركة الصهيونية ومشروعاتها، ولا تضم في عدادها إلا اليهود. وشذ، عن هذه القاعدة، الحزب الشيوعي الفلسطيني، التنظيم الوحيد في البلاد الذي ابتداءً مختلطاً (فيه العرب واليهود) والذي تأسس بمبادرات شيوعيين يهود قدموا إلى فلسطين.

وازدادت، على هذا الصعيد أيضاً، الهوة بين مستويات التنظيم لدى العرب واليهود. وفي حين كانت التنظيمات اليهودية تستند إلى قاعدة اقتصادية واجتماعية متقدمة، ظلت التنظيمات العربية أسيرة تأثيرات نمط الانتاج القطاعي وشبه الحرفي

وشبه الرأسمالي المتخلف، السائدة في الجانب العربي، واتسعت، على نحو أشد جلاء، الهوة الثقافية، بفعل هذه الأسباب ولوفرة الوسائل والإمكانيات المتاحة لليهود، مما كان العرب محرومين منه.

وينمو ذلك في الجانب اليهودي كانت روح قومية تتكون وتنمو، على نحو خاص ميزه تعدد مصادر الهجرة وانتماءات المهاجرين السابقة، لعدد من البلدان والقوميات. وكانت مظاهر «التفوق» والاحساس به تحفز أعرق ما في تلك الروح من شوفينية وعداء للعرب، مما جعلها خطراً كبيراً انضاف إلى جملة الأخطار الأخرى.

النظرة العربية إلى النشاط الصهيوني

وكان العرب، بوعي وبغير وعي، يرفضون ذلك كله؛ وإذا انطلقوا من رفض المشروع الصهيوني لإقامة الوطن القومي، فقد نظروا نظرة متشككة، أو رافضة كلية، لكل مظهر من مظاهر التقدم في الجانب اليهودي، وعدوه استفزازاً لهم.

وباستثناء المحاولة، غير الفعالة، التي تمثلت في اشتراك عرب ويهود في الحزب الشيوعي، وباستثناء علاقات فردية، ذات طابع شخصي في الغالب، لم تجر بين الجانبين أية اتصالات جادة ودؤوبة، ولم تقم من الجانب العربي الرفض للوجود اليهودي من أساسه أية محاولة للاستفادة من مظاهر التقدم عند اليهود. كما لم تتم أية محاولة للاستفادة مما يفرزه هذا التقدم من تيارات وقوى، وبالتالي من خلافات، داخل هذا الجانب. وظل العرب ينظرون، برؤية شديدة، إلى ادعاءات بريطانيا الرسمية بأن التقدم اليهودي الملحوظ، من شأنه أن يفيد العرب لو أرادوا ذلك. ثم أن الصهيونيين أنفسهم كانوا ينمون بين اليهود روح العداء للعرب، وكانت الأسباب لذلك وافرة، وكان من شأنهم أن يفتعلوها حين لا تتوافر. فقد كان ضد مصالحهم، بطبيعة الحال، أن تتفتح اقنية للتفاهم أو التعاون مع الجانبين، والمبادرات التي قاموا بها للاتصال بقيادة عرب، مما تحدثت عنه المصادر الصهيونية، تمت في سياق المناورات لدفع القادة إلى التخفيف من حدة معارضتهم للمشاريع الصهيونية فقط، ولم تجر من أجل البحث عن هوامش مشتركة للعيش مع العرب في فلسطين، كما حاول بن-غوريون أن يوحي في مذكراته مثلاً.

وإذن فقد تضاعفت العوامل كافة في الجانبين، لجعل الرفض العربي، لكل مظاهر الوجود اليهودي في فلسطين، في عتقوانه، بصرف النظر عن توافر، أو عدم توافر الوسائل لدى العرب، لكي يستند رفضهم هذا إلى أساس راسخ، كما تضاعفت لدفع حدة العداء بين الجانبين إلى ذروتها، وتغيب أي أمل بتحقيق التعاون، حتى حين يتوافر أساس يجعل التعاون مشتركاً على منافع مشتركة للجانبين.

وأسهمت سياسة بريطانيا في هذا كله. فهي كانت تهدف إلى إدامة نفوذها، في فلسطين والشرق الأوسط عموماً، وكانت ترى في المشروع الصهيوني قاعدة ثابتة ودائمة لهذا النفوذ، وكذلك كانت تجد أن أي تقدم يحققه العرب سوف يساعدهم على معاداتها، وترى أن أي تفاهم جدي، بين العرب واليهود، لابد أن يصبح موجهاً ضد الصهيونية

و ضد التيارات الأكثر تطرفاً منها بوجه خاص، وبالتالي ضد مصالح بريطانيا، فانتهجت، على ضوء ذلك، سياسة مراوغة قوامها الذي اشتهرت به: فرق تسد، وأخذت تمنح بركاتها وتأييدها للحركة الصهيونية بغير تحفظ، وتعطي للعرب وعداً تظهرها بمظهر المحايدين لتوجه عدايم نحو اليهود وحدهم بقدر الامكان، وتعرّز مكانتها، بتوسيع الشقة بين الجانبين. وقد وضعت لجنة بيل يدها، من حيث لم تقصد، على هذه الحقيقة، حين قالتها في تقريرها: «كنا كلما سرنا بالتحقيق نزداد اقتناعاً بأن الامل بإقامة دعائم السلام الدائم في فلسطين، على أساس، بقاء الانتداب الحالي، هو امل ضعيف، ثم ما عتَمنا أن اقتنعنا في النهاية أن لا امل بالوصول إلى ذلك بالمرّة»^(٣٩).

ودخلت البلاد، بمضي السنين، في حلقة عدا لا فكاك منها: فتعرّز الوجود الصهيوني، بإشراف الصهيونية، يوسع النفوذ السياسي للصهيونيين ويدفعهم للتشدد أكثر في مطالبهم وتوسيعها، فيشتدّ الرّفْض العربي، في مواجهة ذلك، ويندفع العرب إلى تحسين وسائل مقاومتهم، بينما يتشددون أكثر فأكثر في رفض المطالب الصهيونية وفي رفض إجراءات الحكومة التي تنطلق من الموافقة على المطالب الصهيونية كلها، أو بعضها، حسب الظروف.

- الدراسات الفلسطينية: بغداد، جمعية صندوق فلسطين ١٩٦٨، ص ١.
- (٥) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
- (٦) ملف وثائق فلسطينية ج ١، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١ و ٢٥٢.
- (٧) الكيالي عن جويس كرونكيل، وثائق المقاومة.... مصدر سبق ذكره، ص ١٦، لندن ١٩١٩/١٠/١٤.
- (٨) عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، الكتاب الأول، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة ١٩٣٧، ص ٣٣.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٢٤.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ٢٩ و ٣٠.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٤٣.
- (١٢) نويهض الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.
- (١٣) السفري، فلسطين العربية.... مصدر سبق ذكره، ص ١٩.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٣٨.
- (١٥) لمزيد من التفاصيل انظر مقالة د. ماهر الشريف، «الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٢٠-١٩٣٢».

- (١) اشتهر بهذا الاسم الاتفاق الذي تناقشت بشأنه بريطانيا وفرنسا في نيسان (ابريل) وأيار (مايو) ١٩١٦ لتنظيم اقتسام حصصهما من أملاك الامبراطورية العثمانية تنفيذاً لمعاهدة بطرسبورغ التي عقدتها الدولتان مع الامبراطورية الروسية في آذار (مارس) ١٩١٦.
- (٢) «منذ الاتفاق، ملف وثائق فلسطين، ج ١ ١٩٣٧-١٩٤٩، القاهرة: وزارة الارشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ١٩٢-١٩٧.
- (٣) رسالة وزير الخارجية لورد آرثر بلفور إلى الزعيم اليهودي البريطاني لورد روتشيلد في ٢/١٠/١٩١٧ للمصدر نفسه، ص ٢١٧.
- (٤) انظر، مثلاً، «منذ خطاب د. حليم وايزمن في ٨ أيار (مايو) ١٩١٨ في مدينة يافا في: بيان نويهض الحوت (اعداد)، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٣٩، من أوراق أكرم زعتر، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٩، ص ٢ و ٣.
- (٥) عبدالوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨-١٩٣٩، بيروت: مؤسسة

شؤون فلسطينية عدد ١١٣ نيسان (ابريل)، ١٩٨١.

(١٦) من مقابلة شخصية مع فهمي السلفيتي، في عمان، آب (أغسطس) ١٩٧٠.

(١٧) للاطلاع على تفاصيل مواقف حزب الاستقلال، انظر سميح شبيب، حزب الاستقلال العربي في فلسطين ١٩٣٢ - ١٩٣٣، بيروت: مركز الأبحاث م. ث. ف. ١٩٨١.

(١٨) اشتهر بهذا الاسم ببيان الخطة السيامية الصادرة عن حكومة بريطانيا في ١٧ أيار (مايو) ١٩٣٩، انظر نصه في ملف وثائق فلسطين ج ١، مصدر سبق ذكره، ص ٧١٧ - ٧٢٦.

(١٩) من مقابلة شخصية مع د. عزة طنوس في بيروت، نيسان (ابريل) ١٩٨١.

(٢٠) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٢٣) النص الكامل للرسالة في: نويهض الهوت، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨ و ١٤٩.

(٢٤) انظر نص رسالة من الوفد العربي الفلسطيني في جنيف إلى رئيس الوفد في لندن.

المصدر نفسه، ص ١٥١ و ١٥٢.

(٢٥) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(٢٦) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، القدس: مكتب الطباعة والفرطاسية، بلا تاريخ، ص ١٦٨.

(٢٧) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٠.

(٢٨) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢١٩ و ٢٢٠.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٣٤) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١.

(٣٥) الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

(٣٦) الكيالي، عن، الجلسة العربية (القدس)، المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

(٣٧) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١ و ١٥٢.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٩٦.

جوانب من تاريخ القضية الفلسطينية في البحرين (١٩٣٦ - ١٩٥٦)

أحمد عبيدي

تتحدث الدكتورة سهر القلماوي، في مجال وصف ورود القضية الفلسطينية في الصحافة البحرانية، فتقول: «ولذلك لا نعجب أن نجد قضية العرب (قضية فلسطين) تحتل مكاناً بارزاً، في التأليف الشعري والنثري، ولعل الصحف البحرانية، في كل أطوارها، لم تكتب في موضوع، شعراً ونثراً، بقدر ما كتبت عن فلسطين»^(١). ولا يبدو في حديث الدكتورة القلماوي تطرف، إذا ما أخذنا بالاعتبار الوزن الفعلي للقضية الفلسطينية في الوطن العربي، ومسارها الواقعي في منطقة الخليج العربي، والبحرين من بينها، وعبر أربعين عاماً، بين نهاية الثلاثينات وبداية الثمانينات، مر تاريخ القضية الفلسطينية، في البحرين والخليج عموماً، بخط تصاعدي، بشكل لا يخفى على المراقب، تفاعلت فيه المسائل المحلية بالمسألة القومية، إلى حد الاندماج والتماثل في كثير من الأحيان، وانتقلت فيه القضية، من المستوى الشعبي، إلى المستوى العام الذي يشمل المستويين: الجماهيري والرسمي. وترافق هذا التصاعد، والذي وضح بشكل بارز وتثبت في العقد الماضي، مع انحسار النفوذ الأجنبي البريطاني، الذي حاول أن يعمل على تجميد فعل قانون الشد والجذب والترابط بين المركز والاطراف في المنطقة العربية.

وحينما وقعت حكومة البحرين اتفاقية إقامة مجلس تعاون دول الخليج العربية، صدر بيان ورد فيه:

«إن 'حكام المنطقة' أعلنوا أن ضمان الاستقرار، في الخليج، مرتبط بتحقيق السلام، في الشرق الأوسط؛ الأمر الذي يؤكد ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً، يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في العودة الى وطنه وإقامة دولته المستقلة، ويؤمن الانسحاب الاسرائيلي، من جميع الاراضي العربية المحتلة، وفي طليعتها القدس الشريف»^(٢).

فكان صدور هذا البيان - وقد صدرت قبله بيانات منفردة وثنائية وجماعية - بمثابة تأكيد لتأثير هذا القانون الفاعل والذي يحتاج المنطقة العربية. ولكن بين بدايات الانعكاس

الأولى للقضية الفلسطينية، بين صفوف أبناء البحرين، وبين تثبيتها في أعلى هيئة رسمية، على مستوى الجزيرة العربية، مرت القضية الفلسطينية بعدد من التطورات والأمور، وهذا ما يحاول المقال أن يشير إلى بعض جوانبه.

ارتبطت البحرين، قبل عام ١٩٧١، بمعاهدة مع بريطانيا، مثلها في ذلك مثل بقية دول الخليج على تفاوت، هي معاهدة ١٨٩٢، وكانت تمنح الحكام من التنازل عن، أو بيع، أو رهن، أي جزء من أراضيهم دون تصريح من الحكومة البريطانية، كما منعتهم من تبادل المراسلات مع أية دولة أخرى، أو الدخول معها في أي اتفاق، والزمته بعدم استقبال أي مندوب أو ممثل لأية دولة، عدا بريطانيا. ولقد فرضت بريطانيا تطبيق هذه الاتفاقية، حتى على أقرب دولة عربية للبحرين، وسأوت بذلك بين الدول العربية وبقية الدول الأجنبية.

وهكذا فإن بريطانيا نظرت إلى كل ما حدث، خارج البحرين، على الساحة العربية، من منظار هذه المعاهدة واستخدمتها تجاه أية محاولة، من جانب البحرين، للتفاعل مع القضية القومية الأولى والمساعدة فيها. ولكن تلك المحاولات، وبالرغم من تأثيرها السلمي الواضح فإنها لم تستطع أن تمنع التفاعل والتداخل اللذين أخذاً يفرضان نفسيهما، عبر قنوات ووسائل لم تكن لتلك المعاهدة أن تحكمها وأن تنصرف فيها. وهذا ما وضح، في الثلاثينات وفي السنوات التي تلت.

أولاً - الواقع البحراني وبعض قنوات تأثيره بالقضية الفلسطينية

تقع البحرين على أطراف الحدود الشرقية من الوطن العربي. وبالنظر إلى صغر حجمها ومحدودية سكانها، وإلى طابعها الجُزري، حيث تتكون من أرخبيل من الجزر يبلغ عددها ٣٣ جزيرة، فقد أدت كل هذه الظروف إلى التأثير على طابعها وهويتها القومية. ويزيد من ذلك، بروز الثروة النفطية، في فترة خضعت فيها المنطقة لقوة أجنبية تستهدف، فيما تستهدف، تدمير ذلك الطابع. إلا أنه، وبالرغم من كل ذلك، حافظت البحرين على ترابطها القومي منطلقة من الواقع السكاني والتاريخي. فلقد ارتبطت الجزر، على الأغلب، بالصفة الغربية العربية من الخليج والتطورات التي مرت بها المنطقة العربية، عبر مراحل التاريخ المختلفة. وتمركزت فيها جماعات سكانية ذات أصول عربية واضحة. وحتى في الفترات المنقطعة التي ارتبطت فيها بمراكز حكم على الشاطئ الشرقي للخليج الخاضع بدوره لهوية عربية، عبر التواجد السكاني، فإنما تم ذلك عبر حكام عرب، في ذلك الشاطئ على الأغلب.

وبهذا الصدد، يتحدث الباحث البحراني، فيصل إبراهيم الزبياني، عن مجتمع البحرين وأثر الهجرة الخارجية في تغيير بنيانه الاجتماعي، فيصف الطابع العام السكاني، رغم تعرضه لهجرات أجنبية مختلفة، ليخلص إلى القول: إن «المجتمع البحريني قد حافظ على طابعه العربي وصيغته الغالبة، كشرحية من شرائح المجتمع العربي»^(٢) ولا ينسى أن يتحدث عن الجماعات التي رحلت، من إيران إلى البحرين، ويطلق عليها اسم الهولة ويصفها بأنها إحدى «السلالات العربية الموجودة في البحرين وقطر وساحل عمان وجزيرة سيرى، والتي هاجرت إلى الشاطئ الفارسي من الخليج، منذ أجيال عدة، ثم عادت إلى

الإمارات العربية، ومنها البحرين بعد أن أخضع الشاه، رضا بهلوي، إقليم عربستان، وعمل على اضطهاد العناصر العربية فيه والقضاء على شخصيتهم القومية»^(٤).

ولقد شكّلت هذه الأرضية، العربية الإسلامية، القاعدة الأساسية التي سيرتكز عليها تطور القضية الفلسطينية في البحرين. ولكن ذلك وحده لم يكن كافياً، إذا لم ينعكس على هيئة ارتباط بما يدور في مركز الوطن العربي من تطورات، على كافة المستويات، وهذا بالطبع سيكون متأثراً بموازين القوى الناتجة عن صراع القوى العربية والأجنبية والتي حاولت أن تفرض على البحرين سياجاً مصطنعاً، لم يكن بقادر، على أية حال، على لجم فعل قانون يضرب بجذوره وتأثيره في الواقع عميقاً. وهكذا نجد أن أمين الريحاني، في زيارته إلى البحرين في بداية العشرينات، يقول:

«في البحرين، كما رأيت، نهضة سياسية، هي قرينة النهضة الأدبية. أجل، إن في البحرين من ينشدون الوحدة العربية، وفي نادي البحرين من يرفعون النهضة إلى مستوى الفلسفة العالي، ومستوى الانسانية الأعلى»^(٥).

ويكتب الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة، وهو اسم معروف في الأوساط الفكرية في البحرين، في بداية هذا القرن، إلى أمين الريحاني قائلاً: «إن أهم حوار يمكن أن يجري بين الأخوة، هو حول كيفية رفع مستوى الأمة إلى مصاف الأمم الأكثر تقدماً، وكيفية لفت انتباه النخبة إلى متطلبات العصر»^(٦). ويجد الريحاني أن نادي البحرين الأدبي يحتوي على «المجلات العربية، أكثرها وأحسنها»^(٧). أما الدكتور الرميحي فيتحدث عن انعكاس الفكر القومي على معاناة البحرينيين، منذ العشرينات، من خلال تأسيس النادي الأدبي، في أوائل العشرينات، وذلك لدراسة الأفكار السياسية التي يروج لها العرب في الخارج فيقول: «وقبل تأسيس هذا النادي، كانت الكتب والنشرات التي يصدرها بعض العرب الأعضاء في الجمعيات السرية، في استانبول وباريس وبيروت، تُجلب إلى الجزيرة سراً، ويتم تناقلها بين الأشخاص الذين مهدوا لإنشاء النادي، مجلات وصحفاً مثل، «سركيس» والهلال والمقتطف والجريدة والمؤيد واللواء والاهرام والأهالي والاستقلال والبلاد والقبس وغيرها»^(٨).

وبالطبع لم تكن القومية العربية في تلك الفترة: «واضحة الأبعاد بعد، ولم تكن بها أهداف محددة خارج الإطار المحلي لكل بلد، فقد كانت وطنية محلية أكثر من كونها قومية. ويمكننا القول: ان النخبة، في البحرين، كان لها فهمها الخاص لهذه الأهداف، وربطت هذه الأهداف بوضعها المحلي، وذلك بسبب عدم توافر احتكاك مباشر بينها وبين واضعي هذه الأهداف. ولقد تداخلت في هذه الفترة فكرة القومية العربية وفكرة الرابطة الإسلامية»^(٩).

ولا نريد الدخول في تفاصيل تلك الملاحظات، وإن ما نود تسجيله هنا، هو أن البحرين، بمثقفيها وبشعبها، لم تكن بعيدة عما يدور في مراكز المنطقة العربية، وما يتولد على أرضها من جديد، بل اندمجت معه وتفاعلت فيه وجعلت مما يدور بعيداً قريباً ومتناولاً على الساحة البحرانية نفسها. وشهد العام ١٩١٩ افتتاح مدرسة الهداية الخليفية، والتي كانت جسراً التقى عبره المدرسون العرب والتلاميذ البحرينيون. فلاحظ الريحاني أثناء زيارته المذكورة، أن «هذه المدرسة الابتدائية... فيها من المعلمين: المصري

والعراقي والنجدي^(١٠). ويشير ابراهيم خلف العبيدي الى أن مدارس البحرين قد تأثرت، أثناء إدارتها من قبل لجنة من الاهالي، بالمنهج السورية والمصرية، لأن معظم مدرسيها كانوا من هذين القطرين. وهكذا تقف المجتمع البحراني على أشنات من مصادر الثقافة، فخرجت مدارسه من محيط المجتمع البحراني الى أجواء عربية أخرى أوسع... وقد أثارت السياسة التعليمية حفيظة السلطات البريطانية، فتم إبعاد الأساتذة العرب، وأصدرت قراراً بنفي كل من الشيخ حافظ وهبة وعثمان الحوراني وعمر يحيى الحموي عام ١٩٢٩. وإثر هذه الإجراءات، اجتاحت البحرين موجة من المظاهرات، قام بها الطلاب وأولياء أمورهم مطالبين ببقاء المدرسين الفصوليين، وأغلقت المدارس عدة أسابيع، بسبب هذه المظاهرات والاضرابات^(١١).

وبالرغم من ذلك، فإن الحاجة الى المدرسين العرب قد فرضت نفسها وشقت طريقها. وهكذا نجد عددهم يبلغ، في العام الدراسي ١٩٥١ — ١٩٥٢، ٦٧ معلماً وزاد هذا العدد حتى بلغ ٤٦٧ معلماً خلال العام الدراسي ١٩٧٠ — ١٩٧١، وغالبيتهم من فلسطين والأردن^(١٢). وهكذا يتضح... أن الجاليات العربية القادمة من العراق ومصر وسوريا وفلسطين، ساعدت على نمو الحركة الوطنية، بنشر أفكار القومية العربية بين سكان البحرين^(١٣).

ونشير هنا الى مسألتين فيما يخص مسألة المدرسين: الأولى، وهي أن المدرسين، وبالأذات الذين قدموا في الستين الأولى، قد قدموا مبعدين من مواطنهم، بسبب نشاطهم ضد القوى الأجنبية التي كانت مهيمنة حينها على المنطقة العربية، ومن أولئك على سبيل المثال، المدرسون السوريون الذين قدموا إثر نشوب ثورة ١٩٢٥ في سوريا. والمسألة الأخرى هي قدوم المدرسين الفلسطينيين. وهاتان المسألتان تلميذان دوراً هاماً في تكوين تصور عن المؤثرات التي أسهمت في بروز وتبلور القضية الفلسطينية، نظراً للأجواء التي خلقها هؤلاء المدرسون في نفوس تلاميذهم. ويعبر يوسف الحموري، وهو مجاهد فلسطيني أبان عهد الانتداب البريطاني في فلسطين، تعبيراً واضحاً عن تلك الحالة. فلقد قدم الى البحرين، حيث زاول التدريس، وأشار على طلبته، في مدرسة الهداية الخليفية، بإنشاء ناد لهم. ويقول الباحثة أنيسة أحمد خليل المنصور: انه بدافع من الشعور بالمسؤولية، في نشر الثقافة الإسلامية، بدأ نادي الإصلاح مزاولاً نشاطه عام ١٩٤١، وكان في بدايته نادياً طلابياً حمل اسم «نادي الطلبة الخليفي» لكنه تحول عام ١٩٤٧، الى نادٍ يحمل اسم «نادي الإصلاح الخليفي»^(١٤).

ويبقى من الضروري الإشارة الى وضع الأقلية اليهودية في البحرين. فلقد تراوح عددها بين ٣٠٠ و ٤٠٠ فرد، جاء معظمهم من العراق وإيران، خلال العشرينات. وبسبب أهمية البحرين التجارية، فإن عدداً من اليهود قد تواجد دوماً في البحرين، حسبما ذكر بعض الأجانب^(١٥). وكانت الأقلية اليهودية في البحرين معروفة بشرائها، وبمستوى أبنائها التعليمي وباستيعابها لنمط السلوك الغربي. وكان أفرادها يعملون في التجارة والصيرفة والعقارات ولهم عدة مكاتب في المنامة (العاصمة). وقد كانوا «بعيديين

عن الحياة العامة، إلا أن واحداً منهم كان يشغل دائماً مقعداً في المجلس البلدي للعاصمة، حسبما يورد الريمحي^(١٦). وتشير الدكتورة روزماري سعيد زحلان، الى أن الأقلية اليهودية قد تمتعت باحترام كبير في البحرين. وكان افرادها مرغوبين كشركاء في التجارة^(١٧). ولقد كانت لهم دار للعبادة وكانوا يعتبرون «أهل كتاب»، عاشوا في مجتمعهم الخاص دون أن يشكلوا أية مشكلة في البحرين. وحتى صدور قرار التقسيم، في عام ١٩٤٧^(١٨)، كان يتعاون معهم كثير من التجار على أساس الثقة والاحترام المتبادل، وكان أولادهم يدخلون المدارس، وقد أقام شبابهم صداقات مع الشباب العربي في بداية الأربعينات، وكانوا متفوقين في التعليم والرياضة^(١٩). وتضيف د. زحلان، أنهم كانوا يعملون للتأثر بالفرس^(٢٠)، كما كان لفسائهم نشاطات تجارية، وذلك عائد لأنهم كن يتمكن من دخول بيوت اليسوريين البحرينيين، حيث يقعن بالبيع للسيدات العربيات ويشتمل ذلك على أدوات الزينة والأقمشة، حيث لم يكن من المقبول اجتماعياً، حينئذ، أن يذهبن إلى السوق^(٢١). وقد ظلت الأمور على هذا النحو حتى بروز قرار التقسيم، كما سنرى فيما بعد.

ثانياً — مواقف تجاه القضية الفلسطينية قبل قرار التقسيم

ومع دخول منطقة الخليج العربي الثلاثينات، بدأت رياح عاصفة من التغيير تجتاحها وتحرق أرضها حرقاً لم تعرفه من قبل في القرون الأخيرة. وفي تلك الاعوام، كانت فلسطين تشهد دورها تصعيداً في المخططات الصهيونية، يقابله تزايد في المواجهة العربية اتساعاً وعمقاً. وكمن من المهم رؤية تلاحم تلك الأمور وتفاعلها في منطقة الخليج.

فلقد كانت رائحة البترول قد بدأت في الانتشار، خليجياً، وبدأت تقدر الى المنطقة الشركات الأوروبية الأولى، حاملة معها أساليب وأنماطاً جديدة في العمل وعلاقات الانتاج. وترافق ذلك مع توجيه ضربة مميتة الى صناعة خليجية تقليدية، هي صناعة اللؤلؤ التي تضافت عليها عوامل الأزمة الدولية التي أصابت مراكز توزيع اللؤلؤ الرئيسية، في أوروبا، وقيام اليابان بإنتاج اللؤلؤ الصناعي. ولسنا هنا بصدد البحث والاستطراد، في هذا الجانب، وكل ما وددنا قوله هنا: ان عوامل محلية للتغيير بدأت تفرض نفسها، في ذلك الوقت الذي كان فيه البريطانيون يشددون من احكام الخناق على المنطقة، وبالأذات إزاء بروز نذر الحرب العالمية الثانية.

ووجدت الحواضر الخليجية الأساسية، مثل الكويت والبحرين ودبي، في الاحداث على الساحة الفلسطينية وفي مناطق المركز العربي، عوامل توعية ودفق وتفاعل، تبلور كثيراً من الأمور الداخلية وترتبط بها. وهكذا نجد، مع تزايد الشعور القومي والوطني، أن مراكز التجمع السكاني الكبيرة في الخليج، تشارك — كما يقول الريمحي — في المطالبة «بالاستقلال» و«الحكم الديمقراطي» أو «حكم الشورى»، وبالاتناء الى الجزء الأكبر من الوطن العربي^(٢٢). أما العبيدي، فيرى أن حركة عام ١٩٢٨ في البحرين، والتي قادتها «الطبقة البرجوازية [شكلت] صدى لأحداث فلسطين وامتداداً للحركة الوطنية في الكويت ودبي، ١٩٢٧ — ١٩٢٩»^(٢٣). ويواصل قائلاً: ان انتفاضة عام ١٩٣٦ الفلسطينية

ساعدت على اشعال جذوة الحماس في نفوس العرب، ضد الصهيونية ومن ورائها الاستعمار البريطاني. وإثر هذه الانتفاضة، ظهرت في دبي، عام ١٩٢٧، حركة وطنية تدعو الى قيام مجلس تشريعي يساهم في ادارة الحكم.

وأخست السلطات البريطانية بجوانب من التأثيرات التي بدأت ترد الى الخليج، من جراء الأحداث في فلسطين. فقد لاحظ أحد الموظفين البريطانيين، بضيق، أنه بدا أن هناك اتجاهاً عاماً في الخليج، حيث فقدت بريطانيا كثيراً من هيبتها وبالتالي، كان من الممكن تفسير الأحداث في فلسطين، وخاصة من جانب شعبي الكويت والبحرين، بأنها توجي بسقوط الهيبة البريطانية^(٢٤). وكان ذلك مسألة بالغة الحساسية لبريطانيا التي اعتدت دوماً، في الخليج، على التهديد باستخدام القوة والاستعمال المرن لقواتها، حينما تستدعي الحاجة ذلك، دون أن تعتمد القواعد العسكرية الكثيرة. ولذلك فوجود بريطانيا المحدود، سياسياً وعسكرياً، كان يستند الى وجود هيبة وخوف من تلك القوة ومن قدرتها على القمع، حينما تتهدد مصالحها. ومن هنا كان منبع الخطر إزاء ما تنتقل عدواه من الساحة الفلسطينية المشتعلة الى تلك المناطق.

لقد وصلت الى المندوب السامي البريطاني في البحرين، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٦، أنباء عن صحيفة يجري توزيعها عن فلسطين، فقام باستدعاء أحمد كانو، وهو أحد التجار البحرينيين، للاستفسار عن مصدر هذه الأنباء. وتبين أن الصحيفة كانت نداءً موجهاً الى العالم الاسلامي، لانتفاذ فلسطين «فلسطين الدائمة» وشعبها، من فظائع الحكم البريطاني، مثل تدمير القرى وقتل الاهالي وإخافة النساء والاطفال. وكان الشيخ محمد حسين كاشف الفطاء، وهو عالم شيعي في النجف، هو الذي يحرر الصحيفة التي وصلت الى البحرين، عن طريق دبي (٢٥).

وهكذا تفاعلت القضية الداخلية والقضية المركزية، واندمج ما هو وطني مع ما هو قومي، دونما اسقاطات ودونما قسر، وإنما بشكل طبيعي وعفوي، ولكنه يعبر، في الوقت نفسه، وبأقوى ما يكون التعبير عما يشد مختلف مناطق هذه البقعة ويربطها الى بعضها البعض. فطلب المقيم السياسي البريطاني، من مندوبيه في الخليج، إبلاغه بردود الفعل هناك، ازاء تقرير دبيل، الذي صدر في تموز (يوليو) ١٩٢٧، والذي أوصى بالتقسيم. فكتب إليه توم هكنيتو تام، المندوب السياسي، في البحرين، قائلاً: «يؤسفني أن أقول: انه لا يوجد رأي عام محلي بالنسبة لهذا الموضوع، وإن الرأي المحلي غير مهم». فسارع المقيم السياسي البريطاني بالرد قائلاً: انه لا يعتقد أن «عدم وجود رأي عام، حول هذا الموضوع، مسألة تدعو للاسف. وأنه كلما كان الرأي أقل حضوراً كان ذلك أفضل»^(٢٦).

وقبل فترة، تلقى حاكم البحرين، الشيخ حمد بن عيسى الخليفة، في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٦، رسالة من عبد الحميد سعيد في القاهرة ناشده المساعدة، بصفته رئيس اللجنة العليا لمساعدة المصابين في فلسطين والمدير العام لجمعيات الشبان المسلمين. وقد أطلع الحاكم المندوب السياسي البريطاني على مضمون الرسالة، حيث وجدها المندوب السياسي ذات لهجة معادية لبريطانيا. وعندما استفسر الحاكم، من المندوب السياسي البريطاني،

أبلغه المندوب بضرورة عدم اتخاذ أية خطوة، «وسيكون من سوء الرأي إذا ارتبط بها على أي نحوه»^(٢٧).

ويشير تقرير للحكومة، صدر عام ١٩٢٨ وأورده العبيدي، الى أنه بعد أن اعتقل زعماء حركة ١٩٢٨ وحكم عليهم، بدأت حملة صحافية تندد بعنف السلطات البريطانية واستبدادها، وأخذت اذاعة الزهور توجه حملتها، بصورة خاصة، ضد المستشار وتطلق عليه لقب الديكتاتور، وتقارن حالة البحرين بـ فلسطين. ويقول التقرير، كما أورده العبيدي: انه «بدون شك أن الحركة كانت صدى لأحداث فلسطين والكويت وديبي، وأنها استطاعت أن تكتل العمال وراعاه»^(٢٨).

أما المصادر البريطانية فهي تشير الى أن البحرين كانت موضع انتقاد، في الصحف العربية التي هاجمت الحاكم والسلطات البريطانية، وأنت باللائمة على شعب البحرين، لادبائه «قدراً ضئيلاً من الاهتمام بشؤون فلسطين، واتهمت السلطات البريطانية، باضطهاد الشعب والسماح لليهود بدخول البحرين»^(٢٩). وتشير الدكتور زحلان الى أنه من الصعب الحكم عما اذا كانت هناك أية صلة، بين هذه التطورات وما تلا ذلك. ولكن حدث، في أوائل عام ١٩٢٩، أن توجه عدد قليل من الأشخاص في البحرين، بمن فيهم أعضاء الأسرة الحاكمة، الى المندوب السياسي البريطاني أكثر من مرة، وأبلغوه أنهم يرغبون بشدة في ارسال تبرعات الى صندوق في فلسطين، لمساعدة النساء والأطفال وتخفيف معاناتهم. واعترف المندوب بهذه الواقعة قائلاً: «انني لم أفعل شيئاً، بعد تحري هذا الامر لأول مرة، إلا انني كنت أمل أن يكفوا عن الاهتمام به، ولكن الشيخ محمد نفسه، يعيد الآن تحري الامر، وكان علي أن أتخل عن موقف السلبية». وقد حدثت هذه الواقعة في شهر آذار (مارس) ١٩٢٩^(٣٠).

وبعد مرور شهرين، عُقد اجتماع لجمع الأموال لصالح فلسطين، في مسرح البحرين، برئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى، شقيق الحاكم، وتم جمع ٢٤ ألف روبية (١٨١٨ جنيهًا استرلينياً) أو وعد بالتبرع بها. وأُرسلت الدفعة الأولى، وقدرها ألف جنيه استرليني، الى عبدالحميد سعيد في مصر، الذي كان شخصاً غير مرغوب فيه، بالنسبة للسلطات البريطانية، قبل أن يحتج المندوب السياسي، ويدعو بشدة الى ارسال الدفعة الثانية الى لجنة المرأة العربية، في القدس^(٣١).

ويروي المؤرخ البحراني، مبارك، هذه الأمور، مبزراً في كتابه: «ملبقة البحرين، عبدالله الزايد» دور هذا الصحافي البحراني. يقول الخاطر: أنه، في عام ١٩٢٩، ونتيجة للكوارث التي ألأت بعرب فلسطين، على يد اليهود وحاضنتهم بريطانيا، وخاصة بعد ثورة ١٩٣٦، وكتيجة أيضاً لتلك المذابح البشعة التي تلتها والتي خلفت كثيراً من أطفال العرب أيتاماً، في الساحة الفلسطينية، «هب الشعب العربي المسلم، بقيادة الثقة المثقفة فيها — ومن بينهم الزايد الصحافي الجري — الى الاكتتاب لاغثة هؤلاء اليتام الابرياء. فكان أن تآلفت لجنة أهلية لهذا الغرض، وأصبح رئيسها الشيخ عبدالله بن عيسى، وتولى

أمانة الصندوق فيها، المحسن عبدالعزيز العلي البسام، كما أنيطت أمانة السر فيها،
بعبداه الزايد^(٣٢).

ويقول الخاطر: ان هذه اللجنة تمكنت من جمع حوالي ثلاثين ألف رويبة حُوِّلَت الى
جنيهات مصرية وأرسلت، بصلح، الى رئيس اللجنة العربية العليا، لاغثة منكوبي فلسطين
في القاهرة، وورد صك بذلك المبلغ في مصر الى اللجنة الاهلية بالبحرين. وكان الوصل
بتوقيع الأستاذ عبدالحميد سعيد أمين صندوق اللجنة بالقاهرة، «ومما تجدر الإشارة إليه
في هذا الصدد، أن المبلغ الذي تبرع به أهل البحرين لمكوبي فلسطين، دفعوه عن رضى،
وهم في حالة اقتصادية سيئة آنذاك»^(٣٣).

وعبر تسلسل هذه الاحداث، يمكننا أن نكوّن صورة معقولة عن انعكاس القضية
الفلسطينية وتطوراتها، حينذاك في البحرين. ونستعرض فيما يلي أحد المقالات التي كتبها
الصحابي عبدالله الزايد، في الجريدة الوحيدة التي كانت تصدر حينها، في البحرين
والخليج، وهي جريدة البحرين التي كان يمتلكها بنفسه. وكان الزايد قد كتب «مقالات
رصينة، كتبها دفاعاً عن قضية العرب في فلسطين. مقالات يبرز فيها الزايد، سياسياً
متمكناً من فنه في اللعبة السياسية، حتى يقرن دفاعه بطول سياسية متسمة بالواقعية
والشمول»^(٣٤).

صدر المقال تحت عنوان: «بريطانيا وفرنسا، لماذا لا تسكنان يهود أوروبا الوسطى
في بلاديهما»، في جريدة «البحرين» في عددها رقم ٢٣ الصادر في ٢١/٨/١٩٣٩، وقد
ورد فيه: «يعطف الانكليز والفرنسيون على اليهود الذين يضطرون الى مغادرة أوطانهم
الاصلية، في ألمانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من بلاد أوروبا الوسطى.

ويعنى فرنسا وبريطانيا بتدبير مأوى يأوي اللاجئين إليه، ومهجر أو مهاجر
يلتمسون فيها أوطاناً جديدة، وقد حارت الدولتان حتى الآن في تحقيق أغراضهما، لاسيما
أن جهودهما وهي لم تتجاوز حتى الآن مرحلة العطف إلا قليلاً، إذا استثنينا فلسطين، فإنها
حتى الآن الحل الوحيد الذي ابتكرته الدولتان.

«أما ما يقال عن غويانا البريطانية والبرازيل وسواهما، فلا يزال ثنايا الزمان، وراء
سجف المستقبل، ولكن هناك حل نستغرب كيف لم يفتن له من ذكرنا في فرنسا وبريطانيا.

«فالمعروف والمعترف به أن عدد المواليد في فرنسا أخذ في نقص مستمر ومطرد، وأن
عدد الايدي العاملة فيها أقل مما تحتاج إليه زراعة البلاد. وكانت فرنسا تعتمد على
الايطاليين حتى جاوز عددهم، في الاعوام الاخيرة، مليون عامل. وإذا استمرت الحالة في
فرنسا على ما هي عليه، وهو ما ينتظر، فإن حاجتها الى السكان زيادة مطردة.

«فلماذا لا تنتهز الأمة الفرنسية هذه الفرصة السانحة، وتستقبل هؤلاء اللاجئين
المساكين وتضمهم الى صدرها، وتجعل منهم مواطنين فرنسيين!! ومن بينهم علماء
وأطباء، ومحامون وصيادلة، وصناع ماهرون وعمال زراعيين، يسدون حاجتها ويحولون
دون النقص في إنتاجها.

«والذي يقال عن فرنسا من هذه الناحية، يقال مثله عن بريطانيا وإن لم يبلغ الأمر كذلك فعلماء الانكليز يوجسون الآن شراً، من نقص المواليد عندهم، ويحسبون لذلك عواقبه، حتى أخذوا يرون أن الهجرة من بلادهم الى بلاد الدمينيون ليست في مصلحتهم.

«وما دام الأمر كذلك فلماذا لا يفتحون بلادهم للاجئين، من يهود أوروبا الوسطى، فيقضون غرضين ويصيبون عصفورين بحجر، فمن الناحية الواحدة يحققون عاطفة الشفقة والرأفة التي يعظمونها، والتي حملتهم على ماصنعوا في فلسطين، ومن الجهة الأخرى يسدون نقصاً، يرونه محتماً في مستقبل شعبهم وبلادهم، بتبني قوم شهد الانكليز لهم بالبراعة والمقدرة وحب التعمير والنشاط في العمل. واستشهدوا على صحة ذلك بما تم على أيدي الصهيونيين في فلسطين، مما يرى الانكليز أنه يكسبهم مقاماً خاصاً في تلك البلاد، في عصر صار فيه المقام الأول للماديات. فإذا أجيّز للمليون يهودي — أشهد أن لا إله إلا الله — أن يقيموا في انكلترا، فإنهم يعمرون أراضيها الزراعية المهلهة، كما عمروا الأرض الزراعية في فلسطين. وتكسب منهم انكلترا مثل الذي يقول الانكليز: ان فلسطين تكسب من هجرتهم إليها. والعياذ بالله!!

«ان فرنسا وبريطانيا لا تقبلان أحداً منهم في بلاديهما، ولا تقسحان أبواب مستعمراتهما العظيمة، ليكون فيها وطن جديد لأولئك المساكين!! وحسبهم ما قاله كاتب انكليزي، اسمه هارولد، وهو: إنا معشر الانكليز، بمنحنا اليهود وطناً قومياً، أبدينا سخاء مدحشاً. كتب هذا، ولم يحمر وجهه خجلاً، فرد عليه ضابط انكليزي، اسمه الميجر بيتس، برسالة وجيزة قال فيها: كان يحق لنا أن نتبجح بالسخاء، لو منحنا اليهود حق الإقامة في ولاية أو ولايتين من ولايات شرق انكلترا، أو جنوبها... فأخرسه.

«هل تقبل الدولتان هذا الاقتراح، فإنه يحل أزمة يهود أوروبا الوسطى، ويكسب الأمتين الديمقراطيةين، نصيرتي الحرية والانسانية، عنصراً عاملاً بارعاً، بشهادة جميع أقطاب انكلترا»^(٣٥).

وقد قصدنا من استعراض المقال إعطاء نظرة، شبه متكاملة، عما يدور في فكر أبناء البحرين وممارستهم في تلك الفترة.

وقبل أن ننقل من هذا القسم، نورد نقطة، أوردها العبيدي في كتابه عن الحركة الوطنية في البحرين، نقلاً عن صحيفة «الميزان» العراقية، الصادرة في ١٩٣٨/١٢/٢٣: حيث يقول: ان الوطنيين البحرينيين حددوا مطالبهم بعشر نقاط، ازاء الوضع السياسي، حينذاك. ويقول: ان البند العاشر قد طالب «بمنع اليهود من دخول البحرين وإلغاء جنسيتهم البحرانية»^(٣٦).

ثالثاً — المواقف بعد قرار التقسيم

يبدو أن زخم الحركة المناصرة والمتفاعلة مع القضية الفلسطينية قد انتقل الى البحرين، بعد أن كانت الكويت قد شهدت زخماً مماثلاً في نهاية الثلاثينات.

فقد ظلت الأوضاع على ما هي عليه حتى صدور قرار التقسيم عن الامم المتحدة

ازاء فلسطين، حيث انتفجر الغضب في البحرين، وتمثل ذلك، بادىء الامر، في اقفال معظم المتاجر كعلامة احتجاج، وأخذ الناس في التجمع والقي فيههم كثير من الخطب، وتقرر بنهاية اليوم، جمع الأموال للثورة الفلسطينية. وانعقد الاجتماع التالي، في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) وترأسه الشيخ عبدالله بن عيسى، عم الحاكم. وكانت قد تشكلت لجنة، سميت «لجنة تحرير فلسطين» قبل ذلك بأسبوعين، من الأعضاء التالية اسماؤهم: قاسم كانو ومحمد مبارك الفضل وعبدالعزیز بن سعد الشملان، وخليفة القصبي وعبدالرحمن معوضة، وكان غرضها الرئيسي جمع الأموال، لمساعدة الفلسطينيين على الاحتفاظ بأراضيهم في مواجهة مؤامرات اليهود لشرائها. وقد تم جمع ٦٦ ألف روبية. وكان هذا المبلغ يمثل واحداً بالمئة، من الاتفاق السنوي للبحرين، وحوالي ٠,٦ بالمئة، من إيرادات عام ١٩٤٨، مما يدل على سخاء التبرعات^(٣٧).

ولم يكن هذا التفاعل البحراني والقضية الفلسطينية بعيداً عن النضج الذي أخذ يبرز في أوساط البحرانيين، تجاه قضاياهم، بل اننا نرى، أنه كان، في أوساط أولئك الذين نشطوا ازاء تلك القضية هناك زعماء بحرانيون سيشاركون في الأحداث السياسية المقبلة. وكتمل على ذلك، عبدالعزيز الشملان الذي كان أول رئيس لنادي البحرين، وكان أحد منظمي لجنة فلسطين^(٣٨). ومع تزايد أعداد الطلبة المتخرجين وزيادة التفاعل بين القضايا القومية والمحلية، وبزيادة الاتصال وبروز النوادي، غدت البحرين تمور بحركة سياسية، لم تكن فلسطين إلا قضيتها الرئيسية التي تتمحور حولها النقاشات.

وقد بدأت الأحداث، في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، عندما سار طلبة مدارس النعامة والمحرق، في الشوارع، وهم يرددون هتافات معادية لأميركا. وعندما تصادف مرور بول هاريسون، وهو طبيب أميركي مبشر، أوقفه الجمهور وهتفوا ضد الدول التي وقفت إلى جانب الصهيونيين. ويقول العبيدي: ان العمال العرب أضربوا، في ذلك العام، وهاجموا منشآت شركة النفط، لكونها أميركية، وذلك لتأييد الولايات المتحدة قيام الكيان الصهيوني، في جسم الوطن العربي عام ١٩٤٨. وتفجرت المشاعر الوطنية، لدى الشعب البحراني، وخرج بمظاهرات عارمة مستنكراً قرارات التقسيم، ومحتجاً «على عجز الحكام العرب عن حماية الأرض المقدسة»^(٣٩). ولقد نظم موكب كبير، في يوم ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، استخدمت فيه عربة نقل مفتوحة، كمنصة علقت فوقها صورة المفتي (كانت قد رسمت على عجل في متجر أحد تجار البحرين، على يد رسام ألماني كان ماراً في البحرين)، والقي العديد من الخطب. ثم توجه الموكب الى ساحة كبيرة، حيث احتشد جمع كبير من الناس، وتجمع في الساحة كثير من البحارة من أصول إيرانية، على حد قول زحلان التي تعتمد، في معلوماتها، على مذكرات مستشار حكومة البحرين وعلى تقارير حكومية^(٤٠). ويورد الرميحي واقعة ذات أهمية بالغة، وهي أن البحرانيين، بعد خروجهم في مظاهرات تؤيد الموقف العربي، قاموا بتشكيل قوة رمزية، لتشارك في حرب فلسطين، وأن هذه القوة الصغيرة شاركت بالفعل، في القتال في فلسطين سنة ١٩٤٨^(٤١).

ولكن كيف كان الموقف ازاء اليهود، وكيف كان موقف اليهود، بالمقابل، في البحرين؟.

مرة أخرى، نجد شيئاً ذا أهمية هنا، تفوق أهميته المستوى المحلي. لقد كانت أعمال العنف التي انطلقت لمواجهة اليهود، تنطلق من الموقف الشعبي والعفوي البسيط، الذي يرى في اليهود مواطنين يجب أن يقوموا بتمييز موقفهم، من المواقف الصهيونية التي هي على وشك تسديد ضربة رهيبة، للوطن العربي بمجمله، ولبقعة من أهم البقاع فيه، وبالتالي، بات من المتوجب على الجميع، من مختلف الأديان والطوائف، أن يحددوا موقفاً، إزاء هذه المسألة التي تتهدد الجميع. وهكذا، فإن الاعتراف الطبيعي والعفوي الذي كان يُمنح لليهود في البحرين كمواطنين، بات يتطلب منهم تحديد موقف إزاء هذا الحدث القومي الموجه للعرب.

توجه المتظاهرون، في يوم ٢ كانون الأول (ديسمبر)، الى معبد اليهود، فوقع أحداث الهلب الجمهور! حيث قيل: ان صبياً قد أصيب بجرح القتي عليه، من بيت يهودي، فانفلت زمام الموكب^(٤٢). وقد طافت المظاهرات، في شوارع البحرين، منادية بشعارات ضد اليهود، وبخل بعض المتظاهرين الى بيوتهم، حيث قاموا بتكسير أثاثها. ولكن بعض العائلات البحرانية قامت بإيواء اليهود وادخلتهم الى بيوتها، وحمت أرواحهم حتى هدأت الحالة ولكن العلاقة، بين اليهود والمواطنين، لم تعد الى سيرتها الأولى، بعد ذلك مطلقاً^(٤٣).

وتورد زحلان، أنه بالرغم من صدور احتجاجات شديدة، من المؤتمر اليهودي العالمي، إلا أن نسخة من منشور قد صدر عن الجالية اليهودية في البحرين، ووقعه كل من يوسف خضوري ويعقوب زلوف وشخص يدعى ساسون، وذلك بعد مرور بضعة أيام، أعلنوا فيه عن وحدتهم مع العرب، واحتجوا على تقسيم فلسطين، كما أعلنوا فيه عن استعدادهم لمساندة القرارات التي اتخذتها لجنة تحرير فلسطين، برئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى^(٤٤).

وقد تم اعتقال ٥٠ شخصاً عقب المظاهرات، وصدر منشور غير موقع يدعو الى مقاطعة السباقات التي تنظم بوحى من البريطانيين، وإلى مقاطعة الاحتفالات القادمة بأعياد الميلاد. وفضلاً عن ذلك، فقد تلقى مدير شركة نفط البحرين تهديدات كتابية بتخريب المصفاة^(٤٥).

إلا أن الرميحي يقول: انه مع ارتفاع درجة الصراع، بين العرب واليهود في فلسطين، فإن العلاقة بين المواطنين واليهود، في البحرين، بدأت تتأزم، إلا أنه لم يستعمل العنف أبداً ضدهم، في أية مرحلة بعد كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٧. وقد ادعى بعض اليهود انه تنصر، على كل حال، وكتب ذلك في وثيقة سفره، فأصبح مروره حراً في البلاد العربية. أما البعض الآخر، فقد خفض أعماله تدريجياً وهاجر، إلى أوروبا، وبخاصة إلى انكلترا أو إلى الأرض المحتلة، ولم يبق منهم إلا عدد محدود^(٤٦).

وفي ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، اتخذت الحكومة والسلطات البريطانية احتياطات كثيرة، لمنع أية أعمال جديدة، وقد اتخذت السفينة الحربية البريطانية «وايلد جوس» استعدادات على الشاطئ. ولكن المظهر الوحيد للاحتجاج اقتصر على اضطراب نظمته المدرسات. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، تشكلت لجنة لجمع الملابس والأغطية،

للاجئين الموجودين في البصرة، وعُيِّن نجل بلكريف سكرتيراً لها، وتدبر يوسف بن أحمد كانوا، وهو وكيل شركة ملاحية في البحرين، مسألة نقل الملابس للبصرة. وفي أوائل ١٩٤٩، تبرع الحاكم بمبلغ كبير من المال، للامم المتحدة، لصالح غوث اللاجئين الفلسطينيين^(٤٧).

في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، قديم جمال الحسيني، من العراق الى البحرين، فاستقبله في المطار خليفة القصيبي، نيابة عن الحكومة، وقد توجه الى قصر الحاكم، بعد وصوله مباشرة، للتحية. وقد زاره عدد كبير من الأشخاص، ومن بينهم كثير من شباب البحرين. وبعد مرور شهرين، وصل الى البحرين جميل بركات، وهو ابن عم المفتي والمبعوث الخاص للجنة العربية العليا للفلسطينيين. وقد نزل ضيفاً على التاجر عبدالعزيز البسام (أمين سر اللجنة الاهلية لمساعدة ابناء فلسطين بالبحرين، عام ١٩٢٩)، وقد توجه الى الحاكم، للزيارة وللشكر على ما أرسله من مساعدة الى فلسطين. وفي آذار (مارس) ١٩٤٩، ترأس عبدالله بن عيسى اجتماعاً تقرر فيه، البدء بإنشاء صندوق آخر لفلسطين، وتم جمع ٧٧ ألف روبية، ساهمت في بعضها الجالية اليهودية. وقد بلغ المجموع عندئذ ١٥٠ ألف روبية، وكان الحاكم قد تبرع، قبل ذلك بفترة قصيرة، بمبلغ عشرة آلاف روبية، لصندوق فلسطين. وكان قد اتصل به بعض كبار التجار لكي يخصص نسبة ١٠ بالمئة، من إيرادات السياح القادم، للتبرع للصندوق^(٤٨).

ولم تقف حكومة البحرين، في البداية، بوجه التعامل التجاري بين رعاياها اليهود والارض المحتلة، وكان كثير من البضائع يستوردها اليهود، من الارض المحتلة، ثم تصدر، مرة أخرى، الى السعودية. وكانت السعودية قد سنت قوانين تحرم التعامل فيها مع اليهود^(٤٩). وقد صدرت احتجاجات، من قبل السكان، ضد هذا التعامل التجاري، وشنت الصحف البحرانية حملة قوية، ضد هذه الوضعية. وفي ١٠/١٢/١٩٥٥ صدر اعلان نص على ما يلي:

«نحن سلمان بن حمد الخليفة، حاكم البحرين وتوابعها، نؤكد للعموم منع التعامل والمتاجرة مع اسرائيل، ونحظر على البضائع الاسرائيلية، على اختلاف أنواعها، بدخول بلادنا، سواء كان ذلك ببيعها، أو التعامل بها، أو استعمالها، أو لتحميلها الى أي بلد آخر، ترانسيت، والمخالف يعاقب»^(٥٠).

وتأسس، فيما بعد، مكتب لمقاطعة اسرائيل، أسوة ببقية الاقطار العربية.

رابعاً — الخمسينات وبداية التفاعل الشامل

يروي عبدالرحمن الباكر، والذي سيتسلم لاحقاً مسؤولية سكرتير هيئة الاتحاد الوطني في البحرين، وهي الهيئة التي ستقود الأحداث السياسية التي مرت بالبحرين في الخمسينات، ذكرياته عن فترة الأحداث في فلسطين، في العام ١٩٤٨، فيقول أنه عاد، من شرق أفريقيا، الى وطنه البحرين، عندما نصحه أحد التجار الذين كان يشتغل معهم في التجارة، بأن يغادر زنجبار «بعد أن أخذت المخابرات البريطانية تلاحقني، على أثر الخطب

الحماسية التي كتبت القهبا في الاجتماعات الشعبية، في زنجرار ودار السلام، لتأييد فلسطين الذبيحة ومناوأة الدول الاستعمارية التي خلقت المسخ المسمى اسرائيل، ومطالبة بمقاطعة سفن أميركا وبريطانيا وفرنسا وبضائعهم». ولقد رأى الباكر أن من الأفضل له أن يغادر، قبل أن يطلب منه ذلك رسمياً، فغادر الى زنجرار فممباسا ثم بمباي، ومن هناك الى البحرين^(٥١).

هذا الحادث الصغير يرثي دلالة واضحة على المدى الذي ستتطور اليه القضية الفلسطينية، حيث باتت الأحداث، والظواهر، وحتى الأفراد، يتفاعلون والقضية الفلسطينية. وأضحت الصحف البحرانية، منذ بداية الخمسينات، تركز مواضيعها على ثورة ٢٢ تموز (يوليو) وعلى عبدالناصر ومعاركه، وعلى حلف بغداد والقضية الفلسطينية. وما ان بدأت الأحداث الجارفة في البحرين، والتي استمرت، بين ١٩٥٢ و١٩٥٦، حتى غدت قضايا، مثل الجلاء عن مصر وزيارة سلوين لويدي، وزير خارجية بريطانيا، والتي ترافقت مع طرد غنوب باشا، وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي، وزيارة السادات، فيما بعد، أحداثاً ذات تأثير بالغ في الشارع البحراني وفي الحياة السياسية البحرانية التي تقاوت معها، اما تأييداً وإما استنكاراً.

وكمثل على ذلك الوضع، نستعيد فترة عام ١٩٥٦، حيث كانت الأحداث قد وصلت الى ذروتها في البحرين، فيما يخص قضايا الصراع الداخلي. ففي ذلك الوقت، كانت المنطقة العربية تعيش حالة هيجان واضطراب. فقد أدى اعلان الرئيس جمال عبدالناصر، عن تأميم قناة السويس، إلى بدء أحداث تصادمية بينه وبين البريطانيين. وقد انعكست هذه الأحداث في البحرين، حيث بدأت الصحافة البحرانية تهاجم البريطانيين بشكل صريح، بسبب سياساتهم تجاه مصر. ونظمت هيئة الاتحاد الوطني، في يوم مصر في ١٤ آب (أغسطس)، مظاهرات سياسية تأييداً لها، وبعد يومين من هذه المظاهرات، دعت الى اضراب عام، لمدة يوم، كتأكيد آخر على تأييد البحرانيين لمصر. وقد وصل الشعور الوطني البحراني الى ذروته، خلال تلك الفترة من السنة وحتى شهر تشرين الثاني (نوفمبر). وحينما غزت اسرائيل سيناء، في التاسع والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، خرج طلاب ثانوية المنامة في مظاهرات طافت الشوارع، وانضم اليهم طلاب وطالبات مدارس أخرى، وشقوا طريقهم من المنامة الى المحرق، منددين باسرائيل وبريطانيا. وتوزع بعض أعضاء هيئة الاتحاد الوطني، في البلاد، في محاولة لتهدئة الطلاب واستعادة الهدوء والنظام. غير أن هؤلاء الاعضاء لم يكن لهم خيار، ازاء «زخم هذا الشعور الشعبي، سوى إبداء التعاطف مع موقف الطلاب، وفي الوقت نفسه ابداء عدم الرضا عن الاسلوب الذي اتبعه هؤلاء الطلاب، في التعبير عن شعورهم، ولو أن الهيئة كانت سلبية، في موقفها من الطلاب، لضررت الكثير من مؤيديها»^(٥٢).

وأصدرت الهيئة، في ١١/١١/١٩٥٦، بيانها الأخير، والذي حمل الرقم ٧٧، بصدد الموقف من العدوان. وقد تحدث البيان عن أن «بريطانيا المتداعية وفرنسا المنهارة... أغرتا ربييتهما اسرائيل فقاموا بهجوم غادر على أرض العروبة... هذا العدوان الاثم على

كثافة الله، مصر العربية الخالدة، مصر قلب العروبة النابض، مصر زعيمة الحرية والعزة والمنعة العربية.. اتخذوا أمرهم ليل وليل، مع ربيبتهم اسرائيل، لينقضوا على هذا الجيش القوي... وبعد أن سرد البيان وصفاً لجوانب العدوان، وضرورة مشاركة مصر في محنتها، قال: «واننا على ذلك نعلن الاضراب العام الشامل، تأييداً لرغبة الشعب العارمة، لمؤازرة اخوانهم وأشقائهم أبناء مصر الخالدة... اننا نحمل بريطانيا، المعتدية الأثمة، جميع تبعات مايقع، من جراء هذا الأمر الخطير، ثم اننا نهيب بحاكم البلاد، العربي المسلم، أن يتآزر مع شعبه ويشاركه هذا الاستنكار... اننا، الآن في هذه المحنة العنصرية، يجب أن ننسى جميع اختلافات وجهات النظر الداخلية، وعلينا أن نوجد صفوفنا، لمجابهة خطر الغزاة المعتدين الذين يريدون أن يقضوا على عروبتنا وقوميتنا وديننا»^(٩٧).

وقد أصدرت الحكومة، لاحقاً، بياناً يعلن أن «أي موظف يتقرب عن عمله لاضرابات محلية أو اضرابات مدبرة من الخارج لن يدفع له راتب عن مدة غيابه». ولقد تم اعلان الاضراب العام، الذي شمل كافة مؤسسات البلاد، فشلت حركة المواصلات وأغلقت المحلات التجارية وتوقفت شركة النفط عن أعمالها، وامتنع العمال عن تموين سفن البلدان المعتدية بالوقود. وخرج الشعب البحراني، بمظاهرات صاخبة، مندداً بدول العدوان ومعلناً تأييده للشعب المصري، في كفاحه ضد المعتدين، وحدثت بعض أعمال العنف. كما أعلنت حالة الطوارئ في البلاد، في يوم الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر)^(٩٨).

القضية الفلسطينية في الأدب البحريني

الى هنا نتوقف، في مجال استعراضنا للأحداث بطابعها السياسي، ولكن ماذا عن الأدب، وخاصة الشعر؟

يؤكد الباحث فواز محمود مرعي طيفور، في بحثه حول «الشعر البحراني والقضايا القومية منذ بداية النصف الثاني من القرن الحاضر»، أن شعراء البحرين قد عبروا عن واقع أمته وأمانتهم القومية، بمطالبتهم بالوحدة والدعوة إليها، وأن شعرهم المعاصر حمل رسالته القومية والاجتماعية وبشربها، وكان في ذلك متجاوباً، الى أبعد مدى، مع مشاعر سائر العرب وأمانتهم القومية، أما فيما يخص القضية الفلسطينية، فالشعر البحراني «يسير... مع القضية الفلسطينية، واثباً ثائراً ومستنفراً العرب، ومفتدياً فلسطين بروحه ودمائه. ان شعراء البحرين اهتموا بقضايا التحرر الوطني، في وطنهم العربي الكبير، وقد تاصل الشعور القومي في نفوسهم، بعد أن حلت مأساة فلسطين وتشرد شعبها، منذرين بالخطر الصهيوني المحقق بالوطن العربي»^(٩٩).

ففي عام ١٩٤٤، أرسل الشاعر البحراني، عبدالله الزايد، قصيدة الى اذاعة لندن يصف فيها الشرق الغرب وما قاله في وصف الحرب:

إذا كان للماضين عيد بنصرهم ففي نصرنا في هذه الحرب عيدان
قضاء على الاعداء في غفر دارهم ومحو لمن يزهو بجنس وألوان

وقد قصد الزايد، في هذين البيتين من قصيدته، أن يغمز من قنات ألمانيا ونظريات هتلر والأخطبوط الصهيوني الذي يتحكم بالدول الغربية المستعمرة حينها^(١٠٠).

وحينما أقام نادي البحرين حفلة، في عام ١٩٤٧، بمناسبة المعراج النبوي الشريف، ولجمع التبرعات لمساعدة «لاجئي فلسطين العربية المنكوبة»، ألقى قاسم بن محمد الشيراوي قصيدة ورد فيها:

أَمْنَزِلُ الرُّسُلَ لِلْهِجَاءِ مَدِيداً وفي ربيع الهدى والنور نيراناً
فَلَا تَبَالُوا بِمَا قَالُوا وَمَا هَدَرُوا بمجلس «الغدر» فالأقدار أعوان
لَا تُخْشِعُوا آلَ صُوهِيونَ تَصَارِيَكُمْ لوحدها فلها غَوْنٌ وأعوان
وَمَا فِلَسْطِينُ إِلَّا بَدْءٌ يَقْطُنْكُمْ لعلَّ مَنْ يُغْذِيهَا لَمْ يَبْقَ وَسْطَانُ
إِذَا الْمَكَارَةُ قَدْ تَأْتِي فَتَنْقُتْهَا وقد يَكُونُ مِنَ الْمَكْرُوهِ إِحْسَانُ

وفي العام نفسه، يصدر الشاعر البحراني الكبير، ابراهيم العريض، ملحمة التي أسماها أرض الشهداء وأهداها: «الى الذين سيفسلون بدمائهم عار الابد ولعنة الاجيال، الى محرري فلسطين، في المستقبل القريب»، وافتتحها على النحو التالي:

يا فلسطين! وما كنتِ سوى
بيمة الأرض
على كف السماء
إشهدي.. أن بياني قد روى
فيك ما يُرضي
قلوب الشهداء

هذه التربة.. مَدْ غُنِي
بها أهل الحداة

لَمْ يُطَهَّرْهَا مِنَ الرَّجْسِ
سِوَى تِلْكَ الدَّمَاءِ

وعلى مدى السنين التي تلت، وترافقاً مع تطورات القضية الفلسطينية واتساع نطاق انعكاسها، في الواقع البحراني، فإن الحركة الشعرية والأدبية قد أفسحت المجال واسعاً، امام القضية الفلسطينية، وعبرت عنها بمستويات عالية.

وهكذا، استطعنا أن تلقى نظرة عَجَلَى على حضور القضية الفلسطينية في البحرين، وهي واحدة من مناطق الخليج. وبالرغم من أن التطورات التي حدثت في الساحة الفلسطينية قد تراكمت وفترة السيطرة البريطانية المباشرة، بما عنته من هيمنة الاجنبي الذي كان يَمْدُ العدو الصهيوني، بالعون والمساعدة، فإن البحرانيين قد ساهموا في المعركة القومية، بدءاً من التوعية والاعلام حولها، ومروراً بالتظاهر والاحتجاج تضامناً معها، وكذلك في تقديم التبرعات العينية والمادية، وانتهاءً بارسال قوة رمزية الى هناك. لا شك أن حجم البحرين وبعدها الجغرافي، عن ساحة المعركة الأساسية، قد فرضاً حدوداً، على كل هذه الامور، ولكن التفاعل كان قائماً، وبمستوى وبمدى غير قليلين.

- (١٨) الرميحي، «البحرين مشكلات...»، مصدر سبق ذكره.
- (١٩) زحلان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.
- (٢٠) الرميحي، «البحرين مشكلات...»، مصدر سبق ذكره، ٤٢ و ٤٣.
- (٢١) الدكتور محمد الرميحي، «البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي»، الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٥، ص ١١٨.
- (٢٢) العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩ و ١٥٠.
- (٢٣) زحلان، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
- (٢٤) المصدر نفسه.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠.
- (٢٦) المصدر نفسه، ص ٧.
- (٢٧) العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥، نقلاً عن *Government of Bahrain, Annual Report, 1938*.
- (٢٨) زحلان، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.
- (٢٩) المصدر نفسه.
- (٣٠) المصدر نفسه.
- (٣١) مبارك الخاطر، «نخبة البحرين»، عبدالله الزائد ١٨٩٤ - ١٩٤٥: حياته وأدبه وأثره، البحرين: الشركة العربية للوكالات والتوزيع ١٩٧٢، ص ٧٧ و ٧٨.
- (٣٢) المصدر نفسه.
- (٣٣) المصدر نفسه، ص ٦٢ - ٦٤.
- (٣٤) المصدر نفسه.
- (٣٥) الميزان، العدد ٤٠٣، تاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٣: «الحركة الوطنية...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.
- (٣٦) زحلان، مصدر سبق ذكره، ص ١٨ - ٢٠.
- (٣٧) المصدر نفسه.
- (٣٨) المصدر نفسه.
- (٣٩) العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦.
- (٤٠) زحلان، مصدر سبق ذكره، ص ١٨ - ٢٠.
- (٤١) الرميحي، «البحرين مشكلات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠.
- (٤٢) زحلان، مصدر سبق ذكره، ص ١٨ - ٢٠.
- (٤٣) الرميحي، «البحرين، مشكلات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.
- (١) محمد خلف آله والدكتورة سهيل القلماوي، دراسات في أدب البحرين (دراسات قام بها ٩ باحثين تحت إشراف معهد البحوث والدراسات العربية)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٩، ص ٧.
- (٢) «البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الأول لسدول الخليج العربية»، الكويت، ٨١/٥/٢٧.
- (٣) فيصل إبراهيم الزباني، مجتمع البحرين وأثر الهجرة الخارجية في تغير بنيانه الاجتماعي، القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٩٧٧، ص ١٢٤.
- (٤) المصدر نفسه.
- (٥) أمين الريحاني، ملوك العرب، بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٧، طبعة خامسة، الجزء الثاني، ص ٢١٩.
- (٦) الدكتور محمد الرميحي، البحرين، مشكلات التغير السيلفي والاجتماعي، بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٦، ص ١٧٧.
- (٧) الريحاني، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ٢١١.
- (٨) الرميحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.
- (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) الريحاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.
- (١١) إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ - ١٩٧١، بغداد: مطبعة الانتدلس، ١٩٧٦، ص ١٥٩ و ١٦٠.
- (١٢) المصدر نفسه.
- (١٣) المصدر نفسه.
- (١٤) أنيسة أحمد خليل المنصور، «وسائل الاعلام في البحرين»، دراسات في أدب البحرين، ص ١٢١.
- (١٥) الرميحي، «البحرين مشكلات...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢ و ٤٣.
- (١٦) المصدر نفسه.
- (١٧) الدكتورة روز ماري زحلان، «الخليج والقضية الفلسطينية، ١٩٣٦ - ١٩٤٨»، المستقبل العربي، (بيروت)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٦، نيسان (ابريل)

- سبق ذكره، ص ٤٣.
- (٤٤) زحلان، مصدر سبق ذكره، ص ١٨ - ٢٠.
- (٤٥) المصدر نفسه.
- (٤٦) الرميحي، والبحرين مشكلات....، مصدر سبق ذكره.
- (٤٧) زحلان، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.
- (٤٨) زحلان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠ و ٢١.
- (٤٩) العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١ و ٨٢.
- (٥٠) المصدر نفسه.
- (٥١) عبدالرحمن الباكر، من البحرين الى المنفى «سافت هيلاند»، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥، ص ٣١.
- (٥٢) الرميحي، والبحرين، مشكلات....، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢.
- (٥٣) الباكر، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢ و ١٧٤.
- (٥٤) العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨ و ٢١٩؛ الرميحي، والبحرين، مشكلات....، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢.
- (٥٥) فواز محمود مرعي طيفور، «الشعر البحراني والقضايا القومية منذ بداية النصف الثاني في القرن الحاضر»، دراسات في أدب البحرين، ص ٢٥٨ وما بعدها.
- (٥٦) الخاطر، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢.

من تراث القضية الفلسطينية

د. شكري نجار

لم يقاس بلد عربي الامرين، منذ تكوينه، باسم التاريخ، متغما قاست فلسطين، إذ اتخذت القوى الصهيونية والاستعمارية من تزييف التاريخ باباً تتسلل منه لتحقيق مآربها. وربما يرجع السبب في استمرار هذه الظاهرة الشاذة إلى أن فلسطين تنعم بمركز جغرافي عظيم الجاذبية، وسط مجتمع يحفل بناؤه السياسي بتراث الديانات السماوية الكبرى الثلاث؛ مما أفسح في المجال كي يبقى هذا المركز سبيلاً لانتحال الدعاوى الباطلة التي تبرر للطامعين الارتكابات التي أدت إلى الوضع الذي نتالم له اليوم.

في بحثنا اليوم، سوف نسلط الضوء على ناحية هامة من تراث هذه القضية، وأقصد بها دراسات المؤرخين الأوائل من العرب، لما فيها من عودة إلى الجذور، وبغية إبراز استمرارية خط مقاومة الشعب الفلسطيني لاغتصاب أرضه.

لقد شهد تاريخ فلسطين حشوداً من المؤرخين الذين كتبوا عن العدوان المتواصل الحلقات عليها. ومؤلفاتهم تعدّ من الوثائق الهامة التي لا يدّ من دراستها وإذاعتها في هذه المرحلة من مراحل القضية الفلسطينية؛ وذلك لأنها تحوي تحليلاً شاملاً لطبيعة الغزو الدائم لأرض فلسطين، بما يجعل خبرة الآباء والأجداد قاعدة عريضة تستطيع حركة التحرير الفلسطينية اليوم الاستنارة بها.

هذه القاعدة العريضة بدأت بالتكوين في القرن الثاني عشر؛ وذلك حين ظهرت حركة الافاقة العربية لخطورة الزحف الصليبي على فلسطين وبلاد الشام، وانتهت في القرن الثامن عشر الذي شهد يقظة الامة العربية ضد التدخل الاوروبي الذي كان أخطر صوره الاستعمار الاستيطاني اليهودي في فلسطين.

استهلت تلك السلسلة من مؤلفات المؤرخين العرب أبحاثها بشرح وجهة نظرها. وكان من اروع الحجج التي استند إليها المؤرخون المراسلات التي تبودلت بين صلاح الدين الايوبي ورتشارد قلب الاسد، ملك انكلترا، غداة استرداد العرب لبيت المقدس،

والاطاحة بالسلطان الصليبي من القدس. إذ حاول ريتشارد الاستناد إلى دعوى تاريخية باطلة فقال: في رسالته لصالح الدين: «أيها السلطان العظيم، تعلم أن المسلمين والفرنج قد هلكوا وخربت البلاد. وقد أخذ الأمر حقه. وإيس هناك حديث سوى القدس والصليب والبلاد. والقدس متعبدتان، ما ننزل عنه ولو لم يبق منا إلا رجل واحد. وأما البلاد فيعاد إلينا ما هو قاطع (الأردن، من أرض فلسطين) وأما الصليب فهو خشبة عندكم لا مقدار لها، وهو عندنا عظيم، فيمِمْ به السلطان علينا ونصطليح ونستريح من هذا التعب»^(١). فأجابته صلاح الدين برد يحد من أروع الوثائق التاريخية لدعم حقوق العرب؛ فقد قال له: «أما القدس، فهو لنا كما هو لكم فلا تتصوروا أننا ننزل عنه. وأما البلاد، فهي لنا في الأصل. وأما الصليب، فهلاكه عندنا فريّة عظيمة لا يجوز أن نقرط فيها»^(٢).

لقد اتخذ هذا اللون من المؤلفات التاريخية الخاصة بفلسطين طابعاً اشتهر باسم «كتب الفضائل»^(٣)، وهي تعني، فيما تعني، تعريف العرب بتلك البلاد التي تعرضت للعدوان، وما لتلك البلاد من حقوق دينية على المسلمين والمسيحيين تستوجب الدفاع عنها. فأوضحت «كتب الفضائل» أهمية فلسطين من الناحية الاقتصادية، مثلاً، مبينة أنها عصب الحياة الاقتصادية لبلاد الشام. وبلاد الشام تتمتع، بفضل موقعها الجغرافي على شرق البحر المتوسط، بالسيطرة على طرق التجارة الدولية. وشرحت هذه الكتب كيف أن الاستعمار الأوروبي الذي تسرّ تحت ستار الدين، استهدف، في حقيقة الأمر، انتزاع السيادة التجارية من أهل فلسطين والشام. ولهذا، فإن أول عمل قام به المستعمرون، غداة اغتصابهم فلسطين، كان إقامة مراكز تجارية على سواحلها المطلّة على البحر المتوسط. وبفضل مؤلفات المؤرخين العرب «تشجعت عامة المسلمين على الارتحال إلى فلسطين، لا خضوعاً للعواطف الدينية فحسب، ولكن للأفادة من خيراتها المادية كذلك»^(٤). وأصبح هذا العامل المادي مع الزمن، ينبوعاً دافقاً يزود جماعات المجاهدين في سبيل الدفاع عن أرضهم ومكسب رزقهم.

وقد حرص المؤرخون العرب، في كتاباتهم، على الاحتفاظ بتماسكهم الفكري؛ مما دفعهم إلى تطوير أبحاثهم، فظهرت، من بينهم، أربع مجموعات كبرى. ويمكن لنا أن نمايز بين هؤلاء المؤرخين، حسب مصنفاتهم، على النحو التالي:^(٥)

المجموعة الأولى، ويمكن أن نسميها: «رواد حركة التحرير الفلسطينية»؛ وهي جماعة المؤرخين الذين ساندوا صلاح الدين الأيوبي وخلفاءه من بعده في تحرير فلسطين.

المجموعة الثانية وقد عرفت باسم «المؤرخين الفقهاء»؛ وهي المجموعة التي ساندت اتساع مفهوم «حركة التحرير الفلسطينية»، نتيجة تركيز الصليبيين لهجومهم على مصر بدلاً من الشام وفلسطين، فتجلى نشاط هذه المجموعة طوال القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

المجموعة الثالثة، وتعرف باسم: «عشاق فلسطين»؛ وهي مجموعة من المؤرخين الذين لم يقتصروا، في أبحاثهم، على الدراسة النظرية، وإنما عمدوا إلى زيارة فلسطين للوقوف على حقيقة الواقع، وإظهار مشاهداتهم الشخصية تشويقاً لغيرهم للمجيء إلى

فلسطين. وعاصرت أعمالهم القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهي الحقبة التي كان الاستعمار العثماني جاثماً فيها على البلاد العربية.

المجموعة الرابعة، وقد أطلق عليها اسم: جماعة إحياء التراث الفلسطيني؛ وهي التي تولت، في القرن الثامن عشر، جمع دراسات من سبقها من خبراء القضية الفلسطينية، وحماية هذا التراث من الضياع.

ويقف على رأس المجموعة الأولى، من «رواد حركة التحرير الفلسطينية»، اثنان من كبار المؤرخين العرب هما: أبو الحسن علي الربيعي وأبو المعالي المشرف بن إبراهيم المقدسي. أما الأول، فقد تناول فلسطين في مؤلفه الذي كتبه تحت عنوان: «الاعلام بفضائل الشام وفلسطين». وأما الثاني، فقد خطا خطوة في ميدان التخصص في القضية الفلسطينية، إذ اهتم بمدينة القدس، وجعل عنوان كتابه: «فضائل البيت المقدس والشام». قديماً بعرض تاريخي لبيت المقدس، ثم تحدث عن فتح العرب لها أيام عمر بن الخطاب، وأتبع دراسته بالكلام على فضائل القدس وفضل الصلاة فيها، وسرد الأحاديث النبوية التي قيلت في مدح القدس.

وشارك، في هذا اللون من التأليف التاريخي، أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي والقاسم بن عساكر وأمين الدين أحمد بن محمد الذي ألف مصنفاً عنوانه: «كتاب الانس بفضائل القدس».

وتترك «رواد حركة التحرير الفلسطينية» زمام الدفاع عن قضيتهم الى المجموعة الثانية من المؤرخين الفقهاء الذين حلّ دورهم. ذلك أن دخول مصر، في عهد صلاح الدين وخلفائه، ميدان القتال جعل مفهوم «حركة التحرير الفلسطينية» يتسع، وتطراً عليه مؤثرات جديدة، كترديد الافتراءات القائلة بأن حق الاجانب في فلسطين قد أغتصبه صلاح الدين وخلفاؤه، وأن السبيل لاسترداد هذا الحق هو ضرب مصر أولاً. فاقترض هذا التطور، في المزاغم الصليبية، وجود فريق كبير من أبناء فلسطين ومصر للعمل جنباً إلى جنب. وهكذا ظهر، من أبناء فلسطين، الشيخ برهان الدين الغزاوي (توفي سنة ١٢٢٩)، واضع كتاب: «باعث النفوس الى زيارة القدس الشريف المحروس». وقد أوضح الشيخ برهان، في كتابه هذا، أهمية زيارة هذا المركز الديني و«ضرورة الاحتفاظ به كاحد الآثار الاسلامية التي تؤكد حقوق العرب هناك»^(١). واستفاد، من محتويات هذا الكتاب، اثنان من أبناء فلسطين، صارا بدورهما من المؤرخين الفقهاء أولهما: احمد بن محمد المقدسي، مؤلف كتاب «مثير الغرام الى زيارة القدس والشام»، وثانيهما: اسحق بن ابراهيم التدمري الذي اشتغل خطيباً بمسجد الخليل؛ والخليل هي المدينة التي جاءت بعد القدس من حيث جلالها في نفوس العرب والمسلمين لوجود مقام ابراهيم الخليل فيها، فألف كتاباً جعل عنوانه: «مثير الغرام في زيارة الخليل عليه السلام». تحدث فيه عن مقام ابراهيم الخليل «الذي يجب أن يبقى بأيدي العرب والمسلمين»^(٢).

أما جماعة المؤرخين الفقهاء من أبناء مصر، فقد أدلوا أيضاً بدلوهم في هذا المضمار، ونذكر منهم، على سبيل المثال، محمد بن بهادور المصري، مؤلف رسالة: «إعلام

الساجد بأحكام المساجد» التي تناول فيها دراسات عن فلسطين وبيت المقدس. وتاج الدين بن عبد الوهاب السبكي، صاحب المصنف الشهير: «الروض المفرس في فضائل بيت المقدس» والذي يقول فيه: «أي عار سيصمنا به التاريخ إذا لم تحتفظ لأبنائنا من المسلمين ببيت المقدس»^(٨). ومحمد بن أحمد السيوطي (لم تعرف سنة وفاته. كما أن فترة طويلة من حياته لا تتوفر معلومات عنها) الذي قام بزيارات للبلاد العربية داعياً للحفاظ على «عروبة فلسطين وإسلامية بيت المقدس». وقد اتاحت له هذه الزيارات، ومنها زيارة فلسطين، بالطبع، اتمام مؤلف شهير عن القضية الفلسطينية جعل «عنوانه: «اتحاف الأخصا بفضائل فلسطين والمسجد الأقصى»؛ وهو يذكر، في كتابه هذا، تاريخ العروبة في فلسطين بأسلوب عاطفي ومنهجي، «فجاء كتابه أول رد على مزاعم اليهود، لاسيما زعمهم أن الله قد وعدهم بهذه الأرض [أرض فلسطين]». وبعده، أتى عالم فلسطيني النشأة، مصري الثقافة، هو مجير الدين بن أحمد الطيمي العمري، فكتب دراسة نموذجية للقضية الفلسطينية بعنوان: «الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل» نسق فيها المعلومات التي جمعها من مصادر شرقية وغربية^(٩)، إسلامية ومسيحية، تنسيقاً رائعاً؛ وذلك لدحض مزاعم اليهود الدينية في أرض فلسطين. فكان هذا الكتاب بمثابة جسر العبور في مرحلة الكتابات العاطفية عن التاريخ، إلى مرحلة درس الواقع لمحاولة تغييره. وصادف أن انتهت الفترة الزمنية هذه، عام ١٥٠٨، بسقوط نجم الاتراك العثمانيين وتطلعهم إلى زعامة العالمين العربي والإسلامي، فاقترن ظهور المجموعة الثالثة من المؤرخين العرب من «عشاق فلسطين» بهذا التطور السياسي. إذ ترتب على سيطرة العثمانيين قيام مرحلة من الجمود شملت كل الوطن العربي بما فيه فلسطين، فتولى «عشاق فلسطين» المحافظة على الوعي العربي بالقضية الفلسطينية طوال مرحلة الاحتلال العثماني، ونشر هذا الوعي، بالخاص، بين الشعب العربي.

وقد اشتهر من هذه المجموعة محمد بن يحيى الحلبي صاحب كتاب: «الإشارات إلى أماكن الزيارات» الذي يطالب فيه «المسلمين في العالم الحيطة من ضياع فلسطين وكسب الدل والعار. فإن تمكن اليهود من فلسطين تمكنوا من البلاد الإسلامية كلها»^(١٠). كما اشتهر، من المجموعة نفسها، كاتب آخر اسمه «التمرتاشي» (لا تعرف سنة وفاته) الذي ألف، سنة ١٦٩٤، كتاباً بعنوان: «الخبر التام في حدود الأرض المقدسة وفلسطين والشام»، يذكر فيه بوضوح: «لقد صدق الفرنج [أي الصليبيون] عندما قالوا: أن احتلال مصر والشام ضروريان لاحتلال فلسطين. فما علينا نحن المسلمين والعرب لرد هجمات الفرنج علينا سوى الاتفاق فيما بيننا»^(١١). والجدير بالذكر أن هذا الكتاب نشر، في القاهرة للمرة الأولى، عام ١٩٥٣، بعد أن قام بتحقيقه د. محمد حلمي أحمد.

أما عبد الغني النابلسي، فقد كان درويشاً متصوفاً ألف سلسلة كتب عن فلسطين، وذلك بعد أن قام بعدة رحلات إليها. وفي كل مرة، كان الناس يقبلون عليه يلتسمون منه البركات، فيسيطر على قلوب الجماهير لإجادته فن الخطابة فساعد ذلك على ترويج كتبه

* حقق د. سميد عاشور الكتاب المذكور ونشره بالقاهرة، عام ١٩٥٥، مع مقدمة يذكر فيها أهم مواقف الوطنية.

وهي: «الرحلة الصغرى»، «الرحلة الكبرى»، «الرحلة الوسطى»،حلة الذهب الابريز في رحلة فلسطين وبيت المقدس العزيز»، «قضية فلسطين والقدس». وقد استطاع النابلسي أن يُبقي الشعلة مضيئة وسط الظلام الدامس. فكان له الفضل الأكبر في تحريك الوعي القومي الفلسطيني في ذلك الوقت»^(١٢).

وبعد النابلسي، اتت جماعة «إحياء التراث الفلسطيني»، لتستلم هذا اللواء منه. ذلك ان التطورات السياسية التي شهدتها العصر، عام ١٧٢١ وما يليه، فرضت على القضية الفلسطينية اتخاذ منحى الدراسة والبحث. فإضافة الى حالة الركود التي كانت جاثمة على البلاد العربية، تجددت الاطماع الأوروبية للسيطرة على فلسطين وسائر البلاد العربية، فلم يجد المؤرخون العرب من سبيل للمساهمة في القضية سوى العمل على إحياء التراث الخاص بها، والمحافظة على ما أسهم به أسلافهم، وحمايته من الضياع وسط الاخطار الدلهمة.

ونذكر من جماعة «إحياء التراث الفلسطيني» اثنين، هما من خيرة أفرادها؛ إذ انهما اجادا المحافظة على تقاليد اسلافهما من العاملين في ميدان القضية الفلسطينية منذ بدايتها. الأول هو محمد بن محمد شرف الدين الخليلي المقدسي، فلسطيني النشأة، مصري الثقافة، وضع كتابه بعنوان: «تاريخ بناء البيت المقدس»، فجاء نموذجاً لنشاط جماعة «إحياء التراث»: إذ اعتمد اعتماداً أساسياً على المصنّف الذي وضعه مجير الدين بعنوان: «كتاب الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل»، وهو المصنّف الذي صار دراسة نموذجية للقضية الفلسطينية منذ القرن السادس عشر^(١٣). واتبع المقدسي، في كتابه، التقسيمات نفسها التي سادت كتب أسلافه إمعاناً في المحافظة على التراث من حيث تشجيع الناس على زيارة فلسطين وبيت المقدس، ومن حيث بيان الاخطار التي تهددها. فأوضح، في مقدمة كتابه، أن «المنصور المؤيد بالبرهان والسير في سائر الزمان هو من يزور فلسطين وبيت المقدس ويفديهما بالنفيس فلا عزة للمسلمين إلا بحمايتهما. فإن أذلت فلسطين أذلت البلاد العربية معها»^(١٤). ثم أخذ، بعد ذلك، يسرد المحتويات، على نفس نهج السابقين له وبصورة تكاد تكون حرفية.

وظل المقدسي وفيّاً لقضية بلاده حتى توفي بالقدس عام ١٧٣٥، فجاء بعده مصطفى اسعد بن محمد الدمياطي، فاهتم أيضاً بإحياء التراث بالنموذجين اللذين اشتغرا في التصنيف السابقي لعصره، وهما نموذج «الفضائل» ونموذج «الرحلات»، فوضع على نمط كتب الفضائل كتابه المشهور بعنوان: ططايف انس الخليل في تحايف القدس والخليل، فتناول فيه الكلام على حدود فلسطين ومدنها الكبرى وأهميتها التاريخية والدينية، والجديد عنده، وهو وعيه لمركز وموقع فلسطين وأهميتها بالنسبة للدول المجاورة لها^(١٥) ففي خاتمة كتابه، يقول: «اننا لانسى الشام وفضائلها وبهجتها وشرف محلها، ولكننا لانسى كذلك أن لفلسطين أيضاً فضائلها وشرف محلها»^(١٦).

وعزز الدمياطي جهوده في جمع التراث الفلسطيني عن طريق النمط الثاني من مؤلفات المؤرخين: وهو الرحلات، فقام برحلة الى القدس استغرقت ستة اشهر، دون اخبارها الشعبية في مصنّف بعنوان: «موانح الانس برحلتى لوائي القدس». واتبع، في سرد مشاهداته العينية، أسلوب «عشاق فلسطين» الذي سبق ان لقي رواجاً عظيماً، لدى

الشعب العربي في مختلف أقطاره. كما ذكرنا. وساعده، في هذا، أنه كان شاعراً ومن أصحاب المقامات القادرين على عرض الموضوعات بأسلوب مشوق، فاستطاع أن يجعل التراث الفلسطيني في متناول الجميع وعند كل الشعوب العربية. فأدت كتبه ومصنفاته عملاً جليلاً في سبيل خدمة قضية فلسطين في القرن الثامن عشر الذي يمثل نقطة تحول في تاريخها، لأن اعتماد تلك الجماعة على النقل الحرفي من المصنفات المبكرة، حافظ على الكثير من الوثائق الهامة والدراسات المتعلقة بتلك القضية الزمنية. كما استطاعت أعمال هذه الجماعة أن تحافظ على تماسك الفكر العربي واستمراره، وأن تنجح في تعبئته للتصدي للخطر الاستعماري في القرن الثامن عشر على نحو ما فعله أسلافهم من قبل.

إن إزاحة الوثائق التي حفظتها جماعة وإحياء التراث الفلسطيني، اليوم، ضرورة وطنية وفضائية، لأنها بمثابة قوة دفع جديدة تظهر استمرارية نضال الشعب الفلسطيني وتراثه العظيم في الحفاظ على وطنه.

- (١٠) سعيد عاشور، مصدر سبق ذكره.
- (١١) التمرناتش، الخبر التلم في حدود الأرض المقدسة وفلسطين والشلم، (تحقيق د. محمد حلمي أحمد)، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٥٢، ص ١٠.
- (١٢) أحمد درّاج، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥ و ٥٦.
- (١٣) المصدر نفسه؛ ويراجع حسن حبشي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥ وما يليها.
- (١٤) محمد بن محمد شرف الدين الخليلي المقدسي، تاريخ بناء البيت المقدس، (تحقيق د. جمال الدين الشيّال)، القاهرة، طبعة ثانية ١٩٦٤، ص ١٠.
- (١٥) سعيد عاشور، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥.
- (١٦) مصطفى أسعد بن محمد الدمياطي، لطائف أنس الخليل، في تصنيف القدس والخليل (تحقيق د. محمد محي الدين عيّد الحميد) القاهرة: دار التراث، ١٩٦٢، ص ٢٣٥.

- (١٧) سعيد عاشور، الحركة الصليبية، القاهرة: دار المعارف، طبعة ثانية ١٩٦٢، ص ٢٠٢.
- (١٨) المصدر نفسه.
- (١٩) أبو شامة، كتاب الروضتين (تحقيق د. محمد حلمي أحمد)، القاهرة: دار المعارف، طبعة ثالثة ١٩٥٦، ص ٩٨.
- (٢٠) حسن حبشي، الشرق الأوسط بين شقي الرحى، القاهرة: المكتبة الأنجلو - مصرية، طبعة ثانية ١٩٣٨، ص ٦٠.
- (٢١) ابن واصل، ملرج الكروب في أخبار بني أيوب (تحقيق د. الشّيال) القاهرة: د. الشّيال، ١٩٥٥.
- (٢٢) برهان الدين الغزالي، باعث النفوس إلى زيارة القدس الشريف المحروس، القاهرة: دار التراث، ١٩٥٤، ص ١٠.
- (٢٣) ابن واصل، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
- (٢٤) أحمد درّاج، الممالك والفرنج في القرن التاسع عشر الهجري، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الأولى ١٩٥٥، ص ١٠٢.
- (٢٥) ياقوت، معجم الأدياء، القاهرة، ١٩٣٦، طبعة ثالثة.

سميرة عزّام: البحث عن الإنسان والأخلاق والوطن

فصل درّاج

تحتل سميرة عزّام، في حاضر القصة القصيرة الفلسطينية وفي ماضيها القريب، مكاناً خاصاً ومتميّزاً، إن لم يكن مكاناً رائداً. وتتجلّى هذه الريادة في شكل التعامل مع القصة القصيرة وفي حجم العطاء الذي أنتجه هذا التعامل. فلم تقف سميرة على ضفاف الفن الذي تتعامل معه، بل دخلت فيه، ومارسته وأعطت فيه كتابة واضحة الانتماء، تكلل رغم غيومتها قائمة في الحقل الذي تنتمي إليه، حقل القصة القصيرة من حيث هي فن محدّد ومتمايز. وفي هذا الفن، وضمن حدود معينة، كتبت سميرة مجموعات القصصية الخمس التي مكّنت، ولا تزال، مساهمة حقيقية في الكتابة الفلسطينية، جديرة بالقراءة والاستعادة، وجديرة بالتذكير والإنارة. وإذا قبلنا بالتذكير، وعدنا إلى صاحبة «الإنسان والساعة»، وقرأنا سطورها في زمانها، وقارنا بينها وبين حاضر القصة القصيرة الفلسطينية، لوجدنا أن تلك السطور جديرة باحترام اكيد، ولوجدنا فيها أيضاً صوتاً خاصاً ومختلفاً.

سميرة عزّام صوت مختلف، صوت له عالمة وزمانه وصداه. عالمة هو الإنسان في هشاشته وضعفه، في دفاعه عن الحياة وتطامنه حزناً أمام إيقاع الموت والزمن. وزمانه هو من اللجوء والخيام المستباحة والانتظار القلق. أما الصدى فهو لوعة الإنسان وانكساره أمام سطوة الأيام وعجزه عن تحقيق الحلم الذي يستيقظ ويغيب دون أن يعرف التحقق. عن الحلم والوطن والإنسان كتبت مكاتبتاً واطلقت صوته المختلف، الذي بدأ بالإنسان وانتهى إلى الوطن والذي بدأ من الوطن ثم غاب بعد هزيمة حزيران (يونيو)، فحاصره النسيان أو شيء قريب من النسيان. وعلى الرغم من موت الكاتبة المبكر، ومن شبه النسيان الذي احاط بقصصها، فإن مجموعات الخمس تظل حاضرة في ذاتها، تستدعي القراءة والتذكير، والمجموعات هي: أشياء صغيرة — ١٩٥٤: الظل الكبير — ١٩٥٦: ... وقصص أخرى — ١٩٦٠: الساعة والإنسان —؟: العيد من النافذة الغربية — ١٩٧١.

الظلم الاجتماعي والرؤية الأخلاقية

في كل ما كتبت سميرة عزام، كان الحسّ الأخلاقي يشرح في الكل والتفاصيل، وأشياء بلا موارد بنزعة أخلاقية طاغية، وكشفاً بلا لبس عن تعاطف حميم مع كل ما هو إنساني. وقد يوغل التعاطف الحميم وتعلو النزعة الإنسانية حتى يطق القول الإنساني صافياً، وكأنه في صفاته يرفض العسف المعاش، ويرجم عالم الشر، ويتناهى عن مملكة الإثم، وينادي بمملكة طاهرة أخرى، فيدعو في البداية والنهاية إلى عالم معمر بالمحبة والنقاء، أو إلى عالم محكوم بأقانيم النعمة والمحبة والتآخي.

إذا عدنا إلى قصص سميرة عزام نجد برهان الدعوة الأخلاقية حاضراً، أو نجد أن هذه الدعوة حاضرة في بدايات القصص ونهاياتها، فكانت الكتابة لم تكن تبني قصصها إلا لتطلق فيها مركباتها التبشيرية المتعددة. نبدأ، في هذا الإطار، بقصة: «بائع الصحف»؛ وهي قصة تروي مأساة يومية، وتحكي عن مسار فتى، يشير إلى ذاته بصوته وبانضباط ساعات بيعه، فتى يحبه الآخرون ويتقن مهنته، إلى أن يأخذه الموت في حادث سيارة، فيصبح موته خبراً في صحيفة يبيعها فتى آخر، وإعلاناً يشير إلى عادية الموت ويوميته، وإلى مسار الحياة التي تستمر دون النظر إلى طبيعة «الفتى» المتحرك فيها. قصة تسخر من الموت والحياة، أو ترسم الموت والحياة في سخرية سوداء؛ حيث يصبح القدر هو الساهر والإنسان موضوع السخرية. تخبر هذه القصة عن سمة أولى عند سميرة عزام، وهذه السمة هي: التعامل مع الإنسان من وجهة نظر العطف والتعاطف، الشفقة والإحسان، فكانت بها تطلق جوهر الخير ليحتضن جوهر الإنسان، دون النظر إلى الشرط الاجتماعي الذي يدور فيه الجوهران. هذا الموقف هو الذي ندعوه بالموقف الأخلاقي في التعامل مع الواقع الاجتماعي. مع ذلك، فإن هذا الموقف لا يتّضح إلا إذا عرفنا جملة المركبات التي تكوّنه كموقف، فما هي سمات الموقف الأخلاقي في الكتابة القصصية؟

لما كانت الايديولوجيا الأخلاقية ترشح في الكتابة القصصية، فإنه يتعين عليها أن تعلن في تجلياتها عن كل مركبات تلك الايديولوجيا؛ والمركبات واضحة يمكن إرجاعها إلى العناصر التالية: ١ - الإنسان، من حيث هو فرد، هو بداية الكتابة ونهايتها؛ ٢ - صراع العالم هو صراع بين الخير والشر؛ ٣ - يزرع العالم، رغم شوره، إلى الخير بوجه عام؛ ٤ - يرجع فساد العالم إلى العطب الأخلاقي أساساً، وإلى ابتعاد الأفراد عن القيم الأخلاقية الخيرة؛ ٥ - لا يقوم صلاح العالم على العنف بل على الحوار المسالم والتفاهم المحكوم بالنيّات الحسنة.

تحتضن قصص سميرة المركبات الأخلاقية السابقة. ويبقى هذا الحكم صحيحاً على الرغم من بعض المواقف المحدودة التي تقرب الكتابة إلى مواقع فكرية أكثر وضوحاً، ويعود هذا الاقتراب المحدود إلى تنامي التجربة الاجتماعية لدى الكتابة، وإلى اهتمامها، الذي لا شك فيه، بالقضية الوطنية الفلسطينية. لكن هذا الاقتراب، في أسبابه، لا ينظم المدار الأخلاقي العام الذي دارت فيه الكتابة القصصية. لهذا كان من الطبيعي أن يظل الموقف الأخلاقي لصيقاً بكل أعمال سميرة عزام. وستقترب الآن من بعض القصص

التي توضح سمات الموقف الذي نشير إليه. نأخذ مثلاً على ذلك قصة: «المرأة الثانية»، التي تحكي عن «ابن البستاني»، الذي يتواصل مع ابنة «السيد» الذي يعمل والد «الابن» لديه. يقترب «الابن» من «ابنة السيد» ويأخذ هداياه المتواضعة، ويمضي في الاقتراب حتى يشق «الحديث» لديه، بل قد يقترب من الحلم ويصل إلى حدود الغيبة، وعندما يفقد حلمه، فإن القانون الأخلاقي لا ينكسر، لأن كسره يعود إلى اعتبارات عارضة. تنطلق سميرة، في هذه القصة، من مدار المحبة ومن فضاء الانسان المجرد المحكوم ابداً بجوهر طيب، فيتسع الجوهر حتى يلغي الفوارق الاجتماعية، ويمسح آثار التربية الاجتماعية، او يأخذ بما هو جزئي وعارض وينسى ما هو ممكن وجوهري في العلاقات الاجتماعية. وقد تغرب الكاتبة في مدار النقاء حتى تقترب من اسوار الطفولة الطاهرة، فتعتمد الموقف «الطفلي» من العالم وتتخذ منه نموذجاً ومثالاً، كما هو الحال في قصة: «سعد والديك»؛ حيث تتجلى رفاة الحس الأخلاقي الذي يتداخل فيه صوت الكاتبة مع صوت الطفل النقي، فكان الطفل، في رفضه «ذبح الديك»، ليس إلا صدى لصوت الكاتبة المناهض لكل اشكال العسف والظلم والعنف.

وكما نرى، فإن سميرة عزام تتبنى قضية الانسان المطلق، ومن يبدأ بالمطلق ينتهي إلى التجريد، ويضع الانسان في شروطه الاجتماعية جانباً، ولا يرى منه إلا «القلب الحار» الذي ينزع إلى تحقيق الخير على الرغم من إغواءات الشر المستمرة. نستشهد، هنا، بقصتين، الأولى: «ساعتشئ الليلة»، والثانية: «صبي الكواء». تحكي القصة الأولى حكاية ولد عاجز ومعاق، يتمرد على عجزه، ويسعى إلى استعادة كرامته وتحقيقها. ومن أجل ذلك، يبيع إمكاناته الراقدة فيه، ويزعزع عجزه، إلى أن يصل إلى تحقيق ذاته وتأمين قوته: «وهكذا باع واشترى، واخذ واعطى، ولم يعاكسه الصبية والشاربون بل ولم يحاولوا أن ينكروا عليه الثمن»^(١). تستعيد سميرة الموضوع ذاته في القصة الثانية: حيث نقف من جديد امام صورة الانسان الباحث عن تأكيد هويته الانسانية، وفي بحثه يجد في الآخرين عوناً له. و«صبي الكواء»، يختلس ساعات من الليل كي يتعلم مهنته، ويخلق لذاته حياة جديدة، وعندما يتلف حاجات الآخرين فإن قلقه سرعان ما يتلاشى في يقينه الاكيد بقدرة الآخرين على الغفران. يتضمن هذا الموقف القصصي من الواقع سميتين: تؤكد الأولى على «خير الواقع»، حتى نكاد نظن ان هذا العالم مساحة مستوية معمورة بالنوايا الحسنة ترتحب بكل من يأتي إليها، فما على الفرد إلا ان يوقظ إمكاناته، ويسعى، حتى يجد في الآخرين موئلاً وسنداً. أما السمة الثانية، فكانها تقول: إن قدر الانسان ومصيره محكومان بقدراته الداخلية، بجوهره الذي يتفتح في لحظة الإرادة. يدور هذا الموقف، بشكل عام، في مدار الانسان المجرد الذي تتحدد حياته بالغاية القائمة في داخله، والتي تتحقق عندما تطلقها الإرادة. لهذا يغيب مفهوم السببية، او تغيب الحياة الاجتماعية في تحديداتها المشخصة، ويحضر باستمرار المسار المستقيم للانسان. نذكر، هنا، بقصة: «ليس بقصد الاحراج»، التي نقرأ فيها سلوك انسان يقترب من حدود التسؤل من أجل الحصول على مذاق الحلوى: «هنا تدركننا الشفقة به فنمد إليه جبة يضعها بين اسنانه»، لكن هذا الرجل سرعان ما يبتعد، حين يشعر باقتراب «الإهانة».

يعضي ولا يعود، متخلياً عن عادته اليومية الملزمة له. نشعر هنا ان الرجل لم يبتعد بسبب تطوّر داخلي، بل ابتعد لأن الكتابة ارادت له ذلك، فأجبرته على الابتعاد كي تدافع عن ضرورة احترام الذات الانسانية.

تعلن سميرة عزام، في قصصها، عن ثقها الكاملة بالانسان وينزوعه الاكيد نحو الخير، نزوع ينتصر على الرغم من حضور الشر، فكان الخير قائم في النفوس، يوحد بينها، ويخلق بينها تواصلاً، ويجعل كل نفس تركز إلى غيرها. لهذا فإن «صبي الكواء» الفقير لا يجزع عندما «يحرق قميص خليل»، ولكنه لم يكن خائفاً، ففي حلمه رأى الأستاذ خليل يبتسم له ويطمئن جزعه ويقول: لا بأس على القميص يارزق مادمت حاولت ان تصير معلماً^(٣). ويمكن أن نعر على الموقف ذاته في قصة «مؤهلات» حيث يطلب «الطبيب» من ولد فقير أن يأتي إلى عيادته كي يعيده إلى عالم الأسوياء، فيأتي جواب الولد بالرفض، ويكتفي بطلب ليرتين من الطبيب يشترى بهما عشاء لعائلته. نلمح، في هذه القصة، تلاقي الولد والطبيب في موقع الخير و«الطيبة»، الأول يذكر عائلته قبل عاقبته، والثاني يعرض مهنته من أجل مساعدة الآخرين، أي ان الذات الانانية تنقضي دوماً، ويكتسح مكانها عطاء داخلي لا يرى «الأناء» إلا في علاقاتها مع الآخرين.

كان هذا الموقف الواثق بالانسان، يدفع صاحبة «الساعة والانسان» إلى كتابة قصص أخلاقية تقترب من حدود الأمثلة الكاملة، التي تبشر بالخير وتدعو إلى التكافل والتساعف، فكان الأمثلة، في قلم الكاتبة، موعظة ترجم الشر ولا ترجم الانسان، لأنها تفصل بين الشر والانسان، فالشر قائم خارجه، والانسان مهما اقترب منه، فإنه يعود في النهاية إلى نقيضه، إلى عالم الخير. يظهر هذا الموقف واضحاً في قصة: «سجاداتنا الصغيرة» التي تروي تواصل الخير أو لنقل تجليّه وانتشاره حتى يصبح دائرة واسعة تضم كل النازعين إلى الفضيلة؛ فنحن نجد، في القصة المشار إليها، رجلاً يعيد سجادة إلى أهلها بعد أن «عثر عليها» قبل خمس سنوات، يعيد السجادة بعد أن همّ بصلاته الأولى، فيتذكر أن «متاع الصلاة» لا يخصه: «فلما همّ بإداء صلاته الأولى اختار هذه السجادة لركوعه، إلا أنه حين فرشها وحاول أن يشرع في الصلاة أحسّ كأن هزة كهرباء ترجّ جسمه رجاً عنيفاً. كيف يبدأ بالصلاة على سجادة مسروقة، فما كان منه إلا أن أعادها إلى أصحابها مرفقة برسالة تحكي كيف عثر على السجادة. لا تنتهي القصة هكذا، ففعل الايمان الأول يصل إلى رجل ثان، إلى الرجل الذي استعاد سجادة، فيشرع بدوره بالصلاة، ويغدو من يومها «مصلياً مواظباً»^(٤). تعلن هذه القصة عن انتشار الخير، فالرجل الأول عثر على «السجادة»، وبقيت لديه حتى ثاب إلى صلاته، فأعطته الصلاة فضيلة جديدة، فأعاد ما عثر عليه إلى صاحبه الأول، وأعاد له فيه «صلاته الغائبة»، فاستعاد الرجل ما كان مفقوداً، وأدرك فضيلة الرجل الأول، فوصل بدوره إلى صلاته. فكان الرجل الأول قائم في الثاني، فهما يتحاوران بلا حوار، أو كان هناك ثالثاً يخلق بينهما الحوار الصامت، فيتفاهمان ويذهبان في طريق الخير.

تشير هذه القصص إلى الوازع الأخلاقي الراقد في الانسان، والذي يستيقظ في لحظة الموائمة، فيحدد مسار الانسان ويدفعه إلى القيم الايجابية، حتى نكاد نقول: إن

الكاتب لا ترى الشر إلا عارضاً، فعالم الانسان الآخر هو الخير، ورجوعه إلى الخير هو شرط لتحقيق إنسانيته، فالانسان كائن لا يحقق الامكانيات الايجابية القائمة فيه إلا في إطار الخير والاخلاق. من هنا، تلمس معنى النهايات الايجابية والمتفائلة التي تحفل بها قصص سميرة عزام. نهايات تيسيرية، تلخص مسار الانسان في عمله النهائي، في استيقاظ بصيرته، التي قد تضل حيناً، وتبتعد عن الصراط، لكنها تعود، في النهاية، إلى السبيل القويم (انظر: الشيخ مبروك، في المفكرة، امومة خيرة، مات ابوه، هل يذكرها، العيد من النافذة الغربية...)، تصل كل هذه القصص إلى نهاياتها المتفائلة، معلنة انتصار الانسان، وانتصار قيم الحياة المطالبة بالفرح والسعادة والنجاح. نستطيع ان نرى، في هذا الشكل من «النهايات»، تمازجاً بين الفكر الاخلاقي والفكر الديني، او بين النزعة الانسانية والفكر الديني؛ حيث يقف الانسان محققاً قدراته كفرد وكإنسان، ثم يذهب في عالم القبلة والسعادة الذي يخلقه الايمان، اي ان الانسان يوازي، في مساره الخاص به، مسار الرعاية الالهية التي تحفظه، ويسبب ذلك التوازي، فإن الانسان لا يضل طريقه، بل يذهب في دروب الكمال ليبهرن ان الانسان هو ظل الله على الارض.

إن قراءة السمات الاخلاقية في قصص سميرة عزام، تدفعنا إلى قراءة الموقف الاخلاقي في أكثر اشكاله نقاء وصفاء، اي في أكثرها وهماً، ونعني بذلك القصة القصيرة في شكلها الميلودرامي، الذي يبتعد كلياً عما هو ممكن ومعاش، وينطلق بعيداً باحثاً عن معنى الانسان في عوالم الاخلاق المطلقة.

الميلودراما ودائرة الاخلاق

يعود نزوع بعض قصص سميرة عزام نحو الميلودراما إلى الايديولوجيا التي تنطلق منها الكتابة، ونعني بذلك الايديولوجيا الاخلاقية، التي تترك آثارها على شكل القصة ومضمونها. وعندما نقول ذلك، فإننا نذكر ببساطة بالعلاقة القائمة بين شكل الكتابة وبين المنطلق الايديولوجي الذي تتكئ عليه. ونحن نعلم ان النزعة الاخلاقية، تقضي، عندما تُقرب في تجريدها، إلى فصل كامل بين المجرد والمشخص، وإلى فراق كامل بين الممكن والمرغوب، وفي هذا الفصل، تنأى التحديدات الاجتماعية، وتستوي الاخلاق كياناً مستقلاً ومفارقاً للواقع، بل يصبح الواقع مجرد ظل لحركة الافكار المجردة، اي ان النزعة الاخلاقية لا ترجع، في محاكمتها، إلى الواقع الاجتماعي بل إلى الاوامر الاخلاقية التي تتعاطى مع انسان لا وجود له في الواقع. وما دام الامر كذلك، فإن الانسان الذي تدعو اليه الاخلاق هو كامل بالضرورة او قريب من الكمال، او لنقل إنه انسان لا يقبل به الواقع الاجتماعي بسبب كماله، لأن هذا الكمال لا تسمح به حدود الواقع المعاش. لهذا، فإن الاخلاق تدور، في تعاملها مع الانسان، بين طرفين، الطرف الاول هو الانسان المجرد، والطرف الثاني هو المرجع الخارجي المجرد بدوره، وما بينهما يقوم الكمال وتتوحد كل القيم الايجابية، التي تشير إلى ما هو مطلوب، وتتصعح عن رادع خارجي يرسم صورة الانسان كما ينبغي ان تكون. في العلاقة القائمة بين الكمال والمرجع الخارجي يستجلي البعد الديني في النزعة الاخلاقية؛ وهذا البعد، في تحديده الاخلاقي، هو الذي يدفع

بالكتابة القصصية إلى شكلها الميلودرامي، حيث يجتمع الانسان وخطيئته الاصليه وبحثه عن الغفران، «انسان ماء تختاره الارادة الالهية وتنزل عليه عقابها، كي تسبر مدى صبره وايمانه. وفي هذا العقاب، وبسببه، يتعرّف الانسان على حدوده. ويتعرّف على الصورة التي هو ظل لها، ويعرف ان خلاص الانسان وكماله يستلزمان الخضوع لمشئته المرجع الخارجي». لهذا، تغيب السببية الاجتماعية، بالمعنى الواضح للكلمة، من الشكل الميلودرامي، لأن هذا الشكل يخضع إلى سببية مجردة تقرض تراكم الاسى كمدخل ضروري إلى الخلاص. لانود هنا ان نشرح معنى الميلودراما، بل نود الإشارة إليها اختزالاً كي نرى صورتها في بعض قصص سميرة عزام.

إذا اقتربنا من قصص «كاتبتنا»، وبحثنا عن الاسى والخلاص والانسان المجرد، نجد ما نبحت عنه قائماً في عدة قصص، نختار منها: «ماما، الفيزان، هواجس، من بعيد، مات ابوه»؛ فالقصة الاولى تحكي عن زوجين موسرين، يمنعهما سبب وراثي عن انجاب الاطفال، وبسبب حب الرجل لزوجته الحلة بالاطفال فإنه يلقاها ويذهب في بلاد الغربة، حتى يصله خبر إنجابها فيرسل لها من منفاه الطوعي رسالة مباركة. تمثل هذه القصة الشكل الميلودرامي في مستواه الامثل: الرجل واسع الثراء، لكن عطبه الوراثي (الخطيئة الاصلية) يمنعه عن الإنجاب، والعطب هو بداية المأساة، اما تراكم المأساة فيتجلّ في حب الرجل لزوجته، وحب زوجته للاطفال، ثم تمتد المأساة فيطلق الرجل زوجته التي يحبها (الوازع الاخلاقي) ويسافر إلى بلاد الغربة. تتراكم المأساة حتى تقضي في النهاية إلى الخلاص المحكوم بإرادة عليا: تنجب المرأة بعد زواجها الجديد، ويبدو الرجل سعيداً في منفاه، وهو سعيد لسعادة زوجته السابقة. تظهر المأساة اللامعقولة شرطاً ضرورياً للعبور إلى السعادة والرضا، او لنقل إن هذا العذاب كان الثمن الضروري الذي يسمح به الانسان خطيئته الاصلية.

تقوم الميلودراما إذاً على عناصر ثلاثة: المأساة — البداية ذات السبب الغامض الذي تمليه قوة خارجية؛ تراكم المأساة وتطورها وتطور الانسان فيها؛ لحظة الخلاص الاخيرة كتتويج لذروة المأساة وإظهار العبرة منها. نعرث في قصة: «مات ابوه» على العناصر نفسها المشار إليها؛ فهي تبدأ بالكلمات التالية: «نظر الى جدته بعينين قلقتين وهي تلو كلماتها مولولة منتحبة: مات ابوك ياممدوح... مات ابوك» ثم تنامي المأساة: «لم يدرك بالضبط ماتعنيه جدته العجوز — وجلس في العراء على حجر خشن — واستدار ناظراً إلى قراش ابيه، وذات عشية «ذهبت امه» إلى بيت الزوج الجديد فتعلق بها باكياً. وهكذا تتضاعف المواقف المساوية حتى تعود الام يوماً إلى ابنها بعد ان فقدت زوجها وانجبت منه ولداً: «وعدت امه ذات يوم، لتقول له: اخوك... ابن الرجل الآخر... الذي مات، واطرق ممدوح قليلاً ثم مشى إلى الباب وفتحه... ودعا الصغير ميتسماً»⁽⁴⁾. نرى، من جديد، ان بداية القصة هي الموت ثم يعقبه اليتيم والرحيل والشقاء إلى ان تعود الام إلى طفلها، فكان تحقق الامومة، في قيمته الاخلاقية، لا يستوي إلا بعد عثار معين يشرح معنى العلاقة بين الام وولدها.

تنبغي الإشارة إلى ان الشكل الميلودرامي لم يكن طاعياً إلا في قصص سميرة عزام

الاولى، وبخاصة: «اشياء صغيرة». ثم مالبت ان تراجع دون ان ينسحب كلياً، لذلك فإننا نلتقي به من جديد في مجموعة الكتبة الأخيرة: «العيد من النافذة الغربية» في قصص مثل: «فردة حذاء» و«الفيضان» و«هواجس»، وربما أيضاً في قصة: «هل يذكرها». وتنقسم القصص الثلاث الاولى بشكل دائري من الالى والشقاء، او بشقاء مغلق يبدأ ولا ينتهي، ولا يوجي بالنهاية. ومع ان الكاتبة ترسم شخصياتها بتعاطف حميم، وتضيف إليه تعاطف القارئ أيضاً، فإنها لاتعياً كثيراً بتبيان السببية الاجتماعية. بل تكاد ترحي لنا ان مصائب الآخرين هي قدر وقضاء، وتحمل المصائب والشقاء هو قدر مكتوب، لذلك فإن على المعاني ان يقبل بما قدر له، وان ينتظر ثوابه الاكيد القادم في زمن غير معلوم تحدده الإرادة العليا. اكثر من ذلك، يكاد بعض هذه القصص ان يقول إن نقاء الانسان مرتبط بشكل معين من العذاب، وان الانسان العادي مرتبة معينة لاتبلغ مرتبتها العليا إلا عن طريق توسّطات اخلاقية نسجها الاخلاق والصبر والقبول بالمكتوب. وإلا فكيف نفسّر هذا البؤس الدائري والكامل في قصة: «الفيضان» التي ترسم واقع «موس» كسدت بضاعتها ولا تستطيع الرجوع إلى المكان الذي وفدت منه، فتسترسل في البكاء في استسلام كامل لا يرى له بداية او نهاية. وفي غياب البداية ونهايتها «القريبة»، تتحرك الكتابة في عالم الميتافيزياء الذي يرفض التحديد ويقبل بكل ما هو مجرد او «اثيري».

الموقف الاخلاقي والفرقة الانسانية

إذا كانت «قصة» سميرة عزام محكومة ابدأً بوعي اخلاقي، فإن هذا الوعي لايحقّ حركته متسقاً، لانه يخضع إلى تناقضه النسبي الخاص، وفي هذا «التناقض»، قرأنا البعد الميلودرامي في تجريده الواهم، وفيه سنقرأ أيضاً البعد الانساني الصريح. وعندما نمايز بشكل نسبي بين الميلودراما والموقف الانساني، فإن هذا لايعني ابدأً ان هذا الموقف قد تحلّل كلياً من الوعي الاخلاقي، وإنما يعني فقط ان هذا الوعي انتقل من جيز التجريد إلى مساحة الحياة الاجتماعية. يتعامل الموقف الاخلاقي الكامل مع المثل والمعايير، وينطلق منها ليتعامل مع الانسان، اي انه لا يبدأ من الواقع بل من الفكرة، ثم يرفع راية التبشير محاولاً المساواة بين الانسان والفكرة، او محاولاً بشكل بريء إدخال الانسان وممارساته في الفكرة المسبقة، وبذلك يظل الوعي الاخلاقي رهيناً لمقولاته الذهنية التي لاترى ذاتها في ضوء الممارسة اليومية، وإنما في ضوء المثل الواهمة. اما الموقف الانساني، فإنه يظل مخلصاً لحمولته الاخلاقية، لكنه ينتقل، مع ذلك، إلى دائرة الحياة والتحديد، وفي مدار الحياة والتحديد يكتشف الظالم والمظلوم، الفني والفقر، والمصيب والمخطئ، فيقترب من التحديدات الاجتماعية ويأخذ منها موقفاً، والموقف الاخلاقي في ساحة الصراع الاجتماعية لا بد ان يأخذ جانب الاخلاق، ويتنصر لقضية المستضعفين. يقترب الوعي الاخلاقي، في ساحة الصراع الاجتماعية، من تخوم الموضوع او شبه الموضوع، وشبه الموضوع في الصراع هو التزام وموقف ودفاع عن قضية.

إن القبول بما سبق يعطي نتيجة اولى: كانت سميرة عزام، في فنها القصصي، لا تبشّر بالمثل والمعايير الانسانية فحسب. بل كانت ملتزمة أيضاً بقضايا الانسان المضطهد

ومدافعة عن قضايا المستضعفين والبسطاء. وهذا الموقف الملتزم هو الذي ندعوه بالموقف الانساني. اما تجليات هذا الموقف فإنها تعلن عن ذاتها في اربعة عناصر نسبية:

١ - الدفاع عن الحياة. ٢ - الدفاع عن الانسان المضطهد. ٣ - وحدة الانسان والحياة والعمل. ٤ - قيم الانسان الإيجابية.

والآن، ماذا نعني بالدفاع عن الحياة؟ الدفاع عن الحياة هي دعوة الانسان إلى الإقبال على الحياة وممارسة إمكاناته وقدراته من أجل خلق ذاته الانسانية وإعادة خلق الحياة بما يوائم حاجاته ونزواته واشواقه، وتتضمن هذه الدعوة محاربة لكل النزوعات العدمية واليائسة والمنفلقة والتي تؤذي، في سلبيتها، إلى إهدار الطاقة الانسانية. تقدم قصة: «الشيخ مبروك» نموذج الكتابة المشرقة في تفاؤلها، التي تحارب «الزهد» والسلبية، وتناهض «إماتة الذات» في وهم الايمان المغلق، فالقصة تصف انساناً هامشياً زاهداً يقترب، في زهده، من البله والعطالة، ثم تنتقل بعد حين إلى وصف هذا الانسان في حالة أخرى: الحالة التي دخل فيها إلى الحياة وغادر عالم التأمل الكسيع، والمفادرة تحويل وتغيير وإضافة: «وراحت لحية الشيخ مبروك تنتثر امامي على الارض سوداء كريش الغراب. وشعرت وأنا ازيل عنه لحيته بأنني امسح عنه الاسطورة.. اسطورة البركة»^(١). وكما تنتفي الحياة في قيود التأمل العاجز، فإنها تنتفي أيضاً في مساحة السلبية والانسحاب من الحياة، فالزهد حوار اصم مع «الأناء» والانسحاب من الحياة حديث ذاتي متلعثم يلقي الفرد ويلقي دلالته في الحياة، وعن الحياة والدلالة وضرورة الحوار، كتبت سميرة قصتها: «العيد من النافذة الغربية»: حيث تختلط الكلمات الحارة بنشيد الحياة المستمر، وحيث يتزايل الماضي الكئيب أمام ما هو مائل ومتحرك ومتغير. والحياة في جوهريها تغيير وانتقال من زمان إلى زمان: «لأول مرة لا تشرب أفراح العيد ولكنها تشعير بالمعنى الذي يجسده يتدفق عليها من نافذة غربية، ومن نظرة الصغير الذي يلتصق بعنقها، ومن أصوات صفار المعيزين في الطريق»^(٢). تماثل هذه القصة بين الحياة وممارستها بشكل لاتسو فيه الحياة مجرد طقس رتيب متكرر بل تصبح لحظة تجدد مستمرة، وصفار الأطفال هم رمز التجدد واستمرارية الحياة. في هذا المنظور المنعم بإنسانيته، لم يكن غريباً أن تنطلق سميرة عزام من مفهوم الحياة العام، أو بشكل أدق من مفهوم يعطي الأولوية للحياة والانسان للفرد أو الأنا أو الذات الضيقة. لهذا فهي تستعيد موضوعة الطفل/الحياة في قصة: «أطفال الآخرين» التي تحرر الفرد من حرمانه الذاتي الضيق وتدخله إلى عالم «الآخرين» كي يتجاوز حرمانه ويعثر على ذاته من جديد، ويكتشف أن الحل الفردي لا يستوي إلا في علاقته الصميمية مع «الحل العام»، وأن الحل الفردي لا تحدده الأنا المحاصرة، بل يتحدد وتتغير دلالته في حقل المجموع الانساني.

من يدافع عن الحياة يدافع عن كل انسان يقاتل كي يحظى بنصيبه من الحياة، والمقاتلون من أجل نصيب ناقص ومثلوم هم هؤلاء الذين يتراوح نعمتهم بين «دفاع المجتمع» و«الجماهير الفقيرة»، وعن هؤلاء كتبت سميرة، وحاولت بجهد أن تلتقط عوالمهم الصريحة والمضمرة. تأخذ قصة: «العريمة»، في هذا المجال مكانة خاصة نظراً لصديق موقفها ولصدقها المكتوب، و«العريمة»، هنا، ليست كياناً انسانياً، لكنها «الفسالة

الكهربائية، التي تحتل موقع المرأة — الفسالة وتحرمها من العمل. لا تطرح هذه القصة علاقة الانسان بالآلة، فمثل هذه العلاقة لا دلالة لها في شرطنا الاجتماعي الحسير، لكنها تطرح وضع الانسان الفقير الاعزل والباحث عن لقمة العيش بلا كفاءات وبلا مواهب، والذي لا يبحث، في عريه الكامل، عن عمل فقط وإنما يقوم ايضاً بتسويق جهده العضلي وتبخيس هذا الجهد بلا حدود. مع ذلك، فإن هذه القصة تطرح امراً آخر هو: حدود الوعي الاجتماعي ودلالة الآلة لديه، فالمرأة — الفسالة تحقد على الآلة وتمنحها في وهما صفات عدوانية معقدة، والطريف في الامر ان موقف المرأة من الآلة يعيد ولكن في شرط اجتماعي مغلق موقف العامل الاوروبي من الآلة في النصف الاول من القرن الماضي. وهذا يعني ان الانسان المضطهد في زمانه الماروح لا يعيش يؤس الحياة فقط بل يعيش يؤس الوعي ايضاً، لهذا فإن المرأة — الفسالة ترتعش عندما تتقدم للتعامل مع «الآلة الجديدة»: «وارتعشت اطرافها وهي تفكر في هذه المفامرة... ولكنها لم تشأ ان تتراجع.. وظلّت عيناها مملقتين بلهفة في وجه الرجل»^(٧). تعود إلينا ثنائية اليؤس والحرمان في قصة: «بنك الدم» التي تدخلنا في عوالم «الدم الرخيص» وفي ملامح من يبيعون دماءهم من اجل قروش قليلة، وقد يطاردهم سؤ الطالع فيعجزون عن ممارسة تجارة الموت البطيء: «روحي اكبري عشر سنوات اخرى قبل ان تعرفي هذه التجارة، فانت طفلة... واستدارت نعمت لتتصرف وهي تحمل رأساً انقلته رائحة العقاقير. تقترب الكاتبة في قصتها من اجواء «يوسف ادريس»، الذي كتب بدوره قصة نظيرة ولكن بشكل آخر بالتأكيد.

تحكي قصة «طالبة نازلة» حكاية الطفولة المهانة والمحرومة، وقد اجادت سميرة في سرد حكاية الطفولة الناقصة، فأعطت احدى اجمل قصصها، واكثرها إحساساً ونبلأ، فكانت بها لا ترصد الحرمان من خارجه، بل تتسلل إلى ضمير المحروم، فتري الدنيا بعينيها، وتشاركه طعم الحياة المالح واسى الابواب الموصدة، والقصة في نبلها عادية وبسيطة، إنها حكاية الطفل الذي يراقب دمية اعجبته في حانوت، إلى ان تختفي الدمية، وتختفي معها نظرات الطفل المترقبة: «كانت تكلمني وعيناها على حانوت اللعب الذي كان مايزال معلقاً، فلمحت فيهما قلقاً لم يزايلهما إلا حين انفجرت دفقا الباب وتلون الشارع بالواجهة المرحة»^(٨).

من يرسم الانسان والحياة في مدار متقابل، لا بد ان يعطي مداره معنى، والمعنى عند سميرة عزام هو العمل، وفي هذا المعنى، فإن الكاتبة تدخل في «الحس السليم»، وتذكر ان العمل ينتج اشياء جديدة ويعيد إنتاج الانسان في لحظة العمل، وفي الدفاع عن وحدة الانسان والحياة والعمل، فإن الكاتبة تمنع وعيها الاخلاقي بعدأ واقعياً، اولنقل ان وعي الكاتبة يشي من جديد بلا تكافؤ مركباته، وتدخل «الواقعي» والاخلاقي فيها. لذا، فإننا قلنا ان وعي الكاتبة يعيش تناقضه الخاص، فهو تارة وعي اخلاقي ينزع إلى الواقعية، وهو في حين آخر وعي «واقعي» ينزع إلى الاخلاقية. ويمكن ان نقول ان هذا الوعي، في شكله المترابطين والمتناقضين، كان قادراً على التقاط دلالة العمل، وإن كانت الدلالة تنووس بين الغائم والواضح. فلقد كتبت سميرة عن وحدة العمل والانسان في: «سأتمشى هذه الليلة، بائع الصحف، صبي الكواء، نافخ الدواليب، واسباب جديدة...».

وإذا كنا قد وسعنا بعض هذه القصص بالنزعة الاخلاقية، فإن هذه السمة لا تلغي دالة العمل فيها، وإن كانت تضيق حدود الدلالة، فالقصص السابقة تكتب علاقات الانسان والعمل لكنها تنكسر دوماً في نهايتها الوعظية، او لنقل ان الكتابة تبدأ بالواقع ثم تنتهي بالاخلاق، او ترسم الواقع المعاش ثم تلخصه بالمثل والمعايير، مع ذلك فإن قصة مثل: «الغريمة» تعيش دورتها الواقعية دون ان تنكسر في التحديدات الاخلاقية. ومهما يكن من امر، ومهما يكن شكل الوعي الذي تكتب فيه الكتابة العلاقات الاجتماعية، فإن قصة سميرة عزام كانت تحاول ابدًا التوحيد بين «الثلاث» الانسان والعمل والحياة.

وما دمنّا بدأ بالانسان وننتهي به، فانه يتعين علينا ان نرى علاقة الانسان بذاته وبالاخرين وبالعالم. وقد رسمت سميرة عزام، في قصصها، كل هذه العلاقات، فولجت إلى عالم الانسان الداخلي ووجداته، وصوّرت بشفاافية عليا تعقد الشعور الانساني في تضاربه وهشاشته، في احلامه وانكساراته. «دموع للبيع» هي صورة مثل لما هو مأساوي في الحياة، ولما هو صادق ومكين في الوجدان الانساني، إذ نجد في هذه القصة صورة المرأة التي تمارس النذب والنواح في المآتم، وتشعل في الوقت ذاته الفرح والزغاريد في الافراح، اي أنها تبغ الفرح والاسى وتمارسهما كمهنة يومية، اما عندما تفقد هذه المرأة ابنتها فإن النذب المسموع والبكاء المدفوع يتلاشيان، ليحل مكانهما صمت ناطق بالاسى، وسكون بليغ يقول لنا إن العيون الصامئة اكثر بلاغة من الدموع التي تباع. وإذا كنا نرى، في هذه القصة، شكل التوصيل المعقد بين الانا وعالمها الداخلي، فإننا نرى في: «الاعداء» وحتى لا تتصلّب الشرايين» شكل التواصل بين الانسان ونظيره، فنقرأ في «الاعداء» صورة متنافسين على وظيفة، ينظر كل منهما، في البدء، إلى غريمه بكرامية وعدم احترام، لكنهما يتساندان بعد حين، بعد ان يتعادلا في التعامل، فلا يحظى اي منهما بالوظيفة المنشودة. نقرأ، في هذه القصة، منطق الحياة التي تحكم عواطف الانسان، حتى تكاد القصة ان تقول إن العواطف ليست محايدة فهي ملوّنة دائماً بصراع الحياة الجارح. اما القصة الثانية، فإنها تبين لنا شكل التوصيل المفتوح بين الانسان البائس وبين من يتعاطف معه، كما أنها تقول لنا شيئاً آخر، إنها تبليغنا عن مدى الحزن الداخلي ومرارة العزلة، لذلك فإن لطف الآخرين وكرمهم لا يسمح هذا الحزن مهما بلغت حدود اللطف وآماد الكرم، لكن الذات الداخلية تحتفظ بسرّها دوماً او تحتفظ بشيء من هذا السر. مع ذلك فإن المشاركة الانسانية الدافئة هي التي تقي الانسان من الانهيار وتردعه عن التشظي الكامل.

لا تكفي سميرة عزام بوصف حدود التواصل والتوصيل في عالم الانسان، بل تذهب في حالات معيّنة بعيداً، حتى تصل في بعدها ضفاف الانسانية الكاملة والمنشودة اي ضفاف التضحية من اجل الآخرين. وعن موضوع التضحية كتبت قصة: «الساعة والانسان» راسمة صورة الانسان البسيط الذي يضحي بسعاده اليومية كي يصون حياة الآخرين وسعادتهم، فهو ينهض صباحاً ليوقظ «البعض» كي لا يفوته القطار، ويكون مصيره الموت تحت عربات القطار كما كان مصير ابنه. تصف الكتابة بساطة الرجل وكرامته: «كان رجلاً في منتصف عمره، يختفي تحت معطف اسود وطربوش تركي قاتم،

وفي هيئته مايوحى بأنه أكثر من يد تمتد لتطرق الابواب في موعد معين لا يتأخر او يتقدم، وعندما يموت الرجل تعود إلى وصف هذه البساطة المعطاة بشكل آخر: «كان الرجل ميتاً... ككل شيء آخر في الغرفة... الخزانة الصغيرة القاتمة... والديوان المفروش ببساط مخطط... والمرأة المفروشة ببقع صفراء كأنها كلف على وجه بشع»^(١). وليست هذه القصة الوحيدة التي تحكي اواصر الترابط الانساني، فهذا الموضوع حاضر في معظم قصص سميرة عزام، ويكفي ان نقرأ: «حتى العيون الزجاج، اطفال الآخرين، واما بعد، فردة حذاء...» حتى نرى هذا الدفق الانساني الذي يغير كتابات صاحبة: «الظل الكبير». بل يمكن ان نقول ان قصص الكتبة، كانت في حدود معينة، تشخيصاً ادبياً للقيم الانسانية الإيجابية، فالقصة لديها هي التجسيد المكتوب لقيمة معينة، حتى نكاد نتساءل احياناً عن مدى التناظر بين الادبي والاخلاقي، فكان القيمة الانسانية الجردة او المشخصة هي الحامل الاساسي للكتابة القصصية، قصة: «هل يذكرها» تقص مقولة التسامح والثراء الانساني، وقصص: «الساعة والانسان، سجادتنا الصغيرة، في المفكرة، نافخ الدواليب، فردة حذاء» تبشر بمقولات التضحية، التوبة، التأخي، الصغح والغفران، التأزر والتواصل الانسانيين.

حاولت سميرة عزام، إضافة إلى عالم القيم المطلقة، ان تلمس، بقصد واضح او غائم، بعض «المشاعر» الانسانية في علاقتها مع دلالات الزمان والموت والمكان، وفي علاقاتها مع حدودها الذاتية المحاصرة بهشاشة اكيدة، وبضعف محايث: فكان الكتابة، في رهافتها المفرطة وفي شفافيته الانسانية، كانت تتواصل مع الانسان في ضعفه، او تتواصل معه بسبب ضعفه، المنذر بتزايل اكيد، وبغياب قسري يكتبه تقادم الزمن، ويمليه إيقاع الموت المترئص. فنحن نقرأ ظلال الموت وأطيافه السوداء في: «مات ابوه، اسباب جديدة، هواجس، ليلة الضياع...» نشهد في هذه القصص، على التوالي، صورة الطفولة التي حرمها الموت من معين، وصورة الموت في سخريته القاسية، وامتداد أطيافه التي تأسر الحي وتحاصره ببرائث الميت. وربما تطفو مأساة الموت في أكثر أبعادها قتاماً في قصة: «لا ليس لشكوره» التي ترسم فيها سميرة عزام صورة ساخرة — أسيانة لبائس التوابيت، الذي يقاتل من عطاء الموت، ثم يقف صامتاً ومنصديقاً عندما ينظر إلى تابوت ملائم لابنه المحتضر. اما موضوع انكسار الانسان أمام حمولة الزمان، فتستبين في قصص: «المجنون والجرس، وخرس كل شيء، وليلة الضياع»: حيث يقف الانسان مكتوفاً أمام وازع الزمن وتغير الايام، فيصمت مستكيناً معطياً بقهر عاجز عن انتهاء دوره في الحياة، وعن نفاذ زاده من الايام، فيستسلم حسيماً، ثم يدور قليلاً ويفرغ ماتبقى لديه من الايام، معطياً لنفسه موتاً هادئاً، فكان الانسان في لحظاته الاخيرة يتمرد عاجزاً على عجزه، وفي عجزه يستسلم لقرار الموت الذاتي، فقارع الجرس في الكنيسة ينهي حياته عندما يستبدل بمن هو أكثر منه شباباً، و«ابو مخلو» يُخرس حياته عندما يصمت «مقهاه» وينهزم امام موسيقى «المقهى الجديد». اما «عجوز الضياع»، فإنها تقف بانتظار الموت في العراء: وهي تبحث عن كليها المجوز.

وكما نرى، فإن سميرة عزام تدور في مسارها القصصي حول الكيان الانساني،

وتحاول سبر أغوارها، والنفاذ إلى خباياها، والولوج إلى أسرارها. محاولة استظهار مواقع الضعف ومواطن القوة، واستبيان خصال الصمود وخلال الانهيار، وفي هذا السعي، كانت رؤية الكاتبة تمارز بين الاخلاقي والانساني والديني، أخلاقي ينوس بين التجريد والتحديد، وإنساني ينزع إلى التحديد والمعاش، وديني واضح وغائم يلف البعدين الآخرين بقماطه الخاص، الباحث عن السعادة والمتسامي في بحثه، فكانه يقول: إن السعادة حلم، وإن الكتابة الحائلة لا تسعى إلا لقيم حائلة.

عن علاقات المرأة والرجل

تحتل المرأة مكاناً فسيحاً في قصص سميرة عزام، وليس هذا الامر بغريب، فدخلت امرأة إلى عالم الكاتبة في مجتمع لم يقبل بتححر المرأة بعد، يجعل فعل الكتابة هذا خروجاً على العرف او خطوة في مجال اللا مالوف، ويجعل الكاتبة تتصدى للعرف الغريب، وتذهب في كتابتها، فتدافع عن المرأة كتابة، وتماثل بين أفق الكتابة وأفق المرأة المنشود. وعلى الرغم من «ظل المرأة الكبير» الذي يغطي كتابات سميرة، فإن هذا الظل لا يغدو تحزباً، ولا ينقلب إلى نسوية جامحة، بل يظل مرتسماً في رؤية الكاتبة، التي تجعل من تححر الانسان رسمها الوحيد.

وإذا شئنا تنضيد وضع المرأة في قصص سميرة عزام، فإننا نبدأ بالنقطة الاولى، والنقطة الاولى هي الحضور المستمر للمرأة في الكتابة، والذي يمتد حتى يحتضن أكثر من نصف مجموع القصص المشار إليها، فالمرأة حاضرة في الحب، وفي الوطن والغربة، وهي ماثلة في كل علاقات الحياة الاجتماعية. فعندما تذهب سميرة في عالم الاخلاق والمثل، فإنها تتكئ على المرأة «أمومة خيرة»، وعندما ترسم حياة البسطاء وبساطة وعيهم فإنها تأخذ المرأة موضوعاً «الغريمة»، وهي تتخذ من المرأة مركزاً حينما تلمس عالم الهموم اليومية وهموم الوطن البعيد «مفكرة - عام آخر». بكلمة أخرى، فإن سميرة عزام المدافعة عن تححر الانسان، تتجاوز المعنى التقليدي والمسيطر لمقولة الانسان، وتوحد في هذه المقولة بين المرأة والرجل، ثم تصل إلى رحاب الحياة، فتراقب في مسارها موضع الرجل ومكان المرأة، ثم تكتب كلماتها واضحة، وفي وضوح الكلمات تتادي بمساواة المرأة بالرجل في مقولة لا ترتاب فيها: مقولة الانسان المتحرر.

من يماثل بين الانسان والتحرر يرجع مواقع السوء، ويرسل بكلماته ضد القيود والابواب الموصدة، وقيود المرأة في المجتمع لا تحتاج إلى دليل، ومن أجل المرأة وضد القيود كتبت سميرة عزام، وساطت وضع المرأة في المجتمع، او ساطت من موقع النفي مفهوم المرأة للمجتمع، وبعد المساواة كتبت عما هو موجود. نقراً في قصة: «إلى حين» موضوع المرأة - الدمية، او موضوع المرأة - الشيء، المرأة التي لا تمارس إرادتها، بل تحقق إرادة الآخرين، وفي إرادتهم تغدو خادمة البيت، وفي ذات الإرادة تصبح دمية ملونة مدللة معروضة للتبادل، فإن خاب التبادل ارتهنت من جديد إلى الإرادة الصالحة. يستيقظ موضوع المرأة المسلوقة الإرادة في أفاصيص عدة، ويأخذ شكله الصاحب والمحتج في قصة: «نصيب»: حيث تمشي المرأة على السبيل الذي حُدد لها مسبقاً، فتتصاع إلى إرادة

الأخر، وحينما ينهض فيها «الأناء والاحتجاج، فإن هذه «الأناء تختق في صوت القمع الجمعي، الذي لا يرى في المرأة انساناً، بل موضوعاً لتطبيق الأعراف المتوارثة. ولما كانت المرأة لا «تكتمل» إلا بالزواج، فإن أعراف القمع تحيل الزواج إلى تبادل وبيع وشراء؛ إذ أن حدود المرأة - الدمية هي حدود الباب الموصد والستائر الوردية. تطرح سميرة هذا الموضوع في قصة: «ستائر وردية»، فالمرأة تباع وتشترى، ولا تعلن عن وجودها الاجتماعي إلا من زوايا النافذة، وقد يكتسب الإعلان سمة الفرح حين تُوَظَرُ الستائر الوردية، حدود النافذة، فكانت هذه الستائر هي ثمن المرأة المضرجة بالأصباغ والقابضة في غرف لا تنتهك حرمتها حتى الشمس.

إذا كان تسليع المرأة هو اضطهاد محدود الدرجة، فإن هذا الاضطهاد يبلغ درجاته العليا في حالة البغاء، حين تغدو المرأة سلعة كاملة. تقترب صاحبة «الظل الكبير» من موضوع البغاء في ثلاث قصص: «حكايته»، من بعيد، «الفيضان»، تشير الكاتبة، في القصة الأولى، إلى الشرط الاجتماعي الذي ينتج المرأة - المومس، والشرط هنا يتهم الفقر، لكن المجتمع نسي ذاته ونسي الفقر فيتهم المرأة، فكان الشر قائم فيها، أو كان تصفية الشر لا تنتج إلا بتصفية المرأة - الضحية، وعندها تكتمل دائرة الاضطهاد، وتندم المرأة بين قطبي الجوع والشرف المهان. أما في قصة «من بعيد»، فإن المومس الفاضلة تتحدد كمعصية يتم اقترافها في الظلام، فالحوار معها والاقتراب منها يتم في السر البعيد، أما في ساحة الضوء وأمام شهود المجتمع فالحوار مستحيل ومحرم والاقتراب هوان «للأناء» وازدراء للمجتمع، أي أن الاعتراف بإنسانيتها لا يتم إلا في حال غياب الشهود، أما في لحظة الشاهد الآخر فإن وجودها الانساني يطمس من جديد، فتنسحب المومس إلى عالمها الداخلي صامته مطامنة. تستعيد الكاتبة العالم الداخلي الشقي للمومس في قصة «الفيضان»، حيث تبصر القراءة أقمطة البؤس المتعددة، وتلمس دوائر الأسى التي تحيط بمن اتخذ البغاء مهنة. يبدأ الأسى بعرض الذات للبيع، ويتضاعف حين يزهده المشتري بما هو معروض، ثم يتراعى العذاب حين تذكر المومس مكانها الأول، وتعرف بصمت أن العودة إليه مستحيلة، وإن لعبة العرض والطلب مستمرة إلى لحظة الانطفاء الكامل.

وتكتمل سميرة عزام صورة المرأة في المجتمع حينما ترصد شكل العلاقة اليومية بين المرأة والرجل، حيث تتجلى التربية المتوارثة والقائمة في شكلها الممارس، والتربية في شكلها الممارس والنظري لا تنفص إلا عن حقيقة واحدة: اللا تكافؤ بين المرأة والرجل، تبعية الطرف الأول للطرف الثاني وخضوعه له. تطرح قصة: «الذكرى الأولى» موضوع المؤسسة الزوجية، والفرق في نظرة الرجل والمرأة إليها؛ فالمرأة ترى، في المؤسسة، توجيهاً واستمراراً للعلاقة الانسانية التي «بدأت» بينها وبين الرجل، أما الرجل فإنه يقيب البعد الانساني «وينساه»، ويرجع المرأة إلى مجرد شيء من أشياء البيت، وبسبب هذا الفرق تنعدم إمكانية التوصل بينهما، ويتنقل المرأة في مدار الحرمان والصمت. تستكمل الكاتبة الموضوع ذاته في قصة: «التمن»، وتُظهِر من جديد علاقة الصمت واستحالة الحوار، فالمرأة تنتظر ابداً عطاء عاطفياً وتواصلًا وجدانياً، أما الرجل، فإنه يرجع العاطفي إلى المادي المباشر، ولذلك فإنه يبادل العواطف بـ«حفنة من الأوراق المالية»، مدللًا بذلك على

اختلاف الرؤية في التعامل مع موضوع العلاقة الزوجية، فيوغل في فريدته وذاتيته وكرمه الزائف، وتذهب المرأة في اغترابها المستمر: «ولم تعد مع هذه الاوراق التي تغطي سريريها فتختنق إنسانيتها اكثر من جثة، كناية جثة يدفع لها ثمن»^(١٠).

تعالج الكاتبة، في قصة «القارة البكر»، اوهام القروسية الشرقية وخيالات الغزو والفتح، فد الذكر فاتح، مكتشف، يبحث باستمرار عن «قارته العذراء» التي لم يطاها انسان قبله، وإن ساوره الشك في عذرية ارضه، فإنه لا يلبث ان يهجرها باحثاً عن ارض جديدة. يعطي الرجل في منطق الرجولة ذاته الحق في «التجريب والاختيار» ويمنع عن المرأة كل حق نظير. وإذا حللنا هذا المنطق، نجد ان حرية الرجل تدخل في دائرة البداة، اما حرية المرأة فتُمنع امام المحرمات والشرف. اكثر من ذلك، فإن الرجل يمارس إزاء المرأة «أناء» الكبيرة، ويلغي كل «أناء» خاصة بالمرأة، بل يطلب منها ضرورة الإلقاء الذاتي للأناء، وفي ذلك، فإنه يطلب من المرأة ضرورة الامتثال، وضرورة احترام «عواطفه وكرامته»، في الوقت الذي يرفض فيه كل بعد إنساني للمرأة، ويحيلها إلى مجرد موضوع للمتعة والطاعة والقمع. وتقترب سميرة في معالجتها القصصية هذه من موضوع ادعاءات الرجل الزائفة حول تحرير المرأة، إذ انه في ادعائه لا يرى إلا حريته الفردية وحقه الذاتي في استباحة المرأة.

الفلسطيني والوجود الناقص

لم يحتل الوضع الفلسطيني مساحة متميزة في كتابة سميرة عزام القصصية، بل ظل هذا الوضع هامشياً، أو حيزاً محدوداً في مساحة الكتابة. فنحن لانعثر، في مجموعات قصصية خمس، إلا على ست قصص وحزمة من الاسطر العاطفية، والقصص هي: «زغاريد»، لانه يحبهم، فلسطيني، في الطريق إلى برك سليمان، خبز الغداء، عام آخر، ومع ذلك، فإن الهامش الفلسطيني، في كتابة سميرة، لا يلبث ان يستقيم، ويستعيد دلالته، عندما تلمس القراءة المنظور الفكري الذي قاربت فيه سميرة العالم الذي كتبه. لقد كتبت سميرة عزام عالماً في منظور إنساني صريح، وفي رؤيا تلتزم الانسان وتعتمد تحريره، فكانت في إنكارها لعوالم القهر والاسى، ترفع راية المجهور، وتومئ في مساحة الريبة إلى قهر الفلسطيني في غربته. فبداية الكتابة عند سميرة كمنتهاه، والبداية هو الانسان، والبداية والمنتهى هما تحريره، لهذا فإن الاسى الفلسطيني كان يذوب في لوحة القهر العام التي ترصدها الكتابة، بل ان صورة الفلسطيني لم تكن تستقيم في هامشيتها الظاهرية إلا عندما كانت تُرسم في المنظور الانساني العام. وعندما كانت الكاتبة تتبعد عن «الهم الانساني العام»، وتقترب من تخصيص الصورة في تاريخها، وفي الدرس السياسي لهذا التاريخ، فإن كتابتها القصصية سرعان ما كانت تشي بنشاز ما، أو بانزياح معين عن منظور لا تعتدل كتابته إلا في حدوده.

وعلى الرغم من الحيز المحدود الذي تطفو فيه صورة الفلسطيني صريحة، فإن سميرة عزام قد أعطت سلسلة لوحات عميقة في صدقها، وغنية في قولها الصامت والناطق، الذي يمسك بالجوهرى، ويشير إلى قرار المساة. وعندما نرسل هذا القول، فإننا

نضع امام عين القراءة، ثلاث قصص محدّدة هي: «عام آخر، فلسطيني. زغاريد». ففي هذه القصص، تبني اللغة الادبية قرار الواقع وجوهر المسألة، اولنقل: إن قرار الكتابة وجوهرها الادبي يصدران عن تكثيف حالة انسانية، وعن الولوج إلى اسبابها وتجلياتها، والجذر والتجني في الحالة الفلسطينية هما او هو: الشرح في الكيان الفلسطيني، والاعتراب عن التحقّق، ومعايشة النقص الذي يصرخ بنقص الوجود الفلسطيني. تكتب سميرة، في «عام آخر»، عن شتات العائلة الفلسطينية، وعن استحالة اللقاء، ترسم صورة الحدود، وصورة الجسر المشروخ الذي يرفض عبور «عجوز» قادمة من خارج «الوطن السليب» لملاقاة ابنتها «ماري» التي ظلت في هذا الوطن، ويعلو صوت الاسى عندما يكون اللقاء مرة في العام، ومن يفوته اللقاء عليه ان ينتظر عاماً آخر. في لحظة كبوة اللقاء، يغور كل الفرح المدخّر، وتذهب «العجوز» في حزنها اللامقرامي: «وفاقت من غشيتها لتجد رجلاً ناصرياً كلفته ماري بأن يحمل سلاماً لامها وان يهوّن عليها عدم مجيء ماري فقد مرض زوجها ويعدها بأن تأتي ماري فتلاقيها بعد عام...»^(١١). ترسم سميرة حصار الفلسطيني، وحزنه وصمته امام أسوار الحصار في قصة: «زغاريد»، حيث يتابع رجل وامرأة أخبار ابنهما وزواجه الوشيك، عبر «راديو الشرق الادنى» في برنامج «رسائل اللاجئين إلى ذويهم»، وفي هذا البرنامج «الانساني» يتحقّق اللقاء في الاثير، وتقود الرسائل الاثرية هي شكل الاتصال الوحيد. تبدأ الصورة في إيقاعها المأساوي التالي:

«من جميل عبد الله في بيروت إلى والده كريم عبد الله ووالدته سلمى واخته وداد في يافا، انا بخير كذلك خطيبتي. سننوّج في الساعة الثالثة من بعد ظهر الثامن من ايار (مايو)، ثم نسافر لاعمل في الكويت. مشتاقون طمنونا بواسطة الاذاعة»^(١٢). ولما كان اللقاء أثيراً كان على الذاكرة ان تخلق صورة «العروس» وان تطلق صورة مكان «الفرح» وزمانه، وان تشارك في «فرح» تبني ملامحه الاثرية ذاكرة حسيرة وراء الحدود، والذاكرة تأتي إلى بيروت، كما تذهب بعد حين إلى الكويت. وعندما تصبح حركة الحياة هي حركة الذاكرة، فإن قانون الحياة الوحيد يأخذ اسماً معيناً هو: الحرمان.

إذا كانت القصتان السابقتان طرحان سؤال الكيان الفلسطيني في شرخه العميق، وكل شرخ نقص، فإن قصة «الفلسطيني» تحكي حكاية «النقص» اللاهث وراء «كمال» مستحيل، او تحكي حكاية «النقص» الذي تتسع حدوده عندما يسعى إلى «كمال» بطريقة ناقصة. إنها حكاية «الفلسطيني» الباحث عن «هوية» او «جنسية» أخرى، بعدما سئم ان يناديه الناس باسم «الفلسطيني»:

«ههو في هذا الركن الذي تقوم فيه دكان لا تختلف في شيء عن اكثر الدكاكين الاخرى، ليس اكثر من فلسطيني... بهذا ينادونه، ويعرفونه، ويشتمونه إذا ما اقتضى الامر، شأنه في ذلك شأن ذلك الارمني الذي عرف في صباه»^(١٣)، وكما يتخلّص الفلسطيني من «معله الثقيل» ويستعيد «فرديته» واسمه الشخصي بضحيّ بـ«اشياء كثيرة من دكانه»، ويحصل في النهاية على هوية، لكن النهاية لاتضيف إلى البداية شيئاً، فلقد جاءت هوية مزوّرة، وسواء كانت الهوية «مزوّرة» ام حقيقية، فإن اسمه القديم يطارده ابدأ، لأن استعادة الاسم، والاسم هوية تاريخية، لايتحقق بإجراء إداري

مغشوش، بل بفعل تاريخي يستعيد الوجه الحقيقي ويجعل من الاسم مرآة حقيقية لماضي الانسان وحاضره وأفق المرغوب، لذلك فإن الفلسطيني يتعرف بما هو سلبى فيه، ويُنادى بنعت يذكر بما هو ناقص في وجوده الانساني: «تتعد المرأة صوتها الارعن وتقول بلهجتها المبطوة: وينك يا ولد قل للفلسطيني' ان...»، و«أحس الفلسطيني' في وقفته المرتعشة خلف الطاولة، بالصوت المبطوط ينفذ من سترته إلى جيبه الداخلي فيحيل البطاقة إلى مرق، مرق صغيرة، تضحخ في جيبه في غير عنقوان». تعتبر هذه القصة إحدى افضل القصص التي عبرت عن غربة الفلسطيني المتعددة الوجوه: غريته عن ذاته، وعن وطنه وتاريخه والوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه. غربة كئيبة تدفع الانسان إلى التذكر لذاته، والابتعاد عن وجهه الحقيقي. وتذكرنا هذه القصة ليس بوضع الفلسطيني فحسب وإنما بوضع كل انسان مضطهد يلغي وجهه حتى يصبح مقبولاً لدى الآخرين، اي انه يحاول انتزاع اعترافهم به عن طريق عدم الاعتراف بنفسه، إذ ان الآخرين ينكرون عليه «ذاتيه» ويمنعون عنه اسمه الخاص، وينادونه بلقب عام، يطن عن عدم الاعتراف به، وعن تفسيره في اسم سلبى الدلالة هو: الفلسطيني او الارمني او الزنجي... وفي ثنايا الاسم السلبى، يستيقظ الاحساس بالآنا وبالجذور، ويندثر كل طموح لحل فردي منسلخ عن المجموع، إذ ان نعت «الفلسطيني» لا يرسم حالة فردية او حالات فردية بل يمثل وضع شعب بأكمله.

كتبت سميرة عزام هذه القصص في حدود وعيها للعالم، وفي الإطار الذي تعي فيه الواقع الاجتماعي، فجاءت هذه القصص معبرة عن الواقع الفلسطيني، ومعبرة في انساقها عن العلاقة بين وعي الكاتبة وكتابتها. وحين ابتعدت سميرة عن «الجوهر الانساني» الذي تدور حوله، وحاولت الاقتراب من التاريخ والتحديد، أضاعت شيئاً من صوته المميز، ومن شكل تعاملها مع الواقع، لأن هذا التعامل لم يأت متوافقاً مع وعي الكاتبة بل جاء امتداداً لعامل خارجي، ولتجربة لا تستطيع الكاتبة التعبير عنها، او لنقل إن وعي الكاتبة المحكوم بمقولة «الانسان العام» ويجعله المقولات الاخلاقية لا يستطيع التعامل مع ما هو متميز وتاريخي، وإن حقق هذا التعامل فإن الكتابة القصصية تأتي غير متوازنة او غير متسقة. للتدليل على ذلك، نأخذ قصة: «في الطريق إلى برك سليمان»: حيث لا تتواءم النهاية مع البداية، فالبدائية هي مأساة قرية فلسطينية يعوزها السلاح في قتالها ضد العدو، وعوز السلاح ينتهي في ضياع الوطن، لأن معنى الوطن والانسان هو معنى السلاح الذي يدافع فيه الانسان عن الوطن: «فكان الرشاش الفارغ حسسها بأن بطولة حسن ليست إلا تهريجاً صبيانياً. وأن طواير الشباب التي تعب على تدريبيها ليست أكثر من دمي في يد طفل عابت»^(١٤). على الرغم من هذه البداية التي تحكي «قدره» مجموع بشري، وتحكي فيه عن «درس تاريخي»، فإن هذه القصة سرعان ما يتعد عن الوضع المعقد الذي بدأت به لتصل إلى وضع ميلودرامي يحكي مصرع طفل صغير ساعة «الخروج». نقول هنا، ربما أرادت الكاتبة استعمال الرمز فجعلت من الطفل الضائع نظيراً للآمل المفقود او للوهم الذي كان قائماً قبل الخروج، مع ذلك فإن بناء الرمز لم يتم في الإطار المطلوب، فالقصة تبدأ بـ «الكل» وتنتهي بـ «الفرد»، تبدأ بـ «التاريخ» وتصل إلى

«العواطف». فكانها تقول لنا، في ابتعاد النهاية عن البداية، إن منظور سميرة عزام الاخلاقي لا يستطيع ان يرى في التاريخ إلا مجالاً لعلاقات الاخلاق والعواطف. ويمكن ان نرى امراً مماثلاً تقريباً في قصة: «لأنه يحبهم» التي ترسم شرط الفلسطيني، في لجوئه، في علاقة ادبية ثم لا تلبث ان تكسر هذه العلاقة او العلاقات عندما تدفع بالقصة إلى جملة استطلاعات لا ضرورة لها، فهي تحكي قصة الفلسطيني الذي يتمركز دفاعاً عن كرامته وكرامة شعبه، يرى رمز البؤس في «وكالة الغوث» فيضرم النيران في «غنائم اللصوص والفئران»، ويدلّ من ان تكتب الكاتبة العلاقة بين البؤس وتمركز الوعي عليه، فإنها تنزاح عما هو اساسي وتذهب في زوائد تحكي عن الماضي والحاضر والبؤس والكرامة، حتى تقترب القصة إلى حدود الافكار العامة. إن اختزال المسار الفلسطيني وتداخل «الفكري» بـ«القصصي» و«التاريخي» بـ«الوطني» يتجلى من جديد في قصة: «خبز الغداء» حيث يختلط المسير الفردي بالمسير العام في إطار رمز ديني يستنهض الاخلاق والمثل دون ان يمس بشكل ملائم المسار الفلسطيني في معناه الحقيقي.

إذا كانت القصص السابقة تشير إلى الوضع الفلسطيني مباشرة، فإن قصصاً أخرى تشير إلى هذا الوضع بشكل لا مباشر، أي ان سميرة عزام كتبت ما هو «مباشر»، وكتبت أيضاً ما هو «لا مباشر»، لكن الاول والثاني يتحدان في الدلالة ويتقاسمان المعنى ذاته، ويصدران عن المصدر ذاته الذي يحدّد الحكاية ودلالاتها. ومن هذه القصص: «طير الرخ في شهربان، هل كان رمزي، الحب والمكان» وهي من مجموعة: «الساعة والانسان». تحكي «طير الرخ» شروط الانسان المتخلف وغيبته عن العصر والتاريخ وعن سباته في الافكار الغيبية التي تلغي العقل وتدمّر الانسان ثم تقود إلى الهزيمة. تروي سميرة، في إحدى افضل قصصها، سطوة الشيخ الذي يجلد كل انسان يدعي انه شاهد قطاراً او طائرة، لأن هذه الرؤية هي برهان على الزندقة ودليل على الخروج عن الدين. ويستمر سوط الشيخ فاعلاً في اجواء قرية تعيش على هامش التاريخ، حتى يستيقظ اهل القرية يوماً على هدير الطائر المروّع، الذي يعلن حقيقة عصر، ويعلن أيضاً عن غزو «العلم» لمساحات الجهل والتخلف، او يعلن سقوط الاوطان الصامتة أمام آلة الاستعمار. اما القصة الثانية، فتمتزج الحدث بالرمز، او تجعل الحدث لا يعطي معناه إلا إذا قرئ كرمز او كحدث مزدوج الدلالة. موضوعها هو التعلق بالصورة الاولى، ورفض كل صورة أخرى، حتى ولو كانت قريبة او شبيهة، لأن الاشياء لا تقبل في ظواهرها، بل بدلالاتها التي تكونت إثر تعايش وتاريخ تركا بصماتهما على الصورة وعلى صاحب الصورة: تقعد «ام رمزي» طفلها، وتبحث عنه طويلاً، ويأتيها الناس بعد حين بطفل يشبه «رمزي» عشوا عليه بين «النور». ترفض الام الطفل الجديد كما يرفض الطفل امومه الجديدة، فيهرب الطفل، وتظل الام تسأل المارة عن «ولد في الرابعة يلبس بنطالاً ازرق». تطرح هذه القصة موضوع الانتماء ودلالة المكان، فالمواضيع الحميمة لاتخضع للتبادل، فهي جزء من الانسان، يتواصل معه، ويحسه ويرى فيه آثار زمانه، أي ان الانتماء لا يخترع، لأنه ببساطة اختيار حر، وتجربة ومعاناة وتاريخ، وان الاوطان لا تستبدل، لأنها مساحة ارض محدّدة بالهوية والذاكرة والعمل، فكان هذه القصة تكتب في سطورها قول «توفيق زياد»: الارض

ليست مصدر رزق فحسب، إنها وطن. تستعيد سميرة عزام موضوع تألف الانسان والمكان في «الحب والمكان». حيث نرى من جديد، وحدة الشعور والمكان، او تموضع الإحساس والشعور، فدلالة المكان هي دلالة الاحداث والاحاسيس والذكريات التي نمت فيه بشكل يمكن الفصل بينهما، فكان المكان لا يأخذ دلالة إلا من خارجه، من التجربة الشعورية التي قامت فيه: لقد قرأنا في حزن عينيه ان معنى الاشياء مرتبط في نفسه بطبيعة المكان^(١٥). يمكن القول إن هذه القصص في اقترابها من معنى المكان، إنما تقترب من معنى الوطن، وفي اقترابها تحكي لنا عن القرية والاعتراب، عن غربة الانسان عن مكانه الاول، وعن اغترابه عن ذاكرته الاولى.

إضافة إلى هذه القصص، كتبت سميرة عزام جملة خواطر عن الوطن والعودة دعتها بـ «فلسطينيات». وهذه الخواطر ليست قصصاً، إنها سطور وجدانية تحكي الوطن وجمالاً وتخالط في جماله قلب الطفل الفلسطيني، وتحضه على التمسك بالامل وبالعودة. وهي تتذكر، في ذلك، أطياف الماضي، وتقف في فضاء الحلم منتظرة استعادة ماضى، وربط طيف الماضي بصورة المستقبل الذي سيعود إلى ربوعه الاولى:

— «يا من يسأل عن ربيعنا الذي كان وسيكون، سيعود الربيع إلى البيارة، وتعود البيارة تلخيصاً لمعطيات الفصول».

— «قالت شجرة اللوز: اقسمت ألا ينعقد وعدي إلا لعينهم، هؤلاء الذين باعدت بيني وبينهم ايام، فما اطعم إلا اليد التي جعلتني يوماً موصولة بأسباب الحياة».

— «بالأمس تمكنت لي شجرة اللوز من جديد، فما رأيتها يباساً او خريفاً، لأنها أضاعت كل نجماتها البيض كما في عيد، وجعلتني اسمعها تقول سيعودون، وساعدو شجرة لها كرامات الشجر»^(١٦).

وكما نرى، لقد عاشت سميرة عزام تجربة شعبها الفلسطيني، وحاولت كتابتها، وتوسلت في سبيل ذلك وعيها الاخلاقي، وتلمست تاريخ شعبها، بل جنحت احياناً إلى الامثولة والتحريض ودروس التاريخ. ومما لاشك فيه ان صاحبة «الظل الكبير» قد كتبت الشرط الفلسطيني في زمانها، زمن اللجوء والمعاناة وندب ماضى، وعندما جاء الزمن الآخر، زمن المقاومة، حاولت الكاتبة الاقتراب من الزمن الجديد، بل اقتربت ايضاً من الحس السياسي، لكن موتها المبكر الذي تلى هزيمة حزيران (يونيو) اوقف ذلك الاقتراب، فبقيت قصتها، في سميتها العامة، أخلاقية — انسانية. ومهما يكن من امر، فإن كتابة سميرة عزام تظل كتابة «فلسطينية»، واعني بذلك كتابة لصيقة بوضع الانسان الفلسطيني وهمومه، ولصيقة بشرط الانسان المضطهد بشكل عام، والفلسطيني كان، ولم يزل، واقفاً في هذا الشرط ويناضل ضده.

الكتابة بين القيمة الفنية والقيمة الاخلاقية

السؤال الاساسي الذي تطرحه قصص سميرة عزام هو العلاقة بين الحكم الاخلاقي والكتابة الفنية. ماذا نعني بذلك؟ نعني بذلك مسافة الاختلاف بين الكتابة

القصصية التي تتخذ من الاخلاق مرجعاً لها، وبين الكتابة التي يتحقق مرجعها في العلاقات الفنية، والفرق بين الكاتبين ان الاول تجعل القصة مقالا أخلاقياً، اما الثانية فتنتج علاقات فنية ذات أثر اخلاقي، اي ان الاول تفارق في خصائصها الحقل الادبي للكتابة وتنزلق إلى حقل آخر، في حين ان الثانية تقوم في الحقل الذي تدعي الانتماء اليه. بمعنى آخر إن القصة/الاخلاق تلغي لحظة بناء الواقع فنياً ولحظة الخيال القائمة فيها وتحاصر القارئ بسلسلة من الاوامر الاخلاقية، اما القصة/الفن فإنها تعيد بناء الواقع بشكل جديد وتجعل القارئ يبحث عما هو شاذ فيه، اي تدفعه إلى الدخول إلى دائرة الایحاء التي تنتجها العلاقات الفنية. سبق ان قلنا إن كتابات سميرة عزام كانت مؤطرة باستمرار بالدافع الاخلاقي، لكن ذلك لا يعني ان كل قصصها كانت قائمة في ميدان الكتابة الاخلاقية بالمعنى السلبي للكلمة. لقد استطاعت هذه الكاتبة ان تقدم لنا مجموعة من القصص الفنية التي تحقق شروط الكتابة الفنية، وتقف بثبات في ميدان القصة القصيرة، ويكفي ان نذكر هنا: «دموع للبيع»، «عام آخر، الغريمة»، فلسطيني، هل كان رمزي، طالعة نازلة...» حتى نتبين مساهمة سميرة الجادة والحقيقية في إطار القصة القصيرة الفلسطينية.

إن رصيد سميرة عزام المستمر لاغتراب الانسان ومعاناته وضياعه، اعطاهم وعيا حاداً بوضع الانسان، فأصبحت قضيته قضية كتابتها، ويسبب هذا التلازم كانت قصص سميرة تدور دائماً حول موضوع واحد او محدّد، وفي هذا التلازم كان عل الكتابة في رصدها ان تنتج جملة من القصص التي تتسم بوعي حاد وحار للشرط الانساني المضطهد. وفي مسار هذا الرصد، او بعض زواياه، قرأنا قصصاً حقيقية، تصل إلى تفاصيل الحياة اليومية، وتمثلها في حركتها، بل قد تصل احياناً إلى مستوى التجريد الفني الحقيقي. إن صدق الكاتبة، في تعاملها مع قضية الانسان، سمح لها بإنتاج كتابة فنية صحيحة، ترسم الواقع والانسان وتخلق في رسمها أثراً يعيد القارئ إلى الواقع والانسان. ويمكن هنا ان نستعيد حكم «فرانك او كونيور» ونستعمله في محاكمتنا ونقول: إن قصص سميرة عزام تترك انطباعاً عميقاً، ربما لا يكون كلياً، وربما لا يكون حتى انطباعاً دقيقاً، ولكنه انطباع عميق ومستمر^(١٧). فلقد استطاعت كاتبتنا في التزامها بقضية الانسان المضطهد ان تخلق عالماً خاصاً، واضحاً ومتميزاً، نقرأ فيه الطفولة الضائعة، والزمن الضائع وحرارة الحياة وبرودة الموت والشيك، ولم يكن بإمكانها ان تعطي هذا العالم كتابة وتجعله يترك فينا «انطباعه العميق» لولا نجاحها في النقاط ما هو أساسي في الحياة وإعادة كتابته وفقاً لمؤشرات الكتابة القصصية. وتتبغي الإشارة، هنا، إلى ان الكاتبة لم تكن ترصد «يؤس الانسان» وتكتبه فحسب، بل انها كانت ايضاً ترصد تجربة او تجارب القصة القصيرة وتحاول الاستفادة منها، وقد ساعدها في ذلك اهتمامها المستمر بالاعمال الادبية، الذي تجلّى في ترجمة بعض الاعمال الهامة إلى اللغة العربية.

ميزنا في قصص سميرة عزام بين القصة/الاخلاق والقصة/الفن، وإذا كانت القصة الفنية لها حضورها الاكيد، فإن القصة الاخلاقية لها حضورها الصريح ايضاً. تتسم القصة الاخلاقية باستبدال جملة العلاقات الاجتماعية المادية بجملة علاقات وهمية

فرضها الوازع الاخلاقي واملتها «الارادة الطيبة»؛ الامر الذي يعني ان الكتابة تطرح مسألة قائمة في الواقع المعاش لكنها لاتعثر على مسار المسألة في الواقع بل في الاطار الذهني الذي تفرضه الاخلاق، مما يقود إلى كسر علاقات الكتابة القصصية، ومما يؤدي إلى جعل هذه الكتابة وحدة لامتناسية او كلاً تتعارض فيه العلاقات اللامتناسية. في هذا الشكل من الكتابة يغيب المرجع الخارجي، وتتراجع حركة الواقع، وتحل مكانها «براءة» الكتابة، التي تصبو إلى غايات لاتسمح بها علاقات الواقع المعاش، اي ان الكتابة تحقق في الوهم ما لايتحقق في الواقع، وفي هذا الوهم لاتصل الكتابة في نقائها إلى نثر الحياة اليومية المعقدة، فتستغلق في صفاء مستحيل، تنشده ولا تراه، او تنشده فلا تراه ممكناً إلا في سيل العواطف الصادقة. إن الحديث عن دلالة الايديولوجيا الاخلاقية في قصص سميرة عزام، لاييني رجم الاخلاق او محاكمتها، وإنما يعني اكتشاف شكل الوعي المرتبط بهذه الايديولوجيا، والذي يضلّ وعي الكتابة، ويمنعه عن الوصول إلى موضوعية العلاقات الاجتماعية التي تقترب منها الكتابة القصصية. ونحن هنا لانحاكم الوعي الاخلاقي، بل نرى أثره السلبي على بناء العلاقات الفنية، لأن هذا الوعي هو اساس غياب اتساق العلاقات الفنية، وهو اساس نزوع هذه العلاقات إلى الشكل الميلودرامي الذي ينطلق من مسألة زائفة ويصل إلى جواب زائف، ويعطي فيما بينها شكلاً زائفاً من الكتابة الفنية.

إضافة إلى الاثر السلبي الصادر عن ضياع الكتابة في الاخلاق، يمكن ان نلمس سلباً آخر في قصص سميرة عزام. يقوم هذا السلب في إرجاع القصة إلى فكرة، حيث تبدأ الكتابة من «فكرة» وتحاول بناؤها في قصة، فتقول الكتابة الفكرة دون ان تصل إلى القصة، اي تظل القصة خاضعة للفكرة دون ان «تضيق» الفكرة و«تمحي» في علاقات القصة. نشير هنا إلى بعض القصص منها: «الصغير، المحروس، الملح». نرى هنا ببساطة ان الكتابة تدين «افكاره» الاتكالية والصلبية والعجز، لكن إدانتها لاتصل إلى شكلها القصصي، فتظل افكاراً بسيطة. تصبح القصة هنا مجرد «إناء» لملء فكرة معينة، فيأخذ الشكل الخارجي شكل القصة، وتظل «النواة» بعيدة عن الشكل، حتى نكاد نقول ان القصة تعيش ثنائية خاصة تؤدي في النهاية إلى تصدع القصة. فالكتابة القصصية الحقيقية تلغي مركز النواة، تجعل المركز لاوجود له، فهو يحتجب ويستتر في «نثار» العلاقات المكتوبة. وما دما في إطار الافكار والقصة، يمكن ان نشير أيضاً إلى سلب آخر. ويتمثل هذا السلب في تجاوز إمكانية القصة القصيرة وتحميلها ما لايمكن ان تحمله، اي تعجيزها. الشكل النموذجي لهذا السلب هو التعامل مع القصة القصيرة كما لو كانت رواية، فنصبح «أكثر» من قصة قصيرة و«أقل» من رواية. والحكم، هنا، لايتعامل مع «الأكثر والأقل» بل يتعامل مع «كثير الافكار» في «قليل العلاقات الفنية». الامر الذي يترتب عليه حصار القصة القصيرة بدحزمة من الافكار الروائية. نرى مثال ذلك في قصة: «في الطريق إلى برك سليمان، لأنه يحبهم، الساعة والانسان، خبز الغداء». إن عدم التوافق بين العلاقات القصصية و«قولها» الفكري، يثلّم تلك العلاقات ويدفع بها إلى حدود القول الفكري المباشر على الرغم من «الغلاف القصصي» الذي تستتر به. وهذا السلب شائع في

كثير من القصص القصيرة الفلسطينية التي تخطىء إمكانية القصة القصيرة و«تحتشر» فيها «الماضي والحاضر والنضال والمستقبل»، ونجد مثلاً على ذلك في قصص «يحيى يخلف» الأولى «المهرة» والتي تجاوزها فيما بعد في «نورعا» و«رجل الثلج»، ونجد شيئاً شبيهاً في قصص «فاريوق وادي» في مجموعته «النفى يا حبيبي»، على الرغم من بعض القصص الجميلة في هذه المجموعة، وهناك أيضاً بعض «القصص الفكرية»، وإن كان بشكل مختلف في مجموعة محمود شاهين «نار البراءة» ومجموعة توفيق فياض «البهلول».

إذا كان سؤال الأدب والأخلاق يعيدنا إلى معنى الجنس الأدبي واختلافه في قوله عن الاجتناس الكتابية الأخرى، فإن سؤال القصة والأفكار يطرح أمامنا سؤال القصة القصيرة أو سؤال إمكانية القصة القصيرة وحدودها. لأنود هنا أن نقرب من هذا السؤال، لكننا نود أن نقول إن القصة القصيرة ليست سلسلة أفكار أو سلسلة مواقف وحوادث، فهي مقطع من الحياة اليومية يجد معادله الكتابي الخاص به، وفي الكتابة يصبح، ويظل، وحدة حدسية ذات أثر «واحد»، أي أن القصة القصيرة، تقوم على وحدة الحدث ووحدة الأثر، لذا فإنها ترسم اللحظة «الزمنية» المباشرة، دون أن تذهب إلى وراء اللحظة أو أمامها، ومهما كان «طول» القصة أو «قصرها»، فإن هذا لا يلغي وحدة الحدث والأثر، أي أن البنیان القصصي يظل مستقلاً عن «طول الحدث» لأن دور البنیان هو إنتاج وحدة الأثر الناتج عن موقف محدد، أو عن مقطع يومي محدد. وبسبب طبيعة هذا «المقطع» فإن القصة القصيرة لا تتعامل مع السببية الاجتماعية أو السببية التاريخية كما هو الحال في الرواية. فدور القصة القصيرة هو رسم موقف «عارض» ذي أثر، أو رصد أثر يرى ولا يرى في الحياة اليومية. إن القول بوحدة الحدث ووحدة الأثر لا ينفي تعدد المستويات الدالة التي يمكن أن تقوم في القصة القصيرة، بل يعني أن هذه المستويات تتلاقى دوماً في إنتاج أثر معين مرتبط بـ «موقف انساني» معين، أو بصورة قائمة في المجتمع تمنحها الكتابة إضاءة معينة. انطلاقاً من هذا، يمكن أن نقول، إن بعض قصص سميرة عزام كانت نتية عن إمكانيتها الفعلية، تتجاوز تارة هذه الإمكانيات وتصل إلى «القصة/الرواية»، أو لاتصل إلى الإمكانيات وتنحصر في «القصة/الفكرة».

ومهما يكن من أمر فإن قصص سميرة عزام عاشت، أو حاولت أن تعيش، تجربتها الكتابية، وفي هذه التجربة نمت وتغيرت وارتقت من مسار إلى مسار، فلم تظل سالكة مرواحة، وفي حركتها المستمرة عاشت القصص الكتابية بشكلها البسيط والمحدد، وارتقت أيضاً إلى شكل الكتابة الحقيقي، مخلفة وراءها قولاً وأثراً وصدى. قولاً يدافع عن الحرية، وأثراً ينضوي في الكتابة الفنية، وصدى يذكر بالصوت الفلسطيني، وفي هذه الأبعاد تقف سميرة عزام في كتابتها تشير إلى الكتابة والوطن، وتضيف مساهمة أصيلة إلى الثقافة الفلسطينية التي عاشت تجربة اللجوء، وتدبت الوطن المفقود، ثم بشرت بما هو قادم، وناضلت، ولا تزال، لاستقبال قادم سوي، يساوي في جماله غثار الماضي وقلق الانتظار ومساحة الغداء.

- (١) الظل الكبير، بيروت: دار الشرق الجديد، ١٩٥٦، ص ٢٦.
- (٢) ... وقصص أخرى، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٠، ص ١٨٩.
- (٣) الإنسان والساعة، بيروت: المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر، بلا تاريخ، ص ١٠٦.
- (٤) أشياء صغيرة، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٤، ص ٩٥ و ٩٤.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٣٦.
- (٦) العيد من النافذة الغربية، بيروت: دار العودة، ١٩٧١، ص ٤٩.
- (٧) الظل الكبير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.
- (٨) ... وقصص أخرى، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.
- (٩) الإنسان والساعة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.
- (١٠) ... وقصص أخرى، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.
- (١١) الظل الكبير، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٣٦.
- (١٣) الإنسان والساعة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.
- (١٤) ... وقصص أخرى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.
- (١٥) الإنسان والساعة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.
- (١٦) العيد من النافذة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨ — ٩٤.
- (١٧) فرانك أو كوتور، الصوت المنفرد (مقالات في القصة القصيرة)، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩، ص ١١٣.

حملة الاعتقالات الأخيرة في مصر:

رؤية القوى السياسية المستهدفة للصراع العربي - الإسرائيلي

مع مطلع شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، قامت سلطات الأمن في مصر بأكثر حملة اعتقالات شهدتها البلاد في العقد الأخير من الستين، على أثرها رُج في السجون والمعتقلات بأكثر من خمسة آلاف من معارضي النظام، ومن شتى الاتجاهات والقوى السياسية. ويعلن هذا الإجراء ليكون نظام السادات قد دخل في مواجهة حادة ومكتشفة ضد اليسار واليمين والوسط معاً، ممثلين في حزب التجمع وحزب العمل الاشتراكي وجماعة الإخوان المسلمين والجماعات الدينية (من خارج جماعة الإخوان)، والكنيسة القبطية، وحزب الوفد (القديم - الجديد)، كما كان النظام بالفعل يخوض منذ مدة، معركة مفتوحة مع النقابات المهنية (المهندسين - الصحافيين - المحامين... الخ)، من أجل السيطرة الكاملة عليها، وضد أحزاب المعارضة السرية (الشيوعية والناصرية) لقطع الطريق على نشاطاتها وإمكانات نموها، كما شهد الجيش المصري، ويشهد على فترات مختلفة، عمليات تطهير واعتقالات دورية من أجل إجهاد التحركات المعارضة في صفوفه، وعلى هذا النحو يمكن أن يقال، بغير مبالغة، إن السادات والنظام الحاكم في مصر قد دخلوا مرحلة جديدة من العزلة عن كافة القوى المسيّسة والمنظمة في البلاد، وهو بهذا يضيق من الأساس الاجتماعي لحكمه، ويحصر مهامه في الدفاع عن مصالح فئة محدودة للغاية من المستفيدين وأصحاب المصالح، التي ترتبت على سياسات النظام الاقتصادية في الداخل (الإنفتاح الاقتصادي)، والخارجية، فيما يخص قضية التطبيع مع الكيان الصهيوني، والتسليم الكامل لإرادة ومصالح الولايات المتحدة الأميركية.. وتوجهاتها.

وفي خطاب شهر في الخامس من أيلول (سبتمبر) خصصه السادات للهجوم على معارضيه، قدم المبرر الأساسي لحملة الأخيرة، متمثلاً في: حماية البلاد من «الفتنة الطائفية»، ووضع حد لمؤامرات التخريب الديني، التي تتهدد وحدتها وأمنها.

لكن المفاجيء في الأمر، أن القوائم التي نشرت، فيما بعد، محتوية أسماء الدفعة الأولى من المعتقلين تحت طائلة الإتهام بالعمل على إثارة الفتنة الطائفية في البلاد، وعددهم ١٥٣٦ مواطناً، كان تركيزها الأساسي، ليس على الدينين المتعصبين - كما كان يبدو - وإنما على قوى سياسية مختلفة الاتجاهات، علمانية في أغلبها، ذات تاريخ طويل في النضال من أجل وحدة عضري الشعب، وضد محاولات تمزيق شمل الوطن. وبعضها - كحزب الوفد مثلاً - قامت ركائزه الأساسية على اعتباره ممثلاً لسلمي مصر وأقيابها، وانصهرت في ممارساته السياسية طوال ما يزيد عن الثلاثين عاماً، التخوم بين الطائفتين الأساسيتين في البلاد، كما أن بعضها الآخر، كحزب التجمع التقدمي الوحدوي، قد اشتهر بأنه حزب لا طائفي، يضم بين

• كتب هذا التقرير قبل اغتيال السادات.

صفوفه، بل وفي مواقفه القيادية مسلمين وأقباطاً، جمعتهم وحدة الموقف، وشدد من لحمتهم التضال المشترك من أجل مصالح الوطن. وكانت الأمور قد اتضحت، فيما بعد، أكثر، حينما راح السادات، في أكثر من خطبة، يشرح أسباب ضريته المفاجئة، واستبان للجميع، بالفعل، أن الهدف المعلن، وهو وضع حد للفننة الطائفية، أبعد ما يكون عن السبب الحقيقي لهذا الإجراء القاسي، كما أصبح من البين للجميع، أن السادات قد استهدف، بحملته هذه، قطع الطريق على نمو قوى المعارضة المختلفة الخاضع للإيديولوجية والاتجاهات السياسية وضرب محاولات تجمعها وتوحيدها في جبهة وطنية لإنقاذ البلاد مما آلت إليه، وتناضل من أجل وضع حد لتدهور الأحوال فيها.

كذلك، فلقد كان تركيز السادات في خطبه — بشكل رئيسي — منصباً على المواقف السياسية المعارضة لكامب ديفيد ولنتائجها، والتي اتخذتها أغلب هذه القوى، بصورة أو بأخرى. والحقيقة أن هذا التطور الذي واكب رؤية العديد من القوى السياسية المصرية لأبعاد سياسة الصلح الساداتي — الصهيوني، ولأبعاد الحلف الأميركي — الاسرائيلي — الساداتي المترتب على اتفاقية كامب ديفيد وملاحقها، يمثل نقلة بالغة الخطورة والأهمية في مسار العمل السياسي المعارض في مصر. وتكمن أهمية هذه الخطوة في كون العديد من هذه القوى، قد رأى الثور، أو عاد إلى سطح العمل السياسي في مصر، على يد النظام نفسه، حينما اضطرت الأوضاع وتشابكات الظروف في البلاد إلى رفع شعارات ديمقراطية، ذات صبغة دليبرالية شكلية، وبعد، من أجل استقطاب الرأي العام الشعبي، إلى تشكيل منابر معارضة لم تلث أن تحولت إلى أحزاب (التجمع، الاحرار، ثم حزب العمل الاشتراكي). لقد كان هدف النظم من هذه الخطوة هو استيعاب التطلعات الديمقراطية الحقيقية في البلاد، والتي بدأت تضغط وتنشط باتجاه التبلور المستقل في أشكال تنظيمية خاصة، وكان تصور النظام أنه بالتصريح لبعض أحزاب المعارضة العلنية بالعمل، سوف يتمكن من ضبط حركة المعارضة وتشكيلها، باتجاهات تخدم صوريته «الديمقراطية»، خاصة لدى الرأي العام الخارجي، كذلك كان هذا الإجراء في منظوره يعطي مصداقية لخطواته السياسية، باعتباره مدعومة بتأييد «الشعب» في الداخل، ممثلاً في الأحزاب السياسية الرسمية؛ على اختلاف سمياتها.

غير أن الرياح آتت بما لم تكن تشتهي سفن السادات، وتجزأت أشكال المعارضة في مصر، كلما تجذرت خطوات التبعية التي كان النظم يخطوها على مسار معاداة المصالح الشعبية والوطنية في الداخل وعلى صعيد العلاقات مع أميركا وإسرائيل.... وهكذا كان، لا بد أن تصل الأمور إلى لحظة الصدام، وأن تسقط اللعبة بكاملها وتبدو الحقيقة بكل تداخلاتها.

في التقرير التالي نتناول، باختصار، مواقف القوى السياسية العلفية الثلاث التي كانت على رأس مئة وجهت لهم حراب الضريبة القمعية الأخيرة في مصر (حزب التجمع التقدمي الوحدوي؛ حزب العمل الاشتراكي وجماعة الإخوان المسلمين) من القضية الوطنية وفهمها لأبعاد الصراع العربي — الاسرائيلي، وتطور وجهة نظرهما في هذا السياق.

أولاً: حزب التجمع التقدمي الوحدوي

أعلن السادات، في شهر آذار (مارس) ١٩٧٦، عن قيام المفكر السياسية، كتعبير عن الاتجاهات الرئيسية المتصارعة في المجتمع: اليمين، الوسط، اليسار. ومن جراء هذا الإعلان نشأ منبر اليسار (التجمع)، في ظل «الكثير من القيود والشروط التي تحد من حركته»، على حد ما يذكر البرنامج السياسي العام لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، ولاتمة النظام الداخلي الصادر عن المؤتمر العام الأول للحزب (١ — ١١ نيسان — أبريل ١٩٨٠، ص ٦٦). وبدأ الحزب — كما سمي فيما بعد — في التطور، والتمايز والاستقلالية خطوة خطوة عن خط النظام، حتى أصبح أعلى الأصوات العلنية المعارضة لسياسات النظام الداخلية والخارجية، وشن الحزب، عبر جريدته «الأهالي» — قبل المصادرة النهائية لها — ونشرة «التقدم»، حرباً ضارية على زيارة السادات للقدس المحتلة وتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني وضد منح الولايات المتحدة الإحتيازات والتسهيلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في مصر، وضد تحويلها إلى قاعدة ارتكاز لقوات التدخل السريع.

وينطلق موقف الحزب من الصراع العربي - الإسرائيلي، من اعتبار «زيارة السادات للقدس واتفاقات كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية بمثابة تسوية جزئية للصراع العربي - الإسرائيلي وصحلاً منفرداً بين الحكومة المصرية وإسرائيل، تضمن التخلي عن القضية الفلسطينية في مقابل عودة سيناء منزوعة السلاح منقوصة السيادة؛ وحيث قامت أميركا بدور الشريك الكامل، فأصبح لها وجود عسكري في مصر، وجمعت بين الحكومة المصرية وإسرائيل في تحالف استراتيجي دفاعاً عن المصالح الأميركية في الوطن العربي» (المصدر نفسه، ص ١٠٣).

كما يرفض الحزب هذا «السلام المفرد» الأميركي، وفي مقابلة يطرح رؤيته لتحقيق ما يسميه «السلام الشامل العادل الدائم»، على النحو التالي:

١ - «إن السلام الشامل هنا يعني تحويل منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا إلى منطقة خالية من القواعد العسكرية الأجنبية والأساطيل البحرية الأجنبية وكافة أشكال الإرتباط العسكري بدول أجنبية.

٢ - «إن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق بدون حل الصراع العربي - الإسرائيلي، على أساس الإعتراف بحق شعب فلسطين في العودة إلى وطنه، وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين، وانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة.

٣ - «إن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق بدون اشتراك كافة الأطراف المعنية، في الجهود المبذولة لتحقيقه، وأن يضمه المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة.

٤ - «إن هذا الهدف سوف يواجه بهجمات عنيفة من الامبريالية الأميركية وعلائها في المنطقة، ولذلك فإنه يجب أن يستند إلى تأييد جبهة دولية عريضة، من القوى، التي تهيئها مصالحها لاتخاذ هذا الموقف مثل اليابان ودول غرب أوروبا والدول الاشتراكية التي تجد من مصلحتها القضاء على عوامل التوتر في المنطقة، والمطلوبة دون استثناء الولايات المتحدة بالسيطرة عليها» (المصدر نفسه، ص ١٠٨).

ويطرح الحزب شرطاً جوهرياً لبناء هذه الجبهة الدولية العريضة المساندة لاستراتيجية السلام العادل بديلاً للصالح المنفرد، يمكن في «تجميع القوى الوطنية المصرية والعربية، كتواة لتجميع القوى الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا بأسرها، لتعبئة الرأي العام الدولي خلف هذا الهدف» (المصدر نفسه، ص ١٠٩).

ولا يحدد برنامج الحزب وسيلة محددة يتبناها لتحقيق هذه الغاية، وإنما يستند تصوره عن هذا الحل «العادل الشامل»، الذي يتم عن طريق جهود سياسية تشارك فيها اليابان ودول أوروبا الغربية والدول الاشتراكية، على دعم القوة العربية الذاتية والتنسيق الكامل بين القوى الوطنية والتقدمية العربية... (...) واعتبار القوة العسكرية شرطاً أساسياً لإمكان الوصول إلى حل حقيقي للقضية الوطنية» (المصدر نفسه، ص ١١٠).

ويطالب الحزب بتوفر الديمقراطية الداخلية في بلدان الوطن العربي، باعتبارها أحد «الشروط الضرورية» اللازمة لبناء جبهة عربية شعبية واسعة، تضم كل القوى والأحزاب على اختلاف منايها، من أجل «إسقاط سياسة الصالح المنفرد، والعمل بكل الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية، على إحلال مشروع «السلام العربي»، محل سلام كامب ديفيد» (المصدر نفسه، ص ١١٠ و ١١١).

ومن نافلة القول إن الحزب، يمتنع بتأييده الكامل لنضال الشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج، ويؤيد منظمة التحرير الفلسطينية، «باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الشافيق في نضاله من أجل حقه في تقرير مصيره» (المصدر نفسه، ص ١١١).

ثانياً: حزب العمل الاشتراكي

ظهر حزب العمل الاشتراكي إلى الوجود، في التاسع والعشرين من شهر تموز (يوليو) ١٩٧٨، بعد أن أعلن السادات نوعاً من التفتين له، ليكون صوت المعارضة «المستقلة والشرقية»، على حد تعبيره.

وتزعم الحزب، منذ إعلان تكوينه، ابراهيم شكري، وهو شخصية ذات تاريخ وطني منذ أوائل الخمسينات: حيث كان عضواً في مجلس النواب عن الحزب الاشتراكي، الذي نشأ عن جماعة مصر الفتاة لمؤسسها أحمد حسين، وخلال دورتي عام ١٩٦٤ و ١٩٧٨، مارس ابراهيم شكري العمل السياسي، ككاتب في مجلس الشعب، ثم تقلد منصب أمين المهنيين في الاتحاد الاشتراكي العربي، في أوائل السبعينات، وفي عام ١٩٧٦، خاض معركة انتخابات مجلس الشعب الجديدة، باسم حزب مصر (متميز الوسط سابقاً والحزب الوطني الديمقراطي لاحقاً)، ثم عين وزيراً للزراعة في وزارة ممدوح سالم: حيث استمر على رأسها حتى بدايات عام ١٩٧٨، لكي يستقيل منها، متفرغاً للإعداد لعملية إعلان حزب العمل.

ومنذ بداية نشاطه، كان حزب العمل الاشتراكي، مدعوماً من السلطة في مواجهة «المعارضة غير الشريفة» (حزب التجمع، حزب الوفد) كما كان يصفهما السادات، تعبيراً عن استيائه من دورهما. لكن الحزب أخذ في التمايز ببطء، عن النظام وسياسته. وفي مقابل ذلك، استمر في الاقترب خطوة خطوة من مواقع المعارضة الوطنية للنظام، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى التراث التاريخي لمؤسسه، وهو تراث له بعد وطني ملحوظ، والذي عين حدود عملية الانسجام بين الحزب والنظام... هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعود هذا التطور إلى تطعيم الحزب بعناصر بارزة من عناصر المعارضة الوطنية الليبرالية والديمقراطية القديمة، مثل الدكتور محمد حلمي مراد، وزير التعليم الأسبق، كذلك فقد لعبت جهود القوى الوطنية والتقدمية من أجل جذب الحزب إلى مواقع أكثر تطوراً، دورها في هذا السياق، وقد أدت هذه التبدلات، وانتقال الحزب إلى مواقع أكثر عمقا في مواجهة السادات إلى فتح النار من أجهزة الاعلام الرسمية عليه وعلى قيادته، ثم أمر السادات مجموعة النواب، الذين كان قد كلفهم بدعم حزب العمل في البداية، لكي يكتمل له النصاب «القانوني»، اللازم لتكوين الحزب بالخروج منه، لإحداث خلخلة في بنيانه، ثم قام بمصادرة جريدته، واعتقال عدد كبير من قياداته، باستثناء ابراهيم شكري فقط الذي لم يعتقله لأسباب متعددة، لعل أهمها أن اعتقاله ينهي بالكامل كل ادعاءات النظام «الديمقراطية» التي ما زال يتشدق بها.

بدأ حزب العمل مؤيداً لسياسات كامب ديفيد، وإن تمايزت مواقفه عن مواقف النظام بتأكيد على التحفظ بشأن الاسراع في اجراءات التطبيع، وعلى ضرورة ضمان حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة من خلال الاتفاقية. وقد كان الحزب في البداية يرى «أن توقيع معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية، هو خطوة أولى لشوار طويل نحو تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، وأن هذه الخطوة لا بد أن تليها خطوات أخرى عاجلة وحاسمة لجلاء اسرائيل الكامل عن الاراضي العربية المحتلة في سوريا وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس العربية، كما انطلقت تحفظات الحزب على الاسراع في تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني من «أن تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل، لا يمكن أن يتوافر له المناخ المناسب إلا بعد إتمام الانسحاب الكامل من سيناء كلها، بالنظر إلى الأوضاع التي تحيها المنطقة، وباعتبار أن التضامن العربي هو احدى الركائز الأساسية لاتتصار القضية العربية»، كما جاء في بيان الحزب بمناسبة مرور سنة على اتفاقية كامب ديفيد (جريدة الشعب، العدد ٢١، ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، ص ٣). إن الحزب يهول كثيراً على دور الولايات المتحدة الأميركية في إتمام تحقيق «قضية السلام» في المنطقة، انطلاقاً من «أن الولايات المتحدة قد بذلت جهداً كبيراً لإبرام هذه المعاهدة [معاهدة كامب ديفيد]، وهي مطالبة ببذل المزيد من الضغط على حليفتها اسرائيل، لتحقيق الجلاء الناجز والكامل عن سيناء والجولان وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس العربية، في أقرب وقت، بعد أن ظلت تحتلها وتستنزف مافيها من ثروات بتروولية ومعدنية خلال السنوات الاثنتي عشر الماضية» (المصدر نفسه).

وفي الفترة الأولى من عمر الحزب، ركز انتقاداته على القضايا الداخلية بصورة رئيسية، متجنباً

الخوض في الانتقادات التي تمس رأس النظام، وكذلك السياسة الخارجية التي يشرف عليها السادات بصورة مباشرة. لكن بمرور الوقت، اتخذ الحزب، مع تبلور قسماته الوطنية، مواقف أكثر حدة، إذ رفض الزج بجيش مصر في معارك خارج حدود البلاد، لاختلال من ورائها، واستنكر التسهيلات العسكرية التي منحت للولايات المتحدة، وبلذات القواعد العسكرية في أراضي مصر، كما بدأ في توجيه انتقادات، ازدادت حدة، لتقريب النظام والسادات في الحقوق الوطنية والقومية، كل ذلك في إطار دفاع مستمر عن الحريات الديمقراطية، وصد الانتهاكات المستمرة للدستور ولحقوق الإنسان في مصر. وتصادم الرفض من جهة حزب العمل للصالح مع الكيان الصهيوني، خاصة بعد تبادل السفراء بين النظام الساداتي وإسرائيل. ففي ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٨٠، قرر الحزب أن يحتفل برفع علم فلسطين على مدخل مقره بمدينة القاهرة، وأكد إبراهيم شكري «أن رفع العلم الفلسطيني في مقر حزب العمل الاشتراكي دعوة إلى كل الشعب المصري، لكي يرفع مليون علم لفلسطين في مواجهة علم واحد لإسرائيل رُفِع على سفارتها في القاهرة»، وأعلن شكري أن هذا العلم سيظل مرفوعاً في حزب العمل الاشتراكي حتى ينتقل إلى مقر سفارة فلسطين في القاهرة. وبعد مرور عام على هذا الإجراء اتخذ الحزب قراراً بسحب تأييده لاتفاقيات كامب ديفيد، وقدم الحزب تفسيراً لهذا الموقف، منطلقاً من أنه قد غيّر موقفه حيال كامب ديفيد لأن إسرائيل أخذت بالتزاماتها، ولأن «إسرائيل ضمت رسمياً القدس الشرقية، ومستمرة في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة (جريدة الوطن (الكويت)، ١٩٨١/٢/٢٨). وتلا ذلك ترؤس إبراهيم شكري لوفد رسمي من الحزب دُعي للمشاركة في أعمال المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي انعقد في شهر نيسان (أبريل) ١٩٨١: حيث ألقى كلمة في المؤتمر كدفع فيها إعلان موقف الحزب الجديد من الاتفاقية.

وعقب العدوان الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي (١٩٨١/٦/٧) تصاعدت غضبة الشعب المصري وقواه الوطنية، ومن ضمنها الحزب ورموزه، على إسرائيل، فأعلن إبراهيم شكري، في ندوة الحزب الأسبوعية، أنه قد «كاننا بيانات استنكار، فلن يردع إسرائيل إلا التضامن العربي»، وطلب بطرد سفير إسرائيل من مصر، وأن يشترك الجميع في مقاطعة بضائعها، كما أعلن عن أن الحزب سيقوم بتوجيه دعوة لكل قوى المعارضة في مصر، لعقد مؤتمر في مقر الحزب يتخذ موقفاً موحداً من إسرائيل «التي تعيد كما تشاء في المنطقة العربية دون رادع، لكي تعرف إسرائيل أن شعب مصر لن يكتفي بمجرد إصدار بيانات لشجب واستنكار سياستها، لأن ما تقعله هو إذلال للشعب المصري وللشعب العربية... ونحن لا يمكن أن نقبل ذلك بأي حال من الأحوال» (جريدة الشعب، العدد ١١٢، ١٩٨١/٦/١٦، ص ٨).

وقد عقد بالفعل، بعد فترة وجيزة من هذه الدعوة في ٨١/٦/١٦، مؤتمراً حاشداً للقوى الوطنية المصرية حضرته قيادات من حزب العمل الاشتراكي وحزب التجمع الوطني، وحزب الجبهة الوطنية (تحت التأسيس)، وحزب الطلبة الوفدية (تحت التأسيس)، والحزب الوطني (تحت التأسيس)، والعديد من القوى السياسية الأخرى، كما عقدت دورة ثانية لهذا المؤتمر في أوائل شهر تمّوز (يوليو) المنصرم، أي قبل نحو شهر ونصف من الحملة الشاملة، كررت فيه القوى السياسية الوطنية المصرية، ومن ضمنها حزب العمل الاشتراكي، تنديدها بخطوات النظام الداخلية والخارجية، وهاجمت بحدة تصرفات السلطة التي أدت إلى افتعال أحداث الفتنة الطائفية في الزاوية الحمراء، كما أعلن فتحي رضوان، المناضل الوطني المعتقل الآن، أن الساعة قد حانت «لأن نخرج من هذه الاجتماعات المتعالية، إلى شيء يتجاوز حدود مصر، وينتقل إلى الأمة العربية لنخاطب شعوبها لأحکوماتها، ولنبين لها المصير الأسود الذي تدبره لها الولايات المتحدة الأميركية، وقوى الغرب مجتمعة، رغم تباين مواقفها الظاهري. علينا أن نطرق الحديد وهو ساخن الآن، ونطالب الشعوب العربية جميعها بتكوين لجان ذات هدف واحد، وهو تحرير الأمة العربية من السيطرة الأميركية» (المصدر نفسه، العدد ١١٥، ١٩٨١/٧/٧، ص ٤).

ثالثاً: جماعة «الإخوان المسلمون»

نشأت جماعة الإخوان في مدينة الاسماعيلية. عام ١٩٢٧، على يد الشيخ حسن البنا، الذي حرص، منذ بداية نشأتها، على أمرين: أولهما: التمسك على أهدافها الحقيقية لضمان سعة الانتشار وقوة التأثير:

هل نحن طريقة صوفية؟... جمعية خيرية؟ مؤسسة اجتماعية؟ حزب سياسي؟... نحن دعوة القرآن الحق الشاملة، الجامعة... نحن نجتمع بين كل خير، (أنور الجندى، الإخوان المسلمون في ميزان الحق، القاهرة: بلا تاريخ، ص ٤٧)؛ وثانيهما التحالف مع القصر وأحزاب الأقلية في مواجهة الحركة التقدمية والوطنية، مثلما حدث إبان انتفاضة الشعب في سنة ١٩٤٦، حينما شكلت جماعة الإخوان تنظيم اللجنة القومية، في تمارس مع التنظيم الثوري الديمقراطي للقوى الوطنية واليسارية المصرية، اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال.

بُني تنظيم الإخوان على نسق التنظيمات الحديدية التي تركز السلطة في أيدي حفنة محدودة من الكوادر (مكتب الإرشاد)، يترعصها المرشد العام، دون أن توازنها بتقاليد ديمقراطية موازية، وقد اتجهت قيادة الجماعة لخلق جهاز عسكري سري لدعم نفوذها السياسي في أوساط البيروقراطية الصغيرة، والزراعة خاصة، وحينما كان هذا الجهاز يتضخم تضخماً سرطانياً، ويصل إلى درجة من القوة تدفع الجماعة إلى محاولة فرض مطالبها، كان الصدام أمراً حتمياً بينها وبين الأنظمة الحاكمة، ومن هنا شهدت الجماعة عدة مواقع دامية بينها وبين السلطات قبل ثورة ٢٣ يوليو، ثم حاولت اغتيال عبدالناصر عام ١٩٥٤ بإطلاق الرصاص عليه في المنشىء بالإسكندرية، فكان هذا أول صدام لها مع العهد الجديد، وتكرر الصدام بصورة حادة مرة أخرى عام ١٩٦٥: حيث أعدم عدد من قيادات الجماعة، وُجِّع بالآلاف من عناصرها في السجون.

وحينما استولى السادات على السلطة منفرداً في ١٥ مايو (أيار) ١٩٧١، عمد إلى الإفراج عن الآلاف من معتقلي جماعة الإخوان، وأعاد لهم كافة حقوقهم وأموالهم المصادرة، وأعادهم جميعاً إلى وظائفهم، واستخدم جماعة الإخوان لتصفية حساباته مع الرئيس عبدالناصر والقوى التقدمية، فانطلقت عناصرها في أنحاء البلاد متهمجة على ما أسمته بمعهد «الارهاب الأسود»، مدعية أن سنوات عبدالناصر كانت جميعها سنوات ظلام وديكتاتورية، ولعل مصر فيها تحت حكم الشيوعيين والاتحاد السوفياتي (!) (٥)؛ وأيدت الجماعة كافة خطوات السادات التي أخرجت البلاد من معسكر التهمير والثورة وألقت به في أحضان الامبريالية الأمريكية، واستطاعت، في فترة الهدنة بينها وبين النظام (والتي استمرت لعشر سنوات كاملات ١٩٧١-١٩٨١)، أن تعيد تشكيل صفوفها، وأن تسلم عناصرها مستندة إلى حريات واسعة في الحركة والتنظيم ممنوحة لها من قبل النظام، وأيضاً إلى قدرات ملحية هائلة أتاحتها لها علاقاتها التاريخية المشبوهة بالأوساط الرجعية العربية، وخاصة البترولية.

ثم دار الزمن دورته، وأصبحت جماعة الإخوان تشكل خطراً على النظام مما فرق بينهما، فأطاعها العميلة في السلطة، والتي نجحت طويلاً في التخفيف من مظاهرها، باتت واضحة للنظام، ومطلقة له في آن، ومن هنا حدث الصدام الأخير، الذي تُوِّج باعتقال عمر التلمساني، القائد الفعلي للجماعة، والمتحدث باسمها، ورئيس تحرير مجلتها «الدعوة»، التي صودرت أيضاً بأمر من السادات. وتجدر الإشارة إلى أن لأنور السادات علاقة قديمة بجماعة الإخوان، ويبرشدها الشيخ حسن البنا، أشار إليها في أكثر من خطاب له: وذكر في كتابه «البحث عن الذات» أنها ترجع إلى عام ١٩٤٠ (أنور السادات، البحث عن الذات، القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٧٨، طبعة أولى، ص ٣٦).

• هذا نموذج لتقييمات الجماعة للمرحلة الناصرية، نقرأ هذا النص (مجلة الدعوة، العدد ٢٩، السنة السابعة والعشرون ١٩٤٠، غرة ذي القعدة ١٣٩٨ تشرين الأول - أكتوير ١٩٧٨، ص ٢٧): «وأي سوء، وفي أي ناحية لم يصب ذلك العهد [الناصري] كل أنواع الفساد والرشوة والاستغلال والاغلال على رؤوس الشعب صباً كوابل منهزم في يوم عاصف مطير؟ وما نحن اليوم نلق المر، ونجني المصائب من عقابيل ذلك الحكم، ولا يزال فينا من لا ينجل من الادعاء أنه ناصري!!» وكذلك نقراً: «يجب التحررية الكاملة لشخصية جمال عبدالناصر التأميرية، والانهيار التام لنظامه، بدوره العميل ضد الإسلام وضد الحركة الإسلامية، وإدانة كل الذين شاركوه في تنفيذ هذا المخطط الإجرامي، الذي صنع مأساة أمة، وضئع شعوباً، وهق أحلام الصليبيين واليهود والشيوعيين!!!» (المصدر نفسه، ص ٤٩).

وتعود علاقة جماعة الإخوان بالقضية الفلسطينية إلى سنوات متقدمة، وبالأذات إلى فترة الحرب التي وقعت بين العرب والصهيانية، قبيل تشكيل الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨.

لقد استثمرت الجماعة فرصة حرب فلسطين لتدريب عناصر جهازها السري الارهابي الخاص على السلاح، ولتخزين الذخيرة والمستلزمات العسكرية، ويؤكد أحمد حسين، زعيم حزب مصر الفتاة (الحزب الاشتراكي فيما بعد)، أن حرب فلسطين «أمدت جماعة الإخوان بفرصة ذهبية لحشد السلاح، والتحرر على امتعته بدعوى فلسطين... وكان لدى الإخوان كميات من السلاح جمعوها تحت ستار تجهيز المتطوعين إلى فلسطين، وهم يدعونها لإحداث انقلاب في مصر بالقوة» (أحمد حسين، واحتلقت القاهرة، ص ٣١٢ - ٣١٥).

وتتطلب رؤية جماعة الإخوان للصراع العربي - الاسرائيلي من مفهوم «الامة الإسلامية الذي لا يعترف بمفهوم «الامة العربية»، ويعتبر أن «القوميين» جزء من معسكر الأعداء المكون، إضافة لهم، من «العلمانيين والاشتراكيين والثوريين... العملاء»!! (نشرات التغلبي، محوار مع عمر التلمساني، الحوادث (بيروت)، العدد ١٢٠٥، كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص ٣٥ - ٣٧).

كما اعتبر الإخوان أن عدوهم الأساسي في الخارج، مثلك الأبعاد (الشيعية الدولية، الرأسمالية الصليبية، اليهودية الصهيونية!!)، مع تركيز خاص على العداء للسوفييات (أسس الداء، وسبب البلاء، على حد وصف أحد زعماء الجماعة)، ومع تساهل في النظرة للمجتمع الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع سياستها تجاه المسلمين بالعدل والانصاف، على حد وصف مجلة الدعوة، الناطق الرسمي باسم الجماعة (مجلة الدعوة (القاهرة)، العدد ٢٣، السنة الثامنة والعشرون (٤٠٧) غرة ربيع الأول ١٣٩٩ هـ، شباط (فبراير) ١٩٧٩).

وتختلط الصورة في موقف الجماعة من الكيان الصهيوني ولا تبين التضخم بين اليهودي والصهيوني... فكلهما واحد، والموقف منهما، موقف أخلاقي ينبع من طبيعة تكوين الخلق اليهودي، التي يحددها عمر التلمساني على النحو التالي: ١ - المراوغة. ٢ - الابتزاز. ٣ - عدم الالتزام بالوعد. ٤ - الانتهازية. ٥ - الأوجه المتعددة في الموقف الواحد. ٦ - العنصرية المتعصبة. ٧ - الرغبة في تدمير العالم ليسودوا. ٨ - السعي بالوقفة. ٩ - الأتانية والآثرة. ١٠ - النهب بكلفة سبيل. ١١ - القسوة المريعة في التنكيل بخصومهم. ١٢ - التضحية بكل القيم التي يهتز بها الناس في سبيل المال... إلى ما لا نهاية له مما يعرفه العالم كله عنهم!! (المصدر نفسه، العدد ٤٨، السنة التاسعة والعشرون (٤٢٢)، أيار (مايو) ١٩٨٠، ص ٤).

وقد رفضت الجماعة على لسان زعيمها، عمر التلمساني، وثيقتي كامب ديفيد، رفضاً ليناً مهمة بإبراز مبررات القلق بشأن مستقبل القدس الإسلامية باعتبارها أهم ملحوظاتهم على الانتفاضة: «أهم ما يجعلنا ننفق على ماتم أن القدس قد أغفل شأنها، فلم يرد لها ولا لوضعها إشارة من قريب أو بعيد، مما يدعم قول بيبين أنها عاصمة اسرائيل مابقي اليهود. ما الذي يمكن أن يفسر به الناس هذا الموقف من القدس؟! أول قبلة اتجه إليها المسلمون؟ القدس التي أسري إليها برسول الله صلى الله عليه وسلم، وخرج منها إلى السماء وما فوق السماء، وهمل فيها إماماً بالرسول والأنبياء... ما كنا نظن أن يكون هذا حظها من الاتفاق، ونحسب أنه أمر لا يجوز رضا المسلمين... ونسال الله مخلصين، أن يكون في عزم المسؤولين أن يتذكروها مشكوريين ماجوريين» (المصدر نفسه، العدد ٧٩، السنة السابعة والعشرون (٤٠٣)، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨، ص ٣).

وللجدير بالذكر أن نقاط الانتقاد الأساسية التي وجهتها الجماعة للأوضاع في مصر، كانت مركزة بشكل مكثف على أوضاع الفساد الأخلاقي الذي صاحب سياسة الانفتاح في السنوات الأخيرة دون أن تمس الجماعة الأساس الاقتصادي لها.

وهناك ملحوظة مهمة في هذا السياق، وهي التمايز في المواقف بين جماعة «الاخوان المسلمون»، وبين الجماعات والتنظيمات الدينية الأخرى كجماعة شباب محمد، وتنظيم الجهاد وغيرهما، فهذه الجماعات والتنظيمات ذات مواقف أكثر راديكالية من النظم، ومن الصلح الساداتي-الصهيوني، ومن الوجود الأميركي المكثف في بلادنا، وهي في مجمل مواقفها أقرب للخط الخميني، وتبني كثيراً من أطروحات الثورة الإسلامية في إيران.

كما تنفيح الإشارة أيضاً إلى موقف الكنيسة الأرثوذكسية المصرية من هذه القضية؛ فلقد أعلنت أنها تمنع أبنائها من زيارة القدس لأداء فريضة الحج إلا بعد عودة مدير السلطانة إلى الكنيسة المصرية، صاحبة الحق فيه، وعطت الكنيسة هذا القرار بأن «إسرائيل غير جادة في تطبيع العلاقات»، مدلة على ذلك بأن «الحكومة الإسرائيلية لم تنفذ حكم المحكمة الإسرائيلية الذي صدر في صالح أقباط مصر، برد الدبر المصادر منذ عام ١٩٦٧، عقاباً على موقف مطران القدس، الانيا بلسليوس، الذي رفض معاملة» الاسرائيليين وقت اقتحامهم للقدس عام ١٩٦٧. (جريدة الضعيف (القاهرة)، العدد ٩٩، ١٧/٢/١٩٨١، ص ٩).

وكانت الكنيسة قد أعلنت رأيها برفض محاولات الشركات المسيحية، لتنظيم رحلات للدير، باعتباره أمراً غير مرغوب فيه من قبل الكنيسة المصرية، كما لم تبارك بحماس زيارة السادات للقدس، ولا إجراءات التطبيع التالية لها.

ويتبقى الإشارة إلى أن حملة الاعتقالات طالت أيضاً مجموعة «الائتلاف الوطني، المكونة من عناصر وطنية متعددة الاتجاهات والانتماءات، أبرزهم ممتاز نصار المحامي (معتقل) والدكتور صدقي سليمان، رئيس مجلس الوزراء الأسبق، ومحسن عبدالسلام الزيات، نائب رئيس الوزراء الأسبق (معتقل)، والدكتور مسمود القاضي، نائب في مجلس الشعب سابقاً (معتقل)... الخ، وقد تشكل هذا الائتلاف في شهر شباط (فبراير) من العام الماضي وأصدر مجموعة من البيانات رفض خلالها التعامل «بأي صورة من الصور، مع كل وجود اسرائيلي في مصر، ذلك الوجود الذي يشكل خطراً على مصالح الفئات المتنورة من الوجود جوارية المسجدة سياسياً في هذا الائتلاف (مجلة الفضائل (القاهرة)، العدد ٢٥، نيسان (أبريل) وأيار (مايو) ١٩٨٠، ص ٢٢).

أحمد المصري

المسرح الفلسطيني في اعمال الدورة الثالثة اللجنة الدائمة للمسرح العربي

اجتمعت، يوم ١٦/٩/١٩٨١، اعمال الدورة الثالثة للجنة الدائمة للمسرح العربي، في مدينة تونس، والتي انجزت اعمالها، في مقر المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم المنبثقة عن جامعة الدول العربية، وشارك في اجتماعاتها وفد عن المسرح الفلسطيني، ممثل بالأخ مسؤول قسم المسرح في منظمة التحرير الفلسطينية، والاخ هارون هاشم رشيد، المندوب الدائم لمنظمة التحرير لدى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وإلى جانب م.ت.ف.، شاركت في اعمال الدورة، الدول العربية التالية: تونس، الجمهورية العربية السورية، الكويت، الجماهيرية الليبية، العراق، المملكة العربية السعودية، المملكة الاردنية الهاشمية، المملكة المغربية، قطر والبحرين، كما شارك مندوبون عن المنظمة العربية للثقافة والعلوم، وخبراء مسرحيين، من دول عربية متعددة.

اللجنة الدائمة للمسرح العربي ومهامها

نشأت اللجنة الدائمة للمسرح العربي داخل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ وهي لجنة متخصصة في شؤون المسرح، في الوطن العربي، تُنشط اعمالها التنفيذية بقسم الفنون، بإدارة الثقافة في المنظمة. وتقوم كل دولة من الدول الاعضاء بتسمية ممثلها في اللجنة، على أن يكون هذا الممثل هو المسؤول الأول عن النشاط المسرحي فيها، او من في مستواه.

وللجنة الحق في أن تستعين بمن تشاء، من الخبراء المتخصصين، بصفة دائمة أو مؤقتة، حين تقتضي الحاجة. وهي تعقد اجتماعاتها سنوياً، في المرحلة الاولى من عملها. وفي كل دورة، تنتخب اللجنة من بين اعضائها رئيساً ونائباً للرئيس ومقررأ، ويكون الانتخاب بالأغلبية المطلقة. كما تُعنى اللجنة بشؤون المسرح، في الوطن العربي، بغية توفير الوسائل الكفيلة بتطويره وتقديمه.

وتتلخّص المهام الاساسية المناطة باللجنة، بمتابعة الحركة المسرحية في الوطن العربي ووضع التقارير الدورية عنها، وبعناية العمل على توثيق النشاط المسرحي في البلاد العربية، وتوفير المعونات والخبرات الفنية للاقطار التي تفقر إليها. كما تقوم بترجمة وتكليف ونشر الدراسات المتخصصة عن المسرح، وبتسهيل تبادل الفرق العربية ودعمه وتنسيقه. ومن مهامها ايضاً، حماية الملكية الادبية والفنية، في نطاق الاقطار العربية، ومطالبة تلك الاقطار بمنّ تشريعاتها الخاصة بحماية هذه الملكية، ومنها ايضاً، دراسة الاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الادبية، تمهيداً لاشتراك الدول العربية، في إحدى هذه الاتفاقيات، اذا

تأكدت مصلحتها في ذلك، صيانةً للملكية الادبية والفنية، على المستوى الدولي العام. كذلك تقع على عاتق اللجنة الدائمة للمسرح العربي، مهمة تشجيع البحوث المتصلة بالمسرح العربي وتاريخه، ومهمة تنظيم الحلقات وعقد الندوات والمؤتمرات، ليحث مختلف جوانب الابداع الفني فيه، وبالتالي تشجيع المهووبين على متابعة دراساتهم، في مختلف فنون المسرح؛ وذلك بتوفير المنح والبعثات الدراسية لهم. كما أن اللجنة توصد الجوائز والمكافآت، للأعمال التي تتفق مع اهدافها وكذلك تدعم المهرجانات المسرحية وتنظم إقامتها.

وقد جاء في النظام الاساسي للجنة الدائمة للمسرح العربي، ان على اللجنة تنظيم الدورات التدريبية، والرحلات الفنية التثقيفية، للعاملين في المسرح، والتعاون مع المعاهد والمراكز المعنية بشؤون المسرح، في الوطن العربي، بغية الافادة منها، في تحقيق اهداف اللجنة.

وتعمل اللجنة، ايضاً، على تنسيق البرامج والخطط العلمية والفنية، لمعاهد وكليات المسرح في الوطن العربي، بالتشاور مع الوزارات العربية المعنية، ومع اتحادات الجامعات العربية. كما عملت على قيام الاتحاد العام للمسرح العربي ودعمه مالياً وفنياً. ومن مهام اللجنة ايضاً، تبادل الدراسات والخبرات مع مراكز المسرح، في البلاد العربية والاجنبية، وتنسيق المشاركة العربية، في المهرجانات والندوات والمؤتمرات العلمية الخاصة بالمسرح.

وقائع اعمال الدورة الثالثة

ابتدأت الدورة اعمالها، في العاشرة من صباح ١٤/٩/١٩٨١، بكلمة لقاما الدكتور الطاهر قبة، ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ثم تلاها انتخاب رئيس الدورة الثالثة؛ حيث اقترح الوفد الكويتي ان تكون الرئاسة للعراق، وثبتت البحرين مرشحة تونس للسكرتارية (المقرر)؛ بينما كان الوفد الليبي قد اقترح تونس للرئاسة، كونها البلد المضيف، إلا ان تونس وافقت على اقتراح البحرين، وتسلم العراق رئاسة الدورة. وبدأت اعمال اللجنة بتلاوة مشروع جدول اعمال الدورة الثالثة الذي اشتمل على ثمان نقاط، وهي على التوالي:

١ — تقرير المنظمة عما تم تنفيذه من توصيات اللجنة في دورتها الثانية.

٢ — الخطة الطويلة المدى للمنظمة، في اهداف الثقافة ومجالاتها.

٣ — الأوضاع الراهنة للمسرح العربي، من خلال التقارير التي تلقفتها المنظمة العربية للمسرح.

٤ — مناقشة تقارير ثلاثة خبراء حول تقييم التجربة المسرحية، خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩، في ثلاثة أقطار عربية (سوريا، المغرب والعراق).

٥ — مشروعات المنظمة المتوقعة بالمسرح، لدورة ١٩٨٢ و ١٩٨٣.

٦ — تقرير لجنة التحكيم في جائزة المسرح، التي خصصتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لافضل نصٍّ مسرحي يعالج القضية الفلسطينية، في وضعها الراهن.

٧ — تحديد مكان انعقاد الدورة الرابعة للجنة الدائمة للمسرح العربي وموعده.

٨ — ما يستجد من مقترحات.

بعد تلاوة مشروع جدول الاعمال، تحدث الوفد الفلسطيني عن ضرورة إضافة نقطة واحدة، على جدول الاعمال، خاصة باتحاد المسرحيين العرب، معيداً إلى الاتحان ان هذه القضية سبق ان طرحت، منذ العام ١٩٧٦، ويُفصح لهذا الاتحاد العربي، مشروع نظم اساسي، ارسلت منه نسخ عديدة إلى الاقطار العربية ليضع كل قطر ملاحظاته عليه، ومن ثم، ليناقش على مستوى جماعي، لدى عقد المؤتمر التأسيسي، وفي القادامات والمؤتمرات المسرحية التي تسبق عقد المؤتمر، فضلاً عن أنَّ التحوّلات التي طرأت على

المسرح. في الوطن العربي، كثيرة وبالقاة الاهمية. منذ عام ١٩٧٦ وحتى يومنا هذا، ولا بد من العودة إلى تفاصيل هذا الموضوع، بشكل دقيق، متأن وعصيق، كي نستطيع الخروج بصيغة أولية، تغنيها وتطورها آراء المسرحيين العرب، غير الرسميين، الذين لم يتمكنوا من حضور لقائنا هذا، بحيث يشارك جميع المسرحيين برسم المهمة الملقة على علق هذا الاتحاد، ويتحدد نمط العلاقة فيه والضوابط النقابية، التي سوف تمتلك قوة القانون لتسيير هذا الاتحاد على اسس ثابتة وصلبة، وتجعل منه، فعلاً، ممثلاً لجميع المسرحيين العرب، على اختلاف مشاربهم الفنية والايديولوجية.

وتقدم كذلك الوفد السوري بمداخلة طويلة، حول ضرورة إضافة قضية اتحاد المسرحيين العرب، على جدول الاعمال، مشيراً إلى ان جميع اعضاء الوفد المشاركة، في الندوة الثالثة للمسرح العربي، هي وفود رسمية، اما الوفود الشعبية فلا تجد من يمثلها، في هذه الاجتماعات. ولا بد لهؤلاء الفنانين من ممثلين هنا، يوصلون لنا همومهم التي هي، ولا شك، جزء من همومنا جميعاً. بلا استثناء، وذلك حتى نجد الطول المناسبة، ونشق الطريق الصعبة، امام حركتنا المسرحية.

ولم تلق هذه الدعوات، التي تقدم بها الوفدان: الفلسطيني والسوري، استجابة، لدى الوفود العربية المشاركة، باستثناء ليبيا، وبقيت قضية اتحاد المسرحيين العرب، خارج جدول اعمال اللجنة، إلا انه تم الاتفاق على ان تعقد اللجنة التحضيرية للاتحاد اجتماعها القادم في مدينة بغداد، خلال شهر نيسان (ابريل) من عام ١٩٨٢. وتجدر الإشارة إلى أنه سبق وحدد موعد لهذه اللجنة، إلا انها لم تستطع الايفاء بالفرض، ونأمل الآن، ان يتم الاجتماع القادم، ليتسنى لنا العمل على الاسراع بتنفيذ هذه المهمة الملحة.

ولدى الانتهاء من مناقشة موضوعات اتحاد المسرحيين العرب، تم إقرار مشروع جدول الاعمال، فانقل رئيس اللجنة إلى النقطة الثانية، والخاصة بتقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الذي تلته السيدة ريتا عوض، الخبيرة لدى المنظمة، معتمدة على ماوصلها من تقارير الدول العربية، المعنية بتنفيذ توصيات الدورة الثانية، للجنة الدائمة للمسرح العربي.

والجدير بالذكر انه، بعد الانتهاء من اعمال الدورة الثالثة للجنة، أصبح معظم التوصيات توصيات من جديد. إلا ان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استطاعت ان تقدم الدعم التقني، للمسرح الفلسطيني، في اعقاب إدراج توصية خاصة بذلك، في اعمال الدورة الثانية. فقد ارسلت المنظمة للمسرح الفلسطيني، وعن طريق دائرة الاعلام والثقافة، أجهزة صوت وإضاءة بمبلغ قدره خمسة وعشرون ألف دولار اميركي، ووجه الاخ ممثل المسرح الفلسطيني الشكر للمنظمة على هذا الدعم الذي من شأنه ان يدفع الحركة المسرحية اسواطاً إلى الامام.

أحداث هامة في الاجتماعات

وبعدما انتهت اللجنة اعمالها، تلا مقرر الدورة قرار لجنة التحكيم، الخاس بالجائزة التي تمنحها المنظمة لأفضل عمل مسرحي، يعالج القضية الفلسطينية. وجاء في القرار، ان اللجنة قررت حجب الجائزة هذه المرة، ومضاعفتها، في المرة القادمة، نظراً لأن الاعمال التي قدّمت، لم تكن في المستوى الذي يمكن معه ان تتبنى المنظمة العربية للمسرح، ايأ من الاعمال المقدمة للمسابقة. واشتمل القرار على صيغ هجومية لاذعة، للاعمال التي قرأتها، وصاغت بالثالي تقريرها التقييمي لها. وتجدر الإشارة إلى ان هيئة التحكيم تشكّلت من الدكتور محمد يوسف نجم (فلسطين)، عبد الكريم يرشيد (المغرب)، رياض عصمت — متغيب — (سوريا)، ومزاحم عيسى (العراق)؛ علماً، ان بين الاعمال المشاركة، في المسابقة، اعمال لكتاب مسرحيين معروفين، فضلاً عن انه دار، في كواليس الاجتماع، ان هنالك مسرحيتين تستاهلان الجائزة: واحدة للشاعر الفلسطيني المعروف، هارون هاشم رشيد، والاخرى، للكاتب والمخرج المسرحي المصري، رؤوف مسعد، إلا ان اللجنة المحكمة وضعت الجميع في سلة واحدة. وتجدر الإشارة إلى ان عدد المسرحيات التي وصلت للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كانت ثلاني وعشرين مسرحية.

وهناك حدث هام آخر، في اجتماعات اللجنة الدائمة للمسرح العربي، وهو الرسالة التي قدّمها السيد رؤوف مسعد باسم المسرحيين الوطنيين المصريين، وقد تأخر البث بموضوع تلاوتها، خلال أعمال اللجنة، مما دعا الوفد الفلسطيني إلى الطلب المباشر، من رئيس الدورة، أن تُقرأ الرسالة المعنية، وتمّ ذلك، حيث دُعي رؤوف مسعد لقراءة الرسالة بنفسه. وقد تضمّنت الرسالة موقفاً صريحاً من صفقة كامب ديفيد الخيانية والغزو الثقافي الصهيوني لمصر، كذلك أكدت انتماء الشعب المصري إلى الأمة العربية، تراثاً وثقافة ومستقبلاً.

هذا، وقد اختتمت الدورة أعمالها، بعد أن افتُتحت مكان عقد الدورة الرابعة، للجنة الدائمة للمسرح العربي وتاريخه. وقد وقع الاختيار على مدينة طنجة، في المملكة المغربية، وذلك في خريف العام ١٩٨٢.

عمر صبري كتمتو

The Middle East and the United States; Ed. by Haim Shaked and Itmar Rabinovich

The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University

New Brunswick (USA) and London (UK): Transaction Books, 19, 420 p.

(الشرق الأوسط والولايات المتحدة)

كتاب «الشرق الأوسط والولايات المتحدة» هو حصيلة الأبحاث المقدمة للطفلة الدراسية العالمية التي عقدها مركز شيلوخ، ومركز الدراسات الاستراتيجية الاسرائيليين، في جامعة تل - أبيب، في آذار (مارس) ١٩٧٨. وقد قام بإعداد الكتاب وقدم له اثنتان، شاركا في الطفلة، هما حاييم شاك وإتمار رابينوفيتش.

يقع الكتاب في ٤٢٠ صفحة، مقسمة إلى مقدمة وسبعة فصول. كل فصل منها يحتوي على ما لا يقل عن دراستين. ويتناول الفصول جوانب متعددة: فهي تتناول العلاقة بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة، وتبدأ بتاريخ الاهتمام الأميركي بهذه المنطقة وتطوره، وتعرض على الوضع المحلي والدولي، ومدى تأثيرهما على هذه العلاقة، وتنتهي بمحاولة استقراء حدود هذه العلاقة وأفقها.

ورغم أن الحلقة درست علاقة الشرق الأوسط بالولايات المتحدة، إلا أن جلّ اهتمام الأوراق انصبّ على الصراع العربي - الاسرائيلي، وعلى تأثيره في تلك العلاقة وتأثيره بها.

بعد المقدمة التي نجح كتابها في رسم صورة متكاملة ومقتضية للإطار العام لموضوعات الندوة، دون الخوض في تفاصيلها، واستطاع أن يقنعا القارئ بضرورة التقسيم الذي وضعه للدراسات وصحته، يبدأ الفصل الأول - إذا جاز القول - بإلقاء الضوء على خلفيات الوجود الأميركي في المنطقة وتطوره، من خلال رصد انتقال المنطقة، من تحت السيطرة البريطانية الفرنسية المباشرة، إلى النفوذ الأميركي، وتعدد أشكال الوجود الاستعماري وقنواته منذ بدء هذا النفوذ.

وتجمع ورقتا هذا الفصل على أن جذور التواجد الأميركي تعود إلى ما بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية. وتركز ورقة «ولفريدناب» على الوضع الراهن، وبخاصة على الوضع الذي استجد بعد سقوط نظام الشاه، وما أدى إليه ذلك من تطور في العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل، وانعكاس هذا التطور على علاقات الولايات المتحدة بالمنطقة ودورها فيها. وبالقدر ذاته، تولي الورقة اهتماماً للتطورات التي طرأت على الوضع المصري، وبالتحديد بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، وزيارة السادات إلى القدس، وتأثير كل ذلك على سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.

ويتناول الفصل الثاني «صياغة السياسات الأميركية». وتحدد الدراسة الأولى، في هذا الفصل، أربعة أهداف رئيسية للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط هي:

١ - تقليص النفوذ الروسي في المنطقة، لو الحفاظ عليه في حيز يمكن التحكم به.

٢ - الاحتفاظ بمنافذ اقتصادية للنفط العربي، وبكميات متزايدة.

٣ - حماية الحدود الاسرائيلية (رغم أن الحدود الاسرائيلية لا تزال حتى الآن غير محددة).

٤ - الوصول إلى تسوية ديفلكتو (الاعتراف بالأمر الواقع)، أو بيجوري (الاعتراف القانوني) للصراع العربي - الاسرائيلي.

أما الورقة الثانية، وهي من إعداد برنارد رايش، فهي تعالج الاهتمامات الأميركية بالشرق الأوسط، في جوانبها المختلفة: السياسية، والاستراتيجية، والثقافية. ويركز رايش كثيراً على منطقة الخليج والجزيرة العربية، لكنها للدخول الأهم الذي نفذت منه واشنطن إلى الشرق الأوسط. ولكنه لا يغفل منطقة الصراع المباشر (اسرائيل ودول المواجهة).

وفي سياق العرض، يفصح الكاتب أكثر من مرة عن تطابق المصالح الأميركية - الاسرائيلية، لكنه يضطر، بين حين وآخر، إلى الكشف عن بعض جوانب الاختلاف، خصوصاً، عندما يصل الموضوع إلى الحديث عن النفط والمسائل الاقتصادية. فعندها تجد الولايات المتحدة، كما يرى رايش، نفسها أمام خيارات صعبة، لكنها كانت دائماً تختار الوقوف إلى جانب اسرائيل، حتى لو أدى ذلك إلى إرباك علاقاتها العربية. لكن رايش غير واثق من استمرار السياسة الأميركية على النسق نفسه، ولذلك يحذر من أن: «المصالح الأميركية أصبحت اليوم معقدة جداً، وأن تحقيق الاهتمامات الأميركية لم يعد مسألة مصالحة بشكل دقيق، مما يعاقبها في أغلب الأوقات في تناقض».

ويضيف رايش قللاً: إن «الحاجة إلى وضع حد لطبيعة التناقضات في المصالح الأميركية، هي اليوم التحدي الأكبر الذي يواجه السياسة الأميركية في الشرق الأوسط».

ثم ينتهي الفصل بدراسة ستيفن شبيغل حول «فهم كارتر للنزاع العربي - الاسرائيلي». ومنذ البداية، يأخذ الكاتب على الإدارة الأميركية، في عهد كارتر، «عدم تعاطفها مع اسرائيل». ويدخل شبيغل في تفاصيل دقيقة بشأن الاتجاهات المختلفة داخل الإدارة الأميركية، لكي يقطع القارئ بعدم اندفاع هذه الإدارة، بالمستوى المطلوب، لصالح اسرائيل في صراعها مع العرب. وينهي دراسته بالإشارة إلى تصادم السياسات الاسرائيلية مع سياسات الولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق يعتبر شبيغل أن إدارة كارتر لم تكن متفاعلة إيجابياً مع زيارة السادات للقدس. وعليه فهو يحذر من أنه إذا استمرت الحالة على ما هي عليه: «فإن النتائج ستكون وخيمة على المصالح الأميركية، وعلى إدارة كارتر، وعلى السلم العربي - الاسرائيلي».

ويتناول الفصل الثالث، الاطار العالمي، الذي يؤثر في هذه العلاقة. وتعالج الدراسة الأولى، وهي من إعداد اودو شتاينباخ، علاقات الولايات المتحدة بدول السوق الأوروبية المشتركة في العالم العربي، ومدى ما تنطوي عليه هذه العلاقة من تناقض.

يمهد شتاينباخ لعلاقة أوروبا الغربية بالشرق الأوسط، من خلال مقدمة تاريخية تتناول الأوجه المختلفة لهذه العلاقة وجوانب تطورها، ويسير بها حتى يصل إلى الحوار العربي - الأوروبي الذي تبلورت فكرته في العام ١٩٧٢، بعد الطفرة في اسعار النفط. وهو يرى أن «التطور الإيجابي» في العلاقة الأوروبية - العربية أثار استياء الولايات المتحدة «التي لم تنظر قط، بروح إيجابية، لدور دول السوق الأوروبية المشتركة النشط في الشرق الأوسط» ويصل الأمر بالمؤلف إلى القول: إن «الاستعدادات للحوار العربي - الأوروبي أتت إلى تحفظ شديد من قبل الولايات المتحدة على السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، ثم يستطرد المؤلف في إبراز بعض جوانب الخلاف الأميركي - الأوروبي، لكن ذلك لا يمنع من رؤية «المصالح المشتركة»، بين أوروبا والولايات المتحدة في هذه المنطقة. والقول: أنه بدون «الولايات المتحدة لن يكون في الواسع إنجاز المهمات في البحر المتوسط».

وفي هذا الفصل، يل في الكتاب كله، توجد دراسة متميزة اعدھا ياكوف رؤى، وهي تتناول: «الدور الأميركي في الشرق الأوسط، من وجهة نظر الاتحاد السوفياتي». وقد اعتمدت الدراسة اساساً، على المصادر السوفياتية، صحفاً كانت، ام دراسات، ام تصريحات للمسؤولين، وهي ترى ان هناك ضعفاً في السياسة الأميركية، مهما حاولت تحجيم التأثير السوفياتي المتزايد، بفعل علاقاته مع حركات التحرر.

وتبحث الدراسة المذكورة في اهتمام الاتحاد السوفياتي بالوجود العسكري الأميركي في هذه المنطقة، وفي مدى تأثيره على العلاقات بين البلدين، في إطار الصراعات الدولية والاستراتيجية القائمة بينهما. وتركز كثيراً على سياسة الطرفين إزاء الصراع العربي - الاسرائيلي، وعلى مبادرة كل منهما للوصول إلى حل سلمي لذلك الصراع، وموقف كل منهما من مبادرات الطرف الآخر.

أما الفصل الرابع، فيركز على الوضع المحلي، او بالأحرى على الإطار المحلي وتأثيره على السياسة الأميركية وعلاقتها بالشرق الأوسط. ويحتوي على ثلاث دراسات: الأولى، عن علاقات الولايات المتحدة الأميركية بإيران وتركيا؛ والثانية، بعنوان تحدي التعددية: الولايات المتحدة ونظام العلاقات العربية الداخلية ١٩٧٢ - ١٩٧٧؛ والثالثة، حول العلاقات الليبية الأميركية.

وابرز هذه الدراسات وأكثرها أهمية، هي الدراسة الثانية: حيث يحاول مؤلفها، إتامار رابينوفيتش، رسم صورة شاملة للواقع العربي، مشيراً إلى طبيعته الخاصة، من حيث كونه خاضعاً للتجزئة رهنأ، لكنه ليس كذلك من حيث التاريخ والافق.

يتناول كاتب هذه الدراسة، في جزء منها، التطور التاريخي الذي أدى إلى واقع التجزئة الراهن، بدءاً من انتهاء الحرب الكونية الثانية؛ ويعالج، بشيء من التفصيل، العلاقات العربية - الاسرائيلية، منذ إقامة الكيان الصهيوني، وتأثيرات ذلك على حركة التحرير الفلسطينية، سواء في مراحلها الأولى، أو بعد تشكل منظمة التحرير، والموقع الذي احتله في نطاق العلاقات العربية الداخلية، أو العربية - الدولية.

وفي هذا الإطار، يعالج المؤلف مشروعات التسوية ومواقف الدول العربية المتباينة منها.

ويتناول الفصل الخامس من الكتاب، الجانب الاقتصادي، ويركز على النفط في نطاق العلاقات الأميركية - العربية، وتأثيره على الصراع العربي - الاسرائيلي، وانعكاس ذلك على السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط.

يتحور النقاش حول فترة السبعينات، والجديد في هذا المجال هو ما حاول غاد غيلير أن يعالجه، عندما ناقش مدى اعتماد الاقتصاد الأميركي على النفط العربي، ودرجة اعتماد العرب اقتصادياً على الولايات المتحدة، والنتيجة التي توصل إليها هي: «ان الاقتصاد الأميركي لن يستطيع أن يعمل على نحو صحي دون واردته من النفط العربي. بينما الاقتصاد العربي، بما في ذلك السعودية، إذا حرم من علاقاته مع الولايات المتحدة، سيدمر جزئياً فقط، وليس على نحو خطير».

هذه النتيجة، يصل إليها المؤلف على ضوء معطيات اقتصادية، تبدو متعاسكة ومتينة وغنية بالمعلومات وبالارقام؛ ولكنها بحاجة إلى مناقشة جادة وبعمق عن الانفعال.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الدراسة الثانية، في هذا الفصل، لاذهب إلى ما ذهبت إليه دراسة رؤى، بل تخلص إلى نتائج متناقضة مع استنتاجاته.

وفي الكتاب فصل خاص يتناول العلاقات القائمة بين القاهرة وواشنطن، ويعالج دراسة «إعادة رسم السياسة المصرية نحو الولايات المتحدة - العوامل والظروف التي صنعت القرار».

ويتناول هذه الدراسة الجوانب المختلفة التي أدت إلى هذا القرار، وتصورها في ثلاثة اسباب اساسية هي: الصراع العربي - الاسرائيلي، الاقتصاد المصري، والوضع الاستراتيجي.

وتعود الدراسة، في تشخيصها للعوامل، إلى مطلع السبعينات، بعد وفاة عبد الناصر، واستلام السادات الحكم.

وفي هذا الكتاب، دراسة متميزة أخرى، ولعلها الأولى من نوعها، هي دراسة سياسية للرؤية المصرية للولايات المتحدة، من خلال رسومات الكاريكاتير. وهذه الدراسة هي عبارة عن رسومات للفنان المصري صلاح جاهين نشرت في جريدة الاهرام، في الفترة ما بين ٢ آذار (مارس) ١٩٦٢ و ٢٠ آذار (مارس) ١٩٧٨.

وهذه الفترة في غاية الأهمية، بالنسبة للسياسة المصرية: حيث انها شهدت حربين مع اسرائيل، وعرفت نهاية مرحلة عبد الناصر، وسيادة نهج السادات. وأكثر من ذلك، عاشت الزيارة التي قام بها هذا الأخير إلى اسرائيل.

وهناك رصد دقيق للرسومات، او محاولة مهمة لقراءة هذه الرسومات لا يقلل من اهميتها اختلافنا معها في النتائج.

وينتهي هذا الفصل بدراسة عن الانفتاح المصري، وتأثيراته على العلاقات المصرية — الاميركية. وأهم ما في هذا الفصل هو تحديده للعوامل التي تصنع القرار المصري، وهي:

١ — السياسة تجاه الدولتين العظميين، والعلاقات معهما.

٢ — السياسة تجاه اسرائيل، وبناء عليه، العلاقة مع العرب.

٣ — السياسات الداخلية واشكال تنظيمها؛ وهي نطاق يحدد تخطيط السياسة في مصر.

٤ — تنظيم الاقتصاد الوطني وعلاقته بالتمويل الخارجي.

وفي هذا الفصل ايضاً، استعراض مصوب يتناول تطوّر الاقتصاد المصري، منذ ثورة ١٩٥٢، والمراحل التي عرضها، مع توسع في مرحلة الانفتاح التي بدأت مع مجيء السادات إلى السلطة.

اما الفصل الأخير في هذا الكتاب فيتناول: «الجوانب الاستراتيجية والشرعية» عبر دراستين: الأولى، حول الانتعاشات السياسية والاستراتيجية لاتفاقية الدفاع الاميركية — الاسرائيلية؛ والثانية، حول «الضمانات الدولية والصراع في الشرق الأوسط».



بعد هذا العرض لمجمل فصول هذا الكتاب نرى أنه من الصعب الخروج بحكم واحد على كتاب من هذا الطراز. فهو ليس من تأليف شخص واحد، او عدة اشخاص مجتمعين، وإنما يتشكل من ابحاث اعدتها مجموعة من المختصين، تحت عنوان واسع وعريض. ولذلك، تتباين مستويات الدراسات؛ وهذا شيء طبيعي ومتوقع. وأكثر من ذلك هناك الموضوع ذاته والذي جرت مناقشته من اوجه عدة: اقتصادية وسياسية واستراتيجية. كما أن تشعب الموضوعات، وحصر بعضها في دراسات قصيرة ومقتضبة، هو الآخر امر يعقد إمكانية الوصول إلى تقييم حاسم وواضح المعالم للكتاب.

بعيداً عن ذلك، ينبغي القول: ان الكتاب غني بالمعلومات، بعضها علني والآخر له طابع سري، وقد حصل المؤلف عليه بحكم موقعه، وباجتهاده الخاص. لكن ذلك لا يمنعنا من القول: ان معالجة بعض الموضوعات مثل: «النفط والاقتصاد» وتأثيرهما على العلاقات، قد سقطت في التكرار وان هناك دراسات صدرت بالعربية والانكليزية أكثر عمقاً منها وأكثر شمولية.

وعلى الرغم من أن الحلقة عقدت بعد زيارة السادات إلى القدس، وبعد انعقاد قمة بغداد، فإنها

لم تستطع أن تنتظر بعين ثابتة إلى الواقع العربي، ولا إلى الواقع الإسرائيلي. ولم تضع الملامح الأولى لاحتمالات التطورات اللاحقة، وانعكاساتها على الصراع العربي — الإسرائيلي.

عقدت الندوة في إسرائيل، وكان موضوعها الشرق الأوسط والولايات المتحدة. ومعظم الأوراق من إعداد يهود إسرائيليين. ومع ذلك، ليس هناك سوى دراسة يتيمة ذات طابع توثيقي أكثر منه تحليلي، حول العلاقات الأميركية — الإسرائيلية. وبالتالي فهي تقتصر إلى المطومات، وتتسم بندرة التحليل حول هذا الموضوع.

ثم إن بعض الموضوعات قد أُقِّمَت على الكتاب بشكل مفتعل، كموضوع العلاقات الأميركية — الليبية، التي، على الرغم من أهميتها، لا تفوق العلاقات الأميركية — السعودية، على سبيل المثال.

وأخيراً، ينبغي القول إن هذه الحلقة الدراسية قد تحاشت معالجة الصراع العربي — الإسرائيلي من خلال قطبية الرئيسين: إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، رغم أنهما من أهم العناصر في الصراع، ومن أكثر العوامل تأثيراً في خطوط سيره واتجاهها

عرض ونقد: عبيدي عبيدي

د. ماهر الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩-١٩٢٨

بيروت: دار ابن خلدون

الطبعة الأولى ١٩٨٠، ٣٠٣ صفحات

لخص الدكتور ماهر الشريف، في الصفحات الست الأخيرة من كتابه، ما أراد أن يقوله حول موقف الأممية الشيوعية تجاه القضية الفلسطينية، في تلك الفترة الزمنية المحددة، في سبع نقاط من الاستنتاجات العامة، ركز فيها على قضيتين أساسيتين: الأولى منهما هي المهام التي كانت الأممية الشيوعية ترمي إلى إنجازها، وموقف الأممية العام تجاه أبرز قضايا العشرينات، وهي المسألة القومية والكولونيالية التي كانت قضية فلسطين تندرج في إطارها؛ والثانية تتمثل في مدى نجاح الفرع الفلسطيني للأممية الشيوعية: «الحزب الشيوعي في فلسطين»، في تطبيق الشعارات العامة التي طرحتها الأممية الشيوعية وتكييفها على الظروف الخاصة التي كانت تسود فلسطين، وتأكيد الكتيب على أن هذا الحزب قد عانى من انحرافات واعتوى نشاطاته ضعف واضح نتيجة أسباب تقع في المقدمة منها خصوصية نشأته.

وفي مقدمة الكتاب الذي كان في الأصل رسالة لنيل درجة دكتوراه الحلقة الثالثة في التاريخ المعاصر، أوضح الدكتور الشريف أنه سيحاول، في دراسته، تحليل المواقف الرسمية التي اتخذتها الأممية الشيوعية، طوال مرحلة وجودها، تجاه القضية الفلسطينية، وأخذ على عاتقه «كشف الروابط التي كانت تقوم بين الأممية الشيوعية وفلسطين». وفي ضوء ذلك، حدد اشكالية البحث بصيغة التساؤل التالية: «كيف كان يتم تطبيق السياسة العامة للأممية الشيوعية تجاه المسألة القومية والكولونيالية على الظروف السياسية والاجتماعية الملموسة التي كانت تسود في فلسطين؟» وتوصل إلى أن ذلك يقتضي أن يسير بحثه في اتجاهين متداخلين، فقد قال: «نستعرض مواقف الأممية الشيوعية تجاه القضية الفلسطينية أولاً، ونستكشف مراحل العملية التاريخية التي أدت إلى ولادة الفرع الفلسطيني للأممية الشيوعية ونحلل أسلوبه في تطبيق السياسة العامة على ظروف فلسطين ثانياً».

وما بين المقدمة والاستنتاجات العامة قدم الدكتور الشريف، في فصول كتابه الثمانية، وبالإستناد إلى عدد ضخم من مصادر البحث، التي تشكل مطبوعات ودوريات الأممية الشيوعية والأممية النقابية الحمراء أبرزها، قدم معلومات تفصيلية عن مواقف الأممية الشيوعية والشعارات التي رفعتها في تلك الفترة الزمنية المحددة. وقدم صورة متكاملة عن مراحل ظهور الحركة الشيوعية في فلسطين وتطورها، منذ بداياتها حتى إعلان «الحزب الشيوعي في فلسطين» والنضال الحاسم في سبيل «تحريره»، ثم مواقفه من الحركة القومية العربية في فلسطين وعلاقاته وتأثيره في النضال الثوري في كل من مصر وسوريا بعد ذلك.

ذلك هو عرض سريع مبسّط لتوجهات الكتاب الرئيسية يبدو منه بجلاه أن موقف الأممية الشيوعية

تجاه المسألة القومية والكولونيالية بشكل عام، وخصوصية نشأة الحزب الشيوعي في فلسطين، تلك النشأة التي انعكست سلباً في تطبيقه للشعارات التي رفعها الأممية الشيوعية، هما قضيتان مركبتان في الكتاب.

فحول أية مسائل تجسّس موقف الأممية الشيوعية تجاه القضية الفلسطينية؟ يجب الكتاب على هذا السؤال مستنداً الى واقع تطور القضية الفلسطينية والقوى التي لعبت، في تلك الفترة الزمنية المحددة، أدواراً أساسية في ذلك التطور. فالحركة الصهيونية، كحركة رجعية ذات ارتباطات بالامبريالية البريطانية وذات أهداف كولونيالية استيطانية في فلسطين، كانت إحدى تلك القوى. وشكلت الحركة القومية العربية في فلسطين قوة أساسية لعب الموقف منها دوراً هاماً في تطور عملية بناء الحزب الشيوعي الفلسطيني التاريخية. وكصلة ما بين الأممية الشيوعية وفلسطين يأتي الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي أنيط به تطبيق شعارات الأممية، ليشكل، في مراحل بنائه وشروط الاعتراف به من قبل الأممية الشيوعية، مسألة كان لهذه الأممية منها موقفاً واضحاً محدداً تجلّ في موقفها من قضية متعريب الحزب.

موقف الأممية الشيوعية من الصهيونية وأثره على عملية بناء الحزب الشيوعي في فلسطين

لقد كان موقف الأممية الشيوعية من الحركة الصهيونية أداة صريحة ثابتة. وقد جاء نشوء هذه الحركة في أوروبا، ووجود الجسم الأساسي اليهودي في روسيا، ليضعا الصهيونية في مواجهة مباشرة مع الحركة العمالية العالمية وليكونا السبب وراء بلورة موقف مبكر منها. فادان لينين، كأبرز قادة الحركة العمالية العالمية، الحركة الصهيونية وفنّد أطروحاتها باعتبارها «عقيدة تخدم مصالح البورجوازية اليهودية المتحالفة مع الإمبريالية». وقد جاءت هذه الأدانة قبل أن يتبلور المشروع الصهيوني في فلسطين. وبعد تأسيسها، تابرت الأممية الشيوعية على نهج الأدانة هذا، بل صعدت من مستواه مع بدء تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين باعتباره «فكرة طوباوية بورجوازية صغرية ورجعية، تحرف أنظار الكادحين اليهود عن الصراع الطبقي، ولأنها توجب إقامة دولة يهودية في هذا البلد، الذي يشكل اليهود فيه أقلية ضئيلة، قد قدمت السكان الأصليين من الكادحين العرب قرباناً للاستغلال الانتكاري» (إضافة «فرومكتنا» حسب اقتطاف الدكتور الشريف عن المؤتمر العالمية الأربعة الأولى للأممية الشيوعية).

إن أدانة الحركة الصهيونية، ومشروعها في وقت لاحق، تلك التي تكرست حتى قبل المؤتمر التأسيسي للأممية الشيوعية واستمرت بعد تأسيسها كموقف ثابت لها، قد تم تبنيه من قبل الفرع الفلسطيني للأممية الشيوعية، ولكن الأهم من ذلك، وهذا ما اقضى توضيحه جزءاً غير قليل من كتاب الدكتور الشريف، هو أن اعتراف الأممية الشيوعية بالفرع الفلسطيني لها لم يتحقق إلا بعد أن تحرر أعضاؤه من أوهام «الصهيونية البروليتارية»، وبعد ادراكهم التناقض الجذري بين الصهيونية والاشتراكية. لذلك فلن أدانة الحركة الصهيونية ومشروعها في فلسطين لم تشكل موقفاً للأممية الشيوعية وأجبه صعوبة في الترجمة من قبل الفرع الفلسطيني لها، غير أنه كان موقفاً للأممية الشيوعية له أثره الحاسم في عملية التطور التي أدت إلى ولادة الحزب الشيوعي في فلسطين، والحزب الشيوعي في فلسطين، الذي انبثق في تموز (يوليو) ١٩٢٢ وجرى الاعتراف به رسمياً من قبل الأممية الشيوعية في شباط (فبراير) ١٩٢٤، قد جاء نتاج عدة عمليات تمايز وتحول في صفوف المجموعة الصهيونية العمالية (بوعالي تسبون) التي ترجع جذورها الى الجناح الصهيوني في الحركة العمالية في روسيا القيصرية، وبشكل أساسي الى مجموعة البوعالي تسبون الروسي بقيادة بير يوروشوف الذي يعتبر الأب الروحي للصهيونية الاشتراكية والذي كان ينادي بضرورة النضال في سبيل تحقيق «الاستقلال الاقليمي للشعب اليهودي في فلسطين»، على قاعدة فهم مقصود للمسألة اليهودية يرتكز على اعتبار التركيبة الاجتماعية اليهودية تركيبة «غير طبيعية»، وإن «الهجرة المنظمة» الى فلسطين هي التي توفر امكانية تحقيق التركيبة الاجتماعية «الطبيعية»، وتسمح لجماعات اليهود المهاجرة بالنفاذ الى مرافق الانتاج الأساسية لاقتصاد البلد المختلف.

إن تقديم صورة واضحة عن نشو وتطور الحركة العمالية اليهودية في روسيا التي تمثلت في «البوند»

و«البوعالي تسييون»، والآخرية بشكل خاص، قد جاء في كتاب الدكتور الشريف مقدمة ضرورية لدراسة نشو وتطور الحركة العمالية اليهودية في فلسطين، التي ولد منها الحزب الشيوعي في فلسطين، وإفهم توجهاتها وأهدافها. إذ أن الحركة العمالية اليهودية في فلسطين تشكل استمراراً لتلك التي كانت في روسيا ومجموعة البوعالي تسييون (البوروشوفي) بشكل خاص. فحزب «البوعالي تسييون الفلسطيني» الذي عقد مؤتمره التأسيسي عام ١٩٠٦ قد تشكل على أثر الموجة الثانية من الهجرة «مجموعة هومل». وقد رفع شعاره «احتلال الأرض» و «احتلال العمل» مكرساً بذلك عاملاً هاماً حال دون تطوير علاقات نضالية مشتركة بين العمال العرب واليهود. ولقد كشف مؤتمره الذي عقد في يافا عام ١٩١٠، عن توجهات سياسية تهدف إلى إقامة تجمع يهودي في فلسطين قائم في بلده ويسد مصيره، وإلى «تقوية مواقع العامل اليهودي في فلسطين والعمل على ازدهاره وزيادة عدده»؛ وهذا ما يشير بوضوح إلى توجهات «الصرخة العمالية اليهودية» في فلسطين منذ تلك البداية.

غير أن اتجاهين متعارضين قد ظهرا في اللجنة المركزية للبوعالي تسييون منذ مؤتمره التأسيسي، أحدهما يساري (اتجاه روستوف) والآخر يميني بقيادة مين غوريون». ولعبت قضايا من نوع: وحدة الحركة العمالية، والعلاقة مع مجموعات البوعالي تسييون في العالم، وقضية اللغة، وقضية العلاقة مع العمال العرب، دوراً أساسياً في بلورة اتجاهات متناقضة في «البوعالي تسييون». وقد استطاعت هذه التناقضات، بتأثير ثورة أكتوبر الاشتراكية وانتماض علاقة التعاون الوثيق بين المنظمات الصهيونية العمالية والامبرياليين بالبريطانيين، وكذلك المواقف العدائية الشوفينية لهذه المنظمات من الجماهير العربية، استطاعت أن تدفع في عام ١٩١٩ أقلية يسارية، من البوعالي تسييون الفلسطيني، لرفض الانضمام إلى «اتحاد العمل» (الحدوت هعفوداه) الذي تشكل في آذار (مارس) ١٩١٩ ليضم كافة العمال اليهود في فلسطين بهدف القيام بنشاط اقتصادي وثقافي وسياسي، والذي أقرت قيادته الاشتراك في نشاطات المنظمة الصهيونية العمالية وكذلك انضمامه إلى الأممية الثانية. هذه الأقلية اليسارية هي التي شكلت مع مجموعات اشتراكية صغيرة حزب العمال الاشتراكي (M. P. S.) الذي يعتبر النواة الأولى للحركة الشيوعية في فلسطين.

إن انسلاخ هذه المجموعة اليسارية عن «اتحاد العمل» كان يعني رفضها الوقوف إلى جانب النظام الامبريالي البريطاني والأممية الثانية وسعيها منها إلى الوقوف في صف السلطة السوفياتية الجديدة والأممية الثالثة الشيوعية. لكنها في الوقت نفسه ظلت وفيه لمبادئ الاتحاد العمالي للبوعالي تسييون وكانت تلتمح إلى التوصل لطريق يمكنها من الجميع بين مبادئ «الصهيونية البروليتارية» والمبادئ المعادية للصهيونية التي تبنيناها الأممية الثالثة. لكل ذلك نجد أعضاء حزب العمال الاشتراكي (M. P. S.) يتحرون من كثير من المفاهيم الصهيونية. فالحزب يدعو إلى ضرورة البحث عن «طريق سليم للعيش المشترك مع الشعب الآخر الموجود هنا، ويؤكد أن الهجرة الصهيونية واحتلال البلاد واستعمار سكانها لن يؤدي إلا إلى زيادة المدة المنفجرة تحت أسس بنائنا». لكن هذا التحرر من أوهام الصهيونية لم يكن تاماً. وحسب تعبير مؤثر فلنرى فهم «لم يفهموا أن هناك تناقضاً جذرياً بين الصهيونية والاشتراكية، وبالفعل فهم قد أعلنوا أنهم من أنصار الثورة الاشتراكية و «الصهيونية البروليتارية الحقيقية»

هذا التناقض الداخلي والذي ولدت النواة الأولى للحركة الشيوعية في فلسطين مشحونة به قد حال دون حسم تمايزها السياسي والأيديولوجي في الاتجاه الثوري — الأممي لحظة ولادتها. واضطرها إلى اجتياز مرحلة أخرى من الصراع حتى الانتقال إلى مواقع الماركسية اللينينية ومعاداة الصهيونية. وقد سارت هذه العملية على قاعدة من الصراع بين اتجاهات عمالية مختلفة داخل الكونفدرالية العامة للعمال اليهود في فلسطين (الهستدروت) التي أقمتهما القيادة العمالية الصهيونية بهدف تعزيز مبدأ احتلال الأرض واحتلال العمل وبهدف إنجاز مشروعيها الاستيطاني. وقد انعكس هذا الصراع، بين الاتجاهات العمالية في الهستدروت، صراعاً أيديولوجياً وسياسياً في صفوف حزب العمال الاشتراكي (M. P. S.) تمحور حول قضيتين محوريين تمثلتا في الموقف من «الصهيونية البروليتارية» والموقف من الانضمام إلى الأممية الشيوعية مع ما بين القضيتين من علاقة جدلية. وقد تشكل من الاتجاه المعادي للصهيونية «حزب

الشيوعيين الفلسطينيين، الذي انسحب عن الحزب في المؤتمر الرابع (أيلول - سبتمبر ١٩٢٢) ثم عاد فانضم إليه في الكونغرس التوحيدى (تموز - يوليو ١٩٢٢) بعد أن اقتنعت أغلبية الحزب بضرورة الانسلاخ النهائي عن «الصهيونية البروليتارية».

موقف الأممية الشيوعية من الحركة القومية العربية في فلسطين

كان التحالف مع البورجوازية الوطنية في المستعمرات وشبه المستعمرات على جدول أعمال المؤتمر العالمي الثاني للأممية الشيوعية. وقد أعطى لهذه الموضوع أهمية كبيرة تأكيد لينين على أن أحداث السياسة العالمية تتجه نحو النقطة المركزية التي تتمثل بالصراع الذي تخوضه البورجوازية العالمية ضد الجمهورية السوفياتية في روسيا التي تلتف حولها الحركات السوفياتية لعمال الدول المتطورة من جهة، وكافة حركات التحرر القومي في المستعمرات والأمم المضطهدة (التي اقتنعت بعد تجارب مريرة) بأنه لا خلاص بالنسبة لها إلا بانتصار السوفيات على الامبريالية العالمية.. فهذا يعني أن المهمة العاجلة للأممية الشيوعية تتمثل في تحقيق التحالف الوثيق بين كافة حركات التحرر القومي المعادي للامبريالية وبين روسيا السوفياتية، وذلك في سبيل مخوض النضال ضد العدو المشترك: «الامبريالية العالمية». وقد رأى لينين أن واجب الأحزاب الشيوعية في البلدان المختلفة هو دعم نضال حركات التحرر القومي البورجوازية - الديمقراطية، ومحاربة التأثيرات الإيديولوجية للقوى الرجعية وتقديم مساعدة خاصة للحركة الفلاحية في نضالها ضد الملكية العقارية الكبيرة... شرط عدم الاندماج في هذه الحركات القومية البورجوازية وضمان الحفاظ على الحركة البروليتارية ولو كانت في بداياتها الأولى..

وبالرغم من أن المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية (حزيران - يونيو - تموز - يوليو ١٩٢١)، نتيجة تراجع الحركة العمالية الثورية في أوروبا، قد دعا جميع الأحزاب الشيوعية إلى إقامة «الجيبة العالمية المتحدة» الكفيلة بكسب تأييد أوسع قطاع من الطبقة العاملة ودفعها للانخراط في العملية الثورية في سبيل خلق الظروف الملائمة لتحقيق انتصار الاشتراكية، إلا أن المؤتمر التأسيسي للبروفنتين (الأممية النقابية الحمراء) الذي واكب انعقاده انعقاد المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية قد حلل الخصوصية التي تميز الحركة الثورية في البلدان المستعمرة والتابعة، ففصل بين ممسك حركة التحرر القومي «التي تتمتع، بدون شك، بطلع ثوري (...)» وبين «ممسك الحركة البروليتارية الصرفة الموجهة مباشرة ضد المستعمرين الوطنيين والأجانب». وأكد المؤتمر التأسيسي للبروفنتين، في قراراته، على ضرورة دعوة البروليتاريا الثورية لدعم النضال المعادي للامبريالية الذي تخوضه حركة التحرر القومي في البلدان المستعمرة والتابعة.

أما المؤتمر العالمي الرابع للأممية الشيوعية، فقد طرح شعار «الجيبة المعادية للامبريالية» في البلدان المستعمرة والتابعة بهدف تنسيق النضال الذي تشنه القوى الشيوعية والقومية ضد الامبريالية في هذه البلدان، ولقد أسهمت النقاشات التي دارت حول تقرير اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية وخاصة مداخلات المندوب الاندونيسي تان مالاكاه، والتركي «أوركان»، في التوصل إلى صيغة الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية الملائمة لبلدان الشرق والبلدان التابعة والمستعمرة بشكل عام. وقد جاءت الأطروحات التي أقرها المؤتمر العالمي الرابع للأممية الشيوعية متقدمة، بالفعل، على تلك التي أقرها المؤتمر العالمي الثاني، إذ أنها أقرت التعاون ليس مع ممثلي البورجوازية الوطنية فقط وإنما، أيضاً، مع بعض ممثلي فئات الأرستقراطية في بعض البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة «التي لم يتسخ فيها النظام الاقطاعي - البطريركي، بعد، إلى الحد الذي يسمح لهذه الفئات بلعب دور القيادة النشطة للنضال المعادي للامبريالية». والمؤتمر الخامس للأممية الشيوعية لم يكتفِ بالتأكيد على شعار «الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية»، والدعوة إلى العمل على تجسيده، وخاصة بعد التطورات الإيجابية في علاقات الأحزاب الشيوعية بالحركات القومية (على سبيل المثال تعزيز التحالف القائم بين الأممية الشيوعية والحزب الشيوعي الصيني من جهة وحزب الكومنتانغ من جهة ثانية)، وإنما وجه نقداً، من خلال ممانويلسكي، المندوب السوفياتي إلى المؤتمر ورئيس لجنة «المسألة القومية والكولونيالية»، إلى الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة والتابعة واتهمها بأنها قد جابهت المسألة القومية والكولونيالية، خلال الفترة السابقة باستحياء بالغ. وأكد ممانويلسكي أن نقض

الاهتمام الذي أولاه الشيوعيون لهذه المسألة قد أدى الى ترك قيادة الحركة التحررية المعادية للإمبريالية ثقلاً من أيدي الشيوعيين.

يبدو واضحاً مما سبق عرضه من مواقف الاممية بأننا لم نطرح أمام الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة والتابعة، في تلك الفترة، مهام النضال من أجل انتصار الاشتراكية، وإنما دعمتهم الى الانخراط الفعلي في النضال المعادي للإمبريالية والسعي في طليعة الحركة الوطنية التحررية. وقد كان لينين يدعو الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، باستمرار، الى مواصلة نظرية البروليتاركية الثورية مع الظروف الخاصة ببلدانها، حيث يهيئ الفلاحون الجمهور الرئيسي من السكان، وحيث تطرح مهمة النضال ضد بقايا العصور الوسطى وليس ضد رأس المال. كما أوصى لينين الأحزاب الشيوعية في بلدان الشرق «بترجمة العقيدة الشيوعية الموضوعة أصلاً لبروليتارشي البلدان المتقدمة، الى لغة كل شعب». واعتبر أن الواجب الأول لهؤلاء الشيوعيين يكمن في سعيهم لإيقاظ والطموح الثوري والمبادرة الذاتية لدى الجماهير والاشتراك الفعال في نضالها التحرري المعادي للإمبريالية من خلال الارتباط بالحركة القومية التي تستيقظ لدى شعوب المستعمرات وشبه المستعمرات.

غير أن بعض الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة والتابعة لم تترك الأهمية الكبيرة لتوصية لينين هذه، وفهمت وطلبت بصورة جامدة وميكانيكية الخط العام للحركة الشيوعية وشعارات ومؤتمرات الاممية الشيوعية، مما جعلها تقفل في اتجاه سياسات صلبة ودفع قياداتها الى انحرافات انتهازية، وبخاصة «الانحرافات (اليسارية) الانتزالية». وهذا هو بالضبط ما حدث لدى قيادة الحزب الشيوعي في فلسطين؛ إذ وقع في «انحراف (النزعة المعالية) الانتزالي». فشددت هذه القيادة على أهمية المطلب الاجتماعية أكثر من تشديدها على مطلب التحرر القومي رغم أن فلسطين، في ذلك الوقت، كانت تواجه مهام الثورة الوطنية التحررية وليس الثورة الاجتماعية. كما أن هذه القيادة لم تستطع ادراك أهمية المسألة القومية العربية في فلسطين أو تقييم بشكل صحيح عظم الطاقات الثورية في صفوف الكادحين العرب وجماهير الفلاحين منهم بصورة خاملة. فرغم أن الحزب الشيوعي في فلسطين قد أقر، في مؤتمره الخامس (تموز - يوليو ١٩٢٢) بالطابع الثوري للحركة القومية العربية التي كانت تقودها المجموعات الاقطاعية - الدينية، وبقنن، إلا أن تقييم الدور الذي كانت تلعبه هذه القوى كان يختلف في نظر قيادة الحزب الشيوعي في فلسطين عنه في نظر قيادة الاممية الشيوعية. فالسكرتير العام للحزب الشيوعي في فلسطين «أبوزيام» (وولف أوفدرياخ) في مقال له بعنوان محول الأوضاع في فلسطين، كان يرى أن «القطاعيين كانوا يحاربون بكلفة قواهم تطور الرأسمالية المحلية لأن نموها سيفتح أمام الفلاح مجالات أخرى لاستخدام قوة عمله... وهذا ماكان يدفع «الاقندية الى اقامة حلف مع الامبريالية الانكليزية بهدف محاربة الرأسمالية المحلية من جهة والجماهير الكادحة من جهة أخرى» مع أن «أبوزيام» في مكان آخر من المقالة، يعترف بأن هؤلاء القطاعيين الاقندية كانوا يسيرون أحياناً في مقدمة الحركة القومية المعادية للإمبريالية، إلا أنهم، حسب تصويره، كانوا يفعلون ذلك وليس من أجل انجاز التحرر الوطني وانماء وبشكل أساسي، من أجل خيانة الحركة القومية وبيعها في الوقت المناسب.

غير أن اللجنة التنفيذية للاممية الشيوعية كانت ترى غير ذلك. فأحد مسؤولي القسم الشرقي التابع للجنة التنفيذية للاممية الشيوعية «مكتا يفغورودسكي» كان يرى أن المجموعات الاقطاعية الدينية التي كانت «تتمتع بنفوذ كبير بين صفوف الجماهير الفلاحية المختلفة كانت تسهم - ماعداً في حالات نادرة - في النضال المناهض للإمبريالية الانكليزية والصهيونية التي كانت تدعمها، خاصة وأن القطاعيين المحليين كانوا يتعرضون لمناخسة شديدة من قبل المستوطنين اليهود الذين كانوا يستخدمون الآلات الزراعية الحديثة في حراثة الاراضي». ورغم أن قيادة الحزب الشيوعي في فلسطين، بناء على التوجيهات التي تلقفتها من اللجنة التنفيذية للاممية في أيار (مايو) ١٩٢٥، قد دخلت في مفاوضات مع زعماء الحركة القومية العربية في فلسطين بهدف اقامة جبهة متحدة معادية للإمبريالية «تكون قادرة على تنسيق جهود كافة القوى المعادية للإمبريالية الانكليزية وللإستيطان الصهيوني في فلسطين» كما يؤكد محمود الأطرش، عضو سكرتارية

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فلسطين، وجوزيف بيرغر الشخصية الثانية في الحزب حتى بداية الثلاثينات، ورغم أن الشيوعيين قد نجحوا في تنظيم عدد من النشاطات المشتركة مع زعماء الحركة القومية العربية (حملة انتخابات بلدية القدس عام ١٩٢٤، ومظاهرات الاحتجاج بمناسبة زيارة اللورد بلفور الى فلسطين عام ١٩٢٥ وغيرها) إلا أن الاتصالات مع زعماء الحركة القومية لم تتعدّ حدود التشاور وتبادل الآراء. ولم يطلع الشيوعيون، وقتها، في اقامة الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية، بل أدت هذه الاتصالات الى حدوث «انحطاف» في توجه الحزب الشيوعي تجاه الحركة القومية العربية تمثل في توصيل قيادة الحزب الى مقولة مفادها أن «تعزيز الطابع المعادي للامبريالية للحركة القومية العربية في فلسطين لن يتم إلا اذا حدث تغيير في طبيعة تركيب قيادة هذه الحركة»: الأمر الذي أدى الى ظهور خلافات داخلية تمخضت عن ظهور «أقلية متطرفة» في بداية عام ١٩٢٨ أطلقت على نفسها اسم «مجلس العمال اليهود»، ورفضت دعوة الحزب الى التعاون فقط مع «العناصر السلمية» داخل الحركة القومية العربية ورفضت قطع الصلات مع الزعماء التقليديين العرب الذين يدعون بأنهم يناضلون ضد الصهيونية ولكنهم في الواقع يبيعون أراضيهم الى الصهاينة — على حد تمثيل قيادة الحزب — وحاولت تقسيم شعار الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية على أنه تطابق تام بين سياسة الحزب الشيوعي وبين مطالب «اللجنة التنفيذية العربية» (قيادة الحركة القومية في ذلك الوقت) وتوجهاتها. وقد قلّمت قيادة الحزب بفصل أعضاء «مجلس العمال اليهودي» مكرسة، بذلك، الاتجاه الانعزالي فيه.

إن هذا «الانحطاف» في توجه الحزب تجاه قيادة الحركة القومية العربية هو أحد العوامل الأساسية التي أدت الى فشل جهوده بين جماهير الفلاحين العرب بالإضافة الى «الانحراف العمالي» الذي وقع فيه منذ البداية. فرغم أن الجهود التي وجهها الحزب نحوهم كانت كبيرة بالفعل، إذ قام بنشاط كبير في سبيل تحقيق تعاملهم مع عمال المدن واقامة حزب عمالي — فلاحي، وساهم بدوره هام خلال الصدمات التي كانت تحدث بينهم وبين المستوطنين الصهاينة، كذلك التي حدثت في «العقولة» في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٤، إلا أن توجه نشاط الحزب الفعلي كان باتجاه التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين (البيشوف). واعتقدت قيادة الحزب أن «ديناميكية الصراع الطبقي وسط القطاع اليهودي ستؤدي الى سلخ البروليتاريا اليهودية عن جسم الحركة الصهيونية، والى تصفية الطابع (القومي) للحركة العمالية اليهودية في فلسطين». كما اعتقدت بأن «التضامن الكفاحي بين العمال العرب واليهود في معركتهم المشتركة ضد الاستغلال الرأسمالي كليل، وحده، يحل كافة معضلات المسألة الكولونيالية في فلسطين». وهنا بالضبط كان يكمن السبب وراء اعارتها الاهتمام لاقامة «الجبهة العمالية المتحدة» أكثر من الاهتمام لاقامة الجبهة المتحدة المعادية للامبريالية.

إن هذا الانحراف اليساري الانعزالي هو الذي طبع سياسات الحزب وتوجهاته في تلك الفترة المحددة. وهو، بالتأكيد، نتيجة لتوجهه باتجاه التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين (البيشوف). وقد كان هذا التوجه هو السبب في تحفظ الاممية الشيوعية على الاعتراف به كحزب لها في فلسطين ووضعها تعريب الحزب كشرط لذلك.

موقف الاممية من قضية «التعريب»

إن اصرار قيادة الاممية الشيوعية على انجاز تعريب الحزب، وفي اسرع وقت ممكن، كان منسجماً تماماً مع موقفها تجاه الحركة القومية العربية في فلسطين. وقد نبع هذا الاصرار من تحليل صحيح لطبيعة المرحلة التي كانت تسود فلسطين آنذاك، وهي مرحلة التحرر الوطني. فحزب يتوجه بشكل أساسي الى التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين لن يتمكن من اتخاذ الموقف الصحيح تجاه الحركة القومية العربية، بمعنى دعمها الفعلي ثم التوصل الى قيادتها. وهذا يعني، بالتأكيد، أن حزباً كهذا لن يتمكن من الاسهام الفعلي في انجاز مهام الثورة الوطنية التحريرية التي كانت مطروحة في فلسطين، مع ما لذلك من آثار شديدة الضرر على انجاز مهام التحرر الاجتماعي اللاحقة.

ولقد كان الشيوعيين العرب يدركون ذلك ويطلبون باستمرار، بانجاز تعريب الحزب الشيوعي. وقد

ازدادت هذه القضية لديهم وضوحاً وترسخاً خلال تلقيهم الاعداد الحزبي في موسكو؛ حيث توصّلوا الى القناعة «بان انجاز الحرب كان ضرورياً ليس فقط لأن غالبية سكان فلسطين تتشكل من العرب ولكن، خصوصاً، لأن المرحلة الأولى من مراحل النضال الثوري الدائر في فلسطين آنذاك كانت مرحلة الثورة الوطنية التحريرية التي لا يمكن أن نخوضها سوى الجماهير العربية» حسب تعبير محمود الاطرش.

ورغم هذا الاصرار من جانب قيادة الاممية الشيوعية والسعي المستمر من قبل الكوادر العربية في الحزب الا أن تعريبه لم ينجز طوال مرحلة العشرينات، وإن كانت الاسس لهذه العملية قد ارسيت فيما أطلق عليه الدكتور الشوف «الجذور للتعريب» والتي توقف في كتابه بعد انجازها ليستكمل دراسة «التعريب» في كتاب آخر ومرحلة أخرى.

غير أنه يبدو واضحاً أن الدكتور الشريف يحمل مسؤولية عدم انجاز عملية التعريب لقيادة الحزب في ذلك الوقت بل يؤكد معارضتها لذلك. وفي دراسته «الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٢٠ — ١٩٢٣» المنشورة في العدد ١١٢، نيسان (ابريل) ١٩٨١، من «شؤون فلسطينية» يرفع شكوك محمود الاطرش في هذا الجدل الى مستوى الحقيقة، حين يؤكد أن أهم أسباب معارضة هذه القيادة لعملية التعريب يكمن في «عجزها الموضوعي والذاتي عن فهم طبيعة المسألة القومية في فلسطين ونظرتها الى شعار التعريب من وجهة نظر وحيدة الجانب حيث كانت تعتقد بأن التعريب يعني أساساً تغيير الكوادر اليهودية بالكوادر العربية على رأس الحزب. وهكذا بقيت قيادة الحزب عاجزة، طوال مرحلة العشرينات، عن استيعاب حقيقة مضمون شعار التعريب الذي كان يعني، في الاساس، تغيير وجهة نشاط الحزب من القطاع اليهودي الى القطاع العربي». وقد استيق الدكتور الشريف تسليلاً مشروغاً يمكن أن يقوم حول توافر الظروف الملائمة لانتشار الفكر الشيوعي بين الجماهير العربية الكادحة حين برهن على ذلك من خلال استعراض ظهور الحركة القومية العربية وتنامي الشعور الوطني بين الجماهير العربية الكادحة بالاضافة الى انتصار ثورة الكوير الاشتراكية وانتشار أفكارها العلمية، رغم كل الحواجز، وتقييم دور الشيوعيين اليهود الذي توصل اليه على هذا الاساس والذي اقتصر على «تسريع عملية انتقال بعض العمال والمثقفين العرب التاريخية الى مواقع الماركسية اللينينية» وليس في مخلق الظروف الموضوعية المؤاتية لظهور مجموعات شيوعية عربية، إذ كان هذا مستحيلًا...

وقد تم بالفعل من خلال توجيه نشاطات الحزب الى حقل العمل النقابي بين العمال العرب تحقيق نجاح ١٩٢٤ في تنظيم عدد منهم من العاملين في صناعات معينة «سكك حديد، الاسمنت...» في اطار نقابات العمال اليهودية أو في نقابات مستقلة. ورغم أن الحزب كان يركز جهوده في سبيل «وحدة الحركة النقابية في البلاد، الا أن تجربة العمل النقابي اليهودي — العربي الموحد قد فشلت أمام اصرار العمال العرب على تشكيل نقاباتهم المستقلة، مما دفع الحزب الى دعم المنظمات النقابية العربية المستقلة ومن أبرزها «جمعية العمال العرب الفلسطينية» التي تشكلت رسمياً في آذار (مارس) ١٩٢٥. وقد أدى هذا النشاط في حقل العمل النقابي الى اكتساب عدد من العمال والمثقفين العرب الى صفوف الحزب. ومنذ أن دخل الحزب العضو العربي الأول والوحيد عام ١٩٢٤ ونشاط الحزب يتصاعد بين الجماهير العربية. وساعد في نفاذه بين هذه الجماهير نشاطه في الاحياء المختلطة، مثل حي المنشية ببيافا، وكما يقول محمود الاطرش كان بإمكان الشيوعيين استقطاب أعداد كبيرة من العمال العرب ملولم يتخذ بعض الرفاق اليهود موقفاً متاعاً من قضية الهجرة اليهودية الى فلسطين».

مع هذا النمو المضطرب ظهرت بعض القضايا التنظيمية من نوع ضرورة «اجتماع الخلايا الحزبية في الاحياء العربية وحدها مع ارسال أحد المسؤولين من الرفاق العرب أو اليهود للإشراف على سير الاجتماع». كما ظهرت الحاجة الى اعداد كوادر حزبية عربية مقادرة على المساهمة في قيادة النشاط الشيوعي في البلاد. وقد استجاب الحزب وأرسل عامي ١٩٢٥ — ١٩٢٦ مجموعات من الشيوعيين العرب الى موسكو لاعدادهم في جامعة «كادحي شعوب الشرق». ورغم ذلك فإن محمود الاطرش يعتقد أن قيادة الحزب «وايو

زيام» (وولف أوفيرباخ) السكوتير العام للحزب بالذات، كان يعمل على عرقلة اعداد هذه الكوادر العربية الفادرة على تسلّم زمام القيادة في الحزب.

□ □ □

تلك هي الخطوط العريضة التي توصلت اليها قراءتنا لهذا الكتاب، وما من شك في أن الكتاب يقول غير ذلك الكثير. وهو يشكل إضافة قيمة للدراسات التي تصدت لموضوعة الحزب الشيوعي الفلسطيني. كما أنه يكتسب قيمة اضافية كونه يأتي من كاتب ملتزم بالورث الشرعي والتاريخي لتراث الشبوعيين الفلسطينيين منذ عام ١٩١٩.

محمود أدري

المقاومة الفلسطينية — عربياً

قمة الصمود والتصدي، ومصر بعد السادات

غير عادية، تدعّمها إجراءات خاصة تكلفت بها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، فكلفتها ٢٥ مليون دولار سنوياً، لتوفير الحماية الشخصية للرئيس — الدجاجة التي تبيض ذهباً للخزائن الأميركية.

ولقد جاء مصرع السادات في وقت بدت فيه عزلته داخل مصر، فضلاً عن عزلته العربية، في أوج استحالتها؛ ويعد أن قاد بنفسه الحملة التي ألقى بالآلاف من قادة وكوادر المعارضة المصرية في السجون، وأضاف إلى القوانين الاستثنائية المكّلة للحريات في عهده، قوانين جديدة تجعل أي نشاط سياسي معارض، سواء قلم به أفراد أو جماعات أو أحزاب، ممنوعاً وملاحقاً عليه بأشد العقوبات.

ردود الفعل على مصرع السادات

وفور وقوع الحادث، ابتدأت ردود الفعل، وانداحت لتشمل مصر والعالم العربي ودول العالم المعنية بالصراع المحتدم في الشرق الأوسط.

الأوساط الفلسطينية ثلّثت نبأ مصرع السادات بفرحة لم يحرس أي منها على إخفائها. وشهد المراقبون كيف أن الإجماع الفلسطيني لم يتحقق، في أي يوم من الأيام، إزاء أية واقعة، بمقدار ما تحقق إزاء واقعة الاحتفال بالارتياح، حين بقي أكثر العرب أيقالاً في الإساءة لشعب

وسط المشاغل المألوفة التي تنصب فيها جهود الثورة الفلسطينية في العادة، وقع حدثان بارزان، سيطرت حولهما هذا التقرير. هذان الحدثان هما انعقاد مؤتمر القمة الخامسة للجيبة القومية للصمود والتصدي، ومصرع الرئيس المصري محمد أنور السادات، الذي وصفته المصادر الفلسطينية بأنه تنفيذ لحكم إعدام أصدره الشعب العربي، ضد أول رئيس عربي تجرأ على عقد صلح متفرد مع العدو الإسرائيلي، على حساب حقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه.

سقوط رجل المفاجآت!

الحدث الكبير الذي استتبع، وسوف يستتبع، سلسلة من ردود الفعل الفلسطينية والعربية. والدولية، كان مقتل الرئيس أنور السادات على يد مجموعة عسكرية داهمت منصة الرئاسة، أثناء العرض العسكري الذي رعاها السادات، في الذكرى الثامنة لحرب تشرين الأول (أكتوبر). وقد تمكنت هذه المجموعة من قتل السادات وأصابة عدد من جلساء المنصة، سقطوا بين قتل وجرح؛ وذلك في اجراء عملية من نوعها شهدتها مصر، أو أي من البلدان العربية الأخرى.

أذاً، سقط «رجل المفاجآت»، وهو اللقب الذي استطابه الرئيس المقتول، في مفاجأة ان صح أنه كان يتحسب منها، فمن المؤكد أنه ما كان يتوقع نجاحها، بعد أن احاط نفسه بإجراءات حراسة

وبالصعيد الفلسطيني هو قوة ثابتة، في وجدان هذا الشعب [المصري] العظيم، (المصدر نفسه).

تعقيب عرفات على العملية يركز، اذًا، على نقطتين: استحقاق السادات للعقوبة جزاء سياسة كامب ديفيد، وما تشير اليه العملية بالنسبة لراهن هذه السياسة ومستقبلها، والتي تشهد بدايات فشلها بسقوط احد رموزها، لأن شعب مصر الشجاع ملتزم بقضيتيه القومية والتي تشكل فلسطين المركز والقلب لها، كما قال عرفات في وقت لاحق (وفا، ١٩٨١/١٠/١١).

وعن قيادة الثورة الفلسطينية، صدر يوم تنفيذ العملية، بيان مسهب التي مزيداً من الاضواء على هاتين النقطتين. وطبقاً للبيان: «انتهت رصاصات ابطال مصر حياة الخائن انور السادات الذي انحرف وارتمى باحضان العدو الاميريالي والصهيوني، واخرج مصر العربية من الصف العربي ومن جبهة القتال ضد العدو الصهيوني، واعترف بالكيان الصهيوني... وطبع العلاقات معه، وفتح اجواء مصر امام العدو الاميركي والاسرائيلي، وافسح، على ارض مصر، المجال للقواعد الاجنبية، من جديد». وكذلك فإن «الرصاصات التي اطلقتها ابطال مصر العربية وانتهت حياة العمل أنور السادات، هي اعلان للنهوض الجديد لجماعه مصر العربية، والنهوض الكبير لجماعه امتنا من المحيط الى الخليج. انه الرد الاول على النداءات التي انطلقت، من المشرق العربي، لجماعه مصر العربية وستلوه تجاوبت اخرى وسيطو المذ...» (وفا - ملحق خاص، ١٩٨١/١٠/٦).

اما عن كامب ديفيد بعد السادات، فيتعهد بيان قيادة الثورة الفلسطينية: «مبانتا على العهد ياقون، وسنشدد ضرباتنا ضد اطراف كامب ديفيد، وستعطي بهذا، سندا لجماعه مصر العربية ولطلائعها البطلة» (المصدر نفسه).

ومن المتعذر، في الهيئ المتاح لهذا التقرير، استقصاء ردود الفعل الفلسطينية كما عكستها البيانات والتصريحات، انما يمكن القول. انه ما من جهة فلسطينية إلا وعبرت عن فرحتها بتصفية السادات، وهي، كما وصفها بحق بيان قيادة الثورة الفلسطينية، فرحة الثائر الذي ينهي

فلسطين وحقوقه عقابه العادل. ولم يكن الفلسطينيون هم الوحيدون الذين عبروا عن الفرح، فقد احسست اوساط عربية واسعة ان النفر من ابناء الجيش المصري، الذين تصدوا للسادات، عبروا بمبادرتهم عن مشاعر الجمهور المصري الناقم على سياساته الداخلية والعربية والدولية، والمضطر منها. كما عبروا عن مشاعر الشعوب العربية الاخرى، التي كان استمرار السادات في الحكم يمثل تحدياً لارادتها وباعثاً على إحساسها اليومي بالقهر. والشعب الفلسطيني، بالذات، كان، من بين هذه الشعوب، لأن أشدها إحساساً بالأذى وتعرضاً للضرر، لأن مبادرة السادات وسياساته مثلت بالنسبة لهذا الشعب سيقاً وجه إلى عنقه، محاولاً ان يبتسر مسيرة كفاحه الوطني، وهي في ايدان توجيهها.

في منظمة التحرير الفلسطينية

تلقى ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، نبأ عملية تصفية السادات، بينما كان يتهيأ للبدء بجولة آسيوية، معدة مسبقاً، لزيارة الصين الشعبية وكوريا الديمقراطية واليابان وفيتنام. وفي اول تعليق له على العملية، أكد عرفات الى الاذهان تنوّه الشهر، حول مصير السادات وأمثاله: «ألم أقل ان ليل مصر لن يطول، وانه اذا جاء الطوفان فإنه سيجرف كل المرتدين والملا». ووصف القائد العام للثورة الفلسطينية عملية الخلاص من السادات بأنها: «رسالة جيش مصر العربية وشعب عبد الناصر، الى الامة العربية والى شعينا الصامد في ارضنا المحتلة، تصت خير الاحتلال الصهيوني»، ليخلص الى القول: «ان الفجر آت والنصر آت». (فلسطين الثورة، ١٩٨١/٩/٧).

والعبارة الرئيسية التي استخلصها عرفات يعكسها قوله: «لقد أثبتت هذه العملية التي قام بها شعب مصر العظيم، من خلال افراد جيشه الباسل، ان قضية فلسطين تعيش في وجدانه؛ وانه لم يكن من الممكن ان يسامح هذا الشعب من قريب بالقدس وضرب القضية الفلسطينية. ومن مدّ يده للتوقيع على مؤامرة كامب ديفيد الخيانية، ضد شعب فلسطين والامة العربية». وفي هذا تأكيد على: «ان التزام مصر القومي

المعتدي، وفرحة المتاضل الذي ينهي العمل والخائن، وهي أيضاً فرحة الثائر بتعميق إيمانه بحتمية النصر (المصدر نفسه).

اصداء وتسولات واسعة

أثارت تصفية السادات نوعين من الاستهالة، اولهما، انصب في المحاولات العديدة الجارية لمعرفة طبيعة ودوافع القاتنين بالعملية. ومع ان السلطات المصرية الرسمية اخذت تسريب، اولاً بأول، معلومات وبيانات تتضمن روايتها، فإن شكوكاً كثيرة احاطت بهذه الرواية، واستتبعت مزيداً من الاستهالة. لقد ركزت الرواية الرسمية على ان الذين داهمو منصة الرئاسة، في السادس من تشرين الاول (اكتوبر)، ليسوا سوى مجموعة صغيرة معزولة. كما جهدت للإيهام بأن دوافعهم تكاد تكون شخصية، على اساس ان شقيق قائد العملية هو احد الموقعين في حملة الاعتقالات التي سبقت التصفية بأيام. ولعل هذه الرواية لم تنجح اهداً، بما في ذلك الذين يدونها، ذلك أن طبيعة العملية وإحكامها ومدى نجاحها امور تقع الياب للاعتقاد الصائب بأن اطرافاً عدة، تتجاوز مستوى المنفيين، خططت لها واسهمت في اعداد تفصيلاتها وفي تسهيلها، وهذا ما كان موضع تسولات وتكهنات عديدة. والنوع الثاني من الاستهالة، اتجه لنقص احتمالات التطورات التي ستبعت تصفية السادات، في مصر وفي العالم العربي وفي مجال علاقات مصر بإسرائيل، وفي تأثير ذلك كله على موقف الولايات المتحدة وعلى سياستها في الشرق الاوسط وعلى مصالحها، وانعكاساته على مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي برمته.

السادات يخلف تركة ثقيلة

وقد يمضي وقت طويل قبل ان تتجلى الوقائع الصحيحة المتعلقة بالعملية ودوافع القاتنين بها، وذلك نظراً للتكتم الشديد والمغرض الذي تفرضه السلطات المصرية على اجواء التحقيق.

ولا بد كذلك من بعض الوقت حتى تتكشف مصداقية الاحتمالات التي يدور الحديث عنها، من عددها، بالنسبة للتطورات السياسية اللاحقة.

غير أن الوضع الراهن يرسم صورة النظام

المصري، الذي أوغل، في عهد السادات، في اتباع سياسات، داخلية وعربية ودولية، دفعت إلى صفوف المعارضة أسلماً متزايدة من المصريين المتضررين. حتى أن الامر بلغ، قبل ايام من اغتيال السادات، حداً اتضح معه للجميع ان المعارضة تضم، على ساحتها الواسعة، كل الاحزاب والهيئات الشعبية والنقابية والاجتماعية والمنظمات والجماعات الدينية في مصر. ومع تباين الاسباب التي تدفع جهات مختلفة المصالح والاعتقادات، كهذه، الى جبهة واحدة في وجه النظام، فإن الجميع انتهوا بالفعل الى الايمان بضرورة تنسيق عملهم ضد النظام، وبالأخذ ضد سياسته الاقتصادية التي تطحن جمهور المصريين، وضد صلحه مع اسرائيل ونشاطه في تطبيع العلاقات معها، بصورة تتعارض مع مصالح مصر الداخلية ومع مصالحها وعلاقاتها التقليدية بالعالم العربي.

هذا الوضع ورثه خلفاء السادات وفي مقدمتهم الرئيس الجديد، حسني مبارك.

وليست هذه كل التركة التي تلقاها خلفاء الرئيس المقتول. فقد ورثوا، فضلاً عن عزلة النظام في الداخل، عزلة عربية شبه كاملة. والعنوان الرئيسي المشير لدى هذه العزلة، ان بلدين عربيين اثنين فقط من مجموع واحد وعشرين بلداً، يقومان علاقات دبلوماسية مع مصر الآن. كما ورث خلفاء السادات علاقات مقطوعة، أو باهتة، مع معظم الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز، ومع معظم الدول الاشتراكية. وزيادة على هذا، وذلك، ورث خلفاء السادات التمرثر الظاهر في تطبيق اتفاقات كامب ديفيد، بين مصر واسرائيل، وخصوصاً في جانبها الفلسطيني، فالصادقات الخاصة بالاتفاق على ما وصف بالحكم الذاتي للفلسطينيين في المناطق المحتلة، تدور، منذ التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، في حلقة تكاد تصبح مفرغة تصاماً. والسعر نحو الحكم الذاتي، باتفاق الجانبين، يمضي على طريق مسدود منذ ذلك الوقت. وإذا كان تفاوت، أو تباين وجهات نظر الجانبين بشأن مستقبل الحكم الذاتي هو العقبة، التي لم تتمكن مفاوضاتهما من تذليلها حتى هذا الوقت، فإن الموقف الفلسطيني الذي يرفض وجهتي النظر كلتيهما ويقاومهما، يشكل أيضاً عقبة لم تذلل، ولا يبدو ان بقدر

اي منهما ان يذللها، حتى لو اتفقا فيما بينهما.

وكل ما قدمه حسني مبارك، الى الآن، لمواجهة هذه الاوضاع، لم يقدّر البيانات التي تشير الى احتمال استمرارها وتفاقمها. فمنذ اللحظة التي اعلن فيها وفاة السادات، لا يفتأ مبارك يعلن أنه سينتهج خطاه ويهتدي بسياسته.

وبالطبع، فقد لا تتطلب الاعلانات مع الامكانيات التي تكشف عنها النذر المفجعة، في مصر، في وجه النظام في عهد رئيسه الجديد. لكن يبقى صحيحاً، كما يشير إلى ذلك معظم المتتبعين، ان مبارك هو، بصورة او باخرى، اسير النظام الذي ورث تركه سيده بكل انقلابها.

ولا شك في ان نجاحاً ملحوظاً تحقق في مجال انتقال السلطة الى مبارك وفي الحفاظ على المؤسسات التي بناها السادات بتمامها. غير ان هذا النجاح، في الاجراءات التي تمت بتعجل ملحوظ يعكس خوف اهل النظام من استفلال المعارضة لمسيبتهم بسيده، بأكثر مما يعكس احوالاً طبيعية ومستقرة، وبأكثر بالطبع، مما يعكس أية رغبة في البحث عن الاسباب الحقيقية لتحقيق الاستقرار الفعلي، في البلد الذي اصبح نمو المعارضة وتزايد فعاليتها فيه اشد ما يميز حياته السياسية. ويبدو ان اهل النظام، وفي المقدمة مبارك، لم يجدوا، على الفور، وسيلة افضل من التاكيد على حاجتهم لبقاء كل شيء على حاله، تجنباً للايذان بأي تغيير من شأنه، لو ابتدأ، ان يزعزع وضمهم.

التصورات الفلسطينية المستقبلية السياسة المصرية

من هنا، فإن الاوساط الفلسطينية ليست متفائلة في ما يتصل بإمكانية وقوع تبدلات جوهرية، في سياسة النظام المصري في عهد مبارك. ولان نقطة الاحتكاك الفلسطينية مع النظام المصري كانت، وسوف تظل، متصلة بسياسة كامب ديفيد، بما هي سياسة تنطوي على التخلي عن مطلب الحد الأدنى الفلسطيني، فإن معرفة الاوساط الفلسطينية بأن حسني مبارك، مثله في هذا مثل سيده، مؤمن بهذه السياسة،

تجعل الموقف الفلسطيني من مبارك استطراداً للموقف ذاته من السادات.

واذا كان لدى الاوساط الفلسطينية أية حسابات متفائلة بسبب رحيل السادات، فإنها تقيعها على اساس الثقة بقشل سياسة كامب ديفيد بالمجمل، وعلى اساس ان هذه السياسة تلقت ضربة قوية بسقوط احد اركانها على النحو الذي سقط فيه. كما تضع الاوساط الفلسطينية حساباتها المتفائلة ثقة منها بأن النظام المصري، وشأنه في عهد مبارك هو شأنه ذاته في عهد السادات، عاجز عن تقديم الحلول الناجعة للمشاكل القائمة في وجهه. وهذا يعني، وسوف يعني أكثر فأكثر، أن الاسباب التي حفزت المعارضة الداخلية والعربية والدولية، لسياسة كامب ديفيد، لا تزال قائمة وهي تتأكد يوماً بعد يوم. ويغيب احد فرسان كامب ديفيد البارزين، ويوجد رئيس ليست له قوة سلفه، وبانفتاح باب الصراعات الداخلية المحتملة بين اهل النظام المصري التآكل، تبدو فرص انجاح اتفاقات كامب ديفيد، امام حسني مبارك، اضيق بكثير مما كانت في عهد سلفه.

وهذا التقدير الفلسطيني لا يتجاهل، بالطبع، مبادرة الولايات المتحدة لنجدة النظام في عهده الجديد، وجهدها الاضائي والصریح لدعاه سياسياً وعسكرياً واعلامياً، بأمل التعويض عن خسارته بغياب سيده الاصلي. ان للمناجات الرسمية التي اقامها الاميركيون، وفي مقدمتهم الرئيس ريفان وثلاثة من الرؤساء السابقين الذين تعاملوا مع السادات معهم، دلالتها الواضحة. وابلغ منها دلالة التحركات العسكرية والاذنات الاميركية التي تعاقبت، منذ السادس من تشرين الاول (اكتوبر)، في البر والبحر والجو، وكذلك الاستعداد لتقديم كميات اوفر من السلاح لمصر، والمبادرة لارسال طائرتين من طراز اواكس. فكل هذه الاجراءات والتظاهرات السياسية والعسكرية والاعلامية، تشير الى ان الولايات المتحدة عازمة على ابقاء كل شيء على حاله في سياسة النظام المصري، وعلى الدفاع عنه في وجه المعارضة الداخلية والعربية والدولية المتزايدة.

غير ان هذا كله، لا يقدم جديداً مما يخيف

الفلسطينيين او يدفعهم الى الفِرَق. وفي ختام كل حساب، فإن سياسة الولايات المتحدة ليست هي وحدها التي تقرر شؤون المنطقة ومصائر شعوبها ومستقبلها.

والاسئلة التي اطلقها غياب السادات لاتزال، ورغم سعة واحكام الاجراءات الاميركية وعدوانيتها المفرطة، تصوم في سماء الشرق الاوسط العاصفة بالانواء.

حول مستقبل الوضع الداخلي

هنا تتعدد الاسئلة وتتوسع.

فهل سينجح حسني مبارك في ترسيخ اركان عهده، امام تزعمها في وجه معارضة داخلية قوية بدأت بعض اطرافها تلجأ الى استخدام السلاح مفتتحة عملياتها باغتيال السادات، وتعلن اطراف اخرى هامة فيها عن استعدادها لاستخدامه.

وهل سيفلح مبارك، في وضع كهذا، او حتى بدونه، في تجنب صراعات اركان النظام فيما بينهم، بعد ان غلب سيدهم، وهم من النوع الذي تجذعه مصالح شخصية كان السادات قوتهم في تنميتها، حتى استشرى الفساد في اوساطهم وصارت مظاهره من اكثر مظاهر سياسة النظام استفزازاً للجمهور الناقم الذي يطحنه الغلاء وسوء الاحوال الاقتصادية وترديها المستمر؟

وهل من شأن مبارك ان يطلق الحبل على غاربه للفساد، وهو الذي لم يشتهر عنه انه منخرط فيه، بل ذاع عنه انه اصطدم مع بعض حلقاته؟

ام ان حسني مبارك، المقتصد الى رصيد شعبي، سيجد فرصته الى تحقيق الشعبية من خلال ترضية الجمهور بشن حملة على الفساد، لا بد أن تضعه في وجه حلقات نافذة ومجربة، ومن اهم حلقات السلطة في النظام؟

وكيف سيكون موقف مبارك من المعارضة وهو الذي جاء الى قمة السلطة، بينما تستقل السجون ألوفاً من طلائع قادتها وكوادرها، وفي ظل اشد ازمة شهدتها مصر بين السلطة والمعارضة؟ فهل سيستمر مبارك في التشنج، كما يفرض عليه

موقفه المييلي الناهج خط السادات، أم سيسعى إلى إحداث الانفراج، كما تدفعه حاجته إلى توفير الاستقرار، أم سيقع في التناقض ويتأرجح بين الاثنين؟

وفي معرض مناقشة هذه الاسئلة، تروج احتمالات عدة، فالوقف من المعارضة يمكن ان يتسم بالتشدد، في ظل حالة الطوارئ التي فرضها وزارة السادات عشية إعلانهم وفاته، ومع توسع نطاق الاعتقالات بعد سقوط السادات ايضاً. كما يمكن أن يشهد محاولات للانفتاح على المعارضة، وعلى بعض اطرافها بالذات بأسل الحيلولة دون توحدها، وباجتذاب اقلها اختلافاً، مع النظام القائم لحساب توجيه الضربات لقوى اليسار الجذري، ولوجاعات اليمين المتطرف.

أما صراعات حلقات النظام فيما بينها، فإن احتمالات احتدامها قائمة بغیر شك، خصوصاً، لان علاقات الرئيس الجديد مع بعض هذه الحلقات لم تكن، حتى في عهد سيده، على ما يرام، ومنها بالذات الحلقة التي تتلف حول ارملة السادات، ولهدى قواها الضاربة الحرس الجمهوري الذي تحول برعاية جيهان السادات، في عهد زوجها، الى قوة كبيرة لا يملك الرئيس الجديد الا ان يصطدم بها، اذا وجد نفسه مدفوعاً لمكافحة الفساد، وجيهان والمحيطون بها احد أهم حلقاته.

الوضع في الجيش

ثم ان هناك الجيش، كقوة كبيرة، من القوى التي تقرر، سلباً أو إيجاباً، مصير النظام. فمبارك لم يكن في عهد السادات يغير نفوذ في الجيش، وهو ينتمي الى صفوفه ويتمتع فيه بسمعة مهنية جيدة، وإلى وقت قريب من نهاية السادات، كان مبارك المسؤول عن الامن في هذا الجيش. كما كان مسؤولاً عن التنظيم الخاص الذي اقامه السادات للضباط الموالين له، ولكن مبارك لم يكن، وهو ليس الآن، المقتصد الوحيد. فهناك، بين الشخصيات الظاهرة النافذة، ووزير الدفاع الفريق أبوغزالة، الذي مرت علاقاته بمبارك بتطورات مضطربة، بين القطاعين والمنافسة التي كان من بين حوافرها مسلك السادات، وهو يحاول دفع الرجلين للتناقص، حتى يسقط عليهما معاً، ثم ان

هناك في الجيش تأثير حلقات النظام الأخرى، وتأثير المعارضة، وجمهور الضباط الكبير الصامت.

فهل سيتحالف مبارك وأبو غزالة حرساً منهما على وحدة النظام ككل، أم أن وزير الدفاع القوي أن يسلم عثانه لمؤيدي العربة المستجدة، كما أسلمه لصالحها من قبل؟

وكيف سيقيم جمهور الضباط الصامت عملية تصفية السادات على أيدي مجموعة عسكرية، وأية عبرة سيستخلصها منها؟ وهل سيقبل الجيش بعد رحيل السادات، الرجل التاريخي في ثورة تموز (يوليو) وقائد العبور التاريخي، سياسة تبليبه وتحيله إلى جيش قمع داخلي وتهديد للعرب الآخرين وللأفارقة والإيرانيين والأفغانين، حين يدير مثل هذه السياسة، حسني مبارك الذي لم يلعب أي دور في ثورة تموز (يوليو)، ولم يكن له دور متميز في حرب العبور؟

وهناك أيضاً، وضع قوة الأمن التي تتبع وزارة الداخلية والتي تصولت في عهد السادات، وخصوصاً بعد انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ إلى قوة قمع كبيرة ومدبرة. فهل سيقبل نبوي اسماعيل، وزير الداخلية، القوي هو الآخر، في عهد مبارك، دور التابع الذي ارتضاه في عهد السادات، أم أنه طامع في حصة أكبر من التركة؟

ولفوق هذا كله، وعلى الدرجة نفسها من الأهمية يدور التساؤل عن الاتجاه الذي ستمضي فيه أنشطة المعارضة. هل ستستمر إجراءاتها، للتنسيق بين أطرافها المختلفة، وصولاً إلى جبهة واحدة أم أن التيار الديني الذي أعطته الأحداث وزناً اعلامياً كبيراً سيستشعر الرغبة في التميز، فيضي مفزوراً يأمل وراثته النظام، أو الانتهاء إلى تسوية معه؟ وأطراف المعارضة الذين بدلوا يحمل السلاح واستخدامه، هل سيجدون من يقدر بهم من الأطراف الأخرى؟ وهل سيؤدي هذا إلى تقوية شكيمة المعارضة، أم إلى التأثير سلباً على وحدة صفوفها؟

وإذا اختار العهد الجديد تقديم تنازلات أمام المعارضة، بقصد أحداث انقراج في الوضع الداخلي، فما الذي ستحدثه هذه التنازلات في صفوف أهل النظام، ومن ستحاط من بينهم؟ وما

هو الحد الذي ستعده المعارضة مقبوعاً منها، وهل ستلتقي أطرافها كلها على صياغة مطالب الحد الأدنى، أم أنها ستختلف في هذا؟

تدور هذه الأسئلة كلها، بينما تلتقي أطراف المعارضة على التأكيد أن مصرع السادات وجه ضربة قوية كسرت هيبة النظام الذي ورث مبارك بقيته، كما تنقضي إلى التأكيد أن مصرع النظام هو الانتهاء إلى السقوط، ولا يحمل من الآمال إلا القليل بأن يُقيم العهد الجديد على تبدلات جوهرية في سياسته تحول دون بلوغه هذا المصير.

مستقبل العلاقات مع الدول العربية

وهنا، أيضاً، تدور أسئلة كثيرة. فقد استندت القطيعة السورية للنظام العربي على قاعدة معارضة مبادرة السادات وسياسة كاتب ديفيد والحل المصري - الإسرائيلي المنفرد، وعلى تخلي الحكم المصري عن تأييده لمطالب الحد الأدنى الفلسطينية المتفق عليها، عربياً، في قمة الرباط.

ومع ذلك، قامت منذ عهد السادات، محاولات علنية وسرية لفك بعض أربطة هذه القطيعة.

والعرب المقاتلون منقسمون، منذ البداية، إلى فريقين: عارض أحدهما سياسة كاتب ديفيد من حيث الجوهر؛ وأعرض ثانيهما على بعض مظاهره، دون أن تفس معارضته جوهر الأمر المتمثل في أن سياسة كاتب ديفيد، عنوان لنهج يستهدف ربط الدول العربية بالولايات المتحدة، وبالعرب عموماً ومصالحه.

الفريق الأول ضم، أساساً، الأطراف التي التقت في الجبهة القومية للصمود والتصدى، والفريق الثاني يقف السعوديون بين أبرز مثاليه وأكثرهم فعالية. وهذا الفريق الثاني هو الذي ظل ينتظر الفرصة المواتية لإيجاد صيغة تسمح بإعادة النظام المصري إلى حظيرة الصف العربي، من خلال ترضيات يقدمها هذا النظام للمعترضين لا تفس جوهر السياسة الموالية للغرب.

هذه الحقيقة تفعل فعلها الآن، حين يغيب السادات الرمز العربي الأسطع لكاتب ديفيد، المعترض عليه. ولا شك في أن السعوديين ومن معهم، سيجدون في غياب السادات فرصة لتجديد

مساعيهم، خصوصاً لأن موعد انعقاد القمة العربية في الرباط صار على الأبواب.

ومع ذلك، وإذا كان السعوديون قد غدوا، وخصوصاً منذ لوائح السبعينات، وبالتحديد بعد حرب ١٩٧٣، وتضخم الثروات النفطية، واسعي النفوذ في العالم العربي، فما لا شك فيه، أنهم لا يقررون الأمور وحدهم.

والأهم من ذلك، أنهم حين يسمعون لقيادة الصف العربي واستصدار قرارات موحدة منه، لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك إذا تصرفوا بمعزل كامل عن المزاج العربي العام، أو الأمزجة العربية المتعددة والمتباينة.

وهذا يعني أن فرص النجاح أمام مساعي إلغاء طليعة النظام المصري العربية، مرهونة بما سيقدمه النظام المصري من ترشيزات تمكن السعوديين وفريقهم من المبادرة والقناع الآخرين، لاعادة النظام المصري الى الحظيرة العربية الرسمية.

وهنا تبرز عقبة، فما يُعدُّ من الترشيزات مقبولة من السعودية وفريقها، ليس بالضرورة هو المقبول من دول عربية أخرى، وخصوصاً من دول جبهة الصمود والتصدية. ثم أن فرص النظام المصري لتقديم ترشيزات، تُعفي السعودية من الحرج، ضئيلة في هذا الوقت المتسم بالصساسية، إزاء تشدد إسرائيل في تطبيق اتفاقات كامب ديفيد بهذاغريها، ووفق التقسيم المقبول منها.

وفي الوسط الفلسطيني بالذات، يُعدُّ غياب السادات، حافزاً إضافياً لتشديد النضال ضد سياسة كامب ديفيد ككل، وضد العدو الامبريالي والصهيوني. أو كما قال بيان قيادة الثورة الفلسطينية عحية مصرع السادات: «سنبرهن للعالم أجمع، وللعدو أولاً، أن اتفاقات كامب ديفيد لن تمر، وإن تصعيد الكفاح الثوري هو طريقنا. لمواجهة مخططات كامب ديفيد وملققاتها ومخططات الولايات المتحدة وإدارتها الجديدة (وللملحق خاص، ١٩٨١/١١/٦).

وهناك أطراف عربية أخرى، عدا منظمة التحرير الفلسطينية، تمتلك دوافع ليست أقل

أهمية أو حماساً للاستمرار في معارضتها لجوهر السياسة التي عنوانها كامب ديفيد.

إذاً، فالسؤال الكبير عن مستقبل المساعي المبذولة لك عزلة النظام المصري يظل قائماً، بكل تفرعاته. فهل سينجح القائلون عليها في اقناع الآخرين؟ وهل سيجد النظام المصري الرغبة أو القدرة على تقديم ترشيزات ملائمة لذوي المواقف العربية المتعددة؟ وهل ستتخلس إسرائيل عن تشدها، وخصوصاً بالنسبة للمستقبل الفلسطيني الذي يجعلها على خلاف كبير مع العرب كافة، بما في ذلك نظام مصر؟ وهل ستبادر الولايات المتحدة بممارسة ضغط جدي على إسرائيل، لتنتها عن تشدها، وهل سيكون هذا، إن وجد، فعلاً وكفاً لفتح الطريق أمام نجاح المساعي لتحقيق صيغة عربية جديدة تنظمها مصر بنظامها الراهن؟

المساعي ناشطة. وفي الأوساط الفلسطينية يسود الاعتقاد بأن عقبات كثيرة تقف في طريقها، وأن فرص نجاحها محدودة للغاية، وقصارى جهد الذين يدبرون هذه المساعي، منذ الآن، أن يضعوا مشروعه على جدول مناقشات القمة العربية القادمة، وأن يستخلصوا موافقة على استمرارهم في بذل المساعي، وربما نجحوا، وهذا هو اقصى ما هو مأمول لهم من نجاح، في تشكيل لجنة غير معلنة، تبتني عن القمة، هدفها اجراء اتصالات مع النظام المصري، بهدف توفير شروط المصالحة معه.

وهذا الرأي الفلسطيني نابع من قوة موقف منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها العرب، ضد جوهر سياسة كامب ديفيد وما نجم عنه. فالعداء الفلسطيني للسادات لم يكن شخصياً، وما من أحد نسي أن السادات كان، حتى حرب سنة ١٩٧٣، الحليف العربي الاثري لدى منظمة التحرير. ولم تبتني الخصومة، ثم العداء بينهما، إلا لسبب نهج الذي تَوَجَّه بالتوقيع على اتفاقات كامب ديفيد. وإذا كانت هذه الاتفاقات ستوجه خطوات العهد المصري الجديد، فلن يكون هناك هامش مشترك يسمح بمصالحته.

مبادرة الأمير فهد

يبقى، بعد هذا، الاحتمال الأكثر رواجاً والذي تتداوله اوساط سياسية معينة، وهو احتمال ان يظل كل شيء على حاله، حتى نيسان (ابريل) ١٩٨٢، موعد انسحاب القوات الاسرائيلية من بقية سيناء. ومنذ الآن، وحتى نيسان القادم، تتسلط الاضواء على اهمية المبادرة السعودية التي حملت اسم ولي العهد الامير فهد، وذلك لاستدراج اوفر التأييدات العربية والدولية لهذه المبادرة. وبينما يتم ذلك، تستمر وتتشنط المساعي لثلاثين التشدد الاسرائيلي من جهة، ولحمل حكاه مصر على تقديم ترضيات ملائمة للعرب الآخرين من جهة ثانية. ويمكن، في هذا السياق، ان يتجمد الترويج الاعلامي لكاهب ديفيد لحساب مزيد من الترويج لمبادرة الامير فهد، الى ان تصبح، بعد نيسان، هي العنوان السياسي لمرحلة قادمة، عنوان يقبله العرب، ولا ترفضه اسرائيل. وهذا الاحتمال يجد ما يعزز به جملة من الامور، بينها التهليل الغربي الواسع، والمتجدد على نحو صارخ بعد رحيل السادات، لمبادرة فهد، وصمت النظام المصري عن هذه المبادرة، بل لإيجابيته المضمرة إذامها واتخاذها موقفاً متزايد الهمة ازاء صيغة طائزات اواكس للسعودية، وفتات الاحاديث التي القاها قادة اميركيين، بينهم مقربون من الرئيس ريفان مثل الرئيس الاسبق فورد، حول مسألة الاعتراف الاميركي بمنظمة التحرير الفلسطينية، واحتدام العداء المشترك المصري - السعودي لليبياء، كما يجد ما يعزز به الاشارات الايجابية ازاء مبادرة فهد، التي صدرت عن بعض الاطراف العربية التي تعارض سياسة كاهب ديفيد.

حتى نيسان المقبل

وفي كل الاحوال، وبالنسبة للسئلة المثارة حول التطورات المقبلة كلها، لا يبدو ان اي تبدل هام سوف يجري في سياسة مصر او حولها، قبل نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ان احتفاظ حسني مبارك بكل رموز الحكم المصري التي ورثها عن سلفه، تعني، مع مؤشرات اخرى ليست اقل اهمية، انه عازم على الاحتفاظ بكل شيء على حاله، حتى الانسحاب الاسرائيلي من بقية سيناء. وبعد ذلك لعل الاسئلة المثارة ان تجد اجاباتها الشافية.

قمة الصعود والتصدي

١٧ و ١٩٨١/٩/١٨

يجدر التذكير بان الجبهة القومية للصعود والتصدي تشكلت في اواخر عام ١٩٧٧، اي بعد فترة قصيرة من اعلان الرئيس انور السادات عن مبادرته الشهيرة، وقيامه بزيارة اسرائيل متحدياً الاجماع العربي ضد هذه المبادرة. ومنذ ذلك الوقت، عقدت قيادة الجبهة المكونة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ومن رؤساء كل من: سوريا واليمن الديمقراطية وليبيا والجزائر، خمسة مؤتمرات قمة، كان آخرها القمة التي انعقدت في مدينة بنغازي.

هذه القمة الاخيرة، تأخرت قرابة سنة عن موعد انعقادها المقرر في القمة الرابعة. والسنة والشهور الخمسة التي انقضت بين القمتين شهدت اتفاق الوحدة، بين عضوين من اعضاء الجبهة هما سوريا وليبيا، الذي رافقه حماس كبير لم يلبث ان بهت. كما شهدت ازمة معقدة في العلاقات، بين ليبيا وعضو آخر هو منظمة التحرير الفلسطينية، والمصلحة التي انتهت هذه الازمة واعادت العلاقات الى مجاريها الطبيعية بينهما. وفي الفترة ذاتها دخلت دولتان من دول الجبهة هما سوريا وليبيا في تحالف ثلاثي ضم معهما اشويبا الاشتراكية.

فاذا اخذنا هذه الملابسات بعين الاعتبار، وغيرها من الملابسات الاخرى التي سببت هذا التأخير الطويل في موعد انعقاد القمة، امكن القول ان مجرد انعقادها، في حد ذاته، يُعدُّ نجاحاً لاطرافها التي تتولى، على الصعيد العربي، العبء الاكبر في مواجهة سياسة كاهب ديفيد، كما يُعدُّ نجاحاً لرغبتها في تحقيق برنامج للعمل العربي المشترك، يتجاوز، في سقفه، البرامج التي تفرزها، في العادة، القمم العربية الشاملة. ويعكس انعقاد القمة الخامسة، في الوقت نفسه، حاجة اطرافها إلى التمسك بعملهم المشترك ونقاط الالتقاء التي تجمعهم، وتطلب هذه الصلابة على دواعي الاختلاف فيما بينهم. كما انه يؤكد ان الحاجة العربية لصيغ عمل اوفر نجاعة من الصيغ المطالعة للقمم الشاملة، لا تزال قائمة وقوية تفرض نفسها هنا وهناك.

نقاط على جدول المناقشة

والسبب المباشر الذي دفع الى عقد القمة الخامسة هو الاعتداء الاميركي على ليبيا، ثم ماثله من اعلان عن التحالف الاميركي - الاسرائيلي الجديد.

وهكذا، التأت قمة رؤساء الجبهة وعلى جدول اهتماماتهم قضايا عدة، بعضها قديم والآخر مستجد، وهي قضايا يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ - دراسة مسألة تطوير عمل الجبهة ذاته، وانشاء مؤسسات دائمة لها، مما نصت عليه مقررات القمة الرابعة.

٢ - بلورة تصرف مشترك لاطراف الجبهة، ضد السياسة الاميركية العدوانية وعرض اتفاق الاستراتيجية العربية المشتركة، ضد التطور القائم والمتربط في العلاقات الاميركية - الاسرائيلية، أو ما وصف بالتحالف الاستراتيجي بينهما.

٣ - مناقشة امكانيات تطوير العلاقات العربية مع الاتحاد السوفياتي، او ما وصف بإحداث قفزة نوعية في هذه العلاقات.

٤ - صياغة موقف الجبهة من التحالف الثلاثي الذي ضم عضويتها: ليبيا واليمن الديمقراطية، مع اثيوبيا.

٥ - التهيئة لعمل القمة العربية المرتقبة في الرباط، في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

الحضور الفلسطيني في القمة

اشتركت منظمة التحرير الفلسطينية في القمة المذكورة بوفد ترأسه رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، ولم يتكرر هذه المرة، ما جرى في القمة السابقة من توجيه الدعوة من قبل الدول المضيفة، الى الامناء العاملين للفصائل الفلسطينية الى جانب الدعوة الموجهة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا امر يعكس، من جهة، جو العلاقات بين الفصائل، ومن جهة أخرى، يعكس التحسن في العلاقات الفلسطينية - الليبية.

وقد اشارت بعض المصادر، (السفير، ١٨/٩/١٩٨١)، الى ان الوفد الفلسطيني يلزم مطالبه في القمة، على النحو التالي:

١ - الرد القوي على الخطة الاسرائيلية - الاميركية لاجتياح جنوب لبنان قريباً، وذلك مع توافر دلائل لدى قيادة الثورة الفلسطينية، بوجود تحضيرات اسرائيلية مؤيدة من واشنطن، لهذا الغرض.

٢ - وضع رد استراتيجي عربي على التحالف الاستراتيجي الاميركي - الاسرائيلي.

٣ - معالجة القضايا الملحة التي تواجهها الامة العربية، ووضع خطة تكامل سياسي واقتصادي وعسكري من قبل الدول العربية كافة.

وفي كلمته امام المؤتمر، تحدث ياسر عرفات عن الوضع في جنوب لبنان، وعن احتمالات الاجتياح الاسرائيلي، مشيراً الى أن البدء به صار مسألة وقت بالنسبة لاسرائيل. كما تحدث عرفات عن مضاطر التحالف الاستراتيجي الاميركي - الاسرائيلي، الجديد، مبيناً أن هدفه هو تحقيق المزيد من الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة، وتوقع ان تشهد المنطقة اياماً ساخنة لأن «التحالف الجديد هو تشجيع لاصدقاء اميركا في المنطقة، وضرر للسوفييات، وخطر حقيقي على العرب». وخلص عرفات الى الدعوة الى تعاون استراتيجي عربي - سوفياتي، لمواجهة هذا التحالف (المصدر نفسه).

وعلى مدى يومين من الاجتماعات، تداول زعماء الجبهة في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. ويبدو ان اكثر من جهة نظر واحدة برزت خلال مداوالتهم، وخصوصاً بالنسبة للقضايا الكبيرة، التي تطرق اليها النقاش، مثل التضامن العربي ومقوماته، وأفاق الرد العربي المشترك على السياسة العدوانية الاميركية وممكناته، وأفاق تطور علاقات اطراف الجبهة مع الاتحاد السوفياتي، ومدى الرغبات المتفاوتة في هذا المجال.

قراءة في البيان الختامي

وفي نهاية المؤتمر، صدر بيان ختامي، (نصه

الكامل في وفاة ١٩/٩/١٩٨١)، لأجل مداوات الزعماء الخمسة ومقرراتهم، ولعل من شأن قراءة مدققة للبيان أن تظهر مدى ما تحقق من اتفاق، سواء بالنسبة لوجهات النظر، لم بالنسبة للاجراءات بين اطراف جبهة الصمود والتصدي.

تطوير عمل الجبهة: بالنسبة لهذا البند، قال البيان، ان المؤتمر مقرر تطوير عمل الجبهة... وذلك: أ- باستكمال انشاء المؤسسات المعتمدة في المؤتمرات السابقة: ب- بتحديد مواعيد دورية لاجتماعات هذه المؤسسات: ج- بالطلب من اللجان تقديم خطط عمل وفق ميثاق الجبهة وقدراتها.

يعني هذا القرار ان المؤتمر، الذي يبدو انه تداول ملياً حول هذا البند، اكتفى بتأكيد قرارات المؤتمرات السابقة بهذا الشأن، ولم يضيف اليها اي جديد، كما أرجأ البت بالطلب التي رفعتها بعض اطرافه، من أجل تعزيز عمل الجبهة الداخلي وانشاء مؤسسات دائمة لها، إلى فرصة أخرى مرهونة بقدرات الجبهة وبرغبات اطرافها كافة في احداث مثل هذا التطوير.

الموقف من الولايات المتحدة: حظيت مواجهة السياسة الاميركية العدوانية بأولر القرارات عدداً وتنوعاً، والأمر كذلك بالنسبة لمواجهة التطور المستجد في العلاقات الاميركية - الاسرائيلية. وهكذا قرر مؤتمر الجبهة ان الولايات المتحدة «في حالة مواجهة مع الامة العربية»، مما يستدعي دعوة «الحكومات العربية الى اعادة النظر في علاقاتها مع هذه الدولة، في مختلف المجالات، حفاظاً على المصالح القومية للامة العربية». كما قرر المؤتمر: «إدراج موضوع العلاقات العربية - الاميركية في جدول اعمال مؤتمر القمة العربي القادم، لاتخاذ موقف عربي موحد». وعن التحالف الاميركي - الاسرائيلي، اعتبرت قمة الصمود هذا التحالف مشاركة، من جانب الولايات المتحدة الاميركية، في احتلال فلسطين، والاراضي العربية المحتلة الأخرى. كما قررت «اعتبار التواجد العسكري الاميركي، بكل أشكاله في الوطن العربي، معادياً للامة العربية، ويتوجب العمل على محاربته وإزالته». أما كيف تجري هذه المحاربة. فالمؤتمر، في ثلث قراراته، يدعو للعمل

دعاً استخدام جميع الامكانيات الاقتصادية العربية، بما فيها النفط والارصدة العربية في المصارف الاميركية، لمواجهة التحالف الجديد بين الولايات المتحدة واسرائيل».

ان صياغة القرارات الخاصة بالولايات المتحدة على هذا النحو، تحيى ان مداوات قمة الجبهة، بشأن الاجراءات المطلوبة - مع تفاوت وجهات النظر بين افراد اطراف الجبهة بعدد من الاجراءات الموجهة ضد واشنطن، او توجيهها لتحقيق تضامن عربي واسع - قد توقفت عند نقطة وسط، حددت فيها صيغاً عامة للاجراءات وأرجأت البت بها، الى ما بعد عرضها على الدول العربية الأخرى.

تطوير التعاون مع السوفييت: استغرق هذا الموضوع، ايضاً، جانباً طويلاً من المداوات. وقد ورد بشأنه، في بيان المؤتمر الختامي، قراران أشارا اليه بصورة غير مباشرة، وثالث تناول الموضوع بالاسم فقد وردت الاشارات اليه في قرار «استمرار العمل لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو ودعوة الدول العربية الى اعادة النظر في سياستها، بما يخدم هذا الهدف» كما وردت الاشارات اليه ايضاً في قرار ثانٍ نص على «ان إقامة السلام العادل... تتطلب تحقيق توازن القوى في المنطقة». اما الكلام المباشر عن السوفييت، فقد ورد في قرار ثالث ينص على «الاستمرار في تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، والدخول في مباحثات معه، من اجل تطوير نوعية العلاقات بين الامة العربية وبينه، بما يؤدي الى اعادة التوازن الى المنطقة، وخاصة بعد التحالف الاميركي - الاسرائيلي الجديد».

وبهذا، يبدو ان المؤتمر ترك اليب مفتوحاً لاطراف الجبهة، ليحدد كل واحد منها، وفق ظروفه وبرغباته، المدى اللائق لمستوى علاقات مع الاتحاد السوفياتي، دون ان يقدم تصوراً دقيقاً او موحداً بالنسبة لهذه المسألة. ولعل هذا ناجم عن تفاوت الرغبات بهذا الصدد، كما انه ناجم ايضاً عن تفاوت ملحوظ بين وجهات النظر: بين التي تركز، بالدرجة الأولى، على وحدة الصف العربي، فتأخذ بعين الاعتبار ان دولاً عربياً أخرى لا تريد تطوير العلاقات مع السوفييت. وبين الأخرى التي ترى ان تكون جبهة الصمود

مضد اجراءات العدو الصهيوني الارهابية وانتهكك للمقدسات والاستيطان وتهويد القدس وضمها.

كما وجه تحية معاتلة لنضال شعب مصر ضد نظام السادات. واكد وفوفه الى جانب هذا النضال لاسقاط النظام واتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية.

قرارات سوية: وقد رافقت قمة الصمود هذه، انباء تحدثت عن قرارات سوية اتفقت، الا ان اياً من الاطراف المشاركة لم يفصح عن طبيعة هذه القرارات.

وتلخيصاً، يمكن القول ان القرارات التي انتهت اليها مداولات الزعماء الخمسة تشكل ورقة عمل، من قبل اطراف الجبهة موجهة الى القمة العربية القادمة.

هـ. ح.

والتصدي هي المبادرة في هذا المجال، مادام هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مجابهة فعالة ضد السياسة الاميركية. ووجهة النظر الثالثة التي تقف بين بين، وترى امكانية المضي في بناء العلاقات مع السوفييات، مع الحرص على ان لا يؤدي ذلك الى استفزاز الدول العربية الاخرى، او تهديم الجسور القائمة معها، بقدر الامكان.

التحالف مع اثيوبيا: في احد قراراته «رحب المؤتمر بمعاهدة الصداقة والتعاون، بين جمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية الليبية واثيوبيا الاشتراكية». وهذا ترحيب بالمعاهدة الثلاثية جاء، طبقاً للقرار، باعتبارها تساعد في النضال ضد نهج واتفاقات معسكر داوود [كامب ديفيد] واطرافه.

الى جانب هذا، وجه المؤتمر تحية خاصة لنضال الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة.

محاولات لانجاح الحكم الذاتي

اتباع نهج جديد يرمي الى استمالة أهالي المناطق المحتلة، وخلق حالة تأييد للمشروع، وذلك من خلال بعض الاجتهادات الشكلية التي تقلل من امكانية التصادم المباشر، بين سلطات الاحتلال وأهالي المناطق المحتلة. وبالتالي تُظهر الحكم العسكري بمظهر الطرف الذي لا يتدخل في شؤون السكان المحلية. ومن ضمن الإجراءات المعلنه: (أ) تخفيف الصوارج على الطرقات، والغاء العقوبات الجماعية، (ب) عدم اقتحام مؤسسات التعليم المختلفة: (ج) التقليل، قدر الامكان، من استقرازاات الجنود للسكان، سواء على الحواجز، أو في حالات التفقيش (هلوتس، ١٩٨١/٩/١٢).

الا أنه بالرغم من تشديق الحكم العسكري وادعائه بأنه قد بلشر في النهج الجديد، فقد كشفت وسائل الاعلام الاسرائيلية زيف هذه الادعاءات، وأكدت أن طبيعة الاحتلال هي واحدة، بغض النظر عن الادعاءات اللغوية.

وأشارت وسائل الاعلام، بصورة غير مباشرة، الى أن مشروع شارون يخفي وراءه ثلاث خطوات متتالية ومتكاملة. الخطوة الاولى: تتلخص في تمهيد الأجواء المناسبة لتشجيع الحوار بين بعض الرموز الموصوفة بالاعتدال، وبين سلطات الاحتلال، وذلك من خلال اعطائها الغطاء المناسب. وضمن هذه الخطوة، أبقي شارون الباب مفتوحاً أمام بعض الشخصيات للدخول في

احمل المشروع الجديد الذي اقترحه وزير الدفاع الاسرائيلي، اريئيل شارون، بشأن المناطق المحتلة، موقع الصدارة في أحداث الشهر المنصرم: حيث اتسعت دائرة النقاش حول هذا المشروع وأبعاده وأفاق تطوره: وذلك بعد أن شرع شارون بالتمهيد لتنفيذ مشروعه الجديد، سواء من خلال عقد لقاءات استطلاعية مع شخصيات الضفة الغربية، أم من خلال اجراء تغييرات تنظيمية وإدارية، على هيكلية الحكم العسكري، تساعد على تنفيذ مشروعه. ويقف على رأس هذه التغييرات، الدعم الذي حظيت به روابط القرى لتشكل بديلاً إدارياً وسياسياً للمؤسسات الوطنية.

مشروع شارون طبيعته ووردود الفعل عليه:

بعد اصطدام المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي بالعقبة الفلسطينية، بدأت سلطات الاحتلال باتباع سياسة تسعى من ورائها الى ازالة العقبات التي تعترض تنفيذ المشروع، وتمثل البنود الرئيسية لهذه السياسة، في الامور التالية: ١ - تغيير النهج المتبع في التعامل تجاه أهالي المناطق المحتلة: ٢ - اجراء تحصيلات ادارية وتنظيمية مهيأة للمشروع: ٣ - دعم روابط القرى لمواجهة المؤسسات الوطنية.

فعل الصعيد الاول، انطوى المشروع على

حوار مفتوح، كما أخذ يشجع ويطور التجمعات السياسية الخارجة عن وحدة الصف الوطني والمرتبطة بمخطط الاحتلال، والمشدودة باتجاه الخطوات الأميركية - الإسرائيلية - المصرية.

ومن أبرز هذه التجمعات ما يسمى بروابط القرى. وضمن هذه الخطوة أيضاً، يجري الحصار والتضييق، بمختلف الوسائل، على القيادات الوطنية التي تتعارض الحكم الذاتي.

الخطوة الثانية: بعد ايجاد القيادات البديلة، يجري التحضير لحادثات الحكم الذاتي التي ستتم، بالضرورة، هذه القيادات: ولتثبيت ذلك يجري العمل، على الصعيد الخارجي، لضرب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان قيادة وتفوذاً. أما الخطوة الثالثة، وفيها يسمى شارون، ويعد أن يكون قد تحقق له تثبيت الشعب الفلسطيني وتمزيقه من جديد الى ايجاد الوطن البديل في لبنان أو الاردين.

تطورات المشروع: بعد ستة أسابيع من التخمينات والإشاعات، نشر يوم ١٩٨١/٩/٢٢، رسمياً، أن وزير الدفاع بالتنسيق مع رئيس الحكومة سيقتراح، في جلسة قادمة، هيكلية إدارية جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ووفقاً لهذا الاقتراح، سيتم فصل الصلاحيات في المنطقتين: بحيث تصبح النشاطات الجارية، والنشاطات التخطيطية ذات الصلاقة بالجهاز الأمني، ضمن مسؤولية قائد المنطقة. أما النشاطات المدنية ذات العلاقة بالمواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فستكون ضمن صلاحيات الإدارة المدنية الملحق بوزير الدفاع، وستعمل كما في السابق بالتنسيق مع وزارات الحكومة المختلفة بواسطة منسق النشاطات في المناطق المحتلة.

وأكد بيان وزارة الدفاع، أن الإدارة المدنية ستتركز تدريجياً على مدنيين يطولون سجل رجال الجيش، وفي الوقت نفسه، ستبذل جهوداً لزيادة عدد العاملين، من بين صفوف عرب الضفة والقطاع، في الإدارة المدنية، بما فيها اشغال مناصب رفيعة المستوى (مهاووف، ١٩٨١/٩/٢٧).

ونشرت وسائل الاعلام الاسرائيلية، أنه، في المرحلة الأولى، تتجه النية نحو تعيين البروفيسور (جنرال احتياط) مفلح ميلسون مسؤولاً عن المجال المدني في الضفة الغربية. وقد شغل ميلسون، في الماضي، منصب مستشار منسق النشاطات في المناطق المحتلة للشؤون العربية، وهو يشغل الآن رئاسة مركز الدراسات الآسيوية والافريقية في الجامعة العبرية، كما شغل أيضاً منصب استاذ محاضر في اللغة العربية وآدابها في الجامعة العبرية.

ومن الجدير بالذكر، أن فكرة فصل الصلاحيات المدنية عن العسكرية في المناطق المحتلة، خطط لها بقصد اهراس تقدم في موضوع تجسيد الحكم الذاتي، الذي اتفق عليه في كامب ديفيد (هافس، ١٩٨١/٩/٢١).

وفي إطار مباحثات الحكم الذاتي، أعلم شارون الوفد المصري، أن حكومة اسرائيل ستلوم مع الزمن مشروعاً اضافياً بعيد المدى، في الضفة الغربية وقطاع غزة، هدفه امتصاص التوتر وخلق أجواء مريحة للتعايش، وفي المقابل، محاربة الارهاب حتى النهاية.

وأشار شارون الى أن هذا المشروع هو امتداد للاقتراح الذي ينوي تقديمه - يعلم رئيس الحكومة - في جلسة الحكومة الغربية القادمة، لفصل الصلاحيات المدنية عن العسكرية في المناطق المحتلة، ومشاركة تدريجية للسكان المحليين في الحكم. وقد استقبل المصريون اقوال شارون وتوضيحاته بالارتياح، ولكنهم طلبوا بالاشتراك في الاعداد والتنفيذ لهذه الخطوات، الامر الذي رفضه الوفد الاسرائيلي (هافس، ١٩٨١/٩/٢٤).

وأفادت وسائل الاعلام الاسرائيلية، أن الحكومة الاسرائيلية تبت، في جلستها التي عقدت بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٧، مشروع وزير الدفاع اريئيل شارون. وقد عمل شارون على تثبيت أسس مشروعه أثناء مناقشة الحكومة له.

وقال رئيس الحكومة، مناحيم بيغن: «انه يؤيد هذا المشروع بالرغم من أن الجيش الاسرائيلي يشكل مصدر الصلاحيات في الضفة الغربية وقطاع غزة». وأضاف: «لقد آن الأوان لكي يهتم

الجيش بأهدافه الأساسية، في مجال الدفاع والأمن، بينما السيطرة في المجال المدني ستكون منذ الآن فصاعداً بأيدي مدنية.

وقال وزير الدفاع: «دانه مقتنع أن، يمثل هذه الخطوات، سيكون بالإمكان تصحيح الأجواء في الضفة الغربية والقطاع، وتشجيع السكان باتجاه إقامة الحكم وفقاً لاتفاقات كامب ديفيد» (معاريف، ١٩٨١/٩/٢٨).

مواقف اسرائيلية من المشروع: أكد الكاتب أمنون كابلوك، أن التغييرات التي يتحدث عنها الحكم العسكري هي: متغيرات جزئية وليست شاملة. وأضاف: «لست أدري، ما الفرق أن تصدر الأوامر المتعلقة بفرض منع التجول على مجموعة قرى عربية، أو حتى مدن، من مقر الحكم العسكري العام للضفة الغربية، أو أنها ستصدر من مقر قائد القطاع الأوسط الجنرال موشي ليفي. بالنسبة للسكان العرب ليس لديهم أي فرق فالأمر بالنهاية يقضي بمنع التجول. وقد سبق أن اعتادت إسرائيل على فرض عقوبات جماعية، سواء بواسطة سلطات عسكرية أو مدنية» (غل همشعار، ١٩٨١/٩/٢٨).

ولعل مما يكشف الجون الشاسع بين ما تعلنه سلطات الاحتلال، وبين ما هو قائم، الشهادة التي أدلت بها إحدى المندوبات الاسرائيليات العاملات في المناطق المحتلة، حيث كشفت، في رسالة بعثتها الى صحيفة هآرتس، زيف المزاعم الاسرائيلية حول معاملة الجيش للسكان، فذكرت: «أستطيع أن أشهد، وبكامل المسؤولية، أن النظرة للسكان العرب على حواجز الجيش الاسرائيلي هي أمر فظيع للغاية. فحرس الحدود وكذلك أفراد الشرطة العسكرية والجنود والمندوبات، لا يعتبرونهم مخلوقات بشرية لها حقوقها. ويحق لك، كجندي، التصرف معهم كما يحلو لك، دون حساب أو محاسبة».

وأضافت: «... رأيت شبلياً عربياً يقفون على الحواجز ويتعرضون للامانة، دون أن يستطيعوا الرد، لأنهم إذا فتحوا أفواههم سيخبرهم الأمر الى الصراخ والعصية، وفي بعض الأحيان الى الضرب المبرح. لقد سمعت رجال حرس الحدود

يقولون: لدينا تعليمات بتحطيم رؤوسهم» (هآرتس، ١٩٨١/٩/٤).

لقد استعرضت المزيد من المضيقات والامانات التي يتعرض لها المواطنون العرب على حواجز التفتيش، وخلصت الى القول: لقد رأيت، بآلم وخجل، كيف أن شعبي، ينظر الى المخلوقات البشورية الأخرى، بعيداً عن أبسط أشكال الاحترام الانساني الذي يستحقه أي انسان كائن.. لقد فكرت بالكراهية التي تنمو في قلوب هؤلاء السكان، وفكرت بديمقراطيتنا التي تمنع شعباً بأسره من فتح فمه. واكتت المجتدة، في شهادتها، أنها: «اسرائيلية يهودية، وحتى صهيونية». ولهذا لا مجال للشك في صدق شهادتها. فهذه الشهادة لآخري الى أهداف سياسية أو ذاتية، وإنما الهدف منها الاتصاح عن الصورة الحقيقية للمعاملة التي يتلقاها السكان العرب من الجيش الاسرائيلي (المصدر نفسه).

وكتب أمنون روبينشتاين حول تحول عملية استفزاز السكان العرب في المناطق المحتلة الى عملية روتينية، مستشهداً برسالة المجتدة آرنا ريفت، مؤكداً أنه سمع شهادات أخرى مشابهة، ومحدراً من أن رد السكان العرب سيتمم به «ازدياد العداء، وانتظار لحظة الانفجار» (هآرتس، ١٩٨١/٩/٨).

أما الكاتب أمنون كابلوك فقد قال: «إن الهدف الرئيسي والحقيقي لكل هذه اللبسة (سياسة شارون) التي أعلن عنها في السابق، ثم ماتلا ذلك من بيانات، حول لقاءات بين شارون ورئيساء بلديات من الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم موضوع روابط القرى التي أقيمت والتي ستقام في مناطق أخرى، ثم التغييرات في جهاز الحكم العسكري، كل هذه الأمور، يقصد من ورائها هدف واضح وضوح الشمس، وهو الاعداد والتخضع لفرض الحكم الذاتي على الضفة والقطاع. وقد جاء في أحد بيانات شارون: انه وخلال الأسابيع القليلة القادمة سيتم اشراك مواطنين محليين في السلطات المقترحة، الى جانب الموظفين اليهود، وسيتم اشراك مثل هؤلاء المواطنين المحليين المعنيين، في محادثات الحكم

أدرك ويقول أبعادها وسليبيتها، وكل ما أدركه الجنرالات الأربعة هو الجانب العسكري. فالجيش الفرنسي يستطيع السيطرة على البلاد لأجيال متعاقبة، دون أن يتركوا طبيعة المؤثرات السياسية السلبية والإيجابية، ودون أن يتركوا الأخطار السياسية التي أخذت تحرق بفرنسا ومكانتها في الساحة الدولية. فقد اعتبروا قرار ديغول القاسي بالانسحاب من الجزائر ومنحها حريتها واستقلالها، عملاً خائياً (على هوشمبار).

١٩٨١/٩/١١.

وأضافت: «إن الوضع نفسه قائم في الأراضي العربية المحتلة، فمنذ احتلال إسرائيل لهذه الأراضي عام ١٩٦٧، تتردد بين أسلحة العسكريين الاسرائيليين - جنرالات إسرائيل - الأقوياء والنظريات المختلفة، والتي مفادها أن الجيش الاسرائيلي يسيطر على الوضع عسكرياً، وأن بإمكان إسرائيل الاحتفاظ بهذه الأراضي إلى مدى الأجيال القادمة، وحتى ضمها إلى إسرائيل» (المصدر نفسه).

وردأ على محاولات إسرائيل البائسة والمحكوم عليها بالفشل، لاجتياح قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة، للتفاوض معها، قالت الصحفية: «إن شارل ديغول عندما قرر حل المشكلة الجزائرية، حلأ جذرياً وعادلاً، طلب لقاء قادة جبهة التحرير الجزائرية الذين كان يحاربهم، وذلك من أجل إجراء المباحثات والتفاوض معهم على أساس أنهم يمثلون الشعب الجزائري وليس غيرهم، هذا بالرغم من وجود جماعات كانت تؤيد فرنسا. إلا أن ديغول لم يقرر التباحث معها، بل توجه إلى سجون فرنسا فأخرج الوطنيين الجزائريين من زنزين الباستيل... حتى يفادهم ويتباحث معهم. فقد كانوا من قادة جبهة التحرير الجزائرية. والاتفاق الذي تم التوقيع عليه، بين ديغول وبين القادة الوطنيين، هو الذي أدى إلى حسم الأمور وإنهاء الحرب» (المصدر نفسه).

واستطردت الصحفية تقول: «إن الزعامات السياسية في إسرائيل، تسير في خطة واحدة، وهدف واحد، هو التشجيع والتعريض على عنيت البطش والقتل في المناطق المحتلة، وإتباع سياسة

الذاتي، الذي تسعى كل من إسرائيل ومصر إلى فرضه على السكان العرب. ويبدو جلياً أن مساعي شارون، بما في ذلك سياسته الجديدة، تهدف، كما هو معروف، إلى تدمير لمحة الحكم الذاتي على المواطنين العرب في الضفة والقطاع، خصوصاً وإنهاء لم تحط حتى الآن نتائج إيجابية، ولم تلق القبول لدى السكان، ولا يبدو أنها ستعطي أية نتائج في المستقبل أيضاً (على هوشمبار).

١٩٨١/٩/٢٨.

أما بالنسبة لتطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة، فإن الأمور تجري بشكل مغاير تلمساً لما يجري في الضفة الغربية، فالصوريون هم النشيطون هناك، من ناحية، كما أنهم يعتمدون على النشاط الفردي، من ناحية أخرى. فهم لا يريدون التعامل مع كتل أو أحزاب، ويكتفون بممارسة الضغوط على السكان. لجميع الموظفين الذين تلقوا روايتهم من الحكومة المصرية، حتى الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، أعطوا بأن صرف روايتهم سيتوقف الآن، وأن على الراغبين بتجديد صرف روايتهم تشكيل وفد شعبي يتوجه إلى مصر، ويعلن تأييده لمبادرة السادات.. وكذلك تأييده الحكم الذاتي. ويدون مثل هذا الوفد، فلا مجال للحديث عن صرف الرواتب من جديد (على هوشمبار).

١٩٨١/٩/١١.

وتقدر بعض الأوساط الاسرائيلية، أن فتح الحدود مع مصر قد يؤدي إلى تزايد الاستعداد، لدى السكان، لقبول الحكم الذاتي في قطاع غزة، ولكن هذه الأوساط تبدي مخاوفها من نشاط مقابل لمنظمة التحرير الفلسطينية، بهدف إحباط المسار السياسي المخطط للقطاع (ر. ١، ٢، العدد ٢٤٤٢، ١٢، ١٩٨١/٩/٢٤، ص ١٠).

وفي الاتجاه نفسه، علقت صحفية على هوشمبار على سياسة شارون وآفاق تطورها، مقارنة بينها، وبين التجربة الفرنسية في الجزائر، فذكرت أن إسرائيل لم تتعلم من تجربة الجزائر. وقالت: الجنرالات الفرنسيون الأربعة الذين ترمدوا على الرئيس شارل ديغول، في نيسان (أبريل) ١٩٦٦، في الجزائر، لم يتركوا الأمور التي دفعت بديغول إلى الاعراب عن استعداده لمنح الاستقلال الذاتي للجزائر، لأنهم يجهلون الخريطة السياسية التي

اليد الحديدية ضد السكان العرب.. ومع كل هذا، تبحث السلطات الاسرائيلية بين أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عن أشخاص مقبولين يرى فيهم الحكم العسكري أنه بإمكانهم التعاون معه حتى نهاية الطريق..

وفي هذه الأجواء، تظل علينا سياسة شارون أن يقول: «... إلى جانب رفع المضايقات والارهاب والبطش عن السكان العرب في الأراضي المحتلة، ساجري اتصالات بممثلي السكان رؤساء البلديات القادة الوطنيين.. سادعهم للاجتماع بي، وأتحدث معهم في أمور شتى وفتح صفحة جديدة في العلاقات» (المصدر نفسه).

أما داني روبنشتاين، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة دافار الهستدروتية، فقد علق على سياسة شارون معتبراً هذه السياسة اعترافاً صريحاً، بأن سلطات اسرائيل عمدت الى اتباع أسلوب البطش والقمع والاستقزاز، في معاملة السكان العرب.. ولأن وزير دفاع اسرائيل يعترف بأن ما قامت به اسرائيل كان مخالفاً لكل القوانين والاعراف المتعارف عليها في العالم.. ولأن وزير الدفاع يعترف بأن جنود الجيش العاملين في الأراضي المحتلة قد ارتكبوا مخالفات فظيعة وابتكالات خارقة واعتداءات بربرية، فإن هذا الاعتراف، بعد ذاته، يعتبر حدثاً هاماً جداً.. واعترافاً خطيراً يجب التأمل فيه ملياً، ومن ثم، اصدار حكم على السياسة الاسرائيلية ضد المواطنين العرب..» (دافار، ١٩/٩/١٩٨١).

أما أمنون كابلوك فقد علق على سياسة شارون تجاه المناطق المحتلة بقوله: منذ أسابيع طويلة، يتحدثون عن سياسة شارون الجديدة، البعض من سياسيي اسرائيل معها والبعض الآخر ضدها.. أما في المناطق المحتلة المعنية مباشرة بهذه السياسة، فليس هناك أي أثر لها. انهم بذلك يبلبلون ويبرزون ويهللون لسياسة وهمية لا وجود لها على الاطلاق، هذا ما يبدو، ليس لسكان المناطق المحتلة فحسب، وانما لنا نحن الصحفيين الاسرائيليين. المهتمين بتغطية أخبار مناطق مختلفة من الضفة الغربية صحافياً.

وفقد كابلوك الادعاءات القائلة: ان خطة

شارون قد جاءت للتخفيف من معاناة سكان المناطق المحتلة فقال: خلال الجولات الاخيرة التي قمت بها داخل المناطق المحتلة، تأكد لي بأن السلطات الاسرائيلية المختصة قد قامت برفع حاجز تفتيش واحد لا غير، ويقع عند مثل غرة - سدوم - عسقلان، أما بقية الحواجز المنتشرة في أرجاء الضفة والقطاع، فلا تزال كما هي، بل ارتفع مؤخراً عدد الجنود عند هذه الحواجز. ويبدو أن الجنود الجدد قد تخرجوا من دورات خاصة بالشتية البذنية والاستفزازات المتعمدة والبربرية، كذلك فإن سياسة اليد الحديدية ليست كما كانت فحسب، بل أصبحت أشد ارباباً وعنفاً ويطشاً (عل هعشمالي، ١٩/٩/١٩٨١).

وأكد كابلوك تعارض سياسة شارون مع القانون الدولي بقوله: ترتكب سلطات اسرائيل مخالفة كبيرة ان هي قامت بفرض سلطات اسرائيلية مدنية في المناطق المحتلة، ذلك لأن إخلاء الحكم العسكري واستبداله بسلطات مدنية يعتبر أمراً مخالفاً للقانون الدولي، ذلك لأن المقصود هنا مناطق محتلة، وفرض سلطات مدنية في هذه المناطق، يعني التمهيد لفرض السيادة الاسرائيلية للكاملة عليها، والقانون الدولي لا يعتبر هذه المناطق تحت السيادة الاسرائيلية وإن يعترف، أو يقر بذلك، لأنها مناطق محتلة. (المصدر نفسه).

وتوصل كابلوك الى حتمية فشل المخططات الاسرائيلية بقوله: «إن كل شيء في المناطق المحتلة يتوقف على رؤساء البلديات الذين يحظون بتأييد جميع السكان، وأن الحكم الذاتي لن يمر، طالما أن رؤساء البلديات يعارضون بشدة الاشتراك في سلطاته، أو حتى في مصادقاته، والذين تصاول اسرائيل اظهارهم على أنهم شخصيات فلسطينية معروفة، وعلى أنهم حلفاء القدر الآتي، هم في الحقيقة لا يستمعون بأي تأييد جماهيري. والطرف الوحيد الذي يعترف بهم كممثلين هو الحكم العسكري وسلطات اسرائيل». وأضاف: لقد عوينا التاريخ بأن ارادة الشعوب هي التي تنتصر في النهاية. هكذا كان الامر في الجزائر وفي أفريقيا واسبيا وفي مناطق كثيرة في العالم، (المصدر نفسه).

الفلسطيني الحق، الكامل والاكيد، في اقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، غربي نهر الأردن، وليس شرقه كما صرح شارون.. وأكد الشوا: «أن موقفه هذا هو موقف جميع العرب في العالم».. وأضاف: «...أنه أوضح لشارون أن الخلاف شاسع».. وعقد بأن ليس هناك جدوى من بحث موضوع الحكم الذاتي لاذ «يتضمن حق تقرير المصير، واقامة دولة فلسطينية» (القدس، ١٩٨١/٩/٢٥).

كما أجمع رؤساء البلديات والوجهاء في الضفة على رفضهم لمشروع شارون واعتبروه نسخة جديدة للاحتلال، وأن هذا المشروع لا يضيف جديداً على كافة الخطط المطروحة في بيان وزارة الدفاع والمكرسة للاحتلال. وأكوا ضرورة اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي حل للنزاع، باعتبارها المسؤولة الوحيدة عن مصير الفلسطينيين في المنطقة (معاريف، ١٩٨١/٩/٢٢).

كما أكد بسلام الشكعة، رئيس بلدية نابلس: «أن أية تغييرات، بالنسبة للحكم العسكري، هي محاولات يائسة وأن عملي نتائج، لأنها ستظل في حدود محاولات التحايل على الشعب الفلسطيني للوصول الى نتائج تخدم السياسة الاسرائيلية. وفي الوقت نفسه، تهدف إلى ضرب وحدة الشعب الفلسطيني، وستبقى في هذا الاطار مادام هناك تجاهل لهذه الوحدة ولقيادة منظمة التحرير الفلسطينية».

وأضاف «أن أي تغيير في الأشخاص، لن يؤثر بصورة جدية على الوضع، ولن يؤدي الى الحكم الذاتي الذي تهدف اليه اسرائيل، لأننا نرفضه، لأنه يتعارض مع حقوقنا وأهدافنا الوطنية» (الرواي (عمان)، ١٩٨١/٩/٢٢).

وشاركه في هذا الرأي حلمي حنون رئيس بلدية طولكرم: حيث قال: «أن الحكم العسكري وسياسة اسرائيل، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، تعمل ضمن خطة سياسة كاتم يديف، وأن اسرائيل تحاول، بكل الوسائل، خلق ما يسمى بالقيادات الجديدة داخل المناطق المحتلة، وأكبر دليل على ذلك روابط القرى التي تدعوا».

وأضاف حنون: «... أن الحكم العسكري مهتم

بإدود العمل الوطنية على مشروع شارون: وفي محاولة من شارون لاستثمار الاجراء المعلن في المشروع، بدأ يجري بعض اللقاءات المنفردة مع شخصيات الضفة الغربية لاستطلاع آرائهم بشأن مشروعه الجديد الرامي الى فرض الحكم الذاتي.. وقد حاول شارون أن يجبر رؤساء البلديات الى «مصادقة مشروعه»: حيث طلب الاجتماع بكل واحد منهم على انفراد، دون أن يحدد مكان الاجتماع وطبيعته. وأحاط كل شيء بالسرية، وكأنه يعد لعملية عسكرية سرية لا ينوي كشف طبيعتها، طلباً من كل شخصية يلتقي بها عدم الانصاف عن اللقاء» (عل همشمار، ١٩٨١/٩/١١).

ومن تنبه، لمصدية شارون هذه، حلمي حنون، رئيس بلدية طولكرم، حيث سارع الى الكشف عن لقائه بشارون وتفصيل مآدار بينهما، وقال: «ليس لدينا ما نخفيه، لقد قلنا لشارون ما نقله طيلة أيام السنة». وبهذا خالف حنون نظام الصمت وأدلى بتصريح طويل نشرته صحيفة النجر المقدسية وجاء فيه: «... أن ما أقوله لجميع سكان الضفة الغربية قلته لشارون، حصولنا على حقوقنا المشروعة كاملة، اقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معارضتنا لأعمال الاستيطان الاسرائيلي ومصادرة الأراضي العربية، رفع الاقامات الجبرية المفروضة على مواطنين وقادة وطنيين، رفع الحظر المفروض على ادخال الاموال من الخارج لأغراض التطوير واقامة المشاريع المختلفة، اعادة المبعدين، وعلى رأسهم رؤساء بلديات الخليل وحلمول، والشيوخ التميمي».

وأضاف حنون: «لقد أبلغت شارون أن المفاوضات لحل النزاع، يجب أن تجري مع ممثلنا الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية». فبد عليه شارون بقوله: «لكن هذه منظمة ارمهابية تخريبية...» فأجاب حنون: «نمنا ممثلنا الوحيد ونحن ان نقبل، بأي حال من الأحوال، التحدث والتفاوض باسم شعبنا الفلسطيني، ولن نوافق على أن تكون بديلاً للمنظمة» (المصدر نفسه).

كما أكد رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة، في المحادثات التي أجراها مع شارون «أن للشعب

بإيجاد سبل للتفاوض على النحو الذي يريده، ولكننا سنقول ذلك. ومقتضى الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية. اننا نرفض هذا العمل. وإن جميع محاولات إيجاد بدلاء هي أسلوب فاشل من أسامه، (المصدر نفسه).

وشاركهم. في هذا الرأي والموقف، كل من الحاج أمين النصر رئيس بلدية قلقيلية، وإبراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة، ومصطفى الننتشه، رئيس بلدية الخليل بالوكالة: حيث أكدوا: أنه مهما اختلفت الوجوه فإن الاحتلال لا يزال قائماً، وهذه المحاولة تهدف إلى التمهيد للحكم الذاتي (المصدر نفسه).

أما رئيس بلدية رام الله، كريم خلف، فقد قال: «هذه مبادرة فذرة، من قبل وزير الدفاع أرئيل شارون. لا يوجد فرق بين إدارة مدنية وبين الحكم الذاتي. لقد تم الأمر ضد رغبتنا، ونحن غير مستعدين لفرض أحد علينا.. إن يستجيب أحد لدعوة العمل في هذه الإدارة، لأن هذه الاستجابة بمثابة اعتراف بالاحتلال الاسرائيلي، لن نجري أي اتصال مع رجال الإدارة الجديدة» (يديعوت أهرنوفت، ١٩٨١/٩/٢٤).

روابط القرى

بعد أن فُصلت سلطات الاحتلال، في استمالة رؤساء المجالس البلدية والقروية، وبفهمهم الى الموافقة على مشاريعها المطروحة، لجأت الى اتباع نهج جديد يرمي الى خلق مؤسسات اجتماعية، بديلة للمؤسسات الوطنية القائمة، وقدمت لهذه المؤسسات كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي، في محاولة منها لإبرازها كطرف ممثل للسكان في المناطق المحتلة. وكانت روابط القرى على رأس هذه المؤسسات، إذ ظهرت السلطات، منذ العام ١٩٧٧، الى دعم نفر قليل من شخصيات الضفة الغربية، وبفهمهم الى تأسيس روابط قروية في مناطق الضفة الغربية المحتلة.

وكانت رابطة قرى الخليل باكورة هذه المحاولات المشبوهة، التي يقف على رأسها الوزير الأردني السابق، مصطفى دودين. وطرح القانونون على هذه الروابط أهدافاً غنية اجتماعية لروابطهم، بفرض الحد من حجم المعارضة، وبهدف استقطاب قرى الضفة الغربية في إطارها.

من خلال الخدمات الاجتماعية والزراعية التي تقدمها، وقد شكلت هذه الأهداف الظاهرية غطاء للأهداف الحقيقية المشبوهة مثل هذه الروابط.

ويعد التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد، بدأ الحكم العسكري يبحث، بصورة جدية، وبكافة الطرق، عن شريك من سكان المناطق المحتلة، لإجراء محادثات معه بشأن تطبيق الحكم الذاتي الذي رفضه سكان هذه المناطق جملة وتفصيلاً. وقد تبين للحكم العسكري أنه من المستحيل إيجاد أي شريك في تطبيق هذا المشروع من المؤسسات البلدية القائمة، ولذلك لجأ الى إقامة روابط القرى لتكون بديلاً للمؤسسات المذكورة، ولتساعم في تطبيق الحكم الذاتي (عل همقصور، ١٩٨١/٨/٧).

«وقد قامت أول رابطة قرى في منطقة الخليل... وفقت على رأسها إحدى الشخصيات المعروفة بخدمة جميع الأسباط، وهو مصطفى دودين، من قرية دورا قضاء الخليل.

«عمل دودين في الشرطة البريطانية في عهد الانتداب، وعمل، خلال الاعوام ١٩٤٥-١٩٦٥، في صفوف المخابرات المصرية، القسم الفلسطيني في مدينة غزة. وانتقل الى الأردن في العام ١٩٦٥، وشغل منصباً رفيع المستوى، وفي العام ١٩٦٩، عندما اختلف الملك حسين مع منظمة التحرير الفلسطينية، تقرب دودين من العائلة الهاشمية. وبعد ذلك عين سفيراً للأردن في الكويت، ثم أعيد الى الأردن، بطلب من الحكومة الكويتية. وبعد ذلك، قرر فتح صفحة جديدة في حياته، (المصدر نفسه).

«عاد دودين، في العام ١٩٧٥، إل الضفة الغربية في إطار جمع شمل العائلات، وحاول دخول معترك الحياة السياسية بترشيح نفسه، في شهر نيسان (أبريل) ١٩٧٦، لرتئاسة المجلس المحلي في قرية دورا. غير أنه فشل في ذلك.

«وبعد زيارة السادات لإسرائيل أخذ الحكم العسكري يفتش عن قيادة بديلة لرؤساء المجالس البلدية والقروية الذين عارضوا الزيارة واعتبروها طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني، وقد وقعت أنظارهم على مصطفى دودين.

وفي العام ١٩٧٨، أنشأ دوين - الذي يملك ثلاثة آلاف دونم لم يقيم الحكم العسكري بمصادرة أي دونم منها - رابطة قرى الخليل التي كان هدفها اللطن تقديم المساعدات المالية للقرى، في إطار مشاريع التطوير. ومنذ انشاء الرابطة، أصبح الفلاحون يتوجهون اليها لحل مشاكلهم الزراعية والمالية، كاستيراد الاسمدة بأسعار مخفضة وتلقي القروض المالية اللازمة لتطوير زراعتهم، وبهذا أصبحت للرابطة حلقة الوصل، بين سكان القرى وبين الحكم العسكري. وأصبح القرويون مجبرون على التوجه أولاً للرابطة، للحصول على توصية، لكي يقبل الحكم العسكري طلباتهم.

ولقد كان دوين حذراً، في بداية اقامة الرابطة، بحيث لم يتدخل في الشؤون السياسية، بل وأدى أحياناً بتصريحات مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لصرف الأنظار عن صورته الحقيقية. وقد نجح في ضم حوالي ستين قرية في منطقة الخليل الى هذه الرابطة، وجلب المساعدات المالية لها من الحكم العسكري (المصدر نفسه).

رابطة قرى بيت لحم: بعد مرور ثلاث سنوات على اقامة رابطة قرى الخليل، اكتشف الحكم العسكري بشارة قمصية (وهو صاحب مصنع للتعدين في بلدة بيت ساحور)، ودفعه لاقامة رابطة قرى بيت لحم.

وعلى غرار ادعاءات رابطة قرى الخليل، يركز القيمين على رابطة قرى بيت لحم انتقاداتهم على المجالس البلدية الوطنية، محاولين زرع بذور التفارقة والخلاف بين المدن والقرى المحيطة بها وداخل القرى نفسها بين العائلات المختلفة فيها، بالإضافة الى مهاجمة منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة الفلسطينية - الاردنية المشتركة. ولقد نشرت المصحف العربية الصادرة في القدس الشرقية اعلانات استنكار شديدة للجهة، لروابط القرى هذه، موقعة بأسماء مشهورة لشخصيات شعبية من قرى جبل الخليل وفي منطقة بيت لحم.

أما محاولات قمصية، للدخول الى المخيمات، فقد لاقى فشلاً ذريعاً. ويرى سكان بيت لحم في بشارة قمصية، عميلاً للمخابرات الاسرائيلية ليس أكثر (المصدر نفسه).

رابطة قرى رام الله: وعلى غرار رابطة قرى جبل الخليل ورابطة قرى بيت لحم، أقيمت رابطة قرى رام الله التي يترأسها مختار قرية بلعين، يوسف الخطيب، الذي ادعى الادعاءات نفسها التي لوح بها دوين ويشاره قمصية، من أن الرابطة أقيمت لتطوير قرى المنطقة. وكشفت صحيفة الأنباء الاسرائيلية الحكومية، الانقلاب عن تقديم الحكم العسكري مساعدة مالية، بمقدار ٤٠ مليون شيكل، لهذه الرابطة. وعندما بدأ فشله يظهر، هدد الحكم العسكري مختار القرى بأنه سيسحب منهم أختام المخفزة، اذا لم يوافقوا على الانضمام للرابطة.

ومن الجدير بالذكر، أن أغلبية القرى، في منطقة رام الله، ترفض حتى الآن، الانضمام لهذه الرابطة (المصدر نفسه).

كما جرت محاولات مشابهة، في كل من نابلس وأريحا، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل.

وعلى أمنون كليليك على مدى نجاح الحكم العسكري في ايجاد بديل لرؤساء البلديات واتحادات النقابات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية قائلاً: «... علينا أن نكون واقعيين وتلخص ما في الواقع بقولنا: ان الفضل الذريع كان من نصيب الحكم العسكري والروابط القروية التي أقامها، ولكن الحكم العسكري لم يعترف بالفشل، حتى الآن، ولم يرفع يديه ليعبر عن استسلامه للواقع.. واعتقد أن الحكم العسكري سيخرج خلسراً من هذه المعركة السياسية، لأنها لن تجبر سكان المناطق المحتلة على التنازل عن هدفهم في اقامة دولتهم، أما المساعدات الاقتصادية المزعومة فلن تزيد من قوة دوين ومؤيديه» (المصدر نفسه).

ضغوط الحكم العسكري لانتاج روابط القرى يقوم الحكام العسكريون وضباط الادارة المدنية باستدعاء كافة رؤساء المجالس القروية ومختار القرى، في شمال الضفة الغربية، الى مراكز الحكم العسكري ويطلبون منهم الانضمام لما يسمى بروابط القرى.

وقد أوضح العديد ممن استدعوا، أن السلطات العسكرية طلبت منهم العمل على اقامة

روابط قرى وجمعيات مماثلة لها. كما أبلغتهم بوجود عدم الإذلاء بأي تصريح للصحف المحلية في الأرض المحتلة، دون أن مسبق (الفسح). (١٩٨١/٩/٨).

كما مارست روابط القرى والحكم العسكري كافة الضغوطات على قرى الروابط، بحيث كان الضغط أحياناً ظاهراً للعيان، وأحياناً أخرى لا يشعر به أحد. وكان دويين والحكم العسكري يفرضان العقوبات على غير المتعاونين مع الرابطة، بإلغاء المساعدات الاقتصادية وعدم إعطاء تصاريح سفر إلى عمان. وقد ازدادت الشكوك حول نوايا دويين، كلما ازداد نشاطه في هذا المجال. وعبرت جماهير القرى عن شكوكها ومعارضتها لروابط القرى، على جدران البيوت في عدد من القرى، حيث ظهرت شعارات تقول: «لاروابط القرى»، «نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية». كما عارضت بعض القرى الانضمام إلى هذه الروابط، وهذا ما حدث في قرية دورا، مستط رأس مصطفى دويين (عمل همشمار). (١٩٨١/٨/٧).

أما بهذا ليطاني، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة هارتس، فقد قارن بين التجربة الفرنسية في الجزائر والتجربة الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وبعد استعراض عام ومفصل للتجربة الفرنسية، عبر المراحل التي سارت فيها في إطار خلق روابط قرى في الريف الجزائري وتعيين ضباط حتى من بين منتقدي السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، مسؤولين عنها، إلى أن هذه التجربة فشلت واضطر الفرنسيون، في النهاية، إلى التفاوض مع جبهة التحرير الجزائرية. من أجل تسوية الخلاف وإنهاء حالة الحرب في الجزائر، وبالتالي، من أجل المحافظة على هبة فرنسا ومكانتها عالمياً (هأرتس، ١٩٨١/٩/٢٣).

وبدون فعل الشخصيات الوطنية: أكد المواطنون في الأراضي المحتلة، ممثلين بمختلف البلديات والهيئات الوطنية، رفضهم القاطع لمحاولة إقامة روابط قروية في بعض مناطق الضفة الغربية المحتلة، واعتبروها خطوة نحو إبعاد بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأداة لتدمير مشروع

الحكم الذاتي الذي رفضه الشعب الفلسطيني بإسره.

وقال بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس: «روابط القرى هي أمر سياسية وليست أمراً اجتماعية، وبالتالي فقد وجدت ضد وحدة شعبنا التي تجسدت وراء منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تهدف إلى خلق التفرقات بين فئات الشعب الواحد، بما يسهل عليها ضربه، لكي تقوم بخدمة السلطات التي شكلتها، من أجل تدمير مشروع الحكم الذاتي. ولذا نجد أن إقامة روابط القرى في هذه المرحلة بالذات، تقترب بمماربة الجالس القروية المنتخبة، مثلما حصل في الظاهرية وفي مختلف القرى الأخرى في المناطق المحتلة».

وأضاف... من الواضح جداً أن زعماء روابط القرى هم جماعة مسيوسين وخارجون عن وحدة شعبهم، ويمثلون السلطة باستمرار، هذه السلطة التي توجههم دائماً، ضد مصالح الشعب اليومية والوطنية (دار الجليل، للنشر والخدمات الصحفية، عمان، ١٩٨١/٩/١٢).

وشارك في هذا الرأي كل من: حلمي حنون، رئيس بلدية طولكرم، وعبد حمد الله، رئيس بلدية عنتابا، مصطفى الفتحة، رئيس بلدية الخليل بالوكالة، الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، حنا خوري الأطرش، رئيس بلدية بيت ساحور، الحامي جريس الخوري نقيب المحامين في الضفة الغربية، الشيخ عكرمة صبري، مدير الوعظ والإرشاد، الدكتور عياد صبري، رئيس الدائرة الفرعية لنقابة أطباء القدس، عز الدين العريوان، رئيس جمعية الهلال الأحمر في البيرة، وكثيرون غيرهم من الشخصيات الوطنية في المناطق المحتلة (المصدر نفسه).

كما أجمع مختار القرى في منطقة بيت لحم على رفضهم التعامل مع رابطة القرى، وأكدوا أنهم سيحاربون كل من ينتمي إليها.

وشاركهم في هذا الرأي والموقف كل من الشيخ علي المعطي، والشيخ محمد أبو عمرية، والشيخ أحمد إبراهيم (وفا، ١٩٨١/٩/٧).

وأصدرت المؤسسات الوطنية والشعبية في

الضفة الغربية، بياناً رفضت فيه جميع المحاولات الجديدة، لتطبيق الحكم الذاتي في المناطق المحتلة. ووقعت البيان البلديات والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية والمنظمات النسائية. وجاء في البيان: «.. إن الفاية من الجهد الذي تبذله

الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل، إنهاء حقوق الشعب الفلسطيني» (ر.إ.، العدد ٢٤٤٦، ١٧ و١٨/٩/١٩٨١، ص١١).

صلاح عبد الله

زيارة مناحيم بيغن للولايات المتحدة واستئناف مباحثات الحكم الذاتي

الادارة الاميركية الجديدة لرسم استراتيجية جديدة في المنطقة، تستند على تدعيم اصدقاء الغرب فيها، للتصدي لما تسميه تلك الادارة، «النفوذ السوفياتي» في منطقة الشرق الاوسط والخليج.

ويبدو أن كلًّا من الطرفين، حرص على تمهيد الأجواء الودية للقاء، بعد التوترات التي شهدتها العلاقات بينهما، خلال الشهور القليلة الماضية. وظهر ذلك لدى استقبال الكسندر هيغ، وزير الخارجية الاميركي، لمناheim بيغن في مطار اندريوس، حيث قال له وهو يصافحه: «دعنا ننسى الماضي ونبدأ من جديد». ولم تكن هذه هي الحادثة الوحيدة في هذا السياق، بل أن الرئيس ريفان ومساعديه اكتروا من مديحهم لدولة اسرائيل، ولمناheim بيغن شخصياً. وبدلاً من التهديدات المبلطة التي كانت تطلقها، في بعض الأحيان، الادارات الاميركية السابقة، استمع بيغن ومرافقوه هذه المرة إلى كلمات ناعمة. ومن جانبه فقد قابل بيغن الود الاميركي بلطف مقابل، ووصف الرئيس ريفان بأنه «الصديق الاكبر لاسرائيل». ورغم كل تلك الأجواء الصارة، كان هناك، من موظفي الادارة الاميركية من يعتقد، بأن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى استخدام «العصا» مع اسرائيل، من اجل «إجبارها على الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة وطن للفلسطينيين في هذه المناطق» (يديعوت احرنوت، ١٩٨٧/٩/١١). لكن الرئيس ريفان

كانت زيارة مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي للولايات المتحدة، وما نتج عنها في إطار التعاون الامني والاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، من اهم المواضيع السياسية التي تركز عليها الاهتمام، خلال شهر ايلول (سبتمبر) الماضي. وبرزت كذلك في الفترة نفسها، مواضيع سياسية اخرى، تتعلّق باستئناف مباحثات الحكم الذاتي، بين مصر واسرائيل، تطبيقاً لاتفاقيات كامب ديفيد؛ وتجديد الاتصالات بين فرنسا واسرائيل، من خلال زيارات ولقاءات مختلفة بين مسؤولي البلدين.

ويتضمن هذا التقرير، عرضاً لتلك المواضيع، وللتطورات التي رافقتها، ولرؤود الفصل الاسرائيلية عليها، مبرزاً اهم الاتجاهات التي ظهرت، ومختلف الآراء التي طرحت، تطبيقاً على كل تلك الاحداث.

١ - زيارة بيغن لواشنطن

قام مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، بزيارة رسمية للولايات المتحدة، في النصف الاول من شهر ايلول (سبتمبر) الماضي. ورافقه في تلك الزيارة وفد كبير، ضم كلًّا من إسحق شامير وزير الخارجية، وارنييل شارون وزير الدفاع، والدكتور يوسف بورخ وزير الداخلية ورئيس الطاقم الاسرائيلي المفاوضات لمباحثات الحكم الذاتي. وجاءت الزيارة بعد سلسلة من التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط، وفي إطار جهود

تبنّى لنفسه، في هذه الفترة، الموقف الذي يقول: إن أي ضغط على شخصية مثل بيغن قد تؤدي إلى نتائج عكسية ويزيد من تصلبه. ولهذا فإن الإدارة الأميركية تعمل على اخذ بيغن بالعين، لاعتقادها بأن هذا الأسلوب سيعطي ثماره على الأقل في هذه المرحلة، (المصدر نفسه).

المباحثات الأميركية - الإسرائيلية

وفي مثل تلك الأجواء، جرت المباحثات بين الوفدين: الأميركي والإسرائيلي، حيث بحثت مواضيع العلاقات الثنائية، والوضع السائد في منطقة الشرق الأوسط والعالم، ومن ثم، ترتيب مواضيع البحث بحيث تناقش مسائل العلاقات العادية بين الطرفين، خصوصاً تلك التي لا تثير حساسية معينة، بينما تترك المسائل المختلف عليها إلى نهاية المباحثات. وهكذا بحث أولاً موضوع «التعاون الاستراتيجي» بين أميركا وإسرائيل، ثم المساعدات الاقتصادية لإسرائيل، والأزمة اللبنانية، وأخيراً صفقة طائرات الانذار المبكر من طراز «داوكر» للسعودية، باعتبارها من أهم المسائل المثيرة للحساسية في العلاقات الأميركية - الإسرائيلية.

أولاً: التعاون الاستراتيجي: بحث هذا الموضوع تحت عنوان: التصدي المشترك لمنفذو السوفيياتي، في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. وهو يجتبر عن مدى العلاقة القائمة بين إسرائيل والولايات المتحدة، منذ فترة طويلة. لكنها في هذه المرة، وحسب توجهات الإدارة الجديدة تأخذ منحى مباشراً وأكثر وضوحاً وتصدداً، في إطار المفهوم الاستراتيجي الأميركي الجديد. واتضح من اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي الذي عقد، يوم ٢٠/٩، لتقييم زيارة الوفد الإسرائيلي للولايات المتحدة، أن المقصود بالتعاون الاستراتيجي هو «الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة، بطرق مختلفة، للتصدي للنفوذ السوفيياتي. وفي هذا الإطار تشارك إسرائيل بهذه الجهود» (يوسف حاريف، مهلوف، ١٩٨١/٩/٢٦).

وحدد موشي أريئيل، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، طبيعة هذا التعاون الاستراتيجي حيث قال: إن الأساس للتعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة

يتعمّل في «المصالح المشتركة والأهداف المشتركة». فالولايات المتحدة وإسرائيل تتخوفان معاً من «دخول الاتحاد السوفيياتي إلى قلب الشرق الأوسط. وهما مستعدتان للعمل من أجل مواجهة احتمال كهذا. وهذا هو الأساس» (و.إ.إ. العدد ٢٤٤٠، ١٠ و١١/٩/١٩٨١، ص ٨ و٩). وأضاف أريئيل: إنه توجد في الشرق الأوسط «مصالح حيوية لكل من إسرائيل والولايات المتحدة، وفي حال قيام خطر يهدد هذه المصالح، فهناك إمكانية للتعاون معاً للدفاع عن هذه المصالح، حتى بالقوة العسكرية» (المصدر نفسه، ص ١٠).

مجالات التعاون: والسؤال الذي يفرض نفسه: ماهي المجالات التي يتوقع أن يشملها اتفاق التعاون الاستراتيجي بين أميركا وإسرائيل؟ لقد تشكلت لجان مشتركة برئاسة وزير دفاع البلدين، وانتهت من صياغة الخطوات الأولى التي يشملها اتفاق التعاون، والتي ستسجل كل تفاصيلها في وثيقة قبل نهاية السنة الحالية. وكانت أبرز نقاط المراحل الأولى للاتفاق الاستراتيجي كما يلي:

أ - يقوم البنتاغون ووزارة الدفاع الإسرائيلية، بتحديد معطيهما لمجموعات العمل المشتركة التي ستعمل على صياغة توصيات التعاون الرامي إلى صد «العدوان» السوفيياتي، ضد عناصر معينة في الشرق الأوسط.

ب - يقوم وزير الدفاع الإسرائيلي، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) القادم، بزيارة واشنطن لإجراء مباحثات مع نظيره الأميركي كاسبار واينبرغر، حاملاً توصيات وقضايا أساسية.

ج - في أعقاب ذلك يقوم الطرفان بصياغة وثيقة تفصيلية للتعاون الاستراتيجي.

د - وبعد ذلك يتم تحديد مجموعات العمل لوضع تفاصيل التنفيذ.

هـ - وخلال عمل هذه المجموعات، يقوم وزير الدفاع الأميركي بزيارة إسرائيل، لإجراء مباحثات مع نظيره الإسرائيلي.

و - وفي أول شهر من سنة ١٩٨٢ يبدأ

الطرفان في بلورة خطة سنوية، أو أكثر، للنشاطات المشتركة.

وسوف يشمل التعاون الاستراتيجي المركبات التالية:

١ - إقامة مستودعات طوارئ في اسرائيل، لصالح القوات الاميركية. وتكون هذه المستودعات بأحجام مختلفة، ويمكن أن تعتمد على اجهزة عسكرية اسرائيلية.

٢ - توفير مظلة جوية اسرائيلية للقوات الاميركية التي تزور المنطقة اثناء الضرورة.

٣ - حماية طرق الملاحة بواسطة سلاح البحرية الاسرائيلي.

٤ - إقامة منشآت طبية.

٥ - القيام بتمرينات ومناورات مشتركة، لأسلحة البحر والبر والجو (يديمعوت آحرونوت، ١٢/٩/١٩٨١).

واشنطن تقلل من أهمية الاتفاق: ويبدو أن الجانب الاسرائيلي كان أكثر اندفاعاً في توسيع خطوات التعاون الأمني الاستراتيجي، بينما حاول الجانب الاميركي، ظاهرياً على الأقل، التقليل من أهمية الاتفاق. وظهر ذلك اثناء إجابة الكسندر هيغ على سؤال لأحد المراسلين، حول احتمال توقيع اتفاقية للدفاع المشترك بين الجانبين، حيث نفى وجود أية نوايا للتوقيع على اتفاق للدفاع المشترك مع اسرائيل. وإنما ستكون هناك بعض الخطوات «المحدودة» الناجية السياسية، آخذين بعين الاعتبار مصالح الدول الصديقة الأخرى، في الشرق الأوسط (ر.إ.إ. العدد ٢٤٤١، ١١ و ١٢/٩/١٩٨١، ص ٤).

ويبدو شك يمكن ربط هذا الموقف الاميركي «التحفظ» برغبة واشنطن في المحافظة على مصالحها ومصداقتها في الشرق الأوسط. وربما كان هذا هو السبب الذي دفع هيغ لزيارة ولي العهد السعودي، الأمير فهد، في اسبانيا، لطمانته، حول مسألة التعاون الاستراتيجي وبما يتفق بصيغة طائرات «داكس» للسعودية. وقد أكد هيغ، في تلك المقابلة، حسب ماذكرته المصادر الاسرائيلية، أن موضوع التعاون الاستراتيجي

هو مجرد «افكار أولية للتعاون» (المصدر نفسه، ص ٥). وعلى أية حال، فإن النقاط التي اكدها الأميركيون، أمام الوفد الاسرائيلي، تنفص بما يلي:

أ - إن واشنطن تتوقع احتياج السعودية على التنسيق الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل، ولكن الإدارة الأميركية عازمة على عقد صفقة «الواكس»، رغم معارضة اسرائيل لها. كما أنها عازمة على دراسة كافة إمكانيات التنسيق الاستراتيجي مع اسرائيل، رغم احتياج السعودية وللدول العربية الأخرى.

ب - إن الأميركيين غير معنيين بكافة الاقتراحات الاسرائيلية حول التنسيق الاستراتيجي، لكنهم معنيون ببعضها فقط، مثل إمكانية إيجاد مظلة جوية اسرائيلية لوحدات الاسطول السادس وسفن الشحن، في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. وستتم دراسة كافة المقترحات من قبل لجان مشتركة، ثم يتم التوقيع على مذكرة التفاهم، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، أو كانون الأول (ديسمبر)، عندما يعود شارون. وقيل أن تتم هذه الدراسة، فإنه من السابق لأوانه تحديد مجالات التنسيق الاستراتيجي.

ج - من المؤكد أن يكون التنسيق في المجال العسكري، لكن الاسرائيليين اقترحوا الموقف الاميركي نفسه الداعي بأن يحرص الطرفان كلاهما، مع تطور التنسيق، على عدم اتخاذ أية خطوة من أي طرف، قد تقلجىء الطرف الثاني (ارئيئيل غيناي، يديمعوت آحرونوت، ١٥/٩/١٩٨١).

وقد لخص الكسندر هيغ التصور الاميركي للتنسيق الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل، حين قال: ان الموضوع ليس التزامات قانونية، بل تقام بين الطرفين، وعلى كل طرف أن يحافظ على المصالح الحيوية للطرف الثاني، (ر.إ.إ. العدد ٢٤٤١، ١١ و ١٢/٩/١٩٨١، ص ٥).

ثانياً: المساعدات الاقتصادية: وتقدمت إسرائيل، خلال الباشات، بطلب المساعدات المالية والاقتصادية للسنة المالية ١٩٨٢، التي

تقدمها الولايات المتحدة سنوياً لإسرائيل. ويبلغ حجم المساعدات المطلوبة ٢,٢ مليار دولار مخصصة للمساعدة العسكرية والاقتصادية، إضافة إلى طلب مساعدة بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، منها ٢٠٠ مليون دولار لشراء معدات عسكرية. يضاف إليها ٢٠٠ مليون دولار لشراء معدات لصالح الولايات المتحدة، من إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية. وكانت التوقعات أن الولايات المتحدة ستوافق على كل طلبات المساعدة الإسرائيلية على أمل دعم حصول مواجهة في قضية الأوكس (و.إ.إ. العدد ٢٤٢٨، ٨ و ١٩/٩/١٩٨١، ص ٥).

وقد ارافق الوفد الإسرائيلي طلب المساعدات، بوثيقة تظهر متطلبات تمويل الاستيراد الأمني من الولايات المتحدة، والفجوة، غير المغطاة، في ميزان المدفوعات الإسرائيلي. وبرزت الوثيقة معطيات أخرى عن شذوذه موازين القوى العسكرية في المنطقة، وإزاء تسليح دول المواجهة بأسلحة من مصادر غربية وشرقية (دافلي، ١٠/٩/١٩٨١). ويذكر في هذا السياق، أن المساعدة الأميركية لإسرائيل، بلغت في العام ١٩٨١، ٢,٢ مليار دولار، بينما لم يصانق مجلس النواب الأميركي على قيمة المساعدات للسنة المالية ١٩٨٢.

ورغم تحدث المصادر الأميركية عن صعوبات اقتصادية ومالية تواجهها الولايات المتحدة (دافلي، ١٤/٩/١٩٨١)، فإن مصادر أخرى ذكرت أن الأميركيين سوف يدفعون لإسرائيل، مقابل المنتجات العسكرية ومقابل الخدمات العسكرية، من ميزانية وزارة الدفاع الأميركية، وليس من المساعدات الخارجية. وسيجعل هذا الأمر من السهل على الإدارة الأميركية مساعدة إسرائيل، لأن المساعدة الخارجية كانت وما زالت دغير مرغوبة من قبل الشعب الأميركي (يديعوت آحرانوت، ١٥/٩/١٩٨١).

ثالثاً: الأزمة اللبنانية: عشية سفر الوفد الإسرائيلي إلى واشنطن، جرحى عدد من المسؤولين الإسرائيليين على إطلاق تصريحات مختلفة، حول انتهاك الفلسطينيين لوقف إطلاق النار في الجنوب اللبناني، إلى جانب تصريحات أخرى تتطرق بالأزمة اللبنانية. ونكر في هذا

الاطار، أن الوفد الإسرائيلي حمل معه مشروعاً لحل الأزمة اللبنانية، يركز أساساً على مطرد الفدائين من لبنان، وتقليص الوجود السوري فيه، ويقام حكومة لبنانية جديدة (و.إ.إ. العدد، ٢٤٢٨، ٨ و ١٩/٩/١٩٨١، ص ٧). ويؤكد المشروع الإسرائيلي على ضرورة سحب الصواريخ السورية من وادي البقاع اللبناني، وعلى أن إسرائيل لن تقطع علاقاتها مع المسيحيين في شمال لبنان، أو في جنوبه، طالما أن الوجود العسكري السوري بقي قائماً هناك (المصدر نفسه).

وبتكاليف من متاحيم بيغن، تباحث شارون مع الكسندر هيج، حول مسألة وقف إطلاق النار في جنوب لبنان، الذي يكثر الأميركيون من الحديث عنه و«الثناء عليه»، بينما يصفه الإسرائيليون أنه مجرد «سراب»، حيث لم تتوقف — حسب قولهم — سوى عمليات القصف المدفعي عبر الحدود. ويحد شارون موقف إسرائيل من هذا الموضوع فقال: إن إسرائيل تؤيد الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لحل المشاكل في لبنان بالوسائل السياسية. لكنه طالب الأميركيين بعدم تجاهل الحقائق، وأضاف أن النار انطلقت، خلافاً لما اتفق عليه، باتجاه جنوب لبنان على المنطقة الخاضعة لإشراف الرائد سعد حداد. كما نقلت المنظمات الفدائية، في الآونة الأخيرة، إلى الأردن أسلحة ثقيلة «لاستخدامها ضد منطقة إيلات؛ حيث نقلت تلك الأسلحة بمساعدة سوريا» (و.إ.إ. العدد ٢٤٢٩، ٩ و ١٠/٩/١٩٨١، ص ٥).

أما الجانب الأميركي، فقد تقدم بمشروع خاص به لحل الأزمة اللبنانية: قالت مصادر الوفد الإسرائيلي أنها رفضته. ويدعو المشروع الأميركي إلى تعزيز الحكومة اللبنانية، ومواصلة الحوار مع المنظمات الفدائية، وبشكل خاص منظمة التحرير الفلسطينية عبر العربية السعودية (و.إ.إ. العدد ٢٤٢٧، ٧ و ٨/٩/١٩٨١، ص ٥).

وسيطب من إسرائيل، وحسب المشروع، وتقليص تدخلها في لبنان، بحيث تقوم في المرحلة الأولى بقطع علاقاتها مع المسيحيين في شمال لبنان، وتقوم في المرحلة التالية، بقطع علاقاتها الخاصة مع الرائد سعد حداد في جنوب لبنان. ورغم

ومصالح إسرائيل، (يديعوت أحرونوت، ١٩٨١/٩/١١).

ويبدو أن إسرائيل، أمام هذا الإصرار الأميركي على تنفيذ الصفقة، توسّلت إلى نتيجة مفادها: إن الفرض معذومة أمام إشغال الصفقة، لأن الإدارة الأميركية مصّرة على إنجازه. وربما كان هذا هو السبب الذي دفع بيغن إلى تجنّب المواجهة مع الرئيس ريفان، وبذل كل جهوده لخلق أجواء للتفاهم لوضع أسس التعاون المشترك في المستقبل. فقد شرح بيغن أسباب معارضته للصفقة، أمام الرئيس ريفان، ثم ترك للخبراء العسكريين تبرير ادعاءات إسرائيل، لكن «العجز المتعمّد في طرح الموضوع من الجانب الإسرائيلي، كان إشارة واضحة للرئيس ريفان بشأن إسرائيل قد سلّمت بالصفقة» (دازي غوترمان، معارف، ١٩٨١/٩/١١).

واجتهد الجانب الإسرائيلي، خلال المباحثات الرسمية، في شرح مميزات إسرائيل وفائدتها للولايات المتحدة من مختلف الجوانب الاستراتيجية، ومدى القاعدة التحتية للتكنولوجيا المتطورة التي تمتلكها، ومقدرتها على تقديم الخدمات التي يحتاجها الأميركيون، لكن كل ذلك لم يقنع الإدارة الأميركية بالتنازل عن إتمام صفقة «الأواكس». وهكذا وجد بيغن نفسه في «ورطة». فلمّا المخاطرة بالواجهة مع واشنطن دون نجاح أكيد، أو الاكتفاء بمعارضة مبدئية للصفقة، دون معاللة الصراع بصورة فعّالة، وهذا يزيد من احتمالات المصادفة على الصفقة، مع تقيية احتمالات التعاون الوثيق مع الإدارة الأميركية؛ وقد فضّل بيغن الخيار الثاني. وتستطيع إسرائيل عبر هذا الاختيار أن تحقق مقببات معينة على استخدام الأواكس من جانب السعودية، وعلى المعدات المرافقة لهذه الطائرات، وتقلّص من خطرها (أريئيل غيناي، يديعوت أحرونوت، ١٩٨١/٩/١٤).

أما المكسب الإسرائيلي الآخر، فهو موافقة واشنطن على قيام تعاون استراتيجي بين أميركا وإسرائيل، يحقق عدداً من «الزايام» لإسرائيل.

إنّ دعاء مصادر الوفد الإسرائيلي أن الطرفين لم يتوصّلا إلى اتفاق بشأن الأزمة اللبنانية، إلا أن المصادر الأميركية قالت: «لأنه على الرغم من عدم حصول تفاهم كامل»، فقد حقق الجانبان «نسبة ما من التفاهم حول كل ما يتعلق بالتطورات المتوقعة في لبنان، خلال العام القادم» (معارف، ١٩٨١/٩/١٥). وأضافت المصادر الأميركية: إن الاتجاه العام، لدى الطرفين، هو تعزيز قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، وإيجاد المدفعية الثقيلة عن مناطق الحدود، وتوسيع نطاق سيطرة الحكومة اللبنانية. وكان الطرفان على اتفاق حول ضرورة احترام وقف إطلاق النار، وعدم اعتبار تعزيز الفلسطينيين لمواقعهم انتهاكاً لوقف النار، طالما أنهم لا يستخدمون هذه الأجهزة (أريئيل غيناي، يديعوت أحرونوت، ١٩٨١/٩/١٥).

وأبداً صفقة «الأواكس» للسعودية: في حقيقة الأمر كان موضوع صفقة طائرات «الأواكس» للسعودية من أهم المواضيع التي طرحت على جدول أعمال الاجتماعات، بين الوفدين الإسرائيلي والأميركي؛ وارتبكت به بقية المواضيع الأخرى، خاصة مسألة التعاون الاستراتيجي والمساعدة الاقتصادية والمالية لإسرائيل. فالصفقة تعتبر حيوية لمصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والخليج. وقد أوضحت واشنطن موقفها بصرامة، بأن صفقة الأسلحة للسعودية، والتنسيق الاستراتيجي مع إسرائيل هما جزء من الخطة الأميركية لمواجهة «النفوذ السوفياتي» في منطقة الشرق الأوسط. لذا ترى واشنطن أن «فشل جزء من الخطة، سيؤثر على الجزء الآخر» (يديعوت أحرونوت، ١٩٨١/٩/١٥).

ولم يكن هذا الموقف الأميركي، بشأن صفقة «الأواكس» مفاجئاً للإسرائيليين؛ بل أنه كان واضحاً منذ زيارة الكسندر هيج للمنطقة، في نيسان (أبريل) الماضي؛ حيث أكد للإسرائيليين أن تنفيذ الصفقة هو أمر مهثني عند الإدارة الأميركية. ثم عاد الرئيس ريفان وأكد الموضوع نفسه في رسالة وجهها إلى بيغن يوم ٢١ آب (أغسطس)، وطمأن فيها إسرائيل بباتخاذ خطوات تستجيب، بصورة نوعية، لمتطلبات

٢ - ردود الفعل على زيارة بيغن، ونتائجها

اثارت زيارة مناحيم بيغن للولايات المتحدة، والنتائج التي تمخّضت عنها، ردود فعل واسعة في اسرائيل، خاصة إزاء موضوعي التعاون الاستراتيجي، وصفقة طائرات الانذار المبكر «الواكس» للسعودية. وتمخّرت تلك الردود، داخل المعارضة العمالية، وفي اوساط الملقين والكتاب السياسيين. فالتعاون الاستراتيجي - حسب رأي بعضهم - تم على حساب اسرائيل، من خلال مقايضة هذا الامر، مع موافقة اسرائيلية هضمية، على إتزام صفقة الطائرات للسعودية، واعتبار اتفاق التعاون يقيّد حرية اسرائيل في العمل، ويورطها في مواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي. بينما رأى آخرون، أن التعاون لا يميل في مضمونه أي جديد، إذ إنه استمرار للحوار الاستراتيجي القائم بين الدولتين، منذ العام ١٩٧٥. وأن الادارة الاميركية تريد فقط طمأنة اسرائيل، حتى تستطيع تنفيذ مخططاتها في المنطقة ودون عرقلة.

المعارضة العمالية تنتقد الأسلوب: تميزت ردود فعل المعارضة العمالية بعدم التوافق الكامل في آراء رموزها. فبينما كانت معارضتهم لصفقة طائرات «الواكس» قاطعة، اقتصرت معارضتهم للتعاون الاستراتيجي على الشكل فقط، دون المضمون. فقد اعتبر شمعون بيرس، زعيم حزب العمل، أن بيع الطائرات للسعودية يشكل سابقة خطيرة على «أمن اسرائيل»، حيث أنها المرة الأولى التي يحصل فيها العرب على سلاح نووي لا يوجد له مثيل في اسرائيل، وهذا يخالف مايقوله الاميركيون دائماً، من أن التوازن الأمني يعني أن يكون لاسرائيل «تفوق نوعي». واعتبر بيرس أنه من المهم أن يكون موقف المعارضة «معروفاً في هذا الموضوع، وليس فقط موقف حكومة اسرائيل، خاصة وأن رئيس الحكومة موجود في الولايات المتحدة» (دافهار، ١٩٨١/٩/٧).

اما بالنسبة لاتفاق التعاون الاستراتيجي، فقد كانت لهجة بيرس أقل حدة، إذ أعلن أن الاتفاق «يلفه الضباب»، فهو لم يوقع، والولايات المتحدة لم تطلبه. وأشار بيرس إلى أنه كان يفضل قيام

تعاون مختلف عن التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل، بالتعاون فلسفي - فكري وعلاقات حميمة، بدل التعاون بالتصريحات التي لا يعرف ماذا يوجد خلفها. (مهاريوف، ١٩٨١/٩/١٥). وأكد بيرس أنه يؤيد التعاون مع اميركا، فإذا توجهت هي (اسرائيل) طالبة التعاون في قضية مصرية، عندئذ يجب الاستجابة لطلبها «كما حصل في معظم الحالات». ويرأي بيرس، أن العلاقات الاميركية - الاسرائيلية يجب أن تكون ضمن «صين لصالح الدولتين: بحيث تحتفظ اسرائيل، من خلالها، بحرية الحركة والعمل باستقلالية، من أجل قضايها الأمنية» (ن.إ.، العدد ٢٤٤٧، ١٣ و ١٤/٩/١٩٨١، ص ٨).

ولم يكن رأي بيرس هو الوحيد المعبر عن مواقف حزب العمل، بل ظهرت آراء أخرى، أكثر صراحة في تأييد التعاون الاستراتيجي، مثلها رأي عضو الكنيست أبا إيبين، الذي دعا إلى النظر «بإيجابية»، إزاء استعداد حكومة الولايات المتحدة «لتوثيق علاقاتها مع اسرائيل في مجال الأمن» (مهاريوف، ١٩٨١/٩/١٨).

وذكر إيبين، بأن حكومات حزب العمل المتعاقبة، ومنذ أيام بن - غوريون، عملت من أجل هذا الهدف. إلا أن هذا الموقف لم يمنح إيبين من انتقاد بعض التصريحات «غير المدروسة» التي تؤدي إلى مجابهة مع السوفيات. ورغم أن اللجنة السياسية لحزب العمل، انتقدت ممثلي حكومة اسرائيل لوضعهم قوات الجيش الاسرائيلي تحت تصرف النظام الاستراتيجي الاميركي» (مهاريوف، ١٩٨١/٩/٢٤). إلا أن موقف الحزب كان غير ذلك في اجتماع لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، يوم ١٩٨١/١٠/١. فقد تحدث بيرس عن استيائه لعدم استشارة المعارضة في المواضيع التي بحثت في واشنطن. وأوضح إيبين حقيقة موقف المعارضة، التي لا تنتقد «المكسب» بحد ذاته، بل أن انتقاداتها تتركز على «شكل عرض الأمور من الجانب الاسرائيلي» (ن.إ.، العدد ٢٤٥٦، ١ و ٢/١٠/١٩٨١، ص ٤). وأجمل إيبين الموقف بقوله: إن المنفى ايجابي، أي أنه تم تحقيق «مكسب».

الاستراتيجي مع إسرائيل، (معلوف، ١٩٨١/٩/١٥). واعتبرت بعض الأوساط الإسرائيلية، أن الأميركيين غير جادين في مسألة التعاون الاستراتيجي، لكنهم وافقوا عليه حتى يمكن «اصطياد» بيغن في موضوع صفقة طائرات «الواكس»، الذي يعتبر من المواضيع الحيوية جداً للإدارة الأميركية. والدليل الذي يقضيه هؤلاء، إثباتاً لإعصائهم، هو أن الحكومة الأميركية أجلت وضع تفاصيل التعاون إلى شهر تشرين الثاني (نوفمبر). وهذا الموعد يأتي بعد أن يكون موضوع الصفقة السعودية قد حسم داخل الكونغرس الأميركي. ويدون شك، أن الأميركيين سمحوا لبينغ بإنهاء زيارته دون نقاشات عميقة للمواضيع التي طرحت على جدول الأعمال، وإليك التي تحتاج إلى حسمها داخل الكونغرس أيضاً. فتحقيق الصفقة السعودية، أو عدم تحقيقها، يمكن أن يغير كل التوجهات السياسية الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط (يوسف بريثيل، دافني، ١٩٨١/٩/١٦).

تقييد حرية عمل إسرائيل: يعتبر الإسرائيليون أن اتفاق التعاون الاستراتيجي، يتضمن إنجازاً أميركياً آخر، يتعلق بتقييد حرية عمل إسرائيل في المسائل الخاصة بها. فالسير المشترك في إطار جهة واحدة، يلزم كل طرف بالتزامات تجاه الطرف الآخر، ويوجد بمثل هذه الالتزامات مدى معيناً من تقييد الحركة. وهذا ما اعترف به اسحق شامير، حين قال: أنه لا يمكن تجاهل أن المشاركة تفرض «الاهتمام بالجانب الآخر، وهنا يوجد تقييد بمدى معين» (عمل همشمير، ١٩٨١/٩/١٥).

والسؤال الذي يطرحه متقدو اتفاقية التعاون هو، كيف يمكن أن يحصل مثل هذا التعاون بين دولتين لا يوجد بينهما أي تكافؤ؟ فالتعاون بين الاستراتيجي بمثل هذه الحالة، هو عبء على الدولة الصغيرة، لأن أية دولة تدخل في إطار تنسيق شامل مع حليفة كبيرة، لن تكون مطلقة الحرية في عمل أشياء كانت، حتى الآن، جزءاً من طبيعتها ومن صلاحياتها، (جدةون سامط، هسرتس، ١٩٨١/٩/١١). فمثلاً، إن عملية ليطانسي أخرى لن تتم إلا بموافقة

ومن ناحية أخرى، أصدر مركز حزب مبايم، الشريك الثاني لحزب العمل في الائتلاف الحالي، بياناً بعد اجتماع عقده لبحث الموضوع، في تل-أبيب يوم ١٤/٩/١٩٨١. وقد جاء في البيان، أن التعاون العسكري الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل يشكل خطورة خطيرة جداً، وسابقة خطيرة في السياسة الإسرائيلية (عمل همشمير، ١٩٨١/٩/١٤). وأكد حزب مبايم أن المصلحة الإسرائيلية، الصهيونية واليهودية، تكمن في عدم وقوع مواجهة عسكرية مع أية دولة كبرى، كما تكمن في إبقاء إسرائيل خارج حلبة الصراع الاستراتيجي الشامل، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، (المصدر نفسه). واتهم الحزب رئيس الحكومة بالتخلي عن المعركة ضد بيع طائرات «الواكس» للسعودية، أثناء زيارته لواشنطن، رغم كل المخاطر الكامنة في ذلك. وشدد حزب مبايم على ضرورة دفع المعركة ضد العداء السوفياتي، إزاء إسرائيل والشعب اليهودي والصهيوني، بالطرق السياسية والدبلوماسية والإعلامية (المصدر نفسه). وتمهد الحزب بقيادة حملة إعلامية تهدف إلى كشف خطورة الخطوة بعيدة المدى، التي أقدم عليها رئيس الوزراء.

خطا ربط التعاون بصفقة الواكس: اعتبر متقدو الزيارة من الإسرائيليون، أن المباحثات في واشنطن كانت إنجازاً سَجَل للرئيس ريغان، أكثر مما كانت نصراً إسرائيلياً. فالهدف الأساسي، لدى الإدارة الأميركية، كان إزالة العائق من أمام صفقة «الواكس» مع السعودية، ومقابل ذلك، كان الأميركيون على استعداد لسماع اقتراحات إسرائيل بشأن إيجاد إطار للتعاون الاستراتيجي بين الدولتين، (شمونيل سيفغ، معلوف، ١٩٨١/٩/١٥).

ورغم تكرار نفي وجود مثل هذا الارتباط من قبل بيغن وشارون، إلا أن متحدتين أميركيتين رسميين اكذوا، في أكثر من مناسبة، وجود علاقة بين صفقة «الواكس» والتعاون الاستراتيجي. وكان هيج قد أعلن، صراحة، أن عدم المصافحة على صفقة «الواكس» داخل الكونغرس الأميركي، سيكون له تأثيرات خطيرة على سياسات الإدارة الأميركية في الشرق الأوسط، وعلى التعاون

اميركية، لأن الدمج الاستراتيجي يؤدي بالضرورة، إلى تهديد بإلغاء هذا الدمج إذا ناقض احد الأطراف اصول اللعبة. وهناك من يعتقد، أن التعاون يدخل في إطار صفقة لاستمرار السلطة الاسرائيلية في الضفة الغربية، من منطلق اعتبار اسرائيل مثروة استراتيجية. بينما يرى آخرون، في هذه الاتفاقية، إشارة إلى الانسحاب النهائي، في إطار اتفاق شامل يفرضه وجود موافق اقليمي نابع من المصالح الاميركية المختلفة، في منطقة الشرق الاوسط (المصدر نفسه).

تورط في مواجهة السوفيات: وهذه نتيجة عملية للتعاون الاستراتيجي الاميركي-الاسرائيلي، حسب اعتقاد بعض الاسرائيليين. فقد كشف عضو الكتيبت، منير صبان، أن الخلفية التي تلقى وراء رغبة حكومة اسرائيل في توثيق علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، تعود إلى نظرة اسرائيل للتحولات المحتملة في منطقة الشرق الاوسط. فزيادة الاستقطاب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، ستدفع منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا إلى توثيق علاقاتهما بالسوفيات. وهذا يساعد اسرائيل في حصولها على تأييد اميركي لمواقفها في الصراع العربي الاسرائيلي، وفي موضوع قضية الجولان والضفة الغربية» (د.إ. العدد ٢٥٩، ٤ و ١٠/١٩٨١، ص ١٥). والنتيجة الأولى التي يقود إليها هذا التفكير، هو أن اسرائيل جلت من نفسها هدفاً للسوفيات، وفق المصطلحات الاستراتيجية. والمواجهة مع السوفيات تعرض اسرائيل لخطر حقيقي على وجودها. وتجربة اسرائيل مع السوفيات، في منطقة الشرق الاوسط، كانت قاسية جداً، ابتداء من حرب سيناء عام ١٩٥٦، مروراً بحرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، وبحرب الاستنزاف، وحتى الآن. وقد وضع السوفيات بين يدي العرب، سلاحاً متطوراً في كل الحروب، وكانت مدافع السوفيات وصواريخهم هي التي اعطت القوة لاعدائنا. وقد عرفنا، من خلال الواقع، من هم اعداؤنا ومن يقف وراءهم (دافيد جلعادي، معارفه، ١٩٨١/٩/٢٠).

ويتساءل آخرون عن مدى قدرة اسرائيل، في

لعب دور حقيقي، في صراع الدول الكبرى وعم إذا كانت اسرائيل تستطيع أن تلعب دور الدول الأوروبية التي تحاول التقرب من موسكو؟ فالذي يحلم بالعظمة فقط، هو الذي يفكر بأهمية اسرائيل الاستراتيجية، او العسكرية، في صراع الكتلتين: الشرقية والغربية.

وإن إعلان اسرائيل عن وقفها، كشريك استراتيجي للولايات المتحدة في حروبها ضد موسكو، هي دعوة صريحة للمساس بإسرائيل، في حين تحاول دول اقوى من اسرائيل تجنب هذا الموقف (هل هشمشطر، ١٢/٩/١٩٨١). ويعتقد هؤلاء، أن الولايات المتحدة نفسها، تدرك هذه الحقيقة. وسوف يتضح أن هدف واشنطن من التنسيق الاستراتيجي، يتفق اساساً بممارسات اسرائيل في المنطقة. ومن المحتمل أن تساهم اسرائيل في تقديم بعض الخدمات العسكرية لأميركا، لكن الإدارة الأميركية تريد إيجاد حل للمشكلة اللبنانية، كخطوة ضرورية لحل المشكلة الفلسطينية. وإن تستطيع اسرائيل أن تعمل ثانية، بشكل منفرد ومستقل، كما فعلت عندما قصفت المفاعل العراقي، ومدينة بيروت (المصدر نفسه).

وهناك جانب آخر للتورط الاسرائيلي في مواجهة السوفيات، يتعلق باستمرار الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي. ويتساءل الاسرائيليون، هل ستبقى ابواب الهجرة مفتوحة، بعد أن تقام في اسرائيل مخازن اسلحة اميركية ويتحول مواطني اسرائيل إلى قواعد للأسطول السادس الاميركي؟.

ويبقى السؤال الكبير الذي يطرحه الاسرائيليون، والذي يتعلق بحقيقة الاتفاقيات التي توصل إليها بيفن مع الإدارة الاميركية في واشنطن، ومدى التزام الطرفين بتنفيذ ماتم الاتفاق عليه؛ وما هو الثمن الذي دفعته اسرائيل، مقابل موافقة الإدارة الاميركية على اتفاق التعاون الاستراتيجي؛ وما هو جوهر هذا التعاون؟. وتعتقد غالبية الأوساط الاسرائيلية، التي اهتمت بتقييم نتائج زيارة بيفن لواشنطن، أن الامر كله يتعلق بالاستراتيجية الاميركية وخطةها في المنطقة. فالخطط الاميركي يستند اساساً على مواصلة عملية تجميع القوى الحقيقية في

المواضيع السهلة. كما وصفها الدكتور يوسف يورغ رئيس الطاقم الاسرائيلي للمفاوض. وفي هذا الإطار، عُلِمَ، من مصادر الوفد الاسرائيلي، ان مصر طلبت من اسرائيل «البدء» باتصالات مع الفلسطينيين، واتخذت خطوات لبناء الثقة مع سكان المناطق المحتلة (ر.إ.إ. العدد ٢٤٩، ٢٤/٩/١٩٨١، ص ٤).

لكن الوفد الاسرائيلي رفض ذلك بشدة، ومن بين اسباب معارضة، ان اسرائيل تعمل من اجل بناء جو من الثقة في المناطق المحتلة، لكنها تعتبر ذلك الامر خالصاً بها وحدها. وليس من المعقول إجراء مناقشات ثلاثية بصدد البدء بالاتصالات مع الفلسطينيين مضافاً من ان تؤدي إلى اتصالات اميركية او مصرية مباشرة مع سكان الضفة الغربية وغزة (المصدر نفسه). كما ان اسرائيل لا تريد تقسيم الاجازات التي تأمل في تحقيقها، من خلال الخطوات التي تتخذها في المناطق المحتلة، مع شركاء هم اشرارهم بالقوقه.

ورغم التصريحات المتعاقبة التي حرص على إطلاقها اعضاء الوفدين، المصري والاسرائيلي، إلا ان أي تقدم حقيقي لم يتم إنجازه في المباحثات. ويبدو أن مصر واسرائيل «لا تنتظران» إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة بالعين نفسها (المصدر نفسه، ص ٦). فمصر تعتبر الحكم الذاتي مرحلة انتقالية، اما اسرائيل فإنها من جانبها لا تزال تتمسك بموقفها، وهو الموافقة على إقامة الحكم الذاتي، بحيث لا يشكل ذلك، بأي شكل من الأشكال، مرحلة انتقالية، لإقامة دولة فلسطينية. وتحدث اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، في جلسات العمل مطوّلاً عن الخطوات الأخيرة التي اتخذها في المناطق المحتلة، «وبلارك المصريون هذه الخطوات» (دافني، ٢٤/٩/١٩٨١)، واعربوا عن الامل باتخاذ مزيد من هذه الخطوات.

وفي نهاية المباحثات، التي اختتمت يوم ٢٤/٩، صدر عن الوفود الثلاثة المشاركة فيها، بيان صحافي ذكر فيه: ان الاطراف الثلاثة، أي مصر واسرائيل والولايات المتحدة، وافقت على العمل من اجل بلورة وثيقة متفق عليها موشقة تقام ومبادئ، في سبيل تحقيق اتفاقيتي كاسب ديفيد.

الشرق الأوسط، لخلق مراكز قوى جديدة ودعم المراكز الحالية. وعندما تبلغ عملية التجميع نسبة، او مستوى كلفياً، عندها يأتي وقت «استخدام» هذه القوى واستعراضها. وما يهم الادارة الاميركية الآن، هو عقد صفقات ضخمة لتسليم الدول التابعة لها، حيث يجري إعداد القوى لاستخدامها، خلال النصف الثاني من العقد الحالي. وحتى يستمر هذا المسار فإن الولايات المتحدة معنية بخدم وقوع أزمة بينها وبين اسرائيل. وتوجد هنا مصلحة لعدة اطراف في تأجيل اتخاذ القرارات الحاسمة حول المسائل المتعلقة بأزمة المنطقة. وفي هذا الإطار، يمكن فهم اتفاق التنازل على انه اتفاق طعم الحسم وعدم التشويش، على الأقل ليس في الوقت الحالي (حفاي ايشد، دافني، ١٣/٩/١٩٨١).

لذلك، فإن اكثر الملحقين الصحافيين، لا يرون في اتفاق التنازل الاستراتيجي أي جديد، او أي تحول في العلاقات الاميركية - الاسرائيلية. هذه العلاقات التي تطورت وتعمّدت، خلال فترة طويلة، ومنذ الخمسينات، حيث تعرّضت لاختبارات كثيرة ناجحة، عبر مواجهات صعبة جرت في الشرق الأوسط، كان أبرزها أحداث ١٩٥٨ في لبنان، وأحداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الاردن. وابتهاد من العام ١٩٧٥، وفي عهد حكومة المراح، جرت محاولات لبلورة هذا التعاون في أطر محدّدة، تحت اسم «الحوار الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة واسرائيل، ولا يزال هذا الحوار، او التمسق، مستمراً، منذ أكثر من ست سنوات. ويبدو حسب اعتقاد المراقبين، أنه لا يوجد أي متحول تاريخي، في جوهر هذا التعاون، بل إنها السيدة نفسها، لكن مع تغيير الزينة فقط.

٣ - استئناف مباحثات الحكم الذاتي

بعد توقف استمر أكثر من خمسة عشر شهراً، استأنفت مصر واسرائيل والولايات المتحدة مباحثات الحكم الذاتي، في القاهرة يوم ٢٢/٩/١٩٨١. وكان الهدف الأساسي من تلك المباحثات، البدء بإعادة الاتصال، ووضع خطة عمل تتناول الناحية الفنية أولاً، ثم ترتيب المواضيع التي ستناقش، والتي لا تعتبر من

(ر.إ.إ.). العدد ٢٤٥٢، ٢٤ و ١٩٨١/٩/٢٥، ص ٤). وتقرر أن تبدأ المفاوضات الهادفة إلى وضع هذه الوثيقة في الأسابيع القادمة، على مستوى خبراء كبار ووزراء في حالة الضرورة. وأضاف البيان المشترك: أنه سيجري البحث عن الأساليب لتشجيع الفلسطينيين في المناطق، لكي يشاركوا بصورة فعالة في مسار الحكم الذاتي، بما يتلاءم واتفاقيات كامب ديفيد، (هـ.ل.ت.س)، ١٩٨١/٩/٢٥.

٤ - خطوات جديدة في مجال تطبيع العلاقات

في إطار اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية، وتحقيقاً لرغبة إسرائيل في الإسراع في عملية تطبيع العلاقات، قبل موعد الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء في نيسان (أبريل) ١٩٨٢، وصل إلى إسرائيل وفد مصري كبير يتألف من ٤٥ عضواً للبحث في مجال تطبيع العلاقات بين الدولتين. وقد توزعت وفود الطرفين إلى أربع لجان فرعية، تبحث قضايا المواصلات والاتصال والطيران المدني والسياسة، إضافة إلى الجوانب الفنية للانسحاب الإسرائيلي من بقية سيناء. وصرح رئيس الوفد المصري، طاهر الشاش، وكيل وزارة الخارجية المصرية، بأن مجيء وفد بلاده يعتبر خطوة مهمة على طريق السلام بين مصر وإسرائيل، ولا علاقة لذلك بالتطورات الأخيرة في مصر (ر.إ.إ.). العدد ٢٤٤٢، ١٣ و ١٩٨١/٩/١٤، ص ١٢).

وبمناسبة استئناف مباحثات تطبيع العلاقات المصرية - الإسرائيلية، ذكر تقرير اسرائيلي، أن ٢٠ ألف سائح اسرائيلي زاروا مصر، بعد الاتفاق على التبادل الميسلي بين البلدين. أما عدد السياح المصريين الذين زاروا إسرائيل خلال الفترة نفسها، فيقدر بنحو أربعة آلاف سائح (المصدر نفسه).

وبعد أربعة أيام من الاجتماعات بين اللجان الفنية المشتركة، توصل الطرفان إلى اتفاق حول كل المواضيع المطروحة، ما عدا الاتفاق الجوي، بسبب خلافات بشأن الرحلات الجوية المباشرة إلى سانت كاترين. وكانت أهم عناصر الاتفاق هي:

إقامة مشاريع مشتركة لفتح مجموعات السياح، بين إسرائيل ومصر، وتجديد الشاربع السياحية المشتركة، من أجل السياح الأوروبيين، ومنح تأشيرات لأكثر من سفرة واحدة لكل الأوساط السياحية، مثل مرشدي السياح، والوكلاء، وسفلي السيارات، ومرافقي الجماعات السياحية. وأبدى المصريون استعدادهم لدراسة موضوع الرحلات الجوية إلى مطار عتسيون، والسماح لوزارة السياحة بتنظيم رحلات مخففة للمصريين في إسرائيل. وقد أبدى المدير العام لوزارة السياحة الإسرائيلية ارتياحه الكبير للاتفاقيات التي تم التوصل إليها، وقال: أنها أساس جيد لمعاون شامل بين إسرائيل ومصر في مجال السياحة (ر.إ.إ.). العدد ٢٤٤٦، ١٧ و ١٩٨١/٩/١٨، ص ١٢). وعلق دافيد كهي، مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، على توقيع العلاقات التجارية بين مصر وإسرائيل قائلًا: أن تطبيع العلاقات بين الدولتين هو تعبير عن رسوخ السلام بينهما، لذا فكل إنجاز في موضوع التطبيع هو «إنجاز جيد للسلام وجيد بالنسبة لمصر وإسرائيل» (ر.إ.إ.). العدد ٢٤٢٠، ٢٨ و ١٩٨١/٩/٢٩، ص ٢٠).

٥ - مرحلة جديدة تشهدها العلاقات الإسرائيلية - الفرنسية

يبدو أن سياسة الرئيس الفرنسي الجديد، فرانسوا ميتران، ورغبته في أن تلعب بلاده دوراً فاعلاً في أزمة الشرق الأوسط، واستجابة إسرائيل لإذابة الجمود الذي لف العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية، منذ عهد ديغول، كانت أقوى من تأثير أية أزمة دبلوماسية عابرة بين البلدين. ورغم الانتقادات التي وجهتها إسرائيل إلى لقاء كلود شيسون، وزير الخارجية الفرنسي، مع ياسر عرفات، إلا أن الصحافيين الذين شاهدوا سفير إسرائيل وهو يبتسم بعد اجتماعه مع الرئيس الفرنسي، يوم ١٩٨١/٩/١، أدركوا أن عهداً جديداً من العلاقات بين البلدين قد بدأ. وبالفعل فقد وصف السفير الإسرائيلي اللقاء بأنه جرى في «أجواء ممتازة وجميلة». وأسرع السفير بنقل تفاصيل المباحثات إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية. وكشفت الصحف الإسرائيلية، بعد

ذلك، أن الرئيس الفرنسي اعرب للسفير الاسرائيلي عن رغبته في زيارة اسرائيل، مع مطلع العام القادم. واعرب ميثران ايضاً عن تأييده لاتفاقيات كامب ديفيد، لكن مع توسيع مسار السلام بحيث يشمل الاعتراف بحق تقرير المصير للشعبين. وعلم ايضاً، أن لدى ميثران متحفظة على المبادرة الأوروبية التي تعارض اتفاقيات كامب ديفيد. وتحدث ميثران بصورة قاطعة عن «حق اسرائيل» بحدود امته، وأنه «لا يشارك رأي من سبقه في قصر الإليزيه، بشأن انسحاب اسرائيل إلى حدود ١٩٦٧» (مبعوثات احروروت، ١٩٨١/٩/١١).

وتكرس هذا التحول الجديد في العلاقات الفرنسية الاسرائيلية إثر الاعلان عن زيارات عديدة سيقوم بها كل من وزير الخارجية الفرنسي والرئيس ميثران إلى اسرائيل. وفي هذا السياق، وحصل إلى اسرائيل، يوم ١٩٨١/٩/٢١، البروفسور جاك اتالي، المستشار الخاص للرئيس فرانسوا ميثران. وقد ناقش اتالي مع رئيس الحكومة الاسرائيلية المواضيع المتعلقة بالعلاقات الثنائية، وازمة الشرق الاوسط والجهود السلمية المبذولة لحلها. واستمع اتالي من بين، إلى تصوراته لمهامية الحكم الذاتي، ولماذا تعارض اسرائيل إقامة دولة فلسطينية، واندماج

الفلسطينيين في مسار المفاوضات. (يوسف حاريف، مصروف، ١٩٨١/٩/٢٢). والاستنتاج الذي خرج به الاسرائيليون من زيارة اتالي، هو أن فرنسا مهتمة بقيام تحول حقيقي، في علاقاتها مع اسرائيل. واعتبرت بعض الاوساط أن موقف فرنسا الجديد هو اعتراف بفشل سياستها السابقة إزاء الشرق الاوسط، رغم أن التغير في الموقف الفرنسي، هو تغير «شكلي وليس جوهرياً». فالرئيس ميثران يؤيد اتفاقيات كامب ديفيد، لكنه يمتنرها غير كافية لتحقيق تسوية شاملة. وهو يرفض ايضاً المبادرة الأوروبية، كما وردت في تصريح البندقية، الصادر في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٨٠. وقد حذر الدول الأوروبية من إبداء أية معارضة لأي تقدم في الشرق الاوسط حتى لو كان هذا التقدم بطيئاً وغير كافٍ (شمونيل سيف، مصروف، ١٩٨١/٩/٢٤).

اما بالنسبة للموضوع الفلسطيني، فالرئيس ميثران «متشدد» أكثر من الرؤساء الفرنسيين السابقين. ففرنسا الاشتراكية تؤيد «منح حق تقرير المصير للفلسطينيين، وهي لا تنردد في الدعوة لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة. في الضفة الغربية وقطاع غزة» (المصدر نفسه).

محمد عبد الرحمن

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية قيادة الأركان العامة للقوات المسلحة

إعلان عن قبول طلبة وطلبات عرب بالكليات والثانويات العسكرية

تنفيذاً لمقررات المؤتمر الشعبي في دورة انعقادها الاستثنائية لعام ١٣٨٩ من وفاة الرسول، الموافق ١٩٨٠، والتي قررت أن الجماهيرية هي دولة كل العرب، وأن الجنسية العربية هي جنسية مواطنيها، وانطلاقاً من مبدأ التعمية الجماهيرية الشاملة لكل القوى المستعدة للقتال من الرجال والنساء، فإن رئاسة الأركان العامة للقوات المسلحة تعلن عن فتح باب القبول للطلبة والطالبات العرب بالكليات العسكرية (البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي بالنسبة لحملة الشهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها)، والثانويات العسكرية بالنسبة لحملة الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها.

شروط القبول:

- (أ) أن يكون الطالب، أو الطالبة، عربي الجنسية.
 - (ب) أن لا يقل العمر عن ١٧ سنة ولا يزيد عن ٢٥ سنة.
 - (ج) أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة بالنسبة لطلبة وطلبات الكليات العسكرية، والشهادة الإعدادية بالنسبة لطلبة وطلبات الثانويات العسكرية.
 - (د) أن تكون نتيجة الكشف الطبي لائقة.
 - (هـ) أن لا يكون قد حكم عليه، أو عليها، في جنابة أو جنحة مخلة بالشرف.
 - (و) على طالب، أو طالبة، الالتحاق بتقديم طلب كتابي مرفقاً بالأوراق التالية:
- ١ — الشهادة الثانوية أو ما يعادلها أو ما يثبت الحصول عليها.

- ٢ - صورة من كتيب العائلة أو البطاقة الشخصية (جواز سفر).
- ٣ - شهادة الخلو من السوابق.
- ٤ - صور شمسية عدد ٤ مقاس ٦ × ٤ سم.
- ٥ - العنوان الكامل وعنوان ولي الأمر.

معلومات عامة:

- ١ - تمنح مكافأة مالية شهرية أثناء الدراسة.
- ٢ - تمنح رتبة ملازم ثان عند التخرج من إحدى الكليات العسكرية.
- ٣ - أن يكون الطالب أو الطالبة خاضعاً لجميع القوانين والانظمة المعمول بها في القوات المسلحة.
- ٤ - على الراغبين، من متطوعين ومتطوعات بالخارج، تقديم طلباتهم مرفقة بالشهادات المطلوبة إلى أقرب مكتب أخوة أو مكتب شعبي.
- ٥ - يتحمل مكتب الأخوة العربية - بيروت نفقات الذهاب والإياب.
- ٦ - تتولى رئاسة الأركان العامة ما يخص الإقامة بالجامعية حتى انتهاء الفحص الطبي وتحمل أيضاً تكاليف العودة بالنسبة للطلبة غير المقبولين بعد إجراء الفحوصات الطبية.
- ٧ - يكون ذلك خلال عشرة أيام من تاريخ حضور المتطوع أو المتطوعة إلى الجامعية.
- ٨ - تقدم الطلبات مرفقة بالشهادات المطلوبة إلى مكتب الأخوة العربية - بيروت،
بئر حسن.

Palestine Affairs

No. 120, November, 1981

**Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).**

Editor: Bilal El-Hassan

Annual Subscription

Air Mail: Arab countries — L.L. 75 (\$30); Europe — L.L. 100 (\$40); Elsewhere — L.L. 125 (\$50).

Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 (\$24); Elsewhere — L.L. 65 (\$26).

الذمن: ٥ ل.ل. في لبنان

٦ ل.س. في سوريا

٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق

١٠ دراهم في دولة الامارات العربية

٧٥٠ درهماً في ليبيا

٧٥٠ درهماً في المغرب

٦ ل.ل. في سائر الاقطار العربية

لشؤون فلسطينية

كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١

١٢١



شؤون فلسطينية

كفون الاول (ديسمبر) ١٩٨١

١٢١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كتبتها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير
الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة	
٣	بلال الحسن
٦	هشام عورتاني
٤١	د. اسعد عبدالرحمن
٥٧	قيس مراد قدرى
٧١	توفيق ابو بكر
٨٥	سمير عثمان
٩٩	د. شكري نجار
١٠٥	زياد عبدالفتاح
١١٢	غالب هلسا
١٢٢	ريدود
١٢٩	تقارير
	المبادرات وشروطها
	الصناعات في الضفة الغربية وقطاع غزة
	موقف فلسطيني ١٩٤٨ من راجح والأحزاب
	الصهيونية
	واقع التجمعات اليهودية في الولايات المتحدة
	الأميركية
	العلاقات الأميركية - الصهيونية
	١٩١٤-١٩٤٢
	حركة التطور والصراع داخل العائلات
	الفلسطينية الحاكمة
	المغرب العربي: التعايش التاريخي بين العرب
	واليهود
	ملجد أبو شرار فارس في هذا العصر
	الخبز المَرّ
	الطبقة العاملة الفلسطينية، مناقشة لدراستي
	مصليح وجفال، اسعد عبدالهادي
	رسالة تونس: ١ - خطة تحرك عربية حول
	المسجد الأقصى. ٢ - وخطة تحرك ضد قناة
	البحرين الاسرائيلية، هارون هاشم رشيد

رسالة لندن: ١ - اللجنة الدائمة لمؤتمر
الحاخامين الأوروبيين تناقش هجرة اليهود
السوفيات. ٢ - الصحافة البريطانية ومقتل
السادات، فلورا لحام
مسرحة فلسطينية في لندن، ف.ل.
فلسطين في المؤتمر الثامن والستين للاتحاد
البرلماني الدولي، محمود فلاحه
الندوة الإقليمية لدول أميركا اللاتينية حول
القضية الفلسطينية، أبراهيم ابولف
ندوة فلورنا للدفاع عن حريات الصحافيين،
ب.ح.

مؤتمر المرأة العالمي، براغ ٨-١٣/١٠/١٩٨١،
زينب الفنيمي

مهرجان دمشق السينمائي الثاني، جازوتان
كبريان للأفلام الفلسطينية، فيصل حوراني
الندوة العالمية الأولى للأثثار الفلسطينية (حلب
من ١٩ الى ٢٤/٩/١٩٨١)، حسين عمر حمادة
عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال
الى التبعية (١٩٧٠-١٩٧٩)، أحمد شامين
عز الدين المناصرة، جفرا (مجموعة شعرية)،
ستار كناوي حسن
المقاومة الفلسطينية - عربياً، ف.ح.
المقاومة الفلسطينية - دولياً، حسان حيدر
المناطق المحتلة، صلاح عبدا
اسرائيليات، محمد عبدالرحمن
الاتفاق السيلاحي بين مصر واسرائيل، ترجمة م.ع.

١٧٢ مراجعات

١٨٤ شهريات

٢١٥ وثائق

لجنة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. الفنان الياباني شوهاتشي تاكلو

رئيس التحرير: بلال الحسن

•

المدير العام: صبري جريس

العنوان: بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (مقترح من السادات) رأس بيروت - لبنان، ص.ب.
١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٢٥١٢٦٠)، برقياً: مرايحات، بيروت.
الاشتراك: (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا،
١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع
الدول غير العربية.

المبادرات وشروطها

انشغل الاعلام العربي، طوال الأسابيع الماضية، في مناقشة المبادرة السعودية للتسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط، وقيل في خضم هذه المناقشة كلام كثير في العمق، وكلام كثير في السطح. ومهما كان الهدف الفعلي لهذا الكلام، وسواء كان نابعاً من القناعات أم متحركاً بفعل اشارات تأتي من هذا المركز أو ذاك، إلا أن حصيلة النهائية كانت كشفاً عن مجموع الأبعاد التي تحيط بالصراع العربي-الاسرائيلي، ومجموع الشروط العربية التي يجب أن تتوافر لإعلان أي مبادرة عربية، وكذلك مجموع الشروط الدولية التي من الضروري أن تتوافر سلفاً لتقرير جدوى طرح أي مبادرة عربية أو تأجيلها.

ومهما كان القرار الذي سيصدر عن القمة العربية في فاس بشأن المبادرة السعودية، قرار قبول أو قرار رفض أو قرار تعديل أو قرار تجاهل، فإن حصيلة المناقشة العلنية التي تمت، تطرح مجموعة من القضايا التي بات مطلوباً من الفكر السياسي العربي أن يحدد مواقف حاسمة بشأنها، يعمل منها بدينيات متعارفاً عليها، تدخل في صلب أي مبادرة، وتكون بمثابة القوانين التي تحكم إعدادها أو مناقشتها أو إعلانها والعمل من أجلها.

القضية الأولى هي أن جزءاً كبيراً من الجهد العربي انصب على الفلسطينيين وحل منظمة التحرير الفلسطينية طالياً، بكثير من الضغوط، لتحديد موقف علني صريح من المبادرة السعودية، وقبل ذلك من المبادرة الأوروبية، ومعتبراً ذلك شرطاً من شروط الاستمرار أو التوقف عن الحركة. ومتطوفاً الذين طالبوا منظمة التحرير بتحديد هذا الموقف، أنهم يعملون من أجل فلسطين، ولذلك فإن منظمة التحرير هي الطرف المعني بالقول: نعم أو لا. نعم من أجل أن يستمروا، ولا كي يتوقفوا.

إن التوجه لتقرير أي نشاط عربي انطلاقاً من هذه النقطة، يطرح المسألة الجوهرية الأولى التي نحن بصدها: هل يكون العرب أداة لدعم فلسطين، أم تكون فلسطين أداة

لدهم العرب؟ لقد تصرف الكثيرون، خلال الأسابيع الماضية، انطلاقاً من أنهم يريدون موقفاً فلسطينياً يدمم مواقفهم، وألغيت، في خضم النقاش الحاد الذي دار، الفكرة البديية القائلة ان كثيراً من الجهد العربي يجب أن يتصب لدعم القضية الفلسطينية، حتى لو لم يكن الفلسطينيون قادرين أو راغبين بإعلان مواقف تدعم وجهات النظر العربية، في التوقيت الذي يراه الآخرون مناسباً لمصالحهم.

نقول ذلك ونحن نعرف سلفاً، واستناداً إلى الوقائع، أن منظمة التحرير لم تتوان في لحظة من اللحظات، من تحديد الموقف الفلسطيني الرسمي في أي قضية من القضايا المصرية، ولكنها كانت تفعل ذلك دائماً، انطلاقاً من فهمها هي للوقائع، وفي توقيت تقرر به بنسبها وتراه مناسباً لظروف حركتها السياسية.

إن إعلان الموقف من أي مبادرة، عربية كانت أم غير عربية، هو مسؤولية فلسطينية من الدرجة الأولى في الأهمية. ولكن المسألة ليست في ضرورة إعلان هذا الموقف، بل في توقيت إعلانه، وفي كيفية إعلانه وفي صياغة السلوك الفلسطيني إزاء أي موقف، وهل تحكم ذلك قواعد تتبع من الشروط المحيطة بالوضع الفلسطيني أم من الرغبات الرسمية العربية؟ والاجابة على هذا السؤال هي التي تقرر إلى حد بعيد، ما إذا كان أي جهد عربي يذل سيوضع في خدمة القضية الفلسطينية، أم أن المطلوب هو أن تكون القضية الفلسطينية في خدمة ذلك الجهد.

ولدينا، في هذا السياق، مثل تاريخي بارز؛ ففي خضم المعركة حول قرار مجلس الأمن، رقم ٢٤٢، في العام ١٩٦٧، تصرف الرئيس جمال عبد الناصر انطلاقاً من قاعدة تقول: ان من حق الدول العربية أن تقبل القرار ومن حق الفلسطينيين أن يرفضوه. ومهما كان الرأي حول صحة هذه الصيغة أو خطئها، فإن عبد الناصر كان يدرك أن الدبلوماسية الفلسطينية، تملك هامشاً من الحركة، يجب أن يكون بالضرورة، أوسع من هامش الحركة السياسية للأنظمة العربية، وأن تكييل الثورة الفلسطينية بهامش النكتيكات التي تفرضها أوضاع أي نظام بسبب ظروف الحرب، أو بسبب علاقاته الدولية، أمر قد يكون مضراً بالتضال الفلسطيني، بل وإن رفض الفلسطينيين للقرار قد يكون مفيداً للأنظمة العربية نفسها، من أجل ضبط عملية المساومة حتى لا تنزلق إلى مهاو غير محسوبة.

القضية الثانية التي أثارها المناقشات حول المبادرة السعودية، هي أهمية الربط بين المباديء وبين التحريك الميداني للوضع. فالدبلوماسية لم تكن أبداً ولن تكون حواراً في الغرف، بل هي تبادل في المصالح، تفرض نتائج موازين القوى على أرض الواقع. وأي مبادرة عربية، تحتاج لكي تنجح إلى إحداث جملة من التغيرات تكسر واقع الجمود القائم. إن وضع الخطط لتطبيق شعار بناء والتوازن الاستراتيجي، مع إسرائيل على ضوء خروج مصر من ساحة الصراع، هو مدخل لا يد منه لجعل أي مبادرة عربية قابلة للتنفيذ. إن إنشاء قيادة عربية عسكرية موحدة، هو خطوة على الطريق نفسه. إن

استعمال وسائل القوة العربية الأخرى، من الضغط إلى البترو-دولار، هو سلاح فعال في هذه المرحلة إلى أقصى حد، وكل تحرك سياسي عربي لا يبدأ بخطوات من هذا النوع هو تحرك مقضي عليه بالفشل؛ والبدء بخطوات أولية على هذا الطريق قد يكون في كثير من الأحيان أكثر جدوى من إعلان المبادرات دون دعمها بأي إجراء عملي. وقدنياً قال قائد صيني: إن طاولة المفاوضات تنصب في المكان الذي تصل إليه مدافعك.

أما القضية الثالثة التي أثارها المناقشات حول المبادرة السعودية، فتتعلق بالشروط الدولية التي تحكم أي تحرك سياسي. فبعض الحكام العرب يتطلعون إلى مفاوضات مع الولايات المتحدة الأميركية، أو هم مقتنعون بأن أغلبية أوراق أزمة الشرق الأوسط موجودة في واشنطن؛ وهم يرون، عن رغبة أو عن قناعة، أن لا دور للاتحاد السوفياتي في أي بحث حول مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي، ولكن الوقائع تثبت من جديد خطأ هذا التصور، فتواجد الاتحاد السوفياتي في أي تسوية لأزمة المنطقة ليس مجرد مطلب يتنادي به فريق من العرب، بل هو واقع دولي ينبع من وزن الاتحاد السوفياتي وشبكة علاقاته القائمة. والاتحاد السوفياتي قادر، من موقعه هذا، أن يلغي أي تحرك دولي لا يحظى بموافقة، إلا إذا كان هذا الحل على غلط اتفاقيات كامب ديفيد، حيث يقرر الحاكم أن يلتحق بالولايات المتحدة كتابع لها في المعركة الأميركية ضد موسكو. ولذلك فإن المبادرات التي لا تلاحظ هذه المسألة، أو ترفض الاعتراف بها، تقع في تناقض مع نفسها، يلغي كثيراً من فعاليتها، إن لم يكن من جذواها.

..... وسواء قرر مؤتمر القمة العربي قبول المبادرة السعودية أو رفضها أو تعديلها، فإن هذه المبادئ الثلاثة، يجب أن تبقى راسخة في الذهن، وأن تلعب دور علامات الطريق التي ترشد إلى الاتجاه الصحيح.

بلال الحسن

الصناعات في الضفة الغربية وقطاع غزة

هشام عورتاني

لقد اجتذب الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة اهتماماً واسعاً وكثيفاً في وجوه عدة ولأسباب شتى. ويحكم الضرورة، كانت التقارير الإحصائية التي يقوم بنشرها المكتب المركزي للإحصاء في القدس المصدر الأساسي للمعلومات لعظم الكتاب في هذا الموضوع، على أن سكان المناطق المحتلة الذين عايشوا السياسات الاقتصادية الإسرائيلية على امتداد الأحد عشر عاماً المنصرمة، لديهم رؤيتهم الخاصة ووجهات نظرهم التي لا تتطابق دائماً مع الاستنتاجات التي توحي بها الأرقام والبيانات الإسرائيلية الرسمية.

وكتب هذه السطور، محاضر في علم الاقتصاد والتنمية الريفية في جامعة النجاح وفي جامعة بيرزيت، ومن موقعه هذا كان على اتصال وثيق بالتحولات الاقتصادية في المناطق المحتلة. وفي إطار إحدى المواد الدراسية المقررة بعنوان: «اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة»، أجرى الكاتب وطلابه دراستين منفصلتين في هذا المضمار. كانت الأولى بعنوان: «الزراعة في الضفة الغربية: نظرة جديدة»، ونشرتها جامعة النجاح. والثانية تعالج أوضاع الصناعة في المناطق المحتلة، وتشكل هذه الدراسة، في الواقع تقريراً عنها، وهذا التقرير تتولى نشره جامعة بيرزيت.

ولابد من أن أشير بادئ ذي بدء إلى أنه لم يكن ممكناً استكمال هذه الدراسة على صورتها الحاضرة، لولا المساعدة التي تلقيناها من غرف التجارة، والهيئات البلدية، والعديد من رجال الأعمال. ويستحق مسؤولو شؤون العمل في الاقضية، وخصوصاً السيد هشام عنباتوي من قضاء نابلس، شكراً خاصاً بسبب مساعدتهم القيمة، سواء في مدّنا بالمعطيات الإحصائية، أو بتزويدنا بوجهات نظرهم وتحليلاتهم لبعض المشكلات. ومن الإنصاف الإشارة إلى أن السادة إبراهيم عبد الهادي وغسان حرب وشارل شماس قاموا بمراجعة التقرير في صورته النهائية وتفضلوا بتقديم ملاحظاتهم النقدية وتحليلاتهم

النافعة والسليمة. كما قامت السيدة فيفيان بول، الأستاذة في جامعة درو، بمراجعة المخطوطة ومناقشتي في عدد من النقاط المثيرة للجدل، فلها كل الامتنان. وأرغب في أن أعبر أخيراً وليس آخراً عن تقديري الكبير لجامعة بيرزيت لدعمها المادي والادبي، وللأنسة نعماتي أسعد، الموظفة في مكتب التوثيق والأبحاث في بيرزيت، لقيامها بطباعة المخطوطة الأولى، وللأنسة إميلي مخلوف، السكرتيرة الأكاديمية، لتوليها طباعة المخطوطة النهائية. (كُتبت هذه المقدمة في جامعة بيرزيت، في نيسان - أيار ١٩٧٩).

خلاصة تمهيدية

أجريت هذه الدراسة بين ١٩٧٦ و ١٩٧٨ برعاية جامعة بيرزيت، وتشكل مسحاً عاماً للمنشآت الصناعية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع بحث خاص لبعض النواحي المعنية للنشاط التصنيعي في بعض المؤسسات الخاصة، كعينة تمثيلية. وتشمل العينات أو النماذج المنقاة ٢٠٨ منشآت، بينها ١٦٦ منشأة في الضفة الغربية، و ٤٢ منشأة في قطاع غزة. وفيما يلي تلخيص لأبرز النتائج المستقاة:

المعلومات العامة

يقدم القطاع الصناعي ٧,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي (٦,٧٪ في الضفة الغربية و ١٠,١٪ في قطاع غزة)، ويشغل ١٤٪ من إجمالي القوة العاملة. وتتكون المنشآت الصناعية في الغالب من مؤسسات جزئية أهلية صغيرة، حيث تكون لرأس المال الأسرة وجهدها مكانة أساسية. ولقد ترتب على غياب السلطة الوطنية وجود سياسات وظروف لعبت دوراً خطيراً في حصر مجالات الصناعات المحلية وأنشطتها، واحتفظت بالناطق المحتلة كسوق تصدير رئيسي للصناعة الاسرائيلية.

عدد المنشآت

في ربيع ١٩٧٨، كانت هناك ٣٠١٧ منشأة صناعية، ٢٥٨٧ منها في الضفة الغربية و ٤٣٠ في قطاع غزة.

أنواع النشاط الرئيسية: كانت ٢٢٪ من المنشآت الصناعية المذكور عددها أعلاه، مراتب لإصلاح السيارات، وورشاً للحداذة، ومعامل بسيطة للثلاث المعدني؛ و ١٦٪ منشآت منتجة لأحجار الباطون، و بلاط الأرض، ومقالع لاستخراج الحجارة الصخرية وقصّها؛ و ١٦٪ ورشاً للنجارة، و ١٥٪ منشآت للخياطة والتريكو والحيكة؛ و ١١٪ لصناعة الأحذية والمنتجات الجلدية والبلاستيكية، و ١٠٪ مؤسسات أخرى متنوعة.

هذا التقسيم لنوعية الأنشطة الصناعية القائمة، يبين بكل جلاء الطبيعة البدائية للمنشآت المذكورة. فغالبيتها تقدم خدمات قليلة لا تضيف شيئاً ذا شأن إلى القيمة الصافية لمنتجاتها.

الانتاج: على الرغم من السلوك الضّالّ للأطر الانتاجية، لدينا من الأدلة ما يثبت أن

عدد المنشآت الصناعية قد تضاعف — وأكثر — خلال سنوات الاحتلال. وسجل الناتج الاجمالي زيادة ملحوظة بين ١٩٦٩ و ١٩٧٣. وهبوطاً مطرداً في الفترة التالية. وأفاد رجال الأعمال بأن الناتج الاجمالي سجل هبوطاً مؤكداً منذ عام ١٩٧٧. وتعود أسباب التوجه الكتيب إلى الأزمات النقدية والاقتصادية الاسرائيلية، بالإضافة إلى عدد من السياسات المجحفة لسلطات الاحتلال.

التمويل: المشكلة الكبرى التي يعاني منها الصناعيون ورجال الأعمال في المناطق المحتلة، تنبع من الأوضاع المالية المضطربة بشدة في اسرائيل. ولعل أقسى انعكاس حقيقي وملحوس لهذه المعضلة، يتمثل في التخفيض الواقعي الشديد للعملة الاسرائيلية قياساً بالدينار الأردني، الذي هو أكثر منها بكثير، قبولاً واستقراراً. ولقد سجلت العملة الاسرائيلية في سوق الصرف هبوطاً بنسبة ٤٩٢٪ بين ١٩٧١ و ١٩٧٩. ولا بد لرجال الأعمال لكي يزمعوا تحقيق فائدة حقيقية في ظل هذا الوضع، لابد لهم من أن يحصلوا من صفقاتهم الجارية (التي يجرونها غالباً بالعملة الاسرائيلية) على عائد استثمار شديد الارتفاع في صورة غير اعتيادية (مسعراً بالعملة الاسرائيلية) لكي يتمكنوا من تعويض الخسارة التي يتعرضون لها من جراء الهبوط المفرط في القيمة الصافية للعملة. وبما أنه من المتعذر تحقيق هذا العائد الاستثماري في الصورة الموصوفة آنفاً، فإن معظم رجال الأعمال يقومون بعمليات بسيطة في المناطق المحتلة، ويقومون، في الوقت نفسه، بتأسيس مؤسسات أعظم شأنًا وثباتاً في الاردن ودول الخليج، حيث تتوافر معدلات ربحية أعلى بكثير.

وهناك عائق مهم آخر يعرقل كذلك نمو الاستثمار المحلي، يتصل بالمستقبل السياسي الكالغ، ومرة هذا مفاوضات «السلام» المستمرة بين مصر واسرائيل.

الطاقة العاملة: تقدر الطاقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بـ ٢٠٦,٢٠٠ عامل، يخطر منهم ما نسبته ١٤,٢٪ في المجالات الصناعية. ومن خصائص المنشآت الصناعية القائمة، قلة عدد العمال فيها بصورة واضحة. فإن زهاء ٩١٪ من المنشآت الصناعية كافة، توظف كل منها تسعة عمال أو أقل، وإن سبع منشآت فقط (٠,٢٪) لدى كل منها مائة عامل أو أكثر.

وترتب على منح التراخيص للعمال للعمل في اسرائيل، أن نحو ثلث العمال في الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون الآن في اسرائيل. وتتج عن هذا الوضع ارتفاع حاد في الاجور الحقيقية للعمال في المناطق المحتلة نفسها. وكانت آثار هذا الامر على مراكز العمل المحلية متباينة. فالمؤسسات التي أخفقت في تحسين إنتاجية العمال بما يتلاءم وأجورهم الصاعدة، وجدت نفسها تكابد ظروفًا قاسية. وبالطبع لا حاجة لكي نؤكد هنا أن المؤسسات الاسرائيلية أكثر قدرة بكثير على امتصاص الزيادات في الاجور من المنشآت الصناعية الأصغر بكثير الموجودة في المناطق المحتلة.

إن فتح الحدود المتوقع بين مصر واسرائيل قد تكون له نتائج وخيمة على أسواق

العمل في اسرائيل والمناطق المحتلة. فمع الوصول المتوقع لأعداد كبيرة من العمال المصريين الذين قد يتقاضون أجوراً أدنى، سوف يتعرض قسم كبير من العمال الفلسطينيين لخطر فقدان العمل، وقد لا يكون أمامهم غير النزوح إلى الخارج نظراً لاستحالة استيعابهم في المناطق المحتلة.

التسويق والتجارة: نظراً للتراخي الكامل في توفير إجراءات حماية وطنية، أصبحت المناطق المحتلة المصب الأكبر للمنتجات الاسرائيلية، فإن زهاء ٢٥ في المائة من إجمالي الصادرات الاسرائيلية تتلقاه المناطق المحتلة. والواقع أن إسرائيل غدت أكبر شريك تجاري مع المناطق المحتلة التي تستورد من اسرائيل زهاء ٩٠ في المائة من كل مستوردياتها، وتبيع اسرائيل في المقابل نحو ٦١ في المائة من صادراتها (المناطق المحتلة). ويحقق الميزان التجاري الاسرائيلي فائضاً محترماً في التعامل مع كل من الضفة والقطاع. وهذا الفائض يربو على ٢٠٧ ملايين دولار اميركي.

أما التجارة عبر الجسور (مع الاردن في معظمها) فأقل شأنًا بكثير وفق جميع المقاييس المطلقة والنسبية. لكن الاردن يبقى المنفذ الاساسي لتصريف بعض السلع الزراعية والصناعية، كزيت الزيتون، والسمون النباتية، والحمضيات والخضار والصابون. ومع ذلك فالمستوردات من الاردن متدنية بسبب القيود الجمركية والامنية المشددة. ونتيجة لهذا يحقق الميزان التجاري لاقليمي المناطق المحتلة (الضفة والقطاع) فائضاً دائماً في تجارتها مع الاردن يقدر بـ ٥٥,٧ مليون دولار اميركي.

ولقد شجعت سلطات الاحتلال في سنوات الاحتلال الأولى إجراء عقود مع الباطن بين منشآت اسرائيلية وأخرى فلسطينية، بغرض تأكيد التمايش الاعتيادي. وباستثناء حالات ناجحة نادرة، فإن هذه العقود قد تضائل شأنها وتناقصت أهمية وعددًا، ولم يبق منها على الاغلب سوى في مجالين هما صناعات الملابس، ومقالع الحجارة. ولعل السبب الرئيسي لتدهور هذه الترتيبات هو الحساسية المفرطة لدى رجال الأعمال في المناطق المحتلة إزاء الشائعات التي ستطوّلهم بتهمة التعامل مع الاسرائيليين.

ولقد أشرنا من قبل إلى أن المنافسة غير المتكافئة مع المنتجات الاسرائيلية تمثل العقبة الأولى أمام إمكانية التوسع الصناعي في المناطق المحتلة. ذلك أن المؤسسات الاسرائيلية تتمتع بمزايا عديدة تنبع من اتساع مدى عملياتها الانتاجية: أضف إلى ذلك تمتعها بمنافع أساسية توفرها لها السلطات الاسرائيلية عبر سياسات الحماية، وسهولة الاقتراض، واكتمال عناصر البنية التحتية. كما نريد الإشارة مجدداً إلى أن محدودية إمكان التصدير وضيق الأسواق المحلية هما من أبرز العوامل التي تحول دون تنمية صناعية واسعة في المناطق المحتلة. ومع ذلك فإن لدينا من الأدلة ما يكفي لنؤكد أنه إذا قامت سلطة وطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن حجم سوقهما المحلي، بالإضافة إلى إمكانات التصدير إلى البلدان المجاورة، قد يبرران احتمال نهضة صناعية حيوية، إنما ذات طابع انتقائي.

مقدمة

لقد كتب الكثير عن التحولات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي نتجت عن الاحتلال الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ولا يزال الاهتمام بهذه الناحية في تزايد، ولعل السبب هو الاعتبارات السياسية، وتحديداً احتمالات إنشاء كيان فلسطيني (أو دولة) في الضفة الغربية وقطاع غزة*.

وإن معظم ما كتب في هذا الصدد كان معنياً أساساً بإجراء مسح ذي طبيعة اقتصادية واسعة أو شاملة، اعتماداً على البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة. لكن دراستنا هذه طمّح تحديداً إلى بيان وتقييم التطورات في فرع واحد من فروع النشاط الاقتصادي، وهو بالذات القطاع الصناعي**. وسوف نختتم هذه الدراسة ببحث ذي طبيعة عامة حول النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة في عهد الاحتلال، وما يعانيه من قيود وكوابح من ناحية، والشروط المسبقة اللازمة واحتمالات التطور من ناحية أخرى.

الأهداف

تستهدف هذه الدراسة التحقق من بعض خواص النمو الصناعي التي لا تتكشف للمرء بيسر وسهولة من خلال الأرقام الإحصائية المنشورة. ولهذا سوف توجه الدراسة عناية أكبر للنصوص في تفاصيل المعلومات المستقاة من أفواه الناس المخترطين بأنفسهم في هذا الميدان من ميادين العمل. ومن المفهوم أن أمثال هؤلاء يحاذرون في العادة البوح عن مكتوناتهم والكشف عن شؤون عملهم أمام ممثلي الحكومة أو الأشخاص الأجانب خوفاً من الاتِّباسات والعواقب السلبية. والواقع أننا قد واجهنا مراراً وتكراراً خلال إعداد هذه الدراسة ظواهر عقدة الهلع التي تتحكم بتصرفات رجال الأعمال في كل مرة تطرح عليهم أسئلة قد تثير موضوعات معينة يمكن أن تكون في تقديرهم مثاراً لمشكلات ومتابع مع السلطات الضريبية.

إزاء هذا التحفظ النسبي الذي لسنائه لدى معظم رجال الأعمال الذين قمنا بطرح الأسئلة عليهم، وفي ضوء الدعم المالي والرسمي المحدود الذي تلقت هذه الدراسة، فإننا رسمنا لها (لِلدراسة) أن تتوخى تحقيق الغايات التالية:

(ج) اليس تومار هـ. درايبكن، **حالة**

للسطين الاقتصادية، لندن: كروم فلم، ١٩٧٨.

*** أما القطاع الزراعي فلقد كان موضوع

دراسة أخرى قام بها المؤلف نفسه، بعنوان:

الزراعة في الضفة الغربية، نظرة جديدة

نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ١٩٧٨.

* من الأمثلة البارزة في هذا المضمار:

(أ) فيفيان أ. بول، **الضفة الغربية: هل هي**
قادرة على الحياة؟ ماساتشوستس: منشورات
لكسنغتون، ١٩٧٥.

(ب) جون ستينغ، **إنشاء دولة عربية**
فلسطينية كجزء من تسوية في الشرق الأوسط،
شباط (فبراير) ١٩٧٧.

١ - الوصول إلى تحديد دقيق لصورة انتشار وتوزيع المنشآت الصناعية حسب المناطق والإقصية من ناحية، وإعداد العمال من ناحية أخرى.

٢ - تقديم وصف موجز لمختلف الأنواع الرئيسية من المؤسسات الصناعية القائمة حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣ - تقييم وضع الانتاج والتوريد في القطاعات الصناعية في المناطق المحتلة.

٤ - تحليل المشكلات التمويلية.

٥ - وصف هيكل العملية التسويقية.

٦ - الالتفات إلى خصائص سوق العمل في الصناعة.

٧ - الاطلاع - أخيراً - بنظرة مستقبلية إجمالية.

ولابد من الإشارة هنا إلى أننا قد تجمعت لدينا من خلال الاستبيانات، مقادير هائلة من المعلومات التي لم تجد طريقها إلى النشر من خلال هذه الدراسة ذات الطابع العام. ولعل المسلك الأسلم هو الاستفادة من ركام المعلومات التفصيلية الذي توفر لدينا، في إصدار عدد من التقارير المتخصصة، نعالج في كل منها أحوال نوع معين أو بضعة أنواع متصلة في ميدان الصناعة.

مصادر المعلومات

استقينا المعلومات التي تقوم عليها هذه الدراسة من ثلاثة أنواع من المصادر:

١ - التقارير الاحصائية التي تنشرها الجهات الاسرائيلية، وخصوصاً المكتب المركزي للاحصاء.

٢ - المقابلات غير الرسمية التي عقدها الكاتب مع أعضاء ورؤساء غرف التجارة المحلية. ومع هؤلاء لم تلجأ لاستخدام صيغة الاستبيان.

٣ - المقابلات المنظمة مع عينة من رجال الاعمال تمثل ٢٠٨ منشآت صناعية، ١٦٦ منها في الضفة الغربية، و٤٢ في قطاع غزة. وفي هذا المضمار استخدمنا الاستبيان المفصل والشامل الذي تجدره في الملحق. وقام بإجراء المقابلات وجمع الردود على الاستبيان طلبة يتابعون دروس الاقتصاد على يدي الكاتب في جامعة بيرزيت خلال السنة الجامعية ١٩٧٦/٧٧. والحقيقة أن هؤلاء الطلبة قد تلقوا قبل شروعهم في العمل، تدريباً مناسباً وكافياً على أصول مهمتهم وأسلوب إجراء المقابلات وتعبئة نماذج الاستبيان.

النمو الصناعي قبل الاحتلال الاسرائيلي

الضفة الغربية: كان النمو الصناعي في الضفة الغربية قبل الاحتلال بطيئاً للغاية. ومن العسير أن نحدد هذا النمو على وجه الدقة، نظراً لأن الإحصاءات الرسمية تدمج ما بين ضفتي الأردن ككتيهما. لكن معهد الشرق الأوسط حاول أن يرسم بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بكل من ضفتي الأردن للعام ١٩٦٦ (الجدول الأول).

الجدول رقم ١

الناتج الوطني الاجمالي لضفتي الاردن في العام ١٩٦٦
(الأرقام بملايين الدولارات)

الضفة الغربية		الضفة الشرقية		الأردن		
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	
٢٢,٩	٦٥,٠	٢٦,٢	٤٣,٤	٢٤,١	١٠٨,٤	الزراعة
١٢,٩	٣٩,٥	٨,٧	١٤,٥	١٢,٠	٥٤,٠	الصناعات
٦,٤	١٨,١	٤,٦	٧,٧	٥,٧	٢٥,٨	البناء
٥٦,٨	١٦١,١	٦٠,٥	١٠٠,٤	٥٨,٢	٢٦١,٥	الخدمات
١٠٠,٠	٢٨٣,٧	١٠٠,٠	١٦٦,٠	١٠٠,٠	٤٤٩,٧	الناتج الوطني الاجمالي حسب
						كلفة العامل
						+ تحويلات
	٢٣,٤		١٩,٢		٤٢,٦	صافية من الخارج
	٣٥,١		٢٣,٤		٥٨,٥	ـ ضرائب غير مباشرة
	٢٤٢,٧		٢٠٨,٦		٥٥٠,٨	الناتج الوطني الاجمالي حسب سعر السوق

المصدر: د. بيريتز، كيان فلسطيني، واشنطن: معهد الشرق الأوسط، ١٩٧٠، الجدول رقم ١.



تكشف هذه الأرقام بعض الخصائص الأساسية للعلاقات الاقتصادية بين ضفتي الأردن قبيل الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية مباشرة. ويتبين منها مثلاً أن المردود

الزراعي في الضفة الشرقية كان أكبر، على الرغم من أن الزراعة في الضفة الغربية كانت أكثر أهمية نسبياً.

كما يتبين من الجدول أن المردود الصناعي كان هابطاً للغاية في الضفتين كلتيهما، إنما كان أشد هبوطاً في الضفة الغربية. على أن الفروقات المدهشة هي التي نجدها في طبيعة الصناعات في الضفتين كلتيهما. فالجدول الثاني يبين أنه على الرغم من أن عدد المنشآت الصناعية في الضفة الغربية كان أكبر، فإن أحجام هذه المنشآت الموجودة في الضفة الغربية كانت أصغر من منشآت الضفة الشرقية. كما تبين أن المنشأة الصناعية في الضفة الشرقية كانت — كمعدل عام — أكبر بأربع وثلاثين مرة من المنشأة الصناعية في الضفة الغربية من حيث الأصول والموجودات الثابتة، وكانت أكبر بأربعين مرة من حيث قيمة المردود، كما كانت توظف عمالاً أكثر بنسبة ٤٠٪ وكانت تقدم أجوراً للعمال أكثر من مضاعفة.

الجدول رقم ٢

المؤشرات الصناعية في الضفتين الغربية والشرقية (١٩٦٥) بالدينار الأردني

عدد المنشآت	معدل الأصول الثابتة	معدل المردود	معدل التوظيف	معدل الأجر للعامل	
٣٧١٦	١٢١,٨	٢٥٤٤,٢	٤,٦	٨٢,٩	الضفة الغربية
٣١٢٢	٤٨٨٧,١	٩٢٥٧,٥	٦,٤	١٩٢,٠	الضفة الشرقية

المصدر: و. شرايخ، النمو الاقتصادي في الأردن، القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٦٨، ص ١٧٨.



هذه المؤشرات الاقتصادية تشير في مجموعها إلى الخصائص الأساسية للمؤسسات الصناعية في الضفة الغربية في أثناء العهد السابق للاحتلال. وكانت هذه المؤسسات على العموم، من حجم الورش وفي مستوى الحوانيت، وذات مردودات رأسمالية محدودة للغاية، وكانت تدار وتُشَقَّل من جانب أصحابها أنفسهم. والحقيقة أنه لم تكن هناك سوى أربع مؤسسات صناعية في الضفة الغربية تستخدم كل منها مائة عامل أو أكثر * . وإن

* شركة بلاستيك الأردن (٢١٥ عاملاً)، الشركة الأردنية للزيوت النباتية (٢٠٠)، شوكولاته سيلفانا (١٠٠)، وسجلتر القدس (١٠٠).

أغلبية هذه المنشآت كان لدى كل منها أقل من ١٠ عمال. ولهذا ينبغي القول انها كانت ذات طبيعة مختلفة تماماً عما هو متعارف عليه الآن بالنسبة لطبيعة المنشآت الصناعية وواقعها.

هذا النمو البطيء والهش للتصنيع في الضفة الغربية حتى ١٩٦٧، يمكن أن يعزى إلى العوامل التالية:

١ - شعور معظم رجال الأعمال بوجود تمييز فاضح كسياسة ثابتة ضد التصنيع في الضفة الغربية. ولقد اتخذت سياسة التمييز أشكالاً متعددة بدءاً من رفض إعطاء التراخيص لإقامة صناعات جديدة، وانتهاء باكراه المنشآت الصناعية التي كانت قائمة في الضفة الغربية على الرحيل والانتقال إلى الضفة الشرقية. وترتب على هذه السياسات الظلمة أن الضفة الغربية التي كانت تضم ٤٠٪ من السكان، لم تساهم بأكثر من ٢٢٪ من الصناعة.

٢ - لقد عانت الضفة الغربية من حركة هجرة كثيفة سواء هجرة الرساميل أم هجرة اليد العاملة الفنية والمدرية منذ العام ١٩٥٠. إذ كان واضحاً تماماً لأصحاب الرساميل، وكذلك للعمال الأكفاء، أن مجال الكسب في الضفة الشرقية كان أرحب بكثير، حيث توافرت خطة حكومية معلنة لتأسيس وتشجيع قيام مجمع صناعي ضخم في شريط عمان - الزرقاء.

٣ - لقد كابد الأردن عموماً، والضفة الغربية خصوصاً، الكثير من الصعاب بسبب افتقار المواد الخام اللازمة للصناعة. فلو غضضنا الطرف عن السياسات الحكومية التي كانت توجه البلاد نحو الزراعة، فالواقع أن المواد الخام المحلية المتوافرة ما كان لها أن تقيد سوى القليل من الصناعات. لكن هذا لا يعني بتاتاً أن جهوداً كافية قد بُذلت لاكتشاف كل الاحتمالات.

الصناعة في قطاع غزة قبل الاحتلال

تمتع قطاع غزة في السنوات الأخيرة من حكم الإدارة المصرية بوضع اقتصادي مزدهر مستفيداً من تسهيلات معينة في القيود التي كانت مفروضة في مصر على التجارة الخارجية. ونتيجة لذلك غدا قطاع غزة مركزاً تجارياً وتسويقياً جذاباً للمصريين. كما ساعدت في دعم هذا الازدهار حركة الإنفاق المهمة نسبياً من جانب قوات الأمم المتحدة التي كانت متمركزة في القطاع.

وعلى الرغم من هذا الازدهار التجاري، بقيت الصناعة في قطاع غزة مختلفة تماماً وفي مستوى لا يتعدى الورش الصغيرة. أما الصناعات الحقيقية التي شهدتها القطاع فالتصنعت على منشأتين لتعبئة قوارير المرطبات، ومنشأتين لتوضيب الحمضيات، ونحو ١٠

منشآت لحياكة النسيج والسجاد. وفي تقدير الاقتصاديين الاسرائيليين أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الاجمالي للعام ١٩٦٦ في القطاع كانت ٤,٤٪ (انظر الجدول رقم ٣).

الجدول رقم ٣
الناتج القومي الاجمالي لقطاع غزة في ١٩٦٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

القطاع	المبلغ	النسبة المئوية
الزراعة	٥,٥	٣٤,٤
الصناعة	٠,٧	٤,٤
التجارة والخدمات الشخصية	٤,٣	٢٦,٩
المواصلات	٠,٥	٣,١
الادارة والخدمات العامة	٤,٠	٢٥,٠
البناء والانشاءات العامة	١,٠	٦,٢
الناتج المحلي الاجمالي	١٦,٠	١٠٠,٠
تحويلات من الخارج	٥,٠	
الناتج القومي الاجمالي	٢١,٠	

المصدر: هيئة التخطيط الاقتصادي، الاقتصاد قطاع غزة وسيناء، القدس: المكتب المركزي للإحصاء، ص ٨.



التطورات في ظل الاحتلال

أوضحنا من قبل أن القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة قبيل الاحتلال، كان بدائياً متخلفاً وهشاً. ومع الاحتلال، نأت الصناعة تحت مجموعة جديدة من العوامل، منها في ذلك كمثل باقي القطاعات الاقتصادية. فالأسواق التقليدية أغلقت، وافتتحت أسواق جديدة، وتغيرت مصادر المواد الخام وأسعارها، وخضع سوق العمل لتقلبات حادة، وفوق هذا كله أن النظام الجديد (عهد الاحتلال الاسرائيلي) كان عازماً تماماً على دمج وإلحاق اقتصاديات المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي. ويلفة المصطلحات الاقتصادية نسجل أن حصة الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية هبطت من ٨,٧٪ في ١٩٦٦ (الجدول الاول) إلى ٦,٧٪ في ١٩٧٦ (الجدول رقم ٤). أما في قطاع غزة فلقد صعدت من ٤,٤٪ في ١٩٦٦ إلى ١٠,١٪ في ١٩٧٦ (الجدول رقم ٤).

الجدول رقم ٤
النتائج القومي الإجمالي للمناطق المحتلة في ١٩٧٦
(بملايين الليرات الاسرائيلية)

الإجمالي		قطاع غزة		الضفة الغربية		
				النسبة	المبلغ	
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ			
٣٤,٣	١٧٢٨	٣٢,٧	٤٨٥	٣٤,٩	١٧٤٣	الزراعة (مع الإعانات)
٧,٧	٣٨٩	١٠,١	١٤٩	٦,٧	٣٤٠	الصناعة
١٦,٠	٨٠٥	١٩,٢	٢٨٥	١٤,٦	٥٣٠	البناء
١٣,٥	٦٨٣	١٩,٣	٢٨٦	١١,١	٣٩٧	الخدمات العامة والاجتماعية
						النقل والتجارة ووسائل الخدمات
٢٨,٥	١٤٣٩	١٨,٧	٢٧٧	٣٢,٧	١١٦٢	بما فيها ملكية المساكن
١٠٠,٠	٥٠٤٤	١٠٠,٠	١٤٨٢	١٠٠,٠	٣٥٦٢	النتائج المحلي الإجمالي
	١٤٦٠		٥٧٠		٨٩٠	+ دفعات من الخارج
	٤٤		١٤		٣٠	- دفعات إلى الخارج
	٦٤٦٠		٢٠٣٨		٤٤٢٢	النتائج القومي الإجمالي

المصدر: الفصلية الإحصائية للمناطق المدارة القدس: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٧٧. المجلد ٦.
العدد الأول، ص ٧٤.



لقد تبين من هذه الدراسة أن الخاصية المميزة للمنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ما زالت مستمرة وبقية، وهي كما أسلفنا طبيعتها الأهلية أو العائلية (ورشة للأسرة). وما زالت أكثريتها الغالبة عبارة عن ورش صغيرة برأسمال شديد التواضع. وإن أصحابها وأفراد الأسرة يقومون بمعظم العمل، أما العمال المهاجرون فنسبتهم في الحد الأدنى. وإن أكثر هذه المنشآت تؤدي عمليات متواضعة على المواد الخام التي هي في ذاتها شبه مصنعة.

وعلى الرغم من انقضاء ١١ عاماً على الاحتلال (نيسان - أبريل ١٩٧٩)، فإن سبع منشآت فقط في الضفة الغربية تستخدم مائة عامل أو أكثر، ولا توجد منشأة واحدة بهذا الحجم في قطاع غزة. وإن جميع هذه المنشآت «الكبيرة» - باستثناء اثنتين - كانت موجودة قبل الاحتلال.

مسح الصناعات

من أغراض هذه الدراسة الأساسية، تقديم تقدير على درجة معقولة من الدقة لعدد المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، موزعة حسب مواقعها الجغرافية وحجم اليد العاملة. والحقيقة أن هذا كان أكثر جوانب هذه الدراسة مشقة وعناء. فبعد أن جربنا كل وسيلة ممكنة لاستقصاء المعلومات وجمع البيانات المطلوبة، اكتشفنا أن المصدر الذي يمكن الاعتماد عليه أكثر من سواء هو مكاتب العمل في المناطق التي تحتفظ بقوائم تفصيلية للمنشآت كافة، الموجودة في أخصيتها، سواء المنشآت الصناعية أو سواها.

ومن الجلي أن تصنيف الصناعات لا يتطابق والتصنيفات المتعارف عليها دولياً. وبناء عليه فإن رسم صورة دقيقة للظروف القائمة قد يعين في بناء إدراك أكثر واقعية للوضع. وأن الجداول التي نقدمها هنا من الرقم خمسة حتى الجدول الثامن عشر تلخص لنا في صورة مناسبة ما توصلنا إليه في عملية المسح التي أنجزناها للمؤسسات الصناعية في الضفة الغربية (بما فيها شرق القدس) وقطاع غزة، حسب المعلومات والمعطيات التي توافرت لدينا حتى ربيع ١٩٧٨. هذا القسم نختتمه بوصف موجز للأنواع الرئيسية من الصناعات التي مر ذكرها.

ولقد تكشف لنا من نتائج هذا المسح أن هناك ٣٠١٧ منشأة صناعية، في الضفة الغربية وقطاع غزة (الجدول رقم ١٨). ويبين الجدول رقم ١٦ أن قضاء الخليل يضم ٢٥,٥٪ من المنشآت كافة، يليه نابلس (١٧,٠٪) فقطاع غزة (١٤,٣٪) ثم القدس الشرقية (١٠,٦٪).

أما توزيع المنشآت الصناعية، حسب حجم القوة العاملة، فنقدمه في الجدول رقم ١٧ الذي يتبين منه أن ٩٢,٣٪ من جميع المنشآت الصناعية لديها أقل من ١٠ عمال في كل منها. وهناك سبع منشآت فقط تستخدم ما بين ٥٠ و ٩٩ عاملاً، وسبع منشآت أخرى تستخدم مائة عامل أو أكثر.

أما توزيع المنشآت وفق نوع الانتاج، فهو موضوع الجدول رقم ١٨ الذي يتبين منه أن زهاء ٣٢٪ من المنشآت الصناعية كافة هي للحداثة والبرادة، ١٤,٥٪ مراتب لاصلاح السيارات ومحلات لانتاج الاثاث المعدني البسيط. ويشكل التجارون ١٥,٥٪ من إجمالي المؤسسات، يليهم منتجو أحجار الباطون، والبلاط، وباقي مواد البناء. أما الخياطة والحيكة والتريكو فمشتاتها تبلغ ١٤,٦٪ من مجموع المؤسسات.

الجدول رقم ٥
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (طولكرم)

(أعداد العمال في كل فئة)					نوع الصناعة
المجموع	٥٠ وأكثر	٢٠-٤٩	١٠-١٩	١-٩	
٢٥		٩	٩	٧	الخياطة والتريكو
٦				٦	المخابز
٨				٨	الحلويات والسكريات
١				١	الطعمية
١٥				١٥	النجارة
٥				٥	الأحذية
٤٠				٤٠	الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني
٣٧				٣٧	مراائب السيارات
					اقتلاع وقطع أحجار البناء والرخام،
٢٤			١	٢٣	القرميد، البلاط
٣				٣	الطباعة، منتجات ورقية
١				١	الصابون
١٦٥	لا شيء	٩	١٠	١٤٦	المجموع الإجمالي

الجدول رقم ٦
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (جنين)

(أعداد العمال في كل فئة)					نوع الصناعة
المجموع	٢٠ وأكثر	١٠-١٩	١-٩		
١٦		١	١٥		الخياطة والتريكو
٢			٢		المخابز
٦			٦		الحلويات والسكريات
٤			٤		الجلود والأحذية
٢٠			٢٠		النجارة
٤٤		١	٤٣		الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني
٣٠			٣٠		مراائب السيارات
٥٠			٥٠		اقتلاع وقطع الحجارة والرخام، القرميد، البلاط
١			١		الطباعة، منتجات ورقية
١		١			التعليب
١٠			١٠		الحجم الضميمة
١٨٤	لا شيء	٣	١٨١		المجموع الإجمالي

الجدول رقم ٧
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (نابلس)

(أعداد العمال في كل فئة)						نوع الصناعة
المجموع	١٠٠ وأكثر	٥٠-٩٩	٢٠-٤٩	١٠-١٩	١-٩	
١٢٢	١		٢	٧	١١٢	الخياطة والتريكو
٣			١	١	١	البوتلة والمرطبات
١٣			١	١	١١	المخابز والمطاحن
٣٦				٢	٢٤	الحلويات والسكريات
٤	١			١	٢	الطحينية
٢			١		١	العلف
٢٤				٦	١٨	الصابون
١			١			كيماويات ومواد للتنظيف
٢	١		١			بلاستيك
٣١					٣١	الجلود والأحذية
٤٢					٤٢	النجارة
١				١		التدفئة بالطاقة الشمسية
٥٦			١	٢	٥٢	الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني
٩١				١	٩٠	مراثب السيارات
١			١			التعليب
٨١				٣	٧٨	قطع الحجارة والرخام، البلاط،
١٠				٢	٨	أحجار الباطون
١		١				الطباعة، منتجات ورقية
٢			٢			منشأة لتوليد الطاقة الكهربائية
						الزجاج
٥١٤	٣	١	١٢	٢٧	٤٧١	المجموع الإجمالي

الجدول رقم ٨
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (رام الله)

(أعداد العمال في كل فئة)					
نوع الصناعة	٩-١	١٩-١٠	٤٩-٢٠	٩٩-٥٠	١٠٠ وأكثر
المجموع					
الخياطة والتريكو	٣٨		٦		٤٤
البوظة	١				١
المخابز	١٠				١٠
الحلويات والسكريات	٢				٣
الطحينة	٢				٢
مشروبات روحية		٢			٢
الملف		٢			٢
التبغ	١				١
الصابون	٢				٢
مستحضرات صيدلانية			٣	١	٤
كيمياويات ومواد للتنظيف	١		١		٢
بلاستيك		١			١
الأحذية والجلود	٨		١		٩
النجارة	٣٢				٣٢
الحدادة، الخراطة، الاثاث المعدني	٤٢				٤٢
مراشيب للسيارات	٥٣	١			٥٤
قطع الحجارة والرخام، بلاط، قرميد	٤٠	٢		٢	٤٤
الطباعة، منتجات ورقية	٣		١	١	٥
السيراميك	١				١
المجموع الإجمالي	٢٣٦	٨	١٢	٤	٢٦١

الجدول رقم ٩
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (القدس)

(أعداد العمل في كل فئة)					
المجموع	٥٠ وأكثر	٢٠-٤٩	١٠-١٩	١-٩	نوع الصناعة
٧		٢	٢	٣	الخياطة والتريكو
١٥		١		١٤	المخابز
١				١	المطاحن
١				١	المشروبات
٤				٤	الطوبى والسكاكر
١			١		التعليب
١٣١			١	١٣٠	النجارة
١٠				١٠	منتجات سياحية من الخشب
٢				٢	منتجات سياحية من عرق اللؤلؤ
١				١	منتجات سياحية من الزجاج
٣				٣	منتجات سياحية من السيراميك
٣٠				٣٠	الحدادة
١٠				١٠	الأثاث المعدني
٣٦		١		٣٥	مراشٍ للسيارات
٣				٣	مقالع حجارة
٧				٧	القرميد، البلاط، الرخام
٤٤		١	١٠	٣٣	الجلود والمطاط
١٢		٣	٣	٦	الطباعة، منتجات ورقية
١		١			مكس (من إنتاج المكيفين)
٣١٩	لا شيء	٩	١٧	٢٩٣	المجموع الإجمالي

الجدول رقم ١٠
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة
في منطقة أبو ديس، العيزرية (ضواحي القدس)

(أعداد العمال في كل فئة)				
نوع الصناعة	٩-١	١٠-١٩	١٠٠ وأكثر	المجموع
الخياطة والتريكو	١٠			١٠
المخابز	١			١
السجائر			١	١
بلاستيك		١		١
الأحذية		١		١
النجارة	٢٠			٢٠
الحداثة، الأثاث المعدني	٢٠			٢٠
مرائب للسيارات	٥			٥
أحجار الباطون	٢			٢
منشأة لتوليد الطاقة الكهربائية			١	١
المجموع الإجمالي	٥٨	٢	٢	٦٢

الجدول رقم ١١
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (أريحا)

(أعداد العمال في كل فئة)				
نوع الصناعة	٩-١	١٠-١٩	٢٠ وأكثر	المجموع
الخياطة، التريكو	١	٢		٣
المخابز	٣			٣
الأحذية والجلود	٢٣			٢٣
النجارة	٢			٢
أحجار الباطون، البلاط	٣			٣
الحداثة	٥			٥
مرائب للسيارات	١٠			١٠
المجموع الإجمالي	٤٧	٢	لا شيء	٤٩

الجدول رقم ١٢
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (بيت لحم)

(أعداد العمال في كل فئة)					
المجموع	١٠٠ وأكثر	٩٩-٥٠	٢٠-٤٩	١٠-١٩	٩-١
٥٨		١	٧		٥٠
٦					٦
٢					٢
٥					٥
١		١			
٢	١		١		
١			١		
٢٢					٢٢
٥٦				٦	٥٠
١٥				٥	١٠
٢٢				١	٢٢
٢٧					٢٧
٢٥					٢٢
١				١	
٢٦٤	١	٢	١٢	١٣	٢٣٦
المجموع الإجمالي					

الجدول رقم ١٣
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (الخليل)

(أعداد العمال في كل فئة)					
المجموع	٥٠ وأكثر	٢٠-٤٩	١٠-١٩	٩-١	نوع الصناعة
٧٤		٢	١٢	٥٨	الخياطة، النسيج، التريكو
١٠			١	٩	المخابز
١			١		مجموع البنودرة (الطماطم)
٢				٢	معامل الخضار
١٩٩			٤	١٩٥	الجلود والأحذية
١٢٧			٤	١٢٢	النجارة
١٢٠		١	٢	١٢٧	الحدادة، الخراطة، الآلات المعدنية
٧١				٧١	مراشيب للسيارات
١		١			البطاريات
١٤			٤	١٠	قطع الرخام
١٠٠		١	٣	٩٦	مقالم للحجارة وقطعها
١٧				١٧	أحجار الباطون، البلاط
٦				٦	منتجات زجاجية
٧				٧	الطباعة، منتجات ورقية
٧٦٩	لا شيء	٦	٣٢	٧٣١	المجموع الإجمالي

الجدول رقم ١٤
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة في كل الضفة الغربية

(اعداد العمال في كل فئة)						نوع الصناعة
٩-١	١٩-١٥	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠ وأكثر	المجموع	
٢٩٤	٣٤	٣٠	١	١	٣٦٠	الخياطة والحياكة والتسيج. تريكو
١٢٥	١٢	٤		٢	١٤٣	أطعمة ومربطات
١		١		١	٣	التبغ والمخاضر
٢١	٦				٢٧	الصابون
١		٢		٣		كيماويات ومواد تنظيف
	٢	٢		٢	٦	منتجات بلاستيكية
٢٩٩	١٥	٢			٣١٦	الجلود والاحذية
		٣	٢		٥	مستحضرات صيدلية
٤٢٦	٥				٤٣١	النجارة
٤٠٢	٦	٢			٤١٠	الحداثة، الخراطة، الأثاث المعدني
٣٥٨	٢	١			٣٦١	مراشيب السيارات
	١	١			٢	التعليب
		١			١	البطاريات
	٢				٢	التدلية بالطاقة الشمسية
						مقالم الحجارة وقطعها وقطع
٣٥١	١٣	٤	٢		٣٧٠	الرخام، بلاط، قرميد، بلاطون
٢٨	٥	٤	١		٣٨	الطباعة، منتجات ورقية
٧		٢			٩	منتجات زجاجية
٦٠	٦				٦٦	منتجات من خشب الزيتون
١٢	٥				١٧	منتجات من حرق اللؤلؤ
٤					٤	المسيراميك
				١	٢	محطات لتوليد الطاقة الكهربائية
		١			١	منتجات خاصة بالكتاسة
١٠					١٠	الفحم (الخشبي)
٢٣٩٩	١١٤	٦٠	٧	٧	٢٥٨٧	المجموع الإجمالي

الجدول رقم ١٥
تصنيف المنشآت الصناعية حسب حجم القوة العاملة (قطاع غزة)

(اعداد العمال في كل فئة)				
نوع الصناعة	٩-١	١٠-١٩	٢٠-٤٩	المجموع
الخياطة، النسيج، التريكو	٦٨	١٢	١	٨١
مطاحن الدقيق	١١			١١
الحلويات والسكريات	٤	٣		٧
المربطات			٢	٢
منتجات لتوضيب الحمضيات			٨	٨
بلاستيك			١	١
الاحذية والجلود	١٠			١٠
الطباعة، منتجات ورقية	٤			٤
النجارة	٣٢	٤	١	٣٧
الحدادة، الخراطة، منتجات معدنية	٩٧	٩		١٠٦
مراشيب للسيارات	٧٥	١		٧٦
أحجار الباطون، البلاط	٨٤	٢	١	٨٧
المجموع الاجمالي	٣٨٥	٣١	١٤	٤٣٠

الجدول رقم ١٦
توزيع المنشآت الصناعية حسب المناطق الجغرافية
الضفة الغربية وقطاع غزة

القضاء	عدد المنشآت	النسبة المئوية
طولكرم	١٦٥	٥,٤
جنين	١٨٤	٦,١
نابلس	٥١٤	١٧,٠
رام الله	٣٦١	٨,٧
القدس	٣١٩	١٠,٦
ضواحي القدس	٦٢	٢,٠
أريحا	٤٩	١,٦
بيت لحم	٣٦٤	٨,٨
الخليل	٧٦٩	٢٥,٥
الضفة الغربية	٢٥٨٧	٨٥,٧
قطاع غزة	٤٣٠	١٤,٣
المجموع الاجمالي	٣٠١٧	١٠٠,٠

الجدول رقم ١٧
تصنيف المنشآت الصناعية حسب حجم القوى العاملة
الضفة الغربية وقطاع غزة

النسبة المئوية	عدد المنشآت	عدد العمال
٩٢,٢	٢٧٨٤	١ - ٩
٤,٨	١٤٥	١٠ - ١٩
٢,٥	٧٤	٢٠ - ٤٩
٠,٢	٧	٥٠ - ٩٩
٠,٢	٧	١٠٠ وأكثر
١٠٠,٠	٣٠١٧	المجموع الإجمالي

الجدول رقم ١٨
تصنيف المنشآت الصناعية حسب نوع الإنتاج
الضفة الغربية وقطاع غزة

النسبة المئوية	عدد المنشآت	نوع المنتجات
١٤,٦	٤٤١	الخباطة والحاكة، التريكو
١٥,١	٤٥٧	أحجار الباطون، البلاط، المقالع، قطع الحجارة والرخام
٥,٨	١٧٤	صناعات الأغذية، السجائر
١,٢	٣٥	مستحضرات صيدلانية، كيماويات، مواد تنظيف، صابون
٣١,٦	٩٥٣	الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني، مراتب السيارات
١,٤	٤٢	الطباعة، منتجات ورقية
٣,٢	٩٦	منتجات سياحية
١٥,٥	٤٦٨	النجارة
١١,٠	٣٣٣	الجلود والأحذية والبلاستيك
٠,٦	١٨	أنواع أخرى
١٠٠,٠	٣٠١٧	المجموع الإجمالي

وصف الصناعات القائمة

من المتعذر أن نصف في هذه الدراسة كل أنواع النشاط الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكننا سنقدم في هذا الفصل وصفاً موجزاً لبعض الفئات الرئيسية من الصناعات السائدة في المناطق المحتلة. وسوف نتطرق إلى مقوماتها المميزة ونشير إلى مشكلاتها الجوهرية، لكن هذا لن يفي بالغرض تماماً، فهناك حاجة لمزيد من التقارير المتخصصة المكرسة لمعالجة كل فئة من المنشآت الموجودة. وانا نعتزم في الوصف الكمي الاعتماد على معطيات جمعناها عن عينة من المؤسسات الصناعية تتكون من ٢٠٨ منشآت.

التركوكو، الخياطة، الحياكة: هذه الفئة من الصناعات ازدهرت وتوسعت بسرعة بعد الاحتلال الاسرائيلي. هناك ٢٦٠ منشأة في هذه الفئة في الضفة الغربية، و٨١ في قطاع غزة. وفي تقديرنا أن ٧٠ في المائة من جميع منشآت هذه المجموعة تأسست بعد الاحتلال.

إن معدل عدد العمال في كل من هذه المنشآت هو ١٢ عاملاً. وإن ٨,٥٪ فقط من منشآت هذه الفئة توظف ٢٠ عاملاً أو أكثر * لكن الاكثية الساحقة من المنشآت أي ٨٢,٤٪، يشغل كل منها أقل من ١٠ عمال. إن أكثر من ٩٥٪ من العمال هم من النساء اللواتي يتقاضين عموماً أجوراً أقل بكثير من أجور مثيلاتهم العاملات في مصانع مشابهة في اسرائيل (وقد تكون الأجور أقل بـ ٥٠٪)، وإن أصحاب المنشآت المحلية يستفيدون في هذا من عزوف النساء في معظم المراكز المدنية عن البحث عن فرص العمل في اسرائيل، حتى ولو كن يتلقين في وظائفهن المحلية أجوراً أدنى بكثير.

الات المستخدمة في هذه الصناعة حديثة في صورة معقولة، لكن الايدي العاملة عليها أكثر من المتعارف عليه في المنشآت المصرية ذات الانتاج الواسع. أما المنتجات فتباع في السوق المحلي وفي اسرائيل، ذلك أن السلطات الاردنية تحظر استيراد الثياب من المناطق المحتلة. ولعل هذه الصناعة، وخصوصاً قطاع الخياطة فيها، هي أكثر الصناعات التي دخلت في ترتيبات وعقود مع المنشآت الاسرائيلية. والشائع في المجال العملي أن منشآت المناطق المحتلة تتلقى من المصانع الاسرائيلية ثياباً نصف جاهزة ثم تستكمل الشغل عليها وتعيدها إليها مقابل مبلغ معلوم على كل قطعة.

الحداثة، الخراطة، الاثاث المعدني: إن قسماً كبيراً مما وُصف على أنه منشآت صناعية، لا يتعدى كونه في الواقع حوانيت للحداثة أو لإنتاج الاثاث المعدني ذات طابع عائلي. وهناك زهاء ٤١٠ منشآت من هذا القبيل في الضفة الغربية، و١٠٦ في قطاع غزة.

إن معظم حوانيت الحداثة والخراطة (٥٨٪ من منشآت العينة) موجود قبل الاحتلال. ولقد نمت حوانيت الحداثة ببطء شديد لعدد من الأسباب. وبالمثل فإن

* ويشمل هذا عمل أفراد الأسرة غير المأجور، كما يشمل جميع أولئك العاملين في المنشأة الذين ليست لهم علاقة مباشرة بعملية الانتاج.

حوانيت الخراطة لم تتزايد بصورة ملحوظة (وقد لا يزيد عددها على ٥٠ في الضفة الغربية)، لكن الآلات القديمة جرى استبدال معظمها بمكنن حديثة.

ولقد شهدت هذه الفترة من الصناعات اختراقاً من جانب الألمنيوم. فلهذا أسباب اقتصادية، وكذلك بسبب الجودة، احتل الألمنيوم مكان الخشب والحديد في إنتاج عدد هائل من المنتجات كثاث المكاتب والمنازل، وأطر النوافذ والأبواب. لكن ورش الألمنيوم هذه ذات عمالة محدودة، فمن النادر أن يعمل في كل منها أكثر من أربعة عمال، في حين أن معدل العاملين في ورش الحدادة أكبر في العادة (٥٠٠ في صناعات العينة).

الخراطة: تقوم هذه الصناعة عموماً على إنتاج الاثاث الخشبي المستخدم على نطاق واسع في المنازل. فالاثاث المعدني بدأ يحل تدريجاً محل المنتجات الخشبية في معظم النواحي الأخرى. لكن هذا العامل، بالإضافة إلى المنافسة المتزايدة من جانب الاثاث المصنوع في اسرائيل أو المستورد من الخارج (الدانمرك مثلاً) والذي تنتجه مؤسسات ضخمة وفق مقاييس الانتاج الكبير. كل ذلك تسبب في وضع صعب ومتفاقم للتجار المحليين.

يقدر عدد التجارين في الضفة الغربية بـ ٤٢١ نجاراً، ونحو ٢٧ في قطاع غزة. وبناء على العينة التي تعاملنا معها، فإن زهاء ٦٢٪ من جميع محلات النجارة تأسست قبل الاحتلال. وبالمقارنة مع معظم الصناعات الحرفية الأخرى، تدل المعطيات على توسع أفقي محدود في النجارة.

وإن عدداً قليلاً جداً من المتاجر يستخدم أكثر من عشرة عمال. فالمعدل الوسطي لعمال المنجرة في العينة كان ٤,٢ فقط. وفي جميع هذه المتاجر بلا استثناء، كان أصحابها هم «الأسطوات» أو «المعلمين» في حوانيتهم. والغالب أن يكون لهم مساعد أو أكثر من أقاربهم.

ولقد شهدت صناعة النجارة شيئاً من التطور في نوع الآلات وحجمها، لكن الفجوة التي تفصلها عن المؤسسات الاسرائيلية الحديثة، لا تزال كبيرة.

القرميد، البلاط الاحجار: الواقع أن تطوراً ملحوظاً — وإن كان بطيئاً — قد شهدت المناطق المحتلة على صعيد تشييد المنازل السكنية والابنية العامة، سواء قرون هذا بالوضع قبل الاحتلال أو حتى بعمليات البناء ووتيرتها في اسرائيل. وإن عدد المنشآت المنتجة لواد البناء تضاعف بسرعة بعد الاحتلال.

توجد في الضفة الغربية ٢٧٠ منشأة تتعاطى اقتلاع الاحجار، واقتطاعها، وصب احجار الباطون وبلط الأرض، وزهاء ٨٧ منشأة في القطاع. وإن أقل من نصف هذه المنشآت (زهاء ٤٤٪ من العينة) كانت موجودة قبل حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وإن المعدل الوسطي لعدد العمال في المنشأة هو ٧,٨. وهناك ٢٢ منشأة فقط في هذه الفترة من الصناعات تستخدم أكثر من عشرة عمال. فمرة أخرى نصلهم ها هنا كما اصطدمنا من قبل بحقيقة ضالة هذه المنشآت وقلة شأنها من حيث الحجم.

ولقد توسعت هذه الصناعة في صورة ملحوظة بعد حرب ١٩٦٧. ولقد استفاد منتجو الحجارة والرخام كثيراً من الطفرة التي شهدتها قطاع البناء في الضفة الغربية، وخصوصاً بعد العام ١٩٧٢. وفي المقابل، فإن منتجي حجارة الباطون والبلاط أصبحوا أكثر اعتماداً على السوق الاسرائيلي؛ حيث يصرفون ما يقارب نصف انتاجهم الذي تنتجته مؤسسات البناء الاسرائيلية. وعلى أي حال فإن أحجار الباطون والبلاط الذي تنتجه المناطق المحتلة، يحظر دخوله إلى الأردن لأن المواد الخام المستخدمة فيه ذات منشأ اسرائيلي.

المستحضرات الصيدلانية: لم تكن هناك مثل هذه المنشآت قبل ١٩٦٧ لا في الضفة الغربية ولا في قطاع غزة. ولم تكن الصيدليات في الضفة الغربية تباع غير العقاقير المستوردة من الخارج. وقبل الاحتلال الاسرائيلي بقليل، ظهرت إلى الوجود أول منشأة منتجة للعقاقير الطبية في مدينة السلط في الضفة الشرقية.

لكن بضع مؤسسات لإنتاج هذه المستحضرات ظهرت إلى الوجود بعد الاحتلال، وكانت في معظمها محاولات مفامرة ساهم فيها الصيادلة والأطباء. ومع حلول ١٩٧٨ كانت هناك خمس منشآت لإنتاج المستحضرات الطبية في الضفة الغربية، ولم تكن هناك أية مؤسسة مماثلة في القطاع. ويستخدم كل من هذه المنشآت ما بين ثلاثين وستين عاملاً.

وكما هو متوقع، فإن أكثر هذه المنشآت يقوم ببعض العمليات التحويلية لمكونات الادوية وعناصر العقاقير المشتراة من اسرائيل وسواها. وتعود أسباب قدرة هذه المؤسسات على البقاء والاحتفاظ بنسبة طيبة من السوق المحلي (ذلك أنه لا توجد لها مبيعات لا في اسرائيل ولا في الأردن)، إلى تدني أسعار منتجاتها قياساً بأسعار العقاقير الاسرائيلية والأجنبية من ناحية، وإلى تحيز الأطباء المحليين لها، طالما أن معظمهم مساهمون في صناعتها.

ومع أن المنشآت المنتجة للمستحضرات الطبية قد تمتعت بنمو سريع ومكاسب كبيرة في أوائل السبعينات، فإنها تحولت بعدئذ إلى الشكوى المريرة من تدني المكاسب وضعف السوق. وهذه المسألة تستحق دراسة مستقلة لمعالجة مشكلات هذا القطاع واحتمالاته المتوقعة.

الصابون: هناك ٢٧ منتجاً للصابون في الضفة الغربية، ولا منتج له في القطاع. ويتركز ٩٠٪ من المنتجين في نابلس ذات الشهرة التقليدية في صناعة صابون يتميز بدرجة عالية من الجودة.

وتشكل صناعة الصابون في الضفة الغربية صناعةً قرعية من عملية إنتاج زيت الزيتون. فالزيت المتدني الجودة والصبودا الكاوية، يشكلان فعلياً المادة الخام الوحيدة في عملية إنتاج الصابون. ولم تستخدم هذه الصناعة سوى مقدار قليل من المكننة والتكنولوجيا الحديثة. ولعل وسائل الإنتاج بقيت على حالها طيلة الخمسين عاماً المنصرمة.

لكن، نظراً لشهرة لا أساس لها، إنما عميقة وواسعة، ما زال الصابون النابلسي يتابع الاستفادة من أفضليته على سواه. وتقدر الصادرات إلى الأردن ومنه إلى بلدان عربية أخرى بنحو ٩٠٪ من إجمالي المبيعات.

وإذا استثنينا منشأتين صغيرتين، فإن جميع المنشآت المنتجة للصابون موجودة قبل الاحتلال الاسرائيلي بزمان طويل. وأن ستاً منها فقط (بين ٢٧ منشأة) تشغل عشرة عمال أو أكثر، أما الباقي فيستخدم أقل من ١٠ عمال في كل منها.

مرائب السيارات: هذا القطاع شهد نمواً واتساعاً كبيرين بعد الاحتلال. ومن المقرر أن هناك ٣٦١ حانوتاً لإصلاح السيارات في الضفة الغربية، و٧٦ في القطاع. وفي تقدير المصادر المطلعة أن نحو ٦٠ - ٧٠٪ منها ظهر إلى الوجود بعد الاحتلال.

ثلاثة عوامل تدفع بازدهار هذا القطاع:

(أ) التزايد الكبير في عدد المركبات في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي ارتفع من ٧٦٧٣ في ١٩٧٠ إلى ١٤٢٧١ في ١٩٧٧، أي بزيادة ٨٦٪ زيادة في غضون سبعة أعوام.*

(ب) نظراً للارتفاع الفاحش في أسعار السيارات الجديدة، فإن غالبية السيارات المستخدمة هي من طرازات قديمة تعود إلى الستينات. وكما هو متوقع، فإن سيارات هذا عمرها، تتطلب صيانة دائمة ومستمرة.

(ج) تقديم خدمات الإصلاح للسيارات الاسرائيلية. والحقيقة أن نحو ٦٠٪ من عمل المرائب الموجودة في المدن القريبة من اسرائيل، كطولكرم وجنين، ينصرف إلى هذه الناحية.

ولعل حوائث إصلاح السيارات تشكل المثال النموذجي على نمط الصناعات العائلية أو الاسرية الذي تعرضنا لوصفه من قبل. وأصحاب هذه الورش يقدمون معظم اليد العاملة، مع اثنين أو ثلاثة من الماعدين المأجورين. ومن الخصائص المذهلة في الطاقة العاملة في هذه الفئة من الصناعات، تدني بل انحطاط المستويين الثقافي والمهني. فمعظم الذين يلتحقون بالعمل في مرائب السيارات بغية نيل الخبرة والتدريب، هم من «سقط القوم» علمياً، أي من الذين لفظتهم المدارس، ومن الذين لا يمتلكون أية أهلية أو قابلية للتدريس في أشغال تقنية عالية وما تتطلبه من مهارة لإصلاح الآلات. وينعكس هذا بالطبع على نوع الخدمة التي يقدمونها للزبائن. على أن تدني كلفة خدماتهم بالمقارنة مع ما تتقاضاه المرائب الاسرائيلية، يعطيهم حظاً كبيراً للكسب، في الوقت الراهن على الأقل.

صناعات الاغذية والاطعمة: هذه الصناعات عديدة ومتنوعة، لكنها في الواقع

* الشهرية الاحصائية للمناطق المدارة، ١٩٧٢، المجلد ١١ (٩)، ص ٦٥؛ وكذلك الفصلية الاحصائية للمناطق المدارة، ١٩٧٧، المجلد السابع (٣-٤)، ص ٥٢.

متواضعة إلى أبعد الحدود، ان من حيث الحجم أو من حيث الطبيعة. في «عاصمة» كل قضاء مطحنة للدقيق أو اثنتان، مخبزان أو ثلاثة، وفي بعض الاقضية توجد بالإضافة إلى ما سلف، منشأة لانتاج الطحينة والطحويات والسكر.

لكن المؤسسات «الحقيقية» لانتاج مواد غذائية قليلة في الواقع، وهي بالطبع المنشآت الكبيرة كشوكولاته سيلفانا في رام الله، وزيوت الاردن النباتية في نابلس، وصناعات الأغذية الزراعية في الخليل، وكشركتي المربطات «سفن أب» و«ستار» في غزة.

ومع ذلك، فانك لو اوجد في كل المراكز المدنية منشآت متخصصة في صنع الطحويات الشعبية. ومن الأمثلة الشهيرة في هذا الباب الكثافة في نابلس. ومرة أخرى نكرر بلا كلل، ان أمثال هذه المؤسسات هي نماذج صارخة للمنشآت العائلية الموصوفة آنفاً. وان رأس المال الذي يوظف في هذه المشاريع صغير، ومن النادر أن يتجاوز العشرة آلاف دولار أميركي، وتستخدم عدداً بسيطاً من العمال (ثلاثة أو أربعة في الغالب بمن فيهم أصحاب المنشأة). ومثل هذه المنشآت سريعة التكيف مع الظروف واحتياجات السوق، مما يساعدها على تحصيل مكاسب مميزة بالمقارنة مع صناعات الأغذية ذات الانتاج الكبير في اسرائيل.

وإذا استثنينا المؤسسة التي تنتج معجون البندورة (الطماطم) في الخليل، فإنه لا توجد أية مؤسسات مهمة لانتاج الأغذية للأفادة من فائض إنتاج المزارع.

الحرف اليدوية السياحية: لقد اجتذبت الضفة الغربية على الدوام أعداداً كبيرة من السياح، وذلك لكونها مركزاً لمواقع دينية وتاريخية شهيرة. ولقد نمت وتطورت واتسعت الأنشطة السياحية في الضفة الغربية قبل العام ١٩٦٧، بحيث غدا فرع السياحة أحد أهم الفروع الواعدة في الاقتصاد الأردني. لكن الاحتلال الاسرائيلي حمل معه تغييرات فاجعة ومتنوعة. فبعض القطاعات السياحية ازدهر، وبعضها الآخر أصابته الانهيار. من ذلك أن منتجي السلع السياحية في بيت لحم والقدس والخليل وأنتهم الريح فصعدوا على سلم الازدهار. ويتمركز معظم جهد هذه الصناعة في بيت لحم حيث يتم إنتاج السلع المصنوعة من خشب الزيتون أو من الصدف. وبالإضافة إلى المنشآت الست والتسعين المسجلة في المسح الذي قامت به هذه الدراسة، يعتقد الخبراء بأن أكثر من ١٥٠ منتجاً آخرين لهم صلة وثيقة بهذا الفرع من الصناعة، ويعمل هؤلاء في منازلهم في حجم متدنٍ للإنتاج. وهذه المنشآت تستخدم أدوات بسيطة، كما تستخدم الأيدي العاملة في الأسرة، وتقوم بتسويق منتجاتها عبر باعة الجملة المختصين. والمنشآت البسيطة في المناطق المحتلة تدبر أهلها أمرهم عبر مخططات اقتراضية وجدت أصلاً لتلبية احتياجات الناس في هذا القطاع الصناعي.

المنشآت الصناعية «الكبيرة»: بصرف النظر عن أنواع الصناعات الموصوفة آنفاً، هناك عدد قليل من المؤسسات الصناعية التي يمكن اعتبارها — وفق المقاييس المحلية — منشآت كبيرة الحجم. وكما أسلفنا من قبل فإن هناك سبع مؤسسات فقط في الضفة

القريبة يستخدم كل منها مائة عامل أو أكثر، أما في القطاع فلا توجد أية مؤسسة بهذا الحجم.

ونقدم فيما يلي لمحة موجزة عن كل من هذه المؤسسات:

١ - **زيوت الأردن النفطية ***: تأسست في العام ١٩٥٢ في مدينة نابلس، وهي كبرى المنشآت الصناعية في الضفة الغربية. ويتقاسم ملكيتها حملة الأسهم من القطاع الخاص والحكومة الأردنية. وتنتج هذه الشركة عدة أنواع من السمن من مواد خام مستوردة. وأن معظم انتاج الشركة يجد طريقه إلى الضفة الشرقية للأردن حيث تتمتع المؤسسة بحماية كبيرة. وتواجه الشركة مشكلات معقدة في حقل التسويق والانتاج من جراء التضارب بين السياسات الاسرائيلية والأردنية. ومع ذلك فمن المقدر للشركة أن تبقى وتنمو وتتوسع، نظراً للمهابة التي تتمتع بها إدارتها.

٢ - **بلاستيك ملحيس**: تأسست في نابلس في ١٩٥٥. ولقد تطورت واتجهت إلى الانتاج الكبير مع المحافظة على تخصصها بانتاج شتى السلع البلاستيكية، وخصوصاً «الشبابش» والجزم وأصناف الأحذية.

٣ - **وهبه**: لعل هذه كبرى المنشآت الخاصة بالنسوجات والخياطة في الضفة الغربية وقطاع غزة. تأسست في ١٩٦٤، وساعد في نموها اعتمادها القوي على العقود المنظمة مع زبائن - مؤسسات. وأن غالبية العاملين من النساء. وتستفيد المنشأة في هذا الوضع من قدرتها على تجنيد الأيدي العاملة بأجور متدنية نسبياً، وذلك عائد كما أشرنا من قبل إلى عزوف النساء عن التوجه إلى إسرائيل للعمل.

٤ - **شوكولاته سيلفانا**: أنشئت في رام الله في العام ١٩٥٤ ونمت لتصبح أعظم منشأة لانتاج السكاكر في الأردن وأكثرها نجاحاً. وعلى الرغم من تعرضها لمنافسة شديدة من المنتجات الاسرائيلية والأردنية، إلا أنها تمكنت من بناء شهرة طيبة قائمة على جودة النوعية، في ضفتي الأردن كليهما. وهنا نجد مرة أخرى أن غالبية المواد الخام المستخدمة في الصناعة مستوردة من الخارج.

٥ - **سجائر القدس**: تأسست هذه الشركة بدعم حكومي في العام ١٩٦٥. وإن معظم التبغ الذي تستخدمه يزرع في الضفة الغربية (خصوصاً في عيبد)، ونظراً للخطر المفروض في الضفة الغربية على استيراد السجائر الأردنية، تدبرت هذه الشركة أمرها جيداً وتوسعت في مبيعاتها بعد الاحتلال. ولقد دخلت السجائر الاسرائيلية أسواق المناطق المحتلة طبعاً، لكن نصيبها من السوق ما زال محدوداً، ويعود ذلك في الغالب إلى ارتفاع أسعارها.

* يمتد المترجم مسبقاً عن أي اختلاف قد يظهر بين الأسماء العربية الأصلية للعلامات التجارية وبين أسمائها كما توصل إليه الاجتهاد في الترجمة. وعلى أي حال فإن الأسماء الحقيقية لن تخفى على من يعينهم الأمر بصورة خاصة.

٦ - شركة كهرياء القدس: تأسست في الأربعينات في فترة الانتداب البريطاني. وتمتع منذ ذلك بامتياز حصر بها توليد الطاقة الكهربائية في منطقة تمتد من بيت لحم في الجنوب إلى رام الله في الشمال. لكن الشركة كادت الكثير من الصعاب والمشكلات الخطيرة بعد الاحتلال الاسرائيلي وقراره السريع بضم والحق القدس الشرقية. ومن ذلك مثلاً أنه فُرض عليها توريد الطاقة الكهربائية إلى جميع المستوطنات الاسرائيلية في شرق القدس، الامر الذي ألقي على كاهل الشركة عبئاً ثقيلاً لم تكن تتوقعه، مما أثقل على مولداتها بصورة باهظة. ثم ان سلطات الاحتلال أكرهت الشركة على قبول عدد من الاسرائيليين في إدارتها، مما تسبب في شقاق خطير في هيئتها الادارية. ومما زاد الطين بلة مشكلات خطيرة واجهتها الشركة مع عمالها.

إن الضغط على هذه الشركة ما زال في تصاعد، وأصبح مصيرها على كف عفريت. ومن الواجب أن نوصي هنا بكل قوة بوجوب إجراء تقويم نقدي لأوضاعها بغية الخروج بالقرارات المناسبة لانقاذها. والواقع أن كل وضع الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية بأسرها يتطلب تقويماً دقيقاً ومراجعة شاملة صحيحة.

٧ - بلاستيك الاردن: تأسست في بيت ساحور (قضاء بيت لحم) في ١٩٥٨. ومنذ ذلك الحين تتابع الشركة تقدماً ملحوظاً سواء على صعيد المبيعات أو المنتجات. ولقد أضافت مؤخراً إلى تجهيزاتها وحدات جديدة لانتاج المراتب (الفرشات) سواء الرفاسية أو الاسفنجية. ولا جدال في أن افتتاح أبواب الاردن أمام منتجات الشركة، هو من العوامل المساعدة في نموها ونجاحها*.

الإنتاج

لا توجد تحت أيدينا مؤشرات متوافرة حول توجهات الانتاج في مختلف الصناعات. لكن المصادر الاسرائيلية تقدر أن العائد الاجمالي الذي يتراكم لدى مختلف القطاعات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع منذ العام ١٩٦٩ بنسبة ٦٧٪ في الضفة، وبنسبة ٣٢٧٪ في القطاع. (أنظر الجدول رقم ١٩).



من الواضح أن هذه التقديرات مبالغ فيها بإفراط، حتى بعد حسم نسبة تصاعد الأسعار التي يقدر ارتفاعها خلال الفترة ذاتها بـ ٤١٥٪ في الضفة الغربية و ٥٠٠٪ في قطاع غزة**.

* لكي نتجنب التسبب بمشكلات للمؤسسات السبع الأنفة الذكر، لم نورد أرقاماً حول طاقاتها العاملة. لكن معدل العمالة فيها يتراوح بين ١٠٠ و ٢٥٠ عاملاً في كل منها.

** اعتماداً على الأرقام المنشورة في الملخص الإحصائي الاسرائيلي (١٩٧٨، ص ٧٧٤)، فإن مؤشر الأسعار للمستهلك يقدر ارتفاعه في ١٩٧٧ إلى ٥٧٤,٢ في الضفة الغربية و ٦٨٥,٨ في القطاع (١٩٦٩: ١٠٠٪).

الجدول رقم ١٩
العائد الإجمالي من الصناعة (١٩٧٦) بالأسعار الجارية

قطاع غزة		الضفة الغربية		
١٩٧٦ النسبة المئوية	١٩٦٩ (٪١٠٠) بملايين الليرات الإسرائيلية	١٩٧٦ النسبة المئوية	١٩٦٩ (٪١٠٠) بملايين الليرات الإسرائيلية	
٤١٨٣	١,٢٦	٦٧٣	٤٠,٠٢	الأغذية، المربطات، التبغ
١٨٩٧	٢,٨٢	٤٤٠	٥,١٩	المنسوجات، الملابس، الجلد
٢٩٣٤	١,٢٣	٧٢٧	١,٩١	الخشب والمنتجات الخشبية
				الورق، البلاستيك، الكيماويات،
٣٤١٠	١,١٤	٨٤٩	٨,٦٣	الزيوت
٨٣٧٧	٠,٥٨	٦١٢	٣,٥٤	المعادن، الآليات، المواصلات
المعدل ٣٢٧٠	٧,٠٣	المعدل ٦٧٧	٥٩,٢٩	المجموع الإجمالي

المصادر: الملخص الإحصائي الإسرائيلي، القدس: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٧٧، ص ٧٣٥.
الإحصاءات الشهرية للمنطقة، القدس: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٧٢، المجلد الثاني،
العدد ٩، ص ٥٢ - ٥٧.

ولم تخدم هذه الأرقام الخرافية فان أركادي، الذي قُسم معدل النمو الشامل في
الفترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٣، أكثر وأعلى من شفاء ما بعد الحرب، بنسبة ٩٪ سنوياً * .
وهو يعطل التقديرات الإسرائيلية المشحونة بالمبالغات الفاضحة، بإيراد السببين التاليين:
١ - «إن المعطيات الأساسية ليست جديدة بالركون إليها». إذ يبدو أن رجال
الإحصاء التابعين للحكومة هم تحت وطأة الانطباع بأن المعطيات التي توافرت من لدن
رجال الأعمال هي أقل من الصحيح بكثير. في ضوء هذا الانطباع، وفي سبيل إصابة عدة
عصفائر بحجر، قام هؤلاء الإحصائيون «بتعديل» الأرقام بسخاء منقطع النظير!

٢ - أن الرجوع بجميع المؤشرات الإحصائية إلى العام ١٩٦٩ باعتبارها سنة

* بريان فان أركادي، المكسب والأعباء: تقرير عن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة منذ
١٩٦٧، نيويورك: مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، ١٩٧٧، ص ١١٦ - ١١٩.

الاساس، هو في ذاته أمر لايد أن يقضي إلى انحراف متاصل وتحامل ملازم للروحية السائدة. ومن المعقول الافتراض بأن الانتاج غداة الاحتلال كان لا يزال يعاني بكل قسوة من آثار الحرب ومخلفاتها.

ولقد تناولنا بالبحث المستفيض مسألة الانتاج والطلب، واتجاهاتهما، مع المنتجين أنفسهم بعقد سلسلة من المقابلات المطولة مع «الصناعيين» وأعضاء مجالس غرف التجارة. ورداً على سؤال مباشر عن نسبة الانتاج الحقيقي مقارنة مع القدرة الانتاجية، أفادت ٢٧,٧٪ فقط من منشآت العينة التمثيلية بأنها تشتغل ما يزيد على ٧٥٪ من طاقتها الانتاجية، في حين أفادت ٢٩,٨٪ منها بأنها تشتغل بأقل من ٥٠٪ من طاقتها.

وأكثر من ذلك، فغالبية الردود على سؤالنا (٥٦,٦٪) تشعر بأن إنتاجها خلال السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٧٣ — ١٩٧٦)، قد هبط فعلياً بمقادير معدلها ٣٢٪، في حين أفادت ١٩,٩٪ منها بوجود زيادة معدلها ٢٣٪ في أثناء الفترة ذاتها * .

وبما أن أكثر من نصف المؤسسات أفادت بهبوط في الانتاج، كان لايد أن ينطرح السؤال عما إذا كان مردّ هذا تناقصاً في الطلب. وكان جواب إحدى وثمانين مؤسسة (٤٨,٨٪): بأن الطلب هبط فعلاً، في حين ردت خمس وثلاثون مؤسسة (٢١,١٪) بأن هناك في الواقع هبوطاً حاداً نوعاً ما، بينما كان جواب ٢٨,٣٪ فقط يظهر وجود تزايد في الطلب.

إذا وضعنا أمامنا جميع هذه الأرقام والأحكام لنلم بالصورة الشاملة، نخرج بالاستنتاجات التالية:

١ — لقد تزايد عدد منشآت الانتاج في صورة بارزة خلال العقد الأخير. وهذا أمر ليس من اليسر تحديده كمياً، لكن معظم رجال الاعمال يشعر بأن عدد المنشآت قد تضاعف — وأكثر — أثناء سنوات الاحتلال.

٢ — إن الانتاج الاجمالي قد زاد، إنما بتقلبات واضحة ومؤكدة. فالزيادة كانت في ذروتها في فترة ١٩٦٩ — ١٩٧٣. لكن الانتاج بدأ بالتقلص في الفترة اللاحقة، وما أن جاءت نهاية العام ١٩٧٧ حتى بدأ الانتاج بالهبوط، كما تتفق آراء رجال الاعمال فيما يشبه الاجماع.

أسباب هبوط الانتاج

كانت مسألة الانحدار الظاهر في خطّي الانتاج والطلب، موضع عناية كبيرة منا أثناء عملية الاستقصاء التي قمنا بها مع الصناعيين.

* يجب أن نلاحظ بالطبع أن هذه الأرقام لا تعتمد على سجلات حقيقية تحتفظ بها المؤسسات صاحبة الرود. لذا فهي ليست على درجة من الدقة تسمح باعتمادها في الحسابات الكمية. لكن هذه الرود تكشف مع ذلك التوجهات الحقيقية في لوضاع الانتاج والتوريد.

وندرج ها هنا بإيجاز العوامل التي طرحوها، مرتبة حسب أهميتها في ردودهم:

١ - **الكلفة العالية للمواد الأولية:** ومما يزيد الطين بلة الرسوم الجمركية الفادحة، والتخفيض السريع لقيمة العملة الاسرائيلية.

٢ - **أسعار الاستهلاك:** المتصاعدة بجنون والمؤدية إلى تقلص مداخيل المستهلكين المتاحة. وإذا أخذنا الدينار الاردني كمقياس مستقر نسبياً، يتبين لنا أن قيمة الدينار الذي يدفع كمرتبات للموظفين في الضفة الغربية، هبطت بنسبة ٢٥٪ في خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٧. • فإذا أضفنا إلى هذا تخفيض ١٠٪ في قيمة الدينار في العام ١٩٧٤، يكون الهبوط الفعلي في قيمة الدينار الذي يتقاضاه الموظفون هو ٤٥٪. هذا الهبوط الشديد والحاد في المداخيل الحقيقية خلف ندوباً عميقة في جسد النشاط الاقتصادي في المناطق المحتلة.

٣ - **التخفيض المتصاعد للعملة الاسرائيلية:** الذي ترتب عليه:

(أ) تناقص في القدرة الشرائية لدى المستهلكين كما سجلنا آنفاً،

(ب) ضربة شديدة على رؤوس المنتجين كانت قوية ومفاجئة بحيث انهم كانوا يفضلون تراجيحاً في الانتاج على المخاطرة بخسائر جسيمة مع الانتاج الاكبر. وسوف نعرض لهذه المسألة بمزيد من التفصيل تحت عنوان: «التمويل».

٤ - **الاضطراب السيلبي:** الذي فرض على رجال الاعمال انتهاز سياسة متحفظة وقلقة.

٥ - **المدفوعات الضريبية الباهظة:** سواء ما كان منها على صورة ضريبة إنتاج، أو ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة الدخل. ومما يفاقم من سوء الحال وفداحته في هذا المضمار، المستوى اليائس لعمليات المحاسبة ومسك الدفاتر، مما يؤخذ على أصحابه من رجال الاعمال كحجة يستخدمها موظفو الضرائب لجلباية رسوم باهظة للغاية.

٦ - **المشكلات العمالية:** وخصوصاً ندرة اليد العاملة الفنية والمدرية، بسبب الهجرة الكثيفة إلى الاقطار العربية المجاورة، حيث يتقاضى العمال أجوراً أعلى بكثير.

٧ - **الهبوط في قطاع البناء:** الذي عانت منه خصوصاً صناعات معينة كالمنشآت الخاصة بانتاج القرميد والبلاط وحجارة البناء الصخرية.

٨ - **التنافس غير المتكافئ:** مع المنتجات الاسرائيلية التي تتمتع بمستوى تقني متفوق، وتسهيلات ائتمانية، ودعم رسمي قوي. وبما أن النواحي الاخرى تشتمل على التكافؤ، من الطبيعي بالنتيجة أن تكون المنشآت الاسرائيلية أكثر قدرة على إنتاج سلع ذات نوعية أجود وبكلفة أقل.

• دراسة غير منشورة للدكتور س. ناشف وهشام عورتاني. ومن الجدير بالذكر هنا أن قطاعات أخرى من صفوف المجاورين أو العمال «المستقلين» ربما تكون تضررت بأعلى من المعدل المذكور.

٩ — القيود التي يفرضها الأردن: على تدفق المنتجات من الضفة الغربية. فالأردن يتطلب على سبيل المثال تلبية بعض الاشتراطات لكي يسمح بإدخال أية سلع عبر الجسور، ومنها:

(أ) وجوب أن تكون المواد الأولية من منشأ محلي، أي من الضفة الغربية أو قطاع غزة، مع رفض أية سلع تدخل في تصنيعها مواد أولية إسرائيلية.

(ب) أما إذا كانت المواد الأولية (أو الآلات) مستوردة من الخارج، فينبغي أن يتم استيرادها عن طريق ميناء العقبة في الأردن، وليس عن طريق الموانئ الإسرائيلية المجاورة. ومن الطبيعي أن تنفيذ هذا الشرط يترتب تكاليف وتعقيدات إضافية على الجسور. مقابل هذا يرد الإسرائيليون بفرض قيودهم الخاصة على المستوردة الآتية من الأردن أو العابرة من أراضيهم، بذريعة الإجراءات الأمنية والاعتبارات الاقتصادية.

(ج) حظر استيراد السلع التي تنتجها مؤسسات تأسست بعد الاحتلال، (المثال البارز: معمل حلب التتك في جنين).

المواد الأولية: لقد تناولنا بالبحث مع الصناعيين في العينة التمثيلية التي وقع اختيارنا عليها، مسألة تدبيرهم الحصول على المواد الأولية، وهاكم ملخصاً لما خرجنا به في هذا الصدد:

١ — المعدل الوسطي من جميع التقديرات التي توافرت لدينا أن ٦١٪ من المواد الأولية يحصلون عليها من إسرائيل. أما المصدر الثاني فهو المحلي (٢٤٪)، بينما تبلغ مستوردات المواد الخام من الخارج ١٥٪ فقط. ولقد أكدوا على أن رجال الأعمال العرب مضطرون عملياً لتدبير مستورداتهم عبر الوسطاء الإسرائيليين. ومن الجلي أن هذا الوضع يحمل نقاطاً سلبية في ميدان المزاومة والتنافس.

٢ — غالبية الردود التي تلقيناها (٧٦٪) تعتقد بأن عملية الحصول على المواد الأولية تتم في صورة معقولة. أما باقي الردود فافادت بوجود بعض المصاعب التي تزداد خطورة في بعض الأحيان.

٣ — إن معظم المواد الأولية يتم شراؤها بطريقة الدفع مسبقاً، أو الدفع نقداً عند التسليم (٦٨٪). وإن زهاء ٣٢٪ من المواد الخام تتباع بشيء من التسهيلات الائتمانية إذ يتم تأجيل الدفع بضعة أسابيع.

التمويل

إن توافر قاعدة تمويلية كافية وسليمة، اشتراط مسبق ورئيسي لا بد من توافره لتأمين صناعة مزدهرة. وفي هذا المقطع من الدراسة سوف نتعرض لبعض نواحي الهيكل التمويلي في المناطق المحتلة.

لقد كان من النتائج الأولى والسريعة للاحتلال تمزق وتحطيم مجمل النظام النقدي في المناطق المحتلة. وبالتالي ظهرت تطورات وتغيرات عميقة، منها:

١ - ان العملتين: الاردنية والاسرائيلية أصبح يجري تداولهما في الوقت نفسه باعتبارهما عملتين شرعيتين. وكانت الاردنية مفضلة لأغراض الادخار بحجة استقرارها، في حين كان يجري الاحتفاظ بكميات بسيطة من العملة الاسرائيلية بما يكفي فقط لاجراء الصفقات الجارية.

٢ - إن جميع المصارف العربية أنهت خدماتها، وحكّت كل موجوداتها ونشاطها إلى مراكزها الرئيسية في عمان.

٣ - سمحت السلطات العسكرية الحاكمة للمصارف الاسرائيلية بمزاولة العمل في المناطق المحتلة، لكن عملياتها كانت ولا تزال في حدها الأدنى وقاصرة في معظمها على الصفقات التي تستوجب حكماً تسديد الحسابات عبر المصارف الاسرائيلية كمثل الصفقات المعقودة مع منشآت اسرائيلية أو اجنبية. أما الوظيفة المصرفية الأكثر حيوية، وهي توفير التسهيلات الائتمانية فهي في حجم تافه للغاية، وسنعود إلى هذه المسألة لاحقاً.

٤ - لقد كانت الحكومة الاسرائيلية حريصة على الدوام على أن تدفع (بتشديد الفاء) المناطق المحتلة بالكامل ما يتوجب على متطلباتها في الميزانية. والواقع أن العديد من رجال الاقتصاد من اسرائيليين وأجانب متفقون على أنه ربما أصبحت المناطق المحتلة تدفع «تبرعاً» صافياً للخرينة الاسرائيلية منذ ١٩٧٢.

ولكي نسبر بعمق واقع المزايا المالية للصناعات، طرحنا الكثير من الأسئلة على صناعيي العينة، حول مشكلاتهم المالية. وهذا عرض موجز لفرص ردودهم:

أفاد أصحاب الردود بتقدير يقول ان زهاء ٩٥٪ من أموال رساميلهم الثابتة هي أسهم مالية. أما الباقي فمسحوب من مصارف في الاردن، أو من أقارب وأصدقاء. وكان تقديرهم لرأسمال الأسهم كبيراً في حجم ٩٧٪ من أجل المتطلبات الرأسمالية اللازمة لاجراء الصفقات الجارية. وهذا دليل يضاف للبرهنة على ما لاحظناه آنفاً بشأن الدور الهامشي الذي تلعبه المؤسسات الائتمانية في عملية التمويل. فإن ٣٥٪ فقط من صناعيي العينة (يمثلون ١٦,٨٪) أفادوا بحصولهم على نوع من التسهيلات الائتمانية من مصارف اسرائيلية.

وهذا الامر يشكل كذلك دليلاً على أن المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يبدو أنها تعتبر نقص الرساميل مشكلة عويصة. والواقع أن ٢٨ من ممثلي العينة (١٨,٣٪) فقط قد اعتبروا هذه المشكلة عقبة كئداء ومعرقلاً خطيراً. لكن هذا لا ينبغي أن يعني توافر مصادر التمويل الكافية والملائمة. بل هو انعكاس لعزوف الصناعيين عن توسيع استثماراتهم، وإيثارهم الاحتفاظ بعملياتهم في المناطق المحتلة في أدنى مستوى ممكن.

لماذا تحجم المؤسسات الصناعية عن إقامة علاقات عمل أقوى ارتباطاً بالمصارف الاسرائيلية؟ هذه هي الاسباب التي أوردتها:

١ - أن هذه المصارف تطلب فوائد مرتفعة جداً على القروض، معدلها يربو على ٤٠٪ سنوياً.

٢ - أن القروض لا تعتمد إلا بعد الحصول على موافقة الحكام العسكريين. ولا يخفى أن هذا الأمر يلقي ظلاً كريهاً على مثل هذه القروض.

٣ - خشية زبائن المصارف من تسرب المعلومات إلى السلطات الضريبية.

٤ - إن إجراءات المصارف نفسها طويلة للغاية وتستغرق الكثير من الوقت.

٥ - إن كون معظم الاستثمارات وأوراق المعاملات مكتوبة بالعبرية، يحمل مخاطر محتملة بسبب الالتباسات اللغوية. فهناك إذاً أيضاً حاجز اللغة.

ورغبة في التلخيص نقول إنه يبدو أن ما يعوق النمو الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة هو ليس ندرة أو قلة الرساميل إلى الحد المنخفض الذي تبدو عليه العوائد المتدنية للاستثمارات الذي تحصل عليه حالياً غالبية مؤسسات الانتاج. واننا لم نتمكن، لسوء الحظ، من الالاح كثيراً لمعرفة معدل العائد الاستثماري في الصناعات المختلفة، وذلك بسبب الحساسية المفرطة لدى ممثلي المينة إزاء أسئلة من هذا النوع. على أن المشكلة هنا ذات وجهين:

أولاً-فالتخفيض المتواصل لقيمة العملة الاسرائيلية تسبب في خسائر فادحة للمؤسسات كافة. ويتوقف حجم الخسارة في كل حالة على حجم رأس المال المقرر للعمل، ومعدل الارباح، وحجم المبيعات بالنسبة بالعملة الاسرائيلية. فالمشكلة هي أنه عندما يجري استثمار مبلغ معين من المال في مؤسسة تعمل في سوق تتوافر فيه مزاحمة متكافئة، فإن القيمة الصافية لهذه المنشأة في نهاية العام المالي قد تكون فعلياً أقل من قيمة الاستثمار الاساسي إذا قيسست القيمتان بالدينار الاردني، الذي هو أيضاً عملة شرعية، إنما أكثر استقراراً بكثير من العملة الاسرائيلية. وإن يتحقق التوازن في هذا الواقع إلا حين تكون حركة تداول رأس المال سريعة في صورة غير اعتيادية، أو عندما توضع أسعار شديدة الارتفاع نتيجة لوجود شوائب وعيوب معينة في السوق. هاتان الحالتان لا تتوافران على نطاق واسع في أسواق تزامحية ومفتوحة في الدرجة التي هي عليها أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا فالنتيجة النهائية بالنسبة لمعظم مؤسسات الانتاج حيث يشكل رأس المال عنصراً مكوناً رئيسياً في عملية الانتاج، هي إما عائد استثماري متواضع، أو حتى خسارة مؤكدة.

وبين الجدول رقم ٢٠ التغيرات في سعر القطع (التبادل) لليرة الاسرائيلية مقابل الدينار الاردني منذ بداية الازمة النقدية في العام ١٩٧١. وتكشف الاسعار المسجلة في هذا الجدول عن أن الليرة الاسرائيلية تعرضت لتخفيض شامل بنسبة ٤٩٢٪ في غضون الاعوام ١٩٧١ إلى ١٩٧٩، أي بنسبة ٢٨٪ سنوياً تقريباً. ومعنى هذا أن مؤسسات الضفة الغربية التي في وسعها الادعاء بتحقيق أرباح حقيقية، كان يتوجب عليها أن تسكب أكثر من ٢٨،٤٪ على استثمارها الاساسي، بقيمة الليرة الاسرائيلية!

الجدول رقم ٢٠
أسعار سوق القطع (التبادل) لليرة الإسرائيلية مقابل الدينار الأردني
(١٩٧١ - ١٩٧٩)

النسبة	سعر* التبادل للدينار الأردني بالليرات الإسرائيلية	النسبة السنوية للانخفاض الفعلي
١٩٧١	١٠,٥	—
١٩٧٢	١٢,٦١	١١,٧
١٩٧٣	١٣,٤١	١,٦
١٩٧٤	١٧,٢	٢٨,٠
١٩٧٥	٢٠,٥	١٩,٨
١٩٧٦	٢٩,١	٤١,٩
١٩٧٧	٣٢,٠	٩,٨
١٩٧٨	٥٤,٨	٧١,٣
١٩٧٩	٦٢,٢	٢٦,٣ (سنة أشهر)

المصدر: سجلات مكتب Karou في نابلس.

ثانياً—يقابل هذا الوضع الكثيب والمشحون بالمخاطر، أن ٧٤٪ من الصناعيين في الضفة الغربية (في العينة التمثيلية) على يقين من أن المشروعات المائلة لمشروعاتهم تحقق مكاسب أكبر في الأردن. وطالما أنهم أحرار في أن يستثمروا أموالهم هنا أو هناك، فلقد أصبحوا مشدودين في صورة متزايدة لنقل قسم من رأسمالهم أو كله إلى الأردن، أو إلى سواء من الاقطار العربية، حيث تبدو لهم توقعات الكسب أكثر إشراقاً بكثير. على أنه لم يكن من اليسير بالنسبة إلينا تحديد معدل جريان الرساميل التي تتدفق من الضفة الغربية إلى الخارج، لصعوبة ضبط هذا المجرى ومراقبته، لكن هناك إحساساً عاماً بأن هذا التوجه وارد بقوة **.

ترجمة: محمد النصري
(عن الانكليزية)

-
- هذه الاسعار، تمثل معدلات لأربعة أسعار تبادلية فصلية في كانون الثاني (يناير) وآذار (مارس) وحزيران (يونيو) وأيلول (سبتمبر).
- ولقد تمكن الكاتب من تأكيد هذه الحقيقة من خلال المقابلات التي عقدها مع موظفي إثنين من المصارف الرئيسية في عمان الذين أفادوا بوجود ودائع مهمة لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة.

واقع التجمعات اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية

قيس مراد قدري

تاريخ الهجرة اليهودية إلى اميركا

أجمع المؤرخون على أن اليهود قد بدأوا حياتهم في اميركا، عام ١٦٥٤، عندما أبحر ثلاثة وعشرون منهم، هرباً من البرازيل، بعد احتلالها من قبل البرتغاليين، وقد حظ هذا النفر في ميناء نيو امستردام (نيويورك حالياً)^(١). والتي كانت، آنذاك، مستعمرة من قبل الهولنديين.

وعلى مدى قرن ونصف تقريباً، توالى الهجرات بأعداد صغيرة بلغت في مجموعها، عام ١٧٩٠، ثلاثة آلاف نسمة وسميت تلك الهجرة بالهجرة الاولى، أو بهجرة السفارديم أو اليهود الشرقيين (الاسبان أصلاً). واستوطن اليهود في مستعمرات رود ايلاند ونيويورك وفيلادلفيا وبنسلفانيا وجنوب كارولينا وكنتاكت وفرجينيا وجورجيا^(٢). وعلى مدى نصف قرن تقريباً، أي بين عامي ١٨٢٠ — ١٨٨٠، شهدت اميركا هجرة أعداد كبيرة من اليهود الالمان، بلغ تعدادهم حوالي ٢٥٠,٠٠٠ نسمة، جلبهم من الفقراء، فعملوا باعة متجولين، وقليل منهم امتهن الحياكة والحلاقة وتصلح الساعات وغيرها. وإثر اختراع آلات الحياكة: عام ١٨٤٦، أصبح لهم شأن في عالم تجارة الملابس، كما استطاعوا احتكار صناعة الماكولات الجففة، وسيطروا على تسويقها، جملة وتفريقاً^(٣). وتسمى هذه الهجرة بالهجرة الالمانية.

أما الهجرة الثالثة، فتعرف باسم هجرة الاشكنازيم (Ashkenazim)، نسبة إلى يهود أوروبا الشرقية. وامتدت هجرة الاشكناز، بين عامي ١٨٨١ — ١٩١٠. وقد بلغ تعدادهم حوالي مليون ونصف مليون مهاجر، جاء معظمهم من روسيا القيصرية وبولندا وباقي دول شرق أوروبا، واستوطنت غالبية الاشكناز في مدينة نيويورك، التي أصبحت معقلهم الرئيسي، وامتھنوا أعمال الابرة اليدوية، لتأمين حاجاتهم المعاشية^(٤). وأقامت غالبية مهاجري تلك المرحلة، ضمن إطار الغيتو اليهودي الاشكنازي في نيويورك، وذلك نظراً لصعوبات الحياة الجديدة، وخاصة مسألة اللغة، التي كانت تشكل عائقاً هاماً أمام الكبار

* الفصل الاول من كتاب «الصهيونية ولثرا على السياسة الاميركية» الذي سيصدر قريباً عن مركز الأبحاث.

من المهاجرين، الذين فاتهم قطار الاستيعاب. ولم تكن اللغة وحدها هي العائق، بل كانت هناك عوائق أخرى، أبرزها الكره الشديد القائم بين اليهود الألمان والاشكناز^(٥).

أما الموجة الرابعة من الهجرة اليهودية، فتمتد عبر الحربين العالميتين، وتتميز مهاجرو هذه الفترة، بانتماثلهم للطبقة الوسطى (خاصة أولئك الذين قدموا من ألمانيا هرباً من عسف النازية)؛ كما أن نسبة كبيرة منهم، كانوا على درجة لا بأس بها من المستوى التعليمي. لذا فإن تكيفهم مع المجتمع الأميركي كان أسهل بكثير من تكيف من سبقهم من المهاجرين، علماً بأن الجمعيات الخيرية والمنظمات السياسية وصلات القرابة أيضاً، كان لها دور فعال في مساعدتهم على تخطي معظم العقبات التي واجهها أسلافهم.

وقد بلغ عدد اليهود، عام ١٩٤٥، حوالي خمسة ملايين نسمة كما هو مبين في الجدول أدناه^(٦).

السنة	عدد اليهود
١٧٩٠	٢,٠٠٠
١٨٤٠	١٥,٠٠٠
١٨٨٠	٢٥٠,٠٠٠
١٩٢٨	٣,٠٠٠,٠٠٠
١٩٤١	٤,٢٠٠,٠٠٠
١٩٤٥	٥,٠٠٠,٠٠٠

وينتشر اليهود في كافة أنحاء الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن تجمعاتهم بأعداد كبيرة، مقصورة على أهم المدن الأميركية وأكبرها^(٧).

التيارات الدينية

حمل المهاجرون اليهود إلى أميركا، تعاليم المدرسة الأرثوذكسية والمدرسة الإصلاحية. إلا أن طبيعة الحياة الجديدة أدت إلى بروز تيارات جديدة، مثل المدرسة المحافظة والمدرسة التجديدية أو الانشائية. وقد لعبت هذه التيارات الدينية دوراً بارزاً في الحياة السياسية اليهودية في أميركا، كما عكست هذه التيارات بوضوح، حقيقة الصراع بين الجيل القديم وارتباطه بالمجتمع الأم، وبين الجيل الجديد الذي لم يكن يحمل المشاعر نفسها. تلك الصراعات أصبحت، فيما بعد، جزءاً لا يتجزأ من الصراع السياسي والايديولوجي، حتى هذا اليوم.

(٥) من أجل معلومات أكثر حول هذا الموضوع إرجع إلى كتاب مصطفى عبد العزيز، *الاقليّة اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية*.

١ - اليهودية الإصلاحية (Reform Judaism): اليهودية الإصلاحية، هي ثمرة مباشرة لحركة الاستنارة اليهودية، وأفكر مندلسون (Mendelssohn)، على وجه الخصوص. وقد حاول مؤسسو هذا المذهب أن يصلوا إلى صيغة معاصرة لليهودية، تلائم العصر، وتتخلص من آثار المطلقات اللائقراطية التي كانت تدور في فلكها الديانة اليهودية. لذا عدل الاصلاحيون فكرة الوحي والنبوة، ونادوا بأن الوحي ليس خالصاً صافياً، بل يختلط بعناصر تاريخية زمنية. وبذا يصبح اليهود ملزمين بمحاولة فهم هذا الوحي وتفسيره من أونة لأخرى، ويأن ينفذوا منه، ما هو ممكن في لحظتهم التاريخية^(٧).

وانتقل الفكر الاصلاحى، من منشئه الاصلي في المانيا، مع الهجرة اليهودية الثانية، بين عامي ١٨٤٠ - ١٨٧٠. والاصلاحيون يسمحون بالاختلاط، وقت أداء الصلاة، كما يجيزون الصلاة بدون غطاء الرأس^(٨).

والنظرة الاصلاحية، بحد ذاتها، هي نظرة إنسانية مطلقة وبعيدة عن الأطر الضيقة الأخرى، التي كانت تحاول إعطاء اليهودية صبغة قومية لادينية. ولعل أكبر دليل على تلك النظرة الواقعية للاصلاحيين، مؤتمر بتسبرغ الاصلاحى، الذي عقده الاتحاد المركزى للباحامين الاميركيين (The Central Conference of American Rabbis) عام ١٨٨٥، فقد جاء في البيان الختامى للمؤتمر: «... نحن لانعتبر أنفسنا أمة بعد اليوم، بل جماعة دينية. لذا فإننا لانتوقع عودة إلى فلسطين، أو إحياء العبادة القريانية في ظل أبناء هارون، ولا نتمسك باسترجاع أي من الشرائع المتعلقة بالدولة اليهودية»^(٩).

لكن العقيدة الاصلاحية لم تستطع الاستمرار في مقاومة الواقع الامبريالى الممالى للصهيونية، إذ أنها لم تكن مدعومة ببناء تحتى واضح يكسبها تحديداً وتعبئاً. لذا تخلت، شيئاً فشيئاً، عن رؤيتها الليبرالية النسبية، وأخذت في تعديل بنائها الفوقى بشكل يتواءم مع الرؤية الصهيونية^(١٠).

وقد جاء في البيان الختامى للمؤتمر المركزى، عام ١٩٢٥: «... في مؤتمراتنا، كانت المقررات التي اتخذها المؤتمر المركزى للباحامين الاميركيين (C.C.A.D.)، تصب في الخط المعارض للصهيونية. إلا أننا مقتنعون أن قبول، أو رفض البرنامج الصهيونى يجب أن يترك أمره للحرية الشخصية لأعضاء المؤتمر. لذلك، فإن المؤتمر لن يأخذ أي موقف من موضوع الصهيونية»^(١١).

وفي عام ١٩٢٧، وفي مؤتمر كولومبس (Columbus)، جاء في البند الخامس من البيان الختامى: «إن اليهودية هي الروح، واسرائيل الجسد، وأضاف البيان: «يجب على كل يهودى تقديم العون لبناء فلسطين وطناً لليهود، لأن أجل أن تكون مأوى للمستضعفين فحسب، بل لتكون مركزاً للحضارة اليهودية والحياة الروحية»^(١٢).

أما اتحاد الابرشيات العبرية الاميركية (Union of American Hebrew Congregations) التابع للمدرسة الاصلاحية، فقد جاء في بيان له، عام ١٩٢٧: «دائنا نرى يد العناية الالهية في فتح أبواب فلسطين أمام الشعب اليهودى، في حين أن الجزء

الكبر من اليهود بحاجة ماسة إلى مأوى ووطن ليكون رمزاً للعقائد والحضارة التي يؤمن بها اليهود. لقد آن الأوان كي يتصافروا كل اليهود، بغض النظر عن خلافاتهم العقائدية، ويوحّدوا جهودهم، من أجل إقامة الوطن اليهودي في فلسطين. كما نطلب من أبناء رعيّتنا تقديم الدعم المادي والمعنوي، لإعادة بناء فلسطين»^(١٧).

وهكذا، ظلت الحركة الصهيونية تلعب بالتيار الاصلاحي من الداخل، إلى أن استطاعت أن تحقق انتصارها، عندما انتخب الحاخام ادوارد اسراييل (Edward Israel)، أميناً تنفيذياً لاتحاد الأبرشيات العبرية الأميركية، إضافة إلى مركزه في عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية الأميركية (O.A.Z.)، وعندما انتخب جيمس هيلر (James G. Heller) رئيساً لـ (C.C.A.R.)، وهو الآخر عضو في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية الأميركية^(١٨).

ومن أبرز الشخصيات الاصلاحية، التي لعبت دوراً بارزاً في دعم التطلمات الصهيونية، الحاخام الدكتور آبا هيلل سيلفر (Abba Hillel Silver) والحاخام الدكتور ستيفن وايز (Stephen Wise).

٢ — اليهودية الأرثوذكسية (Orthodox Judaism): تعتبر المدرسة الأرثوذكسية من أهم المذاهب اليهودية، وقد حملها يهود أوروبا الشرقية معهم إلى أميركا. والأرثوذكسية تنطلق من مبدأ ميتافيزيقي، وهو أن التوراة، في تصورها، هي كلام الله، كتبها حرفاً بحرف، وقيمتها خالدة أزلية تنطبق على كل العصور، وعلى «الشعب اليهودي» اتباع هذا الكتاب المقدس إلى أن يأتي وحي جديد. ويعتقد الأرثوذكسيون اعتقاداً حرفياً بصحة الأساطير، وأن اليهود هم شعب الله المختار، الذي يجب أن يعيش منعزلاً عن الناس، لتحقيق رسالته، كما يستخدمون اللغة العبرية في صلواتهم، ولا يسمحون باختلاط الجنس، أثناء أداء الصلاة^(١٩).

وقد استغلت الصهيونية نظرة اليهود الأرثوذكس لليهودية على أنها دين وقومية، ووجدت في ذلك مجالاً خصباً لدعوته وضحية سهلة أكثر من غيرها من المجموعات الدينية الأخرى^(٢٠). والترابط بين الأرثوذكسية والصهيونية مرده إلى التقائهما حول فكرة المحافظة على اليهود، كجماعة منفصلة ومميّزة^(٢١).

٣ — اليهودية المحافظة (Conservative Judaism): جاءت هذه الحركة نتيجة للأوضاع الجديدة، التي طرأت على اليهود في موطنهم الجديد. واليهودية المحافظة هي اتجاه ديني عام. ويختلف المحافظون، فيما بينهم، حول قضايا مبدئية، مثل الوحي وفكرة الاله، ويؤمنون بأن «الشعب اليهودي» قد تطور، عبر تاريخه، وأن الديانة اليهودية لم تتجمد أبداً، بل كانت قادرة على التكيف مع اللحظة التاريخية. لذا فاليهودية ليست مجموعة عقائدية ثابتة، وإنما هي تراث أخذ بالتطور المستمر^(٢٢).

واليهودية المحافظة تشكل الحد الوسط بين الأرثوذكسية والاصلاحية^(٢٣). وينادي المحافظون بضرورة الحفاظ على المقومات اليهودية بالالتزام الديني ودراسة العبرية، وبناء

فلسطين، وخلق مجتمع يهودي قوي للحفاظ على المجتمع اليهودي، من الاندماج والذوبان في المجتمعات الأخرى^(٢٠).

٤ — اليهودية الانشائية أو التجديدية (Reconstructionism): ظهرت هذه المدرسة في اميركا، وهي، في حد ذاتها، شرح من المدرسة الإصلاحية، ويعتبر هذا التيار اتجاهاً دينياً هدفه الوصول إلى صيغة دينية تلائم أوضاع اليهود الأميركيين. ويؤمن التجديديون بأن الآله لا يسمو على المادة ولا على العلم الوضعي، وأن الإرادة المقدسة، لهذا الآله، تعبر عن نفسها من خلال التقدم العلمي. والدين، في نظرهم، اختراع إنساني يجب أن يرتبط عضوياً بالمجتمع، ويتقدم المعرفة الإنسانية، وهو تعبير حضاري عن روح الشعب، مثله مثل الفن واللغة والفلكلور^(٢١).

ولعل أسباب التقارب، بين هذه المدرسة والصهيونية، تكمن في أن كلا الفكرين يلقي الصفة الإلهية، كمصدر للقداسة، بينما يمنح القداسة للتاريخ اليهودي^(٢٢).

الصهيونية الأميركية

قبل أن تصبح الصهيونية حركة منظمة برزت في اميركا شخصيتان صهيونيتا النزعة هما: مردخاي مانويل نوح (Mordecai Manuel Noah) (١٧٨٥ — ١٨٥١) الذي احتل مناصب عدة في الحكومة الأميركية، واقترح إقامة مستعمرة يهودية في منطقة غراند ايلاند (Grand Island) في اميركا، شمال ولاية نيويورك، لكنه عدل عن فكرته هذه وطالب المسيحيين بتقديم المساعدة لليهود، كي يستعيدوا أرض أجدادهم. أما الشخصية الثانية فهي الشاعرة إيما لازاروس (Emma Lazarus) (١٨٤٩ — ١٨٨٧)، التي حركت، بأشعارها، الشعور القومي لدى اليهود^(٢٣).

أما بذور الفكر الصهيوني، فقد انتقلت إلى اميركا مع موجة الهجرة الثالثة، التي جاءت من دول أوروبا الشرقية، وعلى الأخص مع الذين قدموا من روسيا. ففي عام ١٨٨٤، أسس اليهود الاشكناز أول فرع لـ «أحباء صهيون» (Hoveve Zion)، والتي يعود أصلها إلى روسيا. وقد انشق أحباء صهيون إلى شقين: نادى الأول باحتلال الأرض المقدسة من قبل الفقراء والمعذبين اليهود. وأما الشق الثاني، فقد توجه إلى كل الذين يودون الإقامة في فلسطين، يطالبهم بالانضواء تحت راية تنظيم واحد، من أجل تحقيق هذا الهدف^(٢٤). وهذا يعكس، بوضوح، حالة اليأس والتشرد التي كان يعيشها اليهود في موطنهم الأصلي، إضافة إلى حالتهم داخل الغيتو اليهودي في اميركا.

وبعد المؤتمر الصهيوني الأول، الذي عقد في مدينة بازل في سويسرا، عام ١٨٩٧، أعيد تشكيل جمعية أحباء صهيون، وأصبح انتماءها ضمن الجمعيات الصهيونية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٩٧، تأسس ما يسمى باتحاد صهيوني نيويورك (Feder-ation of N. Y. Zionists)، تبعه بعد ذلك في تموز (يوليو) ١٨٩٨، تأسيس اتحاد الصهيونيين الأميركيين (Federation of American Zionists) وذلك إثر مؤتمر عقد في

مدينة نيويورك، وحضره صهيونيون من ١٤ مدينة اميركية. وقد شغل مناصب الهيئة التنفيذية فيه سبعة حاخامين أرثوذكس ومحافظون وإصلاحيون^(٢٥).

ويما أن (F.A.Z.) هي امتداد لحركة الصهيونية في أوروبا، فإن الحالة التي كانت تعيشها المنظمة الصهيونية العالمية (W.Z.O.) قد انعكست على المنظمة في أميركا. فالمنظمة الصهيونية العالمية كانت، في بداياتها، تحت قيادة يهود أوروبا الغربية؛ ومع ذلك، كانت غالبية القاعدة الصهيونية من يهود أوروبا الشرقية. وثمة فارق كبير بين القيادة والقاعدة، فالقيادة كانت تعيش في نعم أوروبا الغربية، بينما كانت القاعدة تعيش حياتها داخل الغيتو في أوروبا الشرقية، روحاً وعملاً. وكذلك الحال بالنسبة للمنظمة الصهيونية الأميركية؛ فقد كانت قيادتها، في بدايتها، مقصورة على اليهود الألمان. بينما احتل المهاجرون من يهود أوروبا الشرقية المراتب الدنيا داخل المنظمة في أميركا^(٢٦). أما بقية المنظمات الصهيونية التي برزت، في مطلع القرن العشرين، فهي: منظمة مزراحي الأميركية (Mizrachi Organization of America)، عام ١٩٠٢. ومنظمة العمال الصهيونيين (Poale Zionist)، عام ١٩٠٥. ومنظمة هداسا النسائية (Hadassah Womens Organization)، عام ١٩١٢^(٢٧).

ولم تكن المنظمات الصهيونية، آنفة الذكر، تحظى بتأييد يهود الولايات المتحدة، وكان عدد أعضائها ضئيلاً جداً، بالنسبة للتعداد الكلي لليهود في أميركا. كما أنها كانت تشكو من العجز اللادي^(٢٨). وظلت الحال هكذا حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث بدأت الأمور تتجه نحو الأفضل، بالنسبة للمنظمات الصهيونية، خاصة عام ١٩١٤، عندما تشكلت اللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية (Provisional Executive Com-mitree for Zionist Affairs)، التي تزعمها لويس برانديس (Louis Brandeis). وقد استطاع برانديس أن يستقطب العديد من المثقفين اليهود إلى جانب الصف الصهيوني، وذلك نظراً لمكانته الاجتماعية والسياسية المرموقة. وضمت اللجنة كلاً من منظمة مزراحي وبوعالي وهداسا واتحاد الصهيونيين الأميركيين. لكن برانديس استقال من منصبه كرئيس للجنة، عام ١٩١٦، إثر تعيينه قاضياً في المحكمة العليا. وفي العام نفسه، انسحبت منظمة عمال صهيون (بوعالي زيون) ومنظمة مزراحي. وفي عام ١٩١٧، تأسست المنظمة الصهيونية الأميركية (Zionist Organization of America) وعين برانديس، رئيساً فخرياً لها^(٢٩).

وبعد زيارة قام بها برانديس إلى فلسطين، عاد إلى الولايات المتحدة، حيث وضع مخططاً تناول فيه المرحلة المستقبلية في فلسطين. وضمنه مشروعه الذي يقوم على أساس الاستثمار المكثف، شريطة أن تكون هذه الاستثمارات خاضعة لمؤسسات عامة. وكان برانديس يريد أن تقوم المنظمة الصهيونية الأميركية (Z.O.A.) بجمع الأموال المطلوبة، لتحقيق هذا المشروع. لكن مشروع برانديس واجه صعوبات كثيرة في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في لندن، عام ١٩٢٠، إذ أن وايزمان كان يريد إقامة ما يسمى بالصندوق التأسيسي (Keren Hayesod)، لجمع التبرعات العامة لتحسين الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، واستعمال أساليب متطورة في بناء المستوطنات. رفض برانديس ومؤيدوه مشروع

وايزمان. وأعاد برانديس طرح مشروعه على المؤتمر الذي عقدته المنظمة الصهيونية الاميركية، عام ١٩٢١، في ولاية «أمايو»؛ إلا أنه ووجه بمعارضة شديدة قادها أحد أنصار وايزمان، لويس لبسكي (Louis Lipsky) وإبان هذه المعارضة انسحب برانديس ومؤيدوه من عضوية المنظمة الصهيونية الاميركية، واختار لبسكي، الذي قاد المعارضة، زعيماً للمنظمة^(٣٠).

مرحلة الثلاثينات

مع ظهور النازية في ألمانيا، برزت عدة جمعيات فاشية في أميركا، جعلت اليهود يتجهون نحو تقوية أجهزتهم الدفاعية، السرية والعلمية، خاصة جهاز محاربة التشهير (Anti Defamation League) التابع لمنظمة أبناء العهد (B'nai B'rith) التي تأسست عام ١٨٤٢ في مدينة نيويورك ونظمت على هيئة جمعية ماسونية تستهدف توحيد جهود اليهود والعمل على تحسين أحوالهم، وقد نشطت المنظمة في الدفاع عن حقوق اليهود وإغاثتهم في الكوارث ومحاربة معادي السامية، وقامت أيضاً بتنظيم النساء والشباب بقصد تعليمهم وتأهيلهم مهنيًا، كما قامت بتقديم التسهيلات والخدمات لهم. وفي عام ١٩٤٢، كانت هذه المنظمة وراء قرار المؤتمر اليهودي الذي تبني مسألة إقامة كومنولث يهودي في فلسطين، والذي ساهم في ترسيخ قيادة الحركة الصهيونية لكافة التيارات اليهودية في أميركا. كذلك قامت منظمة أبناء العهد أيضاً بمعاونة الصندوق اليهودي بشراء الأراضي وإقامة المستوطنات في فلسطين. ويقوم جهازها المشرف على محاربة «التشهير» بمراقبة البرامج الاعلامية وكل النشاطات الأخرى وتقوم بمحاربة كل من يحدد أو يعارض الفكر الصهيوني.

كما أن تلك الجمعيات الفاشية وجهت اليهود نحو دعم لجنة يهود أميركا (Amer-ican Jewish Committee) التي أسسها اليهود الألمان عام ١٩٠٦، والتي كان الهدف من تأسيسها الحؤول دون التمييز العنصري ضد اليهود والمطالبة بمساواتهم في ظل القانون الأميركي، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، مع المحافظة على شخصيتهم الدينية المستقلة. وقد لعبت هذه اللجنة دوراً بارزاً في تشجيع الهجرة إلى فلسطين، وساهمت في بناء المستوطنات فيها^(٣١).

وهناك مؤسستان دفاعيتان أخريان هما: الكونغرس اليهودي الأميركي (American Jewish Congress)، الذي كان ينظم التظاهرات ضد النازية، ويشرف على إرسال برقيات الاحتجاج للجهات المختصة، وذلك لدفع الحكومة الأميركية للوقوف والتصدي للزعيم النازي هتلر. وقد نجح هذا الكونغرس في حملته لمقاطعة المنتجات والبضائع والخدمات الألمانية^(٣٢). أما المؤسسة الأخيرة، فهي وكالة الدفاع (Defence Agencie)، التي تأسست عام ١٩١٦، وهي أكثر المنظمات عتفاً^(٣٣).

وشهدت الثلاثينات فتوراً في العلاقة بين بريطانيا والحركة الصهيونية، خصوصاً بعد صدور الكتاب الأبيض، عام ١٩٣٩.

مرحلة الأربعينات

فرضت مرحلة الأربعينات على الحركة الصهيونية الأميركية مسؤوليات أكبر بكثير من تلك التي مارسها إبان وعد بلفور. ومرحلة الحرب العالمية الأولى وما تلاها، أشبه، إلى حد كبير، بمرحلة الحرب العالمية الثانية وما تلاها، فمثلاً عام ١٩١٤، تشكلت اللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية، وكان الهدف من تشكيلها رصد الصفوف الصهيونية الأميركية وتوحيد جهودها، وكان من نتائج هذا التحالف أن باركت أميركا، ممثلة بشخص رئيسها ويلسون، وعد بلفور، الذي ما كان له أن يصدر لولا تلك المباركة، قبل شهر من صدوره. ويعود الفضل، في موافقة الرئيس الأميركي، إلى الصداقة الحميمة التي تربطه بزعيم اللجنة التنفيذية المؤقتة، لويس برانديس^(٢٤). وفي عام ١٩٢٩، أنشأت الحركة الصهيونية ما يسمى بـ «مجلس الطوارئ الصهيوني الأميركي» (American Zionist Emergency Council)، وذلك للإشراف على تنظيم العلاقات الصهيونية الأميركية^(٢٥). وقد لعب هذا المجلس دوراً فعالاً وبارزاً جداً على كافة الأصعدة، السياسية والعسكرية والاعلامية. فعلى الصعيد السياسي، استطاع التأثير على الرئيسين روزفلت وترومان، ومارس الضغط على الهيئتين التشريعية والتنفيذية في الإدارة الأميركية. أما على الصعيد العسكري، فقد ساهم في شراء الأسلحة وشحنها إلى العصابات الصهيونية في فلسطين. وعمل إعلامياً على استقطاب الرأي العام الأميركي. وهذه النواحي أيضاً، مفصلة، بشكل أوسع، في الفصلين الثاني والثالث من هذه الدراسة.

أما وجه التشابه الآخر فهو عودة الروح إلى الكونغرس اليهودي الأميركي عام ١٩٤٢، على غرار نشاطاته عام ١٩١٨^(٢٦).

الجمعيات الخيرية اليهودية الأميركية

كلمة خيرية هنا لا تحمل المعنى الكلاسيكي لها، والسبب في ذلك يعود إلى أن ما يسمى بالجمعيات الخيرية اليهودية قد ساهمت مساهمة فعالة في تشريد أبناء الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه، وذلك عن طريق دعمها «الخيري» في بناء المستشفيات والمستوصفات، في المستوطنات اليهودية في فلسطين، إضافة إلى مساهمتها في بناء مرافق أخرى من شأنها جعل ظروف الهجرة إلى فلسطين، أكثر ملاءمة وإغراء.

ويعود تاريخ الجمعيات الخيرية اليهودية في أميركا إلى عام ١٨٥٩، حيث تشكلت هيئة الوفود الأميركية الاسرائيلية (Board of Delegates of American Israelites). وقد استطاعت هذه الهيئة جمع ما قيمته ٢٠,٠٠٠ دولار، لمساعدة اليهود المهاجرين من المغرب إلى فلسطين. في حين أن مجمل ما جمع من تبرعات، للقرض نفسه، من كافة أنحاء العالم يقدر بثلاث المبلغ المذكور أعلاه^(٢٧).

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، دعت لجنة يهود أميركا (A.J.C.) إلى عقد اجتماع في مدينة نيويورك، عام ١٩١٤، حضرته منظمات صهيونية عدة، وكان الهدف من الاجتماع وضع خطة لإغاثة منكوبي الحرب العالمية من أبناء الطائفة اليهودية في أوروبا.

وتشكلت، لهذا الغرض، لجنة الإغاثة اليهودية الأميركية (A.J. Relief Committee). وبعد شهر واحد، اندمجت هذه اللجنة مع اللجنة المركزية للإغاثة (Central Relief Committee) التابعة لليهود الأرثوذكسين، وألفت اللجنتان، فيما بينهما، لجنة التوزيع المشتركة (Joint Distribution Comt) التي انضمت إليها، فيما بعد، لجنة إغاثة الشعوب (People's R.C.). وقد ساهمت (J.D.C.) في إغاثة العديد من منكوبي الحرب الأولى، كما استطاعت أن تجمع، خلال عام واحد من تأسيسها، مائتة مليون ونصف دولار. وخلال سنوات الحرب، حصلت على مائتة مليون دولار أميركي من التبرعات^(٣٨). إلا أن لجنة التوزيع المشتركة، شأنها شأن معظم الجمعيات الخيرية اليهودية والصهيونية، تندمج مع كثير من المنظمات ثم تتشقق عنها، وهي الآن، تكون مع جمعية «النداء الإسرائيلي الموحد» (United Israeli Appeal Comittee) والصندوق التأسيسي اليهودي (Keren Hayesod)، ما يسمى «النداء اليهودي الموحد» (United Jewish Appeal)^(٣٩).

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية، كانت أنظار اليهود في أوروبا تتطلع إلى الولايات المتحدة الأميركية وإلى الجالية اليهودية، من أجل مد يد العون والمساعدة. ولم يخب ظنهم، فقد ارتفعت ميزانية «النداء اليهودي الموحد»، من ١٤,٥ مليون دولار أميركي، عام ١٩٤١، إلى ٣٤,٧٠٠,٠٠٠ دولار أميركي، عام ١٩٤٥، وإلى ١٠١ مليون دولار، عام ١٩٤٦، ثم إلى ١٤٧ مليون دولار، عام ١٩٤٨، أي ما يعادل ٤٠٠ مرة مقدار ما جمعه الصليب الأحمر الأميركي، للغرض نفسه، علماً بأن عدد اليهود يبلغ خمسة ملايين نسمة فقط^(٤٠).

الجمعيات الخيرية السابقة ليست وحدها التي تقوم بجمع التبرعات. بل هناك جمعيات أخرى وهامة، منها: منظمة همداسا التي انفصلت عن المنظمة الصهيونية الأميركية عام ١٩٢١، وسواها. والجدول التالي يعطي صورة أوضح لما قدمته هذه الجمعيات من تبرعات، في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٠-١٩٤٨. علماً بأن الجدول الاحصائي لا يتضمن:

١ - الهدايا المباشرة التي كان يقوم بإرسالها الخاصة من اليهود الأميركيين والمؤسسات إلى الأصدقاء والأقارب، أو إلى المؤسسات في فلسطين.

٢ - الأموال التي كان يحملها اليهود الأميركيين إلى فلسطين، سواءً في سبيل السياحة، أو الهجرة.

٣ - ما يتناقه اليهود الأميركيين من أراضٍ وعقارات وحضيات وغيرها، بما في ذلك شراء المؤسسات الصناعية في فلسطين.

٤ - تحويل البضائع، مثل الأدوات الطبية، والأطعمة والملابس والالات.

٥ - قضايا التبادل الطبيعية والتي يدخل في نطاقها شراء المنتجات الفلسطينية.

٦ - ولا يدخل في نطاقها أيضاً، التبرعات العادية، أو الطارئة التي تقدمها بعض

الجهات، مثل النوادي والهيئات العامة. علماً بأن مجموع الاستثمارات الخاصة الأميركية قد بلغت، عام ١٩٤٦، حوالي خمسة وأربعين مليون دولار^(٤١).

إجمالي التبرعات بين ١٩٤٨-١٩٤١	إجمالي التبرعات بين ١٩٤٠-١٩٣٠	إجمالي التبرعات قبل عام ١٩٣٠	تاريخ التأسيس	أهم الجمعيات الخيرية اليهودية الأميركية
				(١) إنداء الفلسطينيين الموحد (U.P.A.)
٤٩,٠٦٨,٦٣٧	٧,٢٢٦,٨٠٢	٢,٠٨٩,٩٠٨	١٩٠٦	الصندوق القومي اليهودي (J.N.F.)
١١٢,٨٥٥,٧٣١	٨,١١٥,٠٠٠	١٠,٩٤٥,٠٠٠	١٩٢١	الصندوق التأسيسي الفلسطيني (P.F.F.)
٢,٠١٧,٩١٠	—	—	١٩٤٥	(ب) أهم مؤسسات الدعم الأخرى اللجنة الأميركية لمؤسسة وايزمان (A.C.W.I.)
٢,٥٤٨,٦٩٥	٢٥١,٥٨٨	—	١٩٢٥	الاصدقاء الأميركيون للجامعة العبرية (A.F.H.U.)
٨٦٤,٥٠٨	—	—	١٩٤٠	جمعية التقنيين الأميركيين (A.T.S.)
٢,٤١٧,١٦٣	—	—	١٩٢٩	مؤسسة الدعم الأمريكي للمؤسسات الفلسطينية (A.F.P.L.)
٩٩٩,٦٢٦	—	—	١٩٤٠	المجلس المتحد للمؤسسات الفلسطينية (F.C.P.I.)
٢٠,٢٧٣,٨٠٦	٦,٦٥٢,٥٩٦	٤,٤٤٥,٠٠٠	١٩١٢	هداسا (Hadassah)
٩٨٧,٠٥١	—	—	١٩٢٠	هداسا (Junior Hadassah)
١١,٥٣٨,٧٦٧	٢,٢١٩,٥٧٦	٥٩٧,١٥٤	١٩٢٣	لجنة العمال الوطنيين لفلسطين (N.L.C.P.)
٢,٩٣١,٦٥٦	—	—	١٩٢٥	الطلائع النسائية (P.W.)
٥٤١,٥٠٢	—	—	١٩٤١	الصليب الأحمر الفلسطيني (P.R.C.)
٩٥٤,٥٩٥	—	—	—	مؤسسة تروا عيزرا للدعم (E.T.F.)
٣٠,٥٢٩,٢٤٩	٢,١٧٨,٢٤٧	٩,٢٠٣,٤٩٨	١٩١٤	لجنة التوزيع المشتركة (J.D.C.)
—	—	١,٦٣٤,١٨٨	١٩١٨-١٩١٤	اللجنة الصهيونية المؤقتة (P.Z.C.)
—	—	٤,٤٠٤,٨٠٩	١٩١٨-١٩٢١	مؤسسة دعم أحياء فلسطين (P.R.F.)
—	—	٢,١٠٠,٠٠٠	١٩٢٩	الدعم الطائري لفلسطين (P.E.F.)
—	—	٨٠٠,٠٠٠	—	الدعم لفتح فلسطين (P.E.F.)
٣٥,٢٤٠,٦٦٩	٢٦,٨٠٦,٨٠٨	٢,٢٢٨,٠٢٧	١٩٢٥	(ج) مؤسسات استثمار شركة فلسطين الاقتصادية (P.E. Cor)
٨,١٢٦,٠٢١	—	—	١٩٤٢	شركة التبادل الأميركية الفلسطينية (A.P.T. Cor)

الصهيونية والاحزاب السياسية الاميركية

يمكن تمييز حزبين رئيسيين في الولايات المتحدة الاميركية، وهما: الحزب الديمقراطي الذي يضم نسبة لا بأس بها من اليهود الاميركيين؛ والحزب الجمهوري الذي لا يقل دور اليهود فيه، من حيث الهمية، عن دورهم في الحزب الديمقراطي.

ورغم أن كلاً من مرشحي الحزبين للرئاسة، يعلم علم اليقين أن الجالية اليهودية هي أكثر الجاليات الاميركية سخاءً، من حيث الدعم المالي للحملات الانتخابية، فإنهما يدركان أيضاً، أن يهود اميركا مترمّتون وملحاحون، فيما يتعلق بمسألة الدولة الاسرائيلية واستقلالها. ورغم أن اليهود يشكلون ما يقارب ٢,٩ بالمئة من التعداد الكلي لسكان الولايات المتحدة، وأن هذه النسبة الضئيلة يجب أن لا تشكل أي ثقل انتخابي في مفهوم الانتخابات، من منظور النسبة والتناسب، إلا أن نظام الانتخابات الاميركي قد أفسح المجال أمام هذه النسبة الضئيلة لتصبح فاعلة ومؤثرة^(٤٢). فانتخاب الرئيس في الولايات المتحدة الاميركية يتم على مرحلتين يسبقهما اختيار كل حزب لمرشحه، في المؤتمر الوطني الذي يعقده كل حزب على حدة، قبل أشهر من الانتخابات الفعلية، ومن ثم تبدأ المرحلة الاولى لانتخاب الرئيس، وذلك بتكوين الهيئة الانتخابية، أو الناخبين الثانويين (Electoral College) وهي تتكون من ممثلين ينتخبهم الشعب الاميركي، وعددهم يمثل عدد الشيوخ في كل ولاية (لكل ولاية أيّاً كان عدد سكانها، عضوان)، بالإضافة إلى عدد من النواب لكل ولاية (وهذا يتوقف على عدد السكان في كل منها)، فولاية نيويورك مثلاً، يمثلها عضوان في مجلس الشيوخ وخمسة وأربعون عضواً في مجلس النواب؛ وعلى هذا فإن عدد ممثلي ولاية نيويورك في الهيئة الانتخابية هو ٤٥ عضواً، من إجمالي مجموع أعضاء هذه الهيئة، والتي تضم ٥٣٧ صوتاً عن كل الولايات. وبعد اتمام انتخاب أعضاء هذه الهيئة، تتولى هي انتخاب رئيس الولايات. ويتوقف انتخاب المرشح للرئاسة على مقدار ما يحصل عليه من الهيئة الانتخابية. ولذا فقد يحدث أن يفوز مرشح بأغلبية أصوات الهيئة، دون أن يحصل على أغلبية الأصوات الشعبية. فطبقاً لنظام الانتخابات الاميركية، اذا حصل المرشح على أغلبية الهيئة الانتخابية، ولو بفارق صوت واحد، فإن الأصوات الشعبية في الولاية بأكملها تفوق إليه. لذا فإنه لا بد لمرشح الرئاسة من الحصول على الحد الأدنى، ٥١ بالمئة من أصوات الهيئة الانتخابية، أي ما يعادل ٢٦٩ صوتاً. ومن هنا تגיע أهمية الولايات ذات الأصوات الثانوية الكبيرة، والتي يطلق عليها اسم (Key States)، وهذا ما يجعل مرشح الرئاسة معرضاً لكافة الضغوطات المحلية، من قبل الكتل والأقليات ذات الثقل الخاص في كل ولاية، سواء أكانوا يهوداً، أو بولنديين، أو زونجاً، أو إيطاليين.

وتتضح نتائج ذلك في سياسة استرضاء المرشحين للرئاسة للأقليات الاميركية، في الحملات الانتخابية التي حلت مكان المناهج الإصلاحية التي تستهدف المصلحة العامة؛ إذ أخذ كل من قادة الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة يعمل على استمالة هذه الأقليات وجذب أصواتها، بأي شكل وبأي ثمن^(٤٣).

ويتركز اليهود في أهم المدن وأكبرها، في الولايات الصناعية^(٤٤) على النحو التالي:

- ١ - ولاية نيويورك ٢,٥٠٠,٠٠٠.
- ٢ - ولاية كاليفورنيا ١,٠٠٠,٠٠٠.
- ٣ - ولاية بنسلفانيا ٤٤٢,٥٩٥.
- ٤ - ولاية نيوجرسي ٢٨٧,٢٢٠.
- ٥ - ولاية ايلينوي ٢٨٢,٠٠٠.
- ٦ - ولاية ماسشوسيتس ٢٥٩,٠٠٠.
- ٧ - ولاية فلوريدا ١٨٩,٠٠٠.
- ٨ - ولاية ماريلاند ١٧٧,٠٠٠.
- ٩ - ولاية أوهايو ١٦٠,٠٠٠.
- ١٠ - ولاية كناتيكت ١٠٣,٠٠٠.
- ١١ - ولاية ميتشيفان ٩٨,٠٠٠.
- ١٢ - ولاية تكساس ٦٥,٠٠٠.

ويقدر مجموع الأصوات الثانوية لهذه الولايات بـ ٢٧٧ صوتاً، ومجموع ما يحتاجه المرشح، للفوز بالرئاسة، ٢٦٩ صوتاً. وهناك ناحية أخرى تعطي للجالية اليهودية أهمية أكبر من حجمها الطبيعي، ألا وهي أن اليهود، بدون استثناء، يذهبون إلى صناديق الاقتراع، على عكس بقية الأقليات. فعلى سبيل المثال، فإن اليهود يشكلون ربع سكان مدينة نيويورك، إلا أن ٤٠ بالمئة من الأصوات الناجمة يهودية^(٤٥).

إن مسألة كسب ود اليهود، من قبل المرشحين، لا تقتصر على مرشحي الرئاسة فقط، بل تتعداه إلى مرشحي مجلسي الشيوخ والنواب وإلى مراكز حكومات الولايات والقضاة وغيرها. فكل ما يهم عضو الكونغرس الأميركي، بالدرجة الأولى، الاحتفاظ بمنصبه والعودة إليه، بعد انتهاء مدة عضويته، ومن مصلحته أن يكسب رضا الصهيونية وودها، كي تقوم بتسخير أصواتها وأجهزتها الدعائية القوية في خدمته ولصالحه. وهذا ما يفسر سر اندفاع المرشحين لرئاسة الجمهورية والمجالس التشريعية إلى تأييد المخططات الصهيونية، منذ التطورات الأولى للقضية الفلسطينية، دون النظر إلى مبادئ الحق والعدل، أو الأمانة، نظراً لطبيعة النظام السياسي الأميركي^(٤٦).

وبحكم انتماء الأقلية اليهودية إلى كلا الحزبين: الجمهوري والديمقراطي، وإن كانت نسبة عضويتهم متفاوتة في كل منهما، إذ أن هذا ليس بذي أهمية، لأن الحركة الصهيونية في أميركا تسيرُ الأصوات اليهودية في الاتجاه الذي يخدم مصالحها، دون النظر إلى مسألة الانتماء الحزبي.

وهناك عامل آخر أعطى للأقلية اليهودية والحركة الصهيونية أهمية أكبر بكثير من أهمية بقية الأقليات الأخرى، ألا وهو دورهم في دعم الحملات الانتخابية مادياً. والفضل في ذلك يعود إلى وضعهم الاقتصادي المتقدم والمميز. وهنا أيضاً فإن النظام الانتخابي يسمح للمرشح الذي تسلم هذه الأموال أن يعلن، بعد انتهاء الانتخابات، في بيان عادي أنه قام بإنفاق الأموال لدعم حملته الانتخابية. ويقول الكاتب اليهودي التقدمي، الفرد

لإيلينثال، حول الدور اليهودي: «إن الأصوات اليهودية لعبت دوراً فعالاً في الأوساط السياسية النافذة في واشنطن، ومع أنه لم يكن هناك ما يضمن تكتل هذه الأصوات، إلى جانب حزب أو مرشح معين، إلا أن قادة الحزبين المتنافسين كانوا يحسبون لها ألف حساب، ويسعون إلى كسب تأييدها في كل معركة انتخابية. ولقد كان للمكافآت المالية، التي كان ينثرها زعماء الصهيونية، أكبر أثر وأشد دافعاً للسانة الأميركية على مضاعفة جهودهم، من أجل الوطنية اليهودية»^(٤٧).

هذا ما يفسر، بشكل مقتضب، الدور الذي تلعبه الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية، والذي كان له أكبر الأثر على علاقة أميركا بكثير من الدول، وعلى الأخص الدول العربية، التي تربطها بها مصالح استراتيجية. ومع ذلك فقد برهنت الولايات المتحدة على عجزها عن تخطي الحواجز التي وضعتها الحركة الصهيونية في طريقها.

- (١٤) Ibid.
(١٥) المسيري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥١ و ٤٥٢.
(١٦) عبدالعزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.
(١٧) Yonathan Shapiro *Leadership of the American Zionist Organization 1897-1930*, Illinois: University of Illinois Press, 1971, p. 12.
(١٨) المسيري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٩.
(١٩) Halperin, op.cit., p. 63.
(٢٠) Edidin, op.cit., p. 59.
(٢١) المسيري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٥.
(٢٢) المصدر نفسه.
(٢٣) Israel Cohen, *A Short History of Zionism*, London: Fredrick Muller. L.T.D., 1951, p. 19.
(٢٤) Oscar I. Janowsky, *The American Jew: A Reappraisal*, Philadelphia: The Jewish Publication Society of America, 1967, pp. 189, 228.
(٢٥) Ibid, p. 307.
(٢٦) Shapiro, op. cit, p. 25.
(٢٧) Janowsky op. cit, p. 307.
(٢٨) «Zionism», *Encyclopaedia Judaica*, 18 Vols. Jerusalem: The Macmillan Co., 1971, Vol. 16, pp. 11 41-2.
(٢٩) Ibid, p. 1143.
(٣٠) Ibid.
(٣١) المسيري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢١.

- (١) د. ايزاكس ستيفن، اليهود والسياسة الأميركية (مترجم)، بيروت: دار الاتحاد، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، ص ٢١٧.
(٢) Ben M. Edidin *Jewish Community Life in America*, New York: Hebrew Publishing Co., 1947, p. 4.
(٣) Ibid.
(٤) Maurice, Orbach «Rag Trade: U.S.A.», *World Jewry*, London, Vol. XV No. 6, December 1972, p. 36.
(٥) Samuel, Halperin *The Political World of American Zionism*, Detroit: Wayne State University Press, 1961, p. 51.
(٦) مصطفى عبدالعزيز، الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية، بيروت: مركز الأبحاث م. ث. ف.، ١٩٦٨، ص ٢٢.
(٧) د. عبدالوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٤، ص ٤٥٢.
(٨) Edidin op.cit, p. 11.
(٩) د. أسعد زبقي، المجلس الأميركي لليهودية، بيروت: مركز الأبحاث، م. ث. ف.، ١٩٧٠، ص ٢٤.
(١٠) المسيري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٢ و ٤٥٣.
(١١) Halperin op.cit, p. 78.
(١٢) Ibid.
(١٣) Ibid.

Odeh Aburdeneh, *American Jews (٤٢) and The Democratic and Republican Parties* Massachusetts: The Harvard-Tufts Fletcher School of Law, 1976, p. 1.

(٤٢) عبدالعزيز، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١ و١٢٢.

Aburdeneh, *op.cit.*, p. 2 (٤٤)

Ibid. (٤٥)

(٤٦) عبدالعزيز، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

Janowsky, *op.cit.*, p. 317. (٢٢)

Ibid., pp. 317 and 318. (٢٣)

(٢٤) نجيب مدله، القضية للمطابق، بيروت: دار الكتاب، ١٩٤٦، ص ٢٨ و٢٩.

Janowsky, *op.cit.*, p. 318. (٢٥)

Ibid. (٢٦)

Ibid. p. 227. (٢٧)

Ibid., pp. 278 and 279 (٢٨)

(٢٩) المسيري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١.

Janowsky, *op.cit.*, p. 279. (٤٠)

Halperin *op.cit.*, p. 325. (٤١)

العلاقات الأميركية – الصهيونية

١٩١٤ – ١٩٤٢

توفيق أبو بكر

قبل عام ١٩١٤، لم يكن لدى الولايات المتحدة، أية اهتمامات تذكر، بمسألة هجرة اليهود إلى فلسطين، كمسألة سياسية، رغم أن تاريخ افتتاح قنصلية أميركية في القدس، يعود إلى عام ١٨٤٤^(١)، حيث غير القنصل ديانته وأصبح يهودياً، وأخذ يطلب، بتعليمات من حكومته، بإصدار وثائق حمالية لليهود المقيمين في فلسطين وفي منطقة الشرق الأوسط. وفي تلك الفترة، لم تطلب أميركا بأكثر من سياسة «الباب المفتوح» التي نادى بها وزير الخارجية الأميركي جون هاي (John Hay) وهي السياسة التي تطلب بحق أميركا بالمساواة التامة، في التجارة والملاحة في جميع المناطق التي تقع تحت النفوذ الأوروبي، ومن ذلك، مطالبتها بحق الحمالية والاعتراف بصلاحيات المحاكم القنصلية الأميركية، في الأراضي العثمانية.

وقد ساعد الولايات المتحدة، على عدم الالتفات لمسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، قلة مصالحها، في تلك الفترة، في منطقة الشرق العربي التي كانت مسرحاً لصراع بريطاني – فرنسي، وضعف الحركة الصهيونية، في صفوف يهود الولايات المتحدة. إذ اجتاحت الحركة اليهودية الإصلاحية أوروبا، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وشكلت تياراً قوياً، في صفوف اليهود. وبدأ مؤيدو حركات الاندماج، في المجتمعات التي يعيش في إطارها اليهود، يزدادون يوماً بعد يوم، إثر ترسخ أقدام البورجوازيات المحلية.

ولم يكن يهود الولايات المتحدة بمنأى عن تلك التأثيرات، بل إنهم كانوا أكثر الجاليات اليهودية في العالم، استعداداً للانخراط والاندماج، في المجتمع الأميركي، فهم لم يعيشوا أوضاعاً من الاضطهاد، كتلك التي سادت أوروبا، طوال قرون، وساعدت على انتشار عقلية «الغيتو». فقد ساعد اليهود في أميركا الثورة ضد بريطانيا، مما منحهم فيما بعد حقوقاً متساوية، في غالبية الولايات، مع المسيحيين، منذ القرن الثامن عشر^(٢).

لذلك، نرى أحد زعماء الحركة الإصلاحية اليهودية في أميركا، يصرح منذ وقت

ميك (عام ١٨٤١) في كارولينا، فيقول: «هذه البلاد [أميركا] فلسطيننا، وهذه المدينة قدسنا».

وللتدليل على عدم حماس يهود أميركا للصهيونية، آنذاك، كانت هناك نكتة تقول: «إن الصهيوني هو اليهودي الذي يدفع نقوداً ليهودي آخر، من أجل أن يذهب يهودي ثالث إلى فلسطين». وكان عدد اليهود المستعدين لدفع ضريبة الانتماء للصهيونية في أميركا، حتى عام ١٩١٤، ١٢ ألفاً من بين ٣ ملايين يهودي». وقد شرح ليبسكي، رئيس اتحاد الصهيونيين الأميركيين، في الاجتماع السنوي الذي عقد في كليفلاند، مصاعب الديانة الصهيونية في أوساط اليهود، حيث قال:

«إن خطة واسعة للدعاية الصهيونية، مستحيلة ضمن الظروف التي نعيشها، فالحركة الصهيونية ما زالت حركة غير جماهيرية»^(٣).

ولكن منذ عام ١٩١٤، بدأ الاهتمام الأميركي بفلسطين، وبموضوع هجرة اليهود، إذ حصلت أميركا على سبعة امتيازات للتنقيب عن البترول في منطقة النقب^(٤) في عام ١٩١٤. وكذلك اندلعت الحرب بين الحلفاء والإمبراطورية العثمانية، فطلبت جمعية يهود فلسطين، من القنصل الأميركي، حماية الجالية اليهودية المقيمة في فلسطين^(٥).

وفي عام ١٩١٦، حطم الرئيس ويلسون سيطرة الجمهوريين، على اليهود الذين ادلوا بأصواتهم لصالح المرشح الديمقراطي، «ويلسون». فقد كان اليهود منذ عام ١٨٧٠، يؤيدون بشكل عام، الحزب الجمهوري، لأنه كان في السلطة، أيام الاضطهادات التي تعرض لها اليهود في شرق أوروبا، وتحرك محاولاً نجاتهم. فقد تعهد وزير الخارجية الأميركي، في عهد بنيامين، المفوض الأميركي في روسيا، أن يبذل مساعيه لوقف الإجراءات ضد اليهود، وتأثر اليهود القادمون إلى الولايات المتحدة بموقف اليهود القدامى.

كما أيد اليهود الجمهوريين، آنذاك، لسبب آخر، وهو أن الأميركيين من أصل إيرلندي، شكلوا قلب الحزب الديمقراطي، وكانوا، بشكل عام، معادين لليهود^(٦) لأسباب لا مجال لشرحها هنا.

ومن ناحية ثانية، فقد اعتبر ويلسون نفسه مديناً لليهود، بسبب برانديس، قاضي المحكمة العليا الأميركية، الذي وافق الكونغرس على تعيينه في ١٩١٦/٦/١.

وبرانديس هذا، محام ليبرالي، درس القانون في هارفارد، ودافع، أمام المحكمة العليا، عن تحديد ساعات العمل. وقد انتخب، في المؤتمر الصهيوني الطارئ الذي عقد في نيويورك بتاريخ ٣٠ آب (أغسطس) ١٩١٤، رئيساً للجنة شكلها المؤتمر، عرفت باللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية العامة^(٧).

وكان ذلك المؤتمر ضمن التخطيط الصهيوني، لمواجهة الحرب العالمية الأولى، إذ أصبح مركزاً: واشنطن (برانديس)، ولندن (وايزمن)، يعملان بشكل متواصل ومتكامل.

وتم إهمال لجنة كوبنهاغن التنفيذية، مع أنها اللجنة الرسمية للحركة الصهيونية، وتركزت لتعمل بشكل منفرد.

وكان ويلسون قد قرّب برانديس منه كثيراً، وتأثر بآرائه، واندفع في احتضانه للصهيونية، بتعيين آخرين في مناصب هامة، في الإدارة الأميركية، حيث عين برنارد باروخ، المليونير اليهودي، مستشاراً له، وعين هنري مورجانتو — رئيساً للجنة المالية^(٨).

وفي عام ١٩١٧، بدأ الحديث، الجدي والعلني، عن وعد بلفور، ولم يكن الضغط الصهيوني سوى عامل ثانوي بسيط، في إصدار الوعد، فقد كانت الحركة الصهيونية أضعف من أن تمارس هذا الضغط، إذ وصف إبرام ليون سافر، في كتابه «تاريخ اليهود»، وضع الحركة الصهيونية آنذاك بقوله: «حين انفجرت الحرب على العالم [الحرب الكونية الأولى]، بدا مؤكداً أن البناء الصهيوني الصغير سيتحطم وتذروه الرياح». ودعا ماكس نوردي، في فترة الحرب، إلى تجميد عمل الصهيونيين، والتربص دون التدخل في أي شيء^(٩).

لقد كانت الدوافع الأساسية لإصدار الوعد، دوافع إمبريالية محضة، تتمثل في رغبة بريطانيا بتوطيد مواقعها، في الشرق العربي، حماية لمصالحها، وتتمثل في استباق إمكانية نجاح ألمانيا، في الضغط على تركيا، لإصدار وعد يحقق رغبات اليهود في فلسطين.

وهكذا شعرت الصهيونية البريطانية، أن رغبة البريطانيين ونجاحهم في الصراع من أجل فلسطين، مع الدول الإمبريالية الأخرى، يتطلب الاستئجاب، بالزعامة الصهيونية في أميركا، لتمارس ضغطاً هناك، من أجل جر أميركا إلى الحرب، كما يؤكد ذلك وايزمن نفسه، رغم أن هناك أحداثاً كثيرة تبين أن الصهيونيين في أميركا، مارسوا ضغطاً على حكومتهم، لتضغط بدورها على بريطانيا، من أجل الإسراع في إصدار الوعد.

ففي نيسان (أبريل) ١٩١٧، زار اللورد بلفور الولايات المتحدة الأميركية، واجتمع مع القاضي الصهيوني برانديس، الذي حدث اللورد عن رغبة يهود أميركا، أن تقع فلسطين تحت الحماية البريطانية. وفي ٦ أيار (مايو) من العام ذاته، قابل برانديس الرئيس ويلسون، لمدة ٤٥ دقيقة، وحديثه عن الخلاف بين فرنسا وبريطانيا، حول الحماية على فلسطين. إذ بموجب اتفاقية «سايكس-بيكو» المتعقدة، في أيار (مايو) ١٩١٦، تحصل فرنسا على منطقة الجليل الأعلى في فلسطين، فيما تحصل بريطانيا على مينائي حيفا وعكا، فقط، ويوضع باقي فلسطين تحت إدارة دولية، يكون لفرنسا دور أساسي في تحديد ملامحها^(١٠).

وقد وعد الرئيس ويلسون محدثه الصهيوني، بالعمل على إقناع فرنسا لإقامة وطن يهودي في فلسطين، فيما لو نفذت تلك البنود السرية الملحق باتفاقية «سايكس-بيكو». كما وعده بإصدار بيان علني، حول رغبة أميركا في ذلك، ولكن بعد التشاور مع فرنسا^(١١).

ثم سارت الأمور على غير ما تريد فرنسا، وانتصرت بريطانيا، في صراعها من أجل فلسطين، فطلبت من الولايات المتحدة رأيها بوعد بلفور المقترح. ففي ١٤ أيلول (سبتمبر)

١٩١٧، أبرق اللورد سيسيل إلى الكولونيل هاوس يقول: «إننا نتعرض للضغط هنا، لإعلان عطف على الحركة الصهيونية، وسلكون شاكراً جداً لك، إذا شعرت أنك قادر على التأكيد، بصورة غير رسمية، عما إذا كان رئيس الجمهورية يؤيد مثل هذا الإعلان».

وقد ردّ ويلسون، رغم معارضة الكولونيل هاوس، قائلاً: «أجد في جيبي المذكرة التي أعطيتني إياها حول الحركة الصهيونية، إنني لم أخبرك أنني أوافق على الصيغة التي اقترحها الجانب الآخر، أنا أوافق على تلك الصيغة في الواقع، وسلكون ممتناً إذا أخبرتهم بذلك»^(١٧).

وقبل أن يعمد الرئيس ويلسون إلى إعلان موقف صريح وعلني، مؤيد للوعد، حاول بعض مستشاريه وبعض المسؤولين دفعه للتريث في المسألة، وذلك، بعد أن أعلنت بريطانيا الوعد رسمياً في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧. إذ بعث وزير الخارجية لا تسينغ، برسالة للرئيس في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧، جاء فيها: «أعتقد أنه من الحكمة أن نسير ببطء، في إعلان سياسة حول فلسطين، لثلاثة أسباب:

أولاً — لسنا في حرب مع تركيا، ولعلنا أن نتجنب الظهور بمظهر من يأخذ أراضي من تلك الإمبراطورية بالقوة.

ثانياً — إن اليهود ليسوا متحدين في رغبتهم، لإعادة بناء دولة مستقلة عرقية لهم، وليس من الحكمة أن نقف مع فريق من اليهود ضد الآخر. (وفي ذلك إشارة واضحة لضعف الحركة الصهيونية، جماهيرياً في أميركا آنذاك، ولاتساع انتشار تيارات الاندماج).

ثالثاً — إن كثيرين من المسيحيين مازالوا يجهلون اليهود دم المسيح، وسيفضضهم تصرفنا بتحويل الأرض المقدسة إلى الإشراف الكامل لليهود»^(١٨).

لكن الرئيس ويلسون، بعد محادثات مع برانديس، ومع الصهيوني سيلفر واين، وافق على صيغة الوعد الذي وصله، رغم معارضة الكولونيل هاوس، والوزير لا تسينغ.

حتى أن المؤرخ الصهيوني، سيلفر بورغ، يذهب إلى القول: إن زعماء الصهاينة أقتنعوا الرئيس ويلسون، بإبداء ملاحظات على الوعد، كانت في صالح الصهاينة. من ذلك، تغيير تعبير «العرق اليهودي» الذي ورد في المسودة، المرسل من حكومة بريطانيا، إلى تعبير «الشعب اليهودي». وهذا تغيير كبير، إذا صحت رواية المؤرخ الصهيوني، لأنه اعتراف باليهود كشعب، وليس كجماعة دينية ينتمون إلى شعوب مختلفة. ومن ذلك الاقتراح بتغيير عبارة «إن هذا الوعد لا يؤثر على حقوق اليهودي، السياسية وغيرها، التي يتمتع بها في البلدان الأخرى». إلى تعبير يقول: «إن هذا الوعد لا يؤثر على حقوق اليهود الذين هم قانعون تماماً بمواطنيتهم الحالية»^(١٩).

وهكذا أعلن الرئيس ويلسون رسمياً، في ٢١/٨/١٩١٨ موافقته على وعد بلفور، بمناسبة بدء العام العبري الجديد^(٢٠).

يعمل كثير من المؤرخين والكتاب، موافقة الرئيس ويلسون على الوعد، بتأثره الشديد بالقاضي برانديس، الزعيم الصهيوني الأول، في ذلك الوقت «إذ يذكر سليكس، في كتابه: «دراسات في القضية»: أن ويلسون كان مرتبطاً مع برانديس، بروابط وثيقة جداً، وأن مستقبل الرئيس، في أولى أيامه، كان — كما يروي سليكس — قد أنقذ على يدي برانديس، ولذلك كان ويلسون مديناً له بمستقبله السياسي. ومع أهمية هذا السبب ووجاهته، إلا أنه لا يبدو مقنعاً، لسبب وحيد، وخاصة، أن اثنين من كبار رجال الإدارة قد اعترضوا على الوعد. وقدم أحدهما «لاتسيغ» أسباباً مقنعة وموضوعية لرفضه. فاليهود ليسوا متحدّين في المطالبة بوطن قومي، كما أن أميركا ليست في حالة حرب مع تركيا، والحكمة السياسية تقتضي العمل، بكل الوسائل، لتحقيقها.

قد يستغرب البعض حين يعود لمبادئ ويلسون الأربعة عشر، من موافقته على وعد كوعد بلفور. فقد أعلن الرئيس تلك المبادئ أمام الكونغرس الأميركي في كانون الثاني (يناير) ١٩١٨، وفيها، رفض حق الحصول على مكاسب إقليمية، وأدان عقد الاتفاقات السرية، وأعلن في البند الخامس، حق تقرير المصير للشعوب، وفي البند الثاني عشر، أعلن حق التطور المستقل للقوميات، غير التركية، في الإمبراطورية العثمانية^(١٦). وذلك يفترض أن يعني حق العرب والفلسطينيين، في التطور المستقل، كقومية غير تركية، وكشعب له حق تقرير المصير.

إلا أن المثاليات التي أعلنها الرؤساء الأميركيون، لم تكن إلا غطاءً لمطامع استعمارية. ذلك أن ويلسون نفسه، ورغم مبادئه المعلنة، أيد علناً موقف بريطانيا، من ثورة مصر عام ١٩١٩، وحطم الحركة الوطنية في الفيليبين، حتى أن الجنرال سميث الأميركي، الذي كلف بتعطيم الحركة الوطنية في الفيليبين عام ١٩٢٠، أصدر أمراً لقواته جاء فيه: «إنني لا أريد أسرى، فأنا أريدكم أن تحرقوا وتقتلوا، وكلما زدت الحرق والقتل، كلما جلبتم السرور إلى قلبي»^(١٧).

وفي مؤتمر السلام الذي عقد في باريس، حمل ممثل أميركا اقتراحاً باستثناء فلسطين من أية محاولة، لإعطاء العرب الاستقلال^(١٨). ذلك أن العرب ما زالوا بحاجة للاستشارة الإدارية، وبحاجة لمساعدة دولية، منتقدة من عصبة الأمم، على شكل هيئة دولية، تشرف على شؤونهم إلى أن يصبحوا قادرين على المسير وحدهم. لذلك فإن موقف الرئيس ويلسون كان في جانب منه، دعماً للمصالح الاستعمارية التي كانت في طور النمو، وفي جانب آخر، كان متأثراً بالقاضي برانديس، وبأصوات اليهود التي تحولت للديمقراطيين، وكانت سبباً من أسباب عديدة، لنجاح الرئيس ويلسون.

مؤتمر السلام في باريس

تحرك الرئيس ويلسون، خطوتين إلى الأمام، قبيل المؤتمر وأثناءه، باتجاه تأييد المطالب الصهيونية في فلسطين. فقد بدا أن فرنسا تريد المطالبة بتطبيق البنود السرية، لاتفاقية «سايكس — بيكو» السالفة الذكر، والتي أعطت فرنسا، كما ذكرنا، الجليل الأعلى، ودوراً حاسماً في الوضع الدولي القادم لفلسطين. عندها بعث برانديس برسالة الرئيس

تقول: «إن وعد بلفور علني، إنني أناشدك للتدخل لدى الأمم المسيحية، ليحافظوا على هذا العهد، إن تدخلك مع ميللر ولويد جورج سيكون حاسماً»^(١٩). وقد تدخل الرئيس فعلاً، وحسمت أميركا المسألة، بثقل واضح، لصالح البريطانيين. من ناحية ثانية، لم يلتفت الرئيس لتقرير بعثة «كينغ - كراين»، وهي البعثة التي أرسلها المؤتمر لاستطلاع رأي شعوب المنطقة، وقدمت توصياتها بشأن ضرورة تعديل جدي للبرنامج الصهيوني المتطرف، وضرورة إبقاء سوريا موحدة. لكن ويلسون لم يقرأ التقرير وبقي على موقفه السابق^(٢٠). وجاء في تقرير اللجنة: «إن الشعور العدائي، ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين؛ بل يشمل سكان سوريا، بوجه عام. إن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه، إلا بالقوة المسلحة، التي يجب أن لا تقل عن خمسين ألف جندي، ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش، لتنفيذ القرارات الجائرة، فضلاً عن أن دعوى اليهود التاريخية لا تستوجب الاكتراث»^(٢١). وذكر التقرير أن تحويل فلسطين لدولة يهودية يضر بالحقوق المدنية والدينية، لغير اليهود^(٢٢).

لكن ويلسون، استجاب، بالمقابل، لتقرير لجنة الخبراء الأميركيين (كانون الثاني - يناير ١٩١٩) والتي تذكر بعض الآراء، أنها لا تعدو كونها بعثة استخبارات^(٢٣).

ويحسن أن نثبت هنا، كثيراً مما جاء في توصية لجنة الخبراء هذه والتي تبناها الوفد الأميركي إلى مؤتمر السلام.

الخطوط العريضة للتقرير المؤقت: ١ - إنشاء دولة منفصلة في فلسطين. ٢ - وضعها تحت إشراف بريطانيا العظمى، كدولة منتدبة عن عصبة الأمم. ٣ - توجيه الدعوة إلى اليهود للعودة إلى فلسطين والاستيطان فيها، مع تأكيد المؤتمر بتقديم جميع المساعدات اللازمة والتي لا تتعارض مع الحفاظ على الحقوق، الشخصية والدينية منها بوجه خاص، وحقوق الملكية لدى السكان من غير اليهود، ومع التأكيد أيضاً، أن سياسة عصبة الأمم تقوم على الاعتراف بفلسطين، كدولة يهودية، حالما تصبح دولة يهودية بالعمل^(٢٤).

حاشية رقم ١: إن فصل المنطقة الفلسطينية عن سوريا له ما يبرره في الخبرة الدينية الإنسانية، فالكثيستان: اليهودية والمسيحية، أبصرتا النور في فلسطين وكانت القدس، لسنوات طويلة، وفترات مختلفة، عاصمة لكل منهما.

حاشية رقم ٢: من الواضح أن فلسطين تحتاج إلى هداية حكيمة وحازمة، وسكانها لا يتمتعون بخبرة سياسية، كما أنهم يؤلفون مزيجاً من عناصر متعددة، ومن السهل أن يتلهوا بالتعصب والخلافات الدينية المريعة.

حاشية رقم ٣: من الصحيح أن فلسطين يجب أن تصبح دولة يهودية، فيما لوجعلها اليهود كذلك، ومتى أتاحت لهم الفرصة الكاملة لذلك، فقد كانت مهد عنصرهم الحيوي وموطنه، لكن فلسطين اليوم، أبعد من أن تكون بلداً يهودياً، إلا أنه يمكن

الاعتماد على بريطانيا، كدولة منتدبة، لكي تمنح اليهود ذلك المركز الممتاز الذي يجب حصولهم عليه، وبدون التضحية بحقوق غير اليهود^(٢٥).

الكونغرس الأميركي ووعده بلفور

لقد صدر أول قرارات الكونغرس المؤيدة، بشكل واضح، للآمال الصهيونية، في عام ١٩٢٢؛ حيث عقد، في ذلك العام، اجتماع مشترك لمجلسي النواب والشييوخ، واتخذوا قراراً يتعلق بوعده بلفور جاء فيه: «لقد قرر مجلسا الشيوخ والنواب (الكونغرس) المجتمعين، أن الولايات المتحدة الأميركية تؤيد إقامة وطن قومي للشعب اليهودي، في فلسطين، على أن يفهم، فهماً واضحاً، أن شيئاً لن يعمل مما قد يؤدي الحقوق، المدنية والدينية، للمسيحيين ولجميع الجاليات غير اليهودية الأخرى في فلسطين، وأن الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، في فلسطين سوف تحمي حماية كافية»^(٢٦). وقد عرف ذلك المشروع بمشروع لودج^(٢٧)، نسبة للعضو الذي تقدم بمسودته للكونغرس.

ومما تجدر ملاحظته أن ذلك المشروع لم يمر بسهولة، بل عارضه بعض أعضاء الكونغرس، فقد كان برانديس، الرجل المؤثر، قد اختفى من الزعامة الصهيونية في مؤتمر كليفلاند عام ١٩٢١، وقد كان جهل أعضاء الكونغرس، لحقيقة ما يجري في فلسطين، سبباً في مرور المشروع. ومن ناحية أخرى، فإن الكونغرس بقراره هذا، لا يعدو أن يصادق على سياسة الرئيس في مسألة «الوطن القومي لليهود»، وليس هناك ما يدعو الأعضاء إلى فتح معركة حول مسألة لا تمهم، وليس لديهم حولها معلومات، فقد وقع كثيرون ضحية معلومات «النخبة الصهيونية» التي وزعت على الأعضاء كتاب: «الحرب والكونغرس والصهيونية» والذي احتوى كثيراً من المعلومات المضللة، في غياب المعلومات، من الطرف الآخر، وهو الطرف العربي.

والملفت للنظر أيضاً، أن محاضر اجتماعات لجنة العلاقات الخارجية، التابعة للكونغرس، تؤكد أن عدداً لا بأس به من اليهود الأميركيين، لم يكن مؤيدين لفكرة الوطن القومي اليهودي^(٢٨).

وتؤكد هذه الحقيقة الرسالة الشهيرة التي بعث بها السفير الأميركي في تركيا، وهو يهودي معروف ومقرب من الرئيس ويلسون، ووقعها تسعة وثلاثون من اليهود البارزين، وأكدوا فيها، للرئيس، رفض عزل اليهود عن المجتمعات التي يعيشون فيها، لأن عملاً كهذا، سيسبب إلى التاريخ اليهودي، فقد توقف اليهود عن أن يكونوا أمة، منذ ألفي سنة، وأن وعد بلفور سيسبب إلى مطالبة اليهود بكامل حقوقهم في الدول التي يعيشون فيها، والتي لم يحصلوا فيها على كامل حقوقهم، السياسية وغيرها بعد. كما أضافوا في رسالتهم، أن إقامة دولة على أساس عرقي، أو ديني، هو أمر يتناقض تماماً، مع الديمقراطية^(٢٩).

العلاقات الأميركية - الصهيونية ١٩٢٢ - ١٩٤٢

بعد سلسلة المواقف الأميركية المتعاطفة مع بريطانيا، داخل مؤتمر السلام الذي أعقب الحرب العالمية الأولى وخارجه، طالبت بريطانيا، عام ١٩٢٤، بتوقيع اتفاقية

تنص على موافقة أميركا على انتداب بريطانيا على فلسطين، مقابل أن يكون للولايات المتحدة ومواطنيها هناك، كل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء عصبة الأمم، كما تنص الاتفاقية على ضمانات كافية لمصالح الرأسمال الأميركي وحرية أميركا في تأسيس المؤسسات، الدينية والثقافية وغيرها. وقد كان لها ما أرادت، ولم تكن أميركا تطمح إلى أكثر من ذلك، في تلك الفترة، إذ كان تدخل أميركا، فيما بين الحربين، محدوداً، وسنّ الكونغرس قراراً بحق السلطة التنفيذية، في مجال السياسة الخارجية، حد بموجبه من صلاحياتها. وبالمقابل ركز الصهاينة، في فترة ما بين الحربين بشكل عام وحتى صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، جهودهم على بريطانيا التي كانت تمارس انتداباً فعلياً على فلسطين، ويبدوا إلى حد كبير، مقاليد الأمور وتسهيل خلق الوقائع الصهيونية، على أرض فلسطين^(٣٠). لكن صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، جعل الصهاينة يعودون للتركيز على الولايات المتحدة الأميركية، فقد أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض، السابق الذكر، ودعت بموجبه إلى وقف الهجرة إلى فلسطين، بعد خمس سنوات من صدوره، وسيسمح، خلال السنوات الخمس، بهجرة خمسة عشر ألف يهودي، كل عام، إلى فلسطين. لقد أصدرت بريطانيا ذلك الكتاب، بعد ثورة عام ١٩٣٦ في فلسطين، من أجل امتصاص حركة التوتر واحتمالات نهوض ثورة، من جديد، أشدّ عنفاً وتنظيماً من ثورة عام ١٩٣٦، ولا امتصاص حركة التوتر، في عموم المنطقة العربية، التي ستهدد مصالح بريطانيا في المنطقة.

كما كان الكتاب الأبيض، تعبيراً مؤقتاً عن توازنات دولية مؤقتة، إذ، شعرت بريطانيا آنذاك، بخطر المنافسة الإمبريالية الألمانية - الإيطالية^(٣١) في ظروف نمو الحركات القومية، ولذلك أرادت مهادنة العرب - مؤقتاً - لتبقي على قيادات أكثر طواعية، في التعامل معها، وأقل استعداداً لقبول غزل الألمان. وقد استجابت الولايات المتحدة، لرغبة الصهاينة في تركيز الاعتماد عليها، لكسر المحاولات البريطانية، الرامية إلى تهدئة العرب، وبدأت تدخل الميدان في الشرق الأوسط.

وحتى في عام ١٩٣٨، أي قبل صدور الكتاب الأبيض بعام كامل، بدأ الصهاينة يتحسسون بداية التغير في الموقف البريطاني، وهو تغير تكتيكي فرضته ظروف محلية ودولية معينة، لذلك بدأوا يضغطون على المسؤولين في الولايات المتحدة، للدخول، بشكل حاسم، إلى ميدان الصراع حول تهويد فلسطين. ففي ذلك العام وصل لداثة الشرق الأدنى أكثر من ٦٥ ألف برقية، وانهالت عشرات الآلاف من المكالمات، مما حدا بالحكومة الأميركية لإصدار نشرة، في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨، تلخص موقف الحكومة من المسألة الفلسطينية، منذ عام ١٩١٨^(٣٢).

وفي ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨، أعطى كوردل هل، وزير الخارجية، تصريحاً حذراً (تمشياً مع موقف الخارجية الأميركية الحذر آنذاك)، أكد فيه أن بلاده تراقب، باهتمام بالغ، التطورات في فلسطين، وأكد فيه أن حكومة بلاده ليست مفوضة لمنع تغييرات في نصوص الانتداب، وأنها مقيدة بحماية المصالح الأميركية في فلسطين^(٣٣). إلا

أن صدور الكتاب الأبيض، أدى إلى حلة صهيونية واسعة، في الولايات المتحدة، من أجل الضغط عليها لتضغط بدورها على بريطانيا من أجل إلغاء الكتاب الأبيض، الذي يقيد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، تمهيداً لإغاثتها وإيقافها نهائياً.

فقد وقع خمسة عشر عضواً من أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس، وثمانية وعشرون عضواً، من أعضاء مجلس الشيوخ، على رسالة مقدمة للإدارة الأميركية، يرفضون فيها مضمون الكتاب الأبيض الذي أصدرته بريطانيا، ويعتبرونه نقضاً لوعدها بلغور ولشروط الانتداب ولاتفاقية عام ١٩٢٤، السابقة الذكر^(٣٤).

وعلق روزفلت على الكتاب الأبيض، بعد أن قدم له وزير خارجيته ملحقاً عنه، وعن الحملة الصهيونية، في الكونغرس وخارجه، ضد الكتاب الأبيض، بقوله: لقد قرأت، بكثير من الاهتمام وبكثير من خيبة الأمل، قرارات الحكومة البريطانية بشأن فلسطين، وبصراحة، فأني لا أعتقد أن الإنكليز على حق كامل، حين يقولون إن هيكل نصوص الانتداب، لا تعطي اليهود الحق في تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، ضد رغبات السكان، فهي بنفس الوقت لا تعطي الآخرين الحق نفسه. ورغم بعض الأفكار الجيدة في الكتاب، إلا أننا لا نستطيع الموافقة عليه^(٣٥).

وحيث بدأ الصهاينة ينقلون مركز ثقلهم إلى الولايات المتحدة، إذ بدا لهم أنها ستكون القوة الإمبريالية الأولى، فيما بعد، اختلوا طريقين: الأول، إعادة بناء الأجهزة الصهيونية العاملة في الولايات المتحدة، لتكون قادرة على ممارسة الضغوط في الظروف الحرجة. أما الثاني، فهو استدراج العطف على اليهود، منكوبي الحرب الثانية، من أجل الإسراع في تهجيرهم إلى فلسطين.

وعلى المستوى الأول: تشكل مجلس الطوارئ الصهيوني الأميركي عام ١٩٢٩، وكان الغرض منه تنسيق العمل الصهيوني، في الولايات المتحدة، وإقامة الاتصالات مع سائر أقسام الحركة الصهيونية وفروعها في الخارج^(٣٦). كما جرت إعادة تنشيط العديد من المؤسسات اليهودية الصهيونية، في الولايات المتحدة، ومنها: هستدروت أميركا، المجلس الوطني لرفاهية اليهود، الشابات الصهيونيات، الوكالة اليهودية، اتحاد النساء اليهوديات وغيرها.

كما قام زعماء صهيونيون بارزون، بزيارات للولايات المتحدة، وذلك من أجل إجراء تقييم شامل للوضع الصهيوني هناك، لتحديد الثغرات وإيجاد الحلول الممكنة من أجل الإسهام في بقطة صهيونية — أميركية.

وقد وجه ثلاثة زعماء هم: بن - غوريون وشرتوك والياهو غولب، نقداً مريراً للوضع اليهودي عامة، وللصهيوني خاصة، في الولايات المتحدة، حتى أواخر الثلاثينيات. إذ كتب بن - غوريون يقول: «أثناء زيارتي القصيرة لأميركا، قبل انعقاد مؤتمر لندن لم أجد هناك حركة صهيونية منظمة وقادرة على العمل، ولا كان موقف الزعامة الصهيونية

الأميركية في المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين الذي انعقد بعد نشر الكتاب الأبيض،
بعدة شهور، موقفاً مشجعاً.

ويقول شرتوك: «هناك ملايين من اليهود، النشطين والمنظمين جيداً، في أميركا،
ومكانتهم تتيح لهم أن يكونوا أكثر فعالية ونفوذاً. إنهم يعيشون في مراكز عصب البلد،
ويحتلون مناصب هامة، في السياسة والتجارة والصحافة والمسرح والإذاعة، ويمقدروهم
التأثير على الرأي العام، ولكن قوتهم لا يحس بها أحد، مادامت غير مهيأة، ولا موجهة
نحو الهدف الصحيح».

أما إيلياهو غولب، فرسم صورة أكثر تشاؤماً، إذ قال: «إن اليهودي الأمريكي يفكر
في نفسه، أولاً وقبل كل شيء، كمواطن أمريكي، وهذه حقيقة، سواء أعجبنا أم لا، وحين
يذهب اليهودي إلى صناديق الاقتراع، فليس موقف المرشح من الصهيونية هو الذي
يتحكم باختياره، لأنه يفكر في نفسه، أولاً كأميركي يعنى باحتياجات أميركا ومشاكلها،
فالولاء لأميركا له، الآن، الكلمة العليا، ومن المشكوك فيه، ما إذا كان لدى يهود أميركا
الرغبة في وضع وزنهم السياسي في الميزان، وما إذا كان لديهم الجرأة، في ربط مصالح
اليهودية العالمية والصهيونية مع وزنهم السياسي في أميركا. هذا هو السؤال»^(٣٧).

ولتأكيد شيء من ذلك التشاؤم، فقد كانت الزيادات طفيفة في التبرعات، لكل من
الكيرن كاييميت والكيرن مايوسود، فقد بلغت التبرعات للمؤسستين الصهيونيتين، السابقتي
الذكر، عام ١٩٣٩: ٣,٥ مليون دولار، بينما بلغت عام ١٩٤٠: ٣,٧ مليون دولار، وعام
١٩٤١: ٣,٥ مليون دولار، وعام ١٩٤٢: ٤,٢ مليون دولار.

ويبدو أن يهود أميركا كانوا حذرين، في دفع بلادهم نحو الحرب، وكانوا متخوفين
من انتشار اللاسامية ضدهم، بجانب موقفهم العام حول الاندماج، وعدم معاشيتهم
للاضطهاد الذي ساهم في ترعرع الصهيونية، بين أوساط اليهود الذين عاشوا الاضطهاد
في مجتمعاتهم أو عاشوا واكتووا بنيران الحرب والنازية.

إلى جانب ذلك، فإن الزعماء الصهاينة الثلاثة، السابقي الذكر، لم يكونوا على علاقة
حسنة مع قيادة «الصهيونية الأميركية»، لأسباب لا مجال لشرحها هنا، ولذلك بالغوا في
تضخيم ثغرات الوضع الصهيوني في أميركا، رغبة منهم في إدانة الزعامة الصهيونية
الأميركية، وتحريض قواعدها ضدها، لدفعها لمواقف أشد، حسماً وجرماً، كما سنلاحظ في
مؤتمر بلتيمور.

ولكن منذ مطلع الأربعينات، بدأ نشاط واضح في المؤسسات الصهيونية، وبدأت
عملية تشكيل منظمات مؤازرة للصهيونية، تحمل إطاراً عاماً أو إنسانياً، تأخذ طريقها إلى
النور. ففي نيسان (ابريل) ١٩٤١، تشكلت لجنة فلسطين الأميركية، التي ضمت
٦٨ عضواً في مجلس الشيوخ، و ٢٠ عضواً في مجلس النواب، وعدداً من حكام الولايات،
وقد دعت اللجنة إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين^(٣٨). كما ازداد نشاط لجنة
الحواري، بعد أن ترأسها سيلفر، وهو صاحب نظرية في العلاقات العامة، تقوم على عدم

الإركان للاتصال الفردي بالزعماء (كما كان عليه حال النخبة الصهيونية سابقاً) بل ينادي بأوسع قدر من التأثير في أوسع قطاعات من الرأي العام، إذ يقول: «لا تضعوا ثقتكم بالأمراء، مهما كانوا أصدقاء وعظماء، وإنما يجب أن تتوجهوا إلى جماعات الشعوب، وتتحدثوا إلى أميركا بأسرها، وتبنوا صداقات في كل مكان، وتقوموا بدعاية فعالة في محيطكم ضمن إطار نفوذكم»^(٢٩).

ويقول سيلفر: «إن الحركة الصهيونية، في الولايات المتحدة، لا تقتزم بأي حزب سياسي، وهذه سلعة سياسية ينبغي أن تحافظ عليها بحماس. لأننا بذلك نجحنا في الحصول على ود كل الجماعات الأميركية»^(٣٠).

غير أن الانعطاف الحقيقي في الحياة الصهيونية الداخلية، في الولايات المتحدة، تم بعد مؤتمر بلتيمور. فقد حضر ذلك المؤتمر الذي انعقد في فندق بلتيمور، في الفترة من ٩-١١ أيار (مايو) ١٩٤٢، ٦٠٠ من الصهاينة الأميركيين، و٦٧ صهيونياً من البلاد الأخرى، بما فيها فلسطين، وعدد من اليهود غير الصهاينة. وقد انعقد المؤتمر بإشراف لجنة الطوارئ الصهيونية واتخذ قرارات متطرفة، بمقاييس ذلك الزمان، حيث دعا إلى إقامة كومنولث يهودي في فلسطين، وإلى فتح أبواب الهجرة اليهودية لفلسطين، تحت إشراف الوكالة اليهودية، كما نصت القرارات على إنشاء قوة عسكرية يهودية، تحارب تحت علمها الخاص^(٣١).

وقد انتخب المؤتمر بن - غوريون، زعيماً، حيث فشلت أطروحات وايزمن، الأكثر اعتدالاً، في المؤتمر، وفشلت نداءاته للخروج من المؤتمر بقرارات مرنة، لا تخرج بريطانيا.

كان مؤتمر بلتيمور وقراراته، انعطافاً حقيقياً، في حياة يهود أميركا الصهاينة، ووجد، برنامج المؤتمر، أرضاً موضوعية صالحة للنمو السريع، بحلول أزمة يهود أوروبا المنكوبين على يد النازية، فازداد عدد أعضاء المنظمات الصهيونية الأميركية، في الفترة التي تلت المؤتمر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، زيادة هائلة وازداد التعاطف الواسع، من قبل يهود أميركا مع مطلب إقامة دولة خاصة لليهود... تلك كانت الرافعة الأساسية، في حياة الحركة الصهيونية، داخل أميركا، بكل ما استتبعه ذلك من تأثير على السياسة الأميركية الخارجية، كعامل رئيسي من عوامل عديدة.

فقد بلغ عدد المشتركين في الصحف الموالية للصهيونية، والصادرة بالعبرية عام ١٩٤٤: ٤٢٥ ألف أسرة يهودية أميركية^(٣٢). كما أظهر استطلاع آراء اليهود في أميركا عام ١٩٤٥، حول رغبتهم في إنشاء دولة في فلسطين، أن ٨٠،١ بالمائة مع إقامة دولة يهودية في فلسطين، وأن ١٠،٥ بالمائة معارضون بينما لم يبد ٩،٤ بالمائة منهم رأياً^(٣٣) وكان الموافقون من المتدينين ٨٦،٦ بالمائة بينما بلغت نسبة الموافقين غير المتدينين ٧٠،١ بالمائة.

وعلى قاعدة هذا البناء الصهيوني الضخم، والتأييد اليهودي الواسع، بدأت حملة واسعة مستمرة في أميركا، لإلقاء الكتاب الأبيض. فقد قدم ٥٠٠ حاكم صهيوني و٥١

عضواً في مجلس الشيوخ. و١٩٤٤ عضواً في مجلس النواب، و٢٠ حاكماً، طلباً إلى الرئيس روزفلت، لاستنكار موقف بريطانيا، ووعد الرئيس بعمل كل ما في وسعه، لمنع إيقاف الهجرة إلى فلسطين^(٤٤). وقد وقع ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، على طلب تقدم به ١٥٠٠ شخص، لتشكيل جيش صهيوني، تأييداً وتنفيذاً لقرارات مؤتمر بلتيمور.

ومع نهاية عام ١٩٤٢، وصلت الحملة الصهيونية ذروتها، بإشراف وتخطيط سيلفر زعيم الصهيونية الأميركية آنذاك، «تنفيذاً لبرنامجها في التعبئة والتحريض». وقد بلغت تلك الحملة ذروتها، في ذكرى وعد بلفور، حيث تحركت المظاهرات في ١١٩ مدينة، ووصلت، من بورتموث، ١١ ألف رسالة احتجاج على الكتاب الأبيض، ومن ديترويت ٢٥ ألف بطاقة بريدية، ومن منتشيغان ١٩ ألف بطاقة، ومن أنديانا عريضة بتوقيع ٦٠ ألف شخص^(٤٥) كما حث الصهاينة مئات المحررين على الكتابة من أجل دفع روزفلت، ليكتب لتشمبرلان حول الهجرة، ودفع الصهاينة ثمناً باهظاً للحديث، في ١٨٢ إذاعة، في كل أرجاء الولايات المتحدة^(٤٦).

وعلى مستوى آخر، بدأت سياسة استئثار العطف على اليهود من ضحايا النازية، واستغلت الصهيونية عذابات أولئك المشردين، ليس من أجل إعادة إسكانهم وتوطينهم وتوفير الحياة الشريفة لهم، ولكن من أجل دفعهم للهجرة إلى فلسطين، ومن أجل الضغط على الساسة الأميركيين، لفتح أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود.

فمنذ وقت مبكر، قابل رئيس المنظمة الصهيونية الرئيس روزفلت، وبحث معه مأساة اليهود قائلًا: «إن شعبي لن يذهب إلا إلى فلسطين، فالمشاعر والدين والتاريخ والمبادئ تحركهم إلى هناك... وقد أجابه الرئيس، على حد زعم المؤرخ الصهيوني، سيلفر بورغ: 'قد لا يستطيع هؤلاء الانتظار لنقلهم إلى أرض قاحلة'».

وقد دعا روزفلت إلى مؤتمر إيفان، لبحث مشكلة يهود ألمانيا، وقد رفضت بريطانيا حضور المؤتمر، إلا إذا كان سيناقش وضع جميع اللاجئين، لا وضع يهود ألمانيا فقط. وقد وافق روزفلت على ذلك، وحضرت المؤتمر ٣٦ دولة، لم توافق منها على استقبال مائة ألف لاجئ سوى الدومينيكان، بينما وافقت دول أخرى، على استقبال بضعة آلاف فقط، وقد عارض الصهاينة المؤتمر لأن ما يهيمهم هو الهجرة إلى فلسطين فقط، فإذا كانت سياستهم تستلزم العذاب، فذلك هو الثمن الذي يتوجب دفعه، لإنقاذ الروح اليهودية^(٤٧).

أما مندوبو الولايات المتحدة، فقد تمسكوا بقانون «الكوتا» الصادر عام ١٩٢٤م، والذي يحدد عدد الأوروبيين المسموح بدخولهم سنوياً إلى أميركا، مع تعديلات طفيفة. إذ بموجب هذا القانون يسمح لـ ٢٥ ألف ألماني فقط، بدخول البلاد سنوياً، بغض النظر عن الديانة. لكن أميركا أصرت أن يحضر كل مهاجر كافة الأوراق الثبوتية المطلوبة، كشهادة حسن سلوك من البوليس مما يعني عملياً، عدم السماح بدخول أولئك اليهود الفارين، (ولي ذلك خدمة للصهيونية).

لذلك استقال ماك دونالد، الذي عينته عصبة الأمم مسؤولاً عن شؤون اللاجئين، لأنه

فضل في استصدار أمر من بريطانيا وأميركا بتسهيل الهجرة إليهما، لكن المسألة أخذت ابعداً أوسع، فيما بعد، قبيل وبعد انتهاء الحرب.

وهكذا، بدأت السياسة الأميركية تستجيب للمطالب الصهيونية، بشأن فلسطين، ليس فقط بسبب الضغط الصهيوني المنظم والمتصل، ولكن أساساً، بسبب الاتجاه الاستعماري لدخول الشرق الأوسط، وتوسيع نطاق الاحتكارات الأميركية، والحلول محل بريطانيا، في مناطق متعددة.

فقد عبر فيرجيل جوردان، رئيس مجلس المؤتمر الصناعي، عن أهداف الزعامة الأميركية الإمبريالية بقوله: مهما كانت النتيجة، التي ستؤول إليها الحرب الحالية. فقد اندفعت الولايات المتحدة في اتجاه استعماري، في الشؤون المالية، وفي كل مظهر من مظاهر حياتها السياسية. وفي أحسن الأحوال، ستصبح بريطانيا شريكاً ثانوياً في استثمار انكلوساكسوني جديد، تكون فيه موارد الولايات المتحدة، الاقتصادية وقوتها العسكرية والبحرية مركز الثقل. واستطرد قائلاً:

«إننا قد نخشى كلمة الاستعمار البغيضة، وكثيرون منا يؤثرون أن يخفوها، على الطريقة الأميركية الشائعة، وراء حجاب من العبارات الغامضة مثل: 'الدفاع عن نصف الكرة الغربي' ولكن أميركا مقدر لها أن تسلك هذا السبيل شعورياً أو لاشعورياً، بحكم طبيعتها وقوتها ومواردها، ويدافع عن الأحداث المالية، ليس في السنوات الأخيرة فحسب، بل منذ مطلع القرن. هذه الأحداث قد دفعتنا بهذا الاتجاه، ولم تمنحنا الفرصة، إقامة استثمار حديث فحسب، بل زودتنا بالادوات الاقتصادية والاتجاهات الاجتماعية، ثم بالعدوات والسجاليات السياسية المساعدة على ذلك، وليس لنا مدوحة عن السير في الطريق التي سلكناها، خلال الربع الأخير من القرن، في الاتجاه الذي اتخذناه في فتح كوبا والفلبينيين، وفي مشاركتنا في الحرب العالمية الأخيرة» (٤٨).

وهذا معناه بوضوح، أنه مهما تكن العبارات البراقة التي يصوغ بها الرؤساء الأميركيون مبادئهم وسياساتهم، من أجل استثمار من نوع جديد، لايحوي الملامح الطالحة والمكتشفة، للاستعمار القديم، فإنها في النهاية لا بد أن تكون تعبيراً عن مصالح الاحتكارات التي توسعت بعد اندماج رأس المال المصرفي برأس المال الصناعي، ومع تركيز الإنتاج ورأس المال بأيدي أقلية مسيطرة.

(٤) دراسات، الجامعة الأردنية، عدد أيار (مايو) ١٩٧٨، ص ٧٧.

(٥) Michael E. Jansen, *The U.S. and the Palestinian People*, Beirut: The Institute for Palestine Studies, 1970, p. 7.

(٦) مصطفى عبد العزيز، *الاقليم اليهودية في الولايات المتحدة*، بيروت: مركز الابحاث في

(١) د. كامل أبو جابر، *الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل*، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١، ص ٢٥.

(٢) Robert Silverberg, *American Jews and the State of Israel*, New York: William Morrow, 1970, p. 51.

(٣) *Ibid.*, p. 63.

(٢٧) د. فاضل محمد زكي، الكونغرس الأمريكي ونكية فلسطين، بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦٤، ص ٢٦.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) Silverberg, op. cit., p. 89.
(٣٠) الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.
(٣١) د. أميل توما، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.
(٣٢) Denoro, op. cit., p. 343.
(٣٣) Arakic, op. cit., p. 20.
(٣٤) Frank E. Mannel, *The Realities of American Palestine Relations*, Connecticut: Green Wood Press, publishers, 1975, p. 176.
(٣٥) Arakic, op. cit., p. 24.
(٣٦) المنظمة الصهيونية المالية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.
(٣٧) د. أحمد طريخ، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار، أميركا في خدمة الدولة اليهودية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢، ص ٨٤.
(٣٨) شليون فلسطينية، العدد ٥٧، ص ١٤٨.
(٣٩) د. أحمد طريخ، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
(٤٠) Silverberg, op. cit., p. 236.
(٤١) الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.
(٤٢) المنظمة الصهيونية المالية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.
(٤٣) د. أحمد طريخ، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.
(٤٤) Silverberg, op. cit., p. 292 and 243.
(٤٥) الكونغرس الأمريكي ونكية فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.
(٤٦) Silverberg, op. cit., p. 236.
(٤٧) Arakic, op. cit., p. 35.
(٤٨) شليون فلسطينية، عدد ١٥، ص ١٤٧.
(٤٩) ميشل كامل، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

م.ت.ف.، ص ١١٤.
(٧) أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، بيروت: مركز الأبحاث، ١٩٦٧، ص ٧٥.
(٨) الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.
(٩) د. أميل توما، جنود القضية الفلسطينية، بيروت: مركز الأبحاث في م.ت.ف.، ١٩٧٢، ص ٧٦.
(١٠) د. أمين محمود، دراسات أثرية، عدد أيار (مايو) ١٩٧٨، ص ٢٥.
(١١) Silverberg, op. cit., p. 77.
(١٢) محمد سعيد سياسة أميركا إزاء الفلسطينيين، شليون فلسطينية، عدد ٧٤/٧٥، شباط (فبراير) ١٩٧٨، ص ٢٠.
(١٣) Silverberg, op. cit., p. 85.
(١٤) Ibid., p. 79.
(١٥) Margaret Arakic, *The Broken Sword of Justice: America, Israel and the Palestine Tragedy*, London: Quartet Books, 1973, p. 2.
(١٦) سامي حكيم، أميركا والصهيونية، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٦٧، ص ١٥؛ جانتسن، شليون فلسطينية، عدد ١٥، ص ١٤٠.
(١٧) ميشل كامل، أميركا والشرق العربي، القاهرة: وزارة الثقافة المصرية، دار الكاتب العربي، بلا تاريخ، ص ٨.
(١٨) Janssen, op. cit., p. 8.
(١٩) Silverberg, op. cit., p. 101.
(٢٠) Janssen, op. cit., p. 10.
(٢١) أميركا والصهيونية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.
(٢٢) Alfred Lilienthal, *What Price Israel*, Chicago: Henry Regnery, 1953, p. 28.
(٢٣) د. كمال أبو جابر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.
(٢٤) ملك وثائق فلسطين، القاهرة: وزارة الثقافة المصرية، ١٩٦٩ الجزء الأول، ص ٢٤٢.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.
(٢٦) Janssen, op. cit., p. 10; John Denoro, *American Interests and Policies in the Middle East (1900-1939)*, University of Minnesota Press, p. 340.

المغرب العربي: التعايش التاريخي بين العرب واليهود

د. شكري نجار

درج الكتاب الصهيونيون والمتأثرون بهم على المبالغة في تصوير ألوان الاضطهاد التي تعرض لها اليهود في مختلف أقطار العالم وعلى مدى التاريخ، فتجاهلوا الاندثار الذي شهده أبناء الطائفة اليهود في البلاد العربية، خلال العصور الوسطى، وحتى بعد قيام الدولة الاسرائيلية في بعض البلاد العربية. وفي عرضنا هذا، سنتناول أقطار المغرب العربي التي كانت من أهم المناطق التي أوت إليها الجالية اليهودية الفائزة من وجه الاضطهاد في أوروبا. وقد نتج عن ذلك أن بلغ عدد اليهود في المغرب حوالي نصف مليون نسمة، قبيل إنشاء اسرائيل. ولذلك، فإن دراسة أحوالهم ودورهم تستحق بعض العناية، لا سيما وأن الدراسات حول هذا الموضوع قليلة، بل نادرة، ربما عن قصد لتشويه هذه الظاهرة المنافية، أساساً، للادعاءات الصهيونية.

وفي هذا المجال، يحضرنا قول للعالم اليهودي، ابراهام هكلن، في كتابه: الانصهار العظيم: «كان اليهودي في العالم العربي يشعر بالكفاية والأمن والطمأنينة دون أن يحتاج إلى صهر شخصيته في سكان فلسطين وأرضها. في هذا العالم، كان اليهودي يحس أنه ينزل في وطنه ويقيم بين أهله. لقد كان آمناً ومطمئناً ومندمجاً في هذا العالم ومتغائلاً بمستقبله. واختبارات اليهود خلال القرون التي ساد فيها الحكم العربي تشكل مرحلة ذات مغزى ومعنى عظيمين من مراحل الانجازات العلمية والاجتماعية التي أنجزها أفراد الطائفة اليهودية»^(١). كما يحضرنا قول آخر لمؤرخ بريطاني يهودي كبير، نيقل باربر، يذكر فيه: «كان اليهود أسعد حالاً تحت الحكم الاسلامي منهم تحت الحكم المسيحي الاوروبي. واسبانيا تقدم مثلاً للمركز الممتاز الذي كان يتمتع به اليهودي في العالم الاسلامي»^(٢). هذا، فضلاً عن الشهادات في التسامح العربي حول المخالفين لبدء الدين أو العقيدة لصاحب السلطة في الحكم، والتي أتى على ذكرها كبار المؤرخين من غوستاف لويون إلى أرنولد توينبي.

شمة ملاحظات أولية يجب تسجيلها للتعرف على الخصائص التي ميزت يهود المغرب عن إخوانهم في البلاد الأخرى: فمن حيث النشأة، هم من أقدم الجاليات اليهودية التي خرجت من الشرق الأدنى، ففي حين ترجع الهجرات اليهودية إلى مختلف أقطار العالم إلى القرن الأول الميلادي (بعد تحطيم هيكل سليمان في القدس)، نلاحظ أن اتصال اليهود بالمغرب يرجع إلى ما قبل ذلك بعدة قرون؛ فهو يعود إلى الوقت الذي وفدت فيه الهجرات الفينيقية إلى تونس واستقرت هناك. فقد لحق بهؤلاء الفينيقيين بعض العبريين الذين تألفوا مع السكان الأصليين من البربر، حتى نشأت بعض جزر يهودية داخل المحيط البربري الكبير، واندمجوا في حياة السكان الاجتماعية والثقافية بمعزل عن الإدارة الرومانية أو البيزنطية، فحين تدهور حكم بيزنطة، قبيل الفتوحات الإسلامية، برز اليهود إلى مركز قيادي في شمال إفريقيا. وبعد أن ساد الإسلام شعوب شمال إفريقيا، احتفظ عدد من البربر بديانتهم اليهودية منتفعين بروح التسامح التي سادت البلاد الإسلامية ازاء الأقليات الدينية.

وعاش اليهود الأصليون والبربر المتهودون، إبّان العصور الوسطى، حياة هادئة. وهيات لهم معرفتهم باللغات الأوروبية أن يلعبوا دور الوساطة في الأعمال التجارية والديبلوماسية بين الدول المغربية من جهة والدول الأوروبية من جهة أخرى. وقد حاول الباحث اليهودي، أوزامبيت، دراسة أوضاع يهود الجزائر في الثلاثينات والتعرف إلى أصولهم من خلال تركيب الأسر، فوجد أن نسبة ٤٨٪ منهم ذات تركيب بربري، و١٢٪ من اشتقاق عبري، أما الـ ٤٠٪ الآخرون فوجد أنهم من أبناء النازحين من اسبانيا أو من دول أوروبية أخرى. أما عن حياتهم، فيقول: «إن الوحدة كانت تجمعهم مع سائر مواطنيهم بحيث أنهم كانوا يتقاسمون الخيرات والويلات، إذا ما حدثت. والشئ الظاهر هو أن الوحدة الدينية كانت أيضاً تجمع كل اليهود في المغرب دون الأخذ بعين الاعتبار أصلهم الديني، بعكس ما كان يحدث في أوروبا، بحيث لو اعتنق أحد اليهود المسيحية يظل انتماءه القديم يلاحقه وينعكس عليه»^(٣).

الملاحظة الثانية التي يجب تسجيلها هي الكثرة العددية؛ إذ وصل عدد اليهود إلى نصف مليون شخص موزعين على النحو التالي: ٢٢٥ ألفاً في المغرب الأقصى؛ ١٤٠ ألفاً في الجزائر؛ و١٠٥ آلاف في تونس^(٤). وهكذا كانت الجالية اليهودية، في المغرب العربي، ثالثة جاليات العالم بعد جاليتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. فلا غرو أن تبذل الحركة الصهيونية نشاطاً خاصاً لاجتذاب يهود المغرب، لاسيما وأن الجالية اليهودية في المغرب وجدت دائماً معارضة؛ وذلك لما كانت تتمتع به من ازدهار، لدرجة أن السلطان كان، فيما مضى، عندما يحتاج إلى بعض المال، لم يكن يجد أمامه سوى اليهود ليقترض منهم.

وما كاد المغرب يفتح أبوابه للعالم الخارجي حتى استفاد اليهود من الصلات باوروبا، وأخذوا يتقدمون أيضاً في المجالين الاجتماعي والثقافي. وكانت تونس أسبق من المغرب الأقصى في هذا الانتفاع، فقد عمد أحمد باي إلى استخدام اليهود في الإدارة، جنباً إلى جنب، مع سائر المواطنين، وتطور الأمر أكثر في عهد محمد باي الذي قرر إلغاء

المسؤولية الجماعية عن اليهود؛ ففي الماضي، كان إذا امتنع أحدهم عن تأدية الضريبة المفروضة، أنزلت غرامة بالطائفة اليهودية تتحملها على سبيل التضامن. كذلك أصدر القانون الأساسي، سنة ١٨٥٧، مقررًا مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين على السواء، ثم صدر أول دستور تونسي يكفل المساواة أيضاً أمام القضاء، فأصبح اليهودي التونسي جزءاً لا يتجزأ من مجتمعه.

وكان يمكن أن يبقى التعايش العربي-اليهودي سليماً بعد دخول الاستعمار الفرنسي إلى المغرب العربي لولم يمارس هذا الاستعمار سياسة التفرقة العنصرية والدينية التي أفسحت المجال رجباً للصهيونية لتقسد، ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، التعايش الذي امتد مئات السنين بين أبناء المجتمع الواحد.

ومنذ دخولهم، اعتبر الفرنسيون أن اليهود طائفة منفصلة عن مجموع السكان المسلمين، ولو أنها مشتركة معهم في الخضوع للإدارة الجديدة. وظهر ميل ظاهر لإدماج اليهود في البيئة الفرنسية وسلخهم عن بيئتهم الطبيعية، فأخذ اليهود المبادرة نحو تلك السياسة، فعبّروا عن استعدادهم للخضوع للقوانين المدنية الفرنسية شريطة عدم تعارضها مع الشريعة الموسوية. وبناء على ذلك، حددت اختصاصات المحاكم الحاخامية التي كانت تقصّل في مختلف الشؤون في العهد السابق، بحيث صارت تقتصر على الأحوال الشخصية، وألغي منصب رئيس الطائفة اليهودية العام ١٩٣٦، ونقلت اختصاصات الباقية إلى رئيس البلدية الفرنسي الجنسية. ثم صدرت، فيما بعد، عدة قوانين كان هدفها التقريب بين الشؤون الدينية والمدنية عند اليهود، بغية تسهيل سياسة الإدماج في البيئة الفرنسية، أو على الأقل، تكوين بيئة خاصة بهم. فأسست مجالس للتوجيه والتعليم تتكون من أعضاء دينيين ومدنيين غايتها سحب اليهود بالتدريج من ثقافتهم التقليدية إلى ثقافة مغايرة وجديدة. وكانت هذه خطوة أولى ضرورية، على ما يظهر، قبل أن تصدر قوانين تجنيس اليهود، أي منحهم حق المواطنة الفرنسية.

وبعد تجنيسهم، اتخذ نابليون الثالث خطوات أخرى نحو الإدماج، فعينهم في المراكز الحساسة ضمن الدولة؛ حيث أخذوا يتعمون بخيراتها والاستئثار بسلطانها، مما أثار نفعة سائر المواطنين ضدّهم لاسيما بعد تزايد الهجرة اليهودية من فرنسا ودول أوروبية أخرى، بسبب تمتّع اليهود بامتيازات وقرّرها لهم حصولهم على الجنسية الفرنسية.

لقد نتج عن هذا الوضع القانوني والاقتصادي، المميّز لليهود، أن أحييت الشخصية اليهودية، وليس الفرنسية كما كان يظنّ؛ مما يتفق وأهداف الصهيونية. فتجنّس اليهود وأعطاهم كل الامتيازات الممنوحة للفرنسيين الأصليين لم يؤدّ إلى تحقيق الانسجام حتى بينهم وبين المستوطنين أنفسهم. فتجلّت نزعة اليهود ضدّ إخوانهم في الجنسية، المستوطنين، أول الأمر، بمناسبة قضية الضابط اليهودي دريفوس؛ إذ أبدى اليهود هذا الضابط، بينما استنكر أعماله سائر الفرنسيين المستوطنين، باعتبار أنه خان الوطن الفرنسي.... لدرجة أنهم دبّروا مظاهرات ضد اليهود في الجزائر سنة ١٨٩٨. وصانف أن

كان، وقتئذ، ليون بلوم، رئيس الوزراء الفرنسي اليهودي الاصل، قد اتخذ بعض الإجراءات التي تخفف من التمييز العنصري، فشن عليه المستوطنون حملة باعباره يهودياً ينتكر لمصالح امبراطوريتهم، لذا فحينما تولت حكومة فيشي الموالية للالان السلطة في فرنسا، عام ١٩٤٠، رغب بها المستوطنون لاعتقادهم بانها ستستخذ إجراءات معادية لليهود: كتحديد أعدادهم في المدارس والجامعات ووظائف الدولة.

وبالفعل، فقد حاولت حكومة فيشي، أثناء توليها السلطة، الطلب من الحكومة المحلية اتخاذ إجراءات خاصة ضد اليهود، ولكن السلطان محمد الخامس رفض هذا الطلب. كما رفض مصالي الحاج، في الجزائر، أيضاً إغراءات حكومة فيشي له بإصدار حتى تصريحات معادية لليهود. كما رفضت حكومة طاهرين عمار في تونس إقالة الوزير اليهودي البير بسيس رغم كل الضغوطات التي تلقتها من الحكومة الفرنسية، آنذاك.

وعند تأسيس الجمعية الوطنية التونسية، احتل يهوديان مقعدين فيها، وتمشياً مع السياسة العلمانية التي اتبعها الرئيس بورقيبة، ألغيت المحاكم الحاخامية مثلما ألغيت المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين. هذا، فضلاً عن تكرار الرئيس التونسي، في كل خطبه، إصراره على المساواة بين كل الطوائف في تونس. ومع ذلك، فقد تلت الاستقلال موجة من الهجرة اليهودية خارج البلاد كانت تزداد وتيرتها وشدتها حسب قوة الدعاية الصهيونية وتسلطها على عقول اليهود المقيمين خارج اسرائيل، فهبط عدد اليهود، مثلاً، خلال ثلاث سنوات (١٩٥٦ — ١٩٥٩) من ١٠٥ آلاف إلى ٤٠ ألفاً. وفي عام ١٩٦٣، كان لا يزال هناك ٢٢ ألفاً. وفي عام ١٩٦٧، عند وقوع العدوان، وصل عددهم إلى ٢٢ ألفاً.

وجواب يهود المغرب الأقصى، على تحدي الصهيونية لهم، لم يكن أحسن حالاً، فقد كانوا، بحكم أهميتهم العديدة، وماضيهم الطويل في البلاد، أكثر مشاركة في حياة المغرب المستقل على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية. وعندما كان حزب الاستقلال يجري المباحثات مع الفرنسيين، سنة ١٩٥٥، ذهب وفد يمثل يهود المغرب إلى فرنسا يطالب بضمانات لهم في المغرب المستقل. فما كان من حزب الاستقلال المغربي إلا أن ضم البعض منهم إلى الوفد المفاوض للمزيد من طمأننتهم، وإسقاط حجة تخويفهم التي كانت تطلقها مصادر الدولة المنتدبة ومصادر الصهيونية. فاحتلوا، بالفعل، مراكز لم يسبق أن احتلوها في عهد الانتداب: فتولى أحدهم وزارة البريد والبرق والمواصلات، وعين آخر أحد القضاة في المحكمة العليا، وشغل البعض وظائف في السلك الدبلوماسي. ولعل أبرز صورة لاندماج اليهود في المجتمع المغربي هي التحاقهم بالأحزاب السياسية، فحاضوا الانتخابات البلدية، إما كمرشحين عن حزب الاستقلال، أو عن حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، أي أنهم لم يدخلوا المعركة بصفتهم الطائفية.

غير أنه، على ما يبدو، لم تسمح الصهيونية، وبالتالي، اسرائيل التي تجسدها، باستمرار هذا الوضع. فمنذ الستينات بدأت الهجرة اليهودية من المملكة المغربية تأخذ مجراها أسوة بالدول المجاورة لها. وكان عدوان ١٩٦٧، بمثابة الضربة المحكمة التي

استقلتها اسرائيل لتسريع هذه الهجرة، ومحاولة غسل أدمغة اليهود الذين أصروا على البقاء في أوطانهم التي علشوا فيها.

والواقع أن الصهيونية بدأت تمارس نشاطها بين يهود المغرب العربي في الأربعينات، واستطاعت أن تثير بعض حوادث الاحتكاك. ولكنه لم يكن من مصلحة اليهود المنتمين بالرخاء والمساواة المفجرة في المجتمع الاسرائيلي اللق. وما أن لاح استقلال المغرب في الأفق حتى جذبت الصهيونية حملتها الدعائية، فكانت تشيع بينهم أنه من الأفضل لهم مغادرة البلاد فوراً قبل أن تتخذ حكومات المغرب الإجراءات لمنع الهجرة. ورغم أن هذه الحكومات قد بذلت جهوداً كبيرة لمنع التعرض لليهود بأي أذى، إلا أن نشاط الأجهزة الصهيونية كان أقوى منها، فأخذت الجاليات اليهودية تتناقص باستمرار، حيث وصلت في المغرب، مثلاً، إلى ٤٥ ألفاً، وهي لا تزال أكبر جالية يهودية في بلد عربي.

من الواضح ان الانتثار المقدر للجاليات اليهودية، في بلاد المغرب العربي، لا يرجع إلى أي لون من ألوان سوء المعاملة، بل إلى مفهوم الصهيونية العنصرية التي من الصعب أن تتعايش حتى مع اليهود غير الصهيونيين الذين لا يشاطرونها نظرتها إلى الآخرين. لهذا، فعندما يتحدث عربي إلى غير عربي عن القضية الفلسطينية دون أن يكون ملماً بالنموذج الصهيوني، يعترضهما دائماً حائط مسدود، فيما يتعلق بالحاضر. فقد يتفق الاجنبي مع العربي، أو قد يبدى عطفه وتفهمه، فيما يخص بالماضي؛ إلا أن الحديث عن القضية، في أبعادها الحاضرة والمستقبلية، يؤول بهما إلى الاقتراق، إذا لم يأخذوا بعين الاعتبار طبيعة الكيان الصهيوني.

من الحائط المسدود هذا، يستحسن الاستطراد قليلاً، لنرى أسس التفكير الصهيوني فيما يخص بإمكانية التعايش اليهودي مع غير اليهودي. لقد تبين أنه بإمكان اليهود، غير الصهيونيين، التعايش مع مختلف الطوائف الأخرى؛ وخير مثال لذلك الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي كانوا عليها في مختلف البلاد العربية، قبل أحداث التقسيم وما تبعها، لا سيما في المغرب العربي. فالسؤال المطروح، إذاً، لماذا تقف الايديولوجية الصهيونية عائقاً أمام تعايش اليهود، مع غيرهم من الناس في العالم كله؟

الأصل في ذلك، على ما نعتقد، هو في عقدة الانفصال عن البشر والامتياز على أمم العالم، هذه العقدة التي اتخذت طريقها، وأصبحت عاملاً أساسياً في تكوين الفكر الصهيوني: عن طريق الانساب والاعراق، والذكريات الدينية والسياسية التي تضخمت مع الزمن، على الرغم من أن جميع البحوث الاجتماعية والتاريخية والانتربولوجية تؤكد أن اليهودي يعتبر من أبعد الجماعات البشرية عن النقاء العنصري الذي تدعيه الصهيونية. وفي ذلك، يقول العلامة السويسري أوجين بياتر: «إن جميع اليهود، في نظر علماء الانتربولوجيا، على الرغم من كل ما يدعيه اليهود المنضوون تحت الفكرة العنصرية الاسرائيلية بعيدون عن الانتماء 'جنس يهودي'»^(١). وكما يقول أرنست روتان: «لا توجد سحنة يهودية بل هناك عدة سحنات يهودية»^(٢). ولكن الخرافة قد تكون أقوى أثراً في خلق النفسية العنصرية

من الحقيقة التاريخية نفسها، خصوصاً إذا اصطبغت مع الزمن بقدسية الدين. لهذا، كانت العنصرية هي أساس التنظيم الاجتماعي الاسرائيلي، وكان موقف العدواة الذي وقفه اليهود من جميع أمم العالم، مع ضعفهم وقلة عددهم سبباً في شعورهم الدائم بالخوف. فخافوا من العزلة التي فرضوها على أنفسهم، كما خافوا من الاندماج لأنهم رأوا فيه تهديداً بضيايع تراثهم كله: وهي عقدة مرضية عند الاسرائيليين. فلما أصيب المجتمع الاسرائيلي بالتشريد على أيدي الرومان، سنة ٧٠م: فكّر أقطابه في أن يؤلفوا نوعاً من الحكومة السرية التي تسهر على بقاء التكتل العنصري، فكان أول شكل من أشكال هذا التنظيم «السندرين»؛ وهو المجلس الأعلى الذي يحكم الطائفة، ويملك حق الحل والعقد في شؤونها. وعند اختفائه، في العصور الوسطى، حل محله «الفهل» أو «الفهالية»، ولم يعد إلى الحياة إلّا في فرنسا، وفي عهد نابليون بونابرت (٧)؛ حيث جمع الحاخامين اليهود في مؤتمر بباريس، وقدم لهم ورقة أسئلة يريد بها أن يعرف درجة ولاء اليهودي الفرنسي للوطن، وهل يتعارض هذا الولاء مع الشريعة الاسرائيلية. والجدير بالذكر أن السبب في تفكير نابليون في المشكلة اليهودية يعود إلى كثرة الشكاوى المرفوعة إليه، من الفرنسيين، بحق اليهود.

(٤) جريدة لموند، احصاء ١٩٤٨،
١٩٤٩/٣/١٥.

— Eugene Pittard, *Les Races et L'histoire*, Paris: 1924, p. 413-415.

— Ernest Renan, *Les Races au Neoy-orient*, Paris: 1935, p. 201.

— Gyges, *Les Juifs dans La Société Française*, Paris: 1956, p. 28 et Suite.

(١) ابراهيم مكلن، الانصهار العظيم، (ترتيب
اليس كوسا)، حيفا، ص ٢٠.

Nevill Barbour, *Nisi Dominus*, Toron
to; Bombay: George G. Harrap, 19٠٠, p.
24 .

(٢) ابراهيم اوزامبيت، اليهود في المغرب، (ترتيب
الدكتور أحمد خلف الله) القاهرة: الدار المصرية
للنشر، الطبعة الأولى ١٩٧٤، ص ٤٢ وما يليها.

ماجد ابو شرار فارس في هذا العصر

زيد عبد الفتاح

من أين أبدأ؟ مع ماجد تكون الصعوبة، ومعك تكون السهولة؛ والانتتان معاً تعجزان. عشر سنوات من العمر، الحياة فيها حافلة متلاطمة مليئة بالمفاجآت محفوفة بالمخاطر. أيام كثيرة مضت من هذه السنوات، كثيفة طويلة ممتدة. أطول الأيام فيها لا اذكره، فالنسبية يصعب رصدها حين تتواصل المفاجآت وتتتابع الاخطار وتكون على حافة الموت. يقولون: ان الثالثة تصيب، وما قد مرت الثلاث وراء الثلاث وكان الموت اقرب من جبل الوريد، ثم تتجو، تنساب، تغلت، تتسرب من قبضته. هل هو الحس هل هو العقل؟ هما معاً دائماً، ولكن هي الصدفة المحضة أيضاً.

احداث مرت، وانت في قلب الاحداث. احياناً... معظم الاحيان، انت في مركز الحدث، وما فارقتك ابتسامتك وما تخلى عنك هدوؤك. مضى هو الحفاظ على الهدوء، غير انه الامر الذي لا مفر لك منه. طو أقلت الزمام فسوف تغلت الاشياء الصغيرة والكبيرة... هكذا كان يقول لك معلمك ماجد. وفي الحرب الفاشية، في حرب السنتين الاميركية - الإسرائيلية الرجعية العربية ضد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، كان الرأي يفعل اكثر من السيف. سيوف الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية كانت غضة، وكانت عزيزة... وكنا نحتاج الى قدر هائل من الصبر الثوري ومن القدرة على الحركة في الوقت نفسه. في هاتين السنتين كان ماجد واحداً من اولئك القلائل الذين صنعوا قرار الصمود الفلسطيني - اللبناني... ايضاً كان احد اولئك القلائل الذين مارسوه في كل حين.

ولا نحتاج إلى صراخ... لا نكتب... لا نبالغ. القضية صارخة في وضوحها... في عدالتها... الصراخ يشوهها... والمبالغة تخدش وضوحها... ليأت كل الصحفيين، أيأ كانوا... ليأت الاعداء قبل الاصدقاء... انا واثق انهم لن يخرجوا من بيننا إلا وتكون كسبتنا غالبيتهم... وزعوا البنزين على الصحفيين... ليذهبوا بأنفسهم إلى مكان الحدث،

عين الصحافي، خصوصاً عينه التلفزيونية، أهم بكثير من الف مؤتمر صحافي... المؤتمرات الصحافية، في معظمها، بالونات يطلقها هذا الزعيم أو ذاك؛ وهي أحياناً مسرح يقف فوق خشبته المثلون... لذا، لا شيء يعدل ارض الحدث... على الأرض يشاهد الصحافيون الحقائق... حتى أولئك الذين اقلوا عيونهم وأذنانهم وانحازوا، فإنه لا سبيل لإحداث ذلك التحول البطيء المنشود فيهم دون أن نضمهم في ارض الحدث ذاته.

«الصحافيون في فندق الكومودور لا مال لديهم... يمكن لنا أن نستقني عن بعض المال لهم... المال في هذه الحال ليس رشوة... لتوضع جميع إمكانيات «وفا» بتصرف الصحفيين... التلكس والهواتف، حتى الاتصالات اللاسلكية... بين كل مئة كلمة تخرج إلى العالم تكون تسعون منها لصالحنا. لهذا هم يحاصرون حتى الكلمة... يتناولون حتى الأثير... يجب أن تفترق الكلمة الأفاق... مامات يوماً كلمة حرة... صاحبها يموت وهي باقية خالدة لا تموت. كنية واحدة صغيرة تُسقط كل ماحققناه من إعلام خالق...» «أرجوكم... أرجوكم... لسنا بحاجة إلى الإثارة... هذه الحرب التي تشن ضدنا قدرة... صارخة في إثارتها حتى البشاعة».

وعندما اشتد من حول الكلمة الطوق... عندما اغلقوا من حولها المنافذ في البر والبحر والجو، وحين صادروا الأثير... حمل ماجد الكلمة... أبحر بها على متن زورق، ركب ماجد البحر من ميناء صيدا، متسللاً ليلاً على متن قارب، وطاق في البلدان. ومن القاهرة: حيث كان اجتماع وزراء الخارجية في الجامعة العربية، حتى الدول الاشتراكية، حتى أوروبا، بل وحتى تجمعات الفلسطينيين وإن كانت في شمال إيطاليا... راح يشرح ويتحدث ويعقد المؤتمرات الصحافية. يلتقي سياسيين وقادة... يشرح يناقش يتحاور... يحدث أحياناً لكنه لا يفقد تماسكه... ماجد كان فارساً في الحوار أيضاً، ونادراً... نادراً ما كان متجنياً. وحين كان يعلم ذلك، كان يبادر فيعتذر أو يصمغ. وفي خصوصته، كان فارس الفرسان. اذكر، اثناء حرب الستين في لبنان، ماجد كان ضد الدخول السوري إلى لبنان، وقد حاول، بكل طاقته، ألا يحدث ذلك، ولكن عندما كان... كان مع قرار التصدي... هذا امر يعرفه السوريون جيداً... يعرفونه قراراً فلسطينياً شارك فيه ماجد بشكل اساسي ويعرفونه بشكل خاص في مؤتمر وزراء الخارجية، في جامعة الدول العربية، في القاهرة، اثناء الاحداث... ومع ذلك لا اعتقد ان احداً من المسؤولين في سوريا، في ذلك الوقت وحتى الآن... لم يبك ماجد، او على الأقل، لم يحزن لفقده... ماجد، يخاصم من اجل فلسطين ويصالح من اجل فلسطين... ولا شيء بينهما، حتى في خصوصاته الشخصية... كان أيضاً مع فلسطين. لا مكان للحقد في قلبه... كان يحمي حتى الحاقدين عليه اصحاب القلوب السوداء... وكان... كان يفر لهم، هل كان ذلك ضعفاً؟ يبدو اننا لم ندر إلا بعد وقت طويل أن ذلك كان مصدراً من مصادر قوته.



راحت سيارة الفولكسفاجن الصغيرة تتلوى صعوداً في الجبل... البرودة في «ضهر البير» تدنت عن الصفر، لكن الحديث المحموم كان يبعث الدفء في الأوصال. ماجد

ابوشرار وحنا مقبل و... أنا. كان الوقت ظهراً، ونحن نمشي نحو الجهول... بيروت نعرفها ولا نعرفها... كل منا زارها على طريقته الخاصة يوماً لكننا لم نخطّط في غابر الأيام، لتقيم فيها... آخر يوم من أيام السنة الميلادية، من عام ١٩٧١... يبدو انني آخر من كان يفكر في نهاية العام او بداية عام جديد... كنت في إذاعة الثورة الفلسطينية في درعا... الإذاعة كانت بيتاً من خمس حجرات... حجرة وضعت فيها اجهزة البث وثانية وضع فيها الاستوديو والثالثة كانت للاستماع والتقاط الإشارات والبرقيات... اما الغرفتان الاخرتان، فكانتا للنوم والمعيشة والكتابة وخلاف ذلك... ثم نشأ، فيما بعد، أسفل البيت استوديو صغير أفرغ مكاناً جديداً للنوم. في هذا الجو لم تكن نحتاج للابسنة... «البيجامة» كانت اللباس المعتاد، وفي أحسن الأحوال ملابس الرياضة... لا احد حولنا سوى بيوت متناثرة تبدو على البعد محافظة تغلق على نفسها منذ الساعات المبكرة من المساء وقسطاً كبيراً من النهار. في تلك الإذاعة التي نشأت على عجل بعد أحداث ايلول الاسود عام ١٩٧٠، عملنا مع فؤاد ياسين ورسمي ابو علي وعزمي خميس وعيسى الشحيبي... وأنا؛ وذلك بخلاف المهندس واثنين من المناضلين في الاستماع السياسي هما نمر وعبد الغني. ثم بعد ذلك بأشهر التحق بالإذاعة احمد عبد الرحمن وعلي فياض... حيث غادرناها، عزمي خميس ورسمي ابو علي وأنا، إلى القاهرة، ثم عدنا لشهر ونصف، طلب إلي بعدها التحرك إلى دمشق. للامت ثيابي المتواضعة في حقبة أكثر تواضعاً، ومضيت.

في إذاعة درعا، مر بنا ماجد مرتين... لكنه لم يكن يمكث طويلاً، مرة كان مع «ابو اللطف»، ومرة أخرى كان معه الشهيد علي حسن سلامة. في ذلك الوقت، كان لي مع ماجد حديث مقتضب لكنه حديث عن الإعلام وفي السياسة وحولهما... عندما وصلت إلى دمشق، توجهت إلى مقر جريدة «فتح» الذي يقع في الشارع الرئيسي المتقاطع مع شارع الصالحية الدمشقي المشهور... قال ماجد حينما وصلت... كنا ننتظره هيا بنا لننتحرك... واثناء هبوطنا الدرج، قال نذهب إلى بيروت، نقيم إعلاماً هناك، سوف نناقش الامر في الطريق... امامنا متسع من الوقت.

الأرض من حولنا، بيضاء ناصعة البياض، وقطع الجيل تبرز حادة تعكس بقايا شمس تسلك من خلف الغيوم... «أعرف ان مهمتنا صعبة، لهذا اخترت لها من اعتقد انهم قادرون عليها...» ثم التفت إليّ ماجد ضاحكاً... قال: «هل تذكر حين جئتمكم إلى الإذاعة في القاهرة اول مرة؟ في ذلك الوقت كنتم أعدتم خطبكم اليومية، ووزعتم المواد على المعلقين... وكتبتم مواد سلمتها لمسؤول الإذاعة... يوماً أذاع المادة، وعندما سلمته مادة اخرى في اليوم الثاني، قال لي محرراً: انت بعيد عن جونا واسلوينا في العمل... فهمت الموقف تماماً... يجب ان نكون إنسانيين في كل وقت... لم أشأ ان اركب رأسي... كنتم في الإذاعة تعيشون متعلقين على انفسكم... اعتدتم اسلوب بعضكم البعض، واصبحتم في اللاوعي ترفضون كل جديد... اسرد هذه الواقعة لأنني لا اريد لاعلامنا المقبل ان يقع في المازق نفسه... دماء جديدة ينبغي ان تغذي الاعلام اليومي... شمول في النظر وفي الفكر واسفار، وممارسة... لا تكلس ولا جمود... في القاهرة، كنتم تعيشون يومكم في الإذاعة، ثم تخرجون إلى شارع الشريفين فشارع قصر النيل او سليمان باشا،

اهم الشوارع التجارية، هناك... الهاتف بين القاهرة وعمان لا يحمل حرارة الحدث. وجهاز اللاسلكي لا يثبت نبضات الجماهير الحارة... على الاعلامي ان يلتصق بالجماهير... ان يعيش بينها، يترجم طموحاتها وآمالها ويعكس نضالاتها... في بيروت سوف تعيش على اطراف الخيم او قريباً منه، وسوف نكون بين الجماهير... نبضها هو نبض اعلامنا... الاعلام الذي لا يعكس نبضات الجماهير ولا يتوجه إليها في الوقت ذاته هو اعلام بلا قضية. مزيف وفاسد. حس الناس البسطاء لا يعدله حس... وحينما يكون السياسيون غارقين في الاحداث من حولهم تكون الجماهير فقط هي القادرة على تصحيح مسارهم. من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة... بهذا وحده تستمر الثورة....

في بيروت، في ذلك الوقت، شارع الحمراء يموج بالبشر... اعلام وزينات في كل مكان... وضجيج يعلو ويصطبغ كلما اقترب المساء... ألوان فاقعة وأخرى برّاقة، وأوراق ملوّنة وبألوان. وكطفل جاء لتوه من القرية، سرت مأخوذاً في تلك الساعة المتأخرة من النهار وساعات الليل... المدينة صاخبة أكثر من اللازم، مُنعبة مُتعبية. وهي ليست مدينتي... لكنني جئت، وإنني اليوم واحد من أولئك الذين سوف يبنون اعلاماً جديداً للثورة... بينونه، لبنة لبنة، في محيط متصارع ينمو بلا ملامح... ما اصعب المهمة... بل ما اصعبنا نحن... من فلسطين، أطفالاً، نكاد لانميز، إلى حدود الأغوار، ثم من الأغوار حتى الخليج، ومن الخليج حتى الثورة، فشرقي النهر، فما بعده حتى بيروت... وما بعد بيروت هو البحر. ويقول ماجد: «هذه المرة نضع البحر خلفنا وندفع... لاقوة في هذه الأرض تقذفنا إلى البحر... في عام ١٩٣٦، ماتت الثورة بقرار. وفي هذه الثورة قرارنا الوحيد هو النصر...» ويقول ماجد أيضاً: «... فلسطين كل حفنة فيها لها موقع في القلب... وفلسطين، من شمالها إلى جنوبها من شرقها إلى غربها، هي فلسطين الفلسطينية... لكنه في السياسة كما في الحرب تتعامل مع الوقائع والمعطيات... في الثورة أيضاً ينبغي ان نفعل ذلك...

«نقل أي جزء من الأرض الفلسطينية يتحرّر او يحرّر او يجلو عنه الاحتلال، نقيم عليه سلطتنا الوطنية، ثم يكون بعد ذلك قرار الشعب ومؤسساته الدستورية لا احد يملك ان يقرر عن الأجيال القادمة ...

«فوق ارضك تستطيع ان توصل نضالك دون ان تحاصرك الضغوط وتتغرس في ظهرك الخناجر، المعطيات، في المدى المنظور، لا تنبئ بأكثر من هذا. حل مرحلي على طريق الحل الشامل».

وخاض ماجد ابوشرار معركة «السلطة الوطنية» وسط جو مشحون بالتوتر، كان احد أولئك القلائد الذين نزلوا إلى الشارع إلى المخيمات وبين الكوادر، يحاور ويناقش. يخطب ويخاطب، كل ذلك بفروسية نادرة ويشجاعة الرجل الذي يؤمن بالديموقراطية إيماناً عميقاً مدهشاً يصل إلى حد القتال فعلاً من أجل ان يتيح لك الفرصة لإبداء رأيك والدفاع عنه. هذا الانطباع ليس انطباعي وحدي وإنما هو أيضاً انطباع الذين خاضموه في معركة «السلطة الوطنية» بكل مايملكون. وأثمرت جهود ماجد ككحد ابرز الداعين

السلطة الوطنية. وتبنى المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر برنامج النقاط العشر التي هي في الحقيقة النقاط التي كان يدافع عنها ماجد بكل قوة وصلابة وعناد.

وماجد ابوشرار كان احد ابرز الذين جاهروا بالسلطة الوطنية. وبعد حرب تشرين (اكتوبر)، عام ١٩٧٣، وحين بدا ان المعطيات المستجدة يمكن، إذا احسن استثمارها، ان تفرز مثل هذه السلطة، نزل بكل قوته إلى الشارع يحاور بكل ما آمن به حول هذه المسألة. وفي تلك اللحظات النادرة التي كان ماجد فيها يبدو متعباً مرهقاً، كان يبتسم وكان يقول: «الجماهير هي التي تمنحنا الإيمان بحسها العميق وإدراكها الذي لا يحد، وبقدرتها على فرز الصحيح من الخطأ، والجماهير تتفهم ما نقول رغم هذا السعار المصوم... رغم ما يثار من حولنا. الابتزاز يقتل قدرة القائد، يفقده إمكانية القيادة، يجب ألا نخضع للابتزاز، لكننا في الوقت نفسه، ينبغي ألا نمارس الارهاب الفكري. وإلا لا يعود هناك فرق بين الثورة والدكتاتورية».

«في الثورة يضع كل منا دمه دفاعاً عن مجموع الدم الفلسطيني. كلنا، مهما اختلفنا، رؤوسنا مطلوبة. لذا لا طريق امامنا غير طريق الحوار».

وكان ماجد يؤمن بشكل رائع بتلك الجدلية القائمة بين حركات التحرر في العالم. وكان يعتقد بجدية كاملة بدور حركات التحرير في إنهاء المسيرة الثورية الفلسطينية ورفدها... كما كان ماجد ابوشرار يؤمن بدور التقدميين أينما كانوا وبأي لغة تكلموا... ومن نيكاراغوا حتى انغولا حتى فيتنام وافغانستان كان لماجد اصدقاء ورفاق، استطاع ان يقيم بينه وبينهم علاقات نضالية مشحونة بالثقة والإيمان بمستقبل الشعوب. ومن الاتحاد السوفياتي حتى كوبا فالمانيا الديمقراطية، وكل القوى الاشتراكية والديموقراطية، كان لماجد اصدقاء ورفاق ايضاً. وكان يمكن ان يختلف معهم في الجزئيات لكنه كان يؤمن انه بدعم هذه القوى وبالنضال المشترك، جنباً إلى جنب، يمكن أن تزول الفوارق، وتقرب فيما بين رفاق المسيرة المسافات.

لقد كان ماجد يكرّر أحياناً: «في البداية قالوا لنا في الاتحاد السوفياتي، انتم حركة رجعية ونحن لانستطيع ان نساعدكم او ان نقيم معكم اية علاقات».

ويقول ماجد ايضاً: «ولاننا نؤمن بدور القوى التقدمية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، في انتصار ثورتنا، ولاننا ندرك بأن الاتحاد السوفياتي، في النهاية، هو من ضمانات استمرار هذه الثورة حتى تصل إلى اهدافها، فإننا ناضلنا من اجل تنمية العلاقات بيننا وبين القوى الاشتراكية... لقد بذلنا جهوداً مضنية واستطعنا، بفضل صبرنا الثوري وإصرارنا على خلق علاقات بناءة بيننا وبين هذه القوى، ان تصل إلى ما نريد، وما نحن قد طوّرنّا من علاقتنا مع القوى الاشتراكية إلى هذا الحد الذي ترون، إلى علاقات وثيقة من التحالف والصداقة تقبل مزيداً من التطوير ولا تقبل التراجع».

وكان ماجد عندما يؤمن بشيء لا ينفك عن المجاهرة به، بل انه عندما كانت تصل به القناعة إلى حد التحرك لممارسة قناعته، كان يرفض، من حيث المبدأ، ان يظل الامر سراً.

وإن كانت هناك بطبيعة الحال اسرار قد تكون في التفاصيل. وعندما ذهب ماجد، عام ١٩٧٨، ليقوم بلقائه الأول مع حزب «راكح» رفض أن يذهب دون أن يطن عن ذلك بخبر رسمي يصدر في وكالة الأنباء الفلسطينية «موقع». وفعلاً كان للجد ما أراد وكانت حادثة لقائه الأول مع راكح معلنة بغض النظر عن تفاصيل اللقاء. لم يكن ماجد، يحب العمل في الظلام.

«إن علاقاتنا مع راكح يجب أن لا تكون سرّاً. على الجماهير أن تكون على بينة من تحالفاتها. أنا واثق أنه لن يكون هناك رد فعل بين الجماهير على لقائنا مع راكح... الجماهير تعلم أن هذا الحزب يناضل ضد الاحتلال، يناضل بالكلمة وبالعمل السياسي ويدافع عن منظمة التحرير الفلسطينية وعن حق للشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه ووطنه واسترداد حقوقه. إذاً كيف نخفي علاقاتنا معه عن أعين الجماهير؟»



في أثناء حصار مخيم تل الزعتر، عام ١٩٧٦، كان ماجد ابوشرار واحداً من أولئك القادة الذين كانوا يمارسون قرار صموده. كان يرى أن صمود تل الزعتر يلقي الرعب في قلوب الخصوم والعملاء على السواء. وكان يرى أن كل يوم جديد في مسيرة صمود هذا المخيم الصغير، يربك عملاء الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة. وكان ماجد يقول: «إن أي دكتاتور في هذا العالم العربي، أو في المنطقة، يرتجف الآن من صمود هؤلاء الأبطال في مخيمنا. إن الحكام الدكتاتوريين يعرفون معنى أن يصمد هذا النفر القليل من الناس في وجه البطش الفاشي بكل ما يمتلكه من سلاح وعتاد. إن تجربة صمود المخيم يمكن تعميمها في أي مكان وكل مكان، بطريقة أو بأخرى. عندها لا أحد يعرف أكثر من هؤلاء المصير الرهيب الذي ينتظرهم. اتخيل هؤلاء يصحون من نومهم فجأة والرعب ياكل قلوبهم، وايديهم على مؤشر المذياع عساه يأتيهم بخبر انهيار تل الزعتر».

وكان ماجد مدافعاً وحتى النخاع، عن استقلالية القرار الفلسطيني... كان يعتقد أن انهيار الثورة الاكيد يكون بسلبها قرارها الوطني المستقل. وفي كل خطباته، في أحاديثه ونقاشاته، في مجالسه الخاصة، كان لا ينسى أن يؤكد على أهمية استقلال القرار الوطني الفلسطيني.

وكل هذه الممارك الطاحنة. كل هذه الهجمات باتجاه الداخل والخارج. كل هذه المؤامرات هدفها الاساسي تصفيتنا جسدياً... تصفية الثورة واقتلاعها من جذورها، فإذا لم يكن قسلبها قرارها الوطني المستقل، ان سلب القرار هو دخول إلى التصفية من الشباك بدل الدخول من الباب».

لذلك اختلف ماجد كثيراً مع الانظمة العربية. معظمها، إن لم يكن جميعها، ودائماً حول هذا الموقف أو ذاك، ولم يكن له قبول بين الانظمة وكانت له شعبية، وأي شعبية بين الجماهير.

ولا شك في ان إيمان ماجد باستقلالية القرار الفلسطيني، ودفاعه الصلب عن هذا الإيمان قد جعل هامش ماجد الفلسطيني واسعاً... بحيث انه كان من الصعب على خصومه ان يتهموه بالخروج عن الدائرة التي تقع فيها المصالح الفلسطينية ابداً... كان، بالنظر والممارسة معاً، وكان يعتقد انه يسهم بدور فعال في تقدّم البشرية وتخلصها من نير الاستعباد والظلم والقهر والاستعمار، من خلال نضاله لتحرير فلسطين. كان يعتقد ان النضال الفلسطيني يمسك بمفصل رئيسي من مفاصل السيطرة الامبريالية في العالم. وان كسر حلقات هذا المفصل وحسم الصراع لصالح الشعب الفلسطيني، سوف يسهم بدون شك في انهيار الامبريالية وانحسار ظلها وتراجعها بدون انتظام.

وماجد ابو شرار كان يؤمن بالاجيال القادمة، وإذا كان يحب الاطفال... يجيبهم اكثر من اي شيء في هذا العالم. ما كان طفل يدخل عليه مكتبه حتى يقطع نقاشه ويتجه بكلمة نحو الطفل.

وفي درج مكتبه، كان ماجد... يحتفظ بالحلوى، كان يخشى ان يفاجئه طفل فلا يكون لديه ما يشبع في وجهه ابتسامته. لذا كانت حلوى الشوكولاته او البسكويت دائماً في ادراجه.

ماجد كان كثيراً وكبيراً... واحداً في كثير... وكبيراً إلى الحد الذي لاتحده الكلمات ولا ترقى إليه المعاني.

الخبز المر

غالب هلسا

عندما استرجع صورة الكثيرين من السياسيين العرب، يتأكد لي أن هناك عداء أبدياً بينهم وبين الثقافة، وأن جهل غالبيتهم يتم اخفاؤه من خلال عمليات تجميل يقوم بها علماء الدعاية والاعلام.

أذكر، خلال عملي في وكالات الأنباء، أنه عند مجيء السادات الى السلطة كنت دائماً أحصل على نصين للخطاب الذي يلقيه، وأجد للخطبة الفعلية، وآخر قد حذفت منه أجزاء، وأضيفت اليه أجزاء. وفي إحدى المرات أذاع السادات سرّاً عسكرياً كانت له نتائج خطيرة. لقد أعلن أنه تم تجهيز منطقة القنال بصواريخ سام، وأن الطيران الاسرائيلي لن يستطيع النفاذ الى العمق المصري. كانت الخطبة قد أُلقيت في مدينة طنطا، وأذيعت على الهواء مباشرة، ومع هذا لم تنتقل الصحف، ولا وكالات الأنباء هذا السر العسكري.

وبعد ١٥ أيار (مايو)، وقد زالت الأجهزة التي كانت تخضعه لرقابتها، انطلق السادات في عريضة مذهلة. مثال ذلك، أنه شارك سرّاً في تكليف مسرحية لفرقة تحية كاريوكا، عنوانها: «يحيا الوفد»؛ وهي تدور حول نضال الشعب المصري ضد الروس، الذين نهبوا خيراته.

واستقبل النقاد هذه المسرحية بالنقد. وفي اجتماع للسادات مع الصحفيين بدا غاضباً، وانطلق يقول دون تمهيد:

«بريخت، بريخت... آيه بريخت دا؟ هو ما فيش رئيس جمهورية كتب تمثيلات غير بريخت دا؟».

واندهش الصحفيون. ولم تزل دهشتهم إلا حين تبين لهم أن السادات قد اعتقد أن برتولت بريخت هو فالتز أولبريخت رئيس جمهورية المانيا الديمقراطية آنذاك.

وهناك حكايات، ليس هذا مجال نشرها. منها أنني حاولت أن أجري حديثاً مع سياسي عربي، جاء الى القاهرة، ضمن وفد بلاده الذي جاء ليقدم شكوى الى الجامعة

العربية. ومن خلال الحديث اكتشفت أن هذا السياسي يعتقد أن اسم «الجامعة العربية» هو أحد أسماء مصر. وعندما سألته عن لقاء الوفد مع الرئيس جمال عبد الناصر، قال:

«الرئيس جمال تكلم معنا بالانكليزية».

وهناك زعيم آخر التقيته في أوائل الستينات، وقد كنت أعمل في وكالة أنباء الصين الجديدة. وكانت الصين تتدق عليه المساعدات المالية والعسكرية. سألته عن رأيه في العلاقات مع الصين، فقال:

— العقل للعرب والصنعة للصين. وعندما يلتقيان فإن الله سوف ينصرهما.

ان وجود مثل هذه الزعامات ليس مصادفة، خاصة في منطقة شديدة الأهمية والحساسية كالمنطقة العربية. فلا يمكن للخطط الشريرة، الموضوعة لهذه المنطقة، أن تمر دون وجود قيادات بعيدة عن أجواء الثقافة.

لذلك كان بروز قائد سياسي مثقف كماجد أبوشرار، يستدعي حسماً سريعاً من جانب أجهزة الاستخبارات الأميركية والاسرائيلية. وهذا ماحدث بالفعل.

وأهمية ماجد أبوشرار، كظاهرة، تتركز على:

(أ) بروزه في القلب المسلح للثورة العربية، وأعني به الثورة الفلسطينية.

(ب) كونه المركز الهام الذي تلتقي حوله وغيره القوى الديمقراطية الفلسطينية، واللبنانية والعربية.

(ج) كونه ظاهرة انفتاح سياسي لا يحدها ضيق أفق قبلي، أو تقوقع حلقى.

وأنا واثق أن ظاهرة ماجد أبوشرار ستعاود الظهور لأن لقاء قوى الثورة الفلسطينية الديمقراطية واليسارية مع القوى الديمقراطية واليسارية العربية واقع موضوعي، لا بد أن يجد من يمثله. وإن كان من الصعب تحديد الكيفية، أو الشخصية، التي ستقوم بهذا الدور.

سوف يكون حديثنا عن وجه من وجوه ابداع ماجد الثقافي وأعني به القصة القصيرة. اننا هنا أمام قائد سياسي، لم يخضع لعمليات التجميل والتزويق، التي يقدم الزعيم السياسي التقليدي من خلالها. اننا نراه هنا في مرحلة الشباب المبكر (بين ٢٢ و ٢٧ سنة).

مجموعة «الخبز المر» الصادرة في عام ١٩٨٠ تضم اثنتي عشرة قصة، كتبت بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٤. وقد نشرت هذه القصص، أو معظمها كما يقول يحيى يخلف في مقدمته للمجموعة، في مجلة «الافق الجديد» المقدسية: «والتي شكلت حاضنة ثقافية لكتابات الادباء الشبان، من فلسطينيين وأردنيين...».

موضوعها الاساسي هو الموت. تعيش شخصيات هذه القصص في ظله، مشحونة به، واليه يكون منتهاها. ان اللقاء نظرة سريعة على هذه القصص يوضح هذه الحقيقة:

ففي قصة «صورة» يعيش الاسكاني، محمد اسماعيل، سراً لا يكشفه لأي كان. ومع

أنه جاوز الأربعين، إلا أنه ظل عازباً، غارقاً في وحدته. وتكشف في النهاية أنه: «فقد زوجته وولديه في معركة يافا.. وكاد يجن.. وهرب مع من هرب، وبقي كالمعتوه شهوراً...».

وفي قصة «مكان البطل»، يبدو الموت قدراً لا يرد. فإمام عدو متفوق بالسلح وبالعُد، تصبح المقاومة قبولاً بالموت. ولكن موت «جبر» الذي قاوم تقدم الدبابات الاسرائيلية، يظل حياً: مكان ابراهيم يستدعي يوماً سالم واخوته لينكرهم بوالدهم جبر.. البطل الذي منح الحياة لزملائه نظير موته.

وكمال يحطم أطباق المطعم الذي كان يعمل صبيّاً فيه، ليعمل صبي نجار، في قصة «النجار الصغير». لقد كان أبوه نجاراً قبل أن يستشهد وهو يحارب اليهود. استشهد أبوه، هو الذي يحدد فعله، ومسيرة حياته.

وفي قصة «أفامي الماء» نلتقي بالشباب الذي يبحث عن سبب مقتل أخيه. لقد مات الاخ تحت التعذيب في أحد سجون الاستخبارات، ثم صدمته سيارة — بعد موته — لإخفاء آثار التعذيب.

وفي قصة «سلة الملوخية» تصبح كومة الملوخية دون وجود لحم تطبخ معه: «ممددة في وسط الغرفة، على الحصيرة البالية، وكأنها جثة فقير معدم، تنتظر صدقة البلدية لتجهيزها ودفنها...».

وموت هذه الجثة، ككل الموت في قصص المجموعة، يمارس حياة تزحف على الاحياء، محاولة إزهاق أرواحهم:

«وشعرت بالجنة الممددة على الحصيرة، تتمطي، ثم تنساب سابعة حتى تصل رقبتي المنحنية، فتمد أصابع معروفة، مرتعشة، فتطبق على رقبتي بقوة وإصرار، وأحسست باختناق مفاجيء...».

ان استعادة القصص السبع الباقية تؤكد هذه الموضوعية، أعني موضوع الموت. ان الجديد، الذي تضيفه، هو تكوين هذا الموت، وتنوع أشكاله. إنه ذكرى الاب الذي مات، والذي ما تزال ذكراه حية، وأحباط لمشروع زواج حبيبين، حيث تقتل الحبيبة بفعل القنابل الاسرائيلية المتساقطة، انه توق واشتياق للتخلص من مآزق الثقافة:

«ولكن خوراً لنبدأ يسري الآن في أوصالي.. انه يطرد الالم يجتته.. وألف وألف برعم ورد تنمو في جسدي المشتعل.. والهاوية تبتسم، والدنيا تظلم».

إنه هو الذي ينتظر القدائي تحت الجسر..

فما هي معطيات هذا الموت؟ كيف تكون، وما هي العناصر التي شكلته؟

انه هذا الحصار الذي يحيط بالفلسطيني من كل جانب، فهو الجوع: يسأل أبوخميس في قصة «الخبز المر»: كم سنة يمكن أن يعيش المصدور؟ إنه مصدور بالسل، ولكن قدر الجوع يقوده الى الموت قسراً: «... ما الذي سيفعله الطبيب؟ .. سيحوطني الى مستشفى

السل، والمستشفى سيطعنني ويعالجني، لكنه لن يطعم زوجتي وبناتي.. أرجو أن تكون قد فهمت».

وظل «أبو خميس» يكافح الموت، حتى «سقطت كفه على صدره، وأسدت الفطاء على وجهه الهارب من الحياة».

والفلسطيني محاصر بالمخابرات المحلية «والقتل في حوادث السيارات، في هذه المدينة، يعني أن القتل أعيد قتله، بعد أن تم ذلك تحت نير التعذيب، لتدفن الجريمة وتضيع معالمها تحت عجالات سيارة مجهولة تمرق الجسد الميت».

وهو محاصر بإحساسه بتقاعته، الذي تولد من كونه لادور له: «أنا تافه.. ثانية وعشرون عاماً عشنتها دون أن أحقق شيئاً».

والفلسطيني دون أن يقرر شيئاً، يقتلع من أرضه، وتسحقه مداقع الاعداء. (الشمس تذوب).

هذا الفلسطيني لا يمتلك سوى ذاكرة مشحونة بالموت، وسوى موته المؤكد: «كم سنة يمكن أن يعيش المصدور؟».

الدلالة من خلال السياق

إن وضع هذه القصص في سياقها التاريخي، وفي سياق حياة زعيم سياسي بارز، يمنحها الدلالات العميقة، التي افتقدتها هذه القصص، بسبب كونها بدايات، لم تكتسب النضج والاكتمال. ولهذا سوف ينصرف حديثنا إلى كونها وثائق نفسية واجتماعية، قبل أن نتحدث عن امكانياتها الفنية المضمرة، والتي كانت تشير الى موهبة حقيقية لم تتح لها ظروف حياة القاص أن تبلغ مداها.

هذا الفلسطيني — في هذه المجموعة — المعبأ موتاً: ذاكرة ونكرى ومصيراً، وفي أحيان، توقاً، هل يعيش تلك اللحظة الخفيفة، حيث حسب المصطلح الفرويدى أن غريزة الموت انتصرت فيه، وأصبح شخصية نيكروفيلية (أي عاشقة للموت) تسعد بانطفاء الحياة؟

الواقع، أن القراءة المتمعة لهذه القصص تكشف عن اليأس. ولكنه يأس مثابر، يحاول جاهداً أن يقتلع الموت، فيفاجئه الموت عند المنحنى، من حيث لا يتوقع. إن دفع الوجود الفلسطيني إلى قلب مازق العدم يحمل دلالاته. انه رفض لكل عزاء فردي وخاص. أن الفلسطيني، وقد انحصرت خياراته في خيار وحيد: أن يختار الموت الذي يعجبه، قد وضع الأسس النفسية للعنف الثوري.

إن هذا الموت الذي يخنق الذاكرة، ويحدد الفعل، قد أوجد الخيار ونقيضه: اليأس والثورة. إن تتخلص الذاكرة الفلسطينية من أشباح الموتى إلا بالعنف.

وهذه القصص لا تكتفي بهذا التجريد (الحصار، اليأس، الثورة)، ولكنها تملأ هذا

التجريد بالدلالات الاجتماعية. ان اختيار النماذج والحالات، هنا، يجيب على سؤال مطروح سلفاً: أي فلسطيني تعني؟

انه بالقطع ليس البورجوازي الفلسطيني، فهو لا يجد له مكاناً في هذه القصص. إنه إنسان قد اختار خلاصه الخاص، انتمى الى البورجوازية أو البيروقراطية المجاورة وتجاوز مازقه.

ان ما تعني به هذه القصص هو الفلسطيني الفقير. وهو، حتى وان مارس ثورته الاجتماعية، فلا طبقات عليا يؤثر عليها ليستعيد حقوقه. انه مقتلع حتى من حبة الصراع الاجتماعي.

وليس هذا وحده هو الارهاص الوحيد بذلك الطابع الفريد للثورة الفلسطينية: ثورة تبحث عن أرض، وعليها أن تقتحم أرضاً زرعها الأعداء بالجنود وبالسكان، وبمعنى آخر، انها ثورة اجتماعية، ولكن عنصرها الاساسي هو الفدائي.

إننا هنا نعيش إرهاباً للفدائي عبر معطيات متعددة:

(أ) ان معظم الشخصيات تسير نحو موتها مفتوحة العينين. هذا ما نجده عند «أبو خميس» الذي يضطر موته حتى تعيش زوجته وبناته. وهذا ما فعله ذلك الأخ، الذي مات في أقيية مخابرات دولة، غير محددة الهوية. وهو ما فعله «جبر» حين اختار الموت أمام الدبابات اليهودية الزاحقة حتى ينجو زملاؤه. وهو ما فعله بطل قصة «وانهار الجدار».

(ب) الارهاص الآخر للفدائي، هو أن كل أساليب الفعل قد امتنعت أمام هذه الشخصيات، ولم يبق أمامها سوى الاستشهاد. حتى أقل القصص إحياء بذلك تحمل هذه الدلالة. أعني بها قصة «سلة الملوخية». فحين تمددت كومة الملوخية كالجثة، لم تفعل ذلك بمنطق الاستعارة والتشبيه البلاغيين. بل كانت إيماء الى المصير — المازق: اذا أكلنا اليوم، فسنعيش بلا طعام أربعة أيام قادمة «والجثة الممددة التي أطبقت بأصابعها المعروفة على رقبتني حتى انتزعت مني قوت أربعة أيام طويلة». أو ليس شراء اللحم، هنا، تجسيدا وإيماء الى فعل استشهادي؟

(ج) ان مجانية هذا الموت تطالب بملء هذا الموت بمضمون الحياة. ففي قصة «وانهار الجدار» يقبل الراوي موته، بل يكاد يفرح به، لانه تافه لم يحقق شيئاً هاماً في حياته. انه ميت قبل الموت. فكيف يُكسب حياته معنى؟ كيف يمكنه أن يفعل ذلك وسط ظروف الحصار، التي تحدثنا عنها منذ قليل؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تفرض علينا فرضاً: حتى يكون لحياة الفلسطيني معنى، حتى تمطره بالدلالة والانجاز، يجب أن يكون موته معنى. ان هذه المعادلة المغلوقة هي القدر الفلسطيني. وبهذا يصبح الاستشهاد هو الوسيلة لملء حياة سابقة من الازلال والتفاهة واللاجدوى.

(د) كما ذكرنا، فإن الاموات — الشهداء، أو الضحايا — الشهداء، يلقون ظلالهم بكثافة على الأحياء، في هذه المجموعة. انهم يسمعون، بشكل ما، طريق الأحياء. «محمد

اسماعيل، ثبت عند رؤية واحدة: استشهاد زوجته وولديه. «وكمال» النجار الصغير، قد تحدثت حياته سلفاً: أن يصبح نجاراً. لذا يثور فجأة ويحطم الأطباق: «وغادر كمال المطعم.. ونظراته المنكسرة تحاول ألا تكون كذلك، واتجه بجذل وأمل الى الدكان المقابل.. دكان ابي محمد النجار».

أي ليصبح نجاراً كابي الشهيد.

وأنا قد التقيت بهذه الظاهرة في مخيمات شاتيلا وصبره وبرج البراجنة. كان ذلك خلال حوارات أجريتها مع بعض أهالي هذه المخيمات، امتدت زمناً (في عام ١٩٨٠). وأعيد هنا ما ذكرته في «صورة شخصية لأم العبد»

«حديث الام عن الشهيد يبدو، في الظاهر، متناقضاً. فهي تنكر أن الشهيد يموت، ولكنها، في الوقت ذاته، تتحدث عن موته. هذا ما لاحظته عند العديد من أمهات الشهداء اللواتي التقيتهن. لم أستطع أن أنفذ تماماً الى عمق هذا المعتقد الشعبي. كل ما استطعت فهمه أن للشهيد موتاً خاصاً، يتضمن حياة خاصة. وأن استشهاد الابن بالنسبة للام، له حزنه الخاص، وفرحته الخاصة..».

وتحكي «أم العبد» عن زيارتها لمقابر الشهداء:

«يشهد الله، اني فتت، الدنيا غروب. القبور بلاقيهم خضر، خضر. وقفت أنا. قلت: — أنتو أبناء فلسطين، ليش بتخوفوا بنت فلسطين! طيب، طيب، ما أنا بنت أكبر واحد فيكم، وأخت الكبير فيكم. يشهد الله القبور ساعتها تحركت. القبور بتتحرك لان شهدانا يدافعوا معنا، بحاربوا عدو فلسطين. تفكرش بالشهيد أنه ميت. لقيتهم بتحركوا وهمه بتحركوا لان روح الشهيد بتحارب. البنت هاي كانت معاي. قلت لها:

— ميهيا (ها هي) القبور بتتحرك.

قال لي أبو صطيف:

— انتي مطولة؟

قلت:

— على مهلك. أنا بشوف القبور بتتحرك.

قال:

— لا حول ولا قوة الا بالله».

إن علينا أن نتذكر هنا، أن قصص ماجد قد كتبت قبل هذا الحديث بعشرين سنة تقريباً. ولكن الاثنان يقتربان من الحقيقة النفسية نفسها في الشخصية الفلسطينية: ان فعل الاستشهاد هو مثال يطرحه الشهيد للاحتذاء.

لقد استطاع ماجد — وعلى حد علمي أنها المرة الأولى في الأدب الفلسطيني — أن يلمس عمق ذلك التكوين النفسي للشخصية الفلسطينية، وأن يكشف عن مكوناتها: ذاكرة الموت، الشهيد الحي الميت، الموت الذي يرسم طريق الحياة. وهو بهذا قد طرح واقعاً اجتماعياً وتكويناً نفسياً جاهزاً للعنف الثوري.

لقد تخلت هذه القصص عن ذلك التقابل الساذج (الانتصار الذي يعقب المعاناة) وعن ذلك التبسيط الشديد للإنسان الفلسطيني. أعني بذلك، تحويل الفلسطيني الى مجرد تجريد للإنسان المضطهد، الذي يرفع سلاحه، وهو مبتمس، في وجع أعدائه. ان هذه القصص تلمس خصوصية الفلسطيني. أي انها تراه ضمن ظرفه التاريخي والاجتماعي.

وأحب، في هذا المجال، أن أكرر أن ما خرجت به من استنتاجات هو نتيجة قراءة نفسية واجتماعية لهذه القصص، ومن خلال وضعها في اطرافها التاريخية. بمعنى آخر، ان هذه القصص تمناني من النواقص التي يعاني منها كل مبتدئ في ممارسة هذا الفن الشديد الصعوبة: القصة القصيرة. ولهذا، فإن النتائج التي توصلت اليها جاءت عبر إحالتها الى معطيات تقع خارجها.

ولكن هذه اللمسة العميقة للتكوين النفسي الفلسطيني تشير الى بداية فنان كبير بحق لم تتح له ظروف حياته أن يتحقق. يقول يحيى يخلف في مقدمته للمجموعة: ان ماجد مكان يقول دائماً:

أتمنى أن يتاح لي الوقت الكافي للعودة الى كتابة القصة.. لكتابة التجربة النصالية، التي أختزنتها طوال هذه السنوات الطويلة..
ولكنه لم يعد، وإن يعود أبداً.

ملاحح فنان لم يكتمل

القصة القصيرة فن شديد الصعوبة. رغم كثرة ما ينشر منها، فقلائل جداً، على المستوى العالمي، الذين استطاعوا أن يتميزوا فيها.

وبالنسبة للاديب العربي تصبح المسألة أشد صعوبة. حيث لا تقاليد راسخة لهذا الفن — ولا نماذج مميزة — إلا في النادر — يحتذيها القاص ويتعلم منها. ولهذا فنحن لا نتوقع معجزة من قصاص ناشئ.

تلك هي مأساة ماجد في هذه المجموعة. فلقد أكد تميزه في هذا المجال، ثم فرضت عليه الظروف أن يتوقف. كما فرض عليه استشهاد نهاية مشروعه، في أن يعاود كتابة القصة القصيرة.

وعندما أتحدث عن تميز هذه المجموعة، فما أعنيه هو مجموعة من المؤشرات الواعدة. فهو قد استطاع أن ينفذ الى التكوين النفسي العميق للفلسطينيين — ذلك التكوين الذي يرتد على الذات فيدمرها، أو يتحول الى فعل، فيجعل منه (أي الفلسطيني) فداًئياً.

في هذا يفرق ماجد عن المفهوم المشوّه والشديد السذاجة للواقعية الاشتراكية، الذي كان سائداً في تلك المرحلة. اننا نكتشف بعض التشابه السطحي في هذه المجموعة مع ذلك المفهوم. ففي قصة «النجار الصغير» مثلاً، نشهد ثورة الصبي الناجحة على واقعه، وتحقق انتصاره من خلال تركه للمطعم الذي كان يعمل فيه، واتجاهه الى دكان النجار ليتعلم الصنعة.

وفي قصة «سلة الملوخية» تنبعث الحياة في الجثة (كومة الملوخية) عندما يقرر الراوي أن يضحي بالثلاثين قرشاً، وهي آخر ما يملك، ليحول الجثة الى نسغ للحياة. وفي قصة «الخبز المر» نجد «أبو خميس» يموت ببطله ولا يرى في نفسه إلا وسيلة لحياة الآخرين.

ولكننا نلمس على الفور حدود هذا التمرد، وهذا الانتصار. إن افتقاء أثر الأب، بالنسبة للنجار الصغير، ليس اتباعاً لنصر حققه الأب بكونه نجاراً، بل لاندراج الأب في سياق الاستشهاد — الموت، الذي يملا حياة الأم — والذي تسرب منها الى الصبي. وشراء اللحم لتحويل الملوخية الى نسغ للحياة يبشر بأربعة أيام من الجوع. كما أن موت «أبو خميس» لم يكن الوسيلة المثلى لإنقاذ زوجته وبناته، فما هو يموت، وتظل الزوجة والبنات في مواجهة حياة بلا معيل.

ففي حين كانت تقدم الواقعية الاشتراكية بمفهومها الساذج والمشوه بطلاً ينتصر، وينخرط بعد ذلك في سكونية وفي استرخاء سعادة كاذبة، نجد الانتصار هنا، يقودنا إلى الفوضى أكثر في مواجهة الموت.

ومسألة أخرى، تفترق فيها هذه المجموعة عن قصص الواقعية الاشتراكية، وعن «حكايات» البطل الفلسطيني المطلق. فباستثناء شخصية «جير» في قصة «مكان البطل» لا نجد أبطالاً إيجابيين. إن أكثر الشخصيات ايجابية هو بطل قصة «وانهار الجدار». إنه، في أعماقه، يدرك ذلك الخيار الصعب المفروض على الفلسطيني: الخيار بين موتين: الموت التلقاه لإنسان لم يحقق شيئاً في حياته، والموت البطولي، الذي تلمس إرماصاته في هذه المجموعة، دون أن يتحقق.

إذا كان الانسان يحقق ذاته في ظروف البشر الآخرين، عبر مجموعة من الانتصارات تتوالى وتتجمع، لتخلق الانتصار الأكبر، فالفلسطيني سيظل مهزوماً حتى لحظة نصره النهائي. لهذا فهو يظل وسيلة لهدف كبير، وإن يصبح غاية في ذاته إلا عندما تنفجر جذوره في أرضه، أي عند عودته النهائية إليها.

وهذا يعني أنه لا يحمل ذاكرة معبأة بالموت وحسب، بل يحمل الاستشهاد في ذاته كمصير.

هذا هو المشروع الصعب، المعقد والمؤلم، الذي حاولت هذه المجموعة الوصول إليه.

وهذا مشروع فريد. عليه أن يتجاوز، أو يتحدى المشاريع الجاهزة: الواقعية الاشتراكية، الوجودية، القصص العربية التقليدية الخ.. ليحرث في أرض جديدة بكر. وهو مشروع يحتاج إلى مران طويل وإلى الاكتشاف المتواصل.

وقد اكتفى ماجد بالبداية. لم تتح له ظروف حياته أن يستمر ليمتلك التقنية، وإنفاذ إلى الأعماق. لهذا نجد أن معظم هذه القصص هي مشاريع روايات، اختزلت، وتحولت إلى قصص قصيرة.

إن هذه القصص لا تقوم بذاتها، ولكنها محالة دوماً الى خلفيات قد يعرفها بعض

القراء العرب، ولكنها تظل افتراضاً. وهذه الخلفيات ليست ضرورية لتوضيح الأحداث فقط، بل هي العمل الحقيقي للتكوين النفسي والاجتماعي للشخصيات القصصية. وهي جزء من الحدث. أيضاً، ان وضع الام، في قصة «النجار الصغير»، في قلب الحدث واستحضارها ضروريان، فهي الذاكرة التي تربط الماضي (الاب — الشهيد — النجار) بالمستقبل — أي مسعى الصبي لان يصبح نجاراً.

لذلك، فعندما يكتب الصبي باستعادة ما قالته الام عن أبيه نطل في مجال الاخبار والانتباء، بعيدين عن معاشية الحبل السري الذي يربط الابن بأبيه.

وتظل، أيضاً، قرارات رواية «وانهار الجدار» مجرد مزاعم، ان لم ننفذ الى عمق المازق الذي يعيشه الفلسطيني.

وفي قصة «الشمس تذوب» يأتي الموت مفاجئاً، وخارج السياق. تسقط القنابل فجأة تقتل «عريب» وتهشم ساق الراوي.

أي، أنه حين تحولت هذه القصص إلى مجموعة من الاخبار بحيث أصبحنا في مواجهة قدر غير مفهوم، لا قدر الفلسطيني المحد بالذات.

رغم هذا، فإن هذه القصص قد قادتنا الى حافة الهوة، ولم تسر الخطوة التالية الى تجسيد مكونات النفس الفلسطينية. كان ذلك يحتاج إلى مران طويل، كما قلنا.

تميز هذه المجموعة — رغم كونها بداية — نتلمسه في تلك المحاولة الصعبة لاكتشاف لغة القصة. لغة تتميز في الخروج من التشبيه البلاغي الى الصورة، ومن اللغة التقريرية الى اللغة المفتوحة الموجية.

يصف الكاتب في قصة «تمزق» طفلاً يسير بجوار أمه في زحام «باب العامود» بالقدس: انه يهبط الدرجات المزدحمة و«الحياة كدأبها تسير هادئة، رتيبة، ناعمة، كما بدأت منذ الازل... الوجوه صاعدة هابطة يهدوء ونشاط سوى ذلك الطفل الصغير الطول، الذي يشد يد أمه لتشتري له كرة ملونة من البسطة التي تسد آخر الزقاق القصير لتدفعه الى الانحناء شرقاً... إصراره الطفولي وعناقه اللين الطري ذكراه باسماء — أخيه الصغير...».

صورة أخرى في «النجار الصغير»:

«يبدو لي كلما أراه.. كدمية كبيرة رائعة، ملقاة باهمال في مطبخ.. شعر أشقر مبعثر.. وعينان زرقاوان تطفحان بنظرات مكسرة، وكفان ناحلان أسند بأحدهما جانب وجهه الشمعي... وأمسك بالأخرى ملعقة كبيرة، يضرب بها ضربات رتيبة هينة على فخذه الصغير. وما عدا ذلك فثياب متسخة، يميزها سروال ضيق مرقوع فوق الركبة اليسرى. وأصبع كعبة كستناء مقشورة يبرز من ثقب واسع في حذائه المهترئ. ثم قلب صغير يديق كيفما اتفق منذ عشر سنوات.. حول الدمية.. عدة مقال يتدلى سواد معدنها مع بياض الحائط المغيث...».

وبالطبع فإننا لانستطيع ان نأتي بالزيد من الاستشهادات، بسبب طول هذين الاستشهادين، وضيق الحيز.

ماذا نستشف من وراء هذين الاستشهادين؟

اننا نستشف أولاً تلك المجاهدة في امتلاك اللغة والسيطرة عليها. ثانياً، نكتشف ان تلك المجاهدة كانت نتاج محاولة للاختراق والتجاوز. انها تخترق المصطلح البلاغي العربي المكتفي بذاته، يجرسه أو إيقاعه، أو براعته لتعبر عن صورة. وهي لا تكتفي بهذا، بل تتجاوزه الى نقل الصورة لنا، وعبرها الانفعال الذي يملأ روح الشخصية التي ترى وتشاهد. لقد هبط منذ قليل من الطائرة، وأزيز محركاتها «مذاق القوي» يفسد طعم لعابه.. لذلك يبدو العالم مجرد حركة ميكانيكية للصعود والهبوط. ان انشغاله بذكرى الأب المتوفي لا يتبع مجالاً للتأمل. ولكن الحاجز يتحطم عند مشاهدة الطفل. «أصراره الطفولي وعناده اللين الطري» نفذ اليه. عندها «ود صادقاً» أن يحتمي ليحملة بين ذراعيه..

وفي الصورة الأخرى، نجد الصبي منفياً وسط المطبخ الواسع. ان ذلك النفي ينتقل إلينا عبر الدمية المكسورة. اللقطة بإهمال في مكان مهجور.

ان علينا هنا أن نبحث عن الدلالات السايكولوجية لهذه اللغة بالنسبة للفنان. الفنان دائماً يبحث عن لغته الخاصة. وبالنسبة للفنان الحقيقي يحمل هذا البحث دلالة التجاوز.

ولكن ما الذي يتجاوزه؟

لقد سبق التعبير عن هذا الواقع عبر أشكال وصيغ. ولما كانت تجربة الفنان، في جانب منها، فريدة وخاصة به، فعليه أن يجد وسيلة للتعبير عن هذا الجديد. قد يقتصر التعبير على إعادة انتاج الأشكال والصيغ القديمة. عندها نعتبر الفنان فاشلاً، وخائناً لما هو فريد وخاص به. وعندما يبدع الفنان يكون قد نقل اللغة، والشكل الجمالي أيضاً من العام الى لغة خاصة به. يسبق هذا وعي بالجسد. أعني أن تستطيع الحواس أن ترى العالم طازجاً.

ألا يفعل الجميع ذلك؟

لا. معظمنا يرى العالم تكراراً لصيغ جاهزة، لا يحتاج الى أسماء جديدة، ولا الى لغة جديدة. ان ميزة الفنان هي إحساسه بهذه الجدة، والحاجة في التعبير عنها وتوصيلها. هذا ما نلجده، كبدائيات، في هذه المجموعة، وهو ما استحق صفة التميز.

الطبقة العاملة الفلسطينية مناقشة لدراستي مصلح وجفّال

الباحثة ريز مصلح، في مقالاتها ذات الثلاثة أجزاء المنشورة في الأعداد: ١١٥، ١١٦، ١١٧ من شؤون فلسطينية، والدكتور مصطفى جفّال في مقاله: «الصوت العربي في الانتخابات الإسرائيلية» وفي كتابه: «الطبقة العاملة الفلسطينية، الحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، يطرحان مادة خصبة جداً للنقاش، وهي بالفعل من الدراسات القليلة الجادة التي تبحت في عنصر من أهم عناصر التحليل الطبقي الشامل لشعبنا، ألا وهو تشكّل الطبقة العاملة الفلسطينية وخصائصها...

وقد كان حرجي على المساهمة في مناقشة هذه الأفكار، وكذلك الرد السريع عليها للسيد غطاس أبو عيطة، المنشور في العدد ١١٨ من شؤون فلسطينية، نابهاً من اجسلي بأهمية هذه الأفكار وأهمية التّمنّ بها، للوصول إلى أرقّ النتائج وأسلمها. وستكون هذه المساهمة عبارة عن مساهمة أولية سأتابعها بكتابة أكثر تفصيلاً، على ضوء هذه الملاحظات العامة.

تهدف هذه الملاحظات للإشارة إلى خصائص الواقع المعقد داخل الوطن المحتل على الصعيد الاجتماعي والاقتصادية، وما يؤدي إليه ذلك من تحولات داخل البنية الطبقيّة لشعبنا، ومن نتائج على الصعيد السياسي. فالتحليل الصحيح لطبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية هو وحده الكفيل بإيصال صاحبه إلى نتائج صحيحة، سواء في مجال تحديد السياسات التكتيكية والاستراتيجية السليمة، أو في رسم خريطة التحالفات الصحيحة. ويمكننا أن نلاحظ أن عدداً من الخلافات الهامة بين الفصائل الماركسية الفلسطينية، ناتج عن التمايزات في تحليل أوضاع الطبقات وأوزانها ومواقعها، وفي مقدمتها الطبقة العاملة: حجمها، وزنها، وأساليب التّصال بين صفوفها.

حول أسلوب النظر للموضوع

إن أبرز مشكلة في معظم المالحات التي تتطرق إلى موضوعنا هذا، من الناحية المنهجية العامة هي عدم الاستناد إلى فهم عميق لكل من:

- (أ) الوضع الاقتصادي الاجتماعي لشعبنا تحت الاحتلال.
- (ب) تأثير طبيعة الدولة الصهيونية وخصوصيات احتلالها الاستيطاني على هذا الوضع.
- (ج) آثار التخلف على الصعيد العالمي وخصوصيات النوعية في واقعنا الخاص.

وتظهر نتيجة افتقاد هذا الفهم الشمولي، عندما يتم التعامل مع الطبقة العاملة من منظور أحادي.

كأرقام وجداول يتم تحليلها بعيداً عن كل ما حولها، أو لتقل بالتركيز على عامل واحد على حساب العوامل الأخرى إلا وهو عددها مثلاً. وعلى سبيل المثال، تصل الياحة روز مصلح الى نتيجة مؤاها المبالغة الشديدة في تأثير هذه الطبقة على الاقتصاد الاسرائيلي، مستندة بذلك الى الأرقام الصماء في الجدول، وإلى أقوال بعض القادة الاسرائيليين. فهي تعتبر أن العمل العربي يتركز في القطاعات الانتاجية الرئيسية (شؤون فلسطينية، العدد ١١٧، ص ١٣٠). وإن غياب العمال العرب، في بعض الأيام، لذي الى مثل فروع اقتصادية بكاملها (المصدر نفسه).

تقول هذا، مع أنها لومتعت قليلاً في طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي، وفي ما يستند اليه، لأدركت غرابة ما تقول (حتى لوأثبتت كلامها بأقوال بعض القادة الصهاينة لأنهم يقولونه لأهداف سياسية معينة، وليس من باب الأمانة والصدق) ولأمكن تحديد الوزن الحقيقي للعمال العرب، حتى لايفهم من حديثي أنني أقصد تغييب تأثيرهم بالكامل.

انهم أولاً: يشكلون ٥ ٪ من مجموع القوة العاملة الاسرائيلية؛ ثانياً: نحن نعرف أن عدداً هاماً من الأعمال التي تعتبر القطاعات الرئيسية للإنتاج الاسرائيلي الكبير، محظورة على العمال العرب بالكامل كالصناعة الحربية، أما الأعمال التي يتركز فيها العمال العرب، فهي مجالات العمل الاسود. وحتى نرى ذلك بالأرقام (إذا اعتبرنا أن الصناعة وحدها خارج نطاق العمل للنخلف، ومع الادراك أن عمل عاملنا، حتى في الصناعة، ينحصر في الوظائف الدنيا منها) نجد أن ٨٠ ٪ من العمال العرب هم أسيرى الأعمال المخلفة.

وأخيراً، فلن على الدقيق في هذا الموضوع أن ينتبه أيضاً الى أن الاقتصاد الاسرائيلي نفسه لايعتمد على الإنتاج المحلي إلا بنسبة محدودة، فالمساعدات الخارجية تغطي جزءاً هاماً من عجز الاقتصاد العام. وعلى سبيل المثال، في العام ١٩٦٨ تمت تغطية العجز البالغ ٧ ١/٢ بليون دولار من الخارج: ٧٠ ٪ منها تمت بواسطة تمويلات وأسمالية صافية من جانب واحد، ويدون أي شرط (حاييم حانجيني، موشي ماكوفر، وأكيبا أور، الطبيعة الطبقة للمجتمع الاسرائيلي، بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٩، ص ١٦).

وهكذا ارتكزت مصلح على وجود ٢٢ ألف عامل من غزة و٣٦,٨ ألف من الضفة الغربية، وأهملت ما عدها من عوامل، أي أنها أهملت ما تعنيه هذه الأرقام بدقة، بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي.

حول وضع الطبقة العاملة في الداخل

يهمل معظم الباحثين، لدى معالجتهم لهذا الموضوع، أثر تخلف الاقتصاد الأردني الذي كان سائداً في الضفة الغربية، وتخلف اقتصاديات قطاع غزة التي كانت تحت الاشراف المصري، على التزايد الكبير الذي طرأ على حجم الطبقة العاملة الفلسطينية بعد العام ١٩٦٧.

إذ أن ضعف سوق العمل، قبل العام ١٩٦٧، قد أدى، بشكل موضوعي، الى وجود نسبة غير بسيطة من العاطلين عن العمل، كما أدت النتائج المترتبة على طبيعة السوق المتخلف الى وجود نسبة اكبر من البطالة المقنعة وخامسة في الريف، مما جعل الانفتاح على سوق أكثر تقدماً (سوق العمل الاسرائيلي المتطهر للأيدي العاملة العربية الرخيصة)، يؤدي تلقائياً الى خلق حالة جديدة يكون أول ثمارها انخفاض نسبة البطالة والبطالة المقنعة الى أدنى مستوى، وانتقال الجميع الى صفوف العمل المأجور. وقد انضمت الى هؤلاء عناصر الفئات الأخرى المتضررة من سياسة الاحتلال الاستيطانية أو الاقتصادية: مصادرة الأراضي من ناحية، والغلاء الفاحش في وسائل الحياة وفي وسائل الإنتاج الزراعي من ناحية أخرى، مما دفع بأعداد متزايدة الى صفوف العمل المأجور.

يفسر هذا الفهم، التزايد الكبير في حجم الطبقة العاملة، والذي لايتناسب أبداً مع مستوى النمو

الاعتيادي. الناتج عن الانتقال الطبيعي لأفراد ومجموعات من فئات اجتماعية مختلفة الى صفوف العمل المأجور.

لقد حقق الاحتلال هدفين مترابطين، من خلال هذه الزيادة التي شجعها كثيراً في البداية، وهما:

أولاً: تحقيق أقصى ربح لأرباب العمل الاسرائيلي. ففي الوقت الذي لاحقوا قانونية للعمل للعرب (الا بشكل محدود جداً)، عليهم أن يمارسوا أسوأ أنواع العمل، والتي يائث اليهود، وبالأذات الغربيون منهم، من ممارستها. وللتدليل على مستوى الربح الذي يجنيه أرباب العمل الاسرائيليون أكتفي بإيراد هذه النسبة: نسبة دخل العرب العاملين في اسرائيل ٢٪ من نسبة دخل كل العاملين في اسرائيل، في الوقت الذي يمثلون ٥ بالمائة من عددهم. (عادل سمارة، **الاقتصادات الجوع في الضفة والقطاع**، دار مفتاح، بلا تاريخ، ص ١٤٨).

ثانياً: هدف أساسي مرتبط بمحاولة امتصاص نفقة العرب عن طريق تشغيلهم، وعدم ترك أي منهم فريسة الجوع، على الأقل في الفترة الأولى للاحتلال. وعلى الرغم من تدني مداخيل العرب، إلا أنها تشكل ٢٥ - ٣٠٪ من الناتج الوطني الإجمالي للمناطق المحتلة (المصدر نفسه). كذلك فإن تشغيل العرب يسهم، برأي الاحتلال، في خلق حالة تعايش معه.

وفي هذا المجال، لا يسعنا الاكتفاء بأحد العاملين، أو التركيز عليه على حساب الآخر، لأن لكليهما أهمية خاصة في تحقيق المعادلة المزبوجة... كما أنه لا يسعنا الاستناد إلى هدفي الاحتلال للوصول إلى نتيجة مؤشراً اعتبار أن ما يجري هو مصلحة الاحتلال من جانب واحد، ومن ثم إهمال النتائج الموضوعية التي جرت في الواقع، والتي هي عبارة عن ازدياد عدد أفراد الطبقة العاملة، الذي شمل انتقال أجزاء لا يستهان بها من الطبقات الأخرى (فلاحين وأرباب عمل...) إلى صفوف العمل المأجور، وهي حقيقة التقى عندها كل من مصالح وجفأ، إلا أنها اختلفا في النتائج المترتبة على هذه العملية. ففي الوقت الذي اعتبر جفأ أن النتيجة المنطقية الوحيدة لما يجري هو ازدياد حجم ووزن الطبقة العاملة وتحسن مزاياها وتحول أجزاء منها إلى بروليتاريا... تضع مصالح اشتراطات على هذه العملية، تكاد تصل بها إلى اعتبار وجود الطبقة العاملة، كطبقة، مرهوناً بنمو اقتصاد المناطق المحتلة وجذب هذه الطبقة له.

ومع أنني أقرب أكثر إلى رأي الدكتور جفأ، إلا أنني أضع بعض المحاذير والحدود على كلامه. فمن الصحيح القول: إن الطبقة العاملة تكبر، ووزنها يتزايد في النضال، ولكن إلى أي حد تم كل ذلك إلى الآن، وهل سيسير بشكل حتمي وبالمستوى والمعدلات نفسها كما هو الحال في الدول الرأسمالية، أم لن ما جرى وحسب الآن، وضع القدم على أول الطريق، في خطوة واثقة، ثقتنا بجذرية هذه الطبقة وارتباط مصالحها بأعق مصالحي الشعب. إلا أن هذه الخطوة لا يمكن أن تختصر نهائية الطريق، فلعوائق كبيرة وتناقضات الاحتلال ومن قبله تناقضات الاقتصاد الاسرائيلي نفسه أكبر...

عندما تحدث لينين عن تطور الرأسمالية في روسيا، أكد أن الانتقال إلى صفوف العمل المأجور يعد ذاته خطوة تقدمية، مهما صاحبه من اختلالات على صعيد البنية الاجتماعية. وفي معرض رده على الشيوعيين نراه ينظر إلى عملية «بلترة الفلاحين» على أنها عملية تقدمية، مع ذلك فقد ركز في الوالت نفسه على مناقشة التناقضات الاجتماعية الاقتصادية الشاملة التي تختزنها الرأسمالية، والتي ستؤدي بالضرورة إلى الكثير من التفاوت في المسيرة.

وفي واقعنا يبدو الموضوع أكثر تعقيداً، فليس هناك رأسمالية فلسطينية عادية تُبنى وتتسا في مواجهتها الطبقة العاملة، بل أن الموضوع أكثر تشابكاً بكثير، مما يحيطه بحاجة أكبر للتعقيد في فهم خصوصياته، ولطبيعة التشكل الجاري صنعه على أرضية الادراك العميق بأن زيادة العمل المأجور هي خطوة تقدمية، على الرغم من كل الشوائب المحيطة بهذه العملية.

وقبل أن أتألف كيف فهمت مصلح، ومن ثم جفال وأبو عيطه. هذه العملية، سأتألف رأياً كان الأوسع انتشاراً في بداية الاحتلال، وهو أن نتائج هذه الخطوة «التقدمية» هي غير تقدمية، بل أنها تؤدي إلى تحطيم بنية المجتمع القديم. فاليخص يعتبر أن الانتقال الواسع للفلاحين للعمل في السوق الإسرائيلية سيؤدي إلى تدمير القرية، كوحدة انتاج أساسية في المناطق المحتلة. ومن ثم بداية تفكك العلاقات القديمة تحت وطأة البحث عن فرص العمل لكل فرد، رجل أو امرأة، وانحلال العلاقات العامة في القرية بأسسها التعاونية في العمل الزراعي، والمشاركة في الأنشطة الروحية للقرية. وما يظل بالمقابل هو الترابط الحامولي وحده والذي لا يجسد الا التخلف...

ويعتبر الاستكمال المنطقي لهذا الرأي، اعتبار ضعف دور الأرض كعميل للفلاح، يضاعف دوره في مواجهة مصادرتها أو استيطانها، وبذلك بعد أن يكون قد أعمل العمل فيها مدة من الزمن.

لقد كان لهذا المنطق ما يبرره في بداية الاحتلال، عندما وجدت دعوات وطنية صالفة تهدف إلى منع التعايش مع المحتلين بأي ثمن. أما الآن وبعد هذه السنوات، فلم يعد ممكناً اعتبار أساس مشكلة من هذا النوع عائقاً لانتقال العامل العربي للعمل في السوق الإسرائيلية، بل إنها بالفضل أبعد من ذلك بكثير.

وبتلخص الأسباب العميقة لتترك العمل في الأرض بالتالي:

(أ) البطالة والبطالة الممنعة اللتان أشرنا إليهما في البداية.

(ب) انتقال أمراض الاقتصاد والمجتمع الرأسمالي الإسرائيلي إلى المناطق المحتلة، أي إلى مجتمع متخلف، الأمر الذي يجعلها تتأثر تأثيراً شديداً؛ بحيث تظهر التشوهات بشكل كبير، كالتضخم مثلاً، وما يترتب عليه من نتائج وتشوهات اجتماعية هائلة. ولما أن ننظر إلى نتائج موجة الغلاء الفاض في كل شيء، وبالذات في وسائل الانتاج وأدوات الزراعة، الحراث... إلخ مما يحول دون قدرة الفلاح على اقتنائها...

(جـ) تحكم الأردن من جهة، وإسرائيل من الجهة الأخرى، في القدرة على تصدير المنتجات الزراعية مما يجعل الفلاح غير أمين على نتائج جهده المكلف جداً.

(د) يبقى الفلاح يوماً خائفاً من فقدان أرضه عن طريق المصادرة أو الاستيطان، مما يدفعه للبحث مبكراً عن وسائل عيش أخرى...

وهكذا لا يجوز الخلط بين هذه العوامل الرئيسية وعامل تحول الفلاحين إلى عمال بلجر، الذي هو بعد ذاته نتيجة لكل العوامل السابقة.

وإذا عدنا إلى كيفية فهم كل من مصلح وجفال وأبي عيطه لعملية التحول هذه، فإننا نرى أن روجز مصلح ترى أن مجرد تشكيل طبقة عاملة فلسطينية مرهون بتطوير اقتصاد المناطق المحتلة، فهي تقول: «كما أن السعي المتواصل للبحث عن فرص عمل مناسبة خارج اقتصاد المناطق المحتلة نفسها، أدى إلى عدم ثبات واستقرار في القوة العاملة في هذه المناطق، وزاد من امكانية اعتمادها على الأطفال والنساء، مما يعيق امكانية تشكيل طبقة عاملة فلسطينية. والواضح أن تحقيق ذلك مرهون بتطوير اقتصاد المناطق المحتلة نفسها، وقدرته على الحفاظ على القوة العاملة التي يستخدمها...» (شؤون فلسطينية، العدد ١١٧، ص ١٢٠). أي انها باختصار تريد تطوراً طبقياً نموذجياً: رأسمالية فلسطينية على أرض فلسطينية تتكون بمقابلها طبقة عاملة فلسطينية، وإذا اختل أحد هذه الشروط بطلت العملية من أصلها، مهمة بذلك أن عدداً من الدول المختلفة والمستعمرات بشكل خاص قد شهدت نمو طبقة عاملة في مصانع ومشاريع لأطراف غير محلية...

وتطرح مصلح هذا الفهم، في الوقت الذي تتحدث فيه هي نفسها، وقبل هذا المقتطف بصفتين، عن توجه واضح للعمال نحو الثبات، وأن ١٦,٤٢٢ عاملاً قد عملوا لمدة تزيد على ثلاث سنوات عند رب العمل الأخير، منهم ٧٩٨٧ عملوا لمدة تزيد على ست سنوات في إسرائيل...

وتشير مصلح إلى فكرتها بشكل أكثر وضوحاً، عندما تتحدث عن البروليتاريا كجزء متقدم من الطبقة العاملة، حيث تقول: «ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة ولكن هذا مؤشر...» (المصدر نفسه، العدد ١١٦، ص ٩٢). وبما معناه، أنه بدون تطوير اقتصاد الضفة والقطاع ومهما عمل من عاملين في الصناعة، ولاية مدة كانت، كل هذا يبقى مؤشراً بانتظار استكمال ببناء صناعات داخل الضفة والقطاع...

ثم إن مصلح تتحدث عن شروط عامة بالفعل، وهي أعمية وجود دورة كاملة للإنتاج الطباقية الرأسمالية والطبقة العاملة، بالإضافة إلى أعمية عمل البروليتاريا في دائرة إنتاجية بالقرب من سكنها... هذان الشرطان اللذان انطبعا بالفعل على النموذج التقليدي لبناء الرأسمالية، عندما لم تكن نظاماً عالياً كما هي الآن. أما في عصر الاستقلال العلي عصر الامبريالية الذي تعيش، فهما لا يهولان دون وجودهما كطبقة محددة المصالح وحتى تحولها إلى بروليتاريا، ولكن المهم تمديد أشكال هذه العملية وتناقضاتها الداخلية.

أما الدكتور جفال، وعلى الرغم من أنه يرى بعض الخصوصيات والتعقيدات المحيطة بتشكيل الطبقة العاملة الفلسطينية، إلا أنه يكاد يقع، في معظم جوانب دراسته، أسير النظرة التبسيطية للمسألة، التي تعتبر أن بناء شبه اعتيادي للطبقة العاملة هو الذي يتم في بلادنا. فهو، مع أنه يضع بعض المقدمات الهامة، إلا أن التعجل والقراءة الأحادية الجانب للجدول، اللتين تعتمدان نظرة أقرب للاكاديمية منها للسياسة، أوصلته إلى نتائج تستيق التطور الحقيقي الجاري في الواقع. بدلاً من اعتبار ما التقطه من أفكار هامة ومؤشرات على الوضع القادم، الذي يجب أن نهيه له أنفسنا كثورة، على الصدع الجماهيرية والتنظيمية في الداخل، بدلاً من ذلك، اعتبر أن الوضع العمالي قد بلغ درجة عالية من التقدم، مقللاً كثيراً من مشاكله.

إن الدكتور جفال، في مقاله المشار إليها كما في كتابه، يكاد يحصر اهتمامه بإثبات تزايد عدد الطبقة العاملة، ومن ثم تزايد عددها في الصناعة، لينتج تحسن مزاياها وتحول جزء هام منها إلى بروليتاريا. ومن أجل سهولة إثبات ذلك، يضم قطاع البناء إلى قطاع الصناعة ليصل إلى نتيجة أن نسبة ٤٠٪ تقريباً من عمالنا أصبحت بروليتاريا صناعية... بدلاً من معالجة الحركة القائمة والطبقة (ولكن المتصارعة) للطبقات، الحركة ذات الاتجاهين والتي تعبر عن تناقض ما داخلها لابد من فهم الخلل إلى نتائج صحيحة.

يقول البروفيسور سانتش: «إن معضلة التكوين الطبقي، ومعضلة طابع الطبقات القائمة أو الناشئة، هي واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في الأدب المعني بالبلدان المختلفة... إن انقسام الآراء في هذا الصدد ليس مجرد تعبيرات بسيطة عن الخلافات المعتادة التي تنشأ عن تباين طرق تعريف الطبقات... بل انقسام ينبع من حقيقة موضوعية تتمثل في أن الاصطفاك الاجتماعي يتحرك، عمودياً وأفقياً، تحت تأثير عمليات مختلفة الأصل، تتقاطع وتتشابك الواحدة مع الأخرى» (توملس سانتش، الاقتصاد السياسي للمخلف، الجزء الثاني، ص ٢٧٨).

إذا كان هذا هو واقع البلدان المختلفة عموماً، فما بالنا بالواقع الفلسطيني الذي يتميز بتعقيد نادر، يحتاج إلى معالجة تدقق في كل الخصوصيات التي تبدأ بالتشتت وتباين التركيب الطبقي في كل موقع، أو تنتهي بطبيعة الاحتلال الاسطيطاني، وكيف ينمكس كل ذلك على التركيب الطبقي لشعبنا في الداخل؟

إن موضوعنا ينطوي على قدر من الخصوصية والتفرد تجعلانه بحاجة إلى دراسة حركة الصراع السائرة بسرعة كبيرة، ومن ثم حركة الطبقات التي تنتقل من مواقعها بسرعة مشابهة نسبياً، وذلك بالاستناد إلى الإدراك الواعي للترابط بين العمليتين.

إن التداخل الكبير القائم بين الطبقات وبين الفئات الاجتماعية المختلفة لما يميز المجتمعات المختلفة عموماً، ومجتمعنا بشكل خاص، لدرجة تكاد تغيب معها الفوارق في بعض الأحيان، أو إنها تتقارب من حيث المصالح والمواقع النضالية إلى درجة يتضال معها الصراع فيما بينها. كل هذا قائم لدينا ويجب فهمه

بدقة، بحيث لا نعتبر أنه لا بد من وجود فوارق بالمعنى الكلاسيكي بين الطبقات، وللقابل لا يجوز اعتبار أن الفروق قد تلاشت بين الطبقات، كما يحاول أن يصور البعض.

وعند النظر إلى أوضاع الفئات المسحوقة، يمكننا إدراك القصد مباشرة: هناك تداخل كبير بين صفوفها، الطبقة العاملة التي نمت نمواً كبيراً بعد العام ١٩٦٧، نمت في الواقع على حساب الفلاحين الصغار، ولكنها أيضاً لم تنفصل عنهم بالكامل كما يحدث عادة، بل إن العمال الجدد لم يتفصلوا بمعظمهم عن الريف.

في العادة، تلعب المدينة دوراً هاماً جداً في تكوين الطبقة العاملة وبلورتها، وتحسين مزاياها، وتطور الصناعة في المدينة هو الذي يلعب الدور الأكبر في هذه العملية. فمن المعروف أن أهم ما يمنح الطبقة العاملة وعيها الطبقي هو الإحساس الجماعي الذي ينبثق ويتصور في المؤسسات الصناعية، الإحساس بأن عناصرها ينتمون إلى/ ويستخدمون على بعضهم البعض، وأنهم مستقلون وتابعون للرأسماليين أنفسهم. وليس من قبيل الصدفة أنه حتى عمال المؤسسات الصغيرة (بالرغم من تدني مداخيلهم) يميلون أكثر للنزاع الفردية والبرجوازية الصغيرة.

فأين عمالنا من هذا الفهم؟

(أ) لم يهاجر عمالنا إلى المدينة، بل نسبة الذاهبين للعمل في إسرائيل والعائدين يومياً إلى الريف تبلغ ٧٧,٤٪ من مجموع الذاهبين للعمل في إسرائيل.

(ب) يعمل معظم العمال العرب في المؤسسات الصغيرة، ويمارسون الأعمال الدنيا في سلم الوظائف الإسرائيلي.

(ج) العاملون منهم في الصناعة الكبرى (وهو أقلية) يعملون وسط مجموعات من العمال الاسرائيليين المبتئين ضدهم عنصرياً وقومياً. وهذا عامل قلماً تم الالتفات إليه، على الرغم من أهميته.

(د) يعمل الجزء الأكبر من العمال (ويلاذات إذا أخذنا بعين الاعتبار الأعداد غير المسجلة رسمياً في مكاتب العمل) على أساس الأجر اليومي، لأنه يوفر لهم دخلاً يومياً أعلى، في الوقت الذي لاهتمام فيه ضمانات التأمين الصحي، الشيخوخة، أو غيره، لأنهم لا يثقون بها في كل الأحوال، وهذا الأمر يجنده أيضاً أرباب العمل لأنه يعفيهم من أية مسؤولية وأن صغرت.

كل هذه الصفات لعمالنا، وعلى رأسها غياب التنظيم النقابي حتى الآن، ترسخ النزاع البرجوازية الصغيرة الفردية أساساً.

إن علينا أن نعتبر أن الظرف الحالي يمكن أن يشكل الأرض الموضوعية لاكتساب طبقتنا العاملة مزاياها الثورية، ولكن هذه العملية مليئة بالتناقضات وتحتاج إلى فترة زمنية غير مفيدة. ومن ناحية لا بد أن نضع مسألة التنظيم النقابي كأول وأبرز المهملات التي يجب الفصل من أجلها.

أما أبو عيطه، فهو يريد أن يقلل بشدة من مستوى تشكل الطبقة العاملة لينفي أية مسؤولية على القوى السياسية التي لم تنتزع المبادرة لتنظيمها نقابياً وسياسياً، مستنداً إلى خصائص عمالنا الذين لم يقوموا، حسب رأيه، «بمشارك مطلبية ملموسة» مهملات كل النضالات السياسية التي قاموا بها، والتي تعتبر بحق جوهر النضال الطبقي في مثل حالتنا.

وهكذا، فبدلاً من أن يفعل أبو عيطه، كما فعل جفال ومصلح، وبدلاً من أن يضع مسألة التنظيم النقابي في مقدمة سلم الأولويات، نراه يسوق كلاماً إنشائياً لحل المشكلة العالقة، حيث يقول في البند رقم «٤» من كتابه: إن من الجيد أن ٣٠ ألف عامل قد انتسبوا إلى اتحاد نقابات العمال، وتحدث عن أن باقي أفراد الطبقة مستخربون في النقابات بسبب تحسن مزاياها الداخلية، ونظراً لسيرها التدريجي نحو الاستقرار والثبات...

ويكلامه الحماسي عن ضمانات الطبقة العاملة، وانخراطها الحتمي في المستقبل غير المحدد وبالأساليب غير المحددة، يريد أبو عيطة أن يغييب الحقيقة التي لا بد من معرفتها، لمعرفة كيفية تخطيطها. ألا وهي غياب التنظيم النقابي لكل العاملين في إسرائيل، ولعمال قطاع غزة، ولعمال القدس بعد أن تم حل ١٧ نقابة كانت قائمة، وأخيراً فإن معظم قرى الضفة الغربية الصغيرة تقتقد إلى النقابات.

وهي نذكر مسؤولية القوى السياسية عن ذلك، من المفيد أن نذكر أنه في العام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ اتخذت نقابات العمال قراراً بعدم قبول أي عامل يعمل في إسرائيل في عضويتها (عائل سمارة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠). بحجة عدم التمكن من الدفاع عنه.

ومن المفيد الانتباه إلى أن القوة السياسية المهيمنة على النقابات هي التي فرضت هذا القرار، رغم معارضة كل الأطراف الأخرى.

وأخيراً، أعود للتأكيد أن طبقة عاملة عريضة آخذة بالتشكل داخل الوطن المحتل، حاولت «إسرائيل»، من خلال استخدامها في سوق العمل الإسرائيلي، أن تستفيد منها على الصعيدين الأمني السياسي والاقتصادي، إلا أنها كطبيعة لا بد أن تتماصك في المدى التاريخي، وفي مجرى النضال الفلسطيني المتصاعد، ولا بد أن تصبح القوة الأبرز والأكثر جاذبية في مواجهة الاحتلال.

أسعد عبد الهادي

١ - خطة تحرك عربية حول المسجد الأقصى

كان مجلس جامعة الدول العربية، في دور انعقاده العادي السادس والسبعين، قد أصدر قراره، رقم ٤٠٦٧، بتاريخ ١٩٨١/٩/٩. وقد تضمنت الفقرة الثالثة من هذا القرار تكليف الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية بوضع خطة التحرك، على الصعيد الدولي، لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها المسجد الأقصى.

وتنفيذاً لذلك، عقدت اللجنة المذكورة اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة للجامعة في تونس في الفترة الممتدة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١. واستعرضت اللجنة، في بداية عملها، أوراق العمل المقدمة، والقرارات والوفود. وبعد المناقشة المستفيضة واستعراض المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها المسجد الأقصى، والتي كان آخرها الحفريات الجديدة التي توقفت مرحلياً بعد تصدي الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة لها، توصلت اللجنة إلى وضع الخطة التالية لمرورها على مؤتمر القمة العربي:

أولاً: تقوم الدول العربية بإجراء اتصالات سريعة ومكثفة مع الدول التي لها علاقات خاصة بالكيان الصهيوني لتمارس ضغطها عليه لوقف اعتداءاته على المسجد الأقصى والأماكن المقدسة في مدينة القدس، ووقف جميع الأعمال التي تقوم بها سلطات الاحتلال بهدف تهويد المدينة المقدسة وتغيير طابعها الحضاري وتفريقها من سكانها العرب.

ثانياً: القيام بتحريك عربي سريع، على مستوى الوزراء، لدى الدول التي رفضت إدانة إسرائيل في المنظمات الدولية، وبخاصة في منظمة اليونسكو، بسبب ممارساتها العدوانية ضد المسجد الأقصى والأماكن المقدسة، وتبنيها إلى المخاطر التي ستترتب على الاستمرار في تجاهل الحقوق العربية، وإطلاعها على مضاعفات هذه السياسة، وما سوف تجره من أضرار على مستقبل المنطقة، وعلى علاقات هذه الدول مع الدول العربية؛ مما يعرض مصالحها في المنطقة إلى عواقب خطيرة.

ثالثاً: متابعة الاتصال بقداسة البابا، ومجلس الكنائس العالمي لاطلاعهم على ما تقوم به (إسرائيل) من تهديد مستمر للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس.

رابعاً: في إطار التنسيق والتعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، تقوم الدول العربية والإسلامية بتنسيق جهودها في الأمم المتحدة لإثارة موضوع الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس. والطلب إلى مجلس الأمن النظر في:

(أ) فرض عقوبات على إسرائيل لتنفيذاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بسبب استمرارها في تحدي إرادة المجتمع الدولي.

(ب) تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق عن الانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة الأخرى في مدينة القدس، على أن يسبق ذلك حملة من الاتصالات مع الدول الإسلامية والمجموعات الاقليمية، والدول المؤيدة للحقوق العربية لدعم هذا الطلب.

خامساً: دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى التنسيق مع لجنة القدس المنيطة عن منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال التحرك على الصعيد الدولي لحملة المسجد الأقصى المبارك والمدينة المقدسة من الأخطار التي تهددهما.

سادساً: أن تقوم الدول العربية بدعم الطلاب الأردني لدى منظمة اليونسكو من أجل تسجيل المدينة المقدسة على لائحة التراث العالمي الحضاري المهدد بالخطر.

سابعاً: دعوة الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لاعطاء الأولوية في مجال التحرك الاعلامي، لما يتعرض له المسجد الأقصى ومدينة القدس من أخطار بسبب الممارسات الإسرائيلية.

٢ - ... وخطة تحرك ضد قناة «المحرين» الإسرائيلية

حظي المشروع الإسرائيلي لربط البحر المتوسط بالبحر الميت باهتمام بالغ من جامعة الدول العربية، وذلك منذ أن قررت إسرائيل الشروع في تنفيذ المشروع. فقد أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة العامة لشؤون فلسطين) تقريراً شاملاً حول المشروع وعرضته على مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول المضيفة في دورته السادسة والعشرين، المنعقدة في تونس في الفترة الممتدة من ١٩٨١/١/١٦ إلى ١٩٨١/٢/٢، فأوصى المؤتمر بعرض الموضوع كبنود مستقل على جدول أعمال مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الخامس والسبعين (أذار-مارس ١٩٨١).

وقد عرضت الأمانة العامة الموضوع على مجلس الجامعة في دور انعقاده المذكور فاتفق قراره رقم ٤٠١٤ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥. وفيما يلي نص القرار:

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتي نصها:

«أطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة والتقرير المرفق بها حول مشروع إسرائيل الخاص بشق قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت. ونظراً للنتائج الوخيمة التي تترتب عن تنفيذ هذا المشروع والمخاطر التي تهدد الأمة العربية، والأضرار الفادحة التي تلحقها مباشرة بالشعب الفلسطيني، والمملكة الأردنية الهاشمية وبالقضية العربية الرئيسية، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ولما يتجزأ عنه من تغييرات ديموغرافية وجغرافية خطيرة، وما يتضمنه من مخالفات صريحة لأحكام القانون الدولي توصي بما يلي:

١ - عرض الموضوع على مؤسسات الأمم المتحدة (مجلس الأمن، والجمعية العامة) لاستصدار قرار يمنع إسرائيل من شق القناة.

٢ - الضغط على الولايات المتحدة الأميركية للحيلولة دون المشاركة في تحويل المشروع أو تقديم أية معونات من أجل تنفيذه.

٣ - شن حملة اعلامية ضد المشروع.

٤ - إدراج الشركات والمؤسسات المالية والهندسية وغيرها التي تقبل أن تكون لها أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمشروع بالقائمة السوداء للمقاطعة العربية.

٥ - تحذير الدول من أن السماح لمؤسساتها المالية والفنية والتنفيذية بالمساهمة في هذا المشروع بصفة مباشرة أو غير مباشرة يعني وتلويث تلك الدول، موقفاً معادياً للقضايا العربية. وينعكس سلبياً على العلاقات السياسية والاقتصادية بين هذه البلدان والدول العربية.

٦ - تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة تتضمن الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتنفيذ المقترحات السابقة.

وقد قامت الأمانة العامة للجامعة بتصميم للقرار المذكور على كافة المندوبات العربية، بتاريخ ١٧/٤/٨١، مع مذكرة تفسيرية تضمنت مقترحات (الإدارة العامة لشؤون فلسطين) حول الإجراءات التنفيذية للقرار المذكور، والتي اقترحت فيها، إمكانية عرض الموضوع على مجلس الأمن، وتحرك السفراء العرب في الولايات المتحدة لشرح الموضوع للخارجية الأميركية، واستدعاء السفراء الأجانب المعتمدين لدى الدول العربية، وشرح الأخطار التي تهدد الدول العربية من هذا المشروع، كما أرسلت الأمانة العامة القرار إلى وفدها الدائم في الأمم المتحدة، وشرعت في إعداد دراسة قانونية حول الموضوع.

إضافة إلى ذلك، وبتوجيه من الأمين العام لجامعة الدول العربية، دعي مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل إلى الاجتماع في الفترة الممتدة من ٤/٦/١٩٨١ إلى ٧ من الشهر نفسه في دمشق: حيث اتخذ التوصية التالية التي وافق عليها مجلس الجامعة وأقرها بقراره رقم ٤٠٩٠ بتاريخ ٩/٩/١٩٨١، والتي تضمنت ما يلي:

أولاً:

في حال قيام أي شخص طبيعي أو اعتباري بالمساهمة أو التنفيذ أو الاشتراك بأي شكل من الأشكال في أعمال مشروع شق القناة التي تصل بين البحر الميت وبين البحر الأبيض المتوسط والمشروعات التكميلية المرتبطة به، تطبق بحقه قواعد المقاطعة وأحكامها وفقاً للأسس والإجراءات التالية:

(أ) إذا ثبتت المخالفة من مصدر عربي رسمي، يحظر التعامل مع الجهة المخالفة بعد استطلاع رأي المكاتب الإقليمية، مع التجاوز عن تطبيق مبدأ الإنذار بحقها، وتدرج أسماء مالكيها وأعضاء مجلس إدارتها والمشرعين عليها على قائمة الأشخاص الممنوعين من دخول البلاد العربية.

(ب) يكون حظر التعامل مع الجهة المخالفة نهائياً وإدراجها في قائمة المقاطعة بصفة مستديمة ولا يجوز رفع الحظر عن الجهة المخالفة مهما قدمت من وثائق، ما لم تكن تلك الوثائق متعينة على نفي أساس التهمة ذاتها جملة وتفصيلاً. وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المعمول بها في رفع الحظر.

ثانياً:

(أ) إذا كان أصل الاتهام الموجه إلى الجهة المخالفة مستنداً إلى أنباء صحافية أو معلومات غير مؤكدة، أو غير مستمدة من مصدر عربي رسمي، يتم الاتصال بالجهة المخالفة مباشرة من قبل المكتب الرئيسي، استفساراً أو إنذاراً، وعلى أن يتراعى ذلك الاتصال بطلب إجراء التحريات من المصادر العربية الرسمية التي يقع في دائرة اختصاصها مع الجهة المعنية.

(ب) إذا ثبت، نتيجة للاتصال والتحريات الجارية، قيام الجهة المعنية بالفعل المخالف تطبيق بحقها الإجراءات المبينة في البند (أولاً)، وإلا يتم أعمال الأحكام والإجراءات العامة.

عرض الموضوع مجدداً على مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده السادس والسبعين فاقترح قراره رقم ٤٠٩٠ بتاريخ ٩/٩/١٩٨١، والذي وافق فيه على المطلب الأول من توصية مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية المنعقد في ٧/٦/١٩٨١. كما شدد على قراره السابق رقم ٤٠١٤ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٨١، وطلب بتأليف لجنة من ممثلين عن المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لدراسة الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار المشار إليه واقتراح ما تراه اللجنة من إجراءات أخرى على أن تعرض هذه الدراسة على مؤتمر القمة القادم.

وتتفيذاً لقرار مجلس الجامعة المذكور، قامت الأمانة بدعوة اللجنة المشار إليها للاجتماع في مقر الأمانة العامة في تونس في الفترة الممتدة من ٢٢/١٠/١٩٨١ إلى ٢٨ من الشهر نفسه، وبعد استعراض أوراق العمل والمقترحات المقدمة توصلت اللجنة إلى ما يلي:

لوق:

(أ) التأكيد على الإجراءات التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية في قراره رقم: ٤٠١٤ و ٤٠٩٠.

(ب) القيام باتصالات مكثفة مع الدول التي لم تؤيد الحق العربي ولم تقف إلى جانب ادانة اسرائيل في مؤتمر الأمم المتحدة، المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (نيروبي، آب - أغسطس ١٩٨١)، وتوضيح مخاطر المشروع على الشعبين الفلسطيني والأردني وإطلاع تلك الدول على قرارات مجلس الجامعة الخالصة بمواقف الدول العربية من الدول التي تؤيد المشروع أو تساعد في تنفيذه.

فنياً:

(أ) أن تقوم الدول العربية بالاتصالات اللازمة مع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة والدول الصديقة من أجل دعم تأييد المملكة الأردنية الهاشمية عند عرض الموضوع على مجلس الأمن أو الجمعية العامة والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بهدف استصدار القرارات والتوصيات اللازمة لهذه.

(ب) تقوم الأمانة العامة بالاتصال بالسفارات الأجنبية وممثلي المجموعات الإقليمية التي لها تمثيل في تونس لشرح وجهة النظر العربية في الموضوع.

(ج) تكليف واستمرار الاتصالات مع الدول الأجنبية وتحذيرها من المساعدة في هذا المشروع سواء بالتصويل والتنفيذ مباشرة أو عن طريق المؤسسات أو الشركات التابعة لها، وتبيان مخاطر وانعكاسات ذلك على العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربطها بالدول العربية.

(د) تقوم الدول العربية بمواصلة واستمرار جهودها مع الدول الأجنبية لاقتناعها بممارسة ضغوطها على اسرائيل بهدف إيقاف تنفيذ المشروع.

(هـ) تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقيام بحملة إعلامية مكثفة لشرح مخاطر ومضار المشروع الإسرائيلي، وتتضمن الحملة ما يلي:

— إعداد وتوزيع كتيبات ومطويات باللغات الأجنبية تتضمن الأخطار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تترتب على تنفيذ المشروع.

— ترتيب مقابلات تلفزيونية في أوروبا والولايات المتحدة لمناقشة الموضوع وشرح وجهة النظر العربية.

— إثارة الموضوع في الصحف الأجنبية لتوضيح وجهة النظر العربية.

— تقوم الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية بإنتاج فيلم وثائقي حول الأضرار والمخاطر التي يسببها المشروع الإسرائيلي للأمة العربية.

(و) دعوة الدول العربية للقيام بحملة إعلامية عن طريق أجهزتها الإعلامية وسفاراتها بقصد كشف مخاطر المشروع الإسرائيلي، وبيان انعكاساته الخطيرة على العلاقات والمصالح التي تربط الدول الأجنبية بالدول العربية.

(ز) الطلب من الدول العربية حث جالياتها والمؤسسات العربية والغرف التجارية الأجنبية المشتركة في دول العالم على عقد الندوات وإقامة المظاهرات لشرح أخطار وأضرار المشروع الإسرائيلي، باعتباره يشكل اعتداء صارخاً على الشعب الفلسطيني والمملكة الأردنية الهاشمية والأمة العربية، علاوة على أنه مخالف لكل الشرائع والقوانين والاعراف الدولية.

(ح) تقوم المملكة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية بتزويد الدول العربية والأمانة العامة للجامعة

بالموثائق والدراسات والمجموع التي تبين مخاطر هذا المشروع على الحقوق القومية العربية من جميع الوجوه القانونية والسياسية والاقتصادية.

(ط) تنفيذ أحكام قانون المقاطعة العربية كما جاء في قرار مجلس الجامعة رقم ٤٠٩٠، بتاريخ ١٩٨١/٩/٩.

هارون هاشم رشيد

١ - اللجنة الدائمة لمؤتمر الحاخامين الأوروبيين تناقش هجرة اليهود السوفيات

تبين مراجعة الصحافة الصهيونية في بريطانيا، خلال الأشهر الماضية، أن التجمعات اليهودية والأميركية تشهد من داخلها خلافاً حول الاجراءات الجديدة التي اتخذتها الوكالة اليهودية، في محاولة منها لتخفيض عدد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي، الذين يرفضون الذهاب إلى إسرائيل ويتوجهون إلى دول عربية.

وقد برز هذا الخلاف في اجتماع اللجنة الدائمة لمؤتمر الحاخامين الأوروبيين الذي عقد في بوخارست، في أيلول (سبتمبر) الماضي. وكان الحاخام البريطاني الأكبر إيمانويل جاكوبوفيتش، رئيس المؤتمر، من الذين انتقدوا قوايتين الوكالة الجديدة التي وافقت عليها، بعد تردد جمعية مساعدة المهاجرين المبدعين (هيلس)، التي تمارس نشاطها على امتداد العالم، وتتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها ومركزاً لعملياتها.

فقد قال الحاخام البريطاني: إن من المهم جداً مساعدة اليهود، أينما كانوا وطلما احتاجوا للمساعدة، وأصناف قائلًا: «علينا أولاً أن نهتم بمساعدتهم للمحافظة على يهوديتهم وتعميقها، وبعد ذلك نقوم بتشجيعهم على الهجرة إلى إسرائيل». ومن بين الذين دعموا جاكوبوفيتش حاخام إيرلندا الأكبر، دافيد روزين، الذي قال: إن حجب المساعدة عن اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي، الذين يختارون الاستقرار في دول الغرب بدلاً من الذهاب إلى إسرائيل، خرق الحقوق المدنية وحرية التنقل.

لكن الدكتور موزيس روزين، حاخام رومانيا الأكبر، وقف بقوة إلى جانب القوانين الجديدة، وقال: «علينا أن لانسمى إلى هجرة اليهود في أوروبا الشرقية، لمجرد ذلك، بل لنقوية الدولة اليهودية». ودعا إلى تجربة طرق جديدة لتنشيط اليهودية، ويحث الحياة فيها بين يهود الاتحاد السوفياتي الذين يبلغ عددهم أكثر من مليونين.

وتنص القواعد الجديدة، التي وضعتها الوكالة اليهودية، على قصر المساعدة على من يريدون الاستقرار في الغرب، على من لهم هناك أقارب من الدرجة الأولى فقط. وحددت هذه القواعد الاقارب بالوالدين والأولاد والأزواج والزوجات، واستثنت من ذلك الاخوة والاخوات.

ويسافر اليهود المهاجرون من الاتحاد السوفياتي إلى فيينا بالقطار، حيث تكمن الوكالة اليهودية وجمعيات يهودية أخرى مثل هيلس، وهاللجنة اليهودية الأميركية المشتركة للتوزيع في استقبالهم. وكان

من يرغبون في الذهاب إلى إسرائيل يقولون في حيننا، لتعنتي بهم الوكالة اليهودية، حتى تتم إجراءات سفرهم، بينما كان من يختارون الذهاب إلى الولايات المتحدة ينتقلون إلى أوستيا ولايسباي، قرب روما، لتشملهم رعاية ميباس، واللجنة المشتركة». أما الآن، ويعد موافقة ميباس، على القواعد الجديدة، ينتقل اليهود السوفييت الذين يزعمون عن الذهاب إلى إسرائيل إلى نابولي في إيطاليا، حيث يقوم ممثلو الوكالة اليهودية وميباس، بمقابلتهم وعرض الفرص المتوفرة لهم في الغرب وفي إسرائيل. وبعد ذلك، تتولى «ميباس» واللجنة المشتركة، مساعدة ذوي الأقارب من «الدرجة الأولى» على السفر إلى الولايات المتحدة والاستقرار فيها، ويستثنى من ذلك الباقون ويتركون لتدبير أمورهم بأنفسهم. ويبدو أن التجمعات اليهودية الأميركية قابلت خطة نابولي، بالتحفظ لأنها تحرم اليهود السوفييت حرية اختيار البلد الذي سيسبقون فيه.

وقد تبنت الوكالة اليهودية القواعد الجديدة، بعد أن تعاطف قلق إسرائيل والوكالة من ازدياد نسبة المتساقطين. وكان يفرض هو الذي اقترح هذه القواعد على الوكالة اليهودية عام ١٩٧٩، قائلًا أنها ستؤدي إلى تخفيض عدد المتساقطين من المهاجرين السوفييت بنسبة الثلث، وبعده في ذلك شمعون بيريس بلا تحفظ. وتبين الإحصائيات أن نسبة التساقط بلغت في السنوات الأخيرة مستويات مرتفعة فعلاً. فمثلاً بلغت هذه النسبة في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ ما مقداره ٧٥٪، وفي شباط (فبراير) ٨٢٪ وفي آذار (مارس) ٥٩٪، أما في تشرين الأول (أكتوبر) فلم يخسر الذهاب إلى إسرائيل إلا ٣٠٨ من مجموع ١١٠٠ غادروا الاتحاد السوفياتي. وفي العام ١٩٨١ بلغت النسبة في كانون الثاني (يناير) مثلاً ٧٥٪ بينما لم يذهب إلى إسرائيل في شباط (فبراير) غير ٢٢٢ من المهاجرين السوفييت الذين بلغ مجموعهم ١٤٠٧. ولا تختلف الصورة عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ عما سبق، ففي العام ١٩٧٨ لم يذهب إلى إسرائيل سوى ١٢ ألفاً من مجموع ٢٩ ألف مهاجر. بينما اختار اثنان من كل ثلاثة مهاجرين، خلال العام ١٩٧٩، الذهاب إلى أماكن أخرى غير إسرائيل. وبالمقارنة يبدو أن نسبة المتساقطين بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ لم تزيد عن ١٠٪ إلا قليلاً. فقد صرح رئيس الوكالة اليهودية في أواخر أيار (مايو) ١٩٧٦ أنه سمح، خلال هذه الفترة، لـ ١٢٣٥٠٠ يهودي بمغادرة الاتحاد السوفياتي تخلف منهم عن السفر إلى إسرائيل ١٢ ألفاً فقط.

وكانت «ميباس» قد وفقت مدة طويلة في وجه الضغوطات التي استهدفت حملها على الرضوخ لقرارات الحكومة الإسرائيلية، وظلت متمسكة بموقفها في اجتماعها الذي عقد في نيويورك، في ٢٤ آب (أغسطس) الماضي. ولكنها عادت بعد ذلك بأسبوع واحد فقط، في اجتماع عقد في القدس وشاركت فيه الوكالة اليهودية واللجنة المشتركة، لتوافق على مقترحات الوكالة اليهودية. وكانت هذه الأخيرة، قد انتهت ميباس بأنها تخفي اليهود بعدم الهجرة إلى إسرائيل، بسبب المساعدات المالية التي تقدمها إلى من يختارون الولايات المتحدة. ويبلغ الضيق بالوكالة اليهودية حداً دفع برئيسها إلى القول: إن على إسرائيل أن تتوقف عن إرسال أنونات هجرة إلى يهود لينينغراد وكيف وخاركوف، ولوديس، لأن تسمة من كل عشرة منهم يرفضون الذهاب إلى إسرائيل (جويش كرونيكل، ١٩٨٠/٤/١٨).

وقد بررت «ميباس» تأخير موقفها بالقول: إنه تبين أن القيود الأخيرة التي فرضها الاتحاد السوفياتي على هجرة اليهود منه، كانت يصيب مخالفة هؤلاء للقواعد التي تعطي أنونات الهجرة لهم بموجبها، فهم يتقدمون بطلبات الهجرة على أساس أنهم يهودن الأماق بأقاربهم في إسرائيل، ثم لا يبقون ذلك. وقال رئيس «ميباس» عقب اجتماع القدس: إن الجمعية متعترف بأن عليها أن تتحمل مسؤولية المساعدة في جهود الوكالة اليهودية لزيادة الهجرة إلى إسرائيل، ولكنه أضال أن جمعية: طمست مستعدة للتحلي عن عملية التشاور مع الوكالة اليهودية واللجنة المشتركة ومجلس الاتحادات اليهودية، التي اتفق عليها سابقاً والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من إجراءات توطين اليهود السوفييت.

والجدير بالذكر أن الحكومة الأميركية هي مصدر غالبية الأموال التي تنفقها «ميباس» واللجنة المشتركة على إسكان اليهود السوفييت وتوطينهم. وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد عبرت عن دعمها لـ «ميباس» في رفضها، يادى الأمر، التحلي عن اليهود السوفييت الذين لا يريدون الذهاب إلى إسرائيل. وأثار ذلك غضب

الوكالة اليهودية، فصرح رئيسها أن من شأن إسرائيل وحدها التلصص من أن أدوات المخابرات التي تعطى لليهود السوفيات تستخدم كما يجب، وأنه «لا علاقة للولايات المتحدة بالأمر».

وأشارت مصادر «هيس»، واللجنة المشتركة، فيما يبدو أنه بداية حملة لاكمال طرق المصارى على المهاجرين السوفيات إلى غير إسرائيل، إلى أن الولايات المتحدة تمول منظمات لإغاثة اللاجئين مثل مؤسسة تولستوي ومؤسسة كارينسكي ولجنة الانقاذ الدولية، وكذلك منظمة يهودية معادية للصهيونية تدعى «داف» — توف، وأن هذه المنظمات مستعدة لمساعدة اليهود السوفيات المهاجرين في حال رفض «هيس» واللجنة المشتركة القيام بذلك.

ولا يقتصر قلق إسرائيل على تزايد نسبة المتساقطين، بل يتعداه ليشمل ازدياد نسبة الاسرائيليين المهاجرين إلى الغرب وخاصة الولايات المتحدة. وتختلف التقديرات بشأن عدد الاسرائيليين الذين هاجروا من إسرائيل ليعيشوا خارجها بصفة دائمة. فقد قدرت المصادر الغربية عدد هؤلاء في منتصف العام ١٩٧٩، بأكثر من ٣٠٠ ألف يعيش معظمهم في الولايات المتحدة وكندا. أما الوكالة اليهودية فقد قدرت، هذا العام، عدد المهاجرين الاسرائيليين في الولايات المتحدة بـ ٤٠٠ ألف.

ويستمر الزعماء الاسرائيليين في إصدار تصريحات متكررة من أن ازدياد الهجرة من إسرائيل أدى إلى وضع أصبحت فيه الهجرة الصافية إليها معدومة. وقال سمح أرليغ مؤخراً: إن الهجرة إلى الخارج «أصبحت مشكلة إسرائيل الوطنية»، بينما نعتت غيتولا كوهين المهاجرين إلى الخارج بأنهم: «مضطهدون وشواذ». أما روني ميلر، رئيس لجنة الاستيعاب والهجرة في الكنيست، فأوصى أن يعامل السفير الاسرائيلي والقناصل الاسرائيليين في الولايات المتحدة، الاسرائيليين هناك كـ «ممنوعين». ويبدو أن هذا ما يحصل بالفعل منذ عدد من السنوات. ففي مؤتمر عقد في بروكسل، في شباط (فبراير) ١٩٧٦، حول اليهود السوفيات، اشتمت منظمة اغاثة يهودية أرثوذكسية مركزاً نيويورك من أن هناك في أوروبا ما بين ٤ و ٥ آلاف يهودي سوفياتي سابق لا جنسية لهم، ترفض المنظمات اليهودية مد يد العون لهم، لأنهم غادروا إسرائيل بعد أن عجزوا عن الاستقرار فيها، فطلقوا بذلك منازلهم كلاجئين يهود..

٢ — الصحافة البريطانية ومقتل السادات

أفردت الصحافة البريطانية صفحاتها الأولى والفتاحياتها، في اليوم التالي لمقتل السادات، لنقل أخبار الحدث وتفاصيله وإتحليل النتائج المترتبة عليه. كما تضمنت الصفحات الداخلية مقالات وتقارير متعددة، تناولت كافة جوانب عملية الاغتيال والوضع في الشرق الأوسط. فوردي، في المصحف الجدي، كالغارديان والتايمز والفالينغشال تايمز والديلي تلغراف، تقارير عن حياة السادات، وعن الأوضاع الاقتصادية والداخلية في مصر، ولحات من المعارضة، وبخاصة تنظيم الإخوان المسلمين وجماعة التكفير والهجرة، بالإضافة إلى مقالات تحليلية عن الأوضاع في الشرق الأوسط وكلمب ديفيد.. الخ.

والتقت معظم الفتاحيات المصحف البريطانية (عدا المورينغ ستار — صحيفة الحزب الشيوعي) على كهل المصحف لشخصية السادات «الجريئة والشجاعة، وأصفاً إياه بأنه رجل السلام.. الخ. إلا أن بعضها لم يغفل مناقشة المحتوى السياسي العام للحدث وبخاصة علاقته بكلمب ديفيد وعملية «السلام المنفرد مع إسرائيل». وأن كانت هناك اختلافات طفيفة في توجهات المصحف المختلفة. كما عبرت عنها الفتاحياتها، إلا أنها أجمعت على التحيز عن التشاؤم بصدد إمكانية نجاح «عملية السلام» بشكلها الراهن. فقلات الغارديان، في افتتاحيتها في ١٠/٧/١٩٨١: طرد قاصر السادات بالكلية عن حل للشرق الأوسط لا يكاد يكون له حظ الحصول على المستوى الأدنى من القبول لدى الفلسطينيين والاسرائيليين.. وأضافا تقول: «إن كل ما حدث، منذ كلمب ديفيد، بما في ذلك عملية الاغتيال ذاتها، يدعم حجة الذين ذهبوا إلى أن مثل هذا الحل غير ممكن». وعبرت الديلي تلغراف عن تشاؤها في الفتاحية ١٠/٧/١٩٨١، بقولها: «إن

معاهدة السلام التي أخرجت لغير قوة معادية سايقة لإسرائيل من الحساب، تجسدت حرفياً تقريباً في شخص أنور السادات». وتساطت: «...فهل ستبقى المعاهدة بحدوثها؟». ولم تكن صحيفة الجويش كرونكل الأسبوعية الصهيونية، لتخلو من مثل هذه التساؤلات. فقلت، في افتتاحية ١٠/٩/١٩٨١: «الرئيس السادات مات. فهل يستطيع كاتب ديفيد البقاء؟». أما صحيفة الديلي ميور، غير الجديفة التي تركز على الآثاء ولا تقدم تحليلات سياسية «الألماء»، فقلت: لقد كان السادات أول زعيم عربي يملك الشجاعة ليلوع اتفاقية مع اليهود... ولكنه بعد العبارة قد يكون الأخير لمدة طويلة».

أما الموضوع الذي تمحورت حوله غالبية افتتاحيات الصحف العديدة، وخصصت له حيزاً كبيراً في مقالات الصفحات الداخلية وتحقيقاتها، فهو دور إسرائيل والولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وقد تراوحت وجهات النظر بين انتقاد سياسات إسرائيل وأميركا وحث هذه الأخيرة على تغيير سياساتها في الشرق الأوسط والضغط على إسرائيل للترجع عن مواقفها المتحيزة بالنسبة للصفقة الغربية وغزة. فقلت الغارديان، في افتتاحيتها ١٠/٨/١٩٨١: أنه منذ زيارة الكسندر هينغ وزير الخارجية الأميركية، لمنطقة الخليج في وقت مبكر من العام بدأت استعادة الربط ما بين أمن الخليج وفلسطين، كما بدأ يتضائل نفوذ وجهة النظر القائل أن إسرائيل يجب أن تلعب دوراً مركزياً بالعلاقة مع أمن المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. ولكنه لم يتضائل حتى الآن إلى الحد الكافي، وأضللت ملحة إلى ضرورة تغيير الولايات المتحدة لمواقفها والضغط على إسرائيل حفاظاً على المصالح الأميركية ذاتها: «إن إسرائيل سواء كانت تحت حكم الليكود أو العمل ترى أن مصالحها تكمن في السيطرة الفعالة على الضفة الغربية ورفض السماح للفلسطينيين بأن يخلقوا وطناً لهم، ربما كان معادياً لها. ولا تتماشى مصالح أميركا، في نهاية المطاف، مع هذا الموقف، على الرغم من أنه ليس من الحاصلة قول ذلك في الكابيتول هيل (الكونغرس) خوف أن توصف باتك معار لإسرائيل». ويتضح الصحيفة أميركا بعدم تجاهل قوة المعارضة في الشرق الأوسط.

أما صحيفة الديلي تلغراف، فكانت افتتاحيتها، في ٧/١٠/١٩٨١، مثيرة للدهشة، إذ أنها وجهت سهام تنقدها إلى إسرائيل، وهي التي تلقى في العادة مواقف مؤيدة لها بصلاية. فقد ويخت ببغ لنخلاته السادات وعدم مساعده في أحرار تقدم بصدد القضية الفلسطينية بعد كاتب ديفيد. وقالت: «إن ببغ لم يمتنع بأصرار عن مد يد العون للسادات فحسب، بل غذى نيران عداوة العرب له بسياساته المستمرة في استعمار الضفة الغربية». ووجهت التأييم، هي الأخرى، في افتتاحيتها في اليوم ذاته، النقد لإسرائيل لتشددها وتمنتها قللة: «إن اقتراحات ببغ للحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة كانت ابداعية من وجهة فنية، ولكن لم يلقدها بها الاستحواذ على مفيدة العرب بالطريقة التي استحوذت بها مبادرة السادات على مخيلة الاسرائيليين. فقد كان يتعين على الجانب الاسرائيلي، وهذا ما كان يأمله السادات بلا شك، الاعتراف بحق الفلسطينيين في الوجود كشعب في دولة مستقلة، إن هم رغبوا ذلك». وأضللت الصحيفة، ملحة إلى فشل الاتفاقية الثنائية بين مصر وإسرائيل بقولها: «إن من المعقول الاعتقاد أن إخلاص قوات الجيش المصري لوتيسها ربما كان أقوى لو أن مبادرته أثرت ثمة مجيدة على هيئة تسوية فلسطينية، بدلاً من ثمة شائنة بعض الشيء» هي السلم المصري المنفصل».

وعلى الرغم من أن هذه الانتقادات وردت في معرض الدفاع عن السادات، إلا أن الحاج الصحف على حق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم وعلى ضرورة انسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة كمن ظاهرة ملحة للنظر فالصيف البريطاني لا تمنح، في الأوقات العادية، عن مثل هذه المواقف، إن كانت تنبأها، بمثل هذه الصراحة. ولكن يبدو أن حرارة الحدث هزتها فأخرجتها عن طور عدوه «الحكم المتن» الأميل بطابع إلى إسرائيل «المتدينة». فقد كتب دافيد واط في جريدة التلغراف في ١٠/٩/١٩٨١ يقول، في معرض تقييمه لاتفاقية كاتب ديفيد، وحتى لو تركنا جانباً، للحظة، الصعج المعقدة إلى أبعد الحدود حول الشكل المناسب بالضبط لحق تقرير المصير للفلسطينيين أو حول وضع القدس، تبقى حقيقة مؤلمة وهي أن الحكومة الاسرائيلية الحالية ستستمر في معارضة المكونات الضرورية الدنيا لأي تقدم. وهذه هي أنه يفترض في إسرائيل أن توافق مقابل ضمانات سلام ولأن يمددلة على إنهاء الاحتلال العسكري للضفة الغربية وغزة وعلى الانسحاب، على مراحل، من المناطق المحتلة جميعاً. ولما عن دور أميركا وديهان فقلت:

سيجتاح ريفان إلى الكثير من الشجاعة والخيال حتى لمجرد التصريح بوقفه إلى جانب هذا النوع من الصفقات، ويحتاج إلى أكثر من ذلك لمحاولة الضغط على إسرائيل للقبول به. وأضاف: إن موت السادات للمسايقي لا يضمن أن تتم محاولة جديدة لإعادة تحديد السياسة الغربية، إلا أنه يجعل ذلك أكثر ضرورة بالتأكيد، وربما أكثر إمكانية.

وفي حين اكتفت بعض الصحف بالتلميح إلى ضرورة اتخاذ الغرب خطوات الدفع باتجاه تسوية شاملة للنزاع، دعت صحيفة الأوبزرفر الأسبوعية، بصراحة، إلى القيام بمبادرة أوروبية، فقالت، في افتتاحيتها في ١١/١٠/١٩٨١: «من الواضح أن المعاهدة [المصرية - الإسرائيلية] وحدها لن تضمن السلام في الشرق الأوسط. وإن محادثات كامب ديفيد حول الحكم الذاتي لن تقدم حلاً للمشكلة المركزية بين الفلسطينيين وإسرائيل. إن موت السادات يؤكد تحذيرات حلفاء أميركا من الأساس الهش الذي قامت عليه سياسة كامب ديفيد. ولهذا فإن: المبادرة الأوروبية، التي تعرضت لكثير من التجريح، لا تزال مهمة لمحاولة تقريب المواقف الإسرائيلية والفلسطينية». وعلى الرغم من إغراق الأوبزرفر المدح على «شجاعة السادات لمبادرته بعملية السلام»، إلا أنها كانت الصحيفة الوحيدة التي أشارت بوضوح إلى المعاناة التي يلاقيها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة. إذ قالت: «إن التماس الوحيد للفلسطينيين في الأراضي المحتلة مع الواقع الإسرائيلي كان وما زال وحشياً وقمعياً بطراده، منذ أن بدلت حكومة بيغن تسريع مضططت انشاء المستوطنات اليهودية لتقوية ادعائها السيادة على الضفة الغربية وغزة. ويظل هذا تهديداً لأي تسوية دائمة في الشرق الأوسط».

أما صحيفة الصاندي تايمز الأسبوعية، فلم تتناول الحدث في افتتاحيتها، ولكنها أفردت عدة صفحات لتتناول تفاصيل العملية، وألقى بيتر ويلش، في مقال تحليلي كتبه مع محررين آخرين، اليوم على أميركا وإسرائيل فقال، بعد أن استفاض في شرح فشل كامب ديفيد: «إن إدارة ريفان، ببساطة، لا تملك أية سياسة تجاه الشرق الأوسط. وأما عن إسرائيل فقال: «إن أصابع الاتهام أشارت إلى إسرائيل وبخاصة إلى رئيس وزرائها المتعنت العنيد بيغن.. الذي لم يخف رفضه التحرك بوصة واحدة باتجاه انشاء دولة فلسطينية مستقلة». وعلى النقيض ذاته، قالت مجلة الأيكونوميست، في عددها الصادر في ١٠/١٠/١٩٨١، أن: «المفاوضات المصرية - الإسرائيلية بينت أن حكومة مناحيم بيغن ليست مستعدة لمنح أي شيء يقارب حكماً ذاتياً حقيقياً (للفلسطينيين)». وقد قال الأردن، البلد الحيوبي الأهمي لأي ترتيب جديد يتعلق بالفلسطينيين، منذ البداية، أن المشروع [مشروع كامب ديفيد] سيفشل. ولو كانت إسرائيل مستعدة للاستجابة بقدر أكبر من الكرم لأفكار السادات حول الضفة الغربية لكان الملك حسين سعيداً حقاً بثبوت خطئه، ولكن السادات بدلاً من أن يكون وغداً في نظر كثيرين من العرب غيره، ولبدأ المستقبل - حتى مستقبل إسرائيل ذاتها - أكثر إشراقاً مما يبدو الآن».

وفي النهاية، تبقى الإشارة إلى ردود فعل صحف الاثارة غير الجدية. وهي الأكثر توزيعاً وانتشاراً. وقد شاركت هذه جميعاً فيثناء على السادات والترحم عليه، ولكن ما يلفت النظر في تعليقاتها المتفضية العداء العنصري للعرب والفلسطينيين. فمثلاً، قال ستيفارت ستيفن في الديلي ميل: «إن السادات كان الوافقي الاسمي في عالم عربي تسيطر عليه الخطابية الطنانة». وقالت الديلي ستار واسعة الانتشار التي تزين صفحاتها الثالثة يومياً بصورة امرأة عارية، مشيرة إلى حسني مبارك: «إن أعداءه هم متصوبو ليبيا وفلسطين الذين يريدون الاهازيع والذين معهم الابتهاج لوت السادات. انهم أعداء السلام وأعدائنا نحن أيضاً».

فلورا لحام

مسرحية فلسطينية في لندن

على خشبة مسرح «ريفر سايد استديوز»، أحد مسارح الفن والتجربة في العاصمة البريطانية، وطوال اسبوعين امتدًا من ٢٢ أيلول (سبتمبر) إلى ٤ تشرين الأول (أكتوبر) قدمت فرقة الحكواتي المقدسية مسرحيتها «محبوب... محبوب» بجمهور عربي - بريطاني مختلط استطاعت الوصول إليه بحوار عربي مطعم بالانكليزية. وبملاحظة مكتوبة بالانكليزية وُزعت على الجمهور ليقرأها من لا يعرف العربية بالترافق مع أحداث المسرحية وخلال تقديمها.

تقول الفرقة، في معرض تقديمها لنفسها: إن الحاجة إلى تعبير مسرحي نجحت في فرض ذاتها في الضفة الغربية. فبعد أحداث عمان في أيلول [سبتمبر] ١٩٧٠، أخذت تظهر أشكال جديدة من المقاومة السياسية والاقتصادية والثقافية. وفي هذا الجو، ولدت أول فرقة مسرحية فلسطينية هي فرقة بلالين. أما فرقة الحكواتي فتشكلت عام ١٩٧٧ نتيجة تجارب بلالين والفرقتين اللتين تبعتهما: بلالين وصندوق العجب. فقد عمد الممثلون، اعتماداً على خبرة هذه الفرق، إلى العمل باتجاه خلق مسرحياتهم دون نص مكتوب، فطوروا بذلك أسلوبهم البصري المميز. وتضيف الفرقة: إن المسرح شكل تعبيرى جديد تماماً على الفلسطينيين، ولكنه مع ذلك منجز في العشر على لغة تعكس نمط الحياة الجديدة. فصار الاحتلال، الذي مزق البلاد وحولها، الموضوع المركزي في أغلب مسرحيات الفرقة.

تبدأ المسرحية بموت البطل محبوب في الفصل الأول. ثم تلي ذلك جلسة عزاء تستمر أياماً، يترحم خلالها المعزون على محبوب ويتذكرون أيامه على هيئة استكشات يقوم هو وهم ببطولاتها. وتتداخل الاستكشات وتترابط لتشكل كلاً يؤرخ مسرحياً للاحتلال، ولعضلة الإنسان العادي في ظله. وفي الوقت نفسه، ينقد بعض مناهي الحياة الاجتماعية ويدعو إلى الخروج على حالة الركود والتآكل الداخلي التي تشكل المسرحية، بمعنى من المعاني، وصفاً لها. وهذه الدعوة هي من جملة ما يجعل المسرحية دعوة للمقاومة الاحتلال، ولعلها أيضاً من بين الدوافع التي جت بالرقبى الاسرائيلى إلى حظرها في كانون الثاني (يناير) الماضي، غير أن هذا الحظر رفع نتيجة ضغط من جماعة صغيرة من الصحفيين والباحثين والمثقفين فُسمح للمسرحية أن تُستأنف... طبقاً لما تنقله الفرقة في تعريفها بنفسها.

محبوب، شخصية ترمز إلى الإنسان الفلسطيني العادي الذي يعاني الاحتلال. بطولته تكمن في المثابرة والاستمرار وتدير العيش، والمشي أبداً على خيط مشدود. وهو، إن ارتكب بعض الهفوات، يعود لينظم بالتجربة أن لا خيار سوى البقاء والولادة من جديد ليقاوم. إنه خليط من الجندي شغافك، وأبي

النص المتشائل: وأبله القرية الذكي. وإذا كان بعض الجمهور العربي قد اعترض بالقول: إن المسرحية لا تبرز موضوعية الاحتلال، فما ذلك إلا لأن هؤلاء اضطروا لتقييم ما يشكل بحق إحدى نقاط القوة فيها: تصوير عنف الاحتلال، بوصفه عتفاً يومياً ذاتياً، يتمثل قبل كل شيء، في فرضه على أهل البلاد حياة خواء مستلبة تمزق انسانياتهم في كل حين.

أما من حيث الأسلوب المسرحي، فقد اعتمدت الفرقة مزيجاً من البرهنتية الجديدة، والايستائية، وكوميديا «التزهوج الرابع» - إذا صح التعبير. ولا شك أنه يمكن أن يهبط على المسرحية عدد من الثغرات التقنية، لعل أهمها افتقارها إلى الانضباط أحياناً، وكونها مشحونة بعدد من الأفكار الرئيسية أكثر مما يجب، وبالتالي ميلها إلى الصخب والاستطراد. لكن ذلك كله لم يوجب، من جهة، القوة الأساسية الكامنة فيها والتي مكنتها من الوصول إلى الجمهور والتأثير فيه، ولا حجب، من جهة ثانية، بعض المشاهد الرائعة التي تدعى فيها ذلك المسرح الذي هو المسرح.

ولقد استحوذت المسرحية على تعاطف عدد من النقاد الذين راجعوها في الصحف الرئيسية، فكتبت روزاليenda كارن في صحيفة «التيمنشال تايمز» تقول: إن المشهد الختامي الذي يخرج فيه محبوب من التابوت ليحيا ثانية مرزق للقائمة الفلسطينية، ومع ذلك فليس هناك في المسرحية مجال مصلبات. والمزاج السائد بعيد عن البسالة. ذلك أن المسرحية، رغم دعوتها إلى التحرر الوطني، تستمد قوتها من شيء آخر: من التفاصيل الاجتماعية الدقيقة، والتناقضات الأخلاقية التي يواجهها العامل العربي المعادي في إسرائيل والمناطق المحتلة.

وأضافت كارن: إن مسرح «ريفرسايد استديو» صرح أن المسرحية ليست معادية لاسرائيل، ولكن هذا هراء صحيح أن لا أحد يذكر منظمة التحرير الفلسطينية ولكن روحها تقف خلف المسرحية بكاملها. إن محبوب يمثل سكاناً مسجونين. ولا يمكن أن يكون لحاولتيه الفلسطينيين الهرب من التابوت، ونجاحه في الآخر، إلا تقسيرا واحد لا غير. وقالت الناقدة: إن كون المسرحية ذات علاقة مباشرة حميمة بتجربة ممثليها، وهم أنفسهم الذين كتبها جمعياً، يلعب نفاذاً، خاصة في النصف الآخر منها، حيث تصور بقوة إجراءات التعامل مع الاحتلال. ويقدّر مسلي، فإن التكتيك المستخدم يخلق بعض الملل وقدراً معيناً من التثكل والتخبط والهستيزيا، رغم أن معرفة اللغة تساعد بلا شك.

أما نيد شواليت، فكتب في صحيفة «التايمز»: إن المسرحية تحتوي على قدر كبير من التجريد، ولكن مع الحيوية الكاريكاتيرية العفوية التي تسم المسرح الفولكلوري ولغص الحبكة بالقول: إن الفرقة بدأت من ولادة محبوب، مروراً بالحكم الأردني وحرب الأيام الستة، إلى أيلول [سبتمبر] الأسود ١٩٧٠ إلى هجرته إلى الولايات المتحدة، وعوبته منها، تمتد إلى تتبع حياته، بينما يحاول هو يستعمر الهرب من تابوته. ووصف شخصيته بأنها شخصية الإنسان المعادي معاصر الحظ. وأضاف: إن الفرقة تتمتع الكثير من الدعاية الجيدة، وإنه طولم يحضر الرقيب الإسرائيلي عرض المسرحية لبدت على أنها ذلك النوع من القصة والسفيرة اللتين يضمهما مجتمع حر: تنظيم واضح ذكي لصور وأفكار تذهب إلى أن القيام بأعمال بطولية صغيرة هي قدر الفلسطيني.

وكتب الناقد المسرحي لصحيفة «الغارديان»: إن المسرحية تمزج السيرة بالخرافة بالسجال، لثروي قصة طراز من الأوغاد المدامين يمثلها محبوب الذي يتحدث على القوم والبيروراتيين والديماغوجيين، قبل أن يهلك في النهاية، وأضاف: إن الممثلين لم يميلوا إلى تصفنا بالوقائع السياسية، بل صوروا خلفية غير صارخة، وابتدوا عليها ابتسامة تسليم عائر.

ولم تستطع صحيفة «موريس كرونيكل» الصهيونية تجاهل الحدث، فكتبت تحت عنوان: منظرية فلسطينية هزلية إلى الحياة تقول: إن المسرحية سياسياً حاذقة، وليست مجرد منشور لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهي تبين الاسرائيليين خشنين وهستيزيين، ولكنها أيضاً تصور العرب على أنهم كذلك. غير أنه

يحتفل بكل انتصار صغير يحرزه محبوب على السلطة بالخييط على الصدر على طريقة طرزان، مما يعزز الرسالة الضمنية الموجهة إلى العرب بأن يخرجوا من سيطرتهم».

والجدير بالذكر أن الفرقة غاصرت لندن إلى بولندا، وذلك في إطار جولة أوروبية تزود خلالها اللتيا ولاتفيا وبولندا، أيضاً.

هـ. ل .

فلسطين في المؤتمر الثامن والمستين للاتحاد البرلماني الدولي

ما بين ١٤ و ٢٣ أيلول (سبتمبر) الماضي عقد في العاصمة الكوبية. هافانا، المؤتمر الثامن والستون للاتحاد البرلماني الدولي. وهذا «الاتحاد»، هو هيئة الأمم «البرلمانية». إذ أن كافة الشُعَب البرلمانية تقريباً، في مختلف أنحاء العالم، تشترك أعضاء علملة فيه. كما يشارك فيه. بصفة مراقب، عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، مثل هيئة الأمم المتحدة واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية وجامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي، كذلك تشارك فيه منطمتان وطنيتان.

شارك في مؤتمر هافانا هذا نحو مائة وفد برلماني، إضافة الى سبعة وفود دولية مراقبة، ووفدين وطنيين مراقبين من المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة سوابو.

وقد تشكل وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة خالد الفاهوم، الذي رأس في الوقت نفسه وفد الاتحاد البرلماني العربي، وعضوية كل من: خالد الحسن، فرحان أبو الهيجاء، صالح رأفت، محمد مسلمي، محمود فلاحه، عماد جدد وشرف عودة.

جدول الأعمال

كان جدول أعمال المؤتمر غنياً متنوعاً، وأهم ما فيه يندان:

١ - البند الرابع وموضوعه «انتهاكات اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي من خلال سلوكها في الأراضي العربية المحتلة وهجماتها على لبنان». وأضيف في مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في مانيلا بمبادرة سورية. وقد خصصت لمناقشته ثلاث جلسات، امتدت من بعد ظهر الخامس عشر من أيلول (سبتمبر) وطوال اليوم السادس عشر منه، وذلك مع ثلاثة بنود أخرى هي: الثاني ودار حول «الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العالم»، والثالث وموضوعه مساهمة البرلمانات في التعاون الدولي الرامي الى تحقيق أهداف نزع السلاح والحاجة الماسة الى تنشيط المفاوضات حول مسائل نزع السلاح». والعاشر.

٢ - البند العاشر. وقد أضيف في الجلسة الأولى للمؤتمر التي عقدت بعد ظهر يوم ٩/١٥، وبأكثريه ٦٧٥ صوتاً مقابل ٢٢٢ وامتناع ١٥٩ عن التصويت. وموضوعه: «العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية».

ومثلك ثلاث بنود أخرى كانت على جدول أعمال المؤتمر وهي:

١ - البند الخامس وموضوعه «العلاقة بين الشعب والبرلمان والسلطة التنفيذية، ولا سيما رقابة البرلمان على النشاط الحكومي والتصديق والتطبيق الفعّال للاتفاقيات الدولية في ميدان حقوق الانسان».

٢ - البند السادس وموضوعه «لزّمة الطلقة في العالم».

٣ - البند السابع وموضوعه «الاجراءات العاجلة لتصفية بقايا الاستعمار في العالم ومعارسات الأبارتايد في ناميبيا وجنوبي أفريقيا، وصيانة الاقليات العرقية».

القضية الفلسطينية

كان البندان: الرابع، (الانتهاكات الاسرائيلية)، والعاشر، (الاعتداء الاسرائيلي)، مكرّسين كلياً للقضية الفلسطينية ولفضح العدوانية الاسرائيلية من خلال مناقشة «الانتهاكات» و«الاعتداء». بيد أن القضية الفلسطينية كانت حاضرة ايضاً حين مناقشة بقية البنود، فقد وجدت الوفود العربية والصديقة مناهذ فيها لطرح الموضوع الفلسطيني، بل إن هذا الحضور كان مثلاً جذاً منذ حفل الافتتاح. وفي كلمة الرئيس الكويتي فيدل كاسترو التي امتدت نحو ساعتين وتحدث فيها عن الوضع السيء القائم في العالم الثالث، وعن حملة الولايات المتحدة الحالية على الصعيد الدولي والاكاديمي التي تنقلها ضد كوبا واعتادها على خليج سرت، وعن نضالات الشعوب في أفريقيا وأميركا اللاتينية من أجل التحرر... قال الرئيس كاسترو:

«لقد رسخت هيئة الأمم المتحدة الحلجة المخنّعة، غير القابلة للتأجيل، الى إعادة الأراضي، التي احتلتها اسرائيل نتيجة الحرب التي شنتها على البلدان العربية، وإلى إقامة دولة في الشرق الأوسط. حيث يستطيع ملايين الفلسطينيين، المحرومين من وطنهم، إعادة توحيد شعبهم المشتت».

ولكن الحكومة الصهيونية احتقرت قرارات هذه المنظمة الدولية، بل وتحدث المجتمع الدولي بالفعلها المتزايدة العدوانية، وذلك بتسلّح ووعية من واشتغل التي تتظاهر بأنها تسعى للسلام وتهدد بقطع توريداتها من الأسلحة. ولكن هذه الایماة المتكلفة كانت قصيرة الأجل، جعلت حكومة ريفان طائرات ف - ١٥ وف - ١٦ واستعملت بيغن في البيت الأبيض لمناقشة شروط الاتفاقية الاستراتيجية التي عقدت مؤخراً بين اسرائيل والولايات المتحدة.

ثم أضف قائلاً: «وكجزء من سياستها الكونية العدوانية رقت الإدارة الأميركية الجديدة السادات ورفعته الى رتبة دركي الشرق الأوسط، وعزّزت سياستها المعادية للعرب والفلسطينيين، من خلال علاقاتها المتنامية مع اسرائيل، وعملت على تجزئة العالم العربي وإضعافه بقلادة أشد حلفائها رجعية في المنطقة، وتحويلهم على البلدان النكومية».

ثم تحدث عن السياسة المتخلفة للحرب وفلسفة الإدارة «اليانكية» الجديدة المسؤولة حتى الآن عن خمسة أعمال حربية دموية خطيرة: في السلفادور وقصف الحكومة الصهيونية الاسرائيلية مركز الأبحاث النووية في العراق، وهو حدث لا سابقة له في زمن السلم، كان يمكن أن يحدث مكررة ويضع مثلاً شائناً، مؤ دون عقاب، للحياة الدولية؛ وثالثها: عمليات القصف الصهيونية الوحشية للبنان، والتي أوتت بصياة مئات اللبنانيين والفلسطينيين وسببت عاهات دائمة وجروحاً وآلاماً لا توصف لآلاف الناس؛ ورابعها: «عملية الاستنزاف ضد ليبيا فوق خليج سدره واسقاط طائرتين ليبيتين كانتا تقومان بأعمال الدورية فوق شواطئهم ووطنهما؛ وخامسها: «الغزو المجرم وعمليات القصف التي قامت بها جنوب أفريقيا ضد أنغولا وأوتت بحياة مئات الناس وسببت دماراً هائلاً فيها».

وهنا، لا بد أن يسجل أن خطاب كاسترو، بما جاء فيه من حقائق وكشف للسياسات والجرائم الامبريالية في شتى أصقاع الصورة، قد أحدث هزة عنيفة في أوساط الوفود الغربية لأنه فضح سياسات

حكوماتها، فقال بيغ (انكثرا): «إنه ليوم حزين للاتحاد البرلماني الدولي، والمجاملات العادية في السياسة الدولية، فهو لا يتذكر أن مضيافاً لجمع كهذا استخدم مركزه لتحقير العديد من ضيوفه وإهانتهم».

على أن خطاب الرئيس كاسترو حظي باهتمام معظم الوفود المشاركة وبتقديرهما، فعلى سبيل المثال، قال سينديا (مندوب الهند)، في كلمته: «لقد طرح الرئيس كاسترو موجزاً واثماً لعدم المساواة الفاضح في البنية الاقتصادية الدولية، فالإنسان يلف على مفترق الطرق ما بين الهلوية النووية وبين فرصة الارتقاء بنفسه إلى ذروة مجده».

من كلمات الوفود

تحدث عديدون عن «الانتهاكات الصهيونية»، ومنهم سندا، مندوب الهند، الذي قال: «إن حلاً للنزاع العربي - الإسرائيلي قد عطله تصدي إسرائيل الطغي للقرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، يجب أن يستعيد الفلسطينيين حقوقهم الراسخة، كما يجب على إسرائيل أن تتسبب كلياً من المناطق المحتلة. إن الهند تشجب شجباً شديداً، الفارات والفزوات الصهيونية على لبنان، والغارة على العراق».

وكذلك خالد الفاهوم، باسم الاتحاد البرلماني العربي، كلمته كلياً لفضح الممارسات والجرائم الصهيونية وطلب ادانتها، وقال:

«إن انفجاراً في قلب الشرق الأوسط يمكن أن يمتد إلى بلدان عديدة مجاورة، انفجاراً ستسببه الأقمار الإسرائيلية. لقد أصبحت اتفاقيات كامب ديفيد ذريعة للإبقاء على احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة، والضم هو وسيلة إسرائيل لدمج المناطق المحتلة، وتبثري كافة الأحزاب الإسرائيلية، في برامجها الاستيطانية البنية على سياسة إقامة المستعمرات. ويمكن القول أن كافة أنواع الضرور تقترف في الأراضي المحتلة، والأمر المعب هو أن برنامج الحكومة الإسرائيلية، الذي نجح على أساسه بيفن، يؤيد تلييداً تاماً هذه الشرور». ثم تحدث عن الفارات الإسرائيلية على لبنان وعن المنشآت النووية العراقية، وطلب بدانتها.

وتحدث وستمرون، مندوب النرويج، فقال في كلمته: «وفي البرلمان النرويجي ثمة أغلبية ساحقة تؤيد سياسة الحكومة تجاه الشرق الأوسط، وهي تقوم على اعتقاد أن ضم الأراضي بالقوة أمر غير مقبول، ولا بد من الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، ولكن لإسرائيل الحق في العيش بسلام».

وأشاد خالد الحسن، باسم المجلس الوطني الفلسطيني، بالخطاب الذي ألقاه الرئيس كاسترو ووصف حديثاً، فقد استقبلناه بمشاعر خاصة لأننا نعمل شعباً هو ضحية، فنحن نشكره رغم كل قواعد البروتوكول التي ذكرها أولئك الذين لم يعجبهم ذلك الخطاب». وتحدث عن هيئة الأمم المتحدة التي مكن مفترضاً أن تقوم على أساس العدالة، ولكن هذا لم يحدث، فالقوة تستعمل للدفاع عن مصالح الدول الكبرى وعملاتها، وقد استخدم القنيت كثيراً ضد مصالح الشعب الفلسطيني، وإلى قضايا أخرى عديدة تم مختلف الشعوب». ثم تحدث عن الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي في العراق على اعتبار أن في نية العراق إنتاج القنبلة النووية، «لهذا ساد هذا المنطق العالم، فكيف يمكن أن يسوده السلام؟». ثم تحدث عن الفارات الإسرائيلية على بيروت، وعن الطفل الذي أخرج من بطن والدته الشهيدة من جراء الغارة على الفاكهاني: «لهذا دليل ناصح على أن شعبنا سوف يعيش رغم كل القنائل». وختتم كلمته بقوله: «في الأمم المتحدة، وهنا اتخذت قرارات عديدة حول حقوق الشعب الفلسطيني، وما لم تنفذ هذه القرارات، وما لم تتعاون معاً فلن يتحقق السلام ولا العدالة، فلنتعاون من أجل ذلك».

مواقف الاشتراكيين:

وقال فيختل، من جمهورية ألمانيا الديمقراطية: «إن الشيعة البرلمانية الألمانية الديمقراطية تنظر بلق بلق إلى التدهور المتجدد للوضع في الشرق الأوسط بسبب الفارات الإسرائيلية البربرية على لبنان. إن صف المفضات النووية العراقية عملية لا سبقة لها في الفرصة الدولية. فهذه الاعمال

الإسرائيلية تشكل انتهاكاً فاضحاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وهي تقدم برهاناً جيداً على أن التحالفات الغربية العسكرية ليست موجهة إلى الدول الاشتراكية فحسب، بل تشكل تهديداً للدول كافة. إن تبرير إسرائيل لغاراتها على المنشآت النووية العراقية أمر سخيف ومضحك. وكتابة كهذه تلحق بالسلام العالمي ضرراً بالغاً. أما انقلابتنا كسب بديده فتشكلان عتبة أمام التقدم نحو السلام في الشرق الأوسط لأنهما شجعنا التوسعية الإسرائيلية. إن جمهورية المنغيا الديمقراطية ترى أن أي حل للنزاع في الشرق الأوسط يجب أن يقوم على أسس الانسحاب الإسرائيلي الكلي من الأراضي المحتلة وضمن الحقوق الناجبة للشعب الفلسطيني. وهي ترف إلى جانب الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة السيد ياسر عرفات. وعلى المؤتمر أن يدين السياسة العدوانية الإسرائيلية.

ومما قاله كليبوتولا. من الوفد التشيكوسلوفاكي: «إن تشيكوسلوفاكيا تشعر بالشد القلق من جراء السياسة العدوانية الإسرائيلية. فإسرائيل تضرب بعرض الحائط الرأي العام العالمي وقرارات المحلل الدولية. كما تجاهل تجاهلاً كلياً مبادئ القانون الدولي والرأي العام العالمي. والحكومة الإسرائيلية الحالية لا تزال تصعد من سياستها العدوانية والتوسعية. وهي لا تستطيع القيام بذلك دون دعم الدوائر الامبريالية العالمية. وبخاصة الامبريالية الأميركية. وهذا يثبت أن الولايات المتحدة لا تحترم ما تنادي به من حقوق الانسان. إننا نطالب باستنكار السياسة والاعتداءات الإسرائيلية. ونطلب بفرض عقوبات عالمية على إسرائيل: ومن خلال ذلك نستطيع أن نجبرها على التخلي عن سياستها ونمهد الطريق أمام حل عادل. إن كل ذلك يخدم السلام العالمي ويعمل لصالح البشرية ولخدمتها».

وكانت كلمات وفد الشعب البرلمانية من دول المنظومة الاشتراكية، مماثلة للكلمة السابقة. فتوتو، من رومانيا، شجب العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان، كما شجب الاعتداء الإسرائيلي على المنشآت النووية في العراق وأضاف: «لكل شعب الحق في أن يكون سيد مصيره. وهذا ينطبق تماماً أيضاً على الشعب الفلسطيني. إن السلام لن يتحقق في الشرق الأوسط ما لم تسو القضية الفلسطينية ويتم إقامة دولة فلسطينية».

وفي كلمته. أشار المندوب البلغاري كرايشف إلى تجاهل إسرائيل للرأي العام العالمي. باستمرارها في احتلال الأراضي العربية وقمعها لحق الفلسطينيين في تقرير المصير. فقال: «إن الوفد البلغاري يؤيد إدانة المؤتمر لإسرائيل على أعمالها. ومنها الاعتداء غير المبرر على المفاعل النووي العراقي. والتي ماكنت لتحدث لولا دعم الولايات المتحدة. إن قمع هذه البؤرة للخطر من الاضطراب لا يتحقق باتفاقيات مثل اتفاقية كامب ديفيد اللتين تجاهلتا الحقوق الشرعية للفلسطينيين، فسلام عادل ودائم في العالم يتحقق فقط بالجهود الجماعية المخلصة من كافة الأطراف المعنية ومنها الفلسطينيين. ولهذا تؤيد بلغاريا اقتراح بروجنيف لحل هذه المشكلة. وهي تطلب بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة. وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومنها حقه في إقامة دولته المستقلة».

ولخصت كلمة ازرائيل. مندوب الاتحاد السوفياتي. مواقف المنظومة الاشتراكية من الصراع العربي - الصهيوني ومن الغارات الوحشية الإسرائيلية على لبنان والمفاعل النووي العراقي. فحسب الاعتداءات الإسرائيلية. وأدان. سياسة إسرائيل عميلة الولايات المتحدة وريكيته في المنطقة. ودعا إلى تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ومنها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق تراب وطنه.

الموقف الغربي: ماذا عن مواقف الدول الغربية وبخاصة مواقف الولايات المتحدة وإنكلترا وهولندا وأستراليا وألمانيا الغربية وبلجيكا ونيوزيلندا؟ كانت مواقفها. عموماً، متطابقة ومواقف الوفد الصهيوني. وفيما يلي مثال معقول:

قال تازلار، من الوفد الهولندي في كلمته:

«من المحال إيجاد حل لفزع الشرق الأوسط بدون استشارة كافة الأطراف المعنية، ولا بد أن يعترف الفلسطينيون بحق إسرائيل في الوجود وأن تعترف إسرائيل بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وربما بإقامة دولة مستقلة لهم. إن الأحزاب السياسية الهولندية تتخذ موقفاً إيجابياً من اتفاقيتي كلب ديفيد، والمجتمع الأوروبي، باتخاذ مبادراته، لم يحاول قط تعطيل هاتين الاتفاقيتين».

وكريس كوهن، من استراليا، كلمته للهجوم على الرئيس كاسترو، وقال انه لن يحضر أية اجتماعات مقبلة للاتحاد البرلماني الدولي لأن مؤتمره تهين عليه بلدان ليس لديها أدنى فهم للديمقراطية كما تفهمها استراليا، وأضاف: «إن السبب الآخر الذي جعله يقاطع الاتحاد البرلماني الدولي هو أن المؤتمر لم يعد سوى حلبة مباراة بين المفدوين من أجل كسب جائزة من يكون أكثر عداة لإسرائيل». ثم دافع عن جرائم إسرائيل واعتداءاتها المختلفة، وأشاد بالسادات ومعه يده لاسرائيل.

وقال استييه، مندوب فرنسا، في كلمته: «لن يكون هنالك حل لمشكلة الشرق الأوسط بدون الاعتراف بدولة إسرائيل».

لقد كان هذا هو جوهر الموقف الغربي، أما القضية الفلسطينية، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ووعيته، وتنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي فتأتي جميعها، إذا أتت، في درجة جد متدنية بعد الحفاظ على الكيان الصهيوني، وبعد تبرير جرائمه والدفاع عنها.

مواقف حركة عدم الانحياز: ماذا عن مواقف الدول الأخرى، دول عدم الانحياز مثلاً؟

بعد أن أشار بهانداري، من وفد نيبال، في كلمته إلى مشكلة الشرق الأوسط قال: «إن عمل إسرائيل، بضمها القدس وجعلها جزءاً لا يتجزأ منها، قد زاد في تعقيد الوضع وفي تعريض سلام المنطقة للخطر. إن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ومنها حقه في إقامة دولته المستقلة، هو الشرط الأساسي لقيام تسوية شاملة ودائمة للمشكلة».

وشجب السيد با، من وفد السنغال، أعمال إسرائيل التي تتعارض وقرارات هيئة الأمم المتحدة، وقال: «إن عليها [إسرائيل] أن تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وتلتزم بالقرارات الدولية حول هذا الموضوع».

موقف الوفود العربية: أما الوفود العربية إلى المؤتمر فقد كانت كلمات معظمها حول القضية الفلسطينية، وحول الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والمفاعل النووي العراقي، وحول المطالبة باتخاذ موقف حازم من هذه الاعتداءات، والعمل على تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ومنها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق تراب وطنه، ما عدا مندوب النظام المصري الذي قصر كلمته على تبين فضائل اتفاقيتي كلب ديفيد، والدفاع عن «الاستسلام» أمام العدو الصهيوني.

المفود الأخرى

إن القضية الفلسطينية كانت حاضرة أيضاً عند مناقشة البنود الأخرى، فعند مناقشة البند الخامس من جدول الأعمال: «العلاقة بين الشعب والبرلمان والسلطة التنفيذية...»، وجد بعض المتكلمين فرصة الحديث عن زيف الديمقراطية الصهيونية، وشجبوا سياسة جنوبي أفريقيا والسلفادور وإسرائيل تجاه فلسطين ولبنان. كما وجدوا الفرصة مناسبة أيضاً عند مناقشة «أزمة الطاقة في العالم» ففرحان أبو الهيجاء، من وفد المجلس الوطني الفلسطيني، قال في كلمته: «إن الشرق الأوسط يحتزن كميات هائلة من النفط الذي يغذي معظم الصناعات في العالم، ولكنه في الوقت نفسه أحد أخطر مناطق الأزمات، فهو من

شَم يهدد الأمن العالمي. وما لم تُستمد حقوق الفلسطينيين وتُرفع إسرائيل عن التخلي عن المناطق المحتلة، وتقم دولة فلسطينية مستقلة، فلن هذه المنطقة الصبوية من العالم لن تتمتع بالسلام.

ولعل مناقشة البند السابع من جدول الأعمال، وموضوعه «الاجراءات المأجلة لتصفية بقايا الاستعمار في العالم...»، أتاح فرصة أكبر لطرح الاستعمار الصهيوني وعلاقة كيانه بالكيان العنصري في جنوب أفريقيا.

فقد قال السيد زغفار، من الوفد الايراني، : «ان ليبيا واقعة بين خالاب النظام العنصري لجنوب أفريقيا الذي يواصل تنفيذ سياسة التدخل الوحشي في أنغولا وبول أفريقيا مستقلة أخرى. وكذلك احتلت اسرائيل فلسطين وطردت سكانها الشرعيين، وأقامت علاقات وثيقة وتعاوناً مع جنوب أفريقيا في الصناعة النووية مثلاً، وتقديم الولايات المتحدة العون الاقتصادي والمالي لكل البلدين».

وشجب علي السلاسي، مندوب جمهورية اليمن الديمقراطية، الاستعمار الصهيوني، الذي تدعّم الولايات المتحدة، في فلسطين ودعا الى اتخاذ اجراءات فعالة ضد العدو الصهيوني، ويبيّن أن إيجاد حل للقضية الفلسطينية هو أمر أساسي للسلام في الشرق الأوسط ثم أعلن عن تضامن بلاده مع شعب ناميبيا.

وقال فيصل جاسم القاضي، من الوفد الكويتي، في كلمته: «ان العنصرية غير مقصورة على جنوب أفريقيا، فثمة مثال رئيسي هو تشرد أربعة ملايين فلسطيني عن ديارهم نتيجة عزم اسرائيل على اقامة دولة محض صهيونية». وأضاف: «إن أئمة الصهيونية بدأت تتمزق، وثمة تطابق بين اسرائيل وجنوب أفريقيا، لأن كلا منهما يمارس الاستعمار الاستيطاني الذي يعمل على طرد السكان المحليين من ديارهم، ويتنكّه قرارات هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وقد وضع كل منهما قوانين التمييز العنصري لابي الحقوق السياسية فحسب، بل في أماكن الإقامة ووسائل المواصلات، وشجع الهجرة إليه، ولا سيما في حالة اسرائيل، من كافة أنحاء العالم».

وشجب أومرو، مندوب كينيا أعمال جنوب أفريقيا في أنغولا، وأضاف: ان الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية قد شجبت جميعا الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين.

إيقاف عضوية الكيان الصهيوني

وبعد أن ربط جاسم محمد العون، من الوفد الكويتي، بين جنوب أفريقيا والكيان الصهيوني، قال: «إن من المتفق عليه عموماً أن اسرائيل دولة عنصرية، فسياساتها قد شجبتها قرارات هيئة الأمم المتحدة التي اعتبرت الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. وعلى البرلمانين أن يستخدما نفوذهم لضمان تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وعليهم أن يعملوا، بشكل خاص، على إيقاف عضوية اسرائيل في الاتحاد البرلماني الدولي».

وربط أحمد القصري، من الوفد الجزائري، ربطاً موضوعياً بين الكيانين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين، ثم أوضح التطابق التام بين سياساتهما وممارساتهما في ناميبيا وأنغولا وفلسطين وإيران.

وقال صالح رافت، من الوفد الفلسطيني، في كلمته: «ان المجلس الوطني الفلسطيني يطلب من الاتحاد البرلماني الدولي أن يقوم بمسؤولياته، ويمنل آخر بقايا الاستعمار والعنصرية. وهو يدعو المؤتمر الى أن يشجب سياسات التسليح للولايات المتحدة وانتاجها القنبلة النووية، ويحث الولايات المتحدة على سحب قواتها من منطقتي الخليج العربي والمحيط الهندي، ويشجب احتلال جنوب أفريقيا لناميبيا ونظام الأبارتايد فيها، ويشدد على ضرورة مقاطعة جنوب أفريقيا من أجل تدمير النظام القائم فيها. وعلى الاتحاد البرلماني الدولي أن يشجب الارهاب الاستعماري في أيرلندا الشمالية ويؤيد حقوق الشعب الأيرلندي، ويطلب من اسرائيل الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وإطلاق سراح آلاف المعتقلين

الفلسطينيين، ويؤلف سياساتها الازمالية. ان الشعب الفلسطيني يجب ان يعيش، دون أي تأخير، في دولته المستقلة الحرة.

كذلك تحدث مندوبون آخرون من ايران والعراق والمغرب في هذا الاتجاه نفسه، وقال موريس صليبي، من الوفد السوري، في كلمته: لقد ذكر الرئيس كاسترو حقائق ورواياتاً عن الدعم المقدم الى جنوب افريقيا من أجل استغلال الموارد الطبيعية في ناميبيا، والمساندة الممنوحة لإسرائيل من أجل مساعدتها في رغبتها الانسحاب من الأراضي المحتلة. ولا ريب في أن الرغبة في ابتياع النفط العربي بأسعار رخيصة تكمن وراء الدعم الامبريالي للكيان الصهيوني في فلسطين».

القرارات. الهامش

أصدر المؤتمر قرارتين هامتين حول: «الانتهاكات الاسرائيلية» و«العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية». وقد مرت عليهما إصدارهما بعدة مراحل بعد المناقشة العامة، بدءاً بلجنة الصياغة، وانتهاء بإقرارهما في المؤتمر العام بعد مناقشة صاخبة في اللجنة السياسية بعد ظهر يوم ١٢/٢٧ وفي المؤتمر نفسه مساء اليوم نفسه، والتصويت على كل فقرة بمفردها في قرار «الانتهاكات»...

إن تسجيل هذه الأمور هنا ليس إلا لتبيان الصعوبات التي يتم تجاوزها قبل اتخاذ أي قرار بإدانة العدو الصهيوني وبتحصير الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، إذ أن جبهة الامبريالية، المساندة للصهيونية وكيانها، لا تزال، على رغم تراجعها وهزائنها، تقاوم بضراوة متناهية تطالعات الشعوب وكفاحاتها من أجل تحقيق هذه التطاع. وهذا ما يعاني منه الكفاح العربي التحرري عامة والفلسطيني خاصة على رغم الجبهة القوية التي تسانده، والمتتمثلة بدول المنظمة الاشتراكية وحركة عدم الانحياز والدول العربية والاسلامية.

تشكلت لجنة الصياغة لكلا القرارين من سوريا والعراق ولبنان ومصر واسرائيل وقبرص والهند والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والسنتال وهولندا. وقد اختتم مأمور عثمان با، مندوب السنغال، رئيساً لها، واختير الكسيس غالانوس، مندوب قبرص، مقررأ.

١ - يشد «الانتهاكات...»: اعتمدت لجنة الصياغة مشروع القرار العربي أساساً للنقاش لأنه، كما قال مقرر اللجنة، أقرب إلى الموضوعية وإلى معالجة المسائل التي قيد البحث. وقد تقدمت بهذا المشروع الشعب البرلمانية لكل من: الجزائر واليمن الديمقراطية وجيبوتي والعراق والاربن والكوييت ولبنان ومراكش والصومال والسودان وسوريا والامارات العربية المتحدة وجمهورية اليمن. وبالمقابل قدم الوفد الصهيوني مشروع قرار مقابل قصره على مادعاه بالوجود السوري في لبنان، وعلى طلب سحب القوات السورية من الأراضي اللبنانية.

وحين طرح في اللجنة السياسية لاقراره، أثار مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة، وهو يتفق في خطوطه العامة مع مشروع القرار العربي، عاصفة كبيرة من النقاش. فقد تباكى المندوب الصهيوني لأن مشروع القرار يحمل أكثر من ٥٠ إدانة لإسرائيل. وزعم أنه للمرة الأولى يدان عضو قبل بدء المناقشات، فيتم اعتماد نص قدمته جهة واحدة، وطلب بالطبع رفض المشروع، ثم أضاف بصفاة متناهية: «وإذا كان هناك من يريدون زيادة عدد القرارات التي تتدين اسرائيل فيستطيعون الموافقة عليه». ثم أثارت الوفود العربية مسألة اعتماد المشروع العربي أساساً للنقاش، فرد السيد با بالقول: ان لجنة الصياغة هي التي اختارت المشروع العربي ولكن بعد دراسة المشاريع المقدمة، وبعد التصويت على ذلك.

اقترح على فترات المشروع فقرة لفقرة، فكانت الموافقة عليها بأغلبية كبيرة. وقد أضافت اللجنة السياسية فقرتين:

□ تتضمن الأول الاعتراف الفوري والمتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد عارضتها الدول العربية ودول المنظمة الاشتراكية وحركة عدم الانحياز.

□ وتتضمن الثانية دعوة جميع الأطراف ومنها منظمة التحرير الفلسطينية، إلى الدخول في مفاوضات لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ثم اقترح على المشروع ككل، فأقر بأكثرية ٤٠ صوتاً مقابل ٩ أصوات وامتناع ٨ عن التصويت.

ثم نقل هذا المشروع ثانية إلى المؤتمر العام لإقراره، فأثار بعض النقاش، وتباكى للندوب الصهيوني من جديد، وتم الاقتراع على بعض فقراته، فأقرت، ثم اقترح على المشروع ككل، فأقر بأكثرية ٧٧٥ صوتاً مقابل ١١٥، وامتناع ١٧٤ عن التصويت.

٢ - منذ العدوان الإسرائيلي على المنشآت النووية العراقية: اعتمدت لجنة الصياغة مشروع قرار بإدانة العدوان الإسرائيلي ثم عرض هذا المشروع على اللجنة السياسية، فردى النندوب الصهيوني، أثناء المناقشة، الأكاذيب الصهيونية المعروفة، من أن هذا المفاعل مخصص لإنتاج القنابل النووية، وسوف ينتجها، وإنه هو، أي النندوب الصهيوني، من مواليد العراق، وقد عانى فيه، وشهد القوات العراقية وهي تنجس إلى فلسطين لمحاربة إسرائيل، ثم أخذ يحاول استنكار عطف المؤتمر بعبارة عاطفية واختلافات مزورة. وقد قند مندوب العراق هذه الأكاذيب، واستشهد بتصديق العراق على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وبين هذه المنشآت النووية قد وضعت طبقاً لذلك تحت إشراف وكالة الطاقة الذرية الدولية وراقبتها، وأضاف: «إن من واجبنا أن نلق إلى جانب الشعب الفلسطيني، وإسرائيل بخسروها مفاعل تموز (بيلين) تريد إبقاء العرب متخطفين، لأنها عاشت على هذه الهبة المضارية».

وتحدث آخرون شاجدين هذا العدوان وهنا انسحب الوفد الصهيوني. ثم اقترح على مشروع القرار فأقر.

وفي المؤتمر العام أقر مشروع القرار هذا، دون تصويت، مع تحفظ إسرائيل وأمريكا وهولندا عليه.

ملاحظات حول المؤتمر

مرة أخرى، شكل المؤتمر الثامن والستون للاتحاد البرلماني الدولي متفكاً جديداً على درب انتصارات القضية الفلسطينية، وإدانات العدو الصهيوني في الساحة الدولية. والاتحاد « في حد ذاته إحدى ساحات الكفاح السياسي الهامة من أجل فلسطين، فهو ويحق هيئة الأمم البرلمانية، ولكن، وللأسف، لا تعطي نشاطاته ومقرراته بالاهتمام أو بالإعلام نفسه الذي تعطي به جلسات هيئة الأمم المتحدة، أو الإعلام عنها، كما لا تعطي التجارب المستخلصة من اجتماعاته بالاهتمام نفسه.

إن العدو الصهيوني، ومنذ مؤتمر لندن البرلماني الثاني في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٥ يعاني من هزائم متكررة متطورة في صعيد الاتحاد البرلماني الدولي. والنضال السياسي من أجل القضية الفلسطينية يتطلب الاستمرار في تحقيق انتصارات جديدة متطورة في مؤتمرات «الاتحاد» ومجالسها. ومع هذه الانتصارات لا بد من إجراء عمليات فرز موضوعي من أجل إقامة حوارات عربية مع أطراف أجنبية بشكل عام، وحوارات برلمانية عربية - أجنبية، بشكل خاص.

في مؤتمر هانغا كان مواقف الوفود العربية، ولا سيما وفود: الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا وبريطانيا، لا يقل عداءاً للقضية العربية والفلسطينية عن عداء الوفد الصهيوني لها. ومع ذلك، هناك الرابطة البرلمانية العربية - الأوروبية، والحوار البرلماني - الأوروبي.

وفي هذا المؤتمر، كانت الوفود الاشتراكية ووفود الدول غير المنحازة لا تقل مناصرة للقضية العربية

والفلسطينية عن الوفود العربية والإسلامية. ومع ذلك ليس هنالك حوار برلماني عربي مع أي من هاتين الجهتين.

إن الاستمرار في الحوار البرلماني العربي - الأوروبي قد يكون مقبولاً تكتيكياً، ولكن ليس هو بالحوار الذي يؤول عليه. والواجب الوطني والقومي يتطلب إجراء حوارات برلمانية مع جهات أخرى: مع مجموعة دول المنظمة الاشتراكية، مع دول أميركا اللاتينية، مع الدول الأفريقية ومع دول حركة عدم الانحياز. إن هذا ما يعمل من أجله حالياً «الاتحاد البرلماني العربي».

□ □ □

نص قرار المؤتمر:

القرار الأول

اتخذ المؤتمر الثامن والستون للاتحاد البرلماني الدولي هذا القرار بأغلبية ساحقة تصل إلى حد الإجماع، وتحفظ عليه كل من إسرائيل وأميركا وهولندا. (النص العربي من ترجمة محمود فلاح).

العنوان الإسرائيلي على المنشآت النووية العراقية.

المؤتمر الثامن والستون للاتحاد البرلماني الدولي، مذكراً بالهجوم العسكري الإسرائيلي الفاضح على المفاعل النووي العراقي متموزة في ٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٨١، ومعتبراً الطبيعة السلمية للمفاعل النووي العراقي، ومستذكراً تصديق العراق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، واضعاً من ثم منشآت النووية تحت رقابة وكالة الطاقة الذرية الدولية، ومستذكراً تأييده الكلي للجهود الرامية الى ابقاء كافة مناطق التوتر خالية من الأسلحة النووية، وواعياً تماماً حقيقة أن العراق فريق في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية منذ أن غدت نافذة المفعول سنة ١٩٧٠.

وواعياً أيضاً حقيقة أن إسرائيل لم تؤيد أو تلتزم بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وأنها رفضت أي نوع من الرقابة الدولية، وبخاصة من جانب وكالة الطاقة الذرية الدولية، على مفاعلاتها النووية.

وشديد القلق من الخطر على السلام والأمن الدوليين الذي لوجده الهجوم الجوي الإسرائيلي المتعمد على المنشآت النووية العراقية في ٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٨١، والذي كان يمكن أن يؤدي في أي وقت، الى وضع متفجر في المنطقة، بما فيه من عواقب وخيمة على المصالح الحيوية للدول كافة.

١ - يدين بشدة الهجوم العسكري الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي، الذي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وبخاصة لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

٢ - يدعو إسرائيل الى الاحجام مستقبلاً عن أية هجمات مماثلة، أو تهديد بها، على أي بلد..

٣ - يؤكد من جديد الحق الراسخ للعراق وبلدان العالم الثالث الأخرى في امتلاك مفاعلات نووية للأغراض السلمية من أجل الحق بالثقل بالتكنولوجيا المتطورة العالية ولتنمية رفاهية شعوبها.

٤ - يعتبر أن العراق جدير بتعويض مناسب على الخسارة والدمار اللذين أصاباه واعترفت إسرائيل بمسؤولياتها عنهما..

٥ - يدعو حكومات كافة البلدان المحبة للسلام وبرلماناتها الى شجب هذا العمل وإلى مساندة تطبيق حكم القانون.

٦ - يدعو إسرائيل الى أن تضع سريعاً مراقبتها النووية تحت رقابة وكالة الطاقة الذرية النووية.

٧ - يؤيد تحويل الشرق الأوسط الى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

□ □ □

القرار الثاني

هذا القرار اتخذته المؤتمر الثامن والسبعون للإتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في العاصمة الكويتية، هافانا، ما بين ١٤ و ١٩/٢٣/١٩٨١. وقد فاز هذا القرار، في المؤتمر العام للاتحاد البرلماني الدولي، بأكثرية ٧٢٥ صوتاً مقابل ١١٥ صوتاً وامتناع ١٢٤ صوتاً عن التصويت. (النص العربي من ترجمة محمود فلاح).

انتهاكت اسرائيل لقرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، من خلال سلوكها في الأراضي العربية المحتلة وهجماتها على لبنان.

المؤتمر الثامن والسبعون للاتحاد البرلماني الدولي.

مذكراً بالقرارات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط والاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، وبالقرارات المتخذة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الرابع والسبعين في صوفيا سنة ١٩٧٧، والخامس والسبعين في بون سنة ١٩٧٨، والسادس والسبعين في كراكاس سنة ١٩٧٩، والسابع والسبعين في برلين سنة ١٩٨٠، ويقرار مجلس الاتحاد البرلماني الدولي المتخذ في لشبونة سنة ١٩٧٨.

مذكراً أيضاً بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حول مشكلة الشرق الأوسط، وحول ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة، وممارسات اسرائيل في الأراضي المحتلة واعتداءاتها على لبنان، ويخلصه:

— قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٨ والذي طلب من إسرائيل تسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين، والقرارات العديدة التالية التي أكتت.

— للقرارات العديدة التي طلبت من اسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧.

— القرارات التي طلبت إنهاء برنامج إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة وإزالة المستوطنات القائمة، وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠.

— القرارات الخاصة بمدينة القدس، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٨٠ الذي شجب بشدة القانون الاساسي، الذي أقره البرلمان الاسرائيلي والمتطوّل بضم القدس الى اسرائيل واعتبار هذا الضم باطلاً ولاغياً، والقرار رقم ٤٧٨ الذي شجب رفض اسرائيل تنفيذ القرار السابق.

— القرارات التي تشجب قمع اسرائيل واضطهادها للعرب الفلسطينيين وتطلب تنفيذ اتفاقيات جنيف في الأراضي المحتلة، والتي بلغت ستة وعشرين قراراً اتخذتها الجمعية العامة، وكان آخرها القرار رقم ١٢٢/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٨٠، وأربعة قرارات أخرى اتخذها مجلس الأمن.

— القرارات المتتالية التي اتخذها مجلس الأمن حول الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، ومنها القرارات ذات الارقام ٢٥٠ و ٢٦٦ و ٢٧٧ و ٢٧٤ لسنة ١٩٧٨، والقرارات ٤٤٤ و ٤٥٠ و ٤٥٩ لسنة ١٩٧٩، والقرار رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٨٠.

وملاحظاً بقلق شديد أن هذه القرارات والقرارات المماثلة، التي بلغ مجموعها ١٥٠ قراراً، لم تغير شيئاً في سلوك إسرائيل، وأن الحكومة الاسرائيلية قد أعلنت دائماً عن رفضها الالتزام بهذه القرارات.

ومؤكد أن جديد أن إصرار اسرائيل على الاستمرار في احتلال الأراضي العربية والفلسطينية منذ سنة ١٩٦٧ وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني ليشكل انتهاكاً فاضحاً ليثقل هيئة الأمم المتحدة والاعلان

العالمي لمعقود الانسان واتفاقية جنيف الرابعة، ويزيد في تفاقم التوتر في المنطقة ويهدد الأمن والسلام الدوايين.

ومعتبراً بأهمية أي جهد يبذل من أجل إقامة سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط.

ومعتبراً أن المسألة الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط.

ومعتبراً أن إقامة سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط أمر أساسي لشعوب تلك المنطقة واحترام سيادة بلدانها، ومنها الدولة الفلسطينية، ولأمن حوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ولسيادة السلام العالمي.

ومؤكداً أن أي سلام دائم وعادل في المنطقة يجب أن يقوم على أساس:

١ — الانسحاب الاسرائيلي غير المشروط من كافة الاراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس ومرفعات الجولان.

٢ — تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة الى بيوتهم واستعادة أملكهم.

٣ — تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والقمة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

٤ — الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأنها يجب أن تمارس دورها الكامل في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وبإزمة الشرق الأوسط.

٥ — الاعتراف الفوري والتبادل لدولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية(٥).

وشجباً استمرار اسرائيل، منذ سنة ١٩٦٨، شن غارات جوية وبحرية وبرية على القرى والمدن اللبنانية، ومنها العاصمة بيروت، وهل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، مسببة خسائر في الأرواح وإصابات أخرى، وتدمير الممتلكات، وشل الحياة السلمية وبخاصة في جنوب لبنان.

وملاحظاً بقلق شديد أن تصعيد الفارات، التي شنها سلاح الجو الاسرائيلي على بيروت في شهر تموز (يولي) الماضي، قد أدى الى وقوع عدد كبير من الاصابات بين المدنيين.

وملاحظاً، بالرفض، اتفاقية وقف إطلاق النار في جنوب لبنان والحاجة الى زيادة امكانيات القوات الدواية (يونيفيل) من أجل تمكينها من تنفيذ مهمتها كما حددها قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ والقرارات التالية.

وشجباً، بشدة، ماخظه الهجوم الاسرائيلي المتعمد على المنشآت النووية العراقية، يوم ٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٨١، من خطر على الأمن والسلام الدوايين، والذي يمكن، في أي وقت، أن يلجأ الوضع في المنطقة بما يجره ذلك من نتائج خطيرة على المصالح الحيوية لكافة الدول.

ورافضاً السياسة الاسرائيلية العدوانية لإقامة أمن اسرائيل على أساس الحرب الوقائية والتوسع الالقيي.

١ — يشجب بشدة إصرار اسرائيل على رفض قرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

(٥) هذه العبارة لم تكن واردة في مشروع لجنة صياغة هذا القرار. بل أضيفت في اجتماع اللجنة السياسية ونجحت بأكثرية ٤٥٦ صوتاً مقابل ٢٤٥، وامتناع ٣٠٣ عن التصويت. وقد عارضته الدول العربية التقدمية ودول المنظمة الاشتراكية وعدم الانحياز.

واستمرارها في القيام بممارسات تتعارض وميثاق هيئة الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان، ويدعو إسرائيل مرة أخرى الى أن تنفذ فوراً قرارات الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي المتخذة بالقضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط.

٢ - يشجب استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى منذ سنة ١٩٦٧ ويطلب بغيرمعجب اسرائيل، الفوري التام وغير المشروط منها.

٣ - يدين قرار البرلمان الاسرائيلي بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، ويدعو إلى إلغاء ذلك القرار معتبراً أن ضم للقدس باطل ولاغ.

٤ - يدين اسرائيل لندما عودة اللاجئين العرب الى بيوتهم، ويطلب بأن تسهل اسرائيل عودتهم واستعادتهم أملاكهم.

٥ - يدين استمرار سياسة اسرائيل في اقامة المستوطنات، ويطلب بأن تكف عن هذه السياسة وتخلي المستوطنين من الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة.

٦ - يوبخ اسرائيل على ممارساتها القمعية تجاه سكان الأراضي العربية المحتلة، ويدعوها إلى السماح بعودة المبعدين، وإطلاق سراح المعتقلين بسبب مقاومتهم الاحتلال، والإحجام عن سياسة الإرهاب التي تمارسها سلطات الاحتلال، ووضع حد لاستغلالها غير الشرعي للواردات الطبيعية، والكف عن تغيير الطبيعة الجغرافية والديموغرافية للبلاد وعن تقييد ممارسة الطقوس الدينية في الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية.

٧ - يشجب، بشدة، الفلارت التي استخدمت اسرائيل فيها شتى الأسلحة ضد الدول العربية، وبخاصة في الهجمات على لبنان التي أدت إلى مقتل المدنيين الأبرياء، ويطلب بأن تتوقف اسرائيل عن هذه الاعتداءات وتحترم سيادة لبنان وسلامته وحدوده الدولية.

٨ - يدعو الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الى الإحجام عن استخدام حق الفيتو لدعم اسرائيل والبلدان الأخرى، التي تنتهك قرارات هيئة الأمم المتحدة، أو توهي الغطاء لها.

٩ - يطلب بأن تشجب برلمانات العالم وحكوماتها وتدين الممارسات الاسرائيلية العدوانية المخار إليها في هذا القرار وتمارس الضغط لإرغام اسرائيل على الالتزام بقرارات هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

١٠ - يدعو كافة برلمانات العالم الى أن تستخدم مآلها من نفوذ على حكوماتها من أجل المحافظة على وقف إطلاق النار في جنوبي لبنان ومنع قوات الأمم المتحدة (يونيفيل) المزيد من الصلاحيات الواسعة لمساعدتها على أن تنفذ، تنفيذاً تاماً، أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ وكافة القرارات التالية حول هذا الموضوع.

١١ - يدعو كافة حكومات العالم الى أن توقف تقديم أية مساعدة لإسرائيل أو اقامة أي تعاون معها قد تستخدمه للاستمرار في احتلالها غير الشرعي للأراضي العربية وانتهاكاتها لحقوق الانسان.

١٢ - يدعو كافة الاطراف المعنية، ومنها منظمة التحرير الفلسطينية، الى الدخول مباشرة في مفاوضات تهدف الى اقامة سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط.

محمود فلاحه

الندوة الإقليمية لدول اميركا اللاتينية حول القضية الفلسطينية

هافانا - كوبا ٣١/٨ - ٤/٩/١٩٨١

تحقيقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٦٥/٤٣، الصادر بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٩ والقاضي بتنظيم أربع ندوات حول قضية فلسطين، قامت لجنة تحقيق المقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتنظيم هذه الندوات وعقدتها. فمعدت الندوة الأولى في اورشأ - تانزانيا، في صيف عام ١٩٨٠، وشارك بها ليفيف من العلماء الأفارقة. كما عقدت الندوة الثانية، في آب (أغسطس) ١٩٨٠، في فيينا - النمسا. وعقدت الندوة الثالثة، في كولومبو - سرى لانكا، في أوائل آب (أغسطس) ١٩٨١. وعقدت الندوة الرابعة، في هافانا - كوبا، بين الفترة الممتدة من ٣١/٨/١٩٨١ إلى ٤/٩/١٩٨١.

أهداف الندوات

ولقد أصبحت أهداف الندوات معروفة، فالهدف الأول هو القيام باستعراض شامل للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، تاريخياً وسياسياً. أما الهدف الثاني فهو القيام باستعراض شامل لممارسات اسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بمختلف جوانبها، من حيث الاستيلاء على أراضي الشعب الفلسطيني، واضطهاد الشعب الفلسطيني في ظل الحكم العسكري وطرده من وطنه، إضافة إلى استعراض الجهود الأساسية التي تبذلها دول العالم لمساعدة الشعب الفلسطيني في سعيه لتحقيق حقوقه الوطنية واستعراض الجهود التي تبذل من الدول الأخرى لمراقبة تحقيق هذه الحقوق.

ومن المتوقع أن يكون لهذه الندوات الإقليمية أثر في توعية شعوب الإقليم المختلفة، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ولهذا جاءت فكرة عقد هذه الندوات في مكان استراتيجي بالنسبة لكل قارة من القارات المختلفة. ومن المتوقع أن تعقد ندوة خامسة في الولايات المتحدة لزيادة توعية الشعبين الأميركي والكندي، وسوف يشارك بها علماء اميركا وكندا.

الاهتمام الكوبي بالندوة الرابعة

إذاً، كانت الندوة الإقليمية الرابعة حول قضية فلسطين لمنطقة دول أميركا اللاتينية. وعلى الرغم من أن عدداً لا بأس به من دول أميركا اللاتينية يتعاطف، إلى حد ما، مع الشعب الفلسطيني، إلا أن معظم هذه الدول اعتذرت بشكل غير مباشر لعدم تمكنها من عقد الندوة الرابعة على أراضيها كما يتطلب العرف الدولي؛ إذ أن أية ندوة تعقد بإشراف الأمم المتحدة لابد من أن تحظى بموافقة حكومة الدولة التي تستعقد الندوة على أرضها. ولقد تقدمت حكومة كوبا بتعمس لعقد الندوة الرابعة على أرضها.

ومنذ البداية، ظهر التلاحم الكويبي مع الشعب الفلسطيني؛ وذلك عبر استقبال المشاركين في المطار، رسمياً، من وزارة الخارجية الكويتية، وعبر التسهيلات الكبيرة والكثيرة التي قدمتها حكومة كويا خلال الندوة. ولم يقتصر التعبير عن التلاحم الكويبي — للفلسطيني على الإجراءات الرسمية، والشكلية، بل تعداه إلى المشاركة الفعلية في المناقشات الجادة للموضوعات المختلفة التي ناقشتها الندوة. وقد شارك الحيف من علماء كويا ومتخصصيها بتقديم الدراسات العامة حول أوجه مختلفة للقضية الفلسطينية، كما أن عدداً من سفراء كويا، في الدول العربية، بمن فيهم سفير كويا في كل من لبنان وسوريا وسفير كويا في الأمم المتحدة، شاركوا إيجابياً في أعمال الندوة.

وقد تبين كذلك مدى اهتمام كويا، حكومة وشعباً، بالقضية الفلسطينية عبر التغطية الاعلامية الكبيرة لسبع مناقشات الندوة: إذ أن وسائل الاعلام الكويتية، من صحافة وراديو وتلفزيون، قدمت، بشكل منتظم، تلخيصاً أميناً للبحوث التي قدمت للندوة، وتلخيصاً للمداخلات اليومية. وقد علق المراقبون الذين اشتركوا في الندوات الأربع، فقالوا: إن ندوة هافانا كانت أكثر هذه الندوات نجاحاً إعلامياً، ويعود الفضل، في ذلك، إلى اهتمام حكومة كويا. كما أن هذا الاهتمام بالندوة ظهر رسمياً عندما شارك وزير خارجية كويا وأحد أعضاء اللجنة المركزية للمزب في الجلسة الافتتاحية للندوة بقراءة كلمة حكومة كويا ورئيسها. كما شارك وزير التعليم العالي والبحث العلمي في الجلسة الختامية: حيث قرأ كلمة كويا الرسمية. كما ظهر التلاحم الكويبي مع منظمة التحرير في الحفل الكبير الذي ألقاه ممثل منظمة التحرير في هافانا، الأخ عماد الجديع، على شرف المشاركين في الندوة بمشاركة عدد كبير من الوزراء الكويتيين وسفراء كويا لدى الدول العربية المتواجدين آنذاك في هافانا وتحديثهم مع المشاركين الفلسطينيين وغيرهم.

المشاركون في الندوة

وقد شارك في الندوة حوالي ١٦ عالماً ومتخصصاً في القضية الفلسطينية، من بينهم أربعة من فلسطين هم: الدكتور بيان الحوت، المحامي رجا شحادة، الدكتور محمد الحلاج وإبراهيم أبو لغد، والبقية توزعوا بين متخصصين إنكليزي هو دود جلمور، واثنين من الولايات المتحدة هما: الدكتورة جانيت أبو لغد والدكتور جون كويجلي، والبقية من علماء اميركا اللاتينية. أما البحوث التي قرئت ونوقشت في الندوة، فقد توزعت حول الموضوعات التالية:

- ١ — الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني (٣ بحوث).
- ٢ — القضايا القانونية المتعلقة بالقضية الفلسطينية (بحثان).
- ٣ — الاستيطان الاسرائيلي (بحث واحد).
- ٤ — حقوق الانسان وفلسطين (٣ بحوث).
- ٥ — منظمة التحرير الفلسطينية والهوية الفلسطينية (بحثان).
- ٦ — القضية الفلسطينية والرأي العام في دول اميركا اللاتينية (٤ بحوث).

وشارك في الندوة كذلك ممثلون لعدد من الدول، بمن فيهم ممثل عن العراق وممثل عن الاردن وآخرون من دول المنظمة الاشتراكية، إضافة إلى ممثل منظمة التحرير في كندا، الأخ عيادهعبدالله، الذي قرأ، في أول جلسة، كلمة القائد العام للثورة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية، الأخ ياسر عرفات، والأخ عماد الجديع، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في كويا.

ملاحظات حول المناقشات

لا نستطيع، في هذا التقرير، أن نقدم عرضاً كاملاً للمناقشات التي جرت في الندوة، ولكن نستطيع أن نبدي بعض الملاحظات حولها:

أولاً: إن الدراسات التي تقدم بها المتخصصون كانت دراسات أصيلة وعلمية وشاملة للموضوعات المختقة.

ثانياً: سادت الروح النضالية جو المناقشات؛ مما أثر في نوعية القرارات التي صدرت عن الندوة.

ثالثاً: كانت البحوث المختقة بالاضايا الرأي العلم في دول اميركا اللاتينية مصدر اهتمام العاملين الفلسطينيين الذين يولون الاعلام اهتماماً خاصاً؛ إذ تبين أن الاعلام الصهيوني في اميركا اللاتينية فعال ونشط ويعمل عبر قنوات متعددة، بما في ذلك الجاليات اليهودية. ويؤكد يكون التوغل الاعلامي الصهيوني في دول اميركا اللاتينية في المستوى نفسه من التوغل في اميركا الشمالية. وبالتالي يؤدي، في الكثير من الحالات، إلى تبني سياسات متعاطفة مع اسرائيل.

رابعاً: تبين أن هناك أصدقاء كثيرين للشعب الفلسطيني يجدر بالمشرفين على العلم والاعلام الفلسطينيين الاستفادة من علمهم في الندوات الدولية، ومن مواقعهم المهني في الجامعات والمحافل الدولية.

ومما لا شك فيه أن الندوة الرابعة للقضية فلسطين والتي انعقدت في هافانا حالفها النجاح والتوفيق، علماً وإعلاماً. وعلى الرغم من أن نجاح الندوة يعزى إلى نوعية المشاركين بها وإلى نوعية الدراسات التي قدمت، إلا أن تنظيمها وحيكها جاءا نتيجة لجهود لجنة حقوق الشعب الفلسطيني ورئيسها السفير ساري (سفير السنغال في الأمم المتحدة)، وللعمل البناء الذي يقوم به ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، الأخ زهدي الطرزي.

ابراهيم أبو لغد

ندوة قارنا للدفاع عن حريات الصحفيين

شهدت مدينة قارنا البلغارية، في الفترة الممتدة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، ندوة صحافية كان هدفها تشكيل لجنة دولية للدفاع عن حقوق الصحفيين وحمايتهم، تعمل بالتعاون مع اتحاد الصحفيين العالمي (ج. ٥. د.) ومع الاتحاد الدولي للصحفيين الديمقراطيين، ومع كل المؤسسات الدولية الأخرى ذات الاهتمام بحرية النشر والصحافة.

وقد تمت الدعوة الى هذه الندوة من قبل لجنة سميت لجنة المبادرة، وهي تضم ممثلين عن اتحادات صحافية وقانونية في سبعة بلدان هي: بلغاريا، ألمانيا الديمقراطية، فرنسا، فلسطين، يولندا، الاتحاد السوفياتي واسبانيا.

وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها الاول في صوفيا، في الفترة الواقعة بين ٧٤ و ٧٥ ليلول (سبتمبر) ١٩٨٠، ووضعت في ذلك الاجتماع، مسودة مشروع الميثاق الذي عرض على ندوة قارنا.

وانضمت ندوة قارنا عند انطلاقتها: أعضاء لجنة المتابعة السبعة، بالإضافة الى ٣٣ وفداً صحافياً وعمالياً وحقوقياً يمثلون:

- خمسة وفود افريقية (ألبانيا، غانا، موزامبيق، ناميبيا، ونيجيريا).
- ستة وفود آسيوية (الهند، اليابان، كوريا الشمالية، منغوليا، تركيا، وفيتنام).
- أربعة وفود عربية (فلسطين، سوريا، تونس^(٥)، والصحراء الغربية).
- أربعة وفود من أوروبا الشرقية (بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، وفنلندا).
- ثلاثة وفود من أوروبا الغربية (فرنسا، اليونان، وبريس).
- أربعة وفود من أمريكا اللاتينية (تشيلي، كوبا، نيكاراغوا والسلفادور).
- سبع منظمات دولية هي (الاتحاد الأفريقي للصحفيين، اتحاد الصحفيين العرب، اتحاد صحافيي أمريكا اللاتينية، الرابطة الدولية للصحفيين الديمقراطيين، اتحاد العمال العالمي (إ. ل. د.)، اتحاد الصحفيين العالمي (ج. ٥. د.)، واتحاد صحافيي جنوب إفريقيا).

وقد كان الغرض الرئيسي لندوة قارنا: إقرار ميثاق اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الصحفيين وحمايتهم، وتشكيل هذه اللجنة الدولية، وإصدار بيان عن الندوة يطن عن تشكيل اللجنة وأهدافها ومبادئها. ولهم ما جرى في هذه الندوة، ولتقييم نتائجها بشكل علمي، لا بد أولاً من تلخيص أعمال لقاء صوفيا التحضيري في العام الماضي.

(٥) لم تضر .

لقد كانت الوثيقة (الميثاق) التي ناقشنا لقاء صوفيا تستند الى المبادئ التالية:

أولاً: تحديد هوية اللجنة، بأنها لجنة تدافع عن الصحفيين التقدميين والديمقراطيين.

ثانياً: تحديد مضمون سياسي لعمل اللجنة، يوضح أنها لجنة تعمل ضد الاضطهاد الذي يقع على الصحفيين من قبل القوى الامبريالية والعنصرية والفاشية والدكتاتوريات العسكرية، وكافة أشكال القمع الأخرى.

وقد ناقش أعضاء لجنة المبادرة مسودة الوثيقة بالتجاهل: الاتجاه الأول مثله مندوب فلسطين (بالاحسن)، داعياً الى ضرورة تعميق المضمون السياسي لميثاق اللجنة، وذلك بإضافة مقدمة سياسية له، وتحديد أنواع وانماط الاضطهاد التي يتعرض لها الصحفيون بأكبر قدر ممكن من التفصيل. وهنا أشار مندوب فلسطين الى ضرورة إضافة الصهيونية إلى جملة التيارات والأنظمة التي تضطهد الصحفيين؛ وذلك انسجاماً مع قرار الأمم المتحدة الذي اعتبر الصهيونية حركة عنصرية، ومع قرار مماثل لمنظمة الاونيسكو، وقرار مماثل آخر لمنظمة الصحفيين العالمية، اتخذ منذ العام ١٩٧١. أما الاتجاه الثاني في المناقشة، فقد مثله آنذاك بيار غابوري، سكرتير الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين، الذي دعا في كلمة مطولة الى إعلان ميثاق للجنة، يكون هدفه كسب أوسع قطاع ممكن من الصحفيين والمؤسسات المهتمة بحرية الفكر الى ميدان عمل اللجنة. وتطبيقاً لذلك اقترح اختصار اسم اللجنة بحيث يصبح بطاقة الدفاع عن حقوق الصحفيين، لأن إضافة التقدميين والديمقراطيين للتسمية يبعد عنها قطاعاً واسعاً من الصحفيين العاملين في المؤسسات الغربية، والذين من المفيد أن نكسبهم. كذلك اقترح غابوري اختصار الموصفات السياسية الواردة في الميثاق الى أقل قدر ممكن من المفاهيم الأساسية، باعتبار أن هذه المفاهيم العامة تضم كل المفاهيم التفصيلية الأخرى. وباعتبار أن العمومية تخدم أيضاً في كسب القطاعات الأوسع من الصحفيين، بينما يؤدي كل تفصيل الى افقاد اللجنة تأييد قطاع من القطاعات.

وقد بقيت هذه الملاحظات في ختام لقاء صوفيا مجرد ملاحظات، وجرى بحثها من جديد في ندوة ثارنا، من خلال اجتماع خاص عقدته لجنة المبادرة. ولبت النهائي بمشروع الميثاق. وقد سيطر على هذا الاجتماع توجه إقرار الميثاق بالصيغة التي يقترحها غابوري، ومن ضمنها توجه لعدم ادراج كلمة الصهيونية على اعتبار أنها تندرج في إطار كلمة العنصرية. وقد ناقش المندوب الفلسطيني ضد هذه الصيغة مطولاً، وإزاء اصرار الطرف الآخر على موقفه، لم يكن هناك من حل سوى الاستماع الى رأي أعضاء الندوة ومعرفة توجهاتهم.

أثناء ذلك، كانت ندوة ثارنا قد عقدت أكثر من جلسة عامة، التي فيها رؤساء الوفود كلمات شرحت أوضاع الصحفيين في بلادهم. ثم توزعت اللجنة على ليجنتين، ناقشت الأولى وقائع اضطهاد الصحفيين في العالم، وناقشت الثانية نمط العلاقات الاعلامية السائدة بين الدول الغربية ودول العالم الثالث، ووسائل مواجهة الاعلام المضاد لمصالح هذه الدول. وقد تقدم وفد فلسطين الى الندوة بمذكرة شاملة عن أوضاع الصحفيين في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، واثبتت في الندوة كلمة باسم فلسطين أثنت على فكرة تشكيل اللجنة، وذكرت أنواع الاضطهاد الذي يتعرض له الصحفيون الفلسطينيون، وأخرها اغتيال ماجد ابوشرا في روما قبل انعقاد الندوة بأيام. وقد سجلت كافة التوصيات التي تقدم بها وفد فلسطين في تقريرتي الليجنتين، مع تركيز خاص على ادانة ورفض الايديولوجية الصهيونية وممارساتها الارهابية ضد الصحفيين الفلسطينيين. كذلك تضمن التقريران اشارات مركزة حول اضطهاد الصحفيين الذي تمارسه أنظمة التمييز العنصري، في افريقيا، وأنظمة الديكتاتوريات العسكرية في أميركا اللاتينية.

وكنتيجة للمناقشات العامة التي دارت في الندوة، وكذلك نتيجة للمناقشات التي دارت في اللجان، بدا واضحاً أن توجه الندوة يختلف عن التوجه الذي يسيطر على مناقشات لجنة المبادرة، وأن عرض الميثاق بالتالي للمناقشة العامة سيؤدي الى إثارة نقاط كثيرة، وإلى طلب ادخال تعديلات متنوعة تعبر عن جو المناقشات.

وأدراكاً لهذه الحقيقة، بادر فاسيلي يوسيفوف، رئيس اتحاد الصحفيين البلغارين، الى تقديم اقتراح من ثلاثة بنود:

البند الأول: أن يُعجل البحث بميثاق اللجنة الى حين إرسال المسودة الى جميع الاتحادات والهيئات المشاركة في الندوة، لتقوم بدراسته وتسجيل ملاحظاتها عليه، وإرسالها الى طلبة المبادرة.

البند الثاني: أن يُعجل اعلان «اللجنة الدولية» الى أن يتم تحضير مشروع الميثاق الجديد.

البند الثالث: اعتبار طلبة المبادرة لجنة دائمة تتولى استقبال الملاحظات على مشروع الميثاق، ووضع مسودة مشروع جديد، والدعوة لندوة جديدة تتولى إقرار الميثاق وانتخاب «اللجنة الدولية».

وقد وافق أعضاء الندوة بالإجماع على هذه الاقتراحات، وبدأ البحث بعد ذلك بمشروع «النداء» الذي سيصدر عن اجتماع الندوة: وهو مشروع نداء أُنْذِر على ضوء التوجهات المسيطرة في لجنة المبادرة، فجاء لذلك خالياً من الإشارة الى قضايا الصهيونية والتمييز العنصري. فثار طرحه بصيغته هذه نقاشاً صليحاً في الندوة، شاركت فيه وفود: سوريا، اتحاد الصحفيين العرب، موزامبيق، فيتنام وكوبا، وكلها تدعو الى أن يعبر البيان عن روح المناقشات التي سادت في الاجتماعات العامة وفي اجتماعات اللجان، وترجمة ذلك ضرورة التركيز الواضح على إدانة الصهيونية والتمييز العنصري، وتوضيح أن الدفاع سيكون عن الصحفيين التقدميين والديموقراطيين وليس عن الصحفيين الذين يقومون بأدوار معادية لبلادهم أو في خدمة تيارات وأنظمة معادية للتقدم. ونتيجة لذلك بادر رئيس اتحاد الصحفيين البلغارين مرة ثانية لإنقاذ الموقف باقتراح يقضي بإضافة فقرة تقول: أن الندوة ناقشت قضايا مهمة وملحة للغاية، من بينها الدفاع عن مصالح الصحفيين المهنية، والدفاع عن الصحفيين الذين أصبحوا ضحايا للتمييز العنصري والصهيونية والاستعمار والأنظمة الدكتاتورية. وقوبل هذا الاقتراح بتصفيق حاد من أعضاء جميع الوفود. ولم يسجل على النداء بصيغته الجديدة سوى اعتراضين:

الاعتراض الأول: جاء من بيار غابوري، سكرتير الرابطة الدولية للحقوقيين الديموقراطيين، الذي أبلغ الندوة أنه لن يستطيع الموافقة على الصيغة الجديدة للبيان إلا بعد مراجعة الهيئة القيادية للرابطة التي يمثلها.

والاعتراض الثاني: جاء من اندريه بويدين (فرنسا) الذي طلب تأجيل اعلان موافقته على البيان الى حين عرضه على المنظمة التي يمثلها، مع أمل منه بأن توافق منظمته عليه.

وبذلك، لم يخرج وفد فلسطين من الندوة منتصراً فمضب، بل كان النصر للفكر التقدمي الواضح، وللتكتيك السليم الذي يقود فعلاً الى تقديم دفاع ناجح عن الصحفيين التقدميين والديموقراطيين.

تبقى في النهاية ضرورة الإشارة الى أن النقاش في الندوة كان نقاشاً ديموقراطياً الى حد كبير، ويرجع الفضل فيه الى اتحاد الصحفيين البلغارين الذي استضاف الندوة، وهما لها أسباب النجاح، كما يرجع الفضل فيه الى فاسيلي يوسيفوف، رئيس اتحاد الصحفيين البلغارين، هذه الشخصية الحيوية والذكاء والمتفحة، وذات الصفات القيادية المتميزة.

ج. ح.

مؤتمر المرأة العالمي براغ ٨-١٣/١٠/١٩٨١

في الفترة الممتدة من ٨/١٠/١٩٨١ إلى ١٣/١٠/١٩٨١، عقد في براغ، عاصمة تشيكوسلوفاكيا، مؤتمر المرأة العالمي بدعوة من الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، تحت شعار: المساواة، الاستقلال الوطني والسلام.

وقد كان المؤتمر مفتوحاً أمام ممثلي المنظمات الوطنية والإقليمية والعالمية والأفراد، وبلغ عدد الحضور حوالي ١١٥٠ مندوبة ومندوباً، من ١٣٢ بلداً، مثلاً ٢٣٤ منظمة وطنية و٩٦ منظمة عالمية و١٨ ممثلاً لهيئات الأمم المتحدة.

افتتح المؤتمر الرفيق هوساك، رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا، بكلمة حيّ فيها المؤتمر وتضمن لأعماله النجاح، وجاء في كلمته: «إن شعارات المؤتمر تعبر عن طموحات ملايين النساء، نصف البشرية؛ ولتحقيقها يتحد أناس من معتقدات وفئات مختلفة، هذا الفضال يضم الآن أوسع فئات الرأي العام العالمي». لقد رحب بلدنا بخطوة الأمم المتحدة بعقد المرأة، ولكننا لا نلص تحسناً ملموساً في وضع المرأة بل أن وضعها يزداد سوءاً في بعض البلدان، بسبب الأزمة الاقتصادية وانتشار البطالة واستغلال الإنسان.. طُقد استطاع النظام الاشتراكي حل المشاكل الأساسية للمرأة، ولَمّن لها حق العمل في المكان المناسب، وهي تسهم اليوم في تطور البلاد وتقدمها.

كما نقلت السيدة شاهاني، رئيسة لجنة التنمية التابعة للأمم المتحدة للمؤتمر، برقية من الدكتور كورت فالدهايم، الأمين العام للأمم المتحدة، فيها تحية للمؤتمر وتأكيد على أن المرأة دوراً خاصاً في القضاء على التوتر وخطر الحرب، ولذا فإن هذا المؤتمر سيساهم في تعزيز السلام.

وقد شارك في جلسة الافتتاح بالكلام كل من، رئيسة الاتحاد النسائي التشيكوسلوفاكي، والسيد روميش شانديرا، والسيدة فالنتينا تريشكوفا، رئيسة لجنة نساء السوفييت، والسيدة سوركي، إحدى منظمات مسيرة السلام التي قطعت مسافة ١١٠٠ كلم من كوينهاغن إلى باريس سيراً على الأقدام، والتي شارك فيها حوالي ٢٠٠ ألف شخص يطالبون بنزع السلاح ووقف الأخطار التي تهدد السلام العالمي.

أما السيدة فريدا براون، رئيسة الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، فقد قدمت، في كلمتها، شراحاً دقيقاً لأهمية المؤتمر وأعمال التخصّص التي جرت قبل انعقاده، وحيّت الاتحاد النسائي التشيكوسلوفاكي الذي ساهم بشكل رائع في التخصّص لإنجاح المؤتمر.

كما قدمت عرضاً شاملاً تناول أوضاع المرأة والطفل في العالم والقضايا التي يجب معالجتها والأهداف التي تتخلل من أجلها معظم النساء في العالم.

وفي اليوم التالي، توزعت المندوبات على ست لجان هي:

١ - المرأة والعمل، وحصل للمرأة في الريف.

٢ - مساواة المرأة في المجتمع.

٣ - المرأة والعائلة.

٤ - المرأة في سبيل السلام ونزع السلاح.

٥ - نضال المرأة من أجل الاستقلال الوطني والتنمية.

٦ - التنسيق بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة.

وقد عقدت اللجان الست اجتماعاتها لمدة ثلاثة أيام، قدمت فيها مندوبات الوفود شرحاً لأوضاع النساء في بلدانهن ومستوى مساهمتهن في المجالات المختلفة. هذا، إضافة إلى الأوراق التحضيرية التي أعدها الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي إلى اللجان الست.

كما انعقدت لجنة خاصة بالمرأة والطفل، تتعالج أوضاع النساء والأطفال في مناطق التوتر والبور الساخنة في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية.

فلسطين في المؤتمر

لقد عبرت كلمات الوفود وتقارير اللجان وقراراتها الصادرة عنها في نهاية اجتماعاتها عن التضامن الواسع، والدعم العالمي للشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل تحقيق حقوقه الوطنية المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، للممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كما أكدت كافة اللجان على ادانة الحركة الصهيونية واعتبار النضال ضدها شرطاً أساسياً لإحلال السلام في العالم.

ففي لجنة الاستقلال الوطني والتنمية، أدانت المندوبات حرب الإيذاء المستمرة من قبل إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني واللبناني التي تصاعدت حديثاً في تموز (يوليه) من هذا العام، بالاعتداءات البربرية على جنوب لبنان وبيروت وراح ضحيتها ما يقرب من ٢٥٠٠ شخص، من بينهم النساء والأطفال.

كما أدبى بشدة العدوان التوسعي والممارسات العنصرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وإقامة المستوطنات التي تغير الطبيعة الجغرافية والديموقراطية للأرض المحتلة، وطالبت المندوبات بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وحيت المندوبات نضال الشعب الفلسطيني والمساهمة الفعالة للمرأة الفلسطينية في النضال ضد الاحتلال الصهيوني وما يسمى بمخططات الحكم الذاتي ومن أجل حقوقهم الوطنية المشروعة، وأكد أن العمل العادل للمساواة الفلسطينية يعتمد على إحلال السلام في الشرق الأوسط الذي ينبغي أن يرتكز على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وتحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف بها من قبل الغير، للشعب الفلسطيني، وكما اعترفت بها قرارات الأمم المتحدة، بما فيها حق عودتهم إلى ديارهم وحق تقرير مصيرهم، وإقامة دولتهم المستقلة على أرضهم، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لهم.

كما أدانت بعض المقويات بشدة التحالف القائم بين إسرائيل وجنوب إفريقيا والذي تدعمه الامبريالية الاميركية والذي يشكل خطراً جسيماً على حركات التحرر في الشرق الأوسط وإفريقيا.

أما اللجنة الخاصة بالمرأة والطفل، فقد أصدرت قراراً خاصاً بفلسطين هذا نصه:
نحن أعضاء اللجنة الخاصة المنيقة عن مؤتمر المرأة العالمي، تحت شعار: من أجل المساواة والاستقلال الوطني والسلام، المنعقد في براغ ما بين ٨ و١٢ تشرين الأول (أكتوبر)، نعبر عن قلقنا العميق من الهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية في منطقة الشرق الأوسط والتي تهدد لاحكام السيطرة الاميركية على المنطقة وتصفية المقاومة الفلسطينية، كما نعبر عن قلقنا لإصرار إسرائيل، مدعومة من الامبريالية الاميركية، على التمادي في حرب الابداء ضد الشعب الفلسطيني وقبائده داخل الأرض المحتلة وخارجها، ونستذكر الاعتداءات العسكرية المتكررة، برأ وجواً، على الأراضي اللبنانية والتي سقط فيها عشرات الالوف من الاطفال والنساء من الشجعان اللبناني والفلسطيني.

كما اننا ندين وبشدة سياسة الاستيطان وصهيونية الاراضي وسياسة القهر والتصفية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة الذي يناضل ضد الاحتلال الصهيوني وما يسمى بالحكم الذاتي.

إننا نناشد الرأي العام العالمي وكافة قوى التحرر والسلام في العالم أن تتاضل من أجل:
١ - دعم النضالات البطولية لشعب ونساء فلسطين من أجل تأمين حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه بقيادة مـتـفـ، الممثل الشرعي والوحيد.
٢ - المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين والمعتقلين الفلسطينيين من السجون الاسرائيلية وتبني الثالث عشر من [تشرين الأول] أكتوبر يوماً عالمياً للتضامن مع النساء المعتقلات المناضلات في سبيل الحرية وحقوق شعبهن الفلسطيني.

٣ - إدانة سياسة الصهيونية التي تمارسها إسرائيل داخل الاراضي المحتلة ببنائها للمستعمرات الاستيطانية وتغييرها للمعالم الجغرافية والديموغرافية، وإدانة ضم القدس واعتبارها «عاصمة أبدية لإسرائيل»، ونطالب بإنهاء سياسة الصهيونية وإزالة كافة المستعمرات القائمة.

٤ - دعوة كافة منظمات الأمم المتحدة والهيئات الدولية والمنظمات النسائية بتطبيق قرار المؤتمر النسائي العالمي في كوينزهاغن والداعي إلى تقديم كافة أشكال الدعم المعنوي والمادي: سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، لنساء واطفال فلسطين، دعماً لنضالهم الوطني والاجتماعي.

٥ - مطالبة الأمم المتحدة بقرض العقوبات على إسرائيل لانتهاكها الدائم لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والأعراف الدولية والانسانية ومطالبة حكومات العالم بوقف كافة أشكال الدعم العسكري والاقتصادي والسيفي لإسرائيل.

هذا، وقد تمثلت فلسطين برئاسة المؤتمر وبرتئاسة اللجنة الخاصة بالمرأة والطفل وبرتئاسة لجنة الاستقلال الوطني والتنمية وبمضوية لجنة الصياغة للبيان العام الذي صدر عن المؤتمر. وقد كان لنشاط الوفد الفلسطيني دور كبير وهام داخل المؤتمر: حيث ضم الوفد ٩ أعضاء من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية برئاسة جيهان حلو، مسؤولة العلاقات الخارجية في الامانة العامة لاتحاد المرأة؛ إذ ساهمن بفعالية ونشاط داخل اللجان وفي الالتقاء بالوفود؛ مما ساعد على الخروج بهذه المقررات وكسب مزيد من التأييد والدعم للقضية النضال الفلسطيني.

وقد أثارت الجريمة التي نفذتها الدوائر الصهيونية باغتيال المناضل ماجد أبوشرار في روما، اثناء انعقاد المؤتمر، استنكار الوفود المشاركة بالمؤتمر: حيث أرسل المؤتمر برقبة تعزية للأخ ياسر عرفات تعبر عن إدانة المؤتمر لهذه الجريمة وعن التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني بقيادة مـتـفـ.

كذلك بحث براقية إلى الدكتور كورت فالدهايم، الأمين العام للأمم المتحدة، يستنكر فيها جريمة اغتيال المناضل أبرشوار وبيدين الإرهاب الصهيوني.

البيانات الختامية للمؤتمر

لقد حقق مؤتمر براج نتائج إيجابية جاءت لتستكمل ما حققته المرأة في مؤتمرات المكسيك وبرلين وكوبنهاغن، فقد أكدت هذه المؤتمرات على قضية أساسية؛ وهي أن قضية المرأة مرتبطة ارتباطاً عضوياً بقضية شعبها ومجتمعها، وإن النضال ضد كافة أشكال الاستغلال من امبريالية واستعمار، واستعمار جديد، وصهيونية وعنصرية، قضية أساسية في النضال من أجل المساواة والتنمية والسلام في العالم.

ولقد أنهى المؤتمر أعماله بقرارات اللجان والبيان الختامي وينداء من أجل السلام. وجاءت هذه الأعمال معبرة عن مستوى الجهد المبذول داخل اللجان ومنسجمة مع الشعار الرئيسي للمؤتمر: المساواة والاستقلال الوطني والسلام. بالتأكيد على حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتأكيد حق الشعوب في نضالها وضرورتها دعم وتعزيز السلم في العالم بإيقاف تصعيد التسلح وبرد اندلاع حرب نووية.

مؤتمر الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي (اندع) الثامن

بعد انتهاء أعمال مؤتمر المرأة العالمي، وفي الفترة ما بين ١٤ و١٥ تشرين الأول (أكتوبر)، إنعقد في براج مؤتمر الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الثامن، وكان من أبرز نتائجه التنظيمية، فيما يخص قضية النضال الفلسطيني والعربي، قبول عضوية الاتحاد النسائي التقدمي المصري في «الاندع» الذي بلغ عدد أعضائه حوالي مئة وخمسة وثلاثين منظمة نسائية، وانتخاب لجنة حقوق المرأة اللبنانية في السكرتاريا الدائمة للاندع، لتتابع قضايا المنظمات العربية. كما تم انتخاب الاتحاد النسائي اليمني لعضوية مكتب «الاندع» الذي تتمثل فيه ٢٩ منظمة نسائية فقط من بينها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد النسائي السوداني والاتحاد النسائي الجزائري. وتعزيزاً لدور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية داخل «الاندع» تم انتخاب عصام عبدالهادي، رئيسة اتحاد المرأة الفلسطينية، نائبة لرئيسة الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي من بين إحدى عشرة نائبة من مختلف القارات والمنظمات.

زيتب الخنيمي

مهرجان دمشق السينمائي الثاني جائزتان كبيرتان للأفلام الفلسطينية

في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر)، وتحت شعار: من أجل سينما متقدمة ومتحررة، عقدت دمشق مهرجانها السينمائي الثاني. وبهذا أصبح للعاصمة السورية مهرجان دوري كل عامين يتناوب اجتذاب سينمائيي البلدان النامية مع شقيقه مهرجان قرطاج التونسي الذي يلتزم، هو الآخر، مرة كل عامين.

هل يتناسب وزن الحركة السينمائية وإنتاجها السينمائي في سوريا أو في تونس مع القدرة على إقامة مهرجان دولي؟ سؤال يتردد، والاجابات المتفولة عليه تلون المسافة الشاسعة الممتدة بين الواقع والطموح. والذين ينطلقون من الواقع الرامح يقولون أن لا؛ أما الذين يرون في عقد المهرجانات وسيلة لتنشيط الحركة السينمائية وإثارة الاهتمام بها، فإنهم يتمسكون بضرورة عقدها وإيلائها مزيداً من العناية.

وإذا انطلقنا من واقع ما قدم خلال مهرجان دمشق السينمائي الثاني، فسنجد أن المهرجان تضمن القليل فقط مما هو جديد من انتاج البلدان النامية التي اشتركت فيه. غير أن هذه الحقيقة لا تقلل من أهمية اللقاء في حد ذاته، بما أتاحت من فرص الاتصال بين السينمائيين العرب وزملائهم الأجانب، والمناقشات التي جرت سواء في ندوات المهرجان، أم في اللقاءات الخاصة التي شهدتها نهاراته وأماسيه.

كيف جرت وقائع المهرجان؟

تضمن المهرجان عروضاً جرت في إطار مسابقتين: واحدة للأفلام الروائية، وأخرى للأفلام التسجيلية. كما تضمن تظاهرة للأفلام العربية الجادة؛ وانعقدت على هامشه سوق للفيلم عرضت فيه أفلام متعددة بدوافع تجارية. ومن أجل هذا كله أعدت لجنة المهرجان أربع دور للعرض تقدم كل واحدة منها ثلاثة عروض يومياً على الأقل.

وبالإضافة إلى هذا، انعقدت، في إطار المهرجان، ندوة شبه يومية لمناقشة الأفلام المشتركة في المسابقتين. كما انعقدت، في إطاره أيضاً، ندوة عامة تناولت موضوع السينما والجمهور. واستضافت نقابة الفنانين السوريين عدداً من المشتركين، لندوة ناقشت موضوع القطاع العام والسينما.

وصدرت، خلال أيام المهرجان، جريدة يومية باللغتين العربية والانكليزية، غطت وقائمه وأسهمت في صفايتها الأربع مجالاً لتقديم خلاصات للندوات وإعرض آراء السينمائيين المعنيين ومصورهم. وكانت الجريدة، بين بنود أنشطة المهرجان، أكثرها انتظماً.

لعل هذا الإيجاز لوقائع المهرجان، يظهر أن أنشطته لم تكن قليلة.

يضاف إلى هذا أن لجنة التحكيم التي تملت فيها سوريا بشخص واحد، رأسها المخرج السوفياتي الشهير أزيروف، وضمت، إلى جانبه، الكوبي «الفاريس»، أحد أهم مخرجي الأفلام الوثائقية؛ وذلك إلى جانب سينمائيين من مصر والجزائر وتونس. وقد عملت اللجنة بنشاط في ظل تحضيرات لم تكن كلها ملائمة.

كل هذا النشاط، أضفى على المهرجان هذا اللون من الحيوية الذي يرافق المهرجانات السينمائية في العادة، وأطلق العنان لسلسلة دافقة من المناقشات داخل اجتماعات لجنة التحكيم، وفي الندوات وخارجها. وأسهمت وسائل الإعلام السورية في إشراك الرأي العام بالاهتمام بالمهرجان، فخصصت الصحف والمجلات السورية صفحاتها الثقافية لشؤون المهرجان، وفطت الإذاعة، وكذلك فعل التلفزيون السوري، شيئاً مماثلاً، بالإضافة إلى الزوايا والبرامج الخاصة التي رافقت أيام المهرجان العشرة.

غير أن هذا كله، على إيجابيته وحيويته، لم يحل دون بروز سلسلة من الملاحظات السلبية، التي جعلت من المشروع طرْح السؤال الذي بدأنا به.

فالإعداد للمهرجان، بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها لجنته التنظيمية، ورؤيتها وزيارة الثقافة السورية، الدكتورة نجاح الطحال، حمل كثيراً من أمراض الارتباك والفوضى. حتى أن أيام المهرجان الأولى انقضت دون أن يعرف المشتركين فيه، معرفة يقينية، القائمة النهائية لأفلام المسابقة، وهناك أفلام وصلت إلى دمشق بعد بدء المهرجان، وأخرى كانت منتظرة ولم تصل بالمرّة.

والندوات التي كلن من المأمول أن تتنوع أنشطة المهرجان، وأن تلبس أوسع وأهم اتجاهات الحركات السينمائية في البلدان المشاركة، أديرت على نحو انطلق في الغالب من الرغبة في جمالة الوفود المستضافة وتجنب إثارة حساسياتها. والامم من هذا أن الوقت المتاح للندوات لم يتفصّل بحيث يكفي للمناقشات الحارة والمستفيضة التي يحتاجها البحث في التجارب والهجوم المتعددة موضع المشاركة؛ فما من ندوة استغرقت أكثر من ساعتين. وينطبق هذا أيضاً على الندوة العامة التي كان موضوعها السينما والجمهور، وعلى ندوة نقابة الفنانين. ثم إن جميع الندوات جرت بغير تحضير مسبق، باستثناء ندوة النقابة التي أدارها السينمائي السوري صلاح ذهني، مستهلاً بإياها بورقة عمل مسبقة ضمنها خبرته الطويلة في الميدان الذي تتناولها الندوة؛ وهو القطاع العام والسينما، التي أدت إلى صبّ النقاش في أقدنية الموضوع، لما زادت الندوة عن كونها لقاء مجاملة تعدّه نقابة الفنانين السوريين لضيوف المهرجان.

وعلى الرغم من هذه النواقص، كان المهرجان مناسبة تستحق الجهد الذي بذل من أجلها والمال «القليل» الذي صرف عليه. وقد كان كذلك خصوصاً بالنسبة للسينمائيين العرب الشبان (الضيوف غالباً) الذين يتلمسون طريقهم بجدية كاملة نحو سينما جادة تتجاوز أطر وطروحات السينما العربية التي كرسها الانتاج التجاري المصري، أو المقلد له، على مدى عشرات السنين.

وقد كان من شأن أفلام من نوع: «لحن عن تشيلي» و«الياقوت الأحياء الكوبيين»، و«بقايا صور» و«التقارير» ومحاضرة النصف مئة السورية، ومعززة التونسي، و«أبناء الريح» الجزائري، أن تفتح العيون بامتلاء عملية على مصداقية السينما التقدمية ومشروعيتها في البلدان النامية، وعلى إمكانية تحقيق إنجازات كبيرة، أو معقولة، في ميدانها، على الرغم من الشكوى من ضعف الإمكانيات المتاحة وقصورها، ومن ضيق هوامش حرية التعبير.

كذلك، كان من شأن مناقشات الندوات أن تضع اليد على الهجوم المشترك لسينمائيي البلدان النامية، وأن تظهر الطال التي تعترض سبيل تطور السينما التقدمية وأن تضرع إلى وسائل تجاوزها. وعلى الرغم من قصر الوقت المتاح للندوات، ظل من الممكن التعرف على آراء سديدة وعصية ساهمت في بلورة

نتائج تتضمن قنوات بأن العملية السينمائية، بأهميتها الخاصة، تحقق أهدافها التقديمية فقط من خلال اتحائها أكثر فاعل بالحركة التقديمية الأشمل في بلدانها. وحتى لو ضاق هامش التعبير الحر لهذه الحركة فإنه يبقى من المطلوب تشديد النضال للاستفادة من هذا الهامش ولتوسيعه باستمرار.

المشاركة الفلسطينية في المهرجان

الغياب المزمّن للفيلم الروائي الفلسطيني كان في مهرجان دمشق، أيضاً، مثار تساؤل عن أسباب القصور في إنتاج فيلم كهذا. وقد أوضحت المناقشات التي دارت حول هذه المسألة أن هناك ثلاثة أفلام أنتجت حتى الآن من قِبَل جهات فلسطينية، أو بمشاركة من هذه الجهات. إلا أن الأفلام الثلاثة لا ترتقي إلى المستوى الذي يمكن أن يعتد به. وهناك أيضاً التجربة التي يخوضها المخرج قاسم حول لتحقيق فيلم روائي عن رواية غسان كنفاني: «عائد إلى حيفا» من إنتاج الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهو الفيلم الذي لم يَزِ النور بعد. وبالإضافة إلى الإيضاحات والتفسيرات التي قدمت للندوات، أعطيت الفرصة لمصطفى أبو عي، ولكتب هذه السطور كي يشرحها في جريدة المهرجان الأسباب الذاتية والموضوعية التي جعلت هذا القصور يستمر طويلاً.

وعلى الرغم من غياب الفيلم الفلسطيني الروائي، فإن الحضور الفلسطيني في المهرجان لم يكن ضئيلاً، أو قليل الأهمية. وقد شارك فيه وفد عن منظمة التحرير الفلسطينية، وعدد آخر ممن تلقوا دعوات خاصة من اللجنة التنظيمية. وفي مسابقة الأفلام التسجيلية اشتركت ثلاثة أفلام فلسطينية هي: «وطن الأسلاك الشائكة» لقيس الزبيدي من إنتاج دائرة الاعلام والثقافة؛ «دانشودة الاحرار» لجان شمعون؛ و«أطفال ولكن...» لخديجة أبو عي، وكلاهما من إنتاج مؤسسة السينما الفلسطينية في الاعلام الفلسطيني الموحد.

ومن أجل مناقشة الافلام الفلسطينية، انعقدت ندوة خاصة، تشعب النقاش خلالها فتناولت عموم السينما والسينمائيين الفلسطينيين. وقد تركّز الاهتمام خلال هذه الندوة، كما كان خارجها، على فيلمي الزبيدي وشمعون، اللذين فازا في النهاية بأكبر جائزتين من جوائز المهرجان، هما: الجائزة الأولى، التي مُنحت لفيلم وطن الأسلاك الشائكة؛ وجائزة لجنة التحكيم الخاصة، التي منحت لفيلم دانشودة الاحرار.

والحقيقة أن الفيلمين كليهما استحقا الجائزتين الرفيعتين نتيجة تقدير لجنة التحكيم لقيمتيهما الفنية، وليس لأن مهرجاناً كهذا يتجه في العادة لتكريم الإنتاج الفلسطيني وإبرازه.

وأجمعت الآراء على أن فيلم جان شمعون يقدم وثيقة تنبض بالحياة، وتعكس الوضع العالمي للثورة الفلسطينية وموقعها الريادي بين ثورات التحرر الوطني في القارات الثلاث، وما يتسم به هذا الموقع من فعالية. كما تمكس الترابط الوثيق بين الثورة الفلسطينية وأجد ما قدمه كفاح الشعب الطامح للتحرر والاستقلال.

وفيلم قيس الزبيدي حظي، هو الآخر، بإجماع على تقدير مستواه الفني وبنائه الدرامي المحكم، مما يجعله إضافة هامة ومتميزة في إنتاج هذا المخرج المتمكن في ميادنه والذي ظفرت أفلامه العديدة بكثير من التقدير ومن الجوائز. من قِبَل مهرجانات دولية تقدميه كثيرة.

وإذا كان فيلم جان شمعون استقبل بالاشادة دون ملاحظات سلبية تمس مضمونه، فإن فيلم قيس الزبيدي، الذي حظي، كما قلنا، بتقدير لمستواه الفني الرفيع، أثار عدداً من التساؤلات المتصلة بمضمونه.

وإيضاح دوافع هذه التساؤلات، يجدر أن نذكر شيئاً يتصل بطرف إعداد مادة الفيلم. ذلك أن هذه المادة صُوِّرت بكاملها داخل الضفة الغربية المحتلة. وقد قام بالتصوير لأسباب مفهومة، مصورون ألمان غربيين استعان بهم المخرج. وبالرغم من أن المصورين الألمان تقدميون ومناصرون لحقوق الشعب الفلسطيني فإن زوايا نظره وجدول اهتماماته لا تتطابق بالضرورة مع مثيلاتها الفلسطينية. وهذا أدى

إلى جعل مخرج كليس الزبيدي، آخر الأمر، أسير المادة التي لم يتحكم. كلية، بإنتاجها، لأن من المتعذر ذهابه إلى الضفة الغربية.

وهكذا بدت في الفيلم نقاط ومشاهد أثارت قلق البعض، ومنهم كاتب هذه السطور، وهي، في الدرجة الأولى وأيدة هذا الوضع الذي رافق إعداد المادة الوثائقية للفيلم بغيا ب مخرجه.

فعل سبيل المثال، اهتم المصورون بمقابلة إسرائيليين من جماعة غوش إيمونيم المتطرفة، في وقت كانت فيه بعض الإشكالات مثارة بين هذه الجماعة والسلطات الإسرائيلية حول شرعية بعض إجراءات الجماعة الاستيطانية في الضفة، حتى من وجهة النظر الإسرائيلية، فشغل هذا محوراً من اهتمامات الفيلم ليس له لزوم من جهة، ولا تنطبق القضايا التي أثارت في إطاره على الحالة العامة لحركة الاستيطان الصهيوني، من جهة أخرى.

وعلى سبيل المثال، أيضاً، أدار ممثل غوش إيمونيم حواراً حاراً مع المصورين الألمان حقق لهذا الصهيوني حضوراً فنياً قوياً في سياق الفيلم: في حين تلا أحد القادة العرب أمام الكاميرا ما يشبه البيان المعد دون أن يكون له الحضور الفني ذاته.

وفي كل الأحوال، كانت هذه الملاحظات ومثيلاتها موضع جدل داخل لجنة التحكيم. وبالطبع خارجها، مما كاد يتسبب في حرمان الفيلم من الجائزة الأولى. إلا أن التقدير الكبير لمستواه الفني تغلب في النهاية فمُنح الفيلم الجائزة الأولى، وأعطيت للفيلم جان شمعون، الذي نافسه على هذه الجائزة، جائزة لجنة التحكيم الخاصة كما ذكرنا.

فيصل حوراني

الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية (حلب ١٩ - ٢٤/٩/١٩٨١)

طرح مشروع ندوة الآثار الفلسطينية على المؤتمر السابع للآثار في البلاد العربية الذي عقد في مدينة العين بدولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٤. وبناء على توصية المنظمة العربية للثقافة والعلوم (الكسو)، أنجزت لجنة فنية قوامها عدد من خبراء الآثار العرب دراسة تفصيلية عن موضوعات الندوة وأهدافها ومصادر تمويلها. وعرضت الدراسة، فيما بعد، على المؤتمر الثامن للآثار الذي عقد في المغرب عام ١٩٧٧. وبعد دراسة المقترحات، تم الاتفاق على معالجة الموضوعات التالية:

- ١ - تاريخ البحث والاستكشاف في الآثار الفلسطينية ودوافعه.
- ٢ - علاقة الحفريات والتنقيبات الأثرية في فلسطين بالجمعيات التوراتية.
- ٣ - دراسة التاريخ الحضاري للأراضي الفلسطينية المقدسة منذ عصور ما قبل التاريخ، مروراً بالعصور: الحجري والبرونزي والفخاري. وذلك من خلال متابعة النشاط العمراني من مساكن ومعابد وأسوار وتحصينات ومدافن، وما رافقها من تشكيلات وتزيينات، وما استخدم فيها من مواد وأجهزة معبرة عن روح تلك العصور، وعن اهتمامات سكانها وعقائدهم، والطقوس المنأخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المحركة لهم والمحيط بها.

وقد ساهمت كفاءات علمية متخصصة في: لجنة الاشراف العليا واللجنة التحضيرية واللجنة العلمية واللجنة التنفيذية، المنتدبة من قبل: منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) وجامعة حلب، في الاعداد للندوة التي عقدت جلستها على مدرج كلية الطب في جامعة حلب التي ساهمت بنشاط اجرائي تنظيمي دقيق ساعد على حسن سير جدول أعمال الندوة، من خلال لجان الاعلام والنشر والاستقبال والجولات السياحية والمالية الخاصة بسكن العلماء والباحثين والرسميين والاعلاميين ومرافقيهم.

وقد تبادت عالمية الندوة من جنسيات المشاركين في أبحاثها وموضوعاتها والحاضرين لجلساتها العلمية، من العرب والأجانب الذين وفدوا من أستراليا والولايات المتحدة الأميركية واليابان والمانيا الديمقراطية والمانيا الاتحادية وفرنسا وإيطاليا والسويد وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة وبلندا. وبدأت الندوة أعمالها يوم ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١ واستمرت حتى يوم ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١.

البرنامج العلمي للندوة والجولات الأثرية

وقد خصصت الجلسة العلمية الأولى (١٩٨١/٩/١٩) لأبحاث ما قبل التاريخ والطبوغرافيا وعلم الحياة ونشوء المدن، والجلسة العلمية الثانية (١٩٨١/٩/٢٠) للآثار والمعهد القديم. أما الجلسة العلمية الثالثة فمعدت في اليوم نفسه، وخصصت للعلاقات الحضارية بين فلسطين وجاراتها. وخصصت الجلسات العلمية، الرابعة والخامسة والسادسة (١٩٨١/٩/٢١)، للآثار الكنعانية القديمة. والجلسة السابعة (١٩٨١/٩/٢٢) خصصت لأبحاث اللغة والنصوص والشواهد. وخصصت الجلسة العلمية الثامنة (١٩٨١/٩/٢٣) والجلسات العظمتان، التاسعة والعاشر (١٩٨١/٩/٢٤)، للأبحاث العربية الإسلامية.

وصباح يوم ١٩٨١/٩/٢١، قام العلماء والباحثون المشاركون بالندوة بجولتين أثريتين إلى مواقع أبيلا التاريخية، وقلة سمعان وعين دارا. وفي نهايتهما، عرض فيلم سينمائي عن أبيلا على شاشة مدرج كلية الطب بحلب. وفي اليوم نفسه، افتتح لطلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، يرافقه الدكتور أسعد عربي درقاوي، وزير التعليم العالي السوري والدكتور محمد علي حورية، رئيس جامعة حلب، معرض الفنانين التشكيليين الفلسطينيين الذي أقيم في صالة المعارض بكلية الآداب في جامعة حلب. وقد ضم المعرض ستين لوحة فنية وأكثر من مائة كتيب أدبي وسياسي.

ويشان أبحاث ندوة الآثار، فمن الموضوعات الخاصة بالآثار وصلتها بالمعهد القديم، كانت من ألق الدراسات المقدمة، وذلك لما خلفته بعض بعثات الاستكشاف والتنقيب والحفريات التي مارست نشاطها في الأرض الفلسطينية من مرارة تاريخية، نتيجة ربط تلك البعثات لنشاطاتها العلمية بالجمعيات التوراتية المزيدة للنشاطات الاستيطانية الصهيونية والاستعمارية التي بدأت بالحفر والتنقيب وانتهت بالاحتلال ومحاولة التهويد المستمر للأرض والثقافة. ولكن الأفكار المسبقة والمفاهيم الخاطئة أساسها بعض التغيير والتعليم، نتيجة تقدم الدراسات العلمية الأثرية من جهة، ولموضوعية الباحثين الزنبيهن وغير المرخصين من جهة أخرى.

فلسطين، لم تكن مهداً لليهودية ولا مستقراً لغزواتها البدائية. ولكنها، كما أثبت العلم وأساته، احتوت، بما تضمه من آثار، على سلسلة متتابعة من الحضارات العربية الكنعانية والعراقية والمصرية القديمة، متوجة بالآثار الإسلامية المظلة للعيان حتى الآن، شهوداً على صلة العرب غير المنقطعة بأرضهم الفلسطينية.

ورب العالم، باولوماتييه، من جامعة روما بإيطاليا ورئيس بعثة التنقيب في تل مريخ عن آثار الحضارة الآيبلاوية، على زعماء التوراتيين القائلة بوصولهم إلى حيث تكتشف بعض الكلمات أو الكتابات المنسوبة إليهم، معنداً دعوامهم من خلال إثباته زيف ما يدعون من أنهم أصل الحضارة أو الكتابة. فالنهج التاريخي لدراسة ثقافة أبيلا والآثار الفلسطينية، يدلنا على أن اكتشاف ثقافة سورية مبكرة في أبيلا، خلال النصف الأول من الألف الثاني قبل الميلاد، يغير بصورة جذرية تقسيم تطور الحضارات في الشرق الأدنى منذ بداية الثقافة الحضرية إلى نهاية العصر البرونزي الوسيط حوالي عام ١٦٠٠ ق. م. ومن المحتمل أن ثقافة سوريا الشمالية الحضرية تنحدر من ثقافة بلاد ما بين النهرين الجنوبية. ومن المؤكد أنها على صلة بثقافة أوروك التاريخية القديمة الواقعة إلى الشمال في وادي الفرات الأعلى. ويجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مشكلة العلاقات التي قامت بين سومر وفلسطين، خلال العصور التاريخية القديمة ومنذ كان سكان أبيلا من الساميين القدماء. وقد بلغت الثقافة السورية المبكرة ذروتها في أبيلا حوالي سنة ٢٢٠٠ ق. م. وبقيت إلى العهد الرابع من العصر البرونزي القديم في مراكز أخرى في سوريا الشمالية، بعد أن دمر ملوك أكد أبيلا.

وقد طمعت ثقافة سوريا الشمالية القديمة، بشكل كبير، جميع التطورات الثقافية في منطقة سوريا حتى العهد الروماني؛ ودلالة ذلك بالنسبة للعلاقة بين سوريا وفلسطين في ذلك العصر واضحة. فمنطقة

فلسطين المزدخرة كانت تتبع الثقافة السورية المتقدمة في شمالي سوريا خلال السلالات العمورية؛ وهذا دل عليه مؤخر التشابه بين ما عثر عليه في قبور الأمراء في أيبلا واللقى الأثرية في تل العجول/شاروهمين ويعني آخر، فإن العلامة باولوماتيه يرفض نهج دراسة الآثار توراتياً؛ وهو النهج الذي يعمل ضمن قيم معروفة سلفاً، لأن الأحكام التي تصدر عنها تلك القيم موجودة في العهد القديم، في الوقت الذي ترفض فيه دراسة الآثار تاريخياً القيم المفرطة سلفاً، وتسعى لخلق أحكام تصدر عنها قيم جديدة.

جُمِعت ندوة الآثار الفلسطينية بموضوعات واهتمامات متعددة. وأثبت بعض عناوينها يعطي الباحثين الراغبين بالمتابعة مفاتيح الاستفادة من المجلدات المشتغلة على نصوص الأبحاث والدراسات التي تستصدر مطبوعة عن جامعة حلب ومنظمة (الكسو) في تونس.

□ الدكتور يوسف مخفر الأمين، من كلية الآداب - شعبه الآثار بجامعة الخرطوم، تحدث عن اكتشاف طبقة من العصر الحجري القديم المتأخر في منطقة النوبة السودانية، وعن احتمال وجود صلة مع شرق البحر المتوسط ويرأي الباحث، أنه قد يبدو للبعض أن هذا الموضوع لا يدخل ضمن نطاق أعمال الندوة ولكن الاعتقاد بوجود صلة تدل عليه صناعة النصال التي لم تتطور محلياً في منطقة النوبة، بل ظهرت فجأة نتيجة لتأثير خارجي يجب البحث عنه شمالاً في وادي النيل ومنطقة شرق البحر المتوسط التي وجدت فيها صناعات النصال. وهذا يعتبر حالة من حالات تمثل الحضارات.

□ مانغوس أوتوسون، من السويد، عرّف الطبوغرافيا وتخطيط المدن من خلال التساع رقعة القصب؛ ويبدو أن نظام المدن التي تحيط بها شبكة دفاعية كان لتأثير المناطق الشمالية وعلى الخصوص من سوريا.

□ ت. أ. هولاند، من انكلترا، استعرض المعلومات عن فخار تل أريحا، التي تثبت أن أريحا تمثل أولى المستوطنات التي أسسها شعوب فلسطين في عصر عهد المدن.

□ س. و. هلمن، من انكلترا، تتبع استيطان أريحا، لوقت السلطان، ككلم مدينة في التاريخ. وقد فرضت الطبيعة نمطاً معيناً من الحياة استمر ١١,٠٠٠ عام تبدأ من العصر الحجري الحديث، أي حوالي الألف التاسع قبل الميلاد.

□ لورنس ستانغر، من الولايات المتحدة الأميركية، دلل على أشجار الفستكة الأولى في التاريخ وعلى أن زراعة أشجار الزيتون والكرمة قد زرع في الجزء الشرقي الحالي للبحر المتوسط في المنطقة الخفيفة التي كانت تنبت فيها الأشجار. وعلى النقيض من الحبوب والبقول، فإن هذه الأشجار لم تتأقلم بشكل مرض في المناطق الأخرى كالبيتة النهرية في مصر وبلاد ما بين النهرين، حيث لم يلائمها الطقس والتربة. وتدل البقايا المتفرقة على أن أشجار العنب والزيتون والنخيل والتين والرمان كانت موجودة في الألف الثالث قبل الميلاد. وتشهد على وجودها أشكال الأواني الفخارية والمصليح ومعاصر الزيت والتينيد والمشاهد التصويرية والنصوص. وهذا يشير إلى الأهمية المتزايدة لمنتجات البستنة، وبخاصة زيت الزيتون والتينيد في اقتصاد فلسطين وسوريا الساحلية في العصر البرونزي القديم. وقبل رؤية اليهود لأرض فلسطين، وصف سنوحي، من العهد المصري المتوسط، أرض فلسطين بأنها أرض الخمر.

□ هيشيل ك. أستور، من الولايات المتحدة الأميركية، عقد دراسة نقدية لأصل السامريين من خلال الشواهد المتوافرة، سبباً للتناقض بين الدراسات التاريخية ومرويات التوراة. فقد عزا المؤلف اليهودي المتعصب كروينست، من القرن الثالث قبل الميلاد ومؤلف سفر عزرا، إلى السامريين أنفسهم قواهم أن أسرحون، ملك آشور، هو الذي جلبهم إلى فلسطين، وهذا يتناقض برواية-سفر الملوك الثاني (١٧) التي تؤكد أن الحادث حصل قبل ذلك بنحو خمسين عاماً، كما تذكره سجلات أسرحون نفسه. وفي مكان آخر من سفر عزرا، نجد قائمة طويلة بمدن قبائل بليلية وفارسية سكن أسطر أهلها في مدن السامرة. ولكن

ذلك الملك، استنداً الى سجلاته العديدة، قام بنقل الأسرى مثل بابل وعيلام الى آشور وأيس الى فلسطين وسوريا.

□ هنري كوس فرائكلين، من هولندا، نقلش تردد الأسماء في العهد القديم وفي علم الآثار، وفي النهاية يرى أنه عندما تتحرر الدراسات الأثرية للعهد التوراتي في فلسطين مما يطلق عليه الأسماء التاريخية للأقوام والأشخاص نطلق، من موقف سليم، الى حياة علمية مبدعة.

□ وليام ج. غويلفنج، من استراليا، ركز على تلويخ كنعان ولوغاريت والكنعان المقدس لتوضيح الآثار الفلسطينية ورأس شمرا. ويفترض، بصورة عامة، أن البقايا الأثرية والتقاليد الأدبية للكنعان وأوغاريت تعكس استمراراً ثقافياً أساسياً في الشرق منذ العصر البرونزي المتأخر يدل عليه تراث مشترك من اللغة والأدب والدين والمؤسسات الاجتماعية السياسية.

□ جورجيو يوتشيلاني، من الولايات المتحدة الأميركية، درس علم الآثار وعلم الآثار التوراتي. ووجد أن علم الآثار التوراتي هو مفهوم قليل الأهمية لأن ما يهتم كثيراً هو إعادة بناء الإطار الاجتماعي الذي تشمل التوراة جزءاً منه. وبالتالي فإننا ندرس نظاماً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً في محيط جغرافي ونستخلص مزاياه من جميع الأدلة المتوافرة، كالمنسوجات والنقوش وعلم السلالات والجغرافيا والتقاليد المكتوبة المستمرة. وعلى هذا، فإن دراسة الآثار الفلسطينية هي مفهوم فكري متقدم، إذا أردنا معالجة مجموعة اجتماعية متكاملة وليس مجرد جزء منها. مهما كانت أهميته.

وهذه المقتمرات التي لخصنا فيها بعض الأفكار التي طُرحت في الندوة العلمية الأولى للآثار الفلسطينية ليست سوى عينه غير ممثلة لمجمل الأبحاث والدراسات التي أدرجت ونوقش أكثرها في الجلسات العلمية المخصصة لها. فهناك دراسات عن العلاقة القديمة بين تونس وفلسطين وبين فلسطين ومصر في العهد البرونزي القديم، وعن مدافن الدفن في حوض الفرات وفلسطين.

وفي مجال العمارة، هناك دراسات متعددة شملت الآثار الموجودة في نصوص ماري وتل الممارنة وأوغاريت وإيبلا وصقلية وبلاد ما بين النهرين ومجدو ورأس ابن هاني في عدة عصور متتالية. ويميدان الأدب شهد تشابهاً بين الشعر العربي وشعر أوغاريت والنقوش الملكية - (حور بعل) في جبيل وجنت أصولها العربية في العصر البرونزي الباكر.

وفي الجانب الاقتصادي - الاجتماعي لصناعة الفخار في فلسطين، أجاد الدكتور معلوية إبراهيم من الأردن ينتمي دوره ونتائج.

ووجد المسجد الأقصى، تاريخاً، وقبة الصخرة، فناً، من يتحدث عنهما باستفاضة. وموضوع النقود والفلسيفساء والمدن الفلسطينية وبعض تاريخ الرحلات الى الديار الفلسطينية وجد من يغطيها من خلال تاريخ الأدب الجغرافي العربي للمستشرق السوفياتي يوليا نوفيتش اغناطيوس كراتشكوفسكي الذي تتبّع ٢٦٠ رحلة عربية اسلامية الى الأراضي الفلسطينية المقدسة.

لقد مثلت أعمال الندوة العلمية الأولى للآثار الفلسطينية التي عقدت بجامعة حلب خطوة علمية ريادية، حسنة التنظيم والاعداد والاشراف والمتابعة والتقييم.

وبعض الاشارات والملاحظات، خلال أيام المؤتمر العلمي، تأملت الى الكمال للذين يرومون متابعة بناء هذا الجانب العلمي من ارثنا الحضاري المستشرف للقيمة أعلى.

حسين عمر حمادة

عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية
(١٩٧٠ - ١٩٧٩)، جزءان
بيروت: دار الكلمة للنشر ودار الوحدة،
الجزء الأول ٢٨٦ صفحة، والجزء الثاني ٦٤٢ صفحة.

مقدمة

لا بد من الاعتراف بصعوبة تقديم كتاب عادل حسين «الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية»، مع ملاحظة أنني قد قرأت مخطوطاً، وكان لي مع مؤلفه جلسات حوار حول المفاهيم التي طرحها في الجزء الأول من كتابه، ثم عدت فقرأته ثانية بعد الطبع، وعدت لأقرأه ثالثة بهدف تقديمه، أو بالأحرى التعريف به. وما زلت أقول أن ما أحاوله لن يتجاوز التعريف. وليس السبب في ذلك أن الكتاب عصي على المدارك، كلا، فالمفاهيم الواردة فيه مدار نقاش يومي بين مثقفي الوطن العربي، والهموم التي تشغل مؤلفه، كما عرضها، هموم يتداولها العامة في حياتهم اليومية. ومع ذلك يبقى، كما قلت، تقديم الكتاب صعباً؛ حيث أن الأمر يتطلب واحداً من ثلاثة إمكانات، إن لم يكن دمجها معاً:

١ - إما أن تتناقص المفاهيم المطروحة في الكتاب.

٢ - وإما أن تستعرض التاريخ الاقتصادي في مصر عن الحقة المذكورة.

٣ - وإما أن تعرف بالكتاب دون الخوض في التفاصيل الواردة فيه.

أما مناقشة المفاهيم، فتتزم بمقاربة الحجة بالحمية وإسنادها إلى الوثائق، مقابل الوثائق التي يعرضها الكاتب لإسناد حججه وتثبيت مفاهيمه؛ ومثل هذا العمل يقتضي كتاباً يوازي، من حيث الحجم، الكتاب الذي بين أيدينا (١٠٢٩ صفحة). هذا، إذا اختلفت مع مفاهيمه.

وإن تستعرض التاريخ الاقتصادي لترويج الفأريه من عتاء قراءة ١٠٢٩ صفحة، فليس ذلك سهلاً؛ حيث أن ما يوازي ٧٥٪ من الكتاب عبارة عن وثائق ونصوص مقتبسة بثبتها الكاتب؛ إذ بلغ حجم الهوامش الشبّة في نهايات الفصول ١٧٦ صفحة، لذا ما كان ممكناً تلخيص الكتاب وعرض مادته بشكل موجز.

أمام ذلك، وبعد القراءة الثالثة للكاتب لم أستطع سوى التعريف به، مع الإشارة إلى أنه مرجع وثائقي هام لمن يريد، ليس المعرفة والإطلاع على ما جرى بالنسبة لعلاقات مصر الاقتصادية في تلك الحقبة فقط، بل هو مرجع لمعرفة صياغة نظام الإقراض والاقتراض بين دولة نامية (مصر) والدول الغنية، سواء منها الدول الصناعية المتقدمة، أو الدول المنتجة للنفط (الأشقاء العرب).

لذا كان اختياري للتعريف بالكاتب من جانب الممكن أمام مثل هذا الجهد الذي قدمه عادل حسين.

الجزء الأول - نحو صياغة مفهوم جديد للاستقلال

عندما كتب كارل ماركس كتابه: رأس المال، بدأ من السلعة وانتهى، عبر البحث في فائض القيمة، إلى التراكم، وهكذا وصولاً إلى النمط، ومن ثم إلى العلاقات التي تنظمه.

وقد اختار عادل حسين القروض الخارجية، أو الدين، مبدئاً ليصل إلى تحديد نمط التنمية القائم بين الدول النامية والدول المتقدمة بزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي يفتح باب التنمية لمن يملك مفاتيح هذا التمويل... وكلما ارتفع معدل خدمة الدين، قلت قدرة البلد على استيراد احتياجاته بدون الاعتماد على مزيد من الاقتراض (الجزء الأول، ص ١٦).

أما المنطقة المعنية، مادة البحث، فهي مصر، حيث حييننا الخارجية المستخدمة حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ كانت ٤٨٠٠ مليون جنيه (١٢ مليار دولار)... وللذكرة، فلن الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٦ (بالأسعار الجارية) كان ٥٧٨٧ مليون جنيه... أي أن نسبة الدين الخارجي المستخدم إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت ٨٣٪. وإذا أضفنا المبالغ المتعاقد عليها، ولم تستخدم، تتجاوز النسبة الناتج المحلي الإجمالي، أي يصبح عبء المواطن المصري من الدين أكثر من نصيبه في الناتج المحلي (الجزء الأول، ص ١٥). وفي الثلث الأخير من القرن العشرين، وبعد تراكم التجارب والخبرات، أصبح الإغراق في الدين، خطأ مؤكداً المفعول، ومعروفاً أولاً وآخره (الجزء الأول، ص ٣١).

ويستعرض عادل في الفصل الأول من هذا الجزء من باب التفكير والمقارنة، تجربة مصر في القرن التاسع عشر، والتي انتهت إلى أن أصبحت مصر مستعمرة أوروبية دون إطلاق رصاصة واحدة (الجزء الأول، ص ٢٤). حيث «أعلن التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية (نيسان - أبريل ١٨٧٩)، وقد قام بنزاهة على: أن مصر أصبحت مظلمة، وإنها كانت في حالة إهمال سنة ١٨٧٦... ومن المفارقات المؤلمة أن هذا الاعلان تكرر بعد مائة سنة بالضبط، أي في عام ١٩٧٦» (الجزء الأول، ص ٣٠).

ثم يستعرض الكاتب حركة الاقتراض المصري في الصفحات ٢٨ و٢٩ و٤٠، ليصل إلى أن الكارثة بدأت مع حلول عام ١٩٧٤: محدث في ذلك العام قفزة في عجز العمليات الجارية... قبل عام ١٩٧٤ كان هناك عجز في الميزان الجاري، وبعدة كان هناك انهيار (الجزء الأول، ص ٤١).

وينتقل، في الفصلين الثاني والثالث من هذا الجزء، إلى التعريف بأنواع الدين وشروط كل منها وإلى الآلية التي يجري عقدها فيها، رابطاً ذلك بما كان يجري على الصعيد الاجتماعي في مصر.

وفي الفصل الرابع، يتحدث الكاتب عن توجيه القروض؛ فمبدأ توجيه القروض الخارجية والاستثمار الحكومي إلى تطوير الهياكل الارتكازية - كترابوية أولى - هو مبدأ عام مطبق بدرجة أو بأخرى في كل الدول التابعة، وكذلك مبدأ دعم القطاع الخاص المحلي كحام وشريك أصغر للقطاع الخاص الاجنبي الوافد، أما المبدأ الذي تختص به استراتيجية المساعدات الاميركية لمصر، فهو تسريع عمليات التعمير والاستثمار في منطقة قناة السويس بالذات، إن شدة الانتدفاع الاميركي نحو منطقة القناة يفسرها مفهوم السلام الاميركي في قضية الصراع العربي الاسرائيلي... فلن هذه المبالغ لا يقصد بها المساعدة في إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني، ولعلها تحمل اسم المساعدة بمعنى انها تساعده على إعادة تشكيل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، على نحو يعيد الاقتصاد المصري إلى التنمية، وهي (تساعد) بالتالي في إحلال السلام الاميركي (الجزء الأول، ص ٢٥).

أما في الفصل الخامس، فيبدأ الكاتب بمناقشة مفاهيم التنمية المطروحة بالنسبة للعالم الثالث إذ يرى: «أن إغراق مصر في الدين كان أداة اقتصادية أساسية استخدمت في تلوين توجهنا إلى الاستقلال

الاقتصادي، وفي إعادة تشكيل البنية الاجتماعية الاقتصادية على نحو يرسخ التنمية، تماماً كما حدث، منذ حوالي مائة سنة، في عهد الخديوي اسماعيل» (الجزء الأول، ص ٢٧٢).

ويرى عادل حسين أن هناك أزمة حادة في «النظريات العامة الصادرة عن أهل الشمال، سواء في إطار النظرية الاجتماعية الاقتصادية، كما صاغها ماركس، أم في إطار النظرية الاقتصادية كما سادت في جامعات الغرب الرأسمالي، ويتمثل الأزمة في عجز النظريات العامة المطروحة عن تقديم إجابات (وفق منطلها وبينائها) على الأسئلة المعاصرة... وترتب على ذلك أن سبقت السياسات الاقتصادية (الممارسات العملية) هذه النظريات وخرجت عن إطارها، ولم يستطع البحث النظري (حتى الآن) أن يستوعب هذه الممارسات العملية، وإذا فقدت النظرية دورها المفترض كموجه للسياسات» (الجزء الأول، ص ٢٧٤).

ويرى عادل حسين بالنسبة للماركسية «أن بناء الاشتراكية في بلد متخلف اقتصادياً كان ضد المنطق الداخلي في نظرية ماركس، وضد النتائج المترتبة على هذا المنطق» (الجزء الأول، ص ٢٧٥).

أما بالنسبة للاقتصاد الغربي المعروف مبالاقتصاد الحر، فيرى الكاتب أنه «أصبح من المسلمات أنه لا بد من تدخل قوة من خارج السوق (الدولة) لكي تعيد التوازن، تدخل الدولة بسياساتها المالية أصبح ضرورة لإدارة النقص الاقتصادي»، (الجزء الأول، ص ٢٧٩).

ويعد أن ينتهي من تسجيل ملاحظاته على التناقضات البين بين الممارسات العملية للاقتصاد، وبين النظريات الاقتصادية التي يفترض أنها موجهة لتلك الممارسات، يبدأ بطرح تصوّره النظري لقضية التنمية مستنداً إلى آراء اقتصاديين كثر، من كلا عالمي الشمال والجنوب، ويحدد لذلك ستة مبادئ هي:

(أ) العلاقات الدولية: حيث «الدور الذي لعبته وتلعبه الدول الصناعية في إعالة الدول النامية، (الجزء الأول، ص ٢٧٤).

(ب) العلاقات الداخلية: ويبدو أن مبدأ الاعتماد على النفس أصبح من المبادئ التي لا يختلف عليها، (الجزء الأول، ص ٢٨٤).

(ج) التنمية كعملية مركبة.

(د) القفزة الكبيرة يومضون الفكرة كان أيضاً في مرحلتي الإعداد للإقلاع والإقلاع (الجزء الأول، ص ٢٨٦).

(هـ) دور الدولة والتخطيط.

(و) إعادة توزيع الناتج.

وينقل بعد ذلك ليتحدث بالتفصيل عن نموذجي التنمية: نموذج الانتشار، أو التنمية كما يراها عادل حسين؛ ثم نموذج الاستقلال. ويعترف كلا النموذجين، إذ يرى أن نموذج التنمية بالانتشار يتعامل مع حالة الدولة النامية على أنها — في الأساس — حالة دولة تخلفت عن الركب... والمطلوب والمتوقع وفق هذا النموذج أن ينتشر القطاع الحديث حتى يسود (كما حدث في الغرب)... وتستخدم في ذلك كل المبادئ الستة والمتفق عليها، بحيث توخلف لحفز الرأسمالية المحلية على العمل، بالتعاون مع رأس المال الوافد من الدول الصناعية الغربية، (الجزء الأول، ص ٢٩٢).

أما بالنسبة لنموذج التنمية المستقلة، فيرى أن هذا النموذج يتعامل... مع حالة الدول النامية... باعتبارها حالة مركبة أوردها للدولة النامية الاستعمار الأجنبي، (الجزء الأول، ص ٢٩٢).

ويعد أن يستعرض الكاتب تفاصيل آلية العمل وفق النموذج المستقل يرى بالنسبة للمنطقة العربية «أن المطروح في منطقتنا هو توحيد قومي يتم من خلاله ودعمه توحيد اقتصادي، وباتجاه الاستقلال الحضاري» (الجزء الأول، ص ٣٢٦).

ويرى علعل حسن وأن المشروع العربي سيبعده الحضاري، وإحتلاله الاقتصادية، يؤثر في التوازنات الدولية... والعداء الخارجي العنيف، من قوى خارجية كبيرة، تساند حقيقه أن منطلقتنا تحمل مشروعين طموحين وإليس مشروعاً واحداً. فالمشروع الصهيوني يزاحم بعناد وتخطيط مشروعنا العربي، والقوى الخارجية استخدمت وتحالفت مع إسرائيل ضد حركة الاستقلال والتوحيد العربي. والواقع أن منطلقتنا لا تتسع لغير مشروع واحد، والتطورات الأخيرة جزء من النكسة العله التي أصابت المنفلة، وأعادت وأكملت السيطرة الأميركية... وسندعا الرابض المتربص على أرض فلسطين... ولكن في حلقنا العربية (بأزميتها الاستراتيجية وبالشروع الصهيوني في قلبها) يكون التهديد أكثر إلحاحاً وسفوقه. وهذه المسألة لا ينبغي أن تظلمها الحسابات كي يكون النموذج قابلاً للتشغيل، (الجزء الأول، ص ٢٧٧).

الجزء الثاني - يوميات الاستسلام على الجبهتين السياسية والاقتصادية

ينطلق الكاتب، في مقدمة الجزء الثاني من كتاب «الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية»، من واقع «أن مصر كانت قد حققت خطوات هامة بإتجاه الاستقلال السياسي والاقتصادي... وقادت أقطار المنفلة في نضال ثوري في الإتجاه نفسه، وإبلورة الانتماء إلى مشروع قومي عظيم... إن كلفة النواقص التي تسجل ضد ثورة ٢٢ تموز (يوياو) لا تجعلنا نهدر إنجازات هائلة لشعبنا بإتجاه الاستقلال... هذه الإنجازات لم تكن بالشمول أو العمق الواجب... مع ذلك، كانت كافية لدعوة القوى الخارجية للتدخل، بالقوة المسلحة، في محاولة لتقويض ما تحقق، وهذا الهدف السياسي من العدوان في عام ١٩٦٧، تأجل تنفيذه إلى ما بعد حرب عربية متلحمة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، كغلفة السياسات التي انتهجت بعد الحرب (وضمنها السياسات الاقتصادية) كانت انحرافاً متزايداً عن الاستقلال، وهذه السياسات المركبة كانت سياسات الخطوة خطوة، من الاستقلال إلى التبعية» (الجزء الثاني، ص ٧).

ويشرح الكاتب، منذ الصفحات الأولى، إلى أنه لا يهدف إلى تقديم تاريخ متكامل لهذه الفترة (الجزء الثاني، ص ٨)، لكنه، كما يقول: لن يغفل أبداً «لقاء التحليل الاقتصادي عن متابعة متأنية للإطار العام للأحداث، لأن التطورات في النظام الاقتصادي المصري لا يمكن فهم أسبابها الكاملة أو استيعاب نتائجها البعيدة، بغير تذكر دائم لأهمية المنفلة العربية حضارية، وإخطورتها وبساسيتها استراتيجية، أو بغير تتبع يقط لتطور الصراع على أرض المنفلة، منذ حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣... فنظراً لطبيعة المنفلة، وإوزن للتحدي الصهيوني في تحديد السياسات المصرية، ونظراً لأهمية الدور المصري في الاستراتيجية العربية، يصبح مضمون ما تحقق، داخل مصر، أكبر جداً من مجرد انكسار في التطور الاقتصادي لقطر من الأقطار. إن حجم ونوع المصيبة يتحددان بإثر هذه الانتكاسة على الدور المصري في النهضة العربية، وكذلك بإثر هذه التطورات على المستقبل الصهيوني» (الجزء الثاني، ص ١١).

ويعد أن يستعرض تطورات حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، والدور الذي لعبته أميركا خلالها، يرى علعل حسن أن «اتفاقية الفصل الأول للقوات... أضمت إمكانية اللجوء إلى بديل استخدام القوة، أسهم الاتفاق إسهاماً أساسياً في خلق وقائع ودراسات تجعل اختيار بديل للخطوة خطوة مغامرة صعبة... فالاتحاد السوفياتي لقد دوره أو كاد، والولايات المتحدة أصبحت في مواقع السيطرة والمستفيد الأول من نتائج الحرب... فتدعم الموقف الإسرائيلي، وساء الموقف العربي» (الجزء الثاني، ص ٢٧ و٢٣).

على الصعيد الداخلي في مصر، طم تكن الخطوة خطوة مجرد تعديلات متتالية في مواقع القوات العسكرية على الخرائط فسمها الحقيقي تمثل فيما كان يحدث داخل مصر، في ارتباطاتها الدولية - في علاقاتها العربية - في وضع مؤسساتها السياسية وقواتها المسلحة - في التفسيرات الإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية: ثم في علاقاتها مع إسرائيل» (الجزء الثاني، ص ٢٢).

وهكذا بدأ النشاط على الجبهة الاقتصادية الذي أسهمت فيه كلفة مؤسسات الإقراض التابعة للولايات المتحدة، والمؤسسات الأخرى الدائرة في فلكها بما في ذلك أموال النفط العربي. وهكذا يجد الوقائع

والتغيرات المؤسسية المحقة في اتفاقية فض الاشتباك على الجبهة المصرية (ثم على الجبهة السورية) استخدمت الولايات المتحدة سياسة التسوية قبل أن تبدأ الخطوة التالية المرتقبة بحجة (أزمة الرئاسة في الولايات المتحدة) (الجزء الثاني، ص ١٠٠).

أما في القطاع الاقتصادي، فقد قطعت الولايات المتحدة شوطاً هاماً في إخضاع الاقتصاد المصري... وحلقت التالي:

١٥ - اختراق للقطاع الخارجي أسفر عن الإغراق في الدين، وتقليص العلاقات مع الدول الاشتراكية، وإصدار قانون الاستثمار، وفتح الباب أمام البنوك الأجنبية.

٢٥ - فرض أولوية التعمر بممارستها ونتاجها الاقتصادية المدمرة.

٣٥ - إفساح سياسة الحكومة في السيطرة على الأسعار، وارتفاع معدلات التضخم.

٤٥ - فتح باب العمل في الخارج بلا حدود.

٥٥ - حدث مع كل ذلك، ومن خلاله، توسع سريع في الفئات الاجتماعية والمساندة للانفتاح الأميركي، التي تحتل مواقع سياسية واقتصادية فعالة (الجزء الثاني، ص ١٠٣).

ويبدو، أن ما تحلق على الصعيد الداخلي كان فاتحة ومقدمة لما سيجري، في العام ١٩٧٥، على جبهة الصراع العربي-الإسرائيلي. وقد بدأ العام الجديد بجو سياسي يقوم على: معارضة شعبية متسعة ومساعدة تتضمن برادر رفض لنتائج التدخل الأمريكي في الناحية الاقتصادية بالتحديد، وقلقاً لدى الإدارة من هذه النذر للمعارضة، ومن توتر العلاقات مع دول المنطقة العربية، وخاصة مع محور القاهرة-الرياض. وقد عبرت الولايات المتحدة عن هذا القلق بمواصلة حملة التهديد... بأن إجراء عسكرياً سيكون محتملاً إذا قُدم العالم الصناعي بالخلق الفعلي من خلال النفط... ومن ناحية أخرى وعدت الحكومة الأميركية بمواصلة قوة الدفع، أو الخطوة خطوة (الجزء الثاني، ص ١٢٥).

ثم يبدأ الكاتب باستعراض مجريات الأحداث على الجبهة الاقتصادية الداخلية لمصر. واتسم ذلك العام بالتخبط. ولا يرى الكاتب أن ذلك مجرب متخبط سيلي به، والمواقف كانت تعكس - إلى حد كبير - تلاحق الآمال والاحباطات - من يوم لآخر - أثناء المباحثات السرية (الجزء الثاني، ص ١٢٧).

فقد بدأت في ذلك العام الجولة التاسعة لكيسنجر في ٧ آذار (مارس) للتوصل إلى اتفاق فصل ثان للقوات على الجبهة المصرية. تلك الجولة «التي أعلن وزير الخارجية الأميركي فشلها... وكان رد الفعل الأول لفشل كيسنجر أن أعلن اسماعيل فهمي (وزير الخارجية آنذاك) أن أسلوب كيسنجر لحل المشكلة، خطوة خاطئة، قد مات. وعاد للمطالبة بعقد مؤتمر جنيف» (الجزء الثاني، ص ١٢٨).

ويبدأ عادل حسين على توافق الخطى السياسية مع الخطى الاقتصادية بما حدث أثناء جولة كيسنجر العاشرة، التي بدأت في ٢٠ آب (أغسطس) من العام ذاته: حيث صلب بدء الجولة «أثناء فترة شهد الاقتصاد المصري فيها أخطر مراحل الاختناق... ولكن حدث أن نجح المكوك بعد ١١ يوماً في التوصل إلى الاتفاق الثاني للفصل بين القوات على الجبهة المصرية (في أول [أيلول] - سبتمبر)، واستقبلت على الأثر ودائع من قطر... ومن اتحاد الإمارات العربية... وقد صرح السادات، عقب توقيع الاتفاق مباشرة، بأنه يمثل نقطة تحول في تاريخ النزاع العربي - الإسرائيلي» (الجزء الثاني، ص ١٤٤).

وقد شهد عام ١٩٧٥، إضافة إلى التطورات السياسية على الجبهة المصرية - الإسرائيلية، انفجار الأحداث الدامية في لبنان: «محيث صرح كيسنجر بأن محاولات استكشاف إمكانيات تحرك لتسوية شاملة في الشرق الأوسط توقفت تملأ منذ أواخر [آذار] مارس، بسبب الأزمة اللبنانية التي استنزفت كل الطاقات» (الجزء الثاني، ص ١٩٤).

وهكذا استقبلت المنطقة عام ١٩٧٦، وهي معزولة، فالتوتر في العلاقات المصرية-اليمنية كان يتصاعد. ولكن أهم التطورات في ساحة العلاقات العربية، تمثل في لعبة لبنان الدامية... وكان واضحاً أن اتفاقية الفصل الثاني للقوات قد حققت هدفها تماماً في شق الصف المصري، وخاصة في الجبهة المصرية-السورية... ووضع أن الولايات المتحدة وإسرائيل نجحتا في استخدام الأزمة اللبنانية لكي تزيد الصراع المصري-السوري اشتتالاً (الجزء الثاني، ص ١٩٥).

واعتبر عام ١٩٧٦ عام الترقب والانتظار؛ حيث كانت الولايات المتحدة منشطة في الحركة الانتخابية. ونال الرئيس السادات مؤيداً على رفض المفاوضات المباشرة (الجزء الثاني، ص ١٩٩). وعام الترقب هذا أعطى الفرصة والوقت للعمليات الاقتصادية العالمية كي تنهي البيت المصري لاستقبال فترة ما بعد الانتخابات الأميركية. وقد تجلت أهداف تلك القطاعات في كافة التقارير التي أعدت عن وضع الاقتصاد المصري، وفي التوصايا التي كانت تشعّر بها على الحكومة المصرية. ففي تقرير المستثمرين الأميركيين الذي سمي نظرة أجنبية إلى الاقتصاد المصري، ورد أن «الامكانيات الطويلة الأجل طيبة، والاستحواذ عليها يتوقف بشكل حاسم على أربعة عوامل أساسية:

١ - استقرار سياسي متواصل داخل مصر.

٢ - سلام في الشرق الأوسط. ويتعدي أكثر، غياب الحرب بين مصر وخصومها المحتملين (مثل إسرائيل) وعلاقات طيبة مستمرة مع دول الخليج...

٣ - تغييرات أساسية في السياسات الاقتصادية، وتحسينات ملحوظة في الهياكل الارتكازية والمؤسسات الاقتصادية.

٤ - تدفق كبير لرأس مال خارجي» (الجزء الثاني، ص ٢٢٥).

وكان التصور المصري يركز على الدعم العربي لحل مشكلات مصر الاقتصادية ومشروع مارشال عربي، لذا يبدو أن القيادة المصرية تصورت أن دور الرياض ودول الخليج في التمهيد لمرحلة التحرك السياسي مع الولايات المتحدة، والذي انمكس في اتصالات ومؤشرات جمع الشمل بين القاهرة ودمشق، يمكن أن يمتد إلى الدعم الاقتصادي لتحسين الموقف السياسي للمفوض المصري... وكان الاقتصاد المصري في حالة اغصار شديدة خلال هذه الفترة، والجهات الأجنبية (وعلى رأسها صندوق النقد)، تستخدم هذه الحالة لانتزاع الاستسلام ولا تقبل أي مساومة» (الجزء الثاني، ص ٢٦٥).

ومع نهاية العام، كان الحصاد: فشلاً للقيادة المصرية في تحسين موقفها النسبي في إطار الحل الأميركي المرتقب. ومن الناحية الاقتصادية، كان على القيادة أيضاً أن ترضخ لصندوق النقد الذي تدعم موقفه باستمرار الإدارة الأميركية الجديدة... فعاد غتر إلى القاهرة، لوضع لساته الأخيرة على مشروع الميزانية المصرية» (الجزء الثاني، ص ٣٦٩).

وكان متوقعاً أن مصر باتت لفعة سائفة، لكن بداية العام ١٩٧٧ شهدت انتفاضة جماهيرية، في ١٨ ١٩ كانون الثاني (يناير)، مما جعل الجميع يتريثون في ما هم مقدمون عليه، ومنع الفرصة لنظام مصر كي يعيد ترتيب أوضاعه الداخلية.

لقد أفضت القضية الجماهيرية العارمة كل أصحاب ومؤيدي الخط الأميركي، وطلبت للقيادة المصرية، من كل هذه الجهات، التزاماً بدعم سياسي واقتصادي مناسب. وتمثلت الاستجابات الأولى في سماح هيئة الخليج ببدء استخدام قرضها الأول (٢٥٠ مليون دولار)، وبالنسبة للصندوق، أبرق ويتليين (رئيس مجلس المديرين) بموافقته على تراجع الحكومة عن بعض الإجراءات، وحين وصل جون غنتر للقاهرة، تضمن تقريره إلى الفيسوني تأكيداً جديداً بأن الصندوق يكففي، مؤقتاً، بالقرارات التي لم يشطها الإلغاء» (الجزء الثاني، ص ٢٩٣ و٢٩٤).

لما على جبهة الصراع العربي-الاسرائيلي، فقد بدأت القيادة المصرية تستعد للتعامل-بتنسيق وحذر- مع الرئيس الاميركي الجديد جيمي كارتر، (الجزء الثاني، ص ٢٩٥). وعادت مصر إلى تنسيق مواقفها مع سوريا؛ حيث أن الإدارة الاميركية الجديدة عادت لطرح فكرة عقد مؤتمر جنيف، كما طرحت مفهومها للسلام؛ حيث ذكر كارتر في خطاب له: ان هناك ثلاثة عناصر رئيسية في حدود البحث عن السلام هي بالترتيب: ١-إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات طبيعية كاملة؛ ٢-مسألة الحدود؛ ٣-المسألة الفلسطينية.

ورد السادات على أفكار كارتر بمواقف متشدة، خاصة في المسألة الفلسطينية، وبمسألة تطبيع العلاقات ولكن ظلت التحركات المختلفة للقيادة المصرية من أجل تحسين موقفها التفاوضي في إطار الحل الاميركي، (الجزء الثاني، ص ٢٩٨).

وبعد أن أجرت الإدارة الاميركية الجديدة اتصالاتها مع الأطراف العربية المعنية بالأزمة تبين لها من مواقف القيادات العربية المعنية، في مطلع ١٩٧٧، أن عملية الترويض لم تكتمل بعد، وإذا كان متصوراً ألا تسرع الإدارة الاميركية في تدخلها لفرض التسوية... إلى حين الانتهاء من الخطوات الضرورية، لإعادة ترتيب الأوضاع على نحو حاسم يفرض الشروط كاملة... وانعكس ذلك بوضوح في الجانب الاقتصادي داخل مصر، (الجزء الثاني، ص ٣٠١).

وهكذا بدأت خطوة الترويض التالية، وبلغت احتياجات مصر في عام ١٩٧٧، من النقد الأجنبي لتغطية العجز في الموازنة، ٥,٢٥٢ مليار دولار، وأفاد تقرير بعثة موالر بأن «التنمية الاقتصادية لمصر... لا يمكن أن تحقق إلا إذا كان هناك تقسيم للممل وتعاون مع باقي العالم، وبالتحديد الاقطار العربية وأوروبا الغربية والولايات المتحدة» (الجزء الثاني، ص ٣٣٠).

لذا، فبالرغم من أن السادات أكد، أكثر من مرة في عام ١٩٧٧، ان مصر ترفض أية اجتماعات ثنائية مع اسرائيل، وترفض التفاوض المباشر، (الجزء الثاني، ص ٣٦٠). وجد نفسه في تشرين الثاني (نوفمبر) يستقل طائرته متوجهاً إلى القدس: «إن السادات لم يبادر... من موقع الاختيار- إلى رحلة القدس، ولكنه قبل النتيجة التي كان محتملاً أن تترتب على مجمل سياسته، ومن واقع المآزق وانعدام البدائل، ذهب إلى اسرائيل». وكما قال كيسنجر فإن: انعدام البدائل يجلي البصيرة بشكل مذهش، وانعدام البدائل أصبح يعني أنه لا بد من مفاوضات السادات-بيغن، فجنيف-كساحة تفاوضية-مات، (الجزء الثاني، ص ٣٦١).

وهكذا كان عام ١٩٧٧ عاماً أسود في التاريخ المصري (والعربي). في عام ١٩٧٧ حقق الهجوم الصهيوني-الاميركي جوهر أهدافه الاستراتيجية بالنسبة لمصر، وبكل النتائج الضخمة التي تنشأ عن ذلك في أنحاء الامة العربية... وفي الجبهة الاقتصادية... حقق المهاجمون انتصارهم الحاسم في أيار (مايو)، واحتل القدس في لقاء المجموعة الاستشارية (في أيار-مايو ١٩٧٧). وبعد ستة أشهر تحققت الانتصار الأكبر في رحلة القدس (تشرين الثاني-نوفمبر ١٩٧٧). وكان الانتصار الآخر مرتبطاً بنجاح الهجوم في الجبهة الاقتصادية، وفي غيرها من الجبهات، (الجزء الثاني، ص ٣٦١).

وما استتب بعد زيارة السادات للقدس، أصبح عملية طبيعية تجري في انسلاق متناغم حول ملك المراء إلا أن يلحظ أن عام ١٩٨٠، الذي حدده صندوق النقد والبنك الدولي ووكالة التنمية الاميركية (على وجه التقريب) لإنهاء مهمتهم في إصلاح المسار الاقتصادي، انكشف... باعتباره أيضاً العام الذي يبدأ فيه ما سمي بالعلاقات الطبيعية مع اسرائيل... ويبدأ أن استكمال بعض النتائج، واستقرار مجمل ما أنجز، بالإضافة إلى الملهم الجديدة التي يمثلها ربط مصر واسرائيل بعلاقات مباشرة... بدأ أن كل هذا يتطلب عامين أو ثلاثة بعد عام ١٩٨٠. ويلاحظ أن اتفاقية كاسب ديفيد، والمعاهدة المصرية-الاسرائيلية بعدها،

نصت على استمرار قوات الاحتلال في سيناء... بعد (تطبيع العلاقات) عام ١٩٨٠، ولفترة تتراوح ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام (الجزء الثاني، ص ٣٦٧).

وهكذا، قدمت إلى مصر المجموعة الاستشارية الثانية التي مهدت الأيضاح الاقتصادية للوصول إلى كاسب ديفيد. طغى آخر المظالم وحصل السادات (٥ أيلول - سبتمبر) إلى كاسب ديفيد محاصراً من كل جانب (الجزء الثاني، ص ٣٩٢). ويبدو أن القيادة السياسية كانت قد تلقت وعوداً بمساعدات اقتصادية كبيرة في حالة توقيع الاتفاقية لقاء دورها في استقرار المنطقة داخل الإطار الأمريكي. ووفق شروطه (الجزء الثاني، ص ٣٨٢).

ويعود الكاتب، في الفصل العاشر، إلى تلخيص وتكثيف التطورات الاقتصادية التي حصلت بين الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ في محاولة لإعادة طرح مفهومه للتنمية المستقلة في ضوء الواقع التي عرضها في الفصول السابقة، مؤكداً أن مصر انتهت، عبر تجربة الانفتاح الاقتصادي، إلى التنمية المطلقة، مورداً الآليات التي ولدتها تلك التنمية، والتي يرى أن أكثرها إضراراً بالجمتمع مسألة هجرة العمالة: حيث يجري التركيز على أصحاب الكفاءات والمهارات، فقد بلغت نسبة قوة العمل الحضرية التي تعمل في الأقطار المجاورة، عام ١٩٧٨، ٢٥٪ من إجمالي قوة العمل الحضرية (الجزء الثاني، ص ٥٦٢).

وفي خلاصة الكتاب يسمى عامل حصين إلى بلورة النتائج والمفاهيم، فقد استخدمنا 'الاستقلال' والتنمية' بدلاً من الرأسمالية والاشتراكية في عنوان الكتاب، وطوال المقدمة والتطيل (الجزء الثاني، ص ٦٧٦). إذاً فالشروع الذي قدمه الكاتب يسمى إلى نوع من الصياغة النظرية الجديدة للمفهوم الاستقلالي.

ويرى أن النتائج التي وصلنا إليها جزء لا يتجزأ من مفهوم السلام الأمريكي - الإسرائيلي، وأغلب الظن أن الاتفاقيات ربطت بين اعتماد القوات الإسرائيلية عن سيناء وبين استمرار المسار الاقتصادي (والمسارات الأخرى المصاحبة) الذي يضمن بقاء مصر خاضعة وضعيفة، أي يضمن الأمن والتوسع للمشروع الصهيوني. وكسر هذا المسار يتطلب مساعدة عربية قومية لأي تحرك مصري، (الجزء الثاني، ص ٦٤٢).

أخيراً، لا يمكن إلا أن نشيد بالجهد الذي بذله عادل حسين في بحثه: حيث ألقى ضوءاً ساطعاً على ميكانيزم نشاطات المؤسسات المصرفية المالية والعربية ونظم عملها التضامني في سبيل إخضاع الدول النامية لسيطرة الدول المتقدمة. وكان بيوتنا لو حاولنا عادل حسين حول مفاهيمه التي طرحها في التنمية، خاصة أن مثل هذه الحوارات كنا قد عقينها معاً مباشرة حين كان مقيماً في بيروت. لكن المجال هنا لا يتسع لذلك.

أحمد شاهين

عز الدين المناصرة، جفرا، بيروت: الاتحاد العام للكتاب
والصحافيين الفلسطينيين — الأمانة العامة، ١٩٨١، ١٦٤ صفحة

جفرا هي المجموعة الشعرية السادسة للشاعر الفلسطيني عز الدين المناصرة، بعد مجموعات
الشعرية: مياغب الخليل — ١٩٦٨، والخروج من البحر الميت — ١٩٧٠، ممر جرش كان حزيناً —
١٩٧٤، ملبس أبوعلوان — ١٩٧٤، وطن يفهمني لحد غير الزيتون — ١٩٧٦.

ومجموعة جفرا لا تتضمن قصيدة جفرا التي لُحنت أغنية سياسية رددتها جموع المقاتلين،
وطنيين لبنانيين وثواراً فلسطينيين وعرباً، آملاً بالانتصار، بعد أن نشرت تلك القصيدة التي لحنها وغناها:
مارسيل خليفة، خالد الهبر وآخرون، في مجموعة: وطن يفهمني لحد غير الزيتون.

— ٦ —

الخوض في دلالة الرمز ومكوناته لاية قصيدة يتّشر، مقدماً، إلى توجه الشاعر واثمائه، الجرح والدرع
الذي يقبه التوله في هذا الزمن المويبه بالأعداء المترصدين لانبوات الثورة والتغيير، المترصدين للمناضلين
من أجل حقوقهم الوطنية والديموقراطية الحقّة. ومقدماً أرى ضرورة التنويه بأن عز الدين المناصرة، ومنذ
أول قصيدة في الديوان: «تشديد الكتمانيات»، يتّكك الارتباط القوي بأرض الأجداد. ويتّشر إلى قلق خلق
القصيدة الذي تبدأ:

كنت تبدأ قصيدتك من الصفر

ثم تتطلق نحو الجبل،

حيث المرائين والثوار:

.....

ساصطلاك أمام الكتمانيات

وأقول لبنات الخليل:

أرقصن، أرقصن، أرقصن حوله سواراً

حتى يرى الأرنب الهري عذارى حلحول

فينعس،

وهو يتنلح إلى عيون الزرقاء كزمرة الجُحُوم

وأكون بهذا قد دفعت المهر مقدماً

عندما ستجيء القصيدة ككلوآد الصلير

وتركع عند أقدامي ضاربة وميتهجة.

وإذا كانت الدهاليت مفتوحة دائماً واليدايات مغلقة، كما يقول الشاعر العراقي سعدي يوسف، فهي إذ تبتشر الحركة لا بد لها من أن تمرّ قرب صفصاف برك سليمان وأشجار الكرم وشار الرمان.. والقصيدة، إذ تبدأ بزمن، فهي تشير إلى «المنفى الرابع» للشاعر في صولها المسوّرة بجبال الفيتوشا، حيث يمتزج المواطن المألوف بمق الاستعادة من تجربة الشعر والثورة، فيصبح من الطبيعي إذاً:

تلك مسافة تعني:
أن أجمع عبد الرحيم محمود
المضرج بدمه قرب الشجرة
مع نيكولا فليتساروف
المشرّب العنق باتجاه المقصلة.

فاليداية، وهي تؤثّر عدداً رقيقاً لفظها، لا تتسلخ عن مسميات الأرض وشارها، مما يجعل هذا الهم يتخذ تشكيلاً جمالياً في الديوان، ويومر هذا الجمع بتأكيد الرفض الواقع — المأساة، المتجسّدة بسياسة التوسع الصهيوني الاستيطاني.

وفي مسار القصيدة الواحدة، هناك أكثر من تتأغم عبر اضطراب حي تنظفت وحدته أحياناً، ليرد تركيبيه ضمن وحدة أكثر تناسقاً ترتقي في نموها انسجاماً مع المسار الموضوعي للفعل التاريخي والقرى المحركة له: «ثورة تفرّ من مجون السافاك، لتفرّز السكاكين في وجه من قتلوا صديقي، تحت شجرة الصنوبر، في مدرسة عين سارة الثانوية، عام ١٩٦٢».

وهذا الانفلات، مؤثّر بعلامات جغرافية، في مكان محدد بزمن يدخل تاريخ الشاعر الذي يرصف الواقع بموسيقى تتميز بترديد اسم مجفراه «وأم علي النصرانية جنباً إلى جنب مع «الخليل» وجنات الخليل، ومصلو، و«كفان» و«بابس أبو عطوان» و«أسامة العويس».. إلخ.

إن الدخول في «أعراس» الديوان لكثافته ليس تيهاً، إنما هو متعة لا تخلو من تذكير بمأساة صوف تبيكتها، يتعمّد المناصرة تطعيمها كزفة دراسية في مسرحية تمثل يومياً، حيث يمتزج بكاء الامهات الناعيات فلذات اكبادهن بمواويل الأعراس، فهناك تقاطع ضمن موسيقى الكلمات المترددة بين الحوارات ونشيجها، حيث أن «أه».. «وي».. «آه» في رقص «أم علي النصرانية»، تختلف عن «أه».. «وي».. «آه» في «أيلول السبعين».. ويرأبي، فالشاعر، في غنائته الحزنية هذه، يمنح الألم الشعبي عبر عناصره الفولكلورية مقاومة له بعد البلوى، فالعلاقة المتشكلة بين الموضوع والذات المنقضة لا يمكن إعطائها مقياساً رياضياً، وإن كانت هي انعكاساً لواقع له أبعاد حسابية خارجة عن إرادة الذات، لكن بتكوينها تصبح نموذجاً — علاقة، صورة تختلف كلياً عما هو مستتبش بشكل مباشر، أو ما يمكن أن يظهر في المرأة الطبيعية، لأول وهلة، هو انعكاس للمنعكس الذي يبعث عن شكله في ماء الزئبق.

هذا التشكل، يمكن أن تكون له ذاته الخاصة به في حالة تصويره بالكاميرا، ذات تجد لها في ودى الصورة الحاملة جوهرأً كلياً، يختلف عما كان ينظر في المرأة، لما له من خاصية حية، تجد تعقيدها الراقي في صراعها الاجتماعي (مع تفرعاته)، الذي لا يبيق عند لحظة التصوير أمام المرأة، بل يعيد تشكله في الزمن المساعد من الماضي — غير الحاضر — نحو المستقبل.

بهذه العلاقة فقط، يمكن أن تتميز الغنائية الحقة. حقة كونها قادرة أن تفهم مفاتيح الواقع التي لم يسبكها حداد، فيستحوذ عليها الملك ليحفظ ما في خزائنه، بل هي الوجود الذي لا يدرك بالفرطة، إنما بالتجربة من استخلاص دروس الماضي، ماضيتنا نحن — وكل ما امتلكته البشرية التي أنجزت ما نحن عليه الآن منذ عهود.. ولئلا تشبكت العلامات، ففي دخولنا في موضوعة تشكل وهي — علاقة الشاعر (الإنسان) الذي يغري في تحليله تحليل ديناميكية الانعكاس الراقية عند الذات (الواعية) — أي عبر علاقتها (لوجودها، للسمعي نمو تفسيره.

صحيح أن العقيدة لا تعطي مبرناً جاعاً للنضال، لكنها تمنح التأمل الواعي، بعكسها مرآة الواقع عبر حسية مماثلة، وبذلك تتجلى في تكوين طعمها الحار كـ «الدم المهرق»، منجح كونها تصبح غذاء روحياً للذات المغترية أرضها، للسكينة اللطيفة، والارتضاء للسكن حتى مع السكينة — جريحة تنظر عرسها القادم مع رقص البيلار.

— ٢ —

ماذا أقول للكنعانيات في مدن الخافي؟ هكذا تسأل الشاعر في أول قصيدة من مجموعته الشعرية الجديدة: مجفراء. ترى هل تمكن من قول ما أراد، أم اكتفى بالسؤال؟ لقد أسهب عز الدين المناصرة في غنائته للكنعانيات، وتحديداً لمجفراء التي لسطرتها القصائد ولطنا بمنته «الحبيسة»، ويتشابكت رموز أرضه الصارخة، كمصهيل الماء، المتزودة صدى يهتف بالشاعر تحذيراً من تلاشي التمايز بين الأشجار وحقيقتها، مما يضطر للجاجة:

يا شجر المنفى

انتي لا أنوي الإقامة

وجفرا = الوطن + المرأة = القصيدة (الهم). هذه المعادلة لها ولها وتميزها بالنفس الشعبي الحار الذي تملكته، وهنا تؤكد قضية التمايز: كونها لا تأتي نسخاً فلسطينياً لإنزا أرغون الفرنسية، فالموضوع المتناول هنا له من علامته المتشعبة بروزاً يجسم الجاجة التي تدعم رأينا، مجفرا هي: (الأم، الحبيبة، المغنية، الراقصة، بائنة البرتقال، المسافرة، طالبة الجامعة، بنت الخليل... إلخ) هي التحدي:

ليكن لي علمك أيها الجندي

أن تستطيع اختطاف ولدي للجنيد الجباري

حتى لو بلغ السن القانونية

هذا التمديد المكرر بقوة، بصورة مترادفة في محور، تنبأ لكس الأيديولوجيا، التراجيديا الحية في نساء لا يبيكين، ولا يسترحمن القلعة، — ويستمر المناصرة في رسم نموذج المرأة الفلسطينية بكل ما تعانيه — ما تعيه وما تمارسه ضمن تكوينها العاطفي والنفس، فون:

ميفران فصلاً للأحبة الفاتنين

التواصل هنا يصبح نوعاً من دواء وسلاح للمجابهة والإحساس بالوجود المستقل عبر الذات التي حدثت ارتباطها:

لي حبيب وحيد، ألا.. فأتروني له،

هو الآن يركب مهرة — سرجها ذهب

وحولهما فضة — تفرح الآن ليل الليل

حبيبي مصفى أملي

صوته صارخ وله طعنة مثل بدر التلم.

ترى، هل استطلعت جفرا حضورها الممتزج بطعم اللقاء:

«أعداً سارياً لمي، هو السؤال المجهل أبدأ»

عز الدين المناصرة يطعم بالثورة في حملها بعد البدر التاسع، ويصر على الحضور الموازي الملازم للرؤية الحسية: «والقول: أراها، حتماً ساراه، لولي الطم أراها». والمناصرة لا يغمض عينيه عن تناقضات الزمن الكائن فيه، فهو، إذ يطرح نموذجاً حياً ولعلاً لامرأة مناضلة توحدت عندها قضية الولاء للثورة بالولاء للحبيب لا ينسى ذكر التقيض، ويشعر بأسلوب يمنحه موقفاً أخلاقياً ساعراً، كما جاء في مقاطع: «مزاج السيد، يحدث دائماً، سبحانه التدفئة»، «استقبال القادة»، «مبادرات عليه السلام» و«العصاور بين الطائر.. وغيرها.

أما في مقطع: مثل الجلالة، وأعداره، وفي مدينة تنطق اللغة العربية، فللناصره يسيطر ذات المسخوفة، إلا أنها هنا موجهة ضد كل أساليب القمع والإرهاب الموجهة ضد الإنسان في بلاد النفط والدولار.. إن هومو جغرافا عديدة، وهي بحجم الجوى التي تبدأ من الشعور بالفتني، باغتراب الأشياء في ذات الشاعر:

لما مرّت سيدة شقراء

فيطّلق من جانيه:

ما أحلى المدن الصمراء

هذا الامتزاج في تناول هم المرأة — الوطن لخلق القصيدة، يبرز أكثر وضوحاً في مقطع: «افتراض»، ومقطع: «متيصر سيول»: حيث يتشكل كل هم الشاعر الذي اضطره للمنفى والاضطرار للمقاومة.

— ٢ —

وختاماً، ليست هذه الملاحظات السريعة كل ما يمكن أن يكتب عن ديوان جغرافا. إن جغرافا تميزت أيضاً باستخدامها أسلوباً متميزاً في كتابة القصيدة الحديثة، حيث يلجأ الناصرة مرة إلى كتابة قصيدة ملحمية طويلة لها هرمونيتها وتماييزها ضمن الوحدة، ومرة يكتب مقاطع ذات موضوعات عدة: [الفلسفي، الأخلاقي، الاجتماعي] ضمن عنوان واحد.

والتميز الآخر هو استخدام الناصرة للأغنية الشعبية الفولكلورية في شعره، ليعمل على إسهام النصت في تلاوتها ليعطي تأثيراً له فاعليته لا بعد الاستماع.. ويرأى أن هذا المسمى يجب النظر والتوقف لتعميقه ضمن التطور الحاصل، أي المساهمة في إغناء العلاقة بين الشعر والموروث الشعبي وإعطائه روح التفجر والثورة، ضمن أشكال جمالية تقع على كل شاعر مهمة اكتشافها وتنويعها.

ستّر كنوي حسن

المقاومة الفلسطينية — عربياً

مبادرة فهد والحوارات الفلسطينية بشأنها

الدائرة حول المشروع السعودي، أن نذكر بينوده كما عرضها، في حينه، صاحب المشروع.

ماذا في المبادرة:

عرض الأمير فهد مبادرته في حديث صحافي أجاب فيه على أسئلة وكالة الأنباء السعودية، وتناقلته الصحف (أنظر، مثلاً، **الأنهار** ١٩٨١/٨/٨) وفي هذا الحديث، قال الأمير السعودي أن بلاده ليست راضية وعن مجمل السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وبخمسها فيما يتعلق بقضية فلسطين. كما أسف لأن الولايات المتحدة لا تزال متمسكة باتفاقي كاسب ديفيد اللذين ثبت فشلهما، مطلقاً «أننا كنا ولا نزال نأمل، من إدارة الرئيس ريغان، في أن تسلم بعدم جدوى اتفاقي كاسب ديفيد كإطار للسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، مؤكداً، في الوقت نفسه، على أن كل محاولة لاستهداف اجبار إسرائيل على الانسحاب وقيام الدولة الفلسطينية، ستؤدي إلى مزيد من الاضطراب والقتل والدمار» (المصدر نفسه).

وعن منظمة التحرير الفلسطينية، دعا الأمير فهد واشتد على الاعتراف بها «لأنها الحقيقة والواقع»: وذلك على قاعدة أن «أي سلام شامل في المنطقة يجب أن يستند إلى الواقع ويقوم على الحقيقة، لا على الأوهام التي تؤدي إلى نتائج لا تصمد عتباتها». وفي تحذير لواشنطن مما يحدث

مرة أخرى تدب الحرارة في الحوارات الدائرة على ساحة الشرق الأوسط بشأن التسوية السياسية المنشودة للآزمة التي أججها العدوان الإسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. شيء يذكر بالحوارات الساخنة التي دارت عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عام ١٩٧٣، ومبادرة روجرز الأميركية عام ١٩٧٠، وبرنامج السادات للسلام إبان حرب ١٩٧٣، وكذلك مبادرته الشهيرة، عام ١٩٧٧، وما تلاها من توقيع لاتفاقيات كاسب ديفيد عام ١٩٧٨، مع اختلاف الظروف. والفضل في التسخين يعود، هذه المرة، للمملكة العربية السعودية، وإبنوه مشروع التسوية الجديد الذي أطلقه ولي عهد المملكة، الأمير فهد، في السابع من شهر آب (أغسطس) المنصرم.

ومع أن أكثر من ثلاثة أشهر انقضت منذ إعلان المشروع الذي اشتهر باسم مبادرة فهد، فلن الاهتمام الفلسطيني والعربي، وكذلك الدولي، بالمبادرة تجدد، على النحو الساخن الذي نشهده الآن، بعد مصرع الرئيس المصري أنور السادات، وبعد أن تأكد أن مؤتمر القمة العربي سينعقد في مدينة فاس في الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، وستعرض عليه بنود المبادرة السعودية.

ويجدر بنا قبل أن نخوض في المناقشات

* في أنغولا وأثيوبيا وأفغانستان، يشعر الأمر، بصورة غير مباشرة، إلى احتمال حدوث تطورات في بلدان الشرق الأوسط شبيهة بما حدث في البلدان الثلاثة، مما سيؤدي للاحاق الشرق بسياسة الولايات المتحدة ومصلحتها إذا استقرت في تجاهل الواقع الذي قد يملئ تطورات كهذه (وكافة الاخبيل اللينينية ١٩٨١/٨/٧، نقلاً عن اذاعة الرياض).

وبعد هذا التمهيد، يقدم ولي العهد السعودي البنود الثمانية لمشروعه، بصيغة مبادئ أساسية للتصوية الشاملة والعادلة في المنطقة.

هذه البنود التي أثارت أوسع الجدل تنص على «انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية»، وعلى «إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧»، وعلى ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة. وتتضمن البنود تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام». وقد ورد تأكيد هذا الحق بهذه الصيغة دون زيادة أو نقصان (وذلك في البند السابع): «مما أفصح المجال لشتى التفسيرات والتأويلات، كما سنرى.

وتدعو بنود مبادرة فهد إلى تحديد فترة انتقالية توضع الضفة الغربية وقطاع غزة خلالها تحت إشراف الأمم المتحدة ولدة لا تزيد عن أشهر، كما تدعو إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بإصاحتها القدس»، وإلى تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتمريض من لا يرغب في العودة. ووفق البند الأخير من بنود المبادرة «تقوم الأمم المتحدة، أو بعض الدول الأعضاء فيها، بضمن تنفيذ تلك المبادئ» (المصدر نفسه).

وبعد عرضه للبنود الثمانية، يضع الأمر فهد ثلاثة شروط يصفها بأنها «واقعية ولا بد من تنفيذها»: وذلك لضمان تنفيذ مثل هذه التصوية. وأول هذه الشروط موقف الدعم الأميركي للامحدي لإسرائيل: «وثانيها «موضع حد للقطرسة الاسرائيلية التي يمثل مناصح يبين أبشع صورها، مع ملاحظة أن هذا الشرط

يمكن تحقيقه تلقائياً إذا تحقق الشرط الأول»؛ وثالثها «التسليم بأن الرقم الفلسطيني، كما يقول الاخ ياسر عرفات، هو الرقم الاساسي في المعادلة الشرق لوسطية» (المصدر نفسه).

وإذا كان الكلام عن مسؤولية الولايات المتحدة الاميركية في التسوية يستغرق الجزء الاكبر من حديث الأمر السعودي، فهو يلاحظ أن هذا «لا يعني دول أوروبا الغربية من مسؤولياتها». بل ان ولي العهد يؤكد «أن مصالح أوروبا الغربية في المنطقة العربية لا تقل أهمية وحوية عن مصالح الولايات المتحدة» (الذهلي ١٩٨١/٨/٨). وهذا يعني، كما يبين سياق الاتصالات التي نلت اعلان المبادرة، أن المشروع موجه لدول الغرب بكاملها وليس للولايات المتحدة: مما يعني أن المسؤولين السعوديين لا يقدمون مشروعه على أنه البديل لكاسب ديفيد، فقط بل وللمبادرة الأوروبية الغربية التي يجري الحديث عنها منذ بضعة سنوات، أيضاً.

ردود الفعل الدولية والعربية

تكفي قراءة هذه البنود والشروط والأفكار التي تضمنتها حديث الأمر فهد حتى يتوقع القارئ أنها تشير اتسواً شتى، متقاطعة ومختلفة ومتعارضة، من ردود الفعل لدى الاطراف العربية والدولية المعنية بها. وهذا ماوقع بالفعل: إذ تنوعت ردود الفعل إلى حد كبير، طبقاً لتنوع مصالح الذين يمارسونها ودوافعهم. وتتوقع فهمهم لهذا البند أو ذاك ولهذا المفزى أو ذاك من بنود المبادرة ومغازيها.

ومع أن هذا التقرير سيركز على المواقف والمناقشات الفلسطينية المتصلة بالمشروع السعودي، فمن المفيد أن نشير بإيجاز إلى ردود الفعل الدولية والعربية عليه. وسنرى، هنا، أن تصريحات المسؤولين الأميركيين، وفي المقدمة الرئيس ريفان، أعطت الانطباع بأن الولايات المتحدة ترحب بالمشروع السعودي، أو بعبارة أدق، ترحب بما يتضمنه البند السابع من بنود المبادرة، حين يؤكد حق دول المنطقة في العيش بسلام، وبما ينطوي عليه المشروع بمجملة من استعداد سعودي لمزيد من النشاط لدفع مسيرة السلام التي يؤيدها الغرب إلى الأمام. وقد أقصع

وزير الخارجية الأميركية عن هذا المعنى بجلاء حين قال: إن مواشطن وجدت استعداداً لدى السعوديين لدخول مسيرة السلام يفوق إلى حد كبير ما هو موجود في مشروع فهد، ولذلك، يقول هيج: نحن متمسكون باتفاقات كامب ديفيد، لكننا سنحاول ضم دول عربية أخرى إلى مسيرة السلام عن طريق المشروع السعودي. (ر.إ. العدد ٢٢٧٧، ٢٠٢٠/١١/١٩).

أما في إسرائيل، فإن أحزاب الائتلاف الحاكم، مثلها في هذا مثل الأحزاب الصهيونية المعارضة، التقت على التثديد بالمشروع السعودي تشديداً شديداً، وذلك، خصوصاً، لأنه يدعو إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة التي يرفضها الصيونيون، ولما ينطوي عليه النشاط السعودي من احتمالات دفع واشنطن إلى إيثار تقديم ترضيات للجانب العربي على حساب التطرف الإسرائيلي في معارضة الانسحاب الكامل والمطالب الوطنية الفلسطينية الأخرى.

ودول السوق الأوروبية المشتركة، على تفاوت واختلاف مواقفها، التقت في الحصلة على الترحيب ببعض بنود المشروع السعودي، مع تأكيد هذه الدول على رؤيتها الخاصة للحل: حيث تمسك، كما أعلن رئيس مجلسها الوزاري، لورد كارنغتون، وزير خارجية بريطانيا بمبدأين أساسيين ينبغي التفاوض بشأنهما هما: ضرورة أن تعترف جميع الدول بحق الدول الأخرى في المنطقة في العيش بسلام، وضرورة أن تعترف إسرائيل بحقوق الفلسطينيين» (الصفحة ١٠/١٩٨١). وإذا كان هذان المبدأان الأوروبيان يتواءمان مع مضمون المبادرة السعودية ونصوصها فإن هناك الكثير مما هو مختلف عليه، من ذلك، مثلاً، ما أشار إليه كارنغتون حين قال: «إن مبدأ جعل القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المحتلة هو أمر مرفوض من قبل الدول الأوروبية» (المصدر نفسه)، ومنه، أيضاً، التباس الموقف الأوروبي، حتى الآن، من مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية التي تعترف بها السعودية، وكذلك من الدور الذي يمكن أن ينأط بالمنظمة في مجهودات التسوية السياسية، وفي المسؤولية عن الدولة الفلسطينية.

والواضح أن دول أوروبا الغربية مستعدة للتباحث مع الدول العربية إذا تبنت الدول العربية مشروع فهد؛ وذلك، كما يقول كارنغتون، من أجل الوصول إلى صيغة حل وسط يقع بين المشروع السعودي وبين البندنية؛ حيث أن المشروع والبيان يتماشيان مع بعضهما البعض تماماً، ولهما أسس مشتركة» (المصدر نفسه).

أما الصوفيّات، الذين لم يذكرهم الأمير فهد لآني بنود مشروعه ولا في حديثه الصحافي المشار إليه، فإن إشارات قليلة للغاية صدرت عن موسكو تدل على أن الصوفيّات يترون قبل اتخاذ موقف بات إزاء المشروع السعودي.

أما عربياً، فقد أعلنت معظم الدول العربية، من غير دول جبهة الصمود والتصدي، تأييدها للمشروع، وذهب مجلس دول الخليج إلى حد تبني طرح المشروع على اجتماع القمة العربية في فاس. أما دول جبهة الصمود والتصدي فقد رجحت أنباء سعودية تفيد بأن بعض دولها لا تعارض المشروع، بينما أكتت المواقف الممتنة لكل من سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية ميلاً عاماً نحو رفض المشروع، مع تفاوت في شدة التصريح عن هذا الرفض.

الجدل الفلسطيني حول المشروع

منذ تجددت الحوارات حول التسوية السياسية بعد رحيل السادات، انخرطت الجهات الفلسطينية فيها بهمة بالغة. وقد تناول الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية القائد العام لقوات الثورة، المشروع السعودي في إيماءات قليلة تكررت عبر أحاديثه في الثمورين للضامين؛ وفي كل مرة كان عرفات يكتفي في أحاديثه الممتنة، بالإشارة إلى أن المشروع ينطوي على بنود إيجابية تجعله بمثابة أساس يمكن أن ننطلق منه لحل المشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط؛ وذلك إذا توافرت الثبات والرغبات» (الفتح ١٨/١٩٨١). ووصف عرفات المشروع بأن فيه بعض النقاط من روح البرنامج السياسي [لنظمة التحرير] ولكنه ليس خطوة متقدمة عليه» (المصدر نفسه، ٢٠/١٩٨١). وفي كل مرة وجه فيها لرئيس اللجنة التنفيذية سؤال حول المشروع السعودي، تمسك بالقول: «إننا سنبحث هذا المشروع مع

الرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي» (المصدر نفسه، ١٨/١٠/١٩٨١)، مرجعاً، بهذا، إعلان الموقف الفلسطيني إلى ما بعد القمة، ولمعاً، في الوقت نفسه، إلى احتمال قيام القمة بإدخال تعديلات على المشروع السعودي بعد مناقشته؛ حيث يعتقد رئيس اللجنة التنفيذية أنه إذا اتفق الزعماء العرب على بعض التعديلات فإن الأمر جهد أن يقف ضدها (المصدر نفسه، ٢٠/١٠/١٩٨١). وكل ما ورد على لسان عرفات بشأن المشروع السعودي لم يعد الإيماءات التي من هذا القبيل، والتي تدل، وخصوصاً إذا أخذت مع ما يتوافر للمصادر المعنية من معلومات، على أن الزعيم الفلسطيني، مع ترحيبه ببعض بنود المشروع، يؤثر أن يجري التداول بشأنه في إطار العمل العربي المشترك.

فيما عدا رئيس اللجنة التنفيذية، فإن معارضي المشروع على الساحة الفلسطينية أقاموا في الأحاديث التي تبين مواقفهم لمعارضته.

وقد أجمع المعارضون الراضون للمشروع على اعتباره استطراداً لسياسة كامب ديفيد وليس بديلاً لها، وعلى أنه محاولة لإخراج هذه السياسة من المأزق الذي تتعرض فيه.

وهناك، من بين الفلسطينيين، من أطلقوا رفضهم للمشروع لأنهم في الأساس يرفضون أية تسوية سياسية لا تؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني. دون أن يفوتهم أن يتحدثوا عن مبررات رفضهم لهذا المشروع بالذات، أيضاً (أنظر، مثلاً، تصريح أحمد اليانسي في الهدف، العدد ٥٥٩، ٢٤/١٠/١٩٨١؛ وافتتاحية المصدر نفسه، العدد ٥٦٠، ٢٨/١٠/١٩٨١): حيث يمكن معرفة وجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وممثلها في اللجنة التنفيذية.

وفي الجبهة الديمقراطية، تركزت الاعتراضات على تجاهل بنود المشروع السعودي لدور منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك، لدور الاتحاد السوفياتي والدول الصديقة الأخرى. وقد رد الأمين العام للجبهة، نايف حواتمة، أصول المشروع إلى الأجواء التي رافقت انقراض القمة العربية في عمان قبل سنة، حين «ارتفعت صيحات

الرياض وعلان والرباط والخرطوم وغيرها... داعية إلى تقديم البديل عن اتفاقات كامب ديفيد». ويرى حواتمة أن «الحلقة المركزية، في دعوات المشروع البديل، هي عملية القفز عن منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني». كما يرى أن المبادرة السعودية تقوم على التوصل من قرارات القمة العربية بدءاً من قمة الجزائر ١٩٧٢ حتى يومنا. يضاف لهذا، طبقاً لرأي حواتمة، أن المبادرة متجاهل عن سبق إصرار الأطار الدولي لبحث القضية الفلسطينية ومعضلات الصراع العربي الإسرائيلي، ولأنها بهذا تستجيب للهيمنة الأميركية وعزل القوة الصديقة لفضائل شعبنا في موازاة الامبريالية الأميركية الحليفة الاستراتيجية المطة للعدو الصهيوني» (الحرة، العدد ١٠٢٨، ٩/١١/١٩٨١).

وعصام القاض، الأمين العام لمنظمة الصاعقة، وهو، في الوقت نفسه، عضو القيادة القومية لعزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا، ركز من جانبه، إضافة لما تقدم، على القول بأن المشروع السعودي يتناقض متناقضاً حاداً مع الميثاق الوطني الفلسطيني، معتبراً المشروع مفروجاً صارخاً على ماتم الإجماع عليه في مؤتمرات القمة العربية من حيث عدم جواز أن تنفرد دولة عربية بطرح أو تبني أية حلول لا تتم مناقشتها وتبينها خلال اجتماع عربي» (المصدر نفسه).

بين رافضي المشروع، يرى نمر صالح (أبو صالح)، عضو اللجنة المركزية لفتح، أن هذا المشروع لا ينبغي أن يبحث وفقاً لنصوص بنوده «وإنما بأهدافه وغاياته»، وإذا فهو يعتقد أن إقرار المشروع من قبل القمة العربية يعني ضرب التضامن العربي المستند إلى البرنامج الوطني المناهض لكامب ديفيد والتخلي عن الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني والأمة العربية، (المصدر، ٩/١١/١٩٨١).

أما صلاح خلف (أبو أياد)، فقد انصب انتقاده على البند السابع من المشروع لأنه يتعارض مع الميثاق الوطني الفلسطيني. ويخشى خلف «أن أي كلام حول هذا البند الصليح من

شأنه أن يقسم الساحة الفلسطينية، في حين أننا، في هذه المرحلة، في غنى عن كل هذا وبحاجة إلى تعميق وحدة المواقف الفلسطينية. ويلاحظ خلف «أن توقيت المشروع والنقاط التي تضمنها كان القروض أن تطرح على بساط البحث مع القيادة الفلسطينية، أولاً، ثم مع العرب بعد تنقية المشروع وجعله مقبولاً» (الحرورية، ١٠٢٨، ١٩٨١/١١/٩، نقلاً عن المستقبل).

من هذه الأمثلة التي أوردها عن حجج المتحرضين على المشروع، يتضح أن مواقف الأوساط الفلسطينية في مواجهته تتراوح بين الرفض الكامل له والاعتراض على بعض بنوده والدعوة إلى تعديله، أو تنقيته، على حد تعبير صلاح خلف.

ويبدو أن ياسر عرفات، الذي لم يبدل بقدر إشارات علنية قليلة بشأن المشروع، قد أفضى، في اتصالاته ومناقشاته مع المسؤولين السعوديين، إغاضة مطولة، مفصلاً رأيه وملاحظاته على هذا المشروع. وتفيد المصادر الطليعة أن مناقشات عرفات مع الأمير فهد اتسمت بالصراحة التامة في بسط ملاحظات رئيس اللجنة التنفيذية أمام صاحب المبادرة. وقد تركزت ملاحظات الزعيم الفلسطيني حول غياب ذكر الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني عن المشروع، وكذلك غياب الإشارة لقرارات الأمم المتحدة التي صدرت قبل عام ١٩٦٧، كما تركزت حول تجاهل بنود المشروع لدور منظمة التحرير والاتحاد السوفياتي ودوره.

أيضاحات سعودية

ومهما يكن من أمر فإن المسؤولين السعوديين، مع تمسكهم بمشروعهم واعتزامهم عرضه على قمة فلس، أبوا، بصورة مباشرة وغير مباشرة، استجابة لتأثير عدد من الانتقادات والاعتراضات التي قامت في وجه المشروع عربياً وفلسطينياً. وتعايقت تصريحات المسؤولين السعوديين بهذا الصدد: فقال د. محمد عبيد اليمني، وزير الإعلام: أن المشروع السعودي يتميز بإحاطة الحقائق الجوهرية لأزمة الشرق الأوسط، وطرحه المباشر للحلول الجوهرية المبنية على أساس القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية والقرارات

التي اتفقت عليها الإجماع العربي من خلال مؤتمرات القمة العربية. وهو بهذا ليس مبادرة بالمفهوم الذي أشير إليه في بعض التحليلات والتأثيرات الصحفية» (الفنار، ١٠/١٩٨١). ولأن هذا القول لا ينفي ثمة التردد، فإن الوزير السعودي يرى «أن كل متصف ومدرك للحقائق من الأخوة العرب، وفي مقدمتهم الأخوة الفلسطينيون، يطمحون أن مشروع السلام السعودي يأتي في إطار المبادئ التي أجمع عليها قادة الدول العربية وزعمائها، والتزموها في قرارات مؤتمرات القمة السابقة» (المصدر نفسه).

ويرى الأمير فهد، صاحب المشروع، في معرض رده غير المباشر على الاعتراضات المنارة، أن العرب رفضوا كاسب ديفيد وإلا أن الرؤية السياسية العربية بقيت مقتصرة على تطويق كاسب ديفيد بدون الخروج بطل بديل متوازن ومعقول». ويصف الأمير مشروعه على أنه «إطار للسلام يختلف جذرياً عن كاسب ديفيد، ويستحق العناية والتأمل والدراسة، أما مبادئه ومبادئه فإنها، قرارات صادرة عن الأمم المتحدة وبالإمكان ضمها جميعاً في قرار واحد يصدر عن مجلس الأمن الدولي ويشغل إطاراً للتسوية الشاملة والعادلة». وذلك فضلاً عن أن بعض بنود المبادرة مستوحى من قرارات القسم العربية وبخاصة قمة بغداد. أما غياب منظمة التحرير عن بنود مبادئه، فإن ولي العهد السعودي يذكر، بشأنه، بتصميمه الذي تضمن بنود المبادرة، حيث أكد في التصريح على أهمية الرقم الفلسطيني وطلب حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالمنظمة (المصدر، ١١/٢/١٩٨١).

وأما بشأن عدم التشاور مع الأشقاء العرب قبل إعلان المبادرة، فيتردد الأمير فهد بأن مشروعه لا يبدو كونه مجموعة مبادئ، والمبادئ تعتبر مشروع إطار للسلام لم تتحدد بعض تفاصيله النهائية، ولذلك لم تتشاور مع أحد. لكنه يؤكد «أن التشاور مع الأخوة العرب أمر طبيعي وحتي، ولا جدوى من المشروع إذا لم يتحول بالتشاور إلى خطة عربية بإجماع عربي» (المصدر نفسه).

لما الايضاح الذي قدمه حديث الامر سعود
الفصل بشأن دور الاتحاد السوفياتي، فقد جاء
هو الآخر غامضاً، وفي كل الاحوال لم يقدم
كإضافة على صلب البتود الثمانية. ان وزير
الخارجية السعودي لا يتحدث عن دور مساعد
للإتحاد السوفياتي في إطار مساعد لكنه يشير إلى
دور مالمسوفيات ولا يفوته أن يذكر أن هذا الدور
سيأتي بعد فترة، وليس منذ البداية.

إلى ما بعد القمة العربية

ولا يستطيع المحاورون الفلسطينيون بشأن
مبادرة عهد أن يتجاهلوا هذا، أو أن يقللوا من
أهميته. وإذا فُهِمَ الجدل بشأن المبادرة لا يتوقف.

الشيء الاكيد الآن هو أن هذا الجدل الذي بدأ
حاداً وأوجد خشية من حدوث انقسام في الموقف
الفلسطيني، قد عاد لينصب في أفتية منظمة
التحرير مع ابتعاد شبح الانقسام. وذلك،
خصوصاً، بعد أن بلورت اللجنة التنفيذية لمنظمة
التحرير الحوارات عبر سلسلة من الاجتماعات
انتهت إلى اعلان اللجنة أن المشروع، بما هو
موجه لغير الفلسطينيين، لا يقتضي بالضرورة
اعلان موقف فلسطيني فوري وبك منه. وما دامت
الاتصالات، وكذلك الحوارات، مفتوحة، ويانتظر
أن تتبلور المواقف العربية والدولية من المشروع
على نحو أجلي، ويانتظر النتائج التي سيتمخض
عنها، حتى فيما يتصل بصياغة المشروع نفسه،
فلن في الوقت متسعاً كافياً لحوارات فلسطينية
هادئة.

ف. ح.

ولم يتطرق الامر عهد، في ايضاحاته هذه، إلى
غياب الدور السوفياتي. والذي فعل هذا هو وزير
الخارجية الامر سعود الفصيل الذي مضى للأقول
بأن الاتحاد السوفياتي، بسبب موقعه المهم على
المستوى الدولي، وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط،
يجب أن يشترك بالطبع، بعد فترة، في جهود
السلام في المنطقة (المصغر نفسه).

(١١/١١/٧٨).

وهذه الايضاحات السعودية، وخصوصاً
ما يتصل منها بالاعتراضات الجوهرية التي تمس
صلب المشروع، لم تقدم إجابات شافية على النقاط
المثارة مما يترك باب الجدل حول المشروع
مفتوحاً. إذ يبقى صحيحاً أن السعوديين تقدموا
باعلان مشروعهم، كسريين بهذا مبدأ من مبادئ
العمل العربي المشترك جرى تكيده في أكثر من
قمة عربية وخصوصاً بعد سابقة تقرد الرئيس
أنور السادات. أما الاتصالات والمشاورات
اللاحقة التي استهدفت عرض المشروع على قمة
فاس، فإنها لا تلغي مشروعية أي اعتراض ضد
التقرد.

ثم أن القول بأن ذكر منظمة التحرير ورد في
حديث الامر عهد الصحافي لا يلغي أنه غلب عن
بنود المبادرة الثمانية. كما أن ماورد بشأنها في
هذا التصريح، بقي غامضاً: إذ أن دعوة الامر
للولايات المتحدة كي تعترف بالمنظمة كأمر واقع
لا تطابق الدعوة إلى قيام المنظمة بدور كامل
ومتساو مع الأطراف الأخرى في صياغة مستقبل
المنطقة، أو في تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة
المشودة وقيادتها.

المقاومة الفلسطينية — دولياً

خطوة نوعية على طريق الصداقة الفلسطينية — السوفياتية

عرفات الى موسكو في العشرين من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، وكان في استقباله العضو المرشح للمكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي يوريس يوناماريوف. وقد ضم الوفد الفلسطيني معلمي ٦ تنظيمات فدائية: قيادة عامة (طلال ناجي)، ديمقراطية (ياسر عبد ربه)، شعبية (أحمد اليماني)، صاعقة (محمد خليفة)، جبهة التحرير العربية (عبد الرحيم أحمد)، جبهة التحرير الفلسطينية (أبو العباس). كما ضم رئيس الدائرة السياسية، فاروق القدومي، والناطق الرسمي، عبد الحसन أبو ميزر، والعديد سعد صايل (فتح) وصضر (فتح). واستقبل بروجنيف عرفات في اليوم نفسه. وقالت وكالة ناس للسوفياتية ان المحادثات استمرت ساعة كاملة واشترك فيها، من الجانب السوفياتي، وزير الخارجية اندريه غروميكو ويوناماريوف، وعن الجانب الفلسطيني رئيس الدائرة السياسية للمنظمة، فاروق القدومي وأبو ميزر.

واشارت الى انه تم تبادل راء، في جو ودي خالص، بصدد دائرة واسعة من القضايا، وبالدرجة الأولى تلك المتعلقة بالوضع في الشرق الأوسط.

وقالت: ان بروجنيف وعرفات عبريا عن مقلهما الجدي حيال التزام المتووقع في المنطقة والناجم عن النزعة العسكرية الاميركية واشتداد النزعة العدوانية الاسرائيلية، ومضت تقول:

تركز النشاط المحيط بالقضية الفلسطينية، دولياً، هذا الشهر، على الزيارات التي قام بها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، الى عدد من عواصم الشرق والغرب، ولا سيما موسكو وطوكيو.

ولعل اهم حدث فلسطيني شهدته هذه الفترة، كان زيارة عرفات الى الاتحاد السوفياتي (١٩٨١/١٠/١٨) والنتائج التي تمخضت عنها تلك الزيارة. وعلى الرغم من ان العلاقات الفلسطينية — السوفياتية اتسمت، على مر الحقبة الحديثة من النضال الفلسطيني، بأهمية كبيرة وعناية خاصة من كلا الطرفين، الا انها اكتسبت هذه المرة طابعاً خاصاً وشديد التأثير في مجرى النضال الفلسطيني ككل.

ففي خطوة وصفت بأنها ذات ابعاد استراتيجية دقيقة ومهمة على صعيد الشرق الأوسط، أعلن الاتحاد السوفياتي، خلال زيارة عرفات لموسكو، رفع مستوى البعثة التمثيلية لمنظمة التحرير ومنحها الصفة الدبلوماسية الرسمية الكاملة. وما أعطى هذا القرار اهميته القصوى، ان الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف أبلغه شخصياً لعرفات، خلال استقباله له في الكرملين.

وكان مكتب منظمة التحرير، قبل الاعلان السوفياتي، يرتبط بلجنة التضامن الافرو-اسيوي، وليس بوزارة الخارجية. وصل

ويعلن الاتفاق الاستراتيجي بين واشنطن
وقل - ابيي على نحو متكرر، حول الولايات
المتحدة اسرائيل الى اداة رئيسية لتحقيق
مشروعاتها المثقلة في فرض سيطرتها العسكرية
والسياسية والاقتصادية على شعوب الشرق
الايوسط. وتابعت: ان «الجانبين ادانا اصلا
الولايات المتحدة الرامية الى خلق بيئة خطيرة
للتوتر في حوض البحر الابيض المتوسط ووضع
الاسطول الاميركي واتات الانتشار السريع في
هذه المنطقة في حالة تأهب قصوى».

وقد اعتبر الجانبان بهذا التآهب محاولة
اميركية للتدخل في الشؤون الداخلية لمر
والشعب العربية الاخرى وممارسة الضغط
عليها.

وذكرت تاس ان بريجنف وعرفات مرعضا
بعزم المحاولات التي تبذلها اطراف كلب ديفيد
لاحلل مناقشات الحكم الذاتي المزعوم محل
التصوية الحقيقية لمشكلة الشرق الاوسط التي
تستند الى منح الشعب الفلسطيني حقوقه
الشرعية في تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة.
وقالت: ان بريجنف مركز على ضرورة ان يقيم
الفلسطينيون دولتهم حتى يحققوا استقلالهم
الوطني. واكد ان الاتحاد السوفياتي يؤيد بشي
القضية العادلة للشعب العربي الفلسطيني. وانه
في هذا الاطار، ابلغ عرفات قرار بلاده بمنح
البيعة التمثيلية لمنظمة التحرير في موسكو الوضع
الدبلوماسي الكامل.

واوضحت ان الرئيس السوفياتي تمنى
للشعب الفلسطيني النجاح في نضاله من اجل
السلام العادل في الشرق الاوسط ولولع
الاستقلال الوطني واقامة دولته المستقلة. وشار
الى ان الشعب الفلسطيني احرز نجاحات غير
قليلة: حيث تقدم الى المواقع الطبيعية في الحركة
التحررية الوطنية العربية. اما طبيعته السياسية
منظمة التحرير، فقد اكتسبت اعترافاً دولياً
واسعاً بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب
الفلسطيني.

واشارت الوكالة السوفياتية الى ان «المشاركين
في المحادثات اكدوا على اهمية تلاحم وتعزيز
الوحدة بين الدول العربية وبين القوى الوطنية في

العالم العربي كافة: وذلك كعامل من العوامل
الحاسمة في النضال ضد مكائد الامبريالية
والصهيونية ومن اجل احلال السلام الحقيقي في
الشرق الاوسط».

واستطردت قائلة: ويتم التأكيد على عزم
الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية
على العمل، بجهود مشتركة لمواصلة تحالف
التصوية الشاملة في الشرق الاوسط. ويرى
الطرفان ان الطريق الواقعي البناء نحو مثل هذه
التصوية يفتحه الاقتراح الذي قدمه المؤتمر
السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي
حول عقد مؤتمر دولي بصدد الشرق الاوسط،
وبمشاركة الاطراف ذات الشأن كافة وبضمنها
منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي مؤتمر صحافي عقده بعد اللقاء، وصف
عرفات الخطوة السوفياتية بانها تعتبر تطوراً
مهماً جدياً تجاه الحقوق الوطنية لشعبنا
الفلسطيني. وضاف: ان الاعتراف الدبلوماسي
الكامل، وخصوصاً من قبل احدى القوى المالية
العظمى، سوف يساعدنا في انتزاع حقوقنا
الوطنية باتجاه بناء دولتنا المستقلة.

ومضى يقول: «اني اعتبر زيارتي الراهنة
اهم زيارة قمت بها الى الاتحاد السوفياتي... انها
همة وبنامة ومفيدة وستدفع نضالنا خطوات
كبيرة».

تعليقات غربية

اعتبرت وكالة فرانس برس ان منح مكتب
المنظمة في موسكو وضع السفارة قد حقق لعرفات
نجاحاً دبلوماسياً، وان القرار يعد مؤلفاً سياسياً
له ابعاد مهمة: اذ يعزز موقف عرفات شخصياً
كما يدعم المنظمة بصورة ملحوظة.

وقالت: «وباختيار الكرملين لهذا القرار يبدو
وكانه اختار الخط الوسط الذي يمتلعه عرفات ضد
المتطرفين من الجهات كافة».

واضافت: «ويبدو ان الكرملين اراد اعطاء
منظمة التحرير دفعة صغيرة غذاء رحيل الرئيس
المصري انور السادات ليكن من شأنها تهيئة

الاجراء من اجل ايجاد تسوية في الشرق الاوسط.

ومضت تقول: «غير ان المستقبل سيكشف عما اذا كانت هذه التصريحات تطوري على وعد بتبني منظمة التحرير لافكار موسكو... ويانتظر ذلك يتسائل المراقبون عن كيفية حل المعضلة القانونية التي يثيرها تحويل مكتب المنظمة الى سفارة».

وتابعت القول: «وفي بلد مثل الاتحاد السوفياتي يتمتع بالشكليات حول هذه المسائل، يمكن التساؤل عما اذا كان اعلان قيام حكومة فلسطين في النقي، ستكون مقدمته تحويل مكتب المنظمة الى سفارة».

اما صحيفة الفايننشال تايمز البريطانية، فقلقت، بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨١، اي قبل الزيارة بيوم واحد، ان «عرفات سيطلب من المسؤولين السوفيات تزويد الفلسطينيين بأسلحة متطورة وخصوصاً الصواريخ المضادة للطائرات».

واضافت: «ان عرفات لم يستطع الحصول على مثل هذه الصواريخ من الصين، لان المسؤولين في بكين ابلفوه ان انتاجهم لمثل هذه الاسلحة محدود».

وقالت صحيفة هيرالد تريبيون البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨١ ان «الاعلان السوفياتي عن منح المنظمة صفة ديبلوماسية كاملة، يعكس مصلحة موسكو في لعب دور اكبر في الشرق الاوسط منذ احتلال الصادات».

ومن جهتها قالت صحيفة لوموند الفرنسية، الصادرة بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨١، ان «الخطوة تنمي ان الاتحاد السوفياتي قدم لعرفات هدية فالجات الاوساط الديبلوماسية الغربية بتوقيتها اكثر منها بطبيعتها». و اضافت: «وإذا علمنا ان هذه الخطوة لم تكن مستبعدة، يمكننا الاستنتاج ان السوفيات كانوا ينتظرون الفرصة التي تسمح لهم بتحويل منظمة التحرير الى شريك جدي».

ومضت تقول: ان «البيان المشترك الذي صدر

بعد المحادثات [تتصد نص وكالة تاس] اظهر تأييد الفلسطينيين للمبادرة السوفياتية حول الشرق الاوسط، وهو امر ليس بجديد برغم انه هنا، اكثر وضوحاً».

جولة آسيوية

وكان عرفات قد استبق زيارته الى الاتحاد السوفياتي بجولة آسيوية لانتقل اهمية، سيما وانها شملت طوكيو.

الصين: ففي السابع من تشرين الاول (اكتوبر)، وصل عرفات الى بكين في زيارته الثالثة للصين بعد زيارتي العامتين ١٩٦٤ و ١٩٧٠. وكان في استقباله نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية هوانغ هوا وعدد كبير من السفراء العرب.

وانتقل عرفات، على الفور، الى قصر الضيافة عبر شوارع مزدانة بالاعلام الصينية والفلسطينية. وخلال مقابلة عشاء اقيمت تكريماً له، التي عرفات كلمة قال فيها: «اننا نشهد اليوم سقوط اتفاقيات كامب ديفيد بسقوط احد رموزها [السادات]».

واضاح: «كنا نذكر ان ليل مصر ان يطول، وكنا نذكر جيداً ان شعب مصر الشجاع ملتزم بقضيته القومية، التي تشكل فلسطين قلبها. ان جيش مصر العظيم وشعب مصر البطال لن يتسامحا مع من يفرط بالقدس وقضية شعب فلسطين وثورته، بل والقضية العربية كلها».

اما رئيس الوزراء الصيني، فشد في كلمته على ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وان الصين ستواصل تقديم الدعم لها.

واشار الى اتفاق التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الذي قال انه سيؤدي الى مزيد من الفطرية الاسرائيلية والى تعقيد الموقف في الشرق الاوسط.

واجرى عرفات، في الصين، مباحثات مع امين عام الحزب الشيوعي الصيني، هوا كوفنغ، ورئيس الحزب، هويويانغ، ومع رجل الصين

القوي، نائب رئيس الحزب، تنغ هسيو بنغ. كما شهد مناورة بالذخيرة الحية أجرتها وحدة من فرقة الحرس الشعبي الثالثة ويبلغ تعدادها ١٢ ألف جندي، في منطقة مجاورة لبكين.

وذكر ان المباحثات تركزت، في جانب منها، على الوضع العسكري لجهة تقديم مساعدات عسكرية للمقاومة الفلسطينية، خصوصاً ان عرفات عقد اجتماعاً مطلقاً مع عدد من القيادات العسكرية الصينية وفي مقدمتهم وزير الانتاج الحربي ومساعد رئيس الاركان ومدير دائرة العلاقات الخارجية. وتناولت المباحثات مسائلتين: الاولى عسكرية، والثانية سياسية تركزت حول الموقف الصيني من قضية الشرق الاوسط وخصوصاً في ما يتعلق باتفاقيات كامب ديفيد. وابلغ تنغ هسيو بنغ عرفات بأنه يجب ان لا يتوقع كميات كبيرة من المساعدات اللدنية من الصين. ونقلت وكالة الانباء الصينية شينغخواه عنه قوله: ان «مساعدتنا محدودة وعليكم ان تعتمدوا بشكل رئيسي على جهودكم الخاصة وعلى وحدة الدول والشعوب العربية». وهو تعبير صيني مألوف، لا يُلغى ان الصين تقدم للثورة الفلسطينية مساعدات عسكرية ذات قيمة، وبكميات كبيرة.

واظهرت المباحثات تفيراً، وإن كان محدوداً، في الموقف الصيني تجاه كامب ديفيد، وهو تحول لوحظ من خلال اعتراف الصينيين بأن هناك سلبيات في اتفاقيات كامب ديفيد على صعيد القضية الفلسطينية. لكن الصين لم تشر إلى ما يظهر أنها قد تتخلى عن موقفها السابق المؤيد لكامب ديفيد وسياسة النظام المصري في هذا المجال.

وخلال لقائه بالقيادات العسكرية، عرض عرفات ظروف الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية وطبيعة التكتيكات التي اتبعت فيها وتنوعت الاسلحة التي استخدمت خلالها. وأوضح عرفات ان اسرائيل استخدمت في حربها ضد القوات المشتركة اللبنانية - الفلسطينية اسلحة اميركية متطورة مثل طائرات هاف - ١٦ والقنابل العنقودية والاسلحة المبرمة دولياً. وكان موقف الجنرالات الصينيين على هذا الصعيد ايجابياً. وودعوا بما يمكن تقديمه للثورة الفلسطينية.

وعقد عرفات، قبل مغادرته بكين، مؤتمراً صحافياً للمراسلين الاجانب اشار فيه الى ان المباحثات كانت مفيدة وناجحة. وقال: ان «الخرف الذي تمر به القضية الفلسطينية عسير وان الشعب الفلسطيني وبثوره يتطلع الى شعب الصين وقيادته وحزبه لتقديم كافة اشكال الدعم العسكري والسياسي».

وفي تعليق لها على زيارة عرفات للصين، لاحظت صحيفة لوموند الفرنسية، في عددها الصادر بتاريخ ١٠/٩/١٩٨١، ان القيادة الصينية ارجأت اذاعة رسالة التعزية باغتيال السادات التي بعثت بها الى مصر حوالي ٢٤ ساعة او الى قبل اربع ساعات من وصول عرفات. وقالت: ان بكين حاولت، من خلال ذلك، ايصال رسالة الى عرفات تفيد بأن موقفها الايجابي ازاء السادات مرتبط بمواقف السادات من الاتحاد السوفياتي وليس من القضية الفلسطينية. وذكرت الصحيفة نفسها، في عددها الصادر بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨١، ان قول عرفات ان زيارته كانت ناجحة على كل الاصعدة يعني ان بكين قبلت طلب تزويده بالاسلحة. وأضافت: ان عرفات وصل الى بكين وفي جيبه قائمة تسليم قدمها الى محادثيه منذ اليوم الاول. ونقلت عن بعض المصادر قولها ان القائمة لم تحتو سلاحاً يحتاجه الفلسطينيون كثيراً؛ وهو الصواريخ المضادة للطائرات. وأشارت الصحيفة الى الخلاف في وجهات النظر بين عرفات والقيادة الصينية حول السادات واغتيله.

كوريا الديمقراطية: وبعد الصين، انتقل عرفات الى كوريا الديمقراطية (١١/١٠/١٩٨١): حيث كان في استقباله اكثر من ربع مليون كوري غصت بهم بلحة المطار وطراف العاصمة: بيونغ يانغ. وكان على رأس مستقبليه الرئيس الكوري، كيم ايل سونغ، ورئيس الوزراء، فونغ اوك.

وعقد عرفات، بعد ساعات من وصوله، جولتين من المباحثات مع كيم ايل سونغ احدثهما كانت مطلقة، وقال فيما بعد انه جاء الى كوريا الديمقراطية لمساعدة المقاومة الفلسطينية ودعم موقفها امام مدافع الحزب الصهيوني. وخلال حفل عشاء اقيم على شرف عرفات والوفد

لكن ما حدث فعلاً أوحى بأن الحكومة اليابانية هي التي تستضيف عرفات، علماً ورسمياً، وليس اللجنة البرلمانية للصداقة اليابانية - الفلسطينية التي وجهت الدعوة إليه.

فقد هبطت طائرة عرفات في مطار هاندا في طوكيو الذي لا يستقبل من الخارج سوى الطائرات الخاصة لضيف الدولة. ووافقت حركة الطيران فوق طوكيو خلال عملية الهبوط حتى بالنسبة الى المطار الجديد الذي يبعد حوالي ٢٠ كيلومتراً عن العاصمة.

ويبدأ ان طوكيو تشهد اجراءات أمنية لم تر مثلاً من قبل، ويشارك ١٧ ألف رجل امن في حماية عرفات والوفد المرافق، منهم ٥٠٠ رجل كلفوا بحراسة الفندق الذي ينزل فيه. وقالت الصحف اليابانية: ان حكومة زنكو سوزوكي ساهمت في الزيارة بسرية وهدوء، منذ فترة طويلة، وأولدت مسؤولين من وزارة الخارجية الى بيروت لوضع ترتيباتها. وذكرت مصادر يابانية مسؤولة ان الولايات المتحدة مارست ضغطاً كبيراً على الحكومة اليابانية لمنع زيارة عرفات او على الأقل لتحييها عن طريق الحؤول دون اجراء لقاءات رسمية علنية معه، او غير التعطيم الاعلامي عليها. وقد لعبت دولة الامارات العربية المتحدة، دوراً رئيسياً في التضييق لزيارة عرفات الى اليابان، عبر وزير نفطها، مانع سعيد العتيبة، الذي كان موجوداً في طوكيو خلال فترة وجود عرفات والتقاء مطولاً مرتين.

وعقد عرفات مجموعة كبيرة من اللقاءات كان اهمها لقائه بكل من رئيس الوزراء زنكو سوزوكي ووزير الخارجية سونو سونودا. واعان رئيس الوزراء الياباني، خلال اللقاء، ان اليابان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية رسمياً رئيسياً للشعب الفلسطيني وانها مستعدة للمشاركة في اي جهود لحل أزمة الشرق الاوسط.

وقال سوزوكي لعرفات: ان «السلام في الشرق الاوسط يعني السلام في العالم، واي حل في هذه المنطقة يجب ان يبنى على اساس العدل». وأشار الى ان «المشكلة الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الاوسط». وأضاف: ان «اليابان جزء من العالم الحر، ويايديها غير ملوثة بأي مشاكل في

الفلسطيني». لقد الرئيس كيم ايل سونغ عرفات وعام الجمهورية؛ وهو اعلى مقام في كوريا الديمقراطية. وألقى عرفات كلمة قال فيها: لقد كانت هزيمة المخطط الامبريالي الصهيوني في الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية السادسة في تموز (يوليو) الماضي نقطة مهمة في تاريخ نضالنا الثوري». وأضاف: علينا ان نضع في الحسبان ان العدو الصهيوني يعد لمواجهة عسكرية موسعة ضد الشعبين اللبثاني والفلسطيني وضد الامة العربية بأسرها، اضافة الى مخطط الاغتيالات المستمر.

ومضى يقول: ان «السياسة الاميركية السائدة بلا حدود لاسرائيل هي السياسة نفسها التي تمارسها الامبريالية ضد شعب كوريا ووحدته عبر دعمها للشطر الجنوبي المتخالف مع اسرائيل». وخطب عرفات كيم ايل سونغ بقوله: «اننا نتطلع الى بلدكم الصديق بقيادةكم الحكيم ونحن متأكدون بانكم ستقفون الى جانبنا وفي الحندق نفسه لمواجهة عدونا الامبريالي الصهيوني المشترك». وقبل اختتام زيارته، شهد عرفات مناورات عسكرية اجرتها وحدات المدفعية في الجيش الكوري، كما لجرى جولة من المباحثات مع وزير الدفاع الكوري.

الميلان: كانت زيارة عرفات الى اليابان (١٩٨٦/١٠/١٢)، اول زيارة يقوم بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى احدى الدول الصناعية العشر الكبرى في الغرب، والثالثة بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من حيث القوة الاقتصادية.

وقد اثارته هذه الزيارة ردود فعل مختلفة في انحاء العالم تراوحت بين الترحيب بكون منظمة التحرير قد حققت من خلالها نصراً سياسياً كبيراً، وبين الاحتجاج على تقديم اليابان تنازلاً للفلسطينيين.

وسبقت الزيارة شائعات تريدت حول عدم استعداد السلطات اليابانية لتأمين الحماية لعرفات وعدم استعداد المسؤولين الحكوميين لاستقباله. وكان الهدف من هذه الشائعات التقليل من أهمية الزيارة السياسية.

الشرق الاوسط، وعلاقتها بالولايات المتحدة الاميركية ستبقى في تطور مستمر وستبقى دائمة وثابتة. ومضى يقول: ان «طوكيو على اتصال مستمر بواشنطن في ما يتعلق بالقضايا الدولية كافة. وتتمنى ان تحل أزمة الشرق الاوسط بالحوار، ونحن على اتصال مع عدد من الدول العربية بهذا الخصوص. لذلك فإننا نتفهم وجهة نظر هذه الدول كما نتفهم وجهة نظركم. لذلك وافقنا على القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية». وقال: «اننا نرى ان الحل في الشرق الاوسط يقوم على الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بما في ذلك اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عن طريق الحوار السلمي». وأوضح سوزوكي ان وجهة نظر بلاده في هذا الخصوص، تقوم على ضرورة ان يتم الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير في الوقت ذاته». وأشار الى ان «اليابان مستعدة لان تلعب دور الوسيط في هذا المجال».

وكرر سونودا، في مباحثته مع عرفات، ما قاله سوزوكي من ان اليابان تعترف بالمنظمة ممثلاً رئيسياً، للشعب الفلسطيني، وانها تعترف بأنه من دون المنظمة لا يمكن ايجاد حل لازمة الشرق الاوسط.

ووصف سونودا زيارة عرفات لليابان بأنها ناجحة وحظت اغراضها، كما ازال الكثير من الغموض الذي كان يحيط بمواقف المنظمة في ما يتعلق بمسألة الارهاب الدولي.

وذكر انه التقى، خلال مشاركته في تشييع السادات في القاهرة رئيس وزراء اسرائيل مناحيم بيغن ووزير خارجيته اسحق شامير، وأنه قال لهما ان طيس لازمة الشرق الاوسط سوى حلين: اما القوة واما الحوار، واليابان تقف الى جانب الحوار.

وبالنسبة الى اعطاء مكتب منظمة التحرير في طوكيو السمة الدبلوماسية، قال سونودا: ان بلاده «لا تعترف بالمنظمات»، لكنه اشار الى انها ستلحظ علاقات الصداقة بين اليابان ومنظمة التحرير الفلسطينية في المستقبل.

واوضح عرفات لسونودا ان منظمة التحرير ليست ضد السلام في الشرق الاوسط، وهي بالرغم من كونها الفصحية، كانت قد تقدمت بمشروع لاقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها اليهود، كل اليهود، الى جانب العرب المسلمين والمسيحيين. وقال: ان «اسرائيل هي التي رفضت هذا المشروع، كما انها هي التي رفضت البيان السوفياتي - الاميركي والقرارات الدولية المتعلقة بحل القضية الفلسطينية». وأشار عرفات الى ان «اليابان اول دولة آسيوية اعترفت باسرائيل». وقال: «ان الذي يقاتل من اجل تحرير وطنه وارضه لا يمكن ان تطلق عليه صفة الارهاب والا اعتبرتم انتم [اليابانيين] في الماضي ارحابيين لانكم قدتمتم عن بلادكم ضد الغزو الروسي في العام ١٩٠٥ وضد الغزو الاميركي في الحرب العالمية الثانية، والا اعتبر ايضاً ديفول وجورج واشنطن ارحابيين».

ورداً على سؤال من سونودا عما اذا كان لمنظمة التحرير علاقة بالجيش الاحمر الياباني، قال عرفات: «داني ارفض هذا الكلام رفضاً قاطعاً لاني رئيس منظمة سياسية معترف بها من قبل معظم دول العالم بالاضافة الى انها ممثلة في الامم المتحدة وفي الجامعة العربية وفي مجموعة دول عدم الانحياز وفي منظمة المؤتمر الاسلامي». والتقى عرفات، خلال زيارته أيضاً، برئيس الجمعية البرلمانية للصداقة اليابانية - الفلسطينية، توشيو كيورا، وهو وزير خارجية سابق، ومعه نائبه ماتشيوكي اسيروكي، بالاضافة الى عدد كبير من البرلمانيين وسفراء الدول العربية. واجتمع عرفات كذلك بقيادة الاحزاب اليابانية العشرة، ومن بينها الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب كوميتو والحزب الديمقراطي الاشتراكي وممثلين عن الحزب الديمقراطي الحاكم.

واضافة الى الجانب السياسي، كان هناك الشق الاقتصادي للزيارة. وعلم ان الحكومة اليابانية وافقت على تقديم مساعدات فنية عينية لمنظمة التحرير لكن عن طريق بعض الدول العربية، على رغم ان عرفات ركز خلال معاداته على اهمية وضرورة ان تمنح هذه المساعدات الى المنظمة

مباشرة، أو على الأقل عن طريق الجامعة العربية.

ونذكر ان وفداً اقتصادياً فلسطينياً برئاسة مدير مؤسسة مصاد، قد انضم الى عرفات في طوكيو، واجرى محادثات مع هيئات اقتصادية تناولت تدريب عدد من الكادرات الفنية الفلسطينية خصوصاً في مجال الصناعات الخفيفة والتحويلية. كما ان عرفات نفسه التقى وفداً من الاقتصاديين اليابانيين من بينهم رئيس غرفة الصناعة والتجارة في اليابان سومي تاكاياما ومستشار الدولة الصناعي. وقبل مغادرته اليابان الى فييتنام، عقد عرفات مقابلة صحفية اشاد فيه بنتائج زيارته، واكد انها كانت في صالح تطوير النضال الفلسطيني.

ردود الفعل: اثارت زيارة عرفات لليابان اصداؤه دولية واسعة، وتعليقات مختلفة، وان كان الجزء الرسمي منها قد بقي اسير القنوات الدبلوماسية المتكتمة.

وقالت صحيفة نيويورك تايمز، في عددها الصادر بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨١، ان عرفات حقق من خلال جولته الاسيوية كسباً دبلوماسياً لمنظمة التحرير. وأشارت الى ان الحكومة اليابانية هي التي حضرت للزيارة ونظمتها بشكل سري متخفية وراء رابطة الصداقة اليابانية - الفلسطينية.

ومضت تقول: ان السبعة عشر الف رجل شرطة الذين تولوا اجراءات الامن خلال الزيارة، عكسوا بشكل واضح اعتماد اليابان على النفط العربي بنسبة ٧٠٪.

ونقلت الصحيفة عن احد المسؤولين اليابانيين الذين لعبوا دوراً رئيسياً في التمهيد للزيارة قولهم: «ان على اليابان ان تكون صديقة للعرب، ولا يمكن بالطبع تجاهل الملايين الملايين العرب». ثقافة في العالم العربي».

وتابع: «قد لا يمتلك الفلسطينيون نقطهم الخاص بهم، لكنهم يشغلون مواقع مهمة على امتداد الشرق الاوسط ككتفين وتنفيذيين ومصرفيين ورجال اعمال».

واضافت الصحيفة في تعليقها: ان المصالح اليابانية الجدية في السياسة الشرق اوسطية حديثة العهد نسبياً، وتعود الى الازمة النفطية في العام ١٩٧٣ والمقاطعة العربية».

وختمت بالقول: ان «عرفات حقق نصراً دبلوماسياً بدون تقديم أية تنازلات».

فييتنام: بين فلسطين وفييتنام تاريخ طويل من الروابط الصميمية والمشاركة، وليست الزيارات المتبادلة سوى اعادة تأكيد لهذا التاريخ وتجديد له.

ولقد بدا ذلك واضحاً من خلال الاستقبال الذي قدمته هانوي، والذي قالت صحيفة الهيرالد تريبيون (١٦/١٠/١٩٨١) عنه ان عرفات استقبل كالابطل (١٥/١٠/١٩٨١).

وبالافتح، اصطف المواطنون الفييتناميون على طول الطريق من المطار الى قصر الضيافة والتي تمتد الى اكثر من ٢٥ كيلومتراً، وحملوا بايديهم اعلاماً فلسطينية وفييتنامية ولافتات ترحب بالزائر الفلسطيني.

وكان في استقبال عرفات، في قصر الضيافة، رئيس الوزراء الفييتنامي، فام فان دونغ، ووزير الخارجية نغوين كوتاه وليدانوين آخرون.

وعقد عرفات، فور وصوله، لقاء برئاسة مجلس الدولة شنغ شن وامين عام الحزب الشيوعي في ذوان. وشارك في اللقاء عضواً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، «ايوسانز»، و«عبد الرحيم احمد». كما عقد عرفات جلسة مباحثات مع رئيس الوزراء الفييتنامي.

ونكرت وكالة وفا ان المحادثات بين الطرفين «استمرت بالاخوة النصالية».

وفي ختام الزيارة، اكد بيان مشترك، الادانة الشديدة لكاتب ديفيد وشدد على حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

وجدد البيان مصادفة فييتنام التامة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير في نضاله ضد الصهيونية و«علاء الامبريالية». وقال: ان فييتنام

مترى ان اية تسوية عاجلة ودائمة لازمة الشرق الاوسط يجب ان تتم باشتراك منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

وذكرت جريدة السفير البيروتية في عددها، الصادر بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨١، ان عرفات ابدى استعداداً لقيام منظمة التحرير بدور الوساطة بين فييتنام والصين لانتهاء النزاع الحدودي بينهما وان القيادة الفيتنامية رحبت بذلك وابدت

حرصاً متزايداً على حل خلافاتها مع جارتها الكبرى بالطرق السلمية.

وفي كوالالامبور، اقر البرلمان الماليزي بالاجماع، في ٢٠/١٠/١٩٨١، مشروع منح مكتب منظمة التحرير في ماليزيا، الصفة الدبلوماسية الكاملة.

حسن حيدر

الاحتلال المدني، بعد الاحتلال العسكري

السنوات الأربع القادمة، (هارتس، ١٩٨١/١٠/٥).

وكان شارون قد قدم قبل ذلك الى مجلس الوزراء برنامجا لفصل السلطات المدنية عن السلطات العسكرية، وعقب شارون على برنامجه هذا بأنه يشبه، الى حد ما، برنامج وزير الخارجية السابق، موشي دايان، بشأن فرض الحكم الذاتي من طرف واحد وقال: «لا أساس من الصحة للادعاءات القائلة بأن الحكم العسكري سيلغى، بل سيبقى متواجداً داخل المناطق المحتلة. ولكن هذا لا يعني بالضرورة بقاء استمرار رجال الجيش بالقيام بأعباء الادارة المدنية، وإنما الادارة المدنية الجديدة هي التي ستدير الشؤون المدنية، بحيث تستمد صلاحياتها من الحكم العسكري» (المصدر نفسه).

وعلى صعيد تنفيذ المشروع نشطت وزارة الدفاع لتحويل الحكم العسكري في الضفة الغربية الى حكم مدني. وطرحت عدة أسماء لرئاسة الجهاز المدني، أبرزها رجل جامعة تل-أبيب تسلي الييليد والبروفيسور مناحيم ميلسون (ر. أ. أ. العدد ٢٤٦٤، ١٥ و١٦/١٠/١٩٨١، ص ١٠).

أما بالنسبة لتعيين موظفين عرب في مناصب مهمة في هذا الجهاز فقد بدأت في الضفة الغربية مساع حثيثة للبحث عن بعض الشخصيات المناسبة، حيث ذكرت بعض المصادر المطلعة أنه

انقلبت الى حيز التنفيذ السياسة التي كان قد أعلنها وزير الدفاع الاسرائيلي، اريئيل شارون، كاشفة عن حقيقة ما ترمي اليه وموضحة زيف الادعاءات «الليبرالية» التي حملتها، وكانت أبرز الترجيمات العملية لسياسة شارون متمثلة في جانبين مترابطين، الأول، مصادقة الحكومة الاسرائيلية على مشروع شارون، وقرارها الرامي الى تعيين العميد (احتياط)، البروفيسور مناحيم ميلسون، رئيساً للادارة المدنية في الضفة الغربية، وما خلفه هذا القرار من ردات فعل متباينة سواء على صعيد المناطق المحتلة أم على الصعيد الاسرائيلي نفسه، والجانب الثاني: الزخم الاستيطاني الذي يلازم المشروع ويتطلب على خلفيته، متعللاً بالمشايخ الاستيطانية الراهنة والمستقبلية.

حكم مدني برغلية جنود الاحتلال

صادقت الحكومة الاسرائيلية بالإجماع، بتاريخ ١٩٨١/١٠/٤، على مشروع وزير الدفاع اريئيل شارون بشأن إعادة تنظيم الحكم العسكري في الضفة الغربية، حيث تضمن المشروع فصل الادارة المدنية عن الادارة العسكرية. وقد جاء في بيان رئاسة الحكومة: «إن الحكومة تعتبر البدء في تنفيذ هذا المشروع بمثابة مرحلة تمهيدية لأقامة الحكم الذاتي الإداري في الضفة الغربية، خلال

بات بحكم المؤكّد اسناد بعض المناصب الى أربعة موظفين وقع الاختيار عليهم لتسلم مديريات القربية والتعليم والصحة والزراعة والشؤون الاجتماعية (القدس، ١٢/١٠/١٩٨١).

وكإجراء مضاد بدأت حملة واسعة لممارسة الضغوط على كبار الموظفين لرفض مثل هذه المناصب (ن.إ.، العدد ٢٤٦٤، ١٥ و١٦/١٠/١٩٨١، ص ١٠).

أما فيما يتعلق برئاسة الإدارة المدنية، فقد تمخضت المساعي الإسرائيلية عن اختيار العميد (احتياط) اليروفيسور مناحيم ميلسون لشغل هذا المنصب.

من هو ميلسون؟ اليروفيسور مناحيم ميلسون الذي بدأ مهام منصبه في مطلع شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من هذا العام كرئيس للسلطة المدنية في الضفة الغربية، هو عميد (احتياط) في الجيش الإسرائيلي، ورئيس معهد الدراسات الأفرو-آسيوية في الجامعة العبرية وأستاذ الأدب العربي المعاصر في هذه الجامعة. وقد عمل مستشاراً للشؤون العربية في قيادة منطقة الضفة الغربية ومستشاراً للجنرال داني صاط، منسق شؤون الاحتلال في قيادة الحكم العسكري للضفة الغربية، وأثناء عمله هذا قدم عدداً من الاقتراحات الرامية الى تمهيد الجولتفخيز المخطط الإسرائيلي للإدارة الذاتية. ومن بين هذه المقترحات: انشاء روابط القرى في مختلف محافظات الضفة الغربية. وقد أُنشأت سلطات الاحتلال حتى الآن ثلاثاً من هذه الروابط هي: رابطة قرى محافظة الخليل ورابطة قرى لواء رام الله ورابطة قرى بيت لحم. وخلال العام ١٩٧٨ فشلت سلطات الاحتلال في تشكيل رابطة قرى في محافظة نابلس (ههرتس، ٢١/١٠/١٩٨١).

لقد كان ميلسون، خلال فترة عمله في الحكم العسكري في الضفة الغربية، مسؤولاً عن التغييرات التدريجية حتى الجهورية لسياسة إسرائيل في المناطق المحتلة. وبسبب تأثيره الكبير أقر تشجيع من اسماهم القادة والمحتلين الذين اتصفوا باعتدالهم عن طريق تعاونهم الواضح مع سلطات الاحتلال.

كما أن ميلسون ومساعداه يقتال كرمون - الذي يشغل اليوم منصب مستشار للشؤون العربية في الضفة الغربية - أوجداً مصطفى دويين وانتشله من عالم النسيان. كما شجعا عدداً آخر من «المحتلين» أمثال عبد النور جنحو والشيع الخازندار الذين قتلوا برصاص منظمة التحرير الفلسطينية (ههرتس، ٢٢/١٠/١٩٨١).

التغييرات البدئية، والممارسات الفعلية

أجمعت تعليقات محرري شؤون المناطق المحتلة في معظم الصحف الإسرائيلية ان إقامة إدارة مدنية في الضفة الغربية، هي في جوهرها صورة جديدة للاحتلال القديم، وأشكال متعددة لجوهر واحد، هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة.

الصحالي يهودا ليكاني، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة هآرتس، علق على تعيين مناحيم ميلسون رئيساً للإدارة المدنية في الضفة الغربية، بقوله: «من المهم جداً معرفة ما إذا كان وزير الدفاع أريئيل شارون قد قرأ مقال اليروفيسور مناحيم ميلسون: كيف نصنع السلام مع الفلسطينيين، في المجلة الشهرية كومنتري، لشهر أيار (مايو) ١٩٨١، قبل قراره بتعيينه رئيساً للإدارة المدنية. أما إذا كان قد قرأه ثم عيّن كاتبه في هذا المنصب المهم، فهذا التعيين يكشف أسئلة صعبة تجاه معاني تصريحات شارون الأخيرة بشأن «الخط الجديد» في المناطق المحتلة (ههرتس، ٢٢/١٠/١٩٨١).

وبعد استعراض لسياسة ميلسون التي أطلق عليها ليكاني، ميساسة «العصا والجزرة» أو «الحنفيات الباردة والساخنة»، قال: «المشكلة هي أن طريقة ميلسون جريت في الماضي واتبنت فشلها وافلاسها، وذلك على أثر انه المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي شهدت المناطق المحتلة، خاصة بعد العام ١٩٧٤، والاعتراف بها كعمل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني». وأضاف: «...» لقد وصلت منظمة التحرير الفلسطينية الى المناطق المحتلة بالرغم من جميع المحاولات لتقوية معارضيتها. وهذه المسيرة لا يمكن وقفها. وأردف قائلاً: «...» لا نستطيع خلق شيء من العدم، وما

يحاول مناحيم ميلسون عمله. أي خلق قيادة بديلة هو خلق شيء من لا شيء.

ويوجد في الضفة الغربية قادة معتلون وأقل اعتدالاً لكنهم لا يستطيعون الوكوف منفردين عن باقي الفلسطينيين في الداخل والخارج. إن كل من يفكر أنه قادر على خلق قيادة جديدة معتلة تستطيع القيام بإجراء المفاوضات مع إسرائيل لا بد أنه في نهاية المطاف سيلاقي الفشل.

واختمت تعليقه قائلاً: «... إن تعيين ميلسون لا يعتبر تغييراً جذرياً في سياسة الحكم العسكري، بل تغييراً شكلياً. فمیلسون الذي وصل إلى عمله في الحكم العسكري في بيت أيل حتى قبل عدة سنوات في سيارة عسكرية وزي عسكري، يصل اليوم إلى المكان نفسه بسيارة مدنية وملابس مدنية، يعمل النظريات القديمة نفسها، غير القابلة للتطبيق (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه نفسه قال داني روينشتاين، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة دافار: «... في الوقت الذي يحاول فيه وزير الدفاع أريئيل شارون انتهاج سياسة أكثر مرونة تجاه العرب... استمرت هذا الأسبوع كما هي العادة، أوامر الإقامة الجبرية، وعدم السماح بممارسة أي نشاط سياسي، مفروضة على زعماء الضفة الغربية، حتى ولو كانت هذه النشاطات لا تحمل الطابع السياسي الصريح. فقد منعت سلطات الاحتلال وفرداً من الضفة الغربية من الوصول إلى بني نعيم للمشاركة في تقديم التعازي لأسرة الطرايرة، التي توفي أحد أبنائها في سجن إسرائيلي بعد مدة اعتقال دامت خمسة أشهر... كما منعت السلطات بعض الصحافيين من مغادرة البلاد، ومنعت رؤساء البلديات من المشاركة في صلح عشائري في قرية دورا...».

وأضاف: «يمكننا أن نضيف لأحداث الضفة هذا الأسبوع هم خمسة بيوت تم تشييدها في مدينة الخليل والقرى المحيطة بها بدون ترخيص. ويعتبر ذلك عملاً شاذاً لأن سلطات الحكم العسكري لا تتفق على البيوت المشيدة بدون ترخيص في القرى العربية، كما أن هذه البيوت لم تلم بالقرى من المستوطنات الإسرائيلية. (دافار، ٣٠ / ١٠ / ١٩٨١).

أما فنون كابلوك، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة عل همشمار، فقد قال: نحن متهمون بالتعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية... إنهم يتهمون مراسل صحيفة دافار داني روينشتاين ومراسل صحيفة هآرتس يهودا ليكاني، وكذلك مراسل الجيروزاليم بوست دافيد ريتشاردسون، وأنا كمراسل عل همشمار، يتهمونا بأننا نتعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبأننا حولنا صفحات الجرائد الإسرائيلية التي نعمل على تحريرها إلى صفحات دعائية لصالح المنظمة. وقد باعدوا في الوصف والاثام، فقالوا أننا حولنا كلاً من وسائل الإعلام هذه إلى ناظر يلسان منظمة التحرير الفلسطينية داخل إسرائيل من حين لآخر، ولماذا كل هذا؟... لأننا نكتب عن الضفة الغربية... عن الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة... عن مصادرة الأراضي العربية والانتهاكات المستمرة التي يقوم بها جنود الاحتلال، ويقوم بها المستوطنون اليهود وأبنائهم... ولأننا نكتب عن هذه الاعتداءات المستمرة التي يتعرض لها المواطنون العرب وكذلك عن الاستفزازات وأعمال القمع وعن العقوبات الجماعية، والاعتقالات الجماعية، ولأننا نكتب عن الممارسات الإرهابية البشعة للجنود المستوطنين ولأننا نكتب عن كل ذلك، كل ما نراه بأم أعيننا من مخالفات ومضايقات بربرية همجية ضد السكان العرب، ولأننا نكتب بكل صدق وأمانة وبدون تزييف للحقائق أو تلاعب، لهذا فنحن متهمون. وينظر العديد من الإسرائيليين نحن نتعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية، نحن عملاء منظمة التحرير، وهذا ما يتهمنا به الإسرائيليون. (عل همشمار، ٢٥ / ١٠ / ١٩٨١).

وتعليقاً على سياسة شارون الجديدة وتعيين ميلسون رئيساً للإدارة المدنية قال كابلوك: ينبغي شارون، في الخطة التي أقرها مجلس الوزراء الإسرائيلي، إجراء تغييرات في الهيكل الحالي للحكم العسكري في المناطق المحتلة. فمن المعروف أن الحاكم العسكري العام للضفة الغربية (حالياً) بنيامين بن - اليعيزري يتمتع بصلاحيات الإدارة العسكرية للضفة الغربية. أما إدارة الشؤون المدنية فقد كانت متوقفة بوزير الدفاع. وتقتضي التغييرات الجديدة بتقسيم الإدارة العسكرية إلى سلطتين: الأولى مدنية يرئسها البروفيسور مناحيم

ميلسون وهو عقيد في قوات الاحتياط والثانية عسكرية يرئسها الجنرال دافيد ليفي قائد القطاع الأوسط في الحكم العسكري.

ومن الواضح أن هذه التغييرات هي مجرد محاولة لتجميل الصورة الخارجية للملك العسكري (دون تسجيل في الجوهر أو المضمون) فمن الواضح أن الجندي الذي يتوكل إليه مهمة صنع المفازات أو إطلاق النار لتنفيذ قرار منع التحول يتلقى أوامره الآن من الحاكم العسكري العام في بيت أيل، وبمعون تقسيم الجديد سيتلقاها من قائد القطاع الأوسط في بيت لحم.

أما على صعيد الإدارة المدنية الذي تمّ فهو تجنيد البروفيسور مناهيم ميلسون ليتسلم منصب الإدارة المدنية في السلطة العسكرية، وسيفلونه رتبة جنرال، ويتحول الرجل من أكاديمي إلى جنرال السلطة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية. أكاديمي تعرف فوق كل شيء الرتبة العسكرية. وما الفرق بينه وبين حاكم عسكري يمارس سلطته في الضفة الغربية منذ الاحتلال، طالما أن كليهما يطلق الأوامر نفسها، التي تصدر عن وزير الدفاع، وكليهما ينفذ التعليمات نفسها لتطبيق هدف واحد.

ولهذا فإنّ الجعدي في الأمر، أنّ شافرون الذي أوكل بيفن إليه مهمة حكم المناطق المحتلة وأطلق له اللسان لفعل ما يشاء سيماول فعلاً إقامة إدارة مدنية لاتعدو في أوجهها أنّ تكون صورة جديدة للاحتلال القديم وأشكالاً متمددة لجوهر واحد، وهو استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة (عل هضميم، ١٩٨٨/٩/٢٨).

الإدارة المدنية ومجال التعليم

علق داني روينشتاين على موقف النظام المدني الجديد تجاه مجال التعليم قائلاً: «من الأمثلة الكثيرة للنظام الجديد الذي تقرر للصفحة الغربية اعتبرت البدء بمجال التعليم- فالبرغم من أنه لم ينشر أي شيء بعد عن متطلبات الادارة المدنية الجديدة، فلنا نستطيع أن نتنبأ بأن البروفيسور متاحيم ميلسون ومديني اسرائيلين آخرين سيحصلون بالتعليم الغربي فقط، أما التعليم اليهودي فسيتبقى مرتبطاً بوزارة المعارف

الإسرائيلية. وبالرغم من أن العرب قدروا على إدارة أمور التطعيم بأنفسهم، فإن وجود الإدارة الصحية الإسرائيلية ضروري في المواضيع التالية: تنقل معلمين وملازمين من مكان لآخر؛ إغلاق مدارس بعد مظاهرات؛ تعيين مدراء وإقالتهم لأسباب أمنية؛ مراقبة الكتب وحظر تناول بعضها كالتي تتضمن تحريضاً سياسياً ضد إسرائيل؛ منع أو منع تظاهرات المعارضين من جامعات أجنبية للدراسة في الجامعات العربية؛ مراقبة التظاهرات الطلابية وأشياء أخرى... (الفصل، ١٩٨١/١٠/٣٠).

ومن جهة أخرى، فقد أساندة من الجامعة العبرية ادعاءات سلطات الحكم العسكري بشأن أوضاع الجامعات في الأراضي العربية المحتلة، حيث قاموا بتقديم تقرير عن أوضاع الجامعات العربية يتناول أوضاع جامعات: النجاف وبيروت وبيت لحم وكافة الشريعة في الخليل والجامعة الإسلامية في غزة.

جاء في هذا التقرير رداً على ادعاء مسؤولي
الحكم العسكري أمام اللجنة، بأن النشاطات
الطبية في هذه المؤسسات، وخاصة في جامعة
بيروت، ماضي الاغطاء للأعمال السياسية في
أحسن الحالات والأعمال تخريبية في أسوأها. وقد
نفى التقرير هذا الادعاء بالقول: «إن النشاطات
الجامعية تجري عبر أساليب علمية مقبولة وأن
ادارة المؤسسات تقوم جامدة بتطوير هذه
النشاطات» (هافس: ١٨/١٠/١٩٨١).

كما يحضّر التقرير ادعاء آخر للحكم العسكري مفاده، أن التعليم في هذه الجامعات يجري من خلال ترتيب الواقع ويدون التدقيق في الحقائق العلمية وخاصة في بيرويت. وبعد البحث تبين للجنة عدم صحة هذا الادعاء الصادر عن الحكم العسكري.

وأعربت اللجنة عن موقفها المعارض لإغلاق الجامعات من حيث المبدأ، لأن ذلك يمثل عقوبة جماعية مرفوضة تماماً. والجدير بالذكر أنه قد تم إغلاق الجامعات خمس مرات حتى الآن. وقد أكتت اللجنة أنها لم تسمع أي جواب مقنع من قبل السلطات العسكرية على ذلك.

وكذلك نددت اللجنة بشدة بقرار الحكم العسكري الذي يوجبه منع تعيين شخص معين في سلك التعليم بهجج وذرائع أمنية. واعتبرت ذلك تدخلاً مرفوضاً في سياسة التأهيل والتعليم للمؤسسات الأكاديمية.

كذلك انتقدت اللجنة سياسة السلطات العسكرية بتأجيل البحث في طلبات الجامعات بشأن تعيين أساتذة فيها من الخارج. وكذلك عدم السماح بنشر كتب معينة (قائمة تتضمن ٦٤٨ كتاباً) قائلة إن كل كتاب صغير يعتبر بحد ذاته مصدراً للمعلومات يعتبر كتاباً مشروعاً حتى ولو كان عنصرياً.

وانتقدت اللجنة بصورة خاصة الأمر العسكري رقم ٨٥٤ المطلق بتنظيم أمور المؤسسات تلك واعتبرته أبعد ما يكون عن الحرية (المصدر نفسه).

وفي نهاية المذكرة قررت اللجنة تدعيم مبدأ الحرية الأكاديمية في جامعات المناطق المحتلة وأوصت بما يلي:

١ - إلغاء الأمر العسكري رقم ٨٥٤ بجميع بنوده.

٢ - العمل من أجل إقامة علاقات طيبة بين الجامعات وسلطات الحكم العسكري ومن أجل خلق ظروف تتيح الأمن والنظام والهدوء في التعليم بالجامعات.

٣ - بحث مشكلة التنظيم القانوني للجامعات في الضفة الغربية من جديد، وذلك باستشارة أكاديميين من إسرائيل والضفة.

٤ - يجب على الحكم العسكري إلغاء قائمة الكتب المنوعة وإن يتيح للجامعات الحصول على كافة المصادر العلمية (المصدر نفسه).

ردود الفعل الوطنية

أكدت الهيئات والشخصيات الوطنية في الأراضي المحتلة، رفضها الحازم لمشروع وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون الذي اقترته الحكومة الاسرائيلية يوم ٤/١٠/١٩٨١.

فقد اتهم يسلم الشكعة، رئيس بلدية نابلس في تصريح له لمجلة البيارد السياسية، سلطات الاحتلال بالعمل على فرض مؤامرة الحكم الذاتي على الشعب الفلسطيني. ووجه نداء ملها الى جماعير الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، دعاهم فيه الى المحافظة على وحدتهم تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (الراي عمنان)، ١٦/١٠/١٩٨١.

ومن جهته أعلن كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، في تصريح له للمجلة نفسها، أن مشروع شارون سوف يلاقي الفشل لأن الشعب الفلسطيني بأسره يرفضه بمرته.

وتناول خلف القرار الخاص بفصل الإدارة المدنية عن الإدارة العسكرية فقال: طيس هناك فارق بين حاكم يرتدي الزي العسكري وآخر يرتدي الملابس المدنية.

أما حيدر عبد الشافي، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة، فقد أكد بدوره أن محاولات الاحتلال لخلق بدائل فلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد فشلت تماماً (المصدر نفسه).

هذا وكان، رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة، قد أكد رفضه لمشروع شارون قائلًا: «مهما كان الهدف من سياسة شارون فعل المسؤولين الاسرائيليين أن يفهموا أن الفلسطينيين في الداخل ولي الخارج موحدون حول هدف واحد هو حق تقرير المصير وحقوقهم في إقامة دولتهم المستقلة على أرضهم (المصدر نفسه).

أما ريمود الفعل الشعبية على مشروع شارون وتعيين البروفيسور مناهج ميلسون رئيساً للادارة المدنية فقد جاءت مع اخراج هذا التعيين الى حيز التنفيذ في بداية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

الاستيطان في ظل مشروع شارون

يعتبر الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة، أحد أبرز الوجوه العملية التي ينطوي عليها مشروع شارون، فالادارة المدنية المطروحة،

تستلزم نشاطاً استيطانياً واسعاً، يكفل تحقيق مراميها المخططة، ويضمن استمرار السيطرة الاسرائيلية على الأراضي المحتلة، ويرسم آفاق تطورها السياسي. من هنا أوجد مشروع شارون منخاضاً ملائماً، لطرح المزيد من البرامج الاستيطانية وإقامة المستوطنات الجديدة، وتعزيز المستوطنات القائمة، من حيث دفع المزيد من المستوطنين للإقامة في المستوطنات، وتوسيع رقعة الأرض التي تسيطر عليها، وتحويل بعضها إلى مدن فعلية تساهم في أحداث خلل ديموغرافي، وتعمل على تركيز تقطيع أوصال المناطق المحتلة، بما يحول دون استقلال تلك المناطق، سياسياً واقتصادياً، وبما يكفل إلغاء تواصلها الجغرافي والسكاني.

وفي هذا المجال، ذكر يسرائيل شاحاك بأن الخطط الاستيطانية التي يقف وراءها شارون منذ العام ١٩٧٧، تهدف إلى تقسيم الضفة الغربية إلى مجموعة من الغيتوهات العربية، التي يدعوها شارون بالقطاعات، ويجب أن لا يعيش في هذه القطاعات أكثر من مائة ألف من السكان. كما يجب أن تحاط، بمستوطنات يهودية، الهدف منها: العمل كشرطي لمراقبة تحركات العرب داخل الغيتوهات. كما ترعى خطة شارون إلى نقل أكبر عدد من اليهود للعيش في منطقة غور الأردن. وهذا يعني وضع هذه الغيتوهات بين فيها بين فكي كاشاة، أي تواجد اليهود شرقاً وغرباً (الغور، ١٩٨١/٨/٢٠). وقد كشفت المصادر الاسرائيلية المخططة الانقلاب عن بعض الخطط والبرامج الاستيطانية الراهنة والمستقبلية، ومن ضمن ما اقترح في هذا المجال، الخطة التي تنوي السلطات الاسرائيلية تحقيقها خلال السنوات الأربع القادمة. فقد ذكرت بعض المصادر أن هدف هذه الخطة إسكان ١٥٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية، على أن يتولى تنفيذها كل من اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، ووزارتي الزراعة والسكان. وقد كلف نائب وزير الزراعة ميخائيل مايكل، بتنفيذ الخطوات العملية للخطة (ز. إ. - ٠٠ العدد ٢٤٢٧، ٧ و ١٩٨١/٩/٨، ص ٦).

بينما ذكرت بعض المصادر الأخرى أن الخطة نفسها ترمي إلى إسكان ١٠٠ ألف مستوطن، وهذا ما صرح به متتياهو دروبليس، رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، حيث ذكر في مؤتمر

صحافي عقد بتاريخ ١٩٨١/١٠/٤، في مستوطنة كدوميم بمنطقة نابلس أنه «في السنوات الأربع القادمة سيوطن في الضفة الغربية ١٠٠ ألف اسرائيلي... وأن التركيز سيكون موجهاً إلى توسيع المستوطنات القائمة... وستقام خلال هذه الفترة، ما بين ١٢ و ١٨ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية» (هارتس، ١٩٨١/١٠/٥). وحسب أقوال دروبليس، سيبلغ عدد اليهود المقيمين في الضفة الغربية، في العام ٢٠١٠، نحو مليون ونصف مليون اسرائيلي (المصدر نفسه). ومن جهة ثانية، أعلنت حركة الكيبوتسات الموحدة عن نيّتها إقامة ١٦ مستوطنة جديدة في المناطق المحتلة، وجاء بيان لها «أن المستوطنات ستقام وفقاً لمشروع آلون» (القدس، ١٩٨١/١٠/٢٠). وفيما يتعلق بمخطط استكمال تطويق مدينة القدس العربية بمزيد من المستوطنات اليهودية، نشرت الصحف الاسرائيلية تفاصيل جديدة عن إقامة عدد من الأحياء السكنية حول مدينة القدس العربية بناء على قرار لجنة التخطيط للحيلولة دون تقسيمها مستقبلاً، وبناء على ما جاء في الخطة... سيتم بناء مبان سكنية على مساحة ٥١٠ دونمات تمتد من باب العمود حتى حي رامات أشكول... وإقامة شبكة طرق، ومحطات الباصات، وشق طرق يعرض ٢٠ متراً، وست ممرات تصل شمالي المدينة بمركزها، وشق طريق رئيسية للدخول إلى المدينة من الشمال، وإقامة طرق أخرى باتجاه الغرب والشرق (هارتس، ١٩٨١/٩/١٩). وأكدت الصحف الاسرائيلية أن هناك أربعة أهداف لهذه الخطة هي: توحيد مدينة القدس عن طريق ربطها بالأحياء السكنية، ويشيكات الطرق؛ تسهيل الانتقال بين جزئي المدينة؛ تحديد عملية تخصيص الأرض؛ وتحديد أسس البناء وشكله في المنطقة (المصدر نفسه). من جهة أخرى، نشطت سلطات الاحتلال على صعيد محاصرة المزيد من الأراضي، وإقامة المستوطنات الجديدة عليها. فقد باشرت السلطات بإقامة مستوطنة جديدة في منطقة نابلس، تتبع حركة غوش إيمونيم (مهارييف، ١٩٨١/٩/٢٦). وفي منطقة غور الأردن، بدأت مديرية عقارات - إسرائيل باستصلاح ١٥٠٠ دونم من الأراضي المتاخمة لنهر الأردن، في المنطقة الواقعة بين مستوطنتي محول وأرغمان. كما ستقام على الأراضي المستصلحة ثلاث مستوطنات جديدة،

وكانت الجهات المختصة قد بدلت باستصلاح الأراضي من أجل المستوطنات الجديدة في المنطقة منذ خمسة أشهر، وذلك بتمويل من الوكالة اليهودية، ووزارة الدفاع (الإنجباء، ١٩٨١/١٠/١٢).

العسكري قد وجهت كتيلاً مماثلة الى عدد من سكان نابلس، ورفيديا، أطلعتهم فيها على قيامها بمصادرة مساحات واسعة من أراضيهم بغرض الاستيطان وتوسيمه (القدس، ١٩٨١/١٠/٢٠).

ومن ناحية أخرى، أقدمت السلطات الاسرائيلية في الآونة الأخيرة على تحديد البناء داخل المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، فبعد أن منعت سلطات الحكم العسكري سكان القرى الفلسطينية من البناء الا باذن مسبق من دائرة التنظيم، تدخلت السلطات يوم ١٩٨١/١٠/١٠ في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، وأبطلت المضابير بوجوب ابلاغ سكان المخيم بعدم البناء على أية رقعة من المخيم الا بعد الحصول على اذن مسبق. ويشكل هذا التدخل سابقة من قبل الحكم العسكري: اذ يعود الاشراف الإداري والتمويلي على المخيمات الفلسطينية الى وكالة الغوث الدولية فقط (القدس، ١٩٨١/١٠/١٢).

أما في قطاع غزة، فقد واصلت السلطات الاسرائيلية مساعيها الرامية الى تصفية أوضاع المخيمات الفلسطينية مستترة وراء شعار تطوير مخيمات اللاجئين. فقد اقترحت سلطات الحكم العسكري في الآونة الأخيرة مشروعاً يرمي الى اعطاء قطعة أرض مساحتها ١٢٥ متراً لكل عائلة تتنازل عن بيتها في المخيم (الراي، عمان)، (١٩٨١/١٠/١٥).

صلاح عبد الله

وفي منطقة القدس، قامت مجموعة من المستوطنين يوم ١٩٨١/٩/٢٢، بالاستيلاء على قطعة أرض واسعة تقع بالقرب من قرية قطة، شمالي القدس، وذلك لاقامة مستوطنة جديدة عليها وفيها، ١٩٨١/٩/٢٤). كما يشارت الجرافات الاسرائيلية بتسوية مساحات واسعة من الأراضي الواقعة الى الجنوب من قرية بيت هور، شمالي القدس من أجل اقامة مستوطنة أخرى. ومن المقرر أن تقام فيها ٤٠ وحدة سكنية كمرحلة أولى (الراي عمان)، (١٩٨١/١٠/١٤).

وفي منطقة شرفات في القدس، استولت السلطات الاسرائيلية يوم ١٩٨١/١٠/٢٦، على اراض اضافية، وبدأت بتمهيد الأرض المجاورة لمستوطنة غيلو (القدس، ١٩٨١/١٠/٢٧). أما في منطقة نابلس، فقد استدعى الحاكم العسكري للمنطقة، رئيس المجلس القروي لقرية طلوزة، وأطلعه على قرار السلطات بوضع اليد على ١٢١ دونماً من أراضي القرية، الأمر الذي دفع بأصحاب الأراضي الى الاجتماع مع رئيس المجلس القروي ليطعنوا رفضهم للقرار وامتناعهم عن تسليم أية تعويضات عن أراضيهم. وكانت سلطات الحكم

ردود الفعل الاسرائيلية على مصرع السادات وصفقة الاواكس السعودية

حادثة قتل لرئيس دولة، كما جرى في كثير من دول العالم. فقد جرح الرئيس السادات، من خلال إمسكه بمعظم الصلاحيات في بلده، ومنذ السنوات الأولى لحكمه وحتى مصرعه في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١، أن يربط بشخصيته كل المسائل الداخلية والخارجية لمصر. واتبع، على صعيد السياسة الإقليمية والدولية، أسلوب الصدمات المفاجئة، والخطوات الدراماتيكية التي رسمت ظلها على شخصيته خلال فترة حكمه الطويلة. وكانت زيارته للقدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، من أكثر الأحداث الدراماتيكية أثارة في حياته. حيث اتبع، منذ ذلك الوقت، نهجاً مميزاً في حل مسألة النزاع العربي-الإسرائيلي. وقد قاد هذا النهج، مع إسرائيل والولايات المتحدة، إلى التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد كأساس «للسلام» بين مصر وإسرائيل. وهكذا أصبح نهجه، وبالتالي حياته الشخصية، فرس الرهان بالنسبة للإسرائيليين، للوصول إلى تسوية شاملة مع مصر. ومع مزيد من العرب الآخرين، استناداً إلى تلك الاتفاقيات، بكل ماتمته من مخرج «ملائم» لإسرائيل لحل المشكلة الفلسطينية، بعيداً عن الحق والعدل، وأرادة المجتمع الدولي.

من هنا، كانت ردود الفعل الاسرائيلية على مقتل السادات واسعة وكثيرة. وهي، في الوقت الذي كانت تعبر فيه عن «الأسف» و«الصدمة».

تمحورت الاهتمامات الاسرائيلية، خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، حول ثلاثة مواضيع سياسية رئيسية، شهدت أحداثها منطقة الشرق الأوسط: وهي تتعلق بمحاكمة مصرع الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات، ومصادقة الكونغرس الأمريكي على صفقة طائرات «الواكس» للسعودية، واستئناف مباحثات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل، والتوقيع على الاتفاق السلمي بين البلدين تطبيقاً لاتفاقيات كامب ديفيد. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن جميع هذه المواضيع لها انعكاسات على تطورات الأحداث المقبلة في المنطقة، وحتى فترات زمنية قادمة. فعلى الرغم من أن حادثة مقتل السادات أصبحت من فعل الماضي، إلا أن انعكاساتها ستبقى إلى فترة قادمة ليس أقلها موعد الاعلان النهائي عن مصرع اتفاقيات كامب ديفيد. كما أن المصادقة على صفقة «الواكس» للسعودية، أفرزت مباشرة ردود فعل اسرائيلية واسعة على المبادرة السعودية للسلام لحل أزمة الشرق الأوسط. وكذلك، سوف تتواصل مباحثات الحكم الذاتي، حتى شهر نيسان (أبريل) القادم، على الأكثر؛ وهو الموعد الذي ينتظر فيه تحديد مواقف شبه نهائية، حول عدة مواضيع تتعلق اسماً بمستقبل اتفاقيات كامب ديفيد.

مقتل السادات

لم تكن حادثة مقتل الرئيس السادات مجرد

لصراع «اجراء» زعيم عربي ومصديق اسرائيل، كانت تعمل في طياتها، بالمقدار نفسه، الكثير من «القلق» على مستقبل اتفاقية «السلام»، ومستقبل العلاقات مع مصر في ظل الزعامة المصرية الجديدة.

الرد الاولسي: تشالوم: صحيح انه سيكون لقياب السادات عن مسرح الشرق الاوسط تأثيرات واسعة على جميع الاطراف الاقليمية والدولية، الا ان تأثيراته على اسرائيل هي الابرز: نظراً لانعكاساتها على العلاقات المصرية - الاسرائيلية مباشرة: هذا من جهة، ولكونها سابقة طردع، أي زعيم عربي آخر يفكر باتباع النهج الذي سار عليه السادات منذ زيارته لاسرائيل، وتوقيع على اتفاقية «السلام» معها، من جهة أخرى.

ومنذ اللحظات الاولى لاعلان نبا مقتل السادات، برزت، في دائرة الاهتمام الاسرائيلي، محاولات البحث عن جواب للمسؤالين التاليين، وهما: ما هو حجم «المؤامرة» التي دبرت ضد السادات؟ وهل هي ثمرة عمل ضباط وجنود منفردين، أم أن قاعدتها أوسع؟ وما هو مدى التزام الوريث، حسني مبارك، بمسيرة السلام؟ وان كان الجواب على السؤال الثاني يحتاج لبعض الوقت لمعرفة، الا ان تقدير مدى العمل الذي وقع وحجمه كان من الضرورات الملحة، التي لا تحتمل التأجيل. وكان هذا محور الاتصالات «الفورية» التي جرت مع الكسندر هيغ وزير الخارجية الاميركي، وريتشارد أثن، مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي، غير الهرايم عفرون، السفير الاسرائيلي في واشنطن. والتي شملت تبادل التقديرات حول «تأثير وفاة السادات على الوضع في الشرق الاوسط، ويحت الموضوع نفسه في اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي يوم ١٩٨١/١٠/٧: حيث برزت في الجلسة آراء «متشائمة» عبر عنها بعض الوزراء؛ و«لخصها ان اسرائيل سوف تقع في «الفخ» ان واصلت الزعامة المصرية الجديدة تطبيق سياسة السادات، لانه لن يكون امام اسرائيل مناس من اعادة بقية سيناء. ويمكن «الفخ»، حسب هذا الرأي، في ان مبارك ليس السادات «لا في قوته ولا في التزاماته». وان اي زعيم في مصر لن يستطيع بعد الان

اغفال رصاص العتقين» (ر.إ.، العدد ٢٤٦٠، ١٩٨١/١٠/٧ ص ٥). وعلى الرغم من الآراء الكثيرة الأخرى التي طرحت في هذا السياق، والتي توقعت ببطء عملية مسار السلام، بعد مقتل السادات، بسبب «خوف» الزعامة المصرية الجديدة من المعارضة المتطرفة، الا ان التقدير الذي للتمز به معظم الوزراء في الحكومة الاسرائيلية، هو التوجه للولايات المتحدة وخلق الإحساس لديها، بأن الالتزام باتفاقيات كامب ديفيد لايعني سياسة «محافظة»، بل سيكون ذلك هو الطريق «الوحيد للمحافظة على ما تبقى بين القدس والقاهرة» (المصدر نفسه). ومن اجل بلورة المطومات الاسرائيلية حول حقيقة ماجرى في مصر، وسير غور اتجاهات الرئيس الجديد، اتخذ قرار بمشاركة وفد اسرائيلي كبير في جنازة الرئيس السادات، برئاسة مناهيم بيغن شخصياً: وذلك على الرغم من انتهاك قدسية يوم السبت الذي صادف موعد الجنازة، وعلى الرغم من «عدم» المجلس المصري لحضور مثل هذا الولد، لاسباب أمنية تتعلق بمسألة الشخصيات الاسرائيلية في القاهرة» (هسرتس، ١٩٨١/١٠/٩).

والى جانب هذا الموقف الاول للحكومة الاسرائيلية، الذي يمكن تلخيصه بما قاله اسحق شامير، وزير الخارجية، بأن كل شيء مرتبط «بالتطورات في مصر»؛ فإذا استمر مسار السلام سوف يستمر الانسحاب من سيناء أيضاً؛ (المصدر نفسه). فقد برزت آراء واتجاهات اولية أخرى، من قبل بعض السياسيين الاسرائيليين، او في اوساط المعارضة العمالية، واليعينية المتطرفة. فقد عبر اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، عن رأي مميز حين اعرب عن اعتقاده بأن مقتل السادات سينترك آثاره على «المسيرة السلمية»، و«اضاف: لأسفي الشديد، عندما يتعلق الامر باتفاق بين دولة عربية واسرائيل، فإن الامر يرتبط بدرجة كبيرة «بمدى بقاء الرئيس الذي وقعنا معه الاتفاق في سدة الحكم، ولا نعلم ان كان خلفه سوف يسير على نهجه» (معاريف، ١٩٨١/١٠/٧). وأنهم رابين ادارة كارتر يأسقط شاه ايران، وقال ان ادارة ريغان مساهمت في سقوط السادات. فحكومت

كلتر، «بتمسكها» بعمداً حقوق الإنسان، مارست ضغطاً على الشاه، حتى يقوم بإصلاحات معينة: الأمر الذي مهد لسقوطه. وظهرت حكومة ريغان دلائل واضحة طلابتمادة عن اتفاقيات كامب ديفيد، وعدم اهتمام بتحقيق المراحل اللاحقة التي تتضمنها تلك الاتفاقيات وهي المراحل المتطلقة بحل المسألة الفلسطينية ومسائل الحكم الذاتي. فقد «انحرف» مركز النقل في السياسة الخارجية الأميركية إزاء الشرق الأوسط من مصر إلى السعودية وليس أدل على ذلك من سياسة ريغان تجاه صفقة طائرات [الأكس] للسعودية (المصدر نفسه). أما فيكتور شطوب، سكرتير حزب ميام، الشريك الثاني في المراءخ، فقد عبر عن رأي مشابه، حين اعتبر أن الطلقات التي قننت السادات أطلقت «لاغتيال السلام». وأكد أن مقتل السادات يضع على المحك «استقرار» السلام بين إسرائيل ومصر. ودعا إلى القيام بدراسة الوضع الناشئ في المنطقة من جديد، واستخلاص الدلائل «عزل هشمسلي».

(١٩٨١/١٠/٧).

وبرزت من جديد، آراء ودعوات، تطالب حكومة إسرائيل بإعادة النظر في اكتمال الانسحاب من سيناء باعتبار أن مقتل السادات يعطي «فرصة» جيدة لإسرائيل للتوصل من التزاماتها بحجة عدم التزام الجانب الآخر بالاتفاقيات. وفي هذا الإطار، اعتبرت غيولاه كوهين، من زعماء حركة «تحياء اليمينية»، أن احتمالات «انقذ» منطقة يميم قد ازدادت كثيراً، ودعت الحكومة إلى الاستجابة لارادة «السما» ووقف الانسحاب من سيناء. وأيدها، في هذا الموقف، يهودا حزاني باسم سكرتارية غوش ايمنيم، الذي دعا حكومة إسرائيل لاستغلال «الفرصة» النادرة لتصبح أخطائها التي «ارتكبتها» في كامب ديفيد، والامتناع عن إزالة المستوطنات اليهودية (معروف).

(١٩٨١/١٠/٧).

هكذا بعد السادات؟ إنه السؤال الكبير الذي طرحته مختلف الأوساط الإسرائيلية مباشرة بعد مصرع السادات. فالسلام مع مصر، بالنسبة لمعظم الاسرائيليين، مرتبط بشخصية السادات؛ وهذا ما أكده شمعون بيرس زعيم المعارضة العمالية

حين قال: إنه من الصعب علينا تصور أن يحل السلام في الشرق الأوسط أولاً معزم وشجاعة، الرئيس السادات الذي دفع مجرى السياسة العربية بعد ثلاثين عاماً من العداوة (المصدر نفسه). من هذا المنطلق، تركز اهتمام الولد الاسرائيلي الذي شارك في جنازة السادات على تفحص مدى التزامات الزعامة المصرية الجديدة في مسيرة السلام، ضمن إطار اتفاقيات كامب ديفيد. وباللعل فقد سمعوا، من حسني مبارك شخصياً، تأكيدات بالسير على «خطى» الرئيس السابق، وتعهداً بتنفيذ كل الالتزامات والمواثيق الموقعة. وقد أكد بيغن، امام وزراء حكومته بعد عودته إلى إسرائيل، أنه كَوْن انطباعات «إيجابية» عن شخصية مبارك، ومدى «الزوا» بمصر السلام، وباعتقاد بيغن، أن مبارك يستطيع التغلب على الصعوبات التي تواجهه، ويمكن من انشاء نظام مثالي، في مصر، وسوف «يستمر في الطريق نفسه» التي خطها السادات (هأرتس، ١٢/١٠/١٩٨١). وعلى الرغم من ذلك، لم يتجاهل بيغن في تقييماته، أنه لا يزال من السابق لأوانه حتى الآن، وضع تقدير قاطع للتطورات القادمة في مصر. فالوضع هناك، حسب تعبيره، يحتمل أن يتطور لاتجاهات غير مقبولة، تقرض على إسرائيل متابعيتها ورافقتها بدقة (المصدر نفسه). وتسمح هذه التقديرات، بطبيعة الحال، بإعادة طرح التساؤلات التي مالمث الاسرائيليون يرددونها بين الحين والآخر، حول مستقبل السلام، واتفاقيات كامب ديفيد بعد السادات، منذ أن وقعت تلك الاتفاقيات؛ وازدادت الآن بعد مصرع السادات. أي بمعنى آخر، كيف سيتصرف ردة السادات، هل يستمررون بالسير في الطريق نفسه أم يبتعدون عنها؟ وما هي التطورات المحتملة بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في نيسان (أبريل) القادم؟

هنا بالتحديد، تكثر الشكوك وتطرح كل الاحتمالات الممكنة. وذلك على الرغم من تأكيدات القيادة المصرية على التزامها باتفاقيات كامب ديفيد بكل ما يتقرر عنها. وتتمتد تلك الشكوك والاحتمالات، لابتداء من دراسة شخصية القائد في دول العالم الثالث وبوره، مروراً بالوضع الداخلي لمصر، وانتهاء بالمعالمات السياسية

القاعدة للظيان لدى المعارضة. وإن التجربة الإيرانية تطمئن أنه حتى الجيش المنضبط والقوي لا يكون محصناً أمام جزئومة التصبب الديني؛ وتلقى طواهر عدم الاستقرار هذه الدعم والاستقلال من قبل اوساط خارجية، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.

لذلك، وعلى ضوء هذا التقييم الاسرائيلي لطبيعة القائد ودوره، وتركيبه الدول في العالم الثالث غير المستقرة، يتوقع الاسرائيليون، ان يظهر مبارك بعض «العناد» بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، حيث يضمن له هذا الموقف «العودة الى الصف العربي». وقد علمت التجربة الاسرائيلية ان التصريعات حول الاستقرار، شكلت أكثر من مرة «المقدمة للتغيير الجوهري» (المصدر نفسه). ومن أجل منع حدوث مثل هذه المحاذير يشدد الاسرائيليون على تحقيق اتفاق كامل مع المصريين في موضوعين هما: الحكم الذاتي والتطبيع. ويرون ان هذه المواضيع يجب الا تبقى بدون حل حتى موعد الانسحاب الكامل، لانه بعد ان «تقعد» اسرائيل ورقة اخلاء سيناء «ستبقى مع المشكلة بدون وسيلة للمساواة» (يديعوت اخرونوت، ١٩٨١/١٠/٢٨). وربما كان هذا هو المضمون الحقيقي، للعبارة التي وردت في قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي، والتي تقول: لقد «خلق وضع جديد». ولم يكن المقصود بذلك، التزام اسرائيل باتفاقية السلام، بل الحاجة لتجسيد تطبيع العلاقات، وتنفيذ الحكم الذاتي بشكل سريع بعد موت السادات.

ضعفات المستقبل: ولا يكتفي الاسرائيليون بالتزامات مصرية تجاههم تقتصر على اعلان التمسك باتفاقيات كاتب ديفيد، وكل الخطوات الاخرى الناتجة عنها، بل انهم يريدون «مضمانات» ابعد بكثير من ذلك: تتعلق باستمرار التزام مصر بالسياسة الاميركية اولاً، والدخول سريعاً في «اختباره» للنوايا من خلال التصدي للوى المتأهضة للخط الاميركي على الصعيد الاقليمي ثانياً.

ضعف الاوتباط بواشنطن: وتعد «مضمانة» الارتباط مع واشنطن القاعدة الاساسية لاستمرار بقاء مصر موالية للغرب، بكل مايمثله ذلك من

الدولية. فشخصية القائد في دولة مثل مصر، تلعب دوراً هاماً في تقرير سياسة البلاد. فالرئيس السادات نفسه، اعلن عن تمسكه بخطى عبد الناصر منذ سنة ١٩٧٠، لكنه، وخلال سنوات قليلة، غير السياسة الداخلية والخارجية لمصر بشكل كبير. وإذا كان الرئيس الجديد لا يستطيع ان يذهب بعيداً بسبب علاقاته «الجيدة» مع الولايات المتحدة، و«التقييدات» المفروضة عليه، فإن التخوف من «التحول» بعد نيسان (ابريل) ١٩٨٢، هو تخوف قاطم حتى مع بقاء السادات حياً (يهودا شعاري، يديعوت اخرونوت، ١٩٨١/١٠/٢٨). وبما يميز هذا الاعتقاد، عند الاسرائيليين، ان مبارك ليس السادات، وهو لا يمتلك قدرته على الخنوة، وتنصته «الصلاحية» العالية و«الصلاحية» المصرية الكبيرة التي كانت للسادات. وحتى الآن لا يمكن معرفة مدى قدرته على امتلاك «قوة الصلاحيات السياسية والقومية» ميخائيل اساف، دافلي، ١٩٨١/١٠/٢٢).

والى جانب دور القائد في دول العالم الثالث، هناك طبيعة «عدم» الاستقرار التي تمتاز بها تلك الدول. ففي دولة مثل مصر، يعد عدم الاستقرار فيها قضية مجرهرية، وليس ظاهرة «عابرة». وحسب تحليل المصادر الاسرائيلية، فإن الواقع المصري يخلق مشكلات اقتصادية وديموقراطية اساسية «تتغذى» عليها المعارضة المتزايدة من اليمين ومن اليسار. وقد تمثلت تلك المشكلات في مصر، خلال السنوات الماضية بمايلي:

١ - التزايد الطبيعي الكبير في عدد السكان وهجرة السكان من القرية الى المدينة.

٢ - عدم التوافق بين نسبة النمو الاقتصادي وزيادة عدد السكان.

٣ - النقص في القوة البشرية المؤهلة والمخلصة، التي تشكل اساس التطور التكنولوجي والاداري، اضافة: الى الفائض في المتقنين الذين يفكرون الى التاهيل المناسب. ويحصل الانتقال الكثيف من الريف الى المدينة، ازمة اجتماعية حضرية ميوه الى ازدياد التصبب الديني، (داني زاسر، عل هعشمار، ١٩٨١/١٠/١٢).

ويولد النمو الاقتصادي السريع استقطاباً اجتماعياً عميقاً. وتشكل جميع هذه الامور

اسرائيل وعزلها ويصلب مواقف مصر في مباحثات الحكم الذاتي» (صفاحي ايضد، دافق، ١٦/١٠/١٩٨١). ويطلب الاسرائيليون من مبارك، ان «ينح» في امتحان صراعه مع الدول العربية، وقوي ارتباطه مع المعسكر الغربي. وحتى يضمن مبارك له موقفاً اساسياً في الشرق الاوسط وفق المنطق الاسرائيلي، عليه ان يمدح حرب الردع المصرية - السودانية ضد ليبيا مع استئناف الحكم الذاتي المصري - الاسرائيلي. ويرجع اسرائيل من هذا الامتحان يضمن لها انقلاق السلام مع مصر في اطار اتفاقيات كالمب ديفيد ويصبح الياسط من تحت اقدام منظمة التحرير الفلسطينية خلال السنوات الخمس القادمة في تاريخ المنطقة (المصدر نفسه). ويبدو ان الاسرائيليين لا يتركون خيارات كثيرة امام مبارك، قايماً «الخصوع» لهذا الابتزاز الواضح، والا فلن نوايه تكون غير «سلمية» تجاه اسرائيل، اي انه يطعم الى «العودة الى الصف العربي وتحمل نصيبه في الاستراتيجية العربية والاسلامية في حرب الاستنزاف وحصار اسرائيل وعزلها» (المصدر نفسه). وليس من خيارات اخرى امام مبارك، بالنسبة للاسرائيليين، فالمطلوب منه حسم سريع بين «السلام» مع اسرائيل، او «استمرار الحرب ضدها» والقرار برايههم. يجب ان يتخذ مبارك صروفاً على الجبهة الليبية، وفي مباحثات الحكم الذاتي. وستقبل اسرائيل كل شيء لمساعدته في الحسم من اجل السلام الآن» (المصدر نفسه).

ومهما يكن الامر، فلن الاسرائيليون لا يستطيعون، في هذه الفترة على الاقل، الا اعلان التزامهم باتفاقيات كالمب ديفيد، ومهادنة السلام مع مصر، طالما ان الطرف الآخر يعلن تمسكه بالتزامات نفسها. ويوفي موعد ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٢ هو التوقيت الملائم لمعرفة كثير من النوايا الاسرائيلية. وحتى ذلك التاريخ، فلن منطقة الشرق الاوسط سوف تشهد تطورات كثيرة، يجري فيها خلط كثير من الأوراق، بحيث تساهم في تقرير طبيعة الخطوات القادمة.

ردود الفعل على صفقة «الواكس»

يمكن القول ان ردود الفعل الاسرائيلية على

انكسارات على السياسة المصرية، اقليمياً ودولياً، وبالتالي على تنفيذ الالتزامات «السلمية» تجاه اسرائيل. فالرئيس السادات، ارتبط سياسياً مع الولايات المتحدة، وابتعد عن الاتحاد السوفياتي قبل توجهه الى اسرائيل، لذلك، فالسلام مع اسرائيل جاء نتيجة وليس سبباً فلتفليس، تحالفات مصر الدولية. والسادات لم يغير انتماءه العالمي من خلال اعتبارات اقليمية ورغبة شخصية في تسوية مع اسرائيل، بل لاقتناعه بان حلفاً مع الولايات المتحدة يعطيه الرد المطلوب لمشاكل بلاده (١). شفايصر، هكوتس، ١١/١٠/١٩٨١). وبناء عليه، فالمعاملات المصرية - الاميركية هي نتيجة العلاقات المصرية - الاميركية. وان كان الامر كذلك، فلن بحث القيادة الاسرائيلية عن الضمانات، يكون بمراقبة مدى «ابتعاده او اقترابه» مصر من الولايات المتحدة، فكانت حسابات اسرائيل دائماً، حتى اثناء حكم السادات، ان صعوبات منتظر بعد اكتمال الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، «مستزادة» هذه الصعوبات في عهد حسني مبارك، وبخاصة مع «اشتداد التنافس على زعامة العالم العربي». ويعتقد الاسرائيليون ان حقيقة هذه التوجهات «تقرض» ضرورة «مزايدة لايجاد «نظام» من العلاقات المصرية - الاميركية، التي تضمن الى اي حد يمكن لمبارك ان يمتدع عن سياسة السادات تجاه اسرائيل» (المصدر نفسه).

اختيل على الجبهة الليبية: والاختيار السريع الذي يريد الاسرائيليون دخول القيادة المصرية فيه، يرتبط بدور مصر في دائرة علاقاتها الاقليمية، وبخاصة على الجبهة الليبية. ويعتقد بعض الاسرائيليين ان معرفة صاهية تصريف حسني مبارك بعد انسحاب اسرائيل من سيناء، يقرره الى حد كبير، تصرف القيادة المصرية «الآن» تجاه الصراع الجاري في افريقيا، وتحديدأ على الجبهة مع ليبيا. فهل يقرر مبارك «الحسم مع الغذائي الآن، ويوفي بقية المشاكل على نار هادئة حتى يتم اخضاعها؟... ام انه سيكتفي بالقيام بمتنورة 'ردع' ويؤجل الحسم على الجبهة الليبية حتى 'يقوي' موقفه في مصر، وفي العالم العربي والاسلامي، ويشارك في 'معركة' استنزاف

القرار صفة طائرت «الواكس» السعودية، كانت «مقدمة»: ووجهت معظم الانتقادات وردود الفعل الى العلاقات الاميركية - السعودية، ودور السعودية «المعادي» لاسرائيل في المنطقة. وجاء الحسم، في صفة «الواكس»، بعد ان استخدم الرئيس ريغان كل الأوراق التي يملكها للضغط على الشيوخ المعارضين للصفقة، لأن «كرامة» الرئيس كانت على كفة الميزان مقابل «الرضوخ» لرغبة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

وإذا تجاوزنا الملابس التي تحيط بظروف الصراع الاميركي الداخلي، بين التيارات السياسية المتعارضة، والمرتبطة بهذه المصالح الاقتصادية أو تلك، وتأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، فلننا نهتم، في هذا السياق، برود الفعل الاسرائيلية على اقرار الكونغرس لصفقة «الواكس»، وبالسبب الحقيقية التي تدفع وراء معارضة اسرائيل لهذه الصفقة. وحقيقة الامر ان الاسرائيليين اظهروا طيبة كبيرة في تطبيقهم على اقرار الصفقة، وتحولت كل انتقاداتهم الى ماسمي بالمبادرة السعودية للسلام في الشرق الاوسط، باعتبار ان صفقة «الواكس» هي تعبير عن مدى «تأثير» السعودية على السياسة الخارجية الاميركية.

اين موقع اسرائيل؟ انه السؤال المطروح دائماً على جدول اعمال الاسرائيليين عندما تواجههم اية معضلة يريدون اجابة لها. والذي جرى في الكونغرس الاميركي، حسب تعبير احدهم ليس سوى تأكيد على ان البترودولار يشكل قوة كبيرة في «رسم» السياسة الخارجية الاميركية. وهي أيضاً، بالمستوى نفسه، مصدر ضغط اساسي، فالسعودية تستطيع، منذ الآن شراء، كل شيء من أي مكان في العالم، حيث ان النموذج الاميركي سيستمر على الدول الاخرى (معلوف، ١٩٨١/١٠/٢٩). وكانت كلمات شمعون بيرس أكثر دقة، في فهم لمعاني صفة «الواكس»، حين قال: الواضح ان السعودية خرجت من هذه المعركة، كأنها الدولة التي تحتل المرتبة الاولى في الشرق الاوسط في سلم اولويات الولايات المتحدة، (ر.إ.إ.، العدد ٢٧٤، ٢٩ و ١٠/١٠/١٩٨١، ص ٧). ومن هذه النقطة بالذات، التي تحدث عنها بيرس، تكمن المعارضة الاسرائيلية:

فاسرائيل تطالب الولايات المتحدة، بأن تعتمد عليها كعامل عسكري مركزي في الشرق الاوسط لانها الدولة «الاقوى والاكثر استقراراً». وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لا تعارض هذا الاتجاه مبدئياً، الا انها ترى في دول اخرى في المنطقة مراكز يمكن تقويتها والاعتماد عليها في اطار المفهوم الاستراتيجي الشامل للسياسة الاميركية. ويمكن، في هذا الاطار، تمييز موقفين اسرائيليين بارزين. الموقف الاول تعبر عنه حكومة بيفن، وهو يرى ضرورة التماثل الكامل مع الاستراتيجية الاميركية العالمية، لأن وقوف اسرائيل في دائرة الخط الاول في الاستراتيجية الاميركية، يفرض على الولايات المتحدة ان تبقى اسرائيل في المرتبة الاولى من حيث «القيمة» اميركياً. اما البقاء في دائرة الصفين: الثاني والثالث فإنه يبيح اسرائيل في المرتبة الثانية أو الثالثة من حيث القيمة بالنسبة للاميركيين، (يهود اورنت، و.إ.إ.، العدد ٢٤٦٥، ١٦ و ١٧/١٠/١٩٨١، ص ٤).

ويعبر موقف حزب العمل عن الاتجاه الثاني في فهم العلاقة الاسرائيلية - الاميركية. ويبدو اصحاب هذا التوجه الى ان تأخذ اسرائيل دوراً في الخط الثاني أو الثالث في الاستراتيجية الاميركية، وإلى التركيز على مشاكل اسرائيل «موصالحها» في المنطقة أولاً. ويرأي شمعون بيرس، انه اذا ما طرحت شبكة علاقات اسرائيل مع الولايات المتحدة، حسب المفهوم الاول، فلن الاميركيين يستجوبون الى العرب من اجل مواجهة الصوفيات، وليس لاسرائيل فقط (و.إ.إ.، العدد ٢٤٧٧، ٢ و ٣/١١/١٩٨١، ص ١٥). ويضيف بيرس قائلاً: انه لا يوجد وضع «مقلق» أكثر من وضع توافق فيه الولايات المتحدة على «السفر» مع اسرائيل ضد الاتحاد السوفياتي، والسفر مع العرب ضد اسرائيل. أي ان خطر «الواكس» على اسرائيل، هو خطر سياسي وليس عسكرياً، وإن مشكلة اسرائيل موقفيهما من وجهة النظر الاميركية، هما موضع «القلق» من جانب الاسرائيليين، وليس أي شيء آخر. وعلى الإدارة الاميركية طموح «السعودية» الى حجر الزاوية للسياسات الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة، هو مصدر الخطر على اسرائيل، (دافغر،

فقد تمحور الرد الاسرائيلي على صفة «الواكس» وبالتالي على المشروع السعودي للسلام، في عدة اتجاهات، يلتقي بعضها في نقاط مشتركة، ويتمايز البعض الآخر الى درجة التمايز. فقد اتفقت كل الائتلاف والمعارضة في الكنيست الاسرائيلي، على تشكيل وفد اعلامي مشترك يسافر الى الولايات المتحدة لتوضيح حقيقة مشروع الابادة السعودي، حسب تعبير مناصري بيغن. ويتلخص الرد على المشروع السعودي، من جانب التكتل الليكودي الحاكم، في الرفض «المطلق» وعدم قبول اي من بنوده، وفي: منم فقط لاتفاقيات كلب ديفيد. وربما كان رد شارون هو الابلاغ عندما أعلن، وهو يشارك في حفل بقاء مستوطنة جديدة جنوبي الخليل: ان رد اسرائيل على البنود الثمانية الواردة في المشروع السعودي هو ببناء ثمانية مستوطنات اسرائيلية (ر.إ.، العدد ٢٤٨٠، ١٩٨١/١١/٦، ص ١١). واصل شارون، موجهاً انتقاداً مباشراً للولايات المتحدة، ان «مستطاعة» اسرائيل، على ضوء المفاهيم في المنطقة، ان تختار طريقاً مغليراً للسلام، طكتنا «سواصل مسيرة السلام بالرغم من التقلت الولايات المتحدة نحو مشاريع اخرى تهدد وجود اسرائيل» (المصدر نفسه).

واذا كانت ردود فعل المعارضة العمالية تتطابق مع موقف التكتل الليكودي الحاكم في رفض المشروع السعودي، الا انهما يختلفان في الرد، من حيث «التكتيك» واساليب المواجهة. فالمعارضة ترى ان التقاهم مع الولايات المتحدة، حول موضوع الشرق الاوسط، هو حجر الزاوية في تهديد الشكوك والاضطراب المحتلة. وقد طرح اسحق رابين فكرة عقد لقاء قمة ثلاثي، اميركي - اسرائيلي - مصري، يجري خلاله الالتزام من جديد باتفاقيات كلب ديفيد، وبمعاهدة «السلام» مع مصر، كاساس «وحيد» لحل النزاع العربي - الاسرائيلي. وان يتم التوصل الى اتفاق «مبدئي» حول الحكم الذاتي. والتوصل الى مواقف اميركي - اسرائيلي مشتركة، حول حل المشكلة اللبنانية. وان توظف اسرائيل جهودها في للولايات المتحدة، لتحصل على تأكيدات، من المعهوية، بانها لن تصارح بشكل فعال او على اتفاقيات كلب ديفيد: او على

ويعتبر الاسرائيليون ان المصادقة على صفة «الواكس» مهدت الطريق امام الادارة الاميركية لتنمية «القوة» سيليبي جديد في الشرق الاوسط، على اساس المشروع السعودي ذي النقاط الثماني. فالادارة الاميركية، كما قال بيرس، لم تخط السعودية بمضاعة عسكرية فقط، بل بمضاعة سياسية كذلك: فهي لم تزودها بالسلح فقط «بل اشترت منها المشروع السعودي ذا النقاط الثماني» (ر.إ.، العدد ٢٤٧٧، ١٩٨١/١١/٢، ص ٥). والدلائل التي يسوقها الاسرائيليون، اثباتاً لصحة ادعائهم، تبرز في «عدم» الحماس الاميركي للمشاركة بمفاوضات الحكم الذاتي على مستوى رفيع. وهذا يحد ذاته، توظيف اميركي لصالح المشروع السعودي يعد نيسان (ابريل) ١٩٨٢: حيث سيحاول الاميركيون اسخال «اطراف» اخرى في «التسوية» بقاء على ذلك المشروع. فالاميركيون، حسب المنطق الاسرائيلي، غيروا تحت «ضغط» تطورات الاحداث في المنطقة و«الضغط» السعودي، سلم «اولوياتهم» في المنطقة، وتصل ادارة ريفان، كل ما يوسعها «لارضاء» السعودية طالما ان الامر يطرح بالمستوى نفسه مع المصالح الاميركية، (يهوشواغ تدمور، دافلي، ١٩٨١/١١/٢).

و«الضطر» السياسي الذي يتصعد عنه الاسرائيليون لا يمكن في «التخلي» عن اتفاقيات كلب ديفيد، وانما في الربط، في اطار معين جديد للاتفاقيات، بحيث تكون مبادئ هذه الاتفاقيات «بضعة» بنود من مشروع عهد، بصياغة جديدة (المصدر نفسه). وهذا ما أكدته اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق عندما قال انه فهم من حديث ريتشارد ألن معه، ان هناك «مبدأ» متزايداً في الولايات المتحدة لاعتبار اتفاقيات كلب ديفيد من جهة، ومشروع الامر فهد من جهة اخرى «اساس السياسة الاميركية في حل النزاع العربي - الاسرائيلي» (ر.إ.، العدد ٢٤٧٤، ٢٩ و ٢٠/١٠/١٩٨١، ص ١٠).

كيف ستورد اسرائيل؟ اذا وضعنا جانباً جملة الردود العسكرية التي يتحدث عنها الاسرائيليون لحماية «امنهم» من اضطراب طائرات «الواكس».

الأول، ان لا تنف على رأس معارضي هذه الاتفاقيات، والامتناع عن تسليم الاروين، ومنظمة التحرير الفلسطينية (ز.إ.إ. العدد ٢٧٤، ٢٩ و ٣٠/١٠/١٩٨١، ص ٩).

ويرتد، في الصحافة الاسرائيلية وبخاصة الناطقة بلسان المعارضة العمالية، دعوات لاتباع تكتيك «مين»؛ وذلك بعدم الاكتفاء برفض المشروع السعودي، بل بـ«إظهار الاستعداد لاجراء مفاوضات مع الدول العربية بدون شروط مسبقة. وعلى طولة المفاوضات، يستطيع كل طرف ان يفرض مواقفه. ومن حقيقة المفاوضات يمكن تقليل المواقف المتطرفة» (عمل هعشملي، ١١/١١/١٩٨١). وفي اطار هذا التكتيك، طرح اصحاب هذا الاتجاه بعض التسفلات لاثبات صحة موقفهم. فمثلا ميزعج، اسرائيل لواعلت ان البتدين ٧٠٢ من الخطة السعودية، تطبقهما اسرائيل منذ زمن؟ وهما البندان اللذان يتحدثان عن حرية العبادة لكل الاديان و«حق» كل دول المنطقة في العيش بسلام. وبماذا يمنع الحكومة ان تطلب السعودية بالاعتراف باسرائيل، ومن خلال ذلك تسلط كل الاضواء على الموقف «الحقيقي» للسعودية ازاء النزاع العربي - الاسرائيلي؟ (دافور، ١١/١١/١٩٨١). وفي هذه الحالة، يكون «الصراع» الدبلوماسي الاسرائيلي ضد اساس مشروع عهد، ناجحاً بصورة اكثر اذا استخدمت «الحيل البسيطة، بدل القول: لاقلعة» (المصدر نفسه).

خطوات عملية؟ وإلى جانب هذا وذلك، تتحدث الاوساط الحكومية الاسرائيلية عن اتخاذ خطوات عملية لمواجهة الموقف. فقد ابلغ افرام عفرون، السفير الاسرائيلي، في واشنطن، الكسندر هينغ، ان التأييد الاميركي للخطة السعودية، يزداد «المخاوف» الاسرائيلية بان الولايات المتحدة «تعمل» اكثر واكثر باتجاه الطرف العربي في نزاع الشرق الاوسط. وإذا لم تهدأ هذه المخاوف، فإن بيفن سيجد نفسه تحت ضغط داخلي لوقف مباحثات الحكم الذاتي مع مصر (معاريف، ١١/١١/١٩٨١). وهذه اشارة واضحة ايضاً، الى وقف اكمال انسحاب الجيش الاسرائيلي من سيناء، باعتباره ورقة الضغط الاخيرة الباقية لدى اسرائيل. وقد اكثر الاسرائيليون، مؤخراً، في

لقاءاتهم المختلفة مع المسؤولين الاميركيين، من توجيه مثل هذه التهديدات البينة، والتي تحمل كثيراً من الاشارات والدلائل. وأثار الاسرائيليون مجدداً موضوع ما يسمى بازمنة الصواريخ السورية في لبنان، ويريدون كثيراً ان الفدائيين الفلسطينيين يخفون صراً اتفاق وقف إطلاق النار في جنوب لبنان. وهذه كلها ليست الا رسائل تهدد اسرائيل ايصالها الى الولايات المتحدة ومضمونها العملي، انه على ضوء الامر الواقع «ستكون اسرائيل مضطرة لاعادة النظر في مواقفها» (ز.إ.إ. العدد ٢٧٧، ٢٩ و ٣٠/١١/١٩٨١، ص ٢٥). وإذا كانت هناك حلجة لاثبات «مصادقية» اسرائيل في تهديداتها، فتكفي الإشارة الى الجولة التي قام بها اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، برفقة كبار ضباط الجيش، الى جنوب لبنان يوم ١١/١١/١٩٨١، لدراسة ماسمي بالطرق الكفيلة «لمعالجة خرق وقف إطلاق النار من جانب الفدائيين المتواجدين في المنطقة» (المصدر نفسه).

استئناف مباحثات الحكم الذاتي

يمكن القول ان الحلقة المفرغة التي تدور فيها مباحثات لحكم الذاتي، منذ اكثر من سنتين، لا تزال قائمة، وان الانجاز الوحيد الذي تتوصل اليه الوفود في اي اجتماع لها هو الاعلان عن تمسكها باستئناف المباحثات، التزاماً باتفاقيات كامب ديفيد. وفي هذا السياق، استؤنفت مباحثات الحكم الذاتي يوم ٢٢/١٠/١٩٨١ في تل - ابيب على مستوى الخبراء، وفق قرار قمة الاسكندرية التي عقدت في حينه. بين مناحيم بيجن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، والرئيس انور السادات، وحقيقة الامر، انه يمكن وصف هذه الجولة من المفاوضات بأنها بمثابة «امتحان» للنوايا بين الاطراف المشاركة. فالاسرائيليون يريدون معرفة المواقف المصري بعد التطورات الاخيرة اثر مقتل السادات، واستلام حسني مبارك لزام الامور في مصر، ويريد المصريون اثبات مصسنه نواياهم، وعلان تمسكهم بـ«طريق السلام». اما الولايات المتحدة، فلها تمسك بمباحثات الحكم الذاتي بمثابة امتحان للاستعدادات اسرائيل بالوصول الى تقدم حقيقي من اجل «إشراك الفلسطينيين في

المفاوضات والمساعدة في امتصاص الضغط العربي على مصر. وتشهد هذه الموقف لكل الاطراف المشاركة على مدى «الطرفة» أو ربما «الشكوك» التي تعترى شركاء كالمب ديفيد الثلاثة.

وتأكيداً لحسن النوايا المصرية، قام كمال حسن علي، وزير الخارجية، بزيارة لاسرائيل يوم ٢٦/١٠/١٩٨١، للمشاركة في دفع عجلة المباحثات، والتوقيع على الاتفاق السلمي بين البلدين في إطار اتفاقيات كامب ديفيد. ويبدو ان الخلافات بين الطرفين تتركز حول تشكيل المجلس الاداري، وبينته وصلاحياته التشريعية. وتطالب اسرائيل بأن يعالج المجلس الاداري الشؤون ذات الطابع الاداري فقط، بينما يريد المصريون ان يكون للمجلس سلطات تشريعية واسعة. وانتهت المباحثات والاطراف ما زالت متمسكة بمواقفها (و.إ.إ.، العدد ٢٤٧١، ٢٥ و٢٦/١٠/١٩٨١، ص ٥). والاتفاق الوحيد الذي تم الوصول اليه هو تحديد موعد جديد لاستئناف المفاوضات، على مستوى الوزراء يوم ١١/١١/١٩٨١، في القاهرة. وتظهر تصريحات كل من شارون وكمال حسن علي مدى الهوة العميقة الموجودة بين الطرفين: فقد اعلن علي ان موضوع القدس وموضوع المستوطنات هما من أهم مواضيع المسائل التي ما زالت موضع خلافه (و.إ.إ.، العدد ٢٧٤٢، ٢٧ و٢٨/١٠/١٩٨١، ص ٢). بينما أكد شارون من جانبه، ان الاستيطان اليهودي سوف يستمر في جميع انحاء ارض اسرائيل.

وكشفت مناقشات لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، التي عقدت جلسة لها لبحث موضوع مفاوضات الحكم الذاتي، عن وجود خلافات بين مصر واسرائيل، ليس من السهل تجاوزها. فقد ذكر يوسف بورغ، رئيس الطاقم الوزاري المفاوضات، ان نوعاً من «الغموض» ما زال قائماً بخصوص وتيرة التقدم في المباحثات، وما زالت شية المصريين غير واضحة. وتحدث بورغ عن التباين في وجهات النظر: حيث يطالب المصريون بالقائمة حكم ذاتي ويشكل مديناً لادولة فلسطينية. في حين ان اسرائيل تنظر الى هذا الحكم على انه سيكون

بمثابة بحيل لثل هذه الدولة (و.إ.إ.، العدد ٢٤٧٧، ٢ و٢٦/١١/١٩٨١، ص ٢٦). وازاء هذه الشكوك، يريد الاسرائيليون، حسب ما همم، الوصول الى اية صيغة للحكم الذاتي قبل نيسان (ابريل) ١٩٨٢. لانه اذا لم ينجز مثل هذا الاتفاق قبل الموعد المذكور، فانه لن ينجز ابداً. اذ ليس هناك اي منطق، حسب المصادر الاسرائيلية، ان يوافق المصريون بعد الجلاء، على امر لم يوافقوا عليه قبله (المصدر نفسه). وفي هذا الاطار، حذر عضو الكنيست، مريخي غور، اسرائيل من احتمال عدم التوصل الى اتفاق، لان مسابقاء سيبدأ بعد نيسان (ابريل) القادم وراء المشروع السعودي: لذلك يجب استخلاص كل ما يمكن استخلاصه قبل نيسان (ابريل) (المصدر نفسه، ص ٢٧). وعارض عضو الكنيست، روني ميلو (ليكود)، فكرة الوصول الى وثيقة مبادئ حول الحكم الذاتي، لان مثل هذه الوثيقة، ستكون بمثابة ميثاق لدولة فلسطينية، تجعل اسرائيل ملتزمة بها دون أي حل عسكري. فالمصريون سيهيملون المفاوضات بعد نيسان (ابريل). والسؤال ازاء هذا التشاؤم بصدد مستقبل مباحثات الحكم الذاتي، ماهي الخطوة القادمة؟ هل يعقد مؤتمر قمة ثلاثي، اميركي - اسرائيلي - مصري لإنقاذ مسار كامب ديفيد؟ أم هل تستغل اسرائيل فشل المباحثات لتأخير انسحابها من سيناء؟

اتفاق على تطبيع العلاقات: ورغم هذا التباين في مواقف كل من مصر واسرائيل في مباحثات الحكم الذاتي، فإن شعوراً من الثقة تعزز لدى الطرفين، بتوقيع اتفاقية تطبيع العلاقات بينهما في المجال السياسي، واتفاقية الحدود المفتوحة بعد اخلاء سيناء. وفي هذا السياق، اتفق الطرفان على تسير رحلات جوية بين مصر واسرائيل من سانت - كاترين وشرم الشيخ، الى ايلات وتل - ابيب والعكس، كما اتفق على تسير خط نقل بواسطة السفن بين ايلات والمناطق الساحلية على شواطئ سيناء. وستفتح الحدود أمام كافة وسائط النقل البري، بين بحر السبع وايلات من جهة، والمراكز الساحلية في جنوب سيناء من جهة أخرى. وجرى تحديد اربع نقاط لعبور الحدود بين مصر واسرائيل، والسماح للسياح والبضائع

بالمرور عبر هذه النقاط (ر. !-). العدد ٢٤٧٣، ٢٧ و ٢٨ / ١٠ / ١٩٨١، ص ٥).

وعلى أي حال: فإن زيارة علي لاسرائيل،
تأخذ أبعاداً أكثر من مجرد التوقيع على اتفاقية
التطبيع، بل هي تعبير عن رغبة القيادة المصرية

الجديدة في اظهار الالتزام باستمرار سياسات
المبادئ في السلام مع اسرائيل وتطبيع العلاقات
تحقيقاً لاتفاقيات كاسب بيفيد. وأهمية الاتفاق
السياسي بين البلدين «أقل من قيمة الزيارة
نفسها» (هأرتس، ٢٩ / ١٠ / ١٩٨١).

محمد عبد الرحمن

الاتفاق السيلحي بين مصر واسرائيل

و/أو رأس — نصراني (أوفيرا — شرم الشيخ) الى ايلات، و/أو الى تل — لبيب وبالعكس، على أساس ثنائي لمصلحة البلدين، يتمسك التفاصيل التقنية من قبل لجنة الطيران المدني، التي ستجتمع في القاهرة يوم ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

الرحلات الجوية جنوباً

٢ — اتفق ان تقوم خدمات الطيران المصرية، بكل الرحلات الجوية من اسرائيل باتجاه رأس — نصراني وجنوباً. وكذلك الامر بالنسبة للرحلات الجوية إلى اسرائيل. وتستخدم ممرات خطوط الطيران الدولية المصرية.

قنصليات

٤ — تعلن وفود مصر واسرائيل عن نواياها لفتح قنصليات في ايلات وشم الشيخ، للتخفيف على السياح، وعلى العلاقات في مجالات أخرى بين الدولتين. وقد اتخذ هذا القرار بمباركة كلا الوفدين. ويجري التنسيق لفتح هذه القنصليات وفق القنوات الدبلوماسية.

نقاط الزيارة

٥ — (١) اتفق على إقامة أربع نقاط للزيارة على الحدود الدولية بين الدولتين كما يلي:

اجتمعت وفود مصر واسرائيل في اللجنة العليا، في ٢٥ — ٢٧ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨١، برئاسة نائب رئيس الوزراء المصري للشؤون الخارجية، كمال حسن علي، ووزير الدفاع اريئيل شارون، واتفقا بينهما على ما يلي:

الانتقال من مطار رأس النقب (عسبون) إلى ايلات

١ — من أجل تشجيع السياحة بين الدولتين والمصلحة المتبادلة، تقرر تقديم كل الخدمات الضرورية للمسافرين الذين يهبطون في مطار رأس النقب في طريقهم الى ايلات، لضمان انتقالهم السريع، مثل تأشيرات المرور، أو بطاقات المرور. وبالمستوى نفسه تقسم الخدمات التي تهدف الى ضمان الانتقال السريع في طريق العودة. وتقدم لهؤلاء السياح خدمات مناسبة في مطار ايلات ايضاً. وسوف توضع التفاصيل التقنية في لجنة لشؤون المواصلات، تجتمع في القاهرة يوم ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

الرحلات الجوية إلى سفنت — كاترين ومنها

٢ — بدون الخضوع لمساعدات الطيران الدولية، تكون الرحلات الجوية لشركات الطيران المصرية والاسرائيلية من مطاري سفنت — كاترين

١ - نقطة الزيارة رقم ١. على طريق القنطرة - رفح - أشدود.

٢ - نقطة الزيارة رقم ٢. على طريق بشر السبع - الاسماعيلية.

٣ - نقطة الزيارة رقم ٣. على طريق رأس النقب - ايلات.

٤ - نقطة الزيارة رقم ٤. على طريق ايلات - شرم الشيخ.

(ب) سوف تبدأ نقاط الزيارة بالعمل فور تخطيط الحدود الدوائية، حسب اتفاقية السلام.

(ج) يحصل السائقون، في نقطة الزيارة رقم ٢، على معلومات عن ظروف الطريق.

(د) سيكون الانتقال في نقاط الزيارة على اساس قوانين واجراءات كل دولة، للاشخاص والبضائع، استناداً على اتفاق السلام والاتفاقيات والذكرات التي وقعها المواطنان.

(هـ) اتفق ان تقوم اسرائيل ببناء مراكز نقاط المراقبة، سواء على الجانب المصري، أو الاسرائيلي. وذلك حسب اقتراح الوفد المصري، وتوضع التفاصيل المتعلقة بهذه المراكز بواسطة المفوضية المشتركة، والسلطات المختصة بالموضوع. وتتكفل كل دولة بنفقات البناء في جانبها.

تنظيم النقل المتبادل

٦ - (أ) من أجل تشجيع السياحة بين البلدين، ومن أجل مصلحة الطرفين، تم الاتفاق على أساس ثنائي، على منح مرحلتين للنقل المباشر والشاحنات ووسائل النقل الخاصة - دراجات بخارية وعادية - المصرية والاسرائيلية، بين بشر السبع وايلات، وبين مراكز السياحة المختلفة في جنوب سيناء، بما فيها نويبا (نيبيوت)، دهلب (دي-زهاب)، شرم الشيخ وسانت - كاترين (بواسطة الطرق الواصلة من نويبا ومن دهلب، بالنسبة للمكان الاخير).

(ب) تطبق أنظمة الحركة الحرة على خطوط الطيران المصرية والاسرائيلية بين مطارات

رأس - نصراني، سانت - كاترين، رأس النقب، ايلات، وين - غوريون وبالعكس.

(ج) تطبق أنظمة الحركة الحرة على تنقل السفن بين ايلات، نويبا، دهلب، رأس محمد. وتعطى تأشيرات الدخول من القنصليات المناسبة.

(د) تستكمل التفاصيل التقنية والوثائق بواسطة لجان مناسبة.

سياسة محلية

٧ - يتم دخول السياح الى مناطق ايلات، شرم الشيخ، سانت - كاترين، والمناطق الاخرى على طول شاطئ خليج العقبة (خليج ايلات)، وفق مصالح الدولتين. وعلى أساس القاعدة المتبادلة، بواسطة أذونات دخول، مثل تأشيرات عبور أو موافقة عبور أو بطاقات، تكون مديرة المفوض على مناطق وأوقات زمنية محددة، التي تعطى بسرعة في نقطة الزيارة رقم ٤ (بين شرم الشيخ وايلات)، ولي مطارات رأس النقب، رأس نصراني، وسانت - كاترين. ويستطيع المسافرون طلب تأشيرات دخول لمدة سفرات للمناطق المذكورة.

زيارات لأجزاء من جنوب سيناء التي تحتفظ اسرائيل بها

٨ - سوف يقوم خبراء مصريون بزيارة المناطق في جنوب سيناء، التي تحتفظ اسرائيل بها الآن، قبل تخطيط الحدود الدوائية، لكي يتعرفوا على المباني والمنشآت في المنطقة. وتبدأ هذه الزيارات قبل نهاية ١٩٨١. ويجري تنسيق تفاصيل هذه الزيارات، من قبل المفوضية المشتركة.

الممرات الجوية إلى رأس النقب وايلات

٩ - الى حين تلبو اتفاقيات اخرى، تتم الرحلات الجوية الى مطارات رأس النقب وايلات من اتجاه البحر وبالعكس، عن طريق ممرات جوية تعد بالتنسيق بين مصر واسرائيل.

شراء المنشآت والمعدات

١٠ - تنسق الترتيبات المتعلقة بشراء المنشآت والمعدات ونقلها من جنوب سيناء، بواسطة

المفوضية المشتركة واشترك سلطات أخرى مختصة بالموضوع (وزارتنا المالية للدولتين)، وفق الحاجة.

تنسيق الإجراءات على الحدود

١١- تبث المفوضية المشتركة بمشاركة السلطات المختصة بالموضوع بالتنسيق مع الدولتين، وتوافق على الترتيبات المتعلقة بالعلاقات في منطقة الحدود. وتشمل هذه الترتيبات على علاقات الشرطة في مجالات منع تهريب السلاح، الحشيش والبضائع، إضافة الى مسائل أخرى، مثل العلاقات في مجالات الصحة العامة، والخدمات البيطرية.

قواعد أخرى

١٢- يوضع الاتفاق على المبادئ المذكورة

اعلاه، موضع التطبيق حسب قوانين وإجراءات الدولتين، عند رسم الحدود الدولية، الا إذا أشير الى إجراءات أخرى.

١٢- يعقد الاجتماع القادم للجنة العليا في مصر في ١١-١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.

وقع في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١.

السفير طاهر الشاش، ممثل مصر لمباحثات الحكم الذاتي، ونائب المدير العام لوزارة الخارجية المصرية، باسم الوفد المصري.

حنان بار-أون، القائم بأعمال المدير العام لوزارة الخارجية، باسم الوفد الاسرائيلي.

معاريف، ٢٨/١٠/١٩٨١.

ترجمة: م. ع.

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

اليوميّات الفلسطينية

المجلد الثالث والعشرون

من ١٩٧٦/١/١ إلى ١٩٧٦/٦/٣٠

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق
بالقضية الفلسطينية، أو ما يقال أو يكتب عنها، و"الصراع العربي - الصهيوني

٧٥ ل.ل.

٨٠٠ صفحة

هاغن، إسرائيل، ليحي

العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة

١٩٣٧ - ١٩٤٨

تأليف

عبد الحفيظ محارب

٢٥ ل.ل.

٤٤٤ صفحة

الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين

١٩١٩ - ١٩٤٨

الوطني والطبقي في الثورة التحريرية المناهضة للامبريالية والصهيونية

تأليف

د. ماهر الشريف

١٥ ل.ل.

٢١٦ صفحة

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

اليوميّات الفلسطينية
المجلد الرابع والعشرون
من ١٩٧٦/٧/١ إلى ١٩٧٦/١٢/٣١

تضم عرضاً موجزاً وديقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية،
أو ما يقال أو يكتب عنها، والصراع العربي - الصهيوني

الفلسطينيون
ماضٍ مجيد ومستقبل باهر
تأليف
د. عزت طنوس

ترسل طلباتكم من هذه الكتب إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب. ١٦٩١،
بيروت - لبنان وترسل القيمة إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي - فرع رأس
بيروت، رقم ١٢٢٧.

Palestine Affairs

No. 121, December, 1981

**Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).**

Editor: Bifal El-Hassan

Annual Subscription

Air Mail: Arab countries — L.L. 75 (\$30); Europe — L.L. 100 (\$40); Elsewhere — L.L. 125 (\$50).

Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 (\$24); Elsewhere — L.L. 65 (\$26).

الضمن: ٥ ل.ل. في لبنان

٦ ل.س. في سوريا

٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق

١٠ دراهم في دولة الامارات العربية

٧٥٠ درهماً في ليبيا

٧٥٠ درهماً في المغرب

٦ ل.ل. في سائر الاقطار العربية

Bibliotheca Alexandrina



0532056